

فِيهَا عَيْنَانِ بَحْرَانِ فَبَايَ اللَّهُ كَمَا تَكُونُ

کتاب من تشييد المباني
و تجرئ من اعيان المعاني
کے کو چشم سے برکشاہ
زیں سے نور عین اللہ یا بہ

المجلد الثاني من
الدرر النيرة في شرح الدرر
المنيرة
حامل المتن

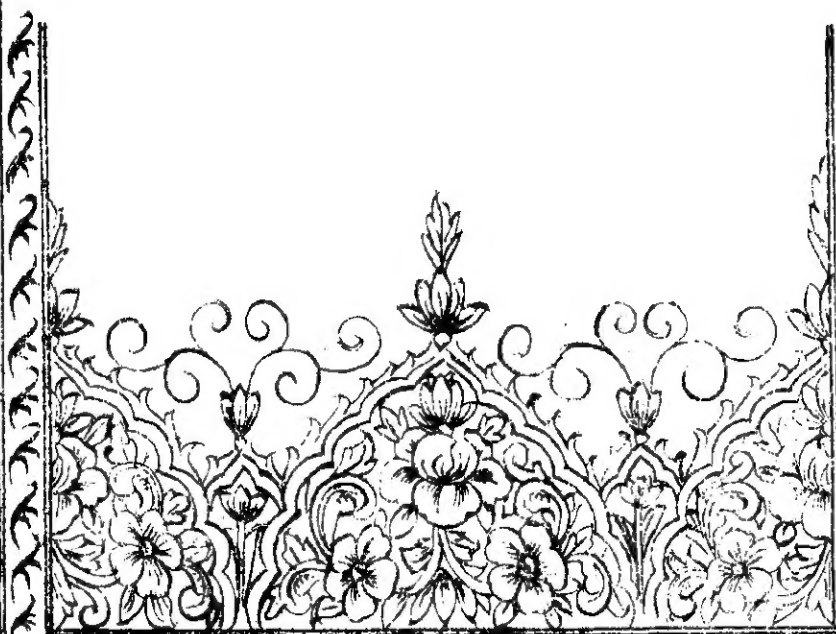
من غومض افكار الشيخ العلامة عيان التمر و بعين الاطلاع المتوهمين والافان الى محمد ابن
رشح الله عليه شا رجب الفخر بن محمد الفاضل الجبل العلاء بن الامام دعي المولوي ابي عبد الله محمد بن
الشيخ

و طبع في المطبع العالي في دار الكتب
و طبع في المطبع في دار الكتب

فهرس الجزء الاول من المجلد الثاني من عيني شرح الهداية حل المتن بكتاب النكاح الى باب الاستيلاء

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب النكاح	٢	فصل في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع	٢٢٢
فصل في نكاح المحرمات	٢٢	باب ايضاع الطلاق	٢٢٨
باب في الاولياء والاكفاء	٤٥	فصل في اضافة الطلاق الى الزمان	٢٣٨
فصل في الاكفاء	١٠٣	فصل في اضافة الطلاق الى النساء	٢٣٣
فصل في الوكالة بالنكاح	١١١	فصل في تشبيه الطلاق ووضع	٢٥٠
باب المسر	١١٤	فصل في الطلاق قبل الدخول	٢٥٤
فصل في احكام انكحة اهل الذمة	١٤٣	باب تفويض الطلاق	٢٤٩
باب نكاح الرقيق	١٤٤	فصل في الاختيار	٢٤٠
باب نكاح اهل الشرك	١٨٢	فصل في الامر باليد	٢٤٤
باب في بيان احكام التسم	١٩٥	فصل في اشية	٢٨٠
كتاب الرضاع	١٩٩	باب الايمان في الطلاق	٢٩٣
كتاب الطلاق باب طلاق استة	٢١٢	فصل في الاستثناء	٣٠٤

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٥٤	باب النفقة -	٢١٢	باب طلاق الرضخ -
٢٥١	فصل في بيان السكنى -	٢٢٢	باب الرجعة -
٢٥٤	فصل في نفقة المطلقة -	٢٣٣	فصل في ما تحل به المطلقة -
٢٥٩	فصل في نفقة الاولاد الصغار -	٢٣٣	باب الايلاء -
٢٦٢	فصل في من يجب له النفقة ومن لا يجب	٢٥٥	باب الخلع -
٢٩٠	فصل في نفقة المملوك -	٢٥٤	باب الطلاق -
٢٩٢	كتاب العتاق -	٢٥٨	فصل في كفارة الظهار -
٥٠٢	فصل في عتق المحرم -	٢٩٢	باب اللعان -
٥١٠	باب عتق البعض -	٢٠٤	باب العنين وغيره -
٥٢٩	باب عتق احد العبدین	٢١٢	باب العدة -
٥٣٣	باب الحلف بالعتق	٢٢٩	فصل في الحدود -
٥٣٤	باب العتق على جبل	٢٣٨	باب ثبوت النسب -
٥٣٣	باب التدبير	٢٢٤	باب تربية الولد
٥٣٤	باب الاستيلاء	٢٥٥	فصل



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح اى هذا الكتاب فى بيان احكام النكاح وقال السكاكى النكاح لغة الجمع والضم
ومن امثال العرب انكنا الغرى فترى اى جمعنا بين حمار الوحشى والاماث فننظر ما يتوكلها
فغضب مثلاً لقوم يجمعون على الامر لا يدرون المصدر عنه وكل المسبب ومن البعيرين علام
بلغت عن الكوفيين انه عبارة عن الحسب والصنم ويستعمل فى الوطى
لوجود الضم ويستعمل فى العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوا من باذن الهمن وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخوانهن
حرام عليهم وفى شرح قاضى خان النكاح فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطى مجازى فى العقد
وقال الشافعى انه فى الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره فى القرآن اراد به
العقد وهذا الصريح لانه تعالى قال الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا
بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفى شرح الاسيماى النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال فخر الاسلام النكاح العقد الشرعى ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيها لوجود معنى الضم

وقال السكاكى النكاح لغة الجمع والضم ومن امثال العرب انكنا الغرى فترى اى جمعنا بين حمار الوحشى والاماث فننظر ما يتوكلها فغضب مثلاً لقوم يجمعون على الامر لا يدرون المصدر عنه وكل المسبب ومن البعيرين علام بلغت عن الكوفيين انه عبارة عن الحسب والصنم ويستعمل فى الوطى لوجود الضم ويستعمل فى العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوا من باذن الهمن وقال الله تعالى وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخوانهن حرام عليهم وفى شرح قاضى خان النكاح فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطى مجازى فى العقد وقال الشافعى انه فى الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره فى القرآن اراد به العقد وهذا الصريح لانه تعالى قال الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفى شرح الاسيماى النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط وقال فخر الاسلام النكاح العقد الشرعى ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيها لوجود معنى الضم

موسم على المذهب السني في النكاح

العراقى رحمه الله في شهر ربيع الثماني وقال وبنت عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصارى فالجنى بهم وان كنت
 من ستمتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من الخبايا الشياطين
 والذئبة نفسى بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من الصالحين من آل
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنه الله
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه المدعو وبل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر النخعي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كيم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الدين بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

الظاهر على ما في نسخة النسخة في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصارى فالجنى بهم وان كنت
 من ستمتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من الخبايا الشياطين
 والذئبة نفسى بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من الصالحين من آل
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنه الله
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه المدعو وبل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر النخعي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كيم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الدين بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

الظاهر على ما في نسخة النسخة في تاريخ القضاة رباؤه
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن رداة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتك قال لا قال وانت صبيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصارى فالجنى بهم وان كنت
 من ستمتنا النكاح وابن رداة ابن المتزوجين هم المردون من الخبايا الشياطين
 والذئبة نفسى بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انهم من الصالحين من آل
 والنساء من ترك النكاح وابن رداة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرسف فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال لعنه الله
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاعجبه فبعثها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه المدعو وبل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن رداة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والمحدث قومي ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر النخعي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث بكاء
 البسقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاكم كيم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لو لم يكن من
 اجلي الا يوم واحد لغيت الدين بزوجتي فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شراركم غيركم وروى

بلفظين يعبر بهما عن الماخذ لأن الصديقة والكاتب لا خبرا وضو كنه جعلت للاشراك مشروعا دفعا للحاجة

ومنما عقدة النكاح والافتقار ومطابقة ليصير كلام احد العاقلين منتقلا الى الاخر حكما
ويحصل تركيب شرعي له اثار مخصوصة عند وجود الشرائط واداء بالاسباب اخراج
الممكن من الامكان الى الوجود على ما هو المعروف عند المنكئين لا بالاسباب الذي
يعاقب تبركه وقولنا تزوجت وتزوجت آله الفتاوى وقوله نعتد بالاسباب
اشارته الى هذا لان الباء تدخل على الالة كما يعتد بالمكن وكنت
بالعلم وكذا قولهم البيع يتعد كذا يعني به العقد الشرعي الذي يوجب الملك
في المثل من بفظين مثل قيد باللفظين ليخرج الكتابة فانه لو كتب رجل على شئ مرة
زوجني نفسك فكتب المرأة على ذلك الشئ عقيبته زوجت نفسي منك لا يتعد النكاح
وبه قال الشافعي والملك واحمدم يعبر بهاش اي يمين بهما لان التبيين والعبارة البين
م عن الماضي شئ اي عن صيغة الفعل الماضي بان يقول المرأة زوجت نفسي منك ويقول
الرجل قبلت م لان الصيغة وان كانت للاخبار وضعا شئ اي للاخبار في اصل الوضع لان
الاخبار اظهر ما كان او سيكون للاشبات ما لم يكن لان قولك اتممت لا يوجب القيام كذلك
قوله تزوجت لا يثبت التزوج وضعا ونعت م فتد جعلت شئ اي الصيغة م لاننا نشير
شئ اي من حيث الشرع لان الانشاء اشبات امر لم يكن م وانما جعلت انشاء دفعا للحاجة
لان الحاجة كانت متحققة في الجاهلية وكانت لهم النعمة مقدرة قال عليه السلام ولدت من نكاح
ولم اولد من سفاح فقد راى الشارع وانما اخير لفظ الماضي لاننا نشير لانه يقتضيه سبق الوجود
فيكون ادل على الوجود فصار الوجود حقا والفرق بين الانشاء والاخبار ان الانشاء
سبب لم يولد وليس الاخبار سببا لم يولد لان الانشاء يتبعه مولده والاخبار يتبع

[illegible]

وينعقد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح

المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد
بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول
الدين ينظر الانقضاء بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة
تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ استقبال بالماضي وما ورد في الكتاب
مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك
ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى المعتد قال
والنظير الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح وكون البيع
وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى
طرفي النكاح على ما بينه انشاء الله تعالى والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول
والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون
بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكيفا فصا كما انه شرط المعتد استحسانا
والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح
ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي وتدرج الزوج
على المرد يفض الى الاضرار بها والحق العار والشار يقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله
زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلا لو لم يتم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق
بالولي عار وشار وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ايمنه فلم يقبله بخلاف البيع حيث
لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك
قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة انزوجتك على الف درهم فقالت قد تزوجتك

وينعقد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي فقول زوجتك لان هذا توكيل بالنكاح
المردول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار بمثلها م وينعقد بلفظين يعبر باحدهما عن الماضي والاخر عن المستقبل مثل ان يقول الدين ينظر الانقضاء بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت فقال للمرأة تزوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ استقبال بالماضي وما ورد في الكتاب مثل قوله م مثل ان يقول ش اي الرجل م زوجتي فتقول ش اي المرأة م زوجتك ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجتي توكيل فلا يكون معطى المعتد قال والنظير الواضح ما قلنا وسباب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح وكون البيع وهو معنى قوله م لان هذا ش اي قوله زوجتي توكيل بالنكاح ش والولي الواحد يتولى طرفي النكاح على ما بينه انشاء الله تعالى والحاصل ان قوله زوجتك بمنزلة الاسجابا لقبول والتوكيل بمنزلة التحسين والواحد يتولى طرفي العقد في النكاح لكن قوله زوجتك لا يكون بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجتي لان به يصير وكيفا فصا كما انه شرط المعتد استحسانا والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستيعابي وتدرج الزوج على المرد يفض الى الاضرار بها والحق العار والشار يقبيلها لانهم اذا وجبوا العقد عند قوله زوجتي بان قال الولي زوجتك مثلا لو لم يتم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق بالولي عار وشار وهذا لا يجوز لانه يقال زوجها ايمنه فلم يقبله بخلاف البيع حيث لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فقال ابنته لا قب زوجتك قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة انزوجتك على الف درهم فقالت قد تزوجتك

وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج لان التملك ليس حقيقة فيه ولا مجازا

وعنه عامة الاصحاب لا ينعقد بها وفي القرض قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة للمستقرض وفي المرغنياني ينعقد على قياس قول ابي جعفر ومحمد لانه يفيد الملك عندهما بالقرض ولفظ السلم قيل لا ينعقد وقيل ينعقد به لانه يفيد ملك الرقبة و ينعقد السلم في الحيوان حتى لو قبضه ملكه فاسدا وتلفوا في الصرف قيل لا ينعقد به وقيل ينعقد ولا ينعقد بالوصية وعن الطحاوي ينعقد وفي الرهن اختلاف المشايخ وقال الجرجاني لا ينعقد بالامتات لانها موضوعة للفسخ وكذا الصلح لكونه لاسقاط الحق لا ابتداء العقد وقال السرخي ينعقد بلفظ الصلح والعطية وروى بشر عن ابي يوسف انه ينعقد بلفظ الردصورية طلق امرأة بائنا فقلت ردت نفسي عليك كذا كان فكاحا اذا قبل وفي الخيرة قال اتزوجك امته لا ينعقد وفي الهارونيات عنه ينعقد ويلفظ المستعة وفي المنتقى اتزوجك امته فهو باطل وفي المرغنياني اتمتع بك مدة كذا لا ينعقد الا اذا كانا لا يعيشان الى تلك المدة غالبا كما يمتنع سنة وثلاثية سنة لانه موبد حكما قال المرغنياني النكاح لا ينعقد باجماع قال في الخيرة هذا ليس بصحيح وفي نوادر ابن رستم عن ابي يوسف اذا قالت امرأة لرجل جعلت نفسي لك بالصف بحضرة الشهود فقال قبلت يكون نكاحا ولو عقده بلفظ يعمان يكون نكاحا ولا يعلنان به اختلف المشايخ فيه وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج وبه قال احمد وهو قول سيب بن المسيب وعطاء والزهرى لان التملك ليس حقيقة فيه مشايخ اى في النكاح او في التزويج لانه لو كان حقيقة فيها يلزم الترادف هو طلاق الاصل ثم لا يجازا

قوله لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج

اقول لان الاستفراض مجاز

في النكاح وفيه بحث وهو انه

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

مجاز في النكاح ولا ينعقد به

اجتنابا عن المجاز في الاستفراض

في النكاح بل في الاستفراض

قوله لا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج

لوجود طرق الجواز لا ينبغي عقد بل بلفظ الاجراء في العيص لان ليس سبب الملك للخدمة ولا بلفظة الاقامة والاحلال
فلا عارة لما قلنا ولا بلفظة الوصية لانها توجب الملك من غير ان يملك الموتى قال ولا ينبغي كتاب المسلمين الا بجنود شاهدا

الى بكر الاعمش فانه قال لا ينعتد بلفظ البيع وقد ذكرناه عن قريب ثم لو جرد
 طريق المجازش لان الملك بسبب ملك المتعة في محل فيجوز استعارة
 ثم ولا ينعتد بلفظ الاجارة ش بان يقول امراة اجرت نفسي منك بكذا او يقول الاب
 اجرت ابنتي بكذا ونوى به النكاح واعلم الشهود الذين حضر واذلك فانه لا يجوز
 ثم في الصحيح ش اخرز عن قول الكرخي فانه قال ينعتد بهام لانه ش
 لان لفظ الاجارة هم ليس سببا للملك المتعة ش لان الاجارة لا ينعتد الا موقته
 والنكاح لا ينعتد الا موقدا وبنيها تغاير على سبيل المنافاة فاني تصح الاستعارة
 ثم ولا بلفظ الاباحة ش اى ولا ينعتد النكاح ايضا بلفظ الاباحة هم والاحلال
 والاعارة لما قلنا ش انه ليس سببا للملك اما الاباحة والاحلال فان من احل او ابا
 طعا ما غيره لا يملكه وانما يتلفه على ملك المبيع واما الاعارة انها تملك المتعة بغير عوض
 فلا توجب ملكا يتفاد به ملك المتعة هم ولا بلفظ الوصية ش اى ولا ينعتد ايضا
 بلفظ الوصية بان يقول الاب او وصيت لك بابنتي هم لانها ش اى لان الوصية
 هم توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت ش فلما منابته منها فلا تصح الاستعارة
 وعن الكرخي لو قال او وصيت لك بابنتي الآن فانه ينعقد او قال او وصيت لك بضع
 جارية في الحال بكذا لو قبل الاخر ينعقد النكاح واعلم ان الاعتبار لهذه اللفاظ ينعقد بشبهة فيسقط
 به الحد ويجب باقل من المسمى ومن عد الشئ عند الدخول كذا في المبسوط هم قال ولا ينعتد نكاح المسلمين
 الا بحضور شاهدين ش الشهادة في النكاح شرط عندنا وهو مذهب سعيد بن المسيب جابر بن عبد
 الرحمن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي وقفاة والثاقي واحمد حكا

[illegible]

حريين عاقلين بالنية مسلمين رجلين او رجل وامرأتين عن كذا قال ابو عبد الله في القذف قال اعلم ان الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا يشهدون الا بشهود ووجهه على ما في اشتراط الاعلاق من الشهادة

ابن المنذر في الاشارة وقال عبد الرحمن بن مهدي وفريد بن هارون وعبد الله بن الحسن وابو ثور يجوز من غير شهادة وزوج ابن غير شهود وكذا فعل الحسن بن علي وابن الزبير رضي الله تعالى عنهما وبه قال ابن ابي ليلى وعثمان العيصي فذكره الزهري وقالت طايفة يجوز بغير شهود اذا علم منه وهو قول الزهري والاك داهل المدينة ثم انه قيد شهادة الشاهدين بتوصيفهما بقوله هم حريين عاقلين بالغين مسلمين رجلين او رجل وامرأتين سواء كانوا عدولا او غير عدول او محرودين من اسي وكان الشاهدان محرودين من في القذف ش ثم يذكر ما في هذه الاوصاف من الشهود بان فيه استلزام والتعليل م قال ش اي المصنف م رحمه الله تعالى اعلم ان الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود ش هذا غريب بهذا اللفظ فنبهني ان يستدل بما رواه ابن جهمان في صحيحه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وما كان من النكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشاجر فالسلطان ولي من لا ولي له قال ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا انما قال الاكمل واعترض بان خبر واحد من المسلمين لا يجوز تخصيص قوله فانكم اطالب لكم من النساء وغيره من الايات واجاب الامام فخر الاسلام بان هذا حديث مشهور متفق عليه بالقبول فيجوز الزيادة على كتاب الله قلت هذا فيه نظر لا يخفى م وهو ش اي الحديث المشهور مخبر على ما لك في اشتراط الاعلاق ودونه الاشهاد ش هذا الحديث لم يثبت بهذا اللفظ فكيف يكون محجة على ما لك نعم حديث

قول اذا اعلن
اقول لان القذف
من دونهما الذين
الا اعلان وانما
وهو من قوله
تقديره في باب
نكاح الاسلام
مولوي ج ٢
م في قوله
قوله فان تشاجر
اقول انما
من قوله
اشترطوا في
القول
اذا تشاجر

عائشة

ولا يشترط وصف المذكور حتى ينقذ بمحضه رجل امرأتين فيه خلاص الشافعي واستعمل في الشهادات في
ولا تشترط العدالة حتى ينقذ بمحضه الفاسقين عند خلاص الشافعي في الشهادة من باب الكرامة والفاسق من أهل الكرامة

يشترط وصف المذكورة حتى ينقذ بمحضه رجل وامرأتين ش وقال الشافعي
وداد واصحابه واختاره ابن حزم وجوزه بشهادة اربع من النساء م وفيه خلاف
الشافعي ش فان عنده لا يجوز فيه شهادة النساء لدلالة قوله عليه السلام لانكاح
الابولي وشاهدي عدل فان لفظ شاهدين يقع على ذكرين او على ذكر واثنتين
والشافعي غير مراد بالاجماع فيقتضيان الاول قلنا شهادة النساء حجة اصلية بانفس
لكن فيه نوع شبهة باعتبار صورة البدلية والنكاح انما ثبت بالشبهة م
وستعرف ش اي خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في الشهادات ان شاء الله تعالى
ش فانه وعد خلاف الشافعي في كتاب الشهادة وسيجي ان شاء الله عز وجل م
ولا يشترط العدالة ش اي في شهود النكاح م حتى ينقذ ش اي النكاح م بمحضه
الفاسقين عندنا خلافا للشافعي ش فانه يقول لا ينقذ بمحضه الفاسقين وبه قال
احمد وقال امام الحرمين في النهاية لا ينقذ بمحضه الفاسقين لان الشهادة فيه
مقبولة معنى وهو صون العفة عن المحمود لان العقد لا يثبت بشهادتهما انتهى بما بطل
بالمستورين فانه لا يثبت بشهادتهما عند الحجة ويصح العقد بمحضهما وبابني الزوجهين
او ابني احد هما على الاصح ولا يثبت بهما ش اي للشافعي م ان الشهادة من باب الكرامة
ش لقوله عليه السلام اكرموا الشهود فان الله يحيي بهم الحق م والفاسق من أهل
الامانة ش لقوله عليه السلام اذا لقيت الفاسق فאלقه بوجهه مقهورا لان كلامه محتمل
الصدق والكذب ولا يخرج صدقه لعدم عدالته اذا عداله هو المرجح على ما عرفت
فاذا فات المرجح سبقت محتملا فلا يصح حجة م ولنا انه ش اي الفاسق م من أهل الولاية

قوله بانفس
اقول وهو
قد تقدم
فان لم يكن
يعين فقل
وامرأتين
تولا انهم
الاسلام
مولود

محمود
منه
مقبولة
معنى
وهو صون
العفة عن
المحمود
لان العقد
لا يثبت
بشهادتهما
انتهى بما
بطل
بالمستورين
فانه لا
يثبت
بشهادتهما
عند الحجة
ويصح
العقد
بمحضهما
وبابني
الزوجهين
او ابني
احد هما
على الاصح
ولا يثبت
بهما ش
اي للشافعي
م ان
الشهادة
من باب
الكرامة
ش
لقوله
عليه
السلام
اكرموا
الشهود
فان الله
يحيي
بهم
الحق م
والفاسق
من أهل
الامانة
ش
لقوله
عليه
السلام
اذا لقيت
الفاسق
فالقه
بوجهه
مقهورا
لان
كلامه
محتمل
الصدق
والكذب
ولا يخرج
صدقه
لعدم
عدالته
اذا
عداله
هو
المرجح
على
ما
عرفت
فاذا
فات
المرجح
سبقت
محتملا
فلا
يصح
حجة
م
ولنا
انه
ش
اي
الفاسق
م
من
أهل
الولاية

ولأنه من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة وهذا لأنه لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يجزم على غيره لأنه من جنسه ولأنه صلح مقلداً فيصلم مقلداً وكذا شاهداً

ش لا سلامه في نفسه فيكون من أهل الشهادة ش لأنه إذا كان من أهل الولاية على نفسه يكون من أهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث الإشارة إلى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم أن من كان من أهل الولاية على نفسه كان من أهل الشهادة لأنها متعدية إلى غيره ولتتبرر الجواب أن يقال هذا الذي قلنا أن الفاسق من أهل الشهادة لأنه من أهل الولاية م لأنه ش أي لأن الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه أي لكونه مسلماً لا يحرم أي الولاية على غيره لأنه أي لأن كونه أهلاً للولاية على غيره من جنسه أي من جنس كونه أهلاً للولاية على نفسه وقيل الضمير في لأنه للمشهود ولأنه أي ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام أي سلطاناً وخليفة فإن جمهور الأئمة بعد الخلفاء الأربعة لم يخلوا من فسق أي المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث أن كل واحد منها مسلم لأنه أي لأن الولاية على تاديل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الإمامة بالفسق يفضي إلى نساد عظيم فإذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام أي قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش أي فكذا يصلح شاهداً لأن الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الأكل في عبارته تسامح لأنه يهيم منه أن يكون أهلية الشهادة مرتبة على أهلية القضاء وقد ذكر في كتاب أدب القاضي أن أهلية القضاء مستفاد من أهلية الشهادة ولو قال بالوفاة كان أحسن لا يقال يجوز أن يكون مرتبة على صفته بكسر اللام لأن أهلية السلطة ليست مستفادة من أهلية الشهادة لأن عليه كذلك والجواب أن كلامه إذا كان الفسق لا يمنع من ولاية هي أعم ضراً

قوله من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة ش لأنه إذا كان من أهل الولاية على نفسه يكون من أهل الولاية على غيره وهي الشهادة من حيث الإشارة إلى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم أن من كان من أهل الولاية على نفسه كان من أهل الشهادة لأنها متعدية إلى غيره ولتتبرر الجواب أن يقال هذا الذي قلنا أن الفاسق من أهل الشهادة لأنه من أهل الولاية م لأنه ش أي لأن الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه أي لكونه مسلماً لا يحرم أي الولاية على غيره لأنه أي لأن كونه أهلاً للولاية على غيره من جنسه أي من جنس كونه أهلاً للولاية على نفسه وقيل الضمير في لأنه للمشهود ولأنه أي ولأن الفاسق في هو الشاهد صلح مقلداً بكسر اللام أي سلطاناً وخليفة فإن جمهور الأئمة بعد الخلفاء الأربعة لم يخلوا من فسق أي المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث أن كل واحد منها مسلم لأنه أي لأن الولاية على تاديل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الإمامة بالفسق يفضي إلى نساد عظيم فإذا كان كذلك فيصلح مقلداً بفتح اللام أي قاضياً وحاكماً فكذا شاهد ش أي فكذا يصلح شاهداً لأن الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الأكل في عبارته تسامح لأنه يهيم منه أن يكون أهلية الشهادة مرتبة على أهلية القضاء وقد ذكر في كتاب أدب القاضي أن أهلية القضاء مستفاد من أهلية الشهادة ولو قال بالوفاة كان أحسن لا يقال يجوز أن يكون مرتبة على صفته بكسر اللام لأن أهلية السلطة ليست مستفادة من أهلية الشهادة لأن عليه كذلك والجواب أن كلامه إذا كان الفسق لا يمنع من ولاية هي أعم ضراً

والمحد في القذف من اهل الولاية

فيكون من اهل الشهادة تحمله

فلان لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة لكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شئ نظرا الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلّش ليمن من حيث تحمل الشهادة لاس من حيث الاداء وقول قلع ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لاصل الشهادة اذا النقي عن
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة لعين
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعميين او محمد ودين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وبطلوه بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة لالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له
شهادة حتى لو حكم به حاكم فقد حكمه فقال ائمة ان جاءكم فاسق بنبأ ربّيتوا
فامروا بالعتيت والعتيين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبد فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
يثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادة المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال وكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

قوله لا يمنع عن ولاية عامة الضرر وخاصة اولى والترتيب على هذا الوجه غير خلاف
الصحة ولو قال الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف فيصالح شأها على
الافتقار لانه لا الزام فيه فكانت الولاية قاصرة لكان اسهل فهمهم والمحدود
في القذف من اهل الولاية شئ نظرا الى الاسلام فيكون من الشهادة
تخلّش ليمن من حيث تحمل الشهادة لاس من حيث الاداء وقول قلع ولا تقبلوا لهم
شهادة ابدانهم عن التبول وهو يعدم وصفت الاداء لاصل الشهادة اذا النقي عن
قبول الشئ يقتضيه تحقق ذلك الشئ وفوت الثمرة لا يدل على فوت الاصل كشهادة لعين
على ما يجي وقال ابن المنذر اختار ابو جعفر واصحابه باعميين او محمد ودين
في القذف او فاسقين اجمع على رد شهادتهما وبطلوه بشهادة العبدين قد
اختلفوا في شهادتهما واجاب عنه السروجي وقال ما اجله واكثره الخليفة لالا
يعرفه والمراد بالحدودين التايبان والافلا فائدة في ذكرهما مع ذكر الفاسقين
وشهادتهما مقبولة عن جماعة من العلماء بعد التوبة منهم الشافعي والفاسق له
شهادة حتى لو حكم به حاكم فقد حكمه فقال ائمة ان جاءكم فاسق بنبأ ربّيتوا
فامروا بالعتيت والعتيين ولم يامرنا بالرفع والرد بخلاف العبد فان الشهادة
من باب الولاية اذ فيها الزام على الغير والعبد ليس له ولاية على نفسه فكيف
يثبت له ولاية على غيره وقد جازفت في نقل الاجماع في رد شهادة المذكورين
قال ولم ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط الشاهدين في الكلاخ خبر قال وكان
يزيد بن ماريون لم يثبت على اصحاب الراي ويقول امر الله بالاشهاد

في

لا على اعتبار وجوب العلم بالشهادة تشريف في لزوم المال إنما شاهدان عليه بما يتجلى كما إذا المر لسميعاً
كلام الزوجه لان العقد ينقضي بجمليهما والشهادة على العقد من امر رجل بان يزوجه ابنته الصغيرة
فزوجها ولا ب حاضر بشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد والمجر
فيكون الوكيل سفيرا مبرزاً فيبقي المزوج شاهداً

بالنكاح بغير شهود م لا على اعتبار ش اى لا يشترط الاشهاد على اعتبار م
وجوب المهرش لما عليه م اذ لا شهادة تشترط في لزوم المالش لان يوجب
المال يصح بلا شهود كالبيع وغيره م وها شاهد ان عليهاش اى الذمياش بان
عليها اى على الذميتة فشهادة اهل الذمته على الذميتة جائزة فان قيل ملك الاذواج
مشتركة قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى
امته يملكها ولجبها بلا طهر لانه وقع تبعا بمخلاف ما اذا لم يسعيا كلام الزوجش جواب
عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة شرط في النكاح على العقد كما علم لانه ينطالب
كلام الزوج بالشهاد عليها بالعقد م لان العقد ينقذ بكلاميهماش اى بكلام الزوجين م والشهادة
قد شرطت على العقدش فاذا لم يسعيا كلام المسلم لم يشهد ا على العقد م ومن امر رجلا
بان يزوجه ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضرش اى والحوال ان الاب حاضر عند
العقد بشهادة رجل واحدش شيلق بقوله فزوجها م سواهاش اى سوى الامر
والماصور م جاز النكاح لان الاب يجعل مباشرة العقدش اى لان الموجود من الوكيل
واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشرة اذا كان حاضرا
م لاتحاد المجلس ويكون الوكيل سمي او معبراش لان انتقال الوكالة الى الاب م فبقي القول
شاهدا ونصبه آخر فينقذ وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قايه هو السعنا في فانه قال
في النهاية هذا تكلف غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصلح ان يكون
شاهدا في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المماصور الى الامر حكما وانما يتقار
اليه في المسئلة الاخيرة وهى ما اذا زوج الاب ابنته البالغة بمحضر شاهدا واحد فان كانت

[illegible]

وان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا عليه هذا اذا زوج الاب
 ابنه البالغة بحضور شاهدين احدان كانت حاضرة فجاز وان كانت غائبة لا يجوز **فصل في بيان المحرمات**
قال لا يجزى للرجل ان يتزوج بامه ولا جدته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى **احرمت عليكم**
امهاتكم وبناتكم وانجيدات امهات اذ الام هو الاصل لعنة

حاضرة جاز بتقل مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد الظهيرية وقال الاكل وارى انه لا فرق
 بين المصورتين في الاحتياج ابى ذلك التكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يوضح له
 ذلك فليدبر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لا ينتقل
 اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا
 ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذا زوج الاب ابنة
 البالغة بحضرة شابد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش لامكان اعتبار الاب
 شابد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شابد آخره

فصل في بيان المحرمات اى هذا الفصل في بيان النساء المحرمات تزوجها لان الله تعالى
 اخبرهن من محبة النكاح فاتجه الى بيانهن وهن اربعة عشر سبعة من جهة النسب وسبعة من جهة
 ويهيبى كلام قال لا يجل للرجل ان يتزوج بامه ش هذه احدى السبعة من جهة النسب هم ولا
 ش اى لا يجل ان يتزوج بجدته سواء كن م من قبل الرجال او النساء ش اى ومن
 قبل النساء وليس من كلام العرف تزوجت امرأة وانما يقال تزوجت امرأة قال يونس م قوله
 تعالى **حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم** ش فدلالة على حرمة الام ظاهرة م والمجرات ش واما ولات
 على حرمة المجرات فاشا اليه بقوله م امهات اذ الام هو الاصل فنته ش يقال لمكة ام القري
 لكونها هى الاصل لما روى انها خلقت اولاثم وحيت الارض منها وقال الله تعالى بن
 ام كتاب اى اصل يرد اليه المتشابه وقال عليه السلام **الحرام النكاح** وبهذا عند المحققين
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والمجاز وعند مشايخنا المراقبين يجوز

قوله ان لا يجل للرجل ان يتزوج بامه
 لان الام هي الاصل فنته ش يقال لمكة ام القري
 لكونها هى الاصل لما روى انها خلقت اولاثم وحيت الارض منها وقال الله تعالى بن
 ام كتاب اى اصل يرد اليه المتشابه وقال عليه السلام **الحرام النكاح** وبهذا عند المحققين
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والمجاز وعند مشايخنا المراقبين يجوز

لَوْ شِئْتُ حَرَمْتُهُنَّ بِالْإِجْمَاعِ قَالَ وَلَا يَنْبَغُ لِمَا تَوَلَّوْا وَلَا يَنْبَغُ لِمَا سَفَلْتُمْ لِإِجْمَاعِ وَلَا يَنْبَغُ لِمَا

ولا بينات أخيرة لا بجمته ولا بحالته لأن حرمتهم منصوص عليها في هذه الآية

الجمع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف الحمل فحرمة الجدات قد ثبتت بالنص ايضا بما
وعند الطائفة الاولى بطريق الحقيقة باعتبار معنى ليعملان للاختلاف باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز
قول حرمة الجدات بالنص من ميسخ ثبت حرمتهم بالاجماع واليه اشار المصنف بقوله
او ثبتت حرمتهم بالاجماع ش هذا عند الفرقيين ثم قال ولا بينة ش ولا بينة ثبت وان
سفلت على ما يجي الآن والاستدلال فمين مثل الاستدلال في الام فان ثبت البنات تسحر
بنات حقيقة باعتبار ان البنات يراد به الفرع فيتناولها النص حقيقة ومجازا عند البعض ويجوز الجمع
عند اختلاف الحمل او بالاجماع ثم لما لمونا ش وهو قوله تعالى هم ولا بينة ولده وان سفلت
ش ولفظ الولد يتناول الابن والبنات ولما ذكرنا من جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز في مجمل
مختلفين عند البعض هم للاجتماع ش عند الفرقيين هم ولا باخنة ش اى ولا يخل ايضا ان تزوج
ياخنة سوا كانت لاب وام او لاب اولام صنت الهمزة في اخت لتدل على الواو واللام
منه بخلاف الاخ لاجل التاء التي ثبتت في الاصل والوقف كالاسم الثاني هم ولا بينات
اخيه ش اى سوا كان لاب وام او لاب اولام هم ولا بينات اخته ش اى سوا كانت
بنت اخته لاب وام او لاب اولام هم ولا بعمة ش اى ولا يخل ايضا ان تزوج بعمة
ولا بنخاله ش اى ولا يخل ايضا ان تزوج بنخاله والنخال اخو الام والنخاله اختها ذكره
الجوهري في باب خول ليدل على ان اصلها واوى هم لان حرمتهم ش اى حرمة هؤلاء
المذكورات كلها من الاخوات المتفرقات وبنات الاخ وبنات الاخت والعمة والنخال
هم منصوص عليهما في هذه الآية ش اى في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم والاية وفي
النهاية ما صله ان المحرمات التي ضمنها كتاب النكاح والرضاع على احد وعشرين نوعا سبعة

وتدخل فيها العات المتفرقات وانحالات المتفرقات

من جهة النسب الامهات والبنات والاخوات والعات والنحالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها
 ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاختين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الام
 على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب شركه وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فعلى من يكون له حرة خمسة عشر
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الامة هم العات المتفرقات
 اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لامحالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امراة جد اب الاب وامراة
 الجسد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات جداته وان سفلى
 واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان
 القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جد اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج ام
 فعمتها تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجدة اهل ان لا تحرم
 هم والنحالات المتفرقات شئ اى النحالة لاب وام والنحالة لاب دون ام والنحالة لام دون
 ام والنحالة لام دون اب كذا انحالات ابائه وامهاته واما نحالة النحالة وان كانت النحالة القربى فالحالة

الامهات والبنات والاخوات والعات والنحالات وبنات الاخ وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هؤلاء لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة المصاهرة وهي ام المرأة وبنتها ومنكوحة الاب وحليلة الابن واثنان من جهة الجمع وهما الجمع بين اكثر من اربع والجمع بين الاختين وواحدة من جهة الكفر او من المجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي الحنفية تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي الام على الحرة وبسبب حق النحر وبسبب شركه وبسبب ملك اليمين بسبب الطلاقات الثلاث فعلى من يكون له حرة خمسة عشر مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها شئ اى في حرمة الامة هم العات المتفرقات اى العمه لاب وام والعمه لاب دون ام والعمه لام دون اب وفي المحيط وكذا ام العمه حرام لان ام عمته لايه وامه اولامه هى ام ابيه لامحالة وام ابيه حرام عليه واما عمته لايه سبب اخت ابيه واب فانما تكون امراة جد اب الاب وامراة الجسد حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات جداه وعمات جداته وان سفلى واما عمه العمه تنظر ان كانت العمه القربى عمه لايه وامه اولايه فعمه العمه حرام لان القربى اذا كانت اخت ابيه لايه وامه اولايه فان عمتها تكون جد اب الاب اخت اب الاب حرام لانها عمته وان كانت العمه القربى عمه لامه فعمه العمه لا تحرم لان اب العمه تكون زوج ام فعمتها تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجدة اهل ان لا تحرم هم والنحالات المتفرقات شئ اى النحالة لاب وام والنحالة لاب دون ام والنحالة لام دون ام والنحالة لام دون اب كذا انحالات ابائه وامهاته واما نحالة النحالة وان كانت النحالة القربى فالحالة

وَبَنَاتِ الْأَخِيّ الْعَقْرَيْنِ لِأَنَّ جَمْعَ اسْمِ عَامَّةٍ قَالَ وَلَا بِأَمْرٍ أَرَاهُ الَّتِي دَخَلَ بِانْتِبَهِهَا أَوَّلُ
يَدْخُلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَأَهْمَاتُ نِسَائِكُمْ مِنْ غَيْرِ قَيْدِ الدَّخُولِ ۝

وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القرى خالة لاب فخالها لا تحرم عليه لان ام الخالة القرى يكون امرأة الجد اب الام لام امه فاختها اخت امرة اب الاب واخت امرة الجد لا تحرم عليه هم وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين من ش اى ويدخل فى الالة المذكورة بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين بصيغة الجمع المذكورة صفة الاخوة التى جمع اخ ويدخل فيه الاخوات البتة هى جمع اخت ومعنى التفرق لعنى سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام وبنات الاخت كذلك وكل من محررات على التابيد بالكتاب والسنة والاجماع وفى الذخيرة اولام الاعمام والعلمات والاخوال والخالات من مبهمات لقوله تم وبنات عمك وبنات عمك وبنات خالك فى الشف حرم اليد العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سلفوا يجوز التناكح فيما بينهم من جميع القرابات وهم ارحام لا محرم لان جهة الاسم عامة من ش ليعنى المعنى الجوز لاطلاق اسم الاخت يشمل الفرق الثلاثة وهو الجوارى فى رحم او صلب فكان الاسم حقيقة لكل وقال تلج الشريعة قوله جهة الاسم عامة اى جهة اسم العمومة والخولة لاننا اخت اب واخت امه وبنات العمة لا تتغير كونهن اب وام هم ولا بام امرة من ش بذا بيان من المحرمات من جهة السب وبى جهة المصاهرة اى ولا يخل له ان يتزوج بام امرة هم ودخل بنتها لولم يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائكم من غنى قيد الدخول ش وكذا ابنتها وان علت لقوله تعالى ليعنى القتر ان مطلق عن قيد الدخول فى امر المرأة وامه حرم مطلقا فمن قيد بالدخول فقتل نسخته وبه قال الجمهور وهو قول عمر بن الخطاب وعطى ابن ابى طالب وعبد الله بن ابى طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضى الله تعالى عنهم وبه قال الشافعى

[illegible]

في النفوس اليها قلنا يا اذنا كان
 الحال سيدها لا يجوز ان يكون الاصل
 الا في صفة النفس ان كان عليها
 فنقلت على انه قال عليه السلام
 من تزوج امرأة حرم
 دخل بها او لم يدخل
 انشأ ان دخل بها فان قيل يجوز ان
 يكون من النساء الا ان كان في
 بيانها لم يفسد الاصل من الاصل
 قلنا نعم الاصل من الاصل من الاصل
 على وجهه ١٢ مولانا ناصر الاسلام
 مولوي محمد عمر

۴۵۰
کتابخانه

ولا يجمع بين اخنتين كما حاذوا بملك بين وطيا لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاخنتين
ولقوله عليه السلام من كان يومنا الاخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين

ما سهر من الولاده وقال هذا حديث حسن صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عباس ان
ابن عباس سئل عن امرئ عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انما لا تخل بين ابنة ابنة اخي من الرضا فانه
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب واخرجه مسلم ولفظه ما يحرم من الرحم م ولا يجمع بين اخنتين
كما حاشي اى من حيث النكاح الذي لا يكونان معه بقدر او عقدين م لا يملك بين وطيا
اى من حيث الوطى قبل بالوطى لانه يجوز ان يجمع بين الاثنين من حيث الملك غير انه اذا
وطى احد بالابطال الاخرى وكان عمر رضى الله تعالى عنه يوقف في الجمع بين الاثنين في كونه
ملك اليقين ولقول اهلنا اية وحي قوله تعالى والملك ما لكم وحرمتها اية وحي قوله تعالى وان
تجمعوا بين الاثنين وجعل ابو بكر الرازي هذا قول على ومجاهد رواه عن علي بن ابي طالب
عنه انكاره وفي الكشف جعل قول عثمان وعلي ثم قال يرجع على بالتحريم وعثمان بالاباحة والاباح
قول الطائفة لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو في موضع الرفع لانه معطوف على الحرمة
اى ويحرم عليكم الجمع بين الاثنين والمراد حرمة النكاح لان التحريم في الآية تحريم النكاح قوله تعالى
وان تجمعوا اعطى على ما حكمتم ولقوله عليه السلام من اى لقول ابن عباس صلى الله عليه وسلم
من كان يومنا باليوم والاخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين هذا حديث غريب لم يعرض له
احد من الشراح غير ان الكاكي احال ما ذكره في المبسوط والبرجى احال على الذخيرة للمالكية فتم
الترجي في جامع من حديث ابى وهب الجبشاني انه سمع من فيروز الدستلي محمد بن ابي قال
اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اخنان فقال رسول الله
عليه وسلم اخراهما شيت وقال هذا حديث حسن غريب فيه دلالة على ان الجمع بين الاثنين لا يجوز قال في
ابو وهب الجبشاني اسم الدليم بن هوشع والجبشاني لفتح الجيم وسكون اليا واخر الحدود في مجمع نبيه الجبشاني

قوله لا يجمع بين اخنتين كما حاذوا بملك بين وطيا لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاخنتين ولقوله عليه السلام من كان يومنا الاخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين
قوله ما سهر من الولاده وقال هذا حديث حسن صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عباس ان ابن عباس سئل عن امرئ عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انما لا تخل بين ابنة ابنة اخي من الرضا فانه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب واخرجه مسلم ولفظه ما يحرم من الرحم م ولا يجمع بين اخنتين كما حاشي اى من حيث النكاح الذي لا يكونان معه بقدر او عقدين م لا يملك بين وطيا اى من حيث الوطى قبل بالوطى لانه يجوز ان يجمع بين الاثنين من حيث الملك غير انه اذا وطى احد بالابطال الاخرى وكان عمر رضى الله تعالى عنه يوقف في الجمع بين الاثنين في كونه ملك اليقين ولقول اهلنا اية وحي قوله تعالى والملك ما لكم وحرمتها اية وحي قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وجعل ابو بكر الرازي هذا قول على ومجاهد رواه عن علي بن ابي طالب عنه انكاره وفي الكشف جعل قول عثمان وعلي ثم قال يرجع على بالتحريم وعثمان بالاباحة والاباح قول الطائفة لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين وهو في موضع الرفع لانه معطوف على الحرمة اى ويحرم عليكم الجمع بين الاثنين والمراد حرمة النكاح لان التحريم في الآية تحريم النكاح قوله تعالى وان تجمعوا اعطى على ما حكمتم ولقوله عليه السلام من اى لقول ابن عباس صلى الله عليه وسلم من كان يومنا باليوم والاخر فلا يجمعن مائة في رحم اخنتين هذا حديث غريب لم يعرض له احد من الشراح غير ان الكاكي احال ما ذكره في المبسوط والبرجى احال على الذخيرة للمالكية فتم الترجي في جامع من حديث ابى وهب الجبشاني انه سمع من فيروز الدستلي محمد بن ابي قال اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى اسلمت وتحتى اخنان فقال رسول الله عليه وسلم اخراهما شيت وقال هذا حديث حسن غريب فيه دلالة على ان الجمع بين الاثنين لا يجوز قال في ابو وهب الجبشاني اسم الدليم بن هوشع والجبشاني لفتح الجيم وسكون اليا واخر الحدود في مجمع نبيه الجبشاني

فان ترجمه متعين عقد بين لا يثبت الا في مورد فرق بينه وبين كل واحد منهما باطل بيقين لا وجه الى التعيين احدم الاولوية
ولا التفضيل مع الجهل احدم الفاضل قالوا للضرورة فتعين التفريق ولهما نصف المهر لانه
وجب لاولي منهما والغد مت الاولوية للجهل بالاولوية فيضرف اليهما $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$

الموقوفه بلا وعدة وفي المنكحة ثبت بدونها فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري ايتهما
اولى شئ بضم الغنة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
م فرق بينه وبينها لان نكاح احديهما باطل بيقين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية شئ
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما بعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التنفيذ مع التجهيل شئ يعني لا تنفيذ لاحديهما بغير عيها لعدم الفائدة شئ لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطى والوطى لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمعية او للضر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضررها ولا خلاف فيه للامية الاربعة هم فتعين التفرق
شئ بينها اكثر لما ذكر من الامور ولها شئ اى الاختين هم نصف المهر شئ يعني بينها
نصفان هم لانه شئ اى لان نصف المهرم وجب للاولى لكنها شئ بضم الغنة قوله
اى من الاختين اى التى نكحها او الى لصحة نكاحها وقد جارت فرقة من جانب الزوج نصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتضى الموطوعة على الاباحة وليست احديهما اولى من الاخرى نصا
بنهاهم وانعدمت الاولوية للجهل بالاولوية شئ وقال الاكمل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس
احديهما يكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصف اليها شئ اى الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج بشئ كما روى عن ابي يوسف وبه قال بعض المجتاهل لان المقضى له
مجهول وجاله المقضى له يمنع القضاء كما اذا قال لاحدما على الف فانه لا يكون لاحديهما ان اخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انها الاولى ولا حرج لهما

[illegible]

اذا قام في العلم ان
تسقط اقل العلم و
تفاوت اقل من ثابت
يقين وقال الفاضل
عبد الغفور هذا اقل
يرى اقل من اقل
دفع فان دخل عليها
لزم اقل من علم
المسمى فان ثبت
وذلك لان الموطورة
اذا كانت منسوبة
المسمى وان كان
لزم ثم ان
ثابت على كل تقدير
وان دخل على راجح
منها دخل لا اثر له
اقل

وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منهما انها الاولى الاصطلاح لجهالة المستحقة ولا يجتمع بين المرأة وخالتها او ابنت اخيها او ابنت اخيها لغيره عليه السلام لانكم المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنت

اما اذا قامت لانهى النكاح الاول لا يقضى لها بشي ما لم يصطلى على اخذ نصف المهر لان الحق واجب لمجبول فلا بد من الدعوى او الاصطلاح ليقضى لها وهو اختيار الفقيه الى جعفر المندواني كذا في الكافي وشارا الى هذا بقوله وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منها ش اي من الاختين م بالاولوية او الاصطلاح ش اولاد من اصطلاحهما م جهالة المستحقة ش وصورة الاصطلاح ان يقول عند القاضي لنا عليه المهر فتصطلح على اخذ نصف المهر اذا الحق لا ينفذ فانه يكون لكل واحدة ربع المهر وعن محمد بن محبوب م كامل لهما لانه يقر بنكاح احديهما وعدم طلاقها فاذا جاز نكاح احديهما وجب المهر كالمهر ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ش اي ولا يجمع بين المرأة وخالتها وعمتها م او ابنة اخيها ش اي اخي المرأة م او ابنة اخيها ش اي اخت المرأة م لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنت اخيها ولا على ابنة اخيها ش هذا الحديث رواه مسلم والبوداود والترنزي والنسائي من حديث ابي هريرة واللفظ لهم خلا لما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخيها لا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخيها لا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واعلم ان مسلما لم يخرج بهذا تمامه ولكنه فرقه حديثين فاخرج صدره عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا ابنت الاخ على الخالة وروى عن علي رضي الله عنه عنه اخيه احمد بن محمد من النصف الاول من الحديث الذي ذكره المصنف حيث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وكذا رواه ابن ماجه من حديث ابي موسى مثله سواء وكذا بعينه رواه الطبراني في الكبير حديث الحسن بن سمرق عن سمرق بن جندب وكذا رواه الطبراني من حديث ابي بربخ

قوله وشارا الى هذا بقوله وقيل لا بد من دعوى كل واحدة منها ش اي من الاختين م بالاولوية او الاصطلاح ش اولاد من اصطلاحهما م جهالة المستحقة ش وصورة الاصطلاح ان يقول عند القاضي لنا عليه المهر فتصطلح على اخذ نصف المهر اذا الحق لا ينفذ فانه يكون لكل واحدة ربع المهر وعن محمد بن محبوب م كامل لهما لانه يقر بنكاح احديهما وعدم طلاقها فاذا جاز نكاح احديهما وجب المهر كالمهر ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ش اي ولا يجمع بين المرأة وخالتها وعمتها م او ابنة اخيها ش اي اخي المرأة م او ابنة اخيها ش اي اخت المرأة م لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنت اخيها ولا على ابنة اخيها ش هذا الحديث رواه مسلم والبوداود والترنزي والنسائي من حديث ابي هريرة واللفظ لهم خلا لما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اخيها لا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخيها لا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى واعلم ان مسلما لم يخرج بهذا تمامه ولكنه فرقه حديثين فاخرج صدره عن ابي سلمة عن ابي هريرة مرفوعا لا تنكح المرأة على بنت الاخ ولا ابنت الاخ على الخالة وروى عن علي رضي الله عنه عنه اخيه احمد بن محمد من النصف الاول من الحديث الذي ذكره المصنف حيث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وكذا رواه ابن ماجه من حديث ابي موسى مثله سواء وكذا بعينه رواه الطبراني في الكبير حديث الحسن بن سمرق عن سمرق بن جندب وكذا رواه الطبراني من حديث ابي بربخ

من كتاب

وهذا مشهور في الزيادة على الكتاب بمثله

عن عتاب بن اسيد بن سلمة هم وهذا مشهور في امي هذا الحديث مشهور وتلقته الامة
 بالقبول واشترى بين التابعين والتابعين مع رواية كبار الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم وقد رواه من الصحابة ابن عباس وابو هريرة وعلي بن عمر وابن سعيد وابو امامة
 وجابر وعائشة وابو موسى وسمرة ابن جندب وعبد الله بن مسعود والنس بن مالك
 وعتاب بن اسيدم يجوز الزيادة على الكتاب بمثله ش اراد بالكتاب قوله تعالى وحل لكم
 ما وراء ذلكم وكذلك ايضا قد خصت هذه الآية بالوثنية والمجوسية وبناءة من الرضا عنه فخص
 هذه الصورة ايضا بهذا الخبر وقيل ورد بينا لمجمل الكتاب لان شرط الاحصان في الاباحة
 بقوله محصنين وهو مجمل وخبر الواحد يصح ان يكون ميانا كما هو معهم الكتاب وقد اجمع بهذا الحديث
 على تحريم الجمع بين من ذكر في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على القول بهذا الحديث
 قال يجوز عند جميعهم كناح المرأة على عمتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت ولا على
 خالتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت قال والرضا عنه في ذلك كالنسب ولا خلاف
 فيه للفقه ما ونقل عن الروافض والخوارج والظاهرية وعثمان النسي انه يجوز اجمع بين المرأة وعمتها
 وبينها وبين خالتها ورؤسهم بما ذكر فاقان قلت ما الحكم في النسي عن ذلك قلت قال بعضهم
 من قطيعه الرحم وبه جرم المافعي واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جبان في صحيحه من رواية حمير
 ان عكرمة حدثه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة على
 المرأة وانحالة قال انكن اذا فعلتن ذلك قطعتن ارحاكن ومن قال بهذا يحرم الحكم الى الاقارب
 كلما بهذا المعنى فلا يجوز الجمع بين من المرأة وقرباتها سواء كانت عمته او خاله او بنت عمته او بنت خاله
 بنت عم او بنت خال كما يروى عن اسحاق بن طلحة وعكرمة وقنادة وجابر بن زيد واختلفت الرواية

قال المولى في هذا الحديث مشهور وتلقته الامة بالقبول واشترى بين التابعين والتابعين مع رواية كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد رواه من الصحابة ابن عباس وابو هريرة وعلي بن عمر وابن سعيد وابو امامة وجابر وعائشة وابو موسى وسمرة ابن جندب وعبد الله بن مسعود والنس بن مالك وعتاب بن اسيدم يجوز الزيادة على الكتاب بمثله ش اراد بالكتاب قوله تعالى وحل لكم ما وراء ذلكم وكذلك ايضا قد خصت هذه الآية بالوثنية والمجوسية وبناءة من الرضا عنه فخص هذه الصورة ايضا بهذا الخبر وقيل ورد بينا لمجمل الكتاب لان شرط الاحصان في الاباحة بقوله محصنين وهو مجمل وخبر الواحد يصح ان يكون ميانا كما هو معهم الكتاب وقد اجمع بهذا الحديث على تحريم الجمع بين من ذكر في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على القول بهذا الحديث قال يجوز عند جميعهم كناح المرأة على عمتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت ولا على خالتها وان علت ولا على ابنة اختها وان سفلت قال والرضا عنه في ذلك كالنسب ولا خلاف فيه للفقه ما ونقل عن الروافض والخوارج والظاهرية وعثمان النسي انه يجوز اجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ورؤسهم بما ذكر فاقان قلت ما الحكم في النسي عن ذلك قلت قال بعضهم من قطيعه الرحم وبه جرم المافعي واستدلوا على ذلك بما رواه ابن جبان في صحيحه من رواية حمير ان عكرمة حدثه عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج المرأة على المرأة وانحالة قال انكن اذا فعلتن ذلك قطعتن ارحاكن ومن قال بهذا يحرم الحكم الى الاقارب كلما بهذا المعنى فلا يجوز الجمع بين من المرأة وقرباتها سواء كانت عمته او خاله او بنت عمته او بنت خاله بنت عم او بنت خال كما يروى عن اسحاق بن طلحة وعكرمة وقنادة وجابر بن زيد واختلفت الرواية

ولا يجمع بين امرأتين لو كانتا حراما جلا لم يجز لهما ان يتزوجا بالآخرى

فيه عن عطاب بن ابي رباح فروى ابن ابي ينج عن موافقة الجمهور وهو صحيح عنه
 وحكي عن مالك ان غير واحد منه واقف على تحريم ما روي عنه النخعي وقال شيخنا زين الدين
 ليست الحكمه فيه قطعيه الرحم بل المعنى فيه كما رجه ابن عبد البر هو المعنى في تحريم الجمع بين الاختين
 وذلك لان احد الاختين لو كان ذكرا لاجل له نكاح الاخرى فكذلك من هو بمنزلة الاختين كالعمه
 والنخاله ونبت الاخت وليس كذلك بنت العم ونبت العمه ونبت النخال ونبت النخاله فانه
 لو كان احدهما ذكرا لاجل له نكاح الاخرى وقد روي هذا المعنى عن الصحابة فيما ذكر ابن عبد البر
 من روايه معتمر بن سليمان عن فضيل بن يسير عن ابي جبر عن العتي قال كل امرأتين اذا
 جعل موضع احدهما ذكرا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى فاجمع بينهما باطل فقلت له عن هذا نقل
 عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حزم يفتح احدا الملة وكسر الراء في اخواني
 واسمه عبد الله بن حسين وهو قاضي سمرقند وانكفت في الاحتجاج به فقصه الجمهور ويحيى بن سعيد
 القطان واحمد والبوداود والفساي وابن معين في روايه ودثقه في اخرى ودثقه ابو ذرعه
 ايضا ولم يمتحج به الشيخان وعلق له البخاري واخرج له ابن جبان في صحيحهم ولا يجمع بين امرأتين
 لو كانت احدهما ذكرا لم يجز له ان يتزوج بالاخرى قال الاثراني لو قال لو كانت كل واحدة
 منهما رجلا كما هو في لفظ بعض القديري فكان اولى لان الشرط ان يتصور الرجل من كل جانب لان
 جانب واحد لا يتيقظ هذا الكلي بالسلة التي تليه وهي مسئلة الجمع بين المرأة ونبت زوج كان
 لها من قبل ثم ان الشراح قالوا في صورة قوله ولا يجمع بين امرأتين الى اخره كالمراة وعمتها فان
 كل واحدة منهما لو فرضت ذكرا حرم القدر بينهما لانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه
 نكاح عمته ولو فرضت العمه ذكرا حرم عليه نكاح نبت اخيه من اذنا

قوله وقدر الجمهور
 اقول قل الامم النودي
 واداني الاقارب بالجمع
 بين بني العم والبنات
 الخالة او غيرها فان
 هذا لا ينافي ما روي
 من بعض اصحاب الفاضل
 دليل الجمهور قوله فافس
 واصل الحكم اذ لو كان
 اعم انني قد علمت ان
 الخصم ينادي ان
 جبان ياتر فيا يفتهم
 بالجمهور والقياس بعد

على جميع فقهاء الامم لان هذه هي ابيها واثبت
 في جميعها ان نكاحها لا ينافي ما روي في صحيحهم
 لو قال نكاح الاول
 ان قال ولا يجمع
 بين امرأتين
 فنصت ذكر المخرج
 ان يزوج بالآخرى
 كذا في من الوقاية
 قال العلامة عليه
 السلام في شرحه
 لو كانت امرأتان
 لا يزوج بينهما
 عدم جواز الجمع بينهما

لان الجمع بينهما يفضي الى القطيعة والقرابة المحرمة للشكاح محرمة للقطع ولو كانت الحرة
بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا بأس بان يجمع بين امرة وبنت زوجها كان لها من قبل

لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرة وبين بنت زوج
كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يحرم
التعريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو مذهب ابن ابي ليلى وحسن
البصري وعكرمة وفى الينابيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع
بينما بنكاح ولا يملك يمين وليا ولا بالمس بشهوة ولا بالتقبيل وان كان يحل الى احدى
التقديرين دون الاخر يحل عند الجمهور خلافا لفرجه الله وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت
كل واحدة منهما جلاهما يحران يتزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احديهما رجلا
فوقع من الكتاب لانه ينقض بالمسأة التى عليها وانما قال به الماعز من داب هذا الكتاب
ان يذكر اصلا جامعا يخرج منه المسائل من لان الجمع بينهما شى اى الجمع بين امرأتين لو كانت
احديهما رجلا لم يفضى الى القطيعة شى اى قطيعة الرحم والمحموم والقطع لان العادة عادة
بين الصرايح والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع شى اى القرابة اذا كانت ممن يحرم النكاح
بها يحرم قطعها لانه يفترض وصلها والنكاح سبب لقطعها يجوز ان لا يقطع الزوج فيما يروى
فيودى الى التشاكر كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطيعة ايضا بل
القطيعة هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح ثم حرمة القطيعة حتى لا يودى
الى استدلالها فان النكاح رقى من لو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شى كما
فى النسب لما روينا من قبل شى وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
النسب وقدم عند قوله تعالى واحصائكم اللاتى ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة هم ولا بأس بان يجمع بين
امرة وبنت زوج كان لها من قبل ذلك شى وقال الا ترى الى ابا داود ابنة النزوج ابنة من امرة اخرى

قوله لان الجمع بينهما يفضي الى القطيعة والقرابة المحرمة للشكاح محرمة للقطع ولو كانت الحرة بينهما بسبب الرضاع تحرم لما روينا من قبل ولا بأس بان يجمع بين امرة وبنت زوجها كان لها من قبل لم يحرم الجمع بينهما الا من جهة واحدة جاز الجمع بينهما كما اذا جمع بين امرة وبين بنت زوج كان لها من قبل لان احدهما لو كان رجلا وهى الزوجة جاز له ان يتزوج الاخرى فلم يحرم التعريم وقال زفر رحمه الله لا يجوز كما فى الصورة الاولى وهو مذهب ابن ابي ليلى وحسن البصري وعكرمة وفى الينابيع ان كان النكاح لا يحل على كلا التقديرين لا يحل له ان يجمع بينهما بنكاح ولا يملك يمين وليا ولا بالمس بشهوة ولا بالتقبيل وان كان يحل الى احدى التقديرين دون الاخر يحل عند الجمهور خلافا لفرجه الله وفى المجتبى لفظ المصنف لو كانت كل واحدة منهما جلاهما يحران يتزوج بالاخرى ولما وقع فى بعض النسخ لو كانت احديهما رجلا فوقع من الكتاب لانه ينقض بالمسأة التى عليها وانما قال به الماعز من داب هذا الكتاب ان يذكر اصلا جامعا يخرج منه المسائل من لان الجمع بينهما شى اى الجمع بين امرأتين لو كانت احديهما رجلا لم يفضى الى القطيعة شى اى قطيعة الرحم والمحموم والقطع لان العادة عادة بين الصرايح والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع شى اى القرابة اذا كانت ممن يحرم النكاح بها يحرم قطعها لانه يفترض وصلها والنكاح سبب لقطعها يجوز ان لا يقطع الزوج فيما يروى فيودى الى التشاكر كما هو العادة وهو سبب للقطع والجمع بينهما يودى الى القطيعة ايضا بل القطيعة هنا اكثر وقال صدر الشريعة يعنى ان حرمة النكاح ثم حرمة القطيعة حتى لا يودى الى استدلالها فان النكاح رقى من لو كانت المحرمة بينهما بسبب الرضاع يحرم بينهما شى كما فى النسب لما روينا من قبل شى وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقدم عند قوله تعالى واحصائكم اللاتى ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة هم ولا بأس بان يجمع بين امرة وبنت زوج كان لها من قبل ذلك شى وقال الا ترى الى ابا داود ابنة النزوج ابنة من امرة اخرى

لأنه اقربا بينهما ولا رضاع وقال زفر لا يجوز لان ابنة الزوج لو قدرتها ذكر الا يجوز له التزوج بامرأة
ابيه قلنا امواته الاب لو صورتها ذكر اجاز له التزوج بهذا والشرط ان يكون
ذلك من كل جانب ومن زنا بامرأة حرمت عليه امها وبنتها

وقوله كان لها من قبل صيغة نكرة وهي الزوج والضمير في لها يرجع الى المرأة وبه قال الا لم يت
الاربعة ويرايه العلماء هم لانه لا قرابة بينهما شى اى بين هذه المرأة ونبت زوجها كان لها من
قبل هم ولا رضاع شى لان المانع من الجمع قرابة بين المراتين او ما يشبه القرابة في احرمة
كالرضاع وذلك غير موجود فيها هم وقال زفر رحمه الله لا يجوز وهو قول الحسن البصري وعكرمة
وابن ابي ليلى لان نبت الزوج لو قدرتها ذكر الا يجوز له التزوج بامرأة ابية قلنا امرأة الاب
لو صورتها ذكر اجاز له التزوج بهذه شى اى بهذا البنت هم والشرط ان يصور ذلك من كل
جانب شى كما كان في الاختين كذلك لان ذلك هو المنصوص عليه وما نحن فيه فرع عليه
فيجب ان يكون الفرع على وفاق الاصل وقد صح ان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة على
وابنته قال السروجي ذكر البخاري ان عبد الله بن جعفر جمع بين ابنته على وامرأة على رضى الله
عنهم عن ابن عباس انه جمع بين امرأة رجل وابنته من غير ما رواه الدارقطني وكذلك رواه
الدارقطني عن رجل من اهل مصر كانت له صعبة يقال له جلية انه جمع امرأة رجل وابنته من
غير ما وفي المتن لو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن
جاز تزوج احدهما من الآخر في قول عامة العلماء وحكى عن طاووس كما هيته اذا كان ممن ولدت
المرأة بعد وطى الزوج لها والاول اولى لعموم الالية ومتى ولدت المرأة من ذلك الزوج ولدا
صار عمال ولد ما وخالا واذا تزوج امرأة وزوج ابنتها جاز واذا ولد الكل واحد منها ولد كان له الاب عم ولد
الابن خال ولد الاب هم ومن نفي بامرأة حرمت عليها وابنتها وهو قول عمر وعمران بن الحفيصين ابن
مسعود وجابر بن عبد الله والى بن كعب وعائشة وابن عباس في الاصح وبه قال الحسن البصري عامر الشعبي
وابراهيم النخعي وعبد الرحمن الاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء قال ابو بكر بن ابي شيبة

قوله ومعنى اى
جمع عبد الله بن
بخاري ابن ابي
طالب بين ابنة
امه على سبيل
نبت مسعود في
بين المرأة ونبت
زوجها وهذا أصل
البنوي في الحديث
وقال ابن جرير
فيما وصله جابر بن
منصور بن جعفر
لما قيل له ان
عبد الله بن جعفر
جمع بين ابنة
سنة بن جعفر
من غير ما رواه
ابن جرير
في الحديث
وقال ابن جرير
فيما وصله جابر بن
منصور بن جعفر
لما قيل له ان

وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلا تنال بالمحظور
ولنا ان الوطى سبب الحزنية بواسطة الولادة يضاف الى كل واحد منهما ككلاً

في مصنفه وهو قول سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وسالم وحاد والثوري واسحاق بن
 راهويه واحمد بن حنبل والملك في المدفنة عن ابن القاسم ثم وقال الشافعي الزنا لا يجب
 حرمة المصاهرة ش هو قول ابن عباس في رواية عروة والزهرى وابي ثور وابن المنذر
 ورواية مالك في الموطا وقال شهاب الدين القراني وهو رواية غير مشهورة عنه ذكر ذلك
 في الذخيرة وان لا طبرجل لا يحرم عليه امه ولا بنته عندنا وب قال عامة العلماء وقال عبد الله
 بن الحسن والاوزاعي والثوري وابن حنبل في رواية تحرم امه وبنته عليه وقال الحسن بن
 صالح كره ولومته بشهوة او قبله لا يحرم عليه امه ولا بنته بالاجماع لانها نعمة فلا تنال
 بالخطور ش اي لان المصاهرة نعمة فلا تنال بالخطور المحرام ثم ولنا ان الوطى سلب
 الجبرية ش اي بين الواطى والموطورة يعني يصير ان ك شخص واحد ثم بواسطة الولد ش
 حتى لا يحل للزانية ان تزوج اب الزاني ولا ابنته ثم حتى يضاف ش اي الولد ثم الى
 كل واحد منهما ش اي من الزاني والزانية حتى يقال ابن فلان وابن فلانة ثم كلاً
 ش على وجه الكمال اضافة حقيقة وعرفا وهذه علة ثبوت الجبرية بين الواطى والموطورة
 فان قيل لا ذكرتم ان الولد يضاف الى كل واحد كلاً ممنوع لانه ليس بولد قلت يضاف اليه لا ترى
 انه عليه السلام اثبت للزاني المحرم وجعل كل الولد نسوا الى صاحب الفراش بقوله الولد للفراش وللغافل
 المحرم وضافة الولد الى كل واحد منهما ليست بطريق الحقيقة بل بضمها يضاف اليه حقيقة وبعضه مجاز ولو
 مخلوق من ماء فكان البعض متولداً من جدها والبعض متولداً من الآخر ضرورة لان الماءين لما اختلط صلت
 المجاورة بينهما والمجاورة من طرق المجاز يقال جري النهر وسال الميزاب فكذلك هذا يجب بان الولد ينسب
 الى كل منهما والاصل ان الاستعمال بطريق الحقيقة لا بطريق المجاز ولان هذا اضافة

مجلس الشورى

ای لایحہ کی

... ..

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

میں نے اسے

فوق الانبساط

فصل دوم

علاء الدین علی

المحاضر

الطريق الى

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

انسان

رئيس المجلس

مجلس شورای اسلامی

میتواند به عنوان یک

۱۲۸۳

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سین ذوی الحجۃ

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه عمومی

مجلس شورای اسلامی

والله اعلم بالصواب

11/11/11

عمر

افقار و فقر

بین الملل

منزل عيسى بن موسى

المشركي

علیٰ رضا علیہ السلام

فيصير اصولها وفروعها كاصوله وفروعه كذلك على العكس والاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي الموطاة والوطى محرم من حيث انه سبب الولد ما ما ما

واحدة الى شخص واحد وقد حلت الحقيقة في البعض فلا يجوز حملها على المجاز في البعض الا اطلاق اللفظ الواحد لا يطلق على الحقيقة والمجاز في احالة الواحدة من فيصير اصولها وشي هذه نتيجة قوله حتى يضاف الى كل واحد منها فيصير اصول الموطاة وفروعها كاصوله وفروعه شي كاصول الواطى وفروعه واراد بالاصول ابوابها وبالفروع اولادها في المحل والحرمة هم وكذلك على العكس شي اى وكذلك تصير اصوله وفروعه كاصولها وفروعها والاشتماع بالجزء حرام هذا جواب عما يقال لو كان الامر كذلك لكانت حرمة ثابتة في نفس المرأة الموطاة لانها صيغ جزء الواطى فاجاب بقوله هم والاشتماع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة وهي الموطاة شي لانها لو قيد بجزءها لما حلت امرأة فيودى الى ابطال المقصود من شرع النكاح وهو التوالد والتناسل فمعنى الضرورة لم يعتبر ذلك هنا كما حلت حوى لادم عليها السلام وقد خلقت منه حقيقة فحلت له ضرورة وحرمت انتباههم والوطى محرم شي كبسائر الاجاب عن قوله فلا ينال بالمختور وتقديره ان يقال ان الوطى حرام هم من حيث انه زنى لانه حيث انه سبب الولد شي وفي بعض النسخ والوطى محرم من حيث انه سبب الولد لانه حيث انه زنى والذي يظهر من كلام السراج ههنا ان هذه النسبة هي الصحيحة فان الاكل قال بيانه ان الوطى ليس سبب الحرمة من حيث ذاته ولا من حيث انه زنى وانما سبب لها من حيث انه سبب للولد ايم مقامه كالسفر مع الشقة ولا عدوان ولا معصية للسبب الذي هو الوطى لعدم اتصافه بذلك لا يقال ولد عصيان ولا عدوان والشئ اذا قام مقام غيره يعتبر فيه حقيقة اصله لا صفة نفسه كالتراب في التيمم وقال الشافعي لا عدوان لا عصيان في السبب الذي هو الولد هكذا لا عصيان في السبب الذي قام مقامه في ذلك الوجه هو الزنا لان صفة لما يب انما يوجد في صفة النوب كما في التيمم

قوله الى شخص واحد
والسبب فيه ان التولد
الماخوذ في الولد مصدر
والمصدر جنس وانما
يطلق على البعض حقيقة
كما يطلق على الكل فلابد
ان الحقيقة لا تحقق
الاشتماع اطلاق اللفظ
على مجموع الموضوع له
الا على بعضه لا مولانا
عاصم الاسلام مولانا
محمد عمر فيمن
قوله ان كان
قوله ان الوطى اذا
كان من الموطاة
واحد فيصير الموطاة
الواحدة فيصير اجاب
ان الضرورة ذات
ان سبب التوالد
والناسل انما من
شرح النكاح وهو الموطاة
للوطنى ووطى مع وفروعه
مولا ناصر الاسلام
انما هو في معنى
يودى في معنى
قوله قال
قوله ان
قوله ان

في قوله

الحكمة والصبر انه لا يوجبها لانه بالانزال تبين انه غير مفوض الى الوصي وعلى هذا التيان المرأة في المدبرة

احرمته المصاهرة ثم وبه كان لفتى شمس الاسلام الاوزجندى ووجهه ان مجرد المس بشهوة
يثبت الحرمة وهذه النكاحات توجب زيادة حرمة لا توجب خلافاً والصحيح انه لا يوجبها ثم
اختيار المصنف وهو اختيار شمس الائمة السرخسي والامام فخر الاسلام ثم لا نه بالانزال تبين
انه غير مقتضى الى الوطى على وجه اى على هذا الخلاف ثم اتيان المرأة في الدبر ثم اى وبه المرأة
لولا ان البغلام لا يوجب ذلك حرمة عند عامة العلماء وقد ذكرناه فيما مضى وقال الشافعي لو اتي المرأة
بنكاح صحيح او فاسد في دبرها او امته في دبرها ثبت به حرمة المصاهرة فيه قولان ثم الاتيان في
المرأة حرام باجماع الفقهاء وروى عن ابن عبد الحكم عن الشافعي انه قال لم يصح تحريمه عندنا من
صلة الد عليه وسلم والقياس انه حلال فقال ابن الربيع كذب ابن عبد الحكم فان الشافعي لم
تحريمه وقال شيخنا في شرح الترمذي له قد انقد الاجماع آخره على تحريم اتيان المرأة في الدبر
وان كان فيه خلاف قديم قد انقطع وكل من روى عنه اباحة فقد روى عنه انكاره فاما القايلون
بتحريمه من الصحابة فعلى ابن ابى طالب ابن عباس والوسهريه والبولدرداه وابن مسعود
ومن التابعين سعيد بن جبيرة وجاهد وعكرمة وابراهيم النخعي وسعيد ابن المسيب طاووس و
ابن حنيفة وابى يوسف ومحمد وسفيان الثوري والشافعي واخرون من اهل العلم قال الشيخ
ولم يختلف فيه احد من الصحابة الا ابن عمر ولا من التابعين الا نافع واما ابن عمر رضي الله
عنه فروى النسائي في سننه الكبير من طريق مالك قال اشهد على ربيعة حدثني عن سعيد بن يسار
سال ابن عمر عن ذلك فقال لا بأس به وقد صح عن ابن عمر ايضا انكار ذلك فيما رواه النسائي في
الكبرى من طريق مالك قال شهد من رواية الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قلت لابن عمر
ان تسري الجوارى تحيض لمن قال بالتمحيض قال ياتين في اوابين قال ابن عمر ان الوطى في

واذا طلق امرأته طلاقاً تاماً او رجعياً لم يحل ان يتزوج باختها حتى تنقضي عدها وقال الشافعي ان كانت العدة عن طلاق بائن او ثلث يجوز لا تقطع النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً ولهذا لو طبعها مرة بعد طلاقها لم يحل له ان ينكحها الا في قاعده لبقاء احكامه كالنفقة والمنعم والفراش والقاطع فاحترق عمله ولهذا بقي القيد

مسلم وروى الشيخ في تفسيره من رواية عطاء بن موسى عن عبد الله بن الحسن عن ابيه ابي عبد الله عن مالك اباحة ذلك وانكره اصحابهم واذا طلق امرأته طلاقاً بائناً او رجعياً لم تجز له ان يتزوج بها حتى تنقضي عدتها ش وكذا لا يتزوج بالبعث سواها ولا بعثتها ولا بنجها لتمام البتة واختها وكذا الفسخ بعد الدخول بها حتى تنقضي عدتها بروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والثوري والثوري وابن حنبل ذكر ذلك في المنع من وقال الشافعي ان كان العدة من طلاق بائن او ثلث يجوز ش وقال مالك وابن ابي ليلى والبوثوري وابن عبيد وابن المنذر وروى عن القاسم بن محمد وعروة م لا تقطع النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً ش وهو الطلاق البائن والثلث م ولهذا ش امي لاجل نكاح النكاح بالكلية اعمالاً لا قاطعاً كذا لو طبعها مع علم بالجزئية المحلش ولو جاءت بولد لا كثر من ش لم تثبت النسب ولو بقيت بينهما علة النكاح لسقط به الحد وبقيت النسب وانما العدة واجبة لانه من محرم لانها من حقوق النكاح حتى لا يجب بدون توهم الدخول فلما كان من العدة حق النكاح لا يعتبر توهم الدخول كعدة الوفاة كذا في المبسوط م ولنا ان نكاح الاول ش المرأة الاولى وفي بعض الفسخ النكاح الاول م قايم لبقاء بعض احكامه كالنفقة والمنع عن الخوض ش من المسلم م والفراش ش امي وكالفراش وهو صيرورة المرأة بحال لوجبات بولده تثبت النسب م والقاطع ش وهو الطلاق وهو جواب عن قول الشافعي يجوز نكاح النكاح بالكلية م بتأخر علة ش الى زمان القاطع العدة لبقائه حكم النكاح فلو لم يكن قايماً حال توفيه تخلف الحكم عن علة وهو باطل م ولهذا لو طلى المعتدة بقي القيد ش امي في حق الزوج بزوجاً اخر وفي حق الزوج والبروز في العدة والمحد كما يجب هذا جواب عن قوله ولهذا لو طبعها

قوله اعمالاً لا قاطعاً
فان النكاح اذا
كان رجعياً لم يفسخ
وبقيت احكامه
انما هو من النكاح
قوله اختلاف الحكم
انما لان النفقة
والفراش من الزوج
والفراش لا من
النكاح
والنكاح من
معرفة النكاح
ولو جئت بولد
لا يثبت النسب
فان النكاح من
النكاح
انما بان العدة
عامة لكان الزوج
علة لادوية كونه
الزوج المعلوم
عامة لان النكاح
الزوجية من
فصلها من النكاح
فكيف يتصور
الزوج
انما هو من
قوله فلو لم يكن

لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب الى حفائظ لا فرق بين الكتابية المحررة والامة حد ما بين ان شاء الله

جواز مراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويروى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلفت اهل العلم لفظ الشرك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير بن عبد وقال النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشرك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يؤمنوا بالشركون والاصح ان اسم الشرك كفو من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل م لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخفشت اذا واحصنها زوجها اذا اعفها ففى محصنة بالفتح هم اى العفاف س فسر المصنف المحصنات بالعفاف وكذا فسر السدى والشبى قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه فسرهم بالمسلمات وليست النقة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدل الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم اصل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب اى واحل لكم المحصنات من الذين اتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعفاف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليعف عفا عنهم اى كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفهم ولا فرق بين المحررة والامة على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى شى ليعنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامة وقال الكاكي الا ان لا يتزوج الكتابية ولا تؤكل ذبيحتها الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه غضب على خذيفة

قوله لا تتكلموا للمشركين حتى يؤمنوا حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلفت اهل العلم لفظ الشرك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير بن عبد وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشرك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يؤمنوا بالشركون والاصح ان اسم الشرك كفو من اهل الكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل م لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخفشت اذا واحصنها زوجها اذا اعفها ففى محصنة بالفتح هم اى العفاف س فسر المصنف المحصنات بالعفاف وكذا فسر السدى والشبى قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فانه فسرهم بالمسلمات وليست النقة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدل الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم اصل لكم الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من الذين اتوا الكتاب اى واحل لكم المحصنات من الذين اتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعفاف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليعف عفا عنهم اى كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفهم ولا فرق بين المحررة والامة على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى شى ليعنى بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامة وقال الكاكي الا ان لا يتزوج الكتابية ولا تؤكل ذبيحتها الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه غضب على خذيفة

قال ولا الرغبات لقوله تعالى لا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وبمحو تزوج الصابيات
ان كانوا منهن بدین و بعدون بكتاب لا یفهم من اهل الكتاب

تعالى عنه ذكر الجوسي فقال لا ادري كيف اصنع في امرهم فقال عبد الرحمن رضى الله تعالى
عنه اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنة اهل الكتاب اثنتى عشرة سنة
سنة اهل الكتاب اى اسلكوا بهم طريقهم ليعنى عاملوا بهم معاملتهم فى اعطاء الامان واخذ الجزية
قال ولا الوثنيات شى اى قال القدرودى ولا يجوز ايضا تزويج الوثنيات وهو جمع وثنية
والذكر وثنية ونسبة الى عبادة الوثن وهو مال جنة من خشب او حجر او فضة او جوهر نحتت لهم
اثنان وكانت العرب تنصبها تعبد بها ويدخل فى الوثنيات عبد الشمس عبد القمر والصور التى اتخذوها
والزنازقة والباطنية والاباجية وفى شرح الوجيز وكذا اكل مذسب يكفر معتقده لان اسم الشرك
يتناولهم جميعا ثم نقول تعالى ولا تشكوا المشركات حتى يؤمن شى وهو مجموع تيناول الوثنية فال
الاكل وهو من لعبد الصنم وغيره قلت الوثنية من تعبد الوثن وقد قرناه الان والصنم غيره
لانه صورة بلا جثة كذا فرق بينا كثير من اهل اللغة قبيلا لافرق بينا وقيل قد يطلق الوثن على
غير الصور ويجوز تزويج الصابيات شى وهو جمع صابية والذكر صابى من صبي اذا خرج من بين
الى دين وقال السدى الصابيون طائفة من اليهود كالسامرة وقال الاسناذ البواسحاق
هو قول عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه وقال قاضيان هو قول على رضى الله تعالى
عنه وفى الذخيرة القرافية الصابيون من النصارى والسامرة من اليهود ويجوز منا كنهم وفى النسخة من
احمد انهم طائفة من النصارى ونفس عليه الشافعى وهو قول اسحق بن راهوية وقيد المصنف
جواز تزويج الصابيات بقوله امكانوا يؤمنون بدين بنى شى اى كانت جماعة الصابية يؤمنون
بنبى من الانبياء عليهم السلام ويقرنون بكتاب شى من الكتب المنزلة من السماء لانهم يقرنون
الكتاب شى اى صين يؤمنون بنبى ويقرنون يكونون من اهل الكتاب ولا خلاف

[illegible]

وان كانوا يعبدون الكواكب لا كتاب لهم لم تجز منا كحتمهم لا يفهم مشركون الخلاق المنقول
فيه عمول على اشتباه هذه هيهم فكل اجاب على ما اوقفتم عنده وعلى هذا
حال ذبيحتهم قال ويجوز للصوم والمجتمعة ان يترجوا في حالة الاحرام

في تزويج الكتابات م وان كانوا يعبدون الكواكب لا كتاب لهم لم يجوز منا كتحتم لانهم مشركون
 ش فلا يجوز منا كتحتم قالوا هم قوم عدوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الكواكب لا يتصل
 المذكور في حكمهم مبنى على يدين التفسير من هم والخلاف المنقول فيه ش يعني بين ابي حنيفة
 وصاحبيه ان كتحتم صحيحة عنده خلافا لما فهمول على اشتباهه من بسهم ش اى كل واحد من
 ابي حنيفة وصاحبيه فكلما اجاب على ما وقع عنده ش فوقع عند ابي حنيفة انهم من اهل الكتاب
 يقرءون الزبور ولا يعبدون الكواكب ولكنهم يعظمونها كطائفة اليهود في الاستقبال اليها ووقع
 عند سائرهم يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم قصاروا كعبدة الاوثان فاذا اختلفت بينهم في الحقيقة
 لانهم ان كانوا كما قال ابو حنيفة جاز منا كتحتم عند سائرهم ايضا وان كانوا كما قالوا فلا يجوز منا كتحتم
 عنده ايضا وقال مجاهد والحسن لا كتاب للصائبة وقال ابو العالية وقتادة يعبدون الملكية
 ويصلون الى القبلة ويقرون الزبور وقال عبد الرحمن بن زيد يقولون لا اله الا الله واليه
 كتاب ولا بنى ولا عمل وقال المتأمل هم قوم يقرءون بالهدى ويعبدون الملكية ويقرون الزبور
 ويصلون الى الكعبة اخذوا من كل دين شيئا وقال الكلبي هم قوم من النصارى يحلفون
 وسط رؤسهم ويحجون مذكيرهم وقال عبد العزيز بن يحيى قد درجوا وانقضوا اخلاصين ولا اثر
 وقال الثعلبي هم قوم شبه دين النصارى الا ان قبلتهم نحو مذهب الجنوب نسبة عمون انهم
 على دين نوح عليه السلام هم وعلى هذا حل ذبيحتهم ش اى وسع الخلاف المنقول فيه
 حل ذبيحتهم فند ابي حنيفة رحمه الله نحل ذبايحهم وعند سائرهم لا نحل وذكر شيخ الاسلام في شرح
 اليسر ان الصائبين نحل ذبايحهم ونسألتهم عن ابى يوسف خلافا لعمد السرخسي ذكر ان
 ابو يوسف مع محمد بن وهب الشهير قال ش اى لقدورى م ويجوز للهموم والمحمدة ان تزيروا في حال

قولہ غاۃ الخلاف
 اختلافات اختلافات
 على اختلاف الجنب
 نزاع سے اختلاف
 الاختلاف فی الحق
 لا یصلح ان یقال نزاع
 واختلاف فان یقال
 ان الاختلاف لفظ
 لا یجوز ان یقال
 فافتراف الاختلاف لیس
 باختلاف فی الحق
 لانهم ان قالوا کہ
 البعض یزعم
 عندما یقال
 قالوا کہ
 من حقهم

[illegible]

تفقد

وقال الشافعي ولا يجوز تزويج الولي المحرم وليته على هذا القول له قوله عليه السلام لا ينكح المحرم ولا يتكبر لنا ولا والله عليه السلام تزوج بميتكم

قال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى وهو قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وانس بن مالك رضي الله تعالى عنهم وبه قال سفيان بن عيينة وعطاء وطاوس ومجاهد واكرمة وجابر
وعمر بن دينار واليوس السبتي وعبد بن ابي نجيح وهو مذاهب اهل العراق هم وقال الشافعي في
ش وبه قال مالك واحمد ومزنيج الولي المحرم دلية ش اسي مولية هم على هذا الخلفان
المذكور فلهذا يجوز وعنده لا يجوز له ش اسي لشافعي هم قوله عليه السلام ش اسي قول
البنبي صلى الله عليه وسلم ش لا تنكح المحرم ولا تنكح غيره ش هذا الحديث رواه الجماعة الا ان
من حديث عثمان بن عفان رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المحرم تاكلم زاولا
في رواية ولا ينكح وزاد ابن جنبل في صحيحه ولا ينكح بكعة قوله لا تنكح لفتح الباب ولا ينكح
من الانكاح اسي لا ينكح غيره هم ولنا ما روي انه عليه السلام ش اسي البنبة صلى الله عليه وسلم
هم تزوج ميمونة وهو محرم ش هذا الحديث رواه الائمة السنية في كتبهم عن طاوس عن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة رضي الله
تعالى عنها وهو محرم زاده البخاري وبنو بها وهو حلال وماتت لبسوا واخرجه الدارقطني من
حديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم واخرجه البزار في مسنده
عن مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها عليه السلام تزوج وهو محرم واتهم وهو محرم وقال
في الروض الاثني انما اراد نكاح ميمونة ولكننا لم نسم وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي رحمه الله
تعالى الذين روه انه عليه السلام تزوج فيها وهو محرم اهل وثبت من اصحاب بن عباس مثل سعيد
بن جبيرة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وعباس بن زياد وهؤلاء كلهم فقهاء الذين نقل عنهم عمرو بن دينار
واليوس السبتي وعبد الله بن ابي نجيح وهؤلاء ائمة يفتي بهم رواياتهم واما حديث عثمان فانما

[illegible]

وماروا المحول على الوطى في ترويه الا انه مسلمة كانت او كتابية وقال لست افعي ولا يجوز للمحران ينز وجه بامه كذا

على خلاف رواية الرازي فان قلت قالوا النسي قول والجواز فعل والقول مقدم لمجهين احد
هنا ان القول يتعدى دون الفعل والثاني يجوز ان يكون الفعل مخصوصا به عليه السلام
لا سيما في باب النكاح ولان الفعل يمارض في نفسه ولا معارض للقول قلت اجيب عن الوجه
الاول بالمنع فان الفعل يتعدى ايضا لان الاحرام لما لم يكن مانعا منه في حقه وثبت جواز العقد
معه ثبت في حق امته ايضا اذ امته اولى بالاختصاص وهو كالغرم للنعفم وما جتهم وقوته بحمل الاستدلال
وعن الوجه الثاني ان الاصل عدم الاختصاص ويلزم منه تفسير الاصل فلا يصار اليه هم واردا
سش اى مارواه الشافعي رحمه الله تعالى مم محمول على الوطى سش لان النكاح للوطى حقيقة
وللعقد مجاز اى لا يطار المحرم ولا يمكن الحرمة حتى يطار بهذا ما ذكره بعضهم وموضعي لان التكثير
من الوطى لا يسمى نكاحا مع اختلاف اعرابا لكنه عليه السلام اخبر عن مياد احوال المحرمين انهم في
احرامهم لا يشغلون بالنكاح والافتاح ولا يباشرون ذلك وقال الخطابى الا وجه ان يقال
ان الحديث مروي بالنسي محروما والنسي يكون للتثنية كما في نهيه عليه السلام عن الخطبة ^{على}
اخيه ولو فعل صح النكاح عندهما والشافعي واحمد خلافا لما لك حديث النسي بحمل عليه توفيقا بين التثنية
ولو روى منفيا فالنسي يحكم بمعنى النسي كذا في الكاكي مم ويجوز تزويج الامة مسلمة كانت
او كتابية وقال الشافعي لا يجوز للحران تيرج بامته كتابية سش وبه قال مالك واحمد في رواية
وعن لك نكاح الامة مطلقا وروى ابن ابى شيبة في مصنفه عن الحارث والديري انها قال
تيرج الحرار لهما من الامار من غير فصل وقال ابن عباس ومجاهد وسع الله تعالى عليه الامة
نكاح الامة وان كان موسرا الا ان تكون شحمة حرة وقال قتادة والثوري ان خات العقد حرة
نكاح الامة وان وجد طولا وفي الذخيرة القرافية اذ لم يستغن بامته واحدة تيرج الى التثنية

لان جواز نکاح الاماء ضروری عندہ لما فیہ من تعرض الخیر علی الرق وقد اندفعت الضرورة بالمسلمة لهذا جعل طول الحرة مانعا منه وعندنا يجوز مطلق لاطلاق المقنن وفيه امتناع عن تحصيل الجزاء الحرة اوراقه وله ان لا يحصل الاصل فيكون له ان لا يحصل الوصف ولا يزوج امه على حرة كقوله عليه السلام لا تنكحوا الامه على حرة

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفق الزيادة عليها خلاف وایجاب محامد نکاح اثین من الاماء عند الشافعی لا یزیر علی احدى وهورایة عن احمد لان نکاح الاماء ضروری عندہ من اسی عند الشافعی م لما فیہ من اکیفی تزویج الاماء من تعريض الحرة علی الرق من الاول یشیع الام فی الرق م وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اسی الامه المسلمة اوجده والضرورة تمقدر مؤنتها بقدرها فلا حاجة الی الکتابیه م لهذا من اسی لکونه ضرور باجماع من اسی الشافعی م طول الحرة مانعا منه من اسی من تزویج الامه لان دفاع الضرورة باقتضا على تزویج الحرة م وعندنا يجوز انطلق من اسی جواز نکاح الامه مطلقا مسلمة کانت او کلبیه م لاطلاق المقنن من یقول ان قال فانکما ما طاب لکم من النکاح و فیہ من اسی فی نکاح الامه م امتناع عن تحصيل الجزاء لارقاقه من لانه لم یوجد بعد کلامه ما یراق و فیہ الارقاق بحال بعد مصدر لا یصدر منه شئی من یقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا یجفت بالرق والحرة بطریق التبعية والامتناع عنه لیس بما فاع شرعاً م وله ان لا یحصل الاصل من اسی الولد بالغزل برحمة ومزوج العجز العقیم فیکون له ان لا یحصل الوصف من اسی وصف الحرة الیضا یتزوج الامه م قال ولا یتزوج امه على حرة شس سوار کان حراً او عبداً م لقوله علیه السلام من اسی لقول البنی صلی الله علیه وسلم لا تنکح الامه على الحرة شس روحی لک قطع فی سنة فی الطلاق من حدیث مطاہر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضی الله تعالی عنها قالت قال رسول الله صلی الله علیه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتی تنکح زوجا غیره وفرد الامه حیضان ویتزوج الحرة على الامه ولا یتزوج الامه على الحرة ومطاہر بن اسلم صنف وروى الطبرانی فی تفسیر سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلی الله علیه وسلم نهى ان تنکح الامه على حرة

قول ابن جنبل وان استغنى بها نفق الزيادة عليها خلاف وایجاب محامد نکاح اثین من الاماء عند الشافعی لا یزیر علی احدى وهورایة عن احمد لان نکاح الاماء ضروری عندہ من اسی عند الشافعی م لما فیہ من اکیفی تزویج الاماء من تعريض الحرة علی الرق من الاول یشیع الام فی الرق م وقد انفعت الضرورة بالمسلمة من اسی الامه المسلمة اوجده والضرورة تمقدر مؤنتها بقدرها فلا حاجة الی الکتابیه م لهذا من اسی لکونه ضرور باجماع من اسی الشافعی م طول الحرة مانعا منه من اسی من تزویج الامه لان دفاع الضرورة باقتضا على تزویج الحرة م وعندنا يجوز انطلق من اسی جواز نکاح الامه مطلقا مسلمة کانت او کلبیه م لاطلاق المقنن من یقول ان قال فانکما ما طاب لکم من النکاح و فیہ من اسی فی نکاح الامه م امتناع عن تحصيل الجزاء لارقاقه من لانه لم یوجد بعد کلامه ما یراق و فیہ الارقاق بحال بعد مصدر لا یصدر منه شئی من یقال انه ارتاق وبعد وجود المال لا یجفت بالرق والحرة بطریق التبعية والامتناع عنه لیس بما فاع شرعاً م وله ان لا یحصل الاصل من اسی الولد بالغزل برحمة ومزوج العجز العقیم فیکون له ان لا یحصل الوصف من اسی وصف الحرة الیضا یتزوج الامه م قال ولا یتزوج امه على حرة شس سوار کان حراً او عبداً م لقوله علیه السلام من اسی لقول البنی صلی الله علیه وسلم لا تنکح الامه على الحرة شس روحی لک قطع فی سنة فی الطلاق من حدیث مطاہر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضی الله تعالی عنها قالت قال رسول الله صلی الله علیه وسلم طلاق العبد اثنتان ولا تحمل له حتی تنکح زوجا غیره وفرد الامه حیضان ویتزوج الحرة على الامه ولا یتزوج الامه على الحرة ومطاہر بن اسلم صنف وروى الطبرانی فی تفسیر سورة النساء باسناده عن الحسن ان رسول الله صلی الله علیه وسلم نهى ان تنکح الامه على حرة

لم يثبت بهذا ولا بد حنيقة ردة ان تكام الحرة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فبقية المنع احتيا
بجلاء اليمين ان المقصود ان لا يدخل غيرها في ضمنها والحل ان يزج اربعاً من الحر والاماء وليس ان يزج الذموم ذلك

سئل اى على المرأة بان قال ان تزوجت عليك مرة فنى طالق فزوج امرأة بعد الابتناء
لم يثبت بهذا سئل اى بهذا التزوج وهو تزوج المرأة مرة كانت او امته فى عدة من طلاق بائن
بجلاء ما اذا تزوج امرأة فى عدة اختها من طلاق بائن فانه لا يجوز باتفاق علماءنا خلافا للشافعي
لان المحرم هناك الجمع وفى التزوج فى العدة بينهما فى حقوق النكاح اياهنا فالج لاجل الجمع ولهذا
لو تزوج الحرة عليها بائنا فى تزوج الامته على الحرة ادخال ناقصة الحال فى مزاحمة كاملة الحال لهذا
لا يوجد بعد البينونة كذا فى المبسوط والاسرار م ولا يابى حنفية رضى الله تعالى عنه ان نكح الحرة
باق من وجه فى العدة لبقاء بعض الاحكام ثم هو المنع من الزوج والفراس حتى باينت منه وانفقت
فكانت العدة حقا من حقوق النكاح وحق الشئ لنفس ذلك الشئ م فبعض المنع احتياطا
كما لو تزوج اختا فى عدة اخت م بجلاء اليمين ثم جازع قولها ولهذا لو طعت تفرقة ان اليمين
يعتبر فيه العرف وفى العرف لا يسمى تزوجا عليها بعد البينونة قلنا لم تطلق والافى الفاظ الشرع لمعتبر
المعنى ومعنى الحرة باق بقاء العدة وعلل المصنف بقوله م لان المقصود ان لا يدخل غير
سئل عليها شركه م فى نفسها لا يفتح اتفاق لان قصد المالك تطبيب قلبها ترك الاشتراك فى الفرار
فاذا تزوجها فى العدة فما اشرك غير م فى قسمها ويجوز للحر ان تزوج اربعا من الحرير والاماء
سئل اى اربعا من النساء الحرير والاماء واربعا من الاماء واربعا منها اذا قدم الامة ثم ليس له ان تزوج
اكثر من ذلك سئل من الاربع وعن القاسم بن ابراهيم انه اباح
ومخرج الاجماع وهذا نقل عن الروافض انهم يجوزون تسعا من الحرير
وفى الخماس م من الضمى الى ابي بكر اذ عن بعض الشيعة والخوارج جواز ثمانية عشرة تعلقا بقوله تعالى
فانكحوا المطالب لكم من النساء ثنتى وثلاث واربع فمن جعل ثنتى بعد العدل ليعنى اثنتين

[illegible]

قوله تعالى فانكحوا اطبا لكون النساء ملئي ثلث ذوات التصديق على العدد بينهم الزيادة عليه

وكذا بعده اباح نكاح تسع ومن قال ثني بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر امرأة وكل من انكح
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جوز الرجل ان يتزوج من النساء ما يحدو شارب قليلا كان او
كثيرا من غير حصر وعد وذكر السرد في كرامه سبحانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظ
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء دون الرجال
وجمع في هذه الشريعة المعظمة بين مصالح الرجال والنساء بقوله عز وجل فانكحوا اطبا لكم من النساء
ثلاث وثلاث وارباع وتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه قيل قوله وتخصيص على العدد يمنع
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما يغفل الثوب من خمس من بول وغائط وقبي
ودم ومني وبالاتفاق يغسل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نص على العدد مع كلمة الخمس جواب
بان معناه انما يغسل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الادمي لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال
من سأل عن البجاسة وهو مختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمتشي على قول من يقول
ان الواو في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اجنحة ثني الآية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى اما لان
اولا تشتمل الا في التخيير والتخيير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشتمل هذا التركيب يدل على جواز اعداد
كماله في قولهم اقساموا هذه المال اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعه اربعة ولو قلت
او يعلم انه لا ممنوع ان يقتصموا الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجعوا بينها
لان اول واحد الشئيين والواو تدل على تجويز الجمع بين المنفرد وقال الفراء
المراد واحد من الاعداد ولا وجه لحمية على الجمع لان العبارة في التسع بهذا
اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة دراهم وقال
اعط درهمن وثلاثة واربعه كان سخيفا جالبا فبطل ان المراد واحد وقيل منتهى الآية

ان قوله
ذلك
المراد
بأن
الزوج
يختار
من
النساء
ما
يحدو
شارب
قليلا
كان
او
كثيرا
من
غير
حصر
بعد
حفظ
لمصالح
الرجال
دون
النساء
وحرم
في
الانجيل
الزيادة
على
الواحدة
حفظا
لمصالح
النساء
دون
الرجال
وجمع
في
هذه
الشريعة
المعظمة
بين
مصالح
الرجال
والنساء
بقوله
عز وجل
فانكحوا
اطبا
لكم
من
النساء
ثلاث
وثلاث
واربع
وتخصيص
على
العدد
يمنع
الزيادة
عليه
غير
مسلم
الا
ترى
انه
عليه
السلام
قال
انما
يغفل
الثوب
من
خمس
من
بول
وغائط
وقبي
ودم
ومني
وبالاتفاق
يغسل
من
الخمس
ايضا
مع
انه
عليه
السلام
نص
على
العدد
مع
كلمة
الخمس
جواب
بان
معناه
انما
يغسل
الثوب
من
خمس
مما
يخرج
من
بدن
الادمي
لان
هذا
الحديث
خرج
جوابا
لسؤال
من
سأل
عن
البجاسة
وهو
مختص
على
هذا
العدد
وقيل
كلام
المصنف
انما
يتمشي
على
قول
من
يقول
ان
الواو
في
الآية
بمعنى
او
كما
في
قوله
تعالى
اولى
اجنحة
ثني
الآية
ورد
بان
الاصح
ان
الواو
بمعنى
اما
لان
اولا
تشتمل
الا
في
التخيير
والتخيير
في
الحقيقة
لا
يدخل
في
العدد
وتشتمل
هذا
التركيب
يدل
على
جواز
اعداد
كماله
في
قولهم
اقساموا
هذه
المال
اثنين
اثنين
وثلاثة
ثلاثة
واربعه
اربعة
ولو
قلت
او
يعلم
انه
لا
ممنوع
ان
يقتصموا
الا
احده
هذه
القسمة
وليس
لهم
ان
يجعوا
بينها
لان
اول
واحد
الشئيين
والواو
تدل
على
تجويز
الجمع
بين
المنفرد
وقال
الفراء
المراد
واحد
من
الاعداد
ولا
وجه
لحمية
على
الجمع
لان
العبارة
في
التسع
بهذا
اللفظ
من
المعنى
في
الكلام
فان
من
اراد
ان
يقول
اعط
فلانا
تسعة
دراهم
وقال
اعط
درهمن
وثلاثة
واربعه
كان
سخيفا
جالبا
فبطل
ان
المراد
واحد
وقيل
منتهى
الآية

فيتزوج العبد اثنين الحرة اربعا اظهار الشرف المحرمة فان طلق الحرة احد الادبع طلاقا بانثا
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي ونظير الحكم الاخت في عدل الاخت

في تنصيف النعم وهذا محل فتمت من التمتع يوصل بها الى قضاء شهوة النكاح طلالا والنعم
متفاوت الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التمتع دون غيره وحال
الحرة اشرف من حال العبد فتظهر الزيادة في حق المحرورون العبد من فيتزوج العبد اثنين والحرة
اربعا شش اى يتزوج المحرور اربع نسوة شش اطهار اشترت المحرمة هم ويؤكد حديث عمر رضي الله عنه
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنين وفي المحلا وعن عطاء راجع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنين انتهى وفيه خلاف للشافعي
والملك وقد ذكرنا عن قريب هم فان طلق المحرور احدى الاربع شش حتى اذا كان المحرور متزوجا
باربع نسوة فطلق احدا من هم طلاقا بانثا لم يجز له ان يتزوج رابعة شش اى امرأة رابعة هم
حتى تنقضي عدتها شش يروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد ابن ثابت
وبه قال سعيد ابن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنسفي والثوري واحمد وقال القاسم
بن محمد وعروة وابن ابي ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينهما وبه قال الشافعي واثار اليه
بقوله وفيه خلاف للشافعي شش اى يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقا بانثا خلاف للشافعي
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والبوثور وابو عبد الله المنذر قلنا انكاح المطلقة الرابعة قائم
لبقاء احكامها من النفقة والفراس من المنع من الخروج والقاطع قد تاخر عمله الى انقطاع العدة وعن
ابي الزناد انه قال كان للوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة منهن البتة وتزوج غير ما قبل
ان تحل فجاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه
سعيد بن المسيب فامس شى بقى وحكى مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه يفرق بينهما وخالصهم
زيد ثم رجع الى قولهم ذكره في المبسوط هم وهو نظير نكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلي من نكاح النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف النكاح فاسد ان كان الحمل ثابت بالنسب للنكاح باطل بالاجماع لا يبي يوسف
ان الامتناع في الاصل محرمة الحمل هذا الحمل محترم لانه لا جناية منه ولهذا لم يجز
استناطه ولهذا انفاس الحملات بالنسبة حرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
الاخت ش اي عدم جواز نكاح المرأة وعدة الرابعة قبل القضا فيها نظير عدم جواز الاخت في
عدة الاخت وقدم ذلك فيما مضى وفي المبسوط الزوج المتردد ان يزوج باختها بعد لما قبل نقضا
عدتها لانها لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين فان عادت مسلمة لا يضر نكاح الاخت لان
العدة لا تعود وعند ابي يوسف تعد وفي بطلان نكاحها روايتان عنه قال ش اي محمد بن النجاشي
الغدير وان تزوج جلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأ بالزوج حتى تضع حملها ش هذا اذا لم يكن الحمل ثابتا
وبناش اي جواز النكاح ومنع الوطى الى حين الوضع عند ابي حنيفة ومحمد وبناش اي جواز النكاح ولا يجر طهها
هم وقال ابو يوسف النكاح فاسد وبناش اي بن شرفته وزفر يالك احمد وان كان الحمل ثابت بالنسب والنكاح
باطل بالاجماع ش ولو كان الحمل من الزنا من النكاح جاز عند الكس والحمل وطهها تستحق النفقة عند الكل
في المنوازل وان كان الزنا من غير تستحق النفقة عند بعض المشايخ ولا تستحق النفقة عند البعض على سبب
ابي حنيفة ومحمد ولا يبي يوسف ان الامتناع ش اي امتناع النكاح هم في الاصل ش وهو صورة
الاجماع يعني فيما اذا كان الحمل ثابتا بالنسب بحرمة الحمل وصيانة عن سقته ما ذكره غيره
فان الحمل يزاد سمعه وبصره حدة بالوطى هم وهذا الحمل محرم لانه لا جناية منه ش اي من الحمل هم
ولهذا ش اي ولعدم الجناية منه هم لم يخبر استناطه فيمنع النكاح وهذا ايضا ما ش اي لا جناية
ومحمد منها ش اي يحل من الزنا من الحملات بالنسب ش وهو قولهم واحل لكم ما وراء
ذلكم وكل من كانت كذلك جاز نكاحها فان قلت ما بال احمل الثابت بالنسب لم ترض تحت هذه
النسب قلت انتم قولتم ولا تعرفوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب بعلوم وحرمة الوطى ش هذا جوابا
يقال لو كانت من الحملات يحل وطهها بعد ورود العقد عليها فاجاب بقوله هم وحرمة الوطى كذا يستق ما ذكره غيره
غيره ش وهو حرام لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستق ما ذكره غيره يعني طلى المحمل وقال

والامتناع في ثابت النسب لمحق صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج حاملا من السب
فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب ان زوج ام ولده وهي حامل منه فالنكاح باطل لانهما فراسا ولو
ها حية ثبتت نسب لدها منه من غير دعوة فلو صح النكاح لمحصل الجمع بين الفراشين
الا انه عند متاكده حتى ينفذ الولد بالنسب

عليه السلام لا توطأ حامل حتى تضع صحيح فان قلت ثم الرحم نسيء باجمل فكيف يكون متى زرع ثبتت
شعره ثبتت من بار الغير فان قلت النكاح شرع لانه يورث ويورث الحمل فلا ثبت بدونه والحمل بنا
غير ثابت فلا ثبت النكاح قلت ليس من ضرورة حرمة الوطأ المعارض على شرط الزوال انساب النكاح
كما لو حرم باحيف والنكاح م والامتناع في ثابت النسب من جواب عن قول ابى يوسف انه
لحرمة الحمل تقريره لانسلم ان فساد النكاح بحرمة الحمل بل انها يوم محقق صاحب المار ولا حرمة
للزاني الا انكاحه المحرم من فان تزوج حاملا من السب فالنكاح فاسد لانه ثابت النسب
هذا باجماع الامة الاربعة وكذا المهاجرة اليها لو كانت حاملا ويرى الحسن عن ابى حنيفة المهاجرة
والمسبية انه يجوز نكاحها لكن لا يطارها حتى يضياع حملها وان لم يكن حاملا فلا يجوز النكاح لان الفرقة
وقعت بقبولين الدين كذا في جامع المحبوبي ثم وان تزوج ام ولده وهي حامل منه من
والحال انها حامل من المولى ثم فالنكاح باطل لانها من اى لان ام الولد ثم فراش لولا
ش لوجود حده وهو صيرة المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منها وهو معنى قوله ثم حتى ثبتت
ولدها منه من اى من المولى ثم من غير دعوة فان قلت ذكرنا بلفظ الباطل وفيما تقدم بلفظ الفاسد
قلت لان الحرمة فيما تقدم مختلف فيما ذكرنا من اية الحسن فكانت حرمتها اخف فذكر بلفظ الفاسد قيل
بالفساد هناك البطلان ايضا وفيه تامل ثم فلو صح النكاح لمحصل الجمع بين الفراشين ثم وهما فراسا
وفراش النكاح ولانه لا يجوز لانه يورث الى اشتباه الانساب كالنكاح المنكوتة ثم الا انه غير متاكده
هذا استثناء من قوله فراش لولا ما يعنى ام الولد فراش لولا لانها فراش غير قومي ويجوز ان يكون
جوابا عما قيل وهو انه لو كانت فراش لولا لما جاز نكاحها عند كونها غير حامل مع انه يجوز نكاحها قبله الا ان
ش اى الا ان فراشا غير متاكده يعنى ضعيف ثم حتى ينفذ الولد بالنسب اى حتى

من غیر لہان فلا یعتبر بالمیتصل بہ الحمل قال ومن وطئ جاریتہ ثم تزوجها جاز النکاح
لانہا لست بفراش لمولایا فانها لو جاءت بولد لا یتثبت نسبہ من غیر دعوة الا ان عیبر
ان یتبرئھا صیانہ لما نہ اذا جاز النکاح فلزوجه ان یطأھا قبل الاستبراء عند ابی حنیفہ والی یوسف
وقال محمد لا احب لہ ان یطأھا قبل ان یتبرئھا لانه احتمل الشغل بماء المولود

یعنی ولده مجز والنفي هم من غیر لہان فلا یعتبر بالمیتصل بہ الحمل ش ای فلا یعتبر ہذا الفراش
المیتصل بہ الحمل لان الحمل مانع فی الجملة وكذلك الفراش فعند اجتماعهما یصل التأكید فان قلت
اذا کان غیر متاکد فیتقی الولد من غیر لہان وجب ان یکون الاقدام علی النکاح نیفا للسبب فانه
یقبل النفي دلالة كما اذا قال بجاریتہ لہ ولدت ثلاثہ اولاد فی بطون مختلفہ ہذا الاکبر منی فانه یتقی
نسب الباقيين واذا اتفق نسبه کان محلا غیر ثابت النسب ونی مثلیہ یجوز النکاح كما تقدم قلت حبیب
بان ہذہ دلالة والدلالة انما تحل اذا لم یخالفها صریح وصریح ہنا موجود لان المسئلة فیما اذا کان
الحمل منہ وان قال رجل تنزع ام ولدی حامل منہ وانما یکون الحمل منہ اذا اقربہم ومن وطئ جاریتہ
ثم تزوجها جاز النکاح ش ای قبل استبرائہما وقال الشافعی واحمد لا یجوز نکاحا قبل الاستبراء بحیث
وعند زفر لا یجوز نکاحا حتی تمضی ثلاث حیض کما فی الزانیۃ عنده فانه یحب علیہا ثلاث حیض عنده
وکذا الخلاف فی ام الولد غیر حامل منہ لانہا ش ای لان الجاریتہ ہم لیت فراشا لمولایا ہنا
ش لعدم حد الفراش وهو صیورۃ المرأة متغیثۃ لثبوت نسب ولد الرجل ولم یوجد ذلک ہنا
ہم فانہا لو جاءت بولد لا یتثبت نسبہ من غیر دعوة للنکاح الا ان علیہ ش ای علی المولی ہم
ان یتبرئہما ش قال الشارحون معناه علیہ الاستحباب دون الوجوب وذلك لان ہذا اللفظ
غیر مذکور فی الجامع الصغیر وانما ذکرہ المصنف فیقال انه اراد بہ الاستحباب ہم صیانۃ لما بہ ش
وقد صرح فی فتاوی الولو انہی الاستحباب ہم واذا جاز النکاح فللزوج ان یطأھا قبل الاستبراء
عند ابی حنیفہ وابی یوسف وقال محمد لا یجب الی ان یطأھا حتی یتبرئہما ہم ونی المشكلات لا یجوز لہ
ان یطأھا حتی یتبرئہما بحیثہم لانہ ش ای لان رجھما ہم احتمل الشغل بدار المولی ش لوجود
سببہ وهو الوطی ولو تحقق الشغل والوطی محرم الوطی تاوبا عن السفی لزوج غیرہ

فوجب التنزه كما في الشرع ولما ان الحكم يجوز النكاح اما لا الفساح
خاوي عن الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا بخلاف الشرع لانه يجوز مع الشغل كذا
اذا راي امرأتى فتزوجها حل له ان يطأها قليل ان يستبرأ عندها

فاذا احتل هم فوجب التنزه كما في الشرع فبان التنزه عن الوطئ في الشرع قبل الاستبراء وجب
وقال الا ترى اني رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب لمصلحة لانه قوله لا احب ان يطأها هم
ولما شئ اى لابي حنيفة وابي يوسف هم ان الحكم يجوز النكاح اما لا الفساح شئ اى حكم الشرع
يجوز النكاح علامة فراغ الرحم لان النكاح لم يشرع الا على رحم فارغ عن شغل محرم واذ كان انحراف
فارغاهم فلا يوجب الاستبراء لا استحبابا ولا وجوبا شئ اى لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب
اذا الحكم لا مثبت بل انسيب لما قدمه لفظ استحبابا وكان حقه التاخير لان نفيه يستلزم نفي الوجوب
فكان تقديمه بوجوب لا استغناء عن نفي الوجوب بالان انهم يقول به وكان نفيه اهم واما ليقول
بخلاف الشرع فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرع هذا جواب عن قياس محمودة النزاع
على الشرع بالفارق تقريره ان الشرع ليس مثل الذي قاسه عليه هم لانه شئ اى لان الشرع
هم يجوز مع الشغل شئ دون النكاح فامرهم بجواز النكاح اما لا النزاع والالكان حكما بما لا يجوز
ولا كذا لك في الشرع فيجب الاستبراء وبهذا الخلاف فيما اذا لم يستبرأ المولى اما لو استبرأ ثم زوجها
بزوج يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال لا خلاف بينهم في احوال
لان عندنا لا يجب الاستبراء ولم يقولوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال ابو الليث قول
محمد اقرب الى الاحتياط وبه نأخذ كذا في جامع المجبولي هم وكذا شئ اى وكذا الحكم مع اختلاف كذا
هم فيما اذا راي امرأة تزني فتزوجها حل له ان يطأها قبل ان يستبرأ بها عندنا شئ اى عندنا
وابي يوسف وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد لا يجوز الا بشرط انقصار العدة بثلاث حيضات
حتى قال احمد لو زنت امرأة لا يطأ الزوج حتى تستعد من الزاني بثلاث حيضات عنده وقيل كتيبي بخفيته
وقال احمد لا يطأ الجارية الزانية وقول قتادة واسحاق وابي عبيد شئ قول احمد في انقصار العدة

يقول صاحب النكاح ما لم يستبرأ فهو كالمعتق لا يحل له النكاح المتعصما طحل

فبلاش حيف والنوبة وقال ابن حزم في المحمل لا يخل للزانية ان تنكح زانيا ولا عفيفا حتى تتوب فاذا
تأبأت حل لها الزيج من حيف ولا يخل للزاني المسلم ان تيزوج مسلمة لازانية ولا عفيفة حتى تتوب
واللزاني ان تيزوج كناية عفيفة وان لم يقب وللزاني بالطاري منها اذن احد هما لا يوجب فسخ
نكاحهما وروى ذلك ابن علقمة عن علي وابن مسعود والبراء بن عازب جابر بن عبد الله وابن عمر بن
ابن كثة رضي الله تعالى عنهم وقال ابن المنذر وهو قول جابر وطاوس وابن المسيب وابن زيد
والحسن ومكرمة والنزهري والثوري والشافعي واذا ما حل للزاني ان تيزوج بمن زنى عندكم
وعند ابن مسعود والبراء بن عازب عائشة رضي الله تعالى عنهم انما لا تحل للزاني بحال ثم لا يفرق
بين الزوجهين يزني احدهما وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذا زنت يفرق بينهما ولا تشي لها من
الحسن مثله وعن علي رضي الله تعالى عنه انه فرق بين ماهرة ورجل زنى قبل ان يدخل بها هم قال
محمد لا حب له ان يبا قبل ان يستبرأ وذاك بطريق الاحتياط لاحتمال الشغل بما الزاني
هم واشتغى ما ذكرناش اي ما ذكرنا من الجانين في مسكنة البجارية هم ونكح المتعة باطل ش
او عى غير واحد من العلماء الاجماع على تحريم المتعة وقال النخعي في المعالم كان ذلك مباهى صدر
الاسلام ثم حرم فلم يبق فيه اليوم خلاف بين الامة الا شأ ذهابه لبعض البروفض قال وكان ابن عباس
يتاول في اباحة المنظر اليه بطول العزيمة وقلة اليسار ثم توقف عنه وامسك عن الفتوى به قال ابو بكر
الاسخمي يروى جوازه عن بعض الشيعة وعن ابن جريح وقال المازومي في العلم تقرر الاجماع على من
ولم يجال في الاطاعة من المبتدعة وكل ابن عبد البر خلاف القديم في ذلك فقال واما الصحابة
فانهم اختلفوا في نكح المتعة فذهب ابن عباس الى اجازتها وتخليها لاختلاف منه في ذلك وعليه اكثر
الصحابة منهم عطاء بن رباح وسعيد بن جبيرة وطاوس قال وروى ايضا اجازتها وتخليها عن

وقال مالك هو جائز لانه كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة

الاربية هم وقال مالك هو جائز شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا سهو فان المذكور
في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريب ولعبيد وان
سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكل معتنزا عن المصنف يجوز ان يكون شمس الأئمة الذين
اخذ منه المصنف اطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتب
المالكية رواية تجوز المتعة وبالاتصال نقل قول عن امام من الأئمة غير موجه مع ان مالكا روى
في موطاه حديث الزهري من حديث علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شار الله وقال الاكل
هنا ايضا معتنزا ليس من يروى حديثا يكون واجبا لعمل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه وتبرأ
عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكر
ما ذكره الاكل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم
كان مبكرا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحسبهم
قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة
على نسخها منها ما رواه الترمذي من حديث الزهري عن عبد الله والحسن
بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء روى عن الحوم الحمر الالهية زمن خيبر
وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقیة الستة ما خلا ابا داود ورحمه الله تعالى عنه
ومنها ما اخرجه مسلم وبقية اصحاب السنن من رواية الربيع بن سرة عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس رضى الله عنهما الى قولهم

ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال خربنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ففرز لنا شئنة الوداع فرأى نساء يسكين فقال ما هذا قيل نساء
يستمتع بهن زوجين ثم قد توهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم اودهم المتعة النكاح
والطلاق والعدة والميراث ومنها ما رواه مسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال خرس رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم حمام او طاس في المتعة ثلاثة ايام ثم نهي عنها ومنها ما رواه الهيثمي من حديث ابى ذر انما طالت
لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة ايام ثم عننا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ما رواه ابو داود في سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه
فذكرنا متعة النساء قال اجل قال الربيع بن ربه شئ على ابى انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نهي عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المتعة قد منسخت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فكانت الاحاديث المنسوخة ناسخة والاجماع منسوخة لان نسخ الكتاب في السنة بالاجماع الصحيح
على المذهب الصحيح فان قلت ما وجه الاختلاف المذكور في وقت تحريم المتعة لانه جاء في زمن خيبر وفي غزوة
تبوك في عام او طاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي يصح ان ينهى عنها في زمن ثم نهي عنها
في زمن اخر توكليد الاول يشهد النسي وسمعت من لم يكن حرمه اولاد لا سمع بعض الرواة في زمن ومعه
اخر فنقل كل منهم ما سمعوا اضافة الى زمن سماه وقال بعضهم هذا مما تداوله التحريم والاباحة
مرتين والله اعلم وقال النووي الصواب والمختار ان التحريم والاباحة كانا مترين وكانت حلالا
قبل خيبر ثم حرمت قبل خيبر ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم اد طاس ثم حرمت يوم ميذ بعد
ثلاثة ايام تحريما موبدا الى يوم القيمة واستمر التحريم ثم و ابن عباس رضى الله عنهما الى قولهم
توهمش بها جواب عما يقال من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

مقرر الاجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهر أو سنة أو ثلاثة اشهر
عشرة ايام وكل زوجه هو صحيح لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
ولنا انه اني بمقتضى المتعة والعبوة في العقود المعاصرة لا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيف او قصرت

ابن عباس صح رجوعه عن اياحة المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة ثم مقرر الاجماع
اي اجماع الصحابة في تحريمها ثم والنكاح الموقت باطل شش وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط
كل نكاح موقت متعة وفي ملتقى البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لزم من مثل ان
يتزوج الرجل امرأة بشهادة شابين عشرة ايام شش هذه صورة النكاح الموقت وقوله عشرة
ايام ليس بقيد وكذا قوله شهر او سنته ونحوها والفرق يذكر لفظ التزوج في الموقت ودون المتعة
وكذا بالشاوة فيه ودون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنووي عن زفران نكاح
المتعة صحيح ويتايد عنده قال السروجي ونقلهم غلط وانما قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره
اصحابنا هو الذي ذكره المصنف وغيره ثم وقال زفر هو لازم شش اي لنكاح الموقت صحيح
والتوقيت باطل طالبت المدة او قصرت لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة لانه اني بالاجماع
والشرط الزايد على ما يتم به النكاح فصيح الايجاب وبطل الشرط ثم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة
شش كما لو تزوجها بشرط ان لا يطلقها بعد شهر وعن ابراهيم النخعي النكاح يهدم الشرط بشرط
يهدم البيع وذلك لان النكاح من الاستقطاعات لان معناه سقوط حرمة البيع في حق الزوج
الا انه شرع لمكاحه ويدا لاي شرعية الطلاق ولهذا لا يبطل بالشرط الفاسد ثم ولنا انه شش اي
النكاح بالتوقيت ثم اني بلفظ المتعة شش يعني اني بمعنى المتعة بلفظ النكاح لان معنى المتعة
هو الاستمتاع بالمرأة لا قصد مقاصد النكاح وهو موجود فيما نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة
ثم والعبوة في العقود المعاصرة في شش لانها لا تترى ان الكفاية بشرط براءة الاصيل حواله
والحواله بشرط مطابقة الاصيل كفاية ثم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

لان التاقيت هو المعين بجمته المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عقد واحد واحد بهما لا يحل له نكاحهما صح نكاح التي حل لكاهما ودخل بكاهما الاخر

ش احذر من قول الحسن بن زباد انما ان ذكر من الوقت ما لم يعلم انها يعيشان اليه كما يه سنته او اكثر كان النكاح صحيحا لانه في معنى التابيد وهو رواية عن ابي حنيفة واشا الى وجه الظاهر بقوله هم لان التوقيت هو المعين لجمته المتعة وقد وجد ش لان مقتضى قوله تزوجك التابيد لانه لم يوضع شرعا الا لذلك ولكنه يحتمل لمتعة فاذا قال لي عشرة ايام عين التوقيت لجمته كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثيرة سواء وشكل بذه لاسالة بما اذا شرط وقت ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحيح بشرط باطل لا من شرط مبنيا وبين ما نحن فيه وجيب بان الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترط بعد شهر ليقطع به بسيل على وجود عقد مويدا ولما لم يوضع ليشهر لا يبطل النكاح فكان النكاح صحيحا بشرط باطلا واما صورة النزاع فاشترط انما هو في النكاح لاني قاطعه ولما لم يوضع التوقيت لم يكن مبنيا بعد سنة المسرة عمت كما في الاجارة وقال المالكي فيما يتعلق بمجلية النكاح ان لنا كحة بين اهل سنته والاعتزال قال الامام الربيعي لا يجوز وقال الامام الفضل من قال انما من انشاء التثنية فهو كاف لا يجوز نكاح نسائهم وقال ابو حفص الكروبي لا ينبغي ان يزوج الحنفية بنته من الشفوي ولكن يزوج بنتهم وفي فتاوى الصنعدي قال بعض المشايخ يجوز ان يزوج بنته من الشفوي وقياس ما ذكره لا يجوز قيل لا باس بتزوج النصارى وهو ان تزوجها على ان ياتيا نهارا دون الليل ذكره ابن سمين وجه هذا التقيد وعن ابن دينا من المالكية يفسخ قبل البناء وبعدة بعضهم قالوا يفسخ قبل البناء وثبت بعده وياتيا ليلا ونهارا قال لانه مويد ويلغوا الشرط ولو لم يفسخ سلقا ونيته ان تمكن معاهدة فنكاح صحيح وشهدوا الاوراع في جملة متعة ذكره النووي في شهر مسلم ومن تزوج امرأتين في عتد واحدة احديهما لا يحل نكاحها صح نكاح التي

لأن البطل في أحد وجهي ما لا يجوز بين حرمين البطلان يطل بالشرط الفاسد
وقبول العقد في أحد شروطه فيخرج جميع المسمى بالذي حل نكاحه عند أبي حنيفة
وعند مالك يفسد على كل مثليهما وهي مسألة الأصل ومن ادعت عليه امرأته تزوجها
بينة فجعلها القاضى امرأته ولو كان تزوجها كسرها المقام معه ولو ادعت عليه

حل نكاحها وبطل نكاح الآخر في شئ بإجماع الأئمة الأربعة وقال السرخسي وهو قول
الجمهور من العلماء واحد في قول الشافعي وابن منبجل من لأن البطل في أحد وجهي ما لا يجوز
ما إذا جمع بين حرمين وعبد في البيع شئ أي في عقدة واحدة حيث يفسد البيع في العبد
من لأنه شئ أي لأن البيع هو بطل بالشرط الفاسد شئ لأن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ميع وشروط بخلاف النكاح وأيضا الشرط في البيع بمنزلة القمار لأنه تقابلتهما بمال ولا كذا
النكاح وقرن آخر وهو أن الحولم يدخل تحت العقد فكان تبعا للعبد بالجملة ابتداء وهو فاسد
والنكاح لا يفسد بذلك ويدل على التقدير بينهما لأنه لو قال بعتك هذا العبد بعتته أو لم يذكرك
شيئا كان البيع فاسدا ولو قال تزوجتك ابنتك بغير المشل أو لم يذكر شيئا كان النكاح صحيحا
ويجب المشل من وفي قبول العقد في أحد شرطيه شئ أي في صحيح البيع في العبد
لأنه لو لم يكن كذلك لزم تفرق الصفقة وذلك مسلم وشرط قبول الحرية شرط فاسد
والبيع يطل بالشرط الفاسد لأن النكاح هو تم جميع المسمى في العقد شئ يكون هو للمطل
عند أبي حنيفة شئ وبه قال الشافعي في قول من وعندهما شئ أي عند أبي يوسف ومحمد قسم
على مهر مثليهما شئ وبه قال الشافعي في قول واحد في قول المشل فساد المسمى بجملة
وبه قال مالك في قول وفي الغنى تزوج ابني حالة واحدة صح النكاح وكذا في شرط قول الشافعي
ومن منبجل وعندهما لكل واحدة مهر مثليهما وهي مسألة الأصل شئ أي المبسوط ومن ادعت
عليه امرأة أنه تزوجها وأقامت بينة فجعلها القاضى امرأته شئ بمقتضى شهادة البينة هو ولم يكن
شئ أي الحال أن الرجل لم يكن تزوج هذه المرأة مع سبها المقام شئ بفتح الميم ضمها أي مع المرأة
الاقامة مع الزوج من وان تدعى شئ أي وسبها أيضا إن تركه من أن يجاسعها وهذا شئ

عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف إذا كان في قوله الآخر وهو قول محمد بن الحنفية
بطلان ما هو قول المشافعي لأن القاضى خطأ المجته إذا لم يكن كذباً فصار كما إذا ظهر منهم عبث
أو كذا في حنيفة لأن الشهود صدقوا عندنا وهو المجته لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق

من الحكم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وبه المسئلة بقية بين الفقهاء بأن قضاء القاضى
بشهادة الزور في العقود والنسب ينفذ عند أبي حنيفة ظاهره أو باطنه ومعنى نفوذ ظاهره ظاهره
فيما بينا بثبوت التكمين والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذ ثبوت الحبل عند الله تعالى
هم وهو قول أبي يوسف أو لا شىء أى قول أبي حنيفة هو قول أبي يوسف أو لا هم وفى قوله الآخر
شىء أى قول أبي يوسف أو لا هم وهو قول محمد بن الحنفية ان يطأ أو هو شىء أى قول محمد بن
الشافعى شىء وقول مالك وأحمد أيقنا وعلى هذا الاختلاف فى البيع فلو أوعى بيع جارية ولم يسمها
فى الواقع فيقتضى الجارية للمدعى حل وطبها عنده خلافاً لهم وكذا لو ادعت المرأة الطلاق الثلاث
على زوجها وهو ينكر وأقامت بيته ولم يكن طلقها فى الواقع فقتضى القاضى بالطلاق الثلاث
تزوجت بزوجه أخر حل لثانها فى أن يطبها عنده وعندهم لا تحل للاول ولا لثانها وكذا الاختلاف
فى الفسخ والحاصل فى المسئلة أربع أقاويل فالأولى حنيفة يقول لثانها للاول وعندهما لا تحل لثانها
والاول للمهرية والشافعى يقول يطأ الاول سر او لثانها فى علانية وفيه اجتماع جليلين على امرأة واحدة
فى طهر واحد وهو صحيح والادوية ما قاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا فى جامع المجوبى هم لأن القاضى
أخطأ المجته إذا شهد كذباً شىء بالفتحات جمع كاذب والخطأ فى المجته منع النفوذ باطنهم كما
إذا ظهر منهم شىء أى الشهود هم عبث أو كفار شىء أو محدرون فى القذف والشهود
يعلم بحالهم فإن قضاؤه ينفذ ظاهره أو باطنه وكذا الوقضى بملك منكوته الغير أو معتدة الغير
بشهادة الزور فإنه ينفذ ظاهره أو باطنه بالاجماع هم وعن أبي حنيفة ان الشهود صدقوا شىء
بالفتحات جمع صادق هم عنده شىء أى عند القاضى هم وهو المجته شىء أى صدق الشهود
عند القاضى هو المجته هم لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق شىء الحاصل ان القاضى

محبلة والكفر والرق كان الوقوف عليهما متليسا واذا اتى القضاء على المحبة
وامكن تنفيذه باطنا بقدره النكاح نفذ قطعا للمنازعة

ما سورا بقضاء ونيته صادقة والتكليف بحجب الوسخ وليس في وسعه الوقوف على صدق الشهود
حقيقه ولذا اذا اقيمت البينة وثبت عنده صدقهم بالتعديل او غيره بحجب القضاء وحتى لو لم يكن
على نفسه يكفر بواخذه فيفسق وحجت ههنا صدقهم بالتعديل في طئه فيلز به فوجب قضيته المكن
هم بخلاف الكفر والرق شس هذا جواب عن قولهما فقار كما اظهر انهم عبيد او كفار تقريره ان العبد
والكافر ليعرفون بسياهم لان الوقوف عليهما مقيس بالامارات واذا اتى القضاء شس
على ميتة المجهول هم على الحجة وهي الشهادة الصادقة عند القاضي هم وامكن تنفيذه شس اي
تنفيذه الحكم باطنا بتقديم النكاح جواب عما يقال القضاء اظهر ما كان ثابتا للاثبات ما لم يكن والنكاح
لم يكن ثابتا فكيف ينفذ القضاء باطنا فاجاب بقوله بتقديم النكاح يعني بتقديم النكاح على
القضاء بطريق الاقضاء كانه قال انكحك اياه وحكمت بينهما بذلك هم نفذ قطعا للمنازعة شس
يحل له ان يطالب ليلامنازعه في طلب الوطى ثانيا فان قيل ان كان قضاءه متضمنا ان شاء
بالعقد ثابتا فيشترط الشهود عند قوله قضيت قلنا قال شمس الائمة السخى وغيره انه لا ينعقد باطنا
بقوله قضيت الا بحضر الشهود وبه اخذ عامة الشايخ وهو قول الزعفراني وقيل لا يشترط حضور
الشهود لقضايه لان العقد ثبت بمقتضى صحة قضايه في الباطن وما ثبت بمقتضى صحة الغير لا يثبت
بشرائطه كالبيع في قوله اعتق عبدك عنى بالف وقد جرى الاكل في هذه المسئلة بحيث مع شخص
تولى سن اولياء المقاربه وذكره في شرحه ثم قال واما سنان في هذه المسئلة على رضى الله تعالى
عنه واقام شاهدين ففضى بالنكاح بينهما فقالت المرأة ان لم يكن به يا امير المؤمنين تزوجني
منه قال على رضى الله تعالى عنه شاهاك زوجاك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضايه لما امتنع
عن العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحمينها من الزنا وكان ذلك منه

مخبرون لا ملوك للمرسلة لان في الاسباب تراجم اخذوا من الله العلم باب في كونه وليا
والاكفاء ونيقند غير العاقلة البالغة وضلها اولان لم يعقد عليها ولي بكم اكانت وثيبا
عند ابن حنيفة واني يرسف في ظاهر الرواية وعن ابى يرسف كذا انه لا يعقد الا بولي

بشهادة الزورهم بخلاف الاملاك المرسلة في اى المعلقة عن اثبات سبب الملك ان اوشى
لما سلقا في الجارية او الطعام من غير تعيين شراء او ارث لا ينعقد القضاء فيها الا ظاهرا بالاتفاق
حتى لا يحصل للقبض له وطبهاهم لان في الاسباب تراجم اش لانها كثيرة ولا يمكن للقاضي
تعيين شئ منها بدون الحجة فلو امكن شئ في تنفيذه الا ظاهرا لانه لا يمكن تقديم شئ
من اسباب الملك في القضاء لعدم اولوية بعضها على بعض ولا يمكن تقديم الكل
للاستحالة بخلاف القضاء بالنكاح لان طريقة تعيين من الوجهة قلنا فيكون تنفيذه واثباته
في البتة والصدقة وعن ابن حنيفة روايتان في روايته المحققات بالكتابة والاشارة من حيث انها
تحتاج الى الاسباب والقبول وفي روايته المحققات بالاملاك المرسلة لانه لا ولاية للقاضي لاسنا
تلك مال الغير في غير عوض

باب في الاولياء والاكفاء لما ذكر النكاح والفاخذ ومحله شرع في بيان العاقد
والولي اى هذا باب في بيان حال الاولياء والاكفاء والاولياء جميع ولي وهو الملك ليقال
ولي اليتيم والكفيل اى مالك امرها والاكفاء جميع كفؤ وهو النفي ومنه كافاه اى سواه هم ونيقند
نكاح الحرة العاقلة البالغة برضا وان لم يعقد عليها ولي شئ يعنى هى زوجت نفسها بنفسها هم
سواء كانت بكر او ثيبا شى واخره به عن قول اصحاب الظاهر فانهم فصلوا بين البكر والثيب
فقالوا ان كانت بكر الا يصح كاحها بغير ولي وان كانت ثيبا صح هم عند ابن حنيفة وابى يوسف في
ظاهر الرواية شى اخره به عن رواية الحسن عن ابى حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لهما
باز النكاح والا فلا هم وعن ابى يوسف شى يعنى في غير ظاهر الرواية هم انه لا ينعقد الام لولي
شى ابو يوسف او لا يقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذ كان لهما ولي ثم رجح وقال

لأن النكاح يبرأ لممت أصلاً والتفويض إلى من محل بهما

صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وإخراج الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن الحسن بن عمار
بن حصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
إلا بولي وشاهدي عدل وروى الدارقطني أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل رواه الحاكم من حديث النسائي رضي الله تعالى عنه
لا نكاح إلا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن بن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدي عدل وروى ابن ماجه من رواية هشام عن حسان عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها
فإن الزانية هي التي تزوج نفسها وروى ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة بن ذؤيب
عن معاوية بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة تزوجت بغير ولي
فهي زانية وروى الطبراني في الأوسط من حديث أبي سفيان عن جابر مرفوعاً لا نكاح إلا بولي
فإن أشجروا فالسلطان ولي من لا ولي له وروى ابن عدي في الكامل من حديث الأصم بن بيان
عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة تزوجت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل فإن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن عمر
وأبي ذر والمقداد بن الأسود والمسور بن مخرمة وأم سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم وأما
استدلالهم بطريق العقول فهو ما أشار إليه المصنف بقوله هم لأن النكاح يبرأ بمقاصده من مقاصد
يكون يتبع التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليها إلا بالعقل الكامل وعقلها ناقص كحديثهم والتفويض
إليهم من أي تفويض عقد النكاح إلى النساء هم مغل بها من أي مقاصد النكاح لأن من شريعات الإسلام
سيات الاعتبار لا سيما عند بيان الشهوة فإن الشهوة إذا ثارت حجت العقل من تحصيل النكاح في القرب فلو

الان محمد لا يقول يرتفع الخل بل جازة الولي ووجه الجواز انما
تصرف في حقهما وحي من اهلها لكونها عاقلة مميزة ولهذا

ليس بما يعين النفس في عار لا حتى ولا ينقص قلنا هذا مردود بما اذن لما الولي بان ياذن ولو
بخير اخلل فكان الواجب بجواز صيغة وهم لا يقولون في هذا القول هم الا ان محمد يقول يرتفع
الخلل باجازة الولي ش والاشتمال من قول محمد فان ربي قاله محمد جواب بالرد لما قال انهم
وتقرير ما قاله محمد ان الفرار الموهوم ينبغي باجازة الولي ولا خلل في نفس العقد فيصح موقوف باجازة
وقال ايضا ينفذ عقد الولي عليها بسكوتهما عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ بسكوتهما كالاشتمال
قلنا سكوتهما اذن منها يجعل الشارع ذلك اذنا منها فلم ينفذ الا باذنها لو كيما قالوا يجب
على الولي تزويجها عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا هذا مستنوع
بل به تاذن لمن يزوجه او تباشر بنفسها ما لو قام بها وصدق نقص بسباب اهلية
الامانة العامة والخاصة وسلب الشهادة فيما يندرسى بالشبهات وسقوطه الجمعية
والجماعات فصارت كالرخصة قلنا هذا قياس شبهه باطل والنكاح ليس من الحدود
ولا ما يندرسى بالشبهات وانما سقطت الجمعية والجماعات للفتنة وقولهم يبطل بالمسافر
ولا بسلب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها
نقص صداقها وفي حق انفسهم والاسكان قلنا هذا نحو فاقننته عليها قالوا انها
قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يبطل هذا السفر الكج فانها تسافر بغير محرم
ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز ش اى جواز عقد النكاح المرأة
الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انها تصرفت في خالص حقها
ش حتى كان البديل الواجب بمقابلتها لها هم وحي من اهلها ش اى المرأة
من اهل التصرف خالص حقها لمكونا عاقلة مميزة ولهذا ش اى ولا بطل كونها عاقلة

كان له المصروف في المال ولها اختيار الزوج

مميّزة هم كان لها التصرف في المال ولها اختيار الزوج بشرط الاتفاق وكل تصرف بها شأنه فهو باطل
فان قلت لان السلم انما تصرف في خالص حقهما بل في حق تعلق به حق الاولياء ولذا لا يجوز اذا لم يكن بكفؤ
لا فرق في ظاهر الرواية فلا يرده عليه واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة فاجاب بان المراد بخالص حقهما
ما كان من الموضوعات الاصلية التي ترتب عليها النكاح من تملك منافع لضعفها واجبا بالنفقة والكنس
والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقهما فلا يعتبر بالعارض للمنفعة المأهولة بالاولياء فان قيل لا استقلال
بالرأي في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسدا ما الكتاب بقوله تعالى فلا تعضلوه من ان ينكحن اذوا
نهي الولي عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان الممنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث
التي ذكرناها فيجب اولها عن الالية ثم عن الاحاديث فنقول الالية مشتركة الالزام لانه ناهيهم عن
منع النكاح فدل على انهم يمكنون وان قوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعلن انفسهن وقوله تعالى حتى
زوجا غيره وقوله تعالى ان ينكحن اذوا جهن يعارضهما واما اجواب عن الاحاديث فياتي اهدا احدنا فنقول
اولا عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوه من ان ينكحن اذوا جهن انه يدل على كراهة مباشرتها
من غير اذن الولي من وجود الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نهيته تعالى عن العضل
اذا ترافى الزوجان الثالث ان العضل اذا ترافى الزوجان الثالث ان العضل اسم مشترك بين المنع
وبمعنى الضيق والله يعضال ذلك كله ظاهر في منعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح والظاهر في الالية ان
للزواج لالا وليا قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلن فلا تعضلوه من ان ينكحن اذوا جهن
اذا ترافى الزوجان بالمعروف وذلك بحسب التعليل لعدة عليهم بقوله تعالى ضرر التعهد او كان يطلقون
اذا قربت الفسار حدتهن من غير حاجته ضرر او قال الامام فخر الدين بن الخطاب المنها ان خطاب الزوج لالا وليا قال
الشافعي بها ممنوع على المنهار واده ابن من الفياث بوجه في حق الولي ممنوع لانه معارض فلا يبقى بعضا اثر واما اجواب
عن حديث معقل بن يسار فان الرازي قال في طريقه مجهول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

تعالى عنها فثابت بن زيبر قال لهما منكر الحديث ومنعه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
سوقه على ابن عمر والاحديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث من النبي
صلى الله عليه وسلم وانما هو راو عن ابن مسعود والاحديث اسبغ بريرة فثابت بن الحسن
النفسي وسلم بن ابي مسلم لا يعرفان والاحديث معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه فثابت بن
ابى مریم ابو عصمة منعه ابن معين والدارقطني والاحديث جابر رضى الله تعالى عنه فثابت بن
بن الوليد ابو محمد المحض وكان مدلسا وقالوا ابو مسهر فثابت بن عيسى روى عن قوم مجهولين متروكين
لا يخرج بهم والاحديث على رضى الله تعالى عنه فثابت بن صالح بن سامة ابو القاسم الحنظلي ليس بثقة ولا يثبت
شيئا قال ابن معين وقال النسائي متروك الحديث وعليه عمر بن صبيح التميمي ابو نعيم قال انما الذي
وضعت خطبته النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقع الحديث وفي الجملة قد ضعف البخاري في
الاحاديث وقال يحيى بن معين واسحاق بن راهوية ناسب الى ثعلبة الاحاديث لم يثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم احد بالانكاح الا بولي وثابت بن مس ذكره فثابت بن مس ذكره فثابت بن مس
كثيره فثابت بن مس ذكره فثابت بن مس ذكره فثابت بن مس ذكره فثابت بن مس ذكره فثابت بن مس ذكره
بن معين لا يصح في هذه الباب الاحاديث عائشة قلنا قد روى ما يخالف حديثها وقد ذكرنا ههنا
حريب وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الاقاييل دليل على ما ذهب اليه
هل لمقالة الاولى واراد بهم الشافعي والكا والاحمد واسحاق وابو ثور نظرا فيما سواهم اهل السنة
يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالك
حدث عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الا هم احق بنفسها من وليها واليك تساذن في نفسها ونفسها
سكوة واخرجه من ثلث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
الحديث بقوله الا هم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى
عن مالك ثم قال هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم لفتح الغزوة وتسد يد اليه

التي هي خرافات موهوني الاصل اتى لازوج لما بكر كانت او ثيبا مطلقه كانت او متزوجة
عنا زوجها قيل واراد بها هنا الثيب خاصة على ما بين انشراح المدعى وقد ذكر
في شري المعاني الآثار للطحاوي وقد اختلف في معنى الایم هنا مع اتفاق اهل اللغة انه يطلق على
كل امرأة لا زوج لها من غير ان كانت او كبيرة بكرة كانت او ثيبا وذهب علماء المجاز وكانه العلماء
ان المراد بها هنا الثيب التي فارقها زوجها قالوا بانه اكثر استعمالا من فارقته زوجها بهوت او طلاق
وبرواية الاثبات في الثيب فسر وهو ايضا لفظ مسلم الثيب احق بنفسها من وليها وليقاله البكرت اسم
نفسها ولو كان المراد بالایم كل ما لا زوج له من الابكار وغيره وان جعن احق بالنفس لم يكن تفصيل
الایم من البكرت معنى وذهب لكونه زوالی ان الایم هنا يطلق على ظاهره في اللغة فان كل امرأة
بكر كانت او ثيبا اذ بلغت فهي احق بنفسها من وليها وعقد ما على نفسها جائز وهو قول الشيخ وانظر ايضا
قالوا ليس الولی من ارکان صحة العقد ولكن من تمامه وجاز قلت لا شك ان قوله عليه السلام الایم
احق بنفسها عام فيناول الثيب البكر والمتوفي عنها زوجها ويجب العمل بعموم العام وانه موجب
لحكم فيما يتناول قطعاً فان قلت رواية الثيب احق بنفسها فيفسر الایم احق بنفسها قلت هذه الرواية
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لما بل ليل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان الی حنفية يرجع العمل
بالعام على العمل بالخاص ويصح الایم على الایامی وقال الجوهري الایام الذي لا زوج له من الرجال
والنساء واصلها الایم فقلت لان الواحدة ایم سواء كان متزوج من قبل او لم تنزوج وامرأة ایم
ايضا بكرة كانت او ثيبا وقد امت المرأة من زوجها تيم ایمة وایما وایما وایمت المرأة وایم الرجل زمانا
اذا كنت لا تنزوج وقيل اكثر ما يستعمل في النساء وقد قيل في المرأة ایمة قوله والبكرت تاذن ای يطلب
الاذن في نکاحها فان قلت قال الترمذي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد اخرج بعض الناس في اجازة نکاح
بغير ولی وليسوا فيه باقدا احتجوا به لانه قد ردی من غیره عن ابن عباس عن ابنی صلی الله علیه وسلم لانکاح
الابولی وبكذا اغتني به بعد النبي صلی الله علیه وسلم فقال لانکاح الابولی وانما معنى قوله عليه السلام الایم

وانما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنب

من وليها عند اكتر اهل العلم لان الولي لا يزوجها الا برضاها فقلت هذا الذي لا يليق سبحانه لان هذا الكلام لا يصدر من مثله لان كون عباس متي تساوي هذه الحديث الصحيح المجمع على صحته وحديث ابن عباس تسكلم فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجاهلين بالحديث غيره من المصنفين قلت قال الاكمل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجاهلين وصار في المتقول انتهى قلت ليس فيه ما يشفي العليل على ما لا يخفى على المتأمل وما استدلل به اصحابنا مارواه الله قطعه من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للو من الثيب امر البكر لستامرا ابو بيا في نفسها ومنه مارواه ابو بكر بن ابي شيبة في تصنيفه ان رجلا تزوج ابنته وهي كاريته فقال عليه السلام لا نكح لك فانكحي ما شئت وقد زوجها من كفيرو روى ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكر التت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان اباما زوجها وهي كاريته فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم قيل زباله ثقات واعلم بالارسل قلت المرسل عندنا حجة ومنه ماروى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روي نكاح بكر وشيب انكهما ابو سها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجر عن عكرمة مرسل قلت المرسل حجة به مارواه الدارقطني عن ابي سلمة قال انك رجل من بني المنذر ابنته وهي كاريته فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا نكح من الاباذن من وعن الحكم قال كان علي رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها امضاه فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي من ش هذا جواب عما يقال اذا تصرف في خالص حقا فلم امر الواسع بالتزويج من ش اذا طالبة وامى حاجتها يطالب التصرف من الولي في خالص حقا فاجاب بقوله وانما يطالب لولي بصيغته المجهول بالتزويج من ش

الى الوقاحة
ثم في ظاهر
الرواية
لا فرق بين
الكفو وغير
الكفو لكن
للولي الاعتدال
في غير الكفو
وعن ابى
حنيفة
لابى يوسف
انه لا يجوز
في غير الكفو
لانه كره من اقام
لا يرفع ويرى
رجوع محمد الى
قولها ولا يجوز
لولي الجواز
البالغة على
النكاح خلا
للسلف في انه
الاعتبار بال
وهذا لا يها
جاهلة بامورهم
لعدم التجربة
ولذلك

ش المرأة هم الى الوقاحة تش من دفع الرجل اذ اصار قليل اليها فتوقع وقاح من الوقحة والوقاحة والوقحة وامرأة
وقاح الوجه وذلك لانها تستحي من الزوج الى محافل الرجال لتباشر بعد لان هذا بعد منها وقاحة لانها لا تقدر على المباشرة
هم ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذ ازهجت نفسها من كفوا ومن غير كفوا جاز كما جردى عن الحسن انه
لا يجوز من غير كفو وشك في المحيط وفي قاضي خان يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للولي حق الاعتراض في غير الكفو
ش دفعا للمعارضة هذا اذ اتم له فان ولدت فلاحق للولي في الفسخ كما في قاضي خان والخلاصة في شرح شيخ الاسلام
لحق الفسخ بعد الولادة هم وعنه ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ش وهي رواية الحسن كما ذكرنا وفي قاضي
قاضي خان والفتية التحار للفتوى في زمانا رواية الحسن وفي رواية الكافي وبقوله اخذ كثير من المشايخ قال شمس الائمة
في المبسوط هذا اقرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يدفع ش اسي كم من قضية تقع ولا يقدر احد على دفعها لانه
ليس كل ولي يحبس المرأة ابى القاضي ولا كل قاض يعيدل مكان الاحوط سد باب التزويج من غير كفو قال شيخ الاسلام
لو زوجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار
من رواية الحسن وفي التحايق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه هم ويروى رجوع محمد الى قولها ش اسي الى قول ابى حنيفة
وابى يوسف يعني شيعته كما جاء ايضا عنده بلاولى يتوقف على اجازة كما هو مذهب ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره
ايضا في البدائع وفي قاضي خان كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولي كفوا كان ولا ثم رجع وقال يجوز
في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز فيها و في رواية الطحاوي عن حمزة بن عمار القاضي هم ولا يجوز للولي
اجبار البكر البالغة على النكاح ش يريد ان لا يزوجه بائنا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
عندنا فان روتة بطل وان سكنت عند ابنه ان وليها لها فمواذن منها وهو قول الاوزاعي والمشيبي وطائفة
والحسن بن حي وابى جبيره والثوري وابى ثور واحمد وفي رواية والطاهرية واختاره ابن المنذر خلافا للشافعي
وبقوله قال مالك في شهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابى ليلى وعند الحسن البصري اب بنت ابيها
وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ابها لم يتامر بها والنكاح في عيال غيره اسامر ما ولكن يتحب عند السلف
استبذناهم له ش اسي للشافعي هم الا اعتبار بالصغيرة اسي القياس على الصغيرة لان الصغيرة
اذا كانت بكر تزوج كرا فكذا البالغة والجامع بينهما الجاهلة و اشار الى هذا بقوله هم وهذا ش اسي وجوب التمسك
بالصغيرة هم لانها جاهلة بامر النكاح لعدم التجربة ش لانها لم تمارس الرجل فلا تقف على مصالح النكاح ونفاسها
فكان بلوغها بكرة كبلوغها مجنونة هم ولهذا ش اسي لاجل كونها جاهلة بامر النكاح فيقبض الاب صداقها

بغير ما كان في الصغيرة ثم ولنا انها شح اى البكر البائعة ثم حرة فمطبة شح فالحمية والخطاب وصفان مؤثران
 في ولاية الاسترداد بالتصرف ثم فلا يكون الغير عليها ولاية شح كما في المال ثم والولاية على الصغيرة شح جواب
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالطلاق لان الولاية على الصغيرة ثم لقصور
 عقلها شح وفيما نحن فيه ليس موجود ثم وقد كمل بالبلوغ بدليل توجع الخطاب عليها فصا لا اجبار
 عليها ثم كمالها شح اى كالا جبار على الغلام او كان ثلث علم وكالتصرف في المال شح اى صار كالتصرف
 في المال اى على البكر البائعة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه ثم وانما يملك شح جواب عن قوله ولما يقبض الاب
 صداقها تقريره انما يملك ثم الاب قبض الصداق برضاها وولاية شح بمعنى بالسكوت لان الخطاب ان كذا
 عن قبض صداقها وان الاب هو قبض حتى يحجز بملكك مع مال نفسه لم يبعثها الى بنت زوجها فكان ذلك اذ ما ولى
 ثم ولما شح اى ولا جمل ذلك ثم لا يملك شح اى الاب قبض صداقها مع نهيها شح باه عن ذلك
 لان الدلالة تبطل بالمصريح لم يستدل المصنف للشافعي بها بالحديث ولاننا ولا احاديث الذي يستدل بها اصحابنا
 في هذا الباب قد ذكرنا ما عن قريب ثم قل شح اى القدوري فانه استاذها شح اى فاذا طلب الولي الاذن
 منها قبل المباح حال في المبسوط يساونها خالية لاني ملا من الناس كيلا يمنعها من الرد ولا يذهب حشمة الاب
 عند الناس بردها ثم فسكت او ضحك وهو اذن شح اى سكوتها وضحكها اذن وكذا اذا ايسمت يكون ضحى هو
 من المذهب ذكره الحلواني كذا في المحيط ثم لقوله عليه السلام شح اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت فقد رضيت شح هذا غريب بهذا اللفظ وروى الاية بثلاثة من حديث ابى دهره رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيف اذنها قال ان سكنت ثم ولان جهة الرضا فيه راجحة شح اى لان جانب الرضا يرجح على جانب الرد ثم لانها
 تستحي عن اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك اول شح اى اكثر دلالة ثم على الرضى من السكوت شح اى على الرضا
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح باسماحت من جملة ما اذا ايكبت لانه دليل السخط والكره
 غالبا شح والبكر على السرور فلا عبرة به ولكن ليس بروى لو رضيت بعده يتفاد الحكم ثم قيل اذ ضحك كالمشقة بما
 لا يكون رضى شح والضحك الذي يكون بطريق الاستمرار معروف بين الناس في المغني وفي الحاوي ان يكبت وكان وجهها
 يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى ثم واذا ايكبت بالاصول لم يكن رد وان ايكبت لم يزوجه شح وفي المبسوط قال الفضل
 اذا كان البكر باصوت كالوليد يكون رد او اذا خرج الدمع من غير صوت لا يكون رد لانها تكون على مفارقة ابو بها

يقبض الاب صداقها
 بتدريجها ولنا انها حرة
 فلا يكون لغيره عليه ولاية
 الاجبار والولاية على الصغيرة
 لقصور عقلها وقد كمل
 بالبلوغ بدليل توجع
 الخطاب وتمامها كالتصريح
 وكالتصرف في المال
 وانما يملك الاب
 قبض الصداق
 برضاها دلالة
 ولما لا يملك غيرها
 قال فاذا استاذنها
 الولي فسكت وضحك
 فهو اذن لقوله عليه السلام
 البكر تستامر
 في نفسها فان سكنت
 فقد رضيت لان جهة الرضا
 فيه راجحة لا على الرد
 اظهار الرغبة لا عن الرد والضحك
 اذا كان البكر على السرور
 فاذا ايكبت دليل السخط والكره
 وقيل اذ ضحك كالمشقة بما
 لا يكون رضى واذا ايكبت بالاصول لم يكن رد وان ايكبت لم يزوجه

المولى كاستيثار المولى من لاشئ اى لان رسول المولى هم قائم مقامه شئ اى مقام المولى وفى البديع استيثار
 المهر البائع على وجهين الاول ان يستأذنها بعده والسكوت فيما رضى فى الوجهين اذا كان الزوج هو المولى الاقرب قبل العقد
 والثانى ان يستأذنها او وكيله او رسولها لان المولى لا يبعد ولا ينهى يعقبه فى الاستيثار تسمية الزوج على وجهه مع المهر
 شئ اى يقع بالزوج المعروفة حتى لو قال زوجك بعض حيل اى او بعض ما لم يكن سكوته رضى لان الرضى بالجمهور
 لا يتصور قيل لو بعد عليها جاعة فسكتت زوجها من احد هم وكذا لو ذكر ابن فلان وهم يحسون قالوا والشرط ان يكون الزوج
 كفوا والمهر واخر حتى لو لم يكن كفوا ولم يكن المهر واخراد علم احد بها لم يكن سكوته رضى الا فى حق الاب والمهر عند ابى حنيفة
 لان الاب والمهر عند وفى هذا العقد وعندهما المولى مطلقا لان الاب والمهر بمنزلة الاجانب فى هذا العقد كذا فى جامع
 قاصينان والمبسط والمبسوط وقال الشافعى يشترط المطلق فى غير الكفو فى قوله وفى غير المثل واستيثار وكيل الاب كالأب
 وفى القنينة لو قال الاب يذرك فلان بغير كذا حتى ثبت مرتين وهى فى كلاهما فزوجها باذ ولو قال لها اريدان ازوجك
 من رجل فسكتت لا يكون رضى بكذا روى عن محمد لعدم العلم وفى الحادى سئل ابو نصير عن رجل قال لبيته زوجتك من
 رجل فسكتت فهو رضى ولا خيار لها قال ازوجك من رجل فسكتت لم يكن رضى ودفق بين المأثى والمستقبل وعن ابي القاسم
 الصغار لما التوا رضى الفضلين وقال صاحب الحادى وبناخذ وفى جوامع الفقه لو قالت كنت قلت لك لا اريد فنه
 وكذا الا ترى اولاً بخير او انا كارهته ولو قالت لا تشبه اولاً اريد الا زواج فليس بزوج حتى لو رضى بعد ذلك صح ولو قالت
 لا اريد فلانا فهو رضى ولو قالت لا ارضى فخم قالت رضى موصولاً لا جازوا ان فصلت بطل ولو قالت ذلك اليك
 فهو رضى لم ينظر رغبة فيه شئ اى لينظر رغبة المرأة فى الزوج المسمى من رغبة ما منه شئ اى من الزوج المسمى
 ونظر رغب اذا اشتمل على رضى على عدم الرغبة هم ولا يشترط تسمية المهر شئ اى عند تسمية الزوج فى الاستيثار
 هم هو الصحيح شئ اى ترك تسمية المهر هو الصحيح واخر زوج من قول بعض المتأخرين حيث قالوا لا بد من تسمية المهر فى
 الاستيثار لان رغبة ما تختلف باختلاف المهر فى القلة والكثرة والصحيح انه لا يشترط كذا فى المبسوط وفى جامع قاصينان
 لان الظاهر يختلف باختلاف الزوج لان الاب لا ينفك على مرادها فى حق الزوج فلما فى حق المصدق يعلم مرادها
 فى ذلك وهو صدق شئ اى لان فى النكاح صفة بدون شئ اى بدون ذكر المهر وهو صحيح بدون ذكر الزوج
 وفى المكانى اذا كان الزوج اباً او جداً لا يشترط لانه لا ينقص من المهر الا بغير من ينفق المهر والمنفق اطلق المهر من غير
 تفصيل هم ولو زوجها شئ اى زوج المولى المرأة هم فبأنها المهر فسكتت فهو على ما ذكرنا شئ اى من فصول الرضى
 بالشك السكوت ومن النكاح لان وجه الدلالة فى السكوت لا يثبت شئ اى من حال الاستيثار ومال بلون المهر

لان مقام مقام

وتعتبر فى الاستيثار

تسمية الزوج

وجبة تقع

لتظهر رغبته

فيه من عبد

عنه ولا تشترط

تسمية المهر

هو الصحيح

لان النكاح

صحيح

بدونه

ولو زوجها

فبأنها المهر

سكتت

فهو على

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

فى السكوت

لا يختلف

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

فى السكوت

لا يختلف

ما ذكرنا

لان وجه

الدلالة

ثم المخبر ان كان
فضولاً يشترط
فيه العدد او احد
عند ابي حنيفة
خلافاً لهما ولو كان
رسولاً لا يشترط
اجماعاً وله
نظائر ولو استأذنا
التيب فلا بد
رضاهما بالقول
لقوله عليه السلام
التيب تشاور
ولان النطق
لا يعد عيباً فيها
وقل الجأء بالمأذنة
فلا مانع من النطق
في حقيهما واذا زالت
بكرتهما وثبة
او خيفة او حرجة
او غنى في حكم النكاح
لانما كبر حقيقة لان
صبيها ومنه البكر

لان المعنى الذي صار السكوت لاجله ينفي قبل العقد وجوب بعده وهو العجز عن النطق بسبب الجاهل ثم المخبر ان كان فضولاً
يشترط فيه العدد او العدد ان يثبت في حقيقته فلا يشترط ان لا يكون يوسف ومحمد فان عندهما الاجازة كاف لا يشترط
العدد ولا العدالة هم ولو كان رسولاً شئ اى ولو كان المخبر رسولاً لا يشترط شئ اى العدد والعدالة هم اجماعاً
شئ لانه تمام مقام الولي هم وله نظائر شئ اى لهذا الخلاف الذي وقع بين ابي حنيفة ومالك في اخبار النفقة
نظائر من المسائل وهي عزل الوكيل ونحو الماذون ودفوع العلم بفسخ الشكوك والشفيع من الطلب واعتاق العبد
الغاني ويجه بعد الاجازة في الكل يشترط العدد والعدالة من ابي حنيفة فلا فالحما ذكر الخلاف في وجوب الشرائع على
المسؤول الذي لم يهاجر ذكره في الثاني هم واذا استأذنا الشيب فلا بد من رضاها بالقبول شئ اى باجماع بين الاذنة
اذا كانت بالغة وفي الشيب الصغيرة لا يحتاج الى رضا اهل بيته الوكيل جبراً عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى
لا اعتبار بربنا ما فانه خروج حتى تبلغ ويرضى هذا من ملك وعند احمد لا يجزى اجاباً الصغيرة والكبيرة وبذرة ولديته من ملك
الا ان احمد قال اذ بلغت تسع سنين نكح اذ نكح في النكاح وغيره هم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من الشيب تشاور شئ هذا قريب بهذا اللفظ ورد في مسلم من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
مرفوعاً والثيب ائمتن بنفسها من وليها وصلى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما مرفوعاً والثيب ائمتن بنفسها من وليها وروى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الشيب امرهم ولان النطق لا يعد
عيباً منها وقل الجأء بالمأذنة بالرجال شئ فلا يكفي بسكوتهما عند الاستيثار ولا مانع من النطق في حقهما اى في حق الشيب
بنحلاف للبكرهم واذا زالت بكارتهما وثبة شئ وهي الوثوب من فوق هم اذ طرفة او حنيفة شئ او سبب ورود
الحين هم اذ جرحه شئ اما بت موضع العذرة هم او نفيس شئ اى اذ سبب نفيس من تحت عذبة اذ اجاود
وقت الزوج فلم يخرج وقيل غنيت الجارية اذ اطلت كمشا في منزل اليها بعد اذ اكلها حتى خرجت من حمارها ولا
وقال ابو زيد كذلك غنيت الجارية تفصيصاً وقال لا معنى لا يقال غنيت يعني بالتشديد ولكن غنيت على صيغة المجرول
ومعناها اليها وكذلك بشدة حمين وتدل ثقل وباصبع ادمهم في نكاح البكر شئ في كون اذ نكحوا شئ اى لانها
كبر حنيفة لان صبيها اول صبيها شئ وبع قال الشافعي في اللامح والملك واحد وابن ابي هريرة وهو قوله الحمير
وقال بن جبير من اصحاب الشافعي هي كالشيب لزوال عذبتها ومنه البكر شئ اى ومن اشتقاق البكر البكرورة
وهي التي تدرك من الثمار اذ قال الكل البكر من يكون صبيها اول صبيها فلهذا اى المعنى زالت بكارتهما وثبة

ونحوه بالاشتقاق من البكورة قلت الامر بالعكس يدل عليه قول المصنف ومنه البكورة وقول المصنف ومنه البكورة ومنه البكورة
 انصر البهارة وهي اول النكاح ومنه البكورة اي ومن اشتقاق البكر وتحقيق الكلام منها ان هذه المادة وهي البهارة
 والراياتي منها الفاظ على معان مختلفة غير خالية عن المعنى الاصل وهي الاولية وهي البكر بالبكر العذر او المزايا
 بطنا واحدا وبكر بالبكر ولد بالبكر ولد بالبكر بالبكر من الابن بالفتح الصبي منها وبكره البكر السبق عليها بالفتح ايضا وبكره
 ايضا بوقبلة وهو بكر بن اكل بن قاطم ولا يتحقق بعد الممارسة فوالد بكارته بكارته اي التي زالت بكارته بكارته في كذا
 سن اي هي في حكم التي زالت بكارته بوقبلة ونحوها اي لعدم ممارستها بالرجال لا بكارم عند ابني حنيفة ليس
 وبه قال لك واحمد في رواية وحكي ابو اسحق ان الشافعي قال في القديم هم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يفتي
 بسكوتهما ش يعني عند الاستئذان وبه قال احمد في رواية وهو قول الشافعي في الجديد لم يمتش اي لان التي
 زالت بكارته بكارته شرب حقيقة وحكمها شرب اما حقيقة فلان مصيبها ليس بادل مصيب
 مصيب هو معنى قوله لان مصيبها بادل اليها شرب واما حكمها فانما دخل في الوصية في الثيبون لا بكارم ومنه
 سن اي ومن اشتقاق الثيب الثوب وهو الثوب انما سمي بها لانها راجع اليها في العاقبة لان الثوب جزاء عمله جزاء
 هم والمثابة سن اي ومنه المثابة وهو الموضع الذي ثياب له اي يرجع اليه كره بعد اخرى ومنه قوله تعا واذ جعلنا
 مثابة للناس انا قال لا تخشى ما دام رجلا للخلج والمارض فون عنه ثم يثوبون اليه اي يرجعون هم والتمويه
 سن اي ومنه التثويب هو الداء مرة بعد اخرى وهو العود بعد الاعلام هم ولابي حنيفة ان الناس عرفوا بالبكر فبعثوا
 من النطق سن وفي بعض النسخ فيعينون من التعيب بالنطق فتستحي هم فتمتنع عنه سن اي عن النطق هم
 فيكف بسكونه كذا تعطل عليها مصالحها وان اكرهت على الزنا فادواته في نفسه ذكر في الفتاوى والمختار
 لا يعدم به جاد بان قيل جيار البكر جيار كرم الطبع وهو محمود وبها الجيار من ظهور الفاحشة فلم يكن معنى المنصرص
 قلنا هذا الجيار ايضا محمود لاننا نستر على نفسها تيسر قد تعالى والجيار من ظهور المعصية من كرم الطبعية وحسن العقيدة ايضا ولما
 نطقها في موضع يكون نطقها ولا على فتيها في الرجال على فحش وجود اولي كذا في المبسوط وقيل لا يكلف امره الحكم على حقيقة
 لتعذر فده وتعدرا هو المعية منه فادير على مظنة وهو البكارة وتعدرا ان يرا حقيقة منها الفصح بعض اولي عنها شرعا وعقلا
 فالكف بالبكارة الظاهرة واصل الخلقة والاصل بقاؤها فيكف بالسكوت الى ان يظهر البشع من نخلان ما اذا وليت بته
 او نكاح فاسد ش حيث تعبر ثيابا بالاجماع هم لان الشرع المهر حيث علق بين اي بذلك لو لم يكن هم احكاما سبق
 وهي وجوب لعدة والمهر وثبوت النسب دام الزنا فهدد ب سن في الشرع هم الى سنوش حيث قال عليه السلام

والبكرة ولا لها شقة لعدم
 الممارسة ولو زالت بكارتها
 فزنا فهي كذلك عند ابني حنيفة
 وبه قال ابو يوسف ونجيد
 والشافعي لا يكف بسكونها
 لانها ثبت حقيقة لان مصيبها
 عان اليها ومنه المثوبة
 والمثابة والتثويب بفتح
 ان الناس عرفوها كذا
 بالنطق فتستحي عند فيكف
 بسكونها كذا تعطل عليها
 مصالحها بخلاف ما اذا وليت
 بشع او نكاح فاسد
 لان الشرع اظهر حيث
 به احكامها اما الزنا فقد
 لدب الى ستره

حتى لو اشتبه حالها بشان اقيم عليها الحد اطلاقاً
 بسكوها واذا قال الزوج
 بلغوا النكاح فسكت
 وقال ددت فالقول قولها
 وقال زفره القول قوله
 لان السكوت اصل والرد
 عارض فصار كالمشروط
 له الخيار اذا ادعى الزوج
 مضى المدة ونحن نقول انه
 يدعى لزوم العقد وتلك
 البضعة والمرأة تدفعه
 فكانت منكراً كالزوج
 اذا ادعى رد الودعة بخلاف
 مسألة الخيار لان اللزوم
 قد ظهر من المدة وان
 اقام الزوج البينة على
 سكوها ثبت النكاح لانه
 لا يرد عواها بالحجة وان لم
 تكن له بينة فلا يدين عليها
 عند ابي حنيفة ربه وهو
 مسألة الاستحالة في
 الستة وسياتى في الرد
 ان شاء الله ويجوز النكاح
 والصحة

من صاحب من هذه القافورات فليست بغير التمسك
 عادة هم لا يكتفي بسكوها من فان قيل ينبغي ان يكتفي بسكوها من ايضاً لانها كبرية ما قال صلى الله تعالى
 عليه وسلم البكر بالبكر جلد بية وتغريب عام الحديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في المطوعة
 بشبهة او كلح فاسد ولا يكتفي بسكوها بالاجماع فعلم ان لم يثبت بقا صفة الخيار هم واذا قال الزوج بلغوا النكاح
 فسكت وقالت ردت فالقول قولها من اي قول المرأة هم وقان فالقول قوله من اي قول الزوج
 هم لان السكوت اصل الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام والعدم هو الاصل في كل شيء والمرأة تدعى
 عارضاً والقول قول التمسك بالاصل هم فصار من اي الحكم في هذا كالمشروط في الخيار اذا ادعى الرد بمضي المدة
 من فانه لا يثبت قوله بل يقول قول من يدعى لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشتري في الشفعة فالشفيع يقول
 طلبتها بعد البيع والمشتري يقول سكت فالقول للمشتري التمسك بالاصل هم ونحن نقول من اي الزوج هم يدعى
 لزوم العقد وتلك البضعة والمرأة تدفعه كانت منكراً من وكانت متمسكة بالاصل معنى فالقول للمالك اذا ادعى رد الودعة
 وانكرت وهذا لان العدة للمعاني لا للمصوم كالودع من بفتح الدال هم اذا ادعى رد الودعة من اي الى المالك ما
 قول لودع لانه يترك الضمان من حيث المعنى والاصل من هذا انما تعتبر الاكثار المعنوي وزفرية الاكثار العددي هم
 بخلاف مسألة الخيار من جواب عن قول فروق قياسية وجهاً ما قال من قوله هم لان اللزوم قد ظهر من مضي المدة من اي لزوم
 قد ظهر من مضي مدة الخيار ولو قال ينبغي ان يجرى كذا وقت كذا وقت وقال الزوج بل سكت فالقول قول الزوج وفي المعضنة
 لو قالت ادركت امسح علمت بالخير ونسخت لم تصدق الا بالحجة وبطل خيارها وان قالت علمت الان ونسخت صح قيل محمد
 كيف يصح وهو كذب قال لا يصح الا على هذا الوجه فانما لا يصدق في الاسناد ولو قالت نسخت حين علمت لا تصدق الا بالبينة
 وفي عمدة القضاوي بكون زوجها وليها فقالت بعد ستة كنت قلت حين بلغني لا ارضى فالقول قولها وان كانت صغيرة فقات
 اخترت نفسي حين ادركت او حين علمت لا تسع لانهما يريدان ابطال العقد الثابت عليها بخلاف الاول هم فان اقام الزوج
 البينة على سكوها ثبت النكاح لانه من اي لان الزوج هم فردد عواها بالحجة من فان قلت ينبغي ان لا يقبل لان
 شهادة على النفس قلت السكوت امر وجودي لا عبادة عرض شقة الى شقة وعدم التكلم من لوازم تكون البينة على امر وجودي
 هم وان لم يقيم بينة فلا يدين عليها عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وعند جهاد الشافعي ومالك احمد تسلف هم يدعى
 مسألة الاستحالة في الاشياء الستة من وبى النكاح والحجوبة والنفي في الايلار والاستيلاء والرق والولاء وسباب
 من اي بيان هذه الاشياء الستة من في الدعوى من اي في كذا بل دعوى هم ان شاء الله تعالى ويجوز النكاح

اذا تزوجها الولي بركا كانت الصغيرة او تبها وقال بن شريفة وابو بكر الاصم لا يزوجهما احد حتى يبلغا اقوالهما
 حتى اذا بلغوا النكاح فلو جاز تزويجهما قبل البلوغ لم يكن لهذا معنى ولا حاجة لهما الى النكاح لان مقصود النكاح طبعيا
 قضاء الشهوة ولا شهوة لهما وشرا النسق لا تناسل لهما الى النكاح لانه مقصود النكاح وهذا العقد يعقد للزواج ولا ينعقد
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمها احكامه وللعامة قوله تعالى والاي لم يحسن بين الله تعالى عدة الصغيرة
 شرما النكاح فذلك يقرر نكاح الصغيرة والمهر ادب قوله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح الاحكام وحديث ما يشه رضى الله تعالى
 مشهور وقريب الى التواتر فانه عليه السلام تزوجهما وهى بنت ست سنين وهى بنت تسع سنين وكانت عنده
 سنين ثم والى بلوغه بنته سن على ترتيب العصبات فلو لارث كما سياتى عن قريب قرب لا وليا الا بن ثم بعدوان
 سفلى ثم الاب ثم الجد وان ملأهم الجد عند ابى حنيفة اولى من الاخ سوا كان لابا ولا اب ام وعند مالك بن احمد بن الجعد
 والاخ والولاية كما فى الميراث وفى المبسوط النكاح للجد عند الكوفي بن طاهر الرواية مالك بن النخاس جمل من المتبادر والخبر فى غير الاب
 سن يبنى الولي عنده الاب ليس الاحق غيره فلو زوجهما الجد عند عدم الاب لا يجوز ثم والى الشافعى فى غير
 الاب والجد سن يبنى عنده وليا الاب الجدة لا غير اذا كانت الصغيرة بركا كانت او تبها فلا ولاية عليها حتى لو زوجهما الاخ
 او العلم وزوج البنت الصغيرة الاب والجد كره لا ينعقد النكاح هم وفى الشيب الصغيرة ايضا شافعى الشافعى خالفنا
 ايضا فى تزويج الشيب الصغيرة فان عنده لا ولاية للاب الجدة فى تزويجها كره ابو بكر قال حماد وادود فى المحلى لا يجوز للاب
 ولا غيره تزويج الذكر الصغيرة قبل بلوغه عند طاووس قتادة والثوري وادود والظاهرى وقال بن شريفة وعثمان البني لا يجوز
 لاحد تزويج الصغيرة والصغيرة حتى يبلغا واجاز تزويج الصغيرة والصغيرة لغير الاب الجدة من العصبات الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وطاوس فى رواية وعطاء والاوزاعي ولما اخبرنا عندهم اذا بلغا ذكر ذلك بن ابى شيمعة فى مصنفه وابو
 بن المنذر فى الاثران هم وجه قول مالك الرواية على الحجة باعتبارها بما يشترع قيام المسمى هم ولا حاجة شافعى للصغيرة
 هم لا لعامة الشهوة الا ان ولاية الاب ثابتة لها بخلاف القياس سن نان ابا بكر بن الله تعالى عن زوج فاشته
 رضى الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهى بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقاس على
 غيره هم والجد ليس فى معناه شافعى شافعى هم فلا يلحق به شافعى دلاله لان الولد جزم الاب كانت الولاية لاب عليه
 كالولاية على نفسه الجدة قد ضعفت بالجد والشفقة قد نقصت فلا يكون فى معناه قلنا لابل هو موافق للقياس لان النكاح
 يتضمن للمصالح شافعى من التناسل السكنى والازدواج وقضاء الشهوة هم ولا يتوفر المصالح الا بين المتكافئين عادة شافعى
 بين الاثنيين الذين كل منهما كفؤ للآخرهم ولا يتفق الكفو فى كل مان شافعى لقله الكفو وغيره وجودهم فاشتهنا الولاية فى كل

اذا تزوجهما الولي
 بركا كانت الصغيرة او تبها
 حتى اذا بلغوا النكاح
 فلو جاز تزويجهما قبل
 البلوغ لم يكن لهذا
 معنى ولا حاجة لهما
 الى النكاح لان مقصود
 النكاح طبعيا قضاء
 الشهوة ولا شهوة
 لهما وشرا النسق لا
 تناسل لهما الى
 النكاح لانه
 مقصود النكاح
 وهذا العقد
 يعقد للزواج
 ولا ينعقد بعد
 البلوغ ولا
 ولاية لاحد
 بعد البلوغ
 حتى يلزمها
 احكامه وللعامة
 قوله تعالى
 والاي لم
 يحسن بين
 الله تعالى
 عدة الصغيرة
 شرما
 النكاح
 فذلك
 يقرر
 نكاح
 الصغيرة
 والمهر
 ادب
 قوله
 تعالى
 حتى
 اذا
 بلغوا
 النكاح
 الاحكام
 وحديث
 ما
 يشه
 رضى
 الله
 تعالى
 مشهور
 وقريب
 الى
 التواتر
 فانه
 عليه
 السلام
 تزوجهما
 وهى
 بنت
 ست
 سنين
 وهى
 بنت
 تسع
 سنين
 وكانت
 عنده
 سنين
 ثم
 والى
 بلوغه
 بنته
 سن
 على
 ترتيب
 العصبات
 فلو
 لارث
 كما
 سياتى
 عن
 قريب
 قرب
 لا
 وليا
 الا
 بن
 ثم
 بعدوان
 سفلى
 ثم
 الاب
 ثم
 الجد
 وان
 ملأهم
 الجد
 عند
 ابى
 حنيفة
 اولى
 من
 الاخ
 سوا
 كان
 لابا
 ولا
 اب
 ام
 وعند
 مالك
 بن
 احمد
 بن
 الجعد
 والاخ
 والولاية
 كما
 فى
 الميراث
 وفى
 المبسوط
 النكاح
 للجد
 عند
 الكوفي
 بن
 طاهر
 الرواية
 مالك
 بن
 النخاس
 جمل
 من
 المتبادر
 والخبر
 فى
 غير
 الاب
 سن
 يبنى
 الولي
 عنده
 الاب
 ليس
 الاحق
 غيره
 فلو
 زوجهما
 الجد
 عند
 عدم
 الاب
 لا
 يجوز
 ثم
 والى
 الشافعى
 فى
 غير
 الاب
 والجد
 سن
 يبنى
 عنده
 وليا
 الاب
 الجدة
 لا
 غير
 اذا
 كانت
 الصغيرة
 بركا
 كانت
 او
 تبها
 فلا
 ولاية
 عليها
 حتى
 لو
 زوجهما
 الاخ
 او
 العلم
 وزوج
 البنت
 الصغيرة
 الاب
 والجد
 كره
 لا
 ينعقد
 النكاح
 هم
 وفى
 الشيب
 الصغيرة
 ايضا
 شافعى
 الشافعى
 خالفنا
 ايضا
 فى
 تزويج
 الشيب
 الصغيرة
 فان
 عنده
 لا
 ولاية
 للاب
 الجدة
 فى
 تزويجها
 كره
 ابو
 بكر
 قال
 حماد
 وادود
 فى
 المحلى
 لا
 يجوز
 للاب
 ولا
 غيره
 تزويج
 الذكر
 الصغيرة
 قبل
 بلوغه
 عند
 طاووس
 قتادة
 والثوري
 وادود
 والظاهرى
 وقال
 بن
 شريفة
 وعثمان
 البني
 لا
 يجوز
 لاحد
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 حتى
 يبلغا
 واجاز
 تزويج
 الصغيرة
 والصغيرة
 لغير
 الاب
 الجدة
 من
 العصبات
 الحسن
 البصري
 وعمر
 بن
 عبد
 العزيز
 وطاوس
 فى
 رواية
 وعطاء
 والاوزاعي
 ولما
 اخبرنا
 عندهم
 اذا
 بلغا
 ذكر
 ذلك
 بن
 ابى
 شيمعة
 فى
 مصنفه
 وابو
 بن
 المنذر
 فى
 الاثران
 هم
 وجه
 قول
 مالك
 الرواية
 على
 الحجة
 باعتبارها
 بما
 يشترع
 قيام
 المسمى
 هم
 ولا
 حاجة
 شافعى
 للصغيرة
 هم
 لا
 لعامة
 الشهوة
 الا
 ان
 ولاية
 الاب
 ثابتة
 لها
 بخلاف
 القياس
 سن
 نان
 ابا
 بكر
 بن
 الله
 تعالى
 عن
 زوج
 فاشته
 رضى
 الله
 تعالى
 عنها
 من
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 وهى
 بنت
 ست
 سنين
 وصح
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 ذلك
 فلا
 يقاس
 على
 غيره
 هم
 والجد
 ليس
 فى
 معناه
 شافعى
 شافعى
 هم
 فلا
 يلحق
 به
 شافعى
 دلاله
 لان
 الولد
 جزم
 الاب
 كانت
 الولاية
 لاب
 عليه
 كالولاية
 على
 نفسه
 الجدة
 قد
 ضعفت
 بالجد
 والشفقة
 قد
 نقصت
 فلا
 يكون
 فى
 معناه
 قلنا
 لابل
 هو
 موافق
 للقياس
 لان
 النكاح
 يتضمن
 للمصالح
 شافعى
 من
 التناسل
 السكنى
 والازدواج
 وقضاء
 الشهوة
 هم
 ولا
 يتوفر
 المصالح
 الا
 بين
 المتكافئين
 عادة
 شافعى
 بين
 الاثنيين
 الذين
 كل
 منهما
 كفؤ
 للآخرهم
 ولا
 يتفق
 الكفو
 فى
 كل
 مان
 شافعى
 لقله
 الكفو
 وغيره
 وجودهم
 فاشتهنا
 الولاية
 فى
 كل

احرازاً للنفوس وحجته
قول الشافعي ان النظر
لا يقع بالتفويض الى غير
الاب الجدي لقصور شفقته
وبعد قرأته ولفظ الاعلان
النصف في المال مع انه
ادنى رتبة فلان لا
يملك النصف في نفس
وانه انما يقع في المال
القراءة داعية الى النظر
كما في الاب الجدي
وما فيه من القصور
في سلبه كاية الا لزام
بجواز النصف في
المال لانه تيكه فلا
يمكن تدارك الخل فلا
تفيد الولاية الا مرفة
ومع القصور لا تثبت
ولاية الا لزام وجه
قوله في المسئلة الثانية
ان النية سبب لحدث
الواي لوجوه الممارسة
فادراك الحكم عليها بغير
ما ذكرنا من تحقق الحاجة
ودور الشفقة ولا مارة
تحلف الراي بان الشهوة
في دار الحكم على الصغر
ثم الذي يند كلاً من انما
قوله عليها السلام الحكم على الصغر

من الولي من احراز النفوس اي لاجل الاحراز والحفظ لانه لو انظر بلوغه غايفوت ذلك للنفوس وكل من يتاقي من الاحراز
اي كان او غيره فله الولاية في حالة الصغر وجعلوا الشافعي ان النظر من في حال الصغر لا يتم بالتفويض الى غير الاب
والجد لقصور شفقته وبعد قرأته ولهذا لا يملك النصف في المال مع انه ادنى رتبة فلان لا يملك النصف في نفس
لكونه وقاية للنفس فلا يكون يملك النصف من وانه اعلى رتبة ادنى من قوله وانه اعلى جملة حاله وقوله ادنى خبر لان
دخلت عليه لام التوكيد ولنا ان قرأته داعية الى النظر من والولاية بالنظر وهو موجود في كل قريب من كافي الاب
والجد من فان النظر فيما لم يشأ الاسن القرابة غاية ما في الباب انه يتفاوت كما لا وقصور القرابة وبعد ما
فيه من القصور من اي والذي في غير الاب الجدي من قصور النظر اظهرناه في سلب ولاية الا لزام من يعني لم يكن الولاية
والعلم بلزومه بل كانت متوقفة الى البلوغ حتى جعلنا لها خيراً والبلوغ فاذا بلغنا وجه الامر على ما ينبغي مضياً على النكاح وان
وجدنا او تعاضلاً لقصور الشفقة والنظر فسحق النكاح من بخلاف النصف في المال لانه من اي النصف في المال من يتكبر
من يبدأ ولي الابدي بان يبيع الولي ثم يبيع المشتري من اخذ بخلاف النكاح لانه بعد عمره فلا يمكن تدارك الخل من
لانه لا يمكن توقفت ذلك كله الى وقت البلوغ من فلا يفيد الولاية الا لزام من يعني في المال من مع القصور لا تثبت
ولاية الا لزام من بخلاف المتناهيين فلما ثبت ان من غير كذا رغباً فكان التدارك بالتوفيق كذا بخلاف من وجه قوله
من اي وجعل الشافعي من في المسئلة الثانية من وهو قوله في الشيب الصغيرة الضام ان النية سبب لحدث
الراس من ان الراس امر باطن والنية سبب لحدث من لوجود الممارسة من فقام مقامه فادراك الحكم
عليها من اي على النية من تفسير من اي لاجل التيسير ولنا ما ذكرنا من تحقق الحاجة من يعني ان
مقتضى لولاية النظر هو الحاجة من ودور الشفقة من وهي موجودة في الاب والجد ولا حاربه من للصغير
من تحدث الراس من بضم التار من الاحداث من بدون الشهوة من يعني الممارسة التي تحدث الراس
لا تحل بدون الشهوة لان الراس بلذة السماع انما يحدث عن مباشرة الشهوة ولا شهوة
للصغيرة من فيدار الحكم على الصغر من لانه سبب للعجز عن النصف فكما ثبتت الصغيرة ثبتت الولاية
من ثم الذي يوجب كلاً من انما تقدم من من من الطلاق الولي في قوله ويجوز نكاح الصغيرة بغير
اذا زوجها الولي من قوله عليها السلام من اي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النكاح الى العصاة
من ذكرنا الحديث شمس الائمة السرخسي وسبط ابن الجوزي ولم يندجه احد من المجاهدين ولا ثبت
مع ان الائمة الاربعة اتفقوا على العمل به في حق اب النعمة وقال السرخسي

ص دان زوجهما اي الصغير والصغيرة هم غير الاب والجد فكل واحد منهما الخيار اذ بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء
ففسخ اي النكاح هم وهما ش اي كون كل واحد منهما خيرا بعد البلوغ هم عند ابى حنيفة ومحمد ش وهو قول ابى يوسف
اولاد هو قول ابن عمر وابى هريرة رضي الله تعالى عنهم وقال ابو يوسف الخيار لهما اعتبارا بالاب والجد ش وهو
قول ع وذا بن الزبير وانما اعتبر ابو يوسف بالاب والجد لانه عقد بولاية مستحقة بالقرابة فلا ثبت فيه الخيار اذا قرأته
سبب كمال الاستحقاق الولاية والولاية لم تشرع في غير موضع النظر ميانة عن الانشاء الى الضرر واذ اصح النظر قام
عقد الولى مقام عقد نفسه لو كانت باقية كما ان الولى يقوم مقام الاب فيكون عقده كمقد الاب هم ولما ش اي ابى حنيفة
ومحمد هم ان قسم رتبة الاخ ناقصة ش يعني ان التزويج مصدر من تمام الشفقة فلما اتي التدارك التخلل في المقاصد
اذا ملكت امرأته اتمالة الكاكي ولكن التركيب لا يساوي هذا التقرير لانه ليس معنى قوله قرابة الاخ ناقصة فانه نسب نقصان
الى القرابة لا الى الشفقة الا ترى كيف قال هم والنقصان شعر بقصو الشفقة ش اي النقصان في القرابة يشعربان
شفقة الام فامة فحينئذ يكون معنى نقصان قرابة الاخ بالنسبة الى قرابة الاب والابن فهذا التفرع هو الذي يشعر
بمصول شفقة الام فامة فحينئذ يكون معنى نقصان قرابة الاخ بالنسبة الى قرابة الاب والابن فهذا التفرع هو الذي
يشعر بمصول الشفقة فاذا كان كذلك هم فليطرق التخلل الى المقاصد ش قال تاج الشريعة حمه الله تعالى
يعني ان ما وراء الكفاية والمهر مقاصد اخرى في النكاح من سوء المخلق وحسنه لطافته العشرة فليطفاوكم العجوبة وروما
وتوسع النفقة وتفسير قال وانما عين الاخ لانه اقرب لجد الاب والجد من ساير الاولياء فلما ثبت الحكم فيه مع قرابة
ثبت في غيره بالطريق الاول هم ع التدارك بخيار الادراك ش اي اهما التدارك يحصل بخيار الادراك
اي بخيار البلوغ ولم تعرض احد من الشرح لمعنى عيسى والذي يليق به هنا بمعنى التزويج هم والطلاق
الجواب في غير الاب والجد ش اي اطلاق جواب كتاب القدوري في غير الاب والجد بقوله وكل
واحد منهما الخيار يدل على ان الام او القاضى اذ زوج الصغير او الصغيرة كان لكل واحد منهما الخيار في
نكاح الام او القاضى اذا ادركا قوله واطلاق الجواب بتدويره هو قوله هم يتناول الام والقاضى
ش يعني في اثبات الخيار عند البلوغ هم وهو الصميم من الرواية ش اختر عاروى خالد بن ميمون
عن ابى حنيفة انه لا يثبت الخيار للثمة اذ ازوجتها الام او القاضى لان للقاضى ولاية تامة تثبت في المال
والنفس جميعا فيكون ولاية القاضى كولاية الاب وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانت كالاب وجه
ظاهر الرواية وهو المختار ما اشار اليه بقوله هم نقصان الراس في احدهما ش وهو الام

وان زوجهما
غير الاب والجد
واحد منهما
الخيار اذا بلغ
ان شاء اقام على
النكاح وان شاء
فسخ وهذا عند
ابى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف
لا خيار لهما اعتبارا
بالاب والجد لهما
ان قرابة الاخ ناقصة
والنقصان يشعربان
بقصو الشفقة
فليطرق التخلل الى المقاصد
عنه التدارك يحصل
الادراك والطلاق
الجواب في غير الاب والجد
يتناول الام والقاضى
وهو الصميم من الرواية
نقصان الراس

هم ونقصان الشفقة في الآخرش وهو القاضي لان ولايتهما متاخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في تزويجها
 حتى تزويج القاضي الام اولى وبذلك ان الولاية المماثلة تقتضي على الراسي الكامل الشفقة الوافرة والام والنكاح شفقها
 وافرقة ولايتهما قاصرة حيث لا يثبت في المال القاضي كانت ولايته كاملة فشفقة قاصرة لان شفقة انما تكون بحق الدين
 ثم فيخير شش اي يقيروا بالخيار عند البلوغ ثم قال يشترط فيه البلوغ شش اي في فسخ النكاح بخيار البلوغ ثم
 القضاء شش اي حكم القاضي ثم بخلاف خيار العتق حيث لا يشترط فيه القضاء لان الفسخ نهش اي في
 خيا البلوغ لم يدفع ضرر حتى وهو تمكن الخلل شش لقصور شفقة الزوج ثم ولهذا شش اي ولاجل تمكن الخلل ثم تنبيل الذكر
 والانشي شش لان قصور الشفقة كما هو في حق الجارية فمكن كذلك في حق العلام واذا كان الضرر خفيا لا يطلع عليه لان
 فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر تاما فربما يكره الزوج فيحتاج الى القضاء ثم فيجعل الزام في حق الآخر شش
 لكونه رضى بحكم ثابت ثم فيفتقر الى القضاء شش اي في الحكم ثم وخيار العتق رفع ضرر جلي وهو ازالة الملك عليها شش
 فان الزوج قبل عتقها كان يملك تطلقين ويملك براجمتها في قريمين ثم ازال ذلك بالعتق وهو امر جلي ليس لا تخافه الجبال
 حتى تحتاج الى الالزام لكن لما ان ترفع ذلك عن نفسها وذلك مع بقا اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يتحلل
 ووجود المردوم بدون الالزام محال فكان لما ان ترفع اصل الملك في ضمن ما لها من رفع الزيادة وهي كلها بالعتق
 ثم ولهذا شش اي ويكون زيادة الملك عليها ثم يختص بالانشي شش دون الذكورة لان زيادة الملك يصرف في الالة
 دون العبد ثم فاعتبر شش اي الضرر الجلي ثم وقعا للزيادة شش لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في هذه الزيادة وصار
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها دفعا للحكم عن الثبوت ثم والرفع لا يفتقر الى القضاء لان الدفع امر
 يستعمل به الدافع اذ لكل احد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد بالعيب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل دفعها ما لها
 من الزيادة يبطل ما كان ثابتا من حق الزوج استتبع للزيادة وفي ذلك جعل التابع مبتوعا وهو عكس الحقول و
 ونقض الاصول واجيب بان هذا ليس بجعل التابع مبتوعا وانما هو من باب الزام الضرر المرضي فان الزوج حين تزويج
 عالما لها بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرضي غير ضار بخلاف الالة فانما لم ترضى يا يزيد عليها من ذلك
 عند العتق بل زوم اختيارا في النكاح فلم يكن ضررا مرضيا فكان ضارا وغير الضار يدفع الضرر دون غيره ثم
 عندهما شش اس عند ابي حنيفة ومحمد خصما بالزكر لان مذهب ابي يوسف لا يرد ههنا لانه يرد
 خيار البلوغ وان كان الزوج غيبا لاب والمجدم اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح
 فمكت فمضى شش فلا يكون لها الخيار ثم وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم

في احدهما
 نقصان الشفقة
 في الآخر فيختار
 تشترط فيه الفسخ
 بخلاف خيار العتق
 لان الفسخ هنا
 لدفع ضرر حتى
 وهي تمكن الخلل
 ولهذا لا يشتمل الذكر
 والانشي فجعل
 الزام في حق الآخر
 فيفتقر الى القضاء
 وخيار العتق دفع
 ضرر جلي وهو ازالة
 للملك عليها ولهذا
 يختص ما لا ينفى فاعتبر
 دفعا والدفع لا يفتقر
 الى القضاء ثم عند
 ههنا اذا بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالنكاح
 فمكت فمضى
 ولان لم تعلم بالنكاح
 فلها الخيار
 حتى تعلم
 فمكت

شروط العلم
اصل النكاح لانها
لا تتمكن من التصرف
الا بغيره الو ١٢
بغيره فعدت
بالجهل ولم يشط
العلم بالخيار لانها
تتفرغ لمعرفة
احكام الشرع
والدار العلم
نلمو تعذر بالجهل
بخلاف المعتقد
لان الامة لا تتفرغ
لمعرفة فعدت
بالجهل بثبوت
الخيار ثم خيار البكر
يبطل بالنسكوت
ولا يبطل خيار الغلام
ما لم يقبل رضيت
او يعي منه ما يعلم
رضا وكذلك الجارية
اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ اعتبارا
لهذا الحالة جلا ابتداء
النكاح وخيار البلوغ

فكسك شرط العلم باصل النكاح لانها شش اى الصغيرة التي بلغت هم لا تتمكن من التصرف بالرد والابتنش
اى بالعلم باصل النكاح هم فالولى شش اى والجمال ان الولى هم يفرد بشش اى بالنكاح فاذا كان الامر
كذلك هم فعدت شش على صيغة المجمول هو لم يشترط العلم بالخيار شش في حق الحرة هم لانها تتفرغ لمعرفة احكام
والدار شش اى والجمال ان الدار هم دار العلم فلم تعذر بالجهل شش بالخيار بخلاف المعتقد حيث تعذر
هم لان الامة لا تتفرغ لمعرفة شش اى لمعرفة احكام الشرع فاذا كان كذلك هم فعدت بالجهل بثبوت الخيار شش واصل
ما ذكره المصنف هذه الامور تقع بها الفرق بين خيار البلوغ والعقود هي فتمت امور الاول ان خيار البلوغ في الفرقة محتاج الى القضاء
ودون خيار العقد لان خيار البلوغ يختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في المدة وخيار العقد اذا كان الزوج عبدا
يجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقدم هذا الثاني ان خيار البلوغ يثبت للغلام والجارية وخيار العقد يثبت للجارية فقط وقد
مر بنا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنكاح فكسك بطل خيارها سواء كانت عاتلة بان لها الخيار او لم
يكن وقدم هذا ايضا وقوله ثم خيار البكر يبطل بالسكوت شش تفريع على خيار البلوغ المشابه للذكر والاعتنى ببيان ان
خيار البكر يبطل بالسكوت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النكاح فكسك عند ابتداء العقد كان سكوتها
رضا فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكوت كان سقوطا رضيا فيبطل خيارها هم ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقبل رضيت
يكمي منه شش او دلالة وقد مضى اوضح منه بالجزم عطف على قوله ما لم يقبل قوله منه اى من الغلام هم ما يعلم منه رضيا
شش شش لمر اليها فتقبلها ونحو ذلك ثم كذلك الجارية شش اى وكذا لا يبطل خيار الجارية الشيب هم اذا دخل بها الزوج
قبل البلوغ شش اى قبل ان تبلغ هم اعتبار المدة الحاصلة لئلا يقال ابتداء النكاح شش هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر
وخيار الغلام وخيار الجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقدم ان الصغيرة البكر اذا ادركت واستمرت للنكاح فكسك عند
ابتداء العقد كان سقوطا رضيا عنه فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكوت كان سكوتها رضيا فيبطل خيارها اعتبارا
الحالة بالحالة الاولى وهي حالة ابتداء النكاح واما الغلام والجارية الشيب اذا استمرت عند ابتداء النكاح لم يكن
سكوتها رضيا بل لابد من الرضا ودلالة فكذلك عند خيار البلوغ لم يكن اسكوت منها رضيا بحال لابد
من ذلك اعتبار المدة بالحالة الاولى هم وخيار البلوغ في حق البكر شش تفريع آخر وهو بيان الامر في
الفرق بين خيار البلوغ والعقود وبيان ان خيار البلوغ في حق البكر هم لا يثبت له الا في مجلس
شش يعني مجلس صبر وحسب بالفت بان رأت الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح
فكسك او مجلس بلوغ الجبر بالنكاح فكسك يبطل خيارها بمجرد اسكوت في الوجوهين جميعا لم يبطل

فحق البكر لا يثبت الا في المجلس ولا يثبت

ش اى الخيارم بالقيام حق الثيب والخلام ش بل ميتة الى احسن المجلس لانه ثابت وليس البطلان
 في حق الثيب خاصة م لانه ش اكان خيار بلوغها ثابت باثبات الزوج ش ولم يثبت باثبات
 الزوج لا يقتصر على المني بل ميتة الى ما وراء المجلس لمن التفويض هو ان يقتصر على المجلس م بل متوهم الخلل
 ش هذا الاثر بل دليل يزيل البكر والخلام تقريره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم الخلل وما ثبت بعدم
 بطلان الرضى لوجود منافيه م فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر مناشئ دون سكوت الخلام فيبطل
 خياره بحد السكوت فثبت خياره وميتة خياره الى ما وراء المجلس م بخلاف خيار العتق ش هذا بيان ان الفرق
 بينهما وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاضع بما يذ ان خيار العتق مخالف م لانه ثبت باثبات المواس
 وهو الاعتاق ش لانه لو لم يعق لما ثبت له الخيار م فيعتبر فيه المجلس ش لان كل خيار ثبت باثبات
 غيره فيقتصر على المجلس م كما في خيار الخيرة ش فانه يقتصر فيه على المجلس م ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق ش يعني سوكا كان قبل الدخول او بعده م لانها تصح من الانثى ش ولا خيار م ولا طلاق اليها
 ش اى الى الانثى وقايدته تظهر في موضعين احدهما ان الفرقه اذا كانت قبل الدخول لم يجب نصف المهر
 ولو كان طلاقا لوجب والثاني انهما لو تاحكما بعد الفرقه ملك الزوج ثلاث تطبيقات م وكذا بخيار العتق ش
 اى كذا الفرقه بخيار العتق ليس بطلاق م لما بينا ش انه يصح من الانثى م بخلاف الخيرة ش فان الفرقه بالخيار
 م لان الزوج هو الذي ملك ش اى ملك المرأة الطلاق باليمين اليها م ملك بالطلاق
 ش اى والى الحال ان الزوج مالك بالطلاق م فان مات احد هما قبل البلوغ ش اى فان
 مات احد الزوجين قبل البلوغ م ورثه الاخر ش اى الزوج الاخر م وكذا ش ورثه م الاخر
 اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق ش اى قبل تفريق القاضى بينهما م لان اصل العقد صحيح الملك
 ثابت به ش اى باصل العقد م انتهى بالموت فيتوارثان م بخلاف مباشرة القسوى ش بان عقد بين
 الرجل والمرأة بغير اذنهما فان العقد فيه موقوف على الاجازة م اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة ش فلا اثر
 في احدهما الاخر م لان النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهما ش يعني في الخيرة للنكاح م فانه تقر به ش اى بالموت
 م قال ش اى العقد ورثي م ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فانه ان لا يثبت
 على غيرهم ش لان الولاية المتعدي فسخ الولاية القاهرة فمن لا ولاية له على نفسه فادلى ان لا يكون له ولاية غيره م
 ولان هذه ولاية نظرية ولا تنظر في التفويض الى بولاش يعني العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المتن قال احمد ان

بالقيام في حق الثيب والخلام
 لانه ما ثبت باثبات الزوج بل متوهم
 الخلل فانما يبطل بالرضا غير
 ان سكوت البكر مناشئ
 خيار العتق لانه ثبت باثبات
 المواس وهو الاعتاق فيعتبر
 فيه المجلس كما في خيار الخيرة
 ثم الفرقه بخيار البلوغ ليس
 بطلاق لانها تصح من الانثى
 ولا طلاق اليها وكذا بخيار
 العتق لما بينا بخلاف الخيرة
 لان الزوج هو الذي ملكها
 وهو مالك للطلاق وان
 مات احد هما قبل البلوغ ورثه
 الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق لان اصل العقد
 صحيح والمالك الثابت به انتهى
 بخلاف مباشرة القسوى اذا مات
 احد الزوجين قبل الاجازة
 النكاح ثم موقوف فيبطل بالموت وهما
 فانه فتقر به قال ولا ولاية
 لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية
 لهم على انفسهم فادلى ان لا يثبت
 عليهم ولا ولاية نظرية ولا
 نظرية التفويض الى بولاش

نظرة والنظر تحقق بالتفويض لي من مخصص بالقرابة الباعنة على الشفقة مش والشفقة موجودة في الام وقرابتها كما
في قرابة الاب وهذا قال اصحابنا قول عليه السلام النكاح الى العصبات يتبادل الام لانها عصبية في الجملة يعني عصبية
دولة الماهية وثبت لهم ولاية التزوج ايضا الجواب عن الحديث ان النكاح الى العصبات حالة وجودهم وبقول
هم قال من في الماشي لفظ العذرة وري وقوله م يعني العصبية من جهة القرابة مش من كلام المصنف والضمير في لما يرجع الى
من هي الولاية وفي بعض النسخ ومن لا ولي له بتدبير الضمير وهو ظاهرهم اذا تزوجها مولانا الذي يقتضي جاز مش للمولى العتابة و
عصبية التزوج بالاجماع وترتيب عصبات العتق كعصبات القرابة بالاجماع ويكون مقع ماعلى ذوى الارحام والامم وغير
هم لانه اخو العصباء في الارث وكذا المولى الموالاة ولاية التزوج على الصغير والصغيرة عند ما اذا لم يكن لها قريب فربما
لحمدها المشافعي مالك احمد لانه يورث من ذوى الارحام في الميراث عند محمد فلا يكون له ولاية كما لذوى الارحام وعندنا
عقد المولاة يصح فلا يكون له عصبية ولا قرابة م واذا عدم المالك مش يعني على الوجه المذكور وذكر بلفظ الاول ليشا ولي العصباء
النسبية فالسببية م فالولاية لا ام مش اى الخليفة والحاكم مش اى القاضي من قبلة القاضي اذا شرط تزويج الصغرة
في عهد م لقوله عليه السلام مش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم اسلمه السلطان ولي من لا ولي له مش بداني آخر
حديث اخر جابر ابو دادود والترمذي وابن ماجه من حديث الزبيري من عايشه رضى الله تعالى عنها قالت قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايا امرأة تحت بغير اذن وليها فكلها باطل فان دخل بها فالحمل لها بما اصاب منها فان تشاجر
فاسلطان ولى من لا ولي له وقال الترمذي حديث حسن م فاذا اغتاب المولى الاقرب شش كالاب م
غيبته منقطعة جاز لمن ابعده شش كالجده م ان يزوج شش وبقول مالك واحمد وقال المشافعي يزوجه السلطان
اذا اتفقت ولا يجوز ان يزوجه الا بعد م قال زفر لا يجوز شش لاحد حتى يحضر الاقرب م لان ولاية الاقرب قايمة
لانها ثبتت عقلا شش م لا بعد محجوب الولاية ولا تأثير لغيبته في قطع الولاية وحق ثبت م صيانة للقرابة شش من نسبت
غير الكفو اليها م فلا يبطل شش م بغيره لانه شش اسه ولبثت حقه وعدم بطلانها بغيبته م لودوها
حيث يزوج شش اى لوزوها الولى الاقرب حيث كان هو م جاز شش بالاتفاق فدل على قيام ولاية
في غيبته فاذا كان كذلك لا يجوز تزويج الابجد م ولا ولاية لا بعد م ولاية شش اسه مع ولاية الاقرب
م ولنا ان هذه شش اى هذه الولاية م ولاية نظرية شش ليس من الخطية لتفويض الى من لا يمكن
براية شش وهو الاقرب في غيبته لانه لا ينقل بعينه وانتهى بمن لا ولى له اصلا كالصغير
والمحزون وراى الا بعد خلف عن راسه الاقرب فصار كولاية الحضنة كنعمة م فيها الاقرب فاذا تزوج

نظرة والنظر تحقق
بالتفويض الى من مخصص
بالقرابة الباعنة على
الشفقة ومن لا ولي لها
يعني العصبية من جهة
القرابة الخلفه بها مولاها
الذي اعتقها جاز لانه
اخو العصباء واذا غلب
الاولياء فالولاية الى
الامام والحاكم لقوله
عليه السلام اسلمنا
ولي من لا ولي له فاذا اغتاب
الاقرب غيبته منقطعة
جاز لمن هو بعد م
ان يزوجه وقال زفر
لا يجوز ان لا ولي له اقرب
قائمة لانها تثبت حقا
له صيانة للقرابة فلا
يغيبه وبقول الزبيري
حيث هو جاز ولا ولا
بغيره م يعني لا يجوز
ولنا ان هذه شش اى
هذه الولاية م ولاية
نظرية شش ليس من
الخطية لتفويض الى من
لا يمكن براءة شش
وهو الاقرب في غيبته
لانه لا ينقل بعينه
وانتهى بمن لا ولى له
اصلا كالصغير
والمحزون وراى
الا بعد خلف عن
راسه الاقرب فصار
كولاية الحضنة
كنعمة م فيها
الاقرب فاذا تزوج

وليس من النظر السقوط
المن لا يتفق
بوايه فقوضناه
الى ابل وهو
مقدم على
السلطان كما اذا
مات لا قرب
ولو زوجه حيث
هو منهم بالسليم
نقل الى بعد
بعد القرية وقرب
التدبير والوقرب
عكس منزلة منزلة
ولين متساويين
فاليها عقد نفذ
والغنية للمنطقة
ان يكون بلدا متصل
الى القول في
السنة الامارة
اختيار القدر

كانت الولاية للابعد فان كان الامر كذلك لم فرضناه الى الابلد من وبنه نتيجة التقديرين ايصا تخمين فافهم
م وهو مقدم على السلطان من قال لا كل وبنه اشاره الى جواب الشافعي من كما اذا مات الاقرب لم تنقل
الى السلطان فبنه اذا غلب الاقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلت لم يذكر قول الشافعي في كتاب صرحنا
بذكر قولنا الا لشرح م ونحوها حيث هو فيه منع من هذا جواب عن قولنا فلو لم يزوجها حيث جاز فقربه لا سلم
جوازه وفي المحيط للارواية فيه ينبغي ان لا يجوز الانقطاع ولاية م وبعد التسليم من اي بعد ان سلكنا ذلك
م لقوله للابعد بعد القرية وقرب التدبير والاقرب عكس م وهو قرب القرية وبعد التدبير وثبتت الولاية فاستويا
من هذا الوجه من منزلة منزلة وليين متساويين فاليها عقد نفذ من اي العقد م ولا بد من اي اذا حضر الاقرب
وقدر زوج الاب ثم حضر الاقرب لا يراد العقد وقيل عند نزول بطل عقد الابلد اذا حضر الاقرب لعدم ولاية م والغنية
من لما ذكر لفظ الغنية المنقطعة فيما مضى شرع منا في بياننا فقال م ان يكون من اي الولي الاقرب م في بلدة
الى القول في السنة الامارة واحدة من وقدرها الشافعي وما لك حمد باني مدة السفر في المبسوط واليا اشار محمد
في الكتاب فقال رايت لو كان في السواد ونحوها كان يستطع رايه هذا اشارة الى انه اذا جاوز السواد ثبتت الولاية
للابعد ومن ابى يوسف ومحمد المنقطعة من البقرة الى الرقة وغير المنقطعة من بغداد الى الكوفة وقيل بعد ما ياتي خمسين
فرسخا وفي المحيط عن محمد واثان احد هامة شهر والاخرى مسيرة ثلاثة ايام واختارنا ابو الليث وعن محمد
من الكوفة الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول ابى حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه وعنه قيسيل
من الكوفة الى البصرة وفي الاسياني ان كان في مكان لا يختلف اليه القوافل فهو غيبة منقطعة فقل ان كان في موضع
يقع اليه دفعة واحدة فليست بمنقطعة ومن المشايخ من قال ان لا يوقف له على ارباب ان كان جوالا من موضع الى موضع
او دفعة واحدة لو كان في بلدة واحدة لا يوقف عليه فحقها لما كانت غيبة منقطعة وقال حميد وجاني السفر البعيد دون
قيسيل سمى ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلوة وقيل ما يقطع بكلفة وشقة وقيل يزوجه
الحكم وان كان منه يبا وان كان القريب مجوسا او اسير الى مسافة مسيرة
فهو كالبعيد وكذا اذا لم يعلم مكانه والشافعية قدروا بمسافة القصص م
وهو اختيار القدر من شمس يعني الذي اختاره القدر في محققه
وهو قول والغنية المنقطعة ان يكون في بلدة لا تصل اليه القوافل
في السنة الامارة م وقيل اد في مدة السفر من الغيبة المنقطعة

او في مدة السفر وبه اخذ الثوري ومحمد بن مقاتل الرازي وابو بصيرة سعيد بن معاذ المروزي وابو علي النخعي ادناه وهو
 اختيار بعض المتأخرين وابو اليسر والصدور الشهيد لان لاسنانية لا تصادف شي اى لا تصادف السفر فاعتبر ادناه
 وهو اختيار بعض المتأخرين شس وعليه الفتوى وبه قال الثلاثة وبعض المتأخرين هم الذين ذكرناهم هم
 وقيل اذا كان يفوت الكفو باستطلاع رايه شس قال الامام السرخي في مبسوطه هو الاصح وهو مقتضى
 الفضل ولهذا قال المصنف هم وهذا اقرب الى الفقه لانه لا ينظر في البقاء ولا يثبت شس في عدم الانقطاع به فيثبت من
 هذا قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير حتى لو كان محتفيا في البلدة ولا يتوقف عليه تكون غيبته منقطعة هم واذا
 اجتمع في المجنونة ابو با وابنهما فالولي في انكاحها ابنا في قول ابى حنيفة وابى يوسف شس وبه قال مالك واحمد هم
 وقال محمد ابو ماش اى ابو باولى هم لانه او فرشفقة من الابن شس لان ولاية الاب تعلم نفس والمال ليس
 لابن ولاية في المال هم ولها شس اى لابي حنيفة وابى يوسف هم ان الابن هو المقدم في العصوية شس الا ترى
 ان الاب مع شس السدس بالقرينة فقط هم وهذه الولاية مبنية على شس على العصوية هم ولا معتبر بزيادة الشفقة كما
 الامم مع بعض العصبات شس في جواب محمد والوام او فرشفقة من ابن الاخر يقدم ابو الام عليه بالاجماع ولا فرق بين
 الجنون بان يخلع مجنونا ما طارى وهو الجنون بعد البلوغ ما طاقا قال زفر بن الجنون الاصل كذلك انما في العارضي فلا ولاية
 للولي عليها وكل ذلك عن الشافعي وفي الحلية نذ البس يشي وفي شرح الوجيز والاصح ان لا فرق بين الاصل والعارضي
 في ثبوت الولاية عليه كذا هو ولكن يزوجه الاب والمجد خامسة فرع امرأة جاءت الى القاضي وقالت لاولي في اريد تزوج
 فاعاضى باذن لها في الكناح علم ان لها وليا ام لا وعن اسمعيل بن حماد قال القاضي يقول لما ان لم تكونوا قرشية ولا عريية ولا
 ذات زوج ولا في عقد احد فقد اذنت لك قال شيخ الاسلام القاضي ان يكافها اقامة البينة يلزم القاضي ما دعت من غير
 خيار وفي الذخيرة بركة البينة تسمى بينة كشف الحال وكل شيخ الاسلام عن كير يانغ شافعية زوجت نفسها من غنى او شافعي
 بل يجوز قال نعم وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجه ان يعتقد ان هذا المذهب ولو سألنا ما جاب الشافعي في هذه المسئلة
 اجبت انه يصح عند ابى حنيفة وسيل ايضا في عقد عقد بغيره فاستبين من المسلمين وغاب هذا الزوج فبينة منقطعة بل يجوز للقاضي
 ان يبعث الى شافعي يطلب الحكم بهذا السبب قال نعم ونفى ان يطلبه بنفسه ايضا اخذ بهذا الامام وان لم يكن من بابها قال وعند
 ان هذا على قول ابى حنيفة معنى الله تعالى عنه بنار على ان القاضي اذا قضى بخلاف مذمومة فيخذه عنده خلا قالها وليس هو من طائفة
 فان اوصى بالكناح الا اذا كان الاب قريبا فحينئذ يزوجه بالعقوبة لا بالوصية لانه ولا يقيم في المال دون النفس وقال
 احمد في رواية والشافعي ولك ان اوصى اليه في الزوج مبادى رويته هشام من ابى حنيفة وان كانت الغيب كبيرة يزوجه

قيل ادنى مدّة
 السفر لانه لا يابى
 لا قصداً هو اختيار
 وقيل اذا كان جال
 يفوت الكفو باستطلاع
 رايه وهذا اقرب الى
 الفقه لانه لا ينظر في
 البقاء ولا يثبت
 واذا اجتمع في المجنونة
 ابوها وابنهما فالولي
 في انكاحها ابنا
 في قول ابى حنيفة
 وابى يوسف وقال
 ابو هاشم او فرشفقة
 من الابن ولها ان
 الابن هو المقدم في
 وهذا الولاية مبنية
 عليها ولا معتبر بزيادة
 الشفقة كما لا يصح
 مع بعض العصبات
 والله اعلم

فصل
في الكفاءة والكفاة
في النكاح معتبرة
قال عليه السلام
الا لا يزوج النساء
الا اولياء ولا
يزوجن الا من
الا كفاء

الاقاضي باؤنما وان كانت صغيرة ومبين للموصى الزوج زوجها الموصى منه كما لو وكل به في حياته وان لم يمتين فينظر لهما
لنا ذن وفي السروجي والموصى لا يزوج وهو قول الشعبي والنخعي والثوري وطحا رث الكلبي والشافعي وابن المنذر ورواية عن حماد
بن علقم الطوشي الموصى اولى من الولي سواء قال الموصى انت وصي او وصي علي بناتي او انت وصي علي مالي عند مالك
فصل في الاكفا ولما كانت الاكفا معتبرة ومعد ما يمنع الجواز ولما لا يمكن الاولياء من الفسخ احتاج الى ان يذكر
حكمها في فصل على عدة قال الجوهري الكفا النظر وكذا لك الكفو والكفو على فعل ومفعول والمصدر الاكفا بالفتح والمد وقال
ابن الاثير الكفو النظر والساوي ومنه الاكفا في النكاح وهو ان يكون الزوج مساويا للمرأة في حسبها ونسبها ودينها وسننها
ونحو ذلك هم قال الكفاة في النكاح معتبرة ش اصحاب الحديث الفقهاء اختلفوا في عبارة الكفاة قال ابن المنذر في
الاشراف ذهب عمر بن عبد العزيز وحماد بن ابى سليمان وعبيد بن عمرو بن سيرين وابن عون ومالك ان الكفاة غير
معتبرة الا في الدين وفي البدائع وهو قول الحسن البصري والكرخي من اصحابنا وفي المبسوط وقال الكرخي لا يصح عندي ان لا اعتبار
بالكفاة في النكاح وعن الثوري وابن منبل لا يبرهن اعتبار الكفاة ولا يقطع الا بتراسي الولي والمرأة وعنه في الرجل يشرب
الشراب او هو عايب يفرق بينهما وفي البسيط ذهب الشيعة الى ان نكاح العلويات ممتنع على غيرهم مع الزاني قال السروجي
وجها قولان باطلاق هم قال عليه السلام الا لا يزوج النساء الا اولياء ولا يزوجن الا من الاكفا شمس قال الاكل رواء جابر
وسكت وراح وقال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث ضعيف لا اصل له ولا ينجح بمثله قل البيهقي ضعيف برة درواه في السنن عن
بشر بن عبيد واسند في المعرفة عن ابن منبل انه قال اما حديث بشر بن عبيد بن مرفوعة كذب وقال ابن القطان هو كما قال
لكن يفتي عليه بن المحاجي بن ارملة وهو ضعيف وسدس علي الفقهاء قلت بشر بن عبيد يروي هذا الحديث عن المحاج بن
ارملة عن حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي بصير الموصلي في مسنده
عن بشر بن عبيد عن ابي الزيد عن جابر بن زيد وهو ابو بصير رواه ابن حبان في كتاب الفقهاء وقال بشر بن عبيد يروي
عن الثقات المرومات لا يسل كذب حديثه الا على جهة التعجب وقال البيهقي وفي اعتبار الكفاة اما حديث لا يقوم باكثرها
جهة واشهدا حديث علي رضي الله تعالى عنه ثلاث لا يؤخرن وفيه الايم اذا وجدت كفوا قلت هذا الحديث رواه الترمذي في الصلاة
وفي الجنازة حديث فتيته حديثنا عبد الله بن وهب من عبيد بن عبد الله الجعفي عن محمد بن عمرو بن علي بن ابي طالب عن ابي
عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا علي لا تؤخرن الصلاة اذا آتت و
الجماعة اذا حضرت ولا يحرمان اذا وجدت كفوا وقال الترمذي حديث غريب ولا يري اسناده متصلا اخرجه الحاكم في مستدركه
كذلك في كتاب النكاح وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمصنف استدلل بالحديث الذي ذكره في اعتبار الكفاة ولم يترس

واشتهر اكسا ولا ذكر الخلاف فيه والحديث شاذ على اشتراطها وقال البيهقي في المعرفة واسل الكفاة مستنبط من حديث بريرة
 لانه عليه السلام انما خير بالان زوجا لم يكن كفرا لها واستدل ابن الجوزي في التحقيق على اشتراطها بحديث عائشة رضي الله
 تعالى عنها انه عليه السلام قال تخيروا النطقم وانكحوا الكفاة فقلت هذا اخبره ابن ماجه والحاكم في مستدركه من رواية الحارث
 بن عمار ومن هشام بن عمار ومن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا
 النطقم وانكحوا الكفاة وانكحوا النطقم وقال الحاكم بحكمته بن ابراهيم عن هشام ثم رواه كذلك ثم قال هذا حديث صحيح الا انه
 ورودي الحاكم الغيا من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم
 الكفار فاحكمهم ولا تربصوا من الحديث قال العباس بن حمزة امد رواة الحديث الحديثان الموت هم ولان انتظام
 المصلح شش من المسكن والعبيد والائمة والتولد والناسل وتأسيس القوبات هم بين الحكمانيين عادة شش لان انتظام
 المصلح لا يكون الا بها بخلاف غير المتكافئين والشكافين المستادبان وقال ابن الاثير في حديث العقيقة من الغلام
 شاتان متكافئتان اى متساويتان وهو كسرة الفاء والمحدثون يقولون متكافيان بالفتح وارى الفتح اولى انتهى وانما ذكرت
 هذا الاصل وقورح هذا اللفظ في الكتاب هم لان الشريعة شش سوا كانت في الحب والنسب هم قبلي ان تكون مستف
 للنسب شش اى للرجل الخسيس في الحب والحرقة والسدينية هم فلا بد من اعتبار شش اى اعتبار الكفاة لان ملك
 النكاح دل على ان النكاح رق حكما اى اشار قوله عليه السلام النكاح رق فليظن احدكم اى يفتع كريمته
 واذا لال النفس حرام قال عليه السلام ليس للون ان يذل نفسه من بخلاف جانبها شش اى جانب المرأة هم لان الزوج
 مستف من كسرة الراء هم فلا تعبط عادة الفراش شش فليس فيه اذلال النفس فان نسب الولد لا يكون الى ابيه بل
 يكون الى ابيه والولى لا يعتبر بان يكون تحت الرجل لا يكا فيه وفي المحيط الكفاة من جانب النساء غير معتبرة عند ابى حنيفة
 رضي الله عنه وهو الصحيح من ذهب المشافعي ومن خيل وعندهما سيطرة استحسانا نص عليه محمد في الجا مع الصغير
 في الذخيرة وروى هشام عن ابى يوسف انه لو تزوج امرأة على انها قرشية فظهرت بطلية فله الخيار عنه وعند ابى حنيفة لا
 خيار له وعندهما معتبرة وروى غير معتبرة حتى لم يكن للاولياء الاعتراض على الاصل فان تزوج وضيقه وفي المفيد والزبد معتبرة
 في ظاهر الرواية وقيل معتبرة عندهما هم واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوفلا ولها ان يفرقوا بينهما دفعا لغير العار عن نفسها
 شش اما التفريق فما لم تلد المرأة وفيه خلاف قد عني ولا يطل حق الولي بالسكوت بعد العلم وان طال السكوت ولا يجوز
 التفريق الا عند القاضي لا يجهته فيه وكل من الخصمين يثبت دليل فلا يقطع الخصومة الا بفعل من له ولاية عليهما كالقاضي بخيار
 البلوغ والم لم يفرق القاضي فحكمه الملاق والارش قايما وكان النكاح انعقد صحيحا في ظاهر الرواية وهذا الفرقة ليست

ولان انتظام
 المصلح بين كافي
 عادة لان الشريعة
 تاتي ان تكون
 مستف ششة
 للنسب فلا بد
 من اعتبارها
 بخلاف جانبها
 لان الزوج مستف
 فلا تعبط دناءة
 الفراش اذا تزوجت
 المرأة نفسها
 من غير كفوفلا وليا
 يفرقوا بينهما دفعا
 لغير العار عن نفسها

بطلاق لانه تفريق على سبيل الفسخ لا بطل النكاح والطلاق تصرف في النكاح ولا امر لها ان لم يدخل بها فلها المسمى واما
اذا رضى بعض الاولياء فحسب حق الباقيين الا ان يكون الباقي اقرب من الرضى وقال ابو يوسف وزفر والشافعي
في قوله لا يسقط حق الباقيين لانه حق الكل فلا يسقط الا برضى الكل كمالدين المشترك اذا ابراهم طلقا انه حق واحد
لا يتغير لانه ثبت بسبب نكاح واحد على الكمال كولاية الامان اذا ابطله احد هم لا يبقى ضرورة تحت القصاص ثم الكفاءة
تعتبر في النسب شش وفي الميسرة والكفاءة تعتبر في حق الرجل في النسب والحرية والمال والحرية والحسب في فتاوى
الولوي في التقوى والسلام الاب والعقل ايضا وفي المنهاج عند الشافعي تعتبر الكفاءة في سلامة العيوب التي تروها
والنسب والحرية والعفة والحرية وهي خمس ومثلها عن احمد وعنه الدين والمنصب هم لانه شش اى لان النسب هم يقع به
الافاضل شش وهذا ظاهر وكان سفيان الثوري لا يعتبر الكفاءة فيه لان الناس سوا كسان المشط لا فضل لعربي على
عجمي انما الفضل بالتقوى وقال الجوهري تقول مررت برجل سواك وسواك وسواك اى غيرك وبما في هذا الامر سواك وان
شئت ترى ان وهم سواك الجميع وهم سواك اى شبهة مثل ثمانية على غير قياس وزنه افعالة ذهب من الحروف لثلاث
واصله الباء فترش كفاء لبعضهم رجل فيه يوبعوا ثم ونحو المطلب خلافا للشافعي فيما واحد في الاول والترشي من كان من
ولد النضر كنانة ومن لم يكن من ولد النضر من العرب فهو غير قرشي وقيل ابن عباس هو اباية في العزل لم ينظر لها شئ من الدين
الا كلمة فثبت قرش بها لابل القهر والغلبة وفي اليراع وقرش كقول جميع العرب كالمشيم والمطشى والنوفل ولا سوا
والقيسي والذهري والعمري وحاصل ان با شتا وعبد شمس المطلب ونوفل هم اولاد عبد مناف بن قصي بن كلاب
بن مرة بن كعب فالاربعة اولاد حيدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان رضى الله عنه اموي منسوب الى امية بن عبد
شمس بن عبد مناف وابو بكر رضى الله تعالى عنه تميمي منسوب الى تميم بن مرة بن كعب وعمر رضى الله تعالى عنه عدوي
منسوب الى عدى بن كعب بن لوى بن غالب وهو لاسادات هم فترش بعضهم كفاء لبعض شش لصلاحية كل منهم الخلافة
بخلاف العرب غير قرش لميت كقولهم لقرش لعدم مساواتهم لقرش لانهم لا يصلحون للخلافة هم والعرب بعضهم كفاء لبعض
شش وليس كفاء لقرش هم والاصل فيه شش اى في هذا الباب هم قوله عليه السلام قرش بعضهم كفاء لبعض والعرب
بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة والمروى بعضهم كفاء لبعض بل رجل شش قال السرجي لما روى عنه عليه السلام انه قال
قرش كفاء فذكر الحديث ثم قال انما ذكرنا بصيغة الترميز لانه لم اجد في كتب الحديث وانما ذكرني كتب الفقه فلهذا لم اذكر
به انتهى قلت روى الحاكم حديثنا الا هم حديثنا الصغالى حديثنا شجاع بن الوليد حديثنا بعض اخرنا من ابن جريج عن عبد
بن ابى مليكة عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العرب بعضهم كفاء لبعض قبيلة قبيلة ورجل رجل لا سواك

ثم الكفاءة تعتبر
في النسب لانه يقع
به الفاضل فترش
بعضهم كفاء لبعض
والعرب بعضهم كفاء
لبعض الاصل فيه
قوله عليه السلام قرش
بعضهم كفاء لبعض
بعض العرب بعضهم
لبعض قبيلة قبيلة
بعضهم كفاء لبعض
وجل برجل

وحجاء وقال صاحب التفتيح هذا منقطع اذ لم يتم شجاع بن الوليد بعض اصحابه ورواه ابو يعلى في مسنده من حديث
 بقتية بن الوليد عن ربيعة بن عبد الله الزبيري عن عمران بن ابي الفضل الازلي عن نافع عن ابن عمر نحوه مرزوقا
 سنداً وقال ابن عبد البر هذا حديث منكره وضوح وقد روى شيخنا عن ابن ابي مليكة عن ابن عمر نحوه مما مثله ولا يصح حديث
 جريح ورواه ابن حبان في كتاب الضعفاء واهله عمران بن ابي الفضل وقال انه يروي الموضوعات عن الاثبات
 لا يكمل كتب الحديث قوله قبيلة قتيبة قال السكاكعي ليس بعض القبائل من قریش اولى من بعضهم وقال الزبيري بن بكارة
 ست طبقات شعب قتيبة وعمار ويطن ومنهذه قبيلة فاشعرب يجمع العمار وعمار وجمع البطن والبطن
 يجمع الانفاذ والافناذ يجمع الفضائل فمنه شعب وربيعة شعب ودرج شعب وحمير شعب وسميس شعب و القبائل
 تشعب فكانت قبيلة وقریش عمارة وقطن بطن وهاشم فخذ والعياض قبيلة وقال تاج الشريعة العرب بعضهم الكفار
 وبعض قبيلة قتيبة لا اعتبار افضل بعض القبائل على بعض في حق الكفاة الانبياء باله قانهم ليسوا الكفار فليس من العرب
 محسنهم ودرناهم على انهم كانوا يستخرجون النقي من عظام الموتى وياكلون قالت النقي بحجر النون وسكون القاف
 سح العظم وتجمع العيين من الشمس والجمع انفاذ قوله والموالي الكفار بعض قال الكاكي الموالى اى غير العرب وسماه الموالى لانهم
 نصره العرب وسماه الناصر ولا قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم اى لاننا مسلم ولان قدامهم فتمت على ايدى العرب
 وكانوا بسبيل من استرقاتهم فكانهم كانوا عبيدهم ثم عتقوا باليمن عليهم فكانوا موالى العرب وقال تاج الشريعة الموالى بين
 العجم سواهم لان بلادهم تحت عنوة على ايدى العرب ثم ذكر مثل الذي ذكرنا لان وقال الاكمل الموالى العتق لما كانت
 غير عرب في الاكثر غلبت الى العجمين قال الموالى الكفار بعضها بعض قوله بعلامه بل شارة الى ان السبب لا يقترن فيه
 قال لقائل وابو عاصم من اصحاب الشافعي قانهم ضيعوا نسابهم فلا يكون التقاؤهم بينهم بالنسب بل بالدين كما اشارت
 سلمان الفارسي حين افتخرت الصحابة بالانساب وانتهى الامر اليه فقبل سلمان من من فقال الاسلام لا بلى سواه و
 الاصح من ذنب الشافعي اعتبار نسب العرب كالعجم والعجم ليس كفوا العرب والعربي غير القرشي غير كفوا قرشيهم ولا يثبت
 التقاضل فيما بين قریش شى ينع النسب لانهم ضيعوا نسابهم ولا يفترون بالانساب وانما افتخارهم بالاسلام والجنسية
 فيصير ذلك فيما بينهم هم لما رويناش وهو قوله عليه السلام قریش بعضهم الكفار بعض هم ومن حمير الان يكون نسباً مشهوراً
 شى في الحرية هم كابل بيت الخلافة شى فيمنه يقترن التقاضل حتى لو تزوجت قرشية من اولادنا لمنا قرشياً من اولادهم
 كان لا وليا الا عترتهم هم كانه قال شى هذا كلام المصنف اى كان محمد قال ذلك هم قسماً للخلافة وتعييننا
 للفتنة شى لانعدام اصل الكفاة وفي رواية الاكمل وقریش بعضهم الكفار بعض الامم كان من بيت الشرف كان خلافة

ولا يعتبر التقاضل
 فيما بين قریش لما روي
 وعن محمد الا ان يكون
 نسباً مشهوراً كاهل
 بيت الخلافة
 كانه قال تعظيماً
 للخلافة وتسليماً
 للفتنة

وبنوا هذه ليسوا بأبائهم
لعامة العرب لأنهم
معروفون بالحنسانية
وأما الموالي فمن كان له
أبوان في الإسلام
فصاعد أفرو من الكفار
يعتزلن له أباء فيه
ومن أسلم بنفسه
أدله أب واحد أو أكثر
لا يثبت كفو المن له أبوان
في الإسلام لأنهم
بالأب الجيد أبو يوسف
أحق بالحد بالمتن
كما هو مذهبه في التعريف
ومن أسلم بنفسه لا يكون
كفو المن له أب واحد أو أكثر
لأن التفاهة فيما بين الموالي
بالإسلام والكفاءة في
نظيرها في الإسلام في
جميع ما ذكرنا لأن الرق
أثر الكفر وفيه معنى الذل
فيعتبر في حكم الكفاءة
قال وتعتبر أيضا

هم وبنو بابلية ليسوا بأبائهم العرب من البابلية قبيلة من قيس بن فيلان وهو من الأصل اسم امرأة من
همدان والثاني قبيلة سوار كان في الأصل اسم رجل واسم امرأة وهم معروفون بالدانة وهو معنى قوله هم
لأنهم معروفون بالحنسانية من أسي بالدانة والحنسانية الدني والحنسية والحنسانية الحالة التي يكون عليها الحنسيين
ومن خاستهم منهم كانوا ياكلون بقية العظام من ثمانية وكانوا يلبسون عظام الموتى فيأخذون الدسومات منها
قال قائلهم ولا ينفع الأصل من ما شتموا فكانت النفس من بابلية ومن ونا شتمهم كان لهم من من عجرة فوقع الغلظهم
فأكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقولون بنو بابلية أكلوا الشتمهم وأما الموالي فمن كان له أبوان في الإسلام فصاعد
من نصب على الحال من أبوان أسي ذهب إلى حالة الصعود على اثنين هم وهوتن الأنا يعني لمن له أباء فيه شتم
منسرة قوله تعالى أباء فيه أسي في الإسلام حاصلة من كان له أبوان في الإسلام فلا نسب صحيح يكون كفو المن له
عشيرة أباء أكثرهم ومن أسلم بنفسه أولاد واحد في الإسلام لا يكون كفو المن له أبوان في الإسلام لأن تمام
النسبة بالأب والجدة أبو يوسف الحق الواحد بالثمن شتم يعني من كان له أب واحد في الإسلام يكون كفو المن له أبوان
فيه وفي المبسوط وعن أبي يوسف الأئمة بالأب والصحيح ظاهر الرواية والمن كورني الكتاب رواية عنه هم كما هو مذهبه
شتم أسي مذنب أبي يوسف هم في التعريف شتم أسي في تعريف الشخص في الشهادة كان الشهود إذا ذكروا
اسم الغائب واسم أبيه يسيل به التعريف عند أبي يوسف ولا حاجة إلى ذكر الجد وبه قال بعض أصحاب الشافعي
وعنده لا بد من ذكر الجد وقال السروجي هذا إذا كان الولد صغيرا لا يشار به أحد في اسمه أما إذا كان هناك من يشار به
في اسمه واسم أبيه وجده لا يكتفى بذلك حتى يذكر ما يميزه عندهم ومن أسلم بنفسه لا يكون كفو المن له أب واحد
في الإسلام شتم وبه قال الشافعي هم لأن التفاهة فيما بين الموالي بالإسلام شتم نقل صاحب النهاية عن الإمام
الجوزي أن أبنا الموالي فلما في العرب فان من الأب له في الإسلام من العرب وهو مسلم فهو كفو لمن له أب
في الإسلام لأن العرب يتفاهون بالنسب فيعدون بالنسب كفو النسب آخر إذا كانوا مسلمين وأما العجم فتدعي أنسابهم
وتفاههم بالإسلام فمن كان له أب في الإسلام فيخرج على من لا بل له في الإسلام ولا يبعد كفو له هم والكفاءة في الحرية نظير
في الإسلام في جميع ما ذكرنا شتم من الوفاق والخلاف يعني الكفاءة في الحرية معتبرة بإجماع الفقهاء حتى لا يكون لصيد
كفو الحرية الأصل وكذا المعتقد لا يكون كفو الحرية أصلية والمعتقد لا يكون كفو المن له أبوان في الحرية هم لأن الرق أثر
للكفر وفيه معنى الذل فيعتبر فيه معنى الكفاءة شتم ومن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق أو حرز من الفضائل
ما يقابل نسب الآخر كان كفو له قال شتم أسي قال محمد في الجامع الصغير وتعتبر أيضا شتم أسي تعتبر الكفاءة أيضا

هم في الدين شمس ونسبه يقول هم ابي في الديانة هم وهو التقوى والصلاح والحسب وهو سكارم الاخلاق و
 انما نسبه بهذا الان يطلق الدين في الاسلام ولا كلام لابل ان اسلام الزوج شرط جواز نكاح المسلمة انما الكلام في
 حق الاعتراض للاوليا بعد انفاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وبهذا شمس ابي اعتبار الكفاءة
 في الديانة هم قول ابي حنيفة وابي يوسف شمس وبه قال الشافعي ومالك فان مالكا يعتبر الكفاءة في الدين وسره
 ونقل بهذا عن الشافعي واحمد في روايته لا يعتبر الا في الدين والنسب والاصح من احمد مثل مذهب الشافعي حتى لو نكحت
 امرأة من غلات الصالحين فاستقامت كان للاوليا حق الرد هم وهو الصحيح شمس احتراز عمار روى ابي حنيفة ان الكفاءة في
 التقوى والحسب غير معتبرة ذكره في المحيط وعمار روى عن ابي يوسف انها غير معتبرة في التقوى ومعتبرة في الحسب والنسب
 وسكارم الاخلاق كذا في المحيط وذكر المجهول في جملة الى صدر الاسلام ان الحسب هو الذي له جاه وحرمة وشبهة لا يكون
 كقول النخيس الذي لا جاه له وفي جامع قاضيه ان الحسب كقول النسب حتى ان الفتية كقول العلوي لان شرف العلم فوق
 شرف النسب وكذا الفتية كقول النخيس الجاهل والعالم المجهول كقول للعربي الجاهل والعربية قيل الصح انه لا يكون كقول الفتية
 هم لانه شمس ابي لان الدين هم من اعلى المناخر قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هم والمرأة تعبر بنسب الزوج
 فرق ما تعبر بنسب شمس بفتح الضاد والمجربة والعين المعلة واصلة وضمة والسا عوض عن الواو ويقال في حبه
 ضمة وضمة بحسب الضاد ايضا ومنه الوضع وهو الذي من الناس والمعنى المرأة تعبر بالناس بنسب زوجها باكثر ما تعبر بنسب
 نسب زوجها وقال محمد لا تعتبر شمس ابي الكفاءة في الدين هم لانه شمس ابي لان الدين هم من امور الاخرة لا ينسب
 احكام الدنيا عليه الا اذا كان يصنع شمس ابي الا اذا كان الزوج يصنع على ميمنة المجهول قال ابو هريرة الصنع طرفة مكرته و
 الرجل صفعان وقال غيره يصنع يبرز على قناه هم او ينزله شمس ابي الزوج ابي يستنزي به ومنه الشمس هم او يخرج
 شمس ابي الزوج هم الى السواق شمس حال كونه مسكران ويلعب به الصبيان لانه تمتع به شمس ابي بذلك الصنع
 وفي المحيط وعليه الفتوى ومن ابي يوسف انه قال الذي يشرب المسكر فان كان يشرب مسكرا ولا يخرج مسكرا فانما هو
 كقول وان كان يلعن ذلك لم يكن كقول المرأة صاحبة من اهل البيوتات ولم ينقل عن ابي حنيفة في ذلك شمس ابي الصحيح عنده
 انه غير معتبر لان هذا ليس بلازم يمكن تركه وفي الفتاوى الطلبية لو تزوج وهو كقولهم صار فاسقا لا يفسخ النكاح لان
 اعتبار الكفاءة وقت النكاح لا استمراره بعد النكاح وفي الحاوي ذكر شيخ الاسلام ان الناس لا يكون كقول العدل عند
 ابي حنيفة وان لم يلعن الفسق هم وتعتبر شمس ابي الكفاءة هم في المال وهو شمس ابي الاعتبار في المال هم
 ان يكون مالكا للمهر والنفقة شمس يتناول المسوة لانها ما يفتق على الزوج به وبهذا شمس ابي كونه مالكا للمهر والنفقة

في الدين ابي الديانة

وهذا قول ابي حنيفة

وابي يوسف هو الصحيح

من اعلى المناخر

والمرأة تعبر بنسب الزوج

فوق ما تعبر بنسبه

وقال محمد لا يعتبر لانه

من امور الاخرة فلا يتبين

احكام الدنيا عليه

الا اذا كان يصنع

منه او يخرج الى الاسواق

سكران يلعب الصبيان

مستخبة قال يعتبر في المال

ان يكون

مالكا للمهر والنفقة

هو المعتبر في ظاهر الرواية
حتى ان من لا يملكها أو لا
يملكها لا يكون كذا لان
المهر بدل البضع فلا بد
ايضا وبالنفقة تمام الا
وداؤه والمراد بالمهر وما
تعارفوا بتجمله لان ما دراهم
موجب عرفا وعن ابي يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة
دون المهر لانه تجري المسألة
في المهر ويعد المهر قادرا
عليه بيسار ابيه فاما
الكفاءة في الغنى فمعتبرة
في قول ابي حنيفة ومحمد حتى
ان الفاتكة في البسار لا يملكها
القادر على المهر بالنفقة لان الناس
يتفاخرون بالغنى ويتعجبون بالفقير
وقال ابو يوسف لا يعتبر كونه
لا ثبات له اذ المال غادر
ويعتبر في الصنائع وهذا
يوسف محمد وعنه ابي حنيفة
ذلك روايتان

هم هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها شي اى المهر والنفقة مع اولادها لا يكون كذا لان المهر بدل البضع
فلا بد من ايقا به وبالنفقة تمام الا وداؤه والمراد بالمهر وما تعارفوا بتجمله لان ما دراهم موجب عرفا وعن ابي يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجري المسألة في المهر ويعد المهر قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى
فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفاتكة في البسار لا يملكها القادر على المهر بالنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون
بالفقير وقال ابو يوسف لا يعتبر كونه لا ثبات له اذ المال غادر ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف محمد وعنه ابي حنيفة ذلك روايتان
م هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها شي اى المهر والنفقة مع اولادها لا يكون كذا لان المهر بدل البضع
فلا بد من ايقا به وبالنفقة تمام الا وداؤه والمراد بالمهر وما تعارفوا بتجمله لان ما دراهم موجب عرفا وعن ابي يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجري المسألة في المهر ويعد المهر قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى
فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفاتكة في البسار لا يملكها القادر على المهر بالنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون
بالفقير وقال ابو يوسف لا يعتبر كونه لا ثبات له اذ المال غادر ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف محمد وعنه ابي حنيفة ذلك روايتان
م هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لم يملكها شي اى المهر والنفقة مع اولادها لا يكون كذا لان المهر بدل البضع
فلا بد من ايقا به وبالنفقة تمام الا وداؤه والمراد بالمهر وما تعارفوا بتجمله لان ما دراهم موجب عرفا وعن ابي يوسف
انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجري المسألة في المهر ويعد المهر قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى
فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفاتكة في البسار لا يملكها القادر على المهر بالنفقة لان الناس يتفاخرون بالغنى ويتعجبون
بالفقير وقال ابو يوسف لا يعتبر كونه لا ثبات له اذ المال غادر ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف محمد وعنه ابي حنيفة ذلك روايتان

ونه لا يقتصر حتى لا يكون الطلاق كقول الطاهر وهو رواية عن محمد بن عيسى في رواية المولى بعض الكفار بعض الأحكام والحجج من
وعن أبي يوسف أنه شئ أي الكفوم لا يقتصر في النكاح إلا أن يفتش كالحجج والحكام والدباغ والكناش شئ و
في النكاح الكناش والحجج والدباغ والمكس والسايس والراعي ويقسم أي بالبلان في الحكم ليس كقول القسطيني ولا
الحيا ط لبنت البراز والتاجر ولا بها بنت العالم وقاض والحكام ليس بكقول لبنت الدهقان وإن كانت فقيرة قبل
هو كقول مالك الكفارة في القتل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايته فيها عن المتقدمين من أصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون
المجنون كقول العامة لأن المجنون نفوت مقاصد النكاح فهذا الشد من الفقر ودناءة الحرقة وقيل لا تعتبر لأن المجنون
بمنزلة المرض وسائر الأمراض اقتضت الكفارة وكذا المجنون وفي المرغينا في لا يكون المجنون كقول العامة وعند بقية الأئمة
هو من العيوب التي يفتخ النكاح بها في المحيط وغيره وبنا بعض فماس أحسن من الكل وهو الذي يجدهم الظلمة أي يعمى
شاكرا قلت وفي مصنف سادس أحسن من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايا نية وانهم يظنون لبعض وبيت
الحكماء يظنون أو سادس الناس من وجه الاعتبار شئ أي اعتبار الكفارة في الصانع من أن الناس يتفاضلون بشرف
الحرف وتيعبرون ببنائهم شئ أي دناءة الحرف قال عليه السلام الناس أكرار الأحكام والحجج كذا ذكره الحكماء
وأما ما علم بصحة هم وجه القول الآخر شئ وهو عدم الاعتبار من أن الحرقة ليست بلازمة لا يفتك من الرجل ولا يمكن التحول
عن الخفية شئ أي من الحرقة الخفية من أبي الشرفية شئ أي إلى الحرقة الشرفية من منها شئ أي من الحرف بخلاف النسب
لأنه منته لا زمة والفقر كذلك لا يفارق عادة هم وإذا تزوجت المرأة ونقضت من مهرها شئ أي بما لا يتفان النكاح
في شدة هم فالأول لا اعتراض عليها عن أبي حنيفة حتى يتم لها مهرها أو يفارقتها شئ ولا يكون الفقرة طلاقا لأنها ما وقعت
من قبل الزوج ولا يكون لها المهر إن كانت الفقرة قبل الدخول وبعدها لم يسمي هم وقال ليس لهم ذلك شئ أي أو اعتراض
هم وجزء اللوم شئ أي وضع القدر في رتبة الله تعالى بذه المسئلة على ذهاب الوجه هم أما يصح على قول محمد على اعتبار قوله
الرجوع إلى النكاح بغير الولي هم وقد صح ذلك شئ أي الرجوع هم وبذ شئ أي المسئلة هم شهادة صادقة عليه شئ أي على
رجوع محمد إلى قولهما في النكاح بغير ولي فإنه لو لم يصح لكما بغير الولي لم يقل ليس لهم الاعتراض وقال لاكمل أقول هذا إنما
يستقيم إن لم يصح هذا الوضع في النكاح بغير ولي وليس كذلك فإنه لو أدون لها الولي بالزوج ولم يصح مهرها فقد على
هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الأول وكذلك لو كرهه السلطان امرأة وبيعها على تزويجها بغير قبيل ففعل ثم نال الأكر
ورفضت المرأة وولن الولي ليس له ذلك في قول محمد الأول فلم يكن في هذا الوضع دلالة على جمع محمد إلى قولهما انتهى قلت
في كلمة غلامه ما قاله صاحب النهاية وغيره وقال صاحب السرائر لا يملك فيها إذا كرهت المرأة والولي على أن يزوجهما

وعن أبي يوسف أنه
لا يعتبر إلا أن يفتش
كالنكاح والحكام
والدباغ وجه
الاعتبار أن الناس
يتفاضلون بشرف
الحرف ويتفاضلون
ببنائهم وجه القول
الأخرون الحرف ليست
بلازمة ويمكن التحول
عن الخفية
إلى النفيسة منها
قال وإذا تزوجت
المرأة ونقضت
عن مهرها شئ
الاعتراض عليها
عند أبي حنيفة
يتم لها مهرها
أو يفارقتها وقال
ليس له ذلك وهذا هو
أما يصح على قول محمد
على اعتبار قوله المرجوع
في النكاح بغير الولي
ذلك وهذا شهادة
صادقة عليه

لها ان ما زاد على العشرة
حقها ومن اسقط حقه لا يعتد
عليه كما بعد التسمية ولا ي
حقيقة ان الاولياء يفتنون
بغلاء المهر ولا يختارون
ينقصها لها فاشبه الكفاءة
بغيره في الابرار بعد التسمية
لان لا يتعدي به واذا زوج الاب
ابنته الصغيرة ونقص مهرها
او ابنه الصغير وادى مهرها
جلو ذلك عليهما ولا يجوز ذلك
لغير الاب والجد هذا عند ابى
حنيفة وقال لا يجوز الخط
والزيادة الا بما يتعاقبان الناس
فيه معنى هذا الكلام انه لا
اعتقد عندنا ان الولاية
مقيدة بشرط النظر فلو
يبطل العقد وهذا الاصل
عن كل المثل ليس من النظر
في شيء كما في البيع ولهذا
لم يملك ذلك غيرهما
ولا يحنيفة وان الحكم
يدار على دليل النظر وهو
قرب القرابة وفي النكاح
مقاصد تروى على المحرم

بأقل من مهر مثلها ثم قال الاكره وبنيت ويا بنى الولي فليس له ذلك عندنا ثم قال او طلبت من الولي التزوج
بأقل من مهر مثلها لم يجز الولي من مهر مثلها اي لا يزوج من مهر مثلها الا على العشرة حقتا شئ لا نها تلك اسقاطا واثباتا
هم ومن اسقط حقه لا يعتد به عليه كما بعد التسمية شئ يعني لو ابرأت بعد تسمية المهر لا يكون له الولي الا اعتراضا لان بدل نصفها
او تصرف فيه كيف شئت هم ولا بنى خيرة ان الاولياء يفتنون بغلاء المهر ولا يختارون بغيره في الابرار بعد التسمية
التعير فلم لا اعتراض هم بخلاف الابرار بعد التسمية شئ جواب من قولها بعد التسمية هم لانه لا تعير لانه ابرار وبنيت وهذا
من باب الردة فليس لهم اعتراض وعند الشافعي والملك واحمد لا يصح الولاية في بذر المسألة انما جواز النكاح
بدون الولي عندهم هم واذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص مهرها او ابنه الصغير شئ امي زوج ابنه الصغير هم
وزاد في مهراته جاز ذلك عليها شئ امي جاز النقصان على الصغيرة والزيادة على الصغير عليها امي على الصغير
والصغيرة هم ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا شئ اس جواز الزيادة والنقصان هم عند ابى حنيفة شئ وبه قال مالك
وامر في الاب شئ وقال لا يجوز الخط والزيادة الا بما يتعاقبان الناس فيه شئ وبه قال الشافعي والظاهرية
فمنعهم لا يجوز الا بمهر المثل وتكمل النفس يستط الزيادة هم ومعنى هذا الكلام امي كلام الصامعين هم ان لا يجوز العقد عند
بما شئ انما قال ذلك لان عند بعض اصحابنا اصل النكاح صحيح ولا يجوز الخط والزيادة وبه قال الشافعي وتروى الى
مهر المثل لان المانع من قبل المسمى وفساده لا يمنع صحة النكاح كما لو كانت المسمى غير الالة ذكر في الكتاب لا يجوز عندهما
مطلقا نعم البعض على ذلك والاصح ان النكاح باطل عندنا كما في غير الاب والجد لان الولاية مقيدة بشرط النظر
فمنع فواته شئ بعد فوات النظر من بطل العقد شئ من الاصل كما ما سوبه بالقد بشرط بطل عقده اذا عدم الشرط هم وبه
شئ امي بطلان العقد لان الحكم من المثل ليس من النظر في شيء كما في البيع شئ معنى اذا باع بأقل من قيمته
وكان بحيث لا يتعاقبان الناس في مثلها فان لا يجوز ان يقدم ولنداش امي لا بل قيد الولاية بالنظر هم لم يملك ذلك
امى المذكور من تمامه المثل والزيادة عليه غير بما شئ امي غير الاب والجد بالاتفاق هم ولا بنى خيرة ان الحكم يدار على
دليل النظر شئ والنظر والعرض في هذا العقد باطل لكن النظر دليل عليه هم وهو قرب القرابة شئ الداعية اليه وهو موجود
هنا فثبت عليه الحكم وهو جواز النكاح هم وفي النكاح مقاصد شئ فقرر في هذا الكلام ان المقصود من النفقة ليس
حصول المال البتة لان في النكاح مقاصد سوى المال الذي هو لهم هم تروى شئ امي تزويجهم على المهر شئ من النكاح
الطاهرة في الاحسان والبراءة قصر في الصداق لتوفير سائر المقاصد التي بين ائنف لها من الصداق فانه
يدل على اشتغال على المصلحة فصار كالوصي اذا ما نف بل اليتيم جاز ذلك بحصول النظر وان كان في الظاهر خلافه

القيم وكان تصرف الاب في هذا واقعا بشرط النظر حتى اذا علم سوء الاختيار منه بخيانته او فسق كان عنده باطلا وقد روي انه عليه السلام تزوج ما يشترضني الله تعالى عنها على صداق خمسمائة زوجها ابو بكر رضي الله تعالى عنه و
تزوج فاطمة من علي رضي الله تعالى عنها على صداق اربعماية درهم ومعلوم ان ذلك لم يكن صداق مثلما لا ننما
جميع الفضائل فلا صداق في الدنيا يزيد على هذا المقدار ام المالمالية هي المقصود في التعرف المالمالي شي هذا جواب عن
قولهما كما في البيع تقريره قياسا على البيع قير صحيح لان المالمالية هي المقصود في التصرفات المالمالية فاذا فسد لم يكن شي في
مقابلته بغيره بل الغبن الفاحش فلما ثبت الاعتراض في الجبتي وقيل يجوز بيع الاب مال ابنة الصغير بغبن فاحش
فلا يجوز النكاح بالطريق الاولى . به قال الشافعي في الاصح واحمد في قول مثل قول ابني حنيفة لكن لما اخبر اذا بلغت
اما الزوج ابنة الصغير بامته لا يجوز عند الشافعي والاك . واحمد لم يخوف العنت ولو زوج ابنة الصغير لا ثبت المهر في
ذمة الاب بل ثبتت في ذمة الابن عندنا سواء كان الاب مومنا او معسرا وبه قال الثوري والاوزاعي واحمد وقال الشافعي
ثبتت في ذمة الاب وبه قال حماد وشيخ ابني حنيفة وقال مالك والليث في الابن المعسر على الاب درهم واية محمد بن
هم والدليل عندنا في حق غيرهما شي هذا جواب عن قولهما فلما لا يملك فملك غيره او اراو بالدليل وهو الشفقة و
تقريره ان الدليل الدال على النظر حدوده في حق غير الاب والجدة فلذلك لا يجوز لغيرهما وقوله والابن مرفوع على الابتداء
او خبره قوله عندنا ويجوز ان يكون والدليل منصوبا بفعل مقدريته والظاهر تقديره . عندنا الدليل فمذا تسمى اليك
المفسر والمفسر هم ومن زوج ابنة هي صغيرة عبد الزوج ابنة وهو صغيرة فتزوجها زوجها وهي صغيرة
للحال كذا الواو في قوله وهو صغير وعند الشافعي والاك . واحمد لا يجوز له تزويج ابنة الصغيرة اذ هي في خوف العنت
على اسلام فلا تزوج المصيبة على المذنب ويجوز له تزويج من لا يكتفيه في الخصال على الاصح ذكره في المنهاج وفيه
لوزوجها السلطان من غير كفوف وليس لها ولي لم يبيح في الاصح هم قال المصنف رحمه الله وهذا عند ابني حنيفة شي
اي الجواز عند ابني حنيفة هم ايضا لان الاعراض عن الكفاءة لمصلحة تفوق قهرا شي اي لمصلحة تفوق قهرا وقدره
الاب بفوات الكفاءة فلا اعتراض عندنا في ذلك هم وعندهما هو من ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز شي والتعليل
من الجانبين نظير التعليل من المسئلة السابقة فانهم

فصل في الوكالة بالنكاح وغيره اي هذا فصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره اي غير الوكالة بالنكاح
الفضولي والولي لان هذا الفصل يشتمل على احكام الوكيل والفضولي والولي ولو كانت الوكالة فرعا من الولايات
من حيث ان تصرف الوكيل ينفذ على الموكل كتصرف الولي على المولى عمايه ناسب ذكره في باب الاولياء في فصل

اما المالمالية المقصود
في التعرف المالمالي
والدليل عندنا
في حق غيرهما
ومن زوج ابنة
وهي صغيرة عبد
او زوج ابنة
وهو صغير امة
فهو جاز قال
وهذا عند ابني
حنيفة ابني
لان الاعراض
عن الكفاءة
تفوق قهرا
هو ضرر ظاهر
الكفاءة
فلا يجوز
اعلم

فصل في الوكالة
 بالكلام غيرها ويجوز
 لابن العم ان يزوجه بنت
 عمه من نفسه وقال
 زفره لا يجوز اذا اذنت
 المرأة للرجل ان يزوجه
 من نفسه فقد عجز
 شاهد بر جازن وقال
 والشافعي لا يجوز لهما
 ان الواحد لا يتصون
 ملكا ومملك كما في البيع
 لان الشافعي يقول ان
 ضرورة لانه لا يتولا سواه
 ولا ضرورة في الوكيل لنا
 ان الوكيل في النكاح معبر
 وسفير التام في الحقوق
 ودون التعبير لا تجمع
 الحقوق اليه بخلاف البيع
 مباشرة رجعت الحقوق
 اليه اذ تولى طوفيقه زفره
 يتضمن الشطرين
 ولا يحتاج الى
 القول

على حدة هم ويجوز لانهم ان يزوجه بنت عمه من نفسه
 صوته ان يقول اشهد والى زوجت بنت عمي فلاته بنت فلان بن فلان من نفسي وبه قال مالك والشافعي ومحمد
 والثوري والبخاري والظاهرية وقال السراج واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق واختاره ابو بكر بن
 المنذرهم وقال زفره لا يجوز وشي وبه قال الشافعي هم واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجه من نفسه فقد عجزه شافعي
 بن جازن شي اي ذلك عندناهم وقال زفره الشافعي لا يجوز وشي وقال احمد بن حنبل في غير ذلك وقال قتادة
 وابن العدي يزوجه من ابن عمه هو بعد منه وبذلك الخلاف في الوكيل اذا تزجه من نفسه وقال الشافعي لا يجوز ذلك
 اي الا في احد الوجهين هم لهما شي اي زفره والشافعي انما جمع بين دليل زفره والشافعي لا يشترط ان يكون من ذوات
 الا يقصد ان يكون ملكا ومملك شي اي احد من احد كما في البيع شافعي كل المشتري البائع بان يبيع مائة من نفسه
 لا يبيع بده الوكالة ولا به البيع او كل زيد رجلا مثله بشر شي مبيعة وكل صاحب العين ذلك الرجل ايضا بان يبيعه من زيد
 لا يجوز كما ان الواحد يصير ملكا ومملكهم لان الشافعي يقول انما يبيعه بالاشهاد الى ان دليل الشافعي وزفره ان كان
 مشتركا في المعنى المذكور لانه اشترط المولى لان ندبه فيه كند بن جازن يقول هم وفي المولى ضرورة لانه لا يتولا سواه
 شي اي لان العقد لا يتولا سواه يسمى المولى لان عبارة النصارى غير صحيحة ضرورة هم ولا ضرورة في الوكيل شي ولان
 في بقاء العقد بعبارة المولى ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامره بغيره من احد البنين ضرورة
 صورة قايما تقاسم وهو المولى من الجانيين شرعا فملك ميا شرة العقد ولنا ان المولى في النكاح هو سفير وسفير الواحد
 يجوز ان يكون معبر عن اثنين والسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن دريد في كتاب الجمهرة
 السفير بين القوم الماشي بينهم في المصلح هم فالتام شي اي الثاني هم في الحقوق شي وهو كونه سلا لبا وسلا لبا
 وسلا وسلا ومخاصا ومخاصا هم ودين التعبير شي اي المولى يصلح ان يكون معبر عن اثنين كما ذكرنا فان العبارة
 يعتقد اليها فيصير العقد بين شخصين فلا يودي الى انكاس مفادة هم ولا ترجع الحقوق اليه شي اي الى الوكيل لانه معبر
 مباشرة هم بخلاف البيع لانه شي اي لان الوكيل في البيع هم مباشرة حتى رجعت الحقوق اليه شي اي حقوق عقديع
 من مخالفة التمس وتسليم البيع والقيام بالعهد وغير ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا تولى طرفيه شي اي
 اذ اتوا في العقد هم فلوله زوجت فيفسد الشطرين شي اي قول الوكيل زوجت فلانة من فلان بقوم مقام شطري
 العقد وها الايجاب والقبول ولا يحتاج الى القبول لان الواحد قام مقام اثنين قامت عبارته الواحدة ايضا مقام
 مبارتين هم فلا يحتاج الى القبول قال شي اي قال القدوري في مختصره وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما معروف

فان اجاز المولى جازوان رده بطل وكذلك شئ اى كذلك موقوف هم لوزج رجل بغير رضا باور بطل
 اى اوزج رجل بجلهم بغير رضا وبذا عندنا شئ اى كون العقد موقفا على الاجازة لم يصب اصحابنا هم فان كل
 عقد صدر من الفضولى وله مجيز شئ اى للعقد مجيز راي قابل لقبيل لايجاب سواء كان فصوليا آخر او كميلا واصيلا بحالة
 الوقوع كالبيع والنكاح والامارة ونحوها وانما قيد بقوله وله مجيز لانه اذا لم يكن له مجيز كما اذا زوج الفضولى يتيمة
 يتوقف العقد فان قلت السلطان مجيز وكذا القاضى فيمنع ان يتوقف العقد قلت يمكن فروع المسئلة في موضع
 السلطان فيه ولا قاضى كما راجح شذاهن تصور تزويج عبد المكاتب حيث لا يتوقف بل بطل لعدم المجيز لان النكاح
 عيب وليس بحسب ولا يجوز اجازة المكاتب وكذا اجازة المولى لانه انبنى عن كسب المكاتب هم انعقد موقفا على الاجازة
 شئ وبه قال مالك واحمد في رواية وقال ابو عمر في التمهيد لم يختلف قول مالك واصحابه في العبد تزويج بغير اذن
 سيده اذ السيد بالخيار اذ اشاء ايازه وان شاذ عنه وقال يحيى بن سعيد الانصارى الامر عندنا بالمدينة على هذا
 قال اسمعيل القاضى وهو قول سعد بن المسيب والحسن البصرى والشافعى والحكم جعل مالك التفرقة طلاقا واجازة وتوقف
 على اجازة مالك واجمعه على توقيت الوصية على قبول الموصى له هم وقال الشافعى تصرفات الفضولى كلها باطلة وبه قال
 احمد في رواية هم لان العقد وضع لحكمه شئ بنار على المقاسد الاصليية بهو حكمهم والفضولى لا يباشر على اثبات تعلقه
 والاجاز للناس تملك اموال الناس للناس وفيه من الفساد والاشغى واذا كان لا يقدر كان كلامه اهم ولنا ان كرس
 التصرف شئ وهو الايجاب والقبول هم صدر عن المباشرة هو العاقل البالغ مال كونه هم مضافا الى محله شئ وهو الاشغى
 من منات اوم ليست بحرم ولا معتدة ولا مشتركة ولا زائدة على العدد والمنفوس هم ولا ندر في انعقاد شئ اى في انعقاد
 التصرف لكونه غير لازم هم فينقد موقفا كميلا لمحق العز بالغايب هم حتى اذا راي المصلحة فيه ينفذه شئ والابطل هم
 وقد تراجى حكم العقد من العقد شئ وهو جواب عن قول الشافعى لان العقد قد وضع لحكمته فاقول بالوجوب معنى سلمنا ذلك
 لكن الحكم هنا لم يعدم بل اخر الى الاجازة والحكم قد تراجى عن العقد كالبيع بشرا الخيار فان لزومه تراج الى سقوط الخيار ثم اجمعه
 اذا سمعنا ثم اجاز المولى للنكاح يلزمه من الشئ بالدخول ومهر آخر بالاجازة قياسا لان الدخول في النكاح الموقوف كالدخول
 في النكاح القاسد وفى الاستحسان يلزمه مهر واحد لان مهر الشئ نما يلزمه بالعقد فلو لا لزوم المهر والسمى ايضا يلزم بحكم العقد
 فلو لم يدر المهر ان لازم فى العقد الواحد مهران وهذا لا يجوز وفى النهاية عقد الوكيل عند غيبته الموكل انما تصح اذا عرفه باسمه ونسبه
 والتعاريف زوجا من نفسه بامرا وقال الشافعى لان قلنا ان كل متنى ان اذ وجها من نفسى ولم ينسبها ولم يعرفها بالشهر وينفذ فيما
 بينه وبين الله تعالى وفى النوازل ان لم ينسبها ولم يعرفها بالشهر ولا يجوز للنكاح لان الغايب انما يعرف بالتسمية الا ترى

قَالَ وَتَزْوِجُ الْعَبْدِ

وَالْأَمَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ

مَوْلَاهُمْ مَوْقُوفٌ

أَجَازُ الْمَوْلَى جَازٌ

رَدُّهُ بَطْلٌ كَذَلِكَ

لِزَوْجِ رَجُلٍ أَوْ رَأْسَةٍ

بِغَيْرِ رِضَاهَا أَوْ رَدُّهَا

بِغَيْرِ رِضَاهَا وَهَذَا

فَإِنْ كُنَّ الْعَقْدُ صَدْرًا

مِنَ الْفَضُولَى وَلَهُ

مَجِيزٌ أَنْ يَقْدِرَ عَلَى

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَهُوَ

الْفَضُولَى كُلُّهَا

لَإِنَّ الْعَقْدَ وَضَعَهُ

لِحُكْمِهِ وَالْفَضُولَى

لَا يَتَدَخَّلُ عَلَى أَثْبَاتِ

الْحُكْمِ فَتَلْغُو لَنَا

رُكْنَ الْعَقْدِ صَدْرًا

مِنْ أَجْلِ مَضَاقِلِ

وَلَا خَرَفَ فِي الْعَقْدِ

فَيَنْقُذُ مَوْقُوفًا

إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ

يَنْفُذُهُ وَقَدْ تَرَاخَى

حُكْمُ الْعَقْدِ عَنِ الْوَقْفِ

ومن قال شهدوا بها
قد تزوجت فلا حنة
فبذلها الخبز فاجاز
فهو باطل وان قال اخر
اشهد والى زوجتها
منه فبذلها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المرأة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابن حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف ربه
غائب
اذا تزوجت نفسها
فبذلها فاجاز جاز
حاصل هذا ان الواحد
لا يصح فصوليا من
الجانبين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندهما
خلافا لوجه العقد
النفولي او بين
والاصيل جاز بالاجماع
هو قول وكما هو
ينفذ اذا كان فصوليا
وصار كالحكم الطلاق
والاعتاق على مال ولها
ان الموجب شرط العقد
لانه شرط حاله المحضر

انه لو قال تزوجت امرأة قد وكلتني لا يجوز في شرح القاضى لو كانت منقبة لا يعرفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن وبشر لا يجوز
المخرج نقابها ويرى الشهود ذكره الامام المتري شىء من قال اشهد والى قد تزوجت فلا حنة فبذلها فاجازت شىء من
اجازت المرأة ما قاله الرجل في خيبتها فهو باطل شىء عند ابى حنيفة ومحمد فلا قال ابى يوسف هم وان قال اخر شىء اى
وان قال فصوليا اخر في هذه المسئلة هم اشهد والى قد تزوجت فبذلها شىء اى قد تزوجت فلا حنة فبذلها شىء اى قد تزوجت فبذلها
الجميع قد تزوجت فبذلها شىء اى المرأة هم فاجازت جاز شىء اى العقد والفرق بين المسالتين ان الاولى لا يجزى
لما في بطل ولا يتوقف والثانية لما فيه فيتوقف لما مر ان شرط التوقف وجوب المجيز هم وكذلك شىء اى وكذلك لا يجوز
هم فكانت المرأة هي التي قالت في جميع ذلك شىء ايضا اذا قالت المرأة في جميع ذلك اشهد والى قد تزوجت فلا حنة
خاطب عنه واحد الى المجلس فقال زوجة اياك فبذلها الخبز فاجاز فهو جاز لوجوب المجيز هم وبذا عند ابى حنيفة ومحمد شىء اى
جميع ما ذكر قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غائبا فبذلها الخبز شىء اى بلغ الغائب تزوجها نفسها
اياه هم فاجاز شىء اى فاجاز الغائب ذلك هم جاز شىء اى العقد وتجوز ابى يوسف المسئلة في هذه الصور كلها هم وسألنا
شىء اى حاصل ما ذكر من الصور ان الواحد لا يصح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب اصيلا من جانبها
شىء اى عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لى شىء اى ابى يوسف رحمه الله تعالى وجميع اصحابنا ان الواحد لا يصح وكذا ان
جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ودليا من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ودليا من جانب
اصيلا من جانب ودليا من جانب وكذا من الجانبين ودليا من جانب اصيلا من جانب ودليا من جانب
ودليا من جانب او فصوليا من جانب ودليا من جانب اصيلا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة فنقد
ابى حنيفة ومحمد لا يصح ولا يتوقف وهذا ابى يوسف لا يصح حتى يتوقف الماكول الواحد اصيلا من الجانبين فهو محال هم ولو جاز
بين الفصوليين او بين الفصولي والاصيل جاز بالاجماع شىء اى ان صور كان لا خلاف فيها وهما ظاهران هم
هوش اى ابى يوسف يقول لو كان شىء اى الفصولي هم مامورا من الجانبين فيفقدان كان فصوليا شىء اى
بغير امر هم يتوقف شىء لان كلام الواحد عقد تام في النكاح باعتبار الاذن ابتداء فكذا باعتبار الاجازة انتهاء
لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة هم وصار كالمخلع شىء فان الزوج اذا قال خالعت امرأتى على كذا وهى
تبعها الخبز فقبلت في مجلس عليها جاز بالاتفاق هم في الطلاق شىء اى كالطلاق على مال هم والاتفاق شىء
اى كالاعتاق هم على مال شىء اى يرجع الى الطلاق والعتاق جميعا كما فسره هم ولها شىء اى ابى حنيفة ومحمد
هم لان الموجب شرط العقد شىء اى نصفه هم لانه شرط شىء اى لان الموجب ومنه شرط هم حالة الحرة شىء اى حاله كونه

عمره الى رجل خطيب ابنة فقال زوجت قبل رجل منهم قبل لم يجز لان الكل مخاطب الخطاب لا يصلح شهادته قبل مجز عليه الفتوى
باب المهر اي هذا باب في بيان المهر لما ذكر كرس النكاح وشتر الطهر في بيان حكمه ووجوب المهر ووجوب ملكية
النكاح قال الكل المهر المال وقال الكاكي المهر الصداق وهو اسم لما نسي في عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اسما في القرآن
احدهما الصداق والثاني في الخلعة قال الله تعالى واتوا النساء رصدا قاتهن نخله والثالث الاجر قال الله تعالى واتوا من اجور
والرابع الفريضة قال الله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة والخامس المهر قال عليه السلام فان لمسا فلما المهر بما اتحل لسا
العلية قال عليه السلام او ما العليق قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما العليق قال ما تراضي الا بالون والسابع
العصر قال عليه السلام عقر نسائها انتهى قلت لم يذكر في القرآن الا اربعة من الاسامي والثلاثة من الحديث وقال الشوكلي
لها اسماء تسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد الصدقة والحب والحديث الذي فيه العليق رواه الدارقطني ويقال صدقها
ولا يقال مهرها بكثرة ذكره ابن قدامة وفي المغني وفي الصحاح امهرها ومهرها وفي المغرب مهر المرأة اي اعطائها المهر وامهرها
اذا سمى لها مهر او تزوجها به قال وصيح النكاح وان لم يسم فيه شيء قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو في قوله وصيح ولا تحتاج
كما سمعت من الاستاذين الكبار وفي اكثر النسخ قال اي القدر في وصيح النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر اجبا
واعا الخلاف بل يجب المهر للثقل ولا يجب شيء على ما في في المفوضة وغلوا النكاح عن تسمية لا يمنع صحة ما اذا تزوجها ولم يسم لها
مهر او تزوجها على ان لا مهر لها او تزوجها على ليس بمال كالميتة والدم وهما مسلمان فالنكاح جائز ولما مثل نسائها
لان النكاح عقد انضمام وازدواج لغة فيتم بالزوجين وصيح بالتسمية المهر قال عز وجل فانكحوا فلو شرطنا التسمية فيه
لزدنا على النص ثم المهر واجب شرعا مثل ما في جواب عما يقال المهر واجب شرعا فكيف يصح النكاح مع السكوت فاجابا
بقوله المهر واجب شرعا يعني وجوبه ليس لصحة النكاح وانما واجب هو بابتة شيء اي اظهار ارم لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكر
لصحة النكاح شيء فان قيل هذا دعوى فلا بد من دليل احيب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم اذ طلقتم النساء الى قوله
تعالى فمتعوهن منكم بعهة الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون الطلاق الا في النكاح الصحيح فعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح
م وكذا شيء اي وكذا يصح النكاح م اذا تزوجها ان لا مهر لها ما بينا ان النكاح عقد انضمام فيتم بالتزويج
م وفيه شيء اي وفيما اذا تزوجها ان لا مهر لها خلاف ما لك شيء يعني انه لا يجوز له لانه عقد معاوضة فيفتقر الى ذكر
المال كالبيع الى ذكر الثمن وفيه فيفسد البيع فمضى المهر يعني ان فيفسد النكاح قلنا البيع معاوضة المال بالمال شرعا ولغة
تمليك شيء شيء فيفتني ذكر الثمن والمهر ليس بعوض اصلي كما ذكر في الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانضمام الى اخره
م وقل المهر عشرة دراهم شيء او خمسة عشرة وقال محمد وزن عشرة تيرا ان كان قيمة اقل من عشرة سفوف بمكان

باب المهر قال

ويعلم النكاح وان

يسم فيه مهر الا ان

النكاح عقد انضمام

وازدواج لغة فيتم

بالزوجين ثم المهر

واجب شرعا بابتة

لشرف المحل فلا

يحتاج الى ذكره بعهة

النكاح وكن اذا

تزوجها بشرط ان

لا مهر لها ما بينا

وفي خلاص للفتا

اقل المهر عشرة

دراهم

فلم يرد على من المبرقعة فلما رواه أبو داود في سنة من حديث عطاء بن ابن عباس رضي الله تعالى عنها قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا في محن قيمته دينار أو عشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر من الشرع من حيث الزوج قلت لقوله عز وجل قد علمنا ما فرضنا وكل ال قال تعولي بيان مقدار ما كان كواقة وغيره واجب للشرع والتقدير مجبول فذهبوا الى انهم يمين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه رواه البخاري انه لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه اثر موزة فانه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليسا قال زنة لواءه من ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم ولو بشاة وفي التمهيد رواه مالك في الموطأ عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه فقد اجاز به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مما حده ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم ومن اهدى ان النواة ثلاثة دراهم فقلت قلت قال عياض الا يبع لهم ذلك لانه قال من ذهب وذلك زيد على دينارين وفي الاستبصار اكثر اهل العلم ان وزنها خمسة دراهم لظاهر انه تزوج بالكثر من ثلاث مثاقيل من الذهب فان قلت روى البيهقي عن حجاج بن اسود عن قتادة عن انس قال قومت يعني النواة ثلاثة دراهم فقلت وجب ان يكون حجاج هو الذي ارطاه وهو ضعيف وقطادة ليس وقد عمن ولما قال احمد بن حنبل في الحديث لا تقوم به الحجية فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطى في صداق امرأة على كفيه سويقا او تمرا فقد استحل فقلت في اسناده موسى بن مسلم وهو ضعيف قال القوي وقال الازدي وهو ضعيف رواه ابو داود وهو ضعيف فان قلت في ذلك في التمهيد على ان جابر نفسه قال كنا نسمع بالقبضة من الطعام على معنى التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريح عن ابني الزبير قال سمعت جابرا يقول كنا نسمع بالقبضة من التمر والقمح الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا منسوخ وكان ذلك للضرورة والفقر في اول الاسلام قال ابن الجوزي فان قلت قال البيهقي في هذا ان كان منسوخا لاني علم المتعة فانما نسخ منه شرط الاصل فاما ما يجعلونه صداقا فانه لم ينسخ قلت فساد قوله هذا ظاهر فان الاجماع على نسخ احكام المتعة وهو عوى اخراج بعضها من النسخ دعوى باطلة وقال السرخسي ويدل على بطلان قوله هذا اثبات فقهاء افسده ان الذي نسخ من احكام النكاح المتعة انما هو شرط الاصل وان كان باقي احكامه ثابت في النكاح المشرع المويدي ينبغي ان لا يثبت بهذا النكاح نسب ولا يجري فيه التوارث اذ هذه الاحكام للنكاح المتعة وهي باقية في هذه الاكثرة ولم ينسخ الا شرط الاصل كما زعم وذلك خلاف الاجماع المسلمين وقيل في الجواب من الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونفس مع ضعف كل واحد منهما فلا يكون هذا دليلا على دعواهم وقيل لو ثبت كان محمولا على المل والله اعلم فان قلت روى الترمذي وسلم

أبى اليمان الأوزمي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بزل على سورة من القرآن لكي يكون العبد بعدك
 مهرا وفي حنف ابن أبي شيبة عن شعيب قال سألت حماد بن بزل وهب ابنه من بزل فقال كل منها لا يجوز إلا بعد ما أتت
 فان قلت روى الترمذي وابن ماجه عن عاصم عن عبد الله قال سمعت عبد الله بن عاصم بن ربيعة عن أبيه ان رسول
 صلى الله عليه وسلم جاز نكاح امرأة على ثلثين وقال حديث حسن قلت قال ابن الجوزي في التحقيق عاصم بن عبد الله بن
 ميعين ضعيف لا يحتج به وقال ابن حبان كان فاشح الخطاء فترك فرع يجوز الدخول بها قبل ان يعطيا شيئا من صداق
 سواء كانت موفقة أو مسمى لها به قال سعيد بن المسيب والحسن وأبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وأبو عيسى لم يعلموا
 ما كان من رواية عاصم ولا غيره وقفاة وما لك ان لا يدخل بها حتى يعطيا شيئا قال أبو حنيفة في مفسر
 السنة عليه واستدلوا بجملة عليه السلام عليه بنى الله تعالى عنه من الدخول على فاطمة بنتي الله تعالى عنهما حتى يعطيا
 شيئا فأعطاهما ورعه الحطية ولما حديث عقبة بن عامر الذي زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطيا شيئا وروى
 ابن أبي شيبة من حديث كريب بن هشام وكان من اصحاب عبد الله انه تزوج امرأة على اربعة آلاف وغل
 بها قبل ان يعطيا شيئا ولو سمي اقل من عشرة فلها العشرة عند فاشح وقال ابن القاسم في البدونة ان سمي اقل من
 أربع دينار أو ثلاثة دراهم ان كمل قبل الدخول ربع دينار أو ثلاثة دراهم والآن في عليه وبعد الدخول اجبر على تكليف اقل الصداق
 وان طلق قبل الدخول وجب عليه نصف المسمى وقال غيره من المالكية التسمية فائدة بنفسها على كل حال ولم يوجبوا المثل
 ما يوجبوا المثل في تسمية الخمر والخنزير ومحمو العقدهم وقال زفر مذهب المثل ش اي يجب المثل م لان تسمية المالا
 مة اكانغامة ش يعني كالتسمية كما في تسمية الخمر والخنزير وهو القياس م ولنا ش وهو وجه الاتحسان م ان فساد
 هذه التسمية لحق الشرع ش وحق الشرع يتأدى بالعشرة وهو معنى قوله م وقد مر تفصيلا بالعشرة ش باعتبار ان العشرة
 في كونها صداقا لا تجزى وذكر بعض الاجتزى كذا كراهه كما لو اضاف النكاح الى بعض ما صح في جميعها م فاما ما يرجع الى مقها
 ش اي الى حق المرأة م فقد نصبت بعشرة لرضا ابد ونهاش اي بما دون العشرة لان من رضى بخمسة فقد رضى بالعشرة
 بلا شك وما زاد على العشرة فهو مقها ثم رضاها بالخمسة اسقاط مقها فمضى عن حق الشرع فيصير مقها في مقها دون حق الشرع
 فمضى العشرة بخلاف ما اذا لم يوجب التسمية لان الانسان قد رضى باسقاط الحق مكمرا وتفضلا طلبا للثنا ل الجليل ولا يرضى
 بتقليل المالا فكانت راضية بالعشرة م ولا معتبر بالعظام التسمية ش في اجواب عن قوله كانهامة تقريره ان هذا القياس
 غير صحيح م لاننا قد رضى بالتملك من غير عوض تكمرا ش اي لاجل التكرم على الزوج م ولا ترضى فيه بالقبول اليك ش
 ترضى في المعاهدة فلا يكون التسمية دليلا على عدم الرضى بالعشرة فذلك لم يجب العشرة وانما يجب م المثل بخلاف الذي

ولو سمي اقل من

عشرة فلها

العشرة عندنا

وقال زفر وهو

المثل ان تسمية

مالا يصح مقها

كعدمها

ولنا ان فساد

التسمية بحق الشرع

وقد صار مقها

بالعشرة فاما ما

الحقها فقد

بالعشرة لرضاها

ولا معتبر

لانها قد ترضى

عن غير عوض

ففي العوض

الرجال في الأصل بغير ان لان ما صله يعرفون انتم تعلق الضمة على الواو مع ضمة ما قبلها فخذت ثم منفتحة الواو لا تقاوم
 الساكنين والواو الموحدة فيه ضمير المجاهدة والقرون علامات الرفع ووزن ضيغة النساء بغير من والواو لام الفعل فيه والواو
 ضمير جمع النساء ويؤتى في الاول معرب رفعه باثبات النون ولقب بجره بجزء ما قوله تعالى او يعقوب الذي بيده عقد
 النكاح فذهب اصحابنا الى انه الزوج قال ابو بكر بن المنذر في الاشارة روينا ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه و
 عبد الله بن عباس ومجير بن مطعم ونافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وشريح ومجاهد ومحمد بن كعب وقفاة
 والزيغ ونافع بن مولى ابن عمر والاوزاعي وابن شبرته والضحاك وابن جريح وابن حبان ومجاهد بن زيد وابن سيرة
 والشعبي والنعيمي وطائفة واياس بن سعاد بن الشوري والليث والشافعي في الجديد خلاف ما ذكره عنه الزمخشري وابن
 الخطيب في تفسيرهما وهو قول حماد وكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن شيبة في مصنفه والموقف ابن قدامة في المنهاج
 وروى الدارقطني باسناد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العتقة
 الزوج وقال علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابو الزيد هو الولي وقال مالك والاب وجده في حق الكبر وهو قول الشافعي
 في القديم والجديد كالأب فيه وفي المعنى وهو قول حماد في القديم في حق الأب خاصة بخمس شرائط ان يكون الذي بيده
 عقد النكاح اباً وان يكون صغيراً وان تكون بكراً وان تكون مطلقة ولا يجوز عن الأب في الطلاق وان يكون
 قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز ما روي في شرائط الأولى في حق المهر كالأب والجدة الثانية ان تكون ممن لا يحل
 ان ينسبها الثالثة ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا مميئاً وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والعين هم
 والاقية متعارضة شئ الاقية جمع قياس وهو معروف هذا جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان يستطاع الكل لان
 الطلاق قبل الدخول بعد العقد وعليه وهو الصنع اليها سالم فيعني ان يستطاع كل البديل كما اذا ابتاع عاتق ثانياً فاجاب
 عنه بقوله والاقية متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بكذا لكن هذا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وان الطلاق قائم
 بملاك النكاح فيه في وجوب كل المهر لا فوت ماله باختياره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالمشتهرى اذا تلف البعثة قبل
 القبض فاذا تعارض القياسان وجب المصير الى المنس قلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراض عليه بشيئين احدهما
 انه ليس بمنا الاقياسات والثالث لما والاخرين ظاهر كلامه يدل على ان المهر من المنس انما كان متعارض القياس
 وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجود ما هو متعارف الا ان خالف فهو متروك موقوف وما اذا وافق فالقياس
 بالنس ثابت عندنا بمعين المنس لا بالعلّة ومنهم من قال انما فصل بالقياسين ثبوتاً وتقييداً فالقياس المتقضي لوجوب الكل
 يصلح في ايجاب العرف والقياس الذي يقتضي استعلاء الكل يصلح في استعلاء النصف عللاً بهما وهو مقتضى النص وذكر في

والاقية
متعارضة

ففيه تقويت الزوج للملك
على نفسه، واختياره وفيه
عود المهر على اليها كما
يجمع فيه النكاح
وإن كان يكون قبل
النكاح لا يفسد كالدخول
عند ما عدا بنية له
قال وإن تزوجها ولم
يسم لها مهر أو تزوجها
على أن لا مهر لها فلها
منها أن دخل بها
أومات عنها وقال الشافعي
لا يجب شيء في الموت كزهر
لأنه يجهل الدخول له المهر
فالحصن فتمت من نفسه
بتدء كما يمكن من سقاطه
نتماء ولنا أن المهر وجوباً

في المواثيق العمل بالقياس في معارضة النفس المخصوص ما يرد به النفس قد فسخ منه الطلاق قبل الدخول بعد الخلوة بغيره
الرجوع إلى النفس المخصوص لتقدير العمل بالقياس في ثلث الميجوز ترك النفس المخصوص بالقياس وانما الجائز بالقياس زيادة
التخصيص بعد ما فعل النفس بدليل والميجوز تخصيصه بالقياس قبل ان يخبر فان قلت ليس من بيان التعارض بين القياسين
تكميل العمل باحدهما قلت اصل ان الدليلين اذا تعارضا ولم يكن ترجيح احدهما على الاخرهما مراد ساقط ولم يعمل
باحدهما بالترجيح من غير ترجيح من فنية شئ في الطلاق قبل الدخول والخلوة والفاضية تفسيرية تفسير التعارض بين
القياسين فله الاول بقوله بعبارة الزوج والثاني بقوله وقدرت المدة وعليه اي اخره تفويت الزوج الملك على نفسه
باعتباره هو قدر تفويت الزوج الملك على فنية شئ تفويت موقوف على فاعلة الملك فله الاول بالباقي بنية بغيره تفويت الزوج
مهر وفيه شئ اي في الطلاق قبل الدخول ايضا هو عود المدة وشئ وهو البنية المباشرة اي الى المرأة حال كونه مهر سالما
فكان الزوج فيه شئ اي في حكمه هذا الامر الميراث اي الرجوع وهو عند ترجيح مهر الى النكاح منصوص لانه خبر كان وانشاره الى
القياسين ترافعا على النفس وهذا الاية المذكورة مهر وشئ اي القدر وشئ لان المسئلة من مسأله ان يكون قبل الخلوة
لانها كالدخول عندنا على ما بينه انما انما في رايه من قريظ في هذا الباب مهر قال شئ اي القدر وي مهر
وان تزوجها ولم يسم مهر او تزوجها على ان الامه لها مهر مشاهدا ان دخل بها او ما عداها من غير ان صور ان الاول
ان تزوجها ولم يسم لها مهر يعني سكت عنه والثانية على ان تزوجها على ان الامه لها مهر يعني يشترط ان لا مهر لها وهي مسئلة
المعقودة وهي التي فرضت نفسها لامة فلها مهر مشاهدا ان دخل بها او مات عنها وفي الذخير وكذا الوات هي ومنها قول
عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ونصايه وبه قال الحسن البصري ورواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره
عنه ابن ابي شيبة والحسن بن حمى وابن شبرمة وابن ابي ليلى والشافعي في رواية البطي واحمد واسحاق بن راهوية
وابو ثور وابن جرير الطبري وداود وفيما اذتركه ذكره وان نفيها بطل النكاح مهر وقال الشافعي لا يجب شيء في الموت
شئ اي لا يجب لها اذ مات منها قبل الدخول مهر واكثرهم شئ اي واكثر اصحاب الشافعي على ان يجب بالدخول
كمنهينا وبه قال احمد وقال بعض اصحاب الشافعي لا يجب لها شيء بالدخول وفي الموت للشافعي قولان احدهما ان يجب و
الثاني انه لا يجب وهو قول مالك في صورة نفى المهر لم شئ اي للشافعي مهر ان المهر خالص فحقها فكل من نفى ابتداء
شئ اي في ابتداء العقد كالمعقودة فلها ان تفوض نفسها لامة مهر كما يمكن من سقاطه انتهاء شئ اي في انتهاء العقد فلها
لما ان تسقط مهر بعد العقد كالمعقود واجتج الشافعي ايضا جاري عن علي وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى
عنهم انهم قالوا لها الميراث والاصداق لها وعليها العدة مهر ولنا ان المهر وجوباً شئ اس من حيث الوجوب

وحق الاولياء وهو ان يكون اهل من مهر مثلها وحق المرأة وهو كونه ملكا لها غير ان حق الشرع وحق الاولياء يقتصر
وقت العقد في حالة البتة وحق المهر وانما يصير حقا في حالة البتة فنكاح الابراء دون النفي شش لان الاصل ان تلاقى النكاح
ايكلا وان لا يملك ولما امكن الابراء ان يماروا دون النفي ابتداء وحق اولياءها قبل الدخول بها فلها المتعة شش وانما لم
يشش فان طلقها قبل الدخول فلو انخلوة بل قال قبل الدخول فخطب مع ان الخلوة بشرط ايضا لان الدخول يشملها اذ الخلوة ودخل
سكناهم لقوله تعالى فتعومهن على الوسع قدره الاية شش قدر الكلام في قوله الاية عن قريب وجه الاستدلال ان المتعة
قال لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن فريضته ومتعوهن والفريضة هي المهر اي لا جناح عليكم
في الطلاق في الوقت الذي لم يحصل المساس وفرض الفريضة وامر بالمتعة مطلقا وهو على الوجوب وقال قتاد ذلك
يقصده ايضا وذكر بكلمة على هم ثم هذه المتعة واجبة رجوعا الى الامر شش اي لا بل الرجوع الى الامر لان مقتضاه الوجوب
عند الاطلاق والمتعة الواجبة عند تاهي هذه وحدها والباقية مستحبة الا اذا كانت الفريضة من قبل المرأة حيث لا تسمى
لها المتعة لانها جارية وندهبنا هو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري
والشوري والشافعي في رواية جماعة عنه وعن عبيد بن ربيعة عن مالك شش اي في الحكم المذكور
خلاف مالك فان عنده مستحبة وهو قول ابن ابي ليلى والليث لان تعالى قال فتعومهن على الخسيتين والحسن اسم المستطوع و
الوجوب لا يقتضيه بالحسن فانما قد فسر الاحسان بالايمان ولان التقيد بالحسن لا ينفي الوجوب على غيره كما قال الامام
بدرى المتقين مع انه يداهم وانهم قال الكاكي والصحيح من نذهب كمنه ببناءهم والمتعة ثلاثية اثواب من كسوة مثلها
شش اي مثل المرأة وبهذا اللفظ اعني من كسوة مثلها لفظ القدوري في مختصره اشار بهذا الى اعتبار ما لها في الكسوة
على ما هي الآن هم وهي درع وخمار ولحقه شش فسر بهذا قوله والمتعة اثواب لان ذكر الاثواب يتناول اكثر من ثلثة
ففسر الاثواب بقوله وهي درع وخمار ولحقه اي الاثواب المذكورة هي هذه لا غير الدرع هو ما يلبسه المرأة فوق الثياب
وهو ذكر قاله صاحب المغرب وعن الحلواني هو حاية الى الصدر وقال ابن الاثير درع المرأة قميصها والخمار تغطية
الرأس براسها والحنطة بكسر الهمزة هي التي تحت المرأة وفي الذنيرة المتعة لاثنية اثواب قميص ومتعة ولحقه وسط
لا جبة غماية الجودة ولا روى غماية الرد ولا يدا وعلى نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسة دراهم وفي الينابيع ان كانت
من السفلة فمقتضاها من الكرياس وان كانت من الوسط فمقتضاها من القزوان كانت مرتفعة الحال فمقتضاها من الاجراس
وبهذا هو الصحيح وفي النخعي اعلا ما خادهم يروى ذلك عن ابن عباس وكذا ذكره عنه في التفت داونا ما كسوة تجوز فيها
السلالة والزاكاة ان تقيم ايتعما درع وخمار او ثوبا فصله فيه وقال الاوزاعي والثوري وعطاء ومالك وابو عبيدة

وانما يصير حقا
لها في حالة
النكاح فملك
الابراء دون النفي
ولو طلقها قبل
بها فلها المتعة بقوله
ومتعوهن على
الوسع قدره الاية
ثم هذه المتعة
واجبة رجوعا الى
الامر وفي خلاف
علاء والمتعة
ثلاثة اثواب من كسوة
مثلها وهي درع وخمار
وملحفة

القولنا وعن احمد بن حنبل روى فيه الى الحاكم وهو احد قول الشافعي وهو بعيد وروى عبد الرحمن بن عوف روى عنه انه طلق الكلبيت وجمها جارية اى متعها وقال الفخري القوي تسمى المتعة التميم وروى عن الحسن بن علي روى عنه انه طلق امراة ومتعها بعشرة الاف فخالها متاع قليل من بسبب مفارق وفي التنبية طلق امراة قبل المرض والمس تجب المتعة وروى عن الحسن بن علي روى عنه انه طلق امراة وبعدها السنين بسبب مرضه وفي المتعة قوله قبل الفرض ان وجب لها نصف مهر المثل فلما تمتعته وفي المنهاج تجب متعة اذا لم يجب نصف مهر المثل قبل الطي وكذا الموطوءة في الاظهر مع مهر المثل ثم وفي التقدير شى اى التقدير بثلاثة اقواب هم مروى عن عايشة وابن عباس رضى الله تعالى عنهما شى قال لا تترامى ولنا ما روى اصحابنا في المبسوط وغيره وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وداود الحسن والشعبي ان المتعة ثلاثة اقواب والبصيرتى روى عن ابن عباس هم قوله شى اى قول الله وروى في مختصرهم من كسوة مثلها اشارة الى انه يعتبر حالها اى حال المرأة وفي المبداء ثم قبل تعقب المتعة بحالها وبه قال ابو يوسف وقبل يعتبر بحالها وقبل في المتعة الواجبة بحالها لا متاعا فاما مقام مهر المثل وفي المستبج بحالها قال في الاية اشارة الى اعتبار حالها فلو اعتبر بحالها وحده لسيئنا من الشريعة والوضعية في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكرهم وهو قول الشيخ الكرخي في المتعة الواجبة شى اى الاعتبار بحال المرأة وهو قول الشيخ ابى الحسن الكرخي هم لقيامها شى اى قيامهم مقام مهر المثل شى لانها تجب عند سقوط مهر المثل وفي مهر المثل يثبت بحالها فكذا في حقها وكذا في النفقة والكسوة هم والصحيح انه يعتبر بحالها شى اى بحال الرجل وهو اختيار المصنف وهو الصحيح من ذهب الشافعي ايضا هم علما بالنفس وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره شى بيانه ان الله تعالى اعتبر بحال الرجل وروى حال المرأة والتعليل في معارضة النفس باطل والموسع هو الفنى والفقير المتقل هم نعمهم شى اى التمتع لا تزاد على نصف مهر مثلها شى وبه قال الشافعي في قوله وفي قول لا يعتبر بمهر المثل ففى بعض النسخ ثم هو فالتأنيث على اراوة المتعة والتذكير على اراوة قدر المتعة هم ولا يفتقر من خمسة دراهم شى لان المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل العوض لا يجوز ان يكون اقل من عشرة فنصف العوض لا يجوز ان يكون اقل من خمسة وهذا معنى ما اعله في الاصل وهو قوله هم ويعرف ذلك في الاصل شى اى المبسوط بيان ذلك ان المتعة اما ان تكون زائدة على نصف مهر المثل او لا فان كان زائدة فلها نصف مهر المثل هو العوض ولكن تعذر نصفه لجهالة فيصار الى خالف وهو المتعة فلا يزداد على نصف مهر المثل وان لم تكن فلما ان يكون مساويا له او لا فان كان مساويا له فلها المتعة اتباعا للنفس وان لم يكن فلما ان يكون اقل من خمسة دراهم او لا فان كان فلها الخمسة لان المهر هو الاصل والمتعة خلف ولا مهر اقل من عشرة

وهذا التقدير مردود
عن عايشة وابن عباس
وقوله من كسوة مثلها اشارة
الى انه يعتبر حالها
وهو قول الكرخي في
المتعة الواجبة لقيامها
مقام مهر المثل
انه يعتبر بحالها
بالنص هو قوله تعالى
على الموسع قدره وعلى
المقتدر قدره ثم هي لا
على نصف مهر مثلها
ولا تنقص عن خمسة
دراهم ويعرف ذلك
في الاصل

وان تزوجها ولو يسيم
 بها مهر اثم تراضيها
 بغيره فيلها ان
 طلقها

قبل الدخول بها فلها
 المنة وعلى قول ابى
 الاول نصف المهر

وهو قول الشافعي
 لانه مفروض وهو قول
 الشافعي لانه مفروض

فينصف بالنظر
 ان هذا الفرض تعيين
 للواجب بالعتد

وهو كالمثل ذلك
 لا ينصف فكذا ما نزل
 والمراد بالعتد الفرض

اذا هو الفرض المتعارف
 في المهر احد العقد
 الزيادة خلافا لغيره

روى في زيادة الفرض
 ان شاء الله واذا
 الزيادة تسقط بالطلاق
 قبل الدخول على قول ابى يوسف
 لا تنصف

وراهم خلاصة اقل من خمسة وان لم يكن فلها المنة بالنقص فان قيل لنقص المنة مطلق عن هذه التفاصيل
 ايضا فتبين له ومنه فاجاب ان قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في ازاوجهم دل على ان المهر مقدور شرعا فلا يجاب
 بالتسمية في مهر من يعينه به مهر المثل بيان ذلك بقوله عليه السلام ولا مهر اقل من عشرة دراهم كما
 - معارضا لاية المنة والتفصيل على الوجه المذكور فيمنع مينا انتهى قلت هذا الكلام الاكمل نقاه عن شيخهم وان تزوجها
 لم يسيم لها مهر اثم تراضيها على تسمية فخي اما ان دخل بها او مات عنها في هذا الاجماع وكذا الحكم لو افضته الى العاضى فخر
 لها مهر لان لها ان تطالبه وترافعه الى العاضى لغير مهر لها كذا ذكره الترمذي في هـ فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 المنة ش وهو قول ابى يوسف في قوله المهر جوع اليه وهو رواية عن احمد رحمه الله تعالى هم وعلى قول ابى يوسف الاول
 نصف هذا المفروض ش اي لها نصف المفروض الذي فرض اما هم وهو قول الشافعي ش اي قول ابى يوسف الاول
 وهو قول مالك ايضا وفي ظاهر الرواية عن احمد وهو قول ابن عمر وعطاء بن شبيب والشافعي هم لانه مفروض ش كالسبي
 ثم ينصف بالنقص ش واما في نصف الفرض هم ولان هذا الفرض ش اي الفرض الذي بعد العتد هم تعيين للواجب بالعتد
 وهو مهر المثل وذلك لا ينصف ذلك فكذا ما نزل منزلة ش فانزل منزلة مهر المثل واراو بالنازل منزلة السبي
 بعد العتد والمراد بما نزل ش اي المراد بما ناله ابو يوسف من قوله تعالى فنصف ما فرضتم هم الفرض في العتد ش
 يعني حالة التكاح قوله الفرض مرفوع لانه خبر المبتدأ واعني قوله المراد هم اذ والفرض المعتاد ش لان الفرض المطلق
 لا عموم له هم قال ش اي القدر الذي في مختصرهم وان زاد ما في المهر بعد العتد لزمته الزيادة ش وبقال احمد هم
 خلافا لغيره ش حيث يقول لا تصح الزيادة وبقال الشافعي لان الزيادة هيبة مبتدأ لا تلحق باصل العقد ان قبضت
 ملكا ولا فلا وعند المصنف ان يذكره فيما تاتي حيث قال هم وسنذكر في زيادة الثمن والتمسك انشاء الله تعالى
 اي في فصل يذكر بعد باب الرجعة والتولية قال الاصل نحن نكتبه في ذلك قلت نحن لا نتبع ما قاله الاكل فنقول
 قال في المبسوط دليل جواز الزيادة قوله تعالى فيما تراضيتهم به من بعد الفريضة سعاه من فريضة بعد الفريضة وبقولنا
 احمد في الزيادة في النكاح والزيادة الزيادة في البيع وفي شرح الطحاوي تزوجها على الف ثم على الفين لا يثبت المهر الثاني
 خلافا لابى يوسف لانها نقد اثبات الزيادة في ضمن العقد فلم يثبت العقد فكذا الزيادة وفي شرح الاستيعابي جرد
 على الف اخر ثبوت التسميتان عند ابى حنيفة وعندهما لا يثبت الثانية وكذا الواجب المطلقة بالغ قيل وبقال لا ارني
 بالمهر الاول او اربعة ثم قالت لا اقيم معك بدون المهر ولو وهبت مهر اثم بيد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق هم وقيل
 ش اي على الاختلاف هم واذا صحت الزيادة تسقط بالطلاق قبل الدخول وعلى قول ابى يوسف لا تنصف ش اي الزيادة

مع الاصل لان الشك في عند جاش أي أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف في قوله الرجوع اليه وهو رواية عن أحمد
 رحمه الله تعالى هم وعند أبي يوسف المفروض بعده ش أي بعد التقدم كالمفروض فيه ش أي في العقد على ما مر سابقا
 في المسئلة المتقدمه فان حطت عنه من مهرها صح الحط ش يعني ان حطت المرأة عن الزوج من مهرها صح الحط فيلحق
 بالتقدم لان المهر بقا وحققا والمطالبة لاقية بحالة البقاء ش أي المطالبة في حقها بحالة البقاء لا بحالة الابتداء وقد بقي حقها
 على التميز ولو قال حقها بقا لكان اولى لان التميز لا يجوز تقديمه عليه اتفاقا وخلاف الماذني والمهر في تقديمه
 على الفعل ونذهب بسيدويه ان لا يتقدم عليه وهو مذهب كتب النجوم واذا خلا المهر بل بامراته وليس بذاك مانع من الوطى
 ثم طلقها فلها كمال المهر قال ابن المنذر في الاشراف وابوبكر بن ابي شيبة في مسنده وابوبكر الرازي في احكام القرآن
 هذا قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ومبار ومعاذ رضي الله تعالى عنهم وبه قال
 عروة بن الزبير وعلي بن الحسين وزين العابدين بن سعيد بن السيب والزهري والنخعي والاوزاعي والثوري واحمد و
 بن راهويه والشافعي في قوله التقديم وكل الطحاوي انه اجماع الصحابة وقال ابوبكر الرازي هو اتفاق الصدر الاول
 وروى ابن ابي شيبة في مسنده عن عوف عن زرارة بن ابي ادني قال سمعت يقول قضاة الخلفاء والراشدون المديون
 ان من غلق بابا او اخفى سرفعة وجب المهر وجبت العدة ومثله في رواية ابى بكر الرازي وقال الا ترازي هذا اذا كان
 المهر مسمى وان لم يكن المسمى فلها صدق مثلها وان لم تقع الخلوة فلها نصف المهر وان لم يكن المسمى فلها المنة كذا في مختصر
 الطحاوي والخلوة الصحيحة قائمة مقام الدخول عندنا في تلك المهر وجوب العدة وثبوت النسب ونفقة العدة والسكنى
 وتزوج البنت وتوحيه الامه على قول ابى حنيفة وفي الذخيرة ولم يتيقروا بمقام الوطى في حق الاحصان وحرمة النبات ولها
 الاولاد والرجعة والميراث ولما وقع طلاق اخر فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصواب لانه لا استيفاء ثم هذا المطلاق
 بل يكون رجعي او بائنا قال الشيخ الاسلام في باب العيين يكون بائناهم وقال الشافعي لما نصت المهر ش وهو قول شريك
 والشعبي ومالك وسوابن سيرين وابوثور وقال ابوبكر الرازي وابن المنذر وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
 ابن عباس رضي الله تعالى عنه مثله قال لا يصح ذلك عنهما لان في حديث ابن عباس ليس بن ابي سليم وهو ضعيف
 وقال مالك الرازي وابن المنذر ان غلبا في منزلهما فلها نصف المهر وان غلبا في منزله فلها المهر كله وذكر ابوبكر الرازي
 عنه انه قال ان طاول ذلك جيب المهر كما لو في الجواهر ان طال المقام يتقرب الكمال في احد القولين ثم قيل في صدق
 الطول سنة قيل لا يعدل في العادة هم لان المعقود عليه ش وهو متاخر البعق هم انما يصير مستوفيا بالوطى ش فلم يرد
 هم ولا يتاكد المهر دون ش أي دون الوطى والزوج لم يستوف السبدل من المرأة فلا يجب عليه بدل هم ولنا انما ش

مع الاصل لان النصف
 عندهما يختص بالمفروض
 في العقد عند المفروض
 بعده كما المفروض فيه
 ما مر ان حطت عنه
 من مهرها صح الحط
 لان المهر حقيقة الحط
 يلاقية حالة البقاء
 واذا خلا الرجل بامرا
 وليس هناك مانع من
 الوطى ثم طلقها فلها
 كمال المهر قال الشافعي
 لها نصف المهر لان المهر
 عليه انما يصير مستوفيا
 بالوطى فلا يتاكد
 المهر دونه ولنا انما

ع + ع + ع

هم سلمت المبدل بش وهو منافع المبيع هم حيث رفعت الموانع من الوطى وما في تضييق
 عن قريب هم ذلك المانع من الموانع هم ذلك وما شئ اى وسع المرأة وهو الذى تقدر عليه هم فتيانكدهما فى المبدل بش
 وهو المهر هم اعتبار المبيع بش اى قمارا عليه فان التخليه فيه تسليم حتى يجب على المشتري تسليم الثمن فكله اهنما يجب على الزوج
 تسليم المبدل والمبدل المبدل فى المعاوضات فيقر تسليم المبدل تحقق استيفائه الا ترى ان الاجرا اذا خلا بين المتاجر و
 المستاجر ناكه المبدل وان لم يتحقق اقتبض وهذا لانه لو تمت بقدر المبدل على حقيقة استيفاء المبدل بما تمتنع من عليه المبدل
 عن الاستيفاء فيقتضى من عليه المبدل وهو موقوف شرعا وروى ابن ابي شيبة عن جابر اذا نظر الى فريضة ثم طلقها فلما
 الصداق وعليها العدة ومنه عليه السلام من كشف خمار امرأة او نظر اليها وجب الصداق ودخل بها او لم يدخل روادى الدار
 قطنى وابو بكر الرازى فى احكامه وقال شريح يجب بها العدة ولا تيكدها المهر كذا فى النفث فان طلقت هذا طلاق قبل
 الميسر فيتنصف بالنصف ومن قال بان الخلوه مكسلة فخلق التنصيف بالخلوه وهو خلاف النص اذا انصت علقه بعدم
 قلت الميسر ليس بوطى حقيقة وانما هو محال على الوطى لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب اذا انحسرت بالسبب وتبين
 ذكره بالنص وهو قول تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والانصاف والخلوه وهو اخذ من الفضاء وهو المهر
 الخالى ونهى عن استرداده شى من المهر وعل الس على الخلوه هو اولى من حمله على الوطى لان المهر لا يطلق ليس الا الملائمة وطلقة
 السبب للسبب اقوى لان السبب لا يوجد دون السبب والسبب قد يتناوب فى السبب كما فى البيع بشرط الخيار فالسبب
 لازم وايضا والسبب لازم فى حال دون حال هم وان كان احدهما مريضا شئ هذا مشروع فى بيان الموانع اذا كان
 احدهما زوجين مريضا والموانع جميع مانعة وهى اقسام مانع حقيقى كالمرض ومانع طبيعى ككون المرأة رقعا او قترنا او مغرا او صغيرة
 لا تطبق الجماع ومانع حصى وهو ان يكون معها ثالث سواء كان بنسبه او محمى تقطانا او ناعما بالغا ونسبيا يتصل والمجنون و
 المنمى عليه والصغيرة الذى لا يعقل لا يمنع وزوجه الاخرى تمنع وعن محمد لا تمنع وجارية لا تمنع بملات جارتها والكلب العقور
 يمنع فان لم يكن عقورا فان كان المرأة يمنع وان كان له لا يمنع ومانع شرعى كالاحرام بحج فرض ومانع طبيعى كشرش
 كالمريض او مسكنا فى رمدان شئ هو مانع بخلاف لما يلزمه من القضاء والكفارة هم او محرما شئ او كان احدهما
 محرما هم بحج فرض او نفل او عمة شئ الكل سواء فى المنع هم او كانت ما ينعش او قضاء فانه مانع طبعيا وشرعا فليست
 الخلوه مبيحة شئ هذا جواب من الشرطية اى فليست الخلوه صحيحة فى الاشياء المذكورة هم حتى لو طلقها كان له نصف المهر
 لان هذه الاشياء شئ يعنى المرض وصوم رمضان والاحرام مطلقا والبيض هم موانع شئ وفى الصبيان والعمى
 والمحرمة اذا جارت بولد ثبت المهر بذلك كما وان جارت بولد لا تل من ستة اشهر ثبت نسبه

سلمت المبدل حيث
 رفعت الموانع وذلك
 وسعها فتيانكدهما
 فى المبدل اعتبارا بالبيع
 وان كان احد هما مريضا
 او صائما فى رمضان او
 حرجا بالحج فرض او نفل او
 وجع فلو كانت حائضا
 فليست الخلوه صحيحة
 حتى لو طلقها كان لها
 نصف المهر لان هذه الاشياء
 موانع شئ

هم اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع او يلحق به العسر والشدة وبهذا التقيد تفصيل وهو ان كان لا يلحقه عسر فالجماع صحيح وقيل مرضه لا يعبرى عن كسر وقصور في التحرك في الاعضاء والقوة في الذكر وبهذا التفصيل وهو الاصح او التفصيل في مرضه فكل مرض من بابية يمنع صحة الجماع لان جماع الرجل موجب للكسر والقصور لا محالة سم وبهذا التفصيل في مرضها وهو الصحيح واما صوم رمضان فلا يلزم منه من القضاء والكفارة شئ اراد به قوله لا يمنع الجماع او لم يمتح به مزر وفي الذخيرة مرضها متنوع بلا خلاف وانما تنوع في مرضه قيل متنوع قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفقهاء مرضه او مرضا يمنع اذا كان شئ يعجزه الجماع وقال الصدر الششيد يمنع من الجماع لانه يجب بالانظار القضاء والافارة فيسبغون ذلك حرج فيكون مانعا من الاجرام شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع صحة الجماع هم لما يلزمه من الدم ونسأ والنسك والقضاء شئ لان الذي يجامع في احرامه تلزمه هذه الاشياء وقد عرف في موضعه مفصلا وهو الميعش شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره ولما لم يمنع هم فانه مانع طبعا وشرعا شئ اما طبعا فلا ان فيه من التلوث بالدم النجس واما شرعا فلعله تعالى ولا تقر به من حتى يظهر ان هم وان كان احدهما اى احد الزوجين هم صايبا قاطعا شئ اى صايبا قاطعا او صايبا متطوعا هم عليها المهر كله شئ لصحة الجماع لانه لا يلزمه الا القضاء وحلل المصنف بقوله هم لانه يباح له الاطعام من غير عذر بهى رواية المنقطة شئ يفتح القان اسم كتاب في الفتاوى صنفه الحاكم الششيد ابو الفتح محمد بن احمد السلمي الرودى وهو صاحب الكفا في الذي يسمونه بمسوطا هم وبهذا القول في المهر هو الصحيح شئ اشارة الى وجوب كل المهر في صوم التطوع واحذرنا الصحيح عن قول من قال صوم التطوع واخواته يمنع صحة الجماع لانه لا يحل الباطل الا بعدد وبهذا روى عن ابى حنيفة رواية اشارة وفي النهاية قوله وهذا القول في المهر هو الصحيح اخذ رواية المنقطة في حق كمال المهر وقضا للمهر عنده هو الصحيح والثاني من جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المنقطة وهو ان لا يباح الاطعام من غير عذرهم وصوم القضاء والمندور كالتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه شئ يمنع لا يمنع الجماع وفي البداية روى بشر عن ابى يوسف ان صوم النفل وقضاء رمضان والكفارات والغذورات لا تمنع الجماع قال فكان في المسئلة روايتان وفي المنافع في صوم التطوع والكفارة روايتان باطلع هم والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفره من فعلها كفله شئ اى فرض الصلاة كفره الصوم وقطع الصلاة كنفل الصوم في ان العرض فيها يمنع صحة الجماع وان النفل فيها يمنع ومن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في الحيض والنفاس وغيرهما صحة الجماع وكذا لا يمنع اللوان الحقيقية كما في العنة والرقن في المرأة وهو يروى من عطاء رابن ابى ليلى والثوري وغيرهم في رواية وعنه في صوم رمضان فرق بين المقيم والمسافر هم واذا غلب على المذهب شئ وهو الذي استعمل ذكره وضيقاه من المذهب وهو القطع

اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع او يلحق به عسر وقيل مرضه لا يعبرى عن كسر وقصور في التحرك في الاعضاء والقوة في الذكر وبهذا التفصيل وهو الاصح او التفصيل في مرضه فكل مرض من بابية يمنع صحة الجماع لان جماع الرجل موجب للكسر والقصور لا محالة سم وبهذا التفصيل في مرضها وهو الصحيح واما صوم رمضان فلا يلزم منه من القضاء والكفارة شئ اراد به قوله لا يمنع الجماع او لم يمتح به مزر وفي الذخيرة مرضها متنوع بلا خلاف وانما تنوع في مرضه قيل متنوع قيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفقهاء مرضه او مرضا يمنع اذا كان شئ يعجزه الجماع وقال الصدر الششيد يمنع من الجماع لانه يجب بالانظار القضاء والافارة فيسبغون ذلك حرج فيكون مانعا من الاجرام شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع صحة الجماع هم لما يلزمه من الدم ونسأ والنسك والقضاء شئ لان الذي يجامع في احرامه تلزمه هذه الاشياء وقد عرف في موضعه مفصلا وهو الميعش شئ عطف على قوله وصوم رمضان تقديره ولما لم يمنع هم فانه مانع طبعا وشرعا شئ اما طبعا فلا ان فيه من التلوث بالدم النجس واما شرعا فلعله تعالى ولا تقر به من حتى يظهر ان هم وان كان احدهما اى احد الزوجين هم صايبا قاطعا شئ اى صايبا قاطعا او صايبا متطوعا هم عليها المهر كله شئ لصحة الجماع لانه لا يلزمه الا القضاء وحلل المصنف بقوله هم لانه يباح له الاطعام من غير عذر بهى رواية المنقطة شئ يفتح القان اسم كتاب في الفتاوى صنفه الحاكم الششيد ابو الفتح محمد بن احمد السلمي الرودى وهو صاحب الكفا في الذي يسمونه بمسوطا هم وبهذا القول في المهر هو الصحيح شئ اشارة الى وجوب كل المهر في صوم التطوع واحذرنا الصحيح عن قول من قال صوم التطوع واخواته يمنع صحة الجماع لانه لا يحل الباطل الا بعدد وبهذا روى عن ابى حنيفة رواية اشارة وفي النهاية قوله وهذا القول في المهر هو الصحيح اخذ رواية المنقطة في حق كمال المهر وقضا للمهر عنده هو الصحيح والثاني من جواز الاطعام فالصحيح غير رواية المنقطة وهو ان لا يباح الاطعام من غير عذرهم وصوم القضاء والمندور كالتطوع في رواية لانه لا كفارة فيه شئ يمنع لا يمنع الجماع وفي البداية روى بشر عن ابى يوسف ان صوم النفل وقضاء رمضان والكفارات والغذورات لا تمنع الجماع قال فكان في المسئلة روايتان وفي المنافع في صوم التطوع والكفارة روايتان باطلع هم والصلاة بمنزلة الصوم فرضها كفره من فعلها كفله شئ اى فرض الصلاة كفره الصوم وقطع الصلاة كنفل الصوم في ان العرض فيها يمنع صحة الجماع وان النفل فيها يمنع ومن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في الحيض والنفاس وغيرهما صحة الجماع وكذا لا يمنع اللوان الحقيقية كما في العنة والرقن في المرأة وهو يروى من عطاء رابن ابى ليلى والثوري وغيرهم في رواية وعنه في صوم رمضان فرق بين المقيم والمسافر هم واذا غلب على المذهب شئ وهو الذي استعمل ذكره وضيقاه من المذهب وهو القطع

ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع
ع ع ع ع ع

بأمراته ثم طلقها فلها
كمال المهر عند
أبي حنيفة وهو قال عليه
نصف المهر لأنه أعجز
عن المهر من غيرها
العنين لأن الحمل أديب
على سائر آلات ولا
حنيفة رآه أن المستحق
عليها التسليم في حق
الحق وقد انتبه
قال وعليها العدة
في جميع هذه المسائل
احتياطاً استحسننا
نوع النفل والعدة
حق الشرع والولد
يصل في إبطال حق الغير
بجلاء المهر لأنه مال الاحتياط
في إيجابه وذكر القدر
في شرحه أن المانع كان
شريعياً تحجب العدة للثبوت
التمكن حقيقة وإن كان
حقيقاً كالنفل الصغيرة
لعدم التمكن حقيقة

هم بأمراته ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة من وزفر ذكره في العيون وبه قال عطاء وابن أبي ليلى والثوري هم
وقال عليه نصف المهر لأنه أعجز عن المهر من غيرها العنين لأن الحمل أديب عن المهر من غيرها العنين لأن الحمل أديب
لأن الحكم أديب على سلامة الآلة شئ معنى خلو العنين صحته فوجب كمال المهر أنهما قالان الله سألته فأؤتي
حكمه وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة والآلة للمجرب فافترقا لا يقال سلامتها موجودة في الرضخ اليسار مع هذا ليست
خطوة صحيحة لأن السبب الظاهر وهو سلامة الآلة أقيم مقام الأمر المخفي في العنين كما هو الأصل والمانع من الوطئ فيه مخي وربما لا يمتنع
بخلاف الرضخ فإن المانع ثمة ظاهر وهو المرض باعتباره الظاهر وفي البداية خطوة العنين والنهي صحته لأنها لا يمتنعان الجماع كغير
بما في العينة من خطوة العنين إجماع وشك في الثقة والعيون هم والابن حنيفة أن المستحق عليها بالعقد التسليم شئ باقصاصاً في
وسما من التمكن هم في حق المستحق شئ أي أسهم وقد اتت به شئ أي والحال أنها قد اتت به أي بالتسليم المستحق عليها
هم قال شئ أي قال محمد في الجماع الصغير هم وعليها العدة في جميع هذه المسائل شئ أي عند صحة الخطوة ونسأله إياها المانع
المذكورة هم احتياطاً شئ أي لئلا يلزم الاحتياط هم استحسننا شئ أي على وجه الاستحسان فيما تصح الخطوة وفيما لا تصح والقياس
أن لا تجب العدة لأنه لم تجب بالخطوة فلا تجب العدة وكذا بعد الخطوة لوجود الجماع وهو كونه طلاقاً قبل الدخول وجه الاحتياط
هو قوله هم أنوهم النفل شئ يمنع اثنين المعجز نظر إلى منع الحقيقة هم والعدة حق الشرع شئ يدل عليه أن الزوجين لا يملك
استقاطها والتدليل بحصرها فيما حق العبد لا يتداخل هم والولد شئ أي وحق الولد لقوله عليه السلام من كان يمين بالله
واليوم الآخر فلا يستقين ما به زرع غيره والمقصود غاية نسب الولد وهو حقه هم فاقصدت شئ أي المرأة هم في إبطال حق الغير
شئ بقوله لم يطأني قبل سعاد فلا يصدق الزوج في إبطال حقها بقوله لم يطأها هم بخلاف المهرش فإنه لا يجب بالخطوة
لأن سادة هم لأنه مال الاحتياط في إيجاب شئ لا لا يجب بالشك فلا يجب إذا لم تصح الخطوة فإن قيل التوهم معدوم في
فصل الحب قلنا شغل رجماً بما به موهوم بالسحق ولما ثبت نسب ولديها عند أبي سليمان هم وذكر القدر في شئ شئ
لمختصر الشيخ أبي الحسن الكرخي هم المانع شئ من المخطوة فصحة هم إن كان شراً عياش كالصلاة والصوم ونحوها هم تجب
لثبوت التمكن حقيقة شئ أي لثبوت تمكنه من الوطئ حقيقة بلا شك ولكن لا يمكن شرعاً فدارت بين الوجوب وعدمه
فتجب احتياطاً لجزائها لا يتأني بالمانع الشرعي هم وإن كان شئ أي المانع هم قتيقش كالصغر والمرض هم لا تجب
شئ أي العدة هم لأن عدم التمكن شئ من الوطئ هم حقيقة شئ قال الأتراسي بياضه أن في كل موضع يمكن من الوطئ حقيقة
لكن تمتنع لما نجب فيه العدة وفيما لزم يصور الوطئ بالشك وفي المجرب وفي كل موضع لا يمكن من الوطئ حقيقة كالغير
الضعيف والصغير والصغيرة لا تجب العدة كذا في فتاوى الصغرى أما المهر في الرزق فقال في كتاب المصلاة في باب الرجعة

اذا خلا بها ثم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشنيد وفي شرح البجاس الصغير ومن المتأخرين من قال الصحيح ان المذكور على قولها وعلى قول ابى حنيفة يصح الخلوة ويجب المهر كالا كما لجوب قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و قال صاحب الاجناس افقت الروايات انه يجب نصف المهر وهو الاصح وفي شرح الطحاوي اقيم الخلوة مقام الوطى في بعض الاحكام لتأكد المهر وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في العدة وحرمة نكاح وختانها مع سواها في هذه العدة دون البعض كالا حصان امي لا يصير محصنا بالخلوة وحرمة البنات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها ومات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه العدة لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطاً وفي حرمة البنت في هذه العدة من طلاق باين اختلاف فمن محرم خلافاً لابى يوسف والخلوة الصغرى في النكاح لا توجب العدة وذكر العتباتي تكلم شافعي في الواجبة بالخلوة الصغرى انها واجبة ظاهراً على الحقيقة قبل لوتزوجت وهي متعينة لعدم الدخول على لها ديانة لا فساداً للمهر اقيم مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضى فان مات الام قبل ان يدخل بها فابتها له حلال من قال شافعي القدرى هم وتجب المتعة لكل مطلقة واحدة وهو التي طلقها الزوج قبل الدخول وقد سمي لها مهر شافعي صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل مطلقاً لان لفظ كل اذا تضمن الى التام يقتضى عموم الافراد ثم استثنى منه هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المنافع وقع الاشتباه هنا في الاشتنا وفي صدر الكلام اما الاستثنا فانه ذكر في المبسوط والرجوع ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر فعذر الاستثنا على هذا والامن صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر قال والجواب ان المتعة في المستثنية ليست بمستحبة عند القدرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمستحبة لكل مطلقة الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب بها المتعة لانه بين حكم هذه قبل هذا وقال الاترازي معنى كلام القدرى في استحباب المتعة لكل مطلق سوي التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها قبل الدخول وقبل التسمية فان متعتها واجبة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان متعتها ليست بواجبة ولا مستحبة حكاه المطلق ولو كان مستحباً لكان لمعنى آخر كما في قوله في صلوة الغيط ولا يكبر في طريق الصلوة عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه حكاه للعبد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز ويحب وهذا اختيار صاحب المداية وعلى رواية صاحب المختلف وغيره ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثنا على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة الى اخره يريد به المطلقة بعد الدخول في نكاح فيه قسيمة اولاد المطلقة قبل الدخول في نكاح فيه قسيمة الا المنقوصة فانها

قال وتجب

المتعة لكل

مطلقة الا المطلقة

وهي التي طلقها

الزوج قبل الدخول

بها وقد

سمى لها مهر

يجب فيها وقال الكاكي انه ورد الاشكال في الاستثناء وصدر الكلام المذكورين ثم اجاب عن الاول بان المصنف
 اتى القدوري فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من في الاستحباب اراد به الاستحباب الناشئ من دفع وحشة الفراق وهو
 مبروم في المستثنى وظهرت المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه من هذا الوجه وعن الثاني في بانه اجري لفظ الاستحباب
 على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلقتا بعد الدخول وقبل الدخول سمي لهما مهرا اولاً ومجازه اي الوجوب في
 البعض وهي التي طلقتها قبل الدخول لم يسم لهما مهرا وفي الوجوب استحباب وزيادة وهذا واضح عند مشايخ العراق لتجزية سهم
 الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف المحل وقال الكاكي ايضاً ويقال انه اراد بكل مطلقة غير التي يجب لهما المتعة لانه بين
 حكمها سابقا فدل سبق ذكرها على انه اراد به العموم وغيره كالكلام في التكرار في البعض او التناقض وقال السهرجوني بعد
 ان ساق كلام المصنف وتحت المتعة الى قوله وقد سمي لهما مهرا وفي بعض النسخ علم لهما مهرا انتهى قلت قال في البقي
 المكتوب في النسخ المتعة الا التي طلقتها قبل الدخول ولم يسم لهما مهرا وبكذا صح الا انه ركن الائمة السانعي في شرحه
 للقدوري انتهى قلت على هذه النسخة البقي الاشكال وقال تاج الشريعة قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اعلم ان المتعة واجبة
 لمطلقة واحدة وهي التي مر ذكرها في الكتاب وتجب لمطلقتين احديهما التي طلقتا زوجها بعد الدخول ولم يسم لهما مهرا والاخرى
 التي طلقتها بعد الدخول وقد سمي لهما مهرا والتي طلقتها قبل الدخول بعد التسمية لا يكون المتعة واجبة لهما ولا مستحبة وهي الصورة
 المستثناة في الكتاب فصارت قوله وتجب المتعة لكل مطلقة اي تحت كل مطلقة غير تلك المطلقة التي وجبت متعتها المطلقة
 الواحدة فالماصل ان المطلقات اربع لانها لا تخلو اما ان كانت مدخولة بها او لم تكن فان لم تكن فلا يخلو ان كان مهرا
 مسمى او لم يكن فان لم يكن فهي التي وجبت لهما المتعة وان كان مهرا سمي في الصورة المستثناة التي لا يستحب لهما ولا تجب
 وان كانت مدخولة لا يخلو ان كان مهرا مسمى او لا واما ان كان يلزم القسمان الاخران وهما اللتان يستحب لهما المتعة هم
 وقال الشافعي تجب شئ اي المتعة لكل مطلقة الالهذه شئ وهي التي طلقتها قبل الدخول بعد تسمية المهر فليست المتعة عنده
 واجبة لهما على قول الجديد وعلى قوله القديم تجب المتعة بقوله قال احمد في رواية وفي رواية مثل قولنا وقال مالك انها
 مستحبة في الجميع هم لانها شئ اي لان المتعة هم وجبت صلة من الزوج شئ وليست بعوض وهذا اختلف بسبب الزوج وعسائر
 والاعراض لا تختلف كمال من عليه لانه شئ لان الزوج هم او شئ بالفراق شئ فاجبنا با صلة رضاء وحشة الفراق
 هم لان في هذه الصورة شئ اي المستثناة هم نصف المهر منسوب لانه اسم لان طريقة المتعة مرفوع لانه خبر
 وقد عذر الكلام للمستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ شئ معنى هم في هذه الحالة شئ اي في الطلاق
 قبل الدخول يعود لهما اليها سالما وذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة

وقال الشافعي راء
 تجب لكل مطلقة
 الا لهذه لانها واجبة
 صلة من الزوج لانه
 او حشها بالفراق
 الا ان في هذه
 الصورة نصف المهر
 طريقه المتعة لان
 فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تنكح ريش فلا يجب المتعة لهذه المطلق مع نصف المهر قبل قوله وطريق المتعة ومع اختيار بعض
 المتأخرين من اصحابنا حيث قالوا الطلاق في هذه الحالة فسخ فيسقط جميع المسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و
 اما الآخرون منهم قالوا بقي نصف المهر وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى ففصلت ما فرقتهم ولنا ان المتعة خلفت
 عن مهر المثل في المونة شئ بكسر الواو وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها مهر المثل
 اي لان الشان هم سقط مهر المثل شئ بالطلاق قبل الدخول هم ووجب المتعة والعقد شئ اي والحال ان العقد هم يوجب
 العوض شئ لانك عنه لقوله تعالى ان يتفوا باموالكم هم فكان خلفا شئ عن مهر المثل كالقسم مع الوضوء ومهر المثل لا يجزئ
 الاصل شئ فلا تجب المتعة لوجوب المهر لكل المفروض عند الطلاق بعد الدخول او شئ المفروض قبله هم ولا شئ سانه فلا يجب
 شئ اي المتعة هم مع وجوب شئ من المهر وهو عياني في الايجاش شئ جواب عن حرف الخضم وهو قوله او شئها بالفراق
 وتقديره سلمنا انه او شئها بالفراق لكنه لم يكن في ذلك الايجاش جانيا لانه فعل حاصل باذن الشارع هم فلا يلحقه الضمانة
 شئ اي بالايجاش وذلك لان الطلاق مباح شرعا وما يكون شئها اذا كانت المرأة سليطة او تاركة لسلامة او غافلا
 ان لا يقيم احد ود المدقيل بذما يعلم ولا يفتي به كما في صورة المرأة السالمة والزوج من نمر او يطلعا ثلثا ولا يزوجها
 فانه يجوز لها ان تدفع السم الى زوجها فتقتله هم فكان من باب الفضل شئ اي نكحت المتعة من باب الاحسان
 وانما قال نكحت على ما ويل المشاغ والمتعة بمعنى واحد وعلى ما ويل فعل المتعة هم واذا زوج الرجل بنته على ان يزوج
 الزوج بنته او اخته ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد منهما مهر مثلما شئ هذا النكاح
 يسمى نكاح الشغار من الشؤر وهو الرفع والانهما يتاحل شؤر البلد اذا خلا من الناس والبلد شؤر غرة اذ لم تمتنع من غارة احد
 وسمى هذا النكاح بذلك لخلوه من المهر وهو من النكحة الجارية وقال صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرفع
 يقال شؤر الكلب اذا رفع عليه ليعبول وفيه قولان قيل سمي به لانهما رنما المهر من العقد وقيل معناه لا ترفع بل نقي متى ارفع
 رجل يترك لاهل الجارية ذكره الغزالي في الوسيط والوسيط وقيل الشغار البعد فكانه بعد عن الحق في نفي المهر والشؤر في الغلاة
 بعد فيها قال قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه الجماعة من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 واخرجه الترمذي ايضا من حديث عمران بن حصين واخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ولفظه نهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قلت النهي الوارد فيه انما كان من اهل علية من تسمية المهر وتركه بالكلية عادة الجارية
 لا الصبي النكاح فاشبهه البيع وقت النداء والنكاح لا يبطل بخلوه من تسمية المهر كالمفوضة ولا فسخا وتسمية كالمصدق
 ولكل الغير والابق والالتصية بما ليس بهال كالميتة والدم والالتصية اليه لا يقوم كالنحر والخضرة وقد نص امام الحرمين على

والمتعة لا تنكح

ولنا ان المتعة خلف

عن مهر المثل في المفوضة

لان سقط مهر المثل وحيث

المتعة والعقد يوجب

العوض فكان خلفا

لا يجامع الاصل ولا شئنا

منه فلا تجب مع وجوب

شئ من المهر وهو غير

في الايجاش فلا تلحقه

به فكان من باب الفضل

واذا زوج الرجل بنته

على ان يزوجها المذموم بنته

ليكون احد العقدين عوضا

عن الآخر فالعقدان جائزان

ولكل واحد منهما مهر

وقال الشافعي بطل العقدان

لأنه جعل نصف البضع
صدقا والنصف منكحة
ولا اشتراك في هذا الباب
فبطل الإيجاب ولنا أنه
سمى ما لا يصلح صدقا
فيهم العقد ويجب مهر
المثل كما إذا سمى
المحمد والحيز ولا شركة
بدن الاستحقاق وإن
تزوج حرا امرأة على حدة
أيها سنة أو على تعليم
القرآن فلهما مهر مثلها
وقال محمد لهما قيمة خدمته
وإن تزوج عبد امرأة
بأذن مولاه على خدمته
سنة جازولها خدمته

أن غلوه لا يبطل ولا بشرط آخر في النكاح لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطله الشرط الفاسد قوله في الكتاب مضافا
عن الآخر قيد به لأنه لو لم يقل على أن يكون مبيع كل واحدة صدقا لا يخرج من النكاح ولا يكون شغرا باجماع الآية
الرابعة ولما إذا قال الآخر زوجتك بنتي على أن تزوجني ابتك على أن يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا لا أخرى فانه
ينعقد النكاح عندنا لكل واحدة منهما مهر المثل وكذا إذا قال في الاختين أو الأختين وقال الشافعي رضي الله تعالى
عنه يطل العقدان وبه قال مالك وأحمد واحتجوا بالحديث وأجابه من قريب وبقره قال عطاء وعمر بن دينار و
كحول والزهري والثوري وقال الأوزاعي إن كان دخلا بهما فلها مهر مثلها وقبل الدخول مبيع وفيه العقد وقال عطاء
للمشاعر إن يقرن على نكاحهما ويؤخذ لكل واحدة صدق ويطل قسما غريبا ولم يستدل المصنف للشافعي في هذا الباب
بل استدل به بالمعقول حيث قال لم لأنه شئ أي لأن الرجل الذي زوج بنته على أن يزوجه الرجل بنته هم جعل نصف
البضع من كل واحدة منهما صدقا والنصف الآخر منكوحا ولا اشتراك في هذا الباب شئ أي في باب النكاح لأن البضع
الواحد لا يكون مشتركا بين شخصين كما إذا زوجت المرأة نفسها من رجلين وإذا المصحح الاشتراك هم بطل الإيجاب شئ
وإذا بطل الإيجاب بطل العقد وهذا يسمى ما لا يصلح صدقا فيصح العقد ويجب مهر المثل كما إذا سمى المهر والخمير والخمير بان تزوج
على خمر وخميرهم ولا شركة يدون الاستحقاق شئ هذا جواب الخصم وبه أنه إن البضع لما لم يصلح صدقا لم يحقق الاشتراك
لأن متناهي البضع المرأة لا تصلح أن تكون مملوكة لمرأة أخرى فبقي هذا شرطا فاسدا والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد هم
وإن تزوج حرا امرأة على خدمته سنة أو على تعليم القرآن شئ أي وتزوجا على أن يعلمها القرآن صح النكاح هم ولها مهر مثلها
شئ في الصورتين ولصورة تعليم القرآن مثل قولنا قال كحول والليث ومالك وإسحاق وأحمد في رواية وأخاره أبو بكر
من الحنابلة وابن الجوزي في التحقيق لأنه عبادة وليس به مال وشرع النكاح بالمال فصار كالصوم والصلاة وتعليم الأركان
ومعنى حديث الواجبة نفسها وقوله عليه السلام زوجها بما سكت من القرآن أي من أجل أنك من أهل القرآن أو ببركة
بمسك من القرآن كزوج أبي طلحة على إسلامه هم فقال محمد ما قيمة خدمته سنة شئ والسئلة من مسائل القنطري ولكنه
ذكرنا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره اتباعا لرواية الجامع المنيع فانه قال فيه محمد بن يعقوب عن أبي
حنيفة في رجل تزوج امرأة على خدمته سنة قال إن كان حرا فلها مهر مثلها وإن كان عبدا فلها خدمته سنة وقال محمد لها
خدمته سنة إن كان حرا قال فجزاها سلام بن زياد في شرح الجامع الصغير قال الفقيه أبو جعفر يعني أن يكون قول أبي
يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا أن قوله مثل قول أبي حنيفة هم وإن تزوج عبدا امرأة حرة بأذن مولاه على
خدمته سنة جازولها خدمته سنة شئ لما فيه من تسليم رقبته والمصد من الأموال يباع في الأسواق ويعرض عرض الدواب

له عن النبي عن التسليم لمكان
 المناقضة فصار كالزوج
 على عبد العبد وعلى قول
 حنيفة وابن يوسف لا يجب
 مهر المثل لان الخدمة ليست
 بالاذلا يستحق فيه مجال فصار
 قسمية المهر والحزيرة هذا
 تقومها بالعقد للضرورة
 من اذ المهر يسلمه
 العقد لا يظلمه بقومه فيبقى
 الحكم على الاصل وهو المثل
 فان تزوجها على الف نفقتها
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول لها رجع عليها
 بخصمائه لانه لم يصل اليه
 بالعبه عين ما يستوجب
 لان الداهم والدان لا
 في القود والفسوخ وكذا اذا
 كان المهر مكيلا او موزونا
 آخر في الذمة لعدم تعيينها
 فان لم تقبض الا لفحة
 ووهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول لها رجع واحد
 منهما على صاحب الشيء

عيني شرح ما روي في
 ٢٨
 كتاب النكاح
 عليها هم الا انه يجوز عن التسليم اي عن التسليم الخدمه هم لمكان المناقضة وهي كون المخدم غادما والمخدم
 مخدم وادنى ممنوعة عن استخدام الزوج ثم عاقلون لما قيمته المسمى هم فصار كالزوج على عبد الغير ثم فاستحق
 فلم يرد قيمته هم وعلى قول ابن حنيفة وابن يوسف ثبت مهر المثل لان الخدمة هي اي خدمة المهر ليست بمثل اذ لا
 تستحق فيه شيء اي لا تمتح الخدمة في النكاح قال الرازي سما عاني بهذا الموضع بكلمة اد التي هي ممنوعة لاحد الشئ
 على ان تكون بهذا الجملة وليد انما يباين ان مهر المثل انما وجب لاحد الامرين اما لان خدمة الزوج المهر ليست بما
 اولان خدمة لها لا تقبض مستحقة في النكاح هم بمثل شيء يعني اصلا لان المناقضة ليست بمثل تقوم حقيقة لعدم الاحراز
 وتقومها المعقود للضرورة ثم عاقلان القياس واذا منعنا الشرع عن تسليم هذه النفقة لمكان المناقضة لم يثبت تقوما
 هم لما ذكرنا ان فيه قلب الموضوع فصار كقسمية المهر والغير شيء اذا عقدت معا بما اذا عديا فانه يجب مهر المثل هم
 وبذلك ان تقوم للضرورة فاذا لم يجب تسليم شيء اي تسليم ليس بمثل هم في العقد لم يظلمه بقومه فيبقى الحكم على الاصل وهو
 مهر المثل شيء ان مهر المثل هو الاصل في النكاح هم فان تزوجها بالث شيء اي بان تزوج امرأة وجعل صداقها
 درهمهم فقبضها شيء اي قبضت المرأة الالف الصداق هم فوهبتها شيء اي للزوج هم ثم طلقها قبل الدخول جزم
 عليها شيء اي جزم الزوج على المرأة بخصمائه وهي نصف المهر وبها قال الشافعي وقال في الاظهر لا يرجع كما في العسر
 وبه قال مالك واحمد في رواية هم لانه شيء اي لان الزوج هم لم يصل اليها بالعبه شيء اي بعبه الالف التي قبضتها
 ثم ووهبتها هم لم عين ما يستوجب شيء اي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس بمثل
 هو عرض عنه وهذا لان المهر من في الذمة والمقبوض عين فكان مثله لا عينه مضارت بعبه للمقبوض كعبته مال آخره
 في سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وبها هم لان الداهم والدانير لا يتعينان في العقود والفسوخ شيء
 عندنا فصار كعبته مال آخره وكذا شيء اي وكذا يرجع عليها بالنصف هم اذا كان المهر مكيلا او موزونا او شيئا اخر في الذمة
 كالعدة وليس في كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هو او موزونا آخر لفظ آخر صفة الموزون وقال الا ترازي او موزونا
 آخر غير الداهم ولدانير شيء يعني غير مقبوض بان تزوجها وجعل صداقها وكذا وكذا من الخطه او الشيعر او كذا وكذا
 رطل من الاشياء التي توزن او شيئا اخر من المكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وظل هذا بقوله لم لعدم تعيينها شيء
 اي لعدم تعيين هذه الاشياء عند العقد ولهذا لم يجب عليها رجعها فقبضت هم فان لم تقبض الالف شيء اي فان لم
 تقبض المرأة الالف التي اصدقها عليه هم حتى ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما شيء اي من الزوجين
 هم على صاحب الشيء من ذلك هم في قولهم جميعا شيء اس في قول ابن حنيفة ومالك عليه استحسانا

هم وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه من اى لان الزوج هم سلم المهر بالابراء وما سلم له
بالابراء غير ما يستحقه بالطلاق من مهر ومهرأة ذمتها عليه من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج سلم له غير ما يستحقه
هم فلا تزوجش اى المرأة هم مما يستحقه من الزوج هم بالطلاق من قبل الدخول فالزوج سلم له وهو النصف هم وهو
الاختصاص انه من الزوج هم ومن الية عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو برائة ذمتها من نصف المهر
ش لكن بسبب آخر وهو الابراء والى بالى بانقلاب السبب عند حصول المقصود من وهو برائة ذمتها الزوج عن
نصف المهر لان الاسباب غير مطلوب لكذا استحال الاحكام الا ترى ان من يقول لا نكحك على الفت ورجعهم من هذه
الجارية التى اشترتها منك وقال الاخر الجارية جارية نكحك ولى عليك الفت لزوم المال لمحصل المقصود وان كذب
فى السبب وهو بيع الجارية هم ولو قبضت اجسماتية ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها
قبل الدخول بهما لم يرجع احدهما بشئ على صاحبه عندنا فى حنفية ش اى فيما يتعين وفيما لا يتعين وبه قال الشافعى
فى وجهه وهو الاصح وفى وجهه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقاله رجع عليها بنصف قبضت
اعتبار البعض بالكل ش معنى لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف ما قبضت فكذا
اذا قبضت البعض هم لان هيئة البعض حط فليحق باصل العقد ش اى البعض الذى لم يقبضه حط والحط ملحق باصل العقد
فكانه تزوجها قبل الاجسماتية المقبوضة ابتداء هم ولا ينعى حنفية ان مقصود الزوج قد حصل ش وقد فسر مقصوده بقوله هم
وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن له على اخرين موبل فاشعل
قبل حلول الاصل هم والحط لا يلحق باصل العقد فى النكاح ش لانه ليس بعقد معانينة ولا سبادة بال بال فلا تقع
الحاجة الى دفع العين فلا يلحق باصل العقد وانما يلحق فى البيع فانه عقد معانينة وسبادة بال بال ومما يجمع الحاجة
الى دفع العين ثم استوضح ذلك بقوله هم الا ترى ان الزيادة فيه لا تلحق به لا ينصف ش وكذا الحط لا يلحق لان الحط
والزيادة شيان فاذا لم يلحق الحط لا يلحق الزيادة الا ترى انها لو حلت عن الزوج الا نكحت لم تكمل لما عثرة اعتبارا
بالابتداء ولو لم يلحق الحط باصل العقد كمل ولو انصف ولم يشب الباقي حتى طلقها لم ينصف الباقي اعتبارا بالابتداء هم
ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف صورة تزوجها على الفت فوجبت
منه اثنتين وقبضت الباقي فعندنا حنفية يرجع عليها بثلاث مائة درهم حتى يتم النصف هم وعندنا بنصف المقبوضة
ش معنى يرجع عليها اربعمائة لانه عنده سلم للزوج العين وعندنا المقبوض معتبر فكانه تزوجها على ما قبضت
المقبوض هم ولو كان تزوجها على عرض ش فى الكافى تزوجها على اثنتين بالعينين كالعرض وفى جامع قاضى خان

وفى القياس يرجع عليها بنصف الصداق
وهو قول زفر لانه سلم المهر بالابراء فلا
تبرأ ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول
الاختصاص انه من الزوج هم ومن الية عين ما يستحقه
بالطلاق قبل الدخول وهو برائة ذمتها
عن نصف المهر لا يلى بالى باختلاف
عند حصول المقصود ولو قبضت حصة
ثم وهبت الالف كلها المقبوض
او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول
بها لم يرجع احدهما على صاحبه لشئ
عندنا حنفية ربه ولا يرجع عليها
بنصف قبضت اعتبارا للبعض بالكل
ولان هيئة البعض حط فليحق باصل
ولا ينعى حنفية ان مقصود الزوج حصل
وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض
فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق
والحط لا يلحق باصل العقد فى النكاح
الا ترى ان الزيادة فيه لا تلحق به
لا ينصف لو كانت وهبت اقل من النصف
وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها
الى تمام النصف عندنا بنصف المقبوض
ولو كان تزوجها على عرض قبضت اوله

والكيل والموزون اذا كانا معا فهو بمنزلة العروض وان كان دينا فهو بمنزلة اللباة هم ثم قبضته اولم يقبض بشئ
 في حكم المسئلة هم فوجبه لشم طلقها قبل الدخول بها المبرج عليها بشئ استحسانا شئ وبه قل الشان في القديم اولى الجبة
 يرجع وهو قول مالك وادع في رواية وهو قول زفرم وفي القياس وهو قول زفرج عليها بنصف قيمته لان الواجب
 فيه نصف من المهر على ما تقر به شئ يعني في قوله لانه يسلم له المهر في الابراء فلا تبرر ما تحقه هم وبه الاستحسان
 ان حقه شئ اي حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها شئ بلا عوض هم وقد وصل اليه شئ من المهر
 بلا عوض من جهتها فحصل مقصوده فلا يرجع بشئ كما عمل الدين الموعول قبل حلول الاصل وكن محل الوكافة قبل الحلول هم
 ولذا شئ اي ولا يل حصول حقه اليه هم لم يكن لها دفع شئ اخر مكانه شئ اي مكان ما تنقته بالطلاق قبل الدخول لتعينه
 في الرد هم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجري فيه العوض كالمكيل والموزون حيث يرجع عليها بالنصف لان المقبوض
 لا يتعين شئ بالرد واذا الديون تضمني باشتراكها لا باعيانها هم وبخلاف ما اذا باعت شئ من الصدقات المعوض هم من ردوا
 لانه وصل اليه بدل شئ اي بعوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كلا سلامة فلا يرب عما تنقته بالطلاق فيرجع عليها
 بنصف المهر هم ولو تزوجها على حيوان شئ بان تزوجها على حمار او فرس او نحوها هم او بعين شئ اي او تزوجها على عرض
 حال كونها هم في الذمة شئ بان قال ثوب يروى بين جنبه ونوعه هم فكذا لك الباب شئ اي لا يرجع عليها بشئ
 قبض اولم يقبض وعلى قول الشان في لا تصح التسمية ويجب سر الشئ ومن ملك في رواية واحمد في رواية يطل النكاح
 لجماله المسمى وعندنا مع العقد ويجب الوسط وانما لا يرجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد شئ لان الاصل في العرض
 الحيوان العينية وثبوت في الذمة على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجاهل وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح ويجب
 الوسط هم وبذا شئ اشارة الى اثنين احدهما جواز النكاح بالحيوان والعروض بالعينين والاخر الى ان المقبوض متعين في الرد
 فاشد الى الاول بقوله هم لان الجاهل شئ يعني عدم التعيين هم قد تحملت في النكاح شئ لان بناء على المسامحة
 وانما قيد بقوله تحملت في النكاح احترازا من المعاصيات الممنوعة حيث لا تحمل فيها الجاهل كما لو اشترى فرسا او حمارا لا
 يجوز لما عرفت ان بناء على المناقضة فيمضى الى المنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا عين شئ اي عند القبض
 هم يعني كان التسمية وضعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذا عين بالقبض وقايدة الاول صحة العقد
 وان كان المسمى مجهولا ومنع وجود المهر وقايدة الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ ان وجهه له وعدم ولاية الاستبداد
 بغيره بخلاف الدائم ولذا نهيهم واذا تزوجها على الف شئ اي اذا تزوج رجل امرأة على الف درهم هم على ان لا يرجعها
 من البلدة او على ان لا يرجع عليها اخرى شئ اي او تزوج بشرط ان لا يرجع عليها امرأة اخرى فالتكاح صحيح

فوجبه لشم طلقها قبل الدخول بها المبرج عليها بشئ
 وفي القياس وهو قول زفرم وليس له قبضته
 الواجب فيه رد نصف من المهر على ما تقر
 وجه الاستحسان ان حقه عند الطلاق
 سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد
 وصل اليه لئن لم يكن لها دفع شئ
 اخر مكانه بخلاف ما اذا كان
 المهر دينا بخلاف ما اذا باعت
 زوجها لانه وصل اليه بدل
 على حيوان وعروض الذمة فكذا لك الجواب
 لان المقبوض متعين في الرد وهذا لا يخلو
 تحملت في النكاح فاذا عين بصيغة التسمية
 دفعت عنه اذا تزوجها على الف درهم على ان لا يرجعها
 من البلدة او على ان لا يرجع عليها اخرى

وان كان شرط عدم المسافرة او عدم التزوج فبطلان في المني عن الامر المشروط فان في الباشط فلهما المسمى لانه صلح مهرش اي لانه
 سمي صلح مهر لانه سمي بالمان في نفع وهو عدم اخرجها من البلد وعدم التزوج عليها وقد تم رضاها بشيئ من المهر بما سمي هم وان تزوج عليها
 واخرجها بشيئ من البلد هم فلهما مهر مثلها مشروط بصورة المسئلة فيما اذا كان المثل اكثر من الالف هم فلهما المسمى المان في نفع ش حتى
 غيبت بقدر المسمى من مهر مثل هم فعند فواته نفعهم منها بالالف فيكمل مهر مثلها كما في تسمية الكرامة ش بان كبرها ولا يكتفي بالاعمال المشقة
 هم والمهرية ش اي وكما في تسمية المهرية هم مع الالف ش بان شرط ما يبعث به كما سمي المهرية مع الالف بان يرسل
 اليها مع الالف الشباب الفاقرة وقال زفران شرط ما مع الالف ما هو مال كالمهرية فالجواب بكذا وان شرط باليس مال
 كطلاق العزة فليس له الا الالف وفي المنعني الشرط في النكاح اقسام ثلاثة الاول يلزم الوفاؤه وهو ما يعود ونفعه اليها وهو ان
 لا يخرجها من دارها او بلدها او لا يسافر بها ولا يتزوج عليها ولا يتسرى عليها فمذه الشرط يلزمه الوفاؤه بها فان لم يف فلهما
 فسخ نكاحها يروى ذلك عن عمر وسعد بن ابى وقاص وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم وبه قال شريح وعمر بن
 عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي وسمعون والبطلي هذه الشروط الزهري وقفاة وشام بن عروة والليث والثوري
 ومالك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه لكن كل ايهما المثل ان نقصت منه بسبب هذه الشروط والنشأ في بطلان
 فيه الشرط ويصح النكاح مثل ان يخطبها ان لا يكون لها مهر وان ينفق عليها وان لا يطأها او ان يعزل عنها او لا يكون
 عندها في الجمعة الا بالاولى او شرط لها النهار وول المليل او شرط عليها ان تنفق عليه وتقطع شيئا من المهر فمذه الشرط وكما
 باطله لانها تنافي في تعقيد العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لانه لا يبطل بالشرط الفاسدة والثالث يبطل به النكاح وهو التوثيق
 في النكاح ونكاح المتعة واشترط النخار وبهذا اتفاق او يقول زوجتك ان رخصت اخبتها او قلنا ان اوجبت بالمهر في وقت كذا
 والا فلا نكاح بيننا وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيار الشرط ورضي الله عنهما ورضي فلان روايتان احدهما النكاح فيها صحيح والشرط
 باطل وبه قال ابو ثور وحكا عن ابى حنيفة في شرط النخار وزعم انه لا خلاف فيها وفي خزانة الاكل تزوجها على ان اباها بالخيار
 صح النكاح لبطل النخار وان قال ان يرضى ابى فالنكاح باطل قال ابن قدامة عن عطاء وابي حنيفة والثوري والاوزاعي ان
 من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا عقد بيننا ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد
 جازان وعن مالك والشافعي وابى حنيفة فساد العقد وفي اشترط النخار في الصدوق عن النخابة ثلاثة او به سمعة العقد وبطلان
 النخار وصحتها وصحة العقد وبطلان الصدوق هم ولو تزوجها على الف ان قام بها ش يعني في بلد ما هم وعلى اثنين ان اخرجها
 ش يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلهما الالف وان اخرجها فلهما مهر مثلها لا يرد على اثنين ولا ينقص من الالف وهذا
 ش اي هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقال الشافعي جازان حتى كان لها الالف ان اقام بها والافان ش اي وكما

فان وفي بالشرط
 فلهما المسمى لانه
 صلح مهر او قد تم
 رضاها به وان تزوج
 عليها اخرى او اخرجها
 فلهما مهر مثلها لانه
 سمي ما لها فيه نفع فمذه
 فواته ينعدم
 رضاها بالالف
 فيكمل مهر
 مثلها كما في تسمية
 الكرامة والمهرية
 مع الالف ولو تزوجها
 على الف ان اقام بها
 وعلى الفين ان اخرجها
 فان اقام بها فلهما الالف
 وان اخرجها فلهما مهر
 المثل لا يزداد على الفين
 ولا ينقص عن الالف
 وقال الشافعي جازان
 جازان حتى كان لها الالف
 ان اقام بها والافان

ان اخراجها وقال زفره الشوط
 جميعا فاسد ان يكون لها مهر
 مثلها لا ينقص من الف لان
 على الفين اصل المسئلة في الا
 في قوله ان خطته اليوم فلان
 وان خطته غدا فلان نصف
 وسببها فيه انشاء الله لو تزوج
 على هذا العبد او على هذا العبد
 احد هما او كسرا اخر ارفع فان كان
 مهر مثلها اقل من كسرها فلها الا
 اكثر من رفعها فلها الا ارفع ان
 بينهما فلها مهر مثلها وهذا
 عند ابي حنيفة وقالها الا كس
 في ذلك كله فان طلقت قبل الا
 بها فلها نصف الا كس في ذلك كله
 بالاجماع لهما ان المصير الى مهر
 المثل لتعد ايجاب المسمى وقد امكن
 ايجاب الا وكذا الاقل متيقن
 وصار كالحلقة الاعتاق على اصل
 ولاي حنيفة ان الموجب الاصل
 مهر المثل اذ هو الاصل العدل
 عنه عند صحة التسمية وقد استدل
 لهما ان بهما لا بخلاف الحلقة الا
 لانه لا موجب في البذل الا ان مهر
 المثل اذا كان اكثر من الا فمهر المثل
 رخصت بالخط وان كان اقل
 من الا كسرا الزوج رخص
 بالزب

لما ان الا لالف هم ان اخراجها من لبد باقان اقام بها فلها الالف وان اخراجها فلها مائة لانا وعلى الفين
 ولا ينقص هم وقال زفر الشيطان جميعا فاسدان ش وبه قال مالك والشافعي وذكر مشايخ المواق قول زفر الحسن اقول
 اني حنيفة ذكره في نقايي فانه يمان وفي ثمر الطحاوي وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها بالان كان لامرأة وبالفين ان لم
 يكن او بالان كانت عتيبة وبالفين ان كانت عتيبة او بالان كانت ثيبا وبالفين ان كانت بكر او عن ابني يوسف وغيره ولو تزوجها
 بالان كانت عتيبة وبالفين ان كانت جميلة بالاجماع لانه لا حظ في التسمية الثانية لان احد الوصيين ثابت جزيا وفي نوادر
 سمعت عن محمد بن علي الحلاف في رواية قبل الدخول في بده الفصل فلها نصف الالف عدة هم ويكون لهما مهر مثلها لا يرفع
 ولا ياد على الفين ش ولم يذكر المصنف وجود هذا القول واعلمنا على باب الاجارة حيث قال هم وهل المسئلة في الاجارة
 في قوله ان خطته اليوم فلان وان خطته غدا فلان نصف درهم ثيبا فنيه ش اي في كتاب الاجارة هم انشاء الله
 ش به قول فرانه ذكره بمقالة شئ واحد وهو البضع شيخي مختلفين على سبيل التقدير هما الالف والالفان فتمسك التسمية للبهمة
 ويجب مهر المثل وبه قال الشافعي والشافعي ووجه قولهما ان ذكر كل واحد من الشرطين تقييد فيصير جميعا وبه قال اسحاق
 واحمد في رواية ووجه قول ابني حنيفة اني التمسك تعالى عنه ان الشرط الاول قد تم لعدم البهالة فيه فيعلق العقد به ثم لم يصح الشرط
 الثاني لان البهالة نشأت منه ولم يفسد النكاح هم ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد فلها الا كس اي احد العبدين هم
 او كس ش من الاكس وهو النقص هم والاخر ارفع ش اكثر من التمسك بالزهر فان كان مهر مثلها اقل من الاكس فلها الاكس ان
 كان اكثر من رفعها فلها الا ارفع وان كان بينهما ش اي بين الاربع والاكس هم فلها مهر مثلها وبها عند ابني حنيفة وقالوا
 لما الاكس في ذلك كما وان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الاكس في ذلك كله بالاجماع ش اي باجماع اصحابنا فان
 هذا ان البذل لعل عنده مهر المثل وعند المسمى اذا فسدت على ما يجي الآتي يخرج ذلك من ذكره لتبطل الثلاثة وهو قوله هم
 لها ش اي لابي يوسف ومحمد هم ان المصير الى مهر المثل تعد ايجاب المسمى وقد امكن ايجاب الاكس اذا قل متيقن فصار كما
 على الف او الفين والافاق ش اي وصار كالا عتاق على الف او الفين على مال يرجع الى الخلع والاعتاق جميعا فلها الاكس
 بالالف او الفين هم ولاي حنيفة ان الموجب الاصل مهر المثل اذ هو الاصل ش اي لان مهر المثل هو الاصل لكونه معادلا
 اي مساويا له بخلاف المسمى لانه لا يجوز ان يكون مساويا ويجوز ان لا يكون لان قيمة البضع كالقيمة في البيع البضعية تقوم
 عند العقد هم والعدل ش اي من مهر المثل عند صحة التسمية يعني انما يجوز العدل عن التسمية عند صحتهما وهما لم تصح هم وقد استدل
 ش اي التسمية قد فسدت هم لكان البهالة ش لانه دخل فيه كونه لشك هم بخلاف الخلع والاعتاق لانه لا موجب لابي
 البذل ش حتى يجب شي عند ذكره لم يبدل هم لان مهر المثل اذا كان اكثر من البضع فالأمر به في المهر والاكس في الزوج في البهالة

برضاها هو الواجب في الطلاق قبل الدخول في جواب عما يقال اذا كان كذلك فان الواجب ان يحجب نصف الاثر فيما يجب له الاثر
 من الاثر الواجب في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى قال المالك الواجب في الطلاق قبل الدخول الى انزعه جواب قوله فلما نصف الاثر
 في ذلك كله بالاجماع وقدر الجواب ان الواجب في الطلاق قبل الدخول من في مثل ذلك في مثل هذا العقد الذي نصت التسمية فيه من المتعة
 من فرع لا يخرج من حيث ادعى قوله والواجب من ذلك لا كس يزيد عليها في اي على المتعة من في العادة فوجب في اي نصف
 الاكس من الاعتناء في اي الاعتناء الزوج من الزيادة في مثل على المتعة فان قيل اذا نصت التسمية عند ان في خفية في
 ان يجب المتعة كما لو لم يسم شيئا قلنا ان نصف الاكس بطريق المتعة فان قيل في اي يحكم المتعة كما حكم من المثل قبل الطلاق
 لان المتعة هي الواجب الاصل في الطلاق قبل الدخول كما ان المثل هو الواجب الاصل قبل الطلاق قلنا انما يحكم المتعة لا
 لا تزيد على نصف الاكس عاده حتى لو كانت زائدة عليه يحكم المتعة من واذا تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية صورته
 ان يسمى بنس الحيوان وكون الوصف بريدان لم يقل جديا ووسطا وروى الى غير ذلك من اوصافه من ولها الوصف من ش اي
 من الحيوان من والزوج محبان شاء اعطاهم فلان ش اشار الى الحيوان من انشاء اعطاهم تسمية ش اي قيمة الحيوان من
 قال ش اي المصنف من جهة التمتع في معنى هذه المسئلة ان يسمى بنس الحيوان وكون الوصف من بريد المصنف بهذا التسمية
 القدر في فان المسئلة المذكورة من سائل القدر في قال وان تزوجها على حيوان غير موصوف بمحنة التسمية قال المصنف سقنا
 ان يسمى بنس الحيوان ولم يذكر وصفه في ذلك بقوله من بان تزوجها على فرس او حمار ش فان التسمية فيه صحيحة من اما اذا لم
 الجنس بان تزوجها على وانه لا يجوز التسمية ويوجب المثل ش قد علم الاشراف في هذا الموضع واطالوا الكلام ونقصه ان المصنف
 سمى الفرس والحماسا وليس كذلك بل بانواع من الحيوان كما عرفت في موضع الجواب عن ذلك ان المصنف اراد بالجنس ما يتوحد
 القدر وهو النوع باسقاط غيرهم ثم في المسئلة الاولى نصت التسمية ويوجب الوصف وفي المسئلة الثانية لا تصح التسمية للجهالة الفاشية ويلزم
 المثل وانه قال مالك واحدهم وقال الشافعي يجب المثل في الزوجين جميعا لان عندنا لا يصلح ثمننا في البيع لا يصلح سمى الحكم
 ش قال الشافعي الحكم في الزوجين المذكورين على البيع لان النكاح عقد معاوضة كالبيع من اذاكل واحد منهما معاوضة ولان
 معاوضة مال بغير مال ش لانه التزام المال بتدبير عرض وهو معنى قوله فجعلناه التزام المال ابتداء حتى لا ينسب في مثل الجاهل
 ش المستدرك في الوصف من كلدية ش فان الشرح جعل فيها ماية من الابل غير موصوفة من والا قار ش هو جمع اقرار فانه
 فيما مال من فريان يكون في مقابلها عرض الى من بشرط ان يكون المسمى بالادوية معلوم ش قال المالك في الجواب واصل عقد وهو
 ان يقال لا شبهة عند الكناج بالاقرار في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه لقوله في لونه
 يصح الاقرار ويلزمه البيان فقال بشرط ان يكون المسمى بالادوية معلوم ومعلوم خبره والجهالة منقولة بالادوية

والواجب في الطلاق قبل الدخول في
 مثل التسمية ونصف الاكس يزيد
 عليها في العادة فوجب اعتراؤه با
 لزيادة اذا تزوجها على حيوان غير
 موصوف بمحنة التسمية ولها
 الوصف من الزوج فخير ان شاء
 اعطاهم اذ كان شاء اعطاهم
 قبضه قال من معنى هذه المسئلة
 يصح بنس الحيوان دون الوصف
 بان يتزوج على فرس او حمارا
 اذا لم يسم الجنس وان يتزوج على
 دابة لا يجوز التسمية ويجب من
 المثل وقال الشافعي يوجب المثل
 في الزوجين جميعا لان عندنا
 يصح ثمننا في البيع لا يصلح سمى الحكم
 واحد منهما معاوضة ولان عندنا
 صفة مال بغير مال فجعلناه التزام المال
 ابتداء حتى لا ينسب في مثل الجاهل
 صل الجهالة كالدية ولا خلاف
 بشرط ان يكون المسمى بالادوية

وفي المتن الوسط من العبدية السندى والمنصورى والا على التركى والرسمى والادنى التركى والنجى والنجى هم وان تزوجها على ثوب غير موصوف
 فلما لم يثبت شئ اى ما يباح النايته الاربعة هم وسعنا شئ اى معنا قوله تزوجها على ثوب غير موصوف هم ذكر الثوب ولم يرد عليه
 وجوب شئ اى وجوب مهر المثل هم ان بذهبه المثل الجنس شئ اى النوع وقد ذكرنا ان مراده من الجنس النوع على اصطلاح
 المتقدم هم اذ الثياب اجناس شئ اى انواع كالقطن والكتان والابرسيم ونحوها هم ولو سمي بنسب اى نوعا هم بان قل هو ك
 اصبح التسمية وغير الزوج شئ يعنى بين القيمة والوسط لم يثبت ان الثياب انواع هم وكذا شئ اى وكذا تخيرهم اذا بالغ
 فى وصف الثوب شئ بان ذكر طوله وعرضه وذره ورقعة وذكر انه على منوال كذا وكذا وصاحبها يحبس المسلم فيه هم فى ظاهر الرواية
 شئ اختار من عارضى من ابى حنيفة ان الزوج يحبس على تسليم الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قيد ظاهر الرواية لما وردى عن ابى يونس
 انه قال ان ذكر الابل مع فلان لا يجبر المرأة على قبول القيمة وان لم يذكر الابل مع ذلك جرت لان الثياب لا تثبت فى الذمة ثوبا
 صحيحا الا موصولا ووجه الظاهر ما ذكره بقوله هم لانها ليست من ذوات الامثال شئ ليل ان تستكمل الاضيق المثل نصارت كالمهر
 هم وكذا شئ اى وكذا تخير الزوج بين الوسط وقيمة هم افاسمى كليا او موزونا وسمى جنسه دون صفته شئ ان تقول جزو
 على كخرطة او من زعفران ولم يرد على ذلك فانه يخير بين الوسط وقيمة هم وان سمي بنسب شئ اى نوعه هم وصفه التجبر شئ ليل
 على الوسط هم لان الموصوف نهش اى من المكمل والموزون هم ثبت شئ وينا هم فى الذمة ثوبا صحيحا شئ حالا او موصولا
 ليل جواز استقراره واسلم فيه وان لم يكر الصفة فروع وفى المحيط وغيره زوجا على بيت وهو يدعى بايزم بيت من شعرا و
 اقا هو نوع من الثياب وان كان حضرا قال محمد لما بيت وسط قال اراو به ثياب بيت ولما قال ما يجزى به هناك والتخير
 لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفى عرفنا يراو بالبيت الذى يبات فيه من المهر ولا يصلح مهر اذا لم يكن عينا وفى المبسوط
 المهر بالبيت متاع البيت وهو معروف بالعراق وهو ما يجزى به ملك المرأة فيصرف الى الوسط وعن ابى حنيفة قيمة اربعون
 دينار وفى جوامع الفقه هو على مثل متاع بيت وسط وفى عرفنا يجزى به المثل وان عين البيت فهو على عينة بخلاف الدائم
 والدائم وفى تعيين التبرعات يمان والفلوس التى تزوج كالدراهم والطارقية كذلك وفى الموضع التى تزوج فيها تعيين المكمل
 والموزون والعدد باعيانها تعيين والزوج اخذ عينا وقال مالك يجوز للنكاح على بيت وخادم ويجب فيها الوسط وعند الشافعى
 يجب فيها مهر المثل وفى مصنف ابن ابى شيبة قال الحسن وابن سيرين وانضى يجوز النكاح على الوصفا والوصايف زوجت نفسها
 سبازيه وفى الذخيرة وهو الصحيح ولو طلقت قبل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها وفى جوامع الفقه لو تزوجها على مثل مهر
 فلها مهر المثل وكذا اذا تزوجها على مثل هذا الوكيل حفظة او قيمته هذا العبد او قيمته عبد او على سكنى دار موقوفة او على ان يتخذ
 ما عاش او برزقيتها او على صاحبهم او ناقة من هذه الابل وعلى ثوب قيمة عشرة او قال بجميع ما كان يجب فى ذلك كالمهر وفى الرضينا

وان تزوجها
 على ثوب غير موصوف
 موصوف فلها
 مهر المثل ومعنا
 انه ذكر الثوب
 لم يرد عليه
 فانه بجملة
 الجنس كالثياب
 اجناس ولو سمي
 جنسا بكن قل
 هو من النوع التسمية
 ويخير الزوج لما
 بينا وكذا اذا بالغ
 فى وصف الثوب
 فى ظاهر الرواية
 لانها ليست
 من ذوات الابل
 مثل ذلك اذا سمي
 مكمل او موزونا
 ومن جملته
 عتقه وان سمي
 وصف كالحجر
 الموقوفة من كنفه
 فى الزمة ثوبا
 صحيحا فذلك تزوج
 مطلقا او تزوج
 قال النكاح جازيها
 مهر مثلها

هذا قول ابن خزيمة رضي الله تعالى عنه وعن ابني خزيمة يعطيان امة من ابائهم ورجالهم على ان اصوا فاما ان كان له الصوف تمسكنا
 وتزوجها على جارية جليل على ان ماني بطنها فلها الجارية دون ولد ما قال من كل يجب مهر المثل الا ان يحكم بما كثر سنة فيجب في المكا
 على حكمه لان حكم باطل من مهر المثل فلا بد من مائه وفي الغني لو تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اخيه لا يصح وهو قول المشافعي وقال
 يبرز فان وقع الفقرة بالحكم فيها وانفسخ ولا شئ لهما فان فرض لهما مهر المثل لمهما النكاح وقال ابن حزم في المحلى ليس النكاح
 فيه ولو تزوج امرأة على الف موبل لا يصح التأجيل ويوم الزوج تبطل بالتعارف ابل بلمدة تعجيله ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت
 ولا يجزى تسليم الباقي ولا يجزى عليه وفي قتيبة النسيئة هو عادة خوارزم فان طلقها رجعا لا يصير المهر حالس حتى تنقضي العدة به وقال
 عامة المشايخ وقال القاضي البديع وقاضيتان ويصير حالا ولو قال بعضه تعجل وبعضه موبل ولم يبرز ويجزى رجل بالفرقة
 والموت او بالطلاق وقبل يجب حالا وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة والصحيح الصحة للعرف معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت
 وفي البديع اذا ذكر ارجلا مجهولا كالميسرة وهبوب الريح ومجي المطر وقال تزوجتك على انك موجلة فهي حالة لان الاصل لم يثبت
 للجهاالة فان تزوجها على الف على ان يتقدم بآتيه له بالبقية الى سنة كان الالف كلمة الى سنة الا ان تقيم المرأة بنية
 على انه قد تيسر له منها شئ فتأخذه ونسب الغني يجوز به تعجل وموبل وان لم يذكر اجله وقال القاضي المرحوم وحمل الفقرة وقال ابن
 منبجل لا يعمل الاجل الا بموت او فرقة وهو قول الشعبي والنخعي وأحسن وحامد الثوري وقال ابو يعقوب يكون حالا وقال اياس بن معاوية
 وقادة الاكل حتى يطلق او يخرج من مراه او تزوج عليها ومن كحول الاداعي والغنبري حال الى سنة بعد دخوله وقال الشافعي
 لهما مهر المثل وانتهى الخطاب من المنة بلمة وقال مالك ان كان عنهم ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر مثل
 تلك المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها لم يعطى مهر المثل ولا ينسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشراف وان تزوجها على الف
 الى هبوب الريح او مجي المطر فهي حالة الجهاالة اى السانعة عن الاصل فان تزوجها الى الحصاد او الى الديار او الى غيره
 او المهر بان قال لا يسجدني لاروايته في هذه المسئلة في الكتب الظاهرة وقال الشافعي صحة التأجيل الى هذه الاشياء في
 الصداق كالكفالة وفي المرحوم في يبرز للزوج الى الحصاد والديار في الصحيح ومن المشايخ من قال لا يثبت الاجل
 في الصداق الى هذه الاجال وفرو بين الصداق والكفالة بان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا تحمل الجهاالة بان الاصل خلاف
 الكفالة قال والاول صح قال تزوجتك بمهر جاري في الشرع ينصرف الى مهر المثل بكذا في فتاوى ابى الليث وقاضيتان
 وقال صاحب المحيط ينصرف الى عشرة دراهم ولو تزوجها على اكثر من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا تثبت الزيادة
 تزوجها على حجة او على اندهما عليها قيمة حج وسطا وهو الحج على الرحلة وعند مالك يجب مهر المثل الا ان يكون معه ثقل
 واحد التسمية فاسدة لان الحملان مجهول قلنا هذا باطل بالاجماع على جواز الاستيفاء وان زادهم الى كة في جميع بلاد اسلام

في تقنيته يجوز الزيادة في المهر فيه شهود ولا يصح من غير قبول هم فان تزوج مسلم على غير او غنم نير فالنكاح بائنه ولها مهر مثلها
 ش هذه من المسائل القدوى وهي الجواهر لاما لكتبة النكاح قبل الدخول بعد وثبت على المشهور وهل فسخه على الاستحباب
 والموجب فيه قولان وعن الشافعي يجب مهر المثل وفي قول قيمة وقال ابو حنيفة النكاح في ذلك كله واختاره ابو بكر بن
 عبد العزيز من الخبايا وهو قول الظاهرية ومثله المروني على السنة واليوم يقولنا قال الاوزاعي والثوري واخرون ان المهر
 فهو هم لان شرط قبول النكاح شرط فاسد فصيح النكاح ويلغو الشرط ش وفساد التسمية ليس بكثير من مدها وذلك لان النكاح
 فكذا اكداهم بخلاف البيع ش حيث لا يصح المهر والغنمير هم لانه يبطل بالشرط الفاسد ش والنكاح لا يفسد ولما لو سكت
 عن ذكر المهر في البيع يبطل والنكاح لا يبطل بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويجب مهر المثل فان لم يكن لم يصح
 التسمية ش لان شرط صحة التسمية ان يكون المسمى بالالا والخنزير ليسا بالانثى في قولهم في قوله هو قوله هم لان التسمية
 ليس بالانثى في حق المسلم ش فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحد يجب في المهر مهر المثل وهو في النكاح التسمية
 وقيل قول المصنف في النكاح ليس بالانثى في نظر فان الاحصاء قالوا فيها انما مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه
 القسمة والخنزير هذه الشابة هم وان تزوج هذه المرأة على هذا الدف من النخل فاذا هو خمر لها مهر مثلها عند ابي حنيفة وقال الشافعي
 وزنه خلاش وفيه قال احمد والشافعي في قول وفي قول اخر كقول ابي حنيفة هم وان تزوجها على هذا المهر فاذا هو خمر ش
 ابي حنيفة حرم مهر مثلها عند ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يجب القيمة ش وقول ابي يوسف والشافعي في قوله مهر
 كذا ذكر الحاكم الشهيد في الكافي وشمس الائمة السرخسي في شرحه وكذلك لو تزوجها على شاة ذكيتة ظهرت قيمته فالحلاف
 فيها كالحلاف في الحرة في جوامع الفقه اذا تزوجها على هذا الدن من النخل او على هذه الذكيتة فاذا هو خمر او قيمته يجب مهر المثل
 فيها عند ابي حنيفة وعندهما يجب فيه غلا او ذكيتة او قيمتهما ولم يذكر القيمة غيره وفي العبد اذا لم يحرر يجب مهر المثل عندهما
 عند ابي يوسف قيمة اذ لم يعلمها بكونه حرا وان علمها يجب مهر المثل اتفاقا وان قال على هذا الثوب المروني فاذا هو مروي
 عند ابي حنيفة يجب ثوب مروني مجردة ولم يذكر قول ابي يوسف ولو قال على هذا الفقيه من الخطاة فاذا هي شعيرة او على هذا
 النخل فاذا هو زيت يجب المسمى بقدره عند ابي حنيفة وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر انه يجب عنده مهر المثل ولو قال
 على هذا الفرق من الحسن وليس فيه شيء يجب لها مثل ذلك من الحسن ولو قال على هذا الفرق من الحسن يجب مهر المثل
 هم لابي يوسف ان ش امي ان الزوج هم المهر ش يقال بالمهر المهر فطرح حيث سمى لها مهر ولا يجوز عن تسليم مهر عليه
 قيمته او مثله ان كان من ذوات الامثال ش فالنخل من ذوات الامثال هم كما اذا ملك العبد المسمى في عقد ش بان
 تزوجها عليه فملك هم قبل التسليم ش اسه قبل تسليم اليها فانما يجب قيمته السيد المالك اتفقوا

لان شرط قبول النكاح
 شرط فاسد فصيح
 النكاح ويلغو الشرط
 بخلاف البيع لانه
 يبطل بالشرط الفاسد
 لكن لو وقع التسمية
 لما كان المهر يسيرا
 في حق المسلم فصح
 المثل في تزوج امرأته
 الذم من النخل فاذا هو
 خمر فله مهر مثلها
 وقال الجاهل في خلا
 دن تزوجها على هذا
 فانه هو خير مما
 عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف
 كذا يولده اظهرها
 في بيعه فصح
 او مثله الكان مودا
 المثل في ذوات
 المهر قبل التسليم

والبو حنيفة يقول انتمت الاشارة بش وهي قوله ذاهم والتسمية بش في قول العبد هتمت به الاشارة لكونها المبلغ في المقصود
 الاشارة والاشية فتعبر كل اشية
 لكن فيها المبلغ في المقصود وهو
 التعريف فكانه خروج على خبر
 حر وجحد لا يقول الا لاسل ان
 المسمى اذا كان من جنس الشار
 اليه يتعلق العقد بالشار اليه
 لان المسمى موجود في المشاركة
 ذاتا والوصف يتبعه وان كان
 من خلاف جنسه يتعلق
 بالمسمى لان المسمى مثل الشار
 وليس يتأخر له والتسمية
 ابلغ في التعريف من حيث
 انها تعرف الماهية ولا يشترط
 تعرف الذات لا تسمى ان من
 اشترى نصا على انه ياتوت
 فاذا هو نجا لا ينقد العقد
 لاختلاف الجنس لا يشترط انه
 ياتوت اسم فاذا هو اخضر ينقد
 العقد لاختلاف الجنس في مسئلة
 مع الحر جنس في حد لقله التفاضل
 في النافع والجنس للكل جنس
 في التفاضل في المقام

هم وابو حنيفة يقول انتمت الاشارة بش وهي قوله ذاهم والتسمية بش في قول العبد هتمت به الاشارة لكونها المبلغ في المقصود
 وجود التعريف بش لكونها قاطعة للشركة لان الاشارة بمنزلة وضع اليد على الشيء ويحصل بها كمال التمييز لان الاشارة الى شيء
 واراوة غير متممة والما التسمية فمن باب استعمال اللفظ واراوة غير اوضع له هم فكانه تزوج على خبر او حشر اى فكان ابل
 تزوجها على خبر في تزوجها على يد الدار من الكل او تزوجها على خبر في تزوجها على يد العبد فالواجب فيها مهر النسل بالاختلاف
 هم ومحمد يقول الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالشار اليه لان المسمى موجود في المشار اليه ذاتا
 بش اى من حيث الذات هم والوصف يتبعه بش اى تتبع الذات لانه قائم بالذات وعدمه لا يتلزم انعدام الذات هم
 وان كان بش اى لشي من خلاف نفسه بش اى جنس المشار اليه هم يتعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه من حيث
 التعريف هم وليس يتابع بش اى المشار اليه هم والتسمية المبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية بش وهي الحقيقة
 من حيث هي هم والاشارة تعرف الذات بش من غير دلالة على الحقيقة ثم اوضح ذلك هم الا ترى ان من اشترى نصا
 على نياقوت فلا هو نجا لا ينقد العقد لاختلاف الجنس بش فيم يتعلق العقد بالمسمى وهو معدوم وبيع المعدوم باطل هم ولو اشترى
 على انه ياتوت احمر فاذا هو اخضر ينقد لاختلاف الجنس بش لان المشار اليه من جنس المسمى في تعلق العقد وهو موجود فيصح
 اذا عرفنا هذا قال محمد المرجع العبد بنفس واحد لا يشترط كماله في الصورة والجنس والمنافع الا انها مختلفة في الماهية فبعد
 الاختلاف وتغلب الاتجا والاتفاق فيتمتع بالجنس وكان المشار اليه من جنس المسمى يتعلق العقد بالشار اليه وانه لا يصلح
 به العدم كونه لا يفسد التسمية فيصير الى مهر النسل اما الخمر مع النخل فجنسان مختلفان لانهما مختلفان في الصورة ومختلفان
 في الاسم والمعاني في نقل الاستحوا وتغلب الاختلاف فكما ان جنسين مختلفين في تعلق العقد بالمسمى وهو في الاسم والمعاني وهو
 من النخل وابو حنيفة يقول ان الخمرية والحلية والرقية والحرية صفات تعاقب على الذات الواحد فلا يختلف به الجنس كالصبي
 والشاب والشيخوخة والصغر والكبر فكان المشار من جنس المسمى في الصلاة جميعا هم وفي مسالتناش ابا حنيفة قوله واذا
 تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر هم العبد مع الحر بنفس واحد بش وقيل ان الحر الصغير يصير عبدا والعبد حرا ومنافهما متقاربا
 اشار اليه بقوله هم قلعة التفات في النافع بش يظهر ذلك في جواز البيع وعدمه هم فخرج النخل بش في المسئلة المذكورة
 وهي ما اذا تزوجها على يد الدار من النخل فاذا هو خمر من جنس النخل التفات في المقام بش همان اصدى لا يسد
 مسد الاخر ولا يصلح له النخل لا يصلح له الخمر والنخل بعد استحوا لا يتقلب خرا ونجلا هذا قال في المبسوط ابو حنيفة يقول الخمر
 مع النخل جنس واحد لان الاصل واحد وهو العصير والمهية واحدة اوصاف تعرض على العين فلا توجب تبدل الجنس
 كالصغر والكبر في الادسي فان قلت يرد عليه مسألة الجامع وهو اذا اعلت لا يردون هذه الخمر فصارت خلافا فذا لا يمتنع

ظلم تبدل الجنس لحدث اذ الوصف في الحاضر لغو والمحاكة بالادعى في الضمير والكبر بعد قلت يمكن ان يجاب بان كل
والخمر جنسان في العرف ومعنى الايمان عليه وان كان جنسا واحدا في الحقيقة وفي المحيط العبد والمحر عند ابى حنيفة ولو
تزوجها على هذا العصب فتمز قبل قبضه عن ابى يوسف لما مثله ولم يذكر قولها فان تزوجها على يدين العبد بن بذه
مبينته على الاصل المذكور والاختلاف فيما كان الخلاف فيما ذكر هناك فذلك ذكره بالغا فقال من فان تزوجها بش
امى فان تزوج رجل امرأة هم على يدين العبد بن فاذا احدهما فليس لها الا الباقى شى امى ليس لها الا العبد الباقى
هم افاساوى عشرة وراهم عند ابى حنيفة لانه شى امى لان الباقى هم سمى وجوب السمي ان كل يمنع وجوب مهر مثل
شى لان السمي ومهر المثل لا يجتمعان بيان بذه لان با حنيفة يعقب الاشارة والاشارة الى المحرمة عن العقد فكانت
قسمية العبد الباقى لغو فكانت تزوجها على عبد وليس لها الا ذلك ولا يجب المهر المثل لانها لا يجتمعان ثم العبد الباقى
لو كان يساوى مهر المثل ليس لها الا ذلك ولا يكمل مهر المثل مع العبد الباقى فان قلت قال المصنف قبل هذا ولو تزوجها على
الف ان اقام بها الى ان قال ان اخرجا فلما مهر المثل فمدا يدل على ان السمي لا يجب مهر المثل قلت اجيب بان ذ
الشرا المتحقق بعقد النكاح بقواته يوجب فوات رضاها فكل مهر المثل فاما السمي فلم يستحق اصلا فافهمهم وقال ابو يوسف
لها العبد شى امى العبد الباقى هم قيمته الحر لو كان عبد لانه اطعمها سلامة العبد بن وعجز عن تسليم احد ما تنجب قيمته شى
وبه قال احمد والشافعي في قول وكذا لو ظهر احد بها مغصوبا وعند الشافعي في الاظهر بطل في الحر والمغصوب ويصح في الملوكة
وتخير فان فسخ مهر المثل هم وقال محمد وهو رواية ابى حنيفة شى رواه ابن جاعة عن ابى حنيفة لها العبد الباقى وتماهم
مثلهما اكثر من قيمة العبد لانهما شى امى لان العبد بن هم لو كانا حرين يجب تمام مهر المثل عنده شى امى عند محمد رحمه
الله تعالى وانما قيد بقوله عند محمد احترزا عن قول ابى يوسف ولو ظهر عند الصادق آخر لم يجب قيمته او كان عبد فذلك
اذ اظهر العبدان حرين يجب قيمتهما ايضا وكذا في احد العبد بن اذ اظهر حرا هم فاذا كان احدهما عبدا ثبت للعبد وتماهم مهر
شى امى اذا كان احد العبد بن الذين تزوجها عليها فظهر ما عدا الاخر حرا ويجب العبد تمام مهر المثل ان كان اكثر من
قيمة العبد هم واذا فرق القاضى بين الزوجين في النكاح الفاسد شى مثل النكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة
الاخت في الطلاق البائن ونكاح الخامسة في عدة الرابعة ونكاح الامت على الحرمة مهر المثل الدخول شى قيد بل لدخول باجتماع
الاربعة وكذا بعد الخلوة لان بعد الدخول لها مهر المثل على ما ياتي عن قريب هم فلامر لما شى عند اهل العلم طلبة وعن ابن جندب
يجب كالصحيح ولا اصل له لان التكليف من الوطى حرام فلا قيام مقام الوطى واما المقام السرى القبلية من غير خلوة مقام الوطى وجوب
بذلك كمال المهر ذكره في المعنى وقال الاترازي وانما يجب التفريق على القاضى ليدل على لزوم ارتكاب الخطأ اعزاز الصورة

فان تزوجها على هذا

العبد بن فاذا

حرفا ليس لها الا الباقى

اذا ساوى عشرة

عند ابى حنيفة لا

لان السمي وجوب

وان كل يمنع وجوب

المهر المثل وقال ابو يوسف

لها العبد قيمة الحر

كان عبد لانه اطعمها

سلامة العبد بن وعجز

عن تسليم احد ما تنجب

قيمه وقال محمد وهو

من اهل حنيفة لها العبد

الباقى الى تمام مهر مثلهما

ان كل مهر مثلهما اكثر من

قيمة العبدان حرين

حرين يجب تمام مهر المثل عند

فذلك لانهما عتدا العبد

الى تمام مهر المثل واذا فرق

القاضى بين الزوجين في النكاح

الفاسد قبل الدخول

فلا مهر لها

لأن المهر فيه لا يجب
بحر العقد فسادا
وانما يجب باستثناء
منافع البضع وكن بعد
للخلوة كان المخلو فيه
لا يثبت بها القكل خلا
فما مقام الوطى فان
دخل بها قلها مهر مثلها
لا يزداد على المسمى عند
خلو فالزهر حرم
يعتبر بالبيع الفاسد
ولنا ان المستوفى ليس
بمال وانما يتقرر مباحا
للتسمية فاذا ازلت
على مهر المثل لم
يجب الزيادة لعدم
صحة التسمية
وان نقصت

المقدرة فان فرق بينهما قبل الدخول فلا مرد ولا عدة لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول وكذا اذا فرق بعد الخلوة المصيرية لان
الخلوة المصيرية في النكاح الصحيح انما قامت مقام الوطى للتمكن من الوطى وهنا لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب
لرفع لا يقال ينبغي ان يجب نصف المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرستم لهن نفقتهن فنصف
ما فرستم لان قبول ذلك في المطلق بعد النكاح من كل وجه لان المطلق يضررت الى الكمال ولم يوجب النكاح من كل وجه
انتهى قلت قال الا تراهي وانما يجب التفرق على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يتوقف التفرق بينهما على
تفرق القاضي بل لكل واحد منهما فخرج هذا النكاح بغير مخرج من صاحب قبل الدخول وبعده مخرج منه كالبيع الفاسد لا يجب
بمجرد العقد فان لكل واحد منهما قبل التفرق وبعده لا يخرج من المهر كذا في الذخيرة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي
عن تفرق الزوجين اليهم لان المهر فيه شيء اى في النكاح الفاسد لم يجب بمجرى العقد فسادا شيء وانما يجب استيفاء
منافع البضع قوله فسادا اى لنسأ والعقد فاسد وانما يجب استيفاء منافع البضع وكذا بعد الخلوة
ش اى وكذا يجب المهر في النكاح الفاسد اذا وجد التفرق بعد الخلوة المصيرية ايضا لان الخلوة في شيء اى في النكاح
الفاسد لم يثبت بها التمكن من الوطى فمما يقع مقام الوطى خصا كخلوة الحايض وهذا قول المشايخ الخلوة المصيرية
في النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح فان دخل بها شيء اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد فمما
مثل ش لان الوطى في الحمل المصوم يسبب الضمان الجارية او الحد الزاجر وتعدرا لثاني شبهته النكاح فيه تعيين الاول قوله
عليه السلام ايا امرأة تكنت بغير اذن وليها فمما كان باطلا فان دخل بها قلها المهر ما احتمل من زوجها بين طلبة السلام ان
استحق في النكاح الباطل بالدخول لا بالعقد والخلوة هم لا يزداد شيء اى مهر مثلها هم على المسمى شيء اى على الذي سمي عند العقد
هم عندنا خلا فالزهر حرم المهر تعالى يقدره بالبيع الفاسد شيء يقدره عليه حيث يجب القيمة في البيع الفاسد بالقيمة ما بلغت و
ان زادت على الثمن فذلك مهر المثل هم ولنا ان المستوفى ليس بمال المستوفى شيء هو البضع وهو ليس بمال لانه
مستوفى في نفسه هم وانما يتقوم بالتسمية شيء عند العقد يجب تقدير القيمة وهي مهر المثل بقدر التسمية هم فان زادت
ش اى التسمية هم على مهر المثل لم يجب الزيادة لعدم صحة التسمية شيء فان قيل يراد على قوله وانما يتقوم بالتسمية مسألة
المفوضة فان مهر المثل يجب فيها وتقوم منافع البضع قلنا المراد انما تقوم زايدها على مهر المثل بالتسمية في العقد عند العقد
يمنع انقص عن مسألة المفوضة اى في حق الزيادة لان التسمية في النكاح الفاسد بعد حكمه لانه وجد في ضمن النكاح
الفاسد فاذا كان سعدا وحكما لم يتغير للزيادة على الوجوب الا على وهو مهر المثل كما في البيع الفاسد اذا كان الثمن
زايدها على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب القيمة واما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة لوجوب

المرضى من المرأة بذلك ثم ان نقصت شئ اى التسمية عن مقدار مهر النكاح لم تجب الزيادة على المسمى لانعدام التسمية
شئ اى تسمية الزيادة على المسمى قال الاكمل فان قلت على هذا لا يتعارض لانك تعلق التسمية اذا زادت على
مهر النكاح ثم اعتبرتها اذا نقصت عنه وبى وان كانت فاسدة يجب قبول المهر وم وان كانت صحيحة يجب قبول المهر
قلت بى صحيحة من وجه ودون وجه صحيحة من حيث ان المسمى مل متقوم لان فرض المسئلة فاسدة من حيث انها
وجدت في عقد مفسد فاعتبرنا فسادها اذا زادت ومعتبرا اذا نقصت لانعدام رضاها اليها ثم بخلاف البيع شئ هذا جواب
عن قياس زفر بانه ان قياسه على البيع غير صحيح ثم لا يشئ اى لان العوض عن البيع الفاسد مال ثم متقوم في نفسه
بقدر بدله بتمتية شئ اى بقدر قيمته بالغة بلغت ثم وعليها شئ اى على المرأة المذكورة التي دخل بها في النكاح الفاسد
ثم العدة الحاقا للشبهة شئ اى لشبهة النكاح ثم بالحقيقة شئ اى حقيقة النكاح ثم في موضع الاحتياط شئ لان النسب
امستحاط في اثباته احياء للولد فتجب العدة فظاهرا من استنباه النسب شئ عند احتياطه والنسب يتناول في اثباته
فيه ثم ويعتبر ابتداء او ما شئ اى ابتداء العدة ثم من وقت التفريق شئ اى من وقت التفريق القاضى او العزم على
ترك الوطى ثم من اخر الوطيات هو الصحيح شئ اختاره عمدا على عن ابي القاسم العفاري انه يعتبر من اخر الوطيات وهو قول
زفر ولهذا قال الاكمل قوله هو الصحيح اختاره من قول زفر وكذا قاله الاثراني حتى لو خاصت في آخر الوطيات ثلاث مريض
قبل التفريق فقد انقضت مدتها ذكر في المبسوط ثم لان العدة ثم تجب باعتبار شبهة النكاح شئ يعني من
حيث وجود ركنه من الايجاب والقبول ثم ونههاش اى رخص شبهة النكاح ثم بالتفريق وثبت نسب ولد باسنة لان النسب
يحتاج في اثباته احياء للولد شئ لان الولد الذي ليس لراب سموف كالميت لانه ليس ايمون وجه ولا من عظيمه وشفيه
ثم فيترتب شئ اى ثبوت النسب ثم على الثابت من وجه شئ وهو النكاح الفاسد ثم ويعتبر بدلة النسب من وقت
الدخول عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى شئ يعني يعتبر بدلة النسب وهو ثمنه شهر من وقت دخل الرجل عليها ولا يعتبر من
وقت العقد وعند هاشم من وقت النكاح وهو بعيد اشارة اليه بقوله ثم لان النكاح الفاسد ليس براءع اليش اى الى الوطى
ولندا لا ثبتت حرمة المصاهرة بعقد الفاسد معنى كيون فيفسد او قبيل ثم وعليه الفتوى شئ اى على قول محمد قال ابو الهيثم
ثم والاقامة باعتبار شئ يعني ان اقامة العقد مقام الوطى في النكاح الصحيح باعتبار ان العقد دواع الى الوطى والنكاح
الفاسد ليس براءع الى الوطى لكونه حراما فاجب الرفع فلا يقيم العقد مقام الوطى ولا يعتبر المدة من حين العقد ثم قال شئ
اى القدرى رحمه الله تعالى ثم ومهر مثلها شئ اى مهر مثل المرأة ثم يعتبر باخواتها وعماها ونيات اعمامها شئ المراد
باخواتها لابيها او امها او لابيها وكذا عماها من اخوات ابيها لاميها وامه او لاميها وقال الشافعي واحمد وعامة اهل العلم

لجانب الزيادة على المسمى
لعدم التسمية بخلاف البيع
لانه مال منقضى في نفسه
فيقدر بدله بقيمته
وعليها العدة الحاقا للشبهة
بلحقيقة في موضع الاحتياط
وتحذر عن اشتباه النسب
ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق
او من اخر الوطيات هو الصحيح لا
فما يجب باعتبار شبهة النكاح
ورفعها كالتفريق وثبت نسب
ولد ما كان النسب يعتد
في اثباته احياء للولد فيترتب
على الثابت من وجه ويعتبر بدلة
النسب من وقت الدخول عند
محمد وعليه الفتوى لان
النكاح الفاسد ليس
براءع اليه والاقامة باعتبار
قال ومهر مثلها يعتبر
بلخواتها وعماها ونيات
وامها

وفي الميسوط ويعتبر بعشيرة بني هاشم من جهة ابيها كاخواتها لابيها وامها اولادها وعماؤها وثبات اعماها ومشك في الحديث وقال
وعماها وثبات بن وهو موصول على ما اذا كان ابا وهن من قبلها هم لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لما مثل فيها
وهن اقارب الاب شمس هذا الحديث اخبره الاربعة في سننهم عن صفيان بن منصور عن ابراهيم عن علقمة واللفظ
للترمذي قال مثل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود
لما مثل صداق نسائها لا كس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معتل بن سنان الاشجعي فقال قضي رسول الله
صلى الله وسلم في ربيع بنت واشت بنت امرأة مناشل ما قضيت فخرج بها ابن مسعود وقال الترمذي حديث
حسن صحيح وقال شيخنا زين الدين اختلف الاربعة في تصحيح هذا الحديث ونقله فقال الشافعي فيما رواه عند البيهقي في
السنن والبرقفة ولم اخظه من وجه ثبت مشك قال وهو مرة يقال عن معتل بن يسار مرة عن معتل بن سنان
مرة عن بعض اشجع لا يسمى فاعلم بالانطراب في تسميته رواه انتهى قلت قد صحح اكثر اهل الحديث الترمذي وابن حبان
وابو عبد الله بن الاخرم النيشابوري وابو عبد الله بن الاخرم النيسابوري وابو عبد الله الحاكم البيهقي وقال البيهقي في
الاختلاف في تسميته من روى قصده روى بنت واشت عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم الحديث فان اسانيد هذه الرواية
صحيحة وفي بعضها ان جماعة من اشجع شهدوا بذلك فبعضهم يسمي بهذا وبعضهم يسمي اخر وكلهم ثقة ولولا انهم من رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه يفرض برواية وحكم الحاكم في المستدرك
عن شيخه عميد الدين محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي لقلت على روي اصحابه وقلت قد صح
الحديث فقال به وقال الترمذي روى عن الشافعي انه يرجع بعد عن هذا القول وقال سجديث روى بنت واشت
وقال الترمذي والحاصل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبه يقول الثوري واحمد وصحت
وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب وزياد بن ثابت وابن عباس ابن
عمر رضي الله تعالى عنهم اذ تزوج الرجل امرأة فلم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث ولا صداق لها
وعليها العدة وهو قول الشافعي قلت ومثل منفتح الميراث وسكون العين المهمة وكسر القاف بن سنان الاشجعي وليس له في
الكتب الا هذا الحديث شهد الفتح وكان ابن عتبة الذي يقال له مشرف حال لواء قومه ونزل الكوفة وقدم المدينة
فقتل بها يوم الحرة بمرافقتهم قتل مسلم بن عتبة الذي يقال له مشرف ابن عتبة وقيل قتلها حق بن نوفل وله قصة ذكرنا
في التاريخ الكلبية وروى المشهور فيها عند اهل الحديث كسر الباء والمهدة وسكون الراء ثم واو مفتوحة ثم عين مملوطة
قال الجوهري اهل الحديث يقولون بكسر الباء والمهدة وسكون الراء ثم واو مفتوحة ثم عين مملوطة

نقول ابن

مسعود

لها ميراث

نسائها

لا وكس فيه

ولا شطط

وهن ابن

بره لاج

او دو هكذا قال صاحب الحكم ووثقوا بشين العمية وهي الصحيحة وذكر بان ابن حبان في الصحابة قوله لاوكس ولاشطط اسع
 لانقصان ولا زيادة ولاوكس يفتح الواو وسكون الكاف وبالسعين المحلة هو النقصان والشطط يفتح الشين المبعثرة والظا
 السمة وتكرارها الجور والزيادة ومن اقارب الاب اي ونسأوا باقارب الاب هم لان الانسان من جنس قوم ابيه
 ش لان جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امه والابنة قرشية تبعاً لا ايها ومن المثل مختلف باختلاف هذه
 الاوصاف هم وقيمتهم الشئ انما يعرف بالنظر في قيمة منبه ش اي منبه في لك الشئ الا يعرف النظر في قيمة غيره
 هم ولا تغير بماها وغالها ان لم يكونا من قبيلة ش يريد بها من قبيلة ايها وذلك مثل ان تخرج رجل ابنة عمه
 فتكلمه بختان يزوجه من رجل السعي لما هو فيه من غل بهاز وجهها ثم يطلقها او يموت عنها قبل الدخول او بعد او يطلقها بعد
 الخلو الصحيح وامها من قبيلها وجالها فانه يكلمها بما هو مثل امها وهي بنت عم ايها او يهرخت امها وهي خالها بنت عم
 ايها وقال ابن ابى ليلى يعقبها بها ونسأها هم من قبل امها لا بينا ش اشارة الى قوله وقيمتهم الشئ انما تعرف
 بالنظر في قيمة منبه هم وان كانت الام من قوم ايها بان كانت بنت عمه فح يعقبها بها لانها من قوم ايها ش لان
 الانسان من جنس امه ولهذا كان اكثر من تولي من خلفا ربي "عباس بن الاما، ولم يخرجوا بذلك من ان يكونوا من بني هاشم
 والهاشمية ان ولدت من منبلي كان ولدا بنطيا هم ويعقب في مثل ان تيساوي الزمان في السن والجمال والمال والعقل
 والدين والبلد والعصر والعفة ش وهي ثمانية اشياء وفي الفتى تعقب الثمانية في خمسة عشر خصلة الجمال والحسب والمال والعقل
 والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكما ان الخلق وعدا من السن والبيكاره وحال ومصال الزوج وان يكون لها ولد في
 المحيط والرضيا في قيل لا يعقب الجمال في بنت الحسب والشرف وانما يعقب ذلك في وسطا الناس اذ الرغبة فيهن للجمال بخلاف
 بنت الشرف وفي المحيط فان لم يوجد في قرابتها من هو مثل حالها يعقب مثلها في الاجنبيات وفي خزانة الاكل امرأة لا مثل
 لها في الجمال والهاشمي تعقبها بنظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ايها وعند ابى خنيفة لا تعقب الاجنبيات هم لان مثل مثل مختلف
 باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تنكح باكثر ما تنكح الفقيرة وكذا النساء
 مع العجز والحسن والشوا وكذا البهاني هم وكذا يختلف باختلاف الدار والعصر ش اراد بالدار البلد وان يكون من وجهها
 في بلد حاجي لا يعقب سراً بمشيرة تنافي لبلده اخرى فان لم يوجد فهم من ياكلها اعتبر بالاجانب من بلد ما باجمع الائمة
 وتحصيل المقصود بقدر الوسع كذا في المبسوط وفي المحيط والذخيرة يعقبها بها من هو مثلها في هذه الصفات يوم التزويج قوله
 والعصر اي واختلاف العصر اي الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم ويعقب التساوي في البيكاره ايضا لانه ش اي لان الشا
 هم يختلف باختلاف البيكاره والقيسوية ش قال صاحب المغرب للثيب من النساء التي قد تزوجت والحج ثيبات والشيابة

ولان الانسان
 من جنس قوم
 امه وقيمتهم
 انما تعرف بالنظر
 في قيمة منبه
 ولا يعقبها بها
 وخالها اذ الم
 تكونا من قبيلتها
 لما بينا فان كانت
 الام من قوم ايها
 بان كانت بنت عمه
 فحينئذ يعقبها
 لما بينا من قوم ايها
 ويعقب في كمال المثان
 تساوي لراكان في
 السن والجمال والمال
 والعقل والدين والبلد
 والعصر لان مكر للشئ

يختلف باختلاف
هذه الاوصاف وكذا
يختلف باختلاف
الدار والعصر والوا
ويقتصر والتساوي ايضا
في البكال والنفقة يختلف
بالبكال والنفقة وكذا
ضمن الولي المهر فيها
لانه اهل التزام وقد
انما خلت ما يقبله
فصح شرط المهر بالخير
في مطالبتها زوجها
او وليها اعتبارا لحياتها
الكفالات ويصح
الولي الذي على الزوج
ان يكن باهرا مكلما
الوصم في الكفالة وكذا
يصح من الضمان وان
كانت النجوة صغيرة
بخلوف ما اذا باع
الايجال الصغير
ضمن المهر لان الو
سفيرة ومعتبر في النكاح
وفي البيع عاقد و
ومباشر حتى ترجع
العهد للطلبه
والحقوق اليه

التي يثبت في قصد ما قلنا من كلامهم وقال الجمهور بطلان النكاح والاشي فيه سواء هم وادانهم من الولي المهر
صح ضمانه شش يعني اذا زوج المولى ابنة ونمّن لها المهر صح ضمانه سواء كان الزوج منقيرا او كبيرا وسواء كان من جانب
الزوج او الزوجة لكن في الصغير اذا زوجها ابوها فله المهر ان تطالب الاب بالمهر وان لم تضمنه باللفظ ذكره في شرح
الطحاوي والتمتد به لانه شش اي لان المولى هم من اهل الالتزام شش لانه عاقل بالغ ومبذّر نفسه رغيا والرفيع غارم
بالحديث شش وقد اختلف في ما يقبله شش اي اختلف الالتزام او الضمان الى شش قبل الضمان وهو المهر وذلك
لان المهر هم وهو دين مضمون فيبيع شش بخلاف ما اذا باع الاب مال ولده الصغير ونمّن المهر عن المهر شش لم يصح قوله
صح الضمان كان ضامنا لنفسه ولا يصح على ما يجي عن قريب هم ثم المرأة بالخيار في مطالبتها زوجها وليها اعتبارا
بساير الكفالات شش لان الحكم في الكفالة بهذا ان السكندر لان شش طالب الكفيل وان شش طالب الكفيل وان شش
طالب الاصيل على ما عرفت في موضعه هم ويرجع المولى اذا ادى شش المولى للمهر الى البنت هم على الزوج شش يتعلق بقوله
يرجع هم الحكم شش اي الضمان هم بامره شش اي بامره الزوج هم كما هو المهر شش اي العادة المستمرة هم في الكفالة شش
اي الكفيل يرجع على الاصيل ان كان بامره هم وكذلك يصح هذا الضمان شش اي ضمان المهر ان كانت الزوجة صغيرة
شش او كبيرة كبراهم بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير ونمّن المهر شش فانه لا يصح ضمانه والعرف هو قوله هم لان الولي
سفيرة ومعتبر في النكاح شش ولذا وكيل الزوجة لا يجبر على تسليمه وكيل الزوج لا يطالب بالمهر هم وفي البيع عاقد شش
اي الولي في البيع عاقد هم ومباشر شش اصيل في حقوقهم حتى ترجع العدة عليه والموقوف اليه شش وحقوق العدة شش
المبيع وتسليم المهر ونحوها وفي الغاية هذا كما لو ازوج الصغيرة ونمّن لها المهر من الزوج اما اذا زوج ابنة الصغير في
حال صحة ونمّن عنه زوجته المهر يصح اذا قبلت المرأة ذلك ولم تعرض اليه المصنف واذا ادى الاب بعد ذلك
لم يرجع على الاب استحسانا وفي القياس يرجع لان غير الاب لو نمّن باذن الاب فادى يرجع الى مال الصغير فذلك
الاب وجه الاستحسان ان الاية تحملون المهر عن ابنتهم عادة ولا يطعون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت
بالنفس الا اذا شرط الرجوع في اهل الضمان فحينئذ يرجع بخلاف الوصي اذا ادى المهر من الصغير بحكم الضمان يرجع لان المهر
من الزوج لا يومر عادة هذا اذا ادى الاب بعد الضمان اما اذا مات قبل الاداء فله المرأة الخيار ان شاءت اخذت المهر
الزوج وان شش استوفت ذلك من تركته الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تطل بالموت ثم اذا استوفت من تركته
قال في المبسوط يرجع على ساير الورثة بذلك في نصيب الابن وعليه ان كان قبض نصيبه وقال زفر لا يرجع ولم يذكر
خلاف ابني يوسف فيه وفي الكافي للحاكم الشهيد ايضا والوجه في قوله ان يورث كما هو مذموم زفر وكذا

أثبت خلاف أبي يوسف في خلاصة الفتوى منقول عن المحيط ان الخصاف ذكر ذلك وان كان الضمان عن الاب في مرض الموت فهو باطل وكذلك كل ضمان في مرض الموت من الوارث فهو باطل المجنون بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه ولي عليه كالصغير سواء كان المجنون اصليا او عارضا ولو زوج الاب طفلة الصغيرة امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر باء الا اذا ضمن وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن ولانه قلنا الصداق على اعتبار سابق بالانار هم ويصح ابرأش اى ابرا. الاب الثمن من المشتري هم عند أبي حنيفة ومحمد ش. وذكر ثمنس الائمة الشري في ميسوط صحته الابرا ولم يذكر الخلاف هم ويملك قبضه بعد بلوغه ش اى يملك الاب قبض الثمن بعد بلوغ العصبى هذا الفصل من مروج العدة على العاقدة في البيع هم فلو صح الضمان ش اى ضمان الاب الثمن من المشتري في البيع هم بصيرنا منا نفسه ش فلو صح وقد مر بيانه هم وولاية قبض المهر للاب ش هذا جواب عن سوال مقد تقديره ان يقال كيف قلتم ان الاب صغير لا يرجع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر الصغير وقال الكاكي تقدير السؤال ان يقال الاب يملك قبض الصداق كما لو كمل يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه بصيرنا منا نفسه وهذا يجوز هناك وكذا في الاب فاجاب عنه بقوله وولاية قبض المهر للاب هم بحكم الابوة ش اى بولاية الابوة هم لا باعتبار عاقدة ش ثم لا يشترط احضار الزوجية قبض الاب مهرها عند علمائنا وعند زفر وهو قول أبي يوسف الاخر فقتضطر وفي المرفعي في لا يشترط ولم يحكم خلافا هم الا ترى انه ش اى الاب هم لا يملك قبض ش اى تمس المهر هم بعد بلوغه ش اى عند مبيتها اياه عن قبض فلو كان باعتبار عاقدة يقبض بعد البلوغ ايضا كما في ثمن المبيع وقال ابو الوالي في فتاواه للاب ان يطالب بمهر البكر وان كانت كبيرة والعقاس ان لا يطالب لان ولاية الاب يقطع عنها بالبلوغ ودوبه الاستحسان ان العادة فيما بين الناس ان الاباء يضيئون صدقات البنات ويحجزون بها البنات والبنات تكون راضية بقصوف الاب لانها تستحي عن المطالبة بنفسها ولو رغب اباء عن قبض الصداق لا يملك الاب المطالبة وليس لاحد من الاولياء ان يقبض الجارية المدركة مهرها الا ان كانت منها ثم الاب في حق البكر البالغة انها يملك قبض صداقها المسمى لا غير حتى ان المسمى اذا كان بيضا والاب قبض المهر لا يجوز لانه استبدال والاب لا يملك الاستبدال قال شمس الائمة الشري هذا مذموم علمائنا وروى عن علماء بلخ انهم جوزوا ذلك حتى من قبض بعض العبدان من جنس المسمى وبالنصف ضيا مما يجوز قال هذا رفق بالناس وقال في الفتاوى الصغرى لو قبض المهر ومكان البعوض ابر على العكس لا يجوز وان قبض الضياء لا يجوز الا في موضع جرت العادة كما في رسايتنا ياخذون بعض المهر ضيا عام فلا يصير ضامنا لنفسه ش ترخيص لما قبله هم قال ش اى محمد في الجامع الصغير هم وللمرأة ان تمنع نفسها ش اى من الزوج هم حتى ياخذ المهر ش هذا اذا كان المهر عاجلا اما اذا كان موجلا فله ان يأخذ

ودعهم اوله
عند أبي
حنيفة
محمد بن مالك
قبضه بعد
بلوغه فلو
هم الضمان
يصير ضا
منا لنفسه
وكلايته تعين
المهر للاب
بحكم الابوة
لا باعتبار
انه عاقدة
الا ترى انه
لا يملك
القبض بعد
بلوغها
فلو يصير
ضامنا لنفسه
قال وللمرأة
ان تمنع نفسها
حتى ياخذ المهر

وقمعه ان يخرجها الى سافر
بها لتعين حمل في البذل
كالتعين حق الزوج في البذل
وصار كالبيم وليس للزوج
ان يمنعها من السفر والخروج
من منزله وزيادة اهلها
حتى يوفيهما المهر كله الى المجل
لان حق المهر لا يتقار
المستحق وليس له حتى يلتقي
قبل الايفاء ولو كان المهر كله
موجبا ليس لها ان تمنعها
لاستقاطها حقها بالتأجيل
كأن البيم وفيه حله في
وان دخل بها فذلك
الجواب عن ابى حنيفة وكذا لا
ان تمنع نفسها او غيرها اذا
كان الدخول مضاهيا حتى لو كان
مكته او كانت او غيرها
يسقط حقها في الحبس
بالاغتصاب وعلى هذا الخلاف
بما يرضاهما ويبنى على هذا
النفقة لها ان المعقود عليه
كله قد صار مسلما اليه بالوطية
الواحدة او بخلق دهنين أكد
بجميع المهر لم يبق لها حق
الحبس كالباقين لاسم البيم
ولها انهما

بين صوابنا على ما يجي ان انشاء المهر تعالى هم وتمنع شئ اى ولما ايقن ان تمنع زوجها اى يسافر بها
شئ فسر الاخراج بالمسافرة هم تعين متنا في البذل شئ اى تعين حق المرأة في المهر كما تعين في حق الزوج في المهر
شئ وهو البضع هم وصار كالبيع شئ يعني ان البذل بحسب البيع لطلب الثمن فذلك المرأة تمنعها لطلب المهر
وليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزله شئ اى من لزوج هم وزيادة اهلها شئ اى ليس له ايضا ان يمنعها
من زيادة اهلها هم حتى يوفيه المهر كله شئ اى المهر من المهر لان حق المهر لا يتقارر استحقاق شئ لان حق المهر لا يتقار
لاجل ان يتوفى منها شئ وهو لا يتقار بضعها هم وليس له حتى لا يستيفر قبل الايفاء شئ اى قبل ان يوفى منها وهو المهر
وفي المحيط يخرج في حواجها وزيادة اهلها وتسافر بغير اذن حتى يوفيهما جميع المهر والظاهر ان التاكيد في كل المهر على المهر
هم ولو كان المهر كله موجبا ليس لها ان تمنع نفسها لاستقاطها بالتأجيل شئ اى لاستقاطها حق طلبها بسبب تأجيل المهر
وبه قال الشافعي ومالك واحمد كما في البيع شئ يعني ان الثمن اذا كان موجبا للبايع ان يحبس البيع فذلك لا يحبس
المرأة نفسها اذا كان المهر موجبا هم وفيه خلاف ابى يوسف فانه قال لها ان تمنع نفسها اذا كان المهر موجبا الى اجل معلوم
سواء كانت المدة قصيرة او طويلة لان ملك البضع لا يعبر عن ملك البذل وعن ابى حنيفة ومحمد ليس لها ان تمنع نفسها
لانها رضىت باستقاطها فلما تمنع نفسها وبه قال الشافعي واحمد ومالك هم وان دخل بها ذلك الجواب شئ اى كما ان
للزوجة ان تمنع نفسها حتى تاخذ المهر وتمنع من ان يخرجها فيما قبل الدخول بالاتفاق فذلك بعد الدخول هم عند ابى
حنيفة شئ وهذا قول ابى حنيفة اخر الكذا في الايضاح هم وقال ليس لها ان تمنع نفسها وهو قول ابى حنيفة واهل
والخلاف شئ اى الخلاف المذكور بين ابى حنيفة وصاحبه هم فيما اذا كان الدخول برضاها حتى اذا كانت بكره او كانت
صبية او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس بالاتفاق على هذا الخلاف شئ المذكور هم والخلاف بهما براضا شئ مثل الخلاف
في الدخول هم ويتبين على هذا الخلاف شئ استحقاق النفقة شئ فعند ابى حنيفة اذا منعت نفسها بعد الدخول لا تسقط
نفقتها لان المنع بحق وعندهما لا نفقة لها وقال فخر الاسلام البرزوقي في شرح الجامع الصغير كان ابو القاسم الصغير يفتي
في المنع بقول ابى يوسف ومحمد وفي السفر بقول ابى حنيفة قال وهذا حسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها لطلب
المهر فاذا امتنعت لا تسقط نفقتها كما هو مذهب ابو حنيفة هم لعاش اى لابي يوسف ومحمد هم لان المعقود عليه شئ وهو
هم كل واحد صار مسلما اليه شئ اى الى الزوج هم بالوطية الواحدة وبالخلوة ولهذا شئ اى ولا يلزم كون المعقود عليه
مسلم بالوطية الواحدة وبالخلوة هم تاركها شئ اى بالوطية الواحدة وبالخلوة هم جميع المهر شئ فاذا كان الامر كذلك
هم فلم يبق لها حق الحبس كالبايع اذا سلم البيع شئ اى بانتهاء قبل قبض الثمن هم وله شئ اى ولا يابى حنيفة هم انما شئ

ان المرأة من سنت من شئ اى من الزوج من ما قبل البذل شئ وهو البضع من لان كل وطية تصرف في البضع المحرم
فلا تخلى على صيغة البهرل الخلاء على البضع المحرم من عن العوض شئ يعنى لا يجوز اخلاؤه عن العوض من ابانة لخطرة شئ اى
لاجل الابانة بخطرة الذمى هو العمل المحرم من والتاكيد بالواحدة شئ هذا جواب عن قولها ولما تباكدها جميع المهر تقديره
ان التاكيد بالواحدة اى تباكدها المهر بالوطية الواحدة من لهما ما وراياش اى لاجل جهالة ما وراياش بالوطية الواحدة من
فلا يصلح منهما للمعلوم شئ لان المجهول لا يزاحم المعلوم من ثم اذا وبراخر شئ اى وطى اخرهم وصار معلوما تحققت المرأة
شئ فيزاحم الاول لكونه معلوما يصير المهر مقابلا له وبالأول واذا وجد اخر فذلك من وصار المهر مقابلا لكل شئ اى
يكل الوطيات ويظهر ذلك بقوله من كالعبد اذ جنى جنبا يدفع كلبهاش اى بهذه الجنابة من ثم اذ جنى اخرى شئ
اى جنابة اخرى من واخرى شئ اى وجنابة اخرى الى ما لا يتناهى من يدفع جميعهاش اى جميع الجنابات من واذا اذنا
مهر مثلها الى حيث شاء شئ اى اذا وراياش بالوطية الواحدة من كذا قيد الكاكي نقلها الى حيث شاء من البلاد شئ
عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وبقوله الشافعي وما لك واحد وصاحبهم من قيل شئ قوله الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى
وقال الا نراى هو محمد بن سلمة قلت لا يفرد ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن سلمة قائل بذلك من لا يجوز جبالا بل غير ذلك
لان الغريب يوزى شئ وذكرني حصول الاستدلال وشئ الزوج اذا اراد ان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقد اوفى
لها مهر باليس له ذلك كذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال عليه الدين الرغيفاني الاخذ بقول المتقدمين الاول
من الاخذ بقول الفقيه قال الله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وذكرني التجميع والفتوى على ان للزوج ان يسافر
بها اذا وراياش بالمعجل لقوله تعالى اسكنوهن الاية ولان الغريب يوزى فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث
سكنتم فلا يقبل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الامر لا يدل على ان الاية وهو قوله تعالى
ولانصاروهن وفي النقل الى بلد اخر مضارة ولهذا اجاز الاخراج بهضا با وفي الحيط النما لا يشايخنا ان لا يجوز ما من بلد
جواز النقل ظاهر الرواية وقال صاحب المنى المجاز وانما بانة تملك من نقلها اذا وراياش بالمعجل ومن الموعول من وفى قري للمهر
القريبة شئ اى ما دون مدة السفر من لا يتحقق القرية شئ لقرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل البواقي اسمها
عن من يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال ذلك ميتة وليس بسفر فاذا خرجها من بلد الى بلد سفر كبير
بميتة من قال شئ اى محمد بن الجائع الصغير من تزوج امرأة ثم اختلف في المهر شئ اى الزوجان اختلفا في التسمية
بان قال الرجل تزوجتك بالف وقالت المرأة بالفين من قال قول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والتول قول الزوج فيما
نادى على مهر مثل شئ وعند الشافعي تيجانها كما في البيع والاشيخ النكاح سواء كان الاختلاف قبل المهر او بعده ويجب مثل

منعت منها ما قبل
بالبدل لان كل طية
تصرف في البضع المحرم
فلا يخفى عن العوض
ابانة لخطرة والتا
كد بالواحدة لجهالة
ملا رعاها فلا يصلح
منها للمعلوم ثم اذا
وجد وطى اخر صا
معلوما تحققت المرأة
وصار المهر مقابلا لها
لكل كالعبد اذ جنى
جنابة يدفع كلبها
ثم اذ جنى اخرى واخر
يدفع جميعها كذا في ما
مهر مثلها الى حيث
لقد دعا اسكنوهن من
سكنتم وقيل لا يخرجها
الى بلد غير بلد مكان القرية
تؤذى وفى قري المهر القريبه
لا يتحقق القرية قال ابن
زوج ام لا ثم اختلفا في المهر
فالقول قول المرأة الى تمام مهر
متابا والقول قول الزوج
فيما نراى على مهر مثل

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول
 فيحالفان فيشيع النكاح بنار على اصله ان فساد الصداق يوجب فساد النكاح وبه المسئلة على وجه ذكرت هنا
 منها ما اذا قال للزوج الف وقالت المرأة الفان وكان بعد الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم مهر المثل حتى لو كان
 الفاء او قل فالقول قول الزوج مع انكار الزيادة بالبدن ما تزوجا على الفين وان نكل اعطى بالالفين على سبيل التسمية ودرهم
 بالخيار للزوج فيما وان علفت لا ثبت الفضل واما اقام البينة قبلت بنية فان اقام البينة جميعا كانت بنية المرأة اولى
 لانها كانت اكثر اثباتا كالبيع والمشتري اقام البينة على مقدار الثمن يكون بنية البائع اولى لما قلنا في اذا كان المثل
 الفاء او قل فاذا كان الفين او اكثر فالقول قولها مع الفين ما رضيت بالف لاننا نكح للحط الذي يدعيه الزوج فان نكلت
 بسبب لما الالف باعتبار التسمية وان علفت ثبت لما الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخر باعتبار تحكيم مهر المثل
 ولان الزوج خيار في هذه الالف انشأ اعطى وراهم كما سألوا وان شاء اعطى ما من الدنانير ما يساوي الف ودرهم فاما اقام
 البينة على دعواه قبلت بنية لان كل واحد منهما مع ظاهرا وافتا جميعا فيمينته الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان
 مهر مثلها الف ونفسا يوجب التحالف ويبدأ التحالف بالقرعة ولم تعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبت للالفان سهم
 وان نكلت المرأة ثبت الالف وان سلفا جميعا يجب الف ونفسا يوجب التحالف باعتبار التسمية ونفسا يوجب التحكيم
 مهر المثل وللزوج خيار فيما واما اقام البينة قبلت بنية وان اقام جميعا ثبوت البينان للعارض ووجب
 مهر المثل ونحو الزوج فيها وان طلقها قبل الدخول ساقط فلما الزوج هم فالقول قوله في نصف المهر شرا هذا وجه اخر من الزوج
 المتعلقة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجك بالف الابل الفين فطلقها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في
 نصف المهر واليحكم متعة مثلها هذه على رواية الجاهل الصغير المبسوط وقال في الجاهل الكبير يحكم بمتعة مثلها فان شهدت
 لاحد بها فالقول له مع ميته ان كانت بين الاثنين علفت كل واحد منهما هم وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شراى
 هذا الذي ذكره من قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد وبه قال احمد في روايته وان خصمها بالالف لان عند ابى حنيفة
 القول قول الزوج في جميع الصور هم وقال ابو يوسف القول قوله قبل الطلاق وبعده فاش لان القول قول الزوج مع
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد في روايته هم الا ان ياتي بشئ يزيل شراى اختلافه في معنى الشئ
 التعليل فقال المصنف هم ومعناه شراى ومعنى الشئ التعليل وقال الا تراهى اى معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ يزيل
 هم بالالتفات من المهر الماشيع تفسير التعليل ان يذكر الزوج شيئا لا يزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة قيل ومعناه
 دون العشرة لانه مستنكر ثم حاوره ابى يوسف وفي قاضى خان في تفسير المستنكر من ابى يوسف روايتان احدهما

دان طلقتها

قبل الدخول

بمكنا القول

قوله في نصف

للمهر عند

ابى حنيفة

ومحمد وطل

ابو يوسف القول

قوله بعد الطلاق

وقبله الا

ان ياتي بشئ

قليل معناه

ما لا يفتقر

مهر الماش

ما دون العشرة والثاني لما تزوج على مثله وهذه هي الصيغة اشارة الى المصنف بقوله هم هو الصحيح وكذا قال في
 البدر العجوة هو الصحيح وفي المحيط وقاضي خان لم يحكي عن ابي الحسن الكرخي هم بهذا الا ان يوسف ان المرأة قد تدعى
 الزيادة والزواج ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذب به الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشرة
 داهم لان ظاهر الشرع ينكره وظاهر الحال يكذب به وهذا شئ اي هذا الذي ذكره ابو يوسف هم لان تقوم منافع
 البضع ضرورية شئ لان ليس بهال وانما يتقوم تغليظ الخطر وقال الاترازي في ضرورة التولد والتناسل هم
 فنتي امكن ايجاب شئ من المسمى لا يصار اليه شئ اي الى مهر المثل لان مهر المثل انما يعتبر عند اتمام التسمية
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل هم ولما شئ اي ولا في خفيفة ومحمد هم ان القول في الدعاوى قول
 ممن يشهد بالظاهر شئ يعني ظاهرا لمحال هم والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اي لان مهر المثل هم هو
 للموجب الاصل في باب النكاح شئ شرعا هم وصار كما يصاغ مع رب الثوب شئ اي صار حكم مهر المثل في
 الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب اي صار حكم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف
 الصباغ مع صاحب الثوب بيان ان رب الثوب قال صبغة بدرهم وقال الصباغ بدرهمين وهو من قوله هم
 اذا اختلفا في مقدار الاجرة هم حكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم هم قيمة الصبغة شئ ينظر لاد
 الصباغ في قيمة الثوب ان كان ورها واكثر اعطى ذلك ويحلف بالثبوت ما صبغة بما ادعى رب الثوب ويحلف رب
 الثوب بالثبوت ما صبغة بالثبوت من ذلك وذلك لان الصبغة شئ غير مال قائم فوجب الرجوع الى قيمته وحكمه كذا قال القدر
 في شرح كتاب الاستحلاف هم ثم ذكر شئ اي محمد رحمه الله هم حسنا شئ اي في المسئلة وفي بعض النسخ ثم انه وضعا
 ههنا هم ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اي قول الزوج هم في نصف المهر شئ اي عند ابي خفيفة ومحمد
 ولا يحكم متعة مثلها هم وهذا رواية الجامع الصغير والاصل شئ اي البسوط هم وذكر شئ اي محمد في الجامع الكبير
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شددت لاسد بها فالقول له من يمينه وان كانت بين الامر من مئة كل واحد منهما كما في
 حال قيام النكاح هم وهو قياس قولهما شئ اي قول ابي خفيفة ومحمد وانما خصا لان على قول ابي يوسف القول قوله
 الزوج هم لان المتعة موصوفة شئ اي موجب النكاح هم بعد الطلاق شئ قبل الدخول هم كهر المثل قياسا شئ اي
 قبل الطلاق هم فتحكم شئ اي المتعة هم كهر شئ اي كهر المثل قبل الطلاق هم ومعه التوفيق شئ اي من رواية الا
 والجامع الكبير شئ اي ان محمد وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة لا تبلغ هذه البسطة في العا
 فلا يفيد تحكيمها شئ اي تحكيم المتعة لان الزوج معترف بنصف الالف هم ووضعها شئ اي في المسئلة

هو الصحيح كابي يوسف
 ان للمرأة من الزيادة والزواج
 ينكر والقول قول المنكر
 مع يمينه الا ان ياتي بشئ
 يكذب به الظاهر فيه هذا
 لان تقوم منافع البضع
 ضرورية فنتي امكن ايجاب
 شئ من المسمى لا يصار
 اليه وليهما ان القول في
 الدعاوى وقول من يشهد
 له الظاهر والظاهر شاهد لمن
 يشهد له مهر المثل لان هو المثل
 الاصل في باب النكاح وصار
 كما يصاغ مع رب الثوب لا
 اختلاف في مقدار المهر كاختلاف
 الصبغة مع صاحب الثوب بيان
 ان رب الثوب قال صبغة بدرهم
 وقال الصباغ بدرهمين وهو من
 قوله هم اذا اختلفا في مقدار
 الاجرة هم حكم شئ على صبغة
 المجهول من التحكيم هم قيمة
 الصبغة شئ ينظر لاد الصباغ
 في قيمة الثوب ان كان ورها
 واكثر اعطى ذلك ويحلف بالثبوت
 ما صبغة بما ادعى رب الثوب
 ويحلف رب الثوب بالثبوت ما
 صبغة بالثبوت من ذلك وذلك
 لان الصبغة شئ غير مال قائم
 فوجب الرجوع الى قيمته وحكمه
 كذا قال القدر في شرح كتاب
 الاستحلاف هم ثم ذكر شئ اي
 محمد رحمه الله هم حسنا شئ
 اي في المسئلة وفي بعض النسخ
 ثم انه وضعا ههنا هم ان بعد
 الطلاق قبل الدخول القول قوله
 شئ اي قول الزوج هم في نصف
 المهر شئ اي عند ابي خفيفة
 ومحمد ولا يحكم متعة مثلها
 هم وهذا رواية الجامع الصغير
 والاصل شئ اي البسوط هم
 وذكر شئ اي محمد في الجامع
 الكبير انه يحكم متعة مثلها
 شئ فان شددت لاسد بها فالقول
 له من يمينه وان كانت بين الامر
 من مئة كل واحد منهما كما في
 حال قيام النكاح هم وهو قياس
 قولهما شئ اي قول ابي خفيفة
 ومحمد وانما خصا لان على قول
 ابي يوسف القول قوله الزوج هم
 لان المتعة موصوفة شئ اي
 موجب النكاح هم بعد الطلاق شئ
 قبل الدخول هم كهر المثل قياسا
 شئ اي قبل الطلاق هم فتحكم شئ
 اي المتعة هم كهر شئ اي كهر
 المثل قبل الطلاق هم ومعه التوفيق
 شئ اي من رواية الا والجامع
 الكبير شئ اي ان محمد وضع
 المسئلة في الاصل في الالف
 والالفين والمتعة لا تبلغ هذه
 البسطة في العا فلا يفيد تحكيمها
 شئ اي تحكيم المتعة لان الزوج
 معترف بنصف الالف هم ووضعها
 شئ اي في المسئلة

في الجامع الكبير في المكية
والعشرة والمتعة مثلها كسفر
فيفيد بحكمها والمذكور
في الجامع الصغير سكت
عن ذكر المؤلف في فصل على ما هو
للمذكور في الأصل ونسج قولها
فيما اذا اختلف في حال قيام
النكاح ان الزوج اذا ادعى
والمرأة الا لعين فان كان مهر
مثلها الفا واقل فالقول قوله
وان كان القين او اكثر فالقول
قولها وايضا اقل البينة في
الوجهين قبل وان اقام البينة
في الوجه الاول قبل بتيكاتها
ثبت الزيادة في الوجه الثاني
بينه لو ثبت الخط وان
كان مهر مثلها الفا ونحوها
واذا اختلفا بحجب الف منى
سأله هذا في خروج الرازي
وقال الكوفي في هذا الفصل في
الفصول الثلاثة ثم يحكم
مهر للثل بعد ذلك

هم في الجامع الكبير عشرة ومائة وثلاثة عشر ونفذ بحكمها والمذكور في الجامع الصغير ساكت عن ذكر المقدار في
على ما هو المذكور في الأصل ش اي البسوط وهو المتعارف اذا المتعارف هو الاختلاف في الاثوث قيل ان البسوط
صنف او الاثر مع الصغير فيكون المذكور في البسوط كالمعروف فيل عليه قيل في السئلة روايتان هم وشرح قولها
ش اي قول ابي حنيفة ومحمد فيما اذا اختلفا ش اي الزوجان هم في حال قيام النكاح ش هذا وجه اخر من
الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة وهو ان الزوجين اذا اختلفا في مقدار المهر قبل الطلاق هم ان الزوج اذا ادعى
الالف والاراة الفين فان مهر مثلها الفا فالقول قوله ش اي مع الفين لان الظاهر ان في الدعاوى القولية
لمن شهد به الظاهر وان كان ش اي مهر مثلها هم الفين او اكثر فالقول قولها ش اي قول المرأة مع بينهما هم
وايها ش اي ايا الزوجين هم اقام البينة في الزوجين ش اي فيما اذا كان مهر مثلها الفين او اكثر هم يقبل بينة
وان اقام البينة في الوجه الاول تقبل بينة لانها تثبت الزيادة وفي الوجه الثاني في ش اي فيما اذا كان مهر مثلها
الفين او اكثر هم تقبل بينة لانها تثبت المهر ش اي خطا احد الفين والاصل في هذا هو البينة تثبت باليس
ثابتا ظاهرا وان كان مهر مثلها الفا وخمسائة ش هذا وجه اخر من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم مخالفا
لان المرأة تدعى الزيادة عليه وهو ينكر والزواج يدعى عليها الخط من مهر مثل وهي تنكر وينبغي ان يقرع القاضي في
البدائية بالحلف ذكره في جامع قاضيخان والفرقة تحبب ولكن يبدا بها شاء وذكر الامام المحبوبي يبدا بهمين الزوج
لانه اثبتها انكارا وقال مالك بكليها على المشهور فاذا اختلفا بحجب الف وخمسائة ش يجب الف بطريق التسمية
لاخير الزوج فيها لا تفاهما على تسمية الالف ويجب خمسمائة باعتبار مهر المثل بخير فيها الزوج وايضا اقام البينة
قبلت بينة وان اقامت بقية بالالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة
باعتبار مهر المثل لان البينتين بطلتا لمكان التعارض نص محمد في هذا الفصل ان بينة المرأة او لاثباتها
الزيادة هم هذا يخرج الرازي ش اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو يخرج
الرازي اي وجوب التحالف في فصل واحد وهو ما اذا اختلف مهر المثل قولها هو يخرج الشيخ ابو بكر الجصاص احمد بن
على الرازي من كبار علماء العراقيين صلح بالتصانيف ثم قال الكوفي حرم الله ش هو الشيخ ابو الحسن الكوفي استاذ
الحققين وهو استاذ ابو بكر الرازي ولد سنة ستين واثنتين ومات سنة ثمانين وثلاثمائة وقال الفايقة ولد
سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة سبعين وثلاثمائة هم في القبول الثلاثة ش اي فيما اذا كان مهر المثل الفا واقل
او الفين او اكثر الفا وخمسائة هم ثم يحكم مهر المثل بعد ذلك لانها لما اختلفا تعدت التسمية فيحكم مهر المثل قبل قول

ابن كبر الصبح هم ولو كان الاختلاف في الأصل المسمى بشئ هذا وجه آخر من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة اى ولو كان اختلاف
 الزوجين في أصل المسمى بان يدعى احدهما النسبية ويكره الاثرهم بحسب مهر المثل بالاجماع ش لا تميز المسمى الى المسمى
 وجود الشك ولو كان قبل الدخول تجب النكاح بالاجماع وبكذلك عطف بعضهم على المصنف بقوله هم لانه هو الأصل منه جاش
 اى لان مهر المثل هو الأصل عند ابى حنيفة ومحمد هم وعنده ش اى وعند ابى يوسف هم تعذر التمسك باسمى ش مع
 وجود الشك في وجوده هم فيه اى ش اى الى مهر المثل بتبديل المصنف هم ولو كان الاختلاف بعد موت احدكما ش
 بعد موت احد الزوجين وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة وصورة اختلاف الحى منها مع ورثة الميت هم
 فالجواب فيه ش اى في هذا الوجه هم كالجواب في حال ميوتها ش اى حال قيام النكاح في الأصل والمقدار في الأصل
 بحسب المثل هم لان اعتبار المثل لا يقتضي بموت احدكما ش اى احد الزوجين كما في المقوضة وهى التى زوجت نفسها
 من قبل بغير مهر اذا كان احدكما بحسب مهر المثل بالاجماع هم ولو كان الاختلاف بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين
 بان اختلفت ورثتهما هم في المقدار ش اى في مقدار المسمى هم فالقول قول ورثة الزوج عند ابى حنيفة ش مع المهرين
 لانكارهم الزيادة في المقدار اى في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ايضا الا ان باتوا بشئ هم ولا يشترط القليل ش
 اى على مذهب ابى حنيفة بل يصدق ورثته وان ادعوا شيئا قليلا هم وعند محمد ش الجواب هم فيه ش اى في هذا الوجه
 هم كالجواب في حال الحيوة ش يعني ان القول قول ورثة المرأة على مهر المثل وفيما زاد على ذلك القول قول ورثة الزوج
 هم وان كان ش اى اختلاف الورثة هم في أصل المسمى ش بان يكره احدكما المسمى هم فعند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
 القول قول من ذكره ش اى من انكر أصل المسمى ولا يقتضى بشئ لانه لا يقتضى بمهر المثل بعد ميوتها عنده وعندهما يقتضى بمهر
 وبه قال الشافعى ومالك واحمد وعليه الفتوى لكن الشافعى يقول بعد التماثل وعندنا ومالك واحمد لا يجب التماثل
 هم والى أصل انه لا يحكم بمهر المثل عنده ش اى عند ابى حنيفة هم بعد ميوتها ش اى بعد موت الزوجين استدلال في
 الأصل وقال الاثر اى ان ورثة على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لو ادعوا على ورثة عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه مهرهم كلهم بنت على ابن ابى طالب رضى الله تعالى عنه لم يقتض ذلك في ميراث عمر الا ان تقرر
 البينة هم على مهر من قبله من بعد انشاء الله تعالى ش اشارة الى دليل ابى حنيفة بنى الله تعالى عنه في
 التى في هذه السئلة وهذا ايضا وجه من الوجوه المتعلقة بالسئلة المذكورة هم وادوات الزوجات قد سمى لها مهر ش
 اى والحال ان الزوج قد سمى للمرأة مهر فلم يثبتها ان ينفذ ذلك ش اى المسمى هم من ميراث الزوج ش انما
 الورثة جميع المسمى من ميراث الزوج اذ انما معا اولم يعلم سبق احدكما او علم ان الزوج مات او لان المسمى ورثة في الذ

وكون الاختلاف في أصل
 اى بحسب مهر المثل
 لاجماع لانه هو الأصل عند
 وعند تعدد القضاة
 لم يفسر اياه به كل الا
 بعد من احد هذه الجوانب
 كالجوانب حين فم كان اعتبارا
 مهر المثل لا يقطع بموت احدكما
 ولو كان لاختلاف بعد موت
 في المقدار فالقول قول ورثة
 الزوج عند ابى حنيفة ولا
 يشترط القليل عند ابى يوسف
 القول قول الورثة الا ان يأتوا
 بواشئ قليل عند محمد
 الجوانب كما الجوانب حاله الجوانب
 وان كان في أصل المسمى فقد
 ابى حنيفة القول قول من انكر
 خلاص المثل كما حكم لمهر المثل
 عند بعد موتها على ما بينه
 من بعد انشاء الله وادوات
 الزوجان فقد سمى لها مهر فلو
 ثبتا ان ينفذ ذلك
 من ميراث

ولن نديم لها مهر اذا مضى لور
 شها سند ابى حيفه زرد كالور
 شها مهر في الوجهين معنا طبع
 في الوجه الاول ومهر الشئ في الثاني
 اما الاول فلهن المسمى دين في
 ذمته وقد تاكلو بالموت فيقف
 من تركته الا اذ علم انها ماتت
 اذ لا يسقط نصيبه من ذلك
 ولما اثنى فوجه قولها ان مهر
 المثل صار ديناً في ذمته كالمهر
 فلو سقط بالموت كما اداسات
 احداهما ولا في حيفه عن كونها
 يدل على انقراض اقرانها فمهر
 ليس بالقاضي مهر المثل ومن بعث
 الى امرائه شبهة ففكالت هو
 مديته وذلك الزوج هو من المهر
 فلقول قوله لانه هو المثل
 فكان امره بجهة التعليق كف
 وان انظاره انه يسع في اسقاطها
فل الا في الطعام
 الذي يذكي فان القول قولها
 وان اراد منه ما يكون مهيلاً
 لانه يعايرت هدية

وقد اقر بالموت وان علم ان المرأة ماتت اولاً يسقط من المهر قدر نصيب الزوج من المهر لانه ورث ديناً على نفسه على
 ما يحكي الآن من وان لم يكن من مهرها فلا شئ لورثتها عند ابى حيفه رضي الله تعالى عنه وقال لورثتها المهر في الوجهين
 شئ اي فيما اذا سمي وفيما اذا لم يسم سمي شئ اي معنى قولها بحسب المسمى من في الوجه الاول شئ اي فيما اذا سمي
 مهر المثل شئ اي بحسب المثل من في الوجه الثاني شئ اي فيما اذا لم يسم اما الاول شئ وهو وجوب المسمى من
 قلان المسمى دين في ذمته وقد قاله بالموت فيقف من تركته الا اذ علم انها ماتت اولاً شئ الاستثناء من قوله ومنه
 من تركته من نصيبه من ذلك شئ اي نصيب الزوج اي من مهر المثل الذي عليه قدر نصيبه من تركته المرأة
 وقد ذكرناه الآن من ولما اثنى شئ وهو وجوب مهر المثل من قوله لانه ان مهر المثل صار ديناً في ذمته كالمسمى فلا يسقط
 بالموت كما اداسات احداهما شئ نصيبه لا يسقط بالاتفاق مهر ولا في حيفه رضي الله تعالى عنه ان موتها يدل على انقراض
 اقرانها فمهر من يقد القاضي مهر المثل شئ اراد ان يقر من الاقران لا يجد القاضي امرأة من اقرانها حتى يقد مهر مثلها
 المرأة قيل اذا لم تقاوم الصدوم والادمان الطويل حتى لو لم تقاوم العتق فمن به مثلها عنده ايضا قال السرجي لتعيل
 الذي قبل بديل على سقوط مهر المثل بموتها تقاوم اولاد في النكاح اختلاف في قدر المهر في صفة تحالفها وبيع المهر ويجب
 المثل وكذا لو انكر المسمية على الاصح لو اختلفت ورثتها ووارث احد باع الاخر في المغني لو قال لم يكن لها صداق
 فالقول قولها قبل الدخول وبعده ما دعت مهر المثل وبه قال ابن جبير وابن شبرمة وابن ابي ليلى وابن منبل وابن ابي
 هو قول الشعبي والثوري والشافعي وعلي عن فقهاء المدينة السبعة ان بعد الزفاف القول قوله والدخول يقطع الصداق
 وبه قال اصحاب كانت العادة بالمدينة تعجيل الصداق وفي الجواهر لو اختلفا بعد زوال العصمة بطلاق او فسخ او موت
 فالقول قول الزوج مع ميمته ولو ادعت التسمية وانكر فالقول قوله ومن بعث الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال الزوج
 هو من المهر فالقول قوله لانه هو المثل شئ على صيغة اسم الفاعل من التملك من مكان اعون بجهة التملك كيف
 شئ اي كيف لا يكون القول قول الزوج من وان انظاره انه يسع في اسقاط الواجب شئ عن ذمته فيكون القول
 قول من يشده الظاهر والاداني وان انظاره لجمال وان كبس النقرة وان يفتح المهره من قال شئ اي محمدي الجامع الصغير
 الا في الطعام الذي يوكل شئ كالجدي المشوي والدجاج المشوي والحلوى والخبز واللحم وسائر الاطعمة والقول
 الرطبة والابقار المسمى فان القول قولها شئ وكذا ذكره المصنفاني وفي قاضيخان وفي الهياكل وما لا يدخره القياس
 كما تقدم وفي الابسجاء القول قولها في مهر المهر منه شئ اي المراد من الطعام الذي يوكل ما يكون مهياً للاكل
 شئ اي مهياً للاكل بما يتعارف اليه الفساد من لانه يتعارف بهدية شئ اي لان المثل هذه الاشياء عرفت بهدية فالقول

قوله فيها هم قالوا في الخطبة والشعيرتين فالقول قوله فيها هم وكذا في التمييم والشاه الحية والسمن والحسل وما له بقاء هم
لما بينا في شرحنا الى قوله وان الظاهر انه يسهل لي استقلاحه قيل قائله ابو القاسم الصناعم فلا يجب عليه شيء
في الشرع على الزوج هم من النحر والدبر وغيره كمناع البيت هم ليس له شيء الا في الزوج هم ان يحبس به بغيره اسير بغير
حسبه اي عدوت عليه جبا بفتح العين الماضي وضمها في المستقبل هم من السرلان الظاهر كمن يشترط الملاءة لا تجب
عليه لان ليس عليه ان يسي لها امر الخروج وقال المرغنياني عليه خف امرأة لزوجها وفي قضية الميمنة وقع اليها
فما كانت كان من مدي وقال الزوج كان وديعة عندك ان كان المدفوع من جنس مهرها فالقول قوله وان
كان من خلاف جنسه فالقول قوله الزوج وفي الاثر ان بعث اليها ثوب فقال هو من الكسوة وقالت الزوجة بل
هو بيته فالقول قوله الزوج مع يمينه وقال ابو حنيفة والشافعي والابو ثور قال ابو بكر ربه اقول وفي الفتية بعثت
امرأة متاعا وبعثت ابو المرأة اليه متاعا ثم ادعى الزوج انه كان من الصداق فالقول قوله مع يمينه فان حلفت
والمشاع قاييم فلما ان تزوجت بغيرها وان كان بالمال لا تنزع بالمال وما بعث اليه ابوها ان كان له المال لم يكن على
الزوج شيء وان كان نايما وبعث من مال نفسه يرضع وان كان من مال الزوجة يرضع لان الزوجة
لا ترجع فيما وهبت لزوجها بعث اليها سدايا وعوضت ثم زفت اليه ثم فارقها وادعى ان ذلك كان عارية فالقول
قوله فاذا استردده فلها ان تسترد ما عوضته عن ذلك قيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس من ذلك باذن حسان
صريح او دلالة ولا بالماكولات من الاطعمة والفواكه الرطبة وفي الذخيرة بخرية فزوجها ثم زعم ان الذي وقع اليها
وكان على وجه العارية عند ما قالت هو ملكي جزئني به او قال الزوج كذلك بعد موتها فالقول قوله وان كان الظاهر
شاهدا بذلك البنت والعاوة ونفع ذلك اليها بطريق الملك وتكفي عن كبرن الاسلام بابي الحسن السعدي ان القول قوله لا
لان ذلك يستفاد من جهة وبه انما يفتى المشايخ وقال الصدر الشهيد واقعة المختار للفتوى ان كان العرف ظاهر
في الجواز بمثل ذلك كما في ديارنا فالقول قوله الزوج وان كان مشركا فالقول قوله الاب + + +
فصل في نكاحها كمن لا يكون معرا لان الاعراب يقتضي التركيب وسماوسل يشي ما بعد يكون معرا وليا
فرغ من بيان النكاح لمسلمين شرع في بيان النكاح اهل الذمته هم واذا تزوج النصراني نصرانية شرب هذا القيد انفا
لان الحكم في كل اهل الذمته كمن اولهنا اذكر في المبسوط بالنكاح الذي هم على ميمنة او على غير مهرش اي وتزوج بها على غير مهر
وكذا وتزوج على دمهم وذلك شاي وتزوج بها على هذا الوجه والواو للمحال هم في دينهم جائز فدخل بها وطلقا قبل ان
بها او ات عنها فليس لها مهرش اي المثل حتى لو تزوجها الى القاضي لا يقتضي بشيء هم وكذلك شاي اي الحكم اذا

خامس في الخطبة

والشعيرتين فالقول قوله

لما بينا في شرحنا

عليه من النحر والدبر

وغيره كمناع البيت

من السرلان الظاهر

والله اعلم

فصل

في تزوج النصارى

فيما على يمينه

فيما على يمينه

فيما على يمينه

فيما على يمينه

فيما على يمينه

فيما على يمينه

الحرمية في ذلك الوقت
 عند ذلك حنفية في ذلك الوقت
 في الحرب والزمية فيها
 مع مثلها ان ما دلت عليها
 بها والمتعة من طلقها قبل الدخول
 بها وقال زفر لها مهر النكاح
 للمؤمنين ايضا ان الشرع ما شاع
 ابتغاه النكاح الا بالمال وهذا
 الشرع دفعه عما في ثبوت الحكم على
 العموم ولهما ان اهل الحرب غير مؤثر
 احكام الاسلام وكلاهما لا اكرام
 منقطعة لتباين الدارين خلاف
 اهل الذمة لانهم التزموا احكام
 منافعهم الى المعاملة كالزوا
 والزنون وكلاهما لا اكرام متحققة لهما
 الدار وكلاهما حنفية لان اهل الذمة
 لا يلزمون احكامنا في الدنيا ولا
 فيما يتقدرون خلو فله في المعاملة
 وكلاهما لا اكرام بالسيف والجمجمة
 وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقلة
 فلما انما ياتون فكمهم وما يرضوا
 كاهل الحرب بخلاف الزنا لا اكرام ولا ديار
 كلها والربا يستثنى عن عقودهم لقوله عليه
 السوا لان اهل الذمة ليس يتلوا به عهد

زوج هم المؤمنون في دار الحرب وبها شئ اى عدم وجوب المهر منه الى حنفية وهو شئ اى عدم وجوب المهر من كل
 شئ اى قول ابي يوسف في اى قوله ما في الجنتين شئ اى قول ابي حنيفة واما في الذمة هم اى واما الحكم في الذمة
 شئ اى تزوجت ذميا هم فلهما شئ اى عند ما هم ان مات شئ اى الذي هم عنها او دخل بها والمتعة شئ اى
 ولها المتعة هم من طلقها قبل الدخول بها شئ اى اذا تم اليها او سلموا به قال الشافعي ولكل واحد من وقال زفر
 لما في الشافعي في المؤمنين ايضا شئ اى انهم ان الشرع ما شاع ابتغاه النكاح الا بالمال شئ اى قال المتدفع الى
 ان يتنقوا باسم الكرم وذو الشرف شئ اى هو قولنا ان يتنقوا من قبح ما شئ اى عليه السلام بعث الى الكل قال
 الله تعالى قل يا ايها الناس ائني رسول الله اليكم جميعا وقال عليه السلام بعثت الى اليهود والاعراب والعرب والعجم
 ولان هذا الذين ناسخ الاديان كلها هم فثبت الحكم على العموم شئ لان النكاح من باب المعاملات والمعاملات كلها
 بالمعاملات هم ولما شئ اى لابي يوسف ومحمد ان اهل الحرب غير ملزمين احكام الاسلام شئ لان الذمة لا تترام بعقد الذمة
 قال عليه السلام اذ قبلوا عقد الذمة فاعلموا بالمسلمين هم وولايته لا تترام منقطعة لتباين الدارين شئ اى دار الاسلام
 ودار الكفر والارام الا بالولاية هم بخلاف اهل الذمة لانهم التزموا احكامنا فيما يرجع الى المعاملات كالزنا والربا شئ فانهم
 يمترون عن ذلك ويقام عليهم المحرم وولايته لا تترام متحققة لاتحاد الدار ولابي حنيفة ان اهل الذمة لا يمترون احكامنا
 في الديانات شئ اى لا يلزم اهل الذمة المعاملات اى وكذا لا يلزمون احكامنا هم وفيما لا يتقدرون خلافة في المعاملة
 شئ كالنكاح بغير شهود وبيع الخمر والغزير والضمير في خلافه يرجع الى ما يتقدرون اى لا يلزمون احكامنا في الشئ الذي
 يتقدرون خلاف ذلك الشئ كما اننا لنعقد حرمة النكاح بغير شهود وهم يتقدرون خلاف ذلك هم وولايته لا تترام
 شئ فاجاب في قولها وولايته لا تترام هم متحققة شئ ببيان ان ولايته لا تترام انما يتحقق هم بالسيف والمجاهة شئ
 ليست بموجودة هم وكل ذلك ينقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فانما امرنا ان نتركهم وما يدينون خصارا وكاهل الحرب شئ وفي
 عدم الالتزام وانقطاع الولاية هم بخلاف الزنا لا حرام في الاديان شئ جواب عن قولها كالزنا ببيان ان القيد
 عليه غير صحيح لانه حرام في الاديان هم كما شئ فلم يكن وفيهم خاصة حتى تترك كون عليه والربا كذلك هم جواب عن قولها
 شئ والربا ببيان ان الربا هم مستثنى من عقودهم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم
 الاسن بغير غليس ميتا وبينه عهد شئ هذا حديث غريب وذكره الاكل وسكت عنه غير انه قال الاحرف تبنيه الاحرف
 الاستثنا كذا في السماع والفتح قلت هذا عجيب منه لان من ذكر انه حرف استثنائي حتى يروه موكد ابقوله كذا السماع
 والفتح واجب منه ايضا قول الاترازي هو حرف تبنيه لاحرف استثنائي كذا وقع السماع مرارا بغير فائدة وبخاري وكذا سكت

بقية الشرح وها ايضا لو سئل كان اوجه وروى ابن ابي شيبة في مسنده في باب ذكر اهل نجران ثم ثمانية
 حديثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا خالد بن سعيد عن الشعبي قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى نجران وبعث نصارى
 من بارئكم بالرياء فوافته له وهو يرسل وروى ابو عبيد في كتاب الاموال باسناده عن ابي الليث المذلي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صالح اهل نجران الحديث وفيه ولا ياكل الربا من اكل منهم الربا فمضى يلومهم يريدهم وقوله ش اى قول محمد
 هم في الكتاب ش اى في الجامع الصغير اى على غير هذا اقد معنى في اول الفصل وانما ذكره لبيان ان المسئلة من
 مسائل الجامع الصغير ولبيان التفصيل في قوله هم اى غيرهم لانه قيل نفى المهر وتقبل السكوت ش بلان بعيدا سكتا
 من ذكر المهر وقال صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير فانفى على الاختلاف لامحالة فاما السكوت فانه يربح فيه
 ويخسر فان وافوا انه لا يجب الا بالنقض عليه كان على الاختلاف وان وافوا انه يجب الا ان نفى فانه يجب عندنا
 بالاجماع وقال فخر الاسلام البرزوى والمتزوج بالبيعة بمنزلة النفي لانه لا قيمة له عند احد والحق خمس الائمة السنية
 في العسوة الدم بالبيعة لانهم لا يقيمونها المسلمون هم وقد قيل في البيعة والسكوت روايتان ش اى من ابي حنيفة
 في رواية يجب مهر المثل كما قالوا في رواية لا يجب شى هم والاصح ان الكل على الخلاف ش رواية واحدة فعند
 لا يجب شى لها وعند جماهير المثل هم فان تزوج ذمى ذمته على ثمره وخنزير شى هم اسلام او اسلام احد جانها فلهما الخنزير
 ش هه من مسائل الجامع الصغير ومعناه ش اى معنى قول محمد بن علي الخنزير يهرم اذا كانا ش اى الخنزير وان
 هم باعيانها ش اذا كانا يمينين هم والاسلام ش اى اسلامها او اسلام احد جانها هم كان قبل القبض ش اى قبض
 الخنزير والخنزير هم وان كانا بغير اعيانها ش يعني كانا دنيان في الذمة هم فلها في الخنزير القيمة وفي الخنزير مهر المثل وهذا
 اى هذا كله سواء كانا يمينين او يمينين هم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لها مهر المثل في الوجهين ش اى في العينين و
 غير العينين وبه قال الشافعي ومالك واحمد هم وقال محمد بن القيس في الوجهين وجه قولهما ش اى قول ابي يوسف
 ومحمد بن جميع بين قوليهما وان كانا مملكتان فيا بينهما حيث قال ابو يوسف بمهر المثل فيها ومحمد قال فيها بالقيمة ومهر المثل
 غير قيمة الخنزير والخنزير لانها متفقان هم في انها لا يوجبان عين الخنزير والخنزير يهرم لان القبض ش اى قبض المهرعين هم
 هو كذا الملك في القبض ش ولذا لو ملك قبل القبض ملك من الزوج وعليه مثل ان كان مثليا وقيمة ان كان قيسيا
 وبعد القبض يملك من المرأة وينفك بالطلاق قبل الدخول ان لم يكن مقبوضا وبعد القبض لا يعود الى ملك للزوج
 شى الا بالرضى او بالمسمى واذا روى الفطر والصداق عبدا غير مقبوض ثم طلقها قبل الدخول بها لا يجب مدقة الفطر عليها
 بخلاف ما بعد القبض والاجب الزكاة عليها عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى في المهر قبل القبض بخلاف ما بعد

وقوله في الكتاب اى
 غيرهم يحتمل نفى المهر ويحتمل
 السكوت وقد قيل في
 البيعة والسكوت
 والايمان الكل على
 الخنزير فلنخرج لادنى
 ذمته على ثمره وخنزير
 اسلام او اسلام احد جانها
 الخنزير ومعناه اذا
 كانا بغير اعيانها
 قبل القبض وان كانا بغير
 اعيانها فلهما في الخنزير
 القيمة وفي الخنزير مهر
 وهذا عند ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف لها
 مهر المثل في الوجهين
 وقال محمد بن جميع
 في الوجهين وجه قولهما
 ان الفطر مؤكد
 للملك في المقبوض

فيكون له شبه بالعقد
 بسبب الاسلام كالعقد
 بسبب انكاحه بغير اعيان
 ما التحق بحال العقد
 بحاله العقد فيكون
 يقول لو كان مسلمين وقت
 العقد يجب المثل فكذا
 في هذا محقق فيقول صح
 التسمية لكون المسمى بال
 سندهم لانها استعملت للتسمية
 للسلام فتحقق القيمة
 كما اذا اذن المسمى قبل القبض
 ولا في حقيقته من الملاك
 في المسمى في المعين يترفع
 العقد ولهذا تملك التصرف
 فيه بالقبض ينتقل من ضمان المهر
 الى ضمانها وذلك لا يمنع بسلام
 كاستدراج المهر المقتضى في غير
 المعين انما هو موجب لان المعين
 فقام بالسلام مجزئاً للشترى
 كمن سلك التصرف فلهما القبض
 ولو اذن القبض غير سعيه يجب
 القيمة في المهر لان زوجه المهر

هم فيكون له شبه بالعقد
 لا يمنع القبض بسبب الاسلام كما بالعقد اي كماله ابتداء التملك بالعقد بعد الاسلام هم وصار كماله ان كانا بغير اعيان
 لان القبض فيه كالتقبض فيه ما اذا كان بغير اعيانها في افادة ما لم يكن و القبض فيما اذا كان بغير اعيانها منع عن تسليم
 نفسها فلهذا اذا كانا بغير اعيانها كما بالعقد هم واذا التفتت حالة القبض بحال العقد فابويوسف يقول لو كانا مسلمين وقت العقد
 يجب المثل فكذا هنا ومحمد يقول صحت التسمية بحال العقد لانها كانا كالمهرين هم لكون المسمى بالسلام هو المسمى اي
 عند ابل الزينة هم لان ما منع التسليم بالسلام فوجب القيمة كما اذا اذن المالك العبد المسمى قبل القبض شترى فوجب القيمة هم ولا يبي
 حقيقته ان المالك في الصداق المعين قيمته نفس العقد ولهذا اتماك التصرف فيه شترى اي في المعين كيف شارت بديل
 وبغيره يذل فلو ملك على ملكها ونزل بغيره نفس العقد لا يحتاج فيه الى القبض للتمليك قوله وبهذا الايضاح تمام المالك بنفس العقد
 في الصداق المعين هم وبالتبضع من شترى اي المالك هم من ضمان الزوج الى ضمانها وذلك شترى اي انتقال ضمانها
 هم لا يمنع بالسلام كما شترى واذا اذن المهر المقتضى شترى يعني الذي اذا غضب منه المهر ثم سلم لان يسترد من الغاصب
 ولو ملك المسلم او اذن تصديره وبذلك انه مبيعة المير فلا يحصل به ملك الرقبة ولا ملك التصرف وهو مبيعة المير لا يمنع بالسلام
 وفي المهر شترى ولا يبي حقيقته ان المالك هو عان ملك الرقبة وملك التصرف وكلاهما ثابت لازمة قبل القبض وانما يبي
 لها مبيعة المير ولا يمنع ذلك بالسلام كما المسلم اذا اذن تصديره هم وفي غير المعين القبض يوجب ملك المعين شترى لان
 حقها كان في الدين وانما ثبتت في المعين ابتداء بالقبض هم فيمنع بالسلام شترى وفي الامور والدين سلمنا ان القبض
 يملك المالك في المقبوض ولكن لا نسلم ان الاسلام يمنع تملك المالك بديل ان من باع عبداً بغير قبض المهر فاني للمالك
 فيه والجواز ان يملك المعين عند قبض التسليم اليه فالتسليم بغير المالك وبذلك التسليم غير منع بالسلام وان كان قبضها
 كذا المالك في المهر واذا اشترى مخرها وقبضها ثم سلم بها يجب فانه سقط خيار الرد وان كان في سقوطه تأكيد في المهر
 وقت هذا الممنوع بالسلام فعلم ان الاسلام لا يمنع تملك المالك في المهر بخلاف المشتري يتصل بقوله ان المالك في الصداق
 المعين قيمه بالقبض يعني بخلاف ما اذا باع المهر والمخرى او اشترى ثم سلم قبل القبض فانه لا يجوز القبض بل يفسخ العقد
 وقال الترازى هم بخلاف الشترى شترى بغيره ففتح الرد وكسر ما على الاول يكون معناه ان المخرى المشتري او المهر المشتري
 لا يجوز قبض ذلك بعد الاسلام وعلى الثاني ان المشتري المهر والمخرى ليس له ان يقبضها بعد الاسلام هم لان ملك
 التصرف انما يستفاد فيه شترى اي في البيع هم بالقبض شترى بالسلام لانهم هم واذا اذن القبض في غير المعين لا يجب
 القيمة في المهر لان من ذوات القبر شترى اي لان المخرى من ذوات القبر لانه لا شترى من ذواتهم فبان اخذ قيمة شترى

المختزير هم كانه عينه ش نكاح في تفرير حكم عقد ايشاره في الامر لا على وجه الشرع هم ولا ذلك الخ لانه ش اي
 لان المختزير قال النكاحي ذكره على تاويل المذكور وقال الاترازي على تاويل الشارب وحي من الاسماء الموشة السماوية هم
 من ذوات الاشكال ش لان هما مشكلا من جنسهما المختزير ش توضح له اقبلاهم انه ش اي الزوج هم جارا اقبلا
 قبل الاسلام بتجيز ش اي المرأة هم على القبول في المختزير وولون المختزير كما رآني بالعين فيما اذا تزوج امرأة على مختزير
 ولو تزوجها على غير المختزير من اعطاء القيمة وبين عين العين هم ولو طلقها قبل الدخول بها فمن وجب مهر المثل طلقا
 ش هو ابو يوسف هم اوجب التتعة والذي اوجب القيمة ش طلقا هم اوجب نصفها ش اي نصف القيمة
 و ابو حنيفة اوجب في المختزير مهر المثل في المختزير

باب نكاح الرقيق اي هذا باب في بيان حكم نكاح الرقيق اي المملوك وقد يطلق على الواحد والجمع كما في
 الصحاح وفي المغرب الرقيق العبد وقد يقال للمعبد به منه هو لا يقتضي وفي النهاية الرقيق المملوك فصيل بمعنى مفعول
 قيل كانه نظرا لانه مفعول فانه مفعول لانه من فعل تتعد والافعال ان الرقيق يحذف فاعل لان الرقيق
 هو الضعيف و هو لازم وفيه تامل وقال الاترازي انما اخبر في الباب عن فصل النفرانية والنفرانية لما ان الرقيق
 لا ينفذ نكاحه اصلا الا اذا اذن له مولاه بخلاف اهل الكتاب فان لهم ولاية النكاح بانفسهم فلما اذن لهم ولاية النكاح
 وهم المسلمون و اهل الكتاب الحق بهم من ليس لهم النكاح بانفسهم وهم الارقاء هم هذا الباب على باب نكاح اهل الشرك
 لان الرق تقيقت في المسلم بها ولم تقيقت ابتداء والرقيق المسلم غير من المشرك الخ قال المصنف و بعد موت من غير
 من مشرك هذا ما عهدي من وجه المناسب به وقال بعض الشافعيين انما اخبر عن فصل النفراني لان الرق من اهل النفر
 والاشترى بالموت لانه يقتضي ان يكون وضع هذا العبد باب نكاح اهل الشرك لما قال في المعنى انتهى قلت اريد بعض
 الشارحين صاحب النهاية السفناني فانه ذكر في كتابه هكذا وفي كلام الاترازي ايضا نظر لان النسابة لا تراعى
 الامين الابواب ودون الفصول وفصل النفراني والنفرانية داخل في ضمن باب المهر وليس بباب بالاستقلال وفيه في
 ذكر المناسب بين باب المهر و باب النكاح الرقيق قد قصد بكتاب الرقيق والرقيق يكون مهرها تزوج رجل امرأة مكر
 رقيق فاذا تزوج الرقيق باذن مولاه فالمرء في رقبته ميا ع فيه هم لا يجوز نكاح العبد والامة الاباؤن مولاهما شر
 لا يجوز اي لا يبعد كافي نكاح الفضولي كذا نقل عن العلامة مولانا عاتق الدين وقال السروجي وكذا قال في البداية
 والمفيد لا يجوز نكاح المملوك بغير اذن سيده وصوابه لا ينفذ فانه بائز صحيح لكنه غير نافذ بل نافذ موقوف الى اجابة المولى
 وهو قول سعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي ومنصور والحكم رواه عنه ابن ابى شيبة قال شيخنا زين الدين رحمه الله

كل من كان له
 المختزير من ذوات
 الاشكال الاترازي
 لوجهه بالقيمة قبل
 الاسلام تحريمه
 القبول في المختزير
 دون المهر ولو طلقها
 قبل الدخول بها
 فمن اوجب مهر المثل
 اوجب التتعة ومن اوج
 القيمة اوجب نفسه
**باب نكاح
 الرقيق**
 لا يجوز نكاح العبد
 ولا لامة الاباؤن مولاهما

وهو قول اهل الراي وما لك فيما على الخطابى عنهم ورفق الرافعي بين قول ابى حنيفة وما لك فقال قال مالك صحيح لا يرد
 فسخره وقال ابو حنيفة موقوف على اجازة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح العبد بغير
 اذن سيده غير صحيح وهو قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن ابى سليمان والاذن زاعى والشافعي واهل حنابلة انتهى قلت
 فعلى قول صاحب الهداية لا يجوز به الصواب وكذا قال القدوري بل يفتى لا يجوز فان قلت يرد هذا ما رواه ابو داود
 اذ اخرج العبد بغير اذن سيده فكما هو باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف من ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما وهو قال ما لك يجوز للعبد ان يملك الطلاق فيما لك النكاح شق قيد بالعبد لانه لا يجوز لظلمته بالاجماع لان
 النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذا هو مملوك للمولى من حيث انه ادى الا ترى انه يملك الطلاق
 وهو اثر النكاح فيما لك سببه وهو النكاح لان من لك نفع شئ يملك ومنعه ولكن ذكر في الجواهر للمالكية لانك لا تملك العبد
 الا باذن سيده فان عقد بغير اذن سيده صح ولا سيد ان يطلق عليه بخلاف الامت فان العقد عليها بغير اذن سيده باطل
 ولا يصح باجازه وعنه للسيد فسخره او تركه نكاح العبد وهي شاذة والسر والنفقة لا زمان له متعلقان بما يحصل في يده من
 غير خراج ولا من كسبه وقال ابو عمر في التمهيد فكما هو موقوف على اجازة السيد وان طلقها العبد قبل اجازة سيده كان
 طلاقا لا يخل الا بعد زوج وفي الاثر لا احد عليه في الوطى وفيه روى ذلك من الشعبي والشافعي واسحاق
 وابن خنبل وقال داود واصحابه يبيح بالوطى عد الزاني اذا علم بالمني وهو نكاح عيب ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال فكما
 ابن عمر يرى نكاحه زنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثورهم ون قوله عليه السلام شئ اسي قول النبي صلى الله عليه وسلم
 هم اياما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عا به شئ هذا الحديث رواه الترمذي من حديث جابر رضى الله تعالى عنه قلت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اياما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عا به وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدر
 وقال حسن صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى ابن ماجه من رفاية مبدل من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن نافع
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامت زوج العبد بغير اذن سيده كان عا به او قد مر الكلام فيه من خ
 قوله عليه السلام ان قال الخطابى وغيره هم ولان في تنقيح نكاحها تعقيبها ان النكاح عيب فيها شئ ولهذا اذا اشتر
 عبدا وامته فوجده من نكاحها فلعان يرد به فلا يملكانه شئ اى فلا يملك العبد والامته النكاح هم يدون اذن
 مولاهما شئ قال الاكمل وفي هذا التحليل جواب لما لك لان مذهبه ليس كما نقل المصنف وقد بيناه وقال الاكمل ايضا
 ما يشكل بجواز اقراره بالحدود والقصاص فان وجوب قطع اليد في السرقة وجوب القصاص من عيب فيها شئ على قولها
 واما على قول ابى حنيفة بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقوى الصواب فولايتة على هذا التبعيت يزيل هذه النكتة وجيب

وقال كذا
 يحسب العبد
 لا يملك
 الطلاق
 فبطل النكاح
 ولنا قوله
 عليه السلام
 اياما عبد تزوج
 بغير اذن مولاه
 فهو عا به كان
 في تنقيح نكاحها
 عيب فيها شئ
 فلهذا كان
 اذن مولاها

بان الرق في حدود الله تعالى اباقي على حرية والرق لا يؤثر فيها وان لم يرد من ذلك تعيب فهو معنى لا يعتبر به انتهى قلت هذا كما من كلام السفناني رحمه الله تعالى هم وكذلك المكاتب النجاشي وشيخه غيره اذن مولاهم لان الكتاب اوجبت فكالمجرب حق الكسب ش فينال بذلك شرف الحرية والنكاح ليس من باب الكسب هم فيبقى في حق النكاح على حكم الرق ش يعني يفتي رقبته موقوفة في حق النكاح كما كان هم ولمناش اي ولاجل بقائه في حكم النكاح على حكم الرق هم لا يملك المكاتب تزويج عيده وش لا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه ش اي لان تزويج امته هم من باب الاكتساب ش او يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب لامته بعد ادخول فهو للمولى هم وكذلك المكاتبه لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتلك تزويج استهلالا بمناش اشارة الى قوله لانه من باب الاكتساب هم وكذلك ش اي وكذلك لا يجوز نكاح هم المدبرة وام الولد لان الملك فيها قائم ش ولما لا يعقنان اذا قال المولى كل مملوك لي حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصي والمكاتب والمغاربة والشركاء المغاوض يملكون تزويج امته هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه ش وكذا النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القميا ش وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعي يباع فيه اي في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه ببيع من اهل ش هذا قول يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضي وهو وجوب السبب من اهل اي من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانة وجب في رقبته فلهذا رفع الضر عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوده الا اذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بصدور الاذن من جهة فليتعلق برقبته وقفا لمصلحة اصحاب الديون يعني الناسا هم كما في دين التجارة ش اي كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجماع ورفع الضر عن الناسا انما قيد التزويج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعقوب وهذا ذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كتبهم ففى المشافعية السيد اذ اذنه لا ينضم نفقة وامه في الجديد وبهذا في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة فعين في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط المهر الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى مته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان له متعلقان لما حصل له في يده لما ليس من خراجها ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المتعلق برقبته ويباع فيه الا ان نفس المولى وبذا قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يعلق بدمية العبد وثبت الخيار

وكذا الله المكاتب لان الكتاب اوجبت فكالمجرب حق الكسب ش فيبقى في حق النكاح على حكم الرق ولما لا يعقنان اذا قال المولى كل مملوك لي حروفي المبسوط الاب والجد والقاضي والوصي والمكاتب والمغاربة والشركاء المغاوض يملكون تزويج امته هم واذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرءين في رقبته يباع فيه ش وكذا النفقة دين في رقبته حتى لو مات العبد سقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فات كذا ذكره القميا ش وبه قال احمد وبعض اصحاب الشافعي يباع فيه اي في المهر لان هذا دين وجب في رقبته العبد لوجوبه ببيع من اهل ش هذا قول يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته فيه الماصل الوجوب فلتحقق المقضي وهو وجوب السبب من اهل اي من اهل التزوج والسبب هو الفعل والبلوغ امانة وجب في رقبته فلهذا رفع الضر عن اصحاب الديون وانما المانع من جهة المولى لوجوده الا اذن من جهة اشارة اليه بقوله وقد ظهر في حق المولى بصدور الاذن من جهة فليتعلق برقبته وقفا لمصلحة اصحاب الديون يعني الناسا هم كما في دين التجارة ش اي كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستهلاك والجماع ورفع الضر عن الناسا انما قيد التزويج باذن المولى لان العبد والمكاتب اذا تزوج بغير اذن المولى ودخل بها ثم فرق بينهما المولى فلا مهر عليه يعقوب وهذا ذهب الثلاثة في هذا ما ذكر في كتبهم ففى المشافعية السيد اذ اذنه لا ينضم نفقة وامه في الجديد وبهذا في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة فعين في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي المبسوط المهر الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا مكتسبا ففى مته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة والمهر لزمان له متعلقان لما حصل له في يده لما ليس من خراجها ولا من كسبه وفي المنفى للمالكية المتعلق برقبته ويباع فيه الا ان نفس المولى وبذا قيد قولنا وفي شرح الوجيز للشافعية دين المهر والنفقة يعلق بدمية العبد وثبت الخيار

واذا تزوج العبد بغير
 اذن مولاه فقل للمولى
 طلقها او فارقتها فليس
 هذا بواجب لانه يجمل
 الركن في هذا العقد
 ومشاركته يسمى طلاقا
 ومغايرة وهو التي يحال
 العبد المقود وهو الذي كان
 المحل عليه اولى وان قال
 طلقها اطلاقا فلا بد
 من الرجعة فهذا اجازة كان
 الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في كراه صحيح فتعين
 الاجازة من قال بعد
 تزوجه اربعة فزوجها
 كالحاكم فسد ودخل بها
 فلنيل في المهر عند ابي
 حنيفة رحمه الله وقال
 يخذ منها ما اعتق فاصله
 ان لا ينفك كالمهر فطلقا
 والحجاب عند

المهر في القول الاصح وفي قول يوجب على المولى لان الاذن في الكراه في عبد لا يكتسب التزوا لموات وهذا في
 عبد لم يكن له كسب فلو كان مكتسبا يجوز في كسبه الكراه حتى لو عصبه المولى واستخدمه في زمان كسبه غرم للمهر
 والنفقة وبل للعبد ان يوزن نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذ ابيع في مهر ما لم يفت الثمن الا ببيع ثانيا لا
 بيع في جميع المهر ويطلب بالباقي بعد الصق وفي دين النفقة يباع مرة اخرى لانه يجب شيئا فيشك اذا ذكره التمراشي
 ولو زوج عبده امته للمهر لها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والمدير والمكاتب يعيان في المهر ولا يبعان فيه لانهما
 لا يتحلان انقل من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير فيؤدي من كسبهما لاسن انفسهما لتغذرا لا شينا ومن الرقبة
 هم واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال للمولى طلقها او فارقتها ليس هذا باجازه ش وقال ابن ابي السلي يكون اجازة
 وعند الشافعي ومالك واحمد لا ينفك هذا العقد اصلا ولا يصير الا لحقه الاجازة ولو قال له طلقها فيما اذا بلغته النجس ان انفسها
 زوج يكون اجازة هم لانه ش اى لان كلام المولى طلقها او فارقتها هم تحل الروايات روهذا العقد ومشاركته لا يبيح طلاقا
 ومغايرة وهو الذي يحال العبد المقود ش اى الروايات يحال العبد المقود ش اى المار والمخرج عن الطاعة هم اوفيهوا في
 ش اى الروايات لانه منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع سهل من الرفع هم فكان المحل عليه ش اى على المهر
 هم اولى ش بخلاف مسند الفضولي لان الزوج يملك التطلق بالاجازة فثبت بمناله لان فعل الفضولي احاطة له
 فلا يحل على مرد فان قلت الطلاق في الحقيقة لا يبطال تحليك الكراه في الروايات والعمل بالحقيقة مجازة قلت الحقيقة تدرك
 بدلالة الحال وهي اقياس على راي المولى هم وان قال طلقها اطلاقا تملك الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في كراه صحيح فتعين الاجازة ش وكذا قال وقع عليها اطلاقا فان قيل او قال المولى عبده كفه يملك بالمال او
 تزوجه اربعة من النساء لا يثبت به العقد وان كان التكفير بالمال وتزوج اربعة من النساء لا يكون الا بعد المهرية حبيب
 بان ما كان اصلا في اثبات الالمانية في التصرفات الشرعية لا يثبت اقتضار كالايمان في خطاب الكفار بالشرع وفي
 الاثبات عتق ذلك بخلاف ما نحن فيه فان الكراه ليس باصل في اثبات الالمانية هم ولو قال المهرية تزوجه هذه
 الامة ش لا فائدة فيه لانه لو قال هذه المرأة فعلى هذا الخلاف وكذلك الافاكة في ذكر الاشارة في التعيين لان الحكم في
 غير المعين كذلك هم فزوجها كاحاسدا ودخل بها فانه يباع في المهر عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال لا يؤخذ
 منه اذا متق ش ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فزوجها كاحاسدا فدخل بها اخذ المهر في حال الرضا
 في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ عليه حتى يعتق وعند الشافعي في ذمته كونهما وفي قول في رقبته وفي لغني
 وفي تناوله الفاسد احتمال هم واصل ش اى اسل ابي حنيفة هم ان الاذن بالكراه ينشط الفاسد الجارية عند ش

ومن زوج عبد ما لا ذنبا له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذنوب المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قبرته
مادة ذلك امر ان جاز في المرأة انما
للزواج في مهرها ومعناه اذا
كان النكاح بمهر المثل وجوبه
ان سبب ولاية المولى ملكه
الرقبة على ما ذكره والنكاح
لا يلحق بحق الزمما بها
لإبطال مفصود الا انه
اذا صح النكاح وجب
الدين بسبب لامروله
فتشابه دين الاستهلاك
وصار كالدين الذي اذا
تزوج امرأة فمهرها اسوة للمهر
ومن زوج امته فليس عليه
ان يزوجها ببيت الزوج وكهنا
لخدم المولى ويقال للزوج
مضى ظفرت بها وطبقتان
حق للمولى في الاستهلاك
والتبوية البطلان له فان
بواها معا بمتافلهما
النفقة والسكنى فلا فلو

هم من زوج عبد ما لا ذنبا له امرأة جاز يشترط المراد بالما ذنوب المديون صرح به في الكافي وجاز النكاح والمهر في قبرته
هم والمرأة اسوة للزفراء في مهرها وش وقال الشافعي المهر والنفقة يتعلقان بزوج على ما في يده الماحصل بعد النكاح
وفي الظهيرة ليد بالزوج سواء حصل بعد النكاح او قبله ويلتصق برأس المال فيه وجهان فلهما لا يتصلح هم ومعه
ش اى معنى قولنا والمرأة اسوة للزفراء هم اذا كان النكاح بمهر المثل ش تغرب المرأة في شمن العبد بمهرها وتغرب الزفراء
على قدر دينهم وذلك كما اذا شتمك العبد بالانسان يكون صاحب المال اسوة للزفراء ووجه ذلك اى
وجه كون المرأة اسوة للزفراء من حيث هم ان سبب ولاية المولى ش لان النكاح هم ملك الرقبة على ما ذكره ش اى
فيما بعد هذه المسئلة بقوله ولما ان النكاح اصلاح طاعة لان فيه تحمينه عن الزنا الذي هو سبب الهلاك
هم والنكاح لا ياتي حق الزفراء لا لابطال تصدوا قيد بقوله ش مقصود الا ان المانعة انما يتحقق بذلك واما
اذا كان خفيا فلا معتبه به وبهنا كذلك لان محلية النكاح للادمية وحق الزفراء لا ياتيها هم الا انه اذا صح النكاح
ش فولاية المولى تحمينها للملكه هم وجب الدين بسبب لامروله ش لعدم انفكاك النكاح عن ثبوت المال
وان كان كذلك فتشابه دين الاستهلاك فان العبد الما ذنوب المديون اذا شتمك مال انسان صار صاحب
المال اسوة للزفراء وصار ش اى العبد الما ذنوب والمديون هم كالمريض المديون اذا تزوج امرأة فمهرها
اسوة للزفراء ش اى وادوا بالاسوة المساوية في طلب الحق اى غرام الصحة واذا كان مهر المثل كثر منه فلا يساوي
بل توخر الى تنقياتهم مهرها هم كدين الصحة مع دين المرض فان قلت المتهملون بمالية رقبته وفيه اضرار بالزفراء
فوجب ان لا يصح قلت لا تسلم ذلك فالنكاح لا يتعلق له بالمالية رقبته ولهذا يصح نكاح الحر ولا ياتي في رقبته ولا في
والعمر ورجان الصغيرة وليس لها ولاية التصرف في المال وحق الزفراء يتعلق بالمالية فلم ياتي في وجوب المهر فصح لهم
هم ومن زوج امته فليس عليه ان يزوجها ببيت الزوج ش يقال بواها منزلا وبواها اذا سكنه اياه ولا خلاف فيه
لا احد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحمد يستجدها بالانهار ويسلمها ليلا الى زوجها وقال مالك يسلمها اليه ليلا بعد ثلاث
ويأتيها زوجها فيما بين ذلك عند اهلها وفي الجواهر للمالكية استخرا ام الامه لا يبطل بالتزويج ويحرم على السيد الاستمتاع
بها وليس عليه ان يزوجها منزلا الا ان يشترط ذلك في العقد وبه قال حميد بن غنبل وعندها شرط ذلك باطل لا يمتنع
من استخراهما لان الحق للزوج محل الوطى في النكاح لا غير هم ولكننا نخدم المولى ويقال للزوج متى ظفرت بها وطبقتان
لان حق المولى في الاستخرا ام بات والتبوية البطلان له ش اى الحق للمولى هم فان بواها معه ش اى مع الزوج
هم بمتافلهما النفقة والسكنى على الزوج والا فلا ش ان لم يزوجها معه بمتافلهما نفقة والسكنى على الزوج

هم لان النفقة يقابل الاحتباس من ثلثي جزاء الاحتباس ولم يوجد كمن هذا في غير الكتابة لان الكتابة لما
 الذمة والسكنى وان لم توجد التبوية وبه صرح في شرح كتاب النفقات للمصنف والفرق فيما وبين الامة
 والمدبرة وام الولدان المولى لا يملك استخدام الكتابة فلا يحتاج الى تبوية المولى بخلاف من فان للمولى استحقاق
 هم ولو بوابا يتأثم به الى ان يتخذ مهاله ذلك لان الحق باق لبقاء الملك فلا يسقط بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح من غير
 اى ثم ظهر للمولى اى ان لا يسقط حق المولى بالنكاح ايا بالان المستحق للزوج ملك النكاح لا غير فان قلت في ان لا يسقط
 النفقة بالاستخدام بعد التبوية كالمرة اذا منعت نفسها لا شيقا والصداق قلت القياس غير صحيح لان القيس عليه بعد التيقن
 من قبل الزوج فكان امتناعها بحق فلم تسقط نفقتها وفيما نحن فيه لم يوجد التقيوت والنفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد
 فسقطت النفقة فان قلت في ان يجب عليه التبوية لان ملك الزوج منافع بغيره يجب عليه تسليمها والتبوية من
 التسليم قلنا التبوية امر زائد على التسليم فان التسليم يحقق بدون التبوية بان قال لا تقي نفقت بها وطية فلا يلزم
 التبوية جمعها بين اثنين بقدر الامكان ولو جارت الامة بولد فنفقة ولد باطنه مولا الامة الملك لا على الاب وذكر في الجواهر
 ان ما زوج المسافرة بما يخرج معها والنفقة عليه اذا بوابا يتأثر المهر لامة من المهر فمهره يسد في المعنى اذا اراد
 الزوج المسافرة بما فليس له ذلك وان اراد السيد السفر بها قال بن خنبل الا دوى هم قال ش اى المصنف هم وذكر
 ش اى محمد بن النجاشي الصغير هم تزوج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاها ش يعني لم يقل ان رضاها شرط لصحة النكاح
 ام لا هم وبذا يرجع الى انه من بابهاش وهو تزويج بل رضاها هو معنى قوله هم لان للمولى اجبارها على النكاح ش قال في
 شرح الطحاوي للمولى ان يزوج امته على كره منها صغيرة كانت او كبيرة بالاجماع امانى العبد اذا كان صغيرا فذلك
 وان كان كبير فذلك عندنا في ظاهر الرواية ودوى عن ابى يوسف انه قال لا يجوز الابرضى العبد وهو قول الشافعي
 الشافعي بقرائنه وعند الشافعي الاجبار للصبي ش وبه قال احمد ومرواية عن ابى حنيفة ش قال ابو بزي هو رواية
 الطحاوي عن ابى حنيفة وهو رواية شاذة وقال الشافعي في القديم وملك واحمد في رواية كقولنا وفي الخلاف في العبد
 امانى الامة يجوز عقده عليها بغير رضا بالاجماع ولا يجوز تزويج المكاتب والكتابة جبر بالاجماع وكذا في التسعة عند ابى
 حنيفة والشافعي وملك واحمد هم لان النكاح ش من خصم يصح اللومية والعبد دخل تحت ملك للمولى من حيث ان مال
 هم فلا يملك نكاحه بخلاف الامة لانه ملك منافع بعضها فيملك تملكها ش بلارضا بالكونه تصرفا في خالص ملكه هم
 لنا ان النكاح اصلاح للملكة ش يعني ان مملوكه يد او تبوية فيملك كل تصرف فيه تبوية ملكه فيه والنكاح منه هم
 لان فيه تخصيصه من الزنا الذي هو سبب الهلاك والنفقة ان ش اذا بالجلد بها يملك لزوج الجلد او يخرج بالنفقة

لان النفقة تقابل الاحتباس
 ولولا ذلك لكانت نفقة المولى
 يستحق كما لو كان له الحق
 بان بقاها ذلك فلا يسقط
 بالتبوية كما لا يسقط بالنكاح
 قال في معنى شافعي كره ويخرج
 المولى عبدا وامته ولم يذكر
 رضاها وهو من بابهاش
 ههنا ان للمولى اجبارها على
 النكاح وعند الشافعي
 لا اجبار في العبد وهو قول
 من ابي حنيفة كره
 خصا فلهذا
 داخل تحت
 حدث له سلاح
 من اجل الامة لانه
 بغيرها فيملك
 ان الانكاح اصلاح
 اوان فيه تخصيصه
 الذي هو سبب
 والنفقة

لازم الا ترى انه لو اشترى عبداً من الرضا فله الرد فمكان في النكاح صدقاً عنهما فمفكر بالرضا هم اعتباراً بالامانة
ش والجامع قيام سبب الولاية وبذلك الرقبة وتخصيص ملكة عن الرضا الوجوب للملك والنقصان وليس للسناط
في جواز النكاح الامانة جبراً تلك منافع بعضها لانه لا يطرد مع الاجبار ولا يعكس فان الزوج يملك منافع بعض المرأة ولا يقدر
تزوجها والمولى يملك تزويج الصغيرة ولا يملك منافع بعضها فكان التعديل به فاسداً بخلاف المكاتب والمكاتب
ش هذا جواب عما يقال لو كان الاجبار باعتبار تخصيص الملك لمجانى المكاتب والمكاتب لم يخر فاجاب بقوله بخلاف
المكاتبية هم لانهما التحق بالاحرار فاش اى من حيث التصرف فعلى ملك السيد فظهر لهما التصور ملكاً فيها لانهما المالكان
يرافقون في تزويجها فتقويتا لملك التصرف عليهما فماذا كان كذلك فحينئذ طرأ بها ش اى اذا اراد المولى تزويجها
هم ومن زوج امته ثم قتلها قبل ان يدخل بها الزوج فلما مهر لها عند ابى حنيفة ش وبه قال الشافعى واحمد هم وقال
عليه المهر لمولاهما اعتباراً بموتها حتف انفها ش اى على الزوج المهر لمولى الامانة التى قتلها قيد بقوله ثم قتلها لانه اذا
اجنبى لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل الزوج بها لانه اذا قتلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق واذا
غيبها المولى بمكان لا يقدر عليه الزوج لا يطالب به بالمهر بالاتفاق وكذا اذا غابت في مكان لا يقدر عليها اوباعها من
سلطان او غيره فذهب بهما من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر عن الزوج وكذا لو اعتقها قبل الدخول فاختارت
نفسها واذا اردت الامانة او الحرة قبل الدخول يسقط المهر بالاتفاق والحرة اذا قتلت نفسها فيه روايتان عن ابى
حنيفة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعى قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق
والامانة اذا قتلت نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط مهرها عند الشافعى وفي الجواهر لو قتل الامانة سيدها او اجنبى او قتلت نفسها
اى قياساً على موتها حتف انفها قال في المغرب قولهم مات حتف انفه اذا مات على الفراش قيل هذا في حق الادمى ثم
عمر في كل حيوان اذا مات وقال بن الاثيرات على حتف انفه كان سقط لانفاته مات ولتحتف الملاك كانوا يتخيّلون ان
زوج المومن يخرج من انفه فاذا جرح خرجت من جراحته هم وهذا ش اى اعتباراً قبلها بموتها حتف انفها هم لان
المقتول ميت باجله ش لاهل لسوى هذا عند اهل السنة والجماعة قصاص ش اى حكم بذا هم كما اذا قتلها اجنبى
ش حيث لا يسقط مهره ش اى لابي حنيفة هم انه ش اى ان المولى من منع المبدل ش وهو البضع هم قبل تسليم
ش اى قبل تسليمه الى الزوج هم فيجوزى منع المبدل ش وهو المهر هم كما اذا اردت الحرة ش حيث لا يسقط مهر
مجازاة لفعلا فله ذلك ههنا مجازاته منع المبدل وقال الكاكي اذا كان من اهل المجازاة بتحقيق المسألة اداة ثم قال
واما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المجازاة لان الصغيرة لو انقضت من اهل المجازاة او المبرزة قبلت ابن زوجها

فمفكر اعتباراً بامانة
مجموعت المكاتب طلبة
لانها التحق ببالا
ثم فحينئذ طرأ بها
قال ومن زوج
امته ثم قتلها قبل
ان يدخل بها زوجها
فله مهرها عند ابى حنيفة
رحمهم الله وقال عليه
المهر لمولاهما اعتباراً بموتها
حتف انفها وهو كان
المقتول ميتاً بجله
فصار كذا اقتلها الجنب
وله انه منه المبدل قبل
فيجوزى منع المبدل كما اذا
ارادت الحرة

بشيء قبل الدخول حتى ياتوا لم يسقط المهر لانها ليس من اهل المجازاة فانه من اهل المجازاة حتى يجب عليه
الكفارة ولو كان المولى صبيها فالواجب ان لا يسقط المهر على قول ابى حنيفة بخلاف الصغيرة اذا ارتدت حيث
مهر بالارتداد وان الارتداد مخطور في حقها ولما حرّم من الميراث وانما قيدنا بالارتداد بالحرّة لان في ارتداد الامتة بل
يسقط مهر الارواية عن اصحابنا فيه واختلف المشايخ فيه قيل لا يسقط وقيل يسقط هم والقول في احكام الدنيا
جواب عن قولها لان المقتول ميت باجله بيانه ان القتل موت في الحقيقة باجل عند المدعى ولكن في احكام الدنيا
هم جعل اطلاقاً حتى وجب القصاص في حق العبد والدية في الخطا وهذا لا يجب القصاص على المولى لاسيما
انه يجب عليه لكن عليه الاثم فكذا في حق الميراث يعني ان القتل جعل اطلاقاً في حق القصاص والدية فكذا
جعل اطلاقاً في حق المهر وجعل كانه غير الموت معني كما ان القتل جعل اطلاقاً هم وان قتلت حرّة نفسها قبل ان يخل
بها زوجها عليها المهر خلافاً لفرش وبطل الشافعي في شرح الكافي خلافاً للشافعي سكان خلافاً لفرش ثم قال
وفي المبسوط قال الشافعي سكان زفر ومي الكافي ذكرهما وهذا قول من الشافعي وفي الحلية المنصوص انه لا يسقط مهر مثلها
وفي شرح الوبيز للاصحاب فيه طريقان اشتهرهما ان المسئلة على قولين بالنقل والفرج احد هما انه لا يسقط كمال
زفر والثاني لا يسقط وهو اختيار الزفر في هم هو يقره بالردة ش اي زفر قيس حكم هذه المسئلة على حكم الردة يعني اذا
ارتدت الحرّة قبل الدخول بها هم يقتل المولى امته ش اي ويقتل ايضا يقتل المولى امته هم والجامع ش اي الجتمع
بين القيس وهو قتل الحرّة نفسها وبين القيس عليه وهو ردّة الحرّة قبل الدخول يقتل المولى امته هم ما بينا به ش وهو
ان من له حكم منع الميراث سيجازي بمنع الميراث وقياس زفر يقتل المولى امته انما يصح على قول ابى حنيفة لان ابا يوسف
ومحمد لا يقولون لا يسقط المهر في قتل المولى امته هم ولنا ان بنات العبد على نفسه غير معتبرة في حق احكام النساء ش ولنا
قال ابو حنيفة ومحمد ش انما تقتل ويصل عليها هم فتابع ش اي قتلها نفسها هم موتها حتف انهما ش فانما اذا
ماتت حتف انهما لا يسقط مهرها بالاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته ش جواب عن قوله يقتل المولى امته هم لانه
في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفاة عليه ش يعني اذا قتلها خطا وكذلك يجب النسيان على المولى ان كان عليها
هم واذا تزوج امته فالاذن في العزل ش وهو ان يطأ ما يعزل شهوة عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عند
ابى حنيفة ش العزل في الامّة المملوكه كمال باجماع العلماء وفي الامّة المنكوحه يجوز عند الشافعي في الاصح بغير
وبالاذن يجوز عندنا وللشافعي في وجهه والاك واحد ولكن ولاية الاذن للمولى عند ابى حنيفة هم وعند ابى يوسف
بمجرد الاذن اليها ش اي الامّة قاله الاترازي وفي بعض نسخ الهداية وعن ابى يوسف ومحمد ان الاذن اليها وهو

والقتل في احكام الدنيا
جعل الله فاحشاً
القصاص والدية فكذا
في حق الله ان قتلت
حرّة نفسها قبل ان
يدخل بها زوجها عليها
المهر خلافاً لفرش
هو يقره بالردة
ويقتل المولى امته
ما بينا به ش
المر على نفسه معتبرة
في حق احكام الدنيا
موتها حتف انهما
قتل المولى امته
احكام الدنيا تجب الكفا
عليه واذا تزوج امته
في العزل في المولى عند ابى
حنيفة ومحمد وعن ابى
ويكون حلالاً

فان هذه المسئلة من مسائل الجاهل السني ومصورها قديم محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تزوج امرأة فاراد
 ان يعزل عنها قال لا فان في العزل الى المولى ولم يذكر الخلاف فدل ان ظاهر الرواية عنهما كما قال ابو حنيفة
 ولهذا قال في الاسلام بنزد في شجرة الجاهل الصغير وعن ابي يوسف ومحمد ان العزل اليها قلت وفي غير
 طلب ولم يذكر عنهما خلافا وفيه وعنهما لا الاذن اليها وفي ملحق البحار الامتة تحت حر وعبد العزل الزوج عنها الا
 باذن المولى عند ابي حنيفة رضيته لامة ولم ترض وبكذا في المبداء وقاضي خزان وقال ابن خرم في المحلى لا كل
 العزل عن النوة ولا عن الامتة وقال ابن المنذر في الاشراف خص في العزل عن جارية ببيعة من صحابة على
 بن ابي طالب وسعد بن ابى وقاص وزيد بن ثابت وابو ايوب الانصاري وابن عباس بجابر بن عبد الله و
 وابي الحسن بن علي وجواب بن الارث رضى الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس وعن ابي بكر وعمر
 ابن مسعود وابن عمر كراهية من لان المولى صهاش اي حق الامتة المنكحة من حتى تمت اما ولاية المطالبة
 فلا يجوز بغير رضا احد وفي العزل من قبض صهاش طرنا كما في النوة ش اي كما يشترط الرضى في النوة لان المطالبة
 الزوج بالوطى بالاجماع لان النكاح صيانة لها عن السباح وذالقة المولى من بخلاف الامتة المملوكة ش حيث
 يجوز لربها ان يعزل رضىته ولم ترض من لانه لا مطالبة لها ش اي للامتة المملوكة من فلا يعتبر رضاها ش والكتابة
 كالامة عند الجمهور وقال لوقته في الكتابة صحيح ذلك عن الحسن وهو قول الحسن وابن قلابه وعبد الله بن زيد الحارثي
 وقال سفيان الثوري ان يزوجه بعد الكتابة فلا خيار لها وان تزوجه قبل الكتابة فلها الخيار وقال قوم انها تخير
 تحت العبد ولا تخير تحت الحر وهو قول الحسن والزهري وابي قلابه وعطاء وعروة ونسب ذلك الى ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما وهو قول ابن ابي ليلى والاوزاعي ومالك والشافعي وابن منبجل وابن ابي عمير وابي سليمان
 وداد والطائفي من وجه ظاهر الرواية ان العزل محل بمقتضى الولد وهو حق المولى فيعتبر رضا ش ولا حق للامة في
 قضاء الشهوة لان النكاح لم يشترع لها ابتداء وبها ولما لا تتك من مطالبة مولاهما بالتزويج ويعذر الزوج
 على ابطال نكاحها بلا استطاعة رايها وانما كانت الكراهية للولد والولد حق المولى فيشترط رضا لارضاها وفي
 جامع المحبوبي على هذا الخلاف من المصنوعة لو وجدت زوجا غنيا فعنده يكون للمولى وعندها لها وبه قال الشافعي
 ومالك واحمد والاصل فيه ما روى ان الصحابة استاذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في العزل فاذا لم يزوجوا ولم يزوجوا
 بعض المفسرين في قوله تعالى فاتوا بكم الى شتم عزلا وان شتمتم عزلا وان شتمتم غير عزلا لما ان اليهود يذكرون العزل
 ويقولون هو الزوجة الصغرى فتمزلت فاجمعوا في الحرمة ان العزل لا يجوز بغير رضاها لكن ذكر في الفتاوى ان خاف

لان العزل مقصور
 على ما ثبت في
 ولاية المطالبة
 وفي العزل مقصور
 حصره في شرط
 رضاها كذا في النوة
 بخلاف الامتة للملكة
 لكونها مطالبة لها
 فلا يعتبر رضاها
 وجه ظاهر الرواية
 ان العزل محل مقصور
 للولد وهو حق
 للمولى فيعتبر
 رضاها هو عين
 اشارة الى الحرمة

الولد السواء في الحرمة يسعد العزل في الحرمة بغير رضا بالفساد الزمان وكذا يسعد المعالجة لاسقاط الملتصقين حتى من خلقة
ثم فاعزل باذن او بغير اذن ثم ظهر بها قبل بل كل نفيه قالوا ان لم يعيد اليها او عاودا لكن بال قبل العود قبل النفي وان
لم يزل للكل النفي كذا روى عن علي رضي الله تعالى عنه وبهذا فارت الحرمة بش اي بتعليقنا ان العزل كل بمقصود
الولد وهو حق المولى فارقت الامة المنكوبة الحرمة لان لما حق في الولد دون الامة فلما وجد الفارق بطل التماس
وان تزوجت امة باذن مولاهم اعقت فلها الخيار اذ كان زوجها او عبد اش يعني لما الخيار سواء كان زوجها حرا
الا عتاق حرا او عبدا ان شاركت اقامت معه ونكحات اختارت نفسها ففارقته ولا مهر لها ان لم يدخل بها الزوج وان
دخل بها فالمرء واجب لسيد با وان اختارت زوجها فالمرء لسيد با دخل الزوج بها ولم يدخل صم لقوله عليه السلام
اي اقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرء حين عتقت كملت بضعك فاخترت شي هذا اخرجه الدامى قطنى عن
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء او يبرء فقد عتق معك بضعك ورواه ابن سعد في الطبقات اخبرنا
عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن ابي بنده عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يبرء لما عتقت قد
بضعك معك فاخترت شي وهذا مرسل وروى البخاري ومسلم عن القاسم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت
في بريدة ثلاث سنة الى غير الحديث وفيه وعقت فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم من زوجها فاختارت نفسها
فالتعليل بمالك البضع صدر مطلقا ش يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل على ثبوت الخيار ملك البضع ولم يفصل
بينما اذا كان زوجها حرا او عبدا هم فينظم الفصلين ش اي فيمثل الفصلين وهو ما اذا كان زوجها حرا او عبدا
لا ثبت لها الخيار اذا كان زوجها حرا او عبدا قال مالك واحمد وهو مخرج به ش اي الشافعي مخرج بهذا الحديث لان
التعليل بمالك البضع مطلقا فينظم الفصلين وتختلف الروايات في زوج بريدة بل كان حرا وعبد بين خيرت فان
لا يفرق بين الحر والعبد في ثبوت الخيار لما والشافعي يقول لما الخيار في العبد دون المومن احاديث انه كان حرا
وهو اذ الجماعة الاسلام من حديث ابراهيم عن الاسود عن عاتبة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله اني اشتريت
بريرة لا اعتقها الحديث وفي اخره قال الاسود فكان زوجها حرا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس
عبد اصح واخرجه البخاري ايضا عن الحكم عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا قال البخاري وقول الحكم مرسل
ومن احاديثه انه كان عبدا ورواه الجماعة الاسلام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان زوج بريدة
كان عبدا ويقال له من حيث الحديث منها لولا علمه وادوا ومن حديث هشام بن عروة عن عروة عن عائشة حملا على
ما قبل في قصة بريدة وزاد وقال وكان زوجها عبدا فخير بارسل الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حرا لم

وان تزوجت باذن
مولاهم اعقت
فلها الخيار اذ كان
زوجها او عبدا
لقوله عليه
السلام لم يبرء
حين عتقت
ملك بضعك
فاخترت شي
فالتعليل بمالك
البضع صدر
مطلقا فينظم
الفصلين
بينما اذا كان
زوجها حرا او عبدا
هم فينظم الفصلين
اذا كان زوجها
حرا وهو
مخرج به

ولأنه يتراد
الملوك عليها
عند العتق
فيملك الزوج
بعد ثلاث
تطليقات فقط
رفع أصل العقد
ومنع كل زيادة
وكذلك الكتابة
يعني إذا تزوجت
بأذن موكلها
فقد عتقت قل
نفرهم رحمهم الله
لا خيار لها لأن العتق
نفذ عليها برضاها
وكل المهر لها فلا
منع لاثبات الخيار
بجواز الامة
لأنه لا يقبل برضاها
وطنان العلة
أولية الملك وقد
وجدناها في
الكتابة لأن عدد
تسعة المهر في طلاق
فهي ثلث

يغيرها ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي عن سماك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن بريرة
خير ما رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا ومنها ما أخرجه البيهقي عن نافع عن كنفية بنت أبي عبد الله أن زوج
بريرة كان عبدا وقال اسناد صحيح وقال الطحاوي إذا تملك الأثر وجب التوفيق بينهما فنقول أنا وجدنا الحرية
تغيب الرق ولا ينعكس فحمل على أنه كان حرا عندنا ما خيرت عبدا قبله وإن ثبت أنه عبدا ولا يبقى الخيار لما يجب
الحرا إذا لم يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما خيرا بالكونه عبدا انتهى وقال الكاكي ولو تعارضت الروايات بقى قوله
عليه السلام لمكت بعينك فانخاري م ولأنه يزاد الملك ش ويل من قولنا ما يزدان ملك الزوج نيزاد م عليها
ش أي على الامة م عند العتق ش أي عند عتقها يعني عند عتق مولانا يا يا لانها كانت تخلص من زوجها قبل العتق
وطلاقين فبعد العتق لا تخلص منه الا بثلاث وهي معنى قوله م فيملك الزوج بعده ش أي بعد العتق م ثلاث تطليقات
ش نيزاد ملك الزوج عليها بسبب العتق بتطليقة فيملك ثلاث تطليقات ثم هي لا تملك ونفع ملك الزيادة
الا برفع أصل النكاح فيملك رفع أصل العقد فعلا لزيادة فثبت الشارع لها الخيار فلا يمكن من ذلك الا برفع
أصل النكاح فصار هذا كصبي بين اثنين كاتبة احدهما فلان حراير لكل لان له ان يرد نصيبه ولا يمكن ذلك الا برفع
الكل ولهذا لو اختارت نفسها كان نسخا لاطلاق الخيار بالبرقع لان سبب هذا الخيار معنى في جانبها وهو ملكها امر نفسها
وكل فرقة كانت بسبب جهة المرأة لا يكون طلاقا ثم خيارا يقتصر على المجلس عندنا وعند الشافعي في الأصح على القول
وفي قول على الترخي وفي الترخي قولان في قول إلى ثلثة أيام وفي قول إلى ان يمكن من وطئها وإن اختارت
نفسها فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها لان منع النكاح با من قبلها وبعده فالمهر سيدا وبه قال الشافعي رحمه الله
تعالى م وكذا الكتابة ش هذا لفظ القدرى وفسره المصنف بقوله م يعني إذا تزوجت بأذن مولانا ثم عتقت
ش باداء بدل الكتابة كان لها الخيار سواء كان زوجها حرا أو عبدا لزيادة الملك عليها وبه قال الشافعي
وأما ك وأحمد م وقال نيزاد الخيار لما لان العقد نفذ عليها ش أي على الكتابة م برضاها وكان المهر لها فلا معنى
لاثبات الخيار ش وتحقيق كلام زفر وثبوت الخيار من الامة لنفوذ العقد عليها بغير رضاها وسلامته المهر لمولانا وهذا غير مجوز
بأن الامة المهر لها ولا ينفذ نكاحا الا برضاها وقال بن أبي ليلى ان اعانها على بدل الكتابة لا خيار لها وإن لم يعانها
فلها الخيار بخلاف الامة لانه لا يقبل برضاها في التزويج وقد ذكرناه م ولنا ان العلة ش أي علة اثبات الخيار
لأنه بعد العتق م نيزاد الملك عليها وقد وجدنا ما ش أي العلة وهي ازاد الملك عليها م في الكتابة ش
والدليل على ذلك قوله م لان عدتها ش أي عدة الكتابة م قران ش أي حيضتان م وطلاقان ش وكذا

الاول ما يشتر ان فازدوا كل ذلك بالعتق كما في الامامة اذا اعتقت فيكون لها الخيار ولان عليه الصلاة والسلام
خير ميرة وهي مكاتبة ولو قيل تحمل انها لم تكن مكاتبة وقت النكاح وحينئذ لم يكن نفوذ نكاحها برضاها فقلت
الظاهر انها كانت مكاتبة وقت النكاح لان الحال يدل على ما قبله على انه عليه السلام رتب الخيار على ملك
بعضها فكانت حرة لثبوت الخيار والعبرة لعموم اللفظ لا لمقصود السبب فان قيل المكاتبة مأكلة لبعضها قبل العتق
ولمذا يكون البديل لها ولم يحل للمولى وطبها فلم يتناول النص قلنا انها ليست بأكلة لبعضها لانها لا تملك نفسها
جزوا فلا تملكه وان وجب البديل لها لانها احق بالنسابة ولم يحل وطبها لانه من نكاحها وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم اعتمدت صح النكاح في حق البسوط وكذا الحكم في العبد لو تزوج بغير رضى المولى وكذا لو باعه
ثم اجاز المشتري فكان التخصيص بالامامة لها مسئلة تملكها وهي المسئلة المتعلقة بالخيار قال الشافعي وما لك حمدا
لا يصح لانه نكاح الفضولي وبعبارة النساء فلا تنفذ اصلا عندهم وفي البسوط وعن زفر انه يبطل النكاح من لانها
شئ اى لان الامامة من اهل العباد شئ حتى لو اقرت بدين صحيح وتطالب بعد العتق والامية العباد من غير العتق
وهي فيها ميقة على اهل الحرية فينقض نكاحها من امتناع النفوذ لحق المولى شئ هذا جواب عما يقال اذا كان المولى
كما ذكرت فلا ينفذ نكاحها فاجاب بان امتناع النفوذ اى نفوذ النكاح لحق المولى من وقد زال شئ اى حقه بالعتق
ولا خيار لها لان النفوذ بعد العتق من فلا يتحقق زيادة الملك شئ للمولى من كما اذا تزوجت نفسها بعد العتق شر
حيث يستحق المولى وقيم النكاح فعاد الحرية من جها من وان كانت تزوجت بغير اذنه على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها زوجها ثم اعتقها مولاها فانه لم يولد الا شئ والنكاح صحيح ولا خيار لها وفي نفاذ النكاح خلاف زفر
كما في السئلة المتقدمه انما قال والمحال ان مهر مثلها ماية ليعلم ان السمسى وان زاد على مهر المثل فهو للمولى اذا كان المولى
قبل العتق وانما كان المهر كله للمولى من لانه شئ اى لان الزوج من استوفى منافع ملكه المولى شئ فيجب المهر
من وان لم يدخل بها حتى اعتقها فانه لم يولد لانه استوفى منافع ملكه المولى شئ فيجب البديل من وان لم يدخل بها حتى
اعتقها فانه لم يولد لانه استوفى منافع ملكه لها شئ فيجب البديل لها من والمراد بالمراد الالف السمسى شئ هذا جواب
عما يقال كان ينبغي ان يكون للمولى مهر المثل بالدخول قبل العتق بالغايك كما قال الشافعي وغيره وهو القياس
فاجاب بقوله والمراد بالمهر اى المراد بالمهر المذكور بقوله فانه لم يولد وفي قوله بالمهر هو الالف السمسى لا مهر المثل من
لان نفاذ العقد بالعتق استند الى وقت وجود العقد شئ لان وجوب العقد بالدخول انما يكون باعتبار العقد من صحت
التمسية وقد وجب السمسى شئ للمولى اذا اعتقها بعد الدخول وللامامة اذا اعتقها قبله فان قيل كيف يستدل الجواز الى وقت العقد

وان تزوجت امته
بغير اذن مولاهم
نقضت صح النكاح
لا يفسد اهل النكاح
وامتناع النفوذ
لحق المولى وقد
زال ولا خيار لها
لان النفوذ بعد
العتق خلاه تتحقق
زيادة الملك كما
اذا تزوجت نفسها
بعد العتق فانكاحها
تزوجت بغير اذنه
على اى مدهم ومثلها
ماية فدخل بها
زوجها ثم اعتقها
مولاها فانه لم يولد
لانها استوفى منافع ملكه
للمولى وان لم يدخل بها
حتى اعتقها فانه لم يولد
لانها استوفى منافع ملكه
لها والمراد بالمهر الالف
التمسية لان نفاذ العقد
بالعتق استند الى وقت
وجود العقد فصح التسمية
ووجب السمس

والمانع من الاستنا وقايم لان المانع من الجواز هو الملك والملك قد زال بالعقود متفق الا يرى ان الامه اذا حرمت
حرمة غايظة على زوج كان لها قبل ذلك وتزوجت بغير اذن المولى فدخل بها فاعتقها المولى لا تحل على الزوج
الاول باعتبار العقد غير معتبر في حق هذا الدخول الذي كان قبل العقد اجيب بان ما ذكرته قياس لان القياس
هو ان يلزمه مهران مهر بالدخول قبل تناقض النكاح ويبدو المثل ومهر بالنكاح وهو المسمى لما ذكرت من وجوب المانع
عن الاستناده والا انتم استخفوا فقالوا يلزمه مهر واحد وهو المسمى وقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب بحكم العقد
اذا دللوا له لوجب المهر واجبا بالدخول مضافا الى العبد بايجاب مهر خيرا بالعقد جميع بين المهرين بعقد واحد وهو
ممتنع من ولدناش اى ولاجل فناء العقد سنة الى وقت وجوب العقد ونسخت التسمية هم لم يجب مهر اخر بالوطي
في النكاح الموقوف لان العقد يستند بش الى اصله هم فلا يوجب بش اى العقد المتحد هم الاستناده واحد ايش الا
الا يجوز ان يكون في العقد الواحد مهران هم ومن وطئ امته فولدت منه فمى ام ولد له ش اى للاب وهذا اذا
ادعاه الاب وثبت النسب منه انما ثبتت اذا كانت الامه في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى
هم وعليه قيمتها ش اى على الاب قيمته الجارية هم ولا مهر عليه ش اى الاب اى العقد اذا ادعى الولد سواء صدق له الاب
او لم يصدقه وتصير امه ام الولد للاب وبه قال احمد والشافعي في الصحيح وقال المزني لا تصير ام ولد له روى ذلك عن
مالك لانها ليست ملكا له وقت الاحبال وفي المبسوط وغيره العقر عبارة عن مهر الشل وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله
هذه المرأة بكم كانت تساجر لزمانها مع جالها وبارا الاستيحا على الزمانا القدر الذي يستاجر على الزمانا يحل مهره وقال الشيخ
بعد قوله ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي وابن منبل يجب المهر وفي النهاية يجب به عليه مهر واحد على العن صعب
وفي القدر يجب يجب به عليه مهر واحد على الناصب في القدر يجب المهر فان احبها فالولد حر نسبها والجارية تصير ام ولد في
الانحر او التم كن ام ولد ابنه وعليه قيمتها مع المهر لا قيمته ولده في الاصح وفي المغني ان علقت منه صارت ام ولده
وهو قول الثوري واسحق ذكره ابن المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا تحل لم يجب المهر ولا يلزم الاب قيمته الجارية
ولا عقرها ولا قيمته الولد عند احمد قال وقال الشافعي يلزمه ذلك ان حكم بانها ام ولده وقال ابن قدامه في المغني قال
ابو حنيفة يلزمها قيمتها لانها حرمت على الابن فوطيها كالكلام وقال السرخسي وغلط في النقل وهو كثير الخطا وغلط في نقل
نه جهنا ولو كان الابن زوجا اياه جاز النكاح عندنا وهو قول اهل العراق وعند اهل الحجاز لا يجوز وهو قول ابن منبل
وفي المبسوط لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنة عند الشافعي واعلم ان وطئ جارية الابن لا يحل عند عامة العلماء
وقال ابن ابي ليلى لا بأس به اذا احتاج اليه وهو من مذهب انس بن مالك بنحو المتد تعالي عنه قياسا على الطعام ومن عتق

ولهذا المهر

يجب مهر

اخرى كسرة

في نكاح

موقوف

لان العقد

قد عقد

باستناده

النفاء فلو

يجب

الامور

واحد

ومن وطئ

امه ابنه

فولدت

منه

فهي ام ولده

وعليه قيمتها

ولا مهر عليه

قوله الخامسة وقال السروجي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه وطى ابنته وذكر الترمذى ان العبد لو كان عبدا
او مكاتباً او كافراً لم تجز دعواه ولا ولاية والاب كالمجرب عند عدمه والام فلا ولاية سجال كذا في الجامع
المجوبى هم بمعنى المسألة ان يدعيه الاب شئ انما في المسألة بهذا لانها من سائل الجامع الصغير ولم يذكر فيه
بل قال محمد بن يعقوب عن ابى حنيفة في رجل وطى جارية ابنة فولدت منه قال بنى ام ولده وعليه قيمتها ولا مهر
وانما ذكر القدوري الدعوة في باب الاستيلاء فقال اذا وطى الاب جارية ابنة فجارت بولده فادعاه ثبت نسبه
وسارت ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عقربا ولا قيمته ولدها هم وجه شئ اى وجه اقلنا هم ان له شئ
ان للاب هم ولاية تملك مال ابنة الحاجة الى البقاء شئ اى صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وما لك الابيك
مقتضى شئ اى غلامهم تملك جارية ابنة الحاجة الى صيانة الماشئ لان الماشئ وجهه فوجب صون ماله عن التصليح
بمال الابن وذلك تملك جارية لتفريق فعل الاستنا اذا الاستنا واذا خلا عن الملك اى واذا تملكها غرم قيمتها
لانه لان حاجة ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقاء هم غير ان الحاجة شئ هذا جواب عما يقال لو كان
صيانة الماء لبقاء الاصل لما وجب عليه القيمة كما في الطعام فاجاب بقوله غير ان الحاجة هم الى بقائه نسلا
وانما الاستيلاء الولد على اعطاء جارية والده للاستيلاء ولكونه غير ضرورى هم فلهذا تملك الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة شئ لانه ضرورى هم ثم هذا الملك شئ اى للاب هذا جواب عما يقال بطريق المعاوضة فان الاستيلاء
يعتد الملك كما في الملوكة اوجع الملك كما في المكاتبه وليس شئ من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك
هم ثبت قبل الاستيلاء بشرطه شئ اى سال كونه شرطا للاستيلاء هم اذا صح شئ يعنى للاستيلاء هم حقيقة
الملك شئ كما في الملوكة هم اوجع الملك شئ كما في المكاتبه هم وكل ذلك شئ اى حقيقة الملك اوجع
هم غير ثابت للاب فيها حتى تجوز له التزوج بها شئ منع وجوده كقولهم مرض فلان حتى لا يجوزونه بنته لعدم
ثبوت حقيقة الملك اوجع الملك في جارية الابن للاب شئ يعنى جاز للاب التزوج بجارية الابن ولو كان
فيها حتى لم يجز هم فلا بد من تقديمه شئ اى تقديم الملك على الوطى كماله يقع فعله اياها او لكونه شرطا لصحة الاستيلاء
وبشرطه شئ يسبقه هم فبين ان الوطى يأتى لك شئ اى كان الوطى وقع في ملكه هم فلا يلزمه العقر وقال في
والشافعي يجب المهر لانها شئ اى لان زفروا الشافعي هم يشترط الملك حكما للاستيلاء وشئ فانه سقط
الا حصان بهذا الوطى ولو كان في الملك لما سقط احد فافهم هم كما في الجارية الشتر كذا شئ فانه اذا استولدها
ابنهما وادعى ولده فانه ثبت نسبه ويجب عليه نصف العقر هم حكم الشئ يعقب شئ لان الاثر بعد الموت وحكم الشئ

ومعنى المسألة ان يدعيه
الاب وجهه ان له ولده
ملك مال ابنة الحاجة
الى البقاء فله تملك
جارية الحاجة الى
صيانة المملوك غير ان
الحاجة الى البقاء
نسله وهذا الى البقاء
نفسه فلا بد ان يملك
الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ثم هذا
للملك يثبت قبل
استيلاءه بشرطه
المع حقيقة الملك
حقه وكل ذلك غير ثابت
فيما حتى يجوز له التزوج
فلا بد من تقديمه فبين
ان الوطى يأتى في ملكه
يلزمه العقر وقال في
والشافعي يجب المهر لانها
لانها يشترط الملك حكما
يستلزمه كل الجارية للشركة
وحكم الشئ يعقب

هم وولد باحرلانه ملك اغوه فمعتق عليه شئ وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غير الوالد بن والمو
 لود بن علي يحيى في الاعتاق وعن حميد الدين الضرير في اختلاف عند البعض يعتق قبل الانفصال وشره تعلق
 في الارث حتى لو مات المولى وهو الابن يرث الولد على قول من قال يعتق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعتق
 قبل الانفصال لا يرث واما اذا مات المولى لان الرق مانع من الارث قبل الوجوه هو الاول لان الولد حدث على
 ملك الاخر من بين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالحدوث قال محمد في الجامع الصغير ثم ناذر انا انت الحرة عتقت
 فقالت لمولاه اعتقه عنى بالف ففعل شئ اى ما قالته ثم فسد النكاح شئ اى انفسخ وبه قال الشافعي والمولى
 على الزوجة الف ثم وقال زفر لا يفسد واصله شئ اى اصل هذا النكاح ثم ان يقع العتق عن امره عندنا حتى تكون
 الولاية له ولو نوى به الكفارة شئ اى ولو نوى بعتقه الكفارة التي عليه اى الكفارة كانت ثم يخرج عن العدة عند
 شئ اى عند زفر ثم يقع عن المأمور لانه طلب من عتق المأمور عبده عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
 ابن آدم فلم يصح الطلب فيعتق العتق عن المأمور شئ اى لم يصح طلب العتق عن الاعتراف عن المأمور ثم دللنا ان شئ
 اى ان الاشان ثم كمن يصح شئ اى يصح طلب الاعتاق ثم سنه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء شئ وهو ان
 منطوقا بصحة المنطوق وزفر لا يقبل بالاقتضاء ١٠ هم اذا الملك شرط لصحة العتق عنه فيصير قوله اعنت طلب التملك منه
 بالالف ثم امره باعتاق عبده الآخر عنه شئ فيصير كانه قال اعبد الذي كان لك الان ملك لي بالف واعتقه عنى
 فان قيل كيف يصح هذا لو مر ج به بان قال ملكه عبدك عنه ثم لم يكن وكذا بالاقتاق لا يصح قلنا لم سنه ثبت
 ضمنا ولا ثبت قصدا هم وقوله واعتقه تملكه كانه شئ اى من المولى وهو المأمور منه شئ اى من الآخر ثم
 الاعتاق عنه شئ بالنسب على انه خبر صار اى من المولى ثم يصير قول المأمور عتقت اعتاقا عن الآخر فثبت
 الملك لا يفسد النكاح للتناهي بين المملكين شئ اى بين ملك الرقبة وملك التمتع قال الا تازى وقال الكاكي
 بين ملك العين وملك النكاح فان قيل فينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبت ضرورة العتق وما ثبت بالضرورة
 يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن المملوك فساد النكاح قلنا ان شئ انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من لزوم
 ثبوت الملك العامى عن عتق حق الغير به فساد النكاح فان قيل ليس له اذا قال لعبده كعمر بنك بالمال عنه لا يعتق
 فينبغي ان ثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التكفير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تصلح ان تثبت اقتضاء لان
 الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية يصير بالالتكفير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هم ولو قالت عتقه
 عنى ولم تسم الا لا يفسد النكاح شئ يعنى لو قالت المرة المذكورة لمولى العبد عتقه عنى ولم تذكر الا لا يفسد النكاح

وولد باحرلانه ملك اغوه
 فتعق عليه بالقرابة قال
 واذا كانت الحرة تحت عبد
 فقالت لمولاه اعتقه عنى بالف
 ففعل فسد النكاح وقال
 زفر من جرد الملك لا يفسد اصله
 انه يقع العتق عن الامر عندنا
 حتى يكون الكا ولا ولد لودى
 به الكفا فخرج عن عهدنا
 او عنده يقع عن المأمور لانه
 طلب من عتق المأمور عبده عنده
 وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك
 مملكه ابن آدم فلم يصح الطلب
 فيعتق العتق عن المأمور ولنا
 انه يمكن ان يصح بتقديم الملك
 بطريق الاقتضاء لا الملك شرط
 لصحة العتق عنه فيصير قوله اعنت
 طلب التملك منه بالالف
 ثم امره باعتاق عبده الآخر عنه
 فثبت الملك لا يفسد النكاح للتناهي بين المملكين
 ولو قالت عتقه عنى
 ولم تسم مالا لم يفسد النكاح

ش قال لا تزاى انما قال وهذا عند ابي حنيفة ولم يقل ابتداء عند ابي حنيفة بدون ذكر هذا لان مسئلة الله ذكر
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وهذا عند ابي حنيفة كشفا لموضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان
يصنفها في الفصل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك الفصل هو المشتمل على نكاح الذمي وقد اراد بالكافر من الذمي
بدليل ما ذكره في بيان الدليل وانما لا تعرض بهم لذمتهم والشك لازمة له ولانه قال ان حرمة نكاح المعتدة
مجموع عليه فكانوا المتضمنين لها والشك لا يلزم احكامهم فضلا عن ان المراد من الكافر المذكور في المسئلة المذكورة
هو الذمي وكان ينبغي ان يذكر في بابيه لاني باب الشرك الذي لا كتاب لانتفى قلت فعلى هذا الاسطابقة بين حجة
في الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التي صدر بها الكتاب م وقال زفر النكاح فاسد في الزوجين
ش اى في النكاح بغير شهود وفي النكاح في عدة الكافر م الا انهم لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة ش
اى قبل المرافعة م الى الحكم ش انما يتعرض لهم اعراضا عنهم لا تقربوا على منعهم القاش القبح وترك التفرق
لا يدل على الحرمة كما في عبادة الاوثان والسيران فاذا اسلموا اذ تراخوا اليها وجب التفريق دفعا للحرمة القاشية
م وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول ش اى في النكاح بغير شهود م كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني
ش اى في النكاح في عدة الكافر م كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد م له ش اى لزفر م الخطا
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تعرضوا لعقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله تعالى وان حكم بينهم بما انزل
المد والاتباع اهو انهم وقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود م على ما مر من قبل ش اشارة الى ما قال في اول
الذمي فيه تزويج النظر الى بقوله وهذا الشرع وقع عاما فنثبت الحكم على العموم م فيلزمهم ش اى الخطابات
متقضا ما يلزمهم م وانما لا تعرض لهم لذمتهم ش اى لاجل كونهم التزموا عقدة الذمة م اعراضا عنهم
م لا تقربوا ش على فعلهم الباطل م فاذا تفرقوا ش الى الحكم م او اسلموا الحرمة ش اى ثابتة وجب
سالمية م وجب التفريق ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات م ولها ش اى لابي يوسف م
م ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغير اجمعوا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا
م فكانوا اسلمين لها ش اى خلافا باطلا في حقهم اينما لا نكاح لنا ولا نكاح لغيرنا فليمتدوا فليمتدوا
هو اسلموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام م وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيها ش بين العلماء فان الكاوين
ابي حنيفة وعثمان النبي سجودهم ولم يلزموا احكامنا جميع الاختلافات م ولكن عدم تعرضنا لاجل عقدة الذمة
م لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم لا يطعنون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع وهذا

وخل زفر النكاح فاسد
في الذمي لان لا يدين
له قبل الاسلام
والرافعة الى الحكم وقال
ابو يوسف م في هذا
في الوجه الاول كما قال
ابو حنيفة م في كتابه
كما قال زفر رحمه الله
لان الخطا بطلت علمته
على ما مر من قبل فلو علم
واحد لا يتعرض لهم لذمتهم
او اسلموا لا تقربوا او اذا تفرقوا
او اسلموا او الحصة قائمة
م يجب التفريق لهما الى نكاح
المعتدة على ما فكانوا
بغير شهود
ملتزمين لها من نكاح
مختلف فيه ولم يلتزموا احكامنا
مناجيم لا خلوها وقال
حنيفة م ان الحرمة لا
يمكن اثباتها حق الشرع
لانهم لا يطعنون بحقوقه

لا يتعذر من لم يسم في الحرة والخمسة عشر بحلف الرب لا يستثنى بقوله عليه السلام الامن الرب في فليس بيننا وبينه عهد من ولا
 وجه لا يجاب العدة حقاً لا زوج لانه ش اي لان الزوج هم لا يعتقد وجوب العدة هم بخلاف
 ما اذا كانت ش اي الذمية تحت مسلم لانه ش اي لان المسلم هم يعتقد وجوب العدة
 هم واذا صح النكاح بينهما من حال المرافعة ش الى الحاكم هم والاسلام ش وقوله حالة المرافعة من فروع بالابتداء
 وقوله هم حالة البقاء ش خبره هم والشهادة ليست شرطاً فيها ش اي في حالة البقاء ولما لم يأت
 الشرط لم يطل النكاح هم وكذا العدة لا تنافيها ش اي لا تنافي في حالة البقاء هم كالمكروه اذا وطئت بشبهة
 ش يجب عليها العدة صيانة لمحق الوطئ ولا يبطل النكاح القاييم هم فان تزوج المجوسي است او بنت ثم اسلم
 ففرق بينهما ش باجماع الايتم الاربعة هم لان نكاح الممار هم له حكم البطلان فيما بينهم عند هاشم اي عند
 ابي يوسف ومحمد لان الخطاب بمرتبة هذه الائمة مثل نفي دارنا وهم من اهل دارنا فثبت الخطاب في حقهم اذ ليس
 في وسع المبتلع التبليغ الى الكل بل في وسع جعل الخطاب فيما يجعل شيوع الخطاب كالوصول اليهم الا يرى انهم لا يتوارثون
 بهذه الائمة فلو كان صحيحاً في حقهم لتوارثوا هم كما ذكرنا في المقتدة ش اشار به الى ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة
 بقوله ولما ان حرمة نكاح المقتدة مجمع عليها فكما نوا لمزبين هم ووجب التعرض بالاسلام فيفترقوا ش
 لان لا سلام ينافيه ولم يلها دخل في حكم الاسلام فيفرق بينهما وفي العناية اذا اسلم احد هما فرق بينهما القاضي
 سواد وجه التراجع اذ لم يوجد وقال محمد اذا وجد الرفع من احد هما يفرق والا فلا على ما يجي الآن وفي المبسوط لتزوج
 الذمي محرمة لا تعرض له وان علم القاضي بالمهر ارفعها اليه الا في قول ابي يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك
 لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين المجوس وممارهم قلنا هذا غير مشهور وانما المشهور
 ما كتب عن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه الى الحسن البصري ما بال الخلفاء والراشدين تركوا اهل الذمة
 وما هم عليهم من نكاح الممارم واقضا المحذور والخنازير فكتب اليه انما بذلوا الجزية ليرتكو ما يعتقدون وانما انت
 متبع واست بمبتدع والسلام ولان الولاية والقضاة من ذلك الوقت الى يومنا هذا لم يشتغل احد منهم بذلك
 مع علمهم بما شرعهم ذلك فحل محل الاجماع هم وعنده ش اي عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى هم له حكم الصحيح ش
 اي لنكاح الممار هم حكم الصحة هم في الصحيح ش اخره زب عن قول شايخ العراق ان حكم البطلان في حقهم كقول ابي يوسف
 ومحمد فلا تعرض لهم لعدة الذمة والصحيح ان الخطاب في حقهم كانه غير نازل لانهم كيدون المبلغ وغير مكدون عدم سال
 ودلاية الازام بالسيف والحماة ونحوها قطعت بعد الذمة وقصر حكم الخطاب عنهم وشيوع الخطاب اليهم انما يقرب في حق

وجه الى الجباب
 بعدة حقاً لا زوج
 لا يعتقد وجوب
 ما اذا كانت تحت
 ما اذا كانت تحت
 لا يصح النكاح في حالة
 لا رغبة ولا اسلام
 حالة البقاء فيها
 ثبت شرطاً فيها
 وكذا العدة لو تنافيا
 كالمكروه اذا وطئت
 بشبهة فلا اثر في المجوس
 ما لو امنت له من الاسلام
 فرق بينهما لان النكاح المكاره
 حكم البطلان فيما بينهم
 من ذلك ما ذكرنا في المقتدة
 ووجب التعرض بالاسلام
 فذمة عند حكم
 لعدة في الصحيح

من يعتقد رسالة المبلغ فاذا اعتقدنا بالاسلام نظر حكم الخطاب هم الا ان المزمع في جواب عن هذا التشكيك
 ووجوبان المزمع من تنافي بقاء النكاح فيفرق شئ بينهما كما لو اعترضت المزمع على نكاح المسلمين برضاء او
 معاهم بمخلاف العدة لانها لا تنافي شئ اي لان العدة ثلاثا في بقاء النكاح
 هم ثم باسلام احد بها يفرق بينهما شئ بالاتفاق هم وبمرافعة احد بها عند الاش اي لا يفرق بينهما عند ابني مضمنة
 هم خلافا لما شئ اي لابي يوسف ومحمد وقدم الكلام فيه عن قريب هم والفرق شئ يعني بين التفرق باسلام
 احد بها وعدم التفرق بمرافعة احد بها هم ان استحقاق احد بها شئ يوجب النكاح وهو قوله هم لا يبطل بمرافعة
 صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده شئ يعني اعتقاده بمرافعة صاحبه وبذا المعنى موجود فيها اذ اسلم احد بها ايضا لكن
 تبرج الاسلام فيفرق بينهما باسلام احد بها وهو معنى قوله هم اما اعتقاد المصنف على دينه الباطل لا يعارض
 اسلام المسلم لان الاسلام يعملوا شئ على كل شئ هم ولا يبطل شئ اي لا يبطل عليه شئ فلا يعارضه امر الاخر
 على دينه هم ولو ترافعنا شئ يعني ترافع كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتها كتحكيمها شئ يعني
 اذ حكمنا رجلا وطلبا منه حكم الاسلام له ان يفرق بينهما فالقاضي اولى بذلك اعموم ولا يميز ان تبرز
 المرتد مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة لانه يستحق القتل شئ اي لان المرتد يستحق القتل بنفس الردة لقوله عليه السلام
 من غير دينه فاقتلوه فلا ينظم نكاحه مصالحة من السكن والازدواج والناس لان ذلك للبقاء وهو يستحق
 القتل فصار كاليت فان قيل يرد عليه تحقق القتل قصاصا فانه يجوز له التزوج قلت العقوم منه وبالله فيه خلا
 المرتد لانه لا يرجع غالبا اذ قد نزل بعد اطلاعه على محاسن الاسلام فيكون ارتداده عن شبهة قوية عنده وقال
 يرد عليه ما يجوز قال لا يجزيه ان تزوجك فانت طالق ثلاثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا ينظم به المصالح لانه يقع
 به الطلاق الثلاث عقيب النكاح وثبوت النسب مشترك وقال الكاكي ولا يقال مشركا الحرب لانه لم يمانع
 لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لانا نقول لهم لم يمانعنا بالملء ديننا يعتقد الكافر
 صحة ولم يكن اقرب بطلانه وقد وجب الحد فيهم هم والامهال لصورة التماس شئ هذا جواب سوال وهو ان يقال
 ينبغي ان لا يميل المرتد لانه يستحق القتل فاجاب بقوله والامهال اي مهال المرتد ثلاثة ايام لصورة التماس ليقابل
 فيما عرض له من الشبهة فصار اذ ذلك جعل كانه لا حياة له حكمهم والنكاح يشغله عن شئ اي عن التماس هم
 فلا يشترع في حقه وكذا المرتدة لا تميز زوجها مسلم ولا كافرا لانها محبوسة التماس وخدعت الزوج تشغلا ولا لانه لا ينظم
 بينهما المصالح والنكاح ما شرع بمينه بل لمصالحه شئ اي لمصالح النكاح من السكن والازدواج والناسل والتمسك

الان احببنا تنافي بقاء
 النكاح بغيره بخلاف
 العدة كما لا تنافي فيهم
 بل سلام احد بها يفرق بينهما
 ومرافعة احد بها لا يفرق عنده
 حلوقا لهما والفرق ان
 استحقاق احد بها لا يبطل
 بمرافعة صاحبه الا بغيره
 اعتقاده اما اعتقاده للمص
 بالکفر لا يعارض اسلام
 لان الاسلام يعملوا على
 ولو ترافعنا يفرق بينهما
 لان مرافعتها كتحكيمها
 ولا يجوز ان يزوج المرتدة مسلمة
 ولا كافرة مرتدة لانه يستحق
 القتل ولا امهال لصورة التماس
 والنكاح يشغله عن شئ
 في حقه كذا المذهب لا يزوجها
 ولا كافرا لانها محبوسة التماس
 وخذ من الزوج تشغلا ولا لانه
 لا ينظم بينهما المصالح
 ما شرع بمينه بل لمصالحه

فاذا قامت المصلحة بالردة لم يشرع اصلاحهم وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه شى اى على دين الاسلام با جماع الايمته الاربعة ولا يتصور فيها اذا كان الزوج كافرا والمرأة مسلمة بل يذاني حاله البقاء وان اسلمت المرأة ولم يعرض الاسلام على زوجها تولدت قبل العرض هم وكذلك اذا اسلم احد هما شى اى احد الزوجين هم وله ولد صغير شى الواو فيه الحال هم صار ولده مسلما باسلامه شى اى باسلام احد الزوجين هم لان في جلد يتخاله شى اى لان جلد الصغير تبعا للذى اسلم منهما هم نظر اليه شى اى للصغير اى نظر لكون اعظم من الاسلام وفي الدنيا مع يريده اذا كان الصغير مع من اسلم في دار واحدة وان كان الصغير في دار الا ومن اسلم منها وفي دار الحرب وان كان في دار الاسلام والصغير في دار الحرب لا يصير مسلما هم ولو كان احدهما كتابيا شى اى ولو كان احد الزوجين من اهل الكتاب هم والاخر مجوسيا شى او وثنيا والحاصل ان الاخير من اهل الكتاب هم فالولد كتابي متى يجوز لمسلم من انكحة وتخل ذبيحة لان فيه نوع نظر له شى لان في جلد الصغير نوع نظر له هم اذا المجوسية شى من الكتابية هم والشافعي نجما لفا فيه شى اى في جلد الولد تبعا للكتابي هم للتعارض شى لان جلد تبعا للكتابي يوجب حل الذبيحة والنكاح وجعل تبعا للمجوسى لا يوجب ذلك فوقع التعارض ما ذالك كفر كله واحدة والترجيح للمجوس هم ونحن بينا الترجيح شى وهو قوله لان فيه نظر الامن حيث حل الذبيحة وجواز النكاح فان قلت على ما ذكرت كل واحدة منا ومن النقص ذهب الى نوع ترجيح فمن اين تقوم المجبة قلت ترجيحنا بدفع التعارض وترجيحه بدفعه بعد وقوعه والدفع اولى من الرفع لان حكم من دفع لا يرفع ثم اعلم ان الشافعي فيما اذا كان الاب كتابيا قولان احدهما ان تباع له حتى يخل ذبيحة ومن انكحة وبه قال احمد تغليباً للتحريم ولو كانت الام كتابية والاب مجوسيا جعل تبعا قولنا واحدا حتى لا تمل من انكحة وذبيحة وبه قال وفي الرافعي يقع الاب اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسية قولان وفي البسيط في المتولد بين اليهودى والمجوسى قولان احدهما التحريم والثاني هو الاصح النظر الى الاب وتغليب جانب النكاح وفي الجواهر ان اسلم الزوج تفر الكتابية على نكاحها ويعرض اليها الاسلام فاذا ابت وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال اشهب تعميل الفرقة قبل الدخول كقول الشافعي واحمد ويتنظم فراغ العدة بعده كقولهما وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده تعقت على انقضاء عدة وفي التمسيد قال مالك اذا اسلم بعد انقضائها في نهيته فان نكحت قيل ان تقدم او سحها اسلامه فلا سبيل له عليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احر بها وقال ابن قدامه يعرض عليها الاسلام ان كانت حاضرة وان كانت غايبة تعجلت الفرقة وعن احمد وابيان في اعتبار العدة احدهما هو احر قبل انقضاء

فالكلن احد

الزوجين

مسلم

ولد على

دينه

ان اسلم

احدهما وله

ولد مسلما

باسم الكتاب

في جلد تبعا له

نظر له وكان

احدهما كتابيا

والاخر مجوسيا

فالولد كتابي

لان فيه نوع

نظر له اذا المجوسية

شروبه والشافعي

يخالف تغليباً للتحريم

ونحن اثبتنا

الترجيح

محدثا في الاخرى ليعمل بفرقة واختار الملال وصاحب ابو بكر وهو قول طائوس وعكرته وفتاوة والحكم وعمر بن
 عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعن علي رضي الله تعالى عنه بواحق اذا اسلم ما دامت في دار جبرتها ولو كانت
 بواحق بها ما دامت في المهر ومن ابراهيم بن ابي اسحق على نكاحها هم فاذا اسلمت المرأة ونكحها كما في الرواية في الملال و
 اطلق للكفر في قول كما في عدم بقا النسك مع الكافر اي كما في كان هم عرض القاضي عليه الاسلام فاذا اسلم في المرات
 وان ابلى ش اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان فلك طلاقا عند ابى حنيفة وميمش لانفساخ لانه فات
 الاساك بالمعروف من جانبتيه العسر واليسر بالاحسان فان طلق والا فالتعاضى نائب منابه هم وان سلم الزوج فبجوبته
 مجبوتيه عرض عليها الاسلام ش وقيد بالمجربيه لانها ان كانت كتابيه فلا عرض ولا تفرق هم فاذا اسلمت فليست
 واذا ثبت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون طلاقا في الوجهين ش اى لا يكون
 التفرق طلاقا عنده سواء كان بابا الزوج او بابا المرأة بل يكون فسخا وقايد انه لا ينقص من عدد طلاق شي
 هم لا تعرض ش اى عرض الاسلام هم فتمد بينا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه ش اى لان في انفس
 هم تعرضوا لهم وقد ضمننا بعقد الفدية ان لا تعرض لهم لان ملك النكاح ش اى فيه ان ملك النكاح هم قبل فخل
 غير متاكده ش فينتقل من نفس الاسلام بعده ش اى بعد الدخول هم متاكده ش فلا يرتفع بنفس اختلاف الدين هم
 فيما جل ش اى التفرق هم الى انقضاء ثلاث حيض ش قال الشراح قوله ثلاث حيض ليس بصواب بل الصواب
 ثلثه الطهر لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعي يقول ينبغي ان يتاحل عندكم الى انقضاء ثلاث
 حيض هم كما في الطلاق ش يريد ان نفس الطلاق قبل الدخول يرفع النكاح ويعدو اليرفع الابعده انقضاء العدة
 ويقول الشافعي قال احمد وقال احمد في رواية فسخ النكاح في الحال وقال مالك ان اسلمت الزوجه او لا فالحكم
 على ما ذكره الشافعي وان اسلم الزوج او لا فان اسلمت في الحال يقيم على نكاحها والا فسخ نكاحها هم ولما ان المتعا
 ش بالنكاح من السكن والا زواج هم قد فاتت فلا بد من سبب يمتنع عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصلح سببا
 ش للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المتعا ص بالاسلام ش ان اسلم هم او ثبتت الفرقة بالايباء
 ش اى بايباء الزوج عن الاسلام اى باستناده عنه ومنه بينا مروى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان بقا
 في قهر الملك اسلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه بعرض الاسلام على زوجها فقال ان اسلم والا فارق بينهما ويروى
 ان وجه قاتنا اسلم في عهد على رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فابرت ففرق بينهما كذا في المبسوط والدرر
 كل سيد من العمر والذال لغة فيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الاكل منها حاصل ان سبب الفرقة الا

واذا اسلمت المرأة وشرها
 كافر عرض القاضي عليه السلام
 فان اسلم في امرته وان ابلى
 فرق بيني يملكه كان ذلك طلاقا
 عند ابى حنيفة وميمش لان
 اسلم الزوج وتحتة لم يجر
 عرض عليها الاسلام فاذا
 اسلمت في امرته وان ابلى
 فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة
 بيني ما طلاقا قال ابو يوسف
 لا يكون الفرقة طلاقا في الزوجين
 اما العرض فمذهبنا وقيل
 لا يرفع من الاسلام كان
 فخرنا الفوق ضمنا بعقد الفدية
 ان لا تعرض لهم لان ملك
 النكاح قبل الدخول غير متاكده
 فيقطع بنفس الاسلام بعد
 متاكده فينتقل الى انقضاء
 حيض كما في الطلاق وان انقضاء
 قد فاقوا بدعي سبب يمتنع عليه
 الفرقة والاسلام طاعة لا يصلح
 سببا لافرض الاسلام لهم
 من المقابلة لاسلامه ثبتت الفرقة

انما يستلزم ان لا يكون
 لبيد في شدة كراهة الزوجين
 فلا يكون طلاقا كالفروقة بسبب
 المانع وهما ان كلاهما اعتنع
 عن الاصل بالاعتناء مع قدرته
 عليه بكل ما سارهم فينبوب
 القاضي منابه في التبرع على الجلب
 والفتنة اما المرأة فليست باهل
 للطلاق فلا ينيوب منها بها
 عند ابراء حلفتها لافرقها
 بين ما بابا فيها فلا
 هو ان كان حلفتها لتلك
 بالدخول وان امكن دخولها
 فلا كراهة لان الفرقه من قبلها
 والزوجين كراهة لولا وطاوع
 ولا امكن في ذلك الزوجين
 كراهة لولا انهما لم يجزوا
 الفرقه عليهما حتى تجفوا
 ثم يتي من ذبحهما هذا لان
 الاسلام ليس بسبب الفرقه
 والعرض على الاسلام متعذر
 لعدم الكراهية ولا بد
 من الفرقه دفع الفساد

من الاسلام لان الاسلام لا يصح سببا لما ذكرنا ولا كفر من بقي عليه لانه موجود قبل هذا فلم يصح سببا الا بالانه صالح
 بسبب النعم واذا اضيف القول اليه اضيف ما يشار به الفوات وبه الفرقه فكانت الفرقه مضافة الى الايام ولما فرغ المصنف
 عن المبحث مع المشافعي شرع في المبحث مع ابى يوسف وهو قوله مع وجه قول ابى يوسف ش ان الفرقه بسبب
 وبما لا يابش يشترك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا يكون ش اي الفرقه هم طلاقا ش بل
 يكون فشا عندنا في سبب اختلاف الدين وذلك تحقق في كل منهما كالفروقة بسبب الملك ش بان ملكا من الزوجين
 الآخر اذا الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما لا يكون طلاقا هم ولما ش اي لابي حنيفة ومحمد ان بالابا
 اي ابا الزوج عن الاسلام هم اتفق على الامساك بالمعروف مع قدرته على ش اي على الامساك هم فينبوب القاضي منابه
 في التبرع ش بالامساك هم كافي الجلب والفتنة ش اي كما اذا وجدت زوجا مجبورا وهو مقطوع الذكر والجنسية
 ووجده عنهما فان القاضي يفرق بينهما عند طلب المرأة هم اما المرأة فليست باهل للطلاق فلا ينيوب ش القاضي
 هم منابه عند ابراء ش اعدم تصور التبرع منها هم ثم اذا فرق بينهما باياها فلما المهران كان دخل بها لتلك
 اي لتلك المهر هم بالدخول فيكون لها كمال المهر وان لم يدخل بها فلما لم يلا ان الفرقه من قبلها والمهر لم يتأكد
 لعدم الدخول هم فاشبه الرودة ش يعني كما اذا ابدت قبل الدخول والعياذ بالله هم والمطوعة ش واشبه المطاوعة
 ايضا لان كنت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا نفقة العدة بعد الدخول و
 قال الا تراهي المطاوعة فتخرج الواو ولا كسر لانها مصدر اي مطاوعة المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الواو ايضا ويكون اسم
 الفاعل من طاع ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطاوعة لابن زوجها في تكلين نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا ينبغي هذا على
 المذوق واذا امكن للمرأة في دار الحرب وزوجها كافرا او مسلم الحرب وتحت مجوسية لم تقع الفرقه ش بينهما في المصنفين
 هم حتى تحيض ثلاثا حيض ش وان لم تكن ممن تحيض ثلاثا اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفرقه ثم لايمن ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة هم ثم تبين من زوجها ش اي بعد ثلاث حيض كما ذكرنا هم وهذا ش اشارة الى ان للبدن
 للفرقة من سبب الاسلام وكفر المهر واختلاف الدين لا يصح ان يكون موجبا للفرقة كما مر في المسئلة المتقدمة
 بين ذلك بقوله لان الاسلام عامم ش والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية هم لانعدام يد اهل الاسلام
 عن دار الحرب ش ولا بد من الفرقه دفع الفساد هم وهو كون المسلم تحت الكافر قوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحو عرضت الناقة على الخوض والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذر الا انه قلب الكلام لعدم
 كما في قولك ادخلت النار في الاصبع والاصل ادخلت الاصبع في النار فمتعذر السبب بغير السبب في الحكم الى الشرط و

ويجوز قوله هم فاقمتا شرطها ويصح الحين مقام السبب ش لان الشرط يعين اليمين عند تعذر الاضافة
الى السبب السبب هم كمانى حجر البير ش على فادعة الطرفين فان وقع فيها انفسان فان الضمان على الحما فولا يمكن إضافة
الى العلة في عرفه فاضيف الى الشرط وهو الحضر وتحقيقه ان علة الوقوع فعل الواقع فلا يصلح سببا لعدم
التعدي لانه امر طبعى لا يصنع لواقع فيه وسبب الوقوع مثبت فلا يصلح سببا لاضافة الحكم اليه لانه مباح فاضيف الى ضابط
الشرط وهو الحما فولا ان ازالة سكنة الارض بالحضر فاذا كان كذلك فوقت الفرقة لانقضاء مدة العدة اعني ثلاث حيض
اكان ممن تحيض او منى ثلاثه اشرا فكانت ممن لا تحيض وبصرح الكرخي في مختصره وذلك لان الطلاق بسبب البينة
وانقضاء العدة شرطها هم ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفضل بينها ش حيث يقول لان كان
قبل الدخول تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول يتوقف على انقضاء ثلاث حيض هم كما مر ليش اي للشافعي
هم في دار الاسلام ش من قوله فان كان قبل الدخول بالتفصيل المذكور الان وتقبله قال مالك وامد هم واذا وعت
الفرقة والمرأة حريمه ش اي والحال ان المرأة حريمه هم فلا مدة عليها ش اي على الحرية بالاجماع لان حكم الشرع
لا يثبت في حتما ذكره في شرح الطحاوي سواء كان قبل الدخول او بعده هم وان كانت هي ش اي الحرية هم المسلمة
فكذلك ش لامة عليها بعد الدخول هم عند ابى حنيفة خلافا لما ش اي لابي يوسف ومحمد وبه متعلقة بما قبلها
بيانه ان احد الزوجين اذا اسلم في دار الحرب تقع الفرقة بانقضاء ثلاث حيض وبعده لك لا تزم العدة على المرأة سواء
كانت مدخلا بها او لا وانما تغير حريمه اعني مجوسية او وثنية فلا عدة عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عدة عليها
عند ابى حنيفة لانه لا يوجب العدة على المسلمة من الحرب واصل المسئلة في المهاجرة الى دار الاسلام فانها اذا اخرجت لينا
مسلمة او وثنية لم يلزمها العدة في قول ابى حنيفة الان تكون عاتلح لا تخرج حتى تنفع حملها هم وسياتي بيانها
المد تعالى ش اي في مسئلة المهاجرة قال الا ترى بعد ثلاثة عشر خطا وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاول
هم واذا اسلم تخرج الكتابية فيما على نكاحا لانه صحيح بينها النكاح ابتداء فلان يبقى اولي ش لان البقاء اسلم من الاشياء
فكم من شى تحيل من النكاح حالة البقاء وان لم تحيل في الابتداء الا ترى ان المنكحة اذا وطئت بشبهة يعتد له وتبقى منكحة
علاجه نكاح المعتدة من وطئ بشبهة ابتداء هم واذا خرج احد الزوجين اليها ش وفي بعض نسخهم قال واذا خرج ش
اي قال القدوري واذا خرج احد الزوجين هم اليها ش اي الى دار الاسلام هم من دار الحرب ش حال كونه مسلما
غير انهم متى اذا خرج من غيرهما تقع الفرقة بالاجماع اما عندنا فلبناين الدارين واما عندنا في نعم القهر كرهت كذا في المنسوط
اليزوي هم ووقعت البينة بينها وقال الشافعي لا تقع ش وقال شمس الائمة الشريسي متى في وقوع الفرقة

فاقتنا شرطها
وهو معنى المحيض
مقام السبب كمانى
حجر البير ولا فرق بين
المدخول بها وغير
المدخول بها والشافعي
يفصل كما مر في دار
الاسلام واذا وقعت
الفرقة والمرأة حريمه
فلو عت عليها وان
كانت هي المسلمة
فكذلك عند ابى
حنيفة خلافا لما
وسيا في كتابنا
الله تعالى ولا اسلم
تخرج الكتابية فيما
على نكاحا لانه صحيح
الكاكي بينهما ابتداء
يبقى الى قال واذا
خرج احد الزوجين اليها
من دار الحرب مسلما
وقعت البينة
بينهما وقال الشافعي
لا يقع

دلو سبي احد الزوجين
وقعت البينونة بينهما
بغير صلوة ولا سبيل
مع ائمة البينونة وقال الشافعي
وقعت فالصالح ان السبب
هو التباين دون السبي عند
وهو يقول بعكسه لان
التباين اثره في انقطاع الو
لاية وذلك لا يؤثر في الفرقة
كالجربي المستامن والمسلم
المستامن اما السبي فيقتضي
الصفا للسبب ولا يفتق
الابانقطاع النكاح ولهذا
يسقط للدين عن ذمة
السبي ولنا ان مع التباين
حقيقة وحكم لا ينظم
المصالح فشا به المحمية
والسبي يوجب ملك
الرقبة وهو لا ينافي
النكاح ابتداء فلذلك
بقا فصار كالشراء ثم
هو حقيقة الصفا في
محل عمله وهو المال
لاني محل النكاح

بما بين الزوجين ان تزوج احداهما مسلما او ذميا او خرج مستامنا ثم سلم او صار ذميا لانه صار من اهل ارضا فائتة وقوع
البينونة حل وطى تلك الامة لمن وقعت في سهمه بعد الاستبراء وان كان الخارج يجوز لان تيزوج اربعا سوا
اواختها المكنت في هذا الاسلام هم دلو سبي احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما شافعي اتفاقا هم وان سبيا عاش اي
الزوجان هم لم تقع وقال الشافعي وقعت فالصالح ان السبب شافعي سبب قوع البينونة هم عندنا بالتباين
اي تباين الدين هم دون السبي شافعي وجها ولم يوجد هم وهو بعكسه شافعي الشافعي بعكسه ما قلنا حيث يقول ان
يوجب البينونة لالتباين وبه قال مالك واحمد حتى لو خرج احد الزوجين اليها مسلما الا تقع الفرقة عندهم على اسلام
هم له شافعي اي للشافعي هم ان التباين اثره في انقطاع الولاية شافعي وهو سقوط ملكية عن نفسه والمسلم
وذلك شافعي اشار الى انقطاع النكاح كالحربي المستامن يعني اذا حصل دارنا بان انقطعت
ولاية ولا تقع الفرقة بينه وبين امراته هم اما السبي فيقتضي الصفا بالمذهب اي الخلو عن اي شافعي صفا السبي هم للتباين
شافعي وايضا في الملك في السبي للسبب هم ولا يفتق الابانقطاع النكاح شافعي الزوج عن المحمية هم وهذا شافعي ايضا
لقولنا يقتضي الصفا هم يسقط الدين شافعي الذي للكفار هم وعن ذمة السبي شافعي صفا السبي هم ولنا ان
التباين حقيقة وحكم شافعي اي من حيث الحقيقة ومن حيث الحكم ما حقيقة فبان يكون احد جانبي دار الحرب حكما لانه فيه
الرجوع واما حكما فبان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل اقرار السكنى وفي النهاية وفي قوله
حكما جواب عن قوله كالحربي المستامن المسلم المستامن لان الحربي المستامن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو
في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلهذا لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستامن حتى لو انقطع نية
الرجوع كان حكمه التباين ثابتا في حقه هم لا ينظم المصالح شافعي والنكاح شرط للمصالح لا بعينه هم فشا به المحمية شافعي
اي فشا به التباين المحمية يعني اذا عترضت المحمية على النكاح فانه لا يفتق معها الفوات نظام للمصالح كذا هنا التباين
هم والسبي يوجب ملك الرقبة شافعي بهار دليل الخصم تقديره ان السبي يوجب ملك الرقبة هم وهو شافعي اي ملك الرقبة
هم لا ينافي النكاح ابتداء شافعي بان وجب استغفيرة هم فلهذا شافعي لا ينافيهم بقا شافعي بان شافعي منكموتة الغير هم
وصار شافعي السبي هم كاشرا شافعي اي كاشرا من غير من حيث ان النكاح لا يفسد بالاشرا فلهذا لا بالسبي لعدم
النافاة وكذلك الصدقة والعبدة هم شافعي شافعي اي السبي هم يقتضي الصفا شافعي يعني مسلما ان السبي يقتضي الصفا للدين
هم في محل عمله وهو المال لاني محل النكاح شافعي ومبونا نفع البضع باعتبار كونها اوميتة هم وذلك ليس محل عمله لان ذلك
من الخصائص الانسانية لا المالية وقد اخرج في هذا الكلام الجواب عن قوله وهذا يسقط الدين عن ذمة السبي لان الدين في

وهو محل عمل النساء في الرقبة وقوله وفي المستامن حجاب عن قوله كالحربي المستامن وكان قد حتر
 بقوله وحكما عن ذلك فان التباين وان وجد في المستامن حقيقة لكنه لم يوجد حكما في معنى قوله وفي المستامن لم يتباين
 الدارين حكما بقصد الرجوع شش الى دار الحرب والرجوع منصوب على انه مفعول لمصدر والمصدر عمل فاعله فان
 قلت استدلال شافعي رحمه الله تعالى بقضية زينة بنى الله تعالى عنها ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها باجزة
 من مكة الى المدينة وخلقت زوجهما باعاص بكة فزودا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول فعلم ان التباين
 لا يوجب الفقرة قلت ردوا عليه السلام بالنكاح الجدي يعني قوله بالنكاح الاول اي بجوزية النكاح الاول وقسم في السنن
 عند الترمذي وابن ماجه واهما نهاروت بعدت سنين في رواية وفي اخرى بعينتين وعند النضر ثبت الفقرة بالقطعة
 العدة وان لم ثبت التباين فكيف يتجيز به علينا فان قلت استدلال ايضا بحديث ابى نعيم فانه سلم الظاهر ان في حكم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح بينه وبين امراته منه ولما فتح عليه السلام مكة برب عكرمة بن ابى جهل وعكرمة بن خرازم
 حتى اسلمت امراته كل منها واخذت الامان لزوجهما وذهبت فجات به ولم يجز عليه السلام النكاح بينها قلت الصحيح
 ان ابانين لم يحسن سلامه يومئذ وانما اجازة رسول الله صلى الله عليه وسلم لشفاة عمه العباس بنى الله تعالى عنها
 وعكرمة وعكرمة بن خرازم انا نهار بالى اسما على كانه من حدو مكة فلم يوجد تباين الدارين وقد قال الزهري ان الامام
 يميز بين دار الحرب بعد فتح مكة ولم يوجد تباين الدارين يومئذ فان قلت قال الله تعالى والمنعنا من النساء الا
 ما ملكت ايما لم عد النكوحات من الحرات ثم استثنى المملوكات ملك اليمين مطلقا ولم يفضل فيها اذا كان تزوجا
 معها او لم يكن ولم يطلق يجرى على المملوكة عندكم فكيف لا يجوزون وطى المسبية التي سبى - مهاز وجهها روى في السنن بسند
 الى ابى سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبايا اوطاس الا لا توطأ ما لم يرض
 ولا غير ذلك حمل حتى تخيف حيفه ولا تفصل فيه ايضا قلت اما الالية فان قوله تعالى ما ملكت ايما لكم عام خص به البعض
 التنازع بما اذا اشترى الامة مع زوجهما لا يجوز للمشتري ان يطأ بها بالاجماع مع وجوب ملك اليمين فكذا اذا سبى الامة
 وزوجهما كان سلما او ذميا لا يجوز للسباي وطئها مع وجود ملك اليمين فلما كان البعض مخصوصا حملنا الالية على ما اذا سببت
 المرأة وحدها وحصل من الزوجهين تباين حكما والجواب عن سبايا اوطاس فانهم كمن سبى واحد من دون الزوجين
 فان الرجال كانوا قد خرجوا للقتال وخلفوا النساء والذاري في الحصن فلما انهم استقروا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم على الحصن وسبوا النساء ودون الزواج واوطاس اسم موضع يقرب مكة على ثلاث مراحل من مكة والله اعلم
 واذا خرجت المرأة اليها مهاجرة شش اى حال كونها مهاجرة من الحرب الى دار الاسلام سواء كانت مسلمة او كفيفة

وفي المستامن

لم

يتباين

السلام

حكما

لقدم

الرجوع

واذا خرجت

المسبية

الليبا

مهما

حكمة

على الاسلام فيقول القاضي من ابي التمرج من ولدناش قوتيج تكون الروة مناقية للطلاق وكون الاباء
 لا يل ذلكم قوتيف الفرقة بالاباء على القضاء شس اى على علم الحكم لاسنا لست للسنا فاة فتوقف حكمه على القضاء
 من ولا يتوقف على القضاء من الروة شس لان الفاني لا يتوقف حكمه على القضاء كالمرية من ثم ان فان الزوج هو
 فلما كل لمدان دخل بها فوقف لمدان لم يدخل بها فوقف شس وان كانت في لمرية فلما كل لمدان دخل بها
 وان لم يدخل بها فوقف لمدان لان الفرقة من قبلها شس فلما كل لمدان لم يدخل بها فوقف شس لان الفرقة من قبلها
 ارتد معا شس اى ارتد الزوجان معا ثم اسلما معا فلما حكمهما اتحسانا شس اى من الاستحسان من وقال في قوله
 وبه قياس شس وبه قال الشافعي مالك احمد لان دة احد باسنا فية وفي رواية احد بها شس اذ كانت منيا
 للثمان فوتهما بالطريق الاولى من ولما روى شس وبه وبه الاستحسان من ان في حقيقته شس وبه من العرب
 ارتد ثم اسلموا ولم يهرم الصحابة حتى ارتد تعالى عنهم تجديد النكاح شس قال خزي الاعاديش هذا غريب قال الاراذلى
 وبه الاستحسان ما روى احمد ابنا في الميسر ولا غيره ان بنى حنيفة ارتد والمخ الزكاة وبحث اليه ابو بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه الجيوش حتى اسلموا ولم يهرم تجديد النكاح ولا لمدان من الصحابة واجماعهم جنة تيرك بالقياس فاذ اقلت من الجاهلهم
 ارتدوا على التعاقب فمن بين يعرف ما روى احمد ابنا في الميسر ولا غيره ان بنى حنيفة ارتد والمخ الزكاة وبحث اليه ابو بكر الصديق رضي الله
 تعالى عنه عن تجديد النكاح قيل على عدم التعاقب لانه لو كان ارتدوا جميعا على التعاقب لادوا تجديد النكاح لان السكوت
 عن الحق لا يخلق سجنا بهم من والارتد او منهم واقع فاش هذا جواب عما قال ان ارتدوا بنى حنيفة ما وقع حجة حتى يتبين
 التعلق به فاجاب بقوله من والارتد او منهم شس اى من بنى حنيفة من واقع شس منهم جميعا لمدان السانج فمت ارتد او من قبل
 كانه وحد حدة كالفرق والفرق والفرق من ولم يهرم احد بها شس اى احد الزوجين لمدان من بعد الارتداد شس قبل الاخر من
 فسب النكاح بينهما شس يعنى تقع الفرقة بينهما باجماع علماءنا من لاصرا الاخر على الروة لانه شس اى لان اصله على الروة
 من منان شس اى للنكاح من كابتد بها شس اى كفساد ما حتى لا يجب لها شس ان كان لاسلم بالزوج قبل الدخول
 وان كانت هي التي سلمت قبل الدخول فلما نصف الصداق وان وجب الدخول فلما كل لمدان لم يدخل بها فوقف شس لان الفرقة من قبلها
 وبناني في الزوج والدلون لا تسقط بالردة وعند زفر الشافعي ومالك احمد اسلام من بها لا يترتب في الفرقة الواقعة بالارتداد والزوج
 باب القسم اى في باب بيان احكامهم بفتح القاف مصدر قسم شس فانقسم وكبر القاف انصيب انقسمه هم المقاسمة و
 الانقسام انقسمت شس يعنى وقال الاراذلى بفتح القاف مصدر وهو الرواية عن بنو حنيفة فلما عجب بالاحتجاج الى روية
 بكذا من شيو لانه كل واحد يعلم انه بالفتح في باب التعديل بين النساء وحلله ان بالسر نصيب ولما ذكر جواز عدلين النساء

ولهذا يتوقف العزوبة
 لا بأس على القضاء
 بالردة شس لان الزوج
 هو الذي دخل بها
 دخل بها ونصف المهر
 لم يدخل بها وان كانت
 هي الذي دخل بها
 دخل بها وان لم يدخل
 بها فوقف لمدان لان الفرقة من قبلها
 قال واذا ارتد معا
 اسلما معا فلما حكمهما
 استحسانا وقال في قوله
 لان ردة احد بها
 وفي رد حنيفة
 احدها وانه ما روى ان بنى
 حنيفة الا في رواية اسلم
 اوم يابا لم القضاء وكون الله
 عليه جميع بنى حنيفة
 نكحة ولا يترتب عليهم واقع
 معا لمدان لان السانج فمت
 احدها لمدان فمت
 النكاح بينهما لمدان
 على الروة لانه كل واحد يعلم انه بالفتح في باب التعديل بين النساء وحلله ان بالسر نصيب ولما ذكر جواز عدلين النساء

باب القسم

بمن بيان بيان العدل الوارد من الشارع في حق من في باب على حدة والموجب في تأخيرها لشدة الاحتياج الى موافقة
غيره على الايجاع هو اذا كان لا يحل لمرأتان حران فعله ان يعجل بينهما في القسم كمن كانتا اثنتين او واحدة بما كبر او الاخرى
ثيبا بش قال واذا كان بلغا التذكير وان كان مستندا الى الموت الحقيقي لو وقع الفصل لقوله من القاضى امره وهذا ما
نفا فالمرء وقال حران مثل المسلمة والكتانية والمرأة والبالغة والمجنونة التي يخاف منها والبالغة النفساء والبالغة
التي يمكن عليها الحرية والمولى عنها والمطالبة منها والجديرة والقدرة على الكل سواء به قال الحكم حماد وقال مالك واثبت افعى
يقع عنه البكر الجديرة سواء وعنده الثيب الجديرة ثلثا ولا يحتسب عليها ذلك وهو قول الربيع بن خثيم وعاصم بن وهب
وانتاره من المنذر وقيل للثيب ان لا يملك ليلته للثيب ليلتان كما زاروى عن سعيد بن المسيب وممن لم يصرى وعلاس بن عمر ونافع بن عمر
هم لقوله عليه السلام شئ اى اقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان له امرتان ومال الى احدهما في القسم جازا لغيره
وشقه ما شئ هذا الحديث اخرجه صاحب السنن الاربعة صحيحه مما روى عن قتادة عن النضر بن ابي عيسى عن بشر بن
عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لى امره امرتان او امرته امرتان في حجبها
في مستدركه وقال حديث صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه وفي رواية السريدي وشقه ساقط وقال شيخنا بل المراد به سقوطه
او المراد به سقوطه بالنسبة الى امرته التي مال ليهما الاخرى فيل الامر من والافاع الحقيقة ويدل على ارادة الحقيقة
في رواية ابى داود والى فوطى بن ابراهيم المراد به سقوط الحجة وانما المراد به واحدة فتدعى سيلة وفيه ان الجزاء من جنس العمل فلما
لم يعجل وجاز من الحق والجواز ليل كان عذابا بان يحوي يوم القيمة على رسول الله شاهد واحد فتدعى بالى هم وعن عائشة رضى الله
عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعجل في القسم من نسائه كان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تبقوا اخذني فيما الا املك شئ
هذا ايضا اخرجه الاربعة عن عبد الله بن زيد عن عائشة رضى الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم الى اخره ورواه ابن حبان
صحيحه والى كفى مستدركه وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه قوله فيما املك اى فيما قدرته على ما يدل تحت القدرة والاختيار
بخلاف ما لا اقدر عليه من لى القلوب لا يدل تحت القدرة هم بمعنى زيادة المحبة شئ هذا ليست من لفظ الحديث انما تفسير
من الرواية وحكى النزهى عن بعض اهل العلم انه فسر بالحب المودة والمباينة عن الشافعى في تفسير الحديث قال يعني ان الله علم قلبه
وكذا قال ابو داود في سننه معنى القلب فسر الخطا بلى القلب هم والفضل فيما روي شئ اى الفضل بين البكر والثيب فيما روي
من الحديث المذكور هم والقدرة والجديرة سواء شئ وقد ذكرنا مذنب الشافعى عن قريش بن فوخ هذا اكثر من ذلك فقول
قال شافعى ومالك احمد ابن حنبل كانت جديدة كبر اقام عند البعد العقد سبعا من غير قضاء وان كان ثيبا اقام عند
ثلاثا من غير قضاء ولو شاء اقام عند سبعا مع القضاء وله في القضاء وجهان احدهما ان يقضى جميعا وهو ظاهر المذهب لانه

واذا كان لرجل امرأتان
حزنت فعليه ان يعجل
بينهما في القسم بيمين
كانت او اثنتين او احد
نهما بكم او الاخرى ثيبا
لقوله عليه السلام
من كانت له امرتان
ومال الى احدتهما
في القسم جازا لغيره
وشقه ما شئ
رضى الله عن ابى النبي
عليه السلام كان يعجل
في القسم بين نسائه
وكان يقول اللهم هذا
قسمي فيما املك فلا
تؤاخذني فيما املك
يعنى لزيادة المحبة ولا
فصل فيما روي والقدرة
والجديد لا سوا

والثاني ان يقتضي ما زاد على الثلث وفي الجواهر لم يقتض للاثمة الجديدة سبع اذا كانت كبر او كانت ثلثا فلها ثلث على الثلث
والثالث في جعلها كالجزء البكر والثلث للثانية ثلثا في قولنا ان هذا التسوية من الحرة والاثمة الثاني للاثمة النصف كما بقية النكاح
للبكر من الاما واربع للثيب ليلتان تكسبا لبعض الليل المذكورة في النهاية لماما لم يرد في الجواهر الزيادة عن الزوجة او عن الزوج
او حقا في اختلاف وفي الجواهر والنهاية لم يقتض على الزوج ان يطوف على نساياه في النهاية لو ترك حق واحدة منهن
بالباقيسته يجب عليه القضاء وعندنا ما ذكره في المحيط والمبسوط الزوج لا قام عند واحدة شهرا فله ان يطلب القسم من الباقيات التغير
طلب فليس عليه ان يعرض لغيره بل فله ان يطلب من غيره في الزمة لكنه ظالم بغيره فان تميز بزوج تعدد او جعلت للحرة بالان
ان يزيده في ما يملكه ولها ان تنسج في مالها وان زاد في ما يملكه لان ذلك شقة والرشوة في الحكم وكذا الوصلت من ما يشبه
الشرطية قال الشافعي احمد وقال ابو ثور وموافقه وهو من مذهب الحسن البصري ذكره في الاثراف هم لا يطلق ما روي عن
قال المازني يذكر المرافعة لان عدم قصد فيها وادعى علم من قوله لا يطلق ما روي وما كان يحتاج الى ذكره جميعا وقال لا
الاختلاف في موضعين في الفرق بين البكر والثلث في تفصيل الجديدة على القديمة قيل المصنف الاول بقوله لا يفضل فيما روي انما
لاطلاق ما روي انما قالت لكن انظر في تصويب حرمها هم ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاديت بينهما في ذلك
ش اي بين النساء هم والاختيار في مقدار الدور الى الزوج ش يعني ان شئت لث كل واحدة وان شئت لث كل واحدة الى غير
ذلك وليس للمرأة ان تقول بت عندي ليل وليلية اخرى هذا صحت لان المقصود هو بعد ذلك حاصل كيف كان هم ولا
المستحق من التسوية مبنين ش اي بين الزوجات هم دون طرفيها ش اي طريق التسوية وفي غالب النسخ دون طريقه وقال الشافعي
اي دون طريق العدل يعني بيت عند المهرتين مثل ما بيت عند الاخرى فان بات عنده بذا ليلية بيت عند الاخرى كذلك
ان تقول بت عندي ليلية وبت عند صاحبتي مثل ذلك لان المستحق عليه العدل طريقه لان طريقه مفضل الى الزوج ثم قال المازني
وقد كره الضمير في طريقه وان كان جازا الى التسوية لارادة العدل مثل ذلك جاز كما في قوله لا يرضى مثل انهما هم والتسوية المستحقة
البيتية لاني لم اجد في شافعي في شرح الكافي وهذه التسوية في البيتية عند بالصيغة المأثورة لاني لم اجد في شافعي في شرح الكافي
في بيتي على النشأ ولا لا يقدر على اعتبار المساواة فيه هو نظير المحبة بالطلب من النكاح ش اي لان لم اجد في شافعي في شرح الكافي
ش كما ذكرناه والكانت حرة والآخرى مملوكة الثلثان من القسم والاثمة ثلث ذلك والآخر ش وهو راف
ابو بكر بن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما والدارقطني ثم سبق في سننهما عن ابن ابي ليلى عن انس بن مالك بن عمر بن عبد الله بن
رضي الله تعالى عنه قال في كعت الحرة على لاثمة فله ان ينكحها لان لاثمة لا ينبغي لها ان تزوج على الحرة ولها
بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر بن الخطاب في النكاح قال البخاري في نظره روى البيهقي عن ابن المسيب عن سليمان بن يسار ان الحرة

لا خلاف
ما روي عن
القسم من حقوق
النكاح
بينه في ذلك
والاختلاف في مقدار
الدور الى الزوج
لأن المستحق
من التسوية
مبنين ش
في البيتية
لأن لم اجد
في شافعي
في شرح الكافي
في بيتي على
النشأ ولا لا
يقدر على
اعتبار المساواة
فيه هو نظير
المحبة بالطلب
من النكاح
ش اي لان لم
اجد في شافعي
في شرح الكافي

سلي الله عليه وسلم يومىة العايشة فقيل ذلك منها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عايشة رضيت الله تعالى عنها فيها
وفي اشيا بها انزل الله تعالى فان امرأة خافت من بعلها نشوزا وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى البخاري في صحيحه
عن عايشة رضيت الله تعالى عنها قالت ما ريت امرأة احب الى من ان اكون في سلامها من سودة بنت زمعة من امرأة
سيدة فلما كبرت قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبحيت يومىة منك العايشة فكان عليه السلام يسميها عايشة يومىة
ويوم سودة وروى البخاري ايضا كان عليه السلام يسمي كل امرأة منهن يومىة غير ان سودة بنت زمعة تجلبت يومها وليلتها
عايشة بمعنى ذلك رضى النبي صلى الله عليه وسلم حتى رضى بنته يومىة ثم علم على هم ولما ان تتبع في ذلك شئ اسى للمرأة ان تتبع
ان في قسمها بغير ان حببت لها مجتباهم لانها لا تقطعت حلالهم حبيب بعد فلا يسقط شئ فلكم ان سقاها الى بيها فلو لم يطأ
بعد ذلك عن جوب الحق وية قالوا يا ابا عبد الله انك احب الى الله مني قال فبشره بقبول الزوج في هيبته يومها والله اعلم

کتاب الرضاع

[illegible]

ولله انتم اعرفون

لکھنؤ

حَقَامِ بَعْد

فلو يقط

5-1

المنزل

1

5/24/15

1944

تجدید و ترمیم

١٠٠

بیتا حیدر علی

ایکسپریس

جس پر صفت

ثنا بر الرواية وحقاق ومن احمد ثلاث وعشرة واحدة وقال الرازي وظاهر المذهب وجبان احدهما القول في حديثه والثاني في ثلاث رضعات اختاره مشايخنا وقال ثقات القياس ثلاث رضعات وهو قول زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كذا في شرح الاقطع وقال ابن عبيد بن ريث انما تحرم الثلاث من مفهوم لا تحرم لمسته ولم يستان ويروي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا تحرم الا سبع رضعات وعن حفصة لا تحرم الا عشرة رضعات هم لقوله عليه السلام شئ اسمى القول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا تحرم لمسته ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان شئ روى هذا الحديث مرفوعا مروي قوله لا تحرم لمسته لمصتا من حديث بن ابي ليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصته والمصتان وروي قوله ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان من حديث الام الفضل بنت الحارث قالت دخل عرابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيتي فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كانت في امرأة فتزوجت عليها اخرى فزعمت انني لا اؤاها فما ردت الي في غمته او في غمته قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجاتان ورواه ابن حبان في صحيحه حديثا سخر روايته لمصنف من رواية محمد بن دينار وحدثنا بشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم لمسته ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان وقال لا ترضي قوله ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان من هذا من جهة الحديث على ما ذكره صاحب المداية ولكن ليس هو مثبت في الاخرى فكتب الحديث واما المصته التي روي في جاسود ابو داود في سننه على روي لا تحرم لمسته ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجاتان انتهى فقلت هم الاملاجة في كتاب الحديث وقصر رايه في هذا الفن الجاهل في الكلام وكيف يقول وليس في الحديث في الاصول من كتب الحديث قد رواه سلم كذا ذكرنا من رواة مشايخنا ورواه ابن حبان لمصنف ورواه شيبان الترمذي وابو داود وهذا الاستلزام في ان يكون هذا من الاحاديث المثبتة في الحديث في رواية مسلم في صحيحه في المصته في الاحاديث يري المرأة التي تزوجها بعد الاولى والاملاجة بكسر الهمزة وبالجمجمة المرفوعة من الحديث المرفوعة التي روي عن عائشة رضي الله عنها وقالت يا رسول الله لا تحرم المصته ولا الاملاجة قال صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصته ولا الاملاجة الا اذا تزوجها بعد الاولى من باب فصر في الثاني من باب علم يعلم قال لكالي لمصته كيدان وهو فعل الرضع والاملاجة شيزادون يقال لمصته اسمى رضعة قلت حاصل كلامه في الفرق بين المصته والاملاجة فقال المصته فعل الرضيع والاملاجة فعل المرأة التي ترضع لانه قال بالفارسية شيزادون يعني عطاء اللبن من فعل المرأة كما قلت ما وجدته لال انما في الحديث المذكور فان من جهة رخصت مشيعات والحديث كيف يدل عليه قلت قال لكالي وجه تمسكنا في الحديث المذكور ان المصته ونهية في المصتين كقولهم لا اكلم فلانا وما يمين حيث لا تفتي المصين لا ابتلا في المصين فكانه قال لا تحرم المصات والاملاجاتان فانفتحت الحرمة عن اربع رضعات ثبتت الحرمة باليمن وهذا ضعيف قليل وجه تمسكنا لا ثبت الا بتقوى من يميننا فانما في يميننا بهذا الحديث ثبت من جهة عدم القائل بالفصل قليل تمسكنا بهذا الحديث لنفي من يميننا وانما ثبت

لقوله عليه
السلام لا تحرم
المصته ولا
الاملاجة
ولا الاملاجاتان

ولا يعتبر النظام قبل المدة
لا في رواية عن أبي حنيفة
إذا استغنى عنه وجهه
انقطاع الشرب بغير الغذاء
وهو يباح لا رضاع بعد
المدة قد قيل لا يباح
إباحته ضرورة لكونه
جزءاً لا دى قال دهم
من الرضاع ملجوم من
النسب للحدث الذي روي
لا أم اخته من الرضاع فإنه
يحوز أن يتزوج كما يحوز
أن يتزوج أم اخته من النسب
لأنها تكون أمه وموطوءة أبيه
فإن الرضاع ويجوز تزوج
أبيه من الرضاع كما يحوز ذلك
من النسب لأنه موطوءة أبيه
محمداً ولا يوجد من الرضاع

تعتبر بنية هم ولا يعتبر النظام قبل المدة
شئ أي من اللبن وموجه شئ أي وجه ما روي عن أبي حنيفة هم انقطاع الشرب بغير الغذاء شئ أي انقطاع الشرب
باللبن يعني أن يشرب اللبن يقطع بعد استغنايه بالطعام لتغذية غذائه لأن غذاءه كان لبناً فصارت ما فلا تثبت الحرمة
برضاع اللبن بعد ذلك ولهذا قال عليه السلام في حديث أبي هريرة الرضاع ما تنق الأسعوا وكان ذلك قبل الطعام وفي الوقت
الفتوى على ظاهر الرواية لا يعتبر الطعام قبل المدة هم ويل يباح الرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لأن باحة ضرورية شئ أي اللبن
اللبن المدة لغزوة الولد والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فلا يباح بعد المدة لزوال الضرورة هم لكونه جزءاً لا دى
شئ أي لكون اللبن جزءاً لا دى الانتفاع به حرام لأن الأولى وجوبه لا يجوز أن يكون مبتدئاً للمأنا وسواء كان الرضاع الكافي
من اللبنية وقال أبو تاشي من خلت المشايخ في الانتفاع باللبن المدة وقيل لم يحوز قبل يجوز إذا علم أنه ينزل به الرد وفي الأخير
والروضة فطمت في سنتين وستعت بالطعام ثم وضعت في المدة من امرأة أخرى لا يكون رضاعاً وإن لم تستغن كان رضاعاً
ذكره الخصاص في رضاعه وفي المدة من المولود هو رضاع وفي عمدة الفتاوى أن خيف عليه المالك أعطاه قبل سنتين فطمت
بالأجرة وفي المحيط الرضاع بعد الطعام لا يحرم عند أبي يوسف وعند محمد لا اعتباراً بالنظام في الحولين بل ذلك عند محمد قال
أبي حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر الرضاع بعد المدة قالوا لا ينبغي أن يرضعهم قال شئ أي القدر الذي هو له ثم ويحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب للحدث الذي روي أنه وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قد ذكره في أوّل كتاب الكحل واستثنى
من ذلك العموم صوتين صبيهما هو قوله الأم اخته من الرضاع فإنه يجوز أن ترضعها ولا يجوز أن ترضع أم اخته من النسب
تكون أمه وموطوءة أبيه شئ أي لأن أم اخته من النسب تكون أمه فأكملت الاخت لا يحرم بخلاف الرضاع شئ لأن المعنى
المذكور لم يذكر فيه هم ويجوز تزويج بنت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب شئ هذه هي الصيغة الثانية له اشتاء هم
لأنه لما وطئ أمها شئ أي لأن الأب لما وطئ أم بنته هم حرمت شئ أي اخته لا يحرم عليه شئ أي على أبي الصابرة
هم ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع شئ وعلم أن المصنف لو قال في المسئلة الأولى من بنته ونهى لك أن أولي لك في التوطين
واحد وكذا لو قال في هذه المسئلة بنت ولدك ليشك أنك لا ترضعها لأن أولي لك لا ترضعها وقد منع في خاطر على أن شرط الخطب
المسئلة وماذا تزوج أم اختك من رضاع من نسب محرمه فزعمت أن رضاعاً طالعاً ما نسب يجوز ما تسلم على كل المحرم من النسب
لا يحرم بالرضاع كما ذكرنا من الصورتين وهما صوراً أخرت بغير من الرضاع دون النسب الأولى يجوز أن ترضع أم عم من الرضاع
دون النسب الثانية يجوز أن ترضع حبيبة ولده من الرضاع دون النسب الثالثة يجوز أن ترضع أم عم من الرضاع دون النسب
الرابعة يجوز أن ترضع باب أخيه من الرضاع ويجوز ذلك من النسب كما مستحب لأنه لا يجوز أن ترضع أم عم من الرضاع دون النسب

السواسته يجوز لما ان تزوج باح ابتعا من الرضاع وولن النسب جميع بعين فقها بخارجي المسائل التي تفارق حكم الرضاع
حكم النسب تحت ال مرتبة ايفارق الرضاع حكمه في خمسة مسطوره في الكتاب من اخ وخت سيدي امم الامم الامم
فافقه سيدي ركذا وقت خت الولد فاقبل العكس لكيما تستدعي امم ثم امم عمه فافقه تعالى لا لقيت عمه وامم خال ثم امم خاله وامم
لا يخفى من الجمله انما هو من الرضاع واقع وما عداه فالدليل منع وقال شيخنا استثنى بعضهم قوله يجوز من الرضاع ما يحرم من النسب
ايح مسائل استثنى بالرافعي في الشرح وزاد بعضهم ثلاث مسائل اخرو قد نظم بعض الفضلاء المسائل الاربعة التي استثنى بالرافعي في
وفيت عليها بالمسائل الثلاثة الاخرى في بيان خزين لثنتين هما الاربعة في الرضاع من حلال واذا لم يستثنى من حرام عبدة ابن
وهذه ثم لم الامم الثانية وما قد اسلام والذين راويناها هو قلت عز بام عمه ومخال اخ ابن فملك سبع تمام وهي ليست بواريات على
النفس الا الشافعي وهو الامم وامرأة ابية وامرأة ابنة من الرضاع لا يجوز ان تير زوجها كما لا يجوز ذلك في النسب رويها
وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعند الشافعي يجوز تزوج حليته الابن من الرضاع قوله وامرأة ابية صبيته
امرأة تزوج بها زوج المصرة ثم فارقا فانها لا تحل لولده ان تير زوجها كما لا يجوز ذلك في النسب لما رويها وهو قوله عليه السلام
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وذكر الاصطلاح في النفس شس هذا جواب عما يقال انه تعالى حرم حليته الابن من الصلب
وحليته الابن من الرضاع فيمنع ان لا تحرم لان هذا ليس من صلبه فاجاب بقوله وذكر الاصطلاح في النفس وهو قوله تعالى حلال
ابناكم الذين من صلبكم هم لاسقاط اعتبار النسب شس فان حليته الابن ليشي كانت دليما في الجاهلية فان قيل لم لا يجوز ان
لا تعاد حليته من الرضاع اوله اسقاطا جميعا وما وجه ترجيح جانب حليته الابن المتعدي في الاسقاط جيب بان حرمة حليته من
تامة بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فحمله على حليته الابن ليشي ميليلزم التعارض بين
الكتاب السنة المشهورة هم على منبه شس في فصل الحيوات هم ولبن الفحل يتعلق به التحريم شس الاضافة في لبن الفحل من باب
اضافه اشئ الى سببه لان سبب اللبن هو الفحل وقوله يتعلق به التحريم قول عامته صاحب الشافعي رحمه الله تعالى وما لك وجه
رحمها الله تعالى وفي المبسوط قال بعض العلماء وهو داود وابن عليه لم يتعلق به التحريم وهو احد قول الشافعي ولكن ذكر في شرح
الموجز يتعلق بلبن الفحل التحريم عند عامة العلماء ومن بعض الصحابة خلافة واختاره عبد الرحمن بن بنت الشافعي رواه عن الشافعي
لان النفس كحرمة الرضاع في جانب النساء والان كحرمة لا تثبت في حق الرجال بحقيقة فعل الرضاع منه حتى لو زال اللبن
فارضع به صبيا لا تثبت الحرمة فلان لا تثبت بالرضاع زوجة اولى وفي شرح الاطع روي عن يحيى بن السيب ابراهيم
ابن الفحل لا يحرم وهو ان ترضع المرأة صبينة فتحرم هذه الصبيته على زوجها وعلى ابية وابنايه يصير الزوج الذي نزل
لها منه اللبن بالمرضة وفي احد قول الشافعي لبن الفحل لا يحرم لان الحرمة تشبهه لبعضية اللبن بعضها لا بعض ولنا ما روي

وامرأة ابية وامرأة
ابنه من الرضاع
لا يجوز ان تزوجها
كما لا يجوز
ذلك من النسب
لما روي في ذلك
في النفس لا سقاط
اعتبار النسب على
ما ينبغي ولبن
للفحل يتعلق به
التحريم وهو ان ترضع
المرأة صبينة فتحرم
هذه الصبيته على
زوجها وعلى ابية
وابنايه ويصير الزوج
الذي نزل بها
منه اللبن ابيا
للرضعة وفي احد
قول الشافعي
لبن الفحل لا يحرم
لان الحرمة
تشبهه لبعضية
واللبن بعضها
لا بعض ولنا ما روي

عن قول عليه السلام جرم من ارضاع ما يحرمه بالنسبة في رواية عايشة رضي الله تعالى عنها يحرم من الرضا ما يحرم بالولادة
 ثم بعد النسب اشار الى بلائها بالمشايخ المروي عنه في قوله هم والحرمة بالنسبة مشايخ من الجاهلين مشايخ
 من الجاهلين لانه صفة فاعله بالوجه مشايخ اي تلك السبب البضاع كما حصل بسبب حرمة من الجاهلين فان قيل الحرمة بنات مشايخ
 والمين منها لانه ولد من تحت نزيل ابن من البكر قلنا المين منه ايضا لان سببه الولادة وهو الاحبال بنات مشايخ لحرمة نسبه
 كما في النسب نزول المين بلا صابة لغيره وعلاوة بهم وقال عليه السلام لعائشة رضي الله تعالى عنها فانه عكس من الرضا
 مشايخ حديث رده او اكانت استتد في بطنهم عايشة رضي الله تعالى عنها قالت فعل علي فلح من ابني القيس فاستتد منه فقال استتد
 مني وانا عكس قلت من اين فقال ارضعتكم امرأة اخي قالت انما ارضعتني المرأة ولم ينعني الرجل ففعل علي يقول الله صلى الله عليه وسلم
 فحدثه فقال انه عكس فليعلم عليك جلاستدلال ان العزم من الرضا لا يكون الا باعتبار اللبن ففعل وفيه بسط قوله صلى الله عليه وسلم
 من الرضا بالجميم وهو انه خولك سله ليعلم لانه من لبن وولوا جاز فاصل بين لبن وولوا ففعلت الواو لوقوعها بين الواو والكا ففعلت
 تصاريح وكذا اخذت من سائر روايات هذه المادوة عليك كالكاف لانه خطاب لعائشة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها قوله صلى الله عليه وسلم
 بالزمن فاعل صليح ولاحقته المزة وسكون انا واما الملهة على الرجل الذي يهين في القيس كما في الحديث المذكور في الحديث المذكور وبذلك
 لمسلم كذا فلح ابن ابني القيس كذا في اكثر الروايات في الصحيحين ايضا والنسائي من طريق مالك بن فلح اخذ القيس جازيتا من عليا
 وهو عمهما من الرضا وفي رواية لمسلم والنسائي قالت استاذن علي عمن الرضا عمن ابني القيس فردت قال هشام بن عمار بن القيس
 والاصواب ان فلح مكينة ابو الجعيد وخواهي القيس قال القريشي في الفهم ورواه صحيح وما سوى ذلك وجهه ولا يعرف الا في القيس لا اجماع
 اخذوا في هذا الحديث يقال نعماني الاشويين وقع في رواية الترمذي بكذا عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت جازيتي من الرضا
 يستاذن علي الحديث بكذا وقع منها من غير تعريف لاسم وكيفية او غير ما وقال شيخنا زين الدين حمزة الله تعالى في تفسيره رواية الترمذي
 جازيتي من الرضا عكس في كيفية ثبوت العمومة لانه فلح هذا فزعم بعضهم من اي ابن لبن الفعل لا يحرم بالنسبة الى الفعل والرضع
 ان فلح هذا رضع مع ابني بكر الصدوق رضي الله تعالى عنه فكان عماء لعائشة من الرضا ولما اخطا ابو بردة الاحاديث الصحيحة
 والاصواب ان عايشة رضي الله تعالى عنها ارضعت من امرأة ابني القيس فصاحبها من الرضا كما ثبت من
 بني القيس من رواية عراك عن عروة عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت استاذن علي فلح اخذ ابني القيس الحديث وطب
 شيخنا الكلام في هذا الحديث وذكر فيه انه منها انه قد يدل بقول عائشة رضي الله تعالى عنها ولم ينعني الرجل على انه لو كان
 للرجل لبن فارضع ابنه يحرم وهو قول الكرابي من اسرار الشافعي وصحيح انه لا يتعلق به حرمة ولكن قد نص الشافعي في البطلان على انه
 او نزل للرجل لبن فارضع صبيته كونه فكما هو في رواية شاي لان الزوجه هم سبب لنزول اللبن منها فضاف اليه من غير

والحرمة
 بالنسبة
 من الجاهلين
 فلح الواو
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 المسببة
 رضي الله عنها
 دليل نيات
 او في
 عكس
 البنية
 وكذا
 من رواه
 منها
 في موضع
 احتياط

الاصواب

نشد اي الى الزوج لا يقال في انما قبل الذكر لان الشهوة تقوم مقام الذكر في قوله تعالى حتى تورث بالجماع لئلا يورث
 موضع الحرمة فيجعل كان لبعضه حصلت من الرضاع وبين الزوج هم في يجوز ان تزوج الرجل بانيته من الرضاع لانه
 يجوز ان تزوج بانيته من النسب ذلك مثل الاخ من الاب ان كانت لانت من ارباب الاخيه من امه ان تزوجها بشي
 اوضح الاترازي كلامه المصنف بقوله هذا ان يرضع زيد لم يرضع له وان تزوج اخنت زيد فساوان كان زيدا خاتمة
 كما في النسب ذلك مثل الاخوين لاب ولله بها اخنت من امه من غير امها جاز لان الاخوان تزوجت لان بانيته في حق الام
 الاب على هذا اخنت من الرضاع واخنت من النسب كان ينبغي ان يقول اخنت اخيه من الرضاع وليقول اخنت
 اخيه من النسب لكن الكسفي ذكر الاخ فظهر ذلك من كل صديق شي اربابا الصبي اصبته بطريق التغليب كما في الامم في
 وعمر رضي الله تعالى عنهما فيغلب المذكر على المؤنث والاخف على الاثقل من اجتماع على ثدي واحد من الامم كيف ما كان من
 لم يرضع لانهما ان تزوج بالآخر شي لانها اخ وخت لاب ام من الرضاعة فلا يجوز كما في النسب هذه المسئلة من سائل القدر
 ونفط القدرى على ثدي واحد على كورة واحدة من ثدي والمراد ثدي المرأة كما قد سئل في بعض النسخ وقع على ثدي واحد
 بانثاقه الثدي الى واحدة وبانيته الواحدة على تقدير امرأة واحدة وهكذا شرع الاترازي لان في نسخته على ثدي واحدة
 وكذا قال في النسيابة على ثدي واحدة كذا حتى لو اجتمع على ضرع بهيمة واحدة لم يحرم احدهما
 على الاخر فكان هو بمنزلة طعام امه من انا وهدم هذا هو الاصل شي اي اجتماع الصبيين على ثدي امرأة واحدة هو الاصل
 في باب الحرمة من لان مباح شي اي امه من واحد منها شي اي الصبيان هم اخ وخت شي والاخت حرام على الاخ
 من النسب الرضاع جميعا ولا تزوج المرضعة احدا شي الرضعة بفتح الصاد لا تزوج الصبيته المرضعة من ثدي لثدي
 رضعت شي اي من ولد المرأة التي رضعت الصبيته وقال الكافي المرضعة بفتح الصاد وكذا عن الثقات بصيغة الفاعل غير صحيح
 يعرف بالتام قال الهنفا في الرضعة بصيغته هم لمفعول بالرفع على الفاعلية ونصب حار على المفعولية هذا هو الاصح من الرضعة
 وفي نسخته اخرى ولا تزوج المرضعة احد من ولد التي رضعت بعكس الاولى في الفاعلية والمفعولية وهذا ايضا صحيح فان كلاما
 بخله شي رحمه الله تعالى من لان اخو مباح شي لان لانه الذي ولد له التي رضعتا من ولد اخيه مباح كما في النسب
 من ولا تزوج الصبي المرضع شي بفتح الصاد من انت زوج المرضعة لانها حمت من الرضاع شي كما لا يجوز في النسب من
 احتكم اللين بالباء واللين هو الغالب شي اني الحال ان اللين هو الغالب على الماء من فعلق بالتحرير شي لان حكم الغالب
 من وان غلب الماء لم يعلق بالتحرير خلافا للشافعي شي فان عندنا على الاصح تعليق بالتحرير اذا كان من ثدي خمس منجيات
 وبه قال حماد وكذا الخطيب بالرواين ببيتة او بكل باع او جاهد واعتبر مالك ان يكون اللين مستمرا في جميع ذلك لعدم

ويجوز ان يزوج الرجل
 بلخت اخيه من
 الرضاع لانه يجوز
 ان يزوج بلخت
 اخيه من النسب ذلك
 مثل الاخ من الاب
 اذا كانت له اخنت
 من امه جاز اخيه
 من امه ان يزوجها
 وكل صديق لجمعها
 على ثدي امرأة واحدة
 لم يحرم احدهما الا بزوج
 بآخرى من هؤلاء
 لانها واحدة فيهما
 من الرضعة ولا يجوز
 لحد من ولد التي رضعت
 لانه اخوها ولا ولد لها
 لانها واحدة في الرضعة
 الصبي المرضع حرام
 او بامته من الرضاع
 لانها واحدة في الرضعة
 هو الغالب على الماء
 التبريد وان غلب الماء
 لم يعلق به التحريم
 خلوف الشافعي

هو يقول انه موج
حقيقة دهن يقول
المغلوب غير موجود
حتى لا يظهر مقابلة
الغالب كافي المين
ولن اختلط بالطعام
لم يتعلق به التحريم
وان كان اللبن غالب
عندني حنفية
وكل اذا كان اللبن غا
يتعلق التحريم قل
قولها ايما اذا لم تسد
الناسحق لو طهر بها
لا يتعلق به التحريم
في قوله جميعا لهما
ان العبرة للغالب ليس
اذا لم يغيره شيء من
حاله ولا حنفية
ان الطعام اصل اللبن
تابع له في حق المقصر
فصار كالمغلوب

هم هو يقول انه شى اى اشافعى يقول ان اللبن هم موجود فيه حقيقة شى غايه ما فى السبابان اللبن كالمعنى لغوت
منفعة بقلية الماء فدارت الحرمة بين الثبوت وعدمه فتعلق الحرمة امتيا طاهم ونحن نقول بالمغلوب غير موجود وكلما حيث لا يظهر
لما يابى الغالب كافي المين شى بان حلف لا يشرب اللبن فشرب لبناء فلو بايماء لا يثبت كذا لم يختم ان يحيب عنه ويقول ان
مبنيته على العرف فلا يثبت لانه فى العرف لا يسمى بالمغلوب لبنا اما الحرمة فمبنيته على وجود اللبن ولكن لاولى ان نقول ان الحرمة
تتعلق بصورة الاضلاع وهو اللبن كفاى الكلب لا يجمع بل يتعلق باقتبال انتشار الظهور نبات اللحم والمغلوب لا يحصل انتشار الانبات لانه لا يحصل اللحم
فان قيل يشكل هذا باله وقعت قطرة دم ونحوه في حب من ما حيث فيجب ان كان الماء غاليا حقيقة قلنا لما لم يكن كالمشرا
شرا بان لم يجمع شرا في عشرة لم يكن غاليا فكما انما قضيتا فخرجا حتى النجاسة احتياطا كذا قل عن العلامة حميد الدين المصنف
قال الكمالى لم يمت شى العلامة مولانا عبد العزيز رحمه الله تعالى ان الرجحان لذاتى انما يكون حجا سابقا على الرجحان الحجا
اذا لم يكن فى الحاشية منقوص قد وجد النص منها هو قوله عليه السلام لا يبولن احدكم فى الماء والدرهم الحريش وقوله عليه السلام ان
الماء قلبيد الحريش وقوله عليه السلام الماء يطهر الحريش فلا يعتبر الرجحان الذاتى لانه ثبت بالاجتهاد والانتهاى للاجتهاد
فى مقابلة النص هم وان اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غاليا عندنا حنفية جملة شى تعالى شى كلمة
ان وصلة ما قبله وذكر فى شرح الطحاوى ان اللبن اذا كان غاليا بحيث يقطر من الطعام فعندنا حنفية حريش المصدق
لا يكون ضاعا خلافا لصاحبه هم وقالوا اذا كان اللبن غاليا يتعلق به التحريم هم قال شى المصنف رحمه الله تعالى هم قول
شى اى قول ابى يوسف ومحمد هم فيما اذا لم تسد النار شى اى فيما اذا لم تسد اللبن لنا هم حتى يطبخ فيها شى اى طبخ اللبن
هم لا يتعلق به التحريم فى قوله جميعا شى لانه لا يغيره الطبخ من غيره عن طعمه وصفه وذكر خواهر زاده ان على قول ابى حنيفة
لا يثبت اذا اكل القمعة لقمة اما اذا اشتاهه شوا يثبت به قول داود اصل اللبن الى حلقه معقودا فلا خلاف فيه واذا تناول الشريد
فلا خلاف فيه وفى كتاب الرضلع للخصاف اذا شردت له خبزا فى لبنها حتى يشرب الخبز ذلك اللبن اولى به سويا فاطمروا به ان
كان طعم اللبن يوجد فيه ارضاع وذكر صاحب الاجناس انه قولهما وفى الرفعى ولو شردت فى اللبن طعاما او عجن به وقفا
تعلق بالحرمة وفى المحن والخبر وجه عن ابي حنيفة شى اى لابي يوسف ومحمد ان العبرة بالغالب كفى فى الماش
اى كما اذا خلط بالماء اللبن وهو الغالب هم اذ لم يغيره شى من حاله شى اى اذ لم يغيره اللبن شى من حاله بالطحين كما اذا
لبن المرة بالماء ولبن هو الغالب هم وله شى اى لابي حنيفة هم ان الطعام اصل اللبن تابع له فى حق المقصر شى وهو الاكل
بالوصول الى المعدة ولنهذا ياكل ولا يشرب وغيره ما يستتبع المايح هم فصار شى اى اللبن هم كالمغلوب شى فيه نظر لان
المغلوب غير موجود وكلما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا يلزم ان ليس موجودا والجواب ان هذه مناقشة لفظية منكرة

واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجبر بصبي يشرب على صنعة المجهول من الوجوه وهو الذي يعصب في وسطه
 موقعا وهو لصبي يعلق
 به لغيره محلو فالشأن في
 هو يقول لا هل ينوبه
 انما هو المرأة فتعقد
 الى غيرها بواسطتها وانما
 لم يبق محلو لها وهذا
 لا يجب عليه حرمة الصغار
 ولما ان السبب شبهة فلو
 وذلك في اللبن لمع الاستدلال
 والابنات وهو قبيح للرب
 وهذه الحرمة تظهر حتى للينة
 دفنا منها اما الجارية فيكون
 لكونه موقعا محل الحث
 وقد ذال كونهما متفرقا ولا
 احقق الصبي باللبن يعلق
 فهو يرضع بحج انما يشرب الحمة
 فيصنف الصور والفرق
 على انما هو الفسد المصوم
 اصلاح البس ووجود ذلك
 في الدنا عسما المحرم في الرضاع
 معنى المشور ولا يوجد ذلك
 في الاحتقان لان اللغوى
 وصوله من الاعلى

هم واذا حلب لبن المرأة بعد موتها فاجبر بصبي يشرب على صنعة المجهول من الوجوه وهو الذي يعصب في وسطه
 يقال اجرة الدوا وجره واحد المفعولين واوجر بصبي قام مقام الفاعل والاخرى بصبي اى اوجر لبن المرأة بصبي يجوز ان
 يرفع البسبى بالفعل على ترك المفعول الآخر وهو اللبن اى اوجر البسبى للبنين هم تعلق به التحريم خلافا للشأن في هوش اى الشا
 هم يقول لا هل في ثبوت الحرمة ش اى حرمة الرضاع هم انما هو المرأة ثم يتعدى الى غير ما يوجبها بالموت لم يربح محلا لها
 ش اى الحرمة هم ولما ش اى ولاجل عدم محل الموت هم لا يوجب طيباش اى وطى الميتة هم حرمة المصاهرة
 وقيد بقوله بعد موتها لانه لو حلب قبل الموت لا يتعلق خلافا للشأن في فان عنده على الاظهر تعلق به التحريم كمنه جندا وبقر
 قال لك احمد هم ولما ان النسب ش اى بسبب الحرمة هم هو شبهة الجوزية ش بسبب الرضاع هم وذلك ش اى بسبب
 وهو شبهة الجوزية هم في اللبن ش اى حاصل في رضاع اللبن هم لمعنى الافشاء والاتبات وهو ش اى معنى المذكور هم قائم
 وهذه الحرمة ش جواب عما قال انهم انما بالموت لم يربح محلا بيانه ان الحرمة بسبب الرضاع هم فليطى الميتة دفنا ش اى حرمة
 جواز الفرس هم وطيماش اى من حيث جواز التيمم وهو مصدر من يحمي يقال يحمي المريض فتيمم اذا استسحتح بجمته ويديه ويقال رضاعا
 يحمي الميت وصورة كانت الصغيرة المرضقة ذات ذراع فزوجها يصير محرما للميتة لان الميتة امرأته فيجوز له دفنها وتيممها
 اما الحرمة في الوطى ش جواب عن قوله ولما لا يوجب حرمة المصاهرة بالوطى انما ثبتت حكمونة ش اى كونه الوطى هم ما قيا
 محل الحث ش لتثبت بالجوزية هم وقد نال ش اى محل الحث هم بالموت فافترق ش اى الرضاع والوطى معنى لا يقاس
 ذلك على هذا بعد الموت لوجود الفارق هم واذا اتقن اسبغ اللبن ش من التحنة وهو وار كحل في خريطة من دم قال لها
 التحنة ويطى المريض من سفله وهو معروفه مدين الناسن في المغرب اتقن بالضم غير جائز وانما الصواب تمن او عجب بالتحنة هم
 لم تعلق به التحريم ش اى لم تعلق بالاحتقان التحريم هذا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا ولما لم يذكر الخلاف في الجاسع الصغير وقد
 ذكر الكرخي المسألة ولم يذكر الخلاف وكذا لا تعلق التحريم بالاتطاف في الاعليل الاذن والجافية وبه قال الشافعي في الجديد وماك
 واحمد هم وعن محمد انه ثبتت بالحرمة كما يفسد به الصوم ش وبه قال الشافعي في القديم وهو اختيار المزني وكذا قال الشافعي
 في قوله القديم في الاطاف في الاعليل في الاذن وفي الجافية افاضل الى الجوف والغصين في انه وفي به في الموضوعين يرجع الى الاحتقان
 الذي يدل عليه قوله اتقن هم ووجه الفرق على الظاهر ش اى على ظاهر الرواية عن اصحابنا هم ان المفسد في الصوم اصلاح
 ويوجد ذلك ش اى اصلاح البدن هم في الدوا والمحرم ش بكسر الداء المشددة هم في الرضاع معنى النش ولا يوجد ذلك
 في الاحتقان لان المفسد ش بضم الميم وفتح الغين المعجمة المشددة اسم فاعل من الغذاء هم وصوله من الاعلى ش اى من على
 البدن يعني الى الاعضاء العليا وبالجملة فيصل اللبن الى الاعضاء السفلى لا الى العليا فلا يحصل من الغذاء فلا ثبت التحريم على

فان لم يفسد فيه وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف وقد حصل في المعنى في المحنة فيفسد الصوم هم واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 مبيها لم يتعلق به التحريم شئ ولا خلاف للائمة الاربعة فيه وعن الكرابسي من اصحاب الشافعي انه ثبت له التحريم وقد ذكرناه مرة
 هم لانه شئ اى لان البدن الرجل هم ليس لبدن على التحقيق شئ كذا لم يمسك ليس هم على التحقيق فصار كما لو نزل من شئ الى الكبر
 ما يفسد فلا يتعلق به شئ وفي المعنى وبين الخش كلبن الرجل هم فلا يتعلق به الشئ والنمو هذا شئ اشارة الى قوله لانه ليس لبدن
 على التحقيق هم لان اللبدن مما يتصور ممن يتصور منه الولادة فالرجل يتصور منه الولادة فلا يتعلق به التحريم هم واذا اثيرت
 من لبدن شاة لم يتعلق به التحريم لانه لا جزئية بين الاذى والبهايم والحرمته باعتبارها شئ اى باعتبار الجزئية هم واذا اثيرت
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي واحمد وعلي عن مالك
 انه اذا لم يدخل بالكبيرة بطل النكاح واثبت نكاح الصغيرة لان الفرة ما بات منها وبطلان النكاح ما لم ينكح من الجمع وعن ابن
 اذ لم يدخل بالكبيرة ثبت نكاحها وبطل نكاح الصغيرة هم لانه يصير باسما بين الام ولينت رضا حاش اى من حيث الانعام
 هم وذلك شئ اى الجمع بين الام ولينت هم حرام كالحج مباحش اى بين الام ولينت هم نسبش اى من حيث النسب
 ثم اذا لم يدخل بالكبيرة فلا مباحش اى لكبيرة سواء قصدت الفساد او لا وجاز ان تيزوج الصغيرة مرة اخرى لانه اثيرت
 ولم يدخل بها ولا تيزوج الكبيرة لانها ام امة هم لان الفرة كانت من قبلها قبل الدخول بها والصغيرة نصف المهر ^{الفرة}
 وقتها لاسن جنباش فان قيل شكل بمسألة صغيرة استداها او محتاجا بها بالرب بابت واليقضى لها شئ من المهر ولم يوجد
 لها ثمن لما سكتا بارتدادها بتمالكها صارت في الحكم كأنها اريدت والردة بخلاف الاباحة بها محال فلا تبقى مستحقة النظر فلا يخل
 نصف المهر الا انصاع لاحاصره فلا يسقط المهر فان قيل شكل قبل الرجل مرة قبل الدخول فانه يقضى على الزوج بالمهر لا يجزى
 على القاتل شئ مع ان القتل مخلوط قلنا وجب القتل قصاصا ودية وللزوج نصيبا هو الواجب بالقتل فلا يتضاءل حق
 بالتضمين اما الزوج فيما نحن فيه لا نصيب له في شئ فيضمن من تلف نصف المهر كذا في الفتاوى الطهية هم والارضاء شئ جواز
 عما يقال لعله للفرقة الارضاء وبه فعلها فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب بقوله والارضاء اى الرضاء الصغيرة هم
 وان كان فعلا منهاش اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير معتبر بشئ مخرجهم في استعاضتها كما اذا قتلت مورثها
 لم تحرم على اليراث بلا خلاف هم ويرجع به شئ اى بنصف المهر الزوج على الكبيرة ان كانت قعدت الفساد وان لم تتحدر
 بان قصدت دفع الملاك عنها جو حاص فلا شئ عليها وان علمت بان الصغيرة امة شئ اى امة زوجها وفي المبسوط
 يعتبر بعد الفساد بان قصده مع العلم بان الرضاء يحرمها على الزوج في الشرع فلم تعلم ذلك خطا او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاء يفسد النكاح او لم تدركه بان خافت على الرضاء الملاك من كبره لا يرجع بعليها والقول فيه قولها

واذا انزل للرجل لمن فاضهم
 مبيها لم يتعلق به التحريم شئ
 بلين على التحقيق فلا يتعلق به شئ
 والنمو وهذا لان اللبدن مما يتصور
 مما يتصور منه الولادة فالرجل يتصور
 مبيها من لبدن شاة لم يتعلق به
 التحريم لانه لا جزئية بين الاذى
 والبهايم والحرمته باعتبارها شئ
 اى باعتبار الجزئية هم واذا اثيرت
 الرجل صغيرة وكبيرة فاضعت
 الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 شئ فيفسخ النكاح وبه قال الشافعي
 واحمد وعلي عن مالك انه اذا لم
 يدخل بالكبيرة بطل النكاح واثبت
 نكاح الصغيرة لان الفرة ما بات
 منها وبطلان النكاح ما لم ينكح
 من الجمع وعن ابن اذ لم يدخل
 بالكبيرة ثبت نكاحها وبطل نكاح
 الصغيرة هم لانه يصير باسما بين
 الام ولينت رضا حاش اى من حيث
 الانعام هم وذلك شئ اى الجمع
 بين الام ولينت هم حرام كالحج
 مباحش اى بين الام ولينت هم
 نسبش اى من حيث النسب ثم اذا
 لم يدخل بالكبيرة فلا مباحش اى
 لكبيرة سواء قصدت الفساد او لا
 وجاز ان تيزوج الصغيرة مرة اخرى
 لانه اثيرت ولم يدخل بها ولا
 تيزوج الكبيرة لانها ام امة هم
 لان الفرة كانت من قبلها قبل
 الدخول بها والصغيرة نصف المهر
 وقتها لاسن جنباش فان قيل
 شكل بمسألة صغيرة استداها او
 محتاجا بها بالرب بابت واليقضى
 لها شئ من المهر ولم يوجد لها
 ثمن لما سكتا بارتدادها بتمالكها
 صارت في الحكم كأنها اريدت
 والردة بخلاف الاباحة بها محال
 فلا تبقى مستحقة النظر فلا يخل
 نصف المهر الا انصاع لاحاصره
 فلا يسقط المهر فان قيل شكل
 قبل الرجل مرة قبل الدخول فانه
 يقضى على الزوج بالمهر لا يجزى
 على القاتل شئ مع ان القتل
 مخلوط قلنا وجب القتل قصاصا
 ودية وللزوج نصيبا هو الواجب
 بالقتل فلا يتضاءل حق بالتضمين
 اما الزوج فيما نحن فيه لا نصيب
 له في شئ فيضمن من تلف نصف
 المهر كذا في الفتاوى الطهية هم
 والارضاء شئ جواز عما يقال
 لعله للفرقة الارضاء وبه فعلها
 فلا تضاعف الفرقة اليها واجاب
 بقوله والارضاء اى الرضاء
 الصغيرة هم وان كان فعلا منهاش
 اى من الصغيرة هم لكن فعلها غير
 معتبر بشئ مخرجهم في استعاضتها
 كما اذا قتلت مورثها لم تحرم
 على اليراث بلا خلاف هم ويرجع
 به شئ اى بنصف المهر الزوج على
 الكبيرة ان كانت قعدت الفساد
 وان لم تتحدر بان قصدت دفع
 الملاك عنها جو حاص فلا شئ
 عليها وان علمت بان الصغيرة امة
 شئ اى امة زوجها وفي المبسوط
 يعتبر بعد الفساد بان قصده
 مع العلم بان الرضاء يحرمها على
 الزوج في الشرع فلم تعلم ذلك
 خطا او لم تعلم النكاح او لم
 تعلم بان الرضاء يفسد النكاح
 او لم تدركه بان خافت على
 الرضاء الملاك من كبره لا يرجع
 بعليها والقول فيه قولها

وعن محمد بن اذيو جمع
في الوجدين والصحيح ظاهر
الرواية كانهما وان اكدت
ما كان على شرف السقوط
وهو وصف المهر وذلك في
جرك لا لا لكنها مسببة
امكان ان يقع ليس في
النكاح به عا واما ما ثبت في
بأقنات في ان كان في النكاح
ليس بسبب لزوم المهر بل هو
سبب لسقوطه لان نصف
المهر يجب على المتعة على ما
عمر لكن من شروط اطلاق النكاح
واذا كانت مسببة في شرط
لتعدي كحظر لير شرانما تكون
متعة اذا علمت بالنكاح
وقصدت بالارضاع الفسا
اما اذا لم يقصد بالنكاح او
علمت بالنكاح ولكنها قصدت
رفع الجورم والهلاك من الصغير
دون الافساد لا تكون متعة
لانها مأمورة بذلك
ولو علمت بالنكاح ولم
تعلم بالفساد لا تكون
متعدية العشاء وهذا

ان لم يظن منها تعد الفساد لانه شيء في بطلان الايقاف عليه غير ما يقبل قوله باليمين فان قيل فيشكل هذا الصنفين تحت رطل على
اخبار ايمان فاضعت كل واحدة منهما الصنفين حتى بانما على الزوج ولم يغيرا شيئا وان تعدت الفساد فلما فعل الكبيرة فبما نحن فيه
ستقل بالافساد واما فعل كل واحدة من الكبيرتين من باب غير مستقل بالافساد فلا تضاعف الفقرة الى كل واحدة لان الفساد
باعتبار الجمع بين الاثنين والاختصاصية قايمة بهما فلا تعد والى المراتين فلا يعتب بقعيها وبها باعتبار الجمع بين الاثنين
والاختصاصية قايمة بالمرضعة لاعتبار قعيها لانها مخاطبة هم وعن محمد بن شمس اي ان الزوج هم يجمع في الوجهين شمس اي في
اذا تعدت الفسا واولا تعد ربه قال في قوله الشافعي اجماعهم وصحيح ظاهر الرواية لانما شمس اي الكبيرة هم وان اكدت شمس
الكبيرة هم ما كان على شمس اي سقوطه بوصف المتضليل من الزوج او بلغت حد التثبي هم وذلك شمس اي تأكيد ما كان
على شمس اي سقوطهم يجرى بخلاف شمس اي ايجاب لضمان هم لكننا شمس اي لكن الكبيرة مسببة في شمس اي في
الاكلاف غير مأمورة قال لا يراى ما فان يحتاج مما يب امداد الى ان يقول بكلمة الاستدراك في سمن ان خبره لانه لا يصح
ان يقال ان زيد الكثرة مطلق وهذا لان قوله سبب يقع خبران في قوله لانه وان اكدت ما كان على شمس اي سقوطه اما لان
الارضاع بذات وقوعه بيا لكون الكبيرة مسببة في سبب لاعتل يعني ان الكبيرة لما كانت مسببة لاعتل من هم اما لان
الارضاع ليس بالفساد والنكاح وضعا شمس اي شمس اي لاعتل من هم وانما ثبت ذلك شمس اي انما ثبت فساد النكاح
بالارضاع هم باتفاق الحال شمس اي بان تقع الكبيرة في صغيرة اتفاقا في ملك رجل وهذا قصد في ذلك هم وقوله او
لان فساد النكاح شمس اي علم على قوله اما لان الارضاع ليس بالفساد والنكاح وهو قسم الثاني في الامانة تفصيلية هم ليس بسبب
لان المهر شمس اي لا في ضمنون بالاكلاف لكنه غير متقوم في نفسه لانه ليس بملك عين ولا منفعة على تحقيق ولما لا يقدر على
وهية وبارتة هم بل بسبب سقوط شمس اي سقوط المهر هم لان نصف المهر شمس اي جواب ال متدربان يقال كيف علمت
ان فساد النكاح ليس بسبب لان المهر وجب على الزوج نصف المهر فخره فاباب بقوله لان نصف المهر يجب بطريق
على عرف شمس اي في باب المهر ان المتعة تجزى بالمهرية اقول لعل على ومتوهم لان المهر عليه ما واليهما ساما هم لكن من شرط
شمس اي من شرط وجوب المتعة هم ابطال النكاح شمس اي فكانت مباحة لغيرهم وانما كانت شمس اي الكبيرة مسببة بشرط
في وقوعه في كثر البينة لغيره في ملكه لا ينسب ما وقع فيها ولو خفي في طريق او ملك غيرهم فبما هم شمس اي انما تكون متعدية
اذا علمت بالنكاح وقصدت بالارضاع الافساد واما اذا لم تعلم بالنكاح او علمت بالنكاح لكنها قصدت رفع الجورم والهلاك
عن الصغيرة دون الافساد ولم تكن متعدية لانها مأمورة بذلك شمس اي ان يكون حينئذ قرضا عليها وتكون مأمورة بالارضاع لرفع المهر
هم ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية ايضا شمس اي والقول قوله كما ذكرناه هم وهذا شمس اي القول بان

علمها بالكساح وبفساده بالارضاع صرنا اعتبار الجمل شئ في جواب عن سوال تدبر ان يقال كيف يكون جمل الكسرة بفساد
 بالارضاع هذا والجمل ليس بعد في دار الاسلام فاجاب بقوله وهذا اعتبار الجمل صرنا قصد الفساد في الجمل الذي يصير الجمل
 تعديا صرنا لاعتبار الجمل شئ وهو وجوب الرضا تقديره ان الحكم الشرعي وهو وجوب الرضا يعتبر التعدي والتعدي انما هو
 بقصد الفساد والقصد الى الفساد وانما يتحقق عند علم بالفساد وادق اتفق اعلم بالفساد وامتضى الفساد وكان اعتبار الجمل لرفع
 قصد الفساد والرفع الحكم فان قلت قصد الفساد يستلزم رفع الحكم فكان اعتبار الجمل لرفع الحكم قلت لزمن ان يكون ضمانا ضمانا
 فلا يتبينه صرنا لا تقبل في الرضا شهادة النساء المنفردات شئ يعني وحدين وقال الشافعي تقبل شهادة اربع منهن وهو
 عطاء وفي الغاية وقال الشافعي ثبت بشهادة اربع من النساء او رجل وامرأتين تقبل بشهادة مربعة ان لم تطلب مربعة
 ولا ذكرت ههنا وكذا اذا قالت ارضعت في الاصح ذكره النووي في المنهاج وفي الرافعي ثبت الرضا بشهادة جليلين او رجل
 وامرأتين وكذا بشهادة اربع نسوة ولا ثبت باحد وان اربع نسوة وقبل احد شهادة الرضعة وفي الغنى شهادة الواحدة
 مقبولة في الرضا عند احمد وهو قول طاوس والزهري والشافعي وابن ابي ذئب سعيد بن عبد العزيز وعنه شهادة امرأتين
 وعنه شهادة امرأة واحدة وتختلف مع شهادتهما وتنفرد وان كانت كاذبة لم يعل عليها حول حتى تبيض ثديا بالبرص في
 المبري قال الشافعي يفرق شهادة امرأة واحدة وقال مالك ثبت بقول شاهدين ومنع من الشك حابتا ويفرق بينهما
 لو كانتا نكاحا صرنا ثابت شئ اى الرضا صرنا بشهادة جليلين او رجل وامرأتين شئ وهو مذاهب من الرضا في اليد
 تعالى عنه ذكره في المغنى وفي المحيط هو قول عمر وعلي بن عباس رضي الله تعالى عنهم صرنا وقال مالك ثبت بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة لان الحرمة حق من حقوق الشرع فثبت بخبر الواحد كمن اشترى لحما فاخبره فاحل له ذبيحة فحوى
 شئ فانه ينبغي للمسلم ان لا ياكل منه ولا يطلع غيره لان الخبر اخبره بحرمة معين وبطلان الملك فتعينت الحرمة مع بقاء الملك
 ثم لما ثبتت الحرمة مع ابقاء الملك لا يمكن الرد على بايعه والا ان كبس لمن على بايعه قلت هذا الذي ذكره انه مذاهب
 مالك ليس بهذاهب مالك وانما هو بهذاهب احمد ومذاهب مالك ما ذكرناه الا ان صرنا ان ثبوت الحر لا يقبل لفصل شئ كذا
 شان الحرمة المؤبدة فانه لا يقبل لفصل صرنا عن زوال الملك في باب النكاح شئ يعني اذا ثبت حرمة
 الرضا عن زوال ملك النكاح لاحتماله لان حرمة الجمل مع ملك النكاح لا يجتمعان فيلزم من اثبات حرمة
 الرضا ابطال ملك النكاح صرنا ابطال الملك لا يثبت الا بشهادة جليلين او رجل وامرأتين بخلاف اللحم فان
 حرمة النكاح تنفك عن زوال الملك شئ لان الحرمة مع ملك معين يجتمعان كما في لحم فاعتبر شئ ذلك
 صرنا ان يثبت شئ فيقبل فيه خبر الواحد *

من اعتبار الجمل في
 قصد الفساد
 الحكم في اعتبار الرضا
 شهادة النساء المنفردات
 واذا ثبتت بشهادة
 جليلين او رجل وامرأتين
 وقال الشافعي ثبت
 بشهادة امرأة واحدة
 اذا كانت موصوفة بالعدالة
 لان الحرمة حق من حقوق
 الشرع فثبت بخبر
 الواحد كمن اشترى لحما
 فاخبره فاحل له ذبيحة
 فانه ينبغي للمسلم ان لا ياكل
 منه ولا يطلع غيره لان الخبر
 اخبره بحرمة معين وبطلان
 الملك فتعينت الحرمة مع بقاء
 الملك ثم لما ثبتت الحرمة مع
 ابقاء الملك لا يمكن الرد على
 بايعه والا ان كبس لمن على
 بايعه قلت هذا الذي ذكره انه
 مذاهب مالك ليس بهذاهب مالك
 وانما هو بهذاهب احمد ومذاهب
 مالك ما ذكرناه الا ان ثبوت
 الحر لا يقبل لفصل شئ كذا
 شان الحرمة المؤبدة فانه لا
 يقبل لفصل صرنا عن زوال
 الملك في باب النكاح شئ
 يعني اذا ثبت حرمة الرضا
 عن زوال ملك النكاح لاحتماله
 لان حرمة الجمل مع ملك
 النكاح لا يجتمعان فيلزم من
 اثبات حرمة الرضا ابطال
 ملك النكاح صرنا ابطال
 الملك لا يثبت الا بشهادة
 جليلين او رجل وامرأتين
 بخلاف اللحم فان حرمة
 النكاح تنفك عن زوال
 الملك شئ لان الحرمة مع
 ملك معين يجتمعان كما في
 لحم فاعتبر شئ ذلك
 صرنا ان يثبت شئ فيقبل
 فيه خبر الواحد *

كتاب الطلاق

أما هذا الكتاب في بيان أحكام الطلاق وفي المنع من الطلاق مصدريه الطلاق كالسلام بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم
 ويروى عند طلقت زوجته بالفتح وأنتهم وقال لا فخر إلا يقال بالنسبة امرأة طالق وبها طلاقه وإطلاق وجع الولادة من طلقت
 بضم الطاء فهي مطلقة إذا أخذها الطلق وجع طلق للسان وطلقة وإطلاق الأسيه أو الطلق طلق امرأة تطلقها وطلقت هي طلاقا
 ورجل طلاق وطلقة أي كثيرة الطلاق للنساء والطلاق لغة رفع القيود وشتر عارفع قيد النكاح من المبنى محله قول الطلاق
 عبارة عن حكم شرعي يرفع قيد النكاح بالفاظ مخصوصة وسبيل الحجابة الجوبة التي شرط كون المطلق عاقلا بالغ والمراة في
 النكاح أو في العدة التي يحصل بها محلا للطلاق وتكثيره والملك عن محله أو سامة ذكره في الكتاب وإيقاع الطلاق بهما
 وإن كان متبعضا في الأصل عند عامة العلماء ونسبهم من يقول لا يباح إيقاع الفسوة وذلك لما كبر السن أو الرجمية لقوله
 عليه السلام لعن المتكلم فواق مطلق وقال عليه السلام يا امرأة أنت طالق أو يا امرأة سالت زوجا من غير بأس فحرما
 جميعين وروى الترمذي من حديث ثوبان أن سول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سالت زوجا من غير بأس فحرما
 عليها رايحة الجنة وقال حديث حسن روى أيضا عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتكلمات من المناقحات لهن
 بين كتاب النكاح وكتاب الطلاق ظاهرة لأن النكاح قيد شرعي للطلاق فوجه المناقحة المناقحة بينه وبين الرضا عن كل منهما
 باب طلاق السنة أي هذا باب في بيان طلاق السنة وفي المبسوط الطلاق نوعان مخي ويدعى وأخرى نوعان مخي من حيث
 العدد وسن من حيث الوقت المسمى نوعان بدعي يعود إلى العدد ويدعى مخي يعود إلى الوقت وأخرى من حيث العدد ونوعان من
 وحسن المصنف ذكره مفرقا على ما تفق عليه هم الطلاق على ثلاثة أوجه حسن حسن حسن أي على ما لا حسن إن يطلق الرجل امرأة
 قطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه تير كما حتى تنقضي عدتها لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يستحبون أن لا يزوجوا
 في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة شخرج هذا ابن أبي شيبة في مصنفه حديثنا كعب عن فضيان عن مغيرة عن ابن جهم
 أنخعي قال كانوا يستحبون أن يطلقوا واحدة ثم تير كما حتى تحيض ثلاث حيض ثم وإن هذا شأي أي لا تقصر على قطليقة واحدة
 ثم فصل عندهم شأي أي عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم من أن يطلق الرجل ثلاثا عند كل طهر واحدة شأي أي طليقة
 واحدة ثم ولا نشأي أي ولأن إيقاع الواحدة هم بعد من الندم شأي حيث أبق لنفسه مكنة التذكر بأن يجامعها
 وبعد ما تجدد النكاح من غير تزوج آخره إبقاء مكنة التذكر مستحب إلى الله تعالى فلعن الله من يحدث بعد ذلك سراهم قال
 ضرار المرأة شأي حيث لم يطل عليه نظر إلا أن تساع الحامية نعمة في حقن فلا تيكامل ضرارا لا يباح شأي ولا خلاف لأحد في
 الكراهية شأي أي لا خلاف في عدم الكراهية يعني لم يقل أحد بكراهية إيقاع الواحدة بخلاف الحسن فان في خلاف فيكون هذا

كتاب
 الطلاق
 باب
 طلاق
 السنة
 قل الطلاق
 على سنة الحسن
 والحق في ذلك
 أن يطلق الرجل
 قطليقة واحدة
 في طهر لم يجامعها
 فيه تير كما حتى تنقضي
 عدتها لأن الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم
 كانوا يستحبون أن لا
 يزوجوا واحدة حتى
 تنقضي العدة شخرج
 هذا ابن أبي شيبة
 في مصنفه حديثنا
 كعب عن فضيان
 عن مغيرة عن ابن
 جهم أنخعي قال
 كانوا يستحبون أن
 يطلقوا واحدة ثم
 تير كما حتى تحيض
 ثلاث حيض ثم وإن
 هذا شأي أي لا
 تقصر على قطليقة
 واحدة ثم فصل
 عندهم شأي أي
 عند الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم من
 أن يطلق الرجل
 ثلاثا عند كل طهر
 واحدة شأي أي
 طليقة واحدة ثم
 ولا نشأي أي ولأن
 إيقاع الواحدة هم
 بعد من الندم شأي
 حيث أبق لنفسه
 مكنة التذكر بأن
 يجامعها وبعد ما
 تجدد النكاح من
 غير تزوج آخره
 إبقاء مكنة التذكر
 مستحب إلى الله
 تعالى فلعن الله من
 يحدث بعد ذلك
 سراهم قال ضرار
 المرأة شأي حيث
 لم يطل عليه نظر
 إلا أن تساع
 الحامية نعمة في
 حقن فلا تيكامل
 ضرارا لا يباح
 شأي ولا خلاف
 لأحد في الكراهية
 شأي أي لا خلاف
 في عدم الكراهية
 يعني لم يقل أحد
 بكراهية إيقاع
 الواحدة بخلاف
 الحسن فان في
 خلاف فيكون هذا

حسن قلت بكذا في الشرح كالم هذا المفظوظاير يقتضي خلافا على ما استجنى على المسائل هم واد الحسن هو طلاق السنة واد الحسن هو طلاق السنة
 يطلق المدخول بها ثلاثا وثلاثين طهارة وقال مالك انه بدعة شئ ان الطلاق المرفق على ثلاثه طهارة في المدخول بها
 بدعة وفي المغرب البدعة هم من ابتدع الامر اذا ابتداه واحدة ثم نجس على ما يوزاوة في الدين ونقصان سنة قول السنة
 احداث امر لم يكن من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يمان الاله بدعة شئ اي طلاقه وحده هم لان المال في
 الطلاق هو الخطر شئ اي المنع لقوله عليه السلام تزوجوا ولا تطلقوا به الاله هو واد الاله شئ اي اياته الطلاق هم
 الحاجة شئ الناس الى هم الخلاص وقابذت شئ اي الحاجة هم بالواحدة لشئ اي الطلاق الواحدة فلا يمان
 هم ولنا قوله عليه السلام شئ اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان من السنة
 ان يستقبل الطهر استقبالا لانتظمتها كل قرة طلاقه شئ هذا الحديث رواه الدارقطني في سنة من حيث يعلى بن منصور قدنا
 شعيب بن زريق عن عطاء الخراساني حد شئ من الحسن قال حد ثنا عبد الله بن عمر ان طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم
 اراد ان يقبها طلقين آخرين عند القرويين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما بك اراك
 المدة قد اخطأت السنة السنة ان يستقبل الطهر وطلق لكل قرة فامر في فراجهما فقال اذا طهرت فطلق عند ذلك واد
 فقلت يا رسول الله اريت لطلقتا ثلاثا اكان يحل لي ان ارجعها فقالا كانت تبين منك وكانت عصية وذكره عبد
 في احكامه اعطاه الخراساني وقال انه اتى في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وهو ضعيف في الحديث لا يقبل انقذوه
 ورواه الطبراني في معجمه وقال صاحب التفتيح عطاء الخراساني قال ابن حبان كان صالحا غير ان كان سوء الخلق كثير الوجه
 الاحتجاج وحسن من هذا ما رواه النسائي باسناد من عبد الله قال طلاق السنة ان يطلقها بطلاقة وهي ظاهرة من
 اجماع فادواضت وطهرت طلقها اخرى ثم اقبل بعد ذلك بحضته فانخبره طلاق السنة وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم هم والان الحكم يراعى دليل الحاجة شئ لا على حقيقة الحاجة لان تباين الاخلاق وتماقر الطبع امر
 لا يمكن الوقوف عليه فاقوم سبب الظاهر وهو الاساس المعروف بمقام دليل الحاجة هم وهو الاقام على الطلاق في
 زمان تنجيد الرغبة وهو الطهر شئ الخالي عن الجماع لانه زمان رغبة في ما طبعها وشعر عافيا يجتاز فراقها الاحتجاج هم فاجاب
 كما استكر فظهر الى دليلها شئ اي دليل الحاجة فاصل المعنى كلما تكرر جعل كان الحاجة الى الطلاق تكررت فاجاب تكرار الطلاق
 بالتميز على الاطمار هم ثم قيل ان الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر اخرنا عن تطويل العدة شئ اشار به الى
 اختلاف اشناخ في الطلاق اشنى فقال بعضهم الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر لانه اذا لم يؤخر حتى تنقضي
 المرأة يكون عدتها ثلاثا طهارة ثلاث خفيض كمال تطويل عدتها لا محالة وهو في الخلاصة رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة

والحسن هو طلاق السنة
 وهو طلاق المدخول بها
 ثلاثا وثلاثين طهارة وقال
 مالك انه بدعة شئ
 الا واحد كان الاصل
 في الطلاق هو الخطر
 ولا حاجة له بالخطوط
 وقد بدعت بالواحدة
 ولنا قوله عليه السلام
 ان يستقبل الطهر استقبالا
 فطلقها لكل قرة طلاقه
 كان الحكم يراعى دليل
 الحاجة وهو الاقام على
 الطلاق في زمان تنجيد
 الرغبة وهو الطهر شئ
 نظر الى دليلها شئ
 ان يؤخر الايقاع الى اخر
 الطهر اخرنا عن تطويل العدة

والأظهر أن يطلقها كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد ان يطلق فليقبل
كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد ان يطلق فليقبل
سر بما يجله ما ومن
قصده التخليق في
بالايقاع عقيب
الواقع وطلاق البدة
ان يطلقها تلكا
بكله واحد او ثلثا
في طهر واحد فاذا
فعل ذلك وقع الطلاق
وكل ما عدا ذلك
الشافعي في كل طلاق
مباح لأنه تصرف
مشروع حتى يتفأ
به الحكم والمشبهة
لا يحتاج المخطور
تجلا لطلاق في
حالة الحيض كان
المحرم مخطوب العدة
عليها لا الطلاق

حكم الأظهر أن يطلقها كما طهرت لأنه لو أخرها لم يجزها ما شئ لان الطهر زمان تنجزه الرغبة ومن قصد ان يطلق فليقبل
بالايقاع شئ اى ايقاع الطلاق مع عقيب الو قاع شئ اى الجماع فيكون الطلاق يدعيها وانما قال المصنف
والأظهر لان محمدا قال في الاصل فاذا اراد ان يطلقها ثلثا مطلقا واحدة او طهرت من الحيض مع وطلاق البدة
ان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة او ثلثا شئ اى او يطلقها ثلثا تطلقا مع في طهر واحد فاذا فعل ذلك شئ اى الطلاق
لو التخليق بثلاث تطلقا بكلمة واحدة اى في طهر واحد مع وقع الطلاق شئ وبانت منه فبوت حرمة منعظته مع
وكان عاصيا شئ لان تركب ذرايا وقالت الظاهرية والشيعة لا يقع الطلاق في حالة الحيض وثلاث بكلمة واحدة
الامامية لا يقع شئ اسلامية قال المزني وعند الزيدية من يقع واحدة وغيرهم ان قول علي رضي الله تعالى عنه
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا كذا في من لابي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه وثلاثا من عهد عمر رضي الله تعالى عنه رواه البخاري ومسلم وفي المغني وكان عطاء وطاوس وسعيد
بن جبيرة وعمر بن دينار وابوشة يقولون من طلوع البكر ثلاثا فهي واحدة وقال لقاضي ابو يوسف كان الحجاج بن
اسطاه يقول طلاق اثلاث ليس بشئ قال محمد بن اسحاق واحدة كقول الشيعة مع وقال الشافعي كل الطلاق مباح
شئ وبه قال ابو ثور وداد والظاهرية وابن حبيب عن المالكية وحمدني رواية عند سبل اثلاث مباح مع لانه شئ
اى لان الطلاق مع تصرف مشروع حتى يستفاد منه الحكم شئ يعني الدال لانه حال بي مستفاد بالطلاق الحكم وهو قوله
مع والمشرعية لا تجتمع المخطور شئ وكل ما هو مشروع لا يكون مخطورا مع بخلاف الطلاق في حالة الحيض شئ هذا جوابا ليقال
كيف يصح العموم والطلاق في حال الحيض حرام فاجاب بقوله بخلاف الطلاق في حالة الحيض مع لان المحرم شئ بكلمة واحدة
اى المحرم للطلاق ويجوز فتحها بان يقال ان المخطور مع تطويل العدة عليها لا الطلاق شئ اى لانفس الطلاق وتطويل العدة
كما اذا اطلقت في سائر الحيض لان الحيض الذي وقع فيه الطلاق ليس بحسب في العدة بالاجماع او ليتيسر اعادة عليها كما اذا
طلقت في طهر حايضا فيه لانا لا ندري انها حال فتعذر الاقراء او حال فتعذر وضع الحمل والحاصل في هذه المسئلة ان عندنا تيمر
في طلاق السنة التفريق والوقت وعندنا لك يعتبر الواحدة والوقت وعند الشافعي يعتبر الوقت ولا يلتفت الى العدد
والشافعي يستدل ايضا بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طقمتم النساء وهذا لا يطلق فليتأمل والجمع والتفريق باردى عن عمر
العجلاني انه لما لاعن امراته قال كذبت عليها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسكتنا في طالق ثلاثا فلم ينكر عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايقاع الثلاث جملة وهذا الحديث متفق عليه وبارد عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه انه طلق
امرته تارضا في مرض الموت وبارد عن من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رجلا طلق امرته

وقت طلاق ولم يترك متفق عليه وباروى من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها ارسل اليها بثلاث تطليقات او بوجوب
 عن الالية قد خص عنها الطلاق حالة الحيض والطلاق في طهر جاسما فيه تقييد المتنازع وبوالمجمع والجواب عن حديث
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه وما شابهه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق للسنة لان
 سبحانه ان يعلموا على وفاق الكتاب والسنة ولان تقليد الطحا في ليس بحجة عنده فكيف يحجج بفعل الصحابي علينا ووجوب
 عن حديث رفاعته انه ليس فيه طلاقا ثلثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون - فزق على الاطهار والجواب عن حديث فاطمة
 بنت قيس ان زوجها اباع عمر بن حفص بن المغيرة فخرج مع علي بن ابى طالب عنى الله تعالى عنه الى اليمن فاسل الى امرأة
 فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها واه سلمهم ومن ان الاصل في الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح
 الذي يتعلق بالمصالح الدينية مش من تحصيل الفرج عن اننا المومنين في جميع الاديان هو الدنيا ودية مش من سكر كمن لا يؤمن
 واكتساب الولد وكما هو كذلك ينبغي ان لا يجوز وقوعه في الشرع هو الاباحة للحاجة الى الخلاص مش معنى اباحة الطلاق
 انما كانت للحاجة الى الخلاص عن عمدة المرأة هو الحاجة الى الجمع بين الثلث مش حصول الخلاص بما دونه هو من غير
 على الاطهار ثابته مش هذا جواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلث فلكذا لا حاجة الى التفريق على الاطهار فاجاب
 بقوله وهي اى الحاجة الى الجمع بين الثلث اذ لا حاجة الى الطلاق المتفريق ثابته هو نظر الى دليلها مش وهو الاقام
 على الطلاق في زمان تتجدد الرغبة وهو الطهر والحكم يد على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم مش والحاجة في نفسها ثابتة
 مش هذا جواب عما يقال دليل الحاجة انما يقام مقام الحاجة فيما يتصور وجودها وبهنا لا يتصور لان الحاجة الى الخلاص من
 عمدة الطلاق في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاع النكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة في نفسها اى في ذاتها ثابتة
 هو فمكن تصوير الدليل عليها مش لان الانسان قد يحتاج الى جهة باب النكاح لبنائه فيها والحاجة اخرى هو المشروعة
 في ذاته مش هذا جواب عن قوله والمشرعية لا يجامع الخطر فاجاب بقوله والمشرعية في ذاته هو من حيث انه ازالة الرق
 اى ازالة قيد النكاح هو لاننا في الخطر معنى في غيره مش تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح كمن
 مشطورا في جامع المشرعية كالصلاة في الارض المخصوصة والبيع وقت النداء فانها مشروعة وانما مشطورا ان لغية ما ولا
 لاختلاف الجهة فلم يلزم من اثبات المشرعية انتفاء الخطر وهو ما ذكرناه مش من فرق المصالح الدينية والدنيوية هو
 وكذا ايقاع الشنيتين في الطهر الواحد بدعي لما قلنا مش انه لا حاجة الى الجمع بين الثلث مش وتماثلت الرواية مش عن اصحابنا
 فيما اذ اطلق الرجل سلاته في طهر سبعا معها في طهقة وهداة بانيتها هو قال في الاصل مش اى الميسر في كتاب الطلاق جيل
 اخطا السنة مش فكيره هو انه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وهي مش اى الصفة الزائدة هو الميسر في

ولان الاصل في الطلاق
 هو الخطر لما فيه من قطع
 النكاح الذي تعلقت به
 المصالح الدينية والدنيوية
 ولا حاجة للحاجة الى الخلاص
 ولا حاجة الى الجمع بين
 الثلث بدعي في المشرعية
 لا طهر ما رتبة نظر الى دليلها
 والحاجة في نفسها ثابتة
 فمكن تصوير الدليل
 عليها والمشرعية
 في ذاته من حيث انه
 ازالة الرق لاكتفاء الخطر
 لمعنى في غيره وهو ما ذكرناه
 وكذا ايقاع الشنيتين في الطهر
 الواحد بدعي لما قلنا
 ولما تعلق الرق في الرواية
 البائنة قال في الاصل
 انه اخطا السنة لا
 لا حاجة الى اثبات صفة
 زائدة في الخلاص وهي

وفي رواية الزيادة
انه لا يكره للمحاجة الى الخلاص
فانجزوا السنة في الطلاق
من وجهين سنة في الوقت
وسنة في العدد فالسنة
في العدد يستوي سنة واحدة
وقيل لا في سواها لانها سنة
في الوقت يثبت المخرج
بها خاصة وهو ان
يطلقها في طهر لم يجامعها
لان المراسي دليل المحاجة
وهو الاقدام على الفلج في وقت
تجدد الرغبة هو الطهر الحالى
على الجماع اما زمان الحيض
النفرة وبالحمل لم يقر في النفرة
الرغبة فيكون المخرج
في حالة العمل في نفرة لا يقر
وهو يقيد بها لان دخولها
ان النفرة في غير الفلج هي النفرة
وهي الحائض في نفرة
النفرة في نفرة
اذ كانت النفرة في نفرة
اذ كانت النفرة في نفرة
سنة طلقها واحد فاما
حينئذ طلقها اخر من
في حقها فقام مقام الحيض
قال الله تعالى والله ليس من
الحيض ان قلن لا يحسن

لان المحاجة الى الطلاق للمحاجة ولا حاجة الى صفة زايدهم وفي الزيادة ان لا يكره للمحاجة الى الخلاص
في الحال وقال الا تزدني ثماني ان يقول وفي زيادات الزيادة لان محمد رحمه الله ذكره في مسئلة فيها لان الزيادة
فيتمحل انه وقع سهوا من الكاتب ويحتمل انه قال كذلك لان زيادة الزيادة من تمتة الزيادة كانها مسئلة الزيادة
هم والسنة في الطلاق من وجهين سنة في العدد ويستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وقد ذكرنا ما يشي في
اول الباب يعني ان السنة في الطلاق من حيث العدد ان يطلقها واحدة ويترك حتى تنقضي حداثتها وانما سمى الواحد عددا
تجوز لان اصل العدد ليس موبعد حقيقة لان العدد ما يوازي نصف حاشيته عن بعد سوا وليس للواحد الاحاشية واحدة
هم والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة ش قال الشافعي والكل احمد والخوة كالدخول عندنا في حكم
العدد ومراعات وقت السنة في الطلاق لاجل العدد مقام الخوة فيه العينا مقام الدخول كذا في المبسوطا هم وهو ان
يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لان الدعوى دليل المحاجة وهو الاقدام على الطهر الحالى وهو الطهر الحالى
عن الجماع اما زمان الحيض نانا النفرة وبالجاء مرة في الطهر نفرة الرغبة ش فلم يكن فيها دليل المحاجة لقيامه مقامه
وقال الكاكي قول في طهر واحد لم يجامعها فيه ولم يسبق طلاق في حيض ذلك الطهر لم يكن الطلاق في ذلك الطهر سنيا
وان لم يجامعها فيه وكذا لو طهرها حال الحيض لم يكن الطلاق فيه سنيا في النفرة والزيادة هم وغير المدخول بها يطلقها
في حال الطهر والحيض خلافا لفرش فانه يكره طلاقها في الحيض هم وهو ش اي زفرهم يقيد بها ش اي نفيس غير المدخول بها
هم على المدخول بها ولنا ان الرغبة في غير المدخول بها صادقة ش لان الرغبة فيها لا تعبر بحديثها ورغبة بعد الحيض
كما كانت قبله لان مقصوده لم يحصل منها فكان اقداره على الطلاق للمحاجة اليه النفرة عنه ورغبته هم لا قبل الحيض لم
يحصل مقصوده منها وفي المدخول بها تجد ش اي الرغبة هم بالطهر واذا كانت لمرة لا تحيض من صغرها وكثيرا وان يطلقها
ثلاثا لاسنة طلقها واحدة فاذا سننى شهر طلقها اخرى لان الشهر في حقها ش اي في حق الصغيرة والكبيرة التي لا تحيض هم
قائم مقام الحيض ش وكذا اذا كانت لا تحيض بالحمل عندنا لان الحال لا تحيض عند الشافعي وان كانت الحال لا تحيض فطلاقه
في حالة الحيض ليس ببدعة وقال ابن من اصحاب بدعة ولا يتاقي بذان خلاف الشافعي لان يقع الثلاث بكل واحد غير متو
عنده ولكن الاولى لتفريق على الاشهر وفي الاشهر وفي البسيط ليس في طلاق الصغيرة والاي سنة ولا بدعة وبه قال احمد
وكذا الحال عندهم هم قال الله عز وجل واللاي منهن من نسائك الى ان قال اللاي لم يحسن ش الله هذه الآية
الكرمية لولا على ان الاشهر تقوم مقام الحيض في حق باتين الطائفتين قوله تعالى واللاي لم يحسن اي الصغيرة واللاي
لم يبلغن واللاي بلغت بغير حيض كذلك يعتد بثلاثة اشهر كذا في التيسير وعن العلامة حميد الدين الطبري رحمه الله تعالى

انما قال لم يحضن وما قال لا يحضن لانه لو قال لا يحضن يمكن ان لا ترى الحيض في هذا الزمان ولكن انما قد كانت رات قبل انما
الزمان فقال لا يحضن يعني لا يرين اصلا وقوله تعالى واللاي لم يحضن مبتداء وخبره محذوف اي واللاي لم يحضن فيمكن
ثلاثة اشهر وما قاله في حق الحيض خاصة ش اي قامة الشهر مقام الحيض خاصة وهرتزيعن قول بعض مشايخنا حيث
قالوا الشهر في التي لا تحيض يقوم مقام الحيض اطرح جميعا واليه ذهب صاحب المينابيع وغيره وقال شمس الائمة طرقت بعض منحا
ان الشهر في حق التي لا تحيض بمنزلة الحيض والطرف في حق التي تحيض وليس كذلك بل الشهر في حقها بمنزلة الحيض في حق التي تحيض
صم حتى يقدر الاستبراء في حقها بالشهر ش اي في حق الائمة التي لا تحيض من صغرها وكبرها صم بهوش اي لا تستبراء هم الحيض
لا بالطهر ش وقال الكاكي وغيره اختلاف اصحابنا يظهر في حق الزام الحجة على الذين اجمعوا لان الاستبراء يقتضي بالحيض
على ان الشهر يقوم مقام الحيض اذا التبع خلف الاصل سجا لا بداته فان قيل لما قام الشهر مقام الحيض ينبغي ان يكون لطلا
الثاني في الشهر الثاني في حالة الحيض قلنا قد ذكرنا ان خلف تبع الاصل سجا لا بداته وذات الشهر طهر واشهر اقيم مقام
الحيض في حكم خاص هو انقضاء العدة لاني جميع الاحكام الاتري ان لطلاق بعد الجماع في ذوات الاثراء حرام والائمة
والصغيرة لا يجرم وكذا الطلاق الثاني ثم ان كان لطلاق في اول شهر ش يعني ان كان ايقاع الطلاق في اول
صم يعتبر الشهر بالامة ش اي يعتبر الشهر القامته مقام الحيض بالامة كاملة كانت او ناقصة صم وان كان ش اي القام
صم في وسطه ش اي في وسط الشهر صم فبالايام ش اي في عقبه بالايام صم في حق التفريق ش اي في تفريق الطلاق
على الاشهر بالاجماع فيحتسب كل شهر ثلاثون يوما في حق ايقاع الطلاق صم في حق العدة كذلك عند ابى حنيفة ش لا يحكم
بانقضاء العدة الا بتام تسعين يوما من وقت الطلاق صم وعندنا كميل الشهر الاول بالاخيرة ش اي كميل الشهر الاول بالشهر
الاخيرة بالايام صم والمتوسطان بالامة ش اي كميل المتوسطان وهما ما بين الاول والاخيرة بالامة لان الاصل في
الاشهر بالامة صم وهي مسألة الاجارات ش اي المسئلة المذكورة مثل مسألة الاجارات على الخلاف المذكور اذا استأجر دارا
شهورا معاومة او سنة في خلال الشهر فعند ابى حنيفة يكون السنة ثلاثمائة وستين يوما وعندنا كميل الاول بالاخيرة وثلاثة
سبعة بالامة وعلى هذا الاصل في البيع صم ويجوز ان يطلق الائمة او الصغيرة صم ولا يفضل من
وطيها وبين طلاقها بزمان ش يعني لا يشترط الفصل شهرين وطيها وطلاقها وبه قال الشافعي ومالك واحمد والجمهور
والابي عبيد وهو قول الحسن بن سيرين وطا ومن حماد بن سليمان وربيعة وقال شمس الائمة كان شيئا يقول كذا اذا كانت
الائمة لا يجرى منها الحيض ولجل ما اذا كانت صغيرة لا يجرى منها الحيض ولجل فالا فضل الفصل من جماعها وطلاقها بشهر
ولامنا فاة بينه وبين قول المصنف لان الافضل لانتان في الجرائم وقال في فصل منها بشهر لقيامه مقام الحيض ش ضمن

ولا قلعت في الحيض
خلفه حتى يقدر الاستبراء
في حقها بالشهر هو الحيض
لا بالطهر ثم ان كانت
الطلقات في اول الشهر
يعبر للشهر كالأمة
وان كان في وسطه
فبالايام في حق الشرفي
وفي حق العدة كذلك
عند ابى حنيفة عندنا
يكمل الاول بالاخيرة
والمتوسطان بالامة
وهي مسألة الاجارات
قال مجاهد ان يطلقها
ولا يفضل بين
وطيها وطلاقها
بزمان وقال
من ضرورة الفصل
بينهما بشهر
لقيامه مقام الحيض

كلان بالجماع فقتل الرغبة صامنا
تجلى بمل في وهو الشجر لنا
المنطوق هو الحمل فبها الكراهية
في ذوات الحيين باعتبار الان
عند ذلك حيثية جهة العدة
والرغبة والكلمة فترى في الوجه
الذي ذكره لكن في غير معلق
لانه يربط على غير معلق فوارا
عن مؤن الولد فكان الزمان
زمان الرغبة فصار الحمل
وطول الحامل غير متيقب
الى ان يولد في ان اشتباهه
العدا زمان الحمل زمان الرغبة
في الوطى لكونه غير معلق اذ فيها
الحمل ولده منها فلو بقي الرغبة
بالجماع وطلقاتها للسنة ثلثا
فيمضي بين كل عطفين بنهر
عند العطفة والى يوسف
وقال في ذلك لا يطفها السنة
الا اذ لم يولد الا في العطفة
وهذا الشهر بالتقريب على
فصول العدة والشهر
في حق الحامل ليس من
فصولها كما لا يمتد لها

تتميم وفيما يفصل بين طلاقها ووطيها بحيثية فكذا انما بشهرهم ولان بالجماع فقتل الرغبة فكانت بمنزلة ذات الاقراء اذا
جوزت في الشهرهم وانما تجدوش اي الرغبة هم زمان ش فلا بد منه وهو الشهر ولنا انه ش اي ان لسانهم فقتل
الحمل فيها ش اي في التي نحن فيها من الايسة والصغيرة هو الكراهية ش اي كراهية الطلاق بعد الجماع هم في ذوات
الحيين باعتبار ش اي باعتبار الحمل هم ولان عند ذلك ش اي عند تولد الحمل هم يشتهر بوجه العدة ش اي بوجه ش
فلا يدري على انها حال فقتل بالاقراء او حال فقتل بوضع الحمل هم فالرغبة وان كانت تقل من الوجه الذي ذكره ش اذ اجاب
عن قول زفر وانما تجدو الرغبة وان كانت فقتل من وجه فاجاب بقوله والرغبة وان كانت تقل من اقله من الوجه
الذي ذكره زفر ويجوز ان يكون على معية المجهول اي من الوجه الذي ذكره الان هم ولكن كما ش من غير ش اي من
كلمة الرغبة من غير الايقال والمعارض دليل كثرة الرغبة مع دليل فتور الرغبة تيسر طمان لانما نقول لا يلزم من ال
كثرة الرغبة زوال اصل الرغبة فيكون الاقدام على الطلاق في زمان الرغبة والذي يلزم في ان المصنف اجاب عنه بقوله هم
لانه يجب في طي غير معلق شس ان يترجج جهة الرغبة يكون الوطى غير معلق بضم الميم وسكون الحين المملية وكسر اللام
وبالقاف من معلق المرأة اذا اجلبها وثلاثية معلق يقال علقته المرأة اذا حبلى معلقا هم ذوات ش اي لاجل الفراق من غير
ش بضم الميم ففتح العزة جمع مونة هم مكان الزمان زمان غيبة من فصار كزمان الحمل ش وفي الذخيرة قيل اذا كانت غيبة
يرجى منها الحيض الحمل فالافضل ان يفصل بينهما بشهرهم وطلاق الحال يجوز عقيب الجماع لانه لا يردى الى اشتباهه ووجه العدة
وزمان الحمل زمان الرغبة في الوطى لكونه ش اي لكونه لوطي هم غير معلق ش اي غير معلق هم او فيها ش عطف على قوله
في الوطى انصير يرجع الى الحال المعنى ان زمان الحمل من الرغبة في الوطى لانه في حالة الحمل غير معلق وهو ان الرغبة في الحال
هم لسان ولده منها ش اي لاجل حصول ولده من الحال هم فلا تقل الرغبة بالجماع ش لان لولد داع الى رغبة الرجل
في ما لم كان زمان الرغبة لا يقع طلاقا عقيب الجماع هم ويطلقها ش اي الحال هم للسنة ثلثا ما يفصل بين كل طليقتين
بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها للسنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وقدره الشرع بالتعريف
على فصول العدة ش قوله تعالى فخلقوا من احد من وقال بن عباس اي الطلوع بعد من فتي ذوات الاقراء ترتب على الاقراء
وفي حق الايسة والصغيرة على لاشه لان كل شه من فصول العدة في حق من كالقراءة في ذوات الاقراء هم والشهر في حق الحال
ليس من فصولها ش اي من فصول العدة لانه لا يكون محال في الثلاث لان شهرها وان امتدت فصول واحد ولا تفرق الطليقتين
لا يتعلق هم فصار كالمدة طرأ ش فلا يكون محال في الثلاث لان شهرها وان امتدت فصول واحد ولا تفرق الطليقتين
فيه قال محمد بن عمار بن مسعود وجابر بن عبد الله لم يسمعوا في الحال لا تطلق اكثر من واحدة للسنة وقول الصحابي في ذلك

فقيما يقدم على القياس كذا في المبسوط وجعل محمد قال الشافعي ما كنت احمد من ولها شئ اى لاني متينة وابي يوسف من ان الابطاح شئ اى اى بارة الطلاق هم فعلة الحاجة شئ اى باقتبا الحاجة هم والشه وليها شئ اى ليل الحاجة في مخرج صكها في حق الائمة والصنفية شئ اى كما انها دليل الحاجة في حقها لان مدة الحمل مدة كاملة ولما يلزمها الحد وجها م العدة فكانت كاشبه في حقها ص وذا شئ اى كونا لشه وليها في حق الحال كما في حق الائمة والعنفية هم لانه شئ اى لان لشه صها من تجدد الرغبة على عليه الجلبة ليلية شئ انما قال هذا لان الشخص بما لا يرغب في المرأة في كثير من شهور اول ثلاث آفة عارضة في ذواته اما الشخص سليم عن الافة فلا بد ان يحيد الرغبة في المرأة في شهر فصيلع لشه وليها على الحاجة هم صمد شئ اى هم ص ان يكون علما وليها على جود الحاجة شئ ولحكم يد على وليها فاذا وجد وجه على ايج الاجل الطلاق فيكون تكا حاسبا هم بخلاف الميت بله شئ هذا جواب عن قياس قول محمد بانه هو قولهم لان العلم في حقها شئ اى لان العلم على الجبة في حقها هو لظهور الجعيفين يعني تجدد وطه ليقبض الجعيف هم وهو شئ اى تجدد لظهور جوفيهما في كل شئ لان يمكن ان تجدد قطره لائمة بايسة ولاصنفية هم ولايجب شئ اى تجدد لظهور مع الحمل شئ لان لي التخصيص فاذا ت والائمة يجعيفهم ص واذا طلق الرجل امراته في حالة الحيض وقع الطلاق وياثم اجماع الفقهاء وعند الشيعة وابن عليه ومهنا من الحكم في طهارة لا يقع ص لان الزنى شئ اى عن الطلاق في حالة الحيض لم يمت في غيره بل ذكرنا شئ وهو طول العدة والاستبراء امر العدة ايجله بالتدراك هم فلما نعلم مشروعية شئ لان الزنى ذو المعنى في غيره لا يلزم المشروعية كما عرف في الاصول قيل لمراد باننى بهنا لائمة بنا من ضد الامر المذكور من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اى لانها بعد من قيل لمراد باننى قول تعالى ولا تمس من ضرر العدة واهم يستحب شئ اى للرجل الذي طلق امراته في حالة الحيض هم ان يرجعها شئ هذا لفظ القدرى حملة تعالى وقال محمد في الاصل ان في لان يرجعها ص لعله عليه السلام شئ اى القول النبوي صلى الله عليه وسلم هم لمرجعي لمراد تعالى عنه راجعها شئ اى لانها اخرجه الائمة لائمة عوج عبد الله بن عمر بنى الله تعالى عنها طلاق امراته ورجعها في فقال عمر بنى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام وها ايجهم يسا حتى تدر تحينه فتمله فان بالان ليلتها فليلا طه اقبل ان يمسا فلكل العدة التي امر الله تعالى وفي انفا البخاري وسلم انه طلق امراته طليقة واحدة ورجعها في قوله اى من مريم ام اسلم بن فخذت مرة التي هي فافعل للاستئذان تمنى من هجرة الوصل فخذت ايضا فصار على وذن على الكاف في قوله بانك خطا بعمر من الكتاب رضى الله تعالى عنه وبه عبد الله هم وقد طلقها شئ اى لانها اى الحال ان ابن عمر قد كان طلق امراته ص في حالة الحيض شئ وكان طلقها واحدة كما في الذي ذكرناه ص وهذا شئ اى اشارة الى قوله عليه السلام فليرجعها ص يعني الوقوع شئ اى وقوع الطلاق اذ لا يصره الرجوع برون الوقوع ص ولشئ اى فيفيدة شئ اى على الرجوع شئ اى على ان يرجعها هم ثم الاستحباب شئ

ولها ان الابطاح لعله
الحاجة والشه وليها
كما في حق الائمة والصنفية
وهنا لائمة زمان تجدد
على ما عليه الجلبة
السليمة فضلم علما
دليلا بخلاف الميت
ظهرها لان العلم
في حقها انما هو الظاهر
وهو مرجوعها في كل
زمان ولا يرجع في كل
واذا طلق الرجل امراته
في حالة الحيض وقع
الطلاق لان الزنى
لحظة في غيره وهو ما ذكر
فلا يندفع مشروعيته
ولستحب ان يرجعها
لقوله عليه السلام لمرجعي
فليرجعها وفتد
طلقها في حالة الحيض
وهذا يفيد الوقوع
على الرجعة شئ
الا استحباب

وقول بعض المتأخرين
انه واجب فملا حقيقة
الامر ووقعوا للعصية
بالقدر الممكن برفع اثره
وهو العدة ورافعا
لنظر تطويل العدة
قال فاذا طهرت وحاش
ثم طهرت فان شاء
طلقها وان مناء مسكها
قال ما وهكذا ذكرنا الا بعد
وذلك لطحا وحي ان يطهرها
في الطهر الذي لا يحصى الا في
الوجوه الكثر ما ذكرنا الطحا
الى حنفية ما ذكرنا الاصل لها
وجه التكرار الاصل السنه
ان يفصل بين كل طلاقين
بحيضة والفصل ههنا
بعض الحيضة فتكمل بالثانية
ولا تتجوز فتكامل واذا
تكاملت الحيضة الثانية فاطهر
الذكر بعد زمان السنه فان
تطليقها على وجه السنه وجب
القول الاخر ان امر الطلاق فاقدر
المهره فصلا كان لم تطلقها في
الحض فيسن تطليقها في الطهر
الذي يبيد من الموت وهو في
الحض وقد دخل بها انت طالق
ثلاثا للسنه ولا نية له فهي طالق
عند كل طهر تطليقة

استجاب لزومه من قول بعض المتأخرين وبه قال المتأخرون في وجوبه والاصح انه يش
الرجوع هو وجوبه بما يقتضيه الامر من لان طلاق الامر للوجوب حقيقة قال المتأخرون في وجوبه والاصح انه وجب ولا
فيه نظر من المزمع في الاصل لفظ الوجوب بل قال في رد المحتار في الاصل ان طلاق الرجل امراته وجب حايض فقهها
السنه والطلاق واقع عليها فيه في ان ياجبها في سنه لا يثبته في الميسر لفظ محمد كذا لم يذكر الوجوب ثم قال لا تتردى فيهم
في تحمل ان يكون الرجوع وجبه لان الامر بالرجوع طلاق وطلاق الامر ميل على الوجوب انتهى فالت اراء المتأخرون في بقوله لا تحرف لفظ
او الامانة للثبوت فيه ولا لاعتداله بعد ذلك وهو في المصنفه في الاصل في اعيانه لان ايقاع الطلاق في الحيض مسقط
وسبيل في رفع المعاصي يرفعها من القدر الممكن من اي بقدر ما يمكن البيع الفاسد والكلح لها من غير اثره في اي غير
اثره في المصنفه على ما في المصنفه الطلاق في حاله الحيض هو وبه في اي اثره بوجه العدة في اي اثر الطلاق
الذي هو سببه في العدة هو وفعلا في تطويل العدة في اي الاصل في الضرر بطول العدة عليها برفعها بالرجوع هو قال في
القدر في حمله في تعالى فاذا طهرت اي بعد الرجوع هو وحاشت ثم طهرت فان شاء طلقها وان شاء امسكها قال في اي المصنف
وجه المصنف كذا في الاصل في اي كذا في المصنف في الميسر لان قال فيه فاذا طهرت من حيضة اخرى طلقها واحدة قبل الجوار
وبذلك على ان الطهر الذي يقع في الطلاق هو الطهر الذي بعد حيضه اخرى لا الطهر بعد حيضه اوقع فيها الطلاق قال المصنف
وذكرنا على اي انه طهرها في الطهر الذي يلي الحيضة قال في الحسن الاخرى ما ذكره الطحا في قول في حنفية وما ذكره في الاصل قوله
في اي قول في يوسف ومحمد وفي الكافي في رواية الرضا في حنفية وبه قال المتأخرون في المصنفه ومنه ما لك واحد وما ذكره
الطحا في رواية عن ابي حنيفة وبه قال المتأخرون في وجبه هو ووجه المصنف في الاصل ان يسنه ان يفصل بين كل طلاقين بحيضة
والفصل ههنا بعض الحيضة فتكمل بالثانية ولا تتجوز في اي الحيضة الثانية هو فتكامل في القول لا في اخرش الا في ما ذكره الطحا
من ان اثر الطلاق قد انعدم بالرجوع فعلا كانه لم يطهرها في الحيض فليس تطليقها في الطهر الذي يليه في اي في الحنفية علم
ان المصنف في وجبه القولين المذكورين بالمعاني الفقهية فلم يرجع الى الحديث المروي في الباب ان كان هذه من الروايتين مروية
في الحديث فروي البخاري باسناد الى تافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب
عنه انك عليه جها الحديث وقد ذكرناه عن قريب وبذلك على رواية الاصل روي الترمذي في جامعها باسناد الى سالم بن عبد الله
عمره عليه السلام قال مره عليه جها الحديث وقد ذكرناه ايضا وبذلك على رواية الطحا في فلاح المصنف في المصنفه في المصنفه
فمنه ما ذكره في الكتاب من قول لامرته هي من ذوات الحيض قد دخل بها انت طالق ثلاثا للسنه ولا نية له فهي طالق عند كل
لم تطليقة في هذا المصنف ما لم يوجبه لوجهه في الاصل حتى تحيض فلهذا لم ينو شيئا او نوى عند كل طهر تطليقة وعندنا

يجوز بطلاق المقتضى هم فلا يصح فيه ثلاث شمس بخلاف ما اذا ذكر ثلاثا لان الثلاث مذكورة في صحيح فتيته وقلنا لا تترى بعد
 قوله ومن ضرورة تعميم الواقع في ذل في نظر لان تعميم الوقت لا يستلزم تعميم الواقع فيه لا تترى في لوقال لامرته انت طالق كل يوم ولم تكن
 لزمية لواقع الاطلاق وهذه عندنا عملا فانظر لان الوقت عام كما ترى من لفظ العموم ولم يلزم منه عموم الواقع انتهى دفع نظره بان لمراته
 من تعميم الوقت تعميم وقت استناده لا يطلق الوقت فيلزم من تعميم تعميم الواقع

فصل في بيان ما اذا كان طلاقا باعاش وذا بالاجماع هم ولا يقع طلاق الصبي شمس وفي المنعى الخنا بانه اذا اعتل الصبي الطلاق فطلاق له فيه
 وهو اكثر الروايات عن احمد واهله ابو بكر والخزفي وابن حاتم وروى عن ذلك مروى عن سعيد بن مسيب عطاء ورسن الشعبي سمعت
 ابو الهيثم عنه اذا اعتل الطلاق باعاش ما بين العشرة الى ثمانين في الجاهل اذا كان الصبي مجنونا فزوج منيها ما يجب يكون طلاقا
 على المنعى ان لم يقع طلاق الصبي مستمرا بجملة فها هم والمجنون شمس من جن الرجل وجبته التام فمجنون لا يقتل مجنون قبل لفظ
 المجنون المعنوي والعاقبة ان لفظ من يقتل كاسته افعال المجنون منه ولم ينعوه من يكون ذلك منه على السواء وقيل المجنون من فعل المجنون
 المجانين احيانا لا عن قصد ولا عاقل ما يفعل المجنون احيانا لا عن قصد فظن الطلاق لم ينعوه ففعل ما يفعل المجانين عن قصد ثم لم يفسدوا
 الصالح المقصود لانه قصير العقل في الذنوب مطلقا في قتل من غير طلاقا كما هم فاسد التمييز لانه لا يضرب لا يشتم كما يفعل المجنون هم وبنينا
 شمس في الذنوب وطلاق انما يقع بغير وقع ولا متوفى وان جاز به ان يثبت ولو قال من يذبح وقتا انقضت به في اليوم الا يقع وفي المحيط ان
 بعد ان قال بزيوت الطلاق يقع هم لقوله تعالى لا يملك الله شيئا الا بقوله تعالى لا يملك الله شيئا الا بقوله تعالى لا يملك الله شيئا الا بقوله تعالى لا يملك الله شيئا
 هذا حديث غريب ذكره المصنف ايضا في البيهقي لكن لا يثبت المعنوي فخر المجنون واخرج الترمذي من عطاء بن مجاهد عن عكرمة بن خالد بن عمار
 عن ابي بصير عن رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المجنون طلاقا فلهذا
 فروى ما صح من عطاء بن رباح عن ابي بصير عن رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المجنون طلاقا فلهذا
 قال لا يجوز طلاق الصبي في شرح الطحاوي ولو ان الصبي المجنون طلق امراته لم يقع طلاقه وكذا المنعى عليه الميم والميم من ان يزوج امراته
 والذي يشترطه الا بطلان البني ونحوه فتعريفه اذا طلق وهو من بعد لا زوجة لم يقع طلاقه هم ولان الالبية باعقل والتميز بها شمس
 الصبي المجنون هم عديم العقل والناس عديم الاختيار شمس وشروط التصرف الشرعي انها هو بالاختيار هم وطلاق المكره واقع شمس وهو قوله
 عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما وقيل الشعبي ابن جبر
 والزهري وسعيد بن المسيب وشريح القاسمي ابو قلابه عبد الله بن زيد الحموي قاضي الكوفة وقادة والثوري هم خلافا لاشافعي فانه يقول
 الا يقع طلاق المكره وبه قال الكوفي احمد وروى عن ابن عباس بن عمرو بن الزبير رضي الله تعالى عنه ومن لنا بعين الحسن عطاء

فلا تعمنية ذلك فضل
 ويقع طلاق كل زوج اذا
 كان عاقل بالغ عاقل
 طلاق الصبي والمجنون والناس
 لقوله عليه السلام كل
 طلاق جائز الا طلاق
 الصبي والمجنون وكان
 الاهلية بالاعتق المجنون
 وهما عديم العقل
 والناس عديم الاختيار
 وطلاق المكره واقع خلافا
 للشافعي

هم هو ش اى الشافعي هم يقولون الاكراه لا يجاع الاختيار وبش اى بالاختيار هم يفتون الشرع ولا اعتبار في
 التفرق الا باختيارهم بخلاف المازل فانه يختار في التفرق بالطلاق ش وهنك الشافعي ايضا بقوله عليه السلام عن ابن عمر رضي الله عنهما
 وما اشكوهوا عليه هم ولنا انه ش اى ان المكروه هم قصد يقع الطلاق في منكرته في حال المية ش اى في حال غلبة وتمييزه وكونه
 مخاطباهم وبالاكراه لا يخرج عن ذلك فلا يعزى عن قصده ش اى عن حكمه لئلا يترتب خلف الحكم من علة هم دفعا لما به ش اى لمجابهة
 المكروه وحاجته ان يخلص مما توعد به من القتل والجرح ونحو ذلك هم اعتبارا بالطلب ايع ش وفي وقوع طلاقه دفعا لما به هم وبذا ش
 اشارة الى قوله والطلاق هم لا تعرف الشرع واختار ابو نعيم ش اى بهون الشريفي هو الطلاق هم وبذا ش اى اختيار الشريفي
 هم آية القصص ش اى علامته لقصدهم والاختيار ش وبذا جواب عن قول الاكراه لا يجاع الاختيار هم الا انه ش اى غير ان المكروه
 هم غير ان حكمه ش الفهم يرجع الى يقع الطلاق وحكم وقوع الطلاق وبذا جواب عما يقال لو كان المكروه مختارا لما كان الاختيار
 فسخ العقد الذي بائنه مكره من البيع والشراء والاجازة وغيره وليس كذلك وتقريره انه غير ارض بغيره ذاك ش اى عدم انفي
 بحكم الطلاق هم غير ش اى بحكمهم كالمنازل ش فانه يقع طلاقه مع عدم الرضى بوجوبه وامحيا بنا استلوا ايضا بما روى عن
 وابن عباس بن سعد انهم قالوا كل طلاق جائز الا طلاق المعتقة والمسيبي وحديث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه ايضا الذي رواه
 الترمذي وقوة ذكرناه والجواب عن الحديث الذي استدلل به الشافعي انه لا يجزى لان تجاوز ما يقع عن الطلاق ولم يوافق الاصح انه لا يفرق
 فلم يدل تحت الحديث هم وطلاق السكران يقع ش وكذا يصح اعتنا به في خلافه قال الشافعي في المنصفين الاصح وهو قول الشافعي لك
 وجه في رواية وفي المسبوح المنصور للشافعي حديثا وقدما وقوع طلاق السكران نعم في انطباع على قولين فمنهم من نقل من انطباع
 قول الى الطلاق ومنهم من علموا وصاروا الى وقوع طلاق السكران في المغني وهو قول سعيد بن مسيب بن اسيد مجاهد وعطاء والحسن البصري
 وابراهيم النخعي والاذاعي ميمون بن سنان الحكم وشرح سليمان بن يسار ومحمد بن سيرين وابن شبر بن سليمان بن حرب ابن
 عمرو وعلى وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم كونه قال قتادة وحبيب بن زيد وابن ابى الليلى وغيرهم بن عبد العزيز بن
 بن حميد وقال بن حزم اجماعا ما لك جميع تصرفات الاروية لقول اصحابنا وروى بن حبيب عنه انه يجوز طلاقه دون نكاحه قال صاحب
 مطرف بن عبد الله بن ابي شيح بن تصرفات الاربعة الطلاق والموت والقتل واللعن ومن ثم ان رضي الله تعالى عنه لا يقع طلاق
 وبه قال طائفة من القاسم بن محمد بن يحيى بن سعيد الانصاري وبيعة وعبد الله بن الحسن بن الليث بن سعد اسحاق وابو ثور والزنفي
 وابو سليمان بن ابن شريح وابو طاهر الزبائدي وابو اسلم الصعلوكي وبنية سهل بن الشافعية وزفر بن ذبل والهمزة الطحاوي وابو الحسن
 الكوفي وقال عثمان بن النقي لا يبرئ منه عقد ولا بيع ولا نكاح ولا احد الا بعد الفم فقط وقال الليث لا يبرئ منه شي بقوله ولما علم بده من قبل و
 سرقه او نفي فانه يقيم عليه وفي الذخيرة طلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ ولو اكره على الشرب فسكرا وشرب الضرورة فله

هو يقول ان الاكراه
 لا يجاع الاختيار به
 لا يبرئ التفرق الشرعي
 مخلوف المازل
 لانه مختار في النكاح
 بالطلاق ولنا انه
 قصد يقع الطلاق
 في منكرته في حال
 اهليته فلا يعزى عن
 قصده دفعا لما به
 اعتبارا بالطائفة وهذا
 لان معرف الشرع
 واختاراهونهم هكذا
 آية القصد والاختيار
 الا انه غير ارض بحكمه
 وذلك غير مختل به
 كالمنازل وطلاق
 السكران واقع

والختيار الكرخي
والطحاوي لا
انه لا يقع هو
احد قولي الا
لان صحة العقد
بالمعقل هو
زائل العقل
فصار كزواله
بانبيح طلق ولو
ونائه فلا ييب
هو محصية
فجعل باقيا
حكم ابراهيم
فصريح وزال عقله
بالصريح نقول انه
لا يقع طلاقه
وطلاق الاخرين
واقم بلاشارة
معها
لانها صلات

مصلحة طلاقه وفي جوامع الفقه عن ابي حنيفة يقع وبالحديث ولو لم يذهب عقله بدوا او اكل البنج الا يقع وذكر عبد العزيز الترمذي انه
قال سئل ابو حنيفة وسفيان الثوري عن رجل شرب البنج فارتفع الى راسه فطلق قالوا ان كان يعلم من شرب ما يقع واللاقع ولو شرب
المسكر لم يوافقه فصعده فزال عقله وقع طلاقه ولو سكر من المنيذة المتخذة من المنيح لم يفسد الا يقع طلاقه منه وما عند محمد في النسيان
لو سكر بالبنج والادواء الا يقع طلاقه بالاجماع كالناسيم بخلاف ما لو شرب اسحق زال عقله فانه لا ينفذ قصر فاته ولا يحل عقله باقيا وان كان
زواله محصية لنذره ولهذا لا يشترع فيه حد ذكره في المحيط بخلاف زواله بالخمور ونحوه اى فاعتبه عقله باقيا ووجب عليه العزم فيمن جراه
هم واختيار الكرخي والطحاوي في شئ اى طلاق السكران يقع وهو احد قولي المشافعي لان صحة العقد العقل ايل فصار كزوال البنج
والادواء اى كزوال العقل باستعمال البنج وشرب الادواء فان فيما يقع الطلاق بالاتفاق فكذلك الا في قول ابي حنيفة لو شرب لبن اركته
فسكر به والبنج تعريب بنك قال في المغرب وهو ثبت له سكر قيل ثبت ورقه وقشره وبنره وفي القانون هو من سخط العقل وبطل
الذكر ويحدث جنونا فقام وننا انه زال بسبب هو محصية فمحل شئ اى عقله باقيا حكمه بجزالة شئ اى عقوبة عليه قيل في كذا
تسامح لانه جعل العقل زائلا بالسكر ليس كذلك عندنا لانه مخاطب ولا خطاب بالعقل بل هو مغلوب وجيب بان المغلوب كالمعدوم فلا يملك
الطلاق عليه لزاله وان يقال وبين ملن انه زوال لكنه حال بسبب هو محصية فلم يوش في سقاطا يني على التكليف بل جعل باقيا زاجرا
وعكسها الا ترى انه لم يمتحى في حق وجوب نقصان حد القذف حتى اتقوا في وقت في هذه الحالة يحجبها نقصان حد القذف
فكان يمتحى بالصاحي فيما لا يستطاع بالشبهة اولى واعترض بوجوب ان شرب لم سكره المحصية فما بال اسفر صريحا سببا للتخفيف
شرب لم سكره والثاني انه لما جعل العقل باقيا في الطلاق حكمه بجزالة كانت الردة والاقراء بالحد ودوا الى لان الربوبية عقوبة هناك اتهم
وجيب عن الاول بان الشرب نفسه محصية ليس فيه ان كان نقصان الاجتهاد باحة يصلح لاضافة التخفيف وعن الثاني بان البركن في
الاعتقاد والسكران غير مقلد لما يقول فلا حكم برده لان عدم ركنا التخفيف عليه بعد اقرار بسبب اما الاقرار بالحد ووفان السكران لا
على شئ مما اتى به في غير ما يمتل الرجوع هم حتى لو شرب نصدف ذال عقله الصلح نقول لانه لا يقع طلاقه شئ لان حكمه ليس كحكم الاغصا
هم وطلاق الاخرين وقع بلاشارة شئ ان كانت للاشارة تعرف في نكاحه طلاقه وعنا تو ومعه من يبيع استحسناسوا قدر
الكتابة لم لا يقال الشافعي وماك لانه يحتاج الى احتجاج الى الناطق ولو لم يجعل اشارة كعبارة الناطق لادى الى الحرج وهو مرفوع
شرا وقال شمس الاميرة لسخري في المبسوط وان كان الاخرين لا يكتب كانت للاشارة في الاشياء التي ذكرنا ما فيها من استحسانا وفي
القياس يقع شئ من ذلك باشارة الاستيعين من اشارة الاخرين حروف منطوقة فمقتضى قصد الايقاع وبهذا الايقاع وان لم يكن
لاشارة مطلوبة تعرف ذلك منها ويشك فيه فلو باطل لعدم الوقوف على مراده وفي النياجع هذا اذا ولد الاخرين او طر عليه ودام ملان لم
يهم لم يقع طلاقه وقال قتادة يطلق على الاخرين ومثله عن الحسن البصري هم لانه شئ اى لان اشارة الاخرين هم صلاته فتوق

نات

فأقيمت تمام العادة فجاء إلى بنته شئ اى اجل رفع حاجته ثم وسنايك وجوبه شئ اى وجوبه طلاق الاخرى ثم فى اخر الكتاب بشئ اى فى اخر كتاب العداية لاني اخر كتاب الطلاق ثم طلاق الامه ثنتان شئ انش الطلاق باعتبار التطلق ثم حراكا نوجها او عبد او طلاق الزوة ثلاث حراكا نوجها او عبد اش وهو قول على بن ابى طالب عبد الله بن سعد ورضي الله تعالى عنها روى ابن جرير فى المحلى فقال وثبت ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال لئن لم يدرى الله تعالى عنى لكانت لى لعة بالنساء وروى قال الكسى لموطا وعند اصحابنا عدة الطلاق مقربة للنساء وكذا العدة ويقال بقيان واحمد واهماق وثمرة الخلاف تظهر فى حرة تحت عبد او فى امته تحت حرة او فى امته تحت عبد وقال لسروجي قال داود وسهام وقتة ومجاهد الحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السليمانى ومسروق وجماد بن ابى سليمان والحسن بن حبيب النخعي والمثنى والشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعد بثلاث حيض يطلق المولا امه ثنتين وتعد بحيضتين وعند الامية الثلاث املك والكنان واهل طلاق المولا امه ثلاثا وتعد بحيضتين ويطلق العبد الحرة ثنتين وتعد بثلاث حيض حرز ذلك الرافعى وصاحب الانوار وبنو نمى عنهم قولهم لعل الله عليه السلام شئ اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق بالرجال والعدة بالنساء شئ هذا الحديث غريب مرفوعا ورواه ابن ابى شيبة فى مصنفه موقوف على ابن عباس بن رواء الطبراني فى معجمه موقوف على ابن سعد ورواه عبد الرزاق فى مصنفه موقوف على عثمان وزيد بن ثابت وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وجبه الاستدلال به انه عليه السلام قابل لطلاق بالعدة على وجهه تش كل احد منها اجنس على حدة ثم لم يقبل العدة بالنساء من حيث القدر فيجب ان يكون اعتبار الطلاق بالانسان من حيث القدر وتحقيقا للمقابلة وانشا المصنف الى تعليله بقوله هم لان صفته المالكية شئ اى كون الشخص لهما كرامة والادمية مستدعية لها شئ اى الكرامة تكريم الله تعالى ولقد ذكرنا بنى ادم هم ومعنى الادمية فى الماكل شئ فان لعمري يشتمل على جهة الادمية والمالكية ولما ايلع فى الاسواق كاتبا ع الدواب والشياب وتجب القيمة فى قتله كما فى البهيمية هم فكانت المالكية بلوغا واكثر شئ وقال لاكمل فان قلت الدليل يخص من المدعى اذ المدعى ان الطلاق بالزوج حراكا نوجها او عبد والدليل يدل على ان الزوج اذا كان حراكا نوجها او عبد اقلت اذا ثبت ذلك للثبوت للعبد لعدم الفاعل بانفسهم ولما قول عليه السلام طلاق الامه ثنتان وعدتها خيفتان شئ وهذا الحديث روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها اخرجه الترمذى وابن ماجه وقال ابو داود وبعيدان اخرجه هذا الحديث مجهول قال الترمذى حديث غريب لا تعرفه مرفوعا لاسن عن سظهار بن اسلم لا يعرف له فى العلم غير هذا الحديث ونقل الذهبي فى ميزانه تضعيف سظهار عن ابى عاصم النبيل ويحيى بن معمر والى حاتم الرازى والبخارى ونقل توفيقه عن ابن حبان قلت التوثيق اقوى لان الاصل فى الراوى العدالة واخرج ابن ماجه هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعا نحوه سواء ورواه البرازنسى مسنده والطبراني فى معجمه والدارقطنى فى سننه

فأقيمت
مقام العادة
للعامة
وجوبه فى خبر
الكتاب
وطلاق الامه ثنتان
حراكا نوجها
او عبد او طلاق
الحرة ثلث حراكا نوجها
او عبد او طلاق
النساء على محل الطلاق
معتبر بالرجال
لقوله عليه السلام
الطلاق بالرجال العدة
بالنساء ولا ينفك
كرامة والادمية
مستدعية لها
الادمية الماكل
مالكيتها بلوغا واكثر
ولما قوله عليه السلام
طلاق الامه
ثنتين وعدتها

وكان حل الحلية
نعم في جهتها للزوج
ان في تصنيف النعم
الان العقد
لا يتجزئ فكلما
عقدتان تأويل
ما ترى ان لا يقع
بالرجال اذا تزوج
العبد لم يكن
ان لا يطلقها
وقد طلقه فله
طلاقه لا يقع
لان ذلك لا يقع
العبد فيكون كاشفا
اليه دون المولى
**باب يقع
الطلاق**
الطلاق على ما
وكذا فانما هو قوله
ان طلاقه مطلق
وطلاقه هذا يقع
الطلاق الرجعي

وقال المداقطنى تفرقه عن عمر بن مسعود وهو ضعيف لا يخرج بروايته ولا يصح ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر من قوله وتزوج لهما حكم
هنا من حديث ابن عباس قال الحديث صحيح ولم يخرجاه وقال ذلك بعد ان خرج حديث عائشة وقال بنظر ابن اسلم شيخ
من البصرة ولم يذكره احد من المتقدمين شيئا منها وجه الاستدلال بهذا انه عليه السلام ذكر الامه بلام التعريف ولم يكن ثمة ممنعه
فكان للجنس هو مقتضى ان يكون طلاق هذا الجنس اثنتين فلو كان اعتبار الطلاق بالرجال لكان بعض الامهات متزوجا لم يقع
الامه للجنس فان قيل يجوز ان يكون المراد بها الامهات تحت العبد علما بالحيثيين اجيب بانه يقتضى ان تكون الامهات في عدلها
ما يدانها فيكون تخصيصها بما يكون عدلها حيثيين اذ لا مرجح للخصم سواء ما وليس كذلك فان عدة الامهات حيثيين سواء كان
او عدا بالاتفاق وفيه نظر لمراد ان يكون من باب الاستحرام ويكون المراد بالامهات امهات تحت عدا بالانتماء ما يدانها الى طلاق الامه
والمراد بان ذلك خطابية لا يجرى في مقام الاستدلال م وان حل الحلية في اي حال ان تكون المرأة محللا للنكاح هم
نعمته في جهتها في اي حق المرأة لانهما متصل بذلك الى دوام النفقة ولا يكتفى بالانكاح في تحصيله في الفرج وغيره ما هم وللق
اشترى في تصنيف النعم ش فيكون للموازي منه للعبد ولا يملك لعبد من التزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانه لا يتزوج
مع المرأة ولا بعد ذلك اكانه جواب عما يقال لما كان حل الحلية نعمته في حق المرأة وجب تصنيفه في حق الامهات بتطبيقه فوصف قاضيا
بقوله هم الان العقد ش اي التولية هم لا يتجزئ ش اي لا يمكن تجزئها هم فكل عقدتين ش اي تولى اثنين هم تأويل
ما روى ش اي انما في هم ان لا يقع بالرجال ش يعني قوله الطلاق بالرجال اي يقع الطلاق بالرجال فان قيل في
معلوم فلا يحتاج الى ذكره جيب بل كان الى ذكره وجاها لان المرأة في الجارية اذا كرهت الزوج غير البيت وكان ذلك
طلاقا شافرا في ذلك بقوله عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاقه بغير
على امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاء اليه دون المولى ش لان ملك النكاح من خواص الامهات والعبد في
فيها على صل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لكن نزلنا به بقدر المولى فتركناه
باب يقع الطلاق - اي في باب في بيان يقع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان وقوعه
حيث يقع الطلاق على الجبى بيانه مفصلا انشاء الله تعالى هم الطلاق ش اي التولية هم على خبرين صريح ش اي عداها صريح
وهو ما ظهر المراد به ابينا بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكنايته ش اي والثاني في كناية وهي الا لغير المراد منه الا
ثم الطلاق لا يقع بمجر العزم والنية عند امية العرب واصحابهم وقال الزهري يقع بمجر العزم والنية من تطلق هم فالصريح
قوله ش اي قول الرجل لامرأته هم انت طالق وطلقه وطلقتك فلهذا يقع به الطلاق الرجعي ش اي الطلاق الرجعي
هم لان هذا الاضا لا تستعمل في الطلاق لا تستعمل في غيره فكان مخرجها وانما يعقب الرجعية بالنفس ش وهو قوله تعالى ولتكن
منكم

في ذلك سواء بعد اذ دل على ان الطلاق الرجعي لا يطل الزوجه فان قلت لفظ الرد يدل على زوال ملكة قالت الملكة تسمى
الرد بعد انعقاد سبب زوال الملك فيكون رد سبب من ثبات زوال الملك يكون فسخا للسبب يطلق الرد على الفسخ كما
يقال رده بالمسبب وان فسخ هو ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه فعليه الاستعمال ثم اى على اطلاق واولاده على بينونة
وتدبا باجماع الفقهاء وقالوا لا يفتقر الفسخ الى نية لاحتمال غير الطلاق قلت هذا الاحتمال مخرج فلا يتغير نفى الاستعمال
نفى الطلاق والنية في تعيين لم يثبت لاسباب فيها هم وكذا في اى وكذا يكون مقبلا للرجعة هم وانوى الابانة ثم بانظر
هم لانه قصد تخير ما علقه الشرع بالقبض العدة فيه وعليه كالموارث اذا قتل مورثه يورثه يورث الميراث لانه قصد جعل ما علقه الشرع
هم ولو نوى الطلاق عن من خاف من فسخ الوعد او كسر الوعد ان الفسخ انفتح معنى لو نوى الطلاق عن قيد لم يدين في القضاء
ثم معنى لم يصدق قضاء وفي المذهب قولهم يدين اى يصدق هم ولانه خلاف الظاهر اى لان نية الطلاق عن من خاف
خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء هم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه شى اى لان كالمسبب هم يتبادر الى ذهنه
هم ولو نوى به شى يقول طالق هم الطلاق عن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق لم يقع
وهو غير مقيد بالعمل شى بالذكر قال الاكل والى ان يثبت بقاء دل الشئ والذات وليس بشى الى انتمى معي والى قصد الذى فيه
الطلاق وهو النكاح وقال الاثرانى وهو غير مقيد بالعمل بالنكاح فلا يصح نية الطلاق عن العمل اسلاما او قضا ولا ويا نية
اى اى بوج غير مقيد المرأة بالعمل فلا تصح نية الطلاق عن العمل اسلاما او قضا ولا ويا نية بوج فيما بينه وبين
الله تعالى شى بده رواية رواه الحسن عن ابي حنيفة هم لانه شى اى لان الطلاق هو استعمال التخييل شى فكان معناه نية
تخلصه عن العمل هذا اذا لم يصح بذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا هو معناه نية بوج وقضاء رواية واحدة
ولو قال انت مطلقة بتسكين الطاء ولا يكون طلاقا الابانة لانها غير مستعملة فيه فان لم يكن مريحا شى اذا لم يكن مريحا كان
كمنية لعدم الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال الطاء اى طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من هذا
القيد لم يطل لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا القيد ثلاثا ولا يصدق في القضاء في ترك
الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلاثا مرات وانما يرفع ثلث مرات قيد النكاح وفي رواية اخرى لو قال انت طالق من
قيد او نخل او عمل بذكره لمسالته في موضعين فاجاب في احدهما ان لا يقع في القضاء واجاب في الاخرى انه يقع في القضاء
وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لو قال انت طالق من هذا القيد او من هذا الغل لم يطل وان قال ثلاثا يطل ثلاثا كما تقدم
هم قال لا يقع به الا واحدة شى هذا من كلام القدرى رحمه الله تعالى بقوله فما يقع به الطلاق الرجعي اى لا يقع لكل
واحدة من الالفاظ الثلاث المذكورة الا واحدة هم وان نوى اكثر من ذلك شى كلمة ان معاملة ما قبله هذا قول الحسن البصري

لان هذه الالفاظ تنحل
في الطلاق ولا تستعمل غير
فكل من نكحها وانه بقيد
الرجعة بالنكح لا يفتقر
الى النية لانه صريح فيه فعليه
الاستعمال ممكن الذنوى لانه
لانه قصد تخير ما علقه
الشرع بالقضاء العدة
عليه ولو نوى الطلاق عن
وثائق لم يدين في القضاء
خلاف الظاهر ولو يدين بها
بينه وبين الله تعالى لانه
يحتمل ان يكون نية الطلاق
عن العمل لم يدين في القضاء
ولا فيما بينه وبين الله تعالى
لان الطلاق لم يقع الفيد
وهو غير مقيد بالعمل
وعند ابي حنيفة لانه
يدين فيما بينه وبين الله
لانه يستعمل للتخييل
انت مطلقة بتسكين الطاء
لا يكون طلاقا الابانة
لانها غير مستعملة فيه
فلم يكن مريحا قال
ولا يقع به الا واحدة
وان نوى اكثر من ذلك

وقال الشافعي لا يفهم ما نوى
لأنه محتمل لفظه فان ذكر
الطلاق ذكر الطلاق لغة
كذكر العلم ذكر العلم ولهذا
قول العدة به فيكون نصباً
التي هي دلالة نعت فرد
حتى قبل المتي طالق للثلاث
طالق خلاصته العلم لأنه
منه وذكر الطالق ذكر الطلاق
هو صفة لذكر الطلاق هو طلاق
والعد الذي يقتضى نعت
المصدر محذوف منه صلوات
لأنه كقولها اعطيتك خبراً
اي اعطاك خبراً لو قال انت
الطلاق او انت طلاق
او انت طلاق طلاقاً فان لم يكن
يتأخر واحد أو اثنين في الجملة
جميعاً وان دون ذلك نكح
ووقع الطلاق باللفظة
لأنه نكح بالثلاث ظاهراً لأن
النعت بعد نفع به الطلاق
فإذا ذكر في المصدر معه
وانه يريد به وكذا أدنى

وعمر بن دينار والاداعي والثوري والبي سليمان والبي ثور هم وقال الشافعي نفع ما نوى من ثنتين أو ثلاث أو غير ذلك
ما لك والبيث وزفر واحمد في رواية وهو من باب الظاهرية وهو قول أبي حنيفة الاول لم يترفع به وجع عنه ذكره في المبسوط
وفي البدايع وهو غير ظاهر في رواية لأنه محتمل لفظه فان ذكر الطالق يعني لفظ الطالق هم ذكر لطلاق لغة شش لكون لفظ
الطلاق لغة وهو لا يتحقق بدون المشتق منه من ذكر العالم وذكر العلم شش لأن انكر النعت يقتضي وصفاتاً بما بالموصوف لغة
فانكر العالم ذكر العلم قام بالموصوف بالابواب وصف هم ولما شش اي ولكه محتمل لفظه هم نكح قرآن العدة به شش اي بقوله
انت طالق هم ويكون شش اي اي هم نسباً على التمييز شش والتمييز من محركات اللفظ المتبع التمييز هم ولنا انه شش
تقول انت طالق هم نعت فرد حتى قبل المتي طلاقاً وان ولشلاث طواق فلا تحيل العدة شش اي نعت الفرد لا تحيل العدة هم لان
لا تحيل العدة وذكر الطالق شش جواب من قوله فان ذكر الطالق وذكر لطلاق لغة وتقدر به بان ذكر الطلاق هم هو صفة لذكر
شش لأنه نعت من الشلاث ويعدل على طلاق كيون صفة لذكر هم لالطلاق شش يعني ليس بصفة لطلاق هم بتطبيق
شش يعني الطلاق الذي يجوز على التطبيق كسلام معني التسليم محل النية هو الثاني لأنه فعل الرجل ودان الاول لأنه وصف في
متصف به المرأة ليس بفعل الزوج لكنه يقتضي الثاني تصحيحاً لانه كان ثابتاً ضرورة صحة الكلام يقتضي ولا عموم له هم والعد الذي
يقترن به شش جواب عن قوله ولما شش قرآن العدة به فترده ان العدة الذي يقترن اي بقوله انت طالق هم نعت المصدر
محذوف معناه طلاقاً لما شش يعني انت طالق طلاقاً لما شش فلا يدل على وقوع الشلاث المصدر المحذوف الموصوف بالشلاث
لا قوله انت طالق شش ثم شش لوقوع المصدر المحذوف المنعوت بقوله هم قوله شش اي كقول القائل هم اعطيتك خبراً اي عطاء
جزيلاً شش فالذي دل على هذا كثرة العطاء هو المصدر المحذوف المنعوت الاقوال اعطيتك لأنه لا يدل على مجرد الاعطاء فافهم
هم ولو قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقاً فان لم تكن لنية او نوى واحدة شش اي او نوى
بواحدة من هذه الالفاظ الشلاث طلقة واحدة هم او ثنتين شش اي ونوى للثنتين هم فني شش اي الطلقة بهذه الالفاظ
طلقة هم واحدة بجمية شش فوقع الطلاق بهذه الالفاظ ظاهراً لانها صريحة في الطلاق لغلبة الاستعمال فيه هم وان
نوى ثلثاً شش اي ثلث طلاقات طلقة هم فثلاث ووقوع الطلاق باللفظة الثانية شش وهو قوله انت طالق الطلاق
هم والثالثة شش اي وقوع الطلاق باللفظة الثالثة وهو قوله انت طالق طلاق هم ظاهر في نفع خبر بقوله ووقوع الطلاق
هم لأنه شش اي لان الرجل هم لو ذكر لانت شش اي العفة هم وعد ويقع به الطلاق فاذا ذكره شش اي فاذا ذكر لانت
هم وذكر المصدر مع شش اي مع النعت هم وأنه شش اي الحال ان ذكر المصدر مع نعت هم يريد به وكافة شش اي يريد به
وكافة اي تأكيداً كقولك تمت قياماً وقعدت قموا وقولهم هم الى شش جواباً ذاهم واما وقوعه شش اي وقوع الطلاق

هم واما وقوله باللفظة الاولى ش وهو قوله انت الطلاق ش فلان المصدر يكره ويراد به الاسم يقال بل عدل الى عا دل
ش فلما بانته هم نفسا ش اى قوله انت الطلاق بمنزلة قوله طالق وعلى هذا الوقال انت طلاق يقع الطلاق بلا يفسا ش
لان بمعنى طالق والخلاف فى قوله انت الطلاق صريح او كناية فخذنا واما لك والشافعى فى قول صحيح وقال الشافعى انها كناية
وبه اخذ القائل فان قلت انت الطلاق لو كان بمنزلة انت طالق لما صح فيه نية الثلاث كما لا يصح فى انت طالق قلت حسب
بان نية الثلاث انما لا يصح فى طالق لانه نعمت فزوكما تقدم واما الطلاق فهو مصدر فى اصله وان وصفت به لم يجز فيه جانب له صدر
وصحت نية الثلاث وقال الطحاوى فى مخفره فلو قال انت طالق لم يكن اكثر من اعادة وان نوى اكثر منها وقرن بين
انت الطلاق للتوفيق وليس فى ذلك شبهة ومن اصحابنا هم والاشعاع فى نية الثلاث وكونها كناية لانها لا يصح الطلاق لغيرها
فيه وقص نية الثلاث لان المصدر كمال العموم والكثرة لانه هم ش تينا والاطيل والكثير فيه كسائر اسما الاجناس
الاولى ش وهو واحد مع احتمال الظن لا تصح نية الثنتين فيها خلافا لافوش فانه يقول يصح نية الثنتين وبه قال الشافعى
وما لك هم وش اى فهم يقول ان الثنتين بعض الثلاث فلما صحت نية الثلاث ش بالاجماع صحت نية واحدة
ش لان المصدر الواحد والثنتين ولما يصح ان يوجد فى قطع النية لان قيل لفظه ويقبل زفر قال مالك وبشافعى
هم ونحن نقول ش يعنى فى جواب زفرهم نية الثلاث انما صحت لكونه جنسا ش اى لكونه ثلاثا جنسا لا لطلاق
بالعدد وية هم شى لو كانت المرأة امة تصح نية الثنتين باقتبايعنى الجنسية فى قهاش لان ذلك ليس طلاقا هم اما الثنتين
فى حق الحرة عدوش اى عدو محض لا واحد حقيقة ولا واحد باعتبارهم واللفظ ش اى لفظ الاثنين هم لا يحل العدوش لعدم
صدق حد العدو عليهم وهذا ش اى كون اللفظ لا يحل العدو هم لان معنى التوحد سراعى فى الفاذا الواحد ش بضم الواو
جمع واحد قال الجوهري الواحد اصل العدو وجمع واحد مثل شاب وشبان وراعات التوحد اما باعتبار الذات كرميد واما باعتبار
كبره اما باعتبار الجنس كالمليون والآنوع فى لفظ الطلاق فلا يبرن مراعاة التوحد فيه هم وذلك ش اى مراعاة التوحد يكره
باجد الامر ين هم اما بالفردي ش بطريق الحقيقة او بطريق الاعتبار واما باليه بقوله هم والجنسية ش وهو بطريق الاعتبار
كما قلنا ان صحة النية فى الثلاث بقوله انت طالق باعتبار ان الثلاث ليس طلاقا هو واحد اعتبارا عند تعدد الاجناس
النية بالثلاث باعتبار ان الثلاث واحد لا باعتبار انها عدوهم لثنتى بمنزلة ش اى الثنان بمنزلة من الفردي والجنسية
لم يوجد فيه معنى التوحيد لا بحسب الذات ولا بحسب الجنسية ومعنى محزل بعيد عنه وقال ابن دريد يقال ناعن هذا الامر بمنزلة
هم ولو قال انت طالق فقال روت بقولي طالق وحده وبقولي الطلاق اخرى ش اى طاقه اخرى هم يصدق لان
كل احد منها ش اى من قوله طالق ومن قوله طلاق هم صالح للايقاع ش باجماعهم فانه قال انت طالق وطالق

واما وقوله باللفظة الاولى
فلان المصدر يكره ويراد به
الاسم يقال بل عدل الى عا دل
فصار بمنزلة قوله انت طالق
وعلى هذا الوقال انت طلاق
يقع الطلاق به ايضا ولا يفسا
الى النية ويكون جميعا لما بينا
انه صحيح الطلاق لغيره كالثلاث
وهو نية الثلاث لان المصدر كمال
العموم والكثرة لانه هم ش
فيعبر بيسائر اسما الاجناس
فتناول الاذى مع احتمال
الكل ولا تصح نية الثنتين
فيها خلافا لافوش وهو يقول
ان الثنتين بعض الثلاث فلما
صحت نية الثلاث صحت نية
نقول نية الثلاث انما صحت
لكونه جنسا حتى لو كانت الحرة
امة فصح نية الثنتين باعتبار
معنى الجنسية اما الثنان فى
حق الحرة عدوش واللفظ لا يحل
العد وهذا لان معنى التوحد
مرعى فى الفاظ الواحد
وذلك بالفردي والجنسية
ولم ينفى من هذا ما قاله الطحاوى
الطلاق وقال روت بقولي طالق
واحد ويقع الطلاق اخرى لانه
لا يكره ان يجمعوا لانه ينفى

بجميعاتش اى طلاقان بجمعيتان هم اذا كانت مدخولا بهاش واما كانت غير مدخول بها ففى الشافى وهو قياسي قال الشافى
وقال لا ترمى بكذا فلهذا فى شرح الجامع الصغير عن الفقيه ابى جعفر وذلك مروى عن ابى يوسف ومنعه فخر الاسلام ابو موسى
لان طالق نعت وطلاق مصدره فلاق الا واحدة وكذا فى انت طالق الطلاق هم واذا اضاف الطلاق الى جملة ما يش
الى جملة المرأة مثل قوله انت طالق لان لما نسئ المرأة هم او الى ما يعبر عن الجملة ش اى اضاف الطلاق الى ما يعبر عن الجملة
مثل قوله رقبك طالق موقع الطلاق لانه ضيف الى جملة ش اى لان طلاق ضيف الى جملة وى المرأة لان لما ضم الى جملة
وى عبارة عن المرأة هم وذلك ش اشارة الى قوله لانه ضيف الى جملة مثل ان اقول انت طالق لان لما ضم الى جملة ش وى
عبارة عنناك ذكرهم او يقول ش بالنسبة لما على قوله ان يقول هم رقبك طالق وعنتك وروحك وبنك او فربك
او جسدك او فربك او جسدك لانه يعبر بهاش اى بهذه اللفظة عن جميع البدن ما الحب والبدن فطاب ش لانها عبارة
عن جملة المرأة هم وكذا غير بهاش اى غير الحب والبدن من لانها المذكورة طاب ش ثم ش فى بيان ذلك ويوضح بقوله هم قاي
المتدلى فى تحريمه ش اى تحريمه ملوك ولم يدرى الرقبة بعينها هم قال الله تعالى فطالت عنتا فمهما ضمعتين ش واما
الذوات ولهذا المقل خاضعة ولو اريد بها حقيقة العنق لقال خاضعة هم وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السوء ش
واراد بالفروج النساء ويزيد الحديث غريب جدا وقال حذوق الامام وى ولما العبد شينا عملا والدين حيث يتشبه بحدوث اخر
ابن تيمى فى الكامل قال ابن عباس معنى الله تعالى عنما ان يصلى على الميت عليه السلام من ذوات الفرق ان يكون السروج فان
استدل الحديث المذكور على ان الفرق هى الاعضاء التى يعبر عن جملة المرأة كالوجه والعنق بحيث يقع الطلاق باسناده اليه
وحديث ابن عمر عن النبي عن ذلك واخرج ابن عمر عن ابي بن عمر عن عطاء بن ابن عباس قال ش
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوات الفروج ان يكون السروج وضعفه على بن ابي على وقال انه مجهول هم ويقال فلان
ش اى كثيرهم وليس المراد به العضو بل الشخص كذا يقال فلان عتق كذا وكذا راسا ويقال امرى حسا وام راسك سالما كذا
هنا فيما اذا تكلم باسناد الاسل ما اذا قال راسك طالق والراس منك طالق ووضع يده على راسها وقال هذا العضو منك طالق
فقال شمس الاميرة الشيرازى فى شرح الكافي للشيخ مشى ووجهه ان لا يرد بلذات هم ويا وجه العرب ش اى انت وجهه لان
الاستعمال شائع بين العرب بقول بعضهم يا وجهه ويريدون به الذات وقال الله تعالى كل شى باك الا وجهه فى اية هم
وبلغة زوجه اى نفسه ش اراد به الذات وفى الينابيع اى ان اضافة الى العضو لا يبقى الا انسان بفقده يقع وان كان متقي
بفقده والواقع ومثل فى العنق لا يبقى الا انسان بفقده وقيل هو عليه العنق قال لمرغنيا فى الارادية فى القلب وفى المحيط وكن
عضو الا يعبر عن البدن لا يقع ولان نوى ولو قال بضك طالق ذكر شمس الاميرة الشيرازى انها لا تطلق وذكر شمس الاميرة الشيرازى

رجعتان اذا كانت
مدخولا بهما واذا
امتنع الطلاق الى
جملة ما يش
عن الجملة وقع
الطلاق لانه ضيف
الى جملة ذلك
مثل ان يقول انت
طالق اى التام
المرأة او يقول رقبك
طالق او عنتك
طالق او راسك طالق
او روحك او بدنك
او جسدك او فربك
او جسدك لانه يعبر
بها عن جميع البدن
اما الحب والبدن
فطاب وكن غيرهما
قال الله تعالى
فكفر رقبته وقال
فطالت عنتهم فلا
عليه لستوى الله
الفروج على السوء
فلان راسك
وذكره وهلك
رأسه معنى نفسه

انما تطلق وفي الزيادة لو قال ويترك طالق لا يقع وفي عروانه الاكل لو قال تنك طالق يقع عندنا في يوسف كما لو قال
 فربك وفي المروضة لو قال تنك طالق يقع ولم ينك خلافا ولا قول لاحمد ولو قال فتربك طالق او لم يترك او طفر او طفر
 او شترك لا يقع ومن هذا القبيل الدم اي مما يعبر عن جملة البدن الدم بالطلاق وكذا لو قال في رواية اخرى ويترك بالانكاح
 فانه لو فعل بدم فسان يصح وانما في كتاب العتاق ان ضاوة الطلاق الى الدم لا تصح فانه لو قال مك حرلا فليس وانما قال
 من هذا القبيل لان القدوى لم يترك بدم فبان انفسه بدم ومنه شئ اي من هذا القبيل من انفسه بدم ومنه شئ اي من هذا القبيل من انفسه بدم
 وجوب طهرش لان النفس عبارة عن الذات هم وكذا شئ اي كذا يقع الطلاق هم ان طلق جزا شائعا منها مثل ان يقول
 نصفك طالق انما تنك طالق لان الجزاء الشائع محل لسائر التفقات كالبيع وغيره فليس نحو الوصية هم فكذا لا يكون محلا للطلاق
 الا انه لا تجزى في حق الطلاق فيثبت في الكل شئ اي ثبت الطلاق في كل المرأة هم ضرورة شئ اي لا بل ضرورة وجوبه
 امكان التجزى هم ولو قال يدك طالق او يرك طالق لا يقع الطلاق وقال في رواية اخرى يقع شئ وبه قال لك احمد وفي السرة
 ولو اوصف الطلاق الى يديها او يركها يقع عند بعض اصحابنا بخلاف اليد الواحدة وقال القاضي الاشعري بمنزلة يديها
 انه لو اوصف باليد جميع البدن يقع وقال شمس الدين سبط ابن الجوزي في الانصاف لو نوى باليد جميع البدن يقع هم وكذا الحكم
 شئ اي يذبحها ومن زفر والشانقي هم في كل جزء معين لا يعبر عن جميع البدن شئ كالاصبع واليد والرجل وقد بقيت عن
 لم تذكر وجب الاذن الحجب والانف والخذ والصدر والنتى والسن والاذن والى حرقه والجنب والركبة والقدم والريه واللو
 وغيرهما مما يشبهها ويؤثر حكمها مما تقدم وعنده فروا الائمة الثلاثة في يقع الطلاق في جميع ذلك الا عند احمد لا يقع في اسن الظفر
 كقولنا وفي البسيط لا يقع بالاضافة الى الجنين فضلا عما كالمول والمني واللين والحيض والدم والعرق وفيه وبه انه يقع الا في
 الجنين الدم قبل كالفصالات ومنهم من قطع بالوقوع به وفي الاعضاء والباطنة كالكبد والريه والقلب ونحوه يقع وفي حياتها
 وروحه يقع وفي منسها وشخصها مترو ولا حياة في الشجر وفي العفات كالحق القبح واللون لا يقع ولم يذكر الطول اعز بن ابي بصير
 لما شئ اي لزفر والشانقي هم انه شئ اي في الجزء المعين هم جزء متمتع بعقد النكاح وانما حال شئ اي انما في كونه الاستمتاع
 بعقد النكاح حال شئ يكون محال حكم النكاح شئ وكما كان الشئ بالسكان هم فيكون محلا للطلاق فيثبت الحكم شئ
 اي حكم الطلاق هم فيه شئ اي في الاستمتاع هم قضية للاضافة شئ اي توقيفية للاضافة الطلاق فيه هم ثم يبرى في
 الكل شئ اي الى كل المرأة هم كافي لجزء الشانقي شئ اي يبرى الى كل هم بخلاف ما في النكاح المباح في ايجاب عمات
 لو كان الجزء المعين محلا لحكم النكاح لان عقد النكاح اذا اضيف اليه ثم يبرى الى الكل فاجاب بقوله بخلاف ما اذا اضيف اليه النكاح
 هم لان التعدي شئ اي السراية هم متمتع اذا الحرمه في سائر الاجزاء او تغلب الح في هذا الجزء شئ فيمنع من السراية هم في الطلاق

من هذا القبيل الدم في رواية اخرى
 دمه من منه النفس هو ظاهر
 وكذا لو ان طلق جزا شائعا
 مثل ان يقول نصفك طلق
 طلق لان الجزاء الشائع محل
 التصرف كالبيع وغيره فكذا لا يكون
 محلا للطلاق الا انه لا يجرى
 في حق الطلاق فيثبت في
 الكل ضرورة ولو قال يدك طلق
 او يركها يقع عند بعض اصحابنا
 بخلاف اليد الواحدة وقال
 القاضي الاشعري بمنزلة يديها
 انه لو اوصف باليد جميع البدن
 يقع وقال شمس الدين سبط
 ابن الجوزي في الانصاف لو نوى
 باليد جميع البدن يقع هم
 وكذا الحكم شئ اي يذبحها
 ومن زفر والشانقي هم في كل
 جزء معين لا يعبر عن جميع
 البدن شئ كالاصبع واليد
 والرجل وقد بقيت عن لم
 تذكر وجب الاذن الحجب
 والانف والخذ والصدر
 والنتى والسن والاذن
 والى حرقه والجنب
 والركبة والقدم
 والريه واللو وغير
 ما مما يشبهها
 ويؤثر حكمها
 مما تقدم
 وعنده فروا
 الائمة الثلاثة
 في يقع
 الطلاق
 في جميع ذلك
 الا عند احمد
 لا يقع في
 اسن الظفر
 كقولنا وفي
 البسيط لا
 يقع بال
 اضافة الى
 الجنين
 فضلا عما
 كالمول
 والمني
 واللين
 والحيض
 والدم
 والعرق
 وفيه وبه
 انه يقع
 الا في
 الجنين
 الدم
 قبل
 كالفصالات
 ومنهم من
 قطع
 بالوقوع
 به وفي
 الاعضاء
 والباطنة
 كالكبد
 والريه
 والقلب
 ونحوه
 يقع وفي
 حياتها
 وروحه
 يقع وفي
 منسها
 وشخصها
 مترو ولا
 حياة في
 الشجر وفي
 العفات
 كالحق
 القبح
 واللون
 لا يقع
 ولم يذكر
 الطول
 اعز بن
 ابي بصير
 لما شئ
 اي لزفر
 والشانقي
 هم انه
 شئ اي في
 الجزء
 المعين
 هم جزء
 متمتع
 بعقد
 النكاح
 وانما
 حال شئ
 اي انما
 في كونه
 الاستمتاع
 بعقد
 النكاح
 حال شئ
 يكون
 محال
 حكم
 النكاح
 شئ
 وكما
 كان
 الشئ
 بالسكان
 هم فيكون
 محلا
 للطلاق
 فيثبت
 الحكم
 شئ
 اي حكم
 الطلاق
 هم فيه
 شئ اي في
 الاستمتاع
 هم قضية
 للاضافة
 شئ اي
 توقيفية
 للاضافة
 الطلاق
 فيه هم
 ثم يبرى
 في
 الكل
 شئ اي
 الى كل
 المرأة
 هم كافي
 لجزء
 الشانقي
 شئ اي
 يبرى
 الى كل
 هم
 بخلاف
 ما في
 النكاح
 المباح
 في
 ايجاب
 عمات
 لو كان
 الجزء
 المعين
 محلا
 لحكم
 النكاح
 لان
 عقد
 النكاح
 اذا
 اضيف
 اليه
 ثم
 يبرى
 الى
 الكل
 فاجاب
 بقوله
 بخلاف
 ما اذا
 اضيف
 اليه
 النكاح
 هم لان
 التعدي
 شئ اي
 السراية
 هم
 متمتع
 اذا
 الحرمه
 في
 سائر
 الاجزاء
 او
 تغلب
 الح في
 هذا
 الجزء
 شئ فيمنع
 من
 السراية
 هم في
 الطلاق

الامر على تعبدش معنى معنى الطلاق على غلبة الحرمة بمعنى الحرمة في هذا الجزء وتقلب الحمل في سائر الاجزاء هم ولنا انه هذا
الطلاق الى غير محله فيلزم انش معنى لا يقع هم كما اذا اضافش اى الطلاق هم الى تعبدش بان طلق رقيق طالق هم
انظر بان بان قال طلق طالق وهذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه التعبد لانه ش اى الطلاق هم معنى
رفع التعبد لا قيد في التعبد لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكوننا قاهرة عليه فلا توصف بالقديم ولهذا
اى لابل عدم معنى القيد فيما هو الصحيح اضافة النكاح الى تعبدش فلو قال تحت يدك هم وقبلة المرأة ش لا يتعد النكاح
هم مختلف الجزء الشائع لانه محل النكاح عند حاجي الصحيح اضافة التعبدش اى اضافة النكاح الى الجزء الشائع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر عن قريب فان قيل فمجا في لاية والحديث ان لم يبدن على كل البدن قال الله تعالى ثبت يد الى اصب
اى نفسه وقال عليه السلام على اليد ياخذت حتى تروى فاما لا يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل فلما ذكر في الاسرار والمبسوط ابا
صاحب اليد على خذف المضاف وفي لاية اضاف الهلاك الى اليد لانه اى هو معنى معنى صلى الله عليه وسلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد جميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى اليد والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن با ذلك العرف لا يقع ولهذا الموضع الهبطى بالفارسية يقع والعربى ذاك الكلمة وهو لا يرى ما هو لم تطلق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وتعلقوا في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او طلقك طالق لان النظر ليطن في معنى الاصل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر بالنظر عن الكل كما يقال فلان يقوى ظرك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن طهر فمضى هم والنظر لانه الصحيح
الطلاق ش اى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهما ش اى النظر واليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او طلقك على
كلمة اى لا يكون مظاهر ش فان طلقها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثها ش اى وقال انت
طالق ثلث تطليقة ص كانت طاقا ش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعض ما لا يتجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراى لا يقع شى بذلك لنفسه والمجوز ثلث من الف جزء من الطلاق هم كذا في الجزء
في كل جزء سوا ش معنى يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو ان لا يتجزى
وذكر بعضه كذا في الجزء ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزاء تطليقة واحدة وبه قال الشافعى والى ذلك وجه
ولو قال لوطية انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزء فانه كل تطليقة
في كل كلمته والكره اذا اعيدت كلمة كانت ثمانية غير الاولى وفي غير الموطاة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان بوبه قال الشافعى في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

الامر على تعبدش معنى معنى الطلاق على غلبة الحرمة بمعنى الحرمة في هذا الجزء وتقلب الحمل في سائر الاجزاء هم ولنا انه هذا
الطلاق الى غير محله فيلزم انش معنى لا يقع هم كما اذا اضافش اى الطلاق هم الى تعبدش بان طلق رقيق طالق هم
انظر بان بان قال طلق طالق وهذا جميع لما قبلهم لان محل الطلاق يكون فيه التعبد لانه ش اى الطلاق هم معنى
رفع التعبد لا قيد في التعبد لانه عبارة عن المنع مع القدرة عليه المبدأ توصف يكوننا قاهرة عليه فلا توصف بالقديم ولهذا
اى لابل عدم معنى القيد فيما هو الصحيح اضافة النكاح الى تعبدش فلو قال تحت يدك هم وقبلة المرأة ش لا يتعد النكاح
هم مختلف الجزء الشائع لانه محل النكاح عند حاجي الصحيح اضافة التعبدش اى اضافة النكاح الى الجزء الشائع هم فكذا يكون محل
الطلاق ش وقدر عن قريب فان قيل فمجا في لاية والحديث ان لم يبدن على كل البدن قال الله تعالى ثبت يد الى اصب
اى نفسه وقال عليه السلام على اليد ياخذت حتى تروى فاما لا يقع الطلاق باعتبار انه يعبر عن الكل فلما ذكر في الاسرار والمبسوط ابا
صاحب اليد على خذف المضاف وفي لاية اضاف الهلاك الى اليد لانه اى هو معنى معنى صلى الله عليه وسلم بالجزء فكان ذلك فليلا
على ان المراد جميع البدن ولو كان في عرف القوم عبارة عن البدن يقع الطلاق اضافة الى اليد والطلاق ش على العرف
حتى لو لم يكن با ذلك العرف لا يقع ولهذا الموضع الهبطى بالفارسية يقع والعربى ذاك الكلمة وهو لا يرى ما هو لم تطلق وهذا باب
لاستاقشة فيه هم وتعلقوا في النظر فاطن ش معنى اذا قال طلق طالق او طلقك طالق لان النظر ليطن في معنى الاصل ولا يتصور
النكاح بدونهما ويعبر بالنظر عن الكل كما يقال فلان يقوى ظرك وقوله عليه السلام لا صدقة الا عن طهر فمضى هم والنظر لانه الصحيح
الطلاق ش اى لا يقع الطلاق هم لانه لا يعبر بهما ش اى النظر واليطن عن جميع البدن ولو قال طلقك او طلقك على
كلمة اى لا يكون مظاهر ش فان طلقها نصف تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة هم او ثلثها ش اى وقال انت
طالق ثلث تطليقة ص كانت طاقا ش تطليقة واحدة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعض ما لا يتجزى كذا في الكل ش هذا قول
عامة العلماء وقال ثقات اقياس وبيعة الراى لا يقع شى بذلك لنفسه والمجوز ثلث من الف جزء من الطلاق هم كذا في الجزء
في كل جزء سوا ش معنى يقع واحدة وذلك كالعفو عن بعض القصاص يكون عفو عن الكل هم لما بينا ش وهو ان لا يتجزى
وذكر بعضه كذا في الجزء ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة لانه اوقع اجزاء تطليقة واحدة وبه قال الشافعى والى ذلك وجه
ولو قال لوطية انت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وقع ثلاث لانه اوقع من كل تطليقة جزء فانه كل تطليقة
في كل كلمته والكره اذا اعيدت كلمة كانت ثمانية غير الاولى وفي غير الموطاة يقع واحدة لانها بان بالاولى كما لو قال انت
طالق وطالق ولو قال نصف تطليقة وثلثها وربعها يقع واحدة لانه اضاف الاجزاء الى تطليقة واحدة بحرف الكسائية وهو ظاهر
وهو الاصح وقال بعض المشايخ يقع ثمان بوبه قال الشافعى في مد قوله ولو قال لاربعة نسوة فيكون تطليقة طلق كل واحدة منهن

تطليقة

وتشديد يمينين جميع حاكمين يعني هو معروف عندهم ان واحدة في اثنين فثمان م وهو يش اى قول زفرهم قول الحسن بن زباد
ش وماك وانشا فمى في وجههم ولنا ان عمل المضرب اثره في تكثير الاجزاء لان في زيادة المضرب ش اى فيما ليس طول عمر
وعمق الماني المسوحات يعني فيما اطول عرض يكون لبيان تكثير المضرب فانه لو زاد بالاضرب في نفسه لم يبق احد في الدنيا فقير
لا يضرب باسكة من جهم في اية فيصير اية ويضرب الماية في الف فيصير اية الف وقال الاكل المضرب زارة كسقيع عند القسبة
فمعنى واحدة في اثنين واحدة ذات جنتين وقال الاماززي وجه قول صاحبنا والمضرب اثره في تكثير اجزاء المضرب لان في زيادة العدد و
الذي لاجزاء كثيرة مثل الطلاق الذي لاجزاء قليلة ولنا ان طالق طالق نصف طليقة وسدسها وثلاثها لم يقع الا واحدة وعلى
هذا الخلاف اذ لو قال طلاق على عشرة دراهم في عشرة دراهم ونوى الحساب المضرب فعندنا ليزم عشرة وعند زفر ليزم اية الا ان
الواو واجمع في جميع ذلك ويختلف بله ما روت الاقرار بذلك كذا لو كان الخصم دعيه ثم تكثير اجزاء الطليقة لا يوجب تعدد ما شئ
كما لو قال انت طالق طليقة ونصفها وربعها وثمنها لم يقع الا واحدة هم فان نوى واحدة وتعين في ثلاث ش اى ثلاث طليقات
هم لا يتيمله فان حرف الواو للجمع والمضرب يجمع الظروف ش لان بينهما اتصالهم ولو كانت غير دخول بها يقع واحدة ش اى طليقة
واحدة هم كما في قوله واحدة وتعين ش اى كما يقع واحدة في قوله لغير المدخول طالق واحدة وتعين هم وان نوى واحدة ش
ش يعني قول انت طالق واحدة في اثنين هم يقع الثلاث ش اى ثلاث طليقات هم لان كلمة في قاتل بمعنى مع كما في قوله كما
فادخل في عبادي ش اى مع عبادي وقيل ان المير في جند اى مع جند وقال صاحب الحشاف لا يكون في معنى مع هنا
اذ لو كان كذلك لما قيل ان دخل غنقى وقال على الحقيقة اى دخل في جملة عبادي هم ولو نوى الظروف يقع واحدة لان الطلاق لا يجمع
الظرف ش لان مدلوله ان لا يجمع لظرف الا لا يجمع من الظروف والمضرب من المية فاستعير له ولو نوى الظروف يقع واحدة لان الطلاق
معنى فمضى لا يجمع ان يكون ظرفا للمضرب فليخو اذ انشأ في قوله قال ابن في اثنين ش اى لو قال انت طالق اثنين في اثنين هم
ونوى المضرب والحساب في ثمان ش وبة قال الشافعي في الاظهرهم وعندنا ثلاث ش يعني يقع ثلاث طليقات وقال الحسن بن
والشافعي في وجه واحد هم لان تحنيتها ان يكون اربع ش بعون الحساب هم كس بل يزيد في الطلاق على ثلاث وعندنا اربعة
للمد كذا لا مل على ما بينا ش يعني ان المضرب في تكثير الاجزاء لان في زيادة المضرب وعلى هذا الخلاف مسال الاقرار بان قال
عشرة في عشرة او درهم في دينار او كرو حنطة في كرو شعير لم يكن عليه الا المد كذا او لا عندنا الا ان يقول الواو وحرف مع فيلزم جميع
فختلفه القاضى بانه لا يجمع اذ لا يجمع جميع كذا في السبوا هم ولو قال انت طالق من هنا الى الشام ش قال الاماززي الشام
يسكون النمرة ناحية بل قد قلت ليس كذلك بل هو لم يستمع جميع بلاد كثيرة وعظمتا وشق هم فمى واحدة كمال اربعة وقال في بانية
لانه وصف الطلاق بالعدل ش هذا تفصيل فيه نظر فانه لو قال انت طالق طليقة واحدة نص على الطول تقع وجبة عند من

وهو قول حسن بن زباد ولنا
ان عمل المضرب في تكثير الاجزاء لا
لا في زيادة المضرب وتكثير اجزائه
التعليقة لا يوجب تعددها
فان نوى واحدة وتعين في ثلث
لانه يحتمل معان حرف طوان
للمجمع والظرف يجمع الى الظروف
ولو كانت غير مدخول بها تقع
واحدة كما في قوله واحدة وتعين
وان نوى واحدة مع اثنين هم
الثلث كن كلمة في ثانی یعنی
مع کافی قوله فعلى فلو خله
في عبادي اى مع عبادي
ولو نوى الظروف يقع واحدة كان
الطلاق لا يجمع لظرف فليخو
ذكر الثاني ولو قال انت في اثنين
ونوى المضرب والحساب في ثمان
فمضى ثلاث لان قضيتها ان يكون
لكن لا يزيد للطلاق على الثلث
وعندنا الاعتبار بالذكر كذا
على ما بينا هم ولو قال انت طالق
من هنا الى الشام في واحدة هم
الوجه وقال زفرهم في بانية
لانه وصف الطلاق بالعدل

تتأهل بالليل وصفه بالفقير لانه
 متى وقع وقع في الماكن كلها
 ولو قال انت طالق بمكة لم يملك
 نعم طالق في كل البلاد
 وكذا عدوانك انت طالق
 انما لان الطلاق لا يتخصص
 بمكان دون مكان وان عني به
 انما انت مكة فيصدق ديانته
 لاقتضاه لانه نوى الاضرار
 وهو خلاف الظاهر ولو قال
 انت طالق اذا دخلت مكة
 لم يملك حتى تدخل مكة لانه
 معلقه بالدخول ولو قال اني
 طالق اذا دخلت مكة لم يملك
 الدار يعلق بالفعل لمقتضى
 الشرح والظرف نفي عليه عند
 نفي الظرفية **فصل**
 في اضافة الطلاق الى الزمان
 ولو قال انت طالق بعد اذ وقع
 عليها الطلاق بطلوا الخبر لانه
 وصفها بالطلاق في جميع الغد
 وذلك بوقوعه في اول جزئ منه
 ولو نوى به اخر النهار صدق
 وانه لا يقتضيه لان مقتضى
 في العموم هو مطلقا كان مختلفا للطلاق
 ولو قال انت طالق اليوم عند الغروب
 فانه يؤخذ بطل الوقتين الذي هو
 فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني
 في الغد لانه لا خلاف اليوم كان بخيرا
 والخير لا يعلل الاضافة ولو قال غدا
 كان اضافة والمقتضى انما يفسر
 الجلال اضافة غدا لفظ الثاني
 في الفصلين ٥ ٥ ٥

ان يكون عنه دليان في المسئلة فقول ان يستفاد من قوله هذا الى انما لم يلق في الطول والزيادة فيه من قلنا لان مقتضى القصر
 ش لانه متى وقع في مكان وقع في الاماكن كلها فلم يخصص بعض الاماكن يكون وصفه بالقتل لا يقتضي الطلاق لا يقتضي الطلاق
 حقيقة وانما قيل ذلك حكما لا يقتضي حيث الحكم بالبرية هم ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فمعلق في الحال في كل البلاد وكذا قوله
 انت طالق في الدار لان الطلاق لا يتخصص بمكان بل مكان لان المضافة في مكان مطلقة في كل مكان هم وان عني
 ش اي ان قصد بقوله انت طالق بمكة هم اذا ثبتت مكة فيصدق ديانته ش يعني بينه وبين الله تعالى هم لاقتضاء من الله
 في الحكم هم لانه نوى الاضرار وهو ش اي الاضرار هم خلاف الظاهر ش فلا يصدق التام في نوع تخفيف على نفسه هم
 ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم يملك حتى تدخل مكة لانه معلق بالدخول ش اي بقوله اذا دخلت مكة لا يملك بالتعلق
 بالبرية هم ولو قال في دارك اذا دخلت مكة لم يملك حتى تدخل مكة لانه معلق بالدخول هم لقارنه بين الظرف والشرط ش لانه
 الظرف يسمي الظرف كما ان الشرط يسمي الشرط اي على الشرط هم عند الظرفية ش لان الفعل لا يصدق
 لانه عرض فلا يقوم به فلا يصح الدخول في الملبس وكذا الحكم في ذاك الى مكان كذا او في بسك ثوبك انما هو
 فحصل اي بفعل هم في اضافة الطلاق الى الزمان ش اي في بيان حكم اضافة الطلاق الى الزمان ذكرنا فصولا لانه
 بحسب اضافة الطلاق وتنويعه وتشبيهه باضافة الطلاق تاخير حكمه عن وقت الحكم الى زمان يذكر بعده بغير كلمة الشرط هم ولو قال
 طالق ش نذوق الطلاق عليها بطول العجز لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في اول جزئ منه ش اي الغد
 وهو طلع الفجر لان الغد تحقيق في ذلك الوقت هم ولو نوى به ش اي بقوله غدا هم اخر النهار فيصدق ديانته ش اي الاحتمال
 ذلك هم لاقتضاء ش اي لا يصدق غدا في الحكم هم لانه نوى التخصيص في العموم وهو مطلق ش اي بمقتضى التخصيص فيصدق ديانته
 كما لو قال لا اكل طعاما ونوى طعاما دون طعام هم لكناية لفظ الظاهر ش لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد وذلك بوقوعه في
 اوله وفيه تخفيف عليه فلا يصدق القاضى ولما قيل ان يقول الحام ما يتناول افراد متفقت الحدود والخط الغد ليس كذلك واما هم
 فيه من الطول الوسط والاخر فتكون اجزايه لاسن اذ هو وحيد لا يكون النية اخر النهار فاعوم ولا تخصيص والجواب ان الزمان
 الحقيقة والمجاز فان طلاق لفظا كل واياها الجز ومجازا لا محالة ش ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يؤخذ بالبرية
 الذي يفهم به ش اي تكلم به فوقع في الاول ش اي في الوجه الاول هو قوله انت طالق اليوم غدا هم في اليوم وفي الثاني ش
 وهو قوله انت طالق غدا اليوم هم في الغد لانه لما قال اليوم مجزا والشرط لا يقتضي الاضافة ش فكان قوله غدا يؤخذ بوقوعه في الثاني
 كما عرفت في قوله انت طالق غدا اليوم وبيان صحته لانه في الحال ش وقع جهده عند الغد والشان ان الحكم فيهما لو قال انت طالق
 اليوم غدا هم ولو قال غدا كان اضافة والمقتضى لا يفسر الجلال الاضافة غدا لفظ الثاني في الفصلين ش في قوله انت طالق

هم

اليوم غدا وقوله غدا اليوم فان لم يحل غدا فاطلاق اخر وجيب بان يحتاج الى تقدير انت طالق والاصل خلافه فلا يصح
 اليس في غير موضع الضرورة وفيه نظر لان صواب كلام العالم على ان الغا فروع ضرورية والا والاول ان يقال بعد ما بالطلاق اليوم غدا
 وبالطاقة الواحدة يحصل بطلان العقد فلا حاجة الى غير ما فعل في اكان كلامه نعم ان الغا فان قيل في الثانية في الضرورة الثانية
 وهي قول انت طالق غدا اليوم لانه وصفها بالطلاق غدا والموصوف به غدا لا يكون موصوفا به اليوم جيب بان ليقام الثانية فيها
 مفضل الى المذكور وبما يقع الطلاقين في واحدة لا يتحقق الاثباتها فيكون في ما اذ اصره لوقال انت طالق في غدا قال فوجب ان يكون
 بين الاقضاء عند اليقين في غدا لا يدين في القضاء خاصة لانه وصفها بالطلاق في جميع الغا فروع مبنية على ما بيناه من
 تنصيص العموم وهو خلاف الظاهر فلا يصدق قضا يصح قيامه ولهذا شئ اى لاجل كونه وصفها بالطلاق في جميع الغا فروع يقع مشر
 اى الطلاق هم في اول خبر منتهى شئ اى من الغا فروع عند عدم نهية وبداش اى وقوع الطلاق في اول خبر منتهى عند علم اليقين
 لان حذف في اثباته سواء لانه ظرف في الحالين شئ اى الحذف والاثبات هم والابى ضيقه انه فروع يمتنع كلامه شئ لانه لما
 في الغا فروع لاجل الغا فروع لان كلمة في الظروف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب شئ اى استيعاب الظروف كقولنا زيدا في الدار يقتضي وجوده
 في جرد من اجزاء الظروف وقوله في جميع الظروف فكان كلامه محتملا للجهل من هم وفيهم لجزء الماهل ضرورة عدم المزاحم فاذا عين ان
 كان للعينين التقدير من المعين هم اولى بالاعتبار من الغا فروع بخلاف قوله غدا شئ يعني اذا قال غدا يداني كركلة في هم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها شئ اى وصف المرأة هم بهذه الهيئة يعني بصيغة الطلاق حال كون الهيئة مضافا الى جميع الغا فروع
 فلا يصدق حياته في نيته اخر انما وقضا هم نظيره شئ اى نظيره المذكر يدون ذكر كركلة في اذا قال والله لا صوم من غدا
 ونظيره الاول وهو المذكر كركلة في هم والله لا صوم من غدا شئ فان الاول يتناول جميع عمره حتى لا يبرئ في ميته الا بعد يوم جميع العمر
 وفي الثانية وهو قول لا صوم من غدا شئ اى نظيره المذكر يدون ذكر كركلة في اذا قال والله لا صوم من غدا شئ اى نظيره المذكر
 هم المذكر في الدبر شئ يعني لوقال لا صوم من الدبر او قال لا صوم من الدبر في الاول لا يبرئ حتى يصوم الدبر كله وفي الثاني لو صام
 ساعة منه يبرئ في ميته هم ولو قال انت طالق من قدره وجهاش اى الحال انه قادر بهما هم اليوم شئ بالنسبة الى اليوم
 الذي قال انت طالق هم لم يقع شئ لانه سنده شئ اى سنده كلامه الى ماية مائة شئ اى عابته هم منافية لما لكتبة
 الطلاق فيلغو شئ كلامه فلا يقع شئ هم كما اذا قال انت طالق قبل ان تلحق شئ اى قبل ان تلحق ولا خلاف فيه بالاعتقاد
 وذلك لانه وصفها بالطلاق في وقت لم تكن في ملكه هم ولانه يكون نصيب شئ اى نصيبه في الكلام هم انما راعى عدم النكاح
 او عن كونهما مطلقة بتطبيق غيره من الازواج شئ اى او يكون انما راعى كونه هذه المرأة مطلقة بتطبيق غيره من الازواج وبما
 لا يستقيم فكانت المرأة كرا او ميا بغير نكاح او متوفى عنها زوجها ولا يستقيم الكلام الا في التعليل الاول وبما التعليل ايضا في

ولو قال انت طالق في غدا وقال
 مذيت امر النهار دين في القضاء
 عند المجتفة ودعا لا يدبر
 في القدر خاصة لانه وصفها
 بالطلاق في جميع الغا فروع
 بمنزلة قوله غدا على ما بيناه وهذا
 يقع في اول خبر منتهى عند علم اليقين
 وهذا لان حذف في اثباته سواء
 لانه ظرف في الحالين شئ اى الحذف
 والاثبات هم والابى ضيقه انه فروع
 يمتنع كلامه شئ لانه لما في الغا
 فروع لاجل الغا فروع لان كلمة في
 الظروف والظرفية لا تقتضي الاستيعاب
 شئ اى استيعاب الظروف كقولنا زيدا
 في الدار يقتضي وجوده في جرد من
 اجزاء الظروف وقوله في جميع
 الظروف فكان كلامه محتملا للجهل
 من هم وفيهم لجزء الماهل ضرورة
 عدم المزاحم فاذا عين ان كان
 للعينين التقدير من المعين هم اولى
 بالاعتبار من الغا فروع بخلاف
 قوله غدا شئ يعني اذا قال غدا
 يداني كركلة في هم لا يقتضي
 الاستيعاب حيث وصفها شئ اى
 وصف المرأة هم بهذه الهيئة
 يعني بصيغة الطلاق حال كون
 الهيئة مضافا الى جميع الغا فروع
 فلا يصدق حياته في نيته اخر
 انما وقضا هم نظيره شئ اى
 نظيره المذكر يدون ذكر كركلة
 في اذا قال والله لا صوم من غدا
 ونظيره الاول وهو المذكر كركلة
 في هم والله لا صوم من غدا شئ
 فان الاول يتناول جميع عمره
 حتى لا يبرئ في ميته الا بعد يوم
 جميع العمر وفي الثانية وهو قول
 لا صوم من غدا شئ اى نظيره
 المذكر كركلة في اذا قال والله
 لا صوم من غدا شئ اى نظيره
 المذكر هم المذكر في الدبر شئ
 يعني لوقال لا صوم من الدبر او
 قال لا صوم من الدبر في الاول لا
 يبرئ حتى يصوم الدبر كله وفي
 الثاني لو صام ساعة منه يبرئ
 في ميته هم ولو قال انت طالق
 من قدره وجهاش اى الحال انه
 قادر بهما هم اليوم شئ بالنسبة
 الى اليوم الذي قال انت طالق هم
 لم يقع شئ لانه سنده شئ اى
 سنده كلامه الى ماية مائة شئ
 اى عابته هم منافية لما لكتبة
 الطلاق فيلغو شئ كلامه فلا
 يقع شئ هم كما اذا قال انت
 طالق قبل ان تلحق شئ اى قبل
 ان تلحق ولا خلاف فيه بالاعتقاد
 وذلك لانه وصفها بالطلاق في
 وقت لم تكن في ملكه هم ولانه
 يكون نصيب شئ اى نصيبه في
 الكلام هم انما راعى عدم النكاح
 او عن كونهما مطلقة بتطبيق
 غيره من الازواج شئ اى او
 يكون انما راعى كونه هذه المرأة
 مطلقة بتطبيق غيره من الازواج
 وبما لا يستقيم فكانت المرأة
 كرا او ميا بغير نكاح او متوفى
 عنها زوجها ولا يستقيم الكلام
 الا في التعليل الاول وبما التعليل
 ايضا في

ولو تزوجها اول من اسبقه
السكنة لانه ما اسنده
الى حالة منافقة لا يمكن
تصحيحه اخيار ايضا
فكل من اشترى ولا يشترى لها
انشاء في الحال فيقع السكنة
ولو قال انت طالق قبل
ان تزوجك لم يقع شيء
اسنده الى حالة منافقة
فصار كما اذا قل طلقنا
مضى وانما اوجع اخبارا
على ما ذكرنا ولو قال انت
طالق ما لم اطلقك ومتى
لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك
وسكت طلقنا لانه انما
الطلاق الى زمان حال
عن التعليل وقد وجد
حديث سكت وهذا
متى ومتى ما صرح في الوقت
لانها من خارج الزمان
وكذا كلهما للوقت قال
الله تعالى ما دمنا حيا
اي وقت الحياة ولو قال
انت طالق ان لم اطلقك
لم يعلق حتى يموت لان
العدم لا يتحقق الا بالياس
عن الحياة وهو الشرط
كافي قوله ان لمات البصيرة

فمن لا مكره لان عدم النكاح يصدق على ما فاقهم ولو تزوجها اول من سبقه فوقع الطلاق الساعة لانه ما اسنده الى حالة
منافقة ولا يمكن تصحيحه اخبار ايضا شئ اى كما في المسئلة السابقة فلم يكن تصحيحه اخبارا هم كمال انشاء والانشاء في الماضي
انشاء في الحال فيقع السكنة لان الانشاء ايجاب لم يكن والايجاب في الماضي انشاء في الحال فيكون طلاقا في الحال
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء لانه اسنده الى حالة منافقة لانه اضاف الطلاق الى زمان مناف للطلاق
لانه لا وجود للطلاق قبل النكاح فلا يقع هم فصار شئ اى حكمنا هم كما اذا قال طلقك وانما صبي وذاشمش لانه اسنده الى
حالة غير معدودة فلا يقع قول في الاضافة هم اوضح اخبارا شئ لم يوجب قول لانت طالق اخبارا عن عدم النكاح قبل التزوج
في قوله انت طالق قبل ان تزوجك هم فلا يقع شئ اى نصا حكمنا قبل ان تزوجك لان حقيقة لعقبة للاخبار وان لم
بها فلا يعمل انشاء هم على ما ذكرنا شئ اشارة الى قوله لا يمكن تصحيحه اخبارا عن عدم النكاح وعن كونها مطلقة بتعليق غير الزمان
هم ولو قال انت طالق ما لم اطلقك شئ اذ متى لم اطلقك ومتى ما لم اطلقك هم وسكت طلقنا لانه اضاف الطلاق الى زمان حال
عن التعليل وقد وجد حديث سكت شئ وبما باتفاق الفقهاء هم وبما شئ توضيح لما قبلهم لان كلمة متى ومتى ما صرح في وقت
لانها من غرة الزمان شئ اذ متى فانها مبهم في موضع كون لما كان الفعل لها دول لا سمحلت للشروط والابها هم فيها
وغل عليه في حين ان يوجد وبين ان لا يوجد فصحت المجازاة بهما مع قيام معنى الوقت به فاذا قال لمرات انت طالق متى لم اطلقك
يقع الطلاق عقيب المين وجود وقت لم يطلقها فيه بعد كلامه لم يقتصر على مجلس لانه باعتبار ابها هم فيه جميع الاوقات والما شئ فانها
ايضا متى في اصل فزيدت فيه كلمة فانها يستعمل للوقت الاحالة فترجبت جنة الوقت هم وكذا كلمة ماش اى تستعمل في الوقت
كما ذكرناه هم قال الله تعالى ما دمت حيا متى قت الحياة شئ وقال الله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام وادعاني بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا اى مدة وادعى نيالت شرطية ايضا قال الله تعالى ما نفع الله للناس من حمة فلا يمسك لها وما
يسمك فلا يصل له من بعده فبني ان لا تقع الا اذا كانت للوقت دون الشرط وبنى تكون شرطية من غير وقت وللوقت بلا
بخلاف متى ومتى فانها اذا كانت للمجازاة فلانها عن الوقت فاذا قلت متى انقضاء كانت للاستفهام عن ان انقضاء
فيه شرط واذا قلت متى فماتم حكم كانت لظرفا صنعت معنى الشرط وكذا متى ما هم ولو قال انت طالق ان لم اطلقك لم اطلق
حتى يموت لان لعدم شئ اى عدم تعليل هم لتحقيق الاباياس عن الحياة وهو الشرط شئ اى اباياس عن الحياة هو الشرط
فانواتى الى الموت وقد وجد اباياس فوجد الشرط لمحل قائم والملك باق فوقع قبل موتته فليس لذلك تحليل حدسوه
باتفاق الفقهاء ثم ان كان مل بها فلما لم يلح حكمه فمات عندنا خلافا للشافعي وان لم يدخل بها فلا ميراث لها هم كافي قوله
اذ ماتت البصيرة شئ معنى كما اذا قال لمانت طالق ان لمات البصيرة لا يقع الطلاق حتى يقع الاياس عن الاتيان فانواتى

الى الوقت فخر وقع الياس فوجد الشرط فوقع وموتها بمنزلة موتة شئ اي موت الزوج اي نفي الطلاق قبل موتها اي قبل
 م هو الصحيح شئ احده ان اعوان واية النواذير انه قال فيما لا يقع الطلاق بموتها وقائمة وقوع الطلاق عليها بعد موتها
 ان لا يرث الزوج منها لانها بانث قبل الموت فلا تبقى منها واجبة عند الموت وشرط التوريث بذوقه عدم م وهو لو قال
 طالق اذ لم يطلقك واذا لم يطلقك لا يطلق حتى يموت عند ابى حنيفة شئ وبه قال حنفى رواية م وقال لا يطلق حتى يموت
 شئ وبه قال الشافعي ومالك م لان كلمة اذ الوقت قال الله تعالى اذ لم يطلقك م استدلوا لهم بهذه الآية
 فان ذابها لا شرط ولهذا اتى فيها بالجواب وهو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت اخرجت وشئ م قوله تعالى انما عاتية راحة عمل
 نفسه وكورت كذا ذكره الرخشي ورفع بانها عليه ذميمة وغيره يرفعها بالفعل المقادير على ان فعله بالية فاعلم
 وقال في الخواص كون كرية اوى كرسى واذا اجاس الحيس يدعى جندب شئ ولم يبين له معناه قال هذا البيت من شعره وغيره
 الى عشرة اعمى لحيون بصم وعزاه سيوريه الى رجل من حج وقال بورياش فاليه جام بن مرة اخو عباس بن مرة قاتل كليب بن زعفر
 الاعرابي انه رجل من بني عبد مناف نزل الاسلام بحسبته عام وذكرنا ان البيت من قصيدة من الكمال مع بيان لغاتها
 واوعاها في الصحاب الذي خففته وسميته بالمقامد النجوية في شرح شعره شرح اللقية وقال الكماي اذ المشرع في انفسه
 اذ الاستغنية ثم فتمت فانا البعيد الاجنب قلت ليس كذلك بل وله يا ضمير في وليس لكما بـ والقول ما فعل الذي لا يكره في
 ان ذاب الغنية ثم فتمت فانا البعيد الاجنب واذا اشد ايد بالشدايد فمعه استحكم فانا الحب الاقرب وولج ربه ليل السداد وعنده
 الملاح وعز من الجندب واذ اكون كرية اوى كرسى واذا اجاس الحيس يدعى جندب وها هو جمل الصغار بعينه اسم الى كان
 ذاك لابل وعبا تلك قضية واقامته فيكم الى تلك قضية يجب بقوله يا ضمير اذ يا ضمير فمعه استحكم من لسانه اذ غضب
 قوله الملاح لضم الميم وتبشيد اللام نبات الحزن بالفتح ما خزن من الارض وفيها غلظة قوله واذا اجاس الحيس هو ضمير
 يخطط لمن واقطع ثم يدلك حتى يخطط قوله وجعلكم الوادوية لضم الواو في حق خلكم وعنكم وسعدكم والصغار بالفتح الذرية هم فصا
 شئ اي اذا بمنزلة متى ماشى بمعنى في عدم سقوطا معنى الوقت عند استعمال شرطه او مخرج كونه بمعنى متى بقوله م ولعله
 شئ اي لاجل كونه بمعنى متى م لو قال لامرته انت طالق او شئت لا يخرج الامر من يد يها بالقيام شئ من اجاس كمانى قوله
 متى شئت والى حنيفة حملة المستعمل في الشرط ايضا م واسل الخلاف بين الالف والهمزة والكنونيون يقولون ان النواذير
 تستعمل للشرط ايضا وقد تستعمل للوقت على السواء واذا كان بمعنى الشرط سقط عنه معنى الوقت اهلا كوفي ان يكون مذهب في حنيفة
 حملة مستعملها وعند البعض حقيقة للوقت وللشرط استعمال مجاز او لا يستعمل منه معنى الشرط م قال فاليهم شئ اي قابل الجمع
 الذين قالوا لا يستعمل للشرط م استغن عن هذا كذا كذا لفظي واذ اصبك خصاصة فعمل شئ ومعنى قوله وان تصبك بالجندب

وموتها بمنزلة موتة
 م هو الصحيح شئ
 شئ وبه قال الشافعي
 او اذا لم يطلقك
 انما عاتية راحة عمل
 نفسه وكورت كذا
 وقال في الخواص
 شعري واذ اكون كرية
 واذ اجاس الحيس
 الحيس يدعى جندب
 الى عشرة اعمى
 الاعرابي انه رجل
 واوعاها في الصحاب
 اذ الاستغنية ثم
 ان ذاب الغنية ثم
 الملاح وعز من
 ذاك لابل وعبا
 قوله الملاح لضم
 يخطط لمن واقطع
 شئ اي اذا بمنزلة
 شئ اي لاجل كونه
 متى شئت والى
 تستعمل للشرط
 حملة مستعملها
 الذين قالوا لا

فان يذهب به الشك لم تطلق في
 التحلل وان لم يذهب الوقت فطلق
 فلا تطلق بالشك والاحتمال جلا
 مسكلة المشية لانه على اعتبار انه
 للوقت لا يخرج الامر من بن هابط
 لانه للشك يخرج والامر صار في
 بن هابط يخرج بالشك والاحتمال
 وهذا للخلاف فيما اذا لم تكن له
 نية اما الاخرى للوقت بفتح
 في المحلل ولو نوى الشرط فيقع
 اخر الامر لان اللفظ يحتملها ولو
 قال انت طالق في ما لم تطلقك
 انت طالق في طالق بعد التولية
 معناه قال ذلك هو صوابه لا فيما
 ان يقع المضاف في مكان
 مدحولا لانه هو قول زفره
 لانه وجد زمان لم يطلقها فيه
 وان قوله هو زمان قوله انت طالق
 قبل ان يفرغ منها وجه الاحتجاج
 انه زمان البرمستني هو العيين
 بدلالة الحال لان البر هو
 المقصود ولا يمكن تحقق البر
 الا ان يجعل هذا القدر مستثنى
 واحده من خلفه لا بسكنى هذا
 الدار فاشتغل بالثقل من سلقه
 واخواته

علم كان اما الجزم ودخل الغاي في جوابه ومحل لم يثبت لعيسى بن خفاق وهو من الكمال من قصيدة مشهورة في المعاملات
 وقيل ان ابن ابي جابر في الجزم في الجزم في الجزم فالتقوا داود بن زبده و اذا حلفت بما في عقلك و مستغن باعني
 ركب الفتي و اذا تصبكت خدك فمحل في قولنا بنى ابي جابر في قوله صحتى بجمعه وهو كل المر وهو شجر المذاب والمراو الا كذا في قوله
 باولى شي لانه اذا كانت مستثناة لم يخرج منها فيما وقعت صفتان اربابا بالشرط لم تطلق في الحال فان اريد به الوقت طلقت فلا تخرج
 بالشك الاحتمال في قولنا نظر الى الشرطية يقتضي بقاء الشك والحلل والنظر الى الوقتية يوجب الطلاق والمرتبة فاجتمعت
 المرتبة والحلل في ان ترجح المرتبة كما عرف قلنا باسره وك في جميع صور الشرطية فانه لو شك في الانتعاض بعد الطهارة فان بقا اوجب
 اقامة الصلاة بالنظر الى الانتعاض بجرم او اودع هذا في ترجح المرتبة وان كان حنبي الصلاة على الاحتياط لان الشك لا يثبت شيئا
 فلا يكون من قبيل تعارض دليل المرتبة مع دليل الحل كذا قيل هم بخلاف سلكه المشية في جوابه عن قوله كما في قوله حتى ثبتت وتغير
 قوله لانه على اعتبار ان شى اى ان ذاهم لوقت شى اى لوقت ص لا يخرج الامر من يد او على اعتبار ان الشرط يخرج وكان
 الاية يذهب اليقين فلا يخرج بالشك الاحتمال لان الشك لا يعارض اليقين وهذا الخلاف في شى اى لانه كونه في حنفية ومما جزم فيها
 او لم يكن لانيته في قولنا طالق او لم يطلقك ص اما ان نوى لوقت يقع الطلاق في حال لو نوى الشرط يقع اخر العزم بموت
 شى لان اللفظ يحتملها شى اى يحل لوقت الشرط فاذا احتمل على السوى يقع ما نوى بالايجاع قيل ان يستعمل الشرط مجازا عند ابي حنيفة
 جزمه لانه اذا كان عند ما ينبغي ان لا يصدره القاضي فيما اذا نوى به معنى ان لان في حنفية على نفسه قيل في جوابه لما ذكره استعماله في
 معنى الشرط فصار كانه جازم في جزمه ان يصدره القاضي من التاميل حقيقة فيما عنده وفيه نوع تامل هم ولو قال انت طالق لم يطلقك
 انت طالق في طالق بعد التولية شى اى التولية الاخرية المضافة الى المعلقة بعدم التعلق هم معناه شى اى معنى ما قاله محمد واقره
 هم قال ذلك هو صوابه لا شى قيد بل لانه لو قال مفعولا يقع بالاجماع قياسا وتجانسا لانه وجد الزمان في الحال من التعلق هم معناه
 ان يقع المضاف شى وهو قوله لم يطلقك هم فيقعان شى اى المضاف والتولية الاخرية هم ان كانت مدخلا بها وهو من
 القياس هم قول زفره وجد زمان لم يطلقها فيه ان قل هو زمان قولنا طالق قبل ان يفرغ منها شى اى بيان انه وجد زمان
 ووقع الطلاق مقدر الواقع في مرتبة ليرى بشرط الحزن يستوي في التعليق والكثير هم بعد الاحتسان ان ما ان البرمستني عن العيين سلكه
 الحال شى لان الحالف لما يكلف لم يجز في جميعه ولم يكن في هذه الا ان سلكه التاميل بالاجماع فيها مستثنى فيصير هذا
 مستثنى من العيين بدلالة الحال هم لان البرمستني لا يمكن تحقيقه الا ان يجعل هذا المقدار شى اى مقدارا تستعمل بالاجماع
 فيصير مستثنى شى عن العيين من صلاته شى اى اصل هذا الخلاف الذي وقع بيننا وبين زفره سلكه كتاب الايمان اشياء البقول هم
 من خلفه لا يمكن هذه الدار فاشتغل بالنقل من جازم شى فانه لا يثبت استحسانا وعنده زفره حيث قياسا هم واخواته شى اى واخواته

وقال للشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم
في الوجه الأول ايضاً
اذا ائوى لأن ملكها كان
مشترك بين الزوجين
حتى ملكت المطالبة
بالوطى كما يملك هو المطالبة
بالتكليف وكذا الحل مشترك
بينهما والطلاق وضع
لأن التهمة انعم مضاف اليه
كما يعبر مضاف اليها كما في
الابانة والتعبر ولما كان
الطلاق لازماً لا يرد
وهو فيها دون الزرع
لا ترى انها على المنفعة
عن الزرع بزعم اخرون
ولو كان لازماً لما عفو
عليها لانها ملكة والزرع
مالك ولهذا سميت
منكوحة فثبت الابانة
لانها لازمة الوصلة
وهي مشتركة ومخلافات
الفرقة لانه لا زال المحل
وهو مشترك فثبت
اضافتهما اليهما لانهم
اضافة الطلاق لا اليها
ولو قل انت طالق ولعة
الا فليس بشيء

[illegible]

رضي الله تعالى عنه في رجل قال لمارأته انت طالق واحدة اولاً قال ليس بشي انتهى وكذا لو قال انت طالق اولاً وغيره طالق اي
شي وبه قال الشافعي واحمد وماك وعليه الخلاف لو قال انت طالق ثلثاً اولاً شي هم قال شي كذا ذكره ما في قال المصنف رحمه
الله تعالى هم كذا ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف بين ابني حنيفة وصاحبيه شي وقال في الاصل ان قال انت طالق واحدة
اولاً شي فهي طالق واحدة رجعية في قول محمد وقول ابني يوسف الاول لم يذكر قول ابني حنيفة في الاصل كما ترى ونقل صاحب الاجناس
عن كتاب الطلاق المار اليه سليمان قال ابني حنيفة لا يقع الطلاق ثم قال صاحب الاجناس وكذا ذكره عن ابني حنيفة في البرجانيات
هم في قول ابني حنيفة ابني يوسف اخر شي اني لم اذكر من قول انت طالق واحدة اولاً شي هم وعليه قول محمد وهو قول ابني يوسف
لا يقع واحدة رجعية ذكره قول محمد في كتاب الطلاق فيما اذا قال لمارأته انت طالق واحدة ولا شي ولا فرق بين ابني حنيفة وبين ابني حنيفة
انت طالق واحدة اولاً من قول انت طالق واحدة اولاً شي لانها في المعنى واحدة يعني لا فرق بينهما في معنى الشرع وفي الاصل هو في
الوضع هم لو كان لذكره هنا قول الكل من محمد واثبات شي اي لو كان لذكره في الجامع الصغير قول ثلثات فيكون عن محمد واثبات
لانه ذكره قول ثلثات عن محمد في طلاق المبسوطة لانه يقع واحدة رجعية لانه في الجامع الصغير وبذلك استلزم ورود الروايتين عنه
وشي اي لجملة الله تعالى هم نه شي اي ان الرجل الذي قال لمارأته انت طالق واحدة اولاً شي هم فخل اشك في واحدة لانه
اشك بينها شي اي بين الواحدة من مدين النفي شي وبه قوله لاشي هم فيه طاعتها الواحدة في قول انت طالق واحدة لانه
فتقع طلاقه واحدة رجعية من خلاف قول انت طالق اولاً لانه دخل اشك في اصل الاتباع فلا يقع شي ولها شي اي ابني حنيفة
وابني يوسف هم ان يوصف شي وبه قوله انت طالق هم متى قرن بالعد شي مثل ان يقول انت طالق واحدة او اثنتين او ثلثاً
هم ان يوقع شي اي وقوع الطلاق من ذكر العدد شي وبه قوله واحدة انما اطلق العدد على الواحدة مجازاً من حيث انه اصل العدد
هم الا ترى نه شي توضيح لما قبله اي الا ترى ان الرجل هم لو قال لغيره دخل بها انت طالق ثلثاً او اطلق ثلثاً شي بالاتفاق فعلم
ان يوقع بالعدد ولو كان لوقع شي اي وقع الطلاق هم بالوصف للمعنى في ثلثات شي يعني لو كان يقول انت طالق
لما وقع الثلثات فعلم ان لوقع بالعدد والابوصف هم وهذا شي اشار به في قوله ولو كان لوقع بالوصف هم لان لوقع في الحقيقة
انما هو المنعوت المحذوف معناه انت طالق تطلقه واحدة على شي اراد بقوله ان لوقع بالعدد والابوصف هم طالق لكن بعد
وقع نعم المحذوف اي تطلقه واحدة فالمنعوت هو الواقع في الحقيقة فاقدمهم واذا كان الواقع لكان لعد ونعتال كان اشك في ثلثاً
في الاتباع فلا يقع شي شي الضمير يرجع الى الموصول وهو قوله ما هو عبارة عن التغطية لانه واداه بقوله العدد والواحد قوله
كان اشك في آخره جواب قوله اذا كان هم ولو قال انت طالق مع مرقى اوجع منك شي اي وقال انت طالق مع مرقى
فليس بشي شي اي بهذا القول ليس بشي حتى يقع به طلاق وبه قال الشافعي مالك واحمد وبه من سأل الجامع الصغير لغير

قال رضي الله عنه عنك
ذكر في الجامع الصغير من غير
خلاف وهذا قول ابني حنيفة
وابني يوسف اخر شي
قول محمد وهو قول ابني يوسف
او لا تطلق واحدة رجعية
ذكر قول محمد في كتاب
الطلاق فيما اذا قال لمارأته
انت طالق واحدة ولا شي
ولا فرق بين المثلثين لو كان
الذكر هم هنا قول الكل من
محمد واثبات لانه ادخل
الشك في الواحدة لانه ادخل
كلمة او بينها وبين النفي فيه
اعتبار الواحدة وبقي قوله
انت طالق بخلافه قول
انت طالق او لا لا ادخل
الشك في اصل الاتباع فلا يقع
ولها ان الوصف متى قرن
بالعدد كان الوقوع يتركز
العمل الا ترى ان يطلو قول الغير
المدخول بها انت طالق
ثلثاً تطلق ثلثاً ولو كان الوقوع
بالوصف للمعنى في ثلثات شي
لان الواقع في الحقيقة هو
المحذوف معناه انت طالق تطلقه
واحدة على ما اذا كان الواقع
كان لعد ونعتال كان اشك في
في اصل الاتباع فلا يقع شي
قال انت طالق مع مرقى منك
فليس بشي

لانه اضاعت الطلاق
الى حالة منافية له
لان موته ينقض كالأية
وموتها في المحلقة
ولا بد من ما زاد للملك
الزوج بتراده اشققاً
منها او ملكته المرأة زوجها
او شققاً منه وقعت
الفرقة لمناخلة بين
المالكين لاملكتها ايأه
فلو جتم لم بين للملكية
والملوكية واملكتها
ايأها فلون ملك النكاح
ضروري كالأخر وقرم قيام
ملكه اليين فينتفي
ولو اشترى فاحتم طلقها
لم يقع شيء لان الطلاق
يستدعي قيام النكاح
ولا بقاء له مع الناني
لا في وجه ولا من كل وجه
وكذا اذا ملكته او شققاً
لا يقع الطلاق لما قلنا
من المناخلة او من محمد
انه يقع لان العدة
واجبة بخلاف الفصل
الاول لان كلاً من
هناك حتى يطل

فيه خلاف وكذا اذا قال انت طالق بعد موتي او بعد موتك بل ولي هم لانه هنا الطلاق الى حالة منافية لشيء اى للطلاق هم
لان موتك شيء اى لان موت الزوج من ثباتي الالبية شيء اى للطلاق هم وموتها شيء اى موت المرأة من ثباتي المحلقة شيء اى موت
معدا للطلاق هم فلا بد منها شيء اى فلا بد لوقوع الطلاق من الالبية والمحلية لان الطلاق علق لوجود الموت فصار الموت شرطاً كما لو
قال انت طالق مع دخولك الدار والجزيرة فبشرط طرهما كان جزا لبقا ما له بعد الموت والملك بعد الموت ولا ان النكاح موته شيئاً
فموت احد بانتهى لوجود غايته والحكم لا يبقى بعد الغاية وفي الجاسع قال ائنه لا اقربك حتى تموتى او اموت صار مولى فكانه قال ائنه
لا اقربك ما دام النكاح بينهما هو اذ الملك امراته شيء اى اذ الملك الرجل ملته بشرط او اراث او بية او صدقة هم او شققاً منها شيء
اى اذ الملك الرجل شققاً من امراته او شققاً بالملك هم قال ابن زيد هم املكته المرأة زوجها شيء اى بشرط او نحوه كما ذكرنا هو شققاً من
شيء اى وملكته المرأة شققاً من الزوج هم وتمت القوة شيء جواب لوقوعه في النكاح من جنبها الفسخ وهذا قول الجمهور وبقا لك الآ
الشاذية وانطابرية وفي التمهيد عن عبد الله بن عبد الله الشعبي فيمنع منها لو ملكت زوجها فافترقت عين ملكة كانا على نكاحهما لو ملكها الزوج
وطبها بملك اليين بعده ولو ملك بعضها ففسخ النكاح ولا يطالب وقال قتادة لم ير من هذه الاقربا ويطالبون بها في موتهم فلو
هم للمنافاة بين المالكين شيء وبها ملك النكاح والملك بالشر او نحوه هم املكها ايأه شيء اى املكها المرأة زوجها هم فلو جتم لم بين للملكية
والملوكية شيء وتبطل لان ملك النكاح الرقبة يقتضي ان يكون نكاحاً او ملك النكاح يقتضي ان يكون محلاً وانما في حال اجتماعهما
والملك لايأه شيء اى املك الرجل امراته هم فلان فلان ملك النكاح ضروري شيء بيانه ان ثبات الملك على الرجل على خلاف الفيات
وانما ثبت ضرورة الحل بقاء النسل هم ولا ضرورة مع قيام ملك اليين شيء لانه لما اطلأ عليه ملك اليين بطل القوي فبنتفي شيء الحل
الضعيف وفي تلك الشقق ان كان لا يثبت الحل لكن ثبت الملك فقامت قاطبة الحل لانه ليس عليه بخلاف الكتاب اذا اشترى من ملكة
حيث لا يطل النكاح لان ثبات في كسب حق الملك من الملك لا يمنع حق النكاح هم لو اشترى امش اى لو اشترى الزوج امراته
هم ثم طلقها لم يقع شيء لان الطلاق يستدعي قيام النكاح ولا بقاء له شيء اى النكاح مع الناني شيء وهو ملك اليين هم لا يمنع
شيء العدة لانها من ثماره فلا يثبت مع وجودها في والا كان ملك النكاح باقياً من جهة لاسن كل جهة متعلقاً بقوله لا بقاء وقال
قيل لاسن من جهة اى اذ الملك اشقق لاسن كل جهة يعني اذ الملك اليين الجمع وعلى هذا تعليق بقوله مع الناني انتهى قلت هذا القول انتهى بشرط
الاكمل بقوله قيل هو قول الترابي كذا افسد في شرحهم وكذا اذا ملكه شيء اى كذا لا يقع الطلاق اذا ملكته المرأة الودة زوجها وهو عبد
بميراث او غيره هم او شققاً منه شيء اى وملكته شققاً من زوجها هم لا يقع الطلاق لما قلنا من المناخلة شيء بين المالكية وبين الملوكية
وعن محمد بن يعقوب شيء اى الطلاق في الصورة الثانية لوجوب العدة عليها والطلاق يقع بملك النكاح او قيام العدة ولهذا تجب العدة
ولنا الاكمل وطبها هم لان العدة جهة بخلاف الفصل الاول شيء وبها اذ الملك الزوج امراته لانه لا عدة بها لك حتى يطلها شيء اى

في حق مولاه الذي يملكه في الكافي فان قيل ليس له الايجوزية التزويج وهذا يدل على وجوب قلنا قد قالوا الامة عليها دليل انه
 لوز وجها من تزويجها صحيح انه لا يجوز تزويجها من غير فعله انه لا يجب الامة عليها في حق من تزويجها من غير فعله رويان وبطلان
 انها يجب الاستبراء للرجل من الاستبراء لغيره من نفسه مع بقا سبب الجواب على كل وجه ولو قل لها شئ اي لو قل رجل لمرته
 هم وهي منه غير شئ اي الى الابد انها منه غير هم انت طالق فثنتين مع عيني هو الاكل ياك شئ اي عناق هو الاكل ياك فاستغنى عن كل
 لان العتق حكم الاعناق والدليل عليه انه قال بعده علق التطليق بالاعتناق او بالحق لان الاعناق ايضا في حقيقة الالمولي لا الحق
 فاعتقها شئ يعني والاهم تلك الزوج الرجعية لانه علق التطليق بالاعتناق او بالحق شئ اي العتق بالحق علق المولى به لان الخط
 ش وهو قوله مع عتق مولاك هم في نظمها ش اي ينظم الاعناق بعتق على طريق البديل لا الشمول لاستحالة الحقيقة ولها ما روي
 دونها في دفع قول لا تازي لاني قوله لان اللفظية تنظمها لانه حينئذ يلزم الجمع بين الحقيقة والشرط ليكون - عدو على خط الو
 ش اي قد علم ان بشرط ما يكون - عدو ما يكون على خط الزوج وهو حق والاعتناق بهذه المشابة بشرط على خط الزوج وهو حكم علق به
 اي قد علم ايضا ان الحكم تعلقا بالشرط لانه متوقف على وجود الشرط وهو المذكور ش اي الحق هم بهذه الصفة ش يعني مع عدم
 خط الزوج والحكم تعلق به فيكون شرطه لا يجعل التطليق متصلا بالعتق وذلك تعلق لان يكون تعلق العلة بالمعلول والشرط بالمشروط
 والاعتناق والحق الا يكون عليه تطليق الزوج ولذا تطليق الزوج لا يكون غاية الاعتناق المولى والعتق الحاصل به وبطلان تعلق به
 وهو معنى قوله وعلق به ش اي بالعتق ثم تطليق ش الاطلاق عندنا ما تقر في الاصول ان شرطه تعلق في منع سبب في
 منع الحكم لان التعليلات يصير تصرف معلقا عندنا بما على ان الشرط عندنا تعلق العلة الى زمان وجوده كما عرف
 في الاصول وقال لرجل اشترى ثوبا لانه في التعليلات الى آخره يعني ان المعلق بالشرط عندنا لا يقع سببا لشرطه في منع الاعتقاد
 وعندنا نفعي يوجب الحكم اذا كان التطليق معلقا بالاعتناق والعتق يوجب بعده ش اي يوجب التطليق بعد الاعتناق او الحق لان
 مع الشرط يتعاقبان ثم ثم الطلاق يوجب بعد التطليق فيكون لطلاق متنازعا عن العتق ش بالضرورة هم فيضا وها ش اي مساو
 الطلاق المارة هم في حرة ش اي الى الابد نهارة عند المصادفة هم فلا تحرم من غايته بالثنتين ش اي تطليقتين عندنا نفعي
 والطلاق وقعا معا فلم يكن رجعا في ظهر قوله بعد وقوع الطلاق لكن عند مصادفة المسئلة فيما اذا قال بعد الامارة انت طالق مع عتق
 مولاك اي لان عند اعتبار الطلاق بالرجع قال لك الحمد في قول عنه يوم حرة غليظة لان العتق لو تقدم وقوع الطلاق
 فضا كما لو طلقا اثنتين ثم عتق وفي الكافي وذكر في المداية لانه علق التطليق بالعتق الى آخره وبشكل لانه اريد به الاعتناق وهنا
 فاستغنى عن علة الا ترى الى قوله ياك ولا تستعمل ذلك الا في الفعل المتعدي قبل في جوابه بشكل لانه لما علق التطليق بالاعتناق لم يزم
 منته عليه بالعتق الحاصل من الاعناق وقد بينا ان كل مصلح شرطه لا يملكها على خط الزوج ويكون قوله مع عتق مولاك ياك ش

وان قال المولى لم
 لغيره انت طالق
 ثنتين مع عتق مولاك
 اي اياه فاعتقها ملك
 الزوج الرجعية
 لانه علق التطليق
 بالاعتناق والعتق
 لان اللفظية تنظمها
 والشرط ما يكون محذور
 على خط الزوج والحكم
 تعلق به والمذكور
 بهذه الصفة للعق
 به التطليق لان في
 التعليلات يصير تصرف
 تطليقا عند الشرط
 عندنا واذا كان التطليق
 معلقا بالاعتناق والعتق
 يوجد بعد شرطه
 يوجد بعد التطليق
 فيكون الطلاق متنازعا
 فيضا وها في حرة
 فلا تحرم من غليظة
 بالثنتين

يبقى شيء وهو ان
 كلمة مع للقرآن قلنا
 قد يدرك التامر كافي
 قوله تعالى فان مع
 العسر يسرا فيعمل عليه
 بدليل ما ذكرنا من معنى
 الشرط ولو قال لا جمل
 غدا فانت طالق ليقول
 وقال المولى اذا جازع
 فانت حر وتجاوز
 لم يحل لحيث تنكح
 نزعها غيرها وعدتها
 ذلك حتى وهذا عند
 ابى حنيفة والى يوسف
 وقال محمد بن زوجهما
 بملأى الرجعة لان
 الزوج قون الايقاع
 باعتراف المولى حيث
 علقه بالشرط الذي
 علق به المولى العتق
 وانما ينعقد المعلق
 سببا عند الشرط
 والعقود يقرن كالتامر
 لانه علة ماصلة
 الاستطاعة
 مع الفعل

الى اصل من عتاق مولاك ياك فلهذا اولى المصنف قوله علق المعلق بالاعتاق او الحق فان قلت كيف سمي المصنف اضافة لطلاق
 الى ان الاعتاق تعليقا للمعلق غير مضاف قلت جيب بانه ما تعليقا مجازا لا حقيقة لان التعليق توقيف الامر على امر بوجوب الشرط
 فلما وجد توقف الطلاق على الاعتاق ساء تعليقا وان لم يذكر بوجوب الشرط فصار كأنه قلنا انت طالق ان عتقت مولاك ثم يتبع شي
 شي شي شكلا لاهم به وان كلمه مع للقرآن شي عند ارباب اللسان اصل هذا انه عتق ارحما وروى على كلامه حيث قال يكون الطلاق
 متاخر عن العتق فهو عليه بان قال الاسلام متاخر عنه لان كلمه مع للقرآن وصحة قوله قال سلمة ذلك لكن هم قلنا قد ذكر شي
 هم المتأخر شي مجازا هم كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا لان لا يكون لمعية بين امرئ وامرأته فلهذا ساء تعليقا
 على التامر شي متاخر شي ان كلمه مع قد ذكر للاقرار ان في زمان لوجوده وقد ذكر للاقرار ان في اصل لوجوده كما في قوله تعالى اسلمت مع سليمان
 وكما في قوله تعالى ان العسر يسرا فلو كان المراد هو الاول لم يجرم منه غليظة ولو كان المراد هو الثاني لا يجرم منه الحريظة لم
 تكن ثابتة فلا تثبت بالشك الاحتمال فان قيل قيس هذا بما ذكر في الجواب بقوله لامرأته انت طالق مع نكاحك حيث لم يصح لم يصح
 معنى الشرط فينبغي ان يكون كذلك كما في قوله مع عتق مولاك الى اخره بان لا يردل عن حقيقة معنى الطلاق باعتبار انه ملك التعلية
 تخيير تعلية فاما ان ضرورة كلامه ان كل على معنى الشرط ما بهنالك الطلاق والطلاق مع النكاح متناهيان فلما لم يردل
 عن معنى الطلاق فليكون ضرورة وقال لكاكي وبه الجواب لم يفتح الى التامر بل التامر فيكون صحيحا كما سمي اعتبارا بمعنى الشرط فينبغي
 ان كل تعلية فعل عليه شي اي اذا كان الامر كذلك ففعل لفظ مع على التامر كما في الآية الكريمة هم يسل ما ذكرنا من معنى الشرط
 لضرورة تصحيح الكلام هم ولو قال اذا جازع فانت طالق ليقول المولى انما امرأته الامه افا جازع فانت طالق فانت طالق قال
 المولى اذا جازع فانت حره فجاز العتق لم يحل حتى تنكح زوجا غيره شي لانما امرت عليه حريته غليظة هم بعد ثلاث حين تنكح
 حرة المولى وبه المسئلة لان خلاف فيها على رواية ابى سليمان الجرجاني وفيها الخلاف على رواية ابى حفص البكري شي الذي يقوله هم وبه
 عند ابى حنيفة والى يوسف وقال محمد بن زوجهما يملك الرجعة شي يعني لا تجرم منه غليظة ولشافي قوله ان مبرة المسئلة عند
 المعبك ما ذكرناهم لان الزوج قون الايقاع شي اي ايقاع الطلاق باعتبار المولى حيث علقه بالشرط الذي علق به المولى وقد
 ان الزوج اضاف لطلاق الى زمان اضاف الى المولى الاعتاق وهو محمول لغدهم وانما ينعقد المعلق سببا عند الشرط شي يعني
 انما يكون سببا للايقاع عند وجود الشرط فاما مقتضى في السببية فحكمها ايضا كذلك هم وانما ينعقد بقا ان الاعتاق لانه شي
 اي لان الاعتاق هم عليه شي اي علة الحق والمعلق المعلق فانه عند يكون عند البعض يتعاقبان في العلة الشرعية والشرعية
 الشرعية بمنزلة الجواز اصل الاستطاعة مع الفعل شي يعني الاستطاعة التي يحصل سببا لفعل لا تسبق لفعل لان الفعل معلق
 فيقتضيه زمان في الحكم لانما لو سبقت الايجال انما تنفي الى زمان وجود الفعل ولا فيلزم في الاول قيام العتق والبعض وفي الثاني يلزم

معلق

حصول الفعل بلا قدرة وبوجه محال فكذا الاعتناق لا يتحقق الا متى كان اتيقن معلوماً فيكون التطبيق تماماً للعقود ضرورة لان
 الاعتناق ايضاً متعارف بجوابه لان المتعارفين اتيقنوا بذلك اتيقناً لا يخلو من الاعتناق فإسناد ان الطلاق
 حكم التطبيق لا يتعارض مع التطبيق ليقارن الاعتناق والاعتناق ليقارن اتيقن وان كان المتعارفين للمعارف
 لا شيء متعارف لذلك الشيء فليست بعد انتهت في الكافي لا يوضح قول محمد لان لا يصف حكم المعايير بما ذكره من العلة كما هو بين
 كما وصفه مسلاً لا يمت في مسألة أنت طالق مع عتق مولاك اياك الى اخره وقال تاج الشريعة اختلاف المشايخ في جواز تأخير العتق
 عن العمل الشرعي بعضهم قالوا لا يجوز ذلك وبعضهم جوزه لان العمل الشرعي بمنزلة الجواهر على ما عرفت فمما أخذ في الطلاق سجواز التأخير
 وفي اتيقن بالمعارف وبوجه ذلك ان الطلاق محتج على الثبوت لمتحققه في المناقاة والاعتناق مختص بسرعة الثبوت لكنه على فاق الدليل
 فيقدم على الطلاق فيصافها الطلاق وبوجه حرية يملك الرجعة ولما تميز المالك في البيع الفاسد عن البيع الى ان البعض سجدوا في
 البيع لما ذكرنا ان ما عدا ما عدا في الدليل والآخر على خلافه انتهى على كل من الاسلام القاضي ابو الحسن السعدي حماد السعدي حماد السعدي
 ان اتيقن وان كان يقران الاعتناق لكن العتق لا يزيل ما لم يزل الرق مع اتيقن لا يمتنعان مع كل واحد فليكون نزول اتيقن بعد الرق
 الرق فكذا ان الطلاق بعد الحرية وقيل في الجواب انه يجوز ان يكون مراده بقوله بعد العتق اي حكمه ان مراده بقوله عتق مولاك اياك
 اي بعد عتق مولاك اياك فليس العمل بشرط كالمسل عنه فيكون قول المولى عنه الشرط مائة مرة وقال المزني طالق مائة مرة في زمان
 واحد واما آخره فمتن من الحرية ضرورة فيقعان عليها وهي حرية مفسداً كما مسألة الاوشش وهي قول أنت طالق فمتن مع عتق مولاك
 اياك هم ولما اتفقوا على عدمها بجملة حيث يشاء هذا ايضا لا يخلو من التطبيق بعد العتق ببيان ان الطلاق صاوف الحرية ولما اتفقوا على عدمها
 فلو صاوف الامانة لزمها الاعتقاد او بغيره كذا في نسخة الاثر اي ثم قال على هذا الاستدلال الذي ورد به صاحب المداينة نظر لان
 بطلان حيث لم يثبت اعتبارها حرية وان جوب لعدة كما في المسألة الاولى باعتبار ان الطلاق صاوف الحرية انتهى قلت بهذا الاستدلال هو كذا
 ذكره ثم خص صاحب المداينة ثم نظرية علم يذكره صاحب المداينة هنا على ما لا ينبغي من وهاش اي لا يخلو من العتق وبالي يوسف صاحب
 اي المزني هم علق الطلاق بما علق به المولى اتيقن ش وهو على العتق يصاوفها وبها على ما ش اي الحال انها اتمت حكمه كذا
 ش من صاوفها وبها على ما علق بها المولى اتيقن ش فلما يملك الرجعة من بخلاف المسألة الاولى لانه طالق بالتطبيق
 المولى فيقع الطلاق بعد العتق على ما قرناه ش اي في المسألة الاولى وبما ان الشرط مقدم على الشرط وبما هو بخلاف العدة لانه ش
 اي لان اتيقن هو يؤخذ فيها بالاحتياط ش ميانة للمدعيين كذا في نسخة يؤخذ فيها بالاحتياط ولا وجه الى ما قال ش اي محمد لا يفرق
 لو كان يفرق لاعتناق لانه على ش اي لان الاعتناق على اتيقن هم فالطلاق يفرق التطبيق لانه على ش اي لان التطبيق
 على اطلاق هم فمتن تان ش اي الاعتناق والتطبيق يعني كما ان الاعتناق يصاوفها وبها على ما ش فكذا كذا التطبيق

فيكون التطبيق مقارناً للعتق
 ضرورة فتطلق بعد العتق
 فصاوكا المسألة الاولى
 ولهذا لا يقد رعد لها بطلان
 حصص ولها ان على الطلاق
 بما علق به المولى العتق ثم
 العتق يصاوفها وهي اتم
 فكذا الطلاق والطلاق
 محرمان الا انه حرمة غليظة
 بخلاف المسألة الاولى لانه
 علق التطبيق باعتناق المولى
 فيقع الطلاق بعد العتق
 على ما قرناه بخلاف العتق
 لانه يؤخذ فيها بالاحتياط
 وكذا الحرمة الغليظة يؤخذ
 فيها بالاحتياط ولا وجه
 الى ما قال لان العتق لو كان مقارناً
 لانه على فالطلاق يفرق التطبيق
 لانه على فمتن تان

هم وان شأنيك بينك وبينه وبين من طالق كذا نص في ثمان من اى تطايعة ثمان في يقع تطليقتان حملتا ثمان في
 به قوله لان الاشارة بالاصابع تنفيذ العلم بالعد في مجرى العادة اذا اقترعت بالعدد لمهمهم والاشارة تقع بالمنشورة ش
 المنشورة هم منهاش اى من اصابع اليد ولا تقع بالمضمومة باعتبار العرف والعادة هم قيل ان الاشارة بطريقهاش اى اذا الاشارة
 الى المرات هم بالمضمومة منهاش اى يقع الطلاق عند المضمومة من الاصابع بالمنشورة هم واذا كان يقع الاشارة بالمنشورة
 الاشارة بالمضمومة يصدق ويانته لا قضاء ش وبه قال شافعي لانه كما وجد الاشارة بالمنشورة وصحت بالمعقودة الا ان
 خلاف الظاهر لان الاشارة المعقودة فيما بين الناس بيان لعدد لهم بالاصابع المنشورة لا بالحبس ولا بالكف فادعى زنا
 فلا يصدق في القضاء كذا في موطأ شيخ الاسلام هم وكذا اذا نوى الاشارة بالكف ش وصورة الاشارة بالكف ان تكون
 بجميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع المنشورة ويطبق الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قل غيت بها الاشارة بالكف
 لا يابى اصابع يصدق ويانته لا قضاء هم حتى يقع في الاولى ش اى في المضمومة ثمان اى طلاقان يانته ش لا قضاء هم في الثانية
 ش اى الاشارة بالكف هم واحدة ش اى يصدق ويانته حتى يقع واحدة لا قضاء حتى ثمانا في القضاء لان اشار اليها بالاصابع
 الاشارة المنشورة وفي الموطأ بعض المتأخرين قالوا لو جعل الكف الى نفسه ليطون الاصابع اليها لا يصدق في القضاء ان اقيم
 شيخ الاسلام وكذا اذا نوى الاشارة بالكف وصورة الاشارة بالكف ان يكون جميع الاصابع منشورة بمعنى اشار اليها بالاصابع
 ويطبق الى المرات وقال انت طالق كذا ثم قل غيت بها الاشارة بالكف لا يابى اصابع يصدق ويانته لا قضاء حتى يقع في الاولى
 اى في المضمومة ذكر الامام الترمذي قيل لو كان باطن كف الى السماء فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للغير قيل ان
 نشر عن ضمنا فالعبارة للمنشورة وان كان ضمنا عن نشر فالعبارة للغير للمنشورة ش اى لا تقع لزويت الاشارة بالكف
 يتحمل ما نوى حكمه خلاف الظاهر ش فلا يصدق قضاء هم ولو لم يقل كذا ش اى اذا اشار اليها بالاصابع بالمنشورة وقال
 طالق لكنه لم يقل كذا هم يقع واحدة ش اى طلاق واحدة هم لانه ش اى لان قوله عند الاشارة بدون لفظ كذا هم لم يقرن
 بالعدد لمهمهم ش فاعية وجود الاشارة كعدمها هم فبقي الاعتبار لانه طالق ش فلا يقع به الا واحدة وان نوى اثلاث عندنا
 وبه قال الشافعي عند من يروى عنه هم واذا وصف الطلاق بنسب ش اى بنوع هم من الاشارة والزيادة كان ش اى الطلاق
 هم بانماثل ان يقول انت طالق باين والبتة ش اى انت طالق البتة اى القطع هم وقال الشافعي رحمه الله تعالى يقع به
 ش اى طلاقا جيبا هم اذا كان بعد الذول ش وبه قال لك احمد هم لان الطلاق شرع مقتضا لاجبة وكان منصفه بالمين
 خلاف المشرع فيلغو ش اى منصفه بالمينونة هم كما اذا قال انت طالق على ان لا يجعل عليك ولنا انه ش اى ان الزوج
 هم وصف ش اى وصف الطلاق هم بما يتكلم به وهو المينونة ولما ثبت بالمينونة قبل الذول وبعد القضاء والعدة بالطلا

وان اشار الثنتين في ثمان
 لما دلنا والاشارة تنقسم بالعدد
 منها وقيل اذا اشارت اربعة
 هانبا مضمومة منها واذا
 كان تنقسم الاشارة بالمنشورة
 منها فلونى الاشارة
 بالمضمومة يصدق ويانته
 لا قضاء كذا اذا اشارت
 بالكف حتى يقع في الاولى
 ثمانا يانته وفي الثانية
 يحمله لكنه خلاف الظاهر
 ولو لم يقل هكذا يقع
 لانه لم يقرن بالعدد
 فيقع احصا لونه انت طالق
 واذا وصف الطلاق بنسب
 وان شافعي كان بانماثل ان يقول
 طالق باين او البتة وقال
 الشافعي يقع جيبا اذا كان بعد
 لا الطلاق شرع مقتضا للزوجة
 فكما وصفه بالمينونة خلاف المشرع
 فيلغو كما اذا قال انت طالق
 ان لا رجعة عليك ولنا انه
 وصفه بما يحمله لفظه

الانثى ان البينة قبل
 الدخول وبعد العدة
 تحصل به فيكون هذا
 الوصف لتعيين احد
 المحتملين ومسئلة
 الرجعة ممنوعة
 فتقع واحدة بآئنة
 اذا لم تكن له
 نية اولى التنتين
 افا ذانوى التثلاث
 من قبل دكوعنى بقوله
 انت طاق واحدة وتو
 بائن او البتة اخرى
 يقع تطليقتان بائنتان

فان قيل فتبين بان اذ قال انت طالق ونوى البينة الى الثلاث حيث يصح بالاجماع فينبغي ان لا يصح لانه محتمل كلامه فلان البينة
 تصح للمنفقة والبينة ما صارت ما قبله بقوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق باين فان البينة منة لمنفقة وقال الكاكي
 في هذا الجواب نوع ضعف لانه ذكر في بسبب قوله انت طالق محتمل المسين وغير المسين فكان قوله بانيا تعيين احد محتمل الا ان قوله
 لا يصح بطريق الحقيقة لكنه محتمل بطريق المجاز فلا يلزم من نية وانما لا يندفع السؤال فان قيل باين صفة المرأة لا صفة لطلاق
 فكيف وصف لطلاق بالبينة كذا قيل قال الكاكي وفيه نوع ما لم يمتى قلت قوله باين صفة لطلاق وخبره خبر وليس صفة
 الطلاق وانما يكون صفة الطلاق لو قال انت طالق بايناهم الا ترى ان البينة قبل الدخول وبعد العدة تحصل به بشي انما
 انت طالق هم فيكون هذا الوصف شى اى صفة المرأة بقوله انت طالق باين هم لتعيين احد التنتين وهو البينة وقال الشاذلي
 هو يفتح الميم واراد بها الرجل البان وفيه نظر ان الترتيب ليس محتمل لطلاق بل هو موجب ومحتمل هو البان وقال الاكل لمخص من
 كلام السفناني واعترض به انه لو قال محتمل لما جاز نية فيقع بقوله انت طالق واحدة بآئنة اذا نوى ليس كذلك وجيب بان البينة
 انما تعمل اذا لم تكن موقوفة للمشروع ونية البان من قوله انت طلاق بغيره لان الطلاق شرع مقبلا للرجعة ورواية تسليم ليدل الخصم
 ومخرج الى الفرق بين ما يجوز ان يكون النية مغيرة وجواز كون الوصف مغيرا للمشروع وجيب بان الفرق بينهما ان الوصف للمنفقة
 اقوى في اعتبار الشرع من النية ليدل انه لو قال انت طالق ولم يقدم له تطليق اعتبر الشارع وذلك طلاقا ولو نوى طلاقا ولم
 يلفظ بلفظ لم يعتبره طلاقا ليلغا تغير المشروع وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم ومسئلة الرجعة ممنوعة شى هذا جواز
 عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان لا رجعة لي عليك معنى لا نسلم انه لا يقع باين بل يقع واحدة بآئنة وهو معنى قوله
 هم فتقع واحدة بآئنة اذا لم تكن لنية او نوى التنتين شى اى التطليقتان هم لما اذا نوى الثلاث اى المطلقات الثلاث فثلاث
 شى اى يقع ثلاث طلاقات هم لما من قبل شى اى في باب يقع الثلاث بقوله ونحن نقول نية الثلاث انما صحت لكونها
 جنسا اخر وقال الكاكي مسئلة الرجعة ممنوعة بمعنى تقع واحدة بآئنة فيها وليس سلم فالفرق ان قوله ان لا رجعة صريح بمعنى لشرع
 وفي مسلتنا وصف البينة وانفى الرجعة صريحا ولكن يلزم منها نفى الرجعة ضمنا وكلم من شى ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا كذا سمعت
 من شيخى العلامة وذكر الاكل هذا برسته قال كذا قال شيخى العلامة وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد العزيز
 بن احمد بن محمد البخاري اى الامام الحنفي في الفقه والاصول شراح البرزوي وكان وضع كتابا على المداية بسؤال قوام الدين المذكور له
 حين اجتماعه به تبرند وفقه عليه وصل الى كتاب النكاح ونحوه من البينة بره الله مضجعه ولم يعنى بقوله انت طالق واحدة وبقوله
 باين او البتة اخرى شى اى طلاق اخرى هم يقع تطليقتان بائنتان وقياس قول الشافعي تطليقتان رجعتان وقال في
 القضاوى الولوالجي قيل الاول يقع رجعتان وقال الا ترى ان قول هذا صحيح لان قول باين في قوله انت طالق باين في خبره بعد

تجربته انما في قوله لمزيد عالم عال على جميع لهذين الوصفين فثبت الحكم واما ما سجد في موجب الطلاق فثبت الرجعية ومجربا
 البابين ثبوت البينة ولا معنى لثبوت التولية فثبت البائنتين والاول من كون الثاني باينا كون الاول باينا انتهى قلت هذا
 كلامه ما ذكر من غير ما لا يخلو عن سوء قصد لان قوله خير بعد خبر لا يصلح ان يكون مصححا للكلام بل هو بريد وكلامه لان معناه كان قال
 انت طالق انت باين ثم كان قوله انت طالق مقتضى ان يكون جيبا ابتداء الا انه جعل باينا لعدم الامكان لان الثاني ان يكون باينا
 لا محالة عندنا فيكون الاول باينا ايضا ضرورة اولية تصور بقا الاول جيبا اذا صار الثاني باينا وقال لا كل واحد من الناس من ذهب
 الى ان الاول يقع جيبا بان راوا ذكرناه يعني قوله ان الاول يقع جيبا ابتداء فثبت باينا لتووع الثاني باينا لعدم قصد بقائه
 رجيا فهذا صحيح ظاهر وان راوا رجاء جيبا فليس صحيح هم لان هذا الوصف ليس له ابتداء الايقاع فليس راوا بالوصف فقط باين وليسته
 وانه يصلح للايقاع ابتداء بان قال انت باين او انت طالق ابتداء ونوى به الطلاق ليصح ويقع وكذا اذا نوى بلفظ البينة تطليقة اخرى
 وقال لا تتراني في قول انت طالق البينة فيها نظر عندي لان قوله البينة ذكره مصدرا وهو من حيث العربية لا يصح اذ جعل
 صفة لمصدر مخرجه بان راوا انت طالق البينة والطلاق مرة واحدة ولا دلالة فيها على التكرار اما اذا لم ينو فظاهر وكذا اذا نواه لا
 المطلقة مصدر وقع تأكيد لما دل عليه قوله طالق فلا يثبت بهاشمي تحرر على سبيل الاصل انتهى قلت هذا ايضا فيه لان المصدر
 الموكدة كسائر الكاف لما قبله صفة في نفس الامر وصف بها لفظ طالق بلفظ الشدة فلا ينافي ان يكون له معنى زائدا على معنى تاكيد بفتح الكاف
 الذي يدل على طلاق واحدة بالمعنى الزايد يقع طلاقه اخرى فلهذا هم صعدوا كذا في اى كذا يقع تطليقة البائية وهذا معطوف على تولد انت
 طالق باين في الاحكام الاربعة وهي قوله تقع واحدة باينة او المكن منية او نوى اثنتين ولو نوى ثلاثا فثلاث ولو نوى بقول انت
 طالق واحدة وبقوله ثلث لطلاق اخرى تقع تطليقتان كذا الجواب عن قوله اخبث اطلاق او شره او اشد او اكبره هم اذا قال
 انت طالق ثلث اطلاق لانا ما يوصف بهذا الوصف باعتباره شره اى اثر الطلاق باعتباره شره او شره او اشد او اكبره هم اذا قال
 فصا كقول باين ش انما قلنا لا باعتبار شره لان شره لا يوصف بهذا الاوصاف اعني الشدة والشد والشد والشد والشد والشد والشد
 ليس محسوس ولا بدى بهيته حتى يكون صفاته غير المحسوس يعرف بان شره فكلون هذه الاوصاف لا شره ومن شره او شره او شره
 وكبره وعظمه ان باين قاطعا للكل في الحال فصا كان بلفظ البائنتين لان فعله تفصيل لبائنتين اصل التعارف وذلك في واحدة اتمها
 لانا اشد جريرة حكا في حش من الرجعية وقد ذكر لبائنتين نهاية التعارف وذلك في ثلاث فان نوى ثلاثا فثلاث فمخر نوى كذا نصبت
 وان لم يكن لنية يصرف الى لا بدى لا يمتنع فان قيل فمخر تفصيل فمقتضى ان يكون هناك فاشا قلت هذا لو كان شره كذا نصبت
 وجب لانيات فمخر على مجرد الاشبات لان طالق لا يحتمل طالقان لان مجرد هذا مقتضى ان يكون في الغوايد التفسيرية هم وكذا اذا قال انت طالق
 ش اى وكذا الجواب اذا قال انت طالق فثبت اطلاق هم او اسود ش او قال انت طالق اسود اطلاق هم لما ذكرنا ش

لان هذا هو
 يصح كذا
 الاصح وكذا
 اذا قال انت
 طالق الحسن
 الطلاق لا محالة
 بوصف لفظ
 بل اعتبار اخره
 وهو البينة
 في الحال
 فصا كقول
 باين
 وكذا اذا
 قال اخبث
 الطلاق
 او اسود
 لما ذكرنا

منه لما نشأ في الطلاق الرجعي من لان يوجب القبول فعمل ولا يتجلى فيه لي رضا او انما صح نية الثلاث لذكره المصداق
 هذا جواب عما يقال من ان طالق طالق طالق لا يثبت الا بالنية الواحدة بوصفه الطلاق بالثلاثة فمن بين يمين نية الثلاث
 فاجاب بقوله من وانما تصح نية الثلاث لذكره بالمصداق وهو اسم جنس تجوز الثلاث بلامه من الثلاث
 وهذا اولى فان قيل فعلى هذا فيجب ان يثبت الثلاث بلا نية لانه لو قال انت طالق شديديق المباح اشد اقوى منه فيجب ان يثبت
 الى الثلاث قلنا الجواب عندنا ذكرناه عند قوله في الطلاق وهو ان لا يكون فعل التخصيص منها محمولا للاثبات لاثبات التخصيص فلا يكون
 حمل مطلق اللفظ مع الاحتمال على الثلاث من واما الثاني من وهو قوله كالف من فلان في شأني فلان في شأن من فديرا وهذا
 شأني اي بقوله من كالف التشبيه في القوة تارة وفي العدد اخرى شأني اي يراو تشبيه في العدد مرة اخرى من ايقال هو كالف ل
 شأني اي فلان كالف يعني بعد كالف لعل من ويراد بالقوة شأني ايقال فلان كالف لعل في القوة من فتصح نية الامرين شأني
 او اقوى لواحده ليقع البابين باعتبار التشبيه في القوة واذا نوى في الثلاث يقع ايضا باعتبار التشبيه في العدد ومنه فقد انشأ
 اي عند قوله ان النية من شأني اي لعل الامرين هو الواحد البابين لان الاطلاق يتبع من وعن محمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث
 عند عدم النية لانه عند شأني اي لعل كالف من ويراد بالتشبيه في العدد فلهذا في شأني اي عن رواية محمد وذكرنا في قوله في غيره
 فصار شأني اي فصار الحكم من في هذا كما اذا قال كالف شأني وهذا الخلاف فيه لانه نص على العدد ولو قال انت طالق واحدة كما
 في واحدة بانية ولا تكون تامة لان الواحد لا يشمل العدد فيكون التشبيه لزيادة القوة من واما الثالث من وهو قوله ما البيت
 فلان الشئ قد جاء البيت العظيم في نفسه قد عدا لكثرة واما ذلك نوى صحت نية شأني فاعظم في الطلاق بالابانة والكثرة بالثلاثة
 فاما ما نوى صح من وعندنا فلهذا نية شأني لان الاطلاق هو الابانة لان الاطلاق متعين وروي الطحاوي حرمة شأني عن ابن يونس ومحمد في
 غير ظاهر الرواية اذا قال انت طالق مثل الجبل وطار البيت وطار الاخرة يكون جميعا في شرح الاطلاق لو قال انت طالق تطليقة
 تملأ الكوز كان بينا في قوله جميعا لانه صفة للطلاق تقتضي زيادة عظم وليس في كمال الابانة في قوله وفي الروض مختصر الرافعي قال انت
 طالق طار البيت والبلد والسما والارض وعظم من اجل واكثر الطلاق او عظم او اشد او اطول او اعز او طائفة كبيرة او طائفة
 يقع واحدة رجعية وتلقوا في كلهما وكذا في معنى النكاح وكذا لو قال ما لا اله الا انت وحده رجعية كقول الشافعي في الطلاق واكثره
 واحدة رجعية وهو لندب في كل الثلاث في اقصاه قال السروجي هذا الاحتمال مجازي والمذهب ضعيف جدا لو قال انت طالق
 عدد التراب يقع واحدة عند ابني يوسف واختاره البخاري في جوامع انه عن محمد بن عبد الله بن محمد ثلاث لانه ذو عدد ونحوه في رواية
 وفي التراب واما ان عنه ولو قال انت طالق واحدة ما يترتب عليه واحدة قاله المتولي عن ابي حنيفة وهو بعيد جدا في
 قال انت طالق كالثلاث فهي واحدة بانية عن ابني يوسف وثلاث عند ابني يوسف وثلاث عند محمد كما لو قال كالف وثلاث ولو قال

واما نصيحة في الثلاث
 لذكره المصداق
 فانه قد يرد هذا
 التشبيه في القوة تارة
 وفي العدد اخرى هذا
 هو المصداق في رواية
 القوة فيصحة في كل
 وعند فقداها
 ثبت اقلها وروي محمد
 انه يقع الثلاث عند
 عدم النية لانه عند
 في رواية التشبيه في
 ظله فصار كما اذا
 قال انت طالق كالف
 واما التمسك فلهذا
 الشئ قد عدا لكثرة
 لعظمة في نفسه قد
 يملأ الكثرة فلهذا
 ذي صحت نية
 وعندنا العسايم
 البنية ثبت لا قبل

ثم ارجع اليه عند ان يجئ فيقوله
 متى شبه الطلوع فشيء
 بالثاني فحي كان المشبه به
 ذكر العظماء ولم يذكر الممرات
 التشبيه يقضي زيادة وصف
 وعند ابيوسف ان ذكر العظم
 يكون بالثاني والا فلو اتي شي كان
 المشبه به لان التشبيه قد
 يكون في التوحد على التجريد ما ذكر
 العظم فلز يارة لا محالة ومنه
 زفره ان كان المشبه بمما وصف
 بالعظم عند الناس يقع بالثاني لا
 فهو حي وقيل محمد به اسم الجنة
 وقيل سم ابي يوسف اوبى الله في
 قوله مثل رأس الابرة مثل عظم
 رأس الابرة مثل الجبل مثل عظم
 الجبل ولو قال نبت طائر تطلق
 شد يدا او عضة او طويلا
 فهي واحدة باقية لان ما لا يمكن
 تذكركه يشهد عليه هو الباطن
 وما يصعب تذكركه يقلل
 لهذا الامر طول وعرض وتو
 ابيوسف انه يقع بها
 رجمة لان هذا الومض
 لا يليق به فيلغو

[illegible]

واين اشعنا وعمر بن دينار فيكون من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة وفي مصنف ابن ابي شيبة عن جابر بن زيد وطلحوس وعطاء
 بن ابراهيم ان طلاق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها فهي واحدة وفي المسند وهو قول الحسن البصري هم لان الواقع مصدر محذوف من
 وهو الطلاق الذي قام صفة بهوا الثلاث مقام هم لان معناه طلاقا ثلاثا على ما بينا في اشارة الى ما ذكره في الفصل المتقدم على
 تشبيه الطلاق بقوله وبما ان الوصف متى قرن بالعدد كان الموقوف بذكر العدد والى اخره هم فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على
 صفة فية عن جملة شئ يعني اذا كان الواقع - صدرا محذوف والمكين قوله انت طالق ايقاعا على صفة والا زاد عدد الطلاق وهو غير
 مشروع فية عن جملة ومسا الكلام واحدا والنصل بعضها عن بعض فان ايقاع الطلاق لا يتأتى بل بغيره وجزم منه بخلاف قوله انت طالق
 وطالق وطالق حيث انفصلت الثانية والثالثة لانها كلمات متفرقة ف وقعت الاولى هم وان فرق الطلاق شئ بان يقول
 انت طالق طالق طالق على ما يجي الان هم بنت بالاولى شئ اى بالصفة الاولى وهو قوله انت طالق وتبين لاني عدة لانها
 غير منوطة بهم ولم يقع الثانية ولا الثالثة شئ لانه لا يبقى لوقوعها مل فليكون كالاها وعلى عن اشفعي القديم انها تطلق ثلاثا ثلاثا وقال
 ابن ابي برة عن احبابه بن قول خرويه قال بن ابي ليلى والاوزاعي واليث بن سعد وربيعة ومالك وقال احمد بن حنبل في قوله
 ثلاثا واربعة او لا تطلق لمذهب عليا وهذا بخلاف ما اذا قال له انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار حيث يقع الثلاث
 جملة او بعد الدخول او بعدهم في الاخر وهو الشرط وانما قدم الشئ في فية الى صفة يقع الواحدة لان المعلق بالاشارة طالق كالمبني عند
 وجوده والاشارة فان قيل لم يجز بحرف الجمع كما ثبت بل بغيره فلو قال له انت طالق ثلاثا يقع الثلاث فية في ان يثب الثلاث ايضا او قال
 له انت طالق وطالق وطالق احسب بانه مسلم ولكن اذا وقعت الاولى فالثانية لغيره في الاخر بانه سبوا ولم يقع لثانية
 ولا لثالثة فان قيل فيجب ان يقع الثلاث تحية بمعنى الجمع في الواجب بانه كيان الواو لم يقارب ولا دلالة لها عليها لانهما جميع
 المطلق فان قيل يازم الترتيب على اقله والواو لم يوضع كواجب بالجمع لانهما يلزمه اذا كان وقوع الثانية والثالثة متعاقبا فلا فرق
 ولا ترتيب هم وقد كثر شئ اى لتدقيق من قال ان يقول انت طالق طالق طالق شئ اى المصنف صورة التفرقة بدون حروف الواو
 ولكن فيما اذا ذكره بحرف الواو كذلك ورنه اذا قال له انت طالق وطالق وطالق تسنتين بواحدة لاني عدة قال الا ترى هم لان
 ان لا يترادف ايقاع على عدة اذ لم يكن في اخر كلامه افعية صفة شئ اى صدر الكلام كالشرط والاستثناء هم حتى يتوقف عليه شئ اى على
 ما يفيد به هم فوقع الاولى شئ منه لفظا انت طالق هم في الحال وتساوفا شئ اى تصاوفا الاولى هم الثانية شئ اى
 التثنية الثانية من طالق هم وحيث بانه شئ في الحال انها بانه فية ثالثة محمل لالثالثة هم وكذا اذا قال شئ اى
 وكذا يقع واحدة اذا قال هم انت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كما قلنا انها بانه بالاولى شئ يعني لما سبقت الاولى في الوقوع
 مساوفا لثالثة وحيث بانه هم ولو قال له انت طالق واحدة فماتت قبل قوله واحدة كان باطلا شئ يعني لا يقع شئ وكذا اذا قال

لان الواقع معك
 محذوف كان
 معناه طلاقا ثلاثا
 على ملكنا فمك
 قوله انت طالق
 ايقاعا على صفة
 فيقع جملة فان
 فوق الطلاق
 بالاولى ولم تقع
 الثانية والثالثة
 وذلك مثل ان
 يقول انت طالق
 طالق طالق لان
 كل واحد ايقاعا محذوف
 لا لم يرد كفي اخر
 كلامه ملغيا
 حتى يتوقف عليه
 فوقع الاولى في الحال
 فماتت الثانية
 وهو مبني وكذا اذا
 قلنا بانه طالق
 وواحدة وتعد واحدة
 لما ذكرنا انها بانه
 بالاولى فلو قال له انت
 طالق واحدة فماتت قبل
 قوله لم يكن باطلا

انت طالق

ان قولها بهام الكناية كان
صفة للمذكور كقولنا كان
زيد قبل عمر وكنى لم يترجها
بهمالكناية كان صفة للمذكور
او كقولنا جلوس زيدا
عمر وادخل الطلاق في
الماضي فيقول في الحال ان
الاسماء فليس في دسعه
فالقبليته في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للزوج
فبين بالاولى فلا تقع الثانية
والبعدي في قوله بعد واحد
صفة للواحدة فيحصل الكناية
بالاولى ولو قال انت طالتي
واحدة قبل واحدة تقع ثنتان
لان لقبليته صفة للثانية لتمام
عجز الكناية فاقضى اتمامها في
الماضي واقام الاولى في الحال
الا بقاء في الماضي اقام في الحال
ايضا فترى ان تقع واحدة وكذا اذا
قال انت طالتي واذا بعد واحد
ثلاث لان البدنية صفة للاولى
وان قضى اتمام واحدة في الحال
اخرى قبلها فثمة ثنتان ولو قال
انت طالتي ولو لم يكن بعد واحد
واحدة تقع ثنتان لانه كما ذكرنا
وعن ابي يوسف في قوله معها
واحدة تقع واحدة لان الكناية
سبق المكنى على المحل في المحل
ليها تقع ثنتان الوجه كمال القيام
المحيية بعد وقوع الاول ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق
واحدة قد وقعت وقعت عليها واحدة
عند البنية

هم ان قولنا بهام الكناية كان ش اي لظرف هم صفة للمذكور كقولنا عمار في زيد قبل عمر وش وتكون اقبليته صفة
لزيد لغيره لمراد بالصفة مصطلح النجاة بالمراد بالصفة المعنوية كيف كانت هم وان لم يقر بها بهام الكناية كان صفة للمذكور كقولنا
عمار في زيد قبل عمر وش فتكون اقبليته صفة لزيد وهذا الذي ذكره في بعض النسخ من الذين بنى عليهم الفضول الثلاثة وهي قبل
وكلمة والاسل اثني بوقوله هم وابقاع الطلاق في الماضي ابقاع في الحال لان الاسناد ليس في ش لان الطلاق في
مرجع الاستقامة ما مضى من الاستقامة لا يمكن فوقع في الحال لانه يملكه فيثبت ما كان هو ما للكلامه على الاغصام فالقبليته
في قولنا انت طالق واحدة قبل واحدة صفة للاولى ش هذا نص في الاسل الاول ولما ذكره بالغاواراد بالاولى لفظه واحد
الاولى فتمت بين سباش اي بين المرة بالواحدة الاولى هم فالتابع الثانية ش اي بمما قبل بوقوعها هم والبعدي في
بعد واحدة ش اي قولنا انت طالق واحدة بعد واحدة صفة للثانية ش اي صفة للواحدة الاخرى وهي الثانية
فحصلت الابنية بالاولى ش اي بالواحدة الاولى لما ذكرناهم ولو قال انت طالتي واحدة قبل واحدة تقع ثنتان ش اي
هم لان اقبليته صفة للثانية ش اي بالواحدة الثانية هم لانتصار الحرف الكناية فاقضى اتمامها في الماضي اقام في الاول
في الحال ايضا فوقع ثمان ش اي ابقاعا ان يقع في الوقوع هم فوقع ثمان جميعا وكذا اذا قال انت طالتي واحدة بعد واحدة
ش اي وكذا يقع ثمان هم ان اجمدة صفة للاولى ش اي بالواحدة الاولى هم فاقضى اتمامها في الوقوع في الحال الاخرى
قبل بوقوع ثمان ش في الوقوع هم ولو قال انت طالتي واحدة مع واحدة او مع واحدة ش اي او قال انت طالتي واحدة
مع واحدة تقع ثمان ش اي فثمان وهذا الفصل الثالث من الفضول الثلاثة وهي قبل وبعد ومع ولما ذكرنا الفضول الثلاثة
وبما اقبليته والبعدي في الفصل الثالث وبمفصل كلمة هم لان كلمة مع للقران ش اي للمقارنة فتوقف الاول والثاني
تحتها فالمراد بوقوعها مع وعن ابي يوسف في قوله معها اتيقن واحدة لان الكناية تفتقن سبق المكنى عنه لامحالة ش فحصل
ان يقع السابق فالتابع ثمان وعمل ابن قدامة لان الطلاق اذا وقعت لا يمكن ان يقع معها غير ما هو التعليل الصحيح هو الاول
ابي يوسف قال الشافعي في وجه وهو احتيا للمعنى هم وفي المدخل بها يقع ثمان في الوجوه كلها ش اي في قولنا واحدة
او قبما واحدة وبعد واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة هم اتمام المحل بعد وقوع الاول ش لانه في العدة
وبى محل الاطلاق وقال المالك في قولنا طالق واحدة قبل واحدة فان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي وجود
فكان غير ثم قال جوابه ذكر في اصول الجاسع الكناية تقي قلت هذا تعليق فيه تسوية وجوابه ان اللفظ اشعر بالوقوع وهو ظاهر
فيه لعل بالظاهر وجب كما قال انت طالق فان الطلاق الثاني يقع ايضا كالاول ان حمل الخبر والتأكيد لكونه غالبا في الاشياء
خاها فيه هم ولو قال لها اني خلت الدار فانت طالق واحدة واحدة قد خلت الدار وقعت عليها واحدة عند ابي حنيفة ش

وبه قال الشافعي في وجه وقال أبو نصر صاحب الجوهري في وجه وقال الشافعي في وجه وهو اختيار القاضي في وجه
وهو قول لك واحد ووجهه والميت بن سعد وابن أبي السلي لان حرف الجمع كلفظ الجمع عنهم وهو قولك اياك طالق واحدة وواحدة
ان قلت الدار فقلت لا طلاقين بالانفاق ش يشبه من كل قدر في وجه الله تعالى وفيما انزل الشرط فوقع طلاقا
لان صدر الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يفيد وجوبه فوجد الشرط فوقع جميع ذلك بخلاف ما سلكوا في وجهه من شرط
حيث يقع واحدة لان المعلق بالشرط بالمنع عند وجوده فلما طلقت واحدة لغت الثالثة لانهما صادفتها وبقي جهنم وانكثرت
المرأة دخولها بواقع الجمع باختلاف قدم الشرط او اخره لان الثانية صادفتها وبقي في اعادة هم لها ش اي لابي يوسف محمد
هم ان حرف الواو للجمع فية عن جملة كلامها به بغير جماعة النساء على استنادنا الى الطائفت وبقي غير مذكورة اي اطلاقا
جملة وكان ينبغي ان يقول فتيقن ان ايقعان بالثانية لان الواحدة ذكرت مرتين لانكثرت مرات كما انفس على الثالث
كان ينبغي ان يقول ببايضا هم كما انفس على اثنين من على الاخرى هم واخر الشرط ش اي لما لو اخر الشرط كما في قوله انت
طالق واحدة وواحدة ان دخلت لاد حيث يقع ثنتان كما هم وله ش اي لابي حنيفة رضي الله عنه تعالى عندهم ان الجمع يطلق
يحمل القرآن والترتيب ش لان تحققة في الخارج لا يمكن الا بالاوليين من فعل اعتبار الاول ش اي على اعتبار القرآن يقع
ثنتان هم وعلى اعتبار الثاني ش اي على اعتبار ترتيبهم لايق الا واحدة لكونه غير المدخول بها فالتابع على ما زاد انت الواو
بالشك هم كما اذا اخرج بهذه اللفظة ش بان قال انت طالق واحدة ووجهه حيث يقع الا واحدة بالانفاق لعدم حملية
لثانية هم فلا يقع الزائدة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا اخر الشرط لانه ش اي لان الشرط هم بغير صدر الكلام فيتوقف الاول
عليه ش اي ول الكلام على الشرط هم فيقع جملة ش كان ينبغي ان يقول ليقعان جملة هم ولا منية فيما اذا قدم الشرط فقلت
ش فيقع على ترتيب اثنين بالاولى ولا يقع الثانية لعدم حملية هم ولو عطف بوجوه الفاء ش بان قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف ش يعني عند ابي حنيفة ثنتان وعند جما واحدة هم فيما ذكره الكرخي ش
فانه جعل لعطف بالفاء والواو سواء وقال ان حرف العطف يجعلها كالما فان اقامت كما في صورة الواو سواء قدم الشرط
او اخره عند سماعها قال وفي المبسوط الطحاوي مكان الكرخي هم وذكر النسبية بواليت ان يقع واحدة بالانفاق لان الفاء
للتعقيب ش فتقع الاولى على الثانية هم وهو الاصح ش اي لانفاق صح لان الفاء للعطف على التعقيب لغة لا يطلق
العطف فيقتضي التعليق على التعقيب فينزل من كما علق بالاولى من فلتقع الثانية كذا في المبسوط وفيه لو قال ان قلت
الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق في المسدخول بها علق بالاولى ووقع الثانية ولفظ الثالثة عند ابي حنيفة
ولو اخرت الشرط وقعت الاولى والثانية في الحال فعلق الثانية في المدخول وغير المدخول يقع واحدة في الحال ويلتزموا

وكذا لا تقع ثنتان لو
قال لها انت طالق
واحدة ولو لم يكن
دخلت الدار فقلت
طلقت ثنتين بل لا
لها ان الواو للجمع المطلق
فتعلق جملة كذا انفس
على التثنية او اخر الشرط
وله ان الجمع للمطلق
يجعل القران للترتيب
فعلى اعتبار الاول تقع ثنتان
وعلى اعتبار الثاني لا تقع الا واحدة
كما اذا اخرج بهذه اللفظة
فلو يقع الزائد على الواو
بالشك بخلاف ما اذا
اخر الشرط لانه مغير
الكلام فيتوقف الاول
فيقع جملة ولا مغير
فيما اذا قدم الشرط فلم
يتوقف ولو عطف
بجود الفاء فهو على هذا
لخلاف فيما ذكر الكرخي
وذكر لفظه بواليت
انه يقع واحدة بلافتق
لان الفاء للتعقيب
وهو الاصح

واما الصواب الثاني وهو كالتالي
لا يقع بها الطلاق الا بالنية
او بدلالة الحال لا بانها غير
موضوعه لا الطلاق بل محله
وغيره فلو بد من التعيين او
كالاته قال في على ضربين
منها ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق
رجعي ولا يقع بها الا واحدة
وهي قوله اعتدي واستبيري
رحمك وانت واحد كما لا يخفى
فلا يقع الاعتداد عن
الاستبراء وتحمل اعتداد نعم الله
فلان خوى الاول تعين بنيتها
فيقتضي طرده فاسبقاوا الطلاق
يعقب الرجعة واما الثانية
فلا هي تستعمل بمعنى الاعتداد
لانه تصرف مباحو المقصود منه
فكان بمنزلة وتحملي الاستبراء
بطلانها واما الثالثة فلا هي
تحملي ان تكون لغا المصدرا
محدوف معناه فطليقة
ولذلك اذا اذوا جعل كان
الطلاق والطلاق يعقب الرجعة
وختم على غيره وهو ان تكون
واحدة عند او عند قومه
ولما احتملت هذه الفاظ
للطلاق ويبدو يحتاج حيل
الى النية ولا يقع الا بالنية
لان قوله انت طالق فيها
كالاته مقتضى كالاته

فذلك عنده وعند جواهر الشافعي والملك واخته علي التمسك بالشرط سواء قدم او اخر في المدخولة وغيره وعند جواهر الشافعي
مدخولة يقع التمسك والانتطوع واحدة هم ولما ضرب التمسك في وجوب الكفايات في مدخل على ما ذكره قوله فالصريح مثل قولك انت طالق
في اول باب يقع الطلاق لانه تسم الطلاق تسمية الى صريح وكذا في مدخل من باب العرج والآن شريح في بيان الكفاية والشرع
ما هو المكشوف المراد بالكفاية ما هو متضمن للمراد من توكم كفاية او كفاية اشياء واسترته هم لا يقع بها ش اي الكفاية هم الطلاق
الا بالنية او بدلالة الحال ش اذ في دليل على المراد كما في الصريح بالدين لم يطلعه يعرف الى غالب فقد اقبل وكذا المطلق لنيته في الجملة
يعرف الى انفسه بدلالة الحال لانه عمل احد رسله تعالى ودلالة الحال مقام لنيته في جميع الكفايات في حالة الغضب غير بلانية
من الزوج وقال الشافعي لا يقع الطلاق شي من الكفايات في حالة الغضب غير بلانية من الزوج ومن لم يداو عنه ما يكفي نية الزوجه
لا احتمال اعادة غير الطلاق فيها في جميع الاسود قال مالك يقع الطلاق بلانية في الكفايات النطرية كالتوكلان في ايم فاذ اقبل
بانو نية الطلاق لا يصدق لان ظاهره في الطلاق هم لانها ش اي لان الكفايات هم غير موضوعه للطلاق بل محل الطلاق غير
فلا يبرهن تعين ش بالنية هم او لالة ش اي ودلالة على تعين ويجوز ان يرجع التسمية الى لان الحال ما ذكره فلو نيت ودلالة
الحال بان تكون في ذكورة الطلاق وكان النطق لا يصح رواه قال ش اي لقد روي حماد بن عمار عن ابي عبد الله قال ش اي
نومين هم ورواهما الزهري ابان حبل او انتم فصل ذلك بقوله مناش اي من الكفايات هم ثم لالة الفاظ تقع بها طلاق حبي وانتم
بما الا واحدة وهي قوله اعتدي واستبيري رحمك وانت واحدة اما الاول ش اي لفظة اعتدي هم فلانما تحمل الاعتداد عن النكاح
وتحمل اعتداد نعم الله تعالى فاذا انوى الاول تعين نية ش اي نية الاول ويجوز ان يقال نية الزوج هم فيقتضي طلاقا سابقا
والطلاق يعقب الرجعة واما الثانية ش اي لفظة استبيري حكم هم فلانما تستعمل بمعنى الاعتداد لانه سترح بما هو مقصود منه ش
اي من الاعتداد هم فكان بمنزلة ش اي بمنزلة الاعتداد اي في حق انبات الرجعة لاني حق احتمال الاعتداد عنهم الله تعالى
هم وتحمل الاستبراء تطليقة ش والاستبراء طلب برادة الرحم من الولد كما في الحديث انما يحتاج الى النية لان قوله استبيري وحكم
ان يكون معناه الطلبي برادة حكمي فعمل بها فاعتره عن الولد انما كانت فارغة اطلاقك والا فلا فلو كانت نية في الواقع
الطلاق ولو كانت نية الاعتداد عن النكاح يقع الطلاق سابقا كما في قوله اعتدي فلذلك يحتاج الى نية هم واما الثانية ش
اي لفظة انت واحدة هم فلانما تحمل ان تكون لغا المصدرا محدوف معناه فطليقة واحدة فاذا اذوا جعل كانه قال ش اي اقبل مصدرا
محدوفا هم والطلاق يعقب الرجعة ش اراو بهذا انه طلاق محلي الطلاق من الرجعي في الرجعة هم محلي غيره ش اي غير اذوهم والزوج
يكون واحدة عند ش اي عند الزوج هم او عند قومنا ش اي عند قوم الملاء هم ولما احتملت هذه الفاظ ش اراو بها اعمتي
وسترح حكم منته واحدة هم الطلاق وغيره يحتاج في النية ش لابل تمييزهم والواقع بها الا واحدة لان قولك انت طالق

ش في قولنا اعتدى واستبى رجلكم او غنمتمش في قولنا انت واحدة كان تقديره انت طالق طلقة واحدة وعن الشافعي
لا يقع شيء بقوله انت واحدة وان نوى لان انت واحدة وليس فيه معنى احتمال الصداق اصلا قلنا ان نوى يقع لانه يمكن حمل الكلام
العائل على الفاعلة فيحمل عليه عند زفر بنعير بانها بقوله انت واحدة كما في سائر الكنايات وبعض المشايخ جعل الطلاق في اعمته على غير
بالاقتضا وقيل بطريق الاستعارة بخصه فان قيل قلت لا بد من اعادة انما يصح بعد ترويج الطلاق فكيف يمكن ان قبله قلت قوله
قبل الدخول جعل مستعاضا عن الطلاق لان الطلاق بدينك جوب لعدة على ما يراد من ذلك الطلاق قبل الدخول شامع للعائش ان
لم يوضع له ذلك العوائض غير اخلا في القدر فيكون الطلاق سببا لعدة جوبا لعدة فانه لا يمكن سببه لم لو كان طراش يعني لو كان
وقال انت طالق هم الابقع بهاش يعني بانقضاء انت طالق هو الا واحدة ش اى الطائفة واحدة هم فاذا بقى ش اى طلاق
هم فمضى ش في قولنا انت واحدة هم اولى ش الابقع الا واحدة وذلك لان لائل في الكلام المستريح كونه اولى على المراد بخلاف
لان فيه قصور ولهذا لم يثبت حكمه الا بالنية هم في قولنا واحدة وان جعل المصدر رذكو را ش هذا سوال بيان ان يقال لما كان
تكرار في معنى ان يصح نية الثلاث فباب بقوله هم كالتقيد بالواحدة ينافي نية الثلاث ش بيانه ان نية الثلاث لا تصح وقوله
انت واحدة وان ذكر المصدر بان قيل انت طالق واحدة لان التقيد على واحدة ينافي نية الثلاث للمنافاة بين الواحدة والواحدة
فلا يتحمل لفظ الحقيقة لانه يمتنع بوضع ذلك لاجل المنافاة هم ولا يعتد بعرب الواحدة عند عامة المشايخ ش اعني سواء قال انت واحدة
بالرفع او بالنصب وبالسكون هم بوجه صحيح ش اعني زب عن قول بعض المشايخ المذكور في شرح الجامع الصغير انه اذا عرب الواحدة
بالرفع لم يقع شيء وان نوب انما صفتة شخصها واذا عرب بالنصب وقع من غير نية لانه تحت مصدر محذوف وان سكت لم يجز
يحتاج الى النية وان نوب كان على الاختلاف اعني عند الرفع واحدة جعيت وعند الشافعي الابقع ش وقيل عدم الوقوع في الرفع
قول هذا صحيح ان اكل سواء فلا اعتبار للاعراب هم لان اليوم لا يميزون بين وجهه للاعراب ش فلا تحقيق الى التفصيل هم قال
ش اى تقديره حمل الله تعالى هم وبقية الكنايات ش اراد بها ما سبى الا لفظا الثلاث المذكورة هم او نوب بهاش
لفظ فيها هم الطلاق كانت واحدة بانية ش اى طلقة واحدة بانية هم وان نوب لما ش اى ثلاث تطلقات هم وان
ثنتين ش اى طليقتين هم كانت واحدة ش اى كانت المطلقة واحدة وقال زفر وماك الشافعي يقع ما نوب وقال حماد بن محمد
ثلاث لكني اكره هم وذهب ش اى المذكورين بقية الكنايات هم مثل قول ش اى قول الزوج هم انت باين اى من البتة وذهب
وهو انت للمرأة ويحمل ان يكون استبى عن النكاح وعن المعاصي عن الخيرات ونحو ذلك هم وذهب ش من البتة ويعلق ايضا
الاحتمالات المذكورة هم وذهب ش اى قبلت التي اذا اتى بها من غير وفيه الاحتمالات المذكورة هم جوامع ش اصل المصدر كالحرمته
به النعت ومعناه المنوع وفيه الاحتمالات المذكورة هم وجعل على غار ك ش وهو استعارة عن التحلية والغارب البغين البغيمة

او مضمرة ولو كان مظهرا
لا يقع بها الا واحدة
فاذا كان مظهرا اولى
وفي قوله واحد
ان سار المصدر
مكرر المكي النصي
على الواحد بانية
الثلاث ولا معتبر
بل هو الواحد
عند عامة المشايخ
هو الصحيح في العلم
لا يميز بين
وجه الامر
قال ربيعة
الكنايات او
هما الطلاق كانت
واحدة بانية وان
نوب فلنا كان فلنا
وان نوب ثنتين كما
واحدة بانية وهذا
مثل قوله انت
بائنة وقوله بئنة
حرام وحلال
على سائر

اولي فكم وما شبه ذلك فليس بطلاق وان نواه ولا يشترط القبول لوقوع الطلاق عندنا ولو قال فزوي الف مرة ونوى الطلاق
فثلاث ولو قال فزوي طلاقك فقالت اخذت ليقه وكذا اخرجي ان شئت ونوى فقالت شئت ليقه ولو قال تزوجي زوجا
ليس لك علي اقرار بالثلاث واما التفرقة فبما فيك من الطلاق اليك من الطلاق كذا في كتابنا في التفرقة بالنية
وفي اليد ليقه او انت طالق ان شئت او طلق نفسك ولو قال لم تزوجك ولم تكن بيننا لايقعه وان نوى وان قال لا نكح
مكة او قال لك امرة فقال لا ليقعه وجميعا على انه لو قال لم تزوجك ولم يكن بيننا لايقعه وان نوى وان قال لا نكح
يقع او نوى قال لم نعينا في ولو قال لم يبق بيني وبينك شئ ونوى لايقعه وفي انقضاء ليقه بيني وبينك نوى ليقعه ولو قال
لما عرتك طالق ولما برى من طلاقك او برى لك من طلاقك او عرضت او صغمت عن طلاقك لايقعه وان نوى ولو
قال برى اليك من طلاقك الاصح ان ينعى بالنية وفي لم نعينا في قال عرتك طلاقك صا ربه او عن لبي خيفة ليقعه وعن
محمد ولو قال قرنتك طلاقك ليقعه ولو قال هنتك قال تساوون لايقعه قيل ليقعه ولو قال لعنتك طلاقك فقالت شئت
ليقعه جميعا وبه قال لك وقال حمود وسحاق لايقعه ونحن نعتبه بالنية ولو قال لعنتك طلاقك لايقعه وبه كذا بين وكذا لعنتك
نفسك لو زوج امراته من غيره لا يكون طلاقا قال ابو جعفر وغيره وقال ابو جعفر المنك في ليقعه ان نواه ولو ادان ليقعها
فقالت حبس طلاق في فقال لم يثبت لايقعه ولو قال ربع طرق سفتي حنة لك لايقعه وان نوى ما لم يقل نذري او اذبحي يثبت
وفي المبسوط اذبحي جميعه ثوبك ونوى الطلاق لايقعه عندنا في يوسف وعنه زفر ليقعه وبه قال الشافعي ولو قال لا خراجل لهما
طلاقا واخبر ابيه طلقت في الحال قال في المبسوط لو قال لهما انت على عالمية او كما نخر او كلهم نوى الطلاق في قولنا
وفي الكافي قال لامرأته هذه انتي او منتي او امي من الرضاع وثبت عليه فرق بينهما ولو قال خطات او وجمدت او سببت ليقعه
تيسا لانه اقرب التحريم ويصدق استحسانا لان هذا ايجاب بالتحريم فلا ينعى الا بغيره وفي الدرر والامهر بان يقول ما كنت حق ولو
طلاقك المدا ولعبدك المدا وقها بلانية وبه قال الشافعي ولو قال طلاقك على وجه اذ لازم او نابت او قبض ولو قال طلاقك
على كذا فنية ليقعه واحدة بجميته وبه قال ابن ابي شياب صاحب الشافعي وفي قوله لازم واجب تطلق منه الجمع وقيل لايقعه شئ بموت
عن لبي خيفة رحمه الله تعالى وقيل ليقعه عندنا في خيفة خلافا لما لا في قوله لازم فانه ينعى به وقال اكثر اصحاب الشافعي ليقعه بلا
لانه بمنزلة الصريح ومع انه ينعى ليقعه عن جميعه وبه قال لك احمد وقيل على عكسه قيل في قوله وجب ليقعه بلانية وما صح ان ينعى
في الكل بخلاف ما لو قال لعبدك عتقك على لازم او واجب لايقعه ولو قال لهما قولي انا طالق تطلق او قالت واذا لم
لا ولو قال نسا اهل لري او قال نسا اهل الدنيا او عبدا اهل الدنيا احرا ليقعان بالنية وبه عند عصام بن يوسف وعليه في
وعن محمد ليقعان بلانية وبه انما الشافعي ولو قال انت طالق ونوى ليقعه والا فلا ولو قال يا طالق بكسر اللام ليقعه بنية وبه

هذه من أحكامها المطلقة وهو
 من الذمة **قال** الآن يكون
 في حالة من ذكر الطلاق فيقع
 بها الطلاق في القضاء ولا يقع
 فيما بينه وبين الله تعالى لأن
 يتوهم قال رضي الله عنه هكذا
 اللفاظ وهذا فيما لا يدرك
 والحل في ذلك أن الأحوال الثلاثة
 حالة مطلقة وهي حالة الرضا
 وحالة من ذكر الطلاق وحالة
 الغضب والكنايات الثلاثة
 أقسام ما يصلح جوابا وردا
 وما يصلح جوابا لا رد وما يصلح
 جوابا ويصلح مسألا شتمة
 ففي حالة الرضا لا يكون شئ
 منها طلاقا إلا بالنية والقول
 قوله في التكلم النية لما قلنا
 وفي حالة من ذكر الطلاق
 لم يصح في فيما يصلح جوابا
 ولا يصلح رد في القضاء مثل
 قوله خليه وبريه بأمر
 منه لم اعتد في أمره بذلك
 اختار لأن الظاهر أن مراده
 الطلاق عند سؤال الطلاق
 ويصدق فيما يصلح جوابا وردا
 مثل قوله أذهبي أخرجي فمضى
 فخرجي وما يجوز هذا الجري لأنه
 يحتمل الرد وهو الذي فجع عليه
 وفي حالة الغضب يصدق
 في جميع ذلك لاحتمال الرد
 والسبب لا فيما يصلح

كل في حالة الرضا وفي حالة الغضب في ذكر الطلاق يقع وان لم يذكر الاسم كسواءه لا تناسل أي لأن هذه اللفاظ عام
 تشمل الطلاق وغيره فلا يميز بين النية ش لا على تعيين من هو إلا أن يكون ش وفي بعض النسخ قال لأن يكون أي قال القدر
 جملة له تعالى إلا أن يكون أي لم يشك منه هذه اللفاظ عام في حال من ذكر الطلاق ش وفي بعض النسخ إلا أن يكون أي بشيء لا يشك
 إلا أن يكون الزوجان وهو مستثنى من قوله بقرينة الكنايات إذا قوى بها الطلاق كانت واحدة إلا في حال من ذكر الطلاق
 لم يقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يتوهم ش أي الطلاق لم قال ش أي صنف منه
 الله تعالى لم سوى ش أي القدر أي جملة له تعالى من بين هذه اللفاظ ش وقال لا يصدق في القضاء أي في القدر
 بين هذه اللفاظ في وقوع الطلاق بلانية حرف في حال من ذكر الطلاق وهذا ش أي الذي قاله من التوبة لم فيما لا يشك رد ش أي
 المارة ثم شرحه بتفصيل ذلك التوهم والجملة في ذلك ش أي في بيان ذلك لم لأن الأحوال الثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا
 ش وهي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة من ذكر الطلاق ولا حالة الغضب وحالة من ذكر الطلاق ش وهي أن
 تسأل المرأة أو غيره بالطلاق أو بها وحالة الغضب ش وبه الغضب من الجانبين ثم الكنايات الثلاثة أقسام ش الأول ما يصلح
 جوابا وردا لا غير ش أي جوابا لسؤال المرأة بالطلاق وبذلك الكلام ما عند سؤالها من ش الثاني ما يصلح جوابا لا رد ش أي لا يصلح
 رداه ش الثالث ما يصلح جوابا ويصلح مسألا شتمة ش فأنه عرف هذا يعرف حكم هذه الأقسام من ففي حالة الرضا لا يكون
 مناس ش أي من هذه اللفاظ عام طلاقا إلا بالنية ش لاحتمال عدم دلالة الحال من والقول قوله ش أي قول الزوج حرف في
 النية لما قلنا ش إشارة إلى قوله لأنها غير متوعدة للطلاق بل تخبره وغيره من في حال من ذكر الطلاق لم يصدق ش أي الزوج
 لم فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد في القضاء ش يتعلق بقوله يصدق أي لا يصدق قضاء في أنه لم يخطب طلاق لم يخطبه
 ما بين جبهه حرام اعتدى أمك بيدي اختار ش هذه ثمانية ألفاظ أشبهه يصلح جوابا ولا يصلح رد في حال من ذكر الطلاق
 وقد ذكرنا ما فيها من قريب لم لأن الظاهر أن مراده الطلاق عند سؤال الطلاق ش لأن كلامه جوابا لسؤالها الطلاق ولو لم
 يصلح منفا في الجواب والقاضي ما سورتا بغيره من طلاق لم يصدق فيما يصلح جوابا وردا مثل قوله أخرجي أخرجي فمضى فخرجي
 في هذا الجري ش أراد ما يصلح جوابا ودا كالألفاظ المذكورة وفي قوله غيبه واستبرأ وقال شتم لا يبرأ في المبسوط وقال في
 ونوى به الطلاق كان طلاقا وجبا للبينونة لأنه لا يبرأ منها إلا بالابعد زوال الملك لم لأن تخيل الرد وهو الذي فعل عليه ش
 أي على الأول لأن الألفاظ متضمنة لذلك الرد برفع والجواب برفع لأن الطلاق برفع لقيد النكاح والرفع سهل من الرفع فيكون الرد الذي
 في الجواب لم وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك ش أي فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد فيما يصلح جوابا ورداه لاحتمال الرد في
 المذكورة مثل أخرجي إلى آخره لم سب ش أي لاحتمال السب المستحب المذكورة في أوائل الثمانية وهي عليه إلى آخره لم لا يصلح

للطلاق ولا يصح للمرء والستمن في قول يصدق في جميع ذلك ثم كقولنا عتدي واختاري وامرك بيدك فانه لا
يصدق فيما يشاء اى في هذه الثلاثة ثم لان الغضب يدل على ابدية الطلاق ش الا ترى ان قولنا في حالة الرضا لا يكون
قائدا ولو قال في حالة الغضب يكون قايما فاهم وعن ابى يوسف لا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك ونليت سبيلك فارتفع
انه يصدق في حالة الغضب لما فيها احتمال معنى السبب لان معنى الملك لى عليك لانك دون من ان ملك بمعنى لا سبيل
لى عليك سوى خلقك اجتماع انواع الشرفيك معنى فارتفع اى فى المسكن اتقاء لشرك ثم وقوع البابين بما سوى ذلك
الاول ش وهى المذكورة فى اول الكتابات بقولنا عتدي وعتري رحمتك انت واحدة ثم ذهبناش وهو ذهب ما تـ
الصحابه كذا فى المحرمهم على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم هم وقال الشافعى يقع بها ش اى بالكتابات ثم رجع ش
اى طلاق رجعى وهو ذهب عمر بن سعود رضى الله تعالى عنها وبه قال احمد فى رواية وفى اخرى كقولنا وبه قال لك هم
لان الواقع بها ش اى بالكتابات الكتابات من طلاق لانها كتابات عن الطلاق ولهذا اشتهر بالنية ش اى ولكونها كتابات
عن الطلاق يشترط النية فى وقوع الطلاق ثم ينتقض بها العدول اى ينتقض بعد الطلاق بوقوع واحدة منها ثم
معتب لاجبة كالتحريم ش اى كما هو معتب للرجعة فى الطلاق الصريح ولنا ان تصرف الابانة صدر من بله ش وهو
لانه يملك تصرف البينونة ولما اذا اخذ العوض يقع البابين بالاجماع فنعلم ان الابانة مملوكة للزوج والامسح بالاعتياش
عنه هم مضاف الى محله ش اى محل التصرف وهو المرأة من عن ولاية شريعت ش لان الشارع جعل ولاية الطلاق للميه
ولا اختار فى الولاية ش اى فى الولاية الزوج هم والمحلية ش اى محلية المرأة للبينونة للمنطقة بالاتفاق هم والدلالة على الولاية
ش وبما اجاب عما يقال لم نعلم ان له ولاية شريعت فى تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية هم ان الحاجة
ماسة الى اثباتها كيلا ينسد عليه باب التدارك ش قال بعض الشراح اى التدارك بايقاع الثلاث والواجبة ما قاله صاحب
النهاية تدارك دفع المرأة عن نفسه وذلك لانه لو لم تقع البينونة عند نية فثبت الرجعة والزوج يريد فراقها هم ولا يقع
ش بالنصب عطف على قوله كيلا ينسد هم فى عدتها ش وفى بعض النسخ فى عدتها هم بالرجعة من غير قصد ففهم فى قوله كيلا ينسد
اذا كانت فاجرة او بها سلطة وما ريت شوا هذا من هذا الموضع كما نبه على غير ان الاكمل لبعض الكلام المصنف بغير جدوى
حيث قال المحقق ان ههنا وجهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التدارك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلوا
واحد لان الاول بعينه تفسير الوجه الثانى وان جعل الثانى تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم
على ذهبه واذا فسد التفسير فسد المحال الكلام فيه ويراد وعواد للوجهين لان قوله ولا يقع الى اخره ممتنع للكلام الذى
قبله واليهما لا وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعى يعتب الرجعة والرجعة اعم من ان تكون بالقول وبالفعل وقوله

للطلاق ولا يصح للمرء
والستمن كقولنا عتدي
وختاري وامرك بيدك
فانه لا يصدق فيما
الغضب يدل على ابدية
الطلاق ومن ابى يوسف
فى قوله لا ملك لى عليك
ولا سبيل لى عليك فارتفع
سبيلك وفارتفع الله
يصدق فى حالة الغضب
لما فيها احتمال معنى السبب
لنوع وقوع البابين بما سوى
الثلاثة الاول من ذهبناش
الشافعى يقع بها ش اى
الواقع بها طلاق لانها كتابات
عن الطلاق ولهذا اشتهر
النية وينتقض بها العدد
والطلاق معتب للرجعة
كالصريح ولنا ان تصرف
الابانة صدر من اهل
مضاف الى محله من ولاية
شريعة ولا خلاف فى الولاية
المحلية والدلالة على الولاية ان
الحاجة ماسة الى اثباتها
كيلا ينسد عليه باب التدارك
ولا يقع فى عدتها الرجعة
من غير قصد

ولست بكنيات
 على التحقيق كانهما
 عوامل في حقائقهما
 والشبه طعين احد
 نوعي البينونة دون
 الطلاق واستقاس
 العدد لثبوت الطلاق
 بناء على زوال البينة
 وانما يصح بنية الثلاث
 فيها التنبؤ بالبينة الى
 غليظة وحقيقة وعند
 انعدام البينة يثبت
 الادنى ولا نصية الثلاث
 عندنا خلافا للزفره
 لانه عدل ورض بینه
 من قبل وان قال لها
 اعتدي اعتدي
 وقال نويت بالاولى
 خلوقا ولها وجعلت
 في القضاء لانه ذوى حق
 كلامه ولانه بالمرأة
 في العدة بالاعتداد
 بعد الطلاق فكان
 الظاهر شاهدا له
 وان قال لمرأى بال
 نسب في ثلث لانه

انزل الى رجل فربما جعل به فمقت بالزينة هم وليست بكنيات على التحقيق ش هذا جواب عن قول الشافعي بكنيات
 فاجاب بالمتن بانما لا يسلم ان لفظا لكنيات على التحقيق اي على الحقيقة ش لانها معلومة المعاني ولا تستلزم في حقايقها ش
 وانما سميت بكنيات مجازا للاستتار فيما تحصل به هذه الالفاظ لا للاستتار في نفسها فلما زال ذلك لاستتار بنية الطلاق عملت
 في تناليتها ويؤتى قوله لانه اي ان الكنيات حوال في حقايقها لانعدام معنى التزويج بنية الطلاق فاللفظ هو عامل في حقيقة
 ببنية حتى تحصل الحرة والبنونة هم والشهرايين احد نوعي البينة واول الطلاق ش هذا جواب عن قوله لانه انشطر ط
 النية اي بنية الطلاق فمقت بالزينة او النية لو كان لابل الطلاق كان وليلا على ما ذكرتم وليس كذلك بل يتعين احد نوعي
 البينة اهلينة والنفقة لا لطلاق يعني النية ثم لا لطلاق البين لا لطلاق المجرم وانما هو العود ش جواب عن قول
 الشافعي فمقت ببنية العود فمقت ببنية العود من الطلاق هم لثبوت الطلاق ش في ضمن البينة هم بناء على زوال البينة
 ش اي وصاية الكاح ومنه يلزم وقوع الطلاق ولا منافاة بين نقص العدد والطلاق البين فكان النقص من حيث كونه طلاقا
 ببنية صاها وانما تصح بنية الثلاث ش هذا جواب عما يقال ان البين لو كان عالما بنية شيعي ان لا تصح بنية الثلاث هم وانما تصح
 بنية الثلاث ش اي ثلاث تطليقات هم فيها ش اي في الكنيات هم لتتبع البينة الى غليظة ونقص ش فالنقصية هي
 الواحدة البينة والغليظة هي الطلقات الثلاث هم وعند انعدام البينة ش اي ثبتت الثلاث ثبتت الادنى وهي الواحدة البينة
 لانها مبنية هم ولا تصح بنية اثنتين ش اي لثنتين هم عندنا خلافا للزفره ش وبه قال الشافعي وبالكلام احمد في الكنيات الخفيفة
 هم لانه عدل ش اي لان اثنتين عدنانا ذكر الضمير باعتبار المذكور او باعتبار لفظ الخبر وهذا دليلنا لان اثنتين عد في حق الحرة قوله
 انت بان لا يحل العدد لانه فرد الا اذا كانت المرأة است لانه منس طلاقا هم وقبينة من قول شيعي في ادل باب ايقاع الطلاق
 وهو قوله ونحن نقول بنية الثلاث انما صححت لكونها جنسا الى اخره هم وان قال لها اعتدي اعتدي ش اي قال لمر
 لمراته اعتدي ثلاث مرات هم وقال نويت بالاولى ش اي باللفظة الاولى من قوله اعتدي ثلاث مرات هم طلاقا بالكتاب
 ش وبما اثنان الباقيان هم خيادون في القضاء ش يعني يصدق في قوله في الحكم وبه قال الشافعي وبالكلام احمد هم
 لانه نوى حقيقة كلامه في اللفظة الثانية والثالثة ونوى كلامه بالاولى لان لفظة اعتدي تحمل معنيين احدهما اعتدي لانه
 طلاقك والاخرى اعتدي نهي عليك او نهي الله تعالى عليك او اعتدي خباياك تهديلا او في اللفظ المحتمل لا يتعين الطلاق
 الابالنية او ما يدل عليه من غضب او مذكرة الطلاق وبها قد صرح بانه نوى الطلاق باللفظة الاولى وبالبينة اثنتين لم يفسد
 لما ذكرناهم ولانه ش ويل اخر تصديقه اي ولان اربل هم بالمرأة في العادة بالاعتداد بعد الطلاق هم وكان الظاهر ش
 اي ظاهر الحال هم شاهد الش فيما يقول هم وان قال لم يوافقا اثنتين شيئا في ثلاث ش اي ثلاث طلقات هم لانه لما ذكر

بالاولى من اى باللفظة الاولى هم الطلاق حصا للحال حال مذكرة الطلاق متعين لمباقيان للطلاق بهذه الدلالة من
اى بدلالة الحال لانها حال مذكرة الطلاق هم فلا يصدق في نفى النية من اى في قوله لم نوبأ باقى شياءم بخلاف ما اذا قل
لم نوبأ بكل الطلاق حيث لا يقع شيء لانه لا ظاهر يكتبه وبخلاف ما اذا قل نويت بانثالثه الطلاق دون الاولين حيث لا يقع
الا واحدة لان الحال عند الاوليين لم يكن حاله مذكرة الطلاق قال الامام الشافعي وقاضيه ان السلسلة على اثني عشر وجهاً
ان يقول لم نوبأ الطلاق بشي قال يقول قوله مع اليمين وبه قال الشافعي واحمد والثاني قال نويت بالاولى ولم نوبأ باقى شياء
ثلاث اثلاث قال لم نوبأ انثالثه شياء ففى ثلاث وفيه خلاف زفر والشافعي والاك فعندهم واحدة الرابع قال نويت بكلمها
الطلاق ففى ثلاث بالاجماع الخامس قال نويت بالاولى والثانية الطلاق وبالثالثة الحيض فهو يدين قضاء ايضا بالاجماع والاك
قال نويت بالاولى الطلاق وبالثالثة الحيض لم نوبأ بالثانية شياء فانها تطلق فتمتين وقال احمد وعن الشافعي والاك زفر واحدة
والثامن بن قال نويت بالاولى الطلاق وبالثانية ولم نوبأ بالثالثة شياء فانها تطلق فتمتين ايضا والتاسع ان يقول لم نوبأ بالاولى
والثانية شياء ونويت بانثالثه الطلاق يقع واحدة بالاجماع والعاشر قال لم نوبأ بالاولى شياء ونويت بالثانية طلاقا وبالثالثة
حيضا ففى طلاقه واحدة الحادى عشر قال لم نوبأ بالاولى شياء ونويت بالثانية الطلاق ولم نوبأ بالثالثة شياء ففى ثمان عندنا واحمد
وزفر والشافعي والاك يقع واحدة والثاني عشر لو قال اعتمدى ثلاثا وقال نويت بقولى اعتمدى طلاقا وبالثلاث ثلاث حيض
فتم كما قال بالاجماع وزاوا السرخس انثالثه بعشر قال اعتمدى اعتمدى اعتمدى فتمت واحدة ففى ذلك ديانة ولا يصدق قضاء
وفى البسوطا قال لها اعتمدى فاعتمدى او اعتمدى او قال اعتمدى اعتمدى ونوى به الطلاق يقع ثمان فى اعضاء وقال
زفر فعمل نية الواحدة فى القضاء وعن ابى يوسف فى قوله اعتمدى اعتمدى كذا بخلاف الواو لان الفاء للوصل فيكون خاتمة فاعتمد
بذلك الايلاء والواو للعطف فكان لثاني غير الاول وفى مصنف ابن ابى شيبة ان اعتمدى طلاقه عند ابن سريج وعطاء وكحول
والنخعي والاوزاعى وقال ابو حنيفة واحدة جمعيت او نوى الطلاق وبه قال الشعبي والثوري واحمد وقال الحسن والشعبي هو على نوى
الا ان يقول لم نوبأ ففى واحدة وان قال اعتمدى اعتمدى اعتمدى قال قتادة ثلاث وقبل الحسن الشعبي وقال احمد والحكمي واحدة
ولو قال انت طالق يقع واحدة رجعية فان قال اعتمدى ثمان عندنا هم ثم فى كل موضع يصدق الزوج على نفى النية من اى
يصدق هم وانما يصدق مع اليمين لانه يمين فى الانباء عما فى ضميره والقول قول اليمين لى نفى اتهمته عنه وبه قال الشافعي وقال الك
واحمد فى لكنايات الخفية كذلك لان الظاهر واشترط اليمين لان فى قوله الزا على الفية وفيه ضعف فاشيخ الى الموكدة وهو اليمين
باب تفويض الطلاق اى هذا باب فى بيان تفويض الطلاق الى غيره ولما ذكر بيان الطلاق بنفسه وهو الاصل شرع فى
بيان الطلاق بنبأته

بأنه لا يملك الطلاق مطلقاً
الحال حال متكررة
الطلاق فتعين النية
للطلاق بهذا الكلام
فلا يصدق في نية
مخلو حماً إذا قال
لم أنزل بالطلاق
حيث لا يقع شيء لأنه
لا طاهر يكذب به ويخاف
ما إذا قال نويت أن
الطلاق دون الأولين
حيث لا يقع إلا واحداً
لأن الحال عند الأولين
لم تكن حل هذا كراهة
الطلاق في كل موضع
يصدق الزوج على
نفي النية إنما يصدق
مع اليمين لأنه أممي
في الأخبار ما في ضميره
والقول قول الأممي ثم
باب تفويض
الطلاق

فصل في الاختيار

واذا قال امرأته

لختاري بنوي

بذلك الطلاق

او قال لها طلقني

ففسخ فلها ان

تطلق نفسها ^{من} المطلق

في مجلسها ذلك

فان قامت منه

واخذت في عمل آخر

خرج الامر من يدها

لان الخيرة لها

المجلس ^{بها} يلجأ إليها

رضي الله عنهم

ولا تملكها اهل

منها والمليكات

تقتض

فصل في الاختيار اي هذا الفصل في بيان الاختيار والاختيار من الخيرة على وزن الغيبة وهي اهم من قولك اختاره الله عز وجل قال ابو بصير النخعي الاختيار قال ايضا الاختيار الاصطفا وقال جابر الشريفة الاختيار المثل الى الخيرة ما هو الا فضل والاولى والباب المذكور يشمل على ثلاثة فصول فصل في الاختيار وفصل في الامر باليد وفصل في المشيئة وقدم فصل الاختيار على الفصلين المذكورين لانه يوجب اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعا ومنه اذا قال للمرأة اختاري على كونه من نوي ذلك ش اي بقول اختاري من الطلاق او قال لها طلقني ففسخ فلها ان تطلق نفسها في الصوتين جميعا صا واد في مجلسها ذلك ش اي الذي وقع فيه هذا القول من الرجل وبه الشرط باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما ياتي قال النكاح ما هو في مجلسها ذلك يدل على ان المجلس وان تطاول يد او اكثر لا يبطل خياره لان المجلس قد يطول وقد يقصر كذا في المبطل فان قيل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار يقتصر على المجلس خلاف النص لانه عليه السلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها حين نزلت اية الخيرة فلا تمنحني حتى تسامى ابوك وابوا يا ايها المهاجرين في المجلس فهذا دليل على ان الخيار لا يبطل باقيام من المجلس كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان النظم بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فرض لانما تخيلا الشرع منهم القبول فاجوز مني انهم لما دلس بهنا لا دليل لانه عليه السلام اثبت لها الخيار طلاقا ونكاحا الى غاية استيثارها لا يوجد ما هو فان قاسمت ش اي من مجلسها ص واخذت في عمل اخر فخرج الامر من يدها لان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ش فيه عز عبد الله بن مسعود رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان بن عيينة عن مجاهد بن ابن سفيان عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذا ملكها امرأته ففرقها قبل ان تفتني شي فلا ادر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه رواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا ابن جابر عن ابن عمر بن جابر بن عبد الله قال ذاك الرجل مرته فلم يخير مجلسها ذلك فلما اخبر لها وعن عمرو بن عثمان وعبد الله بن عمرو بن العاص رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما حدثنا الشافعي بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن عثمان بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما قال لا يساير لك امرأته امرأه خيرا ثم افرقها من ذلك المجلس فليس لها خيار ولما روي زوجا انتهى ومخالفة الجماعة وشهد الحكم وابو ثور حيث لم يشيئة طافيه لمجلس واختاره ابن المنذر في الاسرار وفي المنعني لا يقتصر على مجلسها ذلك وان تطاول لم ينسخ او يطل ما وند قول احمد ايضا ويروي عن علي رضي الله تعالى عنه وهو قول الحسن قتادة وقال السروجي وبه الخلاف في الامر باليد وفي المنعني واكثر اهل العلم على ان الخيار على الفور وفي ذلك عن عسمر وعثمان وابن مسعود وحسب برويه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبة والاوزاعي والمنعني ذلك والشافعي وهو قول اصحابنا قال ابو بصير وقفاة وابو عبيد وابن المنذر على الترانة وهو رواية عن مالك من ولانه ش اي ولان قول اختاري وطلقني ففسخ من تملك الفعل منهاش يعني لا توكل لها لان لو كمل عال غيره من ولان التملك يقتضي

جواباً في المجلس ش لأنه خطاب فاذا اغتذت في عمل آخر بطل التعويض وكذا لو غاضت في كلام آخر بطل التعويض قال مدقعا
حتى يخرج منها في حديث غيره علم ان الخوض في عمل آخر بمنزلة الاعراض وليس تكميل لان الوكيل من عمل غيره وبهي عماله لنفسه
بان يخلص نفسها من ذل رق النكاح بخلاف ما لو قال لا يجزي طلق امرأتى فانه تكميل لانه امر غيره هم كما في البيع ش اي يفسر
الخطاب جواباً في البيع لان لعل فيه نية القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة ش لرفع الضرورة
قال الحاكم الشهيد في الكافي اذا خير الرجل امراته طلقا الحيا في ذلك المجلس ان تطاول يوما واكثر هم الا ان المجلس ش اي غير
المجلس هم تارة يستدل بالنداب عنه ش اي عن المجلس هم ومرة بالاستغفال بطل اخراد مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال
غير ما ش اي غير مجلس الاكل غير مجلس المناظرة والحاصل من هذا الكلام بيان ان لقطع المجلس تارة يكون سبب
وهو نحو ما سن فملك المكان تارة بسبب كونه وهو شغلها لعمل اخر لا ترى ان المجلس اذا كانا يتناظران في مجلس
مجلسهما مجلس النظر ثم اذا شغلها بالاكل يكون مجلسا مجلس الاكل ثم اذا اشتغلا بشئ آخر يكون مجلسا في ذلك الشئ هم ويطلق
خيالا بمجردها قيام لانه دليل للاعراض ش لانه لو اختارت لما قامت وكذا اذا شغلت بعمل اخر هم بخلاف الضرر والسلام
لان المفسد هناك ش اي بطل الضرر لمسلمهم الاتفاق من غير قبض ثم لا بد من النية ش اي من نية الطلاق حتى
اختار لانه يميل تخيير في نفسها ويميل تخيير في تصرف آخر غير ما ش لانك ان الاختيار يميل وجوه اخرى سوى اختيار النفس بان
يراد اختار الكسوة او النفقة او الدار للسكنى فلا بد من نية الطلاق ليزول الاحتمال هم فاذا اختارت نفسها في قوله اختار
كانت واحدة بانية ش قال الكاكي وهو قول علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وقال شافعي واحمد حجتية وهو قول عمر
ابن سعد وحجتية الله تعالى عنها في سائر الكتابات وعند زيد ثلثا وكان على انهم يكون من الاختيار وبه قال الكاكي وعمر بن
مسعود وحجتية في ما يكون منه وهو طلاق حجي وجبه قول علي رضي الله عنه ان اختارها لنفسها انما يتحقق بزوال ملك الزوج
حتى تصير ملكا لنفسها لا يختلف بالثلاث والواحدة البانية ولما قلنا لو تولى ثلاث بهذا اللفظ لا يقع الا واحدة بانية
وقال الترمذي اختلف اهل العلم في الحيا فروي عن عمر بن الخطاب ابن مسعود ان اختارها لنفسها طلقته بانية وكذا عن علي رضي
الله تعالى عنه واحدة بانية لكن ان اختارت زوجها واحدة حجيته ومثله عن يدرى الله تعالى عنه الا انه قال ان اختارت
نفسها ثلاث وعنه واحدة بانية وقال الترمذي وذهب اكثر اهل العلم الى قول عمر بن مسعود ومن بعدهم من اهل العلم والقوة
وهو قول الثوري الكوفيين وبه قال احمد وحماد وابو حنيفة والشافعية والحنابلة فلو طلق نفسها ثلاثا فليس للزوج ان ينكر ذلك عند
مالك واكثر اصحابه قال ابن جهم ومختون لذلك وقال طاول اختيارها لنفسها ليس بطلاق لان الطلاق لا يكون الى
النساء وقال ابن عمر ومثله قال ابو حنيفة في التخيير لا يقع به الطلاق ونظا في نقل عنه فان قلت لو قال لها ادرك بيدك

جواباً في المجلس
كما في البيع لا يستلزم
المجلس اختيرت مسلفاً
ولذلك لان المجلس
تارة يتبدل بالذهاب
عنه ومرة بالاستغفال
بطل اخراد مجلس
الاكل غير مجلس المناظرة
ومجلس القتال غيرها
ويطلق حياها بمجرد
القيام لانه دليل
الاعراض من شغلها
والسكنى لان المفسد
هناك بأكافترق وغيره
قبض شرايد من البنية
في قوله اختار
لانه يحتمل تخييرها
في نفسها ويحتمل اختيارها
في تصرف اخر غير
ان اختارت نفسها
في قوله اختار كانت
ولذلك بانية

والقباس ان كلف
بجهد انشئ ولو الزوج
الطلاق لا يملك
الا بلفظ بهذا اللفظ
فلا يملك التفويض
الى غيره الا انما السخاء
لا يملك الصحابة رضى
الله عنهم ولا يملك
من ان يستدبر كذا
او يفارقها بلفظ
اقامته اقامته
في حق هذا الحكم
الواقع بها بان
اختيارها نفسها بشئ
لخصاصها به او ذلك
في البائن وكذا يكون ذلك
وان نوى الزوج ذلك
لان الاختيار لا ينضم
الا بلفظ لا بالنية
قد استنوع **قال** لا بد
من ذكر النفس في كل
او في كلامها حتى لو قال
لها اختاري فقال
قد اخترت فوجدت
عمر بالجماع وهو النفس
احد الجانبين وكان للمهم
لا يصح تفسير المهم
ولا تعين مع الايهام

او طلق نفسك او انت باين الصريح في الثلاث وهما الصريح مع ان فيها لفظ الامر مع ان الاختيار متنوع ايضا وهو
الاو في الاو على لما قال يزيد بن ثابت قلت اجاب بعضهم بان الوقوع بلفظ الاختيار على خلاف القياس وانما ثبت ذلك
بالجماع الصحابة معنى الله تعالى عنهم والاجماع انعقاد الطلقة الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فيه نظر وقوم تأملوا
شيخ الاسلام بان الامر عام بتناول كل شئ قال الله تعالى والامر يومئذ للعدا وبالا شياء كلها فصلاح اسم لكل فعل
فاذا نوى الطلاق صار كانه قال هذا فكذلك الصالح يحل العموم والخصوص فاما اعتبار اسم لفعل خاص به والخصوص
والصفوة وثبوت البينة وفيه مقتضى الصفوة فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجها لا يقع به شئ عندنا وقيل لا يقع
وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود وابي الدرداء وغيرهم غير على فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها خيرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاختاره ولم يكن فلك طلاقا على معنى الله تعالى عنه في رواية يقع بعبية وبه قال الحسن البصري وربيعة هم واثبتوا
ان يقع بهذا شئ اي يقتضي القياس ان يقع بقوله اختاري من شئ شئ كما في سبيل طلاقهم وان نوى الزوج الطلاق
وجعل بما قبله من شئ اي لان الزوج من لا يملك لا يقع بهذا اللفظ اي بقوله اختاري من شئ فاليك التفويض الى
شئ لان من لا يملك شئ كيف تصرف فيه الا انما استخاره شئ اي قلنا بالاستحسان من لاجماع الصحابة شئ رضي الله تعالى
عنهم من ولان شئ اي لان الزوج لم يسل من ان يستدبر نكاحها او يفارقها شئ اي الزوج التصرف في امراته ان شاء
يهيئها بحسب ما يريد وان شاء فارقها ولا حرج عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك قاستمها مقام نفسه في حق هذا الحكم
شئ او به حكم استدامة النكاح بحكم فارقها ثم الواقع بها شئ اي بلفظة اختاري من شئ اي بلفظة بانية من ان
اختيارها نفسها بثبوت اختصاصها بها شئ اي بثبوت اختصاص المرأة نفسها من ذلك شئ اي بثبوت الاختصاص من في الية
شئ اي وقوع الطلقة الواحدة البائن من ولا يكون شئ اي الواقع بلفظ اختاري من شئ اي ثلاث طلقات من
نوى الزوج ذلك شئ اي الثلاث من الاختيار لا يتنوع شئ وفيه نظر لانه الاو في الاو على كما قال يزيد بن ثابت وقد
عن قريب من بخلاف الابانة لان البينة قد تنوع شئ الى غليظة وخفيفة من قال شئ اي القدر من ولا يدين حكمه لنفسه
في كلامه وكما سماه حتى لو قال لها اختاري فقالت اخترت فبطل شئ اي لا يقع شئ من لانه شئ اي لان وقوع الطلاق بلفظ
الاختيار بالجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ في المفسر من حد الجانبيين من الزوج والمراة لاني اللفظة بالمهم من
الجانبيين جميعا من لان المهم شئ وهو قولها اخترت من لا يصح تفسير المهم شئ وهو قولها اختاري لان كل واحد منهما مهم
فيه ذكر النفس من ولا يدين مع الابهام شئ اي لا تعين الطلاق مع وجود الابهام في الجانبين الكلام الذي يقوم مقام شئ
كالطليقة والاختيار كذكر النفس في المحيد والابدين ذكر النفس والتطليقة والاختيار في احد الكلامين لان الاختيار يحل المعاني

فلا بد من تفسيره وهو كذا النفس او ما يدل عليها وعند مالك والشافعي واحد وذكر النفس ليس بشرط واما عند مالك فأي كلام صدر منه مع انيئة يقع به الطلاق وان لم يشعر به واما عند الشافعي واحد فلا بد ان يكون في كلامه وجوباً ما يعرف الكلام اليه عند عدم ذكر النفس ولو قال اختارى فقلت لا يقع شيء ولو قال اختارى نفسك فقلت يقع ومثله في البائع فذا ذكرنا الاختيار في كلام الزوج وكذا لو قال اختارى فقلت ابني اوى او ابلي والا لزواج يقع استحساناً في جوامع الفقه بخلاف اخترت اختي او عمتي او قالت اخترت نفسي وزوجي فالعبرة للسابق وان قالت وزوجي او عمتي بطل ولو قال لهما اختارى فقلت طلقت نفسي تقع بانيته وفي البائع قال لهما اختارى فقلت اخترت الطلاق يقع واحدة رجعية هم ولو قال لهما اختارى نفسك فقلت قد اخترت يقع واحدة بانيته لان كلامه مفسر وكلام ما خرج جواباً لشيء اي الكلام الزوج هم فيضمن اعادة شيء اي يضمن كلام المرأة اعادة كلام الزوج لان الجواب يضمن اعادة ما في السؤال هم وكذا ان شيء واحد وقعاً فاختاره هم ولو قال لهما اختارى فقلت قد اخترت لان لهما شيء اي لهما بهما التصور بالصورة الماء ولكنهما عند الوقف هم في الاختيار يعني عن الاتحاد والانفraz في اختيارهم واختيارها نفسها بهما الذي تجده مرة ش بان قال لهما اختارى نفسك طلقتهم ويعدد اخرى بان قال لهما اختارى نفسك ما شئت او بثلث او بالانفراد فكلوا لهما لانه هم فصار من غير ما يشاء بخلاف خيار الزوج فانه لا يبعد لكونه عبارة عن إيقاع النكاح وهو غير متعدد وادعى التراضي ان في كلام المصنف تناقضاً لانه ذكر قبل هذا بقوله لان الاختيار لا يتنوع ومبناي شعير كلامه بانه يتنوع واجاب بعضهم بان لا تناقض لان الاختيار بنا غير الاختيار فله لان الاختيار بنا اختياراً نفسها وشتمه يجوز ان يكون اختياراً بازواجها وحالاً على هذا الجيب بانه لان الاختيار في الموضعين هو اختياراً نفسها فالتناقص باق والمساو لانه الجيب ان يقول مراد في اختياره الذي لا يتنوع مطلق الاختيار واما التفسير من اجل الجانبيين فيعدهم ولو قال لهما اختارى فقلت اخترت نفسي يقع الطلاق اذ انوى الزوج لان كلامه مفسر فانه نواه الزوج شيء اي الذي نواه الزوج وهو الطلاق هم من محتملات كلامه شيء اي كلام الزوج لان كلامه هو قوله اختارى بطل الطلاق بان يكون مراده لنفسهم ولو قال لهما اختارى فقلت انما انا نفسي فمضى طالق والقياس ان لا يطلق لان هذا شيء اي قول لمرأة اختار نفسي هم مجرد عن شيء المكان مراد به هذه الاستقبال او قبله شيء اي لا يتقبل الوعد لان الحقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال فلا يقع الطلاق بالوعد والاتصال هم فصار هذا كما لا يطلق نفسك فقلت انما اطلق نفسي شيء اي فلا يقع الطلاق قياساً واستحساناً ما ذهب قال الشافعي الا اذا قال روت انما اطلق فحينئذ يقع هم وجبه الاستحسان حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فانها قالت لا بل اني اخذت رسول الله وراعه رسول الله صلى الله عليه وسلم جواباً لما شأ هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن عاتبة قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو قال لختك فقلت فقلت
اخترت فقلت فقلت فقلت لان
كلامه مفسر وكلام ما خرج
جواباً لشيء اي لهما بهما التصور بالصورة الماء ولكنهما
عند الوقف هم في الاختيار يعني عن الاتحاد والانفraz في اختيارهم واختيارها نفسها بهما الذي تجده
مرة ش بان قال لهما اختارى نفسك طلقتهم ويعدد اخرى بان قال لهما اختارى نفسك ما شئت او بثلث او بالانفراد
فكلوا لهما لانه هم فصار من غير ما يشاء بخلاف خيار الزوج فانه لا يبعد لكونه عبارة عن إيقاع النكاح وهو غير متعدد وادعى التراضي ان في كلام المصنف تناقضاً لانه ذكر قبل هذا بقوله لان الاختيار لا يتنوع ومبناي شعير كلامه بانه يتنوع واجاب بعضهم بان لا تناقض لان الاختيار بنا غير الاختيار فله لان الاختيار بنا اختياراً نفسها وشتمه يجوز ان يكون اختياراً بازواجها وحالاً على هذا الجيب بانه لان الاختيار في الموضعين هو اختياراً نفسها فالتناقص باق والمساو لانه الجيب ان يقول مراد في اختياره الذي لا يتنوع مطلق الاختيار واما التفسير من اجل الجانبيين فيعدهم ولو قال لهما اختارى فقلت اخترت نفسي يقع الطلاق اذ انوى الزوج لان كلامه مفسر فانه نواه الزوج شيء اي الذي نواه الزوج وهو الطلاق هم من محتملات كلامه شيء اي كلام الزوج لان كلامه هو قوله اختارى بطل الطلاق بان يكون مراده لنفسهم ولو قال لهما اختارى فقلت انما انا نفسي فمضى طالق والقياس ان لا يطلق لان هذا شيء اي قول لمرأة اختار نفسي هم مجرد عن شيء المكان مراد به هذه الاستقبال او قبله شيء اي لا يتقبل الوعد لان الحقيقة مشتركة بين الحال والاستقبال فلا يقع الطلاق بالوعد والاتصال هم فصار هذا كما لا يطلق نفسك فقلت انما اطلق نفسي شيء اي فلا يقع الطلاق قياساً واستحساناً ما ذهب قال الشافعي الا اذا قال روت انما اطلق فحينئذ يقع هم وجبه الاستحسان حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فانها قالت لا بل اني اخذت رسول الله وراعه رسول الله صلى الله عليه وسلم جواباً لما شأ هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن عاتبة قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم

تخيّر الإرجاء برأى فقال في ذلك الملك مراغما ملكين ان يجعلني حتى تستأمرى ابوك وقد علم ان ابواى يامراني بفراقه قال ان
 الله تعالى قال يا ايها النبي قل لا زواج لك كنتم تنتمون للحياة الى قوله اجرا غليظا فقلت فمضى هذا استأمر ابواى فاني اريد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والدار الآخرة ثم فعل الزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مثل الذي فعلت وفي لفظ المسلم ان اختار الله ورسوله
 ورسوله الامية الستة في كبره عن مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختار الله فمضى
 عليهما شيئا وفي لفظهما فمضى ذلك طلاقا صام والآن بذه الصيغة حقيقة في الحال ويجوز في الاستقبال ش قال لا بد ان في
 نظر الان بل اللغة قالوا ان صيغة المضارع مشتقة من الحال والاستقبال كلاهما فيما يتعلق بالوضع والمشتك يدل على
 جميعا بسبل الحقيقة لكن تخرج احد الغنيين بالدليل وقد دل على رادة الحال فيما نحن فيه انتمى قلت طلاق النظر فيه غير سبل لان فيه
 خلافا منهم من قال مثل قول المصنف ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال بالاشتراك
 وهو قول مرجوح لان اللفظ اذا دأب بين الاشتراك والمجاز فالجواز اول لان الاشتراك يحمل بالغرض ومعنى قول المصنف رجوعه الى
 حقيقة في الحال يعني بحسب استعمال الشرع والعرف يقال فلان يتكلم كذا وانما يتكلم كذا او يقال انما كذا من العبيد وغيره
 والمراد بالحال والشار الى ذلك بقوله حكم في كلمة الشهادة وفي اداء الشهادة ش اي يدل على الحال لفظا اشهد في كلمة الشهادة
 وفي اداء الشهادة فان لفظا اشهد فيما يدان على الحال شمر عا فان الرجل اذا قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله يعتبر ذلك منه ايمانا لا اذنا بالايان وكذا الشهادة اذا قال اشهد كذا افلا يعاد الى المجاز من خلاف قولها ش ان قول الله
 ص ما اطلق نفسه ش في الجواب عن قول الزوج اختارى ص انه تعذر على الحال ش لان الطلاق ليس من عمل القاب بل يجب
 والواقع فمضى به الصيغة لانه اخبار عن معنى ثابت وهو قوله لا ليس حكاية عن حالة قايمة ش اي ثابتة لان الطلاق يعلق
 بالصيغة لا بالقاب كما ذكرنا ولما لا يوراد الطلاق في قلبه لا اطلاق ص ولا كذلك اطلاق نفسي مثل قولها انما اختار نفسي ش الى غير
 مثل قولها اطلق نفسي ش مثل قولها انما اختار نفسي لانه حكاية عن حالة قايمة وهو اختيار نفسها لان الاختيار من عمل القاب يكون
 الاكبر باللسان حكاية عن امر قايمة وهو قولها انما اختار نفسي اختارى وقالت قد اخترت الاولى او الوسطى والاخيرة
 طلقت ثلثا في قول بي ضيفة رضي الله تعالى عنه ص ولا يحتاج الى نيته الزوج والا الى ذكر النفس ص وقال ش اي الى يوسف
 ومحمد ص قال شافعي ص طلاق واحدة ش اي طلقة واحدة ص وانما الاحتجاج الى نيته الزوج لدلالة التكرار عليه ش اي على
 الطلاق ص انه الاختيار في حق الطلاق وهو الذي يتكرر ش دون اختيار الزوج ص لما ش اي الى يوسف ومحمد ان كرر
 الاولى ولا يجري مجراه ش الادوية الوسطى والاخيرة والضمير في مجراه راجع الى ذكر الاولى ص وان كان لا ينفيد من حيث التعقيب
 ينفذ من حيث الافراد فيعتبر فيما ينفذ ش اي في الافراد فيبقى الافراد مكانا قالت اخترت استطيعه الاولى لان معنى قولها اخترت
 من حيث الاول فيعتبر فيما ينفذ

لان هذه الصيغة
 حقيقة في الحال فتجوز
 في الاستقبال كما في كلمة
 الشهادتين والاختيار
 مجازا قولها اطلق نفسي
 لا ينعقد لعدم العمل في الحال
 لانه ليس بحكاية عن
 حالة قائمة ولا كذلك
 قولها انما اختار نفسي
 لانه حكاية عن حالة
 قائمة وهو اختيارها
 نفسها ولو قللها لاختار
 اختار واختار
 فقالت لختوت الاولى
 والوسطى والاخيرة طلقت
 ثلثا في قول البيضاوية
 ولا يحتاج الى نيته الزوج
 لعلق واحد وانما يحتاج
 الى نيته الزوج لانه التكرار
 اذا اختار حتى الطلاق
 هو الذي يكررها او ذكره
 وما يكررها لان لا ينفذ
 من حيث الترتيب لكن ينفذ
 من حيث الاول فيعتبر فيما ينفذ

اخترت ما صار لي بالكلمة الاولى والذي صار ليها بالكلمة الاولى بتطبيقه كما انها صحت بذلك وفي ذلك يقع واحدة فكذا
هنا وبذلك الان الاولى ثمانية الاول وهو اسم الفرد سابق والوسطى ثمانية الاوسط وهو اسم الفرد وقدم عليه مثل ما تارة الاخرى
اسم الفرد والحق فكان قولها معنيان الفردية والسبق فلو لم يكن معنى سبق الذي يقتضي الترتيب بالاتفاق فبقي الفرد وحده
اخترت بتطبيقه الاولى فوقت واحدة فان قلت ينبغي ان يقع هنا شي لانه لا يقع شي بلغة اخترت بدون ذكر النفس والغير
مما ساءت فلازم المكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق وهنا ما يدل عليه وهو تكرار لفظ الاختيار ثم وارش
اي ولا في حقيقته حمله بعد تعاضل ان يباش اشارة الى ذكر الاولى والوسطى والاخرى هم وصفا لغواش اعمى صفي اعمى
لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان شي فان تقوم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا الاول هذا الآخر وانما
في فعل الاعيان يقال هذا باء اولاد هذا باء اخر اصم والكلام في الترتيب شي وهو الاول واختارهم والاخر من منزوات
شي اي من منزوات الكلام هم فاذا الغي شي اعمى الكلام في حق الاصل شي وهو الترتيب هم لغى في حق البناء شي وهو الاول
لان الترتيب فيه اصل بدلالة الاشتقاق واذا الغي في حقها بقي قولها اخترت وهو يصح بما بالكل فيقع الثلاث قيل في نظر
مرجع جمين احدهما ان اطلق الكلام على الاولى والوسطى والاخرى وكل مفرد فلا يكون كلاما وانما في الاولى اسم الفرد
سابق فكان الافراد اسلا والترتيب بناء لكونه فيهم مرجع وصفه والجواب عن الاول ان بل للغة ربما يطلقون الكلام على الملك
من الجوف المسموعة التسمية وان لم يكن حفيدا وبذا على ذلك الاصطلاح ويجوز ان يكون مجازا من دباب فذكر الكل وراوة
الجزء وعن الثاني بان كلاما من ذلك صفة وما ذكر عن فوات باعتبار معنى فيكون الاولى والوسطى على الفرد السابق ومعنى سبق هو
هم ولو قالت اخترت اختيرة فهي ثلاث في قولهم ميعاش يعني لو قالت المرأة اخترت اختيرة في جواب قول الرجل اختاري
اختاري اختاري فهي ثلاث طلاقات في قول ابي حنيفة وصاحبه هم لانها شي اي لان لفظ اختيرة هم للمرأة فصار كما اذا
صحت بهاش اي بالرة بان قالت اخترت نفسي مرة في جواب قول اختاري ثلاث مرات فكذا اذا ذكرت اللفظ الذي
يدل على المرة هم لان الاختيرة للتاكيدش لكونه معده راحه وبدون التاكيد يقع ثلاثا فمع التاكيد اولى شي بان يقع الثلاث
هم وكما لو قالت قد طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطبيقه في واحدة شي اي في طلاق واحدة هم تلك الرجعة لان هذا اللفظ
يوجب لانطلاق شي اي البينونة هم بعد انقضاء العدة لكونه من لفظ الصريح وما يوجب البينونة بعد انقضاء العدة كان
عند الوقوع رجعا فان قيل اذا لم يكن الجواب مطابقا للتفويض لان الغرض اليها الاختيار وهو يفيد البينونة اشارة الى
الجواب بقوله هم فكانا اختارت نفسها بعد العدة شي فكان مطابقا من حيث ان الاختيار وجودها قبل قوله يملك الرجعة
غلاط وقع من المكاتب لان المرأة انما تعرف حكم الله من غير ان يقر بتطبيقه بآية لكونه من الكتابات فيملك الابانة لا غير

ولان هذا وصف
لفرد المجتمع في الملك
لا ترتيب فيه كالمجتمع
في المكان والكلام للترتيب
والافراد من ضمير راسه
فاذا غي في حق الاصل غي
حق البناء ولو قال اخترت
اختيرة في ثلاث قولهم
جميعا لانها لفظ فصاحت
كما اذا صرحت بها
ولان الاختيرة للتاكيد
وبدون التاكيد يقع
الثلاث فمع التاكيد
اولى ولو قالت قد
طلقت نفسي او اخترت
نفسى بتطبيقه في واحدة
مبطل للرجعة لان هذا
اللفظ يوجب لانطلاق
بعد انقضاء العدة
فكانا اختارت نفسها
بعد العدة

والاصح ان الرواية هي واحدة لا يملك الرجعة لان روايات المبسوط والجامع الكبير والزوائد وعامة نسخ الجامع الصغير كذا سوى الجامع الصغير لصدور اسلام فانه ذكر فيه مثل ما ذكر في الكتاب قلت فعلى هذا ينبغي ان يكون المذكور في الجامع الصغير لصدور الاسلام هو ايضا من الكاتب ويمكن ان يحل على تعدد الرواية فيتنقح الكل هم وان قال لها ارك ببيدك في تطلقة او اختارى تطلقة فاختارت نفسها فهي واحدة تحلك الرجعة لان جعل لها الاختيار لكن بتطلقة وهي معقبة للرجعة شئ قيل لو كان كذلك كان قوله هذا بمنزلة قوله طلقى نفسك وقدم ان قولها اخترت الاصلح جوابا لقوله طلقى نفسك واجيب بان كلامه لما صار تفسير الاول كان العال به المفسر والمفسر هو الامر باليد والتخيير وقولها اخترت يصلح جوابا له كذا في جامع قاضي خان

فصل في الامر باليد في فصل الاختيار لان ذلك سمي باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين هم واذا قال لها ارك ببيدك شئ وبه من سائل الجامع الصغير مني ثلاثا شئ اي على كونه في ثلاث تطلقات فيه ثلاث لان اذ لم يمتثل لما يقع واحدة بانية عندنا ورجعية عندنا شافعي واحمد وعند ابى ليلى والكل يقع ثلاث ولا يصدق قضاء واذا نوى واحدة وكذا الخلاف لو نوى الطلاق فقط ولو نوى متين يقع واحدة عندنا خلافا لما لك وشافعي واحمد هم فقالت قد اخترت شئ وفي بعض النسخ اخترت بدون لفظ قد هم نفسي بواحدة شئ اي بتطلقة واحدة هم نفسي ثلاث شئ اي بالخلاف بين الاية الاربعة هم لان للاختيار اي قولها اخترت نفسي هم يصلح جوابا بالامر باليد اي لقوله ارك ببيدك لكونه شئ اي لكون قول ارك ببيدك هم تليكا شئ لانه مالك الامر باختيارها هو ملكك لفيص قيا ساد استحسانا هم كالتخيير اي كما في قوله لها اختارى تملك لهما والواحدة شئ اي الواحدة التي في قولها اخترت نفسي بواحدة وهو مبتدأ وهو قوله هم صفة الاختيار شئ خبره اي صفة الاختيار المقدرة لان الواحدة صفة فلا بد لها من موصوف وهو لفظ الاختيار والتقدير اخترت نفسي باختيار واحدة هم فصارت كانهما قالت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك شئ اي بقوله مرة واحدة هم وقع الثلاث شئ لاننا انما نصير متحدة بمرة واحدة واذا وقع الثلاث ويجي مزيد الكلام فيه هم ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة واخرت شئ اي افعال اخترت هم نفس بتطلقة فهي واحدة بانية شئ وبه للمسلكتان جوابا ما حدثم على ما ذكره من المسائل بقوله هم لان الواحدة نعت لمصدر محذوف وهو شئ اي المصدر المحذوف هم في الاولى شئ انما الصورة الاولى اوتى المسئلة الاولى وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي باختيار واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطلقة شئ هو قولها قد طلقت نفسي بواحدة اي بتطلقة واحدة هم الا انما شئ اي لان التطلقة الواحدة هم بانية لان المتولص في البان شئ اي لان المتولص كاي في البان بقوله في البان خبر لان هم ضرورة ملكها امرنا شئ اي ضرورة انه ملكها امرنا فان تليكا يا يا امرنا يقتضي البينة كاي في البان بقوله في البان خبر لان هم ضرورة ملكها امرنا شئ اي ضرورة انه ملكها امرنا فان تليكا يا يا امرنا يقتضي البينة

وان قال لها ارك ببيدك في تطلقة او اختارى تطلقة فاختارت نفسها فهي واحدة يملك الرجعة لان جعل لها الاختيار لكن بتطلقة وهي معقبة للرجعة فصل في الامر باليد وان قال لها ارك ببيدك يني ثلاثا شئ قد اخترت نفسي بواحدة في ثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليد لكونه تليكا كالتخيير والواحدة مفعلة الاختيار فصار كنهها قلت اخترت نفسي بمرة واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قالت قد طلقت نفسي بواحدة واخرت نفسي بتطلقة فهي واحدة بانية لان الواحدة نعت لمصدر محذوف وهو شئ اي المصدر المحذوف هم في الاولى شئ انما الصورة الاولى اوتى المسئلة الاولى وهو قولها اخترت نفسي بواحدة اي باختيار واحدة هم الاختيار وفي الثانية التطلقة شئ هو قولها قد طلقت نفسي بواحدة اي بتطلقة واحدة هم الا انما شئ اي لان التطلقة الواحدة هم بانية لان المتولص في البان شئ اي لان المتولص كاي في البان بقوله في البان خبر لان هم ضرورة ملكها امرنا شئ اي ضرورة انه ملكها امرنا فان تليكا يا يا امرنا يقتضي البينة

هم يتوقف على ما رواه المجلس ولا يعتبر مجلسه اي مجلس الزوج حتى اذا قام بعد ان قبل اليها الامر لا يبطل خيار احم لان من
 اي لان التعليق هم لازم في حقه ش ولذا ليس له ان يرجع ونسخ الخيار هم خلاف البيع ش حيث يثبت مجلس البائع ولم يشرى منه
 ان ايسا قام عن المجلس قبل قبول الآخر بطل البيع هم لازم ش اي لان البيع هم تملك من لا يشوبه التعليق ش وهذا اذا رجع
 عن كلامه قبل قبول الآخر فذلك هم واذا اعتبر مجلسا فالمجلس تارة يتبدل بالتحويل ش الى مجلس آخر هم مرة بالاختار في عمل آخر
 على ما بيناه في الخيار ش وهو قول ان مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير مهمهم ويخرج الامر من يد المبيع والقيام
 لانه دليل للاعراض اذا القيام بغير الرأى بخلاف ما اذا مكنت يو ما ولم تقرر ش اي حال كونها لم تقرر عن مجلسهم ولم تخذ في عمل
 آخر لان المجلس قد يطول وقد يقصر فمقتضى ش اي مجلس هم الى ان يوجد بالقطع وما يدل على الاعراض ش وتقطع المجلس لثباتها
 عنه والاعراض ياخذ بما في عمل آخر سواء كان ونيها او دينا ويا وكان القياس ان يكون لها الخيار اية الاطلاق الامر ولكنه ترك
 واخذ بالاستحسان لاجتماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم بقوله لم يفرج المجلس هم وقوله ش اي قول لجامع المنعهم كمن ليس
 للتقدير به ش اي ليس تقدير الخيار باليوم بل المراد منه المكنت الدائم سواء كان قليلا او كثيرا لم يوجد ما يدل على الاعراض
 وفي المنع للحال لانه لا يقتضيه على المجلس بقول علي رضي الله تعالى عنه حتى قبل وقال بن قدامة لا تعرف له مخالفا
 في ذلك فيكون جماعا ولا توكيل في المطلق فيكون على التراخي كما لو جعله في يد منبي قلت دعواه الاحماع غير صحيح لان قول
 جماعة من الصحابة والسابعين رضي الله تعالى عنهم ان لها الخيار ما دست فمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم عمر بن الخطاب
 وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ومن التابعين ابراهيم ومجاهد وعطاء وعمر بن
 دينار وطاوس وشعبي واحرز ذلك كله بن ابي شيبة في مصنفه وقال اصحابنا جميع الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعمر
 عليه السلام على رضي الله تعالى عنه لا يستلزم عدم علم غيره لانه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم الى خلاف ذلك مع
 عدم شهرة ما نسب اليه على رضي الله تعالى عنه وقوله انه توكيل غير صحيح لانه تملك عند الامتة وقوله كما لو جعله في يد منبي باطل لانه
 يقتضيه على المجلس في الاجنبي ايضا الا اذا كان وكلاهما هم وقوله ش اي قول محمد بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما لم تخذ في عمل آخر به
 بعل بغيره ان يقطع لما كان فيه ش اي قطع المجلس الذي كان المجلس واقفا فيه ذكر الشيء واللام في المازدة كما في
 قوله كرم لرم اي روكم هم المطلق لعل ش اي ليس مراد محمد بن الحسن حتى لو ثبت شيئا به من غير قيام او اكلت او شئت
 او تزأت قليلا من القرآن او انا شبه ذلك ما هو من عمل افرقة فكانت هي على خيارها كما يكون في قول اركم بديك يكون
 في قوله ان خست اري وفي قوله طاني نفسك هم ولو كانت قائمة فجلست فهي على خيارها لانه دليل الاقبال فان لم يقرر
 اجمع للرأى ش للتمكن فيهم وكذا اذا كانت قائمة فاكنت او مكنت ش اي او كانت مكنت هم فمكنت لانه استتال

فتمت وقفت على
 ما رواه المجلس
 ولا يعتبر مجلسه
 لان التعليق لازم
 في حقه بخلاف البيع
 لانه تملك من
 لا يشوبه التعليق
 واذا التبرع بمجلسها
 فالمجلس تارة يتبدل
 بالتحويل وتارة
 بالاختار ولا يملك
 في عمل آخر على
 ما بيناه في الخيار
 ويخرج الامر من يد
 المبيع والقيام
 لانه دليل للاعراض
 اذا القيام بغير الرأى
 بخلاف ما اذا مكنت
 يو ما ولم تقرر
 في عمل آخر لان
 المجلس قد يطول
 وقد يقصر فمقتضى
 ش اي مجلس هم الى
 ان يوجد بالقطع
 وما يدل على الاعراض
 ش وتقطع المجلس
 لثباتها عنه والاعراض
 ياخذ بما في عمل
 آخر سواء كان
 ونيها او دينا ويا
 وكان القياس ان
 يكون لها الخيار
 اية الاطلاق الامر
 ولكنه ترك واخذ
 بالاستحسان لاجتماع
 الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم بقوله
 لم يفرج المجلس هم
 وقوله ش اي قول
 لجامع المنعهم كمن
 ليس للتقدير به ش
 اي ليس تقدير الخيار
 باليوم بل المراد منه
 المكنت الدائم سواء
 كان قليلا او كثيرا
 لم يوجد ما يدل على
 الاعراض وفي المنع
 للحال لانه لا يقتضيه
 على المجلس بقول علي
 رضي الله تعالى عنه
 حتى قبل وقال بن
 قدامة لا تعرف له
 مخالفا في ذلك فيكون
 جماعا ولا توكيل في
 المطلق فيكون على
 التراخي كما لو جعله
 في يد منبي قلت
 دعواه الاحماع غير
 صحيح لان قول
 جماعة من الصحابة
 والسابعين رضي الله
 تعالى عنهم ان لها
 الخيار ما دست فمن
 الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم عمر بن
 الخطاب وعثمان بن
 عفان وعبد الله بن
 مسعود وجابر بن
 عبد الله رضي الله
 تعالى عنهم ومن
 التابعين ابراهيم
 ومجاهد وعطاء
 وعمر بن دينار
 وطاروس وشعبي
 واحرز ذلك كله بن
 ابي شيبة في مصنفه
 وقال اصحابنا جميع
 الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم وعمر
 عليه السلام على رضي
 الله تعالى عنه لا
 يستلزم عدم علم
 غيره لانه اجماع
 الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم الى
 خلاف ذلك مع عدم
 شهرة ما نسب اليه
 على رضي الله تعالى
 عنه وقوله انه
 توكيل غير صحيح
 لانه تملك عند
 الامتة وقوله كما
 لو جعله في يد منبي
 باطل لانه يقتضيه
 على المجلس في
 الاجنبي ايضا الا
 اذا كان وكلاهما
 هم وقوله ش اي
 قول محمد بن عبد
 الله رضي الله تعالى
 عنه ما لم تخذ في
 عمل آخر به بعل
 بغيره ان يقطع لما
 كان فيه ش اي قطع
 المجلس الذي كان
 المجلس واقفا فيه
 ذكر الشيء واللام
 في المازدة كما في
 قوله كرم لرم اي
 روكم هم المطلق
 لعل ش اي ليس
 مراد محمد بن الحسن
 حتى لو ثبت شيئا
 به من غير قيام
 او اكلت او شئت
 او تزأت قليلا من
 القرآن او انا شبه
 ذلك ما هو من عمل
 افرقة فكانت هي
 على خيارها كما
 يكون في قول اركم
 بديك يكون في
 قوله ان خست اري
 وفي قوله طاني
 نفسك هم ولو كانت
 قائمة فجلست فهي
 على خيارها لانه
 دليل الاقبال فان
 لم يقرر اجمع للرأى
 ش للتمكن فيهم
 وكذا اذا كانت
 قائمة فاكنت او
 مكنت ش اي او كانت
 مكنت هم فمكنت
 لانه استتال

من جلسة الى جلسة
ملا يكون لرضاها اذا كانت
مجتبة فترعت قال الشيخ
وهذا رواية الجامع الصغير
وذكر في غيره انها اذا كانت
فان كانت لا خيار لها ان لا تكاد
اظهرها للتماوان بانه من كل
والا ذل هو الاصح ولو كانت
قاعدة فاضطجت فيه
روايتان عن ابي يوسف
ولو قالت ادعوا الى استير
او شروا الشهداء في على
خيارها لان الاستشارة
لغير الصبي والاشهاد للغير
عن الكفار فلا يكون دليل
الاغراض وان كانت تسير
على اذابة او في محل فوقفت
في على خيارها وان سارت
بطل خيارها لان سير الدابة
ووقعها مضاف اليها السفينة
بمنزلة البيت لان سيرها
غير مضاف الى راكبها الا ترى
انه لا يقدر على بقائها وراكب
الدابة يقدر على فصل
في المشية ومن قال لا فائدة
طلق نفسك ولا فائدة له
اولوى واحدا فقالت
طلقت نفسي في واحد
رجعية وان طلقت نفسها

من جلسة الى جلسة فلو كان كما اذا كانت مجتبة فترعت من فقال ابي ارجل اذا جمع ظهرو وساقيه بعامة ابي
مقال ش ابي لم ينف رحمه الله تعالى من هذا ش ابي الذي قلنا من كونها على خيار فيها اذا كانت قاعدة فان كانت
م رواية الجاهل لا غير ش لان النكاة نوع جلسته فكانا كانت مترتبة فاجتبات او كانت مجتبة فترعت هم وذكر في
غيره ش ابي في غير الجامع الصغير في رواية الاصل هم انما اذا كانت قاعدة فان كانت لا خيار لها لان الخيار لها لان
اظهار التماوان بالامر فكان اعراضا ش وذكر في المتن لو كانت قاعدة فان كانت قال المحلوي لا يبطل خيارا في ظاهره
وفي الذخيرة عن ابي يوسف يبطل هم والاول بدو الصلح ش ابي رواية الجامع الصغير صح من رواية غيره هم ولو كانت قاعدة
فاضطجعت فغيره روايتان عن ابي يوسف ش في رواية الحسن بن زيار وعنه قال لا يبطل خيارا في رواية الحسن بن ابي
في بطل وبه قال زفر وفي المحيط وبه ظاهر الرواية هم ولو قالت ادعوا الى ش ابي لو قالت المرأة لي وسما او لاحد اوع الى
ابي اطلبهم استشير ش ابي اطلبهم من الراي في امرهم او شروا ش ابي وقالت اوع لي شهودا هم اشهدهم فهي على
خيار لان الاستشارة تجري الصواب والاشهاد للمعز عن الجرح والاكفار فلا يكون دليل للاغراض ش الاشياء دلالة على
الاغراض لانها من ثبات الاختيار وفي الذخيرة والمرغى في ان لم تجر احد ايدعولها الشهود فقامت بنفسها ولم تنقل لغير
باشه وقيل لا يبطل خيارا لعدم ايدل على الاغراض وقيل يبطل لم يتبدل لمجلس هم فان كانت تسير على دابة او في محل فوقفت
فهي على خيارا وان سارت يبطل خيارا لان سير الدابة وقولنا مضاف اليها ش لانها تجري حسب سوق الراكب وسير
دليل للاغراض واذا قام بها الحال وجهان في البطل ولا يبطل بالنزول عن الدابة بخلاف القعود عن القيام وكذا ان قامت
قامت فاقبته فركبت وراكب فانتقلت الى دابة اخرى يبطل ولو اخبرت بالسفينة ينبغي ان تقول خرت تهاهم وسفينته بمنزلة
البيت ش يعني انها اذا سارت لا يبطل خيارا لان سيرها غير مضاف الى راكبها الا ترى انه لا يقدر على ابقائها وراكب
الدابة يقدر ش لان السفينة لا يجبرها راكبها بل تجري بما كتبها قال الله تعالى وهي تجري بهم في موج كالجبال فلو قيل
على الاغراض المرأة ولكن كلما يبطل في البيت يبطل الخيار في السفينة سواء كان عمل الدنيا او عمل الدين - ١ -

فصل في المشية ابي بدو فصل في بيان المشية قال الجوهري المشية الارادة قال ابن الاثير المشية مسمومة الارادة
وقد ثبت المشية اشارة ويقال المشية مصدر كالمسير والمجي قلت مصدر في الاصل ولكنه شغل استعمال الاسم وهو هم
للوجود وعند اهل السنة والفرق بين المشية والارادة ان المشية عامية والارادة ليست كذلك حتى لو قال ان زوجي شيت
طلاقك ونوى يقع بخلاف قوله ارادت طلاقك فلا يقع ولونواه لانه لا ينبغي عن الوجود هم ومن قال للمرأة طلق نفسك
ولا فائدة له ش ابي والحال انه لا ينوي الطلاق هم ونوى واحدة فقالت طلقت نفسي في واحدة رجعية وان طلقت نفسها

الطلاق وقدر الزوج ذلك شئ اني الحال ان الزوج اراوا الثلث صم قمن عليها شئ اى وقعت الثلث على المرأة
سواء طلقت نفسها طلاقا جليلا او متفرقا ولو نوى ثنتين لا يصح وفيه خلاف الشافعي ومالك واحمد وعن الظاهرية لا يجوز
ايضا عما توكل غير بالطلاق ولا اضافة الطلاق الى الزمان مستقبل وقال الاكل ترجم لفعل المشيئة وكان لا بد
فيه بمسئلة فيما ذكر المشيئة اوصى وقال الاترازي النظر الى المشيئة ليس من المسئلة التي ابتدأها ذكر المشيئة ثم اجاب
بقوله المشيئة وان كانت غير مذكورة لفظا مذكورة معنى لان قوله طلقى نفسك تفويض الطلاق اليها بمشيئتها واختيارها
ولهذا يقتصر على المجلس انتهى قلت فيه بعد جدوا الفقهاء لا يراعون هذه الاشياء لان مقصودهم بيان المسائل بالدرار
مع قطع النظر عن التركيب اللفظي صم وهذا شئ اى وقوع الواحدة في المسئلة الاولى والثلاث في المسئلة الثانية صم
لان قوله طلقه معناه انفعه فعل التطلاق صم وهو شئ اى التطلاق صم من شئ لانه مصدر تحمّل ادى الجنس وكما هم فقي
الاخر شئ وهو الواحدة صم مع احتمال الكل كسائر اسما والاجناس ولهذا شئ اى ولا يل ان التطلاق من شئ فعل فيه
شئ اى في قوله طلقه منية الثلث شئ لانه تحمّل ويقع بالنية صم وينصرف الى الواحدة شئ اى اطلاق الواحدة
صم عند عدم ما شئ اى عند عدم النية صم وتكون الواحدة رجعية لان المفوض اليها يحل الطلاق في جميع شئ وصرح اطلاق
يعقب لرجعية صم ولو نوى ثنتين لا يصح شئ وقال زفر الشافعي ومالك واحمد لا يصح صم لانه نية العدد شئ اى لان ما نوى
نية العدد والثلاثان غير عدد لان العدد مذكور في ثنائيه صم الا اذا كانت الزوجة امته شئ اى لا اذا كانت امرأته
صم لانه شئ اى لان ثنتين وانما ذكر الضمير باعتبار المذكور والتقدير لان لفظا ثنتين صم من شئ اى في حق المرأة
لقوله عليه السلام طلاق الامه ثنتين صم وان قال لها طلقى نفسك فقالت ائمت نفسي طلقت شئ اى رجعية لان المفوض
رجعي وقد امت بنياة وصف وهو البينونة فيلغو ذلك صم ولو قالت قد اخترت نفسي لم تطلق لان الابانة من لفظ
الطلاق شئ فصلحت جوابا لقول الرجل طلقه نفسك بخلاف ما اذا قالت اخترت نفسي لان الاختيار ليس من لفظ الطلاق
صم الا ترى شئ اشار به الى ايشاح الفرق بين المسلمتين صم انه شئ اى ان الزوج صم لو قال شئ اى لامرأته شئ انبتك
ينوي الطلاق او قالت انبت نفسي فقال الزوج قد اجزيت ذلك بانتم شئ اى بانتم امرأة بتطليقة بالنية صم
فكانت موافقة للتفويض في الاصل شئ اى كانت المرأة موافقة لتفويض الرجل بقوله انبت نفسي في اصل الطلاق
ولن وصفه وهو البينونة فيثبت الاصل بموافقتها ويلغو الاصل لمخالفتهما وهو معنى قوله الامه انما نادت في شئ اى
اى في التفويض ويجوز ان يقال في الجواب صم وصفا وهو تعجيل الابانة فيلغو الوصف الزائد شئ وهو البينونة صم وبت
الاصل شئ وهو وقوع الطلاق الرجعي صم كما اذا قالت شئ في جواب طلقه نفسك صم فطلقت نفسي بتطليقة بانتم

ثلاثا وقد ارجح ذلك
وفمن عليها وهذا
قوله طلقى معناه افعلى
فعل الطلوق وهو صم
جنس فيقع على الاخر صم
احتمال لكل كسائر اسما
الاجناس فلماذا نقل فيه
نية الثلث وينصرف الى واحد
عند عدم ما وتكون للواحدة
رجعية لان المفوض اليها
صحيح الطلوق وهو حى
ولو نوى ثنتين لا يصح
لانه نية العدد لا اذا كانت
المنكوحة امه ولا اجنس
في حقها وان قل لها
طلقى نفسك فقالت انبت
نفسى طلقت ولو قالت
قد اخترت نفسي لم تطلق
لان الابانة من لفظ
الطلاق الا ترى ان
انبتك ينوي به الطلاق
او قالت انبت نفسي فقال
الزوج قد اجزيت ذلك بانتم
فكانت موافقة للتفويض
في الاصل الا انها نادت فيه
وصفا وهو تعجيل الابانة
فيلغو الوصف الزائد
ويثبت الاصل كما اذا قالت
طلقت نفسي تطليقة بانتم

وينبغي ان يقع بتطليقة واحدة
 بخلاف الاختيار لا بد ليس
 من الصاغة الطلاق الا ترى
 الصلو قال لا والله لا تخترتك
 او اختاري بيني الطلوق
 لم يقيم ولو دلت ابتداء الغفوت
 خفي فقال الزوج اجرت لا يقيم
 شيء الا ان يعرف طلاقا صحيحا
 اذ حصل جوابا للتخيير قوله
 طلق نفسك ليس بتخيير فليخبر
 عن ابي حنيفة كما انه لا يقيم شيء
 بقولها انت نفسي كذا انت
 بغير ما فوض اليها اذ لا بانه
 تغيير الطلاق وان قال طلق
 نفسك فليس لمن يرجع منه
 لان فيه معنى اليمين كانه
 لتعلق الطلوق بتطليقها
 واليمين تصرف لازم ولو قال
 عن مجلسها بطل كانه تملك
 بخلاف ما اذا قال لها طلق
 فترتك كانه توكيل وبهية
 فلا يقتصر على المجلس ويقبل
 الرجوع وان قال لها طلق
 نفسك متى شئت فلها
 ان تطلق نفسها في المجلس
 وبعد لان كلمة متى عامة
 في الاوقات كلما فصرنا
 كما اذا قال في اي وقت شئت

فانما اذوت وانه فليخبر الوصف وثبت الاصل ثم في ان تقع تطليقة واحدة
 فنكح انما قال لم ينفذ في الاذن بانه المسئلة من غير الجاهل الصغير وهو لم ينفذ في طلق
 يعقوب بن ابي حنيفة في رجل قال طلق نفسك فقال طلق نفسك فقال طلق نفسك فقال طلق نفسك
 ثم لا يشي اي لان لفظا معنى الاختيار لم يفسد من لفظ الطلاق شي ثم اوضح ذلك بقوله هم لا ترى انه لو قال لامرأة
 اخترتك او اختاري نوى الطلاق لم يقع ولو قالت ابتدأش اي من اهل الامر اخترت نفسي فقال الزوج قد اخترت
 لا يقع شيء لان لا يفسد من لفظ الطلاق هم الا انه عرف طلاقا شاملا من قوله بخلاف الاختيار لانه ليس من لفظ
 الطلاق والاشتمال منقطع بمعنى لكن هم بالاجماع شي اي باجماع اصحابه رضي الله تعالى عنهم كما مر بيانه ثم اذ حصل جوابا
 للتخيير شي بان يقول اختاري فتقول بي اخترت نفسي ثم وقوله طلق نفسك ليس بتخيير شي بان يقول اختاري ثم فليخبر
 ولا يصح قولها اخترت جوابا ثم وعن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه لا يقع شيء بقولها انت نفسي لانهما اتت بغير ما
 الزوج اليها اذ لا بانه تغاير الطلاق شي لانها تحصل بدون اطلاق فيكون مغايرة لما اتت بافرض اليها وكذا في
 سائر لفظ الكفريات وبه قال بن جيران من اصحاب الشافعي هم وان قال لها طلق نفسك فليخبر ان يرجع عنه شي اذا
 طلقت نفسها بعد اذ نما يقع الطلاق وبه قال مالك وابن جيران من اصحاب الشافعي وعنده الشافعي واحمد يملك الرجوع
 لان فيه معنى التوكيل والتمليك وباعتبار التوكيل صح الرجوع كما في سائر التوكيلات وباعتبار التملك صح الرجوع قبل
 القبول كما في سائر التملكات ثم لان فيه شي اي في قوله طلق نفسك هم معنى اليمين لانه لتعلق الطلاق بتطليقها فيكون
 يمين لان الطلاق مما يحلف وفي كل تعليق يعني باليمين لما فيه من المنع والحمل هم واليمين تصرف لازم شي لا يقع الرجوع باجماع
 الصحابة لان اليمين معتدة للرجوع والحمل على وجه التاكيد فلو طلبت الرجوع ما فادت فادتها هم ولو قامت عن مجلسها بطل
 شي اي قوله طلق نفسك هم لانه تملك شي لانها متصرف لنفسها لا لغيرها فيقتصر على المجلس هم بخلاف ما اذا قال لها طلق
 فترتك لانه توكيل وابانه فلا يقتصر على المجلس ويقبل الرجوع شي لان فيه نوع سند على الموكل وفي ذلك ضرر عليه فجو
 ونع ذلك لغير عن نفسه بالرجوع هم وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد شي
 اسي بعد المجلس ولا خلاف للائمة الاربعة فيه هم لان كلمة متى عامة في الاوقات كلما شي فلا يملك الرجوع خلافا لشافعي واما
 هم فصار كما اذا قال في اي وقت شئت شي اسي فصار كما اذا قال لها طلق نفسك في اي وقت شئت فيم وقال لا تزك
 بذه من مسكن القدر وري رحمه الله تعالى لفظه بعينه الا انها وقعت مكررة في البداية لان صاحب البداية ذكرها بعد هذا
 قريباً من رقة عند قوله اذا قال لها انت طالق اذا شئت وذكره وضع الجاهل الصغير وذكره ما وضع القدر وري

لا ينعني ان يذكرها في موضع المبدأ وما شئت فان قال قائل فليكن في هذه الصورة موجوب او لا فان كان انشأ في
لا يقدر على الطلاق وليس كذلك وان كان الاول يقتصر على المجلس لكونه لازم التملك واجب بان لا يقتصر
على المجلس من احكامها التملك وقد يتاخر المانع كما في شرط الاختيار وجب تطبيقه شخص العادة وموجبه الاصول
واذا قال لربل طلق امرأتى فلا ان يطلقها في المجلس وبعد ذلك يرجع لانه توكيل مستعانة فلا يلزم ولا يقتصر على
المجلس ش ما جاز التطبيق للوكيل فلا نه اقامه مقام نفسه وما جاز ذلك بدون قيد المجلس فلان الوكيل انجبى
وقد يقدر على ان يمين الوكيل في المجلس وقد لا يقدر فلم يقتصر على المجلس وما جاز رجوعه عن ذلك فظاهر من
كلام المصنف من خلاف قوله لانه لم يشرط في نفسه ان يملكها لا توكيلا بل ليس له الرجوع عن قوله
م ولو قال لربل طلقها ان شئت فلا ان يطلقها في المجلس خاصة وليس للزوج الرجوع وقال زفر بن زاش اي هذا الحكم
م والاول ش اي القول الاول وهو قوله لا ينعني طلق امرأتى بدون ذكر مشيئة م سواء ش في الحكم وبه قال اصحابنا ش نحو
م لان التصريح بالمشيئة كعدمه ش لانها تقوم لانه ش اي لان لربل الذي قال له طلق امرأتى ان شئت م تصرف
من مشيئة ش لا محالة م فصارت ش اي حكمه م كوكيل بالبيع ش يعني اذ اوكيل ببيع ش م اذ اوكيل بش يعني اذ اوكيل
م بعد ان شئت ش يكون توكيلا لا تملكيا ولا يخرج كلامه ذكر المسئلة من التوكيل فكذا اذ اوكيل بش اي قول الزوجه
لربل م تملك لانه علقه بالمشيئة والمالك هو الذي يعرف من مشيئة والطلاق يحتمل التعليق ش على وجه اشراط ببيع
ذكر المشيئة ويعتبر لانها م بخلاف البيع ش اي بخلاف التوكيل بالبيع لانه ذكر المشيئة على وجه اشراط فلا ينعني م لان
اي لان البيع م لا ينعني ش اي لا يحل الشرط يعني ليس من مقتضيات البيع فلا ينعني م و بدون ذكر المشيئة لانه
لا يوافقنا قال الثوري والليث وقبل الوكيل تصرف من مشيئة واختيارا فلما نشأ ذلك الاختيار عن عدم نفاذ
عليه لعدم الاولوية لاصح الصيغة لان الصيغة ذمته اذا صدرت من قولي ولا ينعني قال لا ينعني ان شئت فالمشيئة
جاءت من الصيغة صريحا وان ثبت خاصية المالكية مكان هذا الكلام تملك لا اذ اوكيل م ولو قال لها طلق نفسك فلما انطلقت
واحدة قولي واحدة ش بالاتفاق وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يقع شى لانها انت بنيرة فوض اليها م لانها
ملك ابتداء فقلت ش اي ثلاث تطبيقات بمقتضى كلامه م فملك ابتداء الواحدة ضرورة ش لان من يملك الكل يملك
اجزاه م ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شى عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى ش وبه قال زفر
ومالك م وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد م يقع واحدة ش وبه قال الشافعي واحمد م لانها ش اي لان المرأة م ات
بملكته زيادة ش عطا على قوله ما وهذا لان الواحدة موجودة في الثلاث فصارت كما اذا قالت طلقت نفسي وهذا

ولو اقال لرجل طلق امرأتى
فلان يطلقها في المجلس
وبعد قوله ان يرجع كان
توكيل وان استعانة فلا
يلزم ولا يقتصر على المجلس
فلا يجوز ان يكون له طلق
نفسه لا ان يملكها لنفسه
فكأن تملكها لوكيله لو
قال لرجل طلقها ان شئت
فلان يطلقها في المجلس
خاصة وليس للزوج
ان يرجع وقال زفر بن زاش
هذا الاول مسلول لان
التصرف بالمشيئة كعدمه
لا يتصرف من مشيئة
فصحا كوكيل بالبيع اذ
قبل له وجه ان شئت
ولما ان تملكها لانه علقه
بالمشيئة فلما لا هو الذي
يتصرف من مشيئة هو الطلاق
محتمل التعليق بخلاف
البيع لانها لا يملكه ولو قال لها
طلق نفسك فلما انطلقت
واحدة قولي واحدة ش لانها
ايمان الثالث فملكها بغير حد
فرد ولو قال لها طلق نفسك
واحدة فطلقت نفسها ثلاثا
لم يقع شى عند ابى حنيفة
وقالا يقع واحدة لانها انت بما
ملكته وزيادة

وواحدة وواحدة وكذا اذا قال لها طلقى نفسك فطلقت نفسها وضرتها او قال اعيدة اتقن نفسك فاعتق نفسه وصاحب
وكذا لو قال الجنبى مع عبدي هذا فباعه مع عبدا آخر فالذي فوض اليها يقع وما زاد على ذلك لغوهم فصار كما اذا اطلقها
الزوج العاشر فان الثلاث الذي يفرض اليها شرعا يقع والثاني لغيره لا يملكه شرعا ومن ابى خيفة انهما اتت بغير
ما فوض اليها فكانت مبتدأة شئ في كلامها لا محبة للكلام الزوج هم وهذا شئ اشار به الى توضيح ذلك بقوله هم لان الزوجة
لكلها الواحدة والثلاث غير الواحدة لان الثلاث اسم لعدد مركب مجتمع والواحد فرد لا تركيب فيه فكانت بينهما شئ
اى من الواحدة والثلاث هم مغايرة على سبيل المضادة شئ لان الواحدة ليست بمرتبة والثلاث مركب من الاعاود
والثلاث عدد والواحدة ليس بعد وبخلاف قولها واحدة واحدة وواحدة لانها بالكلام الاول تكون متمثلة لما فوض
اليها وفي الكلام الثاني والثالث مبتدأة وكذا لو روت على نفسها وضرتها فان قيل فذلك هنا بقولها طلقت
نفسه متمثلة لواقعة عليه وتكون مبتدأة بقولها ثلاثا فقلنا الزيادة قلنا الطلاق متى قرن بالعدد وكان الوقوع
بالعدد واللام يقع الثلاث على غير المألوف بقوله انت طالق ثلاثا والحال انه يقع ثلاثا بالاجماع وكذا لو ماتت قبل قولها
ثلاثا يقع الثلاث فان قيل قد ذكر من المبسوط في اول فصل الامر باليد ان الزوج اذا قال لها اعركي بيديك ونوى الطلاق
وهي طلقت نفسها ثلاثا يقع واحدة عندنا بخلاف الابن ابى ليلى فعلى ما ذكره ابو خنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان لا يقع شئ الا
اتت بغير ما فوض اليها لان الثلاث غير الواحدة قلنا التفويض لم يعرض لشي قد يكون خاصا وقد يكون عاما فاذا نوى
تخص نوى تقيدها خاصا وبغيره من الخلف للظاهر فلما وقعت ثلاثا فقد وقعت فيما هو اصل للتفويض وهو لا يكون اقل من الواحدة
فتقع الواحدة فان قيل نهيننا ان الواحدة لا عين العشرة ولا غير فنفهم ان يقع من حيث انها لا غير الثلاث قلنا
المغايرة بين اسماء الاعداد واسمائها ونفسها فوق المغايرة بين الفاظ العموم والتخصيص جري مجرى المجاز بين العام
والخاص ولا يجري بين اسماء الاعداد لانها بمنزلة الاعلام فيقال ستة ضعف ثلاثة بغير تنوين للعلمية والتانيث
ولا يجوز اطلاق لفظ الثلاث على غير ما لا يطابق الحقيقة ولا يطابق المجاز فعلم ان المغايرة بينهما ثابتة من كل وجه واما
قولنا لا غير لما فبا تبارك عدم تصور الاكثر منها بدون الاول منه وبما لا اعتبار لا يصدق ثبوت المغايرة بينهما بحسب العرف
والاستعمال مع ان الواحد في العشرة الموجودة واما الثلاث ههنا فعدد وم والواحد الموجود غير الثلاث المعدوم لا محالة
هم بخلاف الزوج لانه تصرف بالملك شئ اى بحكم الملك هم وكذا هي شئ اى امرأة هم في المسئلة الاولى شئ اى وكذا
تصرفت المرأة بحكم الملك في المسئلة الاولى وهي فيما اذا طلقت نفسها واحدة وقد قال لها طلقى نفسك ثلاثا هم لانها
ملك الثلاث شئ فكانت ملكة للواحدة لان الثلاث تدل على الواحدة تضمننا بخلاف ما اذا امر بالواحدة وقد

فصار كما اذا اطلقها
الزوج انها لا يخلو
انها اتت بغير ما فوض
اليها فكانت مبتدأة
وهذا لان الزوج ملكها
الواحدة والثلاث
غير الواحدة لان الثلاث
اسم لعدد مركب
مجتمع الواحد
فرد لا تركيب فيه
فكانت بينهما
مغايرة على
سبيل المضادة
بخلاف الزوج
لانه يتصرف بملك
الملك وكذا هي
في المسئلة الاولى
لانها ملك الثلاث

وهي انت بالملقة
 فلم يوجد الشرط
 وهو اشتغال بالملقة
 بعينها فثبت بالملقة
 بين هاتين المملقتين
 بقوله شئت وان
 فلو كان لا يثبت
 في كل واحد من المملقتين
 بعبارة الزوج شأنها
 طلقها والنية لا تقبل
 في غير المذكور حتى
 وقال شئت
 طلقها وكنت
 اذا نفى لانه قضاء
 بنسبة الى النسبة
 بتبني عن الرجوع
 بخلاف قوله
 اردت طلاقك
 لانه لا يثبت
 الزوج

عن نية انت بالملقة شئ يعني المرأة انت بالمشية المعقبة بمشية الزوج هم فلم يوجد الشرط وهي شئ اي المرأة هم
 انت فعلت بالملقة شئ بمجانبة انتما زوجا هم فخرج الامر من يدك شئ لوجود دليل للاعراض هم ولا يقع الطلاق بقوله
 شئت وان نوى الطلاق لانه ليس شئ كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شئا طلاقها والنية لا تعمل في غير المملقة
 شئ لان النية تعمل في المملقة لا في غيره ما الطلاق ليس بذكر لان في قوله شئت ان شئت فلا يقع شئاً هم حتى
 لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ اذا المشية تبني عن الوجود شئ لانها مأخوذة من الشئ واشترط
 ان لا يكون وجودها ان قوله شئت بمعنى او جرت بخلاف الطلاق بايقاعهم بخلاف قوله اردت طلاقك شئ لان
 انما اردت هم لانها تخرج عن الوجود شئ لان في الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام الخ مني امة لموت اي طلبة
 وقال لا اكمل فان قيل ذهب علماءنا في اصول الدين ان الارادة والشيء واحدة فما هذه التفرقة فالجواب سيجوز ان
 يكون بينهما تفرقة بالنسبة الى العباد والتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما يطلبه ليجد كما يوجد ما شاء بخلاف العباد
 قامت بهذا الذي ذكره من الفوائد الظهيرية وقال انما قيل لان الله تعالى طلب الايمان من قريش واني عمل
 واما ما بالارادة لم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على نبيه
 طلب التكليف وطلب الاتعلق لا باعتبار العبد وهو المسمى بالمشية والارادة والوجود ومن لوازمها اذ لو لم يكن يلزم العجز
 وهو منزه عنه بخلاف العباد قال شئ العلامة بهذا ما اشير اليه في عامة الكتب في بيان هذه المسئلة ولكنه شكل لان
 ما ذكره ويشير الى ان الايجاد هو المعنى الاصلي للمشيية وليس كذلك فان المشية مفسرة في اكثر الكتب بالارادة
 لا بالايجاد ومستعمل في القرآن والحديث وفي تركيب كلام الناس بمعنى الارادة دون الايجاد قال الله تعالى ولينظر
 ما دون ذلك لمن يشاء ويدخل من يشاء في حرمه وقال عليه السلام ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
 فاقعد واطاى كلامه وانما قيل يقول شئت طلاقك لا يرى الاتعلق بعمل الذي هو بمعنى الوجود ومصدرا واخذ منه
 الفعل لان المشية مصدر شئ بمعنى اراد فمذا الطريق يحتمل ان يكون المشي بمعنى الايجاد وشئت بمعنى او جرت فلان
 الايجاد يحتمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى النية بخلاف الارادة فانها لا تحتمل معنى الايجاد فلا يقع به الطلاق وان
 لان النية لم تصادف محلا كما في قولك هو بطلانك واجبت طلاقك ونسب المبدأ لوقال لما شئ الطلاق
 ينوي به الطلاق فقامت شئت فهي طالق وان لم يكن له نية لا تطلق ولو قال لما يريد الطلاق او اهوى الطلاق
 فقامت قد فعلت كان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نوع شئ فلو قالت شئ لاني لاني لاني
 في صفات المخلوقين الزم من الارادة والهوى لغة الاتري ان المشية لا تذكر معناه الى غير العباد وقد تذكر

الارادة قال السيد تعالى فوجبا فيها جدا يريد ان يقضي فاقاسه وليس الى الجدار ارادة وفيه اهل وقال الا تبارك
 هذا الذي قالوه من الفرق بين الارادة والمشية ضعيف لان من اهل اللغة كالجوري وصاحب الديوان وغيرهم لم
 يفرقوا بينهما قال الجوري في الصحاح في كتاب الالف المهمزة المشية هي الارادة وقال في باب الدال الارادة هي المشية
 وكذا قال في الديوان وقد صرح اصحابنا في كتب الكلام ان الفرق عند اهل السنة بين الارادة والمشية وقولهم المشية
 ان المشية لا تذكر منافية الى غير العقل فيه نظر لان ابن السكيت انشد في الاصلاح يا مهابه عفا واذ اتى قربة
 لما شاد من الشعر المشية الما. وشعره ابو محمد بن الحسن بن عبد الله السيرة في الزيرج وبوشه وعنده اهل اللغة وشاد
 الارادة الى الخي مجاز وكلامنا في الحقيقة والافسار ان المشية لا تستعمل في مثل ذلك مجازا وقد فسر الارادة بتخصيص
 احد المقارين بالوجود فتكون هي ايضا مبنية على الوجود ثم يقع الطلاق بقوله شئت طلاقك بالاتفاق فينبغي ان
 يقع بقوله اردت طلاقك ايضا لانها مترادفات سواء في المعنى يؤيده ما ذكره في خلاصة الفتاوى بقوله وقال في المنتقى
 وفي القياس كل ذلك سواء انتهى والحاصل ان لا يقع كلامهم من الائمة الذي في الاصل قد ذكرناه هم وكذا اذا قالت
 شئت اذا اشار الى او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعده شيء اى وكذا لا يقع الطلاق ايضا في اتين العورتين قوله لامر
 لم يجز لغير قولها شئت اذا دخل الى الدار ونحوه مما ذكرنا ان البائن به شيئا علقه ش والزوج فوض اليها بمشيئة بل
 فبطل الامر من يداهم فلا يقع الطلاق به بل لا مرش لانها خالفت زوجها فيما فوض اليها من وان قالت قد شئت ان
 كان كذا الامر قد خفي طلقته ش يعني اذا علقته مشيتها بامراض بان قالت ان كان ابني في الدار وهو في الدار يقع
 الطلاق هم لا تعليق بشرط كما من منجز ش يعني في الحال لا تعليق كقولها انت طالق ان كان السماء فوقنا فان قيل
 يرد على هذا علقته الرجل وقال ابو سبيد ان فعل كذا هو اعلم انه فعل حيث لا يحكم بكفره فلو كان التعليق بشرط كان
 تحميها كان كافر او اجيب بانه لا يرد لانه لا يكفر على ما روى عن محمد بن مقاتل الرازي انه يكفر فاطمة الاصل وليس سكتنا
 انه لا يكفر على ما روى عن ابن شجاع وعن ابى يوسف ايضا فتقول نعم لا يكفر لان الكفر انما يكون بتبديل الاعتقاد وهو
 بهذا الكلام لم يقصد بتبديل الاعتقاد بل قصد ان يصدق في مقابلة او نقول بذا وامثاله كناية عن العيين عن فاعيل
 عليها ستاحيا عن كنفه المسلم ولو قال لها انت طالق اذا شئت او اذا شئت او متى شئت او متى شئت ففوتت
 لم يكن رواش فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد فلك هم ولا يقتصر على المجلس ش بالاجماع حتى اذا قامت من المجلس
 او اخذت في عمل آخر او كلام آخر فلما ان تطلق نفسها واحدة لا غير ثم شرع في بيان كيفية الدعوى في هذه الصور المذكورة
 بقوله هم لا كلمته متى ومتى فلما انها للوقت وهي عامته في الاوقات كلها ش اى كلمتها متى ومتى ما عامته نعمت الاوقات

وكذا اذا قالت شئت
 ان شاء الى وشئت
 ان كان كذا لم يجز
 ما كان كذا لم يجز
 معاقلة ان يقع الطلاق
 ويطاع الامر ان قالت قد
 شئت من كذا لم يجز
 طلقك ان التعليق بغير
 كافي بخبر ولو قال لها
 انت طالق اذا شئت
 او اذا شئت او متى شئت

او متى شئت قد صح
 لم يكن رد ولا يقتصر
 على المجلس اكله متى
 متى ما فلو بها للوقت
 وهي عامته في الاوقات كلها

عموم الاجتماع بان يطلق نفسها ثلثا بجملة واحدة بان تقول طلقت نفسي ثلثا ثم فاذا كان شئ معنى كلمة كلامهم
 ان تقول طلقت نفسي ثلثا واراد بالجمع ان تقول طلقت وطلقت والاوّل صحيح ولو قال لها انت طالق
 حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشأش لان علق وقوع الطلاق في الحقيقة بالشروط لان حيث
 واين من الظروف المكانية ولا تعلق للطلاق بالمكان لان الواقع في مكان واقع في جميع الامكنة فيصير
 ذكر المكان لغوا فبقى الطلاق معلقا للشرط تشبها فلا يقع حتى تشأش كانه قال انت طالق ان شئت هم وان
 قامت من مجلسها فلا مشيئة لها شئ كما في قوله انت طالق ان شئت هم لان كلمة حيث واين من اسماء
 المكان شئ كلمة حيث للمكان اتفاقا وقال الاخفش وقد ترو للزمان ويلزم الاضافة الى الجملة اسمية
 كانت وفعليته وندرت اضافتها الى المفرد وان اتصلت بجاء الكافة ضمنته معنى الشرط وكلمة اين سؤال
 عن المكان وان قلت اين زيد فانما تسال عن مكانه هم والطلاق لا تعلق له بالمكان فيلغو شئ اي يلغو
 ذكر حيث واين هم ويقي ذكر مطلق المشيئة شئ فكانه قال انت طالق ان شئت هم فقطصر على المجلس شئ كما
 قوله انت طالق ان شئت فان قلت اذ الفى ذكر المكان فيبقى قوله انت طالق شئت فينبغي ان يقع
 الطلاق كما لو قال انت طالق وغلت الدار فانه يقع الطلاق الساعة فمن اين فيها معنى الشرط قلت
 قالوا ان حيث واين يعنيان ضربا من التاخير وعرف الشرط ايضا تفيد ان ضربا من التاخير فيشتركان
 في معنى التاخير فيجعلان مجازا عن حرف الشرط فان قلت اذ جعلنا مجازا عن اذ فلا يطل بالقيام عن المجلس
 فلم لم يجعل مجازا عن اذ انجيب بان جعلنا مجازا عن ان اولى التخصص ما في معنى الشرط فكانت اصلا في الباء
 والاعتبار بالاصل اكون غيرهم بخلاف الزمان لان له تعلقا بشئ اي لان للطلاق تعلقا بالزمان لان
 الزمان يدخل في ماهية الفعل ليدل فعل الطلاق على الزمان حتى يقع في زمان دون زمان شئ يعني يقع
 في زمان متقبل دون زمان ملغى من فوجب اعتبار شئ اي اعتبار الزمان هم خصوصاً شئ كما لو قال انت طالق
 فعندهم او عموما شئ كما لو قال انت طالق في وقت ثمتا بجملة واحدة بجملة واحدة وعلمنا الفعل معنى وجب وان قال لها انت طالق
 كيف شئت طلقت تطليقة تلك الرجعة شئ قوله تلك الرجعة جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقصصت منه
 لقوله تطليقة وقوله هم معناه شئ اي معنى قول محمد لانه ذكر المسئلة في الجامع الصغير وقال طلقت تطليقة تلك الرجعة
 فيها هم قبل شبهة المرأة شئ اما اذا اشارت المرأة الواحدة البائنة او الثلاث يقع ذلك اذا نواه الزوج

فاذا كان كذلك
 طلاقك لا يقع
 جملة وجمعا ولو قل
 لها انت طالق حيث
 شئت او اين شئت
 لم تطلق حتى تشأ
 وان قامت من مجلسها
 فلا مشيئة لها لان كلمة
 حيث واين من اسماء
 المكان والطلاق لا تعلق
 بالمكان فيلغو ويقي
 ذكر مطلق المشيئة
 فقطصر على المجلس شئ
 الزمان لان له تعلقا
 حتى يقع في زمان دون
 زمان فوجب اعتبار
 خصوصاً وعموماً
 وان قال لها انت
 طالق كيف شئت
 طلقت تطليقة
 بملك الرجعة
 معناه قبل الشبهة

فان قالت قد ثبتت
واحدة بالثقة او ثلثا وقال
للزوج ذلك نويت جهرا
كما قال لان عند ذلك
ثبتت المطابقة بين
مشيتها وارادته اما اذا
ارادت ثلثا والزوج اراد
واحدة بالثقة او على القلب
تقع واحدة رجعية كانه
لغى غيرها لعدم الموافقة
فبقى ايقاع الزوج وان
المحضرة النية يعتبر بمشيتها
فما قالوا لرجع على موجب
التخيير قال رضي الله عنه
قال في الاصل هذا قول
ابي حنيفة لا وعندنا لا يقع
ما لم توقع المرأة فتشأه
رجعية او بائنة او ثلثا
وعلى هذا الطلاق العاق

وهو معنى قوله فان قالت قد ثبتت واحدة بائنة من لغي عقيب قولها انت طالق كيف ثبتت هم او قالت
ش اى وقارت ثبتت هم ثلاثا ش طلاق هم وقال الزوج ذلك نويت ش اى الحال قال الزوج نويت
ما قالته المرأة من البينة الواحدة وبالثلثا هم فهو كما قال ش اى فالامر كما قال الزوج هم لان عند ذلك
ش اى لان عند قول الزوج ذلك نويت هم ثبتت المطابقة بين مشيتها وارادته ش اى بين مشيتها المرأة
وارادة الزوج فيكون الواقع على ما ذكرهم اما اذا ارادوا ثلاثا ش اى ثلاث طلاق هم والزوج جهرا ثبت
ش اى واراد الزوج طلاقه واحدة بائنة على القلب ش بان اراد المرأة واحدة بائنة واراد الزوج ثلاثا هم يقع
واحدة رجعية لانه لغي تصرفا لعدم الموافقة ش اى لمطابقة بين قولها وقول الزوج هم فبقى ايقاع الزوج
ش اى معنى قوله انت طالق كيف ثبتت لانه اصل الطلاق فلا يثبت بوجهه وان لم يحضره البينة ش اى معنى اذا لم
يؤثر الزوج شيئا من تعبير مشيتها ش فبقع ما اشارت سواء اشارت الواحدة البائنة او الثلثا هم فيما قالوا ش اى فيما
قال المتأخرون هم جريا على موجب التخيير ش لان الزوج خير بانفى وصف الطلاق بقوله كيف ثبتت فيجوز على
موجب تخييره وانما قال المصنف فيما قالوا لانه لم يرد فيه نص من المتقدمين قال لا تترادى والظاهر انه يقع الرجعي
اذا لم يؤثر الزوج شيئا على اشارة الجامع اخصيه لانه وقع الواحدة البائنة او الثلثا بمشيتها اذ لو لم يؤثر الزوج
فعلهم انه اذ لم يؤثر شيئا لا يقع البائن والثلثا فيبقى ايقاع اصل الطلاق وهو الرجعي هم قال ش اى المصنف
رحمه الله هم قال في الاصل ش اى قال محمد بن المصنف هم ما قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه ش اى المذكور
من الاحكام المذكورة قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى انما قال المصنف ذلك لان محله حرمه الله لم يذكر الخلاف
منه الجامع اخصيه وانما ذكره في الاصل هم وعندنا لا يقع ما لم توقع المرأة ش اى لا يقع ش اى ما تشاء المرأة
هم فتشأ ش اى المرأة هم رجعية ش اى تطليقة رجعية هم او بائنة ش اى او تشأ بائنة هم او ثلاثا ش اى او تشأ
ثلاثا تطليقات والحاصل انها مخيرة بين هذه الاشياء فان قيل كيف يباح لها ان تطلق نفسها ثلاثا والزوج لم يحرم
ان يطلقها ثلاثا اجيب بانه يجوز ان يكون المراد بقوله ان تشأوت نفسها ثلاثا بمشيتها القدرة لاشئته الابائنة
كما في قوله تبارك تعال من شأني فليكون شأني فليكنف على انه روى عن الحسن بن زيار وعن ابى حنيفة ان ذلك يباح لها
في التخيير وفي النواذرة الطبيعية لو طلقت نفسها ثلاثا على قولها او منتين على قوله ابى حنيفة لا يكره لانها مضطرة
الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يد الجاهل بالواقع الزوج ذلك هم وعلى هذا الخلاف ش اى الخلاف
المذكور من ابى حنيفة وصاحبيه هم اتفاق ش اى معنى اذا قال بعبدك انت حر كيف ثبتت بعقبي عبده في الحال

بالحال

والامشية له وعندهما لا يعتق قبل المشقة وبه قال المشقة هم لها شئ اى لابي يوسف ومحمود انه فوض لطلقات
اليها على اى صفة شارت فلا بد من تعليق اصل الطلاق بمشيئة المولى اذ الم تعليق اصله لا يقع كيف شارت
لان الوصف لا يتحقق بدون الاصل هم ليكون لها المشقة في جميع الاحوال شئ يعنى سواء كان هم اعنى
قبل المدخول او بعده شئ وقد فسره بقوله اعنى قبل المدخول وبعده فلا يقع الطلاق بدون مشيئة عندهما
كما في قوله انت طالق ان شئت او كم شئت او حيث شئت او اين شئت هم وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
ان كلمة كيف الاستيعاف شئ اى للسؤال عن وصف الشئ هم يقال كيف اسبغت شئ اى صبغت اى صبغت ثوبك
وهو اسم يستعمل على جميع احوال ان يكون شئ مما نحو كيف تضع والثاني هو الغالب فيه ان يكون استعفا
حقيقة نحو كيف زيد او غير حقيقة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله فانه خرج منجى التحجب فان كان وضع كيف
لسؤال الحال لان الذات كان لوصف الطلاق في البيئونة العدد متعلقا بالمشية دون اصله ولكن من
غير المدخول به لا مشية لها بعد وقوع اصل الطلاق لحصول البيئونة وفي المدخول به لا يقع ما شارت اذ اذا وقعت
نية الزوج الزوج واذا خالفت وقع الطلاق اى هو والتواضع منه وصفه شئ اى وصف الطلاق هم يستد
وجود اصله شئ اى اصل الطلاق لان الوصف قائم به هو وجود الطلاق بوقوعه شئ اى بوقوع الطلاق فان
ملك لما كان تنويعا في وصفه اى مشيئة فيجب ان يكون متقبلة في اثبات ما شارت بلانية الزوج كما
سائر التفويضات اجيب بان باكر اراى ذكره ان لها المشية في اثبات وصف البيئونة او الثلاث بلكية
الزوج وما ذكره في الكتاب قول الجصاص هم وان قال له انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت فعنها ما شارت
لاشائش اى لان كم وما هو متعلقان في اى و قد فوض اليها اى عدد و شارت شئ اى انكم فانه كناية عن العدد ولا
على سبيل التبيين الا ترى الى قولهم كم درهما عندك وكم غلام ملكك في الاستعانة مية والخبرة فوقعت عامته
لا بها ما كان لها ان تطلق ان شارت واحدة وان شارت ثنتين وان شارت ثلاثا هم فذا قامت المصلحة
بطل شئ اى لا يقع شئ لان هذا التملك والتملكيات تقتصر على المجلس فاذا وجب بسبيل ارض
من القيام عن المجلس ومن الاشتغال بعمل آت به حيث يقع المجلس طلقت مشيتها ولم يقع بعد
ذلك شئ بمشيئتهما وان دت الامر كان رد الان هذا امر واحد شئ هذا احتراز عن كلما وقوله هم وهو خطاب في الحال
شئ احتراز عن اذ او متى يعنى اذ اتمليك في الحال لانه ليس في كلامه ذكر الوقت هم فاقضى جوابا في الحال شئ
لا يقال ان كم تستعمل في العدد والواحد ليس بعد فني ان يملك الواحد لا نقول ان الواحد اصل العدد

لها انه فوض التعلق
اليها على اى صفة
شارت فلا بد من
تعلق اصل الطلاق
بمشيئتهما ليكون لها
المشيئة في جميع الاحوال
اعنى قبل المدخول وبعده
ولا يضيفه ان كلمة
كيف للاستيعاف شئ
كيف اصبغت ثوبك
في وصفه يستعمل في
واصله نحو المله بوسنة
انت طالق كم شئت
او ما شئت طلقت
نفسها ما شارت
لانها ليست متعلقة
للعدد فقد فوض
اليها اى عدد شارت
فان قامت من المجلس
بطل وان ردت
الامر كان رد الان هذا
امر واحد وهو خطاب
في الحال فيقتضيه
الجواب في الحال

وان قال لها طلق
نفسك من ثلث
ما شئت فلها
ان تطلق نفسها
واحدة او اثنتين
ولا تطلق ثلثا
عند ابى حنيفة
وقال تطلق ثلثا
ان شئت لان كلمة
ما حكمت في التعمير
وكلمة من قد تستعمل
للتمييز فيجعل على
تمييز العنفس كما اذا
قال كل من طعاى
ما شئت او طلق من
نساءى من شئت
والتي حقيقة ان كل
للتبعين فيما للعموم
فيعمل بها ونما استشهد
بذلك التبعين في الالة
الظهار الساعات والعموم
الصفة وهي الغيبة
حقى لو قال من شئت
كان على الخوف

وفي الفرق يستعمل في العدد الا ترى لو قيل كم معك استغنى الجواب عن الواحد فان قيل كلمة يستعمل للعدد وتستعمل
للموت كقوله تعالى ماومت حيا فوقع الشك في تقويض العدد فلا ثبت العدد بالشك اجيب بان هذا اسطر من
بشك فلما لم عملنا بمعنى الوقت لا يطل بالقيام من المجلس ولو عملنا بمعنى العدد يطل فوقع الشك بكونه ما وراء
المجلس فلا ثبت بالشك ثم رجعنا بجانب العدد باصل آخر وهو ان التقويض بمعنى التملك والتملكات تقتصر على المجلس
وانما يكون لو كانت معمولا وبمعنى العدد لا بمعنى الوقت قال لا كل فيه نظر لان فيه معنى التعلق فيتم وقت
على ما وراء المجلس فيعارض جها الترجيح والجواب انه تملك فيه معنى التعلق والاول كالاسل فالترجيح به او
هم وان قال لها طلق نفسك من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين ولا تطلق ثلثا عند ابى حنيفة
رضي الله تعالى عنه وقالا تطلق ثلثا ان شئت لان كلمة ما حكمت للتعمير وكلمة من قد تستعمل للتعين ش اي للبيان كما في
قوله تعالى فاجنبوا الرجز من الاوثان وقد تكون اغير ما فاذا عرفت ذلك قد اجتمع في كلامه المحتمل والمحكم فعمل
المحتمل على المحكم كما هو الاصل وقال اصنف محمد الله تعالى هم فعمل على تمييز العنفس ش اي يحل بيان العموم لعموم
العنفس اي تمييز الطلاق من سائر الاشياء في التقويض او بوجوه كذا في البسوط هم كما اذا قال كل من طعاى مات
ش نعم الاذن هم او طلق من شئت ش فلان اطلق من شئت من نساء هم ولا ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان كلمة
من حقيقة للتعين ش فيه نظر لان من تأتي بمئة عشرة الغالب عليها ابتداء الغاية حتى اوعى جماعة ان سائرهما
راجعة اليهم والتعمير ش اي كلمة بالتعمير فعمل سهاش لان الاسل ان عمل بحقيقة الكلام ملزم بدليل ليل المجاز
وقال لا تترامى لا يقال شئني على هذا ان لا تطلق نفسها واحدة لان الواحدة ليس فيها معنى العموم اصلا وبمعنى
حرف لاننا نقول لما ملكت اثنتين سلك الامر ملك الواحدة ايضا وهذا لا يخفى في هذا المقام قلت سبق لهذا
غيره لان الاكل سال هذا واجاب بقوله بانه يتناول واحدة دلالة هم وفيما استشهد به ش هذا جواب عن قول
ابن يوسف محمد استشهدين بقوله كما اذا قال كل من طعاى تفريره ان فيه قاصم الدليل على رادة المجاز وهو انه يترك
التبعين ش بدليل خارجي وهو قوله هم لدلالة اظهار الساعات ش لان في العرف يراو بمثل هذا الكلام اظهار الساعات
والكرم وذلك بالعموم هم بالعموم اللغة وهي المشيئة ش لان النكرة اذا وصف بصفة عامة تعمم حتى لو قال من شئت
ش يعني لو قال طلق من نساءى من شئت هم كان على الخلاف ش المذكورين ابى حنيفة وصاحبه ثم عنده ان
طلقت نفسها ثلثا لا يقع قروح لو قال لما انت طالق ثلثا الا ان تشاء واحدة فتشأت واحدة يقع واحدة
عند ابى يوسف وقال محمد لا يقع شئ ولو قال طلقها ان شاء الله وشئت او قال انت طالق لئن شاء الله وقلان او شئت

ما شاء المد وفلان لا يقع بالشيء شيء ولو قال ان شئت وفلان يقع بشيء ما ولو قال ان شئت فمات
مطلق ان شئت او متى شئت او حين شئت فلهما مشيتان شئيه في الحال وشئيه في عموم الاحوال ولو
قال لامرأته ان شديهما فاما طلقتان فشارت احدهما او شار باطلاق احدهما لا يقع لعدم وجود الشرط ولو قال
طلقتك ثلاثا فطلقها واحدة والاخرتين وقع الثلث ولو قال لها ان شئت فامتنع مطلق ثم قال
لاخري طلاقك مع طلاق بذه يقع عليهما بمشيئة الاولى ان نوى الزوج والامتنع ولو قال انت مطلق واحدة
ان شئت فماتت شئت نصف واحدة لم تطلق عند ابى يوسف ولو قالت طلقني وطلقتني فقال الزوج
طلقت فحي ثلاث ولو قالت طلقني طلقني طلقني بغيره او فطلق الزوج فان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا
فثلاثا وفي الاشراف لابن المنذر اختلفوا في الرجل يملك امرأته رجلين يشترط اجتماعهما على الطلاق قال الحسن
والاذاعي والثوري والملك والشافعي وابو ثور وابو عبيد قال وفرغ من واحدة فامتنع فان طلق احدهما ثلاثا
والاخرى واحدة يقع واحدة عندنا وبه قال احمد وابن راهويه واختلفوا عند مالك واصنع من المالكية وقال
مالك لا يقع شيء وقال الزهري مطلقا ولو علم بالاصواب +

باب الايمان في الطلاق اى هذا باب في بيان حكم الايمان في الطلاق ولما فرع من ذكر الطلاق بالتخيير بالصريح والكتاتية شرع في ذكره بسبيل التعليق قدم التخيير لانه هو الاصل والتعليق مركب من ذكر الطلاق وحرث الشرط والمركب فرع المفرد ثم اليمين يقع على الحلف بالصدق حقيقة ووقع على التعليق مجاز لان اليمين لغة القوة قال اشاعرة ان المتقاضي بالادوات نازلة ولا يمين على دفع المتادير اى لا قوة ولا يمين في الطلاق غلبا عن تعليقه باميدل على معنى الشرط فونه الحقيقة شرط وجزاء سميا يميننا مجازا لما فيه من معنى التشبيه وانما قد اكتمل التعليق في الشرط كالطلاق والعقاق والنظر الى الملك جائزة سواء كانت على الخصوص كما اذا قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق او على العموم كقول كل امرأة تزوجتها فانت طالق فان قلت سميت اليمين بالصدق يمينا لزيادة القوة لان الانسان منقلب البال فربما لا ثبت على ما يقصده فيذكر اسم الله تعالى على وجهه او المنع فيقتوى بذلك على ما يريده فما معنى اليمين في ذكر الشرط والجزاء قلت وفيه سنة الحمد او المنع فسمى بذلك فانهم صموا واذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيبا لنكاح مثل ان يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجها فانت طالق مش وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وابو بكر بن عمرو بن حزم وابو بكر بن عبد الرحمن وشرح والزهري وسعيد بن المسيب والشافعية والشيعة وكحول وسالم

باب لايمان في الطلاق
واذا اضاف الطلاق الى
المكاح فم عقيب المكاح
مشم ان يقول لامر
ان تزوجك فانك
طالق او كل امر
اتزوجها فهي طالق

بن عبد الله وعطاء وحماد بن أبي سليمان في آخرين وهو قول مالك ومروية والاوزاعي والقاسم وعمر بن الخطاب
 وابن أبي ليلى لكن قالوا إذا ذكروا الميعين بل عين امرأة أو قال كل امرأة تزوجها منه بن يمين أو بن أسد فان كان
 قبيلة أو بلدة من هذا الشافعي لا يقع شيء وبه قال حماد وروى ذلك عن علي وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى
 عنهم وهو قول الظاهرية وفيه قول آخر وهو أنه إذا نكح لم يورثه قال أبو عبيد وفيه قول آخر وهو أنه يصح تعليق العقد
 بالملك وروى الطلاق وهو رواية عن أحمد بن محمد بن حنبل قال عليه السلام لا طلاق قبل النكاح شيء هذا الحديث روي
 ابن أبي عمير عن هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا طلاق قبل نكاح ولا عتاق قبل ملك وضعفه ابن عدي وقال رواه الزهري عن عروة ومرقوا ومرقا وعروة
 عن عروة مرسل وفي الباب روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وهم علي بن أبي طالب وعبد الله
 بن عمر بن العاص وعائشة ومعاذ وجابر وابن عباس وأبو ثعلبة الخشني رضي الله تعالى عنهم جميعا فحديث
 علي بن عبد الله بن ماجة من روايته جوير بن أبي عبيد عن النضك عن الزهري بن سفيان عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 قبل نكاح وجوير بن أبي عبيد بن سعيد بن القاسم الأزدي الخراساني اللخمي وضعفه علي بن المديني ويحيى بن سعيد وقال
 أحمد لا يشتغل بحدوده وقال يحيى بن معين ليس كشيء وقال النسائي والدارقطني متروك وحديث عبد الله بن عمر
 رضي الله تعالى عنهما عند الدارقطني في سننه عن أبي خالد الواسطي عن أبي بشار عن الربيع بن أبي بشار عن جبير بن عبد الله بن عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم تزوج فلانة فمضى طالق قال طلق لا يملك قال صاحب
 التلخيص هذا حديث باطل أبو سعيد الواسطي هو عمرو بن خالد وهو وضعف وقال حماد ويحيى كذاب وحديث عبد الله
 بن عمر عند أبي داود والترمذي وابن ماجة عن عامر الاحول عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك وقال الترمذي هذا حديث حسن
 صحيح وهو أحسن شيء روي في هذا الباب قلت قال ابن العربي أخبرهم ليس لها أصل في الصحة فلا يشتغل بها الذين
 صح فمحمول على التخيير ولا يلزم من بطلان التخيير بطلان التعليق ولم يقل عليه السلام التعليق طلاق فان قالوا
 سفيان بن عيينة قال لا أصل لعدم الاحتياط وقال صاحب الاستبصار روي من وجوه إلا أنها عند أهل الحديث معلولة فان قلت
 قال البخاري هذا الحديث أصح ما في الباب قلنا تركه إياه وعدم تحريمه في الصحيحين وما ذكره عنه من هذا وحديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها عند الدارقطني من روايته الوليد بن سلمة الأزدي عن يونس عن الزهري عن عمرو
 عن عائشة قالت بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبيان بن حرب فكان فيما عهد إليه أن لا يطلق المرأة

وقال شافعي لا يقع
 لقوله عليه السلام
 لا طلاق قبل النكاح

بالمتميز زوج ولا يفتق مالم يملك قال لادني وابن حبان الوليد بن سلمة كان يضع الحديث على الثقات
 لا يجوز الاحتجاج به وقال هو كذاب وحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عند الدارقطني من روايته عبد الله
 وهي ابن داود عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا طلاق قبل النكاح ولا نذر فيما لا يملك ورواه ايضا من رواية يزيد بن عياض عن الزهري عن معمر بن
 السيب وطاووس عن معاذ بن جبل مرسل وكذا سعيد بن المسيب ورواه ايضا ابن عدي في الكمال من روايته
 عمرو بن عمرو عن ابى فاطمة النخعي وعمر بن عمرو يروي الموضوعات وابن فاطمة مجهول لا يعرف وحديث ابن عباس
 عند الحاكم عن ايوب بن سليمان الجندي عن ربيعة عن ابن ابى عبد الرحمن عن عطاء بن ابى رباح عن ابن عباس
 مرفوعا وقال ابن عبد الحن في احكامه سنده ضعيف وسليمان بن ابى سليمان شيخ ضعيف وقال بن معين ليس بشيء
 وحديث اسبغ ثعلبة النخعي عند الدارقطني من رواية بريدة بن الوليد عن ثور بن ثور عن خالد بن مهران عن
 ابى ثعلبة النخعي قال قال لى عم لى الحديث وفيه لا طلاق الا بعد نكاحهم ولنا ان هذا من اى التعليق بالشرط
 هم تصرف بين ش من الخالف في ذمته نفسه هم لوجود الشرط والجداءش وهو التعليق هم لصحة قيام الملك في الحال
 ش كالمعين بالبعد تعالى والنذر المعلق بالفتح هم لان الوقوع عند الشرطش اى لان وقوع الطلاق عند
 وجود الشرط لا يقع قبل وجوده فمن وجود الشرط يحصل ملك الطلاق لان التزوج سبب لملك الطلاق وذمته
 الخالف كافيته لصحة يمين لا يلية هم والمالك يتيقن عنده ش اى عند الشرط ويصح مع احتمال الملك عند الشرط
 منع المتيقن بالملك اولى وببانه ان من قال لامرأة ان دخلت الدار وان اتى عند وجود الشرط بان تصير
 مطلقة فلان يصح بنا هو التيقن اولى هو قبل ذلك اثره المنعش اى قبل وجود الشرط اثر الشرط لم يمنع ابا
 من ان يصير بالحمل هم وهو قائم بالتصرفش اى تصرف اليمين الخلف قائم بالتصرف ولا حاجة الى اشتراط
 الحمل بل ذمته الخالف كافيته هم والحديثش اى الحديث الذي انتج به الشافعي ومن معه المذكور هم محمول على
 نفى التخييرش اى لا طلاق قبل النكاح منجز والممنجز هو الطلاق حقيقة لا المعلق وتحققه انهم سألوه عليه السلام
 عن كون ذلك الطلاق فقال لا طلاق قبل النكاح وليس الكلام فيه وانما الكلام في تعليق الطلاق بالنكاح
 جائز وليس سجا نرد ليس في الحديث ما يدل على نفيام اثباته هم والحمل على ش اى كل الحديث على التخيير هم ما نرد
 عن السلفش اى مروى عنهم كاشعبي هو عامر بن شعيب من كبار التابعين نسبتة الى شعيب لا صفر بطون باللقوة
 هم الزهري ش من مجموع مسلم بن عبد الله بن جبير بن عبد الله بن شهاب بن زينة الى هم غير جاش اى غير الشعبي والكرهي

ولنا ان هذا التصرف بين
 لوجه الشرط والخبر اع
 فلا يشترط لصحة قيام
 الملك في الحال لان الوقوع
 عند الشرط والمالك يتيقن
 به عنده وقبل ذلك اثره
 المنع وهو قائم بالتصرف
 والتحديث محمول على نفى التخيير
 والحمل كالقول عن السلف كالشعبي
 والزهري وغيرهما

واذا اضافه الى شرط
وقر عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأته
ان دخلت الدار فانت
طالق وهذا بالاتفاق
لان الملك قائم في الحال
والظاهر بقاؤه الى
وقت جرح الشرط فيصير
يمينا او ايقاعا ولا يصح
اضافة الطلاق الا
ان يكون المحالف ملكا
او يضيفه الى ملك
لان الخراء لا بد ان يكون
ظاهرا

مثل سالم والقاسم وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والاسود وابي بكر بن عبد الرحمن وكحول فان ابكر بن
ابي شيبة يخرج عن ما دلا في مصنفه في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق او يوم اتر وجماع طالق قالوا
هو كما قال وفي لفظ يجوز ذلك عليه ص واذا اضافه ش اي اضاف الرجل الطلاق هم الى شرط وقع عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ش لان المعلق بالشرط كالمندرج عند وجود الشرط وذا
بالاتفاق ش احذر من المسئلة المتقدمة اعني قوله ان تزوجتك فانت طالق لان فيها خلاف الشافعي كما
قال لا تراه يجوز ان يكون احترانا عن المسئلة التي بعد هذه اعني قوله لا يثبت ان دخلت الدار فانت طالق
ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق لان فيها خلاف ابن ابي ليلى فعنده تطلق هم لان الملك قائم في الحال ش
بذا جواب عما يقال سلمنا ان الطلاق يقع عقيب الشرط اذا كان الملك مستندا قايما ما اذا زال فلا يثبت ان
يصح يمينه اصلا لاحتمال زوال الملك فاجاب بقوله لان الملك قائم في الحال لكونه متحققا في الحال هم والظاهر
بقاؤه الى وقت جرح الشرط لان الاصل في كل ثابته استمراره خصوصا النكاح الذي هو عقد العمر ومجرب واحتمال
الزوال لا يثبت اليه لانه ليس بناتشي عن الدليل فلم يصح تعليقه بالنظر الى تغير الملك ظاهرا وقع كلامه المعلق
يمينا على اصلنا لان التعليقات ليست باثبات في الحال عندنا وانما تنقلب اسبابا عند الشرط وعلى اصلنا
ايقاعا لان التعليقات اسباب عنده في الحال والملك في الحال موجود وهم فيصيح ش ان تعليقه على المسلمين
هم يمين ش اي من حيث انه يمين عندنا هم وايقاع ش اي اوصح من حيث الايقاع عنده وقال الكاكي مستدلا
لاصحاننا في هذه المسئلة ولما قوله عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد صح سنده فلا يخرج
ذلك من العموم بما لا يثبت فان احادهم ضعيفة وقد ضعفنا ابن منبج لقاضي ابو بكر بن العريبي الاشجيلي
فقال لا يجوز احادهم ليس لما اصل في الصوة فلا يستغل بها ولما عمل بها مالك وربيعة والاوزاعي من اهل الحديث
انتمى قلت هذا الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وهذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد
صح سنده واعاده المصنف ايضا في باب الجرح بلفظ المعتوه عوض المجنون واخرج الترمذي عن عطاء بن عجلان
عن حكيم بن خالد الخزاعي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق
المعتوه المغلوب على عقله وقال هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان
ضعيف ذاهب الحديث هم ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون المحالف ملكا ش يعني الا اذا حلف في الملك
هم اي يضيفه ش اي ويضيف الطلاق هم الى ملك لان الخراء لا بد ان يكون ظاهرا ش اي ظاهر الوجود او غائبا

هم يكون من اى الجزاء هم متفقون اى بوقوع الجزاء فيما اذا كان المقصود منه المنع بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق فعلى تقدير الاقدام على دخول الدار يقع الطلاق لانه ما رفقنا وكما يتبين ان وقوعه ساطقا لها فاما اذا كان
طالع بوجوب الشرطية يدخل على المنع كما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لها ان نخصت فانت
طالق يصح ان لا يكون فيما فائدة الميمن وهو المنع لما انما غير قادره على منع حيزها قيل باعتبار انما لم يلب
لانما لان الكلام في الكلمات لاني الافراد والتحكم في الافراد لا يفرق في نظر لان الحكم يثبت ان يكون ثلثا
لافراد فاذا لم يشهد لا يكون كليا انتهى قلت السؤال والجواب للحاكم بالنظر لا التزوي ولكن في نظر لا يفرق على الاستاء
هم فيتحقق معنى الميمن ش بالتصديق على قوله ليكون هم وبالقوة ش اى قوة خوف نزول الجزاء والخوف
انما يحصل يكون الجزاء غالبا لوجود عند الشرطهم والظهور ش اى ظهور الجزاء هم باذن ش وبكون الخائف
او ضيفا الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك ش اى ضافة الطلاق الى سبب الملك وهو التزوي هم بمنزلة
الاضافة اليه ش اى الى الملك وذلك فيما اذا قال لاجنبية ان تزوي بك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق
الى الملك لان الجزاء جزؤ من الوجوه وعند وجوه الشرطية هي قوله ان تزوي بك بمنزلة قوله ان ملكك بالتزوي
هم لانه ش اى لان الجزاء هم طاهر عند سبب ش اى عند سبب الملك هم قال قال لاجنبية ش هذا تفرع على ما تقدم
من الاصل اى اذا قال الرجل لامراة اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار ثم تطلق
لان الخائف ليس بملك وما انما له الى الملك وسببه ولا يثبت واما قوله ش يعني الخائف في هذه المسئلة لم يكن بالملك
ولا ضيفا الى الملك ولا يثبت ما وجدته في قول ابن ابي عمير من مائة او دخلت الدار فانت طالق ثم تطلق
ينبغي ان يقع الطلاق في هذه الصورة لان المطلق بالشرطية لا يترتب عنه وجود اذيب بان المطلق انما يكون كاجنبية
اذا صح التعليق ولم يصح في هذه الصورة لا يترتب عنه صحيح كلامه ان تزوي بك ودخلت الدار فانت طالق لان
كلامه صحيح بدون تقدير التزوي ولا يخفى ذلك هم وانما الشرطية انما لم يقل بوجوب الشرط لان كلمة ان مخوف
وحده والباقي اسماء وكلمة هم ان ش وبوالاصل في باب الشرطية قوله على الفعل وفيه خطر بخلاف سائر الالفاظ
فانما تدخل على الاسم وليس فيه ظرفية وشكائه معان اخرى الاول معنى بمعنى نحو ان الصافون الا في غرور وانما
ان تكون مخففة في التقدير نحو ان وجدنا اكثرهم لغاتين والثالث ان تكون زائدة نحو ان طلبا ميم هم او
ش اعلم ان اذا تروى على وجهين احدهما ان يكون للمناجاة مختص بالجملة الاسمية نحو خرجت فاذا زيدا الاخر
يكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرطية مختص بالجملة الفعلية ويكون الفعل بعد ما مضى كثيرا او مضارعا ودون

ليكون مخيفا فيتحقق معنى الميمن
وهو القوة والظهور بالحد
هذين والاضافة الى سبب
الملك بمنزلة الاضافة اليه
لاية طاهر عند سببه
فان قال لاجنبية ان دخلت
الدار فانت طالق ثم تزوجها
فدخلت الدار لم تطلق لان
الخائف ليس بالملك ما اخبرنا
الى الملك وسببه ولا يثبت
من واحد منهما
الفاظ الشرطية ان اذا

وقوع الطلاق هم هذه الالفاظ ش اى ان واذا الى اخرها هم ما يليها افعال ش يستلزم منها كلمة كل لانها ليست
 شرطاً حقيقة لان ما يليها اسم الشرط متعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل بالاسم
 الذى يليها مثل كل عبد اشترت به وكل امرأة تزوجها ولهذا لم يذكره الخاقاني في ادوات الشرط هم فيكون علامات على
 المحنت ش اى فتكون الافعال علامات على المحنت اى على الجزاء ثم كلمة ان حرف للشرط ش اى خالص
 الشرط هم لانه ش اى لان ان كان هم ليس فيها معنى الوقت ش لكونها اصلا في باب الشرط بدو لما على الفعل
 وفيه خطر فان قلت قد جاء وفوها على الاسم ايضا كقول تعالى وان احد من المشركين استجارك وقول تعالى
 ان امرئ بك فينفي ان يكون اصلا قلت الفعل فيه مضمرة فيه الظاهر تقديره ان استجارك احد ان بك
 امرء وانما حذف لئلا يميز الجمع بين المفسر والمفسر وما واما ش اى ما وراء كلمة ان هم ملحق بها ش اى ان
 باعتبار تضمنها معنى ان هم وكلمة كل ليست شرطاً حقيقة لان ما يليها ش اى لان الذى يليها هم اسم ش ولا يليها
 هم والشرط ما يتعلق به الجزاء والاخرية متعلق بالافعال الا انه الحق بالشرط متعلق بالفعل ش اى للملازمة الفعل
 هم بالاسم الذى يليها مثل قولك كل عبد اشترت به فهو حر وكذا اذا قال كل امرأة تزوجها فمطلق هم قال ش
 اى القدرى رحمه الله تعالى هم فنى هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت اليمين ثم انشأ ش اى لان هذه
 الالفاظ اى ان وما ذكرها هم غير متضمنة للعموم والتكرار لغة فوجود الفعل مرة تيمم الشرط ولا يقاء لليمين بدو
 ش اى بدون الشرط وذلك لان اليمين تعليق جزاء معدوم والشرط اذا انتهى بوجوه مرة لعدم دلالة
 اللفظ على التكرار لا يتبع اليمين الاحكام هم الا فى كل ما فاما تقتضى عموم الافعال ش وفى بعض النسخ تعميم الافعال
 هم قال الله تعالى كلما نفخت جلودهم الاية ومن ضرورة التعميم التكرار ش بخلاف سائر الالفاظ الشرط فانها كل
 على جنس الفعل لا التكرار ونفس الفعل تنفذ في المرة الواحدة فاذا وجد الفعل مرة انحلت اليمين ولا يقع الجزاء
 اذا وجد الفعل ثانيا لا ارتفاع اليمين هم قال ش اى القدرى رحمه الله تعالى هم فان تزوجها بعد ذلك
 اى بعد زوج آخر وتكرار الشرط ش اى الدعوى هم لم يقع شى لان باستيفاء الطلقات لثلاث الملوكات
 في هذا النكاح لم يقب الجزاء وبقاء اليمين به وبالشرط ش اى بالجزاء وبالشرط لان اليمين ذكر شرط وجزاء
 وفي المتن عن ابن يوسف لوقال كلما تزوجت امرأة فمطلق فزوجها مرة طلقت ولو تزوجها ثانيا لا طلقت
 ولا يحنث في هذا مرتين كما في قوله المرأة التى تزوجها طالق قالما حصل ان عند ابن يوسف ان كلما اذا طلقت
 على المعينة فوجب التكرار ونفى غير المعينة لا يقتضى استدلال على ذلك بما لوقال كلما اشترت به الثوب

وهذه الالفاظ مما يليها انما
 فتكون علامات على المحنت
 ثم كلمة ان حرف للشرط لانه
 ليس فيها معنى الوقت ما وراء
 ملحق بها وكلمة كل ليس
 شرطاً حقيقة لان ما يليها
 اسم الشرط ما يتعلق به الجزاء
 والاخرية متعلق بالافعال الا
 ان المحنت بالشرط متعلق بالفعل
 بالاسم الذى يليها مثل كل
 كل عبد اشترت به فهو حر
 قال فنى هذه الالفاظ اذا
 وجد الشرط انحلت
 اليمين لانها غير متضمنة
 للعموم والتكرار لغة فوجود
 مرة تيمم الشرط ولا يقاء لليمين بدو
 الا فى كل ما فاما تقتضى تعميم
 الافعال قال الله تعالى كلما
 نفخت جلودهم الاية ومن
 التعميم التكرار ش بخلاف
 بعد ذلك ا بعد زوج آخر
 وتكرار الشرط لم يقع شى لان
 باستيفاء الطلقات لثلاث
 الملوكات في هذا النكاح
 الجزاء وبقاء اليمين به وبالشرط

وفيه خلاف زفرية وسنفر
 من هذا منشاء الله تعالى
 ولو كانت على نفس الزوج
 بان قال لا يخلو من زوجة
 بغيره فله ان يزوج
 بغيره وان كان
 بعد زوج آخر لا يخلو
 باعتبار ما يملك عليها
 من الطلاق بالتزوج
 وذلك غير محصور فانه
 ورواى الملك بعد اليمين
 لا يملكها لانه لم يوجد
 الشرط حتى يزوجها لغيره
 فيكون اليمين ثم ان وجد
 استيط في ملكه لم يملك
 اليمين وقم الطلاق لانه
 وجد الشرط والمحل
 قابل للجهاد فيكون الجهاد
 ولا يقع اليمين لما قلنا ان
 وجد في غير الملك اخذت
 اليمين بوجوب الشرط والرفع
 فله ان يزوجها لغيره
 خلفا في الشرط فالقول قول
 الزوج الا بقية المرأة البينة كونه
 متمسك بالاصل وهو علم
 ولا يملكه وتقع الطلاق وذلك
 الملك للمرأة ان يملكها كالشرط
 لا يملكها من غيرها فالقول قولها
 في حق نفسها

فمنه بطلت في كذا بطلت بطل الدار على صدقة كذا يلزم لكل مرة ولو قال كذا اشترت ثوبا او كسبت دابة ففعلت
 صدقة كذا لا يلزم من المارة ذكره في الزانية صدق وفيه خلاف زفرية اي فيما اذا تزوجها بعد زوج آخر وتكرار الشرط
 خلاف زفرية في يقع الطلاق ويؤثر على التخييل في مطلق التعليل عندنا خلافه وبه قال مالك والشافعي في الجملة
 وجهه وسنفر ومن بعد ان شاء الله تعالى فيمن سكر فخلت زفره بعد زفره وان قال لها ان وضعت الدار لم تضع
 شيئا هم ولو وضعت شيئا اي لفظة طاهر على نفس الزوج بان قال كما تزوجت امرأة فحي طالق بحيث بكل مرة
 شره وجوده ان شاء الله تعالى وان كان بعد زوج آخر وبه قال مالك والشافعي في الجملة
 بهما بطلت بالملك عليها من الطلاق بالتزوج في اي سبب التزوج هم وذلك غير محصور في اي التزوج غير محصور
 فلا يكون الطلاق محصورا ايضا لان وجود السبب متكرر يقتضي وجود السبب متكررا بخلاف كلمة كل لانه لو يجب
 تسمية الاسماء بالافعال هم قال شي اي القدوري رحمه الله تعالى في حق والملك لليمين شي اي زوال ملك الرجل عن
 امراته امراته بان طلقها باليمين بعد اليمين شي اي المطلق لليمين صورة قال لها ان وضعت الدار فانت
 طالق ثم اياها حتى اليمين هم لانه لم يوجد الشرط في شي اي اليمين هم واليمين باق بقاء حمل شي لان الثلاث
 لم توجد في اليمين شي كما كان في ذمة الجماع هم ثم ان وجد الشرط وهو دخول الدار هم في الملك شي
 يعني بعد ان تزوجها ثانيا هم انحلت اليمين شي لان لا بد من دليل على التكرار في وجود الشرط مرة انتهت اليمين بخلاف
 طرية كل ما هو وقع الطلاق لان وجود الشرط والمحل قابل للجهاد في الجهاد والملاك فيما هو وجود الجهاد وتوقع
 الطلاق من قبل الجهاد ولا يقع اليمين في هذا لانها ان كانت لعدم ولانها ان كانت على التكرار هم لما قلنا في انشائه الى
 قوله في وجود العقل مرة قيم الشرط هم وان وجد شي اي الشرط وهو دخول الدار هم في غير الملك شي يعني بعد زوال ملك
 قبل التزوج ثانيا هم انحلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شي من الطلاق هم لانعدام المحلية شي اي محل الطلاق
 لعدم الملك هم وان اختلفا في وجود الشرط شي بان قال للزوج لم يوجد الشرط ولم يقع الطلاق وقالت الزوجة
 قد وجد الشرط وقع الطلاق هم فالقول قول الزوج شي لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يتمسك بالاصل
 هم لان تقيم المرأة البينة شي على وجود الشرط لا يثبت يكون القول قولها هم لانه شي لان الزوج هم متمسك
 بالاصل ويبرره وجود الشرط لان لا بد من الظاهر على ذلك كالمعنى على ما ذكرنا من دلالة شي اي دلالة الزوج
 هم يتمسك بتوقع الطلاق وزوال ملك المرأة تدعيه شي اي توحي وتوقع الطلاق فالقول قول الزوج الا اذا اقامت
 المرأة البينة هم وان كان الشرط لا يملك الا من جنتها فالقول قولها في حق نفسها شي وبه قال الشافعي ومالك واحمد

بها

فقلت احبك طلقت
هي ولو بعثت العبد
ولا تطلق صاحبها
لما بينا ولا يتيقن بكذا
لاننا لسند بعضهما
قد حجب التحليل منه
بالعذر وفي حقها
معلق اليك بالبحار
وان كانت كاذبة ففي
شرع عيونه بقي انه كره
عنه كونه في وجه المحبة
واذا قال لولا اني
فانته طالق فقلت
الدم لم يقع الطلاق
حتى يستمر ثلثة ايام
ما يقع طلاقه ولا يكون
حيضا فاذا تمت ثلثة
ايام حكنا بالطلاق
من حين ما جئت به لا
عرف انه من الدم فكان
منه لا نبي ان قال لها
اذا حضت جففته فانت
ط لولا تطلق حتى يظهر
حيضا لان الحيضة بالها
هي الكاملة منها وهذا

بمنه الى خريتها وعبدى خريقات من فقلت احبك طلقت سهش اي المرأة المناطبة هم لم يتيقن العبد
الطلاق صاحبها شي وهي خريتها اطلق عليها صاحبها باعتبار الظاهر وفي الحقيقة به عدد تمام لما بينا شي باشارة الى
تو لا ميتة شي من نفسها شاهدة في حق خريتها هم ولا يتيقن لكن بها لاننا لشدة بغضا اياه شي اي زوجها واما بعض
نجد الحب واصل معنى الابعاض حيث ذكره مفعولا وهو قوله اياه اي لشدة بغضا المرأة زوجها فوجب التحليل
منه شي اي من الزوج هم بالعذاب شي اي بعذاب ما ينجم لان الجبال قد يخترع عذاب الآخرة على سميتها من بغضه
فلم يمتين كذا بهام من فتماش اي وفي حق المرأة المناطبة هم ان تعلق الحكم بانها شي انفتح المنة يجوز ان
تكون زائدة كما في قوله تعالى فلما ان جاء البشير الفاه ويقال لما ان جاء اكرهته ويجوز ان تكون
مصدرة وان تكون منقصة من الثقيلة على ان يمتد اشان فيما مستمر وان كانت
نازبة شي كلمته ان نزه بالكسر واصله باقبله هم ففي حق غير ما بقي الحكم على الامل وبيوش اي ان
هم عديم المنة شي ويقولنا قال الشانني واحم بسنه ظاهره به وعنه ان كذبها لا يقع
ولو قال له انا ان كنت تحبيني فليكن فانته طالق فقلت احبك بقلبه او قال احبك واذا به الزوج طلقت عنهما
وقال محمد ان فانته طالق فيهما بينهما من الدم تعالى لا تطلق من ولو قال لها ان حضت فانته طالق فقلت
لا يقع الطلاق حتى تمت ثلثة ايام لان ما يقع دونها لا يكون حيضا شي لان ما دون ثلثة ايام لا يكون حيضا
فاذا تمت ثلثة ايام حكنا بالطلاق من حين ما حضت لانه شي اي لان الذي كانه عن الدم هم بالامته او عرف
انه من الرحم فيكون حيضا بالابتداء شي اي من اول الامر فائدة تظهر في غير الموطوءة فانما لما رأت وما تزوج
بزوج آخر فاستمر بها الدم ثلثة ايام لان النكاح صحيحا ويظهر فيما اذا قال ان حضت فعبدى جرد المسك بالها
كان العبد من حين ات الدم ويظهر في حق الجانية من العبد قيل يجب على المطلق ان يحجب بقوله كانت مطلقة
من اول ثلثة ايام فواكل بعد الاستمرار ولا يقول يقع الطلاق لو جهم فمما لمال والاشتهال وعند الشانني
لو اتقضى يوم وليك يقع الطلاق وفيه وجه شهرة ان يقع من اول روايته وبه قال محمد وقال ابن المنذر لا يعلم
احدا قال غير ذلك الا الكاين طاهر حيث قال فبغيره قبل الحيض ولو كانت حائضا لم يقع حتى تظهر ثم تحيض كذا
لو قال انظروا انت طالق او المهر لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر وبه قال الشانني واحم ذكره في المنني هم ولو قال لها
ان حضت جففته فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضا لان الحيضة بالها هي الكاملة منها شي اي من الحيضة لان
بالفتح للمرأة من الحيض لا يكون الا بكامله وكما له بانتهايه وانتهاده بالظهر ولما اش اي دلائل ان الحيضة بالها

بني النخعي الكمال والدم الكمال من الحنفية هم كل علي بن ابي طالب الكمال من وسم حديث الاشعري في اي قوله عليه السلام
 لا قولاً الجاهلي حتى يضمن عظمه ولا الجاهلي حتى يتكبر بحقيقة رواه ابو داود في سننه عن شريك بن قيس بن وبيب
 عن ابي الدرداء عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبيل اوطس لا قولاً
 حال حتى تضع الاغبر حتى تضع حيمين ميفة ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم واصل ابن النخعي
 في كناية شريك وقال انه بدائن ويضمن نسا خطبه بالقتل وروى ابو الدرداء ايضا من حديث روف بن ثابت
 الانصاري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخل من يوم من مائة واليوم الاخران يقع عليه امة من
 حتى يتسبوا بحقيقة وروى بن ابي شيبة في سننه من حديث علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان طلالا لم يمت حتى تضع والخال حتى تسبوا بحقيقته والاباطس ابنه بلاد يوازن وهو وضع حرب فبينهم وكما كثر
 اي وكما الحنفية هم بانما ذكركم اي الاتمام بطريق لان اشي بقي بقدره ثم الهامة عن ابن ثابت لا يضمن
 عن عشرة بحقيقة الشرة وفيما دونها ثبت بالانحسار وفيما وقت معلومة فماله ثبت احد باله ثبت الانقطاع
 كذا في المبسوط شيخ الاسلام ولما قالوا لو كان الطلاق في الاول يديعيا وفي الثانية سبيل بقوله في الطلاق بعد الحنفية ذكره
 القسري في هم واذا قال لما انت طالق اذا صحت يوم الطلاق حيث يتبين الشمس في اليوم الذي تصبر فيه لان اليوم
 اذا قرأ بفعل مستدبر به بيمين الشرائع والصوم فعل متبهم بخلاف ما اذا قال صمتش يعني من غير زيادة عليه فانها
 اذا قرأه عت في الصوم يقع الطلاق بمجرد الشرائع لان لم يقر به بيمين اي ان الزوج لم يقر بالصوم باليوم والراد
 من المعيار الوقت المثبت بعد الفعل حيث يطول بطوله وايضا يقصره ووقت الصوم معيار لا طرف بخلاف ان الساعات
 فان وقتها طرف لا معيار كما ذكر في النحول هو وقت وجوب الصوم بركن شرب وهو المساك عن المفطرات الشارح
 ركنه وهو العينة والطهارة من الحيض والنفاس ومن قال لا امراته اذا ولدت غدا فانت طالق واحدة واذا ولدت
 جارية فانت طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية ولا يدري اينها اول ش اي لم يعلم اي مولدين ولما اول الغلام هم لذكر
 لم يبلغ فاقه بلغ صا شبا والجارية اسم لا شيء لم يبلغ وقته من الجارية غلاما هم لذكر في القضاة طهارة وفي التمسك والتمسك
 عن السوا والتمسك من مطلق ان الحرة لان ترك وطئ امرأة حبل ويطاخير ان يطا امرأة مسربة عليه في لو تمت
 عنده بطلت ثنتين ش لا تزوج الا بعد زوج آخر احتيا طلالا في المبسوط لا هم طليقتان ش اي لزمه طليقتان هم وانقضت
 الصداق بالولادة الاخير هم لانسال ولدت الغلام اولاد تمت واحدة ونقضت عدتها لم ينع الجارية ثم لا يقع اخري لان
 محل القضاء واحدة ش والطلاق لا يقع مع انقضاء العدة لانه حال الزوال والمزول لا يخل حال الزوال هم ولو ولدت

محل عليه في حديث
 الاستبراء كما لها
 بانها ايتها وذلك
 بالعلم اذا قال انت
 طالق اذا صحت ما
 طلقت حينئذ
 في اليوم الذي نسوم
 لان اليوم اذا قولنا
 لفعل تمتد يوا ديه
 باليوم الذي نسوم
 فاذا قال بها اذا صحت
 لانها يقدر بها ما قد
 وجب الصوم بركنه
 وشرط ومن قال لا امرته
 اذا ولدت غلاما فانت
 طالق ولعدا واذا ولدت
 جارية فانت طالق فثنتين
 فولدت غلاما وجارية
 ولا يدري ايها اول الزوجه
 في القضاة تطليقة وفي
 التمسك تطليقتان
 وانقضت عدتها لانها
 فولدت الغلام الاول فعد
 واحدة ونقضت عدتها
 بوضع الجارية ثم لا يقع
 اخري لان حالها
 ولو ولدت

التجارية اولاً وقت تطلعتان
وانقضت عدتها بوضع الغلام
ثم لا يقع شيء آخر بما ذكرناه
حال الانقضاء فاذا في حال يقع
واحدة وفي حال يقع ثلثان فلا
يقع الثانية بالشك والاحتمال
والاولى لا تخضع للثنتين نزعها
واحتياطاً والعدة منقضية
ببقيها ما بينا وان قال لها ان
كلمت ابا عبد الله يوسف فانت
طالق ثلثاً ثم طلقها واحداً فانت
وانقضت عدتها فكلمت
للمهر ثم تزوجها فكلمت ابا يوسف
فهي طالق ثلثاً مع الواحد اولى
وقال فرد لا يقع وهذا على وجه
اما ان وجب الشرطان للملك
فيقع الطلاق وهذا ظاهر اذ وجب
في غير الملك فلا يقع او وجب الاول
في الملك والثاني في غير الملك
فلا يقع ايضا لان الجراء لا ينزل
غير الملك فلا يقع او وجب الاول في
غير الملك والثاني في الملك وهي
مسئلة الكتاب بخلافه فانه اعتبار
الاول والثاني اذ هما في حكم الطوق
كشي واحد لان صحة الكلام بما
المكتمل الا ان الملك يشترط
حالة التعليق ليصير الجراء
الوجود لا ينصحب بالحال
فصيرهم اليه

المباينة والوقت تطلعتان فتتبع الغلام ثم لا يقع شيء آخر بما ذكرناه
صفاً في حال يقع ثلثان في الثاني بالشك والاحتمال الاول في الثاني نزعها
ان ياخذ الزوج اوان ياخذ العاصي او ياخذ المنقضي بالثنتين نزعها
اقوال لا تراهي ويجوز ان يقال بناءً على ما سلكنا من الجواب والمهر والعدة منقضية
لما بينا في النكاح ولو لم يولد الغلام او لم يقع عدتها بوضع الجارية او لا يقع عدتها بوضع الغلام
لان الحامل عدتها بوضع الحمل بالنسبة هم واذ قال ان كلمت ابا عبد الله يوسف فانت طالق ثلثاً ثم
طلقها فانت وانقضت عدتها فكلمت ابا عبد الله يوسف فانت طالق ثلثاً مع الواحد اولى
اي الطاعة الاولى التي تجزى بعد التطبيق هم وقال فرد لا يقع وهذه هي اولى سلسلة هم على وجوده في الاول
هم اما ان وجب الشرطان في الملك فيقع الطلاق وهذا ظاهر في الشرط في الملك وبهذا
الاعلاف فيه والثانية هي قوله هم او وجب الشرطان في غير الملك فلا يقع شيء اي الشرط الاول هم في الملك الثاني
شيء اي وجب الشرط الثاني في غير الملك فلا يقع شيء اي الطلاق ايضا لان الجراء لا ينزل على غير الملك
شيء لانه غير نزل وفيها خلاف ابن ابي ليلى ذكره في المسبوبة والراجحة وهي قوله هم او وجب الشرطان في غير الملك
هم في غير الملك والثاني شيء اي وجب الشرط الثاني في غير الملك وهي مسئلة الكتاب بخلافه فانه اعتبار
اي لوجوده مع ما تعالى هم اعتبار الاول والثاني شيء اي اعتبار الوصف الاول بالوصف الثاني كذا في قوله لا تراهي ثم
قال بيان ان الوصف الثاني لو وجب في غير الملك لا ينزل الجراء فكل ذلك في الآخر وقال تراجم الشريعة قوله اعتبار الاول والثاني
لان كلام ابي عبد الله في الكلام آخره في ابي عبد الله في الملك فكل ذلك في الآخر وقال تراجم الشريعة قوله اعتبار الاول والثاني
يعني ان الملك بشرط وقوع الطلاق عند وجود الشرط الثاني في كل ذلك عند وجود الشرط الاول هم او وجب الشرطان
هم في حكم الطلاق كشيء واحد من حيث انه لا يقع الا بجماع ولنا ان صحة الكلام بالبلية المكتمل شيء اي صحة هذا الكلام الذي
هو الميراث بالبلية المكتمل وهو كونه عاملاً بالجماع وهي قائمة به فيكون صحة الكلام قائمة به وحمله الذمة فاذا كان كذلك كان
ينبغي ان لا يشترط الملك وقت التعليق فاجاب عن ذلك بقوله هم الا ان الملك يشترط حاله التعليق ليصير الجراء
الوجود لا ينصحب بالحال لان تنصحب الحال عبارة عن ابقائها على ما كان على ما كان لعدم الدليل للنزل فاذا كان
الملك باقياً عند وجود الشرط بالنظر الى الاستصحاب ينزل الجراء عنده غالباً لان الاصل في كل ثابت وقامته ان كان
يستعمل الملك الزوال حينئذ فاذا كان كذلك فهم فصيح لهن شيء لان الجراء الذي هو غالب الوجود وتحقيقه حينئذ فيحصل

وهو القوة هم وعند تمام الشرط اي شرط بقا للملك ينعقد بطلان الشرط فليزول البند لانه لا يزيل الا في الملك من
ولا يزيل في غير الملك وفيما بين ذلك الحاشي اي بين ماله التعليق وتمام الشرط حال بقا اليمين فيستف
عن قيام الملك اذ بقاوه ش اي بقا اليمين هم بحكمه وبه لا يزيل ش اي ذمة الحالف وانما ذكر الضمير الرابع ل
اليمين وان كانت مؤنثة على تاوليد التعليق لان تعليق الطلاق والعقاق بين عند انقضاءهم وان قال لها ش اي
وان قال بل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فخطبها فثنتين وتزوجها رجل آخر فدخل بها ثم عادت
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس به قال عطاء وشريح والنخعي وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود ومضى الله تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وشيخ وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند هاشم اي عند ابني حنيفة وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول بثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق وبنين من بعد طلاق الله تعالى ش اي في آخر
ما قبل من المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال رجل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها
انت طالق ثلاثا فترجعت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في الجديد على المنصوص وما لك واحمد قال ابن المنذر جمع كل من ينقض عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قول من يقع الثلاث لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان الثلاث للملك
فيما قبل ثلاث طلاقات مطلقا سواء كانت مملوكة في المال أو مستحقة في المال هم وذلك لاطلاق اللفظ ش واللفظ الطلاق
لا يتناول المقيد لانه منه حكمه وقهقبي احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش فاذا
وجد العمل يقع الجواز والدليل على انه لم يعرف الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة الهدم فله انصرف الى الملك قائم
يوقع ما بقي وكل لو قال كلماته وجك فانت طالق ثلاثا فترجعت بعد زوج آخر بقي اليمين وبذلك ولو قال لمعه
ان دخلت الدار فانت حرة فاعترضه ثم اشتراه ودخل الدار يفتق فلو تقيده الجواز بهذا الملك لما عتق ولمذلو قال ان
دخلت الدار فانت على كذا ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فليكن مقابله عنها وكيف يبطل تعليق التخيير
لان ما صفة التخيير طلاق وما صفة التعليق ما يسميه طلاقا ثم لنا ان الجزاء طلاقات بهذا الملك بدلالة الحال هم لان
اي لان طلاقات هذا الملك هم في المانع اذا انظرهم ما يحدث ش وكل ما كان مانعا من جبر الشرط وحالما عليه

وعند تمام الشرط يزيل البند لانه لا يزيل الا في الملك من
لا يزيل في غير الملك وفيما بين ذلك الحاشي اي بين ماله التعليق وتمام الشرط حال بقا اليمين فيستف
عن قيام الملك اذ بقاوه ش اي بقا اليمين هم بحكمه وبه لا يزيل ش اي ذمة الحالف وانما ذكر الضمير الرابع ل
اليمين وان كانت مؤنثة على تاوليد التعليق لان تعليق الطلاق والعقاق بين عند انقضاءهم وان قال لها ش اي
وان قال بل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فخطبها فثنتين وتزوجها رجل آخر فدخل بها ثم عادت
الاول ش اي الزوج الاول هم فدخلت الدار طلقت ثلاثا عند ابني حنيفة رحمه الله تعالى وابي يوسف ش قال ابن المنذر
بذا قول ابن عمر وابن عباس به قال عطاء وشريح والنخعي وفي المبسوط وهو قول ابن مسعود ومضى الله تعالى عنه
وقال محمد بن طالق ما بقي من الطلاق وهو قول زفر وشيخ وهو قول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين
وبه قال مالك والشافعي واحمد واصحابهم واصل ش اي اصل هذا الخلاف هم ان الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث
عند هاشم اي عند ابني حنيفة وابي يوسف هم فتعود اليه بالثلاث ش اي فتعود المرأة الى الزوج الاول بثلاث
تطبيقات هم وعند محمد وزفر لا يهدم فتعود الى ما بقي من الطلاق وبنين من بعد طلاق الله تعالى ش اي في آخر
ما قبل من المطلقة هم وان قال لها ش اي ان قال رجل لامرأة هم ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم قال لها
انت طالق ثلاثا فترجعت غيره ودخل بها ثم رجعت الى الاول ش اي الى الزوج الاول هم فدخلت الدار لم يقع شيء
ش عند علمائنا الثلاثة وبه قال الشافعي في الجديد على المنصوص وما لك واحمد قال ابن المنذر جمع كل من ينقض عنه
من اهل العلم على ذلك هم وقال زفر والشافعي ش في قول من يقع الثلاث لان الجزاء ثلاث مطلق ش لان الثلاث للملك
فيما قبل ثلاث طلاقات مطلقا سواء كانت مملوكة في المال أو مستحقة في المال هم وذلك لاطلاق اللفظ ش واللفظ الطلاق
لا يتناول المقيد لانه منه حكمه وقهقبي احتمال وقوعه ش اي احتمال طلاقات ثلاث مطلق هم فتبقى اليمين ش فاذا
وجد العمل يقع الجواز والدليل على انه لم يعرف الى الطلاقات الثلاث المملوكات مسئلة الهدم فله انصرف الى الملك قائم
يوقع ما بقي وكل لو قال كلماته وجك فانت طالق ثلاثا فترجعت بعد زوج آخر بقي اليمين وبذلك ولو قال لمعه
ان دخلت الدار فانت حرة فاعترضه ثم اشتراه ودخل الدار يفتق فلو تقيده الجواز بهذا الملك لما عتق ولمذلو قال ان
دخلت الدار فانت على كذا ثم طلقها ثلاثا ثم عادت اليه بعد زوج آخر فليكن مقابله عنها وكيف يبطل تعليق التخيير
لان ما صفة التخيير طلاق وما صفة التعليق ما يسميه طلاقا ثم لنا ان الجزاء طلاقات بهذا الملك بدلالة الحال هم لان
اي لان طلاقات هذا الملك هم في المانع اذا انظرهم ما يحدث ش وكل ما كان مانعا من جبر الشرط وحالما عليه

فمن الجواهر التي لا ينفك عن المصلحة فيكون الجواز هذا الملك هم وإذا كان الجواز ما ذكرناه من وجه قوله
 ان طلاق هذا الملك الى آخره وقد فاتش اي والحال ان الجواز قد فاتش ثم تنبيه الثلاث المبطل للمصلحة شى معنى
 لا يبقى محلا للمطلاق هم فلا يبقى المصلحة شى لان بغوات محل الجواز مبطل للمصلحة لغوات محل الشرط بان قال ان دخلت هذه
 الدار فانت طالق ثم جعلت الدار بيتا لا يبقى المصلحة فهذا مثله فان قلت ان هذا المصلحة لو انحصرت في المصلحة والحل لم يصح
 ان يقال ان حضرت فانت طالق لانه لا يتصور نية من ولا محل لكون المصلحة مرفضا سماويا قلت اجيب بان الاعتبار
 للغالب الاشاع دون النادر وفيه نظر لان السؤال لم يخص في صورة المصلحة حتى يكون نادرا وانما هو في الوجه كالمحبة
 والكرهية والبزوع وغيره والصواب ان يقال ان الشرط في مثل ذلك هو اخبارا عن ذلك المحل والمصلحة فيه تصو
 هم بخلاف ما اذا بانها شى متعلق بقول وقد فاتش تنبيه الثلاث اى فاتش الجواز وتنبيه الثلاث المبطل للمصلحة بخلاف
 ما اذا بانها بطلانية او بطلانهم لان الجواز باق بقاء محله شى كل الجواز اوله اذا عادت اليه بعد زواج آخر
 عادت بطلاقات ثلاث عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ورجى مسئلة المدم لان في صورة الابانة طلاقه او طلاقته من قبل
 المحل للملك والدليل على بقاء الملك ان الزوج الاول تزوجها بالتحليل زوج آخر والجواب عن مسئلة المدم ان
 المصلحة بقيت بقاء الجواز لان المصلحة لا ينقسم على الجواز كما لا ينقسم على الشرط ولما بقيت المصلحة بالملك صا كان
 قائل عند الدخول انت طالق ثلاثا وهو كالك الثلاث فيقع وعن مسئلة العبد ان تطبيق عقده انما لا يبطل المصلحة بالبيع
 لان مصلية العتق لم تبطل بالبيع وقد كان محلا للعتق بصفته الرق والرق باق بعد البيع حتى اذا اعتقه لا يبقى المصلحة
 لغوات المحل وعن مسئلة الظهار ان محل انطمار لم يفت بتغيير الطلاقات الثلاث لان حرمة الظهار غير الطلاق
 لان الاول متنا هيته بالتكفير والثانية بالزواج الاخر ما لا يصير مظهرا بعد التطلقات الثلاث لان الظهار
 تشبيه للمصلحة بالحرمة ولا يتحقق ذلك الابانة زوج هم ولو قال لامرأة اذاجا معك فانت طالق ثلاثا فاجابها فلما
 اذنتي انما ان طلاق ثلاثا ببيت ساعته عليه المهر شى المعقود وهو مهر المثل هم وان اخرجه ثم اوحيش من الايلاج وهو
 هم وجب عليه المهر وكذا شى اى وكذا لا يجب المهر باللبث والملك هم اذا قال لامرأة اذاجا معك فانت حرة وعن
 ابى يوسف انه اوجب المهر في الفصل الاول ايضا شى وهو ما اذ البت ساعته بعد الدخول هم لوجود الجماع بالدمام عليه
 شى اى على اللبث وسعناه انه جعل الدوام على اللبث بعد الدخول بمنزلة الدخول الابتدائى هم الا انه لا يجب عليه المهر
 للاتحاد شى لا اتحاد الايلاج الحلال من اللبث الزام من حيث المقصود وهو قضاء الشهوة فكان الجماع واحدا من
 وجهه واوله غير موجب للمهر فمقط المهر وجب العقر لان الوطى المهر لا يخلو من عقر او حبل على هذا الخلاف اذا قال

والصحيح تعتقد منهم او المحل
 واذا كان الجواز ما ذكرناه
 وقد فاتش بتغيير الثلاث
 المبطل للمصلحة فلهذا يبقى المصلحة
 بخلاف ما اذا بانها شى
 الجواز باق بقاء محله شى
 قال لا ينفك ما اذا اجتمع
 فانت طالق ثلاثا فانت طالق
 فلهذا لا ينفك طلاق
 فلهذا لا ينفك سعة
 لا يجب عليه المهر وانما
 كره او حله وجب عليه المهر
 وكذا اذا قل لا مهر اذا
 جازا معك فانت حرة
 وعن ابى يوسف لا ينفك
 اوجب للمهر في الفصل
 الاول ايضا لوجود
 الجماع بالدمام عليه
 لا يجب عليه
 العقر للاتحاد

ج

لتنزل عليه
السلام من
حلف
بطلوق
او عناق
وقال
الحشاء لله
معالى
متصلا
به لا حلف
عليه

المسئلة في الفصل المتقدم لانها ليست باستثناء بل هي تعليل وارجب بان التعليل بمشيئة الله تعالى شيئا قويا بالاشتمال
يمنع حكم صد الكلام عما كان قبل الاستثناء بحيث لا يتوقف وجوده على وجود الشرط فكذا حكم صد الكلام من تنسخ اصله في التعليل
بمشيئة الله تعالى ولا يتوقف على وجود الشرط فلهذه المناسبة ذكر التعليل بالمشيئة في فصل الاستثناء قوله متصلا مسببا
على انه منتهى المعنى محذوف اي قوله متصلا والمراد بان الاتصال ان لا يقطع قوله في شأن الله تعالى قبل قوله انت طالق
بكلام آخر ادسكوت واما الفصل لاقطاع التمس فلا عورة به لعدم مكان التمزع منه ولو اتى بحرف الاستثناء بحيث لا يسمع ليقع
الاستثناء جميعا وبما اختيار الكرخي لان السماع ليس بشرط صحة الكلام ولهذا يصح استثناء الاسم وان لم يسمع هو ايضا
وعلى شرط الاتصال بمجرور العلام وهو قول الائمة الاربعة ومنهم من جواز الاستثناء والم لم يقيم من المجلس فيه قال الحسن البصري
وطاوس وعن ابن عباس جوازه الى مدة سنته وعنه جوازه ابد او قال سعيد بن جبير بعد اربعة اشهر وقال قتادة بعدتين
وقال حماد الاستثناء زاد ام في ذلك الامر ولو جرى على لسان انشاء المدين غير قصد لايق طلاقه لان الاستثناء حقيقة
وهو صريح في باب الصريح لا يقتصر الى النية كقوله انت طالق ومطلقة وطلقت وفيه خلاف الشافعية قوله لم يقطع الطلاق به
قال طاوس عن ابي بصير النخعي والحكم والشافعي واسحاق وابو عبيد واليثرور وهو قول عطاء وحاجب والزهرى والشافعي ومحمد وعبد الرزاق
وسعيد بن المسيب والاذاعي وعثمان النخعي وبه قال النظارية وابو سليمان وقال لك وكول وقادة وغيره قال صاحبنا لا
عليه وبه قال الشافعي وابن ابي ليلى واسحاق وابو عبيد وقال لك الاستثناء في الطلاق والعناق والمصدرة ويعتبه العيين والند
وعند احمد لا يرفع الطلاق خاصته ويرفع العناق والايمان ثم اختلفوا في عمله اي في عمل الاستثناء فقال ابو يوسف البطلان به
قال بعض اصحابنا شافعي وقال محمد بن عليق وبه قال بعض اصحاب الشافعي ويظهر من الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال الشافعي
تعالى انت طالق فعند ابي يوسف انه لا يبطل الكلام سواء قدم او اخر بحرف الفاء او غيره وعند محمد يقطع لانه للتعليل فاذا قدم
ولم يذكر حرف الفاء لم يقطع نعم الطلاق بلا شرط كذا في الجامع الكبير لقاضي خان وذكر في الفتاوى الصغرى النخعي على قول
ابي يوسف وذكر في الايضاح الاختلاف على العكس ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع
يقع الاستثناء بل يكون مينا قال ابو يوسف ومحمد يكون مينا حتى لو قال لما ان حلفت ليطلاقك فعندي حرثم قال لما انت
طالق لثنا الله بحيث في مينة عند ابي يوسف وقال محمد لا يكون مينا ولا يثبت ولا يقع الطلاق وكذا العناق لو قال لعبد
ان حلفت بعتك فانت حرثم قال انت لثنا الله لثنا الله هم لقوله عليه السلام من حلف بطلاق لو عناق وقال الشافعي الله
متصلا به فلا حلف عليه اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم وبه الحديث بهذا اللفظ غريب روى اصحاب السنن الاربعة من
حديث ابي اسحق عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف من قدام

من هذا المذهب اعداهم لانه بمنزلة الاستنشاء والبوليوسف مقول في شرط ولمذا قال في الفتاوى الصغرى انت طالق انما يشترط
 انه قد سبق عند ابى يوسف حتى لو قال لامرأة ان طلقك فانك طالق ثم قال لما انت طالق انما يشترط
 سينت عند ابى يوسف وعند محمد لا يكون بينا حتى لا يثبت به عندهم قال كذا الواتش وفي بعض النسخ وكذا انما
 وليس فيه لفظ قال وهو مخطوف على قوله لم يقع في اول الفعل يعني اذا ماتت المرأة بعد قوله انت طالق ثم قبل قوله انما يشترط
 ش اي لا يقع الطلاق ثم لان بالاستثنا خرج الكلام من ان يكون يجلبش فاذا بطل الايجاب بطل الحكم والموت
 ينافي للموجب ش جواب عن سوال المدة تقديره ان يقال لموت ينافي قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد موتها
 فينبغي ان يكون منافيا للاستثنا وهو لم يطل فوقع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافي للموجب وهو قوله انت طالق ثم
 وولج لم يطل ش وهو الاستثنا ومعنى قوله ان يشترط لان الموت ينافي للموجب يستدعي المحل لهذا لو قال لامرأة انت طالق وانه
 كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان الموت ينافي المحمية والاستثنا لم يطل انه يستدعي صحة الايجاب الذي يقوم بالزوج
 والموت ينافي في الابطال ثم بخلاف ما اذا مات الزوج لانه لا يتصل به الاستثنا ش اي بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله
 ان يشترط حيث يقع الطلاق لانه لم يتصل المنع وهو الاستثنا باول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثنا بقوله قبل ذلك اني
 اطلق لمراتي وتشتي ثم لو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال لثنتين ش اي وان قال انت
 طالق ثلاثا لثنتين ثم طلقت واحدة ش وفي ذكر المثلثين اشارة الى التسهيل والكثير سواء خلافا للفرق فانه لا يجوز الاكثر
 ويدعى انه لم يحكم به العرب في الغاية ذهب النجاة من كل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز واختلفوا في جواز
 النصف وتبعه احمد فيها ونصب بعض المالكية الى هذا ايضا وفي المبدل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الفرع انه
 لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل وصوابه من الكل وفي الاسيحي روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو المصوب
 وزعموا ان العرب لم يوجب في كلامه لم على عشرة الا تسعة ولم يحكم به ولا يصح استثناء الكل من الكل وفكر ابن طلق في تحصره
 المعروف بالمعدل قولين في جواز استثناء الكل من الكل وقال لا موصى مع بعض الملل استثناء العقد ولا يقال له على ما
 الا عشرة الا خمسة وذكر ابو بكر بن المنابلة ان لا استثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلاثا الا واحدة وقع ثلاثا
 وهذا باطل لو قال انت طالق اربع الا ثلاثا صح الاستثناء ويقع واحدة وفي المحيط لو قال انت طالق ثنتين وثنتين الا ثنتين
 ان نوى استثناء الاولى والاخرة لا يصح لانه يشتمل على ثلث فوقع الثلاث وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية
 صح ويقع ثمان وكذا عند عدم النية خلافا لفرع احمد وفي الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد لو قال انت
 طالق ثنتين وثنتين الا ثلاثا وقع الثلاث لانه نوى الاستثناء والكل ولو قال ثلاثا الا فصا وقع ثمان عند ابى يوسف وعند محمد

قال وكذا اذا ماتت
 قبل قوله انما يشترط
 لان بالاستثنا خرج
 الكلام من ان يكون
 يجلبش للموت
 ينافي للموجب دون
 البطل بخلاف
 ما اذا مات الزوج
 لانه لم يتصل به
 بالاستثنا وان قال
 انت طالق ثلاثا
 فانت ثنتين وثنتين
 قال انت طالق ثلاثا
 الا ثنتين طلقت

يقع الثلاث وبقاها لك والشافعي واحد ولو قال انت طالق واحدة ونصف الا واحدة ونصفا يقع ثنتان عند ابي يوسف
وهو رواية عن محمد وعنه يفتح واحدة وفي الذخيرة قال انت طالق ثلاثا الا واحدة وواحدة بطل الاستناء ووقع
الثلاث عند ابي حنيفة وعند جابري ثنتان وعن ابي يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة
الا ثلاثا بطل الاستناء ولو قال انت طالق ثنتين واحدة وواحدة وثلثين الا ثنتين فحي ثلاث ولو قال انت طالق ثمانية
وثلثين الا واحدة يقع ثنتان وليصير تشبيها الواحدة الواحدة من الثنتين ولو قال ثنتين واربعا الا خمس يقع الثلاث
وذكره القدوري وفي المنتقى قال انت طالق ثلاثا وثلاثا الا اربعا فحي ثلاث عند ابي حنيفة ويروى عن محمد ويصير قوله
وثلاثا ثانيا لغيره فاصلا وقال ابو يوسف تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالق عشر الا اربعا الا تسعا
يقع واحدة ولو قال انت طالق عشر الا اربعا الا تسعا يقع واحدة ولو قال الاثنا عشر يقع ثنتان ولو قال الا سبعا
يقع الثلاث ولو قال هذه طالق وهذه طالق الا هذه كان للاستناء باطلا ولو قال انت طالق خمس الا واحدة يقع
الثلاث وفي وجه الحنابلة يقع ثنتان هم والاصل ان الاستناء يكمل بالاصل بعد التيناش بعض التنازل الثلاثة وسكون
النون وسم اسم معنى الاستناء ومعناه ان صدر الكلام بعد الاستناء يصير عبارة عما وراء الاستناء يدل عليه
قوله تعالى فليث فيهم الف سنة الخمسين عاما معناه ليث فيهم مائة وخمسين عاما هو الصحيح شاحته زعموا
البعض انه اخراج وفيه معنى المعارضة وهو صفة الاصول ومعناه ش اي معنى التناهي ان تكلم بالمتنبي منه
او لا فرق بين قول القائل اعلان على درهم وبين قوله عشرة الا تسعة فيصح استناء بعض من الجملة لا يثبت التكلم
بالبعض بعده لا يصح استناء الكل من الكل لانه لا يثبت بعده شيء يصير تشكيكاً وصارفاً للفظ اليه ش الضميمة بعده
يرجع الى استناء الكل في يرجع الى شيء وكذا في اليه وبذلك اذا قال لامرأة انت طالق ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا
لبطلان الاستناء وقال شمس الاسنة السعدي في مبسوطه وعن بعض شائخنا ان استناء الكل مجوع وان الرجوع عن الطلاق
باطل وليس كنه لك لانه يطل استناء الكل من الوصية مع ان الوصية تشمل الرجوع وذكر المصنف في زيادته اذا استثنى
الكل من الكل لا يصح اذا كان ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فيصح وان كان استناء الكل من الكل
من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي الا يصح الاستناء بل يطلق كلهن ولو قال كل نسائي طالق
الا زيب وعمرة وكبرة وسلمي لا تطلق واحدة منهن وان كان به استناء لكل من كل وبذلك ان الاستناء تصرف
لفظ فيصح فيها مع فيه اللفظ كلما استثنى الجزء عن الكل صح انقطاعه انما يثبت طلاق الاستناء تبيح الحكم الشرعي لما هم
في قوله انت طالق عشر الا تسعا لانه لا يزيد على الثلاث مشرعا وما هو الصحيح بالاعلاف هم ناصب شر اي الاستناء

ولا يملك ان الاستناء
تكملة لاصل جسد
التباين والحيثية
الله تكلم بالمتنبي منه
الا كثر من قول القائل
لفلانة على درهم
قوله عشر الا تسعة
فيهم استناء البعض
من الجملة لانه يثبت
التكلم بالبعض
بعض ولا يملك
استناء الكل من
الكل لانه لا يثبت
بعد معنى يصير
منه ما هو صوابا
لللفظ اليه
واضا يصح الاستناء

هم اذا كان موصولا بهش اي بالاستثناء هم لما ذكرنا من قبل ش اي في قوله انت طالق انشاء الله يعني كما يصح
قوله انشاء الله المتصلا لا يصح قوله انت طالق الا واحدة وقوله الاثنتين المتصلا هم اذا ثبت هذه في الفصل الاول
ش اراد به استثناء الواحدة من الثلاث هم متى منتهى اي متى من استثنى منه هم ثنتان فيقعان وفي الثاني ش اي متى من
الثاني اراد به استثناء اثنتين من الثلاث هم واحدة فيقع واحد ولو قال الا ثلاثا يقع الثلاث ش يعني اذا قال انت
انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث هم لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء ش لعدم بقا شيء بعد الاستثناء بغير
عبارة عنه والله اعلم

باب طلاق المريض اي في باب بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان
طلاق المريض لان المرض عارض الاصل وعدمه المرض معنى يزول بجلونه في بدن الحي اعتدال لطباعه هم واذا طلق
الرجل امراته في مرض موته طلاقا بانها ماتت وهي في العدة وترثه ش اي وترثه المرأة زوجها المطلق ميراثها الشرعي
هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قوله الاول انه لا يقع طلاقه وغواه ابن حزم
عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاقه وترثه بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وابن سفيان وابن كعب و
رضي الله تعالى عنهم وبه قال لمخيرة النخعي وابن سيرين وعروة وشعبي ومشرح ديبعية بن ابي عبد الرحمن وطائفة من
وابن شبرمة والليث بن جهم بن بيان الثوري ومحمد بن ابي سليمان الحارث الكوفي الثالث ترثه المات متزوج زوجها آخره
انقضت ميراثها وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق وابي عبيد الله وترثه وان تزوجت عشرة ارجل وبه قال مالك
والليث في رواية عنه وذكره ابن رشد في الفوائد الحارثية وبه قال الحسن البصري والساوس بن صالح بن
من من آخره لا ترثه عندنا وقال ابن زيدي والثوري والاولاد وزفر واحمد واسحاق وترثه ان مات قبل انقضاء عدتها
عنهم ابن حزم في المجلد السابع ترثه وبه قال الشافعي والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
عدتها الى عدة الوفاة ما تمسك وبه قال الشعبي التام تسعة ايام بعد الايام من ثلاث ايام او اربعة اشهر عند ابي حنيفة
ومحمد العاشر ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول ابن واسحاق وابو عبيد الله الثاني عشر لو خيرها فطلقت نفسها طلاقا
او اختلعت منه او حلفت بطلاقها على ذنوبها الدار وهو صحيح عند الحنفية عند الدخول او قال وهو صحيح ان قدمه غلام
فانت طالق ثلاثا فقدم وهو مريض طلقت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر سبب الصداق لها
كما ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال جابر بن زيد والشافعية والشافعية والشافعية والشافعية
وابن ثور واختاره ابن المنذر وفي الاثر وهو الجدي للشافعية وفي القديم الزوج فار والميراث فيه ثلاثة اقوال الاول

اذا كان موصولا به
كما ذكرنا
من قبل اذا
ثبت من ثقتي الفصل
الاول المستثنى منه
ثنتان فيقعان
وفي الثالث
واحدة فيقع
واحدة ولو قال
الا ثلاثا يقع الثلاث
لانه استثناء الكل
من الكل
فلم يصح الاستثناء
والله اعلم
باب
طلاق
المريض
اذا طلق الرجل امراته
في مرض موته
طلاقا بانها
ماتت وفي العدة
وترثه وان
مات بعد
انقضاء العدة
لا ميراث لها

الاول

مثل قولنا والثاني مثل قولنا حدثنا الثالث مثل قولنا لك ابداهم وقال الثاني لا تترث في الوجهين ش اى قبل العدة
 وبعد ما وفي شرح الاقطع والثاني اى قولنا حدثنا الثالث في الوجهين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انها
 تترث ما لم تزوج بزواج اخر وان لم تنقض العدة وهو قول مالك الاخر انها تترث وان تزوجت بزواج اخر وهو قول
 ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض ش اى بعرض الطلاق البائن هم وبسبب ش اى الزوجية
 بسبب الميثاق هم ولهذا اش اى يصح لقوله لان الزوجية بطلت بهذا العارض هم لا يبرأ اقامات ش لان الارث
 قد زال فلا ثبت الحكم بالسبب هم ولنا ان الزوجية سبب ارثها في مرض حية والزواج قصد البطلان ش اى بطلان
 ارثها هم فيه وعليه قصد ش اى يريد على الزوج قصده وبو قصد البطلان لارث هم بتاخير علة ش اى عمل الطلاق
 هم الى زمان انقضاء العدة دفعا للضرر عنما ش اى لا ينفذ في الضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث
 هم وقد امكن ش جواب عما يقال ان كان سبب تاخير العمل دفع الضرر عنها وجبان يستوى في ذلك المبرطوة وغيره
 وما قبل انقضاء العدة وابعد باقاجاب بقوله وقد امكن دفع الضرر وتقديره انما يصح تورثها من اهلها امكن تاخير عمل الطلاق
 ليكون السبب هو النكاح قاسا وقد امكن ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يمتد في حق بعض الثما
 ش من حرمة التزويج وحرمة الخروج والبر وزوجته نكاح الاخت ونكاح اربعة سواء هم فجازان يمتد في حق ارضا
 منه ش دفعا للضرر عنما هم بخلاف ما بعد انقضاء العدة لانه لا امكان ش اى لا امكان التاخير عمل الطلاق لعدم
 بقا النكاح اصلا هم والزوجية في هذه الحالة ش بذا جواب عن قوله ولهذا لا يبرأ ش اى اقامات اى الزوجية فيها
 اذا كان الزوج مريضا مرض الموت هم ليست بسبب لارثه عنها ش لانه لم يتعلق حقها بها لكونها مريضة هم فيسقط
 في حق ش قال السفناني فيسقط بالنصب لانه جواب النفي وقال لاكمل وقال بعض الشافعين بالرفع لا غير وكل منها
 وجه خلا قوله لا غير فانه لا وجه له انتهى قلت اراد بقوله بعض الشافعين الاترازي فانه قال في شرحه فقوله فيسقط
 في حقها بالرفع لا غير اى فيسقط الزوجية بالطلاق البائن في حق الرجل حقيقة وحكما فلا يبرأ ش اى اقامات لبطلان
 الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترثه المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق البائن حقيقة
 بطلت باقية في حقها دفعا للضرر عنها لانه قصد البطلان حتما ولا يجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه حينئذ
 المفروض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببا ارث الزوج عنها لبطلت ولكنها ليست بسبب فاذ لم تبطل الزوجية
 بسبب ان يبرأ ش اى لا يقول به احدنا نحن ولا الشافعي والذي وقع في بعض الشروح بنصب للاهم هو انتهى قلت الكا
 جميع السفناني في حال فيسقط بالنصب لانه جواب للنفي والذي قاله الاكمل هو الوجه فافهم خصوصاً اذا نفي ش اى

وقال الشافعي لا يبرأ
 في الوجهين لان الزوجية
 قد بطلت بغير العارض
 وهي السبب لهذا
 الاثر فلماذا امتدت
 ولنا ان الزوجية سبب
 ايرثها في مرض حية
 والزوج قصد البطلان
 فيرد عليه قصده
 بما فيه علة الى زمان
 انقضاء العدة دفعا
 للضرر عنما وقد امكن
 لان النكاح في العدة
 يمتد في حق بعض الثما
 في حق بعض الثما
 فجازان يمتد في حق
 ارضا منها
 ما بعد لا انقضاء
 لانه لا امكان والزوج
 في هذه الحالة ليست
 بسبب لارث عنها
 فيسقط في حقها
 خصوصاً اذا نفي

لا سيما ان الزوج اذ ارضى بجرانه من لا يث حيث اقدم على الطلاق واعلم ان اصحابنا استدلوا في هذا الباب بالمثل
والمتعل وصاحب الهداية لم يذكر شيئا من النقل فنقول باجماع الصحابة على توريث امرأة القاربانية ان عبد الرحمن بن
عوف رضي الله عنه طلق امرأته تافرا في مرض موته فورشما عثمان رضي الله تعالى عنه ولم يذكر عليه حديث الصحابة رضي
تعالى عنهم فحمل الاجماع فان قلت لانهم الاجماع لانه روى عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه في حديث
حماد بن اسامة قال لو كان الامر لي لما ورثتها قلت اجيب بانه قد صح عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه انه قال في الكلام
في وقت امارته بعد سبق الاجماع والخلاف المتأخر لا يرفع الاجماع السابق ولكن سلمنا انه قاله وقت توريث تافرا
ما ورثها عثمان وجه الاستحسان طرأ ونقول كانت تافرا سالت الطلاق فاعتقد ابن الزبير ان سوالها يقطع الارث
وبه نقول لكن عثمان انما ورثها عند وجود سوال الطلاق فعند بعده ولي انتهى وفي السروحي وجابوا عن قول ابن الزبير
في خلافة كونت انما اقل توريثها ان لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء وفي الحديث وكان الاجماع قد انعقد على ذلك
وخلافة بعد وقوع الاجماع من الصحابة لا يقدح فيه لاننا نعرض للمعصية بشرط الصحة والاجماع او خلافة لتوريثه بعد سوالها
وقد روى ذلك لعلي عثمان كان يرى ان ذلك لا يقطع ارثها وفي الجواب والحمل في رواية كان توريث عثمان بعد
انقضاء العدة وروى بشام عن ابي مسلم عن ابيه انه كان بعد العدة وروى عنه ابو عمر انه كان في العدة وقال بن حزم
وعمر بن ابي شبيب لكن ثبت من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي ليلى انه سأل عبد الله بن الزبير قال قال طلق
عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه نبت الاصبع الكلبية فبها ثم مات في العدة فورشما عثمان رواه عنه الحجاج
بن المنهال وسعيد بن منصور وقد انفقا على ان توريثها كان في العدة وهو قول الجهم وكثير من قول من قال انه ورثها
بعد انقضاء العدة مع صحة انه كان تافرا في النكاح صرحه وانقضاء العدة وكان موته قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله
فلم يثبت الا بغير حتى مات وتماضيهم التام والتمتة من فوق وتخفيف الميم وكسر الصاد المعجمة وفي آخره اذ ثبت عمر بن
الشرية السلية قال ابو عمرو بن النخاس الساعية بنت عمرو بن الشريد رباح بن ثعلبة بن جفاف بن امرأ القيس بن زينة
بن سليم قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم مع قوما فاسلمت فذكره وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ميتا
بها وبعثه فبها كانت تنشره وهو يقول في رواية عن ابي بصير عليه السلام اجمع اهل العلم بالشعر انه لم يكن بداهة
قبلها ولا بعدا اشعر منها وقالوا السلام لهنسا تافرا وكانت حضرت حبيب القادسية ومعاوية بن اربعة رجال استشهد
الاربعة فيها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعطي لهنسا الارزاق ولو ادا بالاربعة لكل واحد ما بقي ورجع حتى قبض رضي الله
تعالى عنه وفي السروحي ورث عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما قضى توريثها قال فمن كتاب الله وروى عنه

انه قال وزدت من كتابي لمدى ما قصدت الظاهر وحصل كما بالصالح عن ربع سهمها ثمانون الفا وذكر بعض أهل الحديث انها كانت ثمانية وذكر عبد المنعم في الاميين ان ورثته كانوا يقطعون سائل لذهب بالقوس فيقسمونها ومن الدليل في هذا الباب ما روي عن ابيهم النعمان انه قال جاء عروة الباقى الى شيخ من عند عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فجلس له فحدثه عن امرته ثلاثه وثمته اذ مات وهي في العدة وعن الشعبي ان لم يهنئ نبت عيني به حين كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فارقتا بعد احوص فحارت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فارقتا بعد اذها فلقوا بذلك فقال فركما حتى اذا اشرف على الموت فارقتا فموتها منه وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة الفارث ثم اعلم ان الذي ذكره صاحب الهداية مع الخلاف فيه انه اذا كان طلاق الموضع بانكها اذا اصرح به اما اذا كان حيا فبالاولى ان ترث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان ينبغي ان الارث ايضا في البائن قلت زمن مرض الموت زمن تعلق حق الوارث بما لم يورث ولم يمتح من التبرع بما زاد على الثلث فبقي النكاح في حق الارث فان قلت يمنع النكاح اصلا ولذا ينبغي جيب عليه الحد اذا وطئها ولا ترث اذا كان الطلاق برضاها وكذلك اذا كان الطلاق قيل له نول وكذا الارث اذا مات بعد انقضاء العدة وكذا الارث اذا برأ ثم مات وهي في العدة قلت اجيب ان وجوب الحد باعتبار ارتفاع الحمل لم يدل على ارتفاع النكاح اصلا بل هو قائم من وجوه هذا لا يجوز للعدو ان يتزوج بزوج آخر وان الطلاق برضاها يطل حتما والاقراء منه وان الطلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب العدة فلم يكن ابقاء النكاح حكما وان انقضاء العدة يملكها من التزوج بزوج آخر فوجب المنافي للنكاح الاول فحكم بطلان قائما حكما وان في البراءة لم يكن حتما متعلقا بما لم يزوج زمان الطلاق ولم يوجد قصد ابطال الحق وان موت المرأة لا يبقى الزوجية في حقه لا حقيقة ولا حكما وفي مختار الكافي وان كانت المرأة امه او ابنته فابانها في مرض بغير امرها ثم عتقت لاسمته وسلمت الكافرة ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لانه لم يكن فاراس من ميراثها يوم طلق لانه لم يتعلق حتما به لاسمته وان طلقها ثلاثا بامرناش اى قالت له طلقني ثلاثا فطلقها ثلاثا فطليقات في مرض موته او قال لها اختارى شئ اى او خبراني في مرض موته ثم فاختارت نفسها شئ اى قالت اخترت نفسي ثم او اخلعت منه شئ اى او اخلعت المرأة من الزوج ثم مات شئ اى الزوج والحال انها في العدة وبه يوجب قوله وهي في العدة لم ترثه شئ جواب السائل ثلاث اى لم ترث الزوج ثم لانها نصبت بابطال حتما وانما في شئ اى ما خير على الطلاق في بطلان امرها اى انقضاء حتما لم ترثه شئ وقدر نصبت سقوطه ونفى المحيط لوجوب الفرقه من قبلها في مرضه لم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حتما ولو جازت الفرقه منها في مرضها وشرا

وان طلقها

ملکشاہ امرہاورد

بہا اختاری

فاختار

نفسها و خاتم

شروعات وهي

في العدد

پیشہ لایف

رضیت

بإبطالها

والتلخيص

وان قالت طلق للرجعة فطلقها
ثلاثا وثلاثه لان الطلاق الرجعي كالمطلق
الكلح فلم تكن بسواها راضية
يطلون حقها وان قال بها في حق
موتها كنت طلقته ثلاثا صحي
وانقصت عن ذلك فسد حكمه
اقر لها بدين او اوصى لها بوصية
فانها الاقل من ذلك ومن الميراث
عند ابي حنيفة لا وقال ابو يوسف
يحق له يزوجها او يزوج مته ولو ان
طلقها ثلاثا في مرضه لم يملكها
اقر لها بدين او اوصى لها بوصية
فانها الاقل من ذلك ومن الميراث
في قولهم جميعا الا على قول زفر
فان لها جميع ما اوصى ما اوصى به
لان الميراث لما بطل بسواها
نزول المائد من صحة الاقرار
والوصية وعبقرها في المسئلة
الاولى انهما لا اتصالا على
الطلاق وانقضاء العدة صل
اجنبية عنه حتى جاز لان يترجم
اختما فالقدمت للتمتع لا في
انتهى قبل مهادته لها ويجوز
ومن الزكوة فيهما بخلاف
للمسئلة الثانية

الزوج قبل ينبغي ان يرثها لاننا جعلنا قيام العدة كقيام الكلح في حقها ولا عدة بهما عند موتها فلم يبق الكلح كما بعد
العدة قيل في جوابه لما صارت محجورة عن بطلان حقها نصيبا الكلح في حق الارث دفعا للضرر عنه اوده والاقتصاد ابطال
حقه كما حكمنا في شغل الارث بمرانه رواه القصد وكذا لو حصلت العدة بسبب الحب والعدة وخيار البلوغ والعتق
في مرضه لا يرث لرضاها بالبطلان لان كانت مضطرة لان سبب لاضرار لم يكن من جهة الزوج فلم يكن جائزا في العدة
وفي الجابح لو طارقة في مرضها في خيار العتق والبلوغ ورثها الزوج لانها جازت من قبلها ولما لم يكن طلاقا
وفي النياح محل هذا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا ورثته لان لطلاق الرجعي
لا يزال الكلح فلم تكن بسواها راضية بالبطلان حتماش والسؤال مصدر سأل الشيء وهو اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول متر وك اى بسوال لمرة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسواله بذكر كير الضمير المضاف اليه وهو من
اضافة المصدر المضاف الى المفعول والفاعل متر وكل اى بسوال الطلاق الرجعي كذا قدره الاترازي والتقدير
على هذا الوجه بسوال لمرة اياه الطلاق الرجعي وان قال لها ش اى وان قال لرجل لامرأته في مرضها
قد كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمت ش اى لمرة صدقت زوجها بذلك لاسيما لها ان
بالتمتع كالثابت بالبنية ثم اقر لها بدين ش بان قال لها في ذمتي كذا وكذا اقرها بدين او اوصى لها بوصية
ش من تركته ثم فلما الاقل من ذلك ش اى من المقربة والوصية من الميراث عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا الميراث بوجوب وصيته واقراره لها ش اى جميع ما اقر لها واوصى لها سواء كان اقل من الميراث
او اكثر ثم وان طلقها ثلاثا في مرضه بامرأته بان قالت لطلقني وهو مرض فطلقها ثلاثا ثم اقر لها بدين او اوصى
لها بوصية فلما الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اى في قول ابي حنيفة وصاحبيه وفي الجابح محل هذا
قول ابي حنيفة ومحمد هو الا على قول زفر فان لها جميع ما اوصى به وما اقر لان الميراث لما بطل بسواها زال المانع من
الاقرار والوصية ش ولا ميراث لها لاننا اسقطه بسواها ثم اقر لها ش اى قول ابي يوسف ومحمد في المسئلة الاولى
ش اى فيما اذا قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت عدتك فصدمت ثم انما ش اى لزوجة
ثم لما تمسوا قاعلى الطلاق ش اى على وقوعه وانقضاء العدة ش اى على انقضاء العدة ثم صارت بنيتها
عنه ش اى عن الزوج ثم على لان تزوجته بعد الموت ثم ش اى على انقضاء العدة لانها لم تنته ثم ان
ش اى ان الشان ثم تقبل شهادته لها ويجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صارا كقراره لسائر الجانبا
وكذا اوصية عدم التمتع اخذها الاجام ثم بخلاف المسئلة الثانية ش اى ما اذا طلقها ثلاثا في مرضه لم يملكها

ثم لان العدة باقية وهي سبب التهمة والحكم يدرك على دليل التهمة في اى الحكم تترتب على دليل التهمة وثبت به وهو انما اشرك ولكن
 الحكم اذ يدرك على دليل التهمة ثم يدرك على النكاح في حيث لا يجوز شهادة احد الزوجين الاخر للتهمة هم والقرابة في حيث لا يجوز شهادة
 الغريب للقرية بمعنى قرابة الاولاد لا يجوز شهادة الاخ للاخ لان عدم التهمة بهذا اطلاقوا والملاذ والملمن الاخ في عيال هم
 هم والعدة في المسئلة الاولى في النكاح انما هو على انتفاء العدة وليس فيها دليل التهمة هم والى حنفية في المسئلة ان التهمة قائمة
 في سبب التواضع هم لان المرأة قد تتحمل الطلاق فينتفع بابا لا اقرار والوصية عليها في اى على المرأة وبوتعلق بقوله فينتفع
 جهما في الرفع لانه فاعل هم والزوجان قد يتواضعا في من التواضع وبوعبرة عن وضع الشخصين ايما على شئ واحد
 وكذا الموضع هم على الاقرار بالفرقة وانتفاء العدة ليبر بالزوج بالزيادة في اى الاجل الزيادة هم على ميلها وبه
 التهمة في الزيادة فردنا بالشئ اى الزيادة هم ولا تتم في قدر الميراث فخصمناه في اى قدر الميراث هم ولا الموضع عادة
 في جواب من سئل ايما بيانه ان الموضع عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزويج والشهادة فلا تتم في حق هذه الاحكام
 في لان الاقرار بتمتة الاثمة متحقق في حق الاث في حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الاث دون غيره وفي الذخيرة
 لا بد من تكريم الحال اذا كان حال خصومة وغضب يقع اطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال وكان
 محصوا في اى اكثر النسخ اقل محرم في الجامع الصغير ومكان محصوا في البيان ان حكم الغرض غير مخفي المرض بل كل شئ
 يقع به الى السكك غالبه في معنى مرض الموت هم وفي حنفية النكاح في اى وكان في صف القتال في الحرب هم فطلق امرأته
 التماسا لم تره في اى لم تره المرأة زوجها وان كان في اى لم يدر في صف القتال هم قد بارز جلاش من المبادزة في اى
 وعلى الخروج من الصف لطلب القتال هم او قدم في صفه المجهول اى او قدم الرجل لم يتصل في قصاص ش كلمة في مبتدئ
 اى لاجل قصاص نحو قوله تعالى فذلكم الذي تقتل فيه وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في برة اى على برة هم او جرح
 اى او قدم لاجل جرح سبب الزنا هم في ان مات في ذلك او جرحه في اى او قتل سبب اخرون فيقتل لانه لا فرق
 بينهما اذ مات بذلك السبب وبسبب جرح صاحب الزنا سبب لم يزل واقتل بذلك الرواية عن ابي حنيفة وهو الذي ذكر في مختصر
 الكافي والمصنوع والشان قال شمس الاثمة اخشى في سببه كالتحسين بن ايمان يقول لا يسلط لهما لان مرض الموت
 سببا للموت ولما مات بسبب آخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولنا ان الموت يحصل بالمرض السبب الاخر يكون تمامه
 لا منافاة فيثبت الحر او تترث هم وهدش اى اهل ثبوت حكم القدر هم بالنيش اى اول الباب هم ان امرأة الفاتر تترث
 اتحملها لاقيا كما يجوز قول الشافعي لان سبب لاث انتفاء النكاح بالموت ولم يوجد له لاثنا فاعه بالطلقات وحكم
 الاثمة بدون السبب جلا لاثنا هو وانما في الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه ففصلنا هم وانما ثبت

لأن العدة باقية وهي سبب
 التهمة والحكم بدار على دليل
 التهمة ولها دليل على الحكم
 والمقاربة ولا عدا في المسئلة
 الأولى ولا في حنفية إلا في
 المسائلين أن التهمة قاطبة
 لأن المرأة قد تختار الطلاق
 لينفتح باب الإقرار والوصية
 عليهما فيزيد حقهما والزوجان
 قد يتراضعا على الإقرار ^{بالطلاق}
 والنقص العدا لغيره ^{والزوج}
 بماله زيادة على ميراثه ^{وهذا}
 التمسك في الزيادة فردناها ^{على}
 في قدر الميراث ^{فخصه}
 عداوة في حق الزوجة ^{والزوج}
 فلا تهمه ^{منه} ^و ^{الحكم} قال
 ومن كان محصورا في
 صف القتال فطلق امرأته
 ثلثة أشهره وإن كان قد باهرج
 رجلا أو قديم ليقول قصاص
 أو حرمه أو شئت أن ماني ذلك ^{للجوع}
 أو قتل وأصل ما بيننا امرأة الغا
 قررت استحسننا ^{فما بينت}

حكم الفرائض بتعلق حقهما
بماله وانما يتعلق بماله
الموتون غالباً كما اذا اكل حصا
الفرائض وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كقوله
لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم
بما هو في معنى الفرائض
الموتون الغالب ما يكون
الغالب منه السلطنة
حكم الفرائض المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلطنة
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفرائض الذي لا رادع
يقتل الغالب منه الموت
فحققت به الفرائض لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كصاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل لكرته
وهو صحيح

حكم الفرائض بتعلق حقهما
بماله وانما يتعلق بماله
الموتون غالباً كما اذا اكل حصا
الفرائض وهو ان يكون بحال
لا يقوم بحول لجهه كقوله
لا يصح لو قد ثبت حكم الحاكم
بما هو في معنى الفرائض
الموتون الغالب ما يكون
الغالب منه السلطنة
حكم الفرائض المحصور
والذي في صف القتال
الغالب منه السلطنة
الحصن لدفع بأس العدو
وكذا المنفعة فلا يثبت به
حكم الفرائض الذي لا رادع
يقتل الغالب منه الموت
فحققت به الفرائض لهذا
اخوان يخرج على هذا الخبر
وقوله اذا مات في ذلك
الوجه او قتل دليل على انه
لا فرق بين ما اذا مات
بذلك السبب وبسبب
آخر كصاحب الفرائض
بسبب المرض اذا قتل
واذا قاتل الرجل لكرته
وهو صحيح

وهو ما اذا علمت ففعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حاله منه يد
 او لا يد له منه فمعلوم فافز الوجود
 فمنه لا ينفصل اما التعليق او
 مباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد فيرد وقصر فمفعلا الصكر
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمعلوم
 ومعلوم ان شرط لانها راعية ليد
 وان كان الفعل لا يد لها منه ككل العلم
 وهو شرط العلم وكلام الابوين ثوبت كذا
 مضطرة في مباشرة ما لهما في المحنة
 من خوف الطلاق في الدنيا او
 العقوبة لا رضاه مع الاضطرار لهما
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه بدفعه
 امكان ان يكون ميراث لهما وان كان
 كماله لهما منه فمفعلا الصكر
 عن كون لا وهو قول زفر الكاظم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له فعند ان حقيقته لا بدعي
 ترث لو ان الزوج انكحها الى الباق
 فنقل الفعل اليه كانه الله له كافي
 الاكراه قال واذا اطلقها ثلثا
 وهو من ثم لم ير ثلثا
 وقل زفر لترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمت
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقبه فهو بمنزلة الصحة
 لانه ينعقد به مرض الموت
 قتلين انه لاحق لهما

وهو ما اذا علمت ففعل نفسه فمعلوم
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 او كان في المرض والفعل حاله منه يد
 او لا يد له منه فمعلوم فافز الوجود
 فمنه لا ينفصل اما التعليق او
 مباشرة الشرط في المرض وان لم يكن له
 من فعل الشرط بدفعه من التعليق
 الفيد فيرد وقصر فمفعلا الصكر
 عنها واما الوجه الرابع وهو ما اذا
 علقه بفعلها فان كان التعليق والشرط
 في المرض والفعل حاله منه يد فمعلوم
 ومعلوم ان شرط لانها راعية ليد
 وان كان الفعل لا يد لها منه ككل العلم
 وهو شرط العلم وكلام الابوين ثوبت كذا
 مضطرة في مباشرة ما لهما في المحنة
 من خوف الطلاق في الدنيا او
 العقوبة لا رضاه مع الاضطرار لهما
 كان التعليق في الصحة والشرط في المرض
 ان كان الفعل حاله منه بدفعه
 امكان ان يكون ميراث لهما وان كان
 كماله لهما منه فمفعلا الصكر
 عن كون لا وهو قول زفر الكاظم
 يوجد من الزوج منه بعد ما تعلق
 حقها بما له فعند ان حقيقته لا بدعي
 ترث لو ان الزوج انكحها الى الباق
 فنقل الفعل اليه كانه الله له كافي
 الاكراه قال واذا اطلقها ثلثا
 وهو من ثم لم ير ثلثا
 وقل زفر لترث كانه قصد
 الفراجين ووقع في المرض وقدمت
 وهي في العدة ولكن تقول المرض اذا
 تعقبه فهو بمنزلة الصحة
 لانه ينعقد به مرض الموت
 قتلين انه لاحق لهما

يتعلق بالمال فلا يصح الزوج فاراش قبل هذا اذا كان جرحي ربع وصاحبه اشترط ان يقطع وجع منها ثم ياتي بحجى غيبه وغيره
 من الامراض بالوصح من جرحي الربع ثم عادت ممي ربع وابتدع جعل الثاني من الاول لا يحكم بزوالها فيبقى ان ترثه على بذر
 وفيه نظر لان لو حكم بزوالها لم يحكم لما بقي تعلق حقها بالمال فلا يتحقق قصد الزايم ولو طلقها شاي ثلثا او ابناها فارثت
 والعياذ بالله تعالى ثم اسلمت ثم مات من مرضه وهي في العدة شاي المال سناني العدة هم لم ترث ش لان لردة ممي
 للارث هم وان لم تبدل طاهت ابن وجها في الجماع وثبت وجه الفرق بين السلتين انهما بالردة البطلت بليت الارث اذا
 المرد لا يرث احد او لا يباقي لث اي للارث هم بدون البليت وبالطاعة شاي بمطاعة ابن وجها هم بالبطلت البليت
 لان المحرمية لا تنافي الارث وهو الباقي ش اي الارث هو الباقي هم بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام النكاح لانها
 مثبتت الفرقه فتكون راضية بطلان لسبب ش اي بسبب لارث وهو النكاح هم وبعد الطلقات الثلث لا تثبت المحرمية
 بالمطاعة لتقدمها عليها ش اي لتقدم الطلقات على المطاعة بمعنى بليت الارث لم تثبت بالمطاعة فمكن ابقاء النكاح
 في ستمحاق الارث في هذه الحالة كما كانت فان قيل ينبغي ان لا يرث لانها تيقن النكاح حكما في حق الارث والنكاح البات
 حقيقة يبطل بالمحرمية فمذاحق وصا كما اذا طاعت ابن زوجها قبل الطلاق كالمسئلة الاولى الجيب بان لردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان لم ترد لا يرث احد فلم يتصور بقاء النكاح بدون الال فاما المحرمية فانما تبطل بها الارث بسبب
 بطلان النكاح منها فاليسا ولو يرد لان النكاح قد يبطل بالثلاث وانما بقي في حق الارث خاصة وبالمطاعة وعفي
 حال قيام النكاح يقع الفرقه منها فاليسا فلا يجب بقاء النكاح في حق الاستحقاق نظر الدامع رضا بطلان بسبب
 كذا في الكافي ص ٢٢٢ فاش وارتداد المرأة بعد الابانة حيث لم ترث في الاول وورثت في الثانية هم ومن قد ف امرأته و
 صحيح ش اي الحال انه في الصحيح والاعتراف بالمرض ورثت ش منه وقال محمد لا يرث ش وبه قال زفر لم يرد الفراء
 لان سبب الفرقه قد ف الرزل لم يكن قد ف في زمان تعلق بينهما هم وان كان قد ف في المرض ورثته في قولهم جميعا
 وبذا ش اي هذا الحكم لم يعلق بالتعلق بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي لمجاة الى الخصومة ش يعني منسطرة اليها لم يفتح ف
 الزنا عن نفسها ش فلم تكن راضية بطلان حقما جعل الزوج مطلقا في المرض حكما باعتبار الشرط فكان لها الميراث لوجود
 الفرقه منه بالطلاق في المرض هم وقد بينا الروية في ش اي بينا وجه هذه المسئلة في التعليق بفصل لا بد لها منه عند قوله وكان
 سما لا بد لها منه فكذا لك الجواب عند محمد الى آخرهم وان المالك وبصحيح ش اي ان الرجل من امرأته والحال انه صحيح هم ثم
 بان بالايلا ش يعني تحت الاربعة الاشهر وهو عي ش اي والحال انه عي هم لم ترث ش لان البينة منسافة الى
 ايلا الزوج وقد وقع ذلك في حال الصحة ولم يوجد من الزوج في المرض ش آخر من سبب شارة علما او شرطا فلا يكون فارادهم

يتعلق بالمال فلا يصح الزوج
 فاراد لطلقها فارثت العيا
 بالله ثم اسلمت ثم مات
 من مرض موته وهي في العدة
 لم ترث وان لم ترثه بلي طاه
 ابن زوجها في الجماع وورثت
 وجه الفرق انها بالردة البطلت
 اهنية الارث لا المرد لا يرث
 احد او لا يباقي لث اي
 وبالمطاعة ما البطلت الاهلية
 لان المحرمية لا تنافي الارث
 وهو الباقي ش اي الارث هو الباقي هم
 بخلاف ما اذا طاعت في حال قيام
 النكاح لانها تثبت الفرقه فتكون
 راضية بطلان لسبب ش اي بسبب لارث
 وهو النكاح هم وبعد الطلقات الثلث
 لا تثبت المحرمية بالمطاعة لتقدمها
 عليها ش اي لتقدم الطلقات على
 المطاعة بمعنى بليت الارث لم تثبت
 بالمطاعة فمكن ابقاء النكاح
 في ستمحاق الارث في هذه الحالة
 كما كانت فان قيل ينبغي ان لا يرث
 لانها تيقن النكاح حكما في حق
 الارث والنكاح البات حقيقة يبطل
 بالمحرمية فمذاحق وصا كما اذا
 طاعت ابن زوجها قبل الطلاق كالمسئلة
 الاولى الجيب بان لردة تنافي في
 الحق وهو الارث كما ان لم ترد لا
 يرث احد فلم يتصور بقاء النكاح
 بدون الال فاما المحرمية فانما تبطل
 بها الارث بسبب بطلان النكاح منها
 فاليسا ولو يرد لان النكاح قد يبطل
 بالثلاث وانما بقي في حق الارث
 خاصة وبالمطاعة وعفي حال قيام
 النكاح يقع الفرقه منها فاليسا
 فلا يجب بقاء النكاح في حق
 الاستحقاق نظر الدامع رضا بطلان
 بسبب كذا في الكافي ص ٢٢٢ فاش
 وارتداد المرأة بعد الابانة حيث
 لم ترث في الاول وورثت في الثانية
 هم ومن قد ف امرأته و صحيح ش
 اي الحال انه في الصحيح والاعتراف
 بالمرض ورثت ش منه وقال محمد
 لا يرث ش وبه قال زفر لم يرد
 الفراء لان سبب الفرقه قد ف الرزل
 لم يكن قد ف في زمان تعلق
 بينهما هم وان كان قد ف في المرض
 ورثته في قولهم جميعا وبذا ش
 اي هذا الحكم لم يعلق بالتعلق
 بالفعل الذي لا بد لها منه اذ هي
 لمجاة الى الخصومة ش يعني منسطرة
 اليها لم يفتح ف الزنا عن نفسها
 ش فلم تكن راضية بطلان حقما
 جعل الزوج مطلقا في المرض حكما
 باعتبار الشرط فكان لها الميراث
 لوجود الفرقه منه بالطلاق في
 المرض هم وقد بينا الروية في ش
 اي بينا وجه هذه المسئلة في
 التعليق بفصل لا بد لها منه عند
 قوله وكان سما لا بد لها منه
 فكذا لك الجواب عند محمد الى
 آخرهم وان المالك وبصحيح ش
 اي ان الرجل من امرأته والحال
 انه صحيح هم ثم بان بالايلا ش
 يعني تحت الاربعة الاشهر وهو
 عي ش اي والحال انه عي هم لم
 ترث ش لان البينة منسافة الى
 ايلا الزوج وقد وقع ذلك في
 حال الصحة ولم يوجد من الزوج
 في المرض ش آخر من سبب شارة
 علما او شرطا فلا يكون فارادهم

وان كان يخلو منها
 في نكاحه
 كان الزوج في معنى
 تعليق الطلاق بمضي
 اربعة اشهر خالي عن
 الوقوع فيكون ملحقا
 بالتعليق بمضي الوقت
 وقد ذكرنا وجهه قال
 رضي الله تعالى عنه
 وللطلاق الذي يملك
 فيه الرجعة مرتبة
 في جميع الوجوه كما بينا
 انه لا يزيل النكاح حتى
 يحل لوطي فكان السبب
 قائما وكل ما ذكرناه فيها
 ثبوت انما ثبت اذا ما
 هي في الة وقد بينا
باب الرجعة
 واذا طلق الرجل امرته
 تعليقه رجعي
 او طلقه قطعي فله ان
 يرجعها في عدتها
 رخصت لذلك اولا ثم
 لقوله تعالى فاسكنوهن
 ما يحبون

اخره لتعليق بمضي الوقت هم وان كان الايلاء ايضا في المرض ثبت لان الايلاء في معنى تعليق الطلاق بمضي اربعة اشهر خالي عن الوقوع
 فيكون ملحقا بالتعليق بمضي الوقت هم فان قيل لان الطلاق في وقت ان كان الايلاء في المعنى لما انما كان
 من بطلان الايلاء بالفي واذ لم يطل في حالة المرض صار كانه انشاء الايلاء في المرض وهناك ثبوت فكذا لك بناء فكان نظرك من
 وكل فكيلا بالطلاق في صحته فطلقا للوكل في المرض فكان نكاحا التمكن من الغزل فاذا لم ينعزل جعل كانه الحاء فكذا لك بناء
 بان الفرق بينهما ثابت وهو انه لا يمكن ابطال الايلاء الا بغير طهر فلو لم يكن مكننا سطحا بخلاف سلة الوكالة هم وقد ذكرنا
 ومبش اي في التعليق بمضي الوقت هم قال ش اقول المصنف رحمه الله تعالى هم والطلاق الذي يملك فيه الرجعة مرتبة
 بس في جميع الوجوه ش اي في جميع الصور سواء تزوجوا بوطي فكل بالوجوه الاربعة المذكورة في التعليق هم لما بينا ش اي في جميع
 ش اي ان الطلاق الرجعي هم لا يزيل النكاح حتى يحل لوطي فكان السبب لاي سبب لارث هم فاما ش وبطلان النكاح
 حكمهم وكما ذكرنا انما ثبت انما ثبت اذا ما ش اي لزم هم وبني في العدة ش اي الحال انما في العدة هم وقد بينا
 في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امرته في مرض مولا فاما ما مات وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضائها
 فلما يثبت لما

باب الرجعة اي بذا يثبت بيان حكم الرجعة ولما كانت الرجعة متاخرة عن الطلاق طبعاً اخوه وضعا لئلا يناسب الوضع اعم
 من قولهم يرجع يرجع رجعا ورجوعا ورجعة الى اهلها اي دته اليوم ويقال الى الله مرجعك ورجوعك ورجعا قالوا ورجعناك
 وطلق فلانما امراته بملك الرجعة والرجعة قال ابن وريد قلت يعني لفتح الراء وكسر الهمزة ففتح اصح وفي المتن يرجع يستعمل لازما
 ومتعديا فالرجوع مصدر لازم كالقعود والجلوس الدخول فمن اللازم قوله تعالى لمن رجعا الى المدينة فلما رجعا الى
 ابيهم واما الية رجوع من المعتدى قوله تعالى فان رجعت اليه طائفة منهم فارجع اليه فارجع معصية المعتدى وارجع
 في الشريعة استنابة ملك النكاح ولما اشترط احوال تقديم صريح لفظ الطلاق وبعض الفاظ الكناية كما تقدم التسمية
 ان لا يكون بمقابلة مال والثالثة ان لا يستعمل الشك من الطلاق والرابعة ان لا يكون المرأة مدخولا بها والخامسة
 ان تكون العدة قائمة ولا خلاف لمشر وعينها لان لقبها بالكتاب السنة والاجماع هم واذا طلق الرجل امرته تطلقه
 رجعية او قطعية فلان يرجعها في عدتها ضمت بذلك ولم يشترط وهذا باجماع اهل العلم لقوله تعالى فاسكنوهن ما يحبون
 ش الامساك بوالا بقاء وقوله تعالى فاذا لمجن طهر فاسكنوهن ما يحبون او فارقوهن بمعروف يعني اذا لمجن منتهى
 فانتهى النكاح ان شئتم فالرجعية والامساك من غير ضرر وان شئتم فالمنافقة ممن غير ضرر ودروى بوداود عن عمر بن الخطاب
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنه الله تعالى عنهما ثم روي عن ابن عمر انه عليه السلام قال لعنه الله

فانتهى النكاح

عليه اجاب الحديث متفق عليه من غير فصل ش يعني ان الطلاق انفس الفصل من معنى المارة و قد روي ان ثبت الرجعة مطلقا
 هم ولا يبرن قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك ش ولانك بعد انقضاء العدة هم لا ترى انه سمي مساكش تونيم
 لما قبله بيانه ان الله تعالى سمي الرجعة اسما كما وذلك باجاء ليل التفسير وهو لا يقدح ش اي لا مساكش وانما تحقق
 الاستدامة في العدة لانه لا ملك بعد انقضاء ش فاذا انقضت العدة لم يبق محل للاسك الطلاق الرجعي في الحال سب
 اذ وال الملك عند انقضاء العدة والاصل محل للحمية عند تنفيها بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول ش اي كيفية الرجعة ان يقول
 للذي طلقا طلقه او طلقتم هم لامرأة رجعتك بالخطاب لها هم ورجعت امرأتك ش اي ويقول راجعت امرأتك بالقبض
 هم وبما يرجع في الرجعة ولا خلاف في ش اي في هذا المعنى بالقول هم بل ان للرجعة ش اراد ان الرجعة بالقول ترجع بالاجماع
 وكذا اذا قال رجعتك او رجعتك او رجعتك وسكتك وبه الا انه صرح في الرجعة غير مفتقة الى لينة ومن الكلمات
 في الرجعة انت عذري كما كنت او قالت لمرأتى ونوى بالرجعة صلا رجعا ذكره في الذخيرة وفي الحاوي غراه احد من كل الراد
 قاضي قضاة بغداد وفي لروضة في حصول الرجعة بالرجعتك بلانية قولان لما لك ككاح الماذن فلهذا في لا مساكش النكاح
 والتزوج وفي الذخيرة لوقال اجعتك بمهر الف درهم وقبلت محبت وادخلها لانها زانية في المهرية طاقير لها وفي المهرية في الحاي
 راجعتك على ان قال بوبكر لا يجب الا الف ولا يصير زانية في المهرية في الاقالة هم قال ش اي لمرأة رجعتك كما هو بطلان
 ش اي ويطا التي طاقها هم ويقبلها او يمسها بشهوة او يوطئها في فرجها بشهوة ش وفي المبسوطة والذخيرة التقبيل بشهوة والنظر
 الى دخل فرجها بشهوة رجعة ولم يقيد الشهوة في التقبيل في الكتاب في البدن وهو قول محمد الربيع اليه اما النظر الى موضع الجماع
 وبر ما طلع رجعة وخلفوا في الدبر قيل ليس بربعة اليه اشار القدوري والفتوى على انه رجعة هم وبه عندنا ش اي كوالى الرجعة
 بالوطئ وبالمس بالشهوة او بالنظر الى فرجها بالشهوة عند اصحابنا اختلفوا وهو قول سعيد بن مسيب بن مسيب بن مسيب بن مسيب
 وطائفة من عطاء بن ابي رباح والاذاعي والثوري ابن ابي ليلى جارية واشعبي سليمان التيمي وقال لك وهو حاق ان اراد به الرجعة
 فهو رجعة هم وقال الشافعي لا يصح الرجعة الا بالاقول مع القدرة عليه ش اي على القول بان لم يكن خيرا وحسن اللسان اذا
 كذلك فيصير بالانشارة وبه قال ابو ثور والظاهرية وقول حماد بن عمار في الحديث بربعة كقولنا هم لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح
 عند ش اي عند الشافعي هم حتى يحرم وطئها ش اي عنده هم وعندنا بيش ش اي الرجعة وفي بعض نسخ هو على ما روي في الخبر
 فذكره الثوري على ان ابا ذر كان في قوله ولا تزل انظر ان قال ما اي ولا مساكش هم استدامة النكاح على ما بيناه ش اي
 قوله لا ترى انه سمي اسما كما هم ومنقردة انشأ رجعتك ش اي في آخره الباب عند قوله والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
 هم والفعل ش نحو الممسح قد يقع ولا ينعى الاستدامة كما في سقاط النكاح ش فان لا بد على انه باخيار ثلاثة ايام ثم وطئها

من غير فصل ولا بد
 من قيام العدة لان الرجعة
 استدامة الملك كما ذكر
 انه يحرم مسكها وشكها
 وانما يتحقق الاستدامة
 في العدة لا في الاستدامة
 بعد انقضاء الرجعة
 ان يقول راجعتك
 او راجعت امرأتى وهذا
 صريح في الرجعة ولا خلاف
 بين الامم قال او يطاها
 او يقبلها او يمسها
 او ينظر الى فرجها بشهوة
 وهذا عندنا وقيل لا
 لانهم الرجعة لا بالقول
 مع القدرة على الرجعة
 بمنزلة ابتداء النكاح حتى
 يحرم وطئها ومنعنا
 هو استدامة النكاح
 على ما بيناه ومنقردة
 ان مثله الله تعالى للفعل
 قد يقع دلالة الفعل
 للاستدامة كما
 في اسقاط النكاح

الدلالة فعله فحق الحكم
وهذا الا فاعمل فحق به
خصوصا في حق المهر
المس والنفقة غير مشروطة
في جعل يد ونكاح
في القبله والعيب
وغیرها والنظر الى غير الزوج
فيقيم بين المسكينين
والتزويج كفا العدة
فلو كان رجعة لطلقتها
تطول العدة عليها
قال ويستحب ان
يشهد على الرجعة
شاهدين فان الشاهد
صحت الرجعة وقال
الشافعي في احد قوله
لا يصح وهو قول مالك
تقولان في الشاهد
ذوي عدل منكم ولا
الزيجات ولنا اطلاق
النصوص عن قید
الاشهاد ولانه استداده
للسكاح

في مرة الحين يكون وليها وليا على استداده الملك فيه مطا الحيا فكذلك في الطلاق الرعي بدل الوطى على استداده النكاح بل ولي
الرجعة يحتاج الى فسخ اسباب لمزول الزوجين ومنها الاحتياج الى فسخ السبيل لمزول هو الطلاق لانه لا قبل للفسخ هم والدلالة على تخصيص النكاح
ش اعي له لانه لا يتحقق بفعل من غير النكاح الا بكل فعل هم وهذه الافايل فمن اعي النظر الى الفرج الدخول بشهوة وليس بشبهة ويستقبل
وبشهوة هم متزوج ش اعي بكل فمقع دلاله هم خصوصا في حق الزوج قبيحة استرخا لانه لا الحرة لكل فيه الافايل بالثبوت نكاح
فكانت مختصة بالنكاح فقلت على استداده ملك النكاح بخلاف الامته فان بده الافايل تحمل فيما ملك المتعة وملك المسكين ايضا من خلاف
النظر وليس بشهوة فانه لا يمكن في القابلة والطيب غير ما ش مثل الثمانية والشاهد في الزنا اذا احتج بالتحمل الشهادة هم والنظر
غير الفرج فليقع بين المسكينين الزوج يسكتها في العدة فلو كان ش اعي كانت هذه الافايل من غير شهوة هم رجعة لطلقتها
ش لانه لا يريد بالتخلف الواقع هم تطول العدة عليها ش وفيه ضربا للمادة فلا يجوز لطلقة تعالى فامسكون بمعروف ومعه زوجين ومهر
ولا مسكون ضربا للعتة وان قلت قد ذكرنا قبيل الركن مسليا بابشهوة ونظره الى ذمها بشهوة فان قبلت المرأة بشهوة او تسم
او نظرت في ذمها بشهوة كيف يكون حكمه قلت قال ش لانه في المبسوط ثبت الرجعة عنه بما ولا تثبت عنه الى يوسف لان من اعمل الزوج
وليل تتبعا الملك ليس لها ولاية ابتعا الملك لا يكون فعلمها به جعة وبما يقولان فعلمها كبقية بما فان كل مشتركة بينهما ولم يثبت
المصاهرة فعلمها بهذه الاشياء فكذلك الرجعة هم قال ش اعي القدر من المهر المتكامل فمستحب ان يشهد على الرجعة شاهدين ش صوة
الاشهاد ان يقول الاثنين من المسلمين ش واني قد رجعت امرئي وفي المبسوط استحباب الاشهاد على الرجعة قول ابن سني ودهام
فان لم يشهد صحة الرجعة ش وبقال لك هم وقال الشافعي في احد قوله لا يصح ش اعي تصح الرجعة بالاشهاد هو قول القديم وقوله الجديد
ان الاشهاد مستحب فيها لقولنا ذكره في المبسوط وفي الرينة الاشهاد ليس بشرط على الاظهر وفي المحيط الاشهاد ولازم عند الشافعي لا يصح
بغير عينة وفي المبسوط وفي احد قوله اشافعي الاشهاد واجب على حمير وليتان في الاشهاد وذكرنا في المنى ولا يشترط على الاصل لافاضا
ولو جاع وقال ابن حزم الاشهاد عند الرجعة شرط واذ ارجع ولم يشهدوا اشهد لم عليها حتى انقضت عدتها بات منه والاشهاد ان
لم تختلف اهل العلم ان الاشهاد فيه عينة وان الرجعة الركن فثبت في عدتها وان كبرت ذلك بغير مهر ولا عرض هم وهو قول لك ش ا
قول اشافعي هو قول لك قد ذكرنا ان كل كقولنا هم لقوله تعا واشهد وادوي عدل منكم والامر للايجاب ش في الحقيقة الاستدلال
بهذه الآية لاظهار جرمهم لان الشافعي في الظاهر واحد والى كقولنا الا رواية عن محمد قوله هم ولنا ان الطلاق المنصوص عن
عن قيد الاشهاد المنصوص في قوله تعالى ولتؤمنن حتى يزوجن قوله تعا فامسك بمعروف وقوله عليه السلام من انك فليرجعها قال
عليه السلام لمعوز الخطاب مني المهر عني من طلق ابنه عليه السلام وكل هذا عارية عن قيد الاشهاد والكا في وفي اشراط الاشهاد
زيادة على النص اطلاق وهي فسخ فلا يجوزهم ولانه ش اعي لان الرجعة وكذا الضمير بمتبادر الرجوع طهرتم للنكاح ش طلب اليك للنكاح

اور

والشهادة ليست بشرط فيش اي في النكاح من في عالة البتة اي بقا النكاح من كافي في الايام
حيث يصح بلا اشهاد ولا انما يش اي لان الشهادة تم تحب لزيادة الاحتياط كيلا يجري النكاح فيها ش اي في الزمة
هم لما تاملوا في ذلك واشهدوا وادوى عدل منكم محمول على ش اي على الاستحباب لا ترى ش توضيح لما قبله
ش اي ان لم تعلم قرضها ش اي قرن ارجعتم بالمفاضة ش حيث قال الله تعالى او فارة من بروف اشهدوا اعرض
بان القرآن الحكيم لا يوجب القرآن في الحكم كافي قوله تعالى فيموا الصلوة واتوا الزكوة وحبس بان لك فيما اذا علم على
الجلتين المتقاربتين بكم الجملة الاخرى ونحن في ليس كافي بل في كل من جلستين قل كفيها وانما يعصيا جملة اخرى اعلقت بها
فنفقني فماتت بها من حيث الاستحباب فلكذلك الاخرى ليدل برسم حال اللفظ في ثنتين مختلفتين هم وهو في استحب ش اي
الاشهاد يستحب في الزمة ويؤمن ويحكم لانه علم ما قبله ويستحب ان يعلمها ش اي علم المرأة بالربعة هم كيلا يقع في المعصية
ش وذلك ان المرأة اذا لم تعلم بالربعة ربنا تزوج على زعمها ان وجهها لم يجهلها وقد انقضت عدتها ويطلب الزوج فماتت
عاصية وزوجها يكون ميسرا لعلها لم تكن مع هذا العلم ما حلت الزمة لانهما استدامت الطاهر وليت بانها فكان الزوج
يتبعها في خاصته فماتت لانها كانت في خاصته لا يوقف على علمها علم الغيرة قال فان قيل كيف تكون عاصية بغير علم جيب
اذا تزوجت بغير علم في المعصية لان التصريح بها من جوبها هم واذا انقضت لعدة ش اي عدة المرأة المطلقة بالطلاق
الزجر هم فقال ش اي الزوج هم كنت اجبتك في لعدة فسدت ش اي فسدت المرأة زوجاني ذلك هم فهم ارجع ش اي
مقالة الزوج بذلك وتصدق المرأة اياه تكون عدة لظهورها بتصادقهما وان كذبته فالقول لها لانه ش اي ان الزوج
هم اخبرها باليك انشاء في الحال ش لان لعدة منقضية من كمال ش في عوى لربعة هم الا ان يصدق ش اي تصديق
المرأة اياه هم ترتفع التهمة ش وهذا كما لو قيل اذا قال بعد الغزل قد كنت بعثت حيث التيل قوله بل يكون القول قول الموكل
الا اذا صدق الموكل بخلاف ما اذا قال في لعدة قد كنت اجبتك اسف فماتت المرأة حيث يكون القول قوله لانه اخبرها باليك انشاء
في الحال فاذا اتمت الرجة في الامس يصير كانهما في الحال هم ولا يمين عليها عند أبي حنيفة وهي مسألة الاختلاف في الاشياء الستة
وقدم في كتاب النكاح ش لم يبين هذه المسئلة في كتاب النكاح بل قال في مسألة وسكو السكون على الكبر فابمين عليها عن أبي حنيفة
وهي مسألة الاختلاف في الاشياء الستة ثم قال سيايتك في الدعوى مثل هذا الا يقال لانه لم يكن ثم لربعة اترهم فاذا قال
الزوج قد راجعتك في لعدة فقالت بمجته ش اي الزوج هم قد انقضت عدة لم يصح الرجة عند أبي حنيفة ش اذا قالت
متعللا بكلام الزوج حتى لو سكنت سامة ثم قالت انقضت عدتي قال الزوج جميعا لها مودة ولا راجعتك لا يصح الرجة بالاتفاق
فذكره في شرح الطحاوي وقول أبي حنيفة قال انشاء في واحد هم وقال لا يصح الرجة لانهما صدقتا لعدة ش اني ما لم يلق

والشهادة ليست
بشرط فيه في حالة البقاء
كافي في العنى في الاول
تستحب لزيادة الاحتياط
كيلا يجري النكاح فيها
ومما لا يحل محمول عليه
الا ترى انه قرضها بالمفاضة
وهو فيها مستحب
ان يعلمها كيلا تقع في المعصية
واذا انقضت العدة فقط
كنت راجعتها في العدة
فصدقه في رجة وان
كذبته فالقول هو
اخبرها باليك انشاء
في الحال فكان منهي
بالصدق ترتفع التهمة
ولا يجزى عليها عند أبي حنيفة
وهي مسألة الاختلاف
في الاشياء الستة وقدم
في كتاب النكاح اذا قال
الزوج قد راجعتك
فقالت بمجته قد انقضت
عدتي لم يصح الرجة
عند أبي حنيفة فقالا
نقوم لانها صدقت
العدة

اذ هي باقية طاهرا
الى ان تحيد وقد سبقته
الرجعة ولهذا قال لها
طاهرك فقالت بحسب
قد انقضت عدايق الطلاق
ولا يخلو في الايهام
حالة الا انقضاء لانها اتممت
في الاختيار عن الانقضاء
فاذا اخبرت ذلك
على سبق الانقضاء اقرب
حواله حال خول الزوج
ومسئلة الطلاق على
الخطوط ولو كانت على الخط
فالطلاق يقع باقراره بعد
الانقضاء والراجح ان ثبت
والا فلا يزوج الامة بعد
انقضائه من ثم ان كانت
اجبتها وصلى المولى
وكذا الامة فالقول هو
من ان حقيقته رد وقال
القول قول المولى لان
ينفعها مملوكة فقد
اخرجهما خالص خفي للزوج
فشا به الاقرار عليها بالانكاح
وهو بقول حكم الرجعية يتبين
على العدة والقول في العدة
قولها فكذلك انما يتبين عليها لو كانت
على القلب فعندها القول
قول المولى وكذا عندنا في المص
لانها منقضية للعقل في الحال
وقد ظهرت المنفعة للمرأة وانما
فيها في الحال المحل الاول

م اذ هي باقية طاهرا الى ان تحيد اي للمرأة عملا باستصحاب الحائز الرجعية في العدة سميت م وقد سبقته الرجعية اي قد سبقته
انما بالرجعية بانقضاء العدة فصحت الرجعة وقطعت العدة وهذا انما هو الاصل من اخبارنا ثم لو قال لها طاهرك فقالت بحسب
لقد انقضت عدايق الطلاق ش سبب اخبارنا وقيل مثلا الطلاق على الخلاف الاصح انه يقع الاقرار بالزوج بالوقوع كما لو قال
بعد انقضاء العدة كنت طاهرا في العدة كان معناه بخلاف الرجعة وفي الرجعة لا اتفاق على انقضاء العدة واختلاف في الرجعية ولو صح
القول لها وعليه الجواب ولو اتفقا على الرجعية يوم الجمعة قالت انقضت عدايق الطلاق قال الزوج يوم السبت قبل العدة بمينة ام
ام السابق بالبرعي فيه ثمانية او مائة الف الاولى ولو كانت العدة باقية فاصح ان القول ثلاثة ايام لانها اتممت في الدنيا
وقيل القول لها م والى مينة من المدة انما ش اي لرجعة م صادقة لان الانقضاء ش اي سادت بان انقضاء العدة فلا
الرجعية بان الانقضاء م لانما ش اي ان المرأة م اي في الدنيا لانها اتممت في الدنيا فاصح ان القول ثلاثة ايام لانها اتممت في الدنيا
تعالى ولا يلزم ان يكون مطلق المدة في عاين م فلو اخبرته وانك على حق الانقضاء واقرب حواله ش اي قريبا حوال
الانقضاء م حال قول الزوج ش لان الاخبار يقتضي سبق الموعنة والادليل على مقدار مائة من مائة حال قول الزوج بخلاف ما اذا
سكنت ساعة فان قريبا حوال الانقضاء حال السكوت م ومسئلة الطلاق على الخلاف ش بذا منع الاستشهاد بها بالقول
لها طاهرك فقالت بحسب لقد انقضت عدايق الطلاق يعني لانك ان مسئلة الطلاق على الخلاف ثم اشار الى الجواب بطريق
التسليم بقوله ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء ش اي بعد انقضاء العدة ان طلقها في العدة م
وللمرجعة لا تثبت بغش اي وبالاقراء بعد الانقضاء فان فيه شبهة لانه تصرف على حق الغير ولما قال في الامة بعد انقضائه
قد كانت اجبتها في العدة ومدة المولى وكذا الامة فالقول لها ش اي قول الامة م عندنا في حقيقته ش وقيل ان فردا ش
ولمك احمد وابو ثورهم وقالوا القول قول المولى لان مبعها مملوك لش اي للمولى م فلو اقربها هو خالص حقه للزوج ش
فلا مرداهم فشا به الاقرار عليها بالانكاح ش اي شا به الاقرار للمولى على الامة بالانكاح بان قال وجبت امتي من فلان حيث
يكون القول قول المولى هو قول ش اي بو حقيقته يقول م كل الرجعية متبني على العدة ش القهار وانقضاهم والقول العدة
قولها ش وان قول المولى م هكذا فيما يتبين عليها ش اي على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج الموعنة م ولو كان
على الطلب ش اي لو كان لامرؤا خلاف على الطلب بان صدقة الامة وكذا المولى م فعندها ش اي عندنا في يوسف ومحم
القول قول المولى وكذا عندنا ش اي كذلك القول قول المولى عندنا في حقيقته م في الصحيح ش من الرواية عنه م لانها منقضية
العدة في الحال فان لم تكن الامة للمرأة ش لان منافع نفسها في الحال اتممت للمرأة فلا يتبين لها في الباطل ش اي ابطا
حق المولى م بخلاف الرجعية الاولى ش وهو الزوج الذي فيه صدق للمرأة للزوج وكذا الامة حيث يكون القول فيسه قولها

من لان المتصدق في الرجعة شئ اي تصديق الزوج في الرجعة من مرقبها العدة عند ما شئ اي عند الرجعة من
 والايطر كيش اي ملكا للمولى من العدة شئ فلا ايتبر قوله وان قالت شئ اي الامة من العدة انقضت عتي وقال الزوج
 والمولى تقصن كذا القول قولها لانها اميتت في ذلك شئ اي في قولها قد انقضت عتي من اوجبى العالم بشئ اي لان الامة
 هي لعالمها بالانقضاء وتبطل لكونها اميتت قبل قولها انقضت عتي من واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام من
 الرجعة وان لم تنسل شئ لان انقضاء الرجعة علق بانقضاء العدة وتبطل بالزوج عن الحيضة الثالثة وتبطل بشئ طلاقه
 الطهارة فان كان ايام حيضها عشرة تحصل الطهارة بمجرد الانقطاع لان الحيض لا يحتمل الزيادة على العشرة فلما حصلت الطهارة
 انقضت الرجعة وان لم تنسل قال ابو بكر الرازي في شرحه فتنفس الطهارة في باب العدة وقد روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر
 من الصحابة رضي الله عنهم ثم اتبعوا النسل من الحيضة الثالثة من وان انقضت شئ اي الحيض من اقل من عشرة ايام لم
 شئ اي لرجعة من حتى تنفسا يعني عليها وقت صلوة كاش بالرفع لانه منقصة الوقت وفي النبايع اوصى عليها وقت
 اقربا لصلوة مع القدرة على الاتصال من لان الحيض لا يزيد على العشرة شئ هذا قيل لانقطاع الدم من الحيضة عشرة ايام
 اي لان الحيض لا يزيد على عشرة ايام لان ما زاد على العشرة استخاضه الا اذا كان لها عادة تزيد على ايام عادتها فيجب ان
 تنقضي عدتها على العشرة اذا لم ينقطع على العشرة من فمجرد الانقطاع شئ اي بمجرد انقطاع الحيض عشرة ايام من خرجت من
 فانقضت العدة ونقضت الرجعة الثالثة ونقضت الرجعة لعدم تمام الحيض من وقيام دون العشرة شئ
 اي انقطاع الحيض فيا دون العشرة ايام من سئل عود الدم شئ لانه في مدة الحيض من فلا بد من ان ينقض الانقطاع شئ اي ان
 من بحقيقة الاعتقال وبلزوم حكم من احكام الطاهرات شئ وهو وجوب صلوة من بمعنى وقت صلوة شئ يعني ان الوقت اذا
 صارت الصلوة فرضا في زمانها وهن احكام الطاهرات مع القدرة على الاعتقال فيه خلاف زفرهم بلفظ ما اذا كانت شئ اي ان
 من كتابته شئ امرانية او يهودية من لانه شئ اي لان لاشان من لا يتوقع في حتمش من الترتيب عبارة عن انتظار وقوع
 امر من صامائة زائدة شئ بفتح الهمزة اي المارة زائدة على النقطه حتمش تمام مدة حيضها من فالتنبي بالانقطاع شئ اي
 بمجرد الانقطاع لانها لا تكلف بالاعتقال لا تجب عليها الصلوة من تنقطع الرجعة اذا تمت وصلت شئ يعني اذا انقطع من
 المستدة لاقول من عشرة ايام فتمت وصلت مكتوبة او تلو عام عندي خفيفة والبي يوسف وبنو الحسن شئ اي وكما استحسن
 يعني الانقطاع لا يكون الا بالتيمم واصلوة ايضا من وقال محمد بن ابي تيمم منقطت شئ اي بمجرد التيمم منقطت الرجعة عنده وقال
 زفرهم من بقيا شئ اي قول محمد بن ابي تيمم من لان التيمم حال عدم الطهارة مطلقة شئ لانه يقوم مقام الطهارة عند عدم
 شئ شئ لان حتمش هذا البيت للفائده من شئ اي التيمم من لان كاش من نحو دخول المسجد وقراءة القرآن من لم يصح

لان المولى والتصدق
 في الرجعة من بتمام العدة
 عند ما لا يظهر ملك العدة
 وان قالت قد انقضت
 على وقال الزوج والمولى
 تنقض عدتك فالقول
 قولها لانها اميتت ذلك
 اذ هي العالمة به واذا
 انقطع الدم من الحيضة
 الثالثة لعشرة ايام منقطت
 الرجعة وان لم تنسل
 وان انقطع لاقول من عشرة
 ايام لم ينقطع الرجعة حتى
 تنفسا يعني عليها وقت
 صلوا كاش لان الحيض
 لا يزيد على عشرة ايام
 لانقطاع من خرجت من
 فانقضت العدة ونقضت
 الرجعة الثالثة ونقضت
 الرجعة لعدم تمام الحيض
 من وقيام دون العشرة
 شئ اي انقطاع الحيض
 فيا دون العشرة ايام
 من سئل عود الدم شئ
 لانه في مدة الحيض من
 فلا بد من ان ينقض
 الانقطاع شئ اي ان
 من بحقيقة الاعتقال
 وبلزوم حكم من احكام
 الطاهرات شئ وهو
 وجوب صلوة من بمعنى
 وقت صلوة شئ يعني
 ان الوقت اذا صارت
 الصلوة فرضا في زمانها
 وهن احكام الطاهرات
 مع القدرة على الاعتقال
 فيه خلاف زفرهم بلفظ
 ما اذا كانت شئ اي ان
 من كتابته شئ امرانية
 او يهودية من لانه شئ
 اي لان لاشان من لا
 يتوقع في حتمش من
 الترتيب عبارة عن
 انتظار وقوع امر من
 صامائة زائدة شئ
 بفتح الهمزة اي
 المارة زائدة على
 النقطه حتمش تمام
 مدة حيضها من
 فالتنبي بالانقطاع
 شئ اي بمجرد
 الانقطاع لانها لا
 تكلف بالاعتقال
 لا تجب عليها
 الصلوة من تنقطع
 الرجعة اذا تمت
 وصلت شئ يعني
 اذا انقطع من
 المستدة لاقول
 من عشرة ايام
 فتمت وصلت
 مكتوبة او تلو
 عام عندي
 خفيفة والبي
 يوسف وبنو
 الحسن شئ اي
 وكما استحسن
 يعني الانقطاع
 لا يكون الا
 بالتيمم واصلوة
 ايضا من وقال
 محمد بن ابي
 تيمم منقطت
 شئ اي بمجرد
 التيمم منقطت
 الرجعة عنده
 وقال زفرهم
 من بقيا شئ
 اي قول محمد
 بن ابي تيمم
 من لان التيمم
 حال عدم
 الطهارة
 مطلقة شئ
 لانه يقوم
 مقام
 الطهارة عند
 عدم شئ
 شئ لان حتمش
 هذا البيت
 للفائده من
 شئ اي التيمم
 من لان كاش
 من نحو دخول
 المسجد وقراءة
 القرآن من لم
 يصح

ما ثبت بالاعتسال فكان
 بمنزلة ذلك ما انقطع
 غير مطهر وانما اعتد طهارة
 ضرورية لا تنقض عتقها
 وهذا الصلوة لا تنقض طهارة
 هذه الصلوة الا في حقها
 الاوقات والحكم الثابتة
 الصلوة وروية ثمانية ثم
 قيل تنقطع بنفس المشرع عنها
 وقيل بعد المرفوع لثمة حكم
 جاز الصلوة اذا انقضت
 وليست مثلاً من بدلتها
 لم يصبه لما لو كان عندها
 فيما فوقه لم تنقطع الرجعة
 وان كان اقل من عضو
 قال في هذا استحسان الفقهاء
 في العضو الكامل ان كان في
 الرجعة لانها غسلت اكثر
 والقياس فيما دون العضو
 ان يبقى كل حكم النهاية والحجج
 لا تجوز ووجه الاستحسان
 وهو ان في انما دون العضو
 يتسارع اليه الجفاف لثمة
 فلا يتحقق بعد وصول الماء
 اليه فقلنا ان تنقطع الرجعة
 ولا تحمل لها التزوج اخذاً
 بالاحتياط فيه لم يخلو
 العضو الكامل لانه لا يتسارع اليه
 الجفاف ولا يغفل عنه
 علته فانزعا عن بيوت
 ان ترد المضمضة ولا يغفل
 كذا في عضو كامل

ومما زاد الصلوة من ما ثبت بالاعتسال شئ الى الذي ثبت به هو فاعل ثبت الذي ثبت به فان شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 الاعتسال من ولباش شئ الى الذي ثبت به هو فاعل ثبت الذي ثبت به فان شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 وان كان يجوز بالجواز من الى غيرة والارباب الاتفاق والاعتبار والاعتماد على شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 ضرورة ان تنقض الواجبات شئ الى الاصل ضرورة ان تنقض الواجبات الى التيمم بمنزلة ذلك
 هم وروية ضرورة شئ الى ضرورة المذكورة فمقتضى حال الصلوة لا فيما قبلها من الاوقات شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 قبلها طهارة فيلق بها القطع الرجعية من الاحكام الثابتة ايضا ضرورة مقتضى شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 اقتضا لان الضرورة ان ثبت به جميع لوزنها من ازم شئ الصلوة عن ايدى القطع الى التيمم بمنزلة ذلك
 الرجعية ولا يلزم الا من ثبت به واما الجواب عن جمل الى غيرة والارباب الاتفاق والاعتبار والاعتماد على شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 معنى هناك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 انما خلاف بعد الصلوة في الملبس طاهر واذا انقضت شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 الماد فان كان عضو شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 اقل من عضو شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 في التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 في التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 ان ينقطع فاعلم ان على كل منها قياس استحسان فان نظر الان في عبارة المصنف كيف انهم منها كل كذا وهذا يدل على قوة حجة وعناية
 اذ لو كان كذلك تعالى هم والقياس في العضو الكامل ان يبقى الرجعة لانها غسلت اكثر شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 غسلت جميع البدن هم والقياس في العضو الكامل ان يبقى الرجعة لانها غسلت اكثر شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 البعض بكل الجواز والبعض بعد به هم ووجه الاستحسان وهو الفرق شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 يتسارع اليه الجفاف لثمة فلا يتحقق بعد وصول الماء الى شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 الرجعية ولا تحمل لها التزوج شئ الى التيمم بمنزلة ذلك شئ الى التيمم بمنزلة ذلك
 الكامل لانه لا يتسارع اليه الجفاف ولا يغفل عنه فاعلم ان في العضو الكامل ما دونه هم وعن ابي يوسف ان
 ترك المضمضة والاستنشاق كترك عضو كامل شئ الى التيمم بمنزلة ذلك

فيها

وثلاث ورابع بيان ذلك اذا انفصلت عن الميضة الثالثة فيما دون العشرة كمن ترك الميضة او الاستنشااق من ابى
يوسف رواه ايمان بنى روايته هشام عنه لا تقطع الرجعة انما يقول كترك عضو كامل حيث لا تقطع الرجعة فيه وفى روايته
اخرى رواه الكرخى تنقطع انما رايها بقوله ومنه شش اى وعن ابى يوسف ومنه شش اى ترك الميضة
والاستنشااق ولفظه سوفى محل الرفع على الابتداء ومنه قول محمد بن جهم منفرته بينه وبين خبره وهو قوله ومنه
بمنزلة ما دون العضو شش اى بمنزلة ترك ما دون العضو حيث اذا تركه قطع الرجعة ومنه لان فى فرضيهما شش اى
فرضيه الميضة والاستنشااق فى الفصل ومنه انما فاش فان عند مالك والشافعى ما سئلتان فى الفصل وفى الزمخشري
ايضا ومنه اذا وجبان فى الفصل سئلتان فى الموضوع وعند ابن ابي ليلى وعبد الله بن المبارك واحمد واسحاق فريضان
فيهما جميعا لكن قال احمد الاستنشااق اكد من الميضة فاذا كان فيها اختلاف فى فرضيهما فالاحتياط فى القطع
اللا رجعة من بخلاف غير من الاعضاء شش فانه لا خلاف لاحد فى فرضيه من ومن طلق امراته وهى حامل شش
اى والحال انها حامل من اودت منه شش اى والحال انها ولدت منه فى نكاحها قبل الطلاق ومنه وقال لم
ابا سماعة الرجعة شش ولا يغير قوله لم ابا سماعة لان الحمل شى ظهر فى مدة تصور ان يكون منه حمل منه شش
لانها اذا كانت حاملا يوم الطلاق وظهر ذلك بان ولدت لاقبل من سنته اشهر مصاد النسب اثباتا منه وهو بقوله تعالى
شش اى يقول النبى صلى الله تعالى عليه وسلم من الولد للفراش شش روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة
رضى الله تعالى عنهم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنهم عنه اخرج الايتمه الستة من حديث سعيد بن المسيب عنه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفى لفظ البخارى الولد لعاصم الفراش
وعن عائشة رضى الله تعالى عنها اخرج الستة الا الترمذى من حديث عروة عنها قالت فقتلهم سعيد بن ابى وقاص
وعبد الله بن ربيعة فى غلام الحارث الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنها
اخرج ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن ميمونة قال قام رجل فقال يا رسول الله الحارث وقيد الولد
للفراش وللعاهر الحجر وعن عثمان رضى الله تعالى عنه اخرج ابو داود واليافىة طولى وفيه الولد للفراش وعن ابى ايمه
رضى الله تعالى عنه اخرج الترمذى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله قد جعل كل ذى حق حقه فلما و
لواث الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك شش اى جعل الحمل منه ومنه دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل
الوطى اذا ثبت الوطى تاكده الملك والطلاق فى لك ستاكه يوجب الرجعة ومنه دليل الوطى زعمه شش ففتح الراءى ومنه انما فى
قال ابن ميمون وكذا يقع الزعم على ما قبل من تكذيبه شش اياه وفيه محبت من وبين احدها ان النسب ثبت دلالة وقوله

ومنه وهو قول محمد بن جهم
بمنزلة ما دون العضو ولا
فى فرضيهما اختلاف
بخلاف غيره من الاعضاء
ومن طلق امراته
وهى حامل او ولدت
منه وقال لم
ابا سماعة فله الرجعة
لان الحمل من
ظهر فى مدة تصور
ان يكون منه حمل
لقوله عليه السلام
للفراش وذلك دليل
اوضح منه ولكن اذا
ثبت نسب الولد
منه جعل الوطى
تاكده الملك والطلاق
فى ذلك ستاكه
يعقب الرجعة
زعمه بتكذيبه

لم اجاسما يصرح بالطلاق لانه اذا قلنا في انه اقر بقوله لم اجاسما سقوط حق ستمح له فكذب الشرع لم يرد كمالوا ثم
 يعني لانسان ثم اشتهر بالاشتم استحققت في يده ثم وصلت اليه امر التسليم الي الحق له وان صار كذا بشارع واجب عن الاول
 بان الدلالة من الشارع واليصرح من العبد ودلالة الشرع اقوى لاحتمال الكذب من العبد دون الشارع وعن الثاني بان
 لم يتعلق بآثاره بهنا نقا غير الموجب للرجعة هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى وانتفاء المأ
 بخلاف المسئلة شديدة فان المانع ثمة موجودة وتعلق حق النكاح بالاشتم في ش توضع بقوله والطلاق في ملك متاكدة لثبوت
 هم انه ش اى ان انسان هم ثبت بهذا الوطى الاحصان فلان فيثبت الرجعة اولى ش بيان الادوية لان الاحصان
 مدخل في وجوب العقوبة وح هذا ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها جنة العقوبة اولى ولانه لا يلزم من ثبوت
 الرجعة ثبوت الاحصان كالامته النصرية هم تدويل سنة الولادة ان قبل الطلاق ش قال الاترازمى هذه المسئلة
 من خواص الجاح الصغير ولو ثبت المصنف لفظ محمد في الجاح الصغير وجعله كما هو لا يتج الى التاديل وصورت في الجاح الصغير
 محمد بن يعقوب عن ابي عبيدة في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وهي حامل فقال لم اجاسما قال له عليها الرجعة وكذا كانت
 ولدت قبل ذلك هم لاسنا لو دلت بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة ش لفوات الحمل هم فان خلاها
 ش اى بالمرأة هم اذا غلق بابا وارخى ستر اش ذكر وارخى ستر او ذكر في كتاب الطلاق او ارخى بكلمته او هو الصحيح
 لان احدا لا مرين من اخلاق الباب وارباع الشراك في ثبوت العدة الصميحة هم وقال لم اجاسما ثم طلقها لم يملك الرجعة
 لان تاكد الملك بالوطى وقد اقر بعد رجعة فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه ش فيصدق في حقه اذا قال لم اجاسما
 هم ولم يعر كذا بشارع ش جواب عما يقال قد صار كذا بشارع ولا يجب المهر كمالا اذا كان الطلاق بعد الدخول و
 اجاب بقوله ولم يعر كذا بشارع ما هم لان تاكد المهر المسمى فني على تسليم المبدل ش اى البضع هم لاسطة القبض
 ش اى قبض المبدل وهو الوطى يعني ان تاكد المهر بالخلوة الصميحة لم يدل على كون الرجل واطيا حكما لان المهر تاكد
 بتسليم البضع ولا يتوقف على الوطى فلم يلزم ثبوت الوطى بثبوت كمال المهر وذلك ان المرأة قادرة على تسليم
 نفسها وليست بقادرة على جعل الرجل واطيا فاكدا المهر بالتسليم دفعا للمهر عنها بخلاف الفصل الاول ش
 مرتبط بقوله ولم يعر كذا بالفصل الاول هو ثبوت النسب فيظهر للمحل حالة الطلاق او بالدلالة قبل الطلاق
 صار كذا بشارع في قوله لم اجاسما حيث جعله الشرع واطيا حكما لان الرجعة فني عن الدخول وقد ثبت النسب
 فثبتت الرجعة لانه لا نسب بلا مار بلا ودخل فثبتت الرجعة لوجود الدخول هم فان راجعها ش سعاد بعدا
 خلاها هم وقال لم اجاسما ثم جاءت بولده لا قبل من سنتين بيوم ش اى من يوم الطلاق لاسن يوم ثم

الا يرى انه ثبت هذا
 الوطى الاحصان
 فلان ثبت بها الوطى
 اولى وتادويل مسئلة
 الولادة ان قبل
 الطلاق لا يضا
 لو دلت بعد تنقض
 العدة بالولادة فلا
 تنصور الرجعة فان
 خلاها واغلق بابا
 ستر او قال لم اجاسما
 ثم طلقها المهر ملك
 الرجعة لان تاكد الملك
 بالوطى وقد اقر بعد
 رجعة فيصدق في حق
 نفسه والرجعة حقه
 ش فيصدق في حقه اذا
 قال لم اجاسما
 هم ولم يعر كذا بشارع
 ما هم لان تاكد المهر
 المسمى فني على تسليم
 المبدل ش اى قبض
 المبدل وهو الوطى
 يعني ان تاكد المهر
 بالخلوة الصميحة لم
 يدل على كون الرجل
 واطيا حكما لان المهر
 تاكد بتسليم البضع
 ولا يتوقف على الوطى
 فلم يلزم ثبوت الوطى
 بثبوت كمال المهر
 وذلك ان المرأة
 قادرة على تسليم
 نفسها وليست
 بقادرة على جعل
 الرجل واطيا فاكدا
 المهر بالتسليم
 دفعا للمهر عنها
 بخلاف الفصل
 الاول ش مرتبط
 بقوله ولم يعر
 كذا بالفصل الاول
 هو ثبوت النسب
 فيظهر للمحل
 حالة الطلاق
 او بالدلالة
 قبل الطلاق
 صار كذا بشارع
 في قوله لم
 اجاسما حيث
 جعله الشرع
 واطيا حكما
 لان الرجعة
 فني عن
 الدخول وقد
 ثبت النسب
 فثبتت
 الرجعة
 لانه لا
 نسب بلا
 مار بلا
 ودخل
 فثبتت
 الرجعة
 لوجود
 الدخول
 هم فان
 راجعها
 ش سعاد
 بعدا
 خلاها
 هم وقال
 لم اجاسما
 ثم جاءت
 بولده لا
 قبل من
 سنتين
 بيوم
 ش اى من
 يوم
 الطلاق
 لاسن
 يوم
 ثم

هم سميت تلك الرجعة شئ اى الرجعة اسما بغيره لان ثبت ان نسب منه شئ فثبت الدخول لامحالة والطلاق بعد الدخول
 مقبب للرجعة اذ هي شئ اى لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة ولا يكون ذلك
 الا بالدخول هم فمزل واطيا قبل الطلاق دون البعده لان على الاعتبار الثاني شئ وهو كونه واجبا بعد الطلاق لان
 المذكور الاول هو كونه واجبا قبل الطلاق هم تنزول الملك بنفس الطلاق شئ الى عدهم لعدم الوطى قبله شئ
 اى قبل الطلاق هم فيجزم الوطى شئ لانه انكره بعد الخلوة هم واسلم بالفضل المزمع شئ ولا يرئى ما فيه فيميل على الدخول
 قبل الطلاق محلا لامر المسلم على الصلح هم وان قال لها شئ اى ان قال رجل لامرأته هم اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ولدا ثم اتت بولد آخر شئ اقل من سنين يوم او اكثر ففى رجعة شئ اى الولادة الثانية رجعة هم سواء من
 آخر وهو ان يكون بعد سنته اشهر وان كان اكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان الوصل يعني لما كان بين الولدين
 سنته شهر لا تفاوت بعد ذلك بين ان تكون الولادة الثانية فى اقل من سنتين وبين ان يكون فى اكثر من ثبوت الرجعة
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علق حادث منه شئ اى من الزوج
 حال كونه هم فى العدة لانه لم تقر بانقضاء العدة فيصير رجعا شئ لان العلق الحادث بعد الطلاق فى العدة مقبب للرجعة
 فان قيل ذكر فى كتاب الدعوى ان المطلقة طلاقا حيا لو ولدت اقل من سنتين يبرأ لم يكون رجعة وفى الاكثر من سنتين
 لم يكون رجعة احتمال العلق قبل الطلاق فى الاول دون الثاني قلنا قد يقطع هذا الاحتمال هنا لانها اذا كان من البطنين
 كان الثاني من علق حادث فمروءة ولا يصارح الولد الاول من بطن واحد والاتحاد للثبوت بالشك هم وان
 قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة شئ المراد من البطون المختلفة ان يكون بين الولدين
 سنته اشهر فصاعدا هم فالولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت
 ستة شئ لان العدة تقبب الطلاق هم وبالتالي شئ اى بالولد الثاني هم صار رجعا لما يقبل العلق
 من وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان البين محققه وة بكلمة كذا شئ وى تقتضى تكرار
 الجواز عند تكرار الشرط ووجبت العدة بالولد الثالث صار رجعا لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليهما
 بالولد الاول الى اخره هم ويقع الطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالاقراء شئ اى بالحيض
 هم لانها حامل من ذوات الحيض ميعن وقع الطلاق شئ وذوات الحيض عدتها بالحيض ولو ولدت ثلثه اولاد
 فى بطن واحد يقع عليهما طلقان لا غير مقتضى العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطلاقين ومبني الملك وقفا
 بخلاف الطلاق الثالث فان شرطه ومبني غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولدنى البطن واحد فلم يقع لفرقه

صححت تلك الرجعة لانه
 ثبتت النسب منه اذ هي له
 تقر بانقضاء العدة والولد
 يبقى في البطن هذه المدة فانه
 واجبا قبل الطلاق دون ما
 لان على اعتبار الثاني ينزل
 الملك بنفس الطلاق لعدم
 قبله فمزمع الوطى للسلم لا يفعل المحرم
 فان قال لها اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثم اتت بولد آخر ففى رجعة
 من بطن اخر وهو ان يكون بعد
 اشهر كان اكثر من سنتين فما
 لم تقر بانقضاء العدة لانه وقع
 الطلاق عليها بالولد الاول دون
 العدة فيكون الولد الثاني من علق
 حادث منه فى العدة لا طلاقا تقربا
 نقضاء العدة فيصير رجعا
 وان قال كما ولدت ولدا طالق
 فولدت ثلثه اولاد فى بطون مختلفة
 فالولد الاول طلاق والولد الثاني رجعة
 وكذا الثالث لانها اذا جارت بالولد الاول
 وقع الطلاق وصارت معدة وبالتالي
 صار رجعا لما بينا انه يجعل العلق
 وطى حادث فى العدة ويقع الطلاق
 الثاني بولادة الولد الثاني لان البين
 محققه بكلمة كذا ووجبت العدة
 وبالولد الثالث صار رجعا لما
 وتقع الطلقة الثالثة بولادة الثالث
 ووجبت العدة بالاقراء لانها حامل
 من ذوات الحيض ميعن وقع الطلاق

والمطلقة الرجعية تنقش
وتنزل لأنها محل للزوجة
إذا النكاح قائم بينهما
الرجعة مستحقة والتزني
حاصل عليها فيكون
مشروعاً ويستحق لزوجه
أن لا يدخل عليها
حتى يوذنها أو يسميها
خفق عليه
معناه إذا لم تكن
من قصد المرأة
لأنها ربما
يكون مجردة
فيقع بصره على موضع
يصير به مراجعاً
ثم يطلقها فتطول
عليها العدة وليس
له أن يسافر بها
يشهد عدلين أو ثلاثة
فإذا ذلك لقيام النكاح
ولم يرد أن يشأها عند
ولنا قوله تعالى لا تحوج
من يوهن الآية

في غير الكتاب والعدت العدة بالولد الثالث لأنها صنعت جميع ما في طيننا الآن ولو بدلت ولدتين في البطن واحد تطلق بالولد الثاني
وانه لا تقضي العدة بالولد الثاني ولا يقع به الطلاق لأنها جارية لغيرت بسكينة ولا سعة هم والمطلقة الرجعية تنقش
لفظ من في الأصل والمعدية من الطلاق الرجعية تنقش لزوجهام وتزني شش وقال ابن دريد تنقش الشئ أشد من تنقشوا إذا
بليت ومنه قوله تنقش المرأة إذا تزنيت وفي ديوان الادب ريت النساء تنقشن أي ينظرن أي يتفقدون وقيل تنقش
التزني لكنه خاص بالوجه والتزني عام في الوجه وغيره قلت إذا كان انقشوت والتزني بمعنى واحد يكون قوله وتزني
عطف تفسيرى وإذا كان التزني عاماً لم يكن عطف العام على الخاص من النكاح أي أن المرأة هم طلال له شش أي للزوج هم إذا النكاح قائم بينهما
أن النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري الثوارث بينهما كذا يبيع النكاح ويؤمل في قوله كل امرأة في طلق هم ثم الرجعة
مستحقة شش لما جاز في حديث ابن عمر بنى الله تعالى عنها قال لعمر ابن الخطاب عليه السلام تنقش عليه وروى أبو داود عن عمر بنى الله
تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق نفقته ثم اجبها وبارئها ما جئت أخرى تدل كلما على مشرعية الرجعة وجبها
هم والتزني عام على ما شش أي على الرجعة لأن فطره الباطل من مجرم فربما إذا انظر إلى زينة رغب فيها ورجعها هم فيكون شش
شش أي إذا كان الأمر كذلك فيكون التزني مشروفاً بخلاف العدة من طلاق باين حيث لا تنقش له لحرمة النظر إليها
وهي مشروعية الرجعة هم ويجب لزوجه أن لا يدخل عليها شش أي على التي طلقها زوجها هم في يوذنها شش أي ليعلمها
بالفراق ونحوه هم أو يسما خفق عليه شش أي صوت من يداخل من الباب وهو من نفق الزنا خفقا إذا اضطرب وهو
لفظ مشترك يقال خفق النجم خفقا إذا غار وطلع من نفق النجم والنجم إذا انحطأ وعزبا ونفق القلب خفقا إذا خفق الرجل
خفقا إذا انس ثم انتهى هم معناه شش أي معنى كلام القدرى هم إذا لم يكن من قصد الرجعة لأنها ربما تكون
مشجدة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعاً وهو الفرج لأنه إذا وقع نظره على فرجها يكون مراجعاً هم يطلقها شش
بان لم يكن من قصد أن يرجعها هم فتطول العدة عليها شش فيعمل عليها الآية بذلك لأن فيه استيناف العدة
وقال محمد بن المبرور أنه إذا كان لا يريد رجعتها وان را لم يكن عليه شش لأن الفوق الروية وهو الوطى طلال
فالروية اجلي هم وليس له أن يسافر بها شش أي بالطلقة الرجعية هم حتى يشهد على رجعتها وقال قوله ذلك شش أي للزوج
أن يسافر بها هم قيام النكاح شش المتمتع العدة هم ولهذا شش أي ولاجل قيام النكاح هم له أن يسافر بها عندنا
شش أي له أن يسافر بها هم ولنا قوله تعالى لا يخرج من بين يديهن إلا بهن شش وجب الاستدلال أن الآية نزلت في
الطلاق الذي بالنقل عن ابنة التفسير أي لا يخرج من متى تقضي عدتهن من يوهن من ساكنهن التي يسكنها قبل الطلاق
وهي بوث الأزواج والنفقة ليسن لأنفها من أجلها من حيث السكنى فقلت أن يخرج من للأزواج لا يخل وكذا أخرجه من

بأنفس قبل القضاء والعدة فاشتبه في نفسها ودان ترافى عمل المبطل ش هذا دليل على جواز عدم المسافرة بها
 قبل الرجعة بانه ان ترافى عمل المبطل الذي هو الطلاق مع الحاجة ش اي الحاجة الزوج مع الى المراجعة ش
 اذ الطلاق يعني ان الطلاق سطل لذلك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق لان حكمه فان
 الى وجود الشرط وهو القضاء والعدة فحاجة الزوج الى الرجعة مع فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة ظهر انه لا حاجة له
 الى الرجعة مع فبين ان المبطل لا نكاح على من وقت وجوده ش اي وجوده المبطل فبطل النكاح كالسبب الذي
 فيه الخيار وما فرغ البيع في اللزوم ثم بالاجازة يمل من وقت البيع ولذا يلزم الزوايا الماصلة في مدة الخيار مع
 ولذا ش اي ولا بطل ان عمل المبطل من وقت وجوده المبطل مع يتسبب الاقرار من العدة ش اي الاقرار بالمائة
 قبل انقضائها العدة فتسبب من العدة فليكون عمل المبطل يتسبب على القضاء العدة لا تسبب الاقرار بالمائة من العدة
 كما لا تسبب في قوله اذ انقضت فانت طالق فان تلك الميضة من العدة لا شرط وقوع الطلاق فاذا كان كذلك
 فلم يلزم النكاح الزوج ان يخرج ش اي اذ رجعا الى السفر لان عمل المبطل لما لم يكن قد مضى على الاقرار كانت الزوايا
 فلا يلزم الاقرار بها كالمقبولة بتحقيقهم لان يشهد ش اي فيهم على بعدتها بطل العدة وتقر تلك الزوج ش فلم يكره السفر فان
 قيل السفر بما لا يملك الرجعة تثبت الرجعة اشهد ولم يشهد اجيب بان كلامنا في كل يادى هي ما بان لا رجعة ولا رجعة ولا رجعة
 الصحيح ثم كم لو بطل اخرجهن ونزوهن الى السفر لا يباح ايضا الى ادين السفر لا طلاق انفس المحرم مع وقوله
 ش اي قول محمد في الجراح السفير مع حتى يسد على بعضها معناه الاستحباب ش اي لا يريد به ان الاشهاد على الرجعة
 واجب بل الاشهاد مستحب عندنا مع ما تقدمنا ش اي في ادليل الباب عند قوله ويستب ان يشهد على الرجعة ش اي
 وان لم يشهد مع الرجعة هم والطلاق الربى لا يحرم الوطى وقال الشافعي يحرمه ش وبه قال احمد في رواية وقال
 الشافعي والظاهر ان ليس بشرط على الاظهر لان الزوجية لازمة لوجود القاطع وهو الطلاق ش قال ابو نعيم قال الشافعي
 فان وليما قبل الرجعة فعليه المهر ولنا اننا نس اي الزوجية مع قايمة حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر الزوج يمكنه التذرك عند عرض النكاح ش وايه اشار الله تعالى بقوله لا تدري تعلم الله يحدث
 بعد ذلك امر قال الزمخشري الامر الذي سجدته الله تعالى ان يقلب قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرجعة عنها الى
 الرجعة فيها ومن غرجه الطلاق الى الذم عليه فراجعا والمعنى فطلقوهن بعدهن وهو العدة لعلكم ترجعن وتندون
 فترجعون مع وهذا المعنى ش اي ثبوت نظر للزوج مع يوجب استبداده ش اي استقلاله مع وتفرده به ش اي
 بغير الرجعة مع وذلك ش اي تفرد الزوج بحق الرجعة مع يؤذن ش اي يعلم مع يكونه ش اي يكون في الرجعة

ولان تراخي عمل المبطل
 لحاجة الى الرجعة فاذا لم
 يراجعا حتى انقضت العدة
 ظهر انه لا حاجة فبين ان
 المبطل يعمل على من وقت
 وجوده وهذا لا خلاف
 من العدة فلم يملك الزوج
 الاقرار الا ان يشهد على
 رجعتها فبطل العدة وتقر
 تلك الزوج وقوله حتى يشهد
 على رجعتها معناه الاستحباب
 على ما قدمناه والطلاق الربى
 لا يحرم الوطى وقال الشافعي
 يحرمه لان الزوجية ذائلة
 لوجود القاطع هو الطلاق
 ولنا المعاقمة حتى يملك
 مراجعتها
 من غير رضا لان حق الرجعة
 ثبت نظر الزوج يمكنه
 التذرك عند اعتدائه
 النكاح وهذا المعنى
 يوجب استبداده به
 ذلك يؤذن بكونه
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

اسم امة لا اشتاء اذا
 الدليل ينافيه القاطع
 اخر عمله الى مدة اجتماع
 او نظر له على ما تقدم
 فصل فيما حل به
 المطلقة واذا كان الطلاق
 بانثاء دون الثلث فله
 ان يتزوجها في العدة
 وبعد انقضائها لان
 حل المحلية باق لان
 محلون بالطلقة
 الثالثه فيعدم
 قبله ومنع العدة
 في العدة لا اشتباه النسب
 في اطلاقه وان كان
 الطلاق ثلثا في الحرة
 وتنتهي في امة
 لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره كما
 في غيرها ويدخل بها
 ثم يطلقها او يموت
 فيها والا صل فيه

هم است امة النكاح من اى طلب دوامه كما كان هم لان الشاوش اى ليس بانثاء نكاح جديد هم اذا الدليل ينافيه ش
 اى لان الدليل الدال على استبداده ينافى الافتاء اذ لو كان الرجعة افتاء لم يغير الزوج بالرجعة بلارضى المرأة او رضى لها
 هم والقاطع اخر عمله الى مدة ش جواب عن قول الشافعي ان الزوجية زائلة لوجود القاطع فغيره ان وجود القاطع لا ينافي
 قيام الزوجية بان اخر عمله الى انقضائها العدة هم بها عاش دليل ان الرجعة بالقول تصح بلارضى المرأة من الشافعي ايضا
 هم ونظر الشافعي اى اذن القاطع اخر عمله الى انقضائها العدة هم على اتقدم ش بيانه وهو قوله ثبت منظر للزوج لم يمكنه
 التدارك عند انقضائها

فصل فيما يحل به المطلقة اى هذا فصل في بيان يحل بالمطلقة المرأة ولما فرغ من بيان ما يندرك به الطلاق
 الزوجي شرع في بيان ما يندرك به غيره من العلاقات ففي الحرة فيما دون الثلث التدارك نكاح جديد وفي الثلث اصابة
 الزوج الاخر بعد نكاحه وكذا التدارك في الامة في الشين باصابة الزوج الاخر هم واذا كان الطلاق باثاء دون الثلث
 ش بان كانت واحدة باثية او متين هم فله ش اى للزوج هم ان يتزوجها في العدة وبعد انقضائها لان حل المحلية باق ش
 اى لان حل المحل باق لان محل النكاح انقضى من بيات ادم مع الغلام المحرمية والشرك بالعدة من المهر لان زواله
 ش اى زوال المحل هم متعلق بالمطلقة الثالث ش واذا وجدت المطلقة الثالثة هم فيعدم ش قبلها بقوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره اى فان طلق الثالثة هم ونسح الغيرة في العدة ش اى غير الزوج عن النكاح
 في امة هم لا اشتباه النسب ش اى لا اجل اشتباه النسب صيانة هم ولا اشتباه في الطلاق ش اى لا اشتباه نسب
 في الطلاق الشايع الزوج في نكاح معتد به كذا في الماترازي والاحسن لان يقال ولا اشتباه في الطلاق اى في تميز
 نكاح معتد اذا لا اشتباه انما يكون عند اختلاف المياه وذلك انما يكون في معتد بغيره قال الاكل وحرض عليه الصغيرة
 والآية وعدة المياه قبل الدخول وعنده البصبي والمجتمعة الثانية والثالثة فانه لا اشتباه في هذه الموضع ولا يجوز الزوج
 في هذه الموضع في العدة واجب بان ذلك بيان الحكمه والحكم ترا في الجنس لان كل فرد لا يبيان العدة لوجي تخلف فيما ذكر
 من الموضع انتهى قلت اخذ هذا من كلام السنن في استخدامها وان كان الطلاق ثلثا في الحرة ومتين في الامة لم يحل له حتى
 تنكح زوجا غيره كما سماه ويدخل بها ش اى المطلقة الثالثة لا نكاح ولا يملكها حتى تنكح زوجا غيره واطلق الزوج لم يشمل المهر
 وغيره والمجنون وغيره اذ كان سماع شكه وبذلك مرجح في شرح الطحاوي وذكر من قريب ما فيه من الذم حسب الاقوال وانما
 قيد بالنكاح الصحيح لان الزوج الثاني اذ تزوجها كما فاسد لا يحل للمهر الاول سواء دخل بها الثاني او لم يدخل لانه غرض من
 قال زوجا غيره والزوج المطلق هو الذي هم نكاحهم والاصل فيه ش اى الاصل في هذه المسئلة

١١

هم قوله تعالى فان طلقها اي من طلقها الطلقة الثانية بعد الطلقة الاولى في قوله تعالى
 الطلاق ثلاثا اي مرة بعد اخرى هم والمراد بالطلقة الثانية شئ كما ذكرنا هذا في حق الحرة هم والثنان شئ اي الطلقتان هم
 في الاية كالثلث شئ اي كالطلاق الثلاث هي حق الحرة لان الرق منصف لمل المحلية شئ اضافة النصف الى الرق مجاز
 لمعنى ان الرقية بسبب النصف محل المحلية لكونه نعمة والطلقة الواحدة لا تجزئ فكلمت وقد مر بيان قبيل باب الطلاق في فصل الجوارح
 ايضا هم على ما عرف شئ اي في الاصول هم ثم الغاية شئ اي الغاية كلمة حتى في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
 النكاح الزوج مطلقا شئ يعني ذكر من غير قيد نصفهم والزوجة المطلقة شئ اي الكلمة هم انما ثبت بنكاح صحيح شئ لان الوطى
 يخصص في الغالب ويوجب بغيره هم وشروط الدخول شئ هذا جواب عما يقال المشروط في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره مطلق النكاح
 فمن اين شرط الدخول فاجاب بقوله وشروط الدخول هم ثبت بانشارة النص وهو ان يكمل النكاح شئ في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم
 على الوطى حلا للكلام على الاعادة دون الامادة شئ يعني لو طلقنا النكاح على العقد في الاية يلزم ذكر العقد مرتين هم اذا العقد
 استفيد بالطلاق اسم الزوج شئ في قوله تعالى زوجا غيره والبيان محل النكاح على العقد يكون ذلك تأكيد والتأسيس اولى
 من التأكيد فلان قيل يلزم ان تكون المرأة والبيعة على هذا التقدير والمرأة موطوءة وليست بواطئة يجب جواز اضافة الوطى اليها
 ولذا تسمى زانية والزنا هو الوطى الجوامم الا انه لا يشتر اشتراط الحاصل ان ينصف استدلاله في شرط الدخول بوجوب اتمام
 بانشارة نص الكتاب على اقراره والاخر بقوله هم او يزيد على النص شئ اي على قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره هم بالحديث المشهور
 شئ وقد عرفت جواز الزيادة على النص بالحديث المشهور كما عرفت في الاصول هم وبه شئ الحديث المشهور هو قوله شئ
 اي قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل اللادل حتى تذوق عسله الاقرش هذا الحديث رواه الائمة الستة في كتبهم من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سيل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق زوجته فترجعت زوجا غيره فدخل بها ثم طلقها
 قبل ان يوطئها مثل الزوجة الاول قال لا حي يذوق الاقرش من عسلها ما ذاق الاول هم روى بروايات شئ اي روى هذا
 بروايات مختلفة فردى الجماعة الا ابا داود عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت جارت امرأة رفاعه القرظي
 الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعه القرظي فطلقته فترجعت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وان اسمه
 الاشمل حبة اشوب فبسم عليه السلام وقال تريد ان ترجعي الى رفاعه فقالت نعم قال لا حتى تذوق عسله ويذوق عسلك
 وفي لفظ مصحح من انما كانت تحت رفاعه فطلقها آخر ثلاث طلاقات الحديث وفي لفظ البخاري كذبت باسول الله الى لانفعتها
 نقص الحديث وكذا ما سرت من ان ترجعي الى رفاعه فقال عليه السلام فان كان ذلك فلن تسلمين اي يذوق من عسلك الحديث وهو
 المذكور في سوطا من السور بن رفاعه القرظي عن الزهري بن عبد الرحمن بن الزبير فلم يسطع ان يحسب ان رفاعا قد اذاعه ان نكحها

قوله تعالى فان طلقها
 فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره
 والمراد بالطلقة الثالثة
 والثنان في حق الاية
 كالثلث في حق الحرة
 لان الرق منصف لمل
 المحلية على ما عرفت
 ثم الغاية لنكاح الزوج
 مطلقا والزوجة المطلقة
 انما ثبت بنكاح صحيح
 شروط الدخول ثبت
 بانشارة النص وهو ان
 يكمل النكاح على الوطى
 جملة للكلام على الاعادة
 اذا العقد استفيد
 بالطلاق اسم الزوج او زاد
 على النص بالحديث المشهور
 وهو قوله عليه السلام لا تحل
 للادل حتى تذوق عسله
 الاخر بروايات شئ
 شئ شئ شئ شئ
 شئ شئ شئ شئ شئ

تخلون لاحقة
توسيع المسبب
بما الله عنه
زوجه غير معتدة
تنبى به القاض
نفذ والشرط
تلاجه دون الاخر
كمال
سبالعة
والكمال فيه

تخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا يجل لعقني يذوق العيلة وروى الطبراني في معجمه الاوسط عن حديث هشام بن
عروة عن ابيه قالت كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقا وتزوجا فاعة ربل بن قريظة فتم
فارقا فاردت ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير فقالت والله يا رسول الله ارجعوا منه الا بدني فقبول قال والله يا تيممة لا ترجعين
الى عبد الرحمن حتى يذوق عيلتك ربل غير و هذا المتن عكس متن الصحيح وروى ابو موسى محمد الحافظ بن ابي بكر المديني في كتابه الباني
باسناد الى مقاتل بن حبان قال قوله فوجعل فان طلقا فلا تحل لرجل بعد حتى تنكح زوجا غيره ونزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن
عبيد بن النضر كانت تحت زفاعة بن عبيد وهو ابن عمها فطلقا طلاقا باينا فزوجت بعده بعد الرحمن بن الزبير الفهرطى فطلقا
فانث البنو صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرحمن فطلقني قبل ان يسكني فارجع الى ابن عمي زوجي الاول فقال
البنو صلى الله عليه وسلم لا حتى يكون سن فابنت انا الشدان اثبت ثم رجعت الى البنو صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان
زوجي الذي كان تزوجني بعد زيجي الاول كان قد سني فقال البنو صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اصدقك في
الاخر فلبثت ثم قبض البنو صلى الله عليه وسلم فابنت انا الشدان اثبت ثم رجعت الى البنو صلى الله عليه وسلم فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعت الى
زوجي الاول قد سني فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه قد عذرت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لك وسمعت حين اتيته و
علت اقال لك فلا ترجي اليه فلا قبض ابو بكر رضي الله تعالى عنه اتيته عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال لما بين اتيته بعد
مرك هذا لا يجتلك وقلعت في زفاعة قبل انه ياتيه بن شموال وقيل زفاعة بن وهب وفرق بينهما ابو جعفر بن احمد بن عثمان
بن احمد المروزي المعروف بابن شامين والظاهر انها واحدة ذكر ان اختلفت في اسم المرأة فقبيل اسمها ابيته واهيته والمرسما
والغنيصا والمخالفات فيه شامي في شرط الدخول هم لاندسوي سعيد بن المسيب بن خزن بن ابي وهب بن عمرو
بن غاييد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ابي محمد المديني سيد التابعين ولد للنسيتين مفتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الرحمن وهو بن حسن وسبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابو سعيد الخدري وابو موسى الاشعري والبره
وكان زوج ابنته واعلم الناس سجدته وعائشة واهم سلمة وخولت بنت حكيم وفاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنهم اجمعين وروى
عن ابيه المسيب بن خزن وله حجة وقال ابو حاتم ليس في التابعين مثل من سعيد بن المسيب وهو منهم في ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه وقول صاحب الهداية والمخالف فيه سوي سعيد بن المسيب ليس على الطلاق لا تبعه في هذا بشره المديني وداود النطاقي
واشيعة والمخارج ولكن لا يلتفت الى هذا قال المصنف هم وقوله غير مستبش لان خلاف الاموال وقال ابن النذر لا تعلم احدا
قال من اهل العلم بقوله الا المخارج ولا اسونغ لاحد المصنف فيقال ابو بكر الرازي لا اعلم احدا قال بقوله وقوله غير معتبر حتى لا يجوز

ما حد ان يخذ بقوله لما قلنا الحديث المشهور وهو اني سمعتي يقول فعليه منته الله والملايكة والناس جميعين ذكره في الكلام من
حتى وقضى القاضي بشي ابي يقول سجد بن السبب في هذا من لا ينفذ شي وسيد عليه وبطل وذكر قاضي خان لا ينفذ قضاء
وفي القينة فقيهه بنده مير قال انكلم والقاضي يمدح بحال في التطبيقات ماخذ الرشي ونير وجمال الاول بدون ودخل القنا
على صرح الكمال قال واذ من فضل ذلك قالوا اليس وجهه ويعزوني فتاوى النفر بن سجد من مذهب هذا وقال له لمصلحة الحديث
المشهور والشرط شي اي شرط المطلقة الثلاث للزوج الاول هم الايلاج شي اي الادخال هم دون الانزال شي
يعني الانزال المعنى هم لانه كمال شي اي لان الانزال كمال في الايلاج هم وبما قلنا فيه شي اي في الايلاج هم وكمال قيد
شي فمقوله بالنس المطلق فلا يجوز ولا يثبت الا بالليل ولا دليل عليه والدليل يدل على عدسه لانه ذكر العيلة وهو تصغير العيلة و
اي كناية عن اصابتها طاعة الجماع وهي تتحقق بالايلاج فكان التصغير والا على عدم السج بالانزال فاللذة تتحصل بالجماع قبل
الانزال وبالانزال تنزل الامة وقلة الرغبة فلا يشترط الانزال ونشد الحسن البصري رحمه الله تعالى واشترط الانزال بظاهر
الحديث هم واليه المراهق في التحليل كالمبلغ وبه قال عطاء والشافعي وابن المنذر هم لوجود الدخول في نكاح صحيح وانه
اي النكاح الصحيح هو الشرط بالنفس شي لان الشرع خلق علما للزوج الاول بنكاح زوج آخر وطيه وحصل ذلك هم والملك
بما قلنا فيه شي اي في المراهق فان عدله انزاله شرطه ولم يوجد وجه قال حماد والحسن البصري كما ذكرناهم والحجة عليه شي اي على
الملك هم ابناؤه شي وهو قوله ان الانزال كمال وبما قلنا فيه وهو قيد الدليل عليه وقال لا تترابي والحجة عليه قوله تعالى حتى
تخرج زوجا غيره والمراهق يسمى زوجا اذا وجد شرط النكاح وقال الكاكي والحجة عليه ابناؤه وهو الحديث المذكور وما ذكرناه هو لانا
هم وقدر شي اي فسر محمد المراهق هم في الجماع الصغير وقال غلام لم يبلغ وشاة يجامع باع امرأة وجب عليها الفسل والعلما
للزوج الاول شي وبذلك نفى محمد في المراهق وفي الجماع قال محمد ادع صبيا يعقل ابن اثني عشرة سنة قلت هذا دليل
على ان المراهق يعني ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي من الحنابلة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال
القاضي من الحنابلة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة سنة هم وسنن هذا الكلام شي اي الكلام الذي نقله عن محمد في المراهق هم
ان تتحرك آية وشي شي اي الشرط ان تتحرك آية المراهق وشي الجماع وانما شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق
من الطرفين هم وانما وجب الفسل عليها شي هذا جواب عما يقال اذ لم يكن الانزال شوا ظم يجب الفسل على المرأة فاجاب بقوله
وانما وجب الفسل عليها اي على المرأة لا للتقاء النخمين وهو سبب لنزول البهاش فاعلم السبب انما هو مقام السبب
الباطن وهو الانزال فيجب الفسل فان قيل لانه لم يسم السبب ظاهرا وانما يكون كذلك اذ كان السبب باطنا وكلا سنان في قوله
وجوب بان كلا سنانا اذ كان الصبي يتحرك كانه وشي الجماع لا ينادون ذلك هم والحاجة الى الاجاب في صفات شي اي الحاجة

وأما الصبي المراهق
 في التحليل كالبالغ
 لو جاز الدخول في كلام
 صميم وهو شرط ^{لنصب} واجب
 ومالك ينفق لفنا فيه
 والحجة عليه ما بيناه
 ونسره في الجامع ^{لصغير} أي
 وقال غلام لم يبلغ
 ومثله بجامع امرأة
 وجب عليها الفل
 وأحلها على الزوج
 الأول ^{ومعه} هذا الكلام
 أن يتحرك التوسيع
 وإنما وجب الغسل ^{عليها}
 لا لقام ^{لأنها} بين مؤب
 لنزول ماؤها والحاجة
 لا لإيجار فحقها ٥

الى ايجاب اصل في حق المرأة لان امرئ مني على الامتناع وجاع مثله بسبب فاهر لانزال ما ينافي مع الفصل عليها هم المائل
على العصى شس بعد انطاب صم وان كان شس واصل بما قبله اى وان كان العصى هم يوم ريش مى بالمثل ثم تنافا شس
اى من حيث التعلق ليتجود به ويصير له ثبوت قبل بلوغه حتى لا يشق عليه عند بلوغه فروع من الجواهر لما لكتبة لا يحل وطى مسمى وان كان
يتمى على الجلع وهو قول ابى عبيد ويرى من الحسن وفي البسيط والجمع على انه يحصل بوطى العصى ويحصل باستدخال المرأة ذكر
رجها وهما يحكم ولا يشترط الاشارة في المحيط وطى العصى والمجنون يملكها ووطى المحبوب لا يملكها الى اذا حلت وفي المبسوط في رواية
ابى مفضل ان كان المحبوب لا يزل لا يملكها ولا يثبت نسب الولد منه لانه اذا جفاه وصار كالعصى او دونه وقيل هذا اذا جفب
ذكره وفي الاصل ولو بقى بقدر الغشقة يوجب في ذهابه مثل وذكر الاستيعاب ان لو كان خضيا بجاس مثله حلت وفي المفيد وكذا المسلول
وفي المدونة ان علمت بانة نصى قوطيها حلت للاول وثبت احصائها وان لم تعلم لا يملكها ولا يثبت احصائها وان زوجت شيئا
قترن منه فادخلت في ذهابها بصحها ان انقضت عمل حلت والافلا ولو لم تكن تجزئة وهي لا تمنع من وجود حرارة فزها ابى ذكره
يحل ذكره المرغبا في ولو كانت المرأة مغفنا وحلت من اثاني حلت للاول بوقوع الوقاع في قبلها ووطى النكته والنفى عليها
يحل غناها في احد قولى الشافعى ذكره الشري والوطى في الدبر لا يحل ولو ادعت وصول الحمل صدقت ووطى الذرى الذرية
يملكها للاول عندنا والشافعى وحده وروى قال الحسن والزهري والشري وابو عبيد وقال مالك وروى لا يملكها ولو غلبها الزوج
الثنائي ادوات عنها لا يحل صم قال شس اى القدر روى عنه الله تعالى صم ووطى المولى امته لا يملكها شس بان طلق رجل امرأته تزين
وهي امته لغيره فوطى المولى بعد انقضاء العدة لم تحل للاول صم لان الغاية نكاح الزوج شس اى لان غاية الحرمة نكاح
الزوج بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يجد لان المولى لا يسمى زوجا وقال في شرح الاقطع روى ان عثمان رضى الله تعالى
عنه سئل عنه عن ذلك وعنده على وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهما فخص ذلك عثمان وزيد وقالوا زوج فقال على
رضى الله تعالى عنه بنخبا كاره لما قال لا وقال ليس بنكاحهم واذ تزوجا بشرط التحليل شس بان قال تزوجك على ان يملكك
او قالت اى ذلك صم فانكاح كمره بقوله عليه السلام شس اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم هم لعن الله المحلل والمحل له
شس هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه اخبر حديثه الترمذى
والنسائى من غير وجه عن سيف بن الثوري عن ابى قيس واسمه عبد الرحمن ابن نثران الاودى عن هزبل بن شبرجل
الاودى عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له قال الترمذى حديث حسن صحيح و
عن على رضى الله تعالى عنه اخبر حديثه ابو داود والترمذى وابن ابى عمير عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل لعن لفظ ابى داود وفيه شك فقال اراد رضى الله تعالى عنه صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له

انما غسل بطنه
يؤمره تخفا قال ووطى
المواثمة لا يحلها
لان الغاية نكاح الزوج
ترجمها بشرط التحليل
فالكلام مكره لقوله عليه
السلام لعن الله المحلل
والمحل له

هو ابن عبد الله السعدي الحارثي الكوفي قال ابو ذر عنه قال سمعت جديته وقال ابن المديني الحارث كذاب ومن جابر بن عبد الله
 رضي الله تعالى عنه اخبر حديثه الترمذي عن صالح عن الشعبي عن جابر بن سواد عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى عنه اخبر
 حديثه ابن ماجه عن الليث بن سعد قال ابو بصير بن شرح بن امان قال عتبة عامر قال رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم الا اكلم
 اتيحش السعدي قالوا بل يا رسول الله فقال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له قال عبد الحق في احكامه سناده حسن وقال الترمذي
 في علله الكبير في الليث بن سعد اراده سمع من شرح بن امان شيئا ولا يروى عنه وعن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه اخبر
 حديثه احمد والبيهقي ابو بصير بن شرح بن امان عن جابر بن سواد عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى عنه اخبر
 رضي الله تعالى عنه اخبر حديثه ابن ماجه عن عكرمة بن خوجه سواد وهذا هو محل الحديث هو الكراهية وقد استدلل
 المصنف بهذا الحديث على كراهية النكاح المشروط به التحليل وظاهره يقتضي التحريم وهو ذهب احمد ولكن يقال للمساواة
 على صحة النكاح لان المحلل هو المثبت للحل فلو كان فاسدا للمساواة محملا فان قلت لم يمنع من حصول التحليل قلت لا الكمال
 ذلك هتك المرأة دعامة اتيحش في الوطى الغير ذلية فانه انما يطأ اليور منها الوطى الغير وهو قوله حية ولهذا قال عليه السلام
 هو اتيحش المستمار وانما يكون ستارا اذا سبق الناس من المطلق وقال السروجي واختلف العلماء في سعاد فليل اراد به
 طالب الحل من نكاح السعة والموت وسماه محملا وان كان لم يحلل لانه يفتقده ويطلب الحل منه والمطالب الحل من طهقته
 لا يستوجب العون وقيل هو ان يزوج بلفظ الاطلاق والتحليل وفي الاستيعابي لو تزوجا بغيرية التحليل من غير شرط حلت للاول
 ولا كره ولا يفتية ليست بشي وقال بعض مشايخنا لو تزوجا بغيرية للاول فمؤثاب ما جوف في ذلك حكاية المنياني وغيره لكن
 يروى عليهم من العدة في كراهية الشرط في الجواهر المتعينة المحلل والمحلل له والزوج الاول فيصير كاشترط في العقد فيفسد
 ولو كان بشرط الطلاق فسد العقد ولم تحل وبفسد بشرط من الوطى فادفد فرق قبل البناء بعده بطلقة بنية ولما السمي في
 في البسيط وان شرط فيه طلاق قبل بطل العقد كالموت ومنهم من قال يلغوا الشرط والاحكام في انه لو قال زوجتك بشرط ان
 لا تزوج عليا او لا تشرى او لا تافريها فان النكاح لا يفسد بذلك كله ولو قال بشرط ان لا تطارا او تطلقوا فيه وذكر التمر تاشي
 ان لا يطلقها الثاني فتقول زوجت في نفسي نكاح على ان امرى بيدي اطلق نفسي كما اريد ويقول تزوجت او قلت جازا النكاح
 وصار الامر في يديهم فان طلقها شى اى فان طلقها محلل للمرأة ثم بعدا وطها حلت للاول شى اى حلت المرأة للزوج الاول
 هم لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد شى و به قال المحكم مطار و زفرهم وعن ابى يوسف
 انه يفسد النكاح لانه معنى الموت فيه ولا يحلها للاول فساد شى وهو قول ابراهيم النخعي والحسن البصري وكبر بن
 عبد الله المزني وقادة وقال ابن السكندر وينا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لا اوتي بحلل ولا محللة الا

وهذا هو محله فان
 طلقها بعد
 وطها حلت
 للاول لوجود الدخول
 في نكاح صحيح اذا
 النكاح
 لا يبطل بالشرط
 وعن ابى يوسف
 انه يفسد النكاح
 لانه في معنى الموت
 فيه ولا يحلها بعد
 الاول لفساده

لانه لا يجوز ان يكون المراد الحبل السابق لانه تحصيل الحاصل وهو فاسد لان الحبل السابق موجود فيما دون الثلاث فصارت
 المرأة بالزوج الثاني لمحققة بالاجبية فلم تحرم على الزوج الاول الاثلاث تطليقات لان حكم الحبل الجديد هذا وقد ذكر الامام في
 اصوله واطال الكلام فيه فخص كلامه في السؤال الاول منع كون المراد بالحمل هو الزوج الثاني لعدم ما يدل عليه ويجوز ان
 يكون المراد كلج السنة بقرنية المعن لانه كان شرعا ثم نسخ والجواب ان الذي نقلوا هذا الحديث ثقات فكما يقبل نقلهم
 في نقل الحديث فكذلك يقبل نقلهم فيمن جاز فيه الحديث وقد اورد في باب ما جاز في الزوج الثاني السؤال الثاني منع كون
 المراد بالحمل الزوج الثاني مطلقا لانه ان اريد به قبل الطلاق الثلاث فهو ممنوع لانه غير محلل قبله لوجوب الحبل وان اريد
 بعد الثلاث فليس كذلك لانه لا يفيد لان النزاع فيما دون الثلاث والجواب ان المراد به الزوج الثاني مطلقا علما باطلاق الحديث
 ولا نسلم نفى كونه محلا قبل الطلاق الثلاث لانه ثبت حلا جدي بحيث لا يحرم عليه الاثلاث تطليقات مستقلة فلما لم
 تحصيل الحاصل السؤال الثالث ان الحديث متروك العمل بظاهر لان الزوج الثاني بعد الطلاقات الثلاث لا يثبت الحبل
 المم فوجب الاصابة والحديث يثبت مطلقا فكانت الاصابة هي الثبوت للحمل دون الزوج الثاني والجواب منع كونه من باب
 ترك العمل بظاهرة لانه من باب التخصيص لان قبل الاصابة شرج عن عمومه بحديث العميلة بمعنى الثاني على عمومته
 فيما دون الثلاث والسؤال الرابع ان الحديث اذا كان مقتضيا للحمل الجديد لم يزم المعاد منه بقوله تعالى وحل لكم
 ما وراءكم لانه يقتضي العمل مطلقا في عموم الاوقات بالحرمة التي ثبتت بثلاث تطليقات مغيرة الى غاية الزوج الثاني فاذا
 زحمت بثبت العمل بالحاصل السبب السابق فلا حاجة الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق فلا حاجة
 الى سبب مبتدأ والجواب منع ثبوت العمل بالسبب السابق عند انتهاء المحرمة من كل بدو محراز ثبوت سبب في ذلك
 وقد دل اذا كان ثبوت العمل بالسبب السابق لم يكن الزوج الثاني محلا وقد ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم محلا و
 هنا سؤال اخر ذكره تاج الشريعة جوابه وهو ان الحبل هو الذي ثبت العمل واثبات العمل يقتضي مداه اذ اثبات اثبات
 محال والجواب ان اثبات اثبات انما لا يعتبر اذا لم بعدا اذا افاد فيعتبر الا ترى ان بيع الانسان ماله بانه لا يفيد وكذا
 شراءه بانه اذا افاد فيعتبر كما اذا اشترى ماله من المغارب قبل ان يظهر فيه بيع وان كان ماله لانه يفيد ملك التعرف
 هم واذ اطلقا ثلثا فقلت قد انقضت عدتي وتزوجت بزوج اخر فمثل بي الزوج الثاني وطلقتي وانقضت عدتي
 والدة تحمل ذلك شئ من سائل لقد ورد في رواية الله تعالى والمراد من قوله ودخل بي الزوج الثاني
 والدة التي تحمل ذلك شئ من سائل لقد ورد في رواية الله تعالى والمراد من قوله ودخل بي الزوج الثاني
 صادقة شئ قال الامام في كلامه يوجب ان اخبارا مقبول وان تكن عدلا لانه اطلق في التولين وليس الامر كذلك

واذا اطلقها ثلثا

فقلت قد انقضت

عدتي وتزوجت

ودخل بي الزوج

وطلقني وانقضت

عدتي والدة تحمل ذلك

جاز للزوج ان يعيد

اذا كان في غالب ظنه

انها صادقة

فان الرواية تصححه في آخر كتاب الايمان بان الزوج الاول لابس عليه ان يزوجها اذا كانت عند نفقة او وقع في قلبه انها ساقطة انتهى قلت استدل بالبرهان الاستحسان برؤية قوله وليس الامر كذلك لانه ذكر فيه كونه نافذة ووقوع صدقها في قلبه وقصره بذكره في قوله اذ كان في غالب ظنه انها ساقطة وتعليقه بتقديره بهذا الوجه وليس بمطلق حتى يثبت عليه العهرم الذي ذكره هم لانه يشي لان النكاح هم حاله شئ لكون البضع متقوا عند الدخول واذا كان حاله فجزء واحد مقبول فيها يشترط التسمية كالولايات والمضاربات والاذن في العجالة هم او امرؤي متعلق المحل به شئ اى بالنكاح وقيل قولها فيه ايضا كما اخبرت بجاسته الماء وطهارته وروت حديثا هم وقول الواحد فيها مقبول شئ اى في المعاملة والامر الذي لاني الديانات فلان المعاملة كانوا يقبلون خبر العدل من غير اشتراط العدد والافعال في المعاملات فعل نؤمن الاول هو التي ليس فيها معنى اللزوم كالكالات ونحوها كما ذكرنا في غير هذا من غير مد لا كان او ناسفا صبيها كان او بالغها سلا كان او كافرا كان او عبدا ذكره كان ام اتى من غير اشتراط العدد والعدالة دفعا للضرورة النوع الثاني الذي فيه الزام من حقوق العباد في شرط فيه العدد والعدالة وتعيين فقط الشهادة لانهما تبنى على المنازعة فاجتنب الى زيادة التوكيد دفعا للضرورة والحمل هم وهو غير مستكسر شئ اى اجبار المرأة المذكورة غير مستكسرة فيه هم اذا كانت المدة تتماشى اذا كانت المدة التي ذكرتها محتمل ذلك لان القول قول اليمين فيما لا يتكسر هم واختلفوا في ادنى هذه المدة شئ اى خلت ابو حنيفة وصاحبا في اولى المدة التي تصدق المعتدة في انقضاء لعدة واعلم ان الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم اختلفوا في المدة التي تصدق المرأة في انقضاء عدتها على اقوال الادل قال ابو حنيفة قلنا ثلث حيض بشهر وطهران بشهر وثلاثة اطهار بنسبة والربعين يوما وثلاث حيض بنسبة وعشر يوما كل حيضة خمسة ايام الثاني قال ابو يوسف ومحمد تسعة ثلثون يوما وطهران ثلثين وثلاث مبيض بستة اعتبارا لاقبل الحيض الثالث قال شريح لو ادعت انها حائض ثلث حيض في شهر او في خمسة وثلاثين يوما فجارت بينة من النساء العدل من بطلانها انهارت الحيض وتقتسل عند كل صلات وتصلى فقد انقضت عدتها الرابع قال الشافعي انها تصدقت في اقل من اثنين وثلاثين يوما هذا منه او قول من ذكره ابن المنذر الخامس قال ابو ثور لا تصدق في اقل من سبعة والربعين يوما على ان اقل الحيض يوم واقل الطهر خمسة عشر يوما السادس قال مالك الربيعون يوما وذكره في الجواهر السابع قال اسحاق بن ابراهيم والربيعين ان لما اقرأ معلومته بعرفها بطلانها اليه على تشديده والاصدق في اقل من ثلاثة اشهر الثامن قال الحنابلة اقل تسعة وعشرون يوما قالوا وان قلنا اقل الطهر عشرة ايام فان قلنا خمسة عشر يوما زاد اربعة ايام فليكون ثلثين وثلاثين وان قلنا اقل الطهر ثلثة عشر يوما زاد على ذلك اربعة ايام فليصير ثلثين وثلاثين وصارت الاقوال في عدتها في باب العدة اثنا عشر اية في باب العدة اى سببها

لانه معاملة
او امر ديني
لنعلق المحل
به قول الواحد
فيهما مقبول
وهو غير
مستكسر اذا
كانت المدة مختصة
واختلفوا في ادنى عند
المدى وسببها
في باب العدة

كتاب الطلاق في باب العدة وقال المازني هذا وعده لم يفسد إلا بخلاف وقال السفناني في الخواتم وقعت فيه بالجملة لأنه ما قال في عدة
 في الكتاب حتى تقع الخواتم فيرجع قال الأكل في رد كلامه السفناني في الخواتم وردت في اللفظ والمعنى أما مردودان مثل
 هذا يسمى وعدا لا حوايه فكان ينبغي أن يقول وعده غير خجزة أما المعنى فإنه قيل في باب العدة من هذا الكتاب فيجوز أن يكون وعد
 سخر في باب العدة من كتاب آخر انتهى قلت الذي من جهة المعنى أنه من شيء الكافي ومع هذا لم يجب أحد منهم عن هذا ولكن
 أن يقال أنه وعد ولكنه قيل عن وفاء بسبب اشتغاله بغيره من كتب

باب الإيلاء أي في بيان حكم الإيلاء وهو مصدر من إيلى الإيلاء أي حلف والاسم المايته قال الكافي الإيلاء
 والايته اليمين لغته وجوز الأياء جميع الايته البات كركبة اركبات وقال الجوهري الإيلاء لا يبرعني حلف والايته اليمين لغته
 على فيلة واليخ الإيلاء وكذلك الالوية في العدة قلت أصل الإيلاء الإيلاء فقلت هو إيلاء السكينة أو نكاحا مقابلا وفي
 المدغني حلف على الانتناع وحلف اليمين على الفعل القسم اليمين فيها ثم الإيلاء تفسيره عاود الحلف على ترك قراب
 المنكوبة على ترك اربعة أشهر فصاعدا بشرط هو كون اليمين محقوقة وأعلى المنكوبة وأهل وهو أن يكون من أهل الطلاق
 وحكمه هو تعلقه بالحنث المتعلق بالكفارة ومدة هي اربعة أشهر عند الجمهور على ما يأتي النكاح فيه وسبب هو قيام الشاجرة
 وعدمه الموافقة لما في سبب الطلاق الرجعي وقال المازني كان القياس أن يذكر المانع قبل الإيلاء لأن المانع نوع
 من الطلاق إلا أنه لما كان لفرض تباعد عن الطلاق فآخر عن الإيلاء وقدم العلم عن الظهار لأن الظهار منكر من القول
 وزور وليس المانع كذلك ثم قدم الظهار على اللعان لأن الظهار أقرب إلى الإباحة من اللعان بدليل أن سبب اللعان
 وهو القذف بالزنا لو انصف إلى غير الزوجه يجب الحد والموجب للحيصة محقة بلا شائبة لا عدم إذا قال الرجل لامرأته
 والله لا أقربك أو قال والله لا أقربك اربعة أشهر فهو بول شمس أصلا مولى فاعل اعلان قاض وهنا صورتان وهما قوله
 والله لا أقربك أبدا ففيها هو بول إجماعا وإنشائي قوله لا أقربك اربعة أشهر ففيها هو بول عذنا غلانا لثانفي والملك
 واحد وإسحاق فان عندهم لا يكون مولى حتى يحلف على أكثر من اربعة أشهر بناء على أن النفي عندهم بعد اربعة أشهر فلا يجوز
 مدة زائدة على اربعة أشهر حتى يبريد مولى عند الملك ومعلقة عند الشافعي ويرد قوله ظاهرا القرآن حيث لم يجعل التبرع أكثر
 من اربعة أشهر وعشرة في عدة الوفاة وثلاثة قرو في عدة الطلاق فلا يجوز الزيادة في هذين التبرعين فكذلك في نكاح
 ثم أعلم أن عند الائمة الماربعة وأصحابهم والجمهور الإيلاء لا يكون بغير يمين ولا تعليق وعند ابن المسيب وغيره من الأصحاب
 من ترك جلع امرأته بغير يمين يصير مولى نقله المازني في كلامه القرآن وعن بعض العلماء لو حلف بكلمة أكره أن يبرأ منها
 كلمة شاذة لم تنصح من قولها فكذلك يكون من نسايتهم تبرع اربعة أشهر فان فائدة الآية شمس أي أقروا تمام الآية وهو

باب الإيلاء
 وإذا حلف
 الرجل لامرأته
 والله لا أقر
 أو قال الله
 كآخر بلكا وبعده
 أشهر فهو بول
 قوله تعالى لا
 يكون من نسايتهم
 تبرع بغير يمين
 الآية

فان الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم ولما دعا الله غفور رحيم
 سميح عليهم قال ابو اسدي في كتاب اسباب نزول القرآن باسناده الى عطاة عن ابن عباس رضي الله تعالى
 عنه قال كان ايلاء اهل الجاهلية يستعينوا اكثر من ذلك فوقت الله تعالى اربعة اشهر فمن كان ايلاءه
 اقل من اربعة اشهر فليس بايلاء فحكم على ابن المسيب انه قال كان الايلاء ضررا لاهل الجاهلية كان الرجل لا يريد المرأة ولا يجب
 ان تزوجها غيره فيخلف ان لا يقربها ابد وان كان تركها كان ذلك لا ايسر ولا ذات بعل فجعل الله تعالى الاجل باعد الرجل في
 المرأة اربعة اشهر وانزل للذين يؤمنون من نساءهم الاية ص فان طلقها في اربعة اشهر خشت في يمينه ونزمت الكفارة ش
 اى كفارة اليمين هم لان الكفارة سبب الخشت والايلاء طلع وقد خشت فيه فلكرمه الكفارة في المبسطين قال الشافعي
 لا كفارة عليه ويخشت في يمينه لان الله تعالى وعد المغفرة فمن اساء فغفروا الا يجب الكفارة قلنا المغفرة في الاخرة فلما بنا في
 وجوب الكفارة في الدنيا ولكن بنا في قوله القديم وفي الجدي يجب الكفارة وجوب لا مخرج كنهنا وبه قال مالك واحمد والجمهور
 وقال الحسن البصري لا كفارة عليه في ذلك وقال قتادة خالف الحسن الناس هم وسقط الايلاء لان اليمين ترتفع بمباشرة
 ش وبذلك الاجماع هم وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانتهت منه بتطبيقه بانيته ش وهو قول جابر بن زيد وسروقي
 وشريح وعطاء ولسن البصري وابراهيم اخفي وعامر الشعبي وجند الرحمن الاوزاعي وسفيان الثوري وقبيصة بن ذؤيب
 وعلمه وعلمه وابن جريج وابن ابي ليلى وفيهم من قال يقع طلاق رجعية وهو قول سعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن
 بن الحارث بن هشام وكحول والزهرى كذا في الاشراف وفي الجلي هذا عن ثلاثة لا غير وهم الزهرى وكحول والجمهور
 المذكورهم وقال الشافعي بين منه تفرق القاضى ش معنى يتوقف بعد معنى اية واذا ابى من الغنى والفرقة فرق القاضى
 بينهما اذا طلقت المرأة كان تفرقها تطليقة رجعية وفي البسوط تطليقة بانية قال الكاكي وما وجبت ذلك في كسبهم الباعذ والاك
 لارجية له عليها الا ان يطأ او لا يطأها الحائضين او ثلثا او يفسخ النكاح وقال احمد لما حكم ان يطلقها رجعية او بانية او يستعين
 او ثلثا او يفسخ النكاح والنكاح عنده ان يطلقها رجعية كما قال الشافعي ولك قالوا الظاهرية لا يطلق الحاكم وتطليقة باين
 ولكن يحجر بسوط ويجسه الى ان يفي ويطلقها وبه قال الشافعي في القديم وقال ابو ثور يطلقها الحاكم طليقة بانية او لا بانية
 في الرجعية فانه لا يرد اجماعا ويورد الامر فصار كفرقة العنت هم لانه ش اى لان المولى هم مانع حقا في الجماع ش اى ثبوت
 الايلاء بقصد الاضرار والتفت منع حقا في الجماع هم فينبوب القاضى منابه في التسريح ش بالاحسان هم كما في الحب ولمنت
 ش اى يبوب القاضى منابه في التفرق فيما اذا وجدت زوجا محبوبا او غنيا وجب القياس دفع الضرر عنها عند فوت الامساك
 بالمعروف هم ولنا انه منع حقا ش المستحق عليه وهو الوطى في المدة هم فجاز الشرح بزوال نية النكاح عن مضي المدة ش منع حقا

فان وطئها في اربعة
 اشهر خشت في يمينه
 ولو تمت الكفارة لان
 الكفارة موجب الخشت
 وسقط الايلاء لان
 ترتفع بالجنحة وان لم
 يقربها حتى مضت
 اربعة اشهر بانتهت
 بتطبيقه وقال مالك
 بين تفرق القاضى
 لانه مانع حقا
 في الجماع فينبوب القاضى
 منابه في التسريح
 في الحب العنت ولنا
 ظلمها بمنع حقا
 فجازاه الشرع
 بزوال نية النكاح
 عند مضي المدة

عن فخر بن علي بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان طلاقا باينا على الفور في الجارية بحيث لا يقربها الزوج
بعد الايلاء ابدأ جعله الشرع موجبا بقوله تعالى تربعن اربعة اشهر الى انقضائها فمستلث الاشارة الى ان الواقع بالايلاء
باين لكنه موجب هم وهو المأثور عن ابي عبد الله عليه السلام وهو وقوع البينونة بعد مضي مدة الايلاء مروى هم عن عثمان وعلي
شاه المأثور عن عثمان فقد رواه عبد الرزاق في مصنفه حديثا سمع عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة عن عبد الرحمن بن
عثمان بن عفان وزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كانا يقولان في الايلاء اذ اسفنت اربعة اشهر فحي طليقتك واحدة وهي
احق بنفسها وتنتد عدة المطلقة هم والعبادة الثلاث شهم عند الفقهاء عبد الله بن سعود وعبد الله بن عباس و
عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم وعند المحققين هم اربعة ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمر ولم يذكر فيهم عبد الله
بن سعود ولا ابن كبر الصماني فلا يدخل فيهم كذا في المغرب وقال لا ترازم وفيه نظر لان ما كذا حدث في الموطن عن جعفر
بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه انه كان يقول اذا اتى رجل من امراته لم يقع عليه الطلاق فان
سفنت الاربعة الاشهر حتى توقف فاما ان يطلق ولما ان يعني وكذلك مروى البخاري في الصحيح انه لا يقع الطلاق حتى يطلق
ونقل ذلك عن عثمان وعلي وابن عمر الى الدرداء ومائش وثنى عشر رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم ان عثمان
وعلي وابن عمر ليس كما قال صاحب المداينة على اقل البخاري انتهى قلت مروى ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا ابو معاوية
عن الاعشى عن حبيب بن عبيد بن جهم عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقالوا اذا اتى فلم يقع حتى سفنت الاربعة
اشهر فحي طليقتك باينة واخرج نحوه عن ابن النخعي والشمسي والنخعي وسروق والسنن وابن سيرين وتيممته وسالم وابي سلمة
رضي الله تعالى عنهم انتهى قلت قد علم ان الذي قاله صاحب المداينة عن ابن عمر مثل لقائه وكذلك الذي قاله عن عثمان
وعلي مثل لقائه كما مر الان عن عبد الرزاق هم وزيد بن ثابت شهم قديم الان عن عبد الرزاق الذي رواه زيد بن ثابت
بن الصماني الانصاري كاتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكفى بهم قدوة شهم اي وكفى بهم قدوة اي كفى
بالفكرين من عثمان وعلي والعبادة وزيد بن ثابت اقتدوا وكذلك غيرهم من الصحابة والتابعين على اصحابناهم ولان
اي دلان الايلاء هم كان طلاقا في الجارية فحكم الشرع بنايله الى ان تنقضي المدة شهم المذكورة في النفس فان غاب في المدة
خفت في يمينه وتكره الكفارة والواقع طلقه باينة معنى المدة كما مر بانه فان كان حلف على اربعة اشهر شهم اي فان
كان الرجل حلف وقال والله لا اترك اربعة اشهر وهذا الفصل حكم الايلاء على تقدير عدم الوطى في المدة وهو ان يقال
لا يخلو من احد الامرين اعدان ان يحلف على اربعة اشهر فنقضت المدة هم فقد سقطت اليمين لانها كانت موقته شهم
اي يحلف على اربعة اشهر والاخر هو قوله هم وان كان حلف على الابد شهم بان قال والى لا اترك ابد او قال

وهو المأثور عن
عثمان بن عفان
والنارخلة وزيد بن
ثابت ضوان الله
عليهم جميعين
وكفى بهم قدوة
ولانه كان
طلاقا في الجارية
فحكم الشرع بنايله
الى انقضائها
فان كان
خلف على الاربعة
اليمين
اشهر فقد سقطت
لانها كانت موقته
بل وان كان خلف
على الابد
ط ط ط ط ط

فاليمين باقية لانها
مطلقة ولم يوجد
لذلك لم يكره
الطلاق قبل التزوج لانه
لم يوجد من الحق بعد
اليمين فان عادلت
عاد الا بلاء فان طهرها
والا وقعت بمضرة اربعة
اشهر تطبيقه اخره
فان اليمين باقية لا طلاقا
وبالتزويج ثبت حيها
الظلم ويعبر ابتداء
هذا الايلاء من وقت
التزوج فان تزوجها
ثالثا عاد الايلاء و
بعض اربعة اشهر اخر
ان لم يقربها لما بيناه
فان تزوجها بعد زوج
اخو لم يقرب بذلك الايلاء
لتقيده بطلاق هذا الملك
فمن مسئلة التخيير بخلافه
وقد مر من قبل اليمين باقية
لا طلاقا وعدم الحث
فان طهرها

والثد لا اترك فقط بدون ذكر الابد وسفت المدة وقعت باليمينته هم فاليمين باقية لانها مطلقة شئ اى لان اليمين
مطلقة من الوقت فكان سويدهم علم بوجوب الحث شئ يعنى الموجب للحث وهو الوطى هم لم تقع بشئ اى لم تقع اليمين
بالنكاح لانها كانت مودة بقيت على حالها هم الا انه لا يكره الطلاق شئ استثناء من قوله واليمين باقية لعدم الحث حتى
وجد الوطى بعد الوطى لم يكره الكفارة لكنه لا يكره الطلاق بمعنى المدة الاخرى هم قبل وجود التزوج شئ وان كانت في المدة
بان كانت مودة الطهر مثلا قال الكاكي هذا امر من قول ابى سهل البرعى فانه قال فيقيد اليمين بعد معنى اربعة اشهر اخرى قبل
انقضاء عدتها يقع تطبيقه بمضيها وكذا الثالثة لان معنى الايلاء كالمسفت اربعة اشهر ولم اترك فيها فانت طالق ولو مر
بها كان الحكم فيه ايمناه فكذا هذا قال الاترازي وقال الشيخ التنفسي في شرح الجراح الكبير لانفس في هذه المسئلة يعنى عن ابى
حنيفة وابى يوسف ومحمد واختلف متاينها كان الشيخ ابو بكر الاعمش والفقهاء محمد بن ابراهيم الميمني والفقهاء الجليل
بن محمد العياشي و الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل والفقهاء ابو اسحاق الحافظ يقولون لا يكره الطلاق
على المولى منها وان تكررت المدة وهو في العدة وقال الفقيه بن سهل تكرار الطلاق تكرار المدة وقد سلكا سببا ما وجه
هو الا فقد اشار اليه المصنف بقوله هم لانه لم يوجد من الحق بعد اليمينته شئ اذ لاقى لها في الجماع بعد اليمينته فلا
يكون الرجل غالما هم فان عاد وتزوجها شئ اى وان عاد هذا الرجل المولى وتزوج هذه المرأة بعد اليمينته بمعنى العدة
اشهر وبعد انقضاء عدتها هم عاد الايلاء فان وطئها شئ في المدة هم والادومت بمعنى اربعة اشهر شئ مطلقه هم اخرى
لان اليمين باقية لا طلاقا والتزويج ثبت فعاد هو الوطى وقد منع الزوج ذلك بقا وبمعنى هم فحقق الظلم شئ فيقول بالطلاق
الباين هم ويعتبر ابتداء هذه المدة شئ اى مدة الايلاء الثاني هم من وقت التزويج شئ قبل هذا امر اذا تزوجها
انقضاء العدة فان ذلك الايلاء يعتبر من وقت الطلاق لاس من وقت التزويج كذا ذكره الترمذي هم فان تزوجها ثانيا
قال الاترازي وفي بعض النسخ ثانيا وكل بعد الاول في النظر الى التزوج قبل الايلاء والى الثاني فانظر الى التزوج
بعد الايلاء هم عاد الايلاء ووقعت بمعنى اربعة اشهر اخرى شئ اى مطلقه اخرى هم ان لم يقربها لما بيناه شئ اشارة الى
قوله لان اليمين باقية لا طلاقا والتزويج ثبت فعاد فحقق الظلم هم فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق
تقيده بطلاق هذا الملك شئ لانه بمنزلة التعليق بعدم القران وتعلق الطلاق بخبر في طلاق ذلك الملك الذي
حصل فيه التعليق هم وهي شئ اى هذه المسئلة هم فرع مسئلة التخيير في الخلافة شئ فانه يطل التعليق عند انكاحها
منه وقد مر من قبل اى في باب الايمان في الطلاق واليمين باقية لا طلاقا اى لا طلاق اليمين فتكون باقية بعد الطلاق
الثالث وعدم الحث بالوطى على اطلاقها اى لعدم الحث اذا الكلام فيها اذا لم يطأها قال في البسوط اذا ادى الرجل

حكم الطلاق فيه
ولو قال في الله لا أتوك

شهرين بعد هذين

الشهرين فهو بول

جميع بينهما محرف

المجمع قصار كجمعه

ولو مكف يومًا

ثم قال والله لا أتوك

شهرين بعد الشهرين

الاولين لم يكن موليًا

الثاني إيجاب مبتدئ

وقد صار ممنوعًا بعد

الاولى شهرين وبعد

الثانية اربعة اشهر الا

بوجاهة في فقهنا

مدة المنع ولو قال الله

لا تحربك سنة الاوصا

لم يكن موليًا خلا فالنذر

وهو يصر الاستثناء

الى اخرها اعتبارا بالاجابة

حياة

ه ه ه ه ه ه

بني شرح ما بين
في بعض الانتفاء والمجموع بانتفاء وبعضه وانما يصح ان لو قال اكثر المتين كذا في الكافي وقيل لفظ اكثر وقع فيها
ومثله في اي مثل هذا الاستثناء وهو بلاغ بين هم لا يثبت حكم الطلاق فيه ش لا يملك القران في بعض المدة بلا شئ فالتحقق
الا يلا وهم ولو قال والله لا اترك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو بول لانه جمع بينهما محرف الجمع ش وهو الواو
فصار كالمجمع بلفظ الجمع ش وفي بعض النسخ فصار كجمعه اي كجج المولى بلفظ الجمع اي فصار كذا قال لا اترك اربعة اشهر فيكون
واكمل فيه خلاف ولهذا لو قال لا اتركك يوما ويومين يصيد به الميم ثلاثة ايام وكذا لو قال بعت هذا الي شهرين وشهرين كان
الا بعت شهرين كذا في قاضي خلدن وفي جوامع الفقه قال والله لا اترك شهرين وشهرين وشهرين قبل شهرين او قال في شهرين
بعد شهرين فهو كقول اربعة اشهرهم ولو كنت يواش حرج قاضي خان يوما او ساعة وكذا اصرح المصنوع وقيل تكرير الميم في
بمجلسين او مجلس واحد من يوم تم تحريمه عند ابى حنيفة وابى يوسف فيكتبه يوم يكون المسئلة اتفاقية هم ثم قال والله
لا اترك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن موليًا ش وبه قال الشافعي واحمد والشافعي واهل البيت ش اي الحكم لا اترك
هم ايجاب مبتدئ ايجاب بين مبتدئهم وقد صار ممنوعا بعد الميم الاولي شهرين وبعد الثانية ش اي الميم الثانية
هم اربعة اشهر الا لو امكن فيه فلم تحل مدة المنع ش فلما يكون موليًا والاصل في ذلك انه اذا لم يجد اسم الله تعالى في العطف
ولا جرت النفي ولم يكتب بينهما ساعة دخل المصنوع في حكم المصنوع عليه كما في المسئلة الاولى واما اذا فات احد الاسماء المذكورة
فقد كان ايجابا مبتدئ وعلى هذا لا يكون في المسئلة الثانية موليًا لقوله الاسماء الثلاثة لوجود المكنى لو اعادة اسم الله وحرف
النفي فقد صار ممنوعا الى آخر ما ذكره المصنف واذا لم يكن موليًا هنا يكون كلامه يمينين ششرين وميزه بالقران كفارتان و
لو قال والله لا اترك سنة الا لو امكن مكنى موليًا في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره باني هذه المدة لمزجه الكفارة قاله تاج
الشرعية وقال لا تترى المراد من قوله لم يكن موليًا اي في الحال لانه يكون موليًا اذا قره بها يوما ومضى ذلك اليوم لم يترى
وقضى بعد اى تمام سنة اربعة اشهر فصاعدا فان لم يبق اربعة اشهر لا يكون موليًا الا اذا قره بها مرة فبقى بعد القران في السنة
اربعة اشهر فصاعدا وعلى ذلك نص في البسوط وشرح الطحاوي هم خلافا لفرش فانه يكون موليًا عنده وبه قال الشافعي وذكر
شمس الايمه البيهقي في كتاب النكاح في قياسه واستحسانه قال يصير موليًا قياسا ولا يصير موليًا استحسانا ولم يذكرها الحاكم في
الكافي وشمس الايمه السرخسي في بسوطه وشرح الكافي وكذا لم يذكرها في شرح الطحاوي وغير ذلك هم وهو ش اي زفر
هم بصرف الاستثناء ش وهو قوله الا لو امكن مكنى موليًا في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره باني هذه المدة لمزجه الكفارة قاله تاج
دار سنة الا لو امكن مكنى موليًا في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره باني هذه المدة لمزجه الكفارة قاله تاج

ثم ننت الى مدة المنع اي غيرت الاستثناء الى اخر السنة ثم مدة المنع ولما ان المولى من لا يكمنه القربان اربعة اشهر الا ان
 يزوره ويكنه بها شئ اني يمكن المولى بها شئ بان المرأة لما شئ في يوم واحد اي يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولىا وبين
 هذا بقوله لان المستثنى يوم منكر مبعول شائع في حصول السنة فلا يقرب منه الى اخر السنة اجزاء الكلام على حقيقة لان الميمن مع الجمالة
 لا يلحق بالضرورة ان يراد به اخراثة هم خلاف الاجازة لان العرف شئ اي صرف اليوم هم الى الاخر شئ اي الى اخر السنة
 هم تصحيح شئ اي تصحيح الاجازة هم فانما شئ اي فان الاجازة هم تقع مع انكشاف شئ اي مع حصول القصد وهو التمكن من
 استيفاء النفقة هم ولان ذلك الميمن لا يتحقق مع الجمالة كما ذكرنا فافترق المسلمان هم فان قريبا في يوم شئ وفي بعض
 الفسخ ولو قريبا في بعض يوم اي في السنة المذكورة هم واما باقي اربعة اشهر او اكثر معار مولىا سقوط الاستثناء شئ وفي الكلام
 انية عن قريب هم ولو قال ومولىا بسنة شئ اي والى ان كان بالبصره هم والشك لا دخل فيكونه وانه انه بها شئ اي والى ان
 ان امراته بالكونه هم لم يكن مولىا لانه يكمنه القربان من غير شئ فيزوره بالاذن من انكونه شئ او كونه قبل منى اربعة اشهر
 فيقربها فالتحقق معنى الايلاء وقال الحاكم بسنة شئ الكافي وان علف لا يقربها في مكان كذا او في سفر كذا او في اخر
 لم يكن مولىا لانه يقربان في غير ما من ارض العراق قبل منى اربعة اشهر فظا لا يفترق وقال ابن ابي ليلى او من في جوات
 النفقة لو كان في ليله وامرته في ليله او قال الله لا دخل بينهما اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولىا لغيرها ثمانية فيلحقان
 ان اقل من اربعة اشهر وفي المخرجاني وقاضي خان لو كان بينه وبينها سبعة اشهر فنفقة بالسان ولم يعبر في ذلك احد
 منها الى صاحبه هم قال شئ اي لا قدرى هم ولو علف في شئ ان تربك فملى في البيت او العرة او الشئ الى حيث
 هم او بعوم شئ بان قال ان تربك علفي مومنة هم او بعوم شئ بان قال ان تربك فملى علفي مومنة او طلاق شئ
 بان قال ان تربك فملى طلاق هم فهو مولى شئ في كل الصور المذكورة على ظاهر الرواية عن اصحابنا في بعض خلاف في الثاني
 تعالى هم لتحقق المنع شئ عن القربان هم بالميمن هو ذكر الشرط الجواز والافترق شئ اشار به الى الجرم مومنة او مومنة او طلاق
 ما فم شئ اي الفم من الشرط يعني ان الجواز الذي في وقوعه فملى الماعن من سبب الشرط هم لما في شئ اي في الاثر
 هم من الشقة شئ لانه اذا بان الشرط يقع الجواز لا محالة فيحصل المشقة فيكون الجواز ماعنا فملى قال مالك في الاثر منه
 ان الايلاء لا يكون الا بالميمن بان قال في بعض فملى المذمومة لقول ابي هريرة وقال ابن عباس كل من منعته الجماع
 فملى الا و به قال الشعبي و فملى و اهل الجواز اهل العراق و ابو ثور و ابو يعيب و انا هبة ابن السدري و قال ابن السدري
 في قول الشافعي بغير كل ميمن نعت الجماع فملى الا و وهذا هو الجواز و لو قال ان تربك فملى صلاة او صلاة كعتين او فم
 فليس بمولى وقال محمد بن مولى و به قال مالك و الشافعي و احمد و فرو و حسن و هو قول ابني يوسف و لا و لو قال فملى ايمان

فتمت مدة المنع ولما ان
 ان المولى من لا يكمنه القربان
 اربعة اشهر الا بفسخ
 يزوره ويكنه همنا
 فملى المستثنى يوم منكر
 علة الاجازة لان العرف
 الى الاخر تصحيحها فاما
 لا تعبر مع التذكير لا
 لئلا يمين لو فها في
 والباقي اربعة اشهر او اكثر
 صارا مولىا لسقوط الاستثناء
 ولو قال هو بالبصره والله
 لا ادخل الكون و امراته
 لم يكن مولىا لانه يمكنه
 القربان من غير شئ بل
 بالآخر اهر من الكوفة
 قال لو علف في مومنة او طلاق
 او بصدقة او علف او
 فهو مولى لتحقيق المنع بالميمن
 وهو ذكر الشرط والجواز
 وهذه الاخرية مانعة
 لما فيها من المشقة
 ع ع ع ع ع

وصورة الحلف بالعتق أن
يقربها فاعتق عبداً ودينه
خلاف أبي يوسف فإنه يقول
يملكه البيع ثم القربان يلزمه
نفي وهما يقولان البيع موقوف
فلا يمنع المانعة فيه والحلف
أنه بالطلاق أن يعلى بقربانها
طلاقها أو طلاق صحتها
وكل ذلك مانع وان إلى من المصلحة
الرجعية كان مولياً وان إلى
من البائنة لم يكن مولياً
الزوجية قائمة في الأولى إذا
الثانية ومحل الإبراء من
من نكاحاً بالنص فلو انقضت
العدة قبل انقضاء مدة الإبراء
سقط الإبراء لفوات المحل
ولو قال الأجنبية والله لا أفرك
أو أنت على كذا حتى تمرد
لم يكن مولياً ولا مظاهراً
الكل في محرمه فم باطلا
لاعدام المحل فلا يتحقق
عند ذلك وان قرباً كفر بتحقيق
الحلف في المانعة في حق
ومدة الإبراء الأنة شهرات

المباراة أو جدة الشاوة أو قرابة القران أو العساة في بيت المقدس أو ببيتة فليس بمول أو قال فعلى أن يصدر
بكذا على هذا السكين لم يبع لأنه لا يمين كان حق العبد وكذا في ما يبتغي المسكين لم يبع إلا أن يبيع التصدق به وفي
المرأة من أبي حنيفة قال إن قربتك فعلى أن التصديق بهذه الدرهم على هو لاء المسكين لم يبع مولياً ولو قال والله
لا أفر بك حتى يزل عيسى بن مريم أو يخرج الدجال أو ياجرج ويا جرج أو تطلع الشمس من مغربها فهو مول استحساناً و
هو صحيح من مذنب الشافعي ولو قال والله لا أفر بك حتى تصعد الساء أو حتى أذهب الغراب فهو يبيع مولياً ومرة الحلف بعتق
أن يعلى بقربانها عتق عبداً انما يمين بيان صورة الحلف بقربان امرأته بعتق عبده لأن في جلفا فالأبي يوسف ذكره في المانعة
الشرعية في بسوطة اشار إليه بقوله وفيه خلاف أبي يوسف فإنه ش أي فان أبي يوسف هم يقول بكنة البيع ش بان بيع
عبد هم ثم القربان ش أي ثم بكنة قربان امرأته ببيع العبد هم فلا يلزمه شيء وها ش أي أبو حنيفة ومحمد هم يقولان البيع
موقوف ش يعني تميل أن يبيع تميل أن لا يبيع هم فلا يمنع المانعة فيه ش أي في الإيلاء ولكن إن أبرع العبد سقط الإيلاء لا
أنه صار بحال يملك قربانها من غير أن يلزمه شيء فان اشتراه لزمه الإيلاء ومن وقت انشاءه وكذلك ان ملكه بارت خلافاً لما لا يملكها
بعد ما عتقه ثم اشتراه لم يكن مولياً سقطت الميمنة لوجود شرط الحث ببيع العبد فان مات العبد قبل أن يبيع سقط الإيلاء ولا يكتفه
من قربانها بعد موته من غير أن يلزمه شيء هم والحلف بالطلاق أن يعلى بقربانها طلاقاً أو طلاق صحتها ش ذكر في شرح
الطحاوي وانحلف أن أبي يوسف قال لا يكون مولياً هم وكل ذلك مانع ش أي كل للأخرية المذكورة مانع من الوطى على
ما ذكرناه وان إلى من المصلحة الرجعية كان مولياً ش إجماع الأئمة الأربعة ومهور العلماء والرواية عن أحمد هم وان إلى من
ش المصلحة هم البائنة لم يكن مولياً لان الزوجية قائمة في الأولى ش أي في المصلحة الرجعية هم دون البائنة ش
أي دون المصلحة البائنة هم ومحل الإيلاء من أن يكون من نكاحاً بالنص ش وهو قوله تعالى للذين يؤمن من نساءهم
وبعد البائنة تنفي الزوجية لكننا إذا طبعنا لزمه الكفارة إلا أنه ليس بمول في حق الطلاق دون الكفارة بخلاف المعتدة
الرجعية حيث يبيع الإيلاء ليقام الزوجية لان وطعها سلب عندها فلو انقضت العدة قبل انقضاء مدة الإيلاء سقط الإيلاء
لفوات المحل ش أي لان محل الإيلاء فوات وقال الحاكم الشيباني الكافي وهو إلى من استه ادهم ولده لم يكن مولياً و
أن قرباً كفرهم وان قال لأجنبية والله لا أفر بك أو أنت على كذا حتى تمردوا لم يكن مولياً ولا مظاهراً لان الكلام
في موبه وقع باطلاً فهو باطل المحل فلا يتحقق بعد ذلك ش أي بعد وقوع الكلام باطلاً وان قرباً كفر بتحقيق الحث في
اعتقده في مئة ش أي في حق الحث فإن قوله والله لا أفر بك لاني قول أنت كذا أي لان الأولى يمين دون الثانية هم
قد وجب الحث في الكفارة ومدة الإيلاء الأنة شهران ش إذا كان زوجاً أو جدياً وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال

الحث

الحسن والشبي وقادة والنخعي والثوري وهو رواية عن مالك وحماد المشهور من مذهب مالك الألباء العبد شهران على الحرة
والامة وهو قول عطاء والزهرى وسحاق ورواية احمد وقال الشافعي واحمد في ظاهر الرواية عنه وابن المنذر وانما هاتمة
ان الحرة والعبد والحرة والامة سواء ومدة الكل اربعة اشهر وبه قال ابو ثور وابو سليمان وهذه الامة شهران هم لان
هذه المدة شئ اى مدة الالباء هم مدة ضربت اجلا للبيوتة فختص بالرق شئ اى بسبب الرق كما في طلاقا ثمانان
وعدهما خفتان هم كمدة العدة شئ حيث ينصف الرق وقال الاثر ازمى لى فيه نظراى فى تعليل المصنف بقوله مدة ضرب
اجلا لا يقال ان قيل لان سلم ان مدة الالباء شرعت اجلا للبيوتة لان عند مالك والشافعي يكون الزوج مخير العدة انقضاء العدة
بين ان يفي اليها او يطلق فان طلقها يكون رعليها الرجعة او است في العدة فلا يكون فنيذ مدة الالباء اجلا للبيوتة فلا يصح
قياسها على مدة العدة لعدم الجاع بين القيس والقيس عليه وهو كون المدة اجلا للبيوتة انتهى قلت الجاع موجود فيكون
الرق منصفاً لمل الحلية هم وان كان المولى مرافعا لا يقدر على الجاع او كانت المرأة مريضة او تفاس شئ اى بنية الرق فخر
لم يكن لما طرق الا الميال هم اوضغرة لا يساماش مثلما هم او كانت مريضة شئ بان يكون مريضا شئ بان يكون
سيرة اربعة اشهر فعاداهم لا يقدر ان يعيل اليها في مدة الالباء فيفسه ان يقول لم يات فيت اليها فان قال ذلك سقط الالباء
شئ وان قرها كف وفي جراح انفسه لو غر عن جاعا رتقا او قرنها او صغرا او الحب او انت او كان اسيرا في دار الحرب
او كونا متمنعة او كانت في مكان لا يمر فهاوى مياشرة او بينها اربعة اشهر او مل القاضي مينا شواودة الطلاق الثلاث فنيته
بالسان بان يقول انت اليها او رجبت او راجعها او ارجعتها او اطلت اليها ان شئ طامم الخبز الى تمام المدة وفي البديل او كان
محبوسا وفي شرح الطحاوى او الى سنادهى مجنونته او هو محبوب او كانت مينا اقل من اربعة اشهر الا ان السلطان والعدو
يمنعه من ذلك لا يكون فنيته بالسان قال ويكن ان يفرق بين القولين في الحس بان يحل ما ذكر في شرح النخعي على مكان
او وصول الى السجن وان تدخل عليه بما هو مدينه العدو والسلطان نادى على شرف الزوال والحبس بجن لا يتصرف في الف والسان
ويظلم تعبيرا كالثالب وفي خزانه الاكل المريض فنيته قلبه ولسانه وفيه ايضا لو كانت مريضة او مغيرة للايجاج شهاها فنيته الرضى
بالقلب وفي المرنيا في الاكون النفي بالقلب وذكر الجرجاني لو فار قلبه ولم يحل لم يات ومضت المدة ان صدقة كان فنيا و
في النخعي قال في النفي متى قادرت جاستك هم وقال الشافعي لاني الا بالبلع شئ وهو قول سعيد بن جبير قال ابو ثور
واختاره الناطقى هم واليه ذهب الطحاوى شئ اى الى قول الشافعي ذهب الامام ابو جعفر الطحاوى على انفس عنه
فخر الاسلام في شرح الجاع الصغير قال الاثر ازمى فيه نظراى الطحاوى محل في المولى بالسان ان كان بينه وبين امراته
سيرة اربعة اشهر واكثر منها او الى وهو مريض اوى مريضة لاسه الى قرها في مخضرة قلت نظره غير وارد لان الذي نقله عنه

لأن هذه مدة ضربت
أجل البيوت فتنصف
بألرق كعدة العدد

وان كان المولى
مريضاً لا يقدر على الحج

اور تقاء اور صغیرہ لا

او كانت بينهما
صل

ایہا فی صدہ الاولیاء

فَتُتَّيَمَّنُ فِيهَا فِي مَدَّةِ الْإِثْلَاءِ

الايلاء وقال الشافعي

لا في الإجماع
ذهب الطحاوي

۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴
 ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹

u w x y z

لانه لو كان فينا لكان
حنثا وثلثا انه اذاها ذكر
المنع فيكون ارضاءها با
باللسان اذا ارفع الظلم
لايجازى بالطلاق ولو
قد على الجماع في المدة
بطل ذلك الفم وصار
فيه بالجماع لانه قد
على الاصل قبل حصول
بالحنث واذا قال امرأته
انت على حرام سئل عن
فان قال اردت الكذب
فهو كما قال لانه قد
حقيقة كلامه
وقيل لا يصدق في
القضاء لانه يبين ظاهرا

يرد فظن لا يبين ذلك عند العجز وما عند القدرة قاضي الجماع هو الاصل وكذلك نقل عن الشافعي حيث قالوا ولا خلاف انك
اذا نفى باللسان انما يعتبر عند العجز عن البولي هم لانه لو كان فينا لكان حنثا لان المعلق بالفي مكان الكفارة واستناع
حكم الفقرة ثم نفى باللسان لا يعتبر في حق الكفارة فكذلك في الاخر وتحقيقه عن نفى رجوع عن الظلم المعلق بالبر فيكون نفى ترك
البر وترك البر بالفضاء وهو الخش اذا لم يكن نفى باللسان حنثا لا يصير به الانسان تاركا للبر فلا يكون فيهما هم ولنا انه ش
اي ان الزوج اذا لم يمس اي اذى المرأة ش يذكره المنع اي يمنع فحاشا من الجماع هم فيكون ش ارضاءها بالوضع باللسان
لان الزوج اذا كان عاجزا عن الجماع حاله الايلاء لم يكن قصده الاخر اربح حقا في الجماع اذ لا حق له فيه فينذروا ما قصده
لا يجازى باللسان بشئ من الظلم يقع باللسان هم واذا ارفع الظلم لا يجازى بالطلاق ش لان التوبة تجب الجنابة هم ولو قد
على الجماع في المدة ش من نفى الزوجان قدر اى البولي الرقيق على ان يجامعا في مدة الايلاء هم بطل ذلك نفى
ش الذي يكون باللسان هم فصار فيه بالجناب لانه قد روي على الاصل ش الذي هو بالجماع هم قبل حصول المقصود بالملف ش
وهو نفى باللسان فصا كما لا يتصور اذا اجاب الما في خال سلامة ولا خلاف فيه للائمة الاربعة هم واذا قال لامرأته انت على حرام
ش في كذا كذا هم متعلم جوه ولا يتاثر بغيره من البعض الا بالارادة ولا بل ذلك قال هم سئل عن نية فان قال اردت الكذب
فهو كما قال ش يعني يكون كذا هم لانه نوى حقيقة كلامه ش لانها حلال فلا يقع به طلاق الا بالارادة ولا يغير ذلك هم وقيل لا يصير
في القضاء لانه يبين ظاهرا ش لانه تحريم الحلال وانما يمينه ومن الله تعالى فيصدق وهذا القول منقول عن الطحاوي الكوفي
فانما قال لا يفتقر بها انه لا يصدق في البطل الايلاء في القضاء وقد اختلف اهل العلم في لفظة الحرام اختلفا فاشهد يا ربني الى
خمس عشرة رجلا الاول انه سئل عن نية وهو قول ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله تعالى عنهم وبه قال
الحسن البصري وعطاء وطاوس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ورواية عن احمد وسليمان بن يسار وقادة والاذاعي والوليد
وكان ابن عباس يقول هو يمين الثاني ان الحرام ثلاث روى ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر وبه قال الحكم وابن ابي ليلى
والك لانه قال يمين في غير الدخول بها الثالث ان فيه كفارة الظهار مروى عن ابن عباس وبه قال ابو حنيفة واهل البيت
بروي ابو ثنيثين ثقتان هذا قول الزهري وزفر الخاس ان تطليقة بانيته لا غير هو قول حماد بن ابي سليمان السادس
الموقوف فيه روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال انما جعلها ولا يجوزها عليك ولا امرك ان تقدم وان شئت فاخر اسابع
اذا لم يكن فيه غلبه شئ روى ذلك رواية اخرى عن النخعي وعندنا ثمانية ثمانية اوجه احدها مثل الرواية عن النخعي
الثاني ان فيه الكفارة والثالث صريح في حرمة الائمة كناية في حق الحرمة وان نوى به الطلاق نفى طلاقه بجهة وان نوى
ثنتين او ثلثا فعلى ان نوى وان نوى ظاهرا فهو حرام ونوى التحريم فليس فيه الا الكفارة الثامن قاله سفيان الثوري

وهو مثل تحريم جنة من ليس بشي وبه قال ابو سلمة بن عبد الرحمن الساجي يروي في الواحدة بانيته وان نوى ثلاثا
ثلاث وان لم يكن له نية فليس بشي وهو مذهب الثوري والشافعي والحنابلة وغيرهم ولم يذكر في الواحدة بانيته وان نوى
ابن هريرة وجلاس بن عمرو وجابر بن زيد انهم اجمعوا باننا بانه نقط الحادي عشر ان نوى واحدة او لم ينشأ في واحدة وان
نوى ثلاثا فثلاث وان نوى اثنين فثنتين يفتي به يروي ذلك عن ابراهيم وعليه المتأخرون من شافعي الا في نية اثنين فانه
لا يصح عندنا انكثرت والثاني عشر يمين لكن كفارة متى رقبته روي ذلك عن ابراهيم وقال المتأخرون وهو يمين فقط والثالث
عشر يمين في غير الزوجة وليس يمين في الزوجة يروي عن الحسن ورويه الشافعية والرابع عشر ليس بشي في الامة لاني ارجو
والطعام كالامة فيه قال مالك والشافعية ان ذلك باطل وكذب يروي رقبته وان زاد كاليته والدم ولم ينشأ في نوى
بذلك فكما الطلاق اوله يروي ذكره ابن خزيمة في المعلى في مذهب ابن عباس والشافعية وابي سلمة بن عبد الرحمن وابي سليمان
الخطابي وجميع الظاهرية هم فان قال اردت الطلاق فني تطبيقه بانيته الا ان يروي الثلاث ش لانه من الفاظ الكتابات
يقع على الادنى مع احتمال الكل واذا نوى اثنين كانت واحدة بانيته عندنا الا ان اللفظ لا يحتمل العدد خلافا لفرق الا اذا كانت
المرأة ابنة فحينئذ يقع اثنتان لان ذلك جنس طلاقا هم وقد ذكرناه في الكتابات ش اشار به الى انه تقدم البحث في الكتابات
هم ومن قال اردت الظاهر فهو ظاهرش كذا ذكره القدرسي ولكنه ليس بظاهره عن اصحابنا لهذا لم يذكره الطحاوي
والمالك الشيباني في مختصرهما حكم اذا نوى الظاهر وكثر من الائمة الشافعية والشافعية والنوا ورانه يكون ظاهرا عند ابني حنيفة
وابي يوسف اشار اليه المصنف بقوله هم وبذا ش اي كونه ظاهرا هم عند ابني حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة
التبشيرة بالمرته ش ولم يوجب التبشيرة بعد حرف التبشيرة وهو الكاف فلم تقع نية هم وهو الركن فيه ش اي التبشيرة المذكور هو
الركن في الظاهرهم وكما ش اي لابي حنيفة وابي يوسف هم انه ش اي القابل لقوله انت على حرامهم اطلق الحرمة
ش حيث لم يقيد بالشئ والمرأة نارة تكون محرمة بالطلاق وقارة بالظهار ومطلق الحرمة محل المقيده في الظاهر نوع حرمة لانه
اذا قال لامرأة انت على ظهري فقد حرمت عليه حتى يكفر عن ظهاري هم والمطلق بمنزلة المقيده من نوى محتمل كلامه صدق
هم وان قال اردت التحريم اوله ارد ش اي قال لم ارد به شيئا فهو يمين يصير به يوليا ش حتى اذا قربها كفر من يمينه
وان لم يقربها حتى منعت اربعة شهرات بالايلاء اما اذا اراد التحريم فاما يكون يمينيا لان تحريم البياح يمين لقوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا لم تحرموا على أنفسكم ما أطعم الله من قبله ولا ما أطعم الله من قبله ولا ما أطعم الله من قبله ولا ما أطعم الله من قبله ولا ما
المرات لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الظهار كذا وكذا واذا اراد به الطلاق وقع بانيته ويحرم الوطى الا بالائلاء
لا يحرم الوطى فلا كانت حرمة يمين دون الحرمة تعينت بيقينا هم لان العمل في تحريم الحلال انما هو يمين عندنا ش لان تحريم الحلال

وان قال اردت بطلا
في تطبيقه بانيته لاني
نوى الثلاث وقد ذكرنا
في الكتابات ان قال
الظاهر فهو ظاهره
عند ابني حنيفة
يوسف وقال محمد بن ابي
بنظما لا تقدم التبشيرة
المحتملة هو الركن فيه
انه اطلق الحرمة وفي
الظهار نوع حرمة والمطلي
يحتمل المقيده لاني قال
التحريم او لمراد به شيئا
فهو يمين يصير به يوليا
لان لا حصل في تحريم الحلال
انما هو يمين عندنا

يس من العبد من الله تعالى لانه قلب المشرك لكن المبدع نفسه عن ذلك انتهى فاذا باشره فعليه الكفارة هم وسعد ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شىء من ذكره الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المشرك من يعرف لفظ التحريم
 الى الطلاق شىء في قوله ما انت على حرام من غير نية بحكم معرفت شىء لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او اورد من المشايخ ابابكر الاسكان وابابكر بن سعيد والفقهاء ابابكر النعماني واهم من كبار علمائنا
 الاصفهين يلج فاتهم قانو يقع الطلاق وقال الفقهاء بولييت وبناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام وحلال الله
 على حرام او قال حلال المسلمين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 احده طلقا باقية وفي فتوى الاذنهري والامام سعود بن حسين الكشاني انه يقع واحدة والبيان اليه قال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يلزمه شىء لانه يمين بالطلاق ولا زوجه له فان تزوج
 امرأة وباشر بشرط اختلفوا فيه قال ابو جعفر تين الزوجه وقال غيره لا يمين وبه اخذ الفقهاء بولييت وعليه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مرات فبى واحدة ولو طلق المرأة واحدة ثم قال انت على حرام بغير نية ثنتين لا يقع نية وان نوى الثلاث صححت
 ويقع طلقان اخرين وان لم ينو اليمين فحي يمين لان تحريم الملاح يمين اليمين في الزوجات ايلاء ولو قال انتا على حرام فتوى
 الثلاث في احدها واحدة في الاخرى كان كما نوى عند ابى حنيفة ذكره المرعاني ولو قال انت سمنى في الحرام ولو قال انك
 حرام او قال ملال فقلت انت معنى او على مثل ما انت على جميع اهل البيت طالق ان نواه ولو قال الطلاق يلزم معنى يقع وهو
 وهذا الكلام ناش من اهل مفر فروع الى من امراته ثم قال لاخرى اشكرها في اليا هذه كان باطلا ولو قال انت على حرام
 ثم قال لاخرى اشتركتك مما كان سوليا منها وكذا لو قال ان وليتك فبدي هذا حرثات العبد او اتمقه بطل الايلاء وبه
 قال الشافعي والملك واحمد ولو قال والله لا وليتك في الذير اى فيما دون الفتح لم يصير سوليا خلافا لما لك ولو قال والله
 لا باسك الاجماع سوا سئل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار سوليا ولو قال اردت به جاعا ضيقا لا يزيد
 على التقاء الختانين لم يكن سوليا ولو قال اردت التقاء الختانين فهو سولى كما لو قال والله لا اطاك الا فيما دون فان لم يكن
 له نية فليس بشىء ولو قال ان قربك فعلى ان اش فى السوق لا يكون سوليا عند الجمهور الا رواية من احمد ولو قال الذى والله
 لا اقربك فهو سولى عند ابى حنيفة لانه من اهل الطلاق وبه قال الشافعي وكذا ظاهره وبه قال احمد وابو ثور وقال الملك يسقط اسكنا
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير سوليا وحلف بالعتق والطلاق يصير سوليا ولو حلف بالصوم والحج والعمرة والعتق
 لا يصير سوليا بالطلاق بالاتفاق ولو الى سلم من امراته ثم اردت ثم اسلم ثم تزوجها يكون سوليا عند ابى حنيفة وروى ابو يوسف
 منه يبطل ايلاءه ولو قال غايت ثم اردت ثم اسلم فهو على ظاهره في قول ابى حنيفة لان ظاهره يبطل عنده ولو باننا في

وستذكره في آيات
 ان شاء الله و
 من يعرف لفظ
 التحريم الى طلاق
 من غير نية يحكم
 العز والى الله اعد
 بالصواب

مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء ولو طاهر ثم ارتد ثم سلم فمولى طاهره في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يسقط و
 روى زفر عن ابى حنيفة ان طاهره يبطل عنده ولو ابانها في مدة الايلاء ثم قربها بطل الايلاء ولو طاهره يبطل عنها في مدة
 لا يبطل في طلاق بمعنى مدة الايلاء بعد صحتها في اللسان بعد البينة وكذا لا يصح بعد معنى مدة الايلاء وان اختلفا في
 المعنى بعد بقاء المدة فالقول للزوج لانه يملك المعنى وبعد معنى المدة فالقول لما لا يدعى المعنى في ماله لا يملك فيها المعنى
 باب الخلع اى هذا باب في بيان احكام الخلع وقال لا تزنى الخلع اسم من الاختلاع وكذا قال الكاكي وقال لا اكمل الخلع
 بالضم اسم من قولهم خلعت المرأة زوجها وخلعت عنه بالماضى قال الجوهري خلع فوبه ونعليه وقامه خلعا وخلع عليه خلعا
 وخلع امرأته خلعا بالضم حتى فذل كلامه ان الخلع بالضم والخلع بالفتح كما هما مصدران غير ان الفرق بينهما ان اذا كان بمعنى النزاع
 والحقيقة يستعمل بالفتح فاذا كان بمعنى المجاز يستعمل بالضم لان كلامه من الزوجين لباس لصاحبه كما قال الله تعالى من لباس
 لكم الاية فاذا فعلوا ذلك فاسمها نزاعا لاسمها فيكون من باب ترسيم الاستعارة والفرق بينه وبين التجويد ان ترشيح الاستعارة
 ينظر فيه الى جانب المستعار منه كقولك ايت سراجا والتجويد ينظر فيه الى جانب المستعار له كقولك ايت سراجا وحسن من اية
 فالخلع من باب الترشيح على ما لا يخفى وقال الجوهري ايضا خلعت المرأة لعلها اذا فسخ على طلاقها بديل منها فمولى خالع
 والاسم الخلع وقد تنادوا فاختلعت فمولى خلعته وخلع الوابى عزل واما سعاد الشري فمولى عبارة عن خذال من المرأة بان الكلام
 بلفظ الخلع وشروط الطلاق وحكمه حكم الطلاق الباس وصحته انه من جانب المرأة معاذته على قول ابى حنيفة رحمه الله
 تعالى ويمن من الجانبين عند جاعلى ما ياتي بانه انشا الله تعالى هم واذا انشاق الزوجان ش اى اذا اختلفا واختلفا
 شتق من الشق وهو الجانب فكان الزوجين اذا اختلفا وتجادلوا فخذ كل واحد شقا خلافا شقا لصاحبه وموافقا ش اى
 بطلان الخوف من لوازم العلم والمراد من الخوف العلم قال ابو حنيفة هم ان لا يقيا حدود الله ش اى ما يارهم من
 حقوق الزوجية هم فلا باس بان تغدى نفسها منه بما تلحقها ش الفصير في نفسها يرجع للمرأة لان لفظ الزوجين يدل
 عليه وفي سنة يرجع الى الزوج بالوجه المذكور والضمير المستتر في يخلعها يرجع الى الزوج والبارت الى المرأة وفي يرجع
 الى المال هم لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيها افتدت بش اى فلا اثم على الزوجين لا على الرجل فيما ائذ لا على المرأة
 فيما اعطت فداوس من امر اذا استتعدر لما ان النساء وعوان عند الزواج لان البنى صلى الله تعالى عليه وسلم
 سمى النساء اسارى في قوله عليه السلام تقوا الله في النساء فانهم عندكم عوان رواه الترمذى والصوفى معنى عانيه
 والذكر على وهو الاسير وروى البخارى في حديثه على عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان امرأة ثابت بن قيس اتي
 ابني صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في الايمان

باب الخلع

واذا انشاق الزوجان
 وخلفان لا يقيما
 حد الله فلا
 بان تغدى نفسها
 منه بما تلحقها
 به لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما
 افتدت به
 ما ما ما ما

أي شدة البغضاء بقضاءه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم تروين عليه حقيقة قالت نعم قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قبل الحقيقة وطلعا والاية نزلت في ثابت وامرأة وهو اول خلق في الاسلام قال الزمخشري واختلفوا في امرأة
ثابت بن قيس فقبل جسيمة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل وقيل جميلة بنت سهل - سلول وسلول اسم امه وزينب بنت عبد الله بن
ابن بن ابي سلول والاول اكثر وانما قال لا باس بان تفقدى نفسها لان الطلاق انقبض الباعث عند الله تعالى
وهو الذي التزمه من حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المخلعات هن المنافقات وقال غريب وروى الترمذي
ايضا عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بما امره سالت زوجها الطلاق من غير باس فحرام عليها رايحة ثوبته
ثم اعلم ان الجاهل في جواز الخلع الاكبر بن عبد الله المزني قد علم ان الاية التي دلت على جواز منسوخة آية النساء وهي قوله تعالى
وان الله استبدل نوح الاية وليس كذلك لان شرط النسخ ان يترسخ النسخ والاختلاف وتعد الرجوع ولم يوجد واحد
منهما قال ابن شبرته وابو قلابة لا تخل حتى على بطنا رجلا لقوله تعالى ولا تفضلوهن اني قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة
بينته وقالت الظاهرية لا يجوز الخلع الا بشترطين الا اذا كرهته المرأة وخافت ان لا توفيه حقه فلما ان تفقدى نفسها تبراها
وقالت طائفة لا يجوز الخلع الا باذن السلطان يروى عن ابن سيرين وسعيد بن جبير والحسن البصري وقالت طائفة
لا يجوز الخلع الا ان تقول المرأة لزوجها لا اخرج له امر ولا اغتسل لك من جنبته وقالت طائفة لا يجوز الا مع نشوزة واعراضه
هم فاذا خل ذلك شئ وفي بعض النسخ فاذا اغتسل لك باذن اثنين من الزوجان اذا فعل ذلك اي الخلع الموصوف هم
تطبيقا بآيته ولزمها المال شئ وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح واشعبي وقبيصة بن
زبيب ومجاهد وابي سلمة والنعني والزهرى والاوزاعي والثوري وكحول وابن ابي شيح وعروة والاك والشافعي في
المجديد وعليه الفتوى ذكره في البسوط وقالت الظاهرية تطبيقا بآيته حتى لو اجمعا روي عليها ما افاد وقال احمد واسحاق
بن راهوية فرقة بغير طلاق وهو قول ابن عباس والشافعي في القديم قيل ذكرت الشافعية ان الشافعي غفل كنية القديمة
واشهد على نفسه بالرجوع عنها فمن جملتها ما ينفق كذب عليه قال امام الحرمين وميرزا قال ان الفتوى عليه من القديم في سنة
عشر مئة فذلك بالاجتهاد منهم ولم ينسب الى الشافعي رحمه الله تعالى هم بقوله عليه السلام شئ اي يقول النبي صلى الله
عليه وسلم الخلع تطبيقا بآيته هذا الحديث رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها من حديث عباد بن كثر عن ايوب عن كثر
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الخلع تطبيقا بآيته واجله عباد بن كثر عن كثر
واسند عن البخاري قال تركوه ومن الناس قال تركوه الحديث وعن شعبة قال اخذ رواه عنه وسكتوا عنه الا اذا اخبرنا
عن ابن عباس خلافة من روايته طادس عنه قال الخلع فرقة ليس بطلاق انتهى ولم يذكر احد من الشرح والبيان

فانما فعل ذلك

وقم بالحنبل

تطبيقا بآيته

ولزمها المال لقوله

عليه السلام

الحنبل تطبيقا بآيته

فلما روي بها انهم من هو الذي صح بجمعه ورواية فان كان الاعتماد على الصحيح روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كافي الباب فقد وقعت على حاله مع انه روي عنه خلافه كما ذكرناهم ولان شئ اى دلان الخلع هم تحيل الطلاق حتى يمارس
 الكنايات والواقع بالكنايات بين شئ سوى قوله انت واحدة واعتدى واستبرى رحمك هم الا ان ذكر المال شئ
 جواب عما يقال لو كان الخلع من الكنايات لكانت النية شرط فيه وليست بشرط فاجاب بقوله الا ان ذكر المال هم اى
 عن النية من شئ اى في الخلع تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقوله بمقابلة قد انفسا فلم يخرج الى النية
 كما في حال ذكره الطلاق هم ولا من شئ اى دلان المرأة هم لا تسلم المال الا تسلم لما انفسا شئ بيانه ان الخلع قبل
 الا تخلع عن اللباس وعن الخبز او عن النكاح فلا ذكر العوض كان المراد الا تخلع عن النكاح كما مر ذلك اشارة
 الى ما ذكر من سلامة النفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبيونة شئ فقلنا يكون الخلع بانيام فان كان
 شئ من ثمن المرأة او استصبت عليه وبغضته وقال الزوج هو المكره منه والاعراض من كل واحد من الزوجين على الآخر
 وكذلك النشوز ليقال نشزت المرأة عن زوجها ونشزت ثم ان كان النشوز هم من قبله شئ اى من قبل الزوج
 هم كره له ان ياخذ منها شئ اى من المرأة هم عوضا شئ قليلا كان او كثيرا هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلا تأخذوا منهم شيئا شئ تمام الآية وانتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه
 شيئا تأخذونه بنتا او اثما بينا فالزوج يشترك فيه الذكر والانثى كافي قوله تعالى او خل انت وزوجك الجنة والقنطار على
 سبك ثور ذهابا او فضة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف واما اوقية كذا قال صاحب ديوان الادب والادوية
 اربعون درهما وقال النخعي القنطار للمال العظيم والبهتان ان يستقبل الرجل بالمرئى وهو برى منه والاية
 نص على كراهته اخذ العوض مع هذا لو اخذ العوض بازالان النسي للمعنى في غيره دى زيادة الاسياش فلا يعدم مشروعية
 كالباع وقت النداء يوم الجمعة يجوز وكره ويجوز الخلع على مال وفيه قال الشافعي واهم والمالك في رواية ابن القاسم قال
 الزهري والمالك لا يحل له اخذ شئ اذا كان النشوز منه وسع ذلك او تماعا لزمه الطلاق ويرد ما اخذ منها وفي الذخيرة
 ما نصحه ثم قال لم يقرب الطلاق فان لم يذكر له الا صدق قضاء وديانة وان ذكر له الا صدق قضاء وفيه وقضى يكون الخلع
 قضا قال بعض اصحابنا فيغذ لزمه روى عن ابن عباس وقال بعضهم لا يغذ وفي كتب الشافعية الخلع حلقه اذا كان
 الطلاق بلفظ الخلع والفسخ والمقازاة ان نوى الطلاق فطلاق وان لم ينو الطلاق ففلا شئ اقوال طلاق او فسخ او كسر
 شئ ولفظ الخلع مخرج وفي قول كناية والمقازاة كما الخلع في اللام للاختلاف في مذهبان الكنايات تقع بلائيه وخالف فيه
 الائمة الطلانة هم ولان شئ اى لان الزوج هم او شئ بالاسبتهال فلا يزيد في وقتها ما اخذ المال شئ حتى يحصل لها من حسن

ولا يخلع الطلاق
 صار من الكنايات الوا
 بالكنائيات بائن
 الا ان ذكر المال
 اعني عن النية
 هنا ولا فلا تسلم
 المال الا لتسلم لها
 تقسمها وذلك
 بالبيونة وان
 كان النشوز
 من قبله يكره
 له ان ياخذ منها
 عوضا لقوله تعالى
 وان اردتم استبدال
 مكانهم الا قال فلا تأخذوا
 منه شيئا ولان احسنها
 بالاستبدال فلا يزيد في
 وحسنها باخذ المال

سجدة

هم لان مقتضى المنة في حق الزوج ان يخلع عليها ما اقتدت به من شيان من ثمنه حتى اشار الى احد ما يقوله لم يجز
لحكماء اى شرعا اشار الى الاخر يقوله هم والاباحة شى وبى اهل هم وقد ترك العمل فى حق الاباحة لمعارض شى اى لاجل معارض
وهو قوله عليه السلام اما الزيادة فلا هم فبقى شى اى النص هم سمو لانه فى الثاني شى وهو الجواز لانه لا يلزم من فى الاباحة نفي
الجواز كما فى البيع وقت النداء فان قيل الجواز والاباحة عسارتان عن معنى واحد لانه لا يجوز بدون الاباحة
ولا اباحة بدون الجواز فكيف يجوز احدهما مع انتفاء الآخر جيب بل هما شيان مختلفان لان ضد الاباحة الكراهية وضد الجواز الحرمة
وهذه اثبتت الاشياء وكذا شيان لانفكاك لان البيع وقت النداء يبيح الكراهية وليس بملح لما ان الاباحة
عبارة عن عدم الكراهية وتعمل ان يكون الشئ جائز مع الكراهية وهذا كثر النظر فان جميع صور النسي فى الافعال الشرعية كذلك
فان قلت الحديث الذى فيه الزيادة فلا هو واحد فكيف يعارض قوله تعالى فلا جناح عليكم ما افقت به قلت اجيب بان
النص اذ خص منه شى او عارضه نص آخر ينكح عن كونه قطعيا فيجوز تخصيصه بغير الواحد مع ان هذا الحديث ان كان
معارض للنص فهو موافق للنص اخر وهو قوله تعالى فلا تأخذوا ايمانكم فى المحيطة معاوضة الكتاب بالكتاب لا معاوضة بغير الواحد
فما جاز انتمك به لانه موافق لاحد النصين هم وان ملقا على ال شى بان قال طاعتك على الف درهم مثلام فقلت شى
فى المجلس هم وقع الطلاق ولزمه المال شى المذكور وكذا الحكم اذا قال طاعتك على الف درهم وبارك على الف درهم
وكذا اذا بدأت المرأة فقالت طلقنى على الف درهم وما يعنى او بارئى هم لان الزوج يبتدئ شى اى يستقل هم بالطلاق تخيرا
وتعليقا شى اى من حيث التخيير بان قال طلق من حيث يشاء بان قال ان كنت لدا فانا طلق هم وقد علقه بقبولها من حيث
الزوج طلقا بقبولها المال لان الحكم معاوضة من جانب المرأة بدليل اقتصاره على المجلس وولاية الرجوع فلا بد من القبول
لانه شرط فى المعاوضة هم والمرأة تلك التزام المال بولايتها على نفسها شى فاسلان هذا المصروف معاوضة لغيره اليه المتعاقبين
وملاية المحل الابية الزوج فلما استبد بذلك كما قد مناه واما ابية المرأة فلانها تتولى امور نفسها واما ملاية المحل فقد تولى
بقوله هم ذلك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه شى هذا كما جواب عن ما يقال كيف جاز الاعتياض فى الجمع وليس البضع
بمستقيم حالة الخروج فاجاب بقوله ذلك النكاح مما يجوز الاعتياض عنه هم وان لم يكن بالاشى وهو اصل هم ما قبله
هم كالتصام شى فانه ليس بال غماز انما هو عوض عنه والجامع وجده الاقرام من الهه قال الاكل كذا فى بعض دار او به شى
الاقرامى فانه قال فى شرمه هذا مكان الاكل ما عجب هذا حتى نسب الى غيره ولكنه لو كان عنده او به منه لبيته قال الاقرامى
فان قلت لانسلم ان الفلح تعليق الطلاق باقبول ويجوز ان يكون تعليقا بالاداء قلت لان الفلح من القدرات ولا يجب
الاداء فى المعاوضات الا باقبول فكان تعليقا باقبول دون الاداء هم وكان الطلاق شى اى الطلاق الواقع على المال

لان مقتضى ما تلونا شئنا
الجواز حكمه والاباحة وقت
ترك العمل فى حق الاباحة
لمعارض فيه معولا فى الباء
وان طلقها بعد مال قبله
وقع الطلاق ولزمها المال
لان الزوج يستبد بالطلاق
تخييرا او تعليقا وقد علقه
بقبولها والمرأة تملك
التزام المال لولايتها
على نفسها وملاك النكاح
ما يجوز الاعتياض عنه
وان لم يكن مالا كالتصام
وكان الطلاق

هم بانها لما بينا شئ وانشار به الى قوله والواقع بالكنائيات اين هم ولان شئ اى ولان الطلاق المذكور مع ما دونه
 المال بالنفس شئ لاننا تخلص نفسها بالمال الذى دفعه اليه هم وقد ملك الزوج احد البدلين شئ وهو المال هم فملك شئ
 شئ اى المرأة هم لانهم نفس متحقبا للسا وادش منها لان نفسها لا تسلم لها الا بالباين لان من الزوج فى الزوجى ليس
 بمنقطع فلوجعل الثلج جعلا لذهب الباطل اعرض ولم يحصل غرضها وذلك لا يجوز وكذلك يلزمها المال لانها من اهل الاثر هم
 وقد تعرفت فى فالحصن فلو لم يلزمها بعد قبولها لزم العوض على الزوج وذا لا يجوز ولانهم يرض بقوات حقه بل اعرض هم
 قال شئ اى القدر رى رحمة الله تعالى هم وان بطل العوض فى الثلج مثل ان سئل السئلة على فخر او خسر او يتيم
 فلا شئ للزوج والفرقة باينة شئ اى يقع الطلاق البين والحكم فيها اذا علموا على فخر او دم كذلك وبه مرجع فى النسخة
 والمغنى لو علموا على فخر او خسر او يتيم او دم او مرفوع كالمثل بغير عوض لا يلزمها عند الايتم الثلاثة وسما بهم ويقع عند ملك
 و احمد وميا وندز فرتر ومرا ومنه الشافعى يجب مهر المثل ويقع طلاق باين كقولنا انتهى واعلم ان الثلج والطلاق على
 ما لا يحل كالخمر واخواتها باينة يقع الطلاق بوجوب الشرط ولا يجب له عليها شئ لانها لم يفسدوا الخمر وان كانت ما لا يمكنها
 ليست بمبتقوت لان الشرع امانه والامر فى الميتة اظهر لانها ليست بالاسلام فكلان ما اذا اغترت وقالت اخلق منك سدا
 فاذا هو غير عليها ان ترد والمرا لا تخوذ فى قول ابى حنيفة وفى قولها عليها مثل كل ذلك من غل وسط كذا ذكر الخلاف فى
 بسبب شمس الايتمه الشرسى وانما لم يبطل الثلج بطلان العوض لان الثلج لا يبطل بالشرط الفاسدة هم وان بطل العوض
 فى الطلاق كان شئ اى الطلاق هم جميعا شئ اى فى الموطوعة ودون الثلاث وبه ثالث الايتمه الثلاثة هم فوقع الطلاق
 فى الزوجين شئ لئني بطلان العوض فى الثلج وبطلان العوض فى الطلاق وانشار به الى وجبة الما فراق بينهما فقال وقوع
 الطلاق فى الزوجين هم للتعلق باقبيل شئ اى لاجل التعليق الطلاق لقبول المرأة هم وانما فراق شئ اى الزوجين هم
 فى الحكم لانه شئ اى للاثان هم لما بطل العوض كان العامل فى الاول لفظ الثلج شئ قال تاج الشريعة لفظ الثلج نصيب
 العامل ويرفع لفظ الثلج بنحو المصنف انتهى واراد بالاول بطلان العوض فى الثلج هم وهو اى لفظ الثلج كناية شئ
 سن لفظ الكناية والواقع بالكنائيات راقى سوى الالفاظ الثلاثة التى مر بها فيما تقدم وقال الكاكي هو كناية لا تنفى
 به بل يجب ان يقال وهو كناية ولما دلالة على قطع الوصلة لانه مشتق من خلع اللفظ او التقييس وانما اوضح الى هذا
 الفادى لانه من الكنائيات وهو جى انتهى قلت هذا زيادة تصفى فى التصرف على الاغنى هم فى الثاني شئ وهو بطلان
 العوض فى الطلاق هم الصريح شئ اى مرجع الطلاق هم وهو شئ اى المرجع هم لقبيل الرجعة شئ لبقا الحل هم
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها شئ اى على المرأة هم لانها ما سمت بالاستقوا حتى تصير غارة له شئ اى للزوج فاذا

بأنها لما بينا وكافه معاد
 المال بالنفس وقد ملك
 الزوج احد البدلين فملك
 هى الاخر وهو النفس متحقبا
 للسا وادش قال وان
 العوض فى الحكم مثل ان
 بحال المسلم على فخر او خسر
 ارميته فلا شئ للزوج و
 الغرض بابتدائه وان بطل العوض
 فى الطلاق كان رجعا فخر
 وقع الطلاق فى الزوجين
 بالقبول وانما فراقهما
 الحكم كانه لما بطل العوض
 كان العامل فى الاول لفظ
 الثلج وهو كناية وفى الثاني
 الصريح وهو يقبيل الرجعة
 وانما لم يجب للزوج شئ عليها
 لانها ما سمت بالاستقوا
 حتى تصير غارة له

لم يفرغوا فلا يجب عليهما شي من ذلك لان الشان هذا دليل اخرهم لادبهم الى ايجاب المسمى للاسلام شئ
 اى لاجل الاسلام لان السلم من تسليمه وتسليمه ولا الى ايجاب غيره شئ اى لادبهم ايضا لانهم مفرغون
 من عدم الا لزام شئ من جهة الغير فذلك هم بخلاف ما اذا اخل على غل بعينه فلهذا لا تناسل ما اذا صار شئ اى الزوج
 هم مفرغون شئ لا غل حيث قالت هذا اخل بعينه فاذا هو مفرغون عليهم والمهر الذى اخذته عند ابى حنيفة وعند ما يجب كىل
 شئ ذلك من غل وسط كما فى الصداق ولو علم الزوج بكونه مفرغاً على غل عليه وعند ان شئ يجب مهر الشئ وعند امد
 وابل ثوبه يجب قيمته هم بخلاف ما اذا كاتب عبده او عتق على غل حيث يجب قيمته العبد لان ملك المولى فيه شئ اس
 فى العبد هم متقوم شئ حتى لو غصب وجبت القيمة على الغاصب هم وارضى شئ اى المولى هم بزواله شئ اى
 بزوال ملكه هم مجاب شئ اى بلا شئ قال الجوهري قولهم امده مجابا اى بلا بدل وهو فعال لانه ينفرد انتهى قلت
 ذكره فى باب محن وقال الجون ان لا يبالى الانسان بما صنع وانتدابه على انه صفة لمصدر محذوف تقديره وارضى
 زوالا مجابا هم الملك البضع يعنى فى الخلع شئ فى حالة الخروج غير متقوم هم فلا يلزم من بطلان البذل فساد الخلع
 شئ على ما ذكره هم اراد به ما ذكره بعينه هذا بقوله والفقه فيه الى آخره شئ وبخلاف النكاح هم اشارة الى الفرق
 بينه وبين الخلع حيث يصح النكاح ويحب مهر شئ ويصح الخلع ولا يجب شئ هم لان البضع فى حالة الدخول متقوم شئ
 ولما اذا تزوج المريس امرأة بمهر مثلها باجر من جميع المال هم والفقه فيه شئ اى فى كون البضع غير متقوم فى
 حالة الخروج دون الدخول والفقه فى اللقمة الفهم ولكن العرف خصه بعلم الشريعة وخصه بعلم الفروع هم نهائى شئ
 اى ان البضع هم شريف شئ يعنى لا يقدر فى نفسه هم فلم يشترع ملكه الا بعوض يقابلها انما يشترع شئ اى لاجل الاطلاق
 انه شريف فلم يشترع ملكه بلا بدل انما انظر المهر هم فاما الاسقاط شئ اى اسقاط ملك الزوج عن البضع هم ففقه شئ
 فلما ساقه الى ايجاب المال شئ لعدم لزوم المنة المحل المحترم وقال السفافى ففقه شئ اى يشترع المرأة حيث تود
 ملكة على نفسها من كل وجه كما كانت فلذلك لم يجب على الزوج شئ بخلاف النكاح فانه يجب عليه المهر لان فى النكاح
 استملاء على كل محترم فوجب المال على مقابلة الاستملاء وقال النكاكى فلما ساقه الى ايجاب المال الا اذا ترصينا على مال
 وفى الجواهر للملكية فالعصا على حرهم وطال صحت شئ مخرى مال ولا يجب للزوج الا المال وهو قياس قول اسماء واما
 قول الشافعى يجب مهر الشئ فى جراح الفقه فالعصا على عبده نفسه لا يلزم ما شئ لان المال لا يستحقه بجمال ولا بد من القبول لوقوع
 الطلاق كخلع المنة والصيرة ولو خالها على براتها من دين لها عليه غير المهر او على براتها من كفالة نفس او على
 تأخير دين لها عليه صحت البراة والتأخير الى اجل معلوم ويكون الطلاق رجيا وصح التاميل فى بدل الخلع الى اجل مجهول

ولا يفرغوا وجهه الى ايجاب المسمى
 لا لزام ولا الى ايجاب غيره
 لعدم الا لزام بخلاف ما اذا
 خال على غل بعينه فلهذا
 خرا لا تناسل ما اذا صار
 مفرغوا بخلاف ما اذا كاتب
 او عتق على غل حيث يجب قيمته
 العبد لان ملك المولى فيه
 متقوم وما رضى بزواله
 ما اسقط البضع فى حالة
 الخروج غير متقوم على ما ذكره
 وبخلاف النكاح لان البضع
 فى حالة الدخول متقوم
 الفقه انه شريف فلم يشترع
 ملكه الا بعوض يقابلها
 فاما الاسقاط ففقه شئ
 فلا حاجة الى ايجال المال

جهالة مستدركة نحو الحصاد والديار والى القفلات وهو بوجوب الرجوع لا يجوز وكذا الى الميسرة لا يصح التباين وفي المحيط
 يجب المال حاله في جهالة ابدل نفسه التسمية وهو قول احمد وقال ابو ثور نفسه بالجهالة وهو قول ابي بكر من الجهالة وقال
 الشافعي يجب مهر النكاح كالتكاح هو قال شافعي القدر في حرم الله تعالى ايم فاجاز ان يكون مهر اجاز ان يكون بدلا في الخلع
 شافعي وبهذا اجماع العلماء وانما لم يذكر تكليفه حيث لم يقبل ولا يجوز ان يكون مهر الا يجوز ان يكون بدلا في الخلع لان سن
 الاشياء لا يصح للمهر ويصلح ابدل الخلع كدرهم الى تسعة دراهم لان المصلحة عوضا للمقوم اولى ان يصلح غير المتقوم شافعي
 هو البضع ايضا لانه غير متقوم حاله الخروج وهذا اذا اخلعت على ثوب سويعون جاز كافي المهر وان اخلعت على ثوب ثمانية
 فاسدة للجهالة كافي المهر ولا المهر لا شاعرة ولا يجوز هذا الا يجوز ثمة كما اذا اخلعت على الاصيل كالحرة المينة لكن هنا لا شاعرة للزوج
 على المرأة اذا وقع الخلع بقبول الزوج بخلاف النكاح على الخمر نحو ما يجب مهر النكاح هو فاذا اخلعت على شافعي المرأة
 الزوجها خلت على ما في يديها فخالها فلم يكن في يد شافعي فلا شافعي له عليها شافعي فلا شافعي للزوج على المرأة لان كلمة ما شافعي فخالها
 المال وغيره هو لانها لم تغزوه بميسرة المال شافعي لان المرأة لم تغزوه بها بذكر ما له قيمته والمراد من اليد الميسرة وكذا
 اذا اخلعت على ما في يديها البيت او على ما في شجرى او على ما في بطون غنم فلم يكن شافعي في تلك الساعة لا يبيع عليها كما ذكرنا
 اما اذا كان في تلك الساعة شافعي فله ذلك لان الميسرة الماشية من الجمالة ترفع بالاشارة الى المصل وفي النكاح
 يجب مهر النكاح في هذه الصور لان البضع متقوم عند الدخول وفي الصورة المذكورة يقع الطلاق وبه قال مالك
 واهم وفي البسيط لو وقع الخلع بدون ذكر المال قبل يجب المال بخلاف النكاح فاذا اخلعت لا يجب بل يقتصر على القبول
 فيل يفتقر لان المصلحة مفاعلة كالتجارة والمصارعة فلا بد منه والخلع قد يفتقر على القبول كخلع السفينة والصغيرة على مال
 وفي الوسط لو قال خالعتك على ما في كفك صح الخلع ان صح ما يجزى الغايب وترك على ما في كفها وان لم يبيع فسد المعوض
 ويجب الرجوع الى مهر النكاح قال النووي وقال ابو حنيفة ان لم يكن في كفها شافعي نزل على ثلاث دراهم وعلل وقال الشافعي
 نذهب ابو حنيفة وصحابه انه لا يلزم شافعي البتة من غير خلاف ونقله عنه غلط فيج وتقليد وهم وحيال اطل مني على الخطاء
 او الممازفة فيه وقال وكان قد اتفق ثمانية مفتي على اباة وسه في ايام السلطان محمود رحمه الله تعالى واختره بقتله
 سن اجل احقا وه نذهب الحكماء فقال السلطان محمود انما رجل عالمي لا اعرف هذا الامران وجب قتله فاقتلوه فخلعه
 منهم الارما بندي من الحنفية ثم صنف احياء علوم الدين وذكر فيه شافعي ابي حنيفة والحنابلة في مدحه بالعلم والزهد
 والورع وذكر ابن عسكارة في تفسيره في سورة التکوید ذهب قوم من المالكيين كالغزالي الى ان الشمس نفس اربع م والنجوم
 مينا ووجوه النساء ساقاه وذلك عند موتة وكفره بامور منها ليس في الممكن ابداع من هذا العلم

قال دسكاج

ان يكون مهرًا

ان يكون بكذا

في الخلع لان ما

يصلح عوضا للمتقوم

اولى ان يصلح لغير

المتقوم فان خالعت

له خالعت

ما في يديها

لهم سائر ما في يديها

شافعي خالعت عليها

لانها تارة بميسرة

هم وان قالت دنا فمضى على ماني يدعي من المال فخالها فلم يكن في يد ائشي تروث عليه مهر لاسنا سميت المالك من الزوج
 راضيا بالزوال الابوض ولا وجه لا سباب السبي وقية للجباله ولا وجه شش اسي ولا وجه ايضا بالرجوع هم الى قيمة
 البضع اعني مهر النسل لانه غير متقوم حالة المزوج شش لان الزوج لم يملك شيابل استقطعه عنها ثم شعين اسباب قام به
 على الزوج اسي اسباب ما قام البضع بالمال على الزوج وهو المهر وبه قال القاضي سن الحنابلة وفي المني عليها ما يقع عليه اسم
 المثلث وعند احمد وعند الشافعي عليها مهر النسل قولوا واحدا هم دفعا للفرعة شش اسي عن الزوج لان فيه دفعا للفرع وبغير
 الايمان ولا يقال البضع سائر ملكا ولا اسكان بضع الخلع فيجب قيمة البضع عليها لانا نقول سيطر ذلك بارتداد المرأة
 فان استملك البضع ما سئل مع هذا الرجوع بقيمة البضع عليها وفي قاضيهان لو قال لها اطلعي نفسك بالمال او بما
 شئت وقالت اختلعت لا يقع الطلاق لانه يصير شتر يد او مستغصا وهو محال وكذا لو قال باعن فقلت اختلعت في
 في الوكالة انه يقع وفي الطلاق انه لا يتم ولو قال اطلعي نفسك ولم يذكر بالاذكر خواهر زاده انه يقع طلاقه واحد بانيته
 وفي المشتق لا يصح ولا يكون ودولها الا بالمال الا ان يوصى الزوج الطلاق بغير مال وكذا لو قال غير اطلعي امراني
 فليس له ان يخلعها الا بالمال وذكر ابن سامة عن محمد انه يكون طلاقا بانيا بغير مال وبهذا الشان وفي جواسع الغفلة
 لو قال ففك نفسك بكذا كان خلعاً ولم يذكر البذل في روليه هشام وابن سامة عن محمد وعن الكرخي وعلى القاضي
 انه ليس بخلع وفي موضع آخر انه يقع به طلاق باين ولا يبرأ الزوج عن المهر وعن ابن سلام ميره وهو اختيار الشافعي لم يذكر البذل
 في الفتاوى وفي الفتاوى ان نوى الطلاق يقع ولا يبرأ من المهر وقال اطلعي نفسك كذا فقلت لم يذكر البذل
 كان سوالا وطلبا للخلع حتى لو قال خلتك بكذا يتوقف على قبولها كذا في الاصل وعن محمد يقع بغير شئ وكذا لو قالت اطلعي
 بمال وفي الفتاوى لو قال شترى نفسك مني لم يذكر الما فقلت اشتريت لا يخلع بخلاف قوله اطلعي نفسك مني فقلت
 اختلعت ولو قالت اطلعي بكذا فقال طلقك فهو جواب وقيل ابتداء ولو قال طلقك للسنة هو ابتداء بل اختلاف و
 لو قال خلتك بكذا فقلت نعم فليس شئ كاسما قالت نعم فقلت نعم ولو قالت نفيت او اخرجت مع هم ولو قالت دنا فمضى
 على ماني يدعي من درهم او من الدرهم ففعل ولم يكن في يد ائشي فليها ثمانية دراهم لاسنا سميت الجمع واقلة لما شئت
 هم وكلمة من هنا للمائة شش اسي للبيان هم دون التبعيض لان الكلام شمل بدو شش اسي بدون سن لاسنا لو
 قالت اطلعي على ماني يدعي درهم كان الكلام مطلقا كان صلة يفتي لفظ الجمع فيلزمها ثمانية دراهم فان قلت ينبغي ان
 يلزمها درهم واحد لان الجمع المعلن بالجمع المعلن قلت نعم اذا كان الجمع مجردا عن الاضافة والاشارة لاختصاصه ما
 تحويه يره والدرهم حقيقة فيجب اعتبار معنى الجمية على انا نقول ان اللام ادخل على الجمع فيه اختلاف قيد لبعض

وان قالت خالعة
 على ماني يدعي
 من مال خالعة
 فلم يكن في ماله
 ردت عليه مهر
 لاسنا سميت
 مالا لم يكن الزوج
 راضيا بالزوال الابوض
 ولا وجه لا سباب
 وقية للجباله ولا
 لا قيمة البضع اعني مهر
 للنسل لان غير متقوم
 المزوج شعين لاسنا
 قام به اسباب
 للفرع وبغير
 على ماني يدعي درهم
 او من الدرهم ففعل
 يكن في ماله ثمانية
 مائة درهم لاسنا سميت
 بجمع واقلة لما شئت
 من هنا للمائة
 التبعيض لان الكلام
 يشمل بدو

نحو

بمطلق الجمع مطلق المصنف ذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرأة اختاري من الثلث ما تشئت
فانما اذا اختارت الواحدة او اثنتين يصح لان من فيه للتبعض لعدم اختلال الكلام بدونه بخلاف صورة الخلع
فان من فيه للثنتين والعلة لاختلال الكلام بدونه ولا يقال المقصود من اختاري ما تشئت غير المقصود من اختاري
من الثلث ما تشئت لانا نقول المنازعة بين الحين لا تقتضي الاختلال في الكلام لان المدعى صحته الكلام بدونه كمن
وصحته ليست بموقوفة على عدم المنازعة هم واذا اتممت على عبد لها بق على انها برية من ضمانه ش اي ايا به يعني
لا يطبق على تحصيله ان وجده سلمة والا فلا شئ عليها هم ثم تبرأش وعند ذلك لا ضمان عليها عند الشافعي يجب
لمرأته ان صح الفلح وفي الاصح عنده لا يبيع الخلع هم وعليها تسليم عينية ش اي وعلى المرأة تسليم عين العبد هم
ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه ش اي لان الخلع هم عقد المعاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عنه ش
اي عن الزوج هم بشرط فاسد فيبطل ش اي الشرط هم الا ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ش وكذا التبرعات
لا تبطل بها فان قيل سلما ان الخلع لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والجواب
ان بني الخلع على التوسع فلا يمنع صحة باعتبار الباقي لان العقد اذا كان صحيحا كان باينا ففسد من الشرط فاسدا ساقطا
والساقط لا يؤثر فاشئ فان قيل الخلع كما يوجب تسليم المسمى فكذلك يوجب تسليمه بوصف كونه سليما واشتراط البراءة عن
وصف السلامة صحيح فيصح اشتراطها عن تسليم المسمى ايضا وجيب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة لا تترى ان
يجب الا يقدر على تسليمه لا يجوز وبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الادنى جواز الاعلى هم وعلى هذا الحكم
ش يعني على هذا الحكم اذا تزوجا على عبد لقي له بشرط البراءة عن ضمانه جاز النكاح ولم يرد عن ضمانه يوجب تسليم عينية اذا قدر
والا تسلم قيمته هم واذا قالت طلقني فلما باء فطلقها واحدة فعيلها لث الالف ش وبه قال الشافعي وعند مالك يقع
بافاء وعند احمد يقع بغير شئ هم لانها لما طلبت الثلاث بالالف فقد طلبت كل واحدة بثلاث الالف وهذا لان جود الباء
تصحب الاعراض والعوض ينقسم على العوض اي على اجزاء العوض فيقابل كل طلقة بثلاث الالف فان قلت هذا فيشكل
بالبيع فلو قال بعثت منك هذا العبيد الثلاثة كل واحد بثلاث الالف فقبيل البيع وفي واحد بعينه لم تجز ولم يجب بثلاث الالف
فان الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد لبعوله التعليق والاختار ولا كذلك البيع هم والطلاق باين وجوب المال
ش اي بالاجماع هم وان قالت طلقني فلما باء فطلقها واحدة فلا شئ عليها عند بني حنيفة ش وبه قال
المقوله في الباء وقال مالك كما الكلام في الباء هم ويملك الرجعة ش لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا تنوزع
على اجزاء الشرط كان الطلاق رجيا لان الزوج كان متدينا في ايقاع الطلاق ومرجع الطلاق فيقبض الرجعة

وان اختلعت على

عبد لها اي عليها برية

من ضمانه لتبرؤا

تسليم عينية ان ذلك

وتسليم قيمته ان عجزت

فيقتضي

لانه عقد المعاوضة

سلامة العوض اشتراط

البراءة عنه شرط فاسد

فيبطل الا ان الخلع لا يبطل

بالشرط الفاسد وعلى

هذا النكاح ولو اذ قالت

طلقني ثلاثا لم يطلقها

واحدة فعيلها ثلث الالف

لانها لما طلبت الثلاث

بالالف فقد طلبت كل

واحدة بثلاث الالف

هذا لان جود الباء تصحب

الاعراض والعوض ينقسم

على الاعراض والطلاق باين

لوجوب المال وان قالت

طلق فلما باء لم يطلقها

واحدة فلا شئ عليها

عند بني حنيفة ولا

ديمال الرجعة

وقال هي واحدة فبأنه
 بطلت لان كان كلمة
 على منزلة الباء في العا
 وضلت حتى قولهم
 اسم من الطعا مبدع
 اوعلى هم سواء والى
 كلمة على للشرط قال الله
 يا ايها الذين آمنوا
 بالله شيئا ومن قال
 لا وره لست طالق على
 ان لا يكون له شرط
 وهذا لان الملتزم حقيقة
 واستعير للشرط كانه يلزم
 الجزاء ولا يكون للشرط
 فالشرط لا يتوزع على
 الشرط بخلاف الملاءمة
 للعرض على ما ولا العقب
 لان كان مبتدأ فوقع الملاءمة
 وبطلت الرجعة ولو قال
 الزوج طلق نفسي فلما
 بالان اذ على الف فطلقت
 نفسها واحدة لم يقع شيء
 لان الزوج ما مضى بالنيوة
 لا لبا بالالف فبأنه
 طلقه فلما بالالف لا فبأنه
 ضمنت بالنيوة بالالف
 كليت بعضها ارضى على
 قال انت طالق على الف
 فقلت طلقته وعليها
 الا لانه

في المدخول اوله بقرن بالثلاث هم وقالوا ان
 الطائفة واحدة بانيته وبه قال الشافعي هم لان كلمة على بمنزلة الباء في المعادونات بمعنى
 الباء والخط ساء منه فيكون بمنزلة الباء كخوله على المال ودون الطلاق والمال لا يقبل التعليق هم حتى ان قولهم اعمل
 هذا الطعام بربهم وعلى درهم سواءش سواء بالرفع خبر ان الباء لعان كثيرة منها فتعمل بمعنى الاستعلاء فيكون بمعنى على
 كما في قوله تعالى من ان تاسنه بفنظار اى على فنظاره اذ امر دابهم اى عليهم فبأنهم هم وله شى اى ولا بى مبنية رحمه
 الله تعالى هم ان كلمة على لا شرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تشركن بالله شيئا من لا يشركون به
 بنية الناس والشرط ليقابل المشروط جملة ولا يقابل خبره على هذا لو قال له انت طالق على ان تبخلى الدار كان شرطا وكذا اذا قال له انت
 طالق بعد على ان تبخلى الدار كان شرطا فان قلت لا يشك في ان الباء اذا قالت له طلقنى وفلانته على ان فطلقها بعد كان عليه ما صحتها من ال
 بمنزلة النون في محرف الباء جيب بانه تلفظ هناك على الباء لانه لا غرض لها في طلاق فلانها ميم على لكان شرط ولها في الشرط ان يقع النكاح الثلاث
 غرض صحيح كذا في المبسوط ومن قال لامر ان طالق على ان تبخلى الدار كان شرطا من هذه المسئلة للاستشهاد على ان
 على الشرط ليست هى بمسئلة ابتداءية هم وهذا لان شى اى لان حرف على هم للزوم حقيقة واستعير للشرط لانه شى
 اى لان الشرط هم يلزم الجزاءش بانه ان كلمة على للاستعلاء ثم اذا استعملت للشرط تكون مجازا ويجوز المجاز لا اتصال من
 حيث الملازمة لان وجود الشرط مستلزم لوجود الجزاء هم واذا كان الشرط فالشرط لا يتوزع شى على مبنية للمجهول قال
 توازعه اذا قسموه وهو معتد كما ترى هم على اجزاء الشرطش لان الشرط لا يوجد الا عند وجود الشرط والشرط
 عبارة عن جبيع الاجزاء فليقع خبر من الشرط بوجود خبر من الشرط لعدم وجود الشرط بخلاف حرف الباء
 لانه لا غرض على امر شى اى عند قوله لان حرف الباء يعيب الاعراض هم واذا لم يجب المال شى في المسئلة المذكورة
 وبى قوله وان قالت طلقنى فلما اسل اخره هم بكن مبتدأش اى كان الرجل مبتدأ غير مبنى على سوالها هم
 فوقع شى اى الطلاق وقع بعباء وهو معنى قوله هم وبك الرجعة شى لان الطلاق المصرح يعقب الرجعة هم ولو
 قال الزوج طلقنى نفسك فلما بالان اوعلى ان فطلقت نفسها واحدة لم يقع شى لان الزوج ما مضى بالنيوة الا تسلم
 له الالف كالمش لان رضاه بزوال ملكه بالالف لا يدل على رضاه بزوال ملكه باقل من الالف هم بخلاف قوله طلقنى
 فلما بالان شى فطلقتها واحدة لوقوع وقبائيرهم لاسما لما مضت بالنيوة بالان كانت بعضها شى اى بعض الالف هم ارضى
 شى بى لما مضت بملك نفسها بوقوع بالنيوة باقل من الالف كان خاتما بالالف لاولهم ولو قال له انت طالق على
 ان فقلت طائفة وعليها الالف شى وانما توقف على قبولها لانه اسباب معاونة فلا بد من القبول فاذا قبلت وقعت

بها

في لا نتم يرجع الى البيع ايضا هم فاعاد القبول يرجع منه ش فلا يصدق هم قال ش اى القدر روى رحمه الله تعالى
هم المبارات كالمخ ش المبارات من بارى شريكه اى ابراء كل واحد منهما صاحبه وهى بالتم قال فى المغرب ترك العزة فطلعت
كلها ش اى كل المبارات وتعلق بسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين ما يتعلق على الاخر بالكل ش اى بسبب الكل
مثل مهر والنفقة المأنتية دون المستقبل لان المتكلمة والمبا يتسحق النفقة ولا يمكن ما دامت فى العدة وبه مرجع الحاكم الشهيد
فى الكافى وقوله ما يتعلق على الاخر بالكل اخترا عن دين وجب بسبب آخر فانه لا يسقط على ظاهر الرواية ونفقة العدة لا يسقط
ايضا الا بالتسمية وكذا السكنى بالاجل ولو فاعاد ولم يذكر المال وقبلت لا يسقط شى من المهر فى ظاهر الرواية وقال الشيخ
الامام السعدى شيخ الاسلام سقط ان كان عليه ولا يجب عليها وابقى لان المال مذکور عرفا فذكر الخلع هم ذاقوا فى
وقال محمد لا يسقط فيها ش اى فى البارة والخلع هم الامامية ش اى الزوجان يبنى لا يسقطان شيما سوى السكنى فى الخلع
وبه قال الشافعى هم والى يوسف منه ش اى بن محمد فى الخلع وح اى ينفق فى المبارات لمحمدان بذه ش اى البارة وهم
هم معاونته وفى المعادونات تعتبر الشرط لا غير ش اى الذى وقع عليه الشرط هم والى يوسف ان البارة من البراة
ش وباب المغالبة فتعفى عنه الفعل الى فاعلين الى ابراءهما سواء الى الاخر منهما ثبتت براءة كل واحد منهما بالآخر وهو
معنى قوله هم فتعفى ش اى تقتضى البراءة هم من الجانبين وانه ش اى وان لفظ البراءة والتذكير باعتبار المذكور
هم مطلق ش معنى غير فقيد شى هم فقيدنا بحق النكاح لدلالة العرض ش وهو وقوع البراءة عما وقعت البراءة لطلب
وهو النشر الحاصل بسبب صلة النكاح وانقطاع النازعة انما يكون باسقاط ما وجب بسبب تلك الوسيلة كذا قال بعض
المشراح وقيل العرض هو قطع النازعة التامية بالنكاح فقيد البراءة بالحقوق الواجبة بالنكاح هم لا الخلع فتقضاء
الانحلال وقد حصل فى نفس النكاح فلا ضرورة الى انقطاع الاحكام ش اى سائر الاحكام لانها لم تكن بسبب صلة النكاح
هم والى حنيفة رحمه الله تعالى الخلع يبنى عن الفصل ومنه خلع النخل وخلع العسل ش وهو انفصال العاقل عنه هم
وهو ش اى الخلع هم مطلقا كالبارة ش فيضاف الى الكامل هم فبطل باطلا ش اى باطلاق البارة وهم
هم فى النكاح واحكامه وحقوقه ش الواجبة به دون سائر الديون وقال النازعى ثم الخلع بل يقع البراءة من دين
آخر سوى دين النكاح فى ظاهر الرواية وفى رواية الحسن عن ابى حنيفة يقع وكذلك البارة بل توجب البراءة عن
سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا توجب وكذلك فى الفتاوى والصغرى اما اذا كان العقد لفظ الطلاق
على مال فحل تقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح ففى ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق
الواجب بالنكاح وفى رواية الحسن عن ابى حنيفة يقع البراءة عنها لاتمام المقصود ولو كان الخلع لفظ البيع وانما يختلف

فانكروا القول رجوع منه
قال والمباراة كالمخ
كلها ما يسقطان كل حق
لكل واحد من الزوجين
على الاخر ما يتعلق بالكل
عند ابى حنيفة لا وقال
محمد لا يسقط فيهما الا
ما سمي به والى يوسف
معه فى الخلع ومع ابى حنيفة
فى المباراة لمحمدان ان هذا معنا
وفى المعادونات يعتبر للشرط
لا غير ولا لى يوسف ان
المباراة معاملة من البراءة
فتعفى عن الجانبين
وانه مطلق قيد بالحقوق

النكاح كدلالة العرض ما الخلع
فتقضاء الانحلال وقد حصل
فى نقص النكاح ولا ضرورة الى انقطاع
الاحكام ولا حنيفة وان الخلع
ينبنى عن الفصل ومنه خلع النخل
ولعله العاقل وهو مطلق كالمباراة

ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما يعالكم
 يخرجها كما كانه لا نظر لها فيه اذ الخلع
 في حالة الخرج غير متقوم والبدل
 متقوم بخلاف النكاح لان البصع
 متقوم عند الدخول ولهذا يخرج
 المهرية من المثلث وكما في المهر
 بمهر المثل من جميع المال واذا لم
 يخرج لا يسقط المهر ولا ينتج ما لا ينفك
 يقع الطلاق في رواية وفي رواية
 يقع والاول اعلم انه تعليق بشرط حتى
 فيعتبر التعليق بسائر الشرط وان
 حاله ما عدا الله تعالى فكل خلع وا
 وقع ولا ينفك الا بالكل ان شرط بدل الخلع
 على الاجنبي فهو فعل الكا لا اى لا يسقطها
 لانه لم يدخل تحت كناية الاجنبي ان شرطها
 عليها فوقف على قولها ان كانت من اهل البيت
 نكاح قبل دفع الطلاق لوجود الشرط ولا يجب المثل
 لغيره من اهل البيت فان قلنا لا يسقطها
 فمن لا بد له توقفه على قولها ان كانت من اهل البيت
 لقلت ولا يسقط المهر وان قبل ارب منها
 في الروايتين

والشيخ يقيه على قول ابي حنيفة قال في الفتاوى الصغرى والصحيح انه كالخلع والبراءة هم ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما يعالكم
 لم يخرجها بشئ وبر قال الشافعي وامر وقال الباكي يجوز لان ولابنته نظرية هم لانه لا نظر لها فيه اى في هذا الخلع هم اذ البصع
 ش اى لان البصع هم في حالة الخرج غير متقوم ش ولهذا يخرج المهرية من المثلث هم والبدل متقوم ش ولا نظر
 في الزامهم هو متقوم بمقابلة البصع متقوم هم بخلاف المثلث ش فان الرجل اذ تزوج ابنته الصغيرة امرأة بمهر المثل صح
 هم لان البصع متقوم عند الدخول ش اى حالة الدخول هم ولهذا ش اى ولا يلزم كون البصع في حالة الخرج غير متقوم
 ومتقوم عند الدخول هم يعتبر خلع المهرية من المثلث ش اى من ثلث الزكاة هم فمكاح المهرية ش اى يعتبر مكاح المهرية
 هم بمهر المثل من جميع المال ش حكاه بمقابلة المتقوم بالمتقوم وبما من وجوده انظرهم واذا لم يخرج ش اى الخلع هم لا يسقط
 المهر ولا ينتج الماش اى لا ينتج الزوج ما لم يبدل الخلع هم ثم يقع الطلاق واذا وقع في رواية ولا اولى ش اى وقوع الطلاق
 هم اصح ش قال السعد والشهيد والامام المتأني في نشرها لمباح الصغير لانه ملحق بشرط قبوله ش اى لان الخلع
 تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجدهم فيعتبر بالتعلق بسائر الشرط ش مثل ان يقول ان دخلت الدار فخرج
 وذلك اذا وجد الشرط فانه لك اذا وجد بقبول هم فان خالها ش اى فان خلع الاب الصغيرة هم على الف على ان ش
 اى ان الاب هم مناسن فالخلع وقع والالف على الاب لان الشرط يدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى ش
 ومعنى العنان هنا انهم المال على نفسه لا كالكافة الصغيرة لان الزوج لا ينتج عليه الا ما انتى كفىل عنهما احد هم ولا يسقطها
 لانه لا يدخل تحت ولابنته الاب ش بل يقي الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الالف عليها ش
 اى وان شرط الاب الالف على الصغيرة هم توقف على قبولها ان كانت من اهل البيت ش اى ان كانت عاقلة وقال
 المتراشي ان كانت تقبل العقد وتبرعن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق لوجود الشرط ش وهو القبول هم لا يجب المال
 لاشائ اى لان الصغيرة هم ليست من اهل الزمات ش بل يجب الكل ان دخل بها وانصف ان لم يدخل بها هم
 وان قبله الاب عنما ش اى فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فخبه ش اى ففي هذا القبول قاله الاكل و
 قال المتراشي اى في وقوع الطلاق هم روايتان ش عن اصحابنا قلت الذي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية
 صحيح لان هذا الفع محض لان الصغيرة تخلص من عهده بغير اى فصح من الاب كقبول العتبه وفي رواية لا يصح لان هذا القبول
 بمعنى شرط المهرين وذلك لا يتصل بالمهرية كذا في مسود شيخ الاسلام في الكافي وهذا لا يصح هم وكذا ان خالها على مهرها
 وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجها على مهرهم ولم يفسن ش الاب هم المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط
 المهر وان قبل الاب عنها خلع المهرية ش قال تاج الشريعة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

عامة المشايخ لانه منصوص وفي رواية لا يصح لان هذا القبول شرط الميمن وذلك لا يحل النيبانية هم وان ضمن الاب المهر سر
اي في صورة نخل الاب مع الزوج هو هوش اي المهر الم اء درهم طلقت لوجوبه وهو الشرط ويلزمه ش اي الميزم الاب
هم خسمانية استخانة ش لان المسئلة مسعدة في غير الموطورة بدليل اير او اهل هذه المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ثم لا كانت
الصغيرة غير موطورة وانصيف الخلع الى مهر والمهر ما يجب بالكلح والواجب بالكلح في الطلاق قبل الدخول نصف المهر
وبه خسمانية فكانه خالما على خسمانية هم في القياس يلزمه هوش بحكم الضمان هم واصله ش اي واهل ما ذكر من المسئلة
هم في الكبيرة ش اي في المرأة الكبيرة هم اذا خاتمت قبل الدخول على الف ومهر الف نفى القياس عليها خسمانية زائدة
ش اي على المسئلة زائدة لان الحقيقة تنجح المعنات اليه كما في قوله تعالى سيج بقرات سمان لان الصداق اذا لم يكن فخرضا
استحق الزوج عليها انما باعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج خسمانية بالطلاق قبل الدخول في خسمانية فصار خسمانية
نفى للزوج عليها خسمانية زائدة هم وفي الاستحسان لا شئ عليها لانه يراو به عاوة حاصل الميزم لها ش اي يراو بالخلع
عاوة حاصل الميزم المرأة على الزوج وقال تاج الشريعة ومهر الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر الميزم لها وهو
خسمانية بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر في الحقيقة خالما على خسمانية وقد سقط عن الزوج خلا يبقى طيبا
شئ فانهم فروع لوقال خلعتك ولم يذكر عونا فقالت قبلت لا يسقط شئ من مهراني ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام
والسعدى يبرأ من مهر ما ويرد المهر ولو قبضت وعن ابي حنيفة روايتان لم يذكر العوض في الخلع والاصح براءته وفي
شرح الشافعي يبرأ من المهر عند وفي المحيط والصح ان با قبضته فهو لها وما كان العياني وانه يسقط ولو شرط البراءة عن
نفقة العدة ولو لم يكن سقطا لما خلاف ولو شرط البراءة عن السكنى لا يصح لان السكنى في بيت العدة في الله تعالى ان في المغيث لا يصح البراءة نفقة العدة اتفاقا
الا بالشرط بالطلاق ولا يقع الا براءة عن نفقة الولد وهو مؤنة الرضاع وارضاع بالشرط ولو وقت له وقتا جاز ولو مات الولد
قبل تمام الوقت يرجع الاب الى تمام المدة والحيلة ان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلعتك على التي برى من نفقة
ولذلك فان مات فلارجع لي عليك ولا يدخل نفقة العدة في قوله خلعتك بكل حق لك على الاله لم يكن حق عليه عند الخلع وفي
النيابح لو ابرأته من نفقة العدة بعد الخلع مع بخلاف الابراء من العدة حال قيام الكلح قال صاحب النيبان هكذا ذكره
العلما دي وفي القنية خالما على نفقة ولده عشرين وبهي مسعدة وطالبة نفقة تاجر عليها وفي الذخيرة خالما على رضاع
ابنه عشرين بعد انقطاعه يجوز وكذا انما خالما على ان تكسر من الداء في المدة ولا يفرض الجاهل ولو لم يشترط ذلك فلها طلق كسوته
و لو كان في البطنان المسئلة بما لها ثم ولده تينارح عليها بالبراءة الرضاع عشرين ونفقة عشرين خاتمت على ان ترك
ولدها من الزوج فخلع جائز والشرط باطل قالت بنتك مهرى ونفقة هدى فقال اشترت في انظار انما لا تطلق ولكن

وان ضمن الاب المهر
هو الف درهم
طلقت لوجوبه
وهو الشرط ويلزمه ش
استحسانا وفي الحقيقة
يلزمه الف الف واصله
في الكبيرة اذا الضلعت
قبل الدخول على الف
وهو الف في القياس
عليها خسمانية زائدة
وفي الاستحسان لا شئ
عليها كاله واديشا
دعاها على ما
يسلزم لها

الا حوط بتجديد النكاح المتعلق بهما صريح الطلاق في العدة عندنا وبقال الظاهرية وهو قول ابن السبب وشرح وطاوس
 وبن زهرى والحكم حماد وكحول ووطاوس والثوري وهو قول ابن سحود وبالي المدد واد وثمان بن حصين رضى الله تعالى عنهم
 وعندنا شافعى والاك واحمد لا ينعاد ولا ينال الطلاق في قولنا ساسى طوائف عندهم +++
 باب الظهار راي في باب في بيان احكام الظهار وهو مصدر ظاهر يظهر ظهرا او في الصالح يقال ظاهر من امراته وظهر
 وظهر الظاهر وقطره ظهر كل ذلك قول الرجل لامرأته انت على كظهر امي والظهر في قوله عليه السلام لاصدقة الا عن غير نفي محرم كما
 في ظهر القلب وظهر الغيب وظاهر وادوا عانه وظاهر من قولين اذ ليس احداهما فوق الاخر وعدى بمن وان كان ظاهرا استعدا
 لانهم اذا ظاهر وابتاع عدوا نسبا كما في الايلا واد في المحيط والينا بيع الظهار لغة مقابلية والظهر والظهر والرجل والمرأة اذا كان بينهما
 شحمنا يدرك كل واحد منهما فله الى الاخر في ميسوط الطوسي سمي ظهرا اشتقاقا من الظاهر خصوص به دون البطن والفرج والفتحة
 لان كل واحد منهما يدرك كل واحد منهما فله الى الاخر في ميسوط الطوسي سمي ظهرا اشتقاقا من الظاهر خصوص به دون البطن والفرج والفتحة
 اذ اذ كانت على كبطن امي يعني على جامعها فكنوا عن البطن بالظهر لانه عمود البطن واللبا ورة وقيل ان اتيان المرأة من ظهرها كان
 محررا عندهم فيقصد بطلاق النكاح في تحريم امراته تشبيها بالظهر ثم لا يقع بذلك حتى يجعلها كظاهرة واما الظهار شرعا فتشبيهه بالحمل
 بالمرأة على وجه التاميد كالام ولاخت والخاله والعمه سواء كانت من نسب او مصلح او مصاهرة وبه قال الشافعى يقول والاك
 وحمد وفي قوله القديم يقتصر على التشبيه بالام وفي قول طلق بها الجدة ثم الظهار له ركن وهو قوله انت على كظهر امي فيقع الظهار به
 سواء وجدت البينة او لم توجد لانه مرجح في الظهار وكذا اذ تشبهه بغير شايح او غير من جميع البين كافي الطلاق بشرط وهو ان
 يكون المظاهر مسلما فلا يقع ظهرا لادنى عندنا خلافا لشافعى وحمد وجعلنا قال الاك ومن شرطه ان يكون منكوبة وفي المرأة
 كونهما زوجة حتى لا يقع الظهار من امه او بغيره او ام ولد وبه قال الشافعى وحمد وقال الاك والثوري يصح الظهار من
 كل امه ومن شرطه ان يكون اهل اسارى ومقرقات وهو العاقل البالغ فلا يقع ظهرا للصبي بالاجاع وحكم وهو حرمة الوطى
 ودواعيه موقفا الى وجود الكفارة مع بقاء اصل النكاح كما في حالة الحيض وسبب وهو النشوز فان اية الظهار نزلت في
 خولته وكانت ناشئة هم واد اقال الرجل لامرأته انت على كظهر امي فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا مسها ولا تقبيلها حتى
 يكفر عن ظهاره بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبته من قبل ان يأتيا ذلكم فوعظون
 به والله بما تعملون خبير ثم بعد نفيها ثم من متابعين من قبل ان يأتيا فمن لم يقطع فاطعام من بين سكرين او سبب نزول
 الآية روى الواحد في كتاب اسباب نزول القرآن باسناده الى حروة قال قالت عائشة رضى الله تعالى عنها تبارك
 الذي صرح سماعه كل شئ اني لاسمع كلام خولتي بنت ثعلبة ونجى على بعضه وهي تنسكي زوجها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب
الظهار
 واذا قال الرجل
 لامرأته انت على كظهر
 امي فقد حرمت عليه
 لا يحل له وطئها
 ولا مسها ولا تقبيلها
 حتى يكفر عن ظهارها
 لقوله تعالى والذين
 يظاهرون من نسائهم
 لانه خلق فخره
 من قبل ان يمسوا

كانوا يظنون به في الجاهلية في تعاطي الظهار وهو قول الثوري هم ثم الوطى اذ احرم حرم بد واعي ش وبى اللبس والعتبة لانها
 وبعين الى الوطى وبه قال الزهري والاذاري والنخعي والملك والشافعي في احد قولي واهم في رواية وقال الشافعي في قول لا تحرم
 الله اعي وبه قال احمد في رواية هم كذا يقع فيه ش اسي في الوطى هم كذا في الاحرام ش اسي في حالة الاحرام لم يجز حرم الوطى في دعوى
 ايضا وكذا في الاعتاق والاستبذان من عام عمل الحمى بوشك ان يقع فيه من خلاف الحائض والمصايم لانه كثير وجودها فلو حرم
 الله اعي يعني الى المخرج ش هو منتف بالنفس هم ولا كذا لك الظهار والاحرام ش فانما يقعان قليلا ولا يقضي حرمة الله اعي
 فيما الى المخرج هم فان وطيا قبل ان يفرش عن يمينه هم استغفر الله تعالى ولا شئ عليه غير الكفارة الا على ش اسي الواجبة
 بالظهار على الترتيب المنصوص وهو قول الجمهور والملك والشافعي واهم وقال عمرو بن العاص وقبيصة بن ذؤيب وسعيد
 بن جبير والزهري وقادة وعبد الرحمن بن هدي سبب كفارتان وقال الحسن البصري وانضح سبب ثلاث كفارات ولنا
 عبيد بن عباس رضي الله تعالى عنهما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وتظاهر عن امراته وقد قوت عليه قبل ان كفر قال ما حملك على هذا
 قال رايت عليا لما في ضره فمعه قال لا تقربا حتى تفعل ما انزل الله وراه ابو داود والنسائي والترمذي وابن ابي شيبة وفي الكافي
 بسند بن فضال بن عيسى قلت هو في رواية الترمذي عن سلمة بن مهران عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهر يواقع قبل ان يفر
 قال كفارة واحد ثم هذا حديث حسن غريب وسلمة بن مهران هذا معروف بالبيان وليس منهم وانما كانت دعوتهم فتم سبب البهيم وهو
 من المخرج وهو سلمة بن مهران بن سليمان بن الصمت بن جاشين بن الحارث بن زيد بن مناة بن مبيب بن عبد مارة بن مالك
 بن عيص بن جهم بن الخزيم الاكبر وذكر الترمذي الخلفاء في اسم سلمة او سلمان هم ولا يعاد د ش اسي ولا يعاد وكون
 هم حتى كفر بقوله عليه السلام ش اسي بقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذي واقع في ظهاره قبل الكفارة استغفر الله
 ولا تعد حتى تكفر ش وقد ذكرنا هذا الحديث الفا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن سلمة بن مهران ولو كان
 شيئا اخر واجبا عليه ش هذا وجه الاستدلال بالحديث المذكور اسي ولو كان يجب على المظاهر المذكور شيئا اخر واجبا عليه
 غير الكفارة الا على هم بنية عليه السلام ش اسي بنية النبي صلى الله عليه وسلم هم قال ش اسي قال المصنف رحمه الله تعالى
 هم وهذا اللفظ ش يعني قوله انت على ظهري هم لا يكون الا ظاهرا لانه مرج فيه حتى لو نوى الطلاق والايلاء ولم ينشأ يكون ظاهرا ولو نوى الطلاق
 لا يصح لانه يفسخ فلا يمكن من الايمان بش لانه يغير موضوع الشئ وليس في العبد ذلك لان التعيين لبعض كلمات اللفظ واللفظ مرج فلا يصح
 غيره فلا يصح نية الطلاق وكذا اذا نوى تحريم اليمين لانه مرج في الظهار وكذا اذا قال اردت به المخرج عن الما مني كما لا يصح
 قضا وهم ولو قال انت على بطن ابي او كذا فلو كفر بها وهو بظاهر لان الظاهر ليس الا تشبيه المحللة بالحرمة وهذا المشي تحقق في ضمنه
 لا يجوز انظر اليه ش اخره عن التشبيه بالبدن والرجل والشعر والظفر لانه يحمل النظر اليه وقالت الظاهرية بخبر الظهار بغير الاسم

شاه علي اذ لم يحرم
 بد واعي كذا يقع
 فيه كذا في الاحرام
 الحائض والمصايم
 لانه كثير وجودها
 فلو حرم الله اعي
 الى المخرج ش هو
 منتف بالنفس هم
 ولا كذا لك الظهار
 والاحرام ش فانما
 يقعان قليلا ولا
 يقضي حرمة الله اعي
 فيما الى المخرج
 هم فان وطيا قبل
 ان يفرش عن يمينه
 هم استغفر الله تعالى
 ولا شئ عليه غير
 الكفارة الا على ش
 اسي الواجبة
 بالظهار على الترتيب
 المنصوص وهو قول
 الجمهور والملك
 والشافعي واهم
 وقال عمرو بن
 العاص وقبيصة بن
 ذؤيب وسعيد بن
 جبير والزهري
 وقادة وعبد
 الرحمن بن هدي
 سبب كفارتان
 وقال الحسن
 البصري وانضح
 سبب ثلاث
 كفارات ولنا
 عبيد بن عباس
 رضي الله تعالى
 عنهما في رسول
 الله صلى الله
 عليه وسلم
 وتظاهر عن
 امراته وقد
 قوت عليه قبل
 ان كفر قال
 ما حملك على
 هذا قال رايت
 عليا لما في
 ضره فمعه
 قال لا تقربا
 حتى تفعل ما
 انزل الله وراه
 ابو داود
 والنسائي
 والترمذي
 وابن ابي
 شيبة وفي
 الكافي بسند
 بن فضال بن
 عيسى قلت هو
 في رواية
 الترمذي عن
 سلمة بن
 مهران عن
 النبي صلى
 الله عليه
 وسلم في
 الظاهر
 يواقع قبل
 ان يفر
 قال كفارة
 واحد ثم
 هذا حديث
 حسن غريب
 وسلمة بن
 مهران هذا
 معروف
 بالبيان
 وليس منهم
 وانما كانت
 دعوتهم
 فتم سبب
 البهيم وهو
 من المخرج
 وهو سلمة
 بن مهران
 بن سليمان
 بن الصمت
 بن جاشين
 بن الحارث
 بن زيد
 بن مناة
 بن مبيب
 بن عبد
 مارة
 بن مالك
 بن عيص
 بن جهم
 بن الخزيم
 الاكبر
 وذكر
 الترمذي
 الخلفاء
 في اسم
 سلمة
 او سلمان
 هم ولا
 يعاد د
 ش اسي
 ولا يعاد
 وكون
 هم حتى
 كفر
 بقوله
 عليه
 السلام
 ش اسي
 بقول
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 هم الذي
 واقع
 في
 ظهاره
 قبل
 الكفارة
 استغفر
 الله
 ولا تعد
 حتى
 تكفر
 ش وقد
 ذكرنا
 هذا
 الحديث
 الفا
 عن
 ابن
 عباس
 رضي
 الله
 تعالى
 عنهما
 عن
 سلمة
 بن
 مهران
 ولو كان
 شيئا
 اخر
 واجبا
 عليه
 ش هذا
 وجه
 الاستدلال
 بالحديث
 المذكور
 اسي
 ولو كان
 يجب
 على
 المظاهر
 المذكور
 شيئا
 اخر
 واجبا
 عليه
 غير
 الكفارة
 الا على
 هم
 بنية
 عليه
 السلام
 ش اسي
 بنية
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 هم
 قال
 ش اسي
 قال
 المصنف
 رحمه
 الله
 تعالى
 هم
 وهذا
 اللفظ
 ش يعني
 قوله
 انت
 على
 ظهري
 هم
 لا
 يكون
 الا
 ظاهرا
 لانه
 مرج
 فيه
 حتى
 لو
 نوى
 الطلاق
 والايلاء
 ولم
 ينشأ
 يكون
 ظاهرا
 ولو
 نوى
 الطلاق
 لا
 يصح
 لانه
 يفسخ
 فلا
 يمكن
 من
 الايمان
 بش
 لانه
 يغير
 موضوع
 الشئ
 وليس
 في
 العبد
 ذلك
 لان
 التعيين
 لبعض
 كلمات
 اللفظ
 واللفظ
 مرج
 فلا
 يصح
 غيره
 فلا
 يصح
 نية
 الطلاق
 وكذا
 اذا
 نوى
 تحريم
 اليمين
 لانه
 مرج
 في
 الظهار
 وكذا
 اذا
 قال
 اردت
 به
 المخرج
 عن
 الما
 مني
 كما
 لا
 يصح
 قضا
 وهم
 ولو
 قال
 انت
 على
 بطن
 ابي
 او
 كذا
 فلو
 كفر
 بها
 وهو
 بظاهر
 لان
 الظاهر
 ليس
 الا
 تشبيه
 المحللة
 بالحرمة
 وهذا
 المشي
 تحقق
 في
 ضمنه
 لا
 يجوز
 انظر
 اليه
 ش اخره
 عن
 التشبيه
 بالبدن
 والرجل
 والشعر
 والظفر
 لانه
 يحمل
 النظر
 اليه
 وقالت
 الظاهرية
 بخبر
 الظهار
 بغير
 الاسم

ك

بغيره جواباً إلى يوسف في هذا فقال جازان يكون الطاهر المباني على قوله وكان هذا رواية منه هم وقد عرف في موضع من
 اى في شرح الكافي قاله الاثر في قال الكافي اى في مبسوطهم ولابي حنيفة انه شى اى ان قوله انت على حرام كفله
 هم مريح في الطاهر فلا يتحمل غير شى ولذا لا يحتاج في الدلالة عليه الى النية فلا يتحمل غيره من الطلاق والابلاء هم نعم هو محكم
 شى لعدم اتمال الغير وقوله انت على حرام يتحمل تحريم الطلاق وغيره هم فبر التحريم اليه شى اى الى الطاهر كما هو الاصل في
 رد المتحمل الى المحكم هم قال شى اى محمد في الجابح الصغير هم ولا يكون الطاهر الا من الزوجة حتى لو طاهر من امته لم يكن
 سفاهاً شى وكذا لا يكون من ام ولد وود بريرة وقال مالك يصح علي بن وقدة كزنا المملوك فيه عن قريب هم لقوله تعالى
 من نسا بجم شى والنساء اسم للزوجات والمملوكه لاسمى زوجه فلا يصح الطاهر منها كذا قاله الاثر في قلت النساء جميع امرأته
 من غير نظر ما يقتضيه اول الزوجات وغيره ولكن تفسير النساء من الزوجات مكن من حيث قصد الانية يدل على ان المراد الزوجات
 والا فلفظ النساء من حيث اللغة اعم من الزوجات وغيرهم ولان الحمل في الانية على شى ليس بمقصود لان المقصود ملك
 ايمان هم فلا يلحق بالنكوة شى بدليل انه لو اشترى امته فوعدا بامته عليه برضاه او مصاهرة لم يثبت للشرى ولا يسهل الرد
 بسبب الحرمة فلا تكون الانية في معنى النكوة حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى وامهات نسايكم دخل فيه الامار والحرير بالاجماع
 قلت الاجماع ممنوع والانية الموطورة حرام باعتبار انها من امهات نسايكم بل باعتبار وطى البنت ولا يمكن الحاق الانية
 بالنساء بدلالة النص لانه ليس في معنى اورد به انفس هم ولان الطاهر ينقول عن الطلاق شى هذا دليل خسه اى كان
 الطاهر طلاقاً في الجارية فقل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا طلاق في المملوكه شى حتى يكون منها الطاهر فان قلت الانية
 محل الطاهر بقا فيجب ان يكون ابتداء كما ظاهرين امراته وهى امته نعم انما يشترى ما يفي حكم الطاهر وهى امته اجيب بانه كم من شى ثبت
 بقا ولا يثبت ابتداء كالبقاء النكاح في العتة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امرأة من غير امرأته ظاهراً منها ثم طهرها
 النكاح فالطاهر باطل شى اورد به السبيل بدليل التفريع لما قبله لانه لما قال ولا يكون الطاهر الا من الزوجة فرع هذه
 المسئلة عليه معنى لو طاهر من امرأة كما هو موقوف لا يصح طهره لانه من طاهر منها الرجل لم يكن زوجه فلم يصح طهرها
 هم لانه شى اى لان الرجل الذي طاهرهم صادق في التشبيه وقت التعريف شى اى وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لانها
 فيه غير كاذب هم فلم يكن شى كلامه هم منكر شى والطاهر منكر من القول وزور هم والطاهر ليس بحق من حقوقه شى
 هذا جواب سؤال مقدروا ان يقال الطاهر ينفي على الملك والملك موقوف هنا فينبى ان يكون الطاهر موقوفاً فاجاب بقوله
 والطاهر ليس بحق من حقوقه اى من حقوق النكاح هم نعم يتوقف عليه شى اى على النكاح لان النكاح امر مشروع والطاهر
 منكر من القول ومنها مناف فلا يتوقف المخطئة يتوقف المشروع هم سبحانه اعناق المشتري من الناصب شى هذا كاذب جواب

وقد عرفت في موضع
 ولا في حقيقته كرامه
 في الطاهر فلا يتحمل غير
 شى هو محكم فبر التحريم اليه
قال كذا يكون الظاهر
 الا من الزوجة حتى
 لو طاهر من امته لم يكن
 مظاهراً لقوله تعالى
 نسا بجم شى
 وان كان الحمل في الانية
 على شى ليس بمقصود لان
 المقصود ملك ايمان
 هم فلا يلحق بالنكوة
 شى بدليل انه لو اشترى
 امته فوعدا بامته عليه
 برضاه او مصاهرة لم
 يثبت للشرى ولا يسهل
 الرد بسبب الحرمة
 فلا تكون الانية في
 معنى النكوة حتى يلحق
 بها فان قلت قوله
 تعالى وامهات نسايكم
 دخل فيه الامار والحرير
 بالاجماع قلت
 الاجماع ممنوع
 والانية الموطورة
 حرام باعتبار انها من
 امهات نسايكم بل
 باعتبار وطى البنت
 ولا يمكن الحاق
 الانية بالنساء
 بدلالة النص
 لانه ليس في
 معنى اورد به
 انفس هم ولان
 الطاهر ينقول
 عن الطلاق
 شى هذا
 دليل خسه
 اى كان
 الطاهر
 طلاقاً
 في
 الجارية
 فقل
 حكمه
 الى
 تحريم
 موقت
 بالكفارة
 هم
 لا
 طلاق
 في
 المملوكه
 شى
 حتى
 يكون
 منها
 الطاهر
 فان
 قلت
 الانية
 محل
 الطاهر
 بقا
 فيجب
 ان
 يكون
 ابتداء
 كما
 ظاهرين
 امراته
 وهى
 امته
 نعم
 انما
 يشترى
 ما
 يفي
 حكم
 الطاهر
 وهى
 امته
 اجيب
 بانه
 كم
 من
 شى
 ثبت
 بقا
 ولا
 يثبت
 ابتداء
 كالبقاء
 النكاح
 في
 العتة
 وان
 لم
 يثبت
 ابتداء
 هم
 وان
 تزوج
 امرأة
 من
 غير
 امرأته
 ظاهراً
 منها
 ثم
 طهرها
 النكاح
 فالطاهر
 باطل
 شى
 اورد
 به
 السبيل
 بدليل
 التفريع
 لما
 قبله
 لانه
 لما
 قال
 ولا
 يكون
 الطاهر
 الا
 من
 الزوجة
 فرع
 هذه
 المسئلة
 عليه
 معنى
 لو
 طاهر
 من
 امرأة
 كما
 هو
 موقوف
 لا
 يصح
 طهره
 لانه
 من
 طاهر
 منها
 الرجل
 لم
 يكن
 زوجه
 فلم
 يصح
 طهرها
 هم
 لانه
 شى
 اى
 لان
 الرجل
 الذي
 طاهرهم
 صادق
 في
 التشبيه
 وقت
 التعريف
 شى
 اى
 وقت
 تشبيه
 الحرمة
 بالحرمة
 لانها
 فيه
 غير
 كاذب
 هم
 فلم
 يكن
 شى
 كلامه
 هم
 منكر
 شى
 والطاهر
 منكر
 من
 القول
 وزور
 هم
 والطاهر
 ليس
 بحق
 من
 حقوقه
 شى
 هذا
 جواب
 سؤال
 مقدروا
 ان
 يقال
 الطاهر
 ينفي
 على
 الملك
 والملك
 موقوف
 هنا
 فينبى
 ان
 يكون
 الطاهر
 موقوفاً
 فاجاب
 بقوله
 والطاهر
 ليس
 بحق
 من
 حقوقه
 اى
 من
 حقوق
 النكاح
 هم
 نعم
 يتوقف
 عليه
 شى
 اى
 على
 النكاح
 لان
 النكاح
 امر
 مشروع
 والطاهر
 منكر
 من
 القول
 ومنها
 مناف
 فلا
 يتوقف
 المخطئة
 يتوقف
 المشروع
 هم
 سبحانه
 اعناق
 المشتري
 من
 الناصب
 شى
 هذا
 كاذب
 جواب

لاذنه من حقوق
 المالك من حال النساء
 انفق على كنفه اى كل
 مظاهر اسنهن جميعا لانه
 اضاف الظهار الى حق
 كما اذا اضاف الطلاق
 وعليه حكم واحد كفارة
 ان كان له ثلث حق
 كل واحد والكفارة لا تارة
 لحرمة فبعض تبعدها
 جاز لا يرد منها لان الكفا
 فيه نص صريح لا سم ولم
 ذكر الاسم **فصل**
قال روى
 الظهار متى رقبته فان كان
 حيا م شهور من متا
 بعين فان لم يستطع

عن قياس هذه الاسئلة على توفيق اتفاق المشتري من الغائب على براءة المالك لانه اذا اجازة فيغذو تقرير بحسب ان
 اتفاق المشتري من الغائب بما يتوقف على براءة المالك لم يلدش اى لان الاتفاق هم من حقوق المالك
 فيلزم من توقف الكل توقف الاتفاق هم ومن قال انما يتوقف على كنفه اى كان سطا هر اسنهن بيعاش هذا لان
 فيه كما لو قال انفق طواق وعليه واحدة كفارة بمعنى عليه اربع كفارات اذا قصد بطلين وبه قال الشافعي في الجديده وهو قول
 انس بن النخعي والزهري ويحيى بن معوية الانسابى والكنم الثوري وقال مالك واحمد وابو ثور و اسحاق عليه كفارة واحدة
 روى ذلك عن عمر بن عبد الله وعروة بن موطا وسوطاء وبقية هم لانه اضاف الظهار الى حق فصار كما اذا اضاف الطلاق الى حق
 ش وقال انفق طواق هم وعليه لكل واحدة كفارة لان الحرمة ثبتت في حق كل واحدة بنسب ش كما اذا اظهر من كل
 واحدة من على مدة هم والكفارة لانه حرمة ش اى وجوب الكفارة لاجل ان تنتمى الحرمة الموقوفة هم فتعد وتعد
 ش اى تعد الكفارة بتعدد الحرمة هم بخلاف الاية بنسب ش حيث لا يتعد الكفارة هم لان الكفارة فيه ش
 اى في الآية هم الصيانة حرمة الاسم ش اى اسم زوج هم ولم يتعد ذكر الاسم ش اى راد به قوله والله
 وانما لم يتعد لانه قاله مرة واحدة فخرج بوقالت بي انت على كنفه اى وقالت انا عليك كنفه اى لا يبيع الظهار عندنا
 وفي البسيط عن ابى يوسف عليها كفارة بيمين وقال الحسن بن زياد هو لم يار قال مجيس شى وهو صحيح وبه قال الشافعي
 مالك واحمد والثوري والليث واسحاق وابو ثور وفى النيباج والروضة هو يمين عند ابى يوسف فلما عند الحسن وفى
 شرح المختار على الخلاف بين ابى يوسف والحسن على العكس وشك في المفيد والمزيد والمحيط واوجب الاذرى عليها كفارة
 الظهار ولو قال انت اى لا يصير ظاهرا فى الحرمة انا منك سطا هر او قد ظهرت منك فوطا هر ويكره ان يقول لامرأة
 يا حقى ثور و النخعي عن ذلك ولو اقر الظاهر التكفير فلما مضى اليه به والقاضى بجبره عليه وتمنع نفسها من القربان ليس
 والتفصيل ولو قال قد كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو ابى من التكفير بعد طلقتها بيس فان ابى ليفر لا يفرض
فصل في الكفارة اى هذا الفصل في بيان احكام الكفارة ولما ذكر حكم الظهار وهو حرمة الوطى ودواعيه الى نهايته ذكر
 في هذا الفصل فتمت تلك الحرمة وهو الكفارة والكفارة عبارة عن الفعلة اذا اخلصت التي من شأنها ان تكفر الخطيئة
 اى يسرها وتحول على وزن فعالة للمباينة كقوله ومما تراه من الصفات الغالبة في باب الاسمية وحل اشتقاقه من الكفر
 وهو السر ومنه الكافر لانه ليسه الايمان ويظهر الكفر والبراء ايضا لانه ليسه الحب في الارض فقال ش اى القدر
 رتبة الله تعالى في منزله هم وكفارة الظهار متى رقبته ش اى اعاق رقبته اذا انفق لا يوجب من الكفارة حتى لو رقب
 بابه دفوى الكفارة لا يخرج من المدة هم فمن لم يجد ش اى رقبته هم فبما شهر من متا بيمين فان لم يستطع ش اى

الاستحسان

الصيام هم فاعطاهم ستمين سكنينا للنفس الوار وفيه شئ وهو قوله تعالى والذين يطاهرون من نسايمهم الى قودهم تعالى
ستين سكنينا هم فانه شئ اى فان النفس هم يغيد الكفارة شئ اى كفارة الظهار هم على هذا الترتيب شئ وواضعه
لان الله تعالى ذكره بالبحر والفاو اى للترتيب هم قال شئ اى القدر وى رحمه الله تعالى هم وكل ذلك قبل
شئ اى كلما ذكر من الاعتاق والصيام والاطعام قبل الوطى هم وهذا شئ اى الترتيب هم فى الاعتاق والصوم
ظاهر للتضيض عليه شئ لان الله تعالى قال فخير برتبة من قبل ان يتاسم وكذا فى الاطعام لان الكفارة فيه شئ
اى فى الاطعام هم ستمية للبرتبة شئ الثابتة بالظهار والعقب جسيما فلا يد من تقديمها شئ اى تقديم الكفارة هم
على الوطى ليكون الوطى عللا لاش لانه لو لم يوطى قبل الكفارة بالاطعام لم يكن المنى منبها وهو فاسد وفى شرح مختصر الكفرى
وقال مالك يجوز الاطعام قبل الميس وية قال وانه هم قال شئ اى القدر وى رحمه الله تعالى هم ويجزى فى التتق الرتبة
الكفارة والمسلمة والذكر والاشى والصغرة والكبير لان اسم الرتبة يطلق على هولاء شئ لانه ليس فيه تضيض بعقده دون
صغرة فيجوز لكل هم اى شئ اى الرتبة هم عبارة عن الذات الملوك المرقوق من كل وجه شئ اقرض على المصنف
هناسن وجبين احدهما فى قوله المليك بالذكيرة لان الذات موشة ولا يجوز تذكيره او الصوب عن الذات المرقوقة الجوز
من لذات تستعمل استعمال النفس الشئ وعن ابى سعيد كل شئ ذات وكل ذات شئ تذكيره باعتبار المعنى الثانى والوجه الاخران
المحمول عن ايمته اللغة استرق العبد اتخذه رفيقا ولم يسع رقته حتى يبتق منه المرقوق وانما يقال رق فلان اى صادر رفيقا
اى عبدا والجواب عنه ان المازهرى حكى عن ابن السكيت انه جازع بمرقوق وكما جاء الله وقال تاج المشيعة ووجه ان يكون
من رق له اذا جرمه فهو مرقوق لانه ثم خذفت الصلة كما فى المندوب واعلم ان قوله من كل وجه يتعلق بالمرقوق ووجه الملوك
لان الكمال فى الرق شرط دون المالك ولذا الوفاق المكاتب الذى يردنياسم من الكفارة وهو غش المبر لمهم
لان الرق فيه ناقص هم وانما فى سياتنا فى الكفارة شئ فاسنا لا تجزى فى كفارة الظهار عنه وية قال مالك
واحدا لان ما لكما يقول بجواز اعتاق الجوسى فاما لما انه يجزى على الاسلام عنده فيحصل الاسلام بعده بالاكراه عليه هم وهو
اى انما هم يقول هو حق الله فلا يجوز من االى عده الكفارة شئ اى كما لا يجوز من الزكاة الى الكافر لانه
عده الله وفى بعض المسخ فلا يجوز من اى من حق الله تعالى هم ونحن نقول المنصوص عليه عتاق يطلق الرتبة وقد حقق
شئ لان المطلق عبارة عن بعض اللذات دون الصفات وقد يتحقق لانه ليس فيه باس على الابان والكفر هم
تقصده من الاعتاق ولكن من الطامات شئ هذا جواب عن قول انما فى الكفارة حق الله تعالى تقديره ان قصد الكفر
بالاسلام هو ان يمكن المنق من الطامات بمكروه عن خدته المولى هم ثم مقاربة شئ باعتاف عبد الميم اى ثم كتابه

فأطعام ستمين سكنينا
لنفس الوار وفيه فانه
يفيد الكفارة على هذا
الترتيب قل وكل
ذلك قبل الميس وهذا
فى الاعتاق والصوم ظاهر
للتضيض عليه وكذا فى
لان الكفارة منهية
فلان من قبل يوطى
ليكون الوطى عللا قال
دخلى فى الاعتاق
الكفارة والمسلمة و
الذكر والاشى والصغرة
والكبير لان اسم الرتبة يطلق
هو كذا لا يخرج اى الذات
مرقوق المملوك من كل وجه
ولما فى كذا لا يخرج
ونقول الكفارة حق الله
فلا يجوز من االى عده الله
كل كذا وفى بعض المسخ
عليه عتاق الرتبة وقد
تحقق قصد كذا الاعتاق
الكن من اطله شوقا

هم المحيية بحال به الى سوء اختياره في التخيير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الاقتران والكتب لان المقارنة تمتع
 الاقتران وهو كسب لحيته ثم توضع حتى في الكلام ان يقال تحريرا لكافر ليس لحيته من وجه بل حوسنة من كل وجه
 لانه تخليصه من الرق وتكليفه من الطاعة والمنظر في محاسن الاسلام لانه احسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء
 اختياره فلا يضاف ذلك الى المعلى وتعالى ان يقول مقارنته المحيية بحال به الى سوء اختياره لكون لم لا يكون قصور ذلك
 منه الفاعل العرف اليه كما في الزكاة وجواب ان القياس جواز من الزكاة اليه ايضا لان فيه موصاة عباده الله لكون
 قوله عليه السلام خذ من ائتنا سهم وروا في فقر اسمهم اخرهم من العرف وقد اطل الشرح هنا يذكر دلائل من جهة الخصم وروا من
 جهتنا خذ من الكفرة منة نفوا الكفرة منة وروا في فقر غير اهل ذلك قال الله تعالى ولا تميموا للنجس متفقون ولا تبش
 اشد من الكفر ولما لا يجوز المرتدة لان الايمان شرط في كفارة القتل النفس والاجل فكذلك في سائر الكفارات لانها جنس
 واحد ولان المطلق يحل على المقيّد في جنس الواحد والكفارات جنس واحد ولاننا انما نقتضي رقبته حتى قايم من كل وجه ولما لا
 انزعي والكافر ميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحيياه ولان الكفارة حسنة واعناق الكافر سيئة لما فيه من تفرغ
 بالعبادة الاوثان ولانه عليه السلام قال لعادية بن الحكم بن قتيبة سبارة جوسية وقلان رسول الله على رقبته فاقصبا منه
 فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فاشارت الى السماء فقال اعقبنا فانما سوسية وروا مسلم والناسي على لسان
 عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجوع ولانه لا يجوز التقرب الى الله بغير اعدائه ولان العمل بالقيّد على
 بالديلمين لان المطلق خبر المقيّد قلنا جواز الموتة باعتبار انما يقبّل لاننا موتته وكذا الكافرة كما في الآية وروا في الصغيرة
 وبنيها تضاد والمرتدة منوع يجوز عند بعض المشايخ وعند البعض لا يجوز لانه حتى القتل حتى يجوز بالمرتدة بالاعمال وتقيّد الايمان
 زيادة على النفس وهي نسخ ولا يجوز تقيّد بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس المنصوص على المنصوص فلا يجوز ذلك
 للزوم اعتقاد النقص فيما نولي الله تعالى ابيانه ولا يحل المطلق على المقيّد اذ امكن العمل بها واطلاق البيت على الكافر
 مجاز فانه لو قال كل ملوك ابي حشر عبيد الكفار بالاجل والقول بان اعتناق الكافر سيئة غير قيمة لصحة النذرة
 ولانه لعادون على البر والتقوى كما ذكر من قريب وخديث معاوية بن الحكم سويل عند الثقات فان فيه لسؤال عن مكان
 الله وهو محل على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بدليل قوله ان على رقبته سوسية وفي رواية اخرى
 وقولهم لا يجوز التقرب الى الله تعالى المتفق اعدائه مخالف للنفس قال الله تعالى لا يباكم الله عن الذين يقالوكم لا قول ان
 تبرؤهم ونفسوا اليهم فانه تعالى انما عن الاحسان اليهم ولما يصح النذر باعتناق العبد الكافر وقد جوزت المالكية
 اعتناق الجوسي والصائبين ولم يجوز اهل الكتاب وقولهم العمل بالمقيّد على الديلمين باطل لان الاطلاق ضد التقيّد فلا يكون العمل

للعطية بحال به
 الى سوء اختياره

في

ثم في منه لم يجر كذا في الميراث ولا يجرى في حق المدبرين خلافا لما فيهم لانه يرى جواز بيعه وبه قال احمد وثمان النبي وادود
 الظاهر فيهم دام الولد في اي وقت ام الولد لم يجر عقده وقال عثمان وادود يجوز عتق ام الولد بنا على جواز بيعها عند ما
 ولا يجوز عند الحسن ومن ذكرنا معه لانهم استحقاقهما الحرة بجهته هي جهته التدبير وجهته الاستيلاء هم فكان الرق
 بينهما انقضاءش لتزويج العتق اليها قبل هم وكذا في اي وكذا لا يجرى هم المكاتب الذي ادى بعض المال لان المال
 يكون بديل ش اي بعوض والعوض ميطل معنى القرينة هذا ظاهر الرواية وبه قال في فرد الشافعي واما في ردائه
 هم ومن ابى حنيفة انه يجرى ش اي ان عتق المكاتب الذي ادى بعض المال تجزئه ردوا الحسن عن ابى حنيفة هم بقيام الرق
 من كل جبه ش لان رد لا ينقص به ادى من البديل هم ولذا في اي ولا يل بقاء الرق من كل جبه فبقا المكاتب
 الانفصال ش سوا كان بعد استيفاء بعض او قبله هم بخلاف امويته الولد والتدبير لانهما لا يمتثلان الانفصال ش
 فلا يجوز عقدهما عن الكفارة لان الكفارة عتق الرقبة هي اسم للذات المرفوعة لغة وشرعا فيقتضيه قيام الرق بطلانها والطلاق
 يقع على الكامل لان انقص الاستيلاء والتدبير مكمل لانقصان فيهما فلا يجوز هم وان عتق مكاتب لم يود شافعي من
 مال المكاتب هم جاز ش عندنا وبه قال احمد في رواية هم خلافا لما في رتبة الله تعالى ش فردوا مالك واهم في رواية هم
 له ش اي شافعي هم انه ش اي ان المكاتب هم اتحق الحرة بجهته المكاتبه فاشبهه المدبر ش اي على مذهبه لان عند
 بيع المدبر وعتاقه عن المكاتبه جاز وهذا الزام من الشافعي على اصحابنا على ما اجابوا يعني ان المدبر لا يجوز عتاقه عن
 الكفارة عنكم لاكم علمتم ان عتق بجهته فينبغي ان لا يجوز عتاق المكاتب ايضا لانه ينفي العتق بجهته وهو باطل لانه
 ينفخ وذلك لاهم وانا ان الرق ش اي في المكاتب هم قايم من كل وجه على ما ينشأ اشار به الى قوله ولذا قبل
 المكاتبه الانفصال هم وقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم المكاتب بعد اقبى عليه درهم شافعي
 افرجه ابو داود ومن حديث عمر بن الخطاب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب ب باق عليه من الكفارة
 ش اي انتهى فعلم ان الرق فيه كامل قبل او ابدل المكاتبه فيدخل تحت مطلق اسم الرقبة هم والمكاتبه لانهما في شافعي في
 الرق يعني لا يلزم من وجود المكاتبه ارتفاع الرق لعدم الساناة هم فانه ش اي فان عقد المكاتبه في بعض
 من فاسدا ش فان المكاتبه هم فك الجوش عن العبد في حق الكاسب هم بمنزلة الاذن في التجارة ش وهذا لا يمكن
 نقصانا في الرق فان قلت لو كانت المكاتبه فكل الجور بمنزلة الاذن في التجارة لا يستبعد المولى بالبيع كما في غزل
 الماذون ش فاجاب بقوله هم الا انه ش اي ان عقد المكاتبه هم بعض فيلزم من جانب ش اي من جانب المولى
 بخلاف الاذن فانه فك بغير عوض هم ولو كانت ش جواب بل في معنى دولتان المكاتبه لو كانت هم فانه ش

ولا يجرى عتق المدبر وهم الذين استحق
 الحرة بجهته مكان المولى في ملكها
 قصدا وكذا المكاتب الذي ادى بعض
 المال لان عتاقه يكون بديل
 ومن ابى حنيفة لا يجرى لقيام الرق
 من كل جبه ولهم العتق للكتابة
 الا عتق بجهته هو مذهب اهل
 والتدبير مكمل لانقصانها
 فان عتق مكاتب المدبر وشبهه جاز
 خلافا للشافعي بانه لا يمتنع
 الحرة بجهته المكاتبه فاشبهه اند
 ولنا ان الرق خاتم من كل وجه على
 ما بينا في قوله عليه السلام
 للمكاتب عتق ما بقي عليه درهم
 والمكاتبه لا ينفقه فانه
 خلافا للجور بمنزلة الاذن في
 التجارة لانها بغير عوض فيلزم
 جانبها وكل ما انف

جاء

وقوع الاعتراف عن الكفارة ثم يقع شئ اى الكتابته ثم يقع الاعتراف شئ يعنى فزورة من الاعتراف بطريق الاعتراف
 ثم ان يجرى شئ اى الكتابته ثم يقع شئ اى تحمله بغيره ولو كان مانعا للفتح بمقتضى ان هو عليه اى ولو كان عقد
 الكتابته مانعا وقوع الاعتراف الى آخره ثم الا انه يسلم له الاولاد والا كسابش هذا جواب عما يقال ان عقد الكتابته
 لما مضى انتفى بغيره فمضى ان يكون الا كساب الاولاد للمولى فاجاب بجوابين اعمها هو قوله يسلم له الاولاد والا كساب
 ثم لان العتق فى حق المملوك لجهة الكفارة رعاية للمالكين والى جواب الاخر هو قوله ان
 الفسخ فزورى شئ اى فسخ عقد الكتابته فزورة الجواز من جهة التكفير لم لا يظهر فى حق الولد والكسب شئ لان الثابت
 بالفزورة لا يحد ويمنعها من ان يشتري شئ اى المظاهر من اباءه او ابنته بنوعى بالشراء الكفارة باز عنها شئ اى
 عن الكفارة واليه ذهب بعض اصحاب الشافعى وكذا هو اشتري كل ذى رحم مومئى عليه وم قال الشافعى لا يجوز
 وبه قال ابو حنيفة الاولاد ملك واحمد وزفر وعلى الخلاف لو وهب له او اوصى به المولى بملكه بلا منعه كما لو بخل بالميراث لا يجوز
 بالاجماع ثم وعلى هذا الخلاف كفارة يمين شئ وكذا كفارة انفسار وانقتل ثم والمسئلة ما تيك فى كتاب لايمان
 انفسار الله تعالى فخرجوا من كرم الله تعالى وفضله ان فضل اليه والى بعده الى اخره انفسار الله تعالى ثم فان اعتق نصف
 عبدا مشتركا وهو مومئى شئ اى والحال انه غنى قدير به لانه اذا كان مومئى عليه السعاية فلا يجزى عن الكفارة عندنا ايضا
 لانه اعتراف بمومئى ثم فمضى قيمته باقية لم يجز عن ابى حنيفة ويجوز عن الشافعى وقال الشافعى لو اعتق بقيقه ونوى عتق
 جميعه عن الكفارة اجزاه ولو كان مومئى فاعتق نصيبه عن كفارة اشتري نصيبه شركه فاعتقه عن كفارة اجزاه فيه
 ولانهم لا يملك نصيبا لشركه بالانسان فصاير متفاكل العبد عن الكفارة وهو ملكه شئ اى والحال انه ملكه فى ذلك الوقت
 ثم بخلاف لانه لو كان العتق مومئى عليه السعاية فى نصيب الشريك فيكون اعثا بمومئى شئ فلا يجوز بالاعتراف
 ثم ولو ابى حنيفة ان نصيب صاحبه ينقص على ملكه شئ لاستحقاق الحرية وتغذرا استدانة الملك فيه ثم تم تحويل اليه بالانسان
 شئ باقى منه ثم وشكلا يسخ الكفارة لتكمن النقصان منه فاذا اعتق يكون مستقار ببقية ناقصة فان قبل المضمونات باو
 النقصان بصفة الاستناد الى زمان وجوده ب نصيب الشريك ملك المتق زمان الاعتراف فكان النقصان فى ملك
 شركه وشكلا لا يسخ الكفارة اجيب بان الملك فى المضمون مثبت بصفة الاستناد فى حق النقصان فى حق غيره ولو الكفارة
 غير ما فيمكن النقصان فى غيرها فلا يجوز من وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم اعتق باقية شئ اى باقى عبده ومنها
 جائز شئ استنادا ونقصان لان لا يجوز عند ابى حنيفة كفاى العبد المشترك بوجود النقصان فى النصف الاخر ولا يستحق
 ما اشار اليه بقوله من لانه حق بطلان شئ ولا منظور فيه ثم والنقصان شئ هذا جواب عما يقال قد يمكن النقصان كامر

ينقص بمقتضى الاعتراف وهو
 يحتمله ا لانا ليس نعلمه
 الا كساب او اولاد لا يفتق
 فى المحل جهة الكتابته ولا يفتح
 ضرورى لا يظهر فى حق الولد
 والكسب ان اشتري اباءه
 وابنته يندى بالشراء الكفارة
 جائزها وقال الشافعى
 لا يجوز له هذا خلافا لغيره
 والمسئلة ما تيك فى كتاب
 لايمان انفسار الله فان اعتق
 نصف عبدا مشتركا وهو مومئى
 ومنه قيمته فية لا يجوز عندنا
 ويجوز عند مالك يملك نصفها
 بالنقصان فصاير متفاكل العبد
 عن الكفارة وهو ملكه بخل ما
 اذا كان العتق مومئى عليه
 السعاية فى نصيب الشريك فيكون
 اعثا بمومئى شئ لا يفتق
 ينقص فى ملكه ثم تحويل اليه بالانسان
 ومنه اعتراف الكفارة وان اعتق نصف
 عن كفارة ثم اعتق باقية منها
 لانه اعتراف بكونه مومئى

عن صيا من صيام يوم الاثنين يوم الفطر ثم نان جسات استعسها منهن في خلال الشهرين ليلا عاذا ونهارا
استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد ش وبه قال الشعبي ومالك وحماد ابو عبيد واما قيد الجائع بالتي طاهر منها لانه
اذا جاع غير افان كان وطيا فسد الصوم بقطع التتابع . ليزنه الاستئناف بالاتفاق وان كان . لا يفسد الصوم بان
وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يزنه الاستئناف بالاتفاق وقيل بجائع التي طاهر منها بالنهار ناسيا لانه اذا جاع
بالنهار عاذا استأنف بالاتفاق وذكر العمري بالليل وقع النافا لان المد والنسيان في الوطى بالليل سواء فزنت النافا
في وطي لا يفسد الصوم . وقال ابو يوسف لا يناف ش وبه قال الشافعي وابن المنذر والنهارية هم لانه لا ينج
اقتلج اذ لا يفسد الصوم ش اى بالجائع ليلا عاذا ونهارا ناسيا فنهارا كوطى غير اهم وهو شرط ش اى
اقتلج هو شرط للوم كفاة وقد وجدهم وان كان تقديمه على اليس شرط ش اذ جواب عاذا في التقديم
على اليس شرط له يوجد فاجاب بقوله وان كان الى قوله هم فبنا اية تقديم النفس وفيما قلتم ش يعنى الاستئناف
هم تاخير الكل عنه ش تاخير البعض بومن تاخير الكل هم دلهما ش اى لابي حنيفة ومحمد هم ان شرط في الصوم
ان يكون قبل اليس ش لانه قال الله تعالى من قبل ان يماسهم وان يكون غاليا عنه ش اى شرط
ايضا ان يكون الصوم غاليا عن الجائع هم ضرورة بالنفس ش اى لاجل ضرورة كون الصوم قبل اليس كونه
غاليا عنه بمقتضى النفس وهو قوله تعالى من قبل ان يماسهم وهذا الشرط ش اشارة الى غاى الشرط هم بخبرهم بش
اى اليس في خلال الشهرين فاذا كان كذلك هم فبنا تفان الصوم فاذا افطر منها ش اى من الشهرين هم يوما
يعذر او يغفر عذرا بتأنف ش الصوم هم لغوات التتابع ش المشربة بالنفس هم وجه قاده عليه ش اى
على التتابع هم عادة ش اى من حيث العادة واخره من المنة اذ افطرت في كفارة الظهارة اقتل بعد الجعش
بانه ان كانت تأنف لانها معذرة مادة لا تجد شهرين متتابعين لا تخفى فيها هم واذا طاهر البعد لم تجز في الكفارة كما لا يجرى
لانه لا ملك فلم يكن من اهل التكنية بالمال ش وان ملك لوجود التنافي بين الرق والملك فمعيين كفارة بالصيام
كما لا يجرى هم وان اعتقد الله الى اذ اظم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير كالملك ش اى تملك المولى
اياد وبه قال الشافعي وحماد وهو مروي عن الحسن بن علي بن القاسم المالكى لو اظم باذن مولاه اجزاه ولو اتفق لا يجزى
وقال الاوزاعي يخير فانه باذنه اذ لم يقدر على الصيام هم فاذا لم يستطع المظاهر الصيام اظم سنين سكننا بقوله فاعلم
فن لم يستطع فاطعام سنين سكننا ويطعم كل مسكين نصف صاع سن براوصا عا من تمر او غير ش من وقيق الخطة او
سويقنا او نصف صاع من زبيب عند ابي حنيفة وعند هارم صاع من زبيب وحي احدى الروتين عن ابي حنيفة

فان جامع الله طاهر منها في
خلال الشهرين ليلا عاذا
او نهارا ناسيا استأنف الصوم
عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف يستأنف لانه لا ينج
التتابع اذ لا يفسد الصوم
هو الشرط وان كان تقديمه
على اليس شرط ففيما اذ هبنا
اليه تقديم البعض وفيما قلتم ش
الكل عنه ولما ان الشرط في
ان يكون قبل اليس ان يكون
غاليا عنه ضرورة بالنفس
يخدم بفيستأنف وان افطر منها
بعد او يغفر عذرا استأنف لغوات
التتابع هو فاد ر عليه عادة وان
العباءة لا تجز في الكفارة الا الصيام
لا ملك فلم يكن من اهل التكنية
وان عتق المولى او اذنه لم يجز
لانه ليس من اهل المال فلا يصير
تملكه اذ لم يستطع الصيام
اطعم سنين سكننا بقوله فاعلم
نستطع فاطعام سنين سكننا
ويطعم كل مسكين نصف صاع
بزاوصا عا من تمر او شعير

كذلك في الطلاق هم اذ قيمته ذلك شئ اى اذ يعلم قيمته ذلك لكن من غير الاعداد او التسوية مطلقا اذ انى الاعداد
 التسوية فلا يجوز اذ اذ كانت اقل قدر ما قدر الشرع ان كان من الاخر فقيمة حتى لو ادى نصف مائة من
 تم حديد يبلغ قيمة نصف مائة من خطلة لا يجوز وكذا لو ادى اقل من نصف مائة من خطلة يبلغ قيمة مائة من
 لا يجوز والاصل فيه ان كل جنس هو منصوص عليه من العلل لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في
 القيمة لانه اعتبارا لعنى في النصوص عليه وانما الاعتبار له في غيره هم بقوله عليه السلام شئ تعليل بقوله او يعلم كل مسكين
 نصف مائة الى قوله او شعير وليس بتعليل بقوله او قيمة ذلك اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اوس
 ابن الصامت شئ الحديث لخولة بنت ثعلبة زوج اوس بن الصامت انى عبادة بن الصامت كذبه واه ابوداود
 من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خطلة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة بنت ثعلبة قالت
 فاهر بنى زوجي اوس بن الصامت فبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجادلني فيه ويقول ان الله
 فانا ما هو ابن عمك فابرجت حتى انزل الله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الآية فقال عليه السلام لعنق رقبته
 قالت لا يسي قال فيصوم شهرين متتابعين قالت ان شئ كبير لا يستطيع ان يصوم قال فليطعم ستين مسكينا قالت من غده
 شئ يصدق به قال فاني اعينه بقرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعينه بقرق من تمر قال آمنت فاعني بها ستين مسكينا
 واجى الى ابن عمك قال العرق سنون مائة قال سهل بن جعفر العرق تون عن سهل بن جعفر مائة من تمر او نصف مائة من تمر وكذا
 ذكر في البسوط قال ابو عمر بن عبد البر هو سلمة بن مخمر بن سليمان بن عارثة الانصاري ثم البياضي مدني ويقال سلمان
 بن مخمر سلمة صح وهو الذي فاهر بن امراته ثم وقع عليها فاهره رسول الله عليه وسلم ان يفره وكان من البكايين وقال ابو عمر
 ايضا سهل بن مخمر وصحته وروايته حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه اوصاه وقال يا بني الله الملك ثمن
 عبد فاشترى عبد افان الحدود في نواصي الرجال ولم يذكر له شيئا متعلقا بالظهار وقال الذي سهل بن مخمر الليثي وقيل
 سهل نزل البصرة وحديثه عند خالد السمن عن ابيه ولم يذكر شيئا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسير صاحب الهداية فيما ذكره
 واجب من هذا الاثر ارمي الذي طول الكلام في هذا الموضع وقوه الناظر فيه وقال في مرض الاستدلال ولنا مروي
 الشيخ ابو الحسن الكشي في جامعته في قصة خولة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم وسقا من تمر ستين مسكينا ثم قال
 والحديث مسند في سنن ابى داود وبطوله حتى وكان يمشي ان يذكر الحديث بلفظ ما رواه ابو داود وبسنده واشبهه
 الاكل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المستغفر في معرقه الصواب قال سهل بن مخمر ونظر فيه في
 منوعين احدهما ان الاصح فيه سهل كبر كما ذكرناه ولم يبه عليه بل بلننه كما وجده بخطه من لا يعتبر بغيره والآخر ارمي ما ذكره

او قيمته ذلك
 لقوله عليه السلام
 في حديث
 اوس بن
 الصامت
 وسهل ابن جهم
 لكل مسكين نصف
 صاع من تمر

امر به الاطعام عنه طلب الفرض منه من حيث المعنى هم الفقير قابض له او اثم لنفسه شئ اى قابضا لثيابه عنه ثم يكون قابضا لنفسه هم وحق تملكه شئ اى تملك الامر هم ثم تملكه شئ اى ثم تحقق تملكه الى الفقير كما هو سبب الدين من غير من عليه الدين و امره بقبضه فانه يجوز لانه يصير قابضا لمواهب ثم يحمله لنفسه كذا هنا ولا يقال كيف يجعل الفقير ثيابا وهو مجهول والرضي بكونه ثيابا بشرط لا بالقول انما راعى شرط اليطا لثيابه اذا كانت تصدقة لا نفيسة لما عرفت ان ما ثبت ضمننا لا يراعى شرط اليطا قال الكاكي ويرى على ظاهر الرواية الزوج على عبد الغير ان يورثه بغيره فانهما يجعل فيها قرضا لا بهته وان كان في الفرض شك و الفرق ان في معنى الاطعام معنى القرية والصدقة فيقصد بذلك الثواب والاجر دون المال بخلاف غيره ومنهم من يقول الصدقة تقع في يد الرمن قبل ان تقع في يد المحتاج ولهذا لا تصرف الجاهل في الصدقة لان القابض معلوم ولهذا لو تصدق بدار تحمل القسمة على فقيرين باز على اثنين لا يجوز والفرق ان القابض في الصدقة معلوم دون البهته فان عداهم وعشائهم بازش هذه من سائل القدوري اى فان عداستين سكينتين معني اطعم العدا هو طعام العدا قوله وعشائهم اى اطعمهم العشاء وهو طعام العشاء الرواية بالاولا فان التعديت الواحدة دون التعشيت والتعشيت من غير التعدي لا يجوز ذكره في البسوط وعن ابى حنيفة لو عدي ستمين سكينتين وعشيت نوزين لا يجوز وقال الكاكي وما في بعض نسخ المداينة ان عشاءهم اراد به عداهم عدا من او عشاءهم عشاء من ذكره في الموطأ فعلم ان المراد عدا او عشاء او عشاءهم فليطعموا كلوا او كثير اشرا بعد ما شبعوا اذا قصد الشبع لا المقدار لان المقصود دفع حاجته اليوم وفي الميلا المعبر كلمتان شبعان ولا يغني فيه مقدار الطعام حتى لو قدم اربعة اربعة او ثلثة في كفاية اليدين من يدي عشرة وشبعوا اجزوا وان لم يبلغ ذلك ساعا او نصف صاع ولو كان احد هاشمعا من ل يجوز يختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجوز لانه وجد اطعم العشرة وقال بعضهم لا يجوز لان المأخوذ عليه اشباع العشرة ولم يوجد بقلوبنا قال ابراهيم النخعي وما لك هم وقال الشافعي لا يجزيه الا التملك شئ وبه قال احمد وانما يغني فيه التملك دون الابائة هم اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر شئ اى قياسا عليها هم وهذا شئ اى وجه اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر هم لان التملك ادفع للمأبئة فلا تنوب مناة الابائة شئ لان الابائة ليست شئ التملك في دفع الحاجة هم ولنا ان النسوس عليه هو الاطعام شئ ويوجب لغير طاعماهم وهو حقيقة في التمكن من الطعام شئ بضم الطاء وهو الطعام والطعام بالفتح مذاق الشئ هم وفي الابائة ذلك شئ اى الاطعام هم كما في التملك شئ اى كما في معنى التملك الاطعام فاذا كان كذلك فيتاوى الواجب بكل واحد منها فكانت الابائة ثابتة بالنفس والتملك في سناه بل هو فوقه فيما هو المقصود وهو سد خلقة الفقير واغناؤه هم اما الواجب في الزكاة شئ جواب عن قول الشافعي اعتبارا بالزكاة وصدقة الفطر تقريره ان الواجب في الزكاة هم الابائة شئ وهو الاطعام هم وفي صدقة الفطر

والله
قابض له او اثم لنفسه
فحق تملكه ثم تملكه
فان عداهم وعشائهم
جواز قليلا كان ما اكلوا
او كثيرا وقال الشافعي
لا يجزيه الا التملك
اعتبارا بالزكاة وصدقة
الفطر وهذا لان التملك
ادفع للحاجة فلا ينوب
منابه الابائة ولنا ان
المنصور عليه هو الاطعام
وهو حقيقة في التمكن من
وفي الابائة ذلك كما في
التملك اما الواجب في الزكاة
الاغناء وفي صدقة الفطر

الاداء هم دها التملك من ش اي معنى التملك هم حقيقة ش فلا يجوز الاباحة وفي الكافي الاصل ان الاباحة تقع في كفارة
 انظار والاداء انظار ودين وجزار العيد والفدية دون الصدقات كالزكاة وصدقة الفطر والحق عن الاذى والعشر فانه يشترط فيها
 التملك وفي صدقة الفطر عن الاذى خلاف من ابى يوسف ومحمد فابى يوسف يجوز الاباحة ومحمد يشترط التملك هم ولو كان في عتقهم
 بمضى فليمنهم لا يجزيه ش هذه من مسائل كتاب الايمان ذكره بسبيل التفرع هم اي ولو كان في المساكين اثنين الذين عتقهم بمضى فليمنهم
 العبد لا يجزيه هم لانه ش اي لان العبد هم لا يستوفيه كالمال لان الفدية وقضية ما قصه فلا تجزيه عن الكمال فان قيل تجزيه في
 الاثنين فليما لا يملك او اكثر فينبغي ان يجزيه في العتق قبل اصالته اكل التام قيمته قوام الاكل التام فليمنهم ما عتقهم بخلافه هم ولا بد من
 الاداء هم في العتق يمكنه الاستيفاء اني الشيخ ش اورده هذا ايضا على سبيل التفرع والاداء ما عتقهم به وهو الذي لو كان شيئا
 غيره وانما شرط الاداء هم في غير الشيعية دون غير البر لان الفقير لا يستوفى من غير الشيعية اجتهاد اذا كان ما وذاك كذلك في الردف
 والذين بخلاف خبر البر فانه يستوفى من اجتهادهم ولو لم يكن ما وذاك قال بعضه وكذلك لو عتقهم او عتقهم بسبق ثم قالوا هذا في وياهم
 انما في وياهم بخلاف من المجزهم وفي خبر الخطه لا يشترط الاداء هم ش لان ادائه فيها لا سيما اذا كان سخيا وانما يوقف
 اكله على الاداء عند اهل الرفاهية دون المساكين هم وان اعطى سكيناً واحداً من يومها اجزاء ش يعني اذا كانت تلك
 شبعان في كثر يوم وردى من ابى يوسف في غير رواية الاصول انه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي فيه قال الشافعي ومحمد
 في الاطعمهم وان اعطاه في يوم واحد لم تجزه الا عن يومه ش لان المقصود سد الحاجة والحاجة تجدد في كل يوم فالدفع
 اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره ش بخلاف ما اذا اعطاه في يوم واحد لان الواجب التفرق على ستين سكيناً
 لهم يوحد ذلك لا حقيقة لانه سكين واحد ولا تكاليفهم تجدد الحاجة بخلاف المسئلة الاولى لان الطعامة في ستين يوماً
 كاطعام ستين سكيناً لما قلناهم وهذا في الاباحة من غير خلاف ش اي عدم الاجزاء فيها اذا اعطى كله سكيناً واحداً في يوم
 واحد بطريق الاباحة بخلاف معنى التجزئة بالايام لان الواحد لا يستوفى بالاستوفى ستون سكيناً في يوم واحد هم
 ولا التملك ش يعني اذا اعطى الطعام كله سكيناً واحداً في يوم واحد بطريق التملك هم من سكين واحد في يوم واحد
 بطريق التملك بدفعات فقد قيل لا يجزيه ش وهو الاصح كذا في المحيط لان المتبرع بالعملة هم وقد قيل يجزيه لان الحاجة الى التملك
 تجدد في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع بدفعة واحدة لان التفرق واجب بالنفس ش فاذا دفع للاجزة الا عن واحد كالحاج
 اذا رمى الحصيات بسبع دفعة واحدة كذا في المبسوط هم وان قرب التي فاهر منها في خلال الاطعام لم تنف لانه قد قيل
 شرط في الاطعام ان يكون قبل السيس ش وبه قال الشافعي ومحمد لان مالك ينافي ما عتقهم هم الا ان يمنع من
 السيس قبله ش اي قبل الاطعام هم لانه لا يقدر على الاعتاق والصوم فحقان بعد السيس ش فالتبع لا يلحق به

الاداء او دها التملك حقيقة
 ولو كان فمن عتقهم بمضى
 فليمنهم لا يجزيه لانه لا يستوفى
 كل واحد من الاداء
 خبر الشيعية يمكنه الاستيفاء
 الى الشيعية وفي خبر الخطه لا
 يشترط الاداء وان اعطى
 مسكيناً واحداً من يومها
 اجزاء وان اعطاه في يوم واحد
 لم يجزه الا عن يومه لان القصير
 سد خلته المحتاج والحاجة
 تجدد في كل يوم فالدفع اليه
 في اليوم الثاني كالدفع الى غيره
 وهذا في الاباحة من غير خلاف
 واما التملك من مسكين
 واحد في يوم واحد بدفعات
 فقد قيل لا يجزيه وقد قيل يجزيه
 لان الحاجة الى التملك تجدد
 في يوم واحد بخلاف ما اذا دفع
 واحداً في يوم واحد بدفعات
 قريب اني ظاهرنا في خلاف الاطعام
 لم يستوفى في الاطعام
 ان يكون قبل السيس لانه يمنع من
 قبله لانه لا يقدر على الاعتاق
 او الصوم فحقان بعد السيس

والمنع لمن في غير كالا بعد الشدة
 في نفسه واذا اطعموا على طهر
 ستين سكيناً لكل سكين
 ساعاً من بر لم يجره الا على
 صما عند ابي حنيفة وابي
 يوسف ^{قوله} ويحكم في غيرهما
 وان اطعم ذلك عن اخطا
 وظها ابراهيمي ما كان
 بالمؤدى وفاقدهما والمعدود
 اليد محل لها فيقع عنهما كما
 لو اختلف السبب في فرق
 الدفع ولهما ان لنية في
 الجنس الواحد نحو الجنس
 مقبولة واذ لعت الذئبة والكلب
 يصلم كفاً واحداً لان نصف
 الصائم اثنى العاقل فيضع النقص
 دون الزيادة فيقيم عنهما كما اذا
 اصل الكفاً في كل واحد في ذلك
 لانه في الدفعة الثانية في حكم
 سكين اخرون في وجهه كفاً واحداً
 فالتقريبين لا يجرى عن احد
 بعينه سكايرته مأكول اذا صام
 اربعة اشهر واطعم مائة وعشرين
 سكيناً
 جازي الى الحبس من خلا جازية
 الى نية معينة

اجتمعهم القدرة على الاعتاق فيكون لمن في غيره هم والمنع لمن في غيره لا يعدم الشر وعين في نفسه شئ فلا يقتضيه الفاء واذا كان
 وقت النداء والصلوة في الاوقات المذكورة هم واذا اطعم من طهارين ستين سكيناً لكل سكين ما عالم بخبره الا من واحد
 منها عند ابي حنيفة وابي يوسف شئ هذا سائل الجاهل الصغير وصورتها في يدى محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يكون
 عليه طعام بانه وشرب سكيناً عن طهارين اطعم ستين سكيناً لكل سكين ما عام من خطه من طهارين من امرأة واحدة
 او امرتين لم يجره الا من ابي حنيفة وابي يوسف هم وقال محمد بن يعقوب عنهما شئ اى عن طهارين هم وان اطعم
 ذلك عن افطار وطهار ابراهيمي شئ اى عن الافطار والطهار بالاعتاق هم له شئ اى محمد بن ابي المودى شئ
 وهو قدر الصيام هم وفاء بهما شئ اى بخفاريهما لكل واحد من ستين سكيناً هم والمعدود على محل لها جميع فيقع عنهما شئ
 اى عن الكفارين هم كما لو اختلف سبب شئ يعنى اطعم ذلك عن افطار وطهارهم او فرق في الدفع شئ بان اعطى
 سكيناً نصف الصلح عن احدى الكفارين ثم اعطى النصف الاخر اياه عن الكفارة الاخرى جازي بالاتفاق هم ولهما شئ
 اى لابي حنيفة وابي يوسف هم ان النية في جنس الواحد في شئ لان النية للتمييز بين الاجناس المختلفة او لتمييز الشئ
 ولا يوجب ذلك في الجنس الواحد هم وفي الجنسين معتبر شئ الا ترى من كان عليه قضاء ايام من رمضان فتوى
 صوم القضاء جازي ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر فيقتصر الى تعيين النية لاختلاف جنسها
 فان قيل لو عتق عبد عن احد الطهارين لم يصح نيته التعيين ولم يجعل فوا في جنس واحد ولم يزل على التي عينها
 قلنا افاد على النية رفع حرمتها بعينها فان قيل فعلق نيته الطهارين هنا غرض صحيح وهو رفع الحرمة عنها فوجب ان يصح قلنا
 اعتاق الرقبة يصلم كفارة عن احدى الطهارين قدر لو محله فصحت نيته فالأطعام ستين سكيناً صاماً ان كان يصلم
 عن الطهارين قدر الا يصلم محلاً لهما لان محل الطهارين بانه وعشرون سكيناً عند عدم التفريق فاذا زاد في الوظيفة نقص
 عن المحل وجب ان يغير قدر المحل احتياطاً كما لو اعطى ثلاثين سكيناً كل واحد صاماً هم واذا انقضت النية والمودى يصلم
 كفارة واحدة لان نصف الصلح ادنى المقادير وذلك شئ يعنى ادنى المقادير هم يمنع انقصان دون الزيادة
 شئ لان الشئ اذا وجب مطلقاً ثم ورد الشرع بالتقدير وذلك التقدير لا يمنع الزيادة فاذا كان كذا لم يفتق
 عنهما شئ اى عن الكفارة الواحدة هم فاذا نوى اصل الكفارة شئ فانه يقع عن احدى جازي بالاتفاق هم بخلاف اذا نوى
 في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم سكين آخر شئ هذا وجوب عن قول محمد بن ابراهيم في الدفع حاصلاً ان قياسه على غيره
 صحيح ووجهه من اتمن هم ومن وجبت عليه كفارة طهار فاعتق قيمين لا يجرى عن احدى بعينها جازيها وذلك اذا لم يجر
 اشهر هو اطعم بانه وعشرين سكيناً جازي لان الجنس متحد ولا حاجة الى نية معينة شئ كبسر الباء المشدودة

هم وان عتق منها رتبة واحدة او صام شهرين كان ذلك كجمل عن ايها شاذش في اجابته امتحان والقياس ان لا يجوز وهو قول في خروج
 الامر من يدهم وان عتق عن طهار وقيل لم يخرج عن واحد منها وقال زفر لا يخرج عن واحد ههنا في الفصلين وقال الشاذ
 له ان يجعل عن احدهما في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار اتحاد المقصود ونسب واحد شاذ فالبينة في الجنس الواحد
 لا تفيد في نية اصل الكفارة وذلك كبقية فله ان يجعل بعد ذلك عن ايها شاذ وقال ابو ثور يرفع في الطهارين ايها
 اصابتها القربة حل وطهاهم وجه قول زفر انه عتق من كل طهار نصف بعد وليس له ان يجعل عن احدهما بعد اعترق عنهما
 لخروج الامر من يده شاذ بعد اعترق فصار كما اذا عتق عن طهار وقيل هم ولما ان نية تعيين في الجنس المتحد لا يفيد
 فتلفوش اي نية هذا جواب عما يقال لان السلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة ههنا بالاتفاق في القتل والظهار
 واحد فاجاب بقوله و اختلاف الجنس هم وفي الجنس المختلف يفيد شاذ التميز هم و اختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة
 ههنا باختلاف السبب شاذ فان القتل بخلاف الظهار لا محالة و اختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم لمزوم السبب
 و اختلاف الملزوم يدل على اختلاف الملزومات ولما اختلف الجنس صحت البينة فكان اعتناق رقبته واحدة عن كفارين
 مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرتبة فلا يجوز ثم نظير لمصنف لكل واحد من الجنس المتحد و المختلف بلا ذكره في الفقه الا في الظاهر
 فقال هم نظير الاول شاذ معنى الجنس المتحد هم اذا صام يوما في قضاء رمضان عن يومين يجرى عن قضاء يوم واحد
 بناء على موثقة التوزيع وبقائه اصل البينة اذا اختلفت متحد هم ونظير الثاني شاذ معنى الجنس المختلف هم اذا كان عليه يوم
 القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التميز شاذ فان نوى من الليل ان يصوم عددا كانا كانت البينة غير مستبرة فلا يصير بها
 أصلا اذا اختلفت فان قيل اذا نوى طهرين في يومين فانه لا يجوز عن واحد وان اتحد الجنس قلنا لان السلم اتحاد الجنس
 لا يتخلف باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وخطابا على حدة فاما الخطاب فظاهر ولما سبب فان ولو كان
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان مجبوا وهو الشهر ولا يحتاج الى تعيين
 يوم السبت والاحد حتى اذا كان في قضاء من رمضانين شرط تعيين ذكره قاضي خان فروج في المنتقى عن ابى يونس
 لو قصد بدوهم عن يومين وطهار فله ان يجعل عن احدهما استحلا وفي جراح الفقه ظاهر عن اربع فاعتق عبد عن
 ثم مرض فاعلم ستين مسكينا عن جاز استحلا لا اتحادا للجنس ونقصان الملل لا يمنع وفي الخزانة صام تسعة وعشرين
 يوما بالملل وصام قبله خمسة عشر يوما وقيل لا يجوز ويجب اتصافه بالعدد وفي الاثر من يخبره بالاله ثمانية وخمسون
 يوما قال الثوري والكل واهل الحجاز والشافعي وابو ثور وابو عبيد وان لم يستقل الملل وقال الزهري يصوم
 يوما وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان مائة وستين يوما صام بغير الالهة وفي المنهل يجوز اعتناق عبد عن كفارة

وان عتق من مائة واحدة
 او صام شهرين كان له ان
 يجعل ذلك عن ايها شاذ
 وان عتق عن طهار وقيل
 لم يخرج عن واحد من ملوك قال
 زفر لا يخرج عن احدهما في
 الفصلين وقال الشاذ في قوله
 ان يجعل ذلك عن احدهما
 في الفصلين لان الكفارات
 كلها باعتبار اتحاد المقصود
 جنس واحد وجه قول زفر
 انه عتق عن كل طهار نصف
 الجبل وليس له ان يجعل عن
 احدهما بعد ما عتق عن الآخر
 الامر من يده ولذا ان نية التعيين
 في الجنس المتحد غير مفيدة فتلفوش
 وفي الجنس المختلف مفيدة فتلفوش
 الجنس في الحكم وهو الكفارة ههنا
 باختلاف السبب نظير الاول
 اذا صام يوما في قضاء رمضان
 من يومين يخبره عن قضاء يوم
 واحد ونظير الثاني اذا كان عليه
 صوم الفضة والنذر فانه لا بد فيه
 من التميز والله اعلم

في كل واحد لثبوت ذلك في رواية لا يجوز واثبات العبد الحر في دار الحرب عن الكفارة والعبد المستأنس يجوز خلافا
للأئمة الثلاثة ولا يجوز عن الكفارة إلى فقير أهل الحرب وإن كان مستأنسا ويجوز إلى فقير أهل الذمة خلافا لأبي يوسف
والأئمة الثلاثة وفيه اختلاف بين الأصحاب من أن العبد إذا اعتق عبدا عن كفارة عن كفارة إضراره وعندنا
إذا لم يشترط عن عمن لا يقع عن الأمر وعن أحمد وإتقان

باب أحكام اللعان أي في بيان أحكام اللعان وهو مصدر من لاعن يلاعن ملاغته ولعنا ما وصله من
اللعن وهو الإبعاد والطرده في اللغة يقال لعنوا فلانا أي لعنوا نفسه لالعن إذا لعن غيره ويرجل لعنه يفتح لعين إذا كان كثير اللعن
غيره ولعنه بكسر نونها إذا لعنه الناس كثيرا ومعناه شرعا عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الأربع واللعن والغضب
وسمى الكل لعنا لما فيه من ذكر اللعن كالأصل الذي يسمى ركوعا لما فيها من الركوع وكالتحيات تسمى تشهدا لما فيها من التشهد
وركنه الشهادة الموكدة باليمين وبسببه قذف الرجل زوجته قذفا يوجب الحد في الأبواب وشرط قيام النكاح ومكته
حرمة الوطئ بعد التسلم من واليه من كان أهلا للشهادة عندنا حتى لا يجري بين مملوكين أو واحد منهما صبي أو مملوك هم
قال شمس أي القدر يرى رحمه الله تعالى هم إذا قذف الرجل امرأته بالزنا شمس سواء في ذلك قوله رايك تزني
وقوله أنت زانية يازانية عند الجمهور وبه قال الشافعي وأحمد والملك في روايته وفي الشهادة لا يجب بقوله يازانية أو أنت
زانية بل يجب فيه الحد وبه قال الليث وعثمان بن النخعي ويحيى بن سعيد ومهما من أهل الشهادة شمس يعني من أهل الأدبها
ولمذا لا يجري بين مملوكين فإن قلت يجري بين الأغنياء والفقراء مع أن الشهادة لهم لا تقل إلا على
من أهل الشهادة وهم قبل شهادتهم لعدم التمييز بين المشهود له وعليه وتوقفي القاضي بشهادة الفقراء يجوز وقال في النهاية
وتوقفي القاضي بشهادة هؤلاء يجوزهم والمرأة ممن يجذفها شمس حتى لو كانت ممن لا يجذفها بان تزوجت
بنكاح فاسد وخل بها أو كان لها ولد لميس له باب حرمة لا يجري اللعان أو زنت في عمرها ولو مرة أو وطئت وطيا
حرما ولو مرة ذكره الأئمة بجوابي هم أو نفى نسب ولد شمس بان قال هذا الولد من الزنا وقال ليس مني قبل الزنا
بالولد قيل معنى التنية التي هي قايمة مقام الأقرار بخلاف ما إذا نفى الجبل حيث للعان ولأحمد عن أبي حنيفة رفعه الله
تعالى عنه على ما ينبغي هم وطالبة بموجب القذف شمس أي طالبت المرأة زوجها بموجب القذف هم فعليه اللعان
شمس أي فعلى الزوج اللعان أي يلاعنها وإنما شرط مطالبتها لأنه لا بد من امرأة عرضها حيث قذفها بالزنا فاشترط
مطالبتها كإسائر حقوقها حتى لو كانت كفت عن مرافقة نفي امرأته هم والأصل أن اللعان عندنا شهادات موكدة
بالإيمان شمس إنما قال عندنا لأن عندنا نفي الإيمان موكدة بل بلفظ الشهادة حتى أن عند أهل اللعان من كان

ب
كان

إذا قذف

أنت بآلنا

أهل الشها

من يحرق

تقريب

وطالبته

بفعليه

بأن اللعان

فأشهاد الله

بشهادتها

دفعه باللعن

اولا الشاوة وعند من كان اهل اليقين فلا يجري اللعان الا بين زوجين مسلمين حريين عاقلين بالغين غير محرومين في القذف
عنه ناوله عند من يجري من المسلمين وامرته ككتابه بين الكافر وامرته بين العبد وامرته يفعل شيئا في قال مالك واحمد في رواية اخرى
هم مقرون باللعن والغضب شىء فلهذا قبله وهذا المجموع هو اللعان وهو كركن اللعان هم قايمة شىء اى اللعان قايمة
اشاوة باعتبار الملازمة وباعتبار الشهادة ان كل امره هم مقام حد القذف في حق شىء اى في حق الزوج ولهذا يشترط
كونها من سجد فاذنوا قبل الشهادة بعد اللعان ابداهم وسقام حد الزنا في حقها شىء اى في حق الزوجة ولهذا اوردنا
مرارا كفى لعنا واحد كالمسلم فعليه رجل ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم شىء وجب الاستدلال بان الله تعالى قال لا يدر
يرون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم يستشأوا الا زواج من الشداهم والاستثناء انما يكون من الجنس شىء
هذا هو الاصل ولا شهداء الا بالشاوة ولا شداة فيما نحن فيه الا كالكالات اللعان فدل اننا شداوات اكدت بالايمان نفيا
للمتعة هم وقال الله تعالى انما شهداء اربعة شداوات بالشاوة نفس على الشداوة واليمين فقلنا الركن هو الشداوة الموكدة
باليمين شىء لان الحائض منها ايجاب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشداوة وكون اليمين الا انها موكدة
باليمين لان الشداوة نفس الشاكة باليمين لا يخرج من ان يكون شداوة قلنا الركن الشداوة الموكدة باليمين عملا بحقيقة لفظ القرآن
واستد على ما تاتي وقال المادردى في الحاوى وما قيل على خطأ لان شداوة المر على نفسه غير مقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ
الشداوة المذكورة في القرآن والمحدث لم يكن قوله تاديل بل التاديل قول من ترك حقيقة اللفظ بالشداوة الفاسد وفساد القرآن
بالمحدث والشداوة لنفسه فخير مقبولة لمكان التهمة لانه لا يصلح للشداوة الا ترى الى قوله عز وجل شهد الله الاية وكان
من اصدق الشداوات لا تقار التهمة والتهمة فيما نحن فيه حقيقة باليمين مع انها باذن الله تعالى وشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
والا كمر الشداوة بقيامها مقام اربع شداوات فان الواجب عليه اقامة اربع شداوات من شهود اربعة وقد عجز عن اقامتها
شهود اربعة ولم يعجز عن اقامة اربع شداوات فاعجز عنه ثم قرن الركن شىء هو الشداوة هم في جانب شىء
اى في جانب الزوج هم باللعن لو كان كاذبا شىء تاكيد اهم وهو قايمة القذف شىء ولهذا لا يثبت بالشداوة
على الشداوة ولا بالشداوة النساء وكتاب القاضى الى القاضي هم وفي جانبها شىء اى وفي جانب الزوج هم بالغضب
شىء اى قرن الشداوة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لانهم يتعلمون اللعن كثيرا في البيوت
على اباها في الحديث انهم كثير من اللعن ويكفرن العشيقة وسقطت حرمة اللعن عند المسلمين فيجوز على الاقدام عليه لكثرة
حرمة فاقوم الغضب قاسم في ضمن ليعلم من الاقدام وانما افردت الخامسة بالغضب لاننا لم نثبت من جنس
الشداوة بعد من ذكر الشداوة فيها هم وهو قايمة مقام حد الزنا شىء ولهم لو قد فاهم اركبى لعنا واحد كالمسلم فان

قائمة مقام حد القذف
في حقهم مقام حد
الزنا في حقها كقول
تعالى ولم يكن لهم
الا انفسهم ولا شداوة
انما يكون من الجنس
وقال الله تعالى فتمها
احد هم اربع شداوات
باللغة نص على انهم
فقلنا الركن هو شداوة
المؤكد باليمين ثم قرن
الركن في جانبها
لللعن لو كان كاذبا هو
قائمة مقام حد القذف
وفي جانبها بالغضب
وهو قايمة مقام حد الزنا

ما معنى إقامة الشهادة مقام المدعى الطرفين وهذا المناسب من الحد والشهادة وجب بان المحذر اجره وانما تشهد
 تعالى كاذبا فمقرضا باللعن على نفسه بسبب الملك وفى ذلك من الاقدام على سب فان قيل لو كان اللعان قايما فى حقه
 مقام حد القذف لجرى كبريائه فى الاستحادة والتعدي وليس كذلك فان سن قذف اليمين لقوة كونه واحدة وفى كلام متفرق
 فليعلم ان طلاق من كل واحد يمتنع على عدة وان قذف اثنى اثنى فانه يقام عليه حد القذف لهذا مرة واحدة وجب بان
 اللعان قايما فى حقه مقام امراته لاسطة قالا لا ما ربه لا ما كان لمزجه فى الابد او بقدر ما ظاهروا عليه الاجبيات على ان ذلك
 لا تعلق المقصود فان المقصود هنا دفع عار الزنا عنهن وذلك يحصل باقامة حد واحد وهذا لا يحصل المقصود ولما كان احد
 القذفين يلحق بمنسب كليات اللعان فمما يكون صادقا فى حق بعض دون بعض والمقصود التفرقة بينه وبين من ولا يحصل ذلك لجان بعض
 فلو كان كلاهما على عدة حتى لو كان محدودا فى قذف كان عليه من حد واحد لان موجب قذفه من الحد فيقتضي المقصود يحصل
 بعد واحد كما فى الاجبيات هم اذا ثبت هذا من اذ ثبت ان الاصل ان اللعان عندنا شهادات موكلات بالايمان
 هم نقول لا بان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه شىء اى فى اللعان هم الشهادة ولا بد ان يكون شىء
 شىء اى المرأة هم ممن يجوز قذفها حتى لو كان من اهل الشهادة والمرأة ممن لا يجوز قذفها بان كان محاولا
 لا بان يعرف لا يجب لللعان هم لانه شىء اى لان اللعان هم قايما فى حقه مقام حد القذف فلما بد من احصائها
 شىء اى ايمان المرأة هم ويجب ان يكون شىء اى يجب لللعان قذفه وفى ذلك بان قال هذا الولد من الزنا
 وقد مضى الكلام فيه عن قريب لانه لما شىء ولما صار قافرا فاعطاه شىء كما اذا نفى اجنبى نسب ولما عن ابيه المعروف فانه
 يكون قذفه فاعطاه ذلك وكذلك هذا ولا يغير احتمال ان يكون الولد من غيره بالوطى عن شبهة كما اذا نفى اجنبى نسب شىء اى
 بنسب الولد من عن ابيه المعروف شىء فانه انما يناسب قذف مخرجهم وهذا شىء اشارة الى قوله ولا يغير احتمال ان يكون
 الولد من غيره لان الاصل فى النسب هو الصحيح ثم انما يغير الشىء الصحيح هم والفاسد يلحق به فنفى عن الفرائض الصحيح قد
 حتى يظهر اللحق به شىء وفى البسوط الولد من الوطى شبهة ثابتة بالنسب عن النيان والذى لا يكون ثابتة بالنسب
 عن ابيه يكون من الزنا ولا نسب لهذا الولد لانه فاذا انقضى فقد زعم ان لا نسب له فيكون قافرا بان الزنا وقال لا يغير
 لا يصير قافرا بالنفى ما لم يقال من الزنا لجزا ان يكون من الوطى شبهة كما قال الاجنبية ليس هذا الولد من زواجك
 وانقاس ما قال الا ان تركناه بالضرورة لان الزوج قد يعلم ان الولد ليس منه بان لم يطا او غلما غلما لا ينافى كنعنى
 بنفى الولد حتى ينفى منه نسب الولد وهذه الصورة معدومة فى حق الاجنبى قيل ذكر فى جوامع الفقه وغيره لو قال وجدت
 سحابة سحابة ليس بقذف لانه لا يحمل اللبس والجمع شبهة وانكاح الفاسد فكان شىء ان يكون كذلك ههنا لانه لم

اذ ثبت من القذف
 ان يكون من اهل الشهادة
 لان الركن فيه الشىء
 ولا بد ان يكون شىء من
 يحد قافرا لان الشىء
 فى حقه مقام حد القذف
 فلا يحمى احصائها
 ويجب ان يكون الولد من
 نفى ولما صار قافرا
 بها ظاهرا ولا يعتد بها
 ان يكون الولد من غيره
 بالوطى من شبهة كما اذا
 نفى اجنبى نسب من ابيه
 المعروف وهذا لان الاصل
 فى النسب هو الصحيح
 والفاسد يلحق به فنفى
 عن الفرائض الصحيح قد
 حتى يظهر اللحق به

بالزنا جيب عنه جملته كما صرح بالزنا بالضرورة كما بيناهم ويستتر عليها شئ اى طلب المرأة بموجب القذف ثم لانه
 اعتقاد فلا بد من طلبها كسائر الحقوق شئ لانه باللعان يندفع عنه عار الزنا وبه قالت الثالثة ثم فان استنعى عنه شئ اى
 عن اللعان هم جيب الحاكم حتى يلاعن شئ وهذا عندنا وقال الشافعي ومالك واحمد يقيم عليه حد القذف بناء على ان
 بموجب القذف غديرهم الى روعنا اللعان هم ويكذب نفسه فيجد لانه حتى يستحق عليه شئ اى على الزوج هم وهو قادر
 على ايقاض شئ قال الاكل في بيان التزاعن المذيون المخلص فان الدين يستحق ولكنه غير قادر على ايقاض فلا يجبس قلت يلزم
 بهذه الكافي فانه كذا شرح هذا الموضع فمجبس فيه حتى ياتي بما عليه ويكذب نفسه شئ فاذا كذب نفسه فمجبس عليه باللعان
 هم يرفع السبب شئ اى سبب اللعان اى علة وهو الكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب كل واحد منهما الاخر
 فيما يدعيه حتى لو كذب نفسه لا يجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى العار بالكاذب وهو يفتح الشين للجمعة وسكون الباء
 آخر المحروف وبالنون هم ولو لاعن شئ اى الزوج هم وجب عليها اللعان لما تلوا شئ من النفس وهو قوله عز وجل
 فتشادة واحد هم اربع شهادات بالثبوت لانه هو المدعى شئ بناء على ان اللعان شهادات
 والطالب بها هو المدعى والاستثناء بمعنى لكن كما استثنى ان يقال المتدين من النفس لا يدل على البسوة فقال
 الا انه يدعى به هم فان امتنع جيبها الحاكم حتى يلاعن او تصدق الزوج هم لانه حتى يستحق عليه
 اى قاذرة على ايقاض فمجبس فيه شئ وقال الشافعي ومالك لا تجبس بل ترجم للزنا بعد الادل ببا ولا احد في جيبها
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا او في قذف فقد فاداة فعليه الحد شئ بصورة ما اذا كان الزوج كافرا او
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقد فاد الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعدد اللعان
 المعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل الشادة هم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو حد القذف هم وهو انما
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واللعان خلف عنه شئ فانه كان هو الم شروع او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجود الشرط فاذا احدث صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشادة وهي امته شئ اى الحاكم
 ان المرأة اسنة هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت من لا يحد فاذ هما بان كانت عينية او مجنونة او زانية شئ
 اى وكان ظهورها في الامن الناس كذا كذا او تزوجا بكنك فاسد او ولد ناسن غراب معروف هم فلا حد عليه واللعان
 شئ ذو سن مسائل القدوري رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عينية او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لا انما هم المية الشادة وضم الاحصان في جانبها شئ اى في جانب المرأة هم واستناع اللعان المعنى في جنبها شئ
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان سلطة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته

ويشترط طلبها لانه مدعى به
 من طلبها كسائر الحقوق فاما
 امتنع منه حبسه الحاكم حتى
 يلاعن او يكذب نفسه لانه
 حتى يستحق عليه وهو قادر
 على ايقاضه فمجبس حتى ياتي
 بما هو عليه او يكذب نفسه
 ليرفع السبب كونه من وجب
 عليها اللعان لما تلوا من النفس
 الا انه يتنذر بالزوج لانه هو المدعى
 فان امتنع جيبها الحاكم حتى
 تراه عودا وتصدق ان حتى يستحق
 عليها اى قاذرة على ايقاض فمجبس
 واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محمدا
 في قذف او في قذف فاد الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم
 اللعان المعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل الشادة هم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو حد القذف هم وهو انما
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واللعان خلف عنه شئ فانه كان هو الم شروع او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجود الشرط فاذا احدث صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشادة وهي امته شئ اى الحاكم
 ان المرأة اسنة هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت من لا يحد فاذ هما بان كانت عينية او مجنونة او زانية شئ
 اى وكان ظهورها في الامن الناس كذا كذا او تزوجا بكنك فاسد او ولد ناسن غراب معروف هم فلا حد عليه واللعان
 شئ ذو سن مسائل القدوري رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت عينية او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لا انما هم المية الشادة وضم الاحصان في جانبها شئ اى في جانب المرأة هم واستناع اللعان المعنى في جنبها شئ
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان سلطة في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته

ثم في الرواية التي كما يقطر الماء صدقت المرأة زوجا لان سقوط اللعان يكون من حبسها وبقولنا قال النبي والزهري وحماد
 بن كحول وخطاء واهم في روايته وفي ظاهر نهج بن كان ابا اليقطين اهل اللعان كما قال الشافعي واما كهم والاصل في ذلك
 ثم ابي في الذي ذكر من البيان هم قوله عليه السلام ش ابي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم اربعة لللعان
 بينهم وبين ازواجهم اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرّة تحت المملوك ش والمحدث في قد
 مع امراته انما ذكره الا ما ذكره الشافعي هنا حتى يعرف القدر والتقليد في امثاله فقال الرازي هذا الحديث لم يحد
 اسلام في كتب الحديث كالموطأ وصحيح البخاري وسنن ابني داود والجامع الترمذي وغير ذلك ان ابن بكير الرازي ذكره
 في شرحه لمحمد الطحاوي باساده عن عبد الباقي عن نافع عن ابلي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لعن اربعة من الناس اليهودية والنصرانية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرّة تحت المملوك انتهى قال الاكل قبل هذا الحديث
 لم يوجد في كتب الحديث لكن ابو بكر الرازي ذكر في شرحه مختصر الكوفي باساده عن عبد الباقي ابني عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل في ابني بكير الرازي العدة امة وفقه وبسطه مقتضى انتهى وقال الكافي بعد
 ان ذكر الحديث رواه الشيخ ابو بكر الرازي والدارقطني وفيه ليس من المملوكين ولا الكافرين لعان ذكره ابو عمر عبد البر
 ايضا وضعه ورواه الدارقطني من طرق ثلث وضعه وضعف واورد في سنن طبرق صحيح وهو اخرنا حتى فنقول قال
 الرازي في هذا الحديث لم يحد له اسما الى اخره غير صحيح لان ابن ماجه والدارقطني وعبد الباقي بن قايح ذكره فعرفت انه من
 المقلدين المقصرون قال الاكل قبل في المصممين يدل على انه من المقلدين والمقصرون واما قول الكافي فخراب من التوجيه
 ولكنه لم يحره كما ينبغي قال الشيخ جمال الدين الرازي في تخرجه اما حديث العدة امة بعد ان ذكر الحديث المذكور اخر جده ابن ابيه
 في سنة عن ابن عطاء عن ابيه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اربعة من النساء لا ملائمة بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرّة تحت المملوك هذا لفظ
 ابن ماجه واخرجه الدارقطني في سنة عن عثمان بن عبد الرحمن الرقاصي عن عمرو بن شعيب وقال عن جده عبد الله
 بن عمرو بن قنافة اربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والامة لعان وليس بين الحرّة والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية
 لعان وليس بين المسلم والنصرانية لعان وقال الدارقطني الرقاصي متروك الحديث ثم اخرج عن عثمان بن عطاء والواسطي
 عن ابيه عن عمرو بن قال وعثمان بن عطاء الخراساني ضعيف الحديث جدا وقابله يزيد بن ذريح عن عطاء وهو ضعيف
 ايضا وروى عن الاوزاعي وابن جريج واما امان عن عمرو بن شعيب عن جده انتهى فقلت عطاء هذا فقه ابن سمين
 وابو حاتم وغيرهما ارجح به مسلم في صحيحه وانه عثمان ذكره ابن ابني حاتم في كتابه وقال الساجي في كتابه كتيب حديثه ثم ذكر من ابيه

والاصل
 في ذلك
 قولنا
 اليهودية
 والنصرانية
 تحت المسلم
 والمملوكة
 تحت الحر
 والحرّة
 تحت المملوك
 انتهى
 قال الاكل
 قبل هذا
 الحديث
 لم يوجد
 في كتب
 الحديث
 لكن
 ابو بكر
 الرازي
 ذكر في
 شرحه
 مختصر
 الكوفي
 باساده
 عن عبد
 الباقي
 ابني
 عمرو
 بن شعيب
 عن ابيه
 عن جده
 عن النبي
 صلى الله
 عليه وسلم
 قال لعن
 اربعة
 من الناس
 اليهودية
 والنصرانية
 تحت المسلم
 والمملوكة
 تحت الحر
 والحرّة
 تحت المملوك
 انتهى
 قال الاكل
 قبل هذا
 الحديث
 لم يوجد
 في كتب
 الحديث
 لكن
 ابو بكر
 الرازي
 ذكر في
 شرحه
 مختصر
 الكوفي
 باساده
 عن عبد
 الباقي
 ابني
 عمرو
 بن شعيب
 عن ابيه
 عن جده
 عن النبي
 صلى الله
 عليه وسلم
 قال لعن
 اربعة
 من النساء
 لا ملائمة
 بينهم
 النصرانية
 تحت المسلم
 واليهودية
 تحت المسلم
 والمملوكة
 تحت الحر
 والحرّة
 تحت المملوك
 هذا لفظ
 ابن ماجه
 واخرجه
 الدارقطني
 في سنة
 عن عثمان
 بن عبد
 الرحمن
 الرقاصي
 عن عمرو
 بن شعيب
 وقال عن
 جده عبد
 الله بن
 عمرو
 بن قنافة
 اربعة
 ليس
 بينهم
 لعان
 ليس بين
 الحر
 والامة
 لعان
 وليس بين
 الحرّة
 والعبد
 لعان
 وليس بين
 المسلم
 واليهودية
 لعان
 وليس بين
 المسلم
 والنصرانية
 لعان
 وقال
 الدارقطني
 الرقاصي
 متروك
 الحديث
 ثم اخرج
 عن عثمان
 بن عطاء
 والواسطي
 عن ابيه
 عن عمرو
 بن قال
 وعثمان
 بن عطاء
 الخراساني
 ضعيف
 الحديث
 جدا
 وقابله
 يزيد بن
 ذريح
 عن عطاء
 وهو
 ضعيف
 ايضا
 وروى
 عن
 الاوزاعي
 وابن
 جريج
 واما
 امان
 عن عمرو
 بن شعيب
 عن جده
 انتهى
 فقلت
 عطاء
 هذا
 فقه
 ابن
 سمين
 وابو
 حاتم
 وغيرهما
 ارجح
 به
 مسلم
 في
 صحيحه
 وانه
 عثمان
 ذكره
 ابن
 ابني
 حاتم
 في
 كتابه
 وقال
 الساجي
 في
 كتابه
 كتيب
 حديثه
 ثم
 ذكر
 من
 ابيه

يقول في كل مرة أشهد بالله
 اني انا الصديق فيما بيننا
 به من الزنا ويقول في كل
 هذه الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما رواه
 من الزنا بشير الهما في جميع
 ذلك ثم شهد المرأة
 اربع مرات تقول في كل
 مرة أشهد بالله اني
 الكاذبين فيما رواه في به من
 الزنا ويقول في الخامسة
 عصب الله عليها ان كان
 من الصادقين فيما رواه
 من الزنا ولا يصح فيما رواه
 من النفس وروى الحسن
 عن ابن حنيفة لانه يأن لفظ
 المواجهة يقول فيما رواه
 من الزنا لانه لا قطع للاحتمال
 وجهه ما ذكر في الكتاب ان لفظ
 المواجهة اذا انقضت اليها
 القطع للاحتمال قال في القضا
 لا تقم الفوتحة في فرق القضا
 بينهما وقال في فرق بينهما
 لانه تنبث الحومة المبررة
 الحى ولان تبوت الحومة تنبث
 الاسالك بالمعروف فيلزم
 التبرير بالهاتين فلا المقدم بها
 القضا به دفعا للظلم دل عليه

اذا اجتمعت الشرايط قال في الاصل يقول ان القاضي ثم فالتعن فيقوم ثم يقول في كل مرة أشهد بالله اني الصديق فيما بيننا
 فيما بيننا به من الزنا ويقول من الخامسة لغة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواه به من الزنا بشير الهما في جميع ذلك
 ثم شهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله اني من الكاذبين فيما رواه به من الزنا ويقول في الخامسة عصب الله
 عليها ان كان من الصادقين فيما رواه به من الزنا وش واذا كان القذف يعني الولد تقول المرأة في كل مرة فيما رواه به
 من الزنا في نفى الولد هم والاصل فيه ش اي في اللعان على هذه الصورة هم فالتعن من النفس ش وهو فيما مضى
 يقول ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فشهادتهم اربع شهادات الى قوله ان كان من الصادقين هم وروى الحسن
 عن ابن حنيفة انما في لفظ المواجهة ش اي المخاطبة هم يقول فيما بيننا به من الزنا لانه لا قطع للاحتمال لان المواجهة
 محتملة فكانت المخاطبة ارفع للاحتمال وبه قال زفر كذا ذكر في شرح الاقطع هم وجهه ما ذكره في الكتاب ش اي القدوري
 هم ان لفظ الغائبة اذا انقضت اليها الاشارة انقطع الاحتمال ش لانه يجمع فيه او انما تعريف فواو وفي تنبيه الشافعية
 يسيما ان كانت غائبة ويشير اليها ان كانت حاضرة وقيل يجمع بينهما وذكره الشافعية فقال لا سني لذكر الاسم والنسب في الفرق
 وفي السراج لو بدل الشهادة بلفظ ونحوه او انقضت اليها او على العكس وذلك قبل تمام الشهادات لم يصح على الاصح ه قال
 ش اي القدوري رحمه الله هم فاذا اتعنا لا تقع الفرق حتى يفرق الحاكم بينهما ش تكون الزوجية قايمة ويقع طهره
 وطلقه ويجري التوارث بينهما اذا مات احداهما كذا في شرح الطحاوي هم وقال زفر يقع ش اي الفرقه هم تباعدها
 ش وهو المشهور من ذهب مالک وجمهور به قال ابو ثور و ابو جبير في رواية وود هو مروي عن ابن عباس
 قال الشافعي يقع لجانها كما اذا تزاد احد الزوجين وقال ابو بكر الرازي قول الشافعي خارج لاسلف له فيه قبل ليس كذلك لانه
 ذكر في المفردات انه ظاهر قول مالک وعبد الله بن عمر بن العاص وقال ابن خزم في المحلى قول الشافعي قول طبراني قال
 عثمان بن عيسى وجماعة من اهل البصرة لا يتعلق باللعان فرقة سجال وهو خلاف السنة والحد يثبت الحومة المبررة بالمشة
 ش قال الاكل والحاكي براد الجدي على عيده وسلم التساؤل ان الفرق لا تميز ما بين الزوجين في القضا فلو كان
 وقال لا تميز في القضا لانه لا يميز ما بين الزوجين اجماعا الصواب مع الاثر ازمي لانه لم يرد مرفوعا انما هو موقوف
 على جماعة من الصحابة من ذلك ما رواه ابو داود ومن حديث ابن شهاب عن سعد بن سسل رضي الله تعالى عنه في هذا الخبر
 قال فطلقها طلاقا طليقات فانقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فنفقت عنه بعد في التساؤل ان الفرق لا تميز ما بين الزوجين
 بعد الزنا في عتقه التساؤل ان لا يميز ما بين الزوجين اجماعا لانه لم يرد مرفوعا انما هو موقوف
 والاساك بالعرف قبل زمره التفسير بالاحسان فاذا اثنى ناب القاضي سايقا الظاهر قال ش المصنف رحمه الله تعالى هم دل عليه

٥

شئ اى دل على عدم وقوع الفرقة مع قول ذلك الملاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها
فنى طاق ثلثا قال بعد اللعان شئ لو اراد الملاعن عويمرا بجلاني وجهه الاستلال لانه قال كذبت عليها عند النبي صلى الله
عليه وسلم الى آخره ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقعت بينهما بجره الملاعن لانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
قيل قد انكر عليه بقوله اذهب فلا سبيل لك عليها اجيب ان ذلك يفرق الى طلبه رد المهر فانه روى انه قال اذ كنت
مسافرا فافولها بما استملت من فرجها وان كنت كاذبا فلا سبيل لك عليها والتركيب للفرقة كقول جدي في بعض النسخ
دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اسكتها فنى طاق ثلثا قال بعد اللعان اى بعد وقوع اللعان وبين الخبرين
فرق لا يخفى ولو ذكر الحديث ثم بين وجه الاستلال كان حسن وادفع والحديث ما رواه مالك في الموطا عن ابن شهاب عن
ابن اسيب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمرا بجلاني ما سمع من عدي الا انصارى فقال له يا ماسم ارايت رجلا
وجده امراته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل سل الى من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى المذبح
عويمر فقال يا عاصم اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عاصم ما كنت تباينى بخير فذكر رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسئلة التي سالت عنها قال ان الله لا اتقى حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسأله عنها فاني عويمر النبي صلى الله عليه
وسلم وسط الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايت رجلا وجدت امراته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد نزل الله تعالى فيك وفي صاحبك اذهب فبات بها قال سهل قدامنا ذاك من الناس عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من تلاعها قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها فنى طاق ثلثا قال ان يا ماسم رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة الملاعين ورواه البخاري في صحيحه عن جميل عن مالك عن ابن شهاب ورواه مسلم
ايضا وابوداود وروى رواية عويمر بن اشقر ورواه حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ايضا انه عليه السلام لا عن من رجل وامراته لمحق
الولد بامه ذكره في الصحيحين وعن سهل بن سعد حدثت السلفين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة
فرق بينهما حين تلاعها فمده الاحاديث الصالح كلها تدل على عدم وقوع الفرقة بتمام تلاعها حتى يفرق بينهما وكذا ايقاع الطلاق
الثلث ولم يرد في حديث انه عليه السلام فرق بينهما قبل لعمان المرأة بعد لعمان الرجل قال الطحاوي قول الشافعي خلاف
الفرق والحديث يوشى على قوله لان الملاعن المرأة اسلا لانها ليست زوجة عند لعمانها ومكون الفرقة شئ اى الفرقة
لما سلة بالطلاق هم من فطريقه بانيته عند ابى حنيفة ومحمد جميعا الله تعالى لان فعل القاضى انفس الشيش للنيابة عنه
هم كما في الفهم شئ حيث يوجب القاضى سنة فان وصل اليها والا ففى القاضى نيابة طلبت المرأة الفرقة والفرقة بالطلاق
لا تابد غير انها بانيته لان المقصود دفع الظلم عنها فلا يحصل لك الا بالباين وهاهنا جتان ايضا باروى سلم عن ابراهيم بن

قول خلا والملاعن
عند النبي عليه السلام
كذبت عليها
رسول الله فقال
له امسكها فقال
ان امسكتها فنى طاق
ثلثا قال بعد اللعان
ويكون الفرقة طلاقا
بانيته عند ابى حنيفة
ومحمد لان فعل القاضى
انفس الشيش للمنيين

وهو خارج عن الكتاب
فانه منزه او قال ابو
يوسف هو غير صحيح
لعله عليه السلام
عن كذا في معنى
نفس على التلبس والجماع
الاكاذب جرم والنسب
بعد الرجوع لا حكم لها
ولا يجمعان مادام
متلاصحين ولم يبق
التدوين ولا حكم بعد
الاكاذب في جمعة
ولو كان القذف بنفي الولد
نفي القاضي نسبة والحقة
بامه وصورة اللعان
يا امر الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لم اقبل
فيما كنت من نفي الولد
وكذا في جانب المرأة ولو تزوجها
بالرمان في الارض ذكر في النكاح
من نفي القاضي يقول
ويحلف بلمة المرأة
ان النبي عليه السلام في ولد
امرأته اهل بيتي
هذه الحقة بها

اللعان تطليقة بائنة ولان الثابت بالنفس اللعان فلو ثبت الحرة المودة لزوم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه
هم وهو مخاطب اذا اكد بنفسه هذه سلة بتدويع اي هذا الرجل بعد الاكاذب ما رنا لجان الخطاب اي يجوز له ان يزوجها
كما لا يجوز ان يزوجها فعليه ان ياكاذب نفسه عند ما شئ اي عند اني حنيفة ومحمد قال ابو يوسف هو تحريم موبش شئ
بعد السلام بقي المدة ثم عليه ان ياكاذب في قوله عليه السلام لللعان لا يجمعان
ابدا وتقدم الكلام عن قريب تقضي وهو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ير دم فو عامه نفس على التلبس اي نفس
ظاهر في الخبر على تاييد الحرة هم وما شئ اي لا يجمعان ومحمد ان الاكاذب شئ اي الاكاذب الرجل الملاعن نفسه هم رجوع
والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها شئ يعني يطلعهما هم ولا يجمعان ما رنا متلاصحين شئ ولا ساقاة بين نفس التلبس والود
خاطبا لان ساقاة ما رنا في حال السلام هم ولم يبق السلام ولا حكمه بعد الاكاذب شئ اي لم يبق حقيقة السلام ولا حكم
يعني الحقيقة ولا حكمها حقيقة فظاهر وانما قلنا لما اكد بنفسه وجب عليه ان يطلعه اللعان فاذا بطلت الالبية
بطل حكمها فتمت ما شئ اي المتلاصقان يعني يجوز اجتماعهما بعد ذلك التزوج وقال الكاكي ان الاكاذب نفسه قبل تفرق القاضي
ملك له من غير تجديد النكاح هم ولو كان القذف بولد نفي القاضي نسبة والحقة بامه شئ اي الحق الولد بامه وبه قال
الشافعي ومحمد وقال ابراهيم وابن معقل وسوسى لا حقيقة نسب الولد على الفرائض بالنفي لقوله عليه السلام الولد للفراش
واللعان للجزء ذكره في الصحيحين للجمهور حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا لا عن امرأته فاتفق ولده وفرق بينهما ولم
الولد بامه رواه الجماعة قال في شرح الطحاوي ثم ولد المرافعة بعد قطع نسب جميع احكام نسبة باقي من الاب سوى الميراث والنفقة
حتى ان شهادة الاب لا تقبل في شهادة لاني لا تقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز ولو كان اثني فزوجه بالام او تزوج بنته منه
ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من احكام النسب ومودة اللعان شئ اي نفي الولد هم ان يامر الحاكم الرجل فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني لم اقبل الصادقين فيما يتك به من نفي الولد شئ ولو تزوجها بالام ونفي الولد ذكر في اللعان
الامر من هم امرها الزنا ونفي الولد شئ ثم نفي القاضي نسب الولد ويحلف بامه هم لما روي انه عليه السلام شئ اي
ان النبي صلى الله عليه وسلم هم نفي ولد امرأته لعل بن ابيته عن لعل والحقة بها شئ الحديث رواه ابى داود في سننه
قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن ارون قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال قال لعل بن
ابيه وهو احد الثلاثة الذين تاب الله عليهم فجا من ارضه عثا فوجد عند اهل رجل افرا من بعينه وسبح باذنه فلم يسمه حتى أصبح
ثم عذ علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اني جئت اعلی مناء فزيت عندهم رجل فزيت بعيني وسمعت
بافوني فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم اباء به وشد عليه فزيت والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم

تشهدوا احدكم الايتين كليما فسرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بشيرا بالمال فحبل الله بك فربما جازيا قال بل اني قد كنت
 ارجو ان يهلك من ربي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلوها فاجبت قتلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ما قد خبرنا
 ان عذاب الاخرة اشد من عذاب الدنيا فقال والله قد صدقت عليهما فالتفتا كذبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخونا
 فبينما يقبل لعل اشهد تشهدا ليع شهادا ان من العاصي فبين فلما كان الخامسة قلل لال انق الله فان عذاب الدنيا
 اهن من عذاب الاخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يغنيني الله عليك كما لم يغنيني عليك
 تشهد الخامسة ان الله عليه ان كان من الكاذبين ثم قبل لها فسرى تشهدت بربع شهادا جازيا ولبس الكاذبين فلما
 كانت الخامسة قبل لها انق الله فان عذاب الدنيا اهن من عذاب الاخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب
 فقلت ساعه ثم قالت والله لا افصح قومي تشهدت الخامسة ان غضب الله عليك ان كان من العاصي فبين ففرق رسول
 صلى الله عليه وسلم بينهما فغنى ان لا يدعى ولدا لاجل لا ترمي ولا ترمي ولدا ومن راها او رمي ولدا فعليه الجدة فغنى ان
 لا بيت عليه ولا قوت من اجل انها يفرقان من غير طلاق فلا تنفون عينا وقال ان جاءت به صبيحتا او صبيحتا فبين سناتي
 الايتين مثلنا فبين فهو لعل وان جاءت به اوراق جبالا يخرج السايقين بالان الايتين فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لولا الايمان لكان لي ولها شان قال عكرمة وكان ولدا بعد ذلك اسير على معروفا يدعى للرب ورواه احمد في مسنده
 وسويعولون عباد بن منصور وقال ابن عيينة عباد بن منصور ضعيف قدرى وقال ابن جبان كان قد راوا عيا الى
 القدر وقال في التفتيح وثقة يحيى القطان قوله هيب هيب هيب هو الذي يملو له مبهمة وهي كاشفة وقوله لا يسمع
 تصغير الاربع ففتح النقرة وسكون الراء وفتح الصاد والمهمل وبالدال المنة هو الثاني الايتين ويجوز بالسین قال الدودي
 قوله ففتح تصغير ففتح النقرة وسكون الراء والمهمل وفتح الباء والمهمل وهو الثاني ففتح اي بيمين الكتفين وبالحال
 قوله مثل السايقين ففتح الحاء والمهمل وسكون اليميم بالسين المعجمة اي فبينما قوله اوراق اي اسوقه بعد ففتح الجيم وسكون العين
 المهمل وبالدال المهمل وهو الفصير بتردد الخلق قوله جبالا بضم الجيم وتخفيف اليميم واللام وتشديد الباء واخر الحروف وهو ضم
 الاعضاء والاقسام الاوصال قوله سايق الايتين بالسين المهمل وكسر الباء والمهمل وبالحين بالميم اي فبينما عليها هم
 ولان المقصود من هذا اللعان ش اي لان تقصود الزوج من معانة هم نفى الولد فيوفر عليه ش اي على الزوج
 هم مقصود ش اي نفية هم فبينما القضاء بالتفريق ش اي تفريق نفى الولد قضاء القاضي بالتفريق يعني او قال
 فزوت بينهما كفى هم وعن ابى يوسف ان القاضي يفرق ويقول قد الزمت امه ش اي الزمت الولد امه هم واخرته
 ش اي الولد هم من نسب الاب ش اي لو لم يقل ذلك لم ينفك عنه من نسب امه لا ينفك عنه ش اي لان نفى

ولان المقصود
 من هذا اللعان
 نفى الولد فيوفر عليه
 مقصود فبينما
 القضاء بالتفريق
 وعن ابى يوسف
 ان القاضي
 يفرق ويقول
 قد الزمت
 امه واخرته
 من نسب الاب
 لانه ينفك عنه

فلا بد من ذكره من ذكره فان
 الزوج والكذب نفسه
 القاضى لا يوجب وجوب
 التحذ عليه وحل له ان
 يتزوجها وهذا عندنا
 لانه لما حدد لم يمتنع
 للعلن فان وقع حكمه المنوط
 وهو التحريم وكذلك ان
 قدف غيرها فحده لما
 بينا وكذا اذا زنت تحت
 لانتفاء اهلية اللعان
 من جانبها واذا قدف امرأة
 وهي صغيرة او مجنونة فلا
 لعن بينهما لانه لا يحد
 فاذا زنا لو كان اجنبيا فكذا
 يراه من الزوج لقيامه مقامه
 وكذا اذا اكل الزوج صغيرا اجنبيا
 لعدم اهلية الشهادة وقدف
 الاخرى لا يتعلق به اللعان لانه
 يتعلق بالصريح كحد القذف
 وفيه خلاف للشافعي وهو لانه
 لا يعرف عن الشبهة والمثل
 مندرى بها

الولد فان غلب التعريف ليس من ضرورة التعريف باللعان على الولد كما لو مات الولد فانه يفرق بينهما باللعان ولا يفتى بالنسب عنه
 فلا بد من ذكره من ذكره فان ذكر في الولد الاثر في اذائه في نفسه او في غيره من الولد لا يوجب اللعان واذا قال للمراة زنيت بحري
 اللعان ولا يفتى الولد بم فان عاد الزوج فاكذب نفسه شىء لم يوجب اللعان هم هذه القاضى لا تراه بوجوب الحد عليه شىء حيث
 قدف محضته وفي البسوط هذا المصلحة بما ينافى بعد القذف ما لو كذب نفسه بعد البيهونته لا يجب الحد ولا اللعان لان المقصود
 باللعان التعريف ولا يفتى ذلك بعد البيهونته ولا حد عليه لان قدف كان موجبا لللعان والقذف الواحد لا يوجب الحد
 هم وطل له ان يزوجها قال الاكل هذا كذا لقوله وهو مخاطب اذا كذب نفسه عند هذا يجوز ان يقال ذكر منك فخر بها
 ونقل منها لفظ القذف هم هذا عندنا شىء اى جازع الزوج بعد اللعان والتكذيب والحد عندنا في منقته ومحمد هم لانه لما
 لم يبق له اللعان فاقف بحكمه المنوط به شىء اى يقع الامان بحكمه المنوط به وهو التحريم شىء كما ارتفع اللعان هم وكذا لك شىء اى
 يعل كذا بك هم ان قدف غير شىء اى يراه من بعد تعريف القاضى هم فخر به شىء اى بسبب قدفهم لما بينا شىء يريد به
 قوله لانه لما لم يبق له اللعان فاقف بحكمه المنوط به هم وكذا اذا زنت تحت لانتفاء اهلية اللعان من جانبها شىء
 فان قيل لما جازى اللعان بينهما علم منها زوجان على منقته الاحصان والمرأة والرجل اذا زنا بعد احصانها في زمان فحينئذ
 كان قوله فحدت منها ومنت فحدت في ذلك ان يبقى محلا للزوج جيب ان معنى قوله حدت جلدت وتصور المشقة ان يتلوا على بعد
 الزوج قبل الدخول ثم نهانته بعد اللعان فكان هذا المجلد دون الرجم لانها ليست بمحنة لان من شرط احصان الرجم
 الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد هم واذا قدف الرجل امراته وهي صغيرة شىء اى والحال انها صغيرة هم او مجنونة
 فلا لعن بينهما لانه لا يحد فاذا زنا شىء اى قاذف الصغيرة والمجنونة هم لو كان شىء اى القاذف هم اجنبيا فكذا
 اللعان من الزوج لقيامه مقامه شىء اى قيام اللعان مقام حد القذف هم وكذا شىء اللعان هم اذا كان الزوج
 صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة شىء واللعان شهادة عندنا وبه قال الشافعي وفي المدونة يلعن بحد الصغير وهو
 في التعنى توفيقا بهى بشلح فعلية الحد وتطابقه او بلغت وبدون تسع يفرز ولو قال لها زنيت وانت مبيته او مجنونة
 وجنونا سمعوا فلا حد ولا لعن ولا يسل فاذا فاني الحال لان فعلها لا يوصف بالنزاهة فلو قال زنيت وانت ذميمة او منذر
 اربعين سنة وعمرها عشرة ونسنته حيث يعذر ذكره في الجوامع هم وقدف الاخرى لا يتعلق به اللعان لانه شىء اى لان
 اللعان هم يتعلق بالصريح كحد القذف شىء فبذلك وبالشبهة ولا يشهد به حتى يشترط لفظ الشهادة هم وفيه خلاف الشافعي
 شىء فانه يقول يلعن قدف ومانه لان اشارة الاخرى كجارية الناطق هم وهذا شىء اى اشارة الاخرى هم لانه
 شىء اى كان قدف الاخرى هم لا يعرف عن شبهته شىء لان فيه احتمالا لهم والحد وندى بها شىء اى تنذ

في

بشيء وكذا اذا كانت المرأة خرساء لا يجوزي اللعان بينهما و اذا قال الزوج ليس حاكم بني ظالم ان شئ ابي ولا يجب اللعان
ولا ابي هم وهذا شئ ابي عدم وجوب اللعان من قول ابي حنيفة وزفر شئ وبه قال احمد والشافعي وهو قول الحسن البصري
والشافعي والقوري وابن ابي ليلى هم لانه لا يتيقن بقيام حمل شئ عليه يكون رجا هم فلم يعر ما ذناش فلما يكون رجا
لعان هم وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب بنفي الحمل اذا جارت به لافل من ستة اشهر شئ وبه قال مالك الاشجى
واحمد وابوصيفة اولاد عن ابي يوسف يلعان في الحال انما قيد بقوله اذا جارت به لافل من ستة اشهر لانه اذا جارت به
الاكثر من ستة اشهر لا يجب اللعان لانه لا يتيقن بوجود حمل عند القذف هم وهو معنى اذكر في الاصل شئ ابي قيد
بمعنى الولد لافل من ستة اشهر ما ذكره محمد بن جهمه الله تعالى في الاصل هم لانه لا يتيقن بقيام الحمل عند شئ ابي قيد
هم فيحقق القذف شئ فمذا وفيه بعد ولادة سواء ولما ثبت حكم الارث والوصية اذا ولدت لافل من ستة
اشهر يتيقن وجوده هم قلنا اذا لم يكن قذف في الحال شئ هذا جواب من جهة ابي حنيفة يعني اذا لم يكن قول ليس حاكم بني
قذف في الحال بالاحتمال هم يلعان كالمعلق بالشرط كانه قال ان كان كعبا فليس مني والقذف لا يصح تعليقه بالشرط شئ
قبيل وجود الشرط ولا حاجة الى البقاء حكمه الى وجود الشرط لعدم الحاجة الى ايجاب الحد لان الحد ويحتاج الى درهما
الا الى اثباتها بخلاف الارث والوصية فانها يتوقفان الى انفصال الولد ولا يتوقف القذف وقيل ان لعلان من ستة
قذف امرته بنفي الحمل وقد لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ايجاب بان لا نسلم ان قذف امرته بنفي الحمل نعم ان قذفها
وهي حامل وذلك لا يدل على قذفها بنفي الحمل لان الحديث قال اذا ربي احدا رجلا على امرته فذلك يدل على ان كان قاذفا
بصرف الزنا لا بنفي الحمل هم واذ قال لما زنت وهذا الحمل من الزنا لما عايناه وجود القذف حيث ذكر الزنا بما علمت نفي القاضى
الحمل وقال الشافعي حنيفة لانه عليه السلام نفي الولد عن لعلان وقد قذفها ما لا شئ وقد ذكرنا عن قريب حديث لعلان
بن ابيته بجامهم ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه شئ ابي على الحمل يعني ان نفي الولد حكم من احكامه ولا احكام لا تترتب
عليه هم الا بعد الولادة لتكتم الاحتمال قبله شئ ابي قبل انفصال الولد او قبل حصول الولد فان قيل بل يترتب عليه
قبل الولادة كالرد بالعيب والميراث والوصية به وجيب بان اللعان في حق الزوج بمنزلة الحد فلا قيام مع شبهة
بخلاف الرد بالعيب لانه مثبت مع شبهة والارث والوصية يتوقفان على انفصاله ولا يتوقف في الحال وماصل الجواب
ان قوله الاحكام لا تثبت يراى به بعضها ونفي الولد منها لا يلزم اقامته المحدث بقيام شبهة هم والحديث س ابي قيد
لعلان هم محمول على انه شئ ابي ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف قيام الحمل بطريق الوحي بدليل ان في الحديث
ان جاءت به يسبب الحديث الى اخره كما ذكرناه وشئ ذلك لا يثبت الا بطريق الوحي ومن اصحابنا من قال

واذا قال الزوج ليس حاكم بني ظالم ان شئ ابي ولا يجب اللعان
فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة
وزفر ما لا يتيقن بقيام
الحمل فلهما قاذفا وقال ابو يوسف
ومحمد اللعان يجب بنفي الحمل
اذا جارت به لافل من ستة
اشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
لانه لا يتيقن بقيام الحمل عند
فيتحقق القذف قلنا اذا
لم يكن قذف في الحال يلعان
كالمعلق بالشرط فيصير كانه
قال ان كل جلت حمل فليس مني
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
فلن قال لما زنت وهذا
الحمل من الزنا لما عايناه وجود
القذف حيث ذكر الزنا بما علمت
نفي القاضى الحمل وقال
الشافعي حنيفة لانه عليه
السلام نفي الولد عن لعلان وقد
قذفها ما لا شئ وقد ذكرنا عن قريب
حديث لعلان بن ابيته بجامهم
ولنا ان الاحكام لا تترتب عليه
لو تترتب عليه الا بعد الولادة لتكتم
الاحتمال قبله والحديث محمول
على انه عرف قيام الحمل
بطريق الوحي

والذي انفي الرجل ولد ارأته
عقبه الولادة في الحالة التي
تقبل التنية وتبني الالة
لاية محققه لا عن به وان
نفاه بعد ذلك كمن وثبت
النسب من عند جنيته
وقال ابو بكر ومحمد بن
نفي في مدة النفاس لان النفى
يعجز في مدة قصيرة ولا يصح
في مدة طويلة ففصلنا
بينهما مدة النفاس كمن انزل الالة
وله ان لا ينفى للتقدير لان الالة
للتامل واحوال الناس فيه
مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه
وهو قبول التنية او سكوته
عند التمهية او ابتداءه منكم
الولاية او مضى ذلك الوقت
وهو منكم عن النفى ولو كان
عائلا لم يعلم بالولاية ثم
قدم بتغير المدة التي ذكرنا
ها على الاصليين

ان لا لا تذف ما نفاه قال وجبت شريش بن سما على بطنها نفي بها ثم نفى الحمل بعد ذلك وعندها لو تذف فما نفاها من
كذا في البسيط قال ابن الجوزي ان احمد اكره ان يان بالمل فقال انما لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاء وشهد
بالزنا ولو كان اللعان بالمل لكان الحمل منه متيقنا عن الزوج غير لا عن به اثبت به او لم يثبت به وكذا نقل عن محمد بن جرير
بن ابى صفره وفي شرح الكردى رجع اصحابنا على ان النسب لا يثبت في وجوده وفي البدرج لا يقطع نسب الحمل
فصل وضعه بالخلات بين اصحابنا هم واذا نفى الرجل ولد امراته عقبه الولادة شى اى بين ولده هم او نفى الحالة شى
اى او نفاه في الحالة هم ان نفى قبل التنية شى على بناء الجمل برفع التنية قال الجوهري التنية خلان التفرقة وتقول
هنا بالولاية تنية تنيان وكل امرات من غير عقب فهو بنى ومنه كل من ينام يا واصله مهور الامام هم ويتابع على تنية الجمل
شى ان نفى من هذه الولادة شى مثل الشدة والقطا والشى الذي يفرش تحت الولد حين يوضع والاشياء التي تحت
بينها الولد حين تضع امره هم هم نفيه ولا عن به وان نفاه بعد ذلك لا عن وثبت النسب شى وهو قول ابى حنيفة
رضى الله تعالى عنه اعلم ان اللعان يجري بينهما نفى نسب الولد وان طالت المدة لا تذف زوجه نفى الولد عن نفسه
لكن الولد من نفى فان كان النفى بجمرة الولادة حين يولد او بعد ذلك يوم او يومين او نحو ذلك ينفى ولم يوقت ابى حنيفة
في رواية نفى غير هذا وروى الحسن عنه انه يصح نفيه الى سبعة ايام هم وقال ابو يوسف ومحمد يصح نفيه في مدة النفاس شى
وعندها شافى شى لكن نفيه بالرفقة على الحاكم فلم ينفه لزمه نسبه وهو قول ابى عبيد وبلى ثور وابن المنذر وقال مجاهد وشريك
يجوز للزوج نفيه متى شاء وقال الشعبي ومحمد وابن ابى ذيب وبعض اهل المدينة لا ينفى بنفيه ولكن يجب به اللعان واحتجوا بقوله
عليه السلام الولد للفرش شى لان النفى يصح في مدة قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بجمرة النفاس لانه
اثر الولادة شى اى لان النفاس اثر الولادة وفي البسيط مدة النفاس كماله او لاداة بدليل انما لا يصوم ولا
فيما هم وله شى اى لابي حنيفة هم انه لا معنى للتقدير لان الزمان للتامل واحوال الناس فيه شى اى في التامل هم
مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه شى اى على عدم النفى هم وهو قبول التنية او سكوته عن التنية شى لانه دليل الرضى
هم او ابتداءه متابع الولادة او مضى ذلك الوقت وهو متنع شى اى والحال ان الزوج متنع هم عن النفى شى ان
كان ساكنا وفي التامل ابو حنيفة لم يوقت بل فرض على الامام قال وكلى عنه انه اعتبر ثمانية ايام وروى عنه سبعة ايام
لان في هذه المدة يستعد للحقيقة وانما يكون الحقيقة بعد سبعة ايام وفي البسيط هذا ضعيف لان نصب القدر بالزنا
لا يكون وروى عن محمد بن اذاهنى بولده لامة فسكت لم يكن قبوله بخلات ولده النكوة هم ولا كان شى اى الزوج
هم قايما ولم يعلم بالولاية ثم قدم بتغير المدة التي ذكرنا على الاصليين شى اى هل ابى حنيفة واصل ابى يوسف ومحمد فعلى

اسئل ابني حنيفة يجعل كاشا ولدته الان فذا النفي في مقدار ما يقبل التسبب وعلى اسلماني مقدار مدة النفاس بعد القدر ولان
 ان نسب المولود لم يلبس العلم به فصار حاله القدر كحالته الولادة هم قال ش اي القدر ويرى هم واذا اولدت ولدت
 في بطن واحد نفى الاول واعترف بالثاني ثبت نسبها ش هذا واذا ولدت لاقبل من ستة اشهر هم لانها ش اي
 لان الولدين هم تو امان خلقا من ماد واحد ش التوام يقال لكل واحد هو الاسم لا يستحق كل واحد وجعه
 تو اهر هو اسم جمع وليس يجمع حقيقة هم وحد الزوج لانه الكذب نفسه يدعى الثاني ولو اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت
 نسبها لما ذكرنا ش اي كذب نفسه هم ولا عن لانه فاذا نفى الثاني ولم يرتع عنه ش اي عن النفي هم والاقر بالعتقة
 سابق ش هذا جواب عما يقال من بني ابن سجد لانه الكذب نفسه بعد القذف لان الاقرار الاول يثبت النسب بان بعد نفى
 الثاني فيعتبر قيام الاقرار بعد القذف بائنا الاقرار ولو وجد الاقرار بعد النفي ثبت الاكذاب فيجب الحد فكذا هذا فاجاب
 بقوله والاقرار بالعتقة سابق هم على القذف ش حقيقة والاعتبار بالحقيقة هم فصا كما اذا قال هي عقيقة ثم قال هي
 زانية وفي ذلك التلاعن ش اي واجب هم فكذا هذا ش اي فكذا حكمه في الحكم في الحيط والميسر فله انما ياتيم
 احدهما او قتل الزناه ونفي حنيفة الكفرني لا يسحب اللعان عند بل يوسف ويجب عند محمد ولو ولدت احدهما ميتا ففها لهما ولا عن
 ولزمه الولدان ولو ولدت ولد انفاه ولا عن ثم ولدت اخر يوم الزناه وفي النوادر عن ابني حنيفة رواه الحسن عنه ان امرأة
 جاءت بثلاثة اولاد في بطن نفى الثاني واقرار الاول والثالث لما عن درهم بنوه ونفى الاول والثالث واقرار الثاني
 سجد وسمعه وفي النفي التوام يكون بينهما اقل من اشهر وشك عن مالك واذا ولدت فمكت لم يكن له نفية بعد ذلك هو
 قول الشافعي وقال ابن قدامة وما ذكره ابو حنيفة يطل سحار الرابا يعيب يعني انه يطل بالسكوت ونقضه عنه غلط وذلك
 نذهب النافل ويطل نذهب بالطل فانه لا يطل بالسكوت ولو نفى به فاسن على دعائه لزمه وكذا ان قال حسن خزانك بارك
 الله فيك او زكك الله مثله لزمه الولد وكذا اذا عذرا عند الشافعي لا يلزمه وكل موضع لزمه الولد لا يكون له نفية بعد ذلك
 عند الامامة الاربعة واصحابهم ووقال ليس هذا الولد مني او ليس ولدي ولم يذكر في خلاصه ولا لعان وكذا لو قال اكرمت
 على الزنا لاحد ولا لعان وفي الحيط او نفى ولد زوجه وجماني اللعان لا ينفى وان كانت كتابية او ام ولد ثم اعتقت او لم
 ثم نسعت لاصح نفية ولو ولدت بعد اللعان الى ستين لزمه الولد وان لم يكن عليها عداة يلزمه ابنته ومن ستة
 اشهر لانه مطلق بكم ولو لاعنها بولد ثم ولدت الى ستين لزمه لانها معدة وقبيل شهادته عليها بالزنا مع طائفة وفيه
 خلاف الامامة الثلاثة ولو قد فها ثم شهد مع الثلاثة بالزنا لا تقبل لانه سقط عنه اللعان الواجب عليه ولو شهد طائفة
 غير عدول خلاصه ولا لعان ولا على الشهود قذف امرأة رجل الزنا فقال الزوج صدقت لم يكن على الزوج المصدق حد

قال

ولدين

نفي الاول

بالثاني

لو وجد

خلقا من

ماد واحد

ش التوام

يقال لكل

واحد هو

الاسم لا

يستحق كل

واحد وجعه

تو اهر هو

اسم جمع

وليس يجمع

حقيقة هم

وحد الزوج

لانه الكذب

نفسه يدعى

الثاني ولو

اعترف بالاول

ونفى الثاني

ثبت النسب

بانه بعد

هو الامعان لان يقول صدقت هي كما قلت فيكون فاذا فادوسين الذي رايه وطلب الرجل حذرا تعذف يحذر لعنه او قال
 الشافعي واما لك لا يحذر في الروضة زنت قبل تفرق القاضى بعد التلعان بسقط اللعان عند ابي حنيفة وحمل له وطيبا ولو قال
 الرجل بمينته على صدقة سقط عنه اللعان وحدت وهو قول الظاهرية وقال لك بلاعن وقال الشافعي بلاعن من كان معهما ولم
 هو الا لا لامعان في البابين لان في العدة ولا في غير ما عدا ما يحذر وبه قال الشافعي واحمد واما لك والثوري واهل الحجاز واهل
 العراق بعد اللعان يجب لما نصف الصديق عندها وبه قال لك وسعيد بن جبير وقادة والحسن قال حاد بن ابي سليمان شيخ
 ابي حنيفة يجب لما المهر الكامل قال الزهري لا صدق لما وقلنا التفرق بينهما طلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر فروع اخرى
 في البسوط يومات ولد الملائمة عن مال فادعى الملعان لا يثبت نسب ويغرب المردوان ترك ابنا وبتا يثبت نسب من الاب
 ووثية الاب لو كان الولد الميت فشاركها ولد فاكذب بنفسه ثبت عند ابي حنيفة خلافا لما وقيل للمالك على العكس في جواب
 الفقهاء الشاهدان او ثابا بعد اصدار لا يقضي باللعان وفي المال يقضي بخلاف ما لو عيا او فسقا او ارتد حيث يلعان بهما او لو
 الحرة شبهة او كحل فاسد بسقط احصا منها خلافا لابي يوسف ثم حوچ وقال هو يمتح بالوطى الملال في ثبوت النسب وجوب العدة
 لملعان في النكاح الفاسد ولان الوطى شبهة عندنا وقال الشافعي واحمد يجب اللعان فيها اذا كان في الولد وعند ابي يوسف
 فيه لحد و اللعان لا لما فيها بالنكاح الصحيح ولو قد فاشم طلقه ثامنا سقط اللعان ولا يجب التحريم كذا التوزجها بعد ذلك السقط
 لا يعود وبه قال الشافعي واما لك احمد لو اقر به بعد الاستبراء لم يترتب جوارا لملعان في النكاح الفاسد بغير ولد ولو لماعنا لا يثبت
 التحريم لو بدى فيه عند النكاح وقدرت المبائة واما فادى الى حال قيام النكاح وبنيها ولد يربى نفية يلعان ولاحد ولا لعان
 عند الشافعي واما لك وعندنا يحذر ولا لعان وهو قول عطاء ويريح عن الحسن عثمان
 البتي وهو قول ابن عباس معنى الله تعالى عنه ولو قد فاشم طلقه الرجعية يلعان وبه قال الثوري والزهري وقادة واما لك
 والشافعي واحمد واسحاق وابو حنيفة والظاهرية وهو قول ابن عمر وجابر بن زيد وقال ابن عباس ولا لعان وفي جواب
 الفقه قال قد نكح بعد ان اترجك او زنت قبل ان اترجك فهو قاذف في المال يلعان وقال الشافعي واما لك ويحذر
 ولو قد فاشم زنت او وطئت حرما لاحد ولا لعان عندنا وبه قال الشافعي ووفرق القاضى بعد التلعان ثامنا خطأ نفذ تفرقة
 عندنا وعند زفر وبقية الائمة لا ينفذ ولو بداء بلعان المرأة فقد اخطا ولا يجب اعادته وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد
 يجب اعادته ويسقط اللعان برؤسها ولو سلمت بعد لا يعود في الذخيرة قد فاشم في ولد فاشم تلعان حتى قد فاشم يلعان بالولد
 فادى لا ينعى في نسب الولد والله في بعد ذلك لان حذرا فادى حكم كذب

باب
 العنين
 وغيره

باب العنين وغيره اى هذا باب في بيان احكام عنين ولما ذكر احكام الاستحالة المتعلقة بالنكاح والطلاق شرح

في بيان الحكم من به بركن له تعلق بالكلح والطلاق لان حكم من به العواض بعد ذكر حكم الاصا والعين من لا يقدر على اتيان
 النساء من عن اذ ليس في الغنة وهي خطرة الابل او من عن اذ اعرض لايمن بيننا وثنا لا ولا يقصد وقيل سمى العنين غنينا لان ذكره
 يشتر في غنينا وثنا لا ولا يقصد للما في من المرأة ومع العنين عنيين وفي البسائر يقال فلان عنيين بين العنين ولا يقال
 بين الغنة وكذا في المغرب وغيره وفي قاضي خان والمرضا في العنين من لا يصل الى النساء مع قيام الآلة ولو كان يصل
 الى الشيب دون البكر والى بعض النساء دون البعض وذلك لمريض به او لضعف في خلقته او لكبر سنه او سحره فوحيين في حق
 من لا يصل اليها لغوات المقصود في حقها كذا ذكره الاستيحياني وقال السحر حقيقة وما يثير عند اهل السنه وعند المندوسنة
 يوقى بطشت فيه بار فجلس العنين فيه ان كان مضمود يول الى النقصان ويتردى علم انه لا عن فيه وان كان لا يول لا يترك
 علم انه عنيين في الغنى العنين العاجي من الابل ما خوذ من عن اى اذ اعرض وفي المحيط انه قصبة لا يكونه او غالها داخل الفرج
 الحق لما في الطالبة بالتفرق وفي الجواهر العنين من لا يشتر ذكره وهو كما اصبح في البدن لا يقبض ولا ينسبط قوله وقوله كالمجرب
 والمقطع اكثر ذكره والحفي هم واذا كان الزوج غنينا اجله الحكم سنه شش اى بعد طلبها وابتداء التاميل من وقتها
 يوجب سنه وعليه فتوى فقهاء الامصار كابي حنيفة واصحابه وانشا في اصحابه وملك واصحابه واحمد واصحابه وهو قول عمر وعثمان
 وابن مسعود والخيرة وسعيد بن المسيب وعطاء وعمر بن دينار وقادة ابراهيم النخعي وسفيان وعبد الرحمن الاوزاعي واسحاق
 الايوبي سنه اشهر في العبد وعنه وروى عن علي رضي الله تعالى عنه وعن مالك يوجب سنه اشهر في العبد وعنه وعن ابن المسيب
 لو كانت حديثه العبد يوجب سنه اشهر وعنه بلسان بن زوفل يوجب عشرة اشهر فان وصل اليها شش فلما كلامهم والاش
 اى وان لم يصل اليها هم فرق بينها اذ اطلبت المرأة ذلك شش اى التفرق لان الحق لها هم وكذا روى عن عمر وعلي
 وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم شش اما الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاخرجه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا
 عمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر بن الخطاب في العنين ان يوجب سنه قال عمر بن الخطاب ان التاميل من
 يوم سباجمه وروى محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار اخبرنا ابو مينة حدثنا اسمعيل بن سلم الملك عن الحسن عن عمر بن الخطاب
 امرأة اتته فقالت لزوجها لا يصل اليها فاجله فلا انقض حبل ولم يصل اليها فاختارت نفسها ففرق عمر رضي الله تعالى
 عنه بينها وجعلها تطليقة بانته واما الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا ابو خالد الاحمر
 عن محمد بن اسحاق عن خالد بن كثير عن الضحاك عن علي يوجب العنين سنه فان وصل اليها والافرق بينها واما الرواية
 عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن الكوكبي عن الربيع بن عميرة عن
 ابيه عن جهم بن فيصة عن عبد الله بن مسعود قال يوجب العنين سنه فان جلس والافرق بينها ولان الحق ثابت لها

واذا اكل الزوج
 غنينا اجله
 الحكم سنه
 فلان وصل
 اليها بها
 ولا فرق بينهما
 اذا طلقت المرأة
 ذلك هكذا
 عن عمر وعلي
 ابن مسعود
 وكان الحق ثا
 لها في الوط
 ويحتمل ان
 يكون الا
 متناع لعله
 معترضة

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة من سن بطولية او برودة فيدوى بما ينافوه او من يومس ينفذ ذلك هم وكم
 الاقوة اصيلية شس يعني في العمل الثالثة هم فلا بد من معرفة ذلك شس يعني ان الاقوة اصيلية او مستفزة هم وقد زنا شس اي قد زنا
 سنة التاجيل هم بانه لا اشتغال على الفصل الرابع شس اي لا اشتغال السنة على اربعة فصول الربيع وهو اذا كان شس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني الصيف وهو اذا كان شس في السرطان والاسب والسنة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان شس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 شس طبيعة الاربع الربيع الشتا وهو اذا كان شس في الجدي والذئب والحوت وهو بار ويط على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شس اي سنة هم ولم يصطلح اليها بين ان العجز بانه اصيلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التسريح بالاساك
 فاذا انت شس من المناقاة هم ما بالقاضي منابه ففرق بينهما شس ونما للظلم لان القاضي هو ان يقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شس فاذا اختارت نفسها بعد غنى المدة فمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان اختارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روى
 الحسن عن ابى بصير انه اذا اختارت نفسها فوق القاضي بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الابي جابي العيا
 في شرح الطحاوي وقال التمر شس لوسال النزج القاضي بعد سنة ان يوجع سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغير
 فاذا قضيت ثم رجعت فلها ذلك يطل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يجزهم زمانا لم يطل حتما لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 لا للمضي هم ذلك الفرقه تطليقة بانيه شس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واجد فسخ لانه فرقته من جهتها او لقياس
 على الحب قاله الماوروي من اصحابه ولنا الفرقه من جهته لان فعل القاضي اضعف اليه شس اي الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفرقة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكايه مطلقا بنفسه شس اي فكان الزوج مطلقا بنفسه
 الاضافة فعل القاضي اليه هم وقال الشافعي هو فسخ شس اي تفرق القاضي بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شس يعني بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البليغ وخيار العاقاة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شس اي الفرقه بانيه لان المقصود وهو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا باشاش اي بالبائنة هم لانما شس
 اي لان الفرقه هم لو لم تكن بانيه فهو مطلقا بالمرجعة شس وهي التي لا تكون ذات زوج ولا سطة الما الاول فلو ات
 المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلا يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اضعف هم ولما كمال مهر
 ان فلما بان فان خلوة اثنين محيطة شس فيد به لانه لو لم يكن خلا بها ليزم نصف المهر وقال الشافعي لا يجب شس من المهر ولا

ويجوز ان يكون الاستعمال على سنة من سن بطولية او برودة فيدوى بما ينافوه او من يومس ينفذ ذلك هم وكم
 الاقوة اصيلية شس يعني في العمل الثالثة هم فلا بد من معرفة ذلك شس يعني ان الاقوة اصيلية او مستفزة هم وقد زنا شس اي قد زنا
 سنة التاجيل هم بانه لا اشتغال على الفصل الرابع شس اي لا اشتغال السنة على اربعة فصول الربيع وهو اذا كان شس
 في ثل والثور والجوز او هو بار طيب على طبيعة الهواء الثاني الصيف وهو اذا كان شس في السرطان والاسب والسنة
 وهو ما يابس على طبيعة النار والثالث الخريف وهو اذا كان شس في النيران والعقرب والقوس وهو بار ويا بس
 شس طبيعة الاربع الربيع الشتا وهو اذا كان شس في الجدي والذئب والحوت وهو بار ويط على طبيعة الماء هم فاذا
 منعت شس اي سنة هم ولم يصطلح اليها بين ان العجز بانه اصيلية فقات الاساك بالمعروف ووجب التسريح بالاساك
 فاذا انت شس من المناقاة هم ما بالقاضي منابه ففرق بينهما شس ونما للظلم لان القاضي هو ان يقب لرفع الظلم هم ولا بد
 من طلبها لان التفرق بينهما شس فاذا اختارت نفسها بعد غنى المدة فمل تقع الفرقه من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى
 التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان اختارت نفسها بابت سنة في ظاهر الرواية ثم قال روى
 الحسن عن ابى بصير انه اذا اختارت نفسها فوق القاضي بينهما ولا تقع الفرقه من غير تفرق كذا ذكر الامام الابي جابي العيا
 في شرح الطحاوي وقال التمر شس لوسال النزج القاضي بعد سنة ان يوجع سنة اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغير
 فاذا قضيت ثم رجعت فلها ذلك يطل الاجل ولو وجدته غيضا ولم يجزهم زمانا لم يطل حتما لان ذلك قد يكون للتجربة والافتقار
 لا للمضي هم ذلك الفرقه تطليقة بانيه شس وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واجد فسخ لانه فرقته من جهتها او لقياس
 على الحب قاله الماوروي من اصحابه ولنا الفرقه من جهته لان فعل القاضي اضعف اليه شس اي الى الزوج لاستناعه
 عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق شرع بكتاب الله تعالى والاجماع والفسخ مختلف فيه فالحل بالجمع اولى ولا يستقيم
 قياسه على الحب لان الحب كالفرقة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكايه مطلقا بنفسه شس اي فكان الزوج مطلقا بنفسه
 الاضافة فعل القاضي اليه هم وقال الشافعي هو فسخ شس اي تفرق القاضي بينهما فسخ للكل هم ولكن الكل لا يقبل الفسخ
 عندنا شس يعني بعد تمام العقد لا قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البليغ وخيار العاقاة لان ذلك امتناع من تمام العقد
 هم وانما يقع شس اي الفرقه بانيه لان المقصود وهو فسخ الظلم عنها لا يحصل الا باشاش اي بالبائنة هم لانما شس
 اي لان الفرقه هم لو لم تكن بانيه فهو مطلقا بالمرجعة شس وهي التي لا تكون ذات زوج ولا سطة الما الاول فلو ات
 المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلا يحصل حينئذ فسخ الظلم وهو المقصود من فرقته اضعف هم ولما كمال مهر
 ان فلما بان فان خلوة اثنين محيطة شس فيد به لانه لو لم يكن خلا بها ليزم نصف المهر وقال الشافعي لا يجب شس من المهر ولا

لانه فتح عندهم وجب العدة ش بالاجل هم لما يناس قبل ش يعني في باب المهرم بذاش اي تاويل العنين
 سنة والفريق بعد اسنتهم اذا افر الزوج انه لم يصل الباش يعني كان مفرها في الاول هم ولو اختلف الزوج ولم توفى
 الوصول الباش فقال الزوج وصلت وقالت المرأة لم يصل الى هم وان كانت ش اي المرأة هم ثوبا فاقول قوله
 مع يمينه لانه يكثر استحقاق في الفقرة والاصل هو السلامة في الجلبة ش اي سلامة الالة في اصل الخلقة وقال نفوذ بن ابي ليلى
 بلي القول قولها هم ثم ان حلف الجبل جملها ش فله في ما جازهم وان كل ش من يمين هم يوحد سنته وان كانت
 اكبر انظر اليها انسان فان قلن هي كراجل سنته ش ظهور كذبه هم وان قلن هي شيب يخلف الزوج فان حلف لاحق لها
 وان نحل يوحد سنته ش بعد ذلك والواحدة في النظر مخفي والاثنتان احوط وفي البديع او ثق وفي الاسبيجاني فضل ثم
 كيف يعرفون انها كراجل لا تقع في فرجها من غير سنة من بيعة الدراج فلان دخلت بلا عفت في شيب والا فبكر وقيل ان المكن بها
 ان تعمل على الجوار بكره والا فبكر في شرح الطحاوي اذا وقع الشك للنساء في امرها بفعل ذلك وعن احمد في التثنية قال
 اخرج المني فان خرجت لم يس بمي تحتها فان تصادق على انه نفي يخرج عن الغنة ان الغالب عدم خروج مني
 هم وان كان محبوبا ش اسي وان كان الزوج محبوبا وهو الذي استوصل ذكره وخصيته من الحب هو قطعهم فرق
 في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يابى في التاويل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم وانفخ ش من خصيته فمحل قضاء
 مسدود اذا سلمت خصيته والجمع خصيان وخصيته هم يوحد كراجل العنين لان طهية فروع ش فان حكمه حكم العنين هم
 ولو جمل العنين سنة وقال قد جاسعتهوا وكثرت نظر اليها النساء فان قلن هي كزينة ش اي نجيها القاضى بدون يمينها
 فلو اختارت الفقرة فرق القاضى بينها هكذا ذكر محمد في الاصل وفي المنقح لو اختارت نفسها بانت سنة فعلى هذه الرواية الاجماع
 الى قضاء القاضى لوفى الفقرة هم لان شهادة من ش اي شهادة النساء هم تاييد ش اي تقوت هم بموحد ش
 على وزن اسم الفاعل هم وهي البكارة ش اي المؤدة شهادتين هي البكارة اذا البكارة هي الاصل هم وان قلن
 هي شيب حلف الزوج فان كل ش اي عن يمين هم خرجت لانا بالانكول ش اي لانا يدعوى المرأة بكون الزوج
 فان اختارت الزوج او قامت من مجلسها او قاما اعران القاضى او قام القاضى قبل ان يتحدشا بطل خيارا لان هذا بطل
 تخيير الزوج امره وذلك موقت بالجلس فذا استدله فان اختارت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفريق فلان في فرق القاضى
 هم وان حلف لا تخير ش بطلان جفاهم وان كانت ثيبا في الاصل فاقول قوله مع يمينه وقد ذكرناه فها مضى ش
 وهو قوله فاقول قوله مع يمينه لانه يكثر استحقاق في الفقرة والاصل هو السلامة في الجلبة فان اختارت زوجه لم يكن لها
 بعد ذلك الخيار انما ضمنت بطلان صفها وفي القاضى يعني بنته فروع ش اطلق محمد في الاصل ولم يقيد بالقمة

وتجب العدة لما بينا من قبل
 هذا اذا اقر الزوج انه لم يصل
 اليها ولو اختلف الزوج والامة
 في الوصول اليها فان كانت ثوبا
 فاقول قوله مع يمينه انه يكثر
 استحقاق في الفقرة والاصل
 هو السلامة في الجلبة ش
 ان حلف بطل حلفها
 وان نحل يوحد سنة
 وان كانت يكر انظر اليها
 النساء فان قلن هي كراجل
 سنة لظهور كذبه وان قلن
 شيب يحلف الزوج فان
 حلف لاحق لها وان نحل
 حل سنته وان كان محبوبا كراجل
 بينهما الحال ان طلبت لانه لا يابى
 في التاويل لانه لا يابى في التاويل
 لان طهية فروع اذا جمل العنين
 وقال قد جاسعتهوا وكثرت نظر اليها
 النساء فان قلن هي كزينة كان شيبا
 تاييد مؤيد في البكارة فان قلن
 حلف الزوج فان كل حلف كراجلها
 لنكول ان حلف لا تخير وان كانت
 ثيبا في الاصل فاقول قوله مع يمينه
 وقد ذكرناه فان اختارت زوجها
 لم يكن له بعد ذلك خيارا
 رضيت بطل حلفها وفي السا
 جبل تعبر السنة الفقرة هو الصحيح

والا تسمية قال في شرح الظواهر في ظاهر الرواية وروى الحسن بن زياد عن ابني حنيفة انه لم يسم سنة
تسميته وهي تزويد على القرية بياض وذهب شري في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحتمال وقال الوالي في فتاواه
انهم يوجبون سنة قرية لا تسمية وهو الصحيح لان المنطوق هو السنة والسنة تعرف الى القرية مطلقا وهي اقل من التسمية
ابدي عشر يوما وذكر الخليل في التسمية ثلثة عشرة سنة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقرية ثلثة اشهر
يوم واربعاء خمسون يوما ويحتسب شئ اى المدة هم ايام الحيف وشهر رمضان شئ يعني لا يعوض عن ايام الحيف
وشهر رمضان الواقعة في مدة التابيل وذلك لان الصابة رضى الله تعالى عنهم قدروا مدة التابيل سنة ولم يستثنوا منها
ايام الحيف وشهر رمضان مع علمهم ان السنة لا تتخلوا عنها هم لوجود ذلك في السنة شئ اى لوجود ما ذكر من ايام الحيف
وشهر رمضان في السنة هم ولا يحتسب بمرضه ومرضها شئ اى لا تحتسب المدة بسبب مرضه ومرضها لان السنة لا تتخلوا
عنه شئ اى المرض يعني لا يكون زمان المرض محسوبا في مدة التابيل قليلا كان المرض او كثيرا بل يعوض ذلك من ايام
اخر وعن ابني يوسف اذا مرض احداهما من التابيل اطلع معه فان كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر لم تحتسب
عليه وفي البدائع روى ابن سماعة عن ابني يوسف ان سح في السنة يوما او يومين احتسب عليه وفي رواية عنه ان ما فوق
الشهر كثر لا تحتسب في رواية عنه ان مدة اكثره السنة وفي رواية عنه اكثر السنة وعن محمد بن عمر في السنة يوجب مقدار مرضه وعليه
الفتوى وعن ابني يوسف لو حبت او هربت او غابت لا تحتسب على الزوج لانه من جهتها ولو حج هو او غاب احتسب عليه ولو سافر
وتنعت من الحج الى الحج لم تحتسب عليه مدة الحبس وكذا الوجبة القاصي بمهله ولم يحفره وان لم تمتنع وكان في السجن مريض
خلوة احتسب عليه وان لم يكن وطئها فيه لم تحتسب قال محمد بن ابي حنيفة لو رافقه وهو سافر فتمت المدة
من حين المرافقة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا عنه اصله شهرين لعدم القدرة على الجماع فيها ولو طافه بعد التابيل
لا تمتعت اليه ولم يرد على المدة هم واذا كان بالزوجة عيب شئ اى عيب كان هم فلما خيار للزوج شئ وبه قال عطاء
والنخعي وعمير بن عبد العزيز وابو قلابة وابن ابي ليلى والاوزاعي والثوري وابو سليمان الخطابي وداود والظاهرى وفي البسيط
وهو ذهب على وابن سحودهم وقال الشافعي يرد بالعيوب الخمسة وهو الخبثاء شئ وهو علة روية تحدث من انتشار المدة
السوداء هم والبرص شئ وهو بياض يظهر في البدن ويكون في بعض الاعضاء دون بعض وربما يكون في سائر الاعضاء
حتى يكون ظاهر البدن كله ابيض وسبه سود فراج العضو الى البرودة وغلبة البهيمهم والجنون شئ وهو زوال العقل
والرق شئ وهو مصدر من قولك امرأة رقابنته الرق لا يتطلى هو جاعلان لا يكون لناقب سوى البال هم والعرق
شئ يكون الراء وهو ان يمنع من ملكه الذكر في الفرج من غلم وغيرهم لانها شئ اى لان هذه العيوب

ويحتسب
بأيام
الحيف
وبشهر
رمضان
لوجود ذلك
في السنة
ولا تحتسب
بمرضه ومرضها
لأن السنة لا تتخلوا
عنه شئ اى المرض
يعني لا يكون زمان
المرض محسوبا في مدة
التابيل قليلا كان
المرض او كثيرا بل
يعوض ذلك من ايام
اخر وعن ابني يوسف
اذا مرض احداهما من
التابيل اطلع معه فان
كان اقل من نصف
شهر احتسب عليه وان
كان اكثر لم تحتسب
عليه وفي البدائع
روى ابن سماعة عن
ابني يوسف ان سح في
السنة يوما او يومين
احتسب عليه وفي رواية
عنه ان ما فوق الشهر
كثر لا تحتسب في رواية
عنه ان مدة اكثره السنة
وفي رواية عنه اكثر
السنة وعن محمد بن
عمر في السنة يوجب
مقدار مرضه وعليه
الفتوى وعن ابني
يوسف لو حبت او هربت
او غابت لا تحتسب على
الزوج لانه من جهتها
ولو حج هو او غاب
احتسب عليه ولو سافر
وتنعت من الحج الى
الحج لم تحتسب عليه
مدة الحبس وكذا
الوجبة القاصي بمهله
ولم يحفره وان لم
تمتنع وكان في
السجن مريض
خلوة احتسب عليه
وان لم يكن وطئها
فيه لم تحتسب قال
محمد بن ابي حنيفة
لو رافقه وهو سافر
فتمت المدة من حين
المرافقة ان كان
قادرا على الاعتاق
وان كان عاجزا عنه
اصله شهرين لعدم
القدرة على الجماع
فيها ولو طافه بعد
التابيل لا تمتعت
اليه ولم يرد على
المدة هم واذا كان
بالزوجة عيب شئ
اى عيب كان هم
فلما خيار للزوج
شئ وبه قال عطاء
والنخعي وعمير بن
عبد العزيز وابو
قلابة وابن ابي
ليلى والاوزاعي
والثوري وابو
سليمان الخطابي
وداود والظاهرى
وفي البسيط وهو
ذهب على وابن
سحودهم وقال
الشافعي يرد
بالعيوب الخمسة
وهو الخبثاء شئ
وهو علة روية
تحدث من انتشار
المدة السوداء
هم والبرص شئ
وهو بياض يظهر
في البدن ويكون
في بعض الاعضاء
دون بعض وربما
يكون في سائر
الاعضاء حتى
يكون ظاهر البدن
كله ابيض وسبه
سود فراج العضو
الى البرودة
وغلبة البهيمهم
والجنون شئ
وهو زوال العقل
والرق شئ
وهو مصدر من
قولك امرأة رقابنته
الرق لا يتطلى
هو جاعلان لا
يكون لناقب
سوى البال هم
والعرق شئ
يكون الراء
وهو ان يمنع
من ملكه الذكر
في الفرج من
غلم وغيرهم
لانها شئ اى
لان هذه العيوب

هم تمتع الاستيفاء وحاشي اى من حيث اثن في القرن والرقم او طباش اى اوسن حيث الطبع في الجذام
والبرص والجبن لان الطبع السليمه تنقر من جلع هو لا ووربها بسرى الى الاولادوم والطبع سوي بالشرع ش اى
يسخ الاستيفاء من حيث الطبع وقد تابد بالشرع حيث ورد فيه الامتناع منه انما رايه بقوله قال عايه السلام فرس الجذوم
فراكم من الاسد ش هذا الحديث اخبره البخارى تعليقا عن سعيد بن مساعن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال
رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر فرس الجذوم فراكم من الاسد اوسن الاسد وقال الكاكي ناقل عن
ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان يفر من الجذوم ويجوز الجلوس عنده وثياب على تمر فيه وغدة له
بمصالحه ولعمد الوحدث ذلك بعد سنين لانفسح الكاح فان قلت استدل الشافعي ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم
تزوج امرأة من بني رياضة فوجد فيها شهايا ضافدا وقال لستم على قلت اجاب الاترازي عن هذا بان المراد من رو
ابن النبي صلى الله عليه وسلم هو الرد بالطلاق وقال الكاكي هو رواية جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة وهو من روى
جمهور لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد فان قيل روى عن عمر رضى الله تعالى عنه الرد بالجنون والجذام والبرص قال
الكاكي هذه رواية مكذوبة من طريق عبد الله بن جيب وهو بالك وقيل الاترازي معناه الرد بالطلاق هم ولنا ان فويت
الاستيفاء اصلا لموت لا يوجب الفسخ واخلاله بهذه العيوب اولى ش اى فوت الاستيفاء بالكلمة بموت احد الزوجين
لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شى من المرقول فاختلال اى فاختلال الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ
لان الاستيفاء ههنا يتأتى بمقصود النسل يحصل غير انه يوجب نفقة بمبيته وهذا لا يوجب الرد كما يجوز والقرع الفاشي قيل
فيما قاله المصنف منع لان النكاح يتوقف بحياتهاهم وهذا ش اى كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ لان الاستيفاء
ش اى الوطى هم من الثمرات ش اى ثمرات النكاح وفوات الثمرة لا يؤثر في عقد النكاح الا ترى انه لو لم يستوف
بغيره وفراو قروح فاشته لم يكن له حق الفسخ فيها هم والمستحق الثمن ش اى المستحق بالعقد هو الثمن من الوطى هم وهو
ش اى الثمن من الوطى هم حاصل ش في جميع الصور واما في الجذام والبرص والجنون فظاهر واما في الرق والقرع
فما فتق واشتق ولا يرافسخ لعدم الكفارة وجنا البلوغ لان ذلك نسخ قبل تمام العقد وذلك امتناع من تمام العقد وكذلك
الفسخ بخيار العاقبة لان ذلك امتناع من ازدياد الملك عليها قبل تمام العقد والنكاح لا يخلل الفسخ بعده تمامه الا ترى انه لا يخلل
بالاقالة فلا يفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ بالعيوب الاخرى من الزنا والجر والجرم والدفردامى واشل قال ابن خرم في المحلى المالكين
وانما ينعون فسخ خصوص الرد بالعيوب المذكورة فبطل قياسهم بالبيع فكيف يشبه بالنكاح البيع وليس خلافاه فانه نقل ملك الثمرة
وانقل في النكاح والفسخ لا يفسخ من غير ذكر بدل البيع ولا يفسخ وقالوا لا تطيب النفس بجمع برصا ولا بجذومته ولا يقدر

تمتع الاستيفاء
حشا طبعه
والطبع
موتد بالشرع
قال عليه
السلام فتر
من الجذوم
فراكم من
الاسد ش
ان قوله
الاستيفاء
اصلا
لموت لا يوجب
الفسخ فاختلاله
له بهذا القيد
ادى وهذا
لان الاستيفاء
من الثمرات
والمتحق هو
التمكن
وهو
م
صل

واذا كان بلزوم وجوب
او بصر او حياء او
خيار له لم يفسد
ان حقيقته باليوسف
وقال محمد لا لها الخيار
دفع الضرر عنها كما
في الحب والعنة
محبوب ببلبانه
ممكن من دفع الضرر
بالطلاق ولها ان لا
من عن الخيار لما فيه
من ابطال حق الزوجه
انما ينبت
في الحب والعنة
لانها لا تخلو من
المقصود المشرع
للكلام هذه العترة
غير محذرة من خافق
والله اعلم بالصواب
باب العدة
واذا طلق الرجل امرأه
طلاقاً باتاً وجب

على جميع الرقاع والقرنات وانما يزوجها لوطي فانما طيب النفس على الجاني ليس بشرط فان تكاح الحرة الشوا الصماء البكرا الصبيات
اي سنة او بدعيته بالدين السل اليه او سنة عند الاطباء يجوز وهذا لا شك في من العقلاء ملك امر الله تعالى به وهو الاسك
بالعرف وتفسيره بجران ولم يات من صحيح فيما لا يتوقف عنده هم واذا كان بالزوج بر من اجنون او جلد لم فلا خيار لها
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لما الخيارش به قتل الشافعي والملك وحمدهم وفعلا لفرعنا كما في الحب والعنة ش
اي كما كان لما الخيار في الحب والعنة فغيره وفعلا لفرعنا حيث لا طريق لما سواه من بخلاف جانبه ش اي بانسب الزوج
هم لانه لا يمكن من دفع الضرر بالطلاق ش لان الطلاق يندفع الضرر عنه هم ولما شافعي في حقيقة ابي حنيفة في الاصل
الخيار هم لما فيه من البطلان في الزوج ش برفع النكاح هم وانما ثبت الخيار في الحب والعنة لانها بخلاف المقصود
في النكاح ش اي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الوطى لا شرعية النكاح لاجل الوطى هم
وهذه العيوب غير مخرجة به ش اي بالوطى هم فافترقا ش اي افرق القيس وهو الجنون والجهل والمبر من القيس
عليه وهو الحب والعنة فان قيل جعل المصنف الوطى فيما اذا كان بالمرأة من العيوب الخمسة من الثورات ولم يثبت له الخيار
انفس وفي سلة الحب والعنة جعل المقصود المشرع في النكاح وليزوم من ذلك ان يكون المقصود المشرع
في النكاح وان لا يكون ذلك باعتبار الضمين وهو تحكم حبيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع في النكاح
بالوطى وليس ذلك بمراعاة وانما المراد به التمكن وبها يتبين ان بخلاف العيوب الثلاثة والله اعلم
باب العدة اي في باب في بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره اعتبارا بذكر وجوده والتعريف في
باب على عدة لان الاثر تعيب المؤثر والعدة في اللغة ايام اقرا المرأة وفي الشريعة ترعى ليزم المرأة عند زوال ملك
العدة تاكل بالدخول او بالخلوة او الموت وقيل هي عبارة عن ترعى المرأة بعد زوال النكاح بثبوتها ويقال عدوت النسي
اعدا اي احصيته قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة النسيان والعدة ايضا ما عدته لمحوادث
الدم من المالح الصالح والعدة بالفتح اسم لمرء من العدة في النافع العدة بمعنى العدة ووسمى زمان الترع بها
لانها تعد الايام المفروضة عليها في الشرع وسبب العدة تكايد بالدخول او بالموت وركنها حرات ثابتة الى اجل هي
تكون بشهر ونصف ووضع مثل وشرط الفقرة بالطلاق وغيره وكلها عدم جواز الغير واختار اربع سوا او ما يجري مجراها ونظورها
كالزنية والنطيب في البانته والخرق عن البيت عموما والعدة على اربعة عشر وجها عدة بثلاثة قرو وهي عدة الحرة المطلقة
ذات الجنب وعدة بثلاثة اشهر وهي عدة الحرة المطلقة التي لا تحيض بغيره كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعشرة ايام وهي
عدة المتوفى عنها زوجها وعدة بشهر من دفنة ايام وهي عدة الامة المتوفى عنها زوجها وعدة بثلاث حيف واربعة اشهر وعشرة

ايام وحي تصور في اربع سمن فممن طلق نرجو طلاقا بانها و هو مريض ثم مات في عدة متاثر عنه او كانت له امران او ثلاث
او اربع فقال احد ان طاق فوات قبل البيان يجب على كل واحدة سمن اربعة اشهر وعشر تشكل فيها ثلاث حيض وامر ولد
او رجل حي تنكحه لاجل فوات المولى والزواج وبين موتها شهران وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشرة
ايام تشكل فيها ثلاث حيض لان لم يعلم من بين موتها كان ولا سمنات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشر تشكل فيها ثلاث
حيض عند ابى يوسف ومحمد وعند ابى حنيفة عدتها اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها وكذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
وخمسة ايام فعدتها اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها بلا خلاف وان مات المولى او لادى تحت زوج او في عدة منه من طلاق
رجعي ثم مات الزوج تحت اربعة اشهر وعشر ايام وان كانت العدة من طلاق باين لاكثر مما عدة الوفاة وعدة بغير
الحمل هي عدة الطلاق والوفاة والعاق يوضع الحمل اذا كانت حاملان بقي الحمل الى سنتين من يوم طلقها ثبتت
نسبة تنقضي العدة بوضع الحمل ان جاءت به الاكثر من سنتين بيوم لما ثبتت نسبة بحكم بانقضاء العدة بعد ستة اشهر وعشر فثبتت
ان كانت قبضتها في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تنقضي عدتها بوضع الحمل من لم يثبت نسبة عدة الى سنتين سنة
وصورة ان ينقطع حينها بعد الطلاق نصير الى ان يعبر بها ستين ثم تعد ثلثاثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتدت بقدرين
ثم انقطع الحيض نصير الى ان يعبر بها ستين سنة ثم تعد ثلثاثة اشهر وان كانت عاودة اعدادا او اتما القطاع الى سنتين
سنة يؤخذ بها وتسن وان كانت عاودة من القطاع الدم بعد ستين لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين وعدة الى شهرين وتسعة
وعشرين يوما وثلاث حيض بعد ادمى عدة صغيرة طلقها زوجها فمضت ثلثة اشهر الا يوما ثم عاودت ما لم تحض ثلاث حيض تنقضي
عدتها او كانت ايسة فاعتدت ثلثاثة اشهر الا يوما ثم عاودت ما لم تحض ثلاث حيض لا تنقضي عدتها وعدة بجميع الامر وحي عدة امر
المغفوق ما لم يمت اقران زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى مائة سنة وقال بعضهم الى مائة وعشرين سنة وعدة ثلثات بغير
الا يوافيات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر وعدة بقرين الا يوما وشهرين وخمسة ايام وصورة طلق الرجل امراته الامة جارية
فاعتدت بقرين الا يوما فان زوجها يلزمها شهران وخمسة ايام وعدة ثلثات حيض في الحياة والوفاة وصورة رجل غنق
امر ولده او مات عنها او ولي امره في كحل فاسدا او شبهة فقد فرفق بينهما او مات عنها تعد ثلثاثة اقران فان ائت امر ولد
والموطوءة في كحل فاسدا او شبهة فقد من مغير وكيفية تعد ثلثاثة اشهر في الوفاة والحياة جميعا كذا ذكره ابو الليث في خزائن
الفقه هم واذ طلق الرجل امراته طلاقا بانها او جياش قال الكاكي لم يذكر في بعض النسخ او جياش ولا بد من ذكره قال الكاكي
لم يذكر قوله او جياش في هذا الموضع في اكثر النسخ لان الطلاق الرجعي مكره ومقدار عدته في باب الرجعة هم وقويت الفرقة بينهما
بغير طلاق ش وهي الفرقة بخيار البلوغ والعاقه وعدم الكفارة ولكل احد الزوجين مساجد والفرقة في الكحل والفايت

لو وقعت
الفرقة
بينهما
بغير
قتل
طلو

والمراد به وجوب حرة شمس اى والى ان المارة حرة كانه هم ممن تجب فيه تاش سبتدا وقوله ثلثة اقراءش
 بنحوه والجملة جواب قوله اذا ولم يذكر الدخول فى الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل فى النكاح الدخول لان العدة لا تجب على
 غير الدخول بالنكاح هم بقوله تعالى والمطلقات تبرأ من انفسهن ثلثة قروش والمراد بهن المدخولات بهن من ذوات الحيض فيخرج
 فى معنى الامر واصل الكلام فليبرهن المطلقات قال للكنون لاسم الامر محذوف فاستغنى عن ذكره ودخل الامر فى صورة الخبر
 تأكيد الامر واشعارا بانه ما يجب ان يتلقى بالساعة الى التثنية ونحوه قوله فى الدعاء يركبك الله اخبر فى صورة الخبر بقوله بالاستجابة
 كما نأجدها فى التثنية فهو مجزئ بما دناؤه على البتداء يدل على زيادة التأكيد وقيل تبرأ من المطلقات لم يكن ذلك التأكيد لان الجملة
 الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية وفى ذكر الانفس شحج لمن على التبرأ من وزيا دة التعت اذ انفسهم بطرح
 الى الرجال فامر ان ان يطمئن انفسهم بعلبيتها على الطمأنينة ويجبر بها على التبرأ من وينتسب ثلثة على الطرف اى تبرأ من مدة
 ثلثة قروش وجاء التثنية على جمع الكثرة ودون العلة التى هى الاقراء لوجاز استعمال احد الجميع مكان الاقراء لانهما فى الجمعية ولعل الفرق
 اكثر من جمع قروش الاقراء فادثر عليه تنزيلا لتفصيل الاستعمال منزلة المصلح والفرقة اذا كانت بغير طلاق ش قد مر عن قريب
 ان الفرقه غير الطلاق هم ففى معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم ش حتى لا يشبه النسب فى الفرقه
 الطارئة على النكاح وهذا معنى تحقيق فيها ش اى فى الفرقه بغير طلاق لكن هذا ايضا اذا كانت المارة مدخولة لان غير المدخوله
 لا عدة عليها سواء كانت الفرقه بطلاق او بغير طلاق والحلوة جعلت كالدخول فاسد كانت صحيحه فى حق العدة احتياطا استعمالا
 لتعمم الشغل هم والاقراء الحيض عندنا ش وهو قول الخلفاء الاربعه والعباده وابى بن كعب وسماذ بن جيل الى الدرود
 وعباده بن العباس وزيد بن ثابت وابى موسى الاشعري وزاد ابو داود والنسائى وعبد الجنى وعبد السد بن قيس بنى
 الله تعالى عنهم وهو قول طاوس وعطاء بن السيب سعيد بن جبر والحسن بن حى وشريك بن عبد الله والقاسم والحسن
 البصرى والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وابى عبيدة وبريقه ومجاهد ومقاتل وقتادة والشافعي وعكرمة والسدي اسحاق
 واحمد واصحاب الظاهر وقال احمد كنت اقول الاطهار شتم ومعت بفعل الاكابر وقال ابو بكر الرازى واليه انتهت رايته المنفقة
 بجدا وبعد ابى الحسن الكرخى ان الشبى روى عن ثلثة عشر من الصحابة ان الرجل اقر بامراته ما لم تقتل من الحيضة الثالثة هم
 وعندنا شفى الاطهار ش اى عندنا شفى الاقراء هى الاطهار وبه قال مالك ويروى ذلك عن عائشة وابن عمر وزيد بن
 ثابت رضى الله تعالى عنهم وفايده الخلاف فيما اذا اطلقا فى الطهر لا تنقض عدتهما ما لم تطهر من الحيضة الثالثة عندنا وعندنا تطهر
 كما ترى قطرة من الدم من الحيضة الثالثة يعنى كما نرى عت فى الحيضة الثالثة هم واللفظ ش اى لفظ القروش حقيقه فيها
 ش اى فى الطهر والحيض هم اذ هو ش اى لفظ القروش هم من الاضداد ش جابر بمعنى الحيض والطهر جميعا

دعى حرة لمن
 تحيض بعد
 ثلثه
 اقراء قروشا
 والمطلقات
 يتبرأ من
 نفس ثلثة
 قروش والفرقة
 اذا كانت بغير
 طلاق ففى
 معنى الطلاق لان
 العدة وجبت
 للتعرف عن براءة
 الرحم فى الفرقه الطارئة
 على النكاح وهذا
 معنى تحقيق فيها ش
 اى فى الفرقه بغير طلاق
 لكن هذا ايضا اذا كانت
 المارة مدخولة لان غير
 المدخوله لا عدة عليها
 سواء كانت الفرقه بطلاق
 او بغير طلاق والحلوة
 جعلت كالدخول فاسد
 كانت صحيحه فى حق
 العدة احتياطا استعمالا
 لتعمم الشغل هم
 والاقراء الحيض عندنا
 ش وهو قول الخلفاء
 الاربعه والعباده
 وابى بن كعب وسماذ
 بن جيل الى الدرود
 وعباده بن العباس
 وزيد بن ثابت
 وابى موسى الاشعري
 وزاد ابو داود
 والنسائى وعبد
 الجنى وعبد السد
 بن قيس بنى الله
 تعالى عنهم
 وهو قول طاوس
 وعطاء بن السيب
 سعيد بن جبر
 والحسن بن حى
 وشريك بن عبد
 الله والقاسم
 والحسن البصرى
 والثوري
 والاوزاعي
 وابن شبرمة
 وابى عبيدة
 وبريقه
 ومجاهد
 ومقاتل
 وقتادة
 والشافعي
 وعكرمة
 والسدي
 اسحاق
 واحمد
 واصحاب
 الظاهر
 وقال احمد
 كنت اقول
 الاطهار
 شتم
 ومعت
 بفعل
 الاكابر
 وقال ابو بكر
 الرازى
 واليه
 انتهت
 رايته
 المنفقة
 بجدا
 وبعد
 ابى
 الحسن
 الكرخى
 ان
 الشبى
 روى
 عن
 ثلثة
 عشر
 من
 الصحابة
 ان
 الرجل
 اقر
 بامراته
 ما
 لم
 تقتل
 من
 الحيضة
 الثالثة
 هم
 وعندنا
 شفى
 الاطهار
 ش
 اى
 عندنا
 شفى
 الاقراء
 هى
 الاطهار
 وبه
 قال
 مالك
 ويروى
 ذلك
 عن
 عائشة
 وابن
 عمر
 وزيد
 بن
 ثابت
 رضى
 الله
 تعالى
 عنهم
 وفايده
 الخلاف
 فيما
 اذا
 اطلقا
 فى
 الطهر
 لا
 تنقض
 عدتهما
 ما
 لم
 تطهر
 من
 الحيضة
 الثالثة
 عندنا
 وعندنا
 تطهر
 كما
 ترى
 قطرة
 من
 الدم
 من
 الحيضة
 الثالثة
 يعنى
 كما
 نرى
 عت
 فى
 الحيضة
 الثالثة
 هم
 واللفظ
 ش
 اى
 لفظ
 القروش
 حقيقه
 فيها
 ش
 اى
 فى
 الطهر
 والحيض
 هم
 اذ
 هو
 ش
 اى
 لفظ
 القروش
 هم
 من
 الاضداد
 ش
 جابر
 بمعنى
 الحيض
 والطهر
 جميعا

وكذا التي بلغت
 مبالغة ولم
 تحقق بلخر الالة
 وان كانت حيا
 مرفوعة
 فاما ان تضع
 حملها فلو كانت
 واكالات الاجال
 اجابن في بعض
 حملين وان كان
 امه فعدت
 حبيبتان لقول
 عليه السلام
 طلق لامته طليقتان
 ومنه ما حيفتاد
 لان الرق نصف
 والحيضة لا تجزئ فكنت
 قصارت عتيق
 واليه اشار عمر بن
 بقوله لو استطلعت
 لمعلى ما حيفت
 ونصفنا

غير الاولى وروى البخاري عن مجاهد قال ان لم يعلموا بحضن لم لا يحضن في هذا الايس ففي الفتاوى الصغرى هذا الايس
 غير مقدر شي وفي رواية قد ريان رات بعد ذلك وابل يكون حيفا فعلى رواية عدم التقدير يكون حيفا وعلى رواية التقدير لا يكون
 حيفا فعلى رواية التقدير فقلت الروايات فقال محمد بن الرواس خمس فصول خمسة وفي المولدات متون بخمسة لان الروايات اسرعة فكملة لعن ابى حنيفة
 بن خمسين الى ستين وقال محمد بن مقاتل الرعفي في فصوله وكذا روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وكذا قال عبد الله بن
 المبارك في سفيا الشورى قال الكاكي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذا بلغت المرأة خمسين سنة لا ترى قوة
 حين امي لا يلد هي رواية اسرع عليه الفتوى وقيل معتبر بتركيب بدننا فانما تختلف بالسمن والقهيل وقيل لانك لستين
 الافريقية وقال الصفا وسبعون سنة فاذا رات بعد ذلك ما لا يكون حيفا كالدم الذي تراه الصغرة وعلى رواية عدم التقدير
 لو عدت بالاشهر ثم رات الدم لا يطل الا شهر وهو النحر عندنا ذكره الابي حنيفة فيهم وكذلك التي بلغت بالسن ش اي وكذا انبثت
 اشهر عدة المرأة التي بلغت بالسن خمس عشرة سنة على قول ابى يوسف ومحمد وسبع عشرة سنة على قول ابى حنيفة وهم ولم تحض
 ش اي والجمال انما لم تحض هم باخر الالة ش وهو قول تعالى واللاتي لم يحضن لانهما داخله فيه لانهما لم تحض بعد قال
 في تمة الفتاوى اختلاف شايخنا في وجوب العدة على الصغرة لانهما غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد وقال في البيضاوي
 قال علاناي انما يتخاطب بالاعتداد ولكن المولى يتخاطب بان لا يزوجها حتى تنقضي مدة عدها مع ان العدة مجردة عنى المدة فجهتها
 في قضا لا يردى الى قوجه الخطاب عليها هم وان كانت حامل ش اي وان كانت المطلقة حاملهم فعدتها ان تضع حملها فلو
 تعالى واولات المال اجلين هم ان بعضن حملن ش ولا يعلم فيه خلاف وكذا لو كان حمل النكاح الفاسدا وابلوطى بالنبه
 والحمل الذي تنقضي به العدة هو الذي استبان خلقه لم تنقضي به العدة هم وان كانت امه ش اي وان كانت المطلقة امه هم
 فعدتها حيفتان بقوله عليه السلام ش اي بقول النبي صلى الله عليه وسلم طلاق لامته طليقتان وعدتها حيفتان
 ش هذا الحديث قد مر في كتاب الطلاق في او اخر الفصل الذي فيه وقد مر الكلام فيه فتوفى هم ولان الرق نصف ش
 ابريل قول تعالى فليمن نصف على المحسنات من العذاب هم والحيضة لا تجزئ فقلت ش اي الحيضة هم فصار حيفتين
 ش لان النصف مقدر لان الدم مارة يد روتارة ينقطع وبه قال احمد وقال الشافعي والملك وقران وهما طهران وكذا لو كانت
 مبرة او مكاتبه او ام ولد لا طلاق الحديث فان قيل النقص الوارد في المطلقات مام وخصيص العام ابتداء لا يجوز في غير الوارد
 والقياس ولما قال ابو بكر الاصم وابن سيرين والظاهرية عليها لانة اشهر كعدة الحواير حيفان هذا مشهور على بكاء الصفا
 واولا بعين واما لانة لا يقبل فمثل في هذا الشاير هم واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه ش اي الى عدم تجزئ الحيضة
 اشار عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بقوله هم لو استطلعت جعلتها حيفته ونصفا ش وقوله عدة لامته حيفتان لو

الحمل

ليجلبتها اى لجلبت عدة الامة ميضته ونصف ميضته ولكن جعلتها ميضتين كاليتين لعدم الاستطاعة على تجزئ الميضة لانها تختلف
 قلة وكثرة ووقتا واثر عمر بنى الله تعالى عنه ذارواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح عن عمرو بن دينار انه سمع عمرو بن
 شقيق يقول اخبرني رجل من ثقيف قال سمعت عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه يقول لو استطعت ان اجعل عدة الامة ميضته
 ونصفا فعلت فقال له رجل لو جعلتها شهر ونصفا ففعلت عمر رضى الله تعالى عنه ورواه الشافعي في سننه وابن ابى شيبة
 في مصنفه حدثنا سفيان بن عيينة بن عمرو بن دينار عن طريق الشافعي روى ابو يعقوب في كتاب المعرفة هم وان كانت
 اى الامة المطلقة لا تحيض ش من صغرا وكبرهم فعدتها شهر ونصف لانه ش اى لان الشهر من تجزئ فاكمن تصنيفه
 ش فتعتبر عدتها شهر او نصفاهم مالا بالرق ش اى من حيث امكن بمقتضى الرق لانه نصف لذوات الامة اذ كالمجملات
 فى الى يودون كذا عدة المبررة والمكاتبه والمستسعاة على قول ابى حنيفة وان كانت ممن لا تحيض شهر ونصف وفى شرح
 الاطلاع هذا ايضا قول الشافعي وفى قول اخيه ان فى قول اخيه ثلاثة اشهرهم وعدة الحرة فى الوفاة اربعة اشهر وخمسة اش اى عدة
 الامة الحرة التى مات عنها زوجها اربعة اشهر وخمسة ايام سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض مسلمة كانت او كنانية صغيرة
 كانت او كبيرة قد دخل بها او غير ذلك بها اربعة اشهر او غير اربعة اشهر وخمسة ايام بعد دم لقوله تعالى ويذرون ازواجهن
 بانفسن اربعة اشهر وخمسة اش اول الامة والذين يوفون منكم ويذرون اى تتركون اى يوفون عن الزوج وذلك لانهم
 مطلقا على ان هذه العدة لا تجب الا بشكاح صحيح لان الزوجية المطلقة لا تحصل الا بعصية الفكاك قال مالك يشترطهما
 حيض فى الموطوعة مع ان الممان تحيض عنده وخالفه شيب وخالف قول مالك فى الكنانية على قول سبخرحيضته ان كانت موطوءة
 والا لعدة عليها لانها غير مخاطبة بشرا مع الاسلام وعلى قول سبخرحيضته ان كانت موطوءة والا لعدة عليها لانها فى الطلاق
 طالق فى الوفاة وتختلف السلف فى عدة المتوفى عنها زوجها فى اربعة فصول الاول ان منهم من قال عليها عدتان الطولى والحول
 والقصر وبنى اربعة اشهر وخمسة فالحول غير مبرمة والا قصر فعدة مستند لا بالقول تعالى والذين يوفون منكم ويذرون ازواجهن
 وميته لازوجهم تنا على الحول غير اخراج فان خرجن اى بعد اربعة اشهر وخمسة فالحال عليكم وفيه بيان ان العدة الكاملة
 الحول والاكتفاء اربعة اشهر وخمسة فعدة لها جواب غائبة اهل العلم ان هذه الامة منسوخة وكان ذلك فى الابتداء ثم نسخ بقوله
 تعالى يبرهن بانفسن اربعة اشهر وخمسة او قال ابو بكر الرازي وقد كانت عدة المتوفى عنها زوجها سنة لقوله تعالى والذين
 يوفون منكم الاية فحكم فيها ثلثة اشيا واحدا ارجا بالعدة سنة والآخر نفقتا فى الحول فى مال الزوج والثالث منع الزوج
 ففسخ منها باحدى الاربعة اشهر والخمسة ففسخ منها وجوب نفقتا فى مال الزوج باجعل لها من الربيع والثلثون فى مال وهى منع الزوج
 فى الاربعة الاشهر والخمسة ففسخ فى ان يعبر عنه لربال وعشرة ايام عند الجور وقال عبد الله بن عمر بن العاص عشرة لبال

وان كانت
 لا تحيض
 عدة
 بقية
 ونصف
 لانه تجزئ
 فمكن
 تصنيفه
 على
 بالرق وبقية
 الحرة فى الوفاة
 اربعة اشهر
 وخمسة فالحول
 ويذرون ازواجهن
 جانية بعينها
 ففسخ منها اربعة
 اشهر وخمسة

والتسعة ايام وبقال الا ذاعي حتى يجوز لما ان تزوج في اليوم العاشر الفصل الثالث اذا كانت ما ما فعدتها ما منعت المانع عند الاثر
وعن علي رضي الله تعالى عنه تعديا بعد الاجلين كما يجي في الفصل الرابع ان عدتها مقبلة من وقت الوفاة عند الاكثر وكان
على رضي الله تعالى عنه يقول من وقت العلم بالموت هم وعدة الامة شهر في خمسة ايام لان الرق نصف شئ لان الشهور
قابلة للتقسيف فتتصرف عدتها وعليه الامة الاربعة والمجهور من السلف الا ما نقل عن ابن سيرين والظاهرية وقد ذكرناه
كذلك الحكم في الدبيرة والمكاتبه وام الولد والمستعانة على قول ابي حنيفة اما اذا مات مولى ام الولد فعدتها ثلاث حيض
او طائفة أشهر على ما يجي انشاء الله تعالى هم وان كانت ما لما شئ يعني وان كانت المتوفى عنها زوجها حامل ما فعدتها ان
تفصح حملها شئ سواء كانت حرة او امه او مطلقه او بعد الفسخ من النكاح الفاسد او اوطى بالنبهة هم لا طلاق
قوله تعالى واولات الاحمال جلبن ان يضعن حملن شئ وعليه فقهاء الامصار واكثر السلف وعن علي وابن عباس رضي
الله تعالى عنهم في رواية تعد المتوفى عنها زوجها بالاجلين تفسيره اربعة اشهر وعشر فيها ثلاث حيض حتى لو ماتت ثلاث
حيض لم يفيض اربعة اشهر وعشر الا تقضى الحدة حتى تيمم الاربعة ولو تمت الاربعة ولم تحض لا تقضي حتى تمضي ثلاث حيض ذكره
في فتاوى قاضي خان هم وقال عبد الله بن مسعود من شاء بالنبهة ان سورة النساء والقصرى نزلت بعد الآية التي في سورة
البقرة شئ اورد هذا عن ابن مسعود اشارة الى قوله تعالى واولات الاحمال اجلن متاخر عن قوله تعالى تيربعسن الفسخ
فيكون ناسخا في ذوات الاحمال قوله بالنبهة من الباطلة اي الملائمة من البهل وهو الممن يقال عليه سبلة الله بفتح الباء
ونمها اي لغة الله وتبائل القوم وابتلوا اذا لا عنوا وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ سبلت الله على الكاذب منا قالوا
اي شدة حدة في زماننا ايضا واد سورة النساء والقصرى فيهما البني اذا طلقتهم النساء وهي بعد سورة التغابن والماسورة
النساء الطولي فهي بعد آل عمران وهي قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى اخر السورة واد
بالتى في سورة البقرة الآية التي فيها وهي قوله تعالى والذين يوفون بكم ويذرون ازواجا تيربعسن الفسخ اربعة اشهر وعشر
يعني ان قوله تعالى واولات الاحمال في سورة النساء والقصرى وهي اخر الايتين نزولا فاسختم لقوله تعالى اربعة اشهر وعشر
حق عدة الحامل قاضية عليه قال الا ترازى وروى اصحابنا في المبسوط وغيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبهة الى اخره قلت
هذا اخرجه البخاري في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل البقرة عنه قال يجعلون عليها تغليب ولا يجعلون عليها الرخصة انزل
سورة النساء والقصرى بعد الطولي واولات الاحمال جلبن ان يضعن حملن وقال الا ترازى ايضا ورواية اصحابنا في المبسوط
غيره عن ابن مسعود انه قال من شاء بالنبهة الى اخره قلت هذا اخرجه البخاري في تفسير سورة الطلاق وفي اوائل سورة البقرة
وروى في السنن مسندا الى مسروق عن عبد الله بن مسعود قال من شاء لا عنفة لانزلت سورة النساء والقصرى بعد اربعة

ومع الامة
شهر ان جهة
ايام ان الرق
منصف
وان كانت
حامل
فعدتها ان
فصح حملها
لا طلاق قوا
كذلك ذوات
لاحمال اجلن
ان يضعن
حاملن وكل
عبد الله بن
مسعود ومن
شاء بالنبهة ان
سورة النساء والقصر
نزلت بعد الآية التي
في سورة البقرة

بما انه لما بقي في حق الأول
 يجعل باقيا في حق العدة لبقاء
 طابعهم بينهما ولو قتل على
 ردة حتى درشته اماته
 فعدتها على هذا الاستدلال
 وقيل هذا تعالبا لحيث بان
 لا جماع لان السكينة حينئذ
 مالا يبرهن في وقت
 الموت في حق كل واحد
 ان سلكا كثرت من الكافر
 ان اعتقت لامعة في
 عدتها طلاق رجعي تنقل
 عن ما الى عدتها الحرام
 لقيام النكاح من كل وجه
 وان اعتقت وهي مبسوطة
 او متوفى عنها زوجها تنقل
 عدتها الى عدتها الزوال
 النكاح بالبينونة والموت
 وان كانت امة فاعتدت بالشهر
 ثم لا الدم المتفق ما معنى من
 عدتها
 واما ان تنافى التعقيل
 ومعه اذا رأت الدم على
 العادة لان مودها ليس
 بالياس هو الصحيح

بالردة لا بالموت هم ولما شئنا في لابي منقذة ومحمد ان شئنا اي ان النكاح هم لما بقي في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة
 اعتنا طابعهم بينهما شئنا اي بين العدة لانها مبنية حقيقة وتوفى عنها زوجها احكامهم ولو قتل على ردة حتى درشته اماته شئنا يعني
 صرنا مستحكما قاعا في وقت الردة لان السلم لا يرث الكافر وهو جواب عما استدلل به ابو يوسف فقال لا يرثي ان المدة اذا قتل
 اروات على ردة ترثه زوجة المسلم وليس عليها عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان برده بجهنم فكذلك زوال النكاح
 بنا بالطلاق البائن لا بالموت وتقرر ان ذلك ايضا على هذا الاستدلال يعني انه بعد الطلاق وهو معنى قوله فعدتها على
 الانكاح ان المدة لو شئنا في وقت الردة لان النكاح ما اعتد به في وقت الموت في حق الارث لان المسلمة
 لا يرث من الكافر فان اعتقت الامة في عدتها من جملة طلاق رجعي اعتقت عدتها الى عدة الخواصر لقيام النكاح من كل وجه
 صرته الامة النكوة طلاقا زواجا جازما في عدتها تحولت عدتها الى عدة الخواصر من وقت الطلاق عليها ان
 تعتد بثلث حيض ان كانت من تحيض وبثلاثة اشهر ان كانت ممن لا تحيض هم وان اعتقت وهي مبسوطة شئنا اي وان اعتقت
 الامة المطلقة وهي مبسوطة اي والحال انما طلاقا تابينا او ثلثا او متوفى عنها زوجها شئنا اي او كانت متوفى عنها زوجها
 هم لم تنقل عدتها الى عدة الخواصر لان النكاح بالبينونة والموت شئنا فاذا كانت كذلك لا تعتد بحضتين او شبه ونصف
 او شبه من خمسة ايام على حسب اختلاف ما لها وبه قال الشافعي في الاطراف وادعوا وسماعق وهو قول الحسن الشاذلي والشافعي وقال مالك
 لا يكمل وهو قول ابي ثور وعن عطاء وازهر بن وهب وقادوكيس فيها اعتبار بحال ائمة او اغان قبل العدة حكم زوال الزوجة حكم
 الزوال ثبت عند الزوال فينبغي ان لا تحول العدة في الرجعي ايضا لان عند الزوال ائمة واما بعد من وقت الطلاق فحسب
 بانما تحولت العدة لان سببها هو الزوال ثم وليس مستقر فكانت مترددة ايضا لترد بسببها فتغيرت ولما تحولت بالموت
 من الاقراء الى الشهود بخلاف البائن فان سببه مستقر ليس بمتردد فلم تحول العدة بالعتق وفي شرح الاقطع عن الشافعي قوله
 في كل واحد من الرجعي والبائن في عدتها يتقل فيها وفي الاخر لا يتقل فيها وفي غيره هم ولو اعتقت في اثناء العدة فهي كالمرأة
 في قول وكالاته في قول وفي القول الثالث ان كانت رجعية اعتقت بالحرة وان كانت بائمة فتعد بقرب من هم وان كانت
 ائمة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم تنقضي ما معنى من عدتها عليها ان تنالف العدة بالحيض شئنا لان الشهر في الائمة
 يدل عن الحيض لا معتبر بالبدل مع القدرة على الاصل فملكات الدم مسلم ان الياض عن الاصل لم يكن متحققا والشوط هو
 الياس الى الموت كالقدية في شيخ الفاني هم ومغناه شئنا اي معنى ما ذكره القندوري لان السنة من سائل العدة
 هم اوزار الدم على العادة شئنا التي كانت قبل الياض يعني كثيرة اساليا اذا كانت بائمة ليرة لا يكون حيا بل كان
 ذلك من ثمن الرحم كان فاسدا لا يعلني به حكم الحيض هم لان عودا شئنا اي عود العادة هم بطل الياض هو الصحيح

٢

شتر اخر من قول محمد بن قاتل الرزبي فانه كان يقول ان المالك يحكم بالانكاح ما اذا انقطع الدم منها انما يحكم بالانكاح
 وكانت ابنة تسعين سنة ونحوها فزوت الدم بعد ذلك لم يكن جينا وقيل هذا على قول من وقت الالباس وقتا ثم نظن انها ليست
 ثم لم يكن بخلاف وقت انكاح العدة بالحيض كذا ذكره المحاسن ثم نظروا لم يكن ملقا وهذا شتر اي عدم ظهور الحمل يسم لان شرط الخلق
 تحقق الباس وذاك شتر اي تحقق الباس ثم يستدل به بغير الالمات كالقضية في حق الشيخ الفاني شتر يعني ان شرط
 الخلق في الشيخ الفاني استمرار العدة العظمى فكذا انها هم ولو كانت حيتين ثم ليست تعد بالشهر ثم زاش اي اخر ازاهم
 عن الجمع بين البديل والمبدل شتر فانه لا يجوز ان قلت يشكل بين يعلى بالا بما حديث يجوز ولا يشترط العزولي المات قلت ان
 الصلوة باياما ليست تبطل الاياما ببعض الشيء لا يكون خلفا عنه كالمكروه والسجود اما العدة بالاشهر بدل عن العدة بالحيض والكمال
 الاصل البديل غير ممكن فان قلت المعلى اذ سبقته الحديث ولم يجد المات حتى نيم ونحوه قلت البديهة في الطهارة وان كانت لكن
 لا يجمع بينها الا لا يكل احد ما اجبا بعبثها هم والمنكحة تكا حاسدا او الموطورة تشبهه مدتها الحيض في الفقرة والموت شتر
 اراو بالكلح الفاسد النكاح بغير شهود وكلح الاخت في عدة الاخت وكلح الخامسة في عدة الرابعة اراو الموطورة تشبهه
 اراو اليه غير امراته وقال المالك الشيعي في الكافي اذا دخل الرجل بالمرأة على وجهته اذ كلح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث
 حيض من كانت حرة وحيضتان ان كانت امه وسواء من مات عنها او فرق بينها وهو حي فان كانت لا تحيض من غير او كبر فعدة
 المدة ثمانية اشهر وعدة الامه شهر ونصف هم لاننا شتر اي لان العدة هم المتعرف عن براءة الرحم لا نقض الحق النكاح
 شتر اذ لا حق للنكاح الفاسد والوطي يشبهه هم والحيض هو المتعرف شتر ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان
 قبل خطلي هذا وجب ان يقتضي حيفته واحدة او شهر كما في الاستبراء وليس كذلك اجيب بانها انما كانت ثلاث حيض لما انما يشبهه
 بالحققة فان احكام العقد الفاسد ادا يورث من حكم صحيح كما في البيع الفاسد والمباة الفاسدة فانها يفيدان اعادة الصحيح
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على قبض كونه فيه ولذلك ثبت اجر الثلث دون السهم كذلك وهورنا ايضا لم ثبت عدة الوفاة
 كونه فيه فان عدة الوفاة لزيادة اظهار الانساف نفوت فوته النكاح والنفقة في النكاح الصحيح دون الفاسد فلذلك ختمت
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه جنة النكاح الحق بالصحيح في اعتبار عدة العدة احتياطا هم واذا مات مولى ام الولد او عتقا فاحتل
 ثلاث حيض وقال الشافعي حيفته واحدة لانها نجب بزر والملك المدين فثبتت الاستبراء وشتر ولذا لا تختلف بالحياة والوفاة
 وانه قال لك واحد هو قول عمر ومائشة وابن اسيب وابن سيرين وابن جبر وملاس وعمر بن عبد العزيز والزهرى والاوزاعي
 واسحاق وعند الظاهرية لا استبراء على لم الولد لاني المتفق ولا في الموت ونزوح من ثبات اذا لم يكن حاملا وقال الاثراري
 وقال الشافعي عدة ما حيفته واحدة ان كانت من حيض وان كانت من لا تحيض شهر وقال مالك في الموطا وعدة ما حيفته

نظروا انه لم يكن خلا
 وهذا لان شرط الخلق
 تحقق الباس وذلك
 باستدانة الفجر الى
 المات كالقضية في
 حق الشيخ الفاني ولو
 حاضت حيضتين
 شتر ليست تعد بها
 لشتر يقولون لجمع
 بين البديل والمبدل
 والمنكحة تكا حاسدا
 والموطورة تشبهه عد
 فهما الحيض في الفقرة
 والموت لانهما المتعرف عن
 براءة الرحم لا نقضا حق
 النكاح والحيض هو المتعرف
 واذا لم يولد على ما
 انتقرا فعدة ما كانت
 حيض وقل الشافعي
 حيفته واحدة لانها
 نجب بزر والملك المدين
 فثبتت الاستبراء

ولما انما وجبت نكاح
 الفرائض فثبتت بعد النكاح
 ثم انما كان فيه عمة فانه
 قال عداكم الولد ثلث
 حيض ولو كانت ممن لا
 تحيض فعدت بها ثلثة اشهر
 كما في النكاح واذا ما
 الصغير عن امه او ابى لمجل
 فعدت بها ثلثة اشهر
 وهذا عند ابن حنيفة و
 محمد بن وهب بن يوسف
 عندنا اربعة اشهر وعشر
 وهو قول الشافعي والكل
 ليس ثبت للنسب منحصرا
 كالحادث بعد الموت
 اطلاق قوله بعد الاولات
 الاحمال اجلهن ان يرضعن
 حلالين ولا يرضعن مائة
 وضع الحمل في اولات الاحمال
 قصرت المدة او طالت
 لا تعرفون وانما الرضعة ثلثة اشهر
 ثم جوهرا له لكل نصف حق
 النكاح وهذا الذي يقتضيه
 وان اكل من لبنها

واحدة واذا لم تحض ثلثة اشهر وربع قال محمد بن حنبل قال في شرح الاطلاق ومن ايسر بالشافعي من قال ان ليس بعدة وانما هو
 استبراهم ولما انما شئ اى العدة هم وجبت بزوال الفرائض فثبتت بعدة النكاح شئ ليعني اذا طلق ام الولد زوجها
 وهي من لا تحيض فعدت بها ثلثة اشهر وفيه لا يكتفى بحقيقة واحدة هم وامانافيت شئ اى في الحكم المذكور هم عمر بنى الله تعالى
 فانه قال عدة ام الولد ثلث حيض شئ هذا غريب ولكن روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عائشة بن ابي بن ابي عن الامام
 عن يحيى بن ابي كثير عن عمرو بن العاص ام ام الولد اذا اتمت ان تعد ثلث حيض وكتب ابى عمر بنى الله تعالى عدة فكتب
 بحسن رايه وروى محمد بن الحسن في الاصل عن علي وابن مسعود وابراهيم انهم قالوا عدة ام الولد ثلث حيض فسموه عدة
 فعدت بها ثلث اشهر وقال الكوفي في مختصره عندنا المروى قال عندنا يحيى بن آدم عن ابى خالد عن حجاج عن
 عن الحارث عن علي بن عبد الله بنى الله تعالى عدة ام الولد ثلث حيض اذا مات عنها سيدا وروى الحكم عن علي بنى
 الله تعالى عدة ام الولد ثلث حيض عن عطاء ثمانية قروء وعن ابراهيم عدة ام الولد ثلث حيض هم ولو كانت شئ اى ام الولد
 هم من لا تحيض فعدت بها ثلثة اشهر كما في النكاح شئ ليعني كما يجب ان تعد ثلثة اشهر اذا طلقها زوجها وامانافيت الصغير
 عن امرته وبها جليل فعدت بها ثلثة اشهر فعدت بها ثلثة اشهر وقال ابو يوسف رحمه الله عدة ثلثة اشهر وعشر وهو قول
 الشافعي شئ والملك واحد وهو قول ابى حنيفة اولاهم لان الحمل ليس بتأبى النسب منه شئ اى من الصغير فصار
 كالحادث بعد الموت شئ ليعني بان تقع بعد الموت لسته اشهر فصاعدا من يوم الموت عند ناته المشايخ وقال بعضهم
 بان اتى به اكثر من ستين وقال في نهاية الاول المع ونفسه قيام الحمل عند الموت ان تعد لاقبل من ستة اشهر من وقت موته
 كذا في الفوائد الفخرية هم ولما شئ اى لابي حنيفة ومحمد طلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يرضعن
 شئ ليعني من غير فعل من ان يكون الحمل من النكاح من غير فعل عدة الطلاق او الوفاة بخلاف ما اذا حدث الحمل بعد موت
 الصبي حيث تعدت بالشهور لاسنا لم تكن حاملة عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد عليها امارة الكبر اذا جلت بعد موته
 لاقبل من ستين حيث تعدت بوضع الحمل وان لم يكن الحمل وقت الموت لان النسب لما ثبت منه وهو امر شرعى حكم بوجود الولد
 ايضا عند الموت كما تبين حكم شرعى وهما فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن اثبات الحمل عند الموت حكما ولا انها مقدرة شئ
 دليل مقول لهما اى ولان عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل في اولات الاحمال قصرت المدة او طالت لا تعرف شئ
 اى غير مقدرة للتعرف هم عن فراغ الرحم بشرع ما شئ اى بشرع عدة الوفاة اى بشرع عيبتها هم بالاشهر ووجود الامر
 لكن قدرت لقضاء حق النكاح وهذا المعنى شئ ليعني قضاء حق النكاح هم تحقيق في الصبي وان لم يكن الحمل منه شئ فاذا
 كان كذلك تعدت امرته بوضع الحمل نفس قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يرضعن جواب عن قول الشافعي

جاء

فصار كالمحل للموت بعد الموت ثم لا يشئ اي لان الثاني انهم وجبت العدة بالشهر ثم قبالا للشكاح باية التبرع
 هم فلا تغير بعد موت المحل وفيما نحن فيه شئ اي فيما اذا مات البصبي عن امراه وبها جل هم كما وجبت شئ العدة هم وجبت
 سقده شئ اي حال كونها سقده هم بمدة المحل شئ وهو وضع المحل لاسناده اولات الاحمال هم فافترق شئ اي
 افرق المحل القاييم عند الموت والموت بعده هم ولا يلزم امراه الكبير جواب عما يقال اولات الرجل ولو لم يكن امراه ما لا ينفذ
 الرضعا العدة بالشهر ثم اذا ظهر المحل تكون عدتها بوضع المحل فقد تغيرت العدة بوضع المحل فاجاب بقوله
 ولا يلزم امراه الكبير هم اذا حدث بها الجسل بعد الموت شئ اي بعد موت الزوج هم لان النسب ثبت
 منه فكان شئ اي المحل هم كالتاييم عند الموت كما شئ بها حكم شرعي اخر وهو ثبت النسب لان النسب بلا محل
 لا يثبت في امراه الصغير لما ثبت النسب لم يتج الى جعل المحل قايما عند الموت فكان المحل سقدا فالى اقرب الاوقات
 فكان ابتداء عدتها بالشهر لا محالة هم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين شئ اي فيما اذا كان المحل قايما عند موت
 الصغير وفيما اذا كان جاذا بعد موته هم لان البصبي لا اوله فلا يتصور منه العلوق شئ بل ما فلا يثبت النسب هم
 والنكاح يقوم مقامه شئ اي مقام الماء وقال الا تترابي اي مقام العلوق بذابواب عما يقال النكاح زوج ويقام
 مقام الماء بقوله صلى عليه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامه هم في موضع التصور شئ اي في موضع
 تصور الوطى هم واذا اطلق الرجل امراته في حاله الحيض لم تعد بالحيفه التي وقع فيها الطلاق شئ لم تعد اي لم تحسب
 يجوز فيه ان يكون على صينته المجهول تنفذ الى ما تحيفه وان يكون على بناء المعلوم تنفذ الى المرأة هم لان العدة مقدرة
 بثلاث حيض كواصل فلا ينقص عنها شئ وهذا بالاجل عجلان العظم الذي وقع فيه الطلاق فاحسب عند ذلك الثاني
 هم واذا وطئت العدة بشبهه شئ اي العدة عن طلاق باين رجل وطئها بشبهه بان قال فختها تحمل اي فحليها عدة
 اخرى وتداخلت العدتان شئ وقال الثاني في قول وشار الى صورة التداخل بقوله فيكون ما تراه شئ اي المراه
 هم من الحيض محتبا منها شئ اي من العدتين هم جميعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليها اتمام
 العدة الثانية شئ هذا الذي ذكره المصنف اعلم من ان تكون العدتان من جنس واحد او من جنسين واعلم من ان
 يكون الواطى هو الزوج او غيره فمعه اربعة صور الاولى ان تكون العدتان من جنس واحد ان كان الكل حيا او اقل
 ان يكونا من جنسين بان يكون احدهما عدة الرفاة والثانية ما ذكرناه وهو ان الواطى هو الزوج والرابعة ان يكون
 الواطى غير الزوج بان المطلقة تزوجت في عدتها برجل فوطئها برجل ثم فرق بينها وفلان فوجب عليها عدة آخر
 ففي هذه الصور كلها يجب العدتان وتداخلان عندنا وصورة التداخل ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لان وجبت العدة بالشهر
 فلا يتغير بعد موت المحل
 فيما نحن فيه كما وجبت
 مقدرة شئ اي حال كونها
 افرق المحل القاييم عند الموت
 الرضعا العدة بالشهر ثم اذا
 ولا يلزم امراه الكبير هم
 لها الجسل بعد الموت شئ
 النسب ثبت منه فكان شئ
 عند الموت كما ثبت
 نسب الولد في الزوجين
 البصبي لا اوله فلا يتصور
 منه العلوق والنكاح يقام
 مقامه في موضع التصور
 واذا اطلق الرجل امراته في حاله الحيض
 لم تعد بالحيفه التي وقع فيها
 الطلاق العدة مقدرة بثلاث
 حيض كواصل فلا ينقص
 عنها واذا وطئت العدة
 بشبهه فعليها عدة اخرى
 وتداخلت العدتان
 ويكون ما تراه المراه في
 محتبا من العدتين جميعا
 واذا انقضت العدة الاولى
 ولم تكمل الثانية فعليها
 اتمام العدة الثانية
 وهذا عندنا

سوق اي تدخل العتيق بن سوا بنامه وقال الشافعي لا يندخلان شئ في عذبة تفصيل وهو ان العتيق اذا كانا من
 شخص واحد دخلت اذا اتفقا بان لم يكن اجال وكانت من ذوات الاشهر والاقراء وان اختلفت بان احدهما اهل
 نفق تدخلا وجها واحدا دخل كالتفصيل في الثاني لاوان كانت العتيق من شخصين لم تدخلا ذكر في الزبط
 وبه قال احمد وقالت المالكية المتفقان في الاقراء والاشهر تدخلا وان كانا من شخصين ولو اختلفا كانت عذبة
 بالحل يتفقان وعند الشافعي واحد ان كانت احدهما اهل وقد استتم تعدد الى الاقراء لان المقصود من العدة
 هو العادة فانها شافعي فان العدة هم عبادة كف عن التزويج والخروج شئ من البيت والمنع عن الزينة غير
 في مدة معلومة فلا يندخل كالصومين في يوم واحد شافعي كما لا تدخل في الصوم وانه كف عن اسفاد الغفلات
 في وقت مقدور وهو اليوم فلا يتاخر صوم في يوم واحد فلا يندخل فيه وكذا في العدة هم دناء المقصود شئ من
 العدة وهو المعروف عن فراغ الرحم شافعي في ذوات الاقراء وقد حصل شئ المقصود هم بالواحدة شئ البينة
 الواحدة فلا حاجة الى عدة اخرى فثبت اخلان شافعي ولا يقال ينبغي ان يكتفى بالحيفته وعدة الموطوعة بالهبة وكما
 الفاسد ثباته في ثمانية اشهر لا اياما ان الفاسد حق بالصحيح في اعتبار مدة العدة هم بمعنى العادة كمال شافعي
 جواب عن قول الشافعي لان المقصود هو العادة وقد عبر الجواب ان معنى العادة في العدة كمال غير مقصود لان ركنها
 حرمة الازدواج والخروج قال الله تعالى ولا تفرجوا عهدة السكاح حتى يبلغ الكتاب اجله في اهل والاجال اذا اجتمعت
 بمدة واحدة كرجل عليه ديوان موجهة للاس بانها تقتضي بمدة واحدة ثم استخرج كون معنى العادة فيها طريق البينة
 لا بالقصد لقوله لا يترى انها شافعي ان العدة هم تقتضي بدون علمها شافعي اي علم المرأة هم ومع تركها
 شافعي عن الخروج والاذى حتى اذا خرجت او تزوجت بزوج اخر لا تبطل العدة ولو قال معنى العادة فيها ركن مقصود
 لم يقتض بدون الكف لان العادة لا تحقق بل امكن فان طلت لا نسلم ان المقصود وتعرف براءة الرحم فلو كان
 كذلك لم تجب العدة على العبيته واللايسة والمتوفى عنها زوجها لانه لا شغل في العبيته وفي المتوفى عنها زوجها لا اجتماع
 الزوج الى ذلك فقلت العبيته التي تحمل الوطى تحمل العلوق وكذا اللايسة فدار الحكم على دليل الشغل هو الوطى لان
 العدة كفي في ايجابها توهم الشغل وان كان بخلاف العادة المتوفى عنها زوجها المأتم فيها الى التعرف قايمة لعبادة ما
 الزوجين من الاختلاط لان ما الاول محرم في نصيبه وكذا الثاني فان قلت لو كان التدخل معبراً لندخل اقراء عدة
 واحدة قلت لا نسلم الملازمة لان التعريف بجيفته واحدة ليس كالتعريف بثلاث جيف في حصول المقصود لان المقصود
 ومن الاول في تعريف الفرج ومن الثانية اظهار خطر السكاح فقاينه ومن الاسماء ومن الثالثة اظهار شرف الحرمة

وقال الشافعي انه
 يتدخلون
 للمقصود هو العادة
 فلهما علة تكف
 عن التزويج والخروج
 فلو تدخلا في كل يوم
 في يوم واحد المقصود
 المتعرف في الزمان
 وقد حصل بالوحد
 فتدخلا ومع ثبات
 تأكل الاثر انما يقتضي
 بدون علمها و
 مع تركها الكف

وبهذا المقصود لا يجعل بالمصلحة الواحدة وقال لا كل فيه نظر لان المصنف لم يعلل الا بالتعرف عن فراغ الرحم فكان رسول
 وار عليه انتهى قلت تعليله بالتعرف عن فراغ الرحم يقتصر عليه لا ينافي التعليل بغيره فلا يرد عليه شيء من المعتدة وعن
 وفاة اذا وطئت شبهة تعد بالشهر ونحوه مما يشك في الشهور ثم تحقيقا للتدليل بقدر الاسكان
 ش قال في البسيط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فليها بقية مهرها من الاول تمام اربعة اشهر
 وعشر عليها ثلاث حيف للاخر عقيبا نصت بعد التفريق من عدة الوفاة اليها ثم وابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة ش لان العلة الموجبة للعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقرار المعلوم هو وجوب العدة
 بعائنها وعليه الاية الرابعة وجوب الصداقة والتابعين هم فان لم تعلم ش اي فان لم تعلم المدة هم بالطلاق او بالوفاة
 ش اي او لم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايها هم حتى سقطت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة
 الطلاق او الوفاة ش اي وفاة الزوج هم فيصير ابتداءه من وقت وجود السبب ش وعن علي رضي الله تعالى
 عنه انها تعد من يوم ياتيها الجدة قال كى ان فاست بليته تعد من يوم الموت والطلاق والا فمن يوم الجز قال
 داود طلاق الغائب لا يقع اصلها حتى ياتيها الجدة وتعد المتوفى عنها زوجها من خبر يومه وشايعها ش اي او يوم علم بالخبر
 وسقطت الجماعة المصون الذين هم اهل البدع هم يقتون في الطلاق ان ابتداءه ش اي ابتداء العدة هم من
 وقت الاقرار فيها التهمة الموضوعة ش بان يبرأ منها على الطلاق وانقضاء العدة يصح اقرار المريض بها بالدين
 والوصية او يتبرأ منها على انقضاءها بان يزوج اختها او ارباسا او في الذخيرة قال محمد في الامس بحب العدة من
 وقت الطلاق واختار اشاع الخ على انها تجب من وقت الاقرار بحقوقه عليه وزجر على كتمان الطلاق ولكن لا تجب
 لها نفقة العدة واسكني لان ذلك حتما وقد اقرت هي بسقوطه ينبغي على قول هؤلاء ان لا يجعل له التزوج بانتهاء اربع
 سوا لا تنقضي العدة من وقت الاقرارهم والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او غرم الوطى على ترك وطئها
 ش بان اخبر انه ترك وطئها والاخبار امر ظاهر فيدار الحكم عليه لما اخر الوطيات فلا يعلم لاحتمال وجود غيره او غير الوطى الذي
 وجد وفي الخلاصة وكذا في النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول بقوله تركك او بالقوم مقامه بان يقول
 تركتها وملكته سيدها وقال زفر من اخر الوطيات ش وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البجلي تجب العدة من
 وقت الفرقة وقال داود لا عدة في النكاح الفاسد لان الوطى هو السبب الموجب ش اي للعدة او لو لم يطأ لم
 تجب العدة ولما ان كل على وجه في العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة ش تقديره القول بالموجب هو ان
 يقال سلما ان الوطى هو السبب الموجب هو تمكن جميع الوطيات التي بعد العقد الفاسد بمنزلة وطية واحدة

بني شري وادرج ٢
 والعقد في وفاة اذا وطئت
 تعد بالشهر ونحوه مما يشك
 مما تراها من الحيف فيها
 تحقيقا للتدليل بقدر
 الامكان وابتداء العدة
 في الطلاق عقيب الطلاق
 وفي الوفاة عقيب الوفاة
 لم تعلم بالطلاق او الوفاة
 حتى مضت مدة العدة فقد
 انقضت عدتها لان سبب
 وجوب العدة الطلاق او الوفاة
 فيعتبر ابتداءه من وقت
 السبب ومشايعها
 في الطلاق ان يبرأ منها من وقت
 الاقرار فيها التهمة الموضوعة
 والعقد في النكاح الفاسد
 عقيب التفريق او غرم الوطى
 على ترك وطئها وقال زفر
 من اخر الوطيات لان الوطى
 هو السبب الموجب لما
 ان كل على وجه في العقد
 الفاسد يجرى مجرى
 الوطى الواحدة

لاستناد الكل الى الحكم
واحد ولهذا يكفي في الكل
بهم واحد فقبل الشراكة او
الزمن لا تثبت العقد مع جوا
وجوده لان التمسك على وجهه
للشبهة اقيم مقام حقيقة
الوطى لحفظه ومساوئ الحاجة
الى معرفة الحكم في حق من
ولا اختلفت العقدة انقضت
عند ذلك وكان الزوج كان القول
قوله اسمع الي من لا يهاهنا
في ذلك وقد انتهت بالكذب
فتحلف كالودع واذا طلق الرجل
امراته طلاقا باثنا عشر زوجا
في عدتها وطلقها قبل الزواج
بها فليها مهر كامل وعيها
على مستقبله وهذا عند
ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد لا عليها نصف المهر
وعليها اقام العدة الاولى
لان هذا طلاق قبل الميسر
فلو يوجب كمال المهر والاثنا عشر
العدا

هم لا يستندوا لكل شئ اى كل اوديان هم الى حكم عقد واحد شئ وهو شبهة العقد فكل الشبهة انما ترفع بالشاركة لكان
النكاح ترفع بالطلاق هم ولذا شئ يصح عقده استنادا لكل الى حكم عقد واحد هم كفى في النكاح بهما واحد فقبل
العدا او المهر لا تثبت العدة مع جواز وجود غيره شئ فلا يكون الذي قبله غيره او تقديره ان العدة لا تثبت الا باخر
وطية لا يؤخذ الا بالفرق والعزم والوطى الاخير لا يتوقف عليه لما قلنا انه يجوز ان يوجب غيره هم وان التمسك شئ دليل
اخر اى لان التمسك من الوطى هم على وجه شبهة اقيم مقام حقيقة الوطى بخلاف شئ اى لبقاء الوطى هم وساس الحاجة
شئ جواب عما يقال لا نسلم ان حقيقة الوطى امر غيبي بالنسبة الى الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين والحاجة الى معرفة
ايماما جاب بقوله وساس الحاجة هم الى معرفة الحكم في حق غيره شئ اى غير الوطى وغير الزوجين الذي يريد ان يزوج
واخت الموطوءة والربع سواء هم واذا قالت العدة انقضت عدتي وكذبها الزوج كان القول قولها مع ايمين
لانها ايمنة في ذلك شئ اى في اخبارها بالعقد عدتها لان هذا لا يعلم الا من جهتها وقد انتهت بالكذب فجلت كالزوج من شئ
افتح الابل اذا ادعى الرد او الهلاك وكذب بالبرود وكبر الدال وقال فخر الاسلام اذ حلفت صدقت معناه ان حلفت بطلت العدة
وان حلفت لم تطل بل بقيت كما كانت وقال الاثر اى وبها ليس باسلاف على الرجعة بل على بقاء العدة فلا ينفصا على حقيقة
يعنى الاستحقاق عنده في الرجعة هم واذا طلق الرجل امراته طلاقا باثنا عشر زوجا في عدتها فطلقها قبل الدخول بها فليها مهر كامل
وعليها عدة مستقبله وهذا شئ اى هذا الحكم المذكور هم عند ابي حنيفة وابي يوسف شئ وانما زاد هذا اللفظ
قوله هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لان هذه المسئلة من سبيل القدرى ولم يذكر فيها ابا حنيفة وابي يوسف فتأمل فلو طلق الرجل امراته
طلاقا باثنا عشر زوجا في عدتها فطلقها قبل الدخول بها فليها مهر كامل وعليها اتمام العدة الاولى شئ
وعند من يوجب نصف المهر الثاني ولا عدة عليها على هذا الخلاف او تزوجت المرأة غير نفقة ودخل بها وفرق القاضي بينهما فخصته
الوطى والزمه المهر الا انها العدة ثم تزوجها في عدتها ففرق القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كان لها عليه المهر الثاني
كما لا عليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة وابي يوسف ولو كان تزوجها بعد انقضاء العدة كان لها نصف المهر في قولهم
كذا ذكر الحكم الشيب في الكافي باب الاكفاء وفي شرح الكافي قوله طلاقا باثنا عشر زوجا فقلت الفرق بينها وبين طلاق ثم تزوجها
في العدة ثم قال وصورتها انما تزوجت بغير نفقة وقد ذكرنا ان الان وفي الزيادة هذه السبيل مبنية على اصل واحد وهو
ان الدخول في النكاح الاول بل يكون ودخول في النكاح الثاني اى لا فعند ابي حنيفة وابي يوسف يكون وهو رواية عن
احدهم لان هذا طلاق قبل الميسر شئ اى قبل الدخول والمطلوبة يصح هم فلا يوجب كمال المهر شئ وكل طلاق كذا الا بوجوب
كمال المهر بل هو نصف المهر بالنفس هم ولا اثنا عشر شئ اى ولا يوجب اليها اثنا عشر هم العدة شئ لان العدة

والتجيب في الطلاق قبل البينين ايضا هم وكمال العدة الاولى انما وجب بالطلاق الاول الا انه لم يطهرش يعني كمال
العدة الاولى هم حاله الزوج الثاني شس لعدم اختلاط المياه هم فاذا ارتفع شس اي تزوج الثاني هم بالطلاق الثاني
في طهر حكمة شس اي حكم الطلاق الاول لانه لما طلقها ما يابلا ودخل فصار النكاح الثاني كالمعدوم فتجب عليه كمال العدة الاولى
هم كالمو اشتري ام ولد ثم اعتقها شس صورة رجل اشترى امراته وهي امته فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له بالملك
فلما باس بان تميزين ولا تبقى الطيب لانها غير معتدة في حقها لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافي اثر النكاح ينافي اثره
لكننا معتدة في حق غيرهم في حق غيرهم اذا اراد ان يزوجها من غيره ليس له ذلك حتى تخفص حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت معتدة
في حق غيرهم ثم اذا اعتقها بعد الشراء فليها ثلث مريض لانها صارت ام ولد من اشترى ابا بعد ولدت بالنكاح وعلى ام الولد
ثلاث مريض لكننا في الطيب الزينة في الميقتين الاولتين استحسانا في القياس ليس لهما ذلك لان الى اذ لم يميزها عند وقوع
الفرقة فلما لم يميزها بعد ذلك وجه الاستحسان ان العدة وجبت عليها بالفرقة لكننا لم نطهر ذلك في حق المولى لكونها حلالا له بالملك
فطهرناك العدة وفق المولى والعدة بعد الفرقة من نكاح صحيح يجب فيها الحد وانما في الميقتة الثانية فليها اذ عليها لانها لم
بسبب النكاح بل بالثمن والحد وعلى ام الولد هم ولما شس اي ولابي حنيقة وابي يوسف هم انما يقبضونته في يده شس
اي ان ام الولد تقبضونته في يده لولا هم حقيقة بالوطى الاول اذ لو طوى في هذا الباب بمنزلة القبض هم وقد بقي اثره شس
اي والحال انه بقي اثره الوطى والاول هم وهو العدة فاذا وجد النكاح وهي مقبوضة شس بالدخول في النكاح الاول
هم ناب ذلك القبض شس اي في الدخول الاول هم عن القبض المستحق في هذا النكاح شس فاذا طلقها صار كالمعتق
بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني
كان النكاح بعد الدخول لكان مخرجها للرجعة كالطلاق الصحيح بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين احسانه
ليس بطلاق بعد الدخول وانما هو كالطلاق بعد الدخول والمساوية للشئ لا يلزم ان يساويه في جميع الوجوه الا ترى
ان المخلوة كالدخول في حق كليل المهر وجوب العدة لانها سواها حتى لو طلقها بعد المخلوة كان الواقع بانها هم كالمصعب
يشترى المصعب الذمى يصير قابضا بمجرد العقد شس شبه الحكم المذكور حكم المصعب الذي اشترى المصعب الذي في يده
من المالك يصير قابضا ايضا بقبض الذي نيم به العقد فوضع بهذا شس اي فطهر باقر زاء من الدليل هم انه شس
اي هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول شس تشبيها لا تحقيقا ببليل قوله قبله ناب ذلك القبض عن القبض المستحق
هم وقال زفر لعدة عليها اصلا لان الاولى شس اي العدة الاولى هم قد سقطت بالتزوج فلما تعود شس لان الساقط
لا يعودهم والثانية شس اي العدة هم الثانية لم تجب شس لانه طلاق قبل الدخول هم وبوابه ما قلنا شس اي بوابه

وكمال العدة الاولى
انما يجب بالطلاق
الاول لانه لم يطهرش
التزوج الثاني فاذا طهر
بالطلاق الثاني ظهر
حكمه كالمو اشتري
ام ولد ثم اعتقها لها
انها مقبوضة في يده
حقيقة بالوطى الاول
وبقي اثره وهو العدة
فاذا وجد النكاح
وهي مقبوضة ناب
ذلك القبض عن القبض
في هذا النكاح كالمصعب
يشترى المصعب
الذي في يده يصير
قابضا بمجرد العقد
فوضع بهذا شس
اي هذا الطلاق هم
طلاق بعد الدخول
شس تشبيها لا تحقيقا
ببليل قوله قبله ناب
ذلك القبض عن القبض
المستحق هم وقال
زفر لعدة عليها
اصلا لان الاولى
شس اي العدة الاولى
هم قد سقطت
بالتزوج فلما
تعود شس لان
الساقط لا يعودهم
والثانية شس اي
العدة هم الثانية
لم تجب شس لانه
طلاق قبل الدخول
هم وبوابه ما قلنا
شس اي بوابه

الطلاق من الدليل وهو انما مقبوضته في يد الزوج او قبضه وهو العدة هم قال ش اي القدر الذي هم واذا اطلق الذي الذم
 فاعادة عليها وكذا ش اي وكذا العدة هم اذ اخرجت الحرة من دار الحرب هم الدنيا ش اي الى دار الاسلام
 حال كونها مسلمة ش والاسلام ليس بشرط في عدم وجوب العدة بل الشرط هو الخروج على سبيل المراجعة اي الغائبة
 وعلى فيه ان لا تعود الى دار الحرب ابد ايقال فلان راعم قوله اذ انا بد هم وخرج منهم ذكره الترمذي وقال خرج احد الزوجين
 الدنيا سلا وديا او سنانا ثم سلم او صار ذميا والآخر على حرب ثم قد زالت الحرب وجبهم فان تزوجت ش اي هذه كما جرت
 الى دار الاسلام هم جاز ش والعدة عليها لان تكون حالها ش فلان تزوج حتى تقع حلها وعليه نفس الحاكم الشهيد في الكافي
 وقال الصدوق في شرح الجات الصغير وروى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان من الجبل يجوز كحل المهاجرة كون
 لا يفر بها زوجا او يصح جواب الكتاب يعني لا يجوز تزوجها مع الجبل هم وهذا ش اي وهذا المذكور هم كذا قول ابي حنيفة وتاما
 ش اي وقال ابو يوسف ومحمد وعليهما ش اي على التي خرج من دار الحرب هم وعلى الذم ش التي طلقها زوجا
 هم العدة اما الذم فلا اختلاف فيها نظير الاختلاف في نكاحهم محارمهم ش يعني ان نكاح المحارم فيما بينهم صحيح اذ كان
 مستفهم ذلك هم وقد بينا في كتاب النكاح ش في باب نكاح اهل الشرك وقول ابي حنيفة فيما اذا كان مستفهم هم انه
 اعادة عليها هم يعني قول ابي حنيفة في جواز تزوج الذم المطلق من الذم بل اعادة انما يجوز اذ كان اعتقاد اهل الذم
 جاز ذلك هم واما المهاجرة ش التي اخرجت من دار الحرب الى دار الاسلام هم وجب قولها ش في ذلك هم ان الفرة
 ش بين الزوجين الذين هم لو وقت بسبب آخر ش كالطلاق هم وجبت العدة فكذا ش بسبب سبب النكاح
 ش من دار الحرب هم بخلاف ما اذا اخرج الرجل ش اي الزوج الى دار الاسلام هم ونزكها ش في دار الحرب لا يجز
 اعادة عليها بالاتفاق هم لعدم التبليغ ش اي لعدم تبليغ حكم الشرع اليها هم وله ش اي ولابي حنيفة هم قوله
 تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن ش نفى الجناح في نكاح المهاجرات مطلقا فتقيد به بما بعد انقضاء العدة زيادة على
 النص هم ولان العدة ش دليل محقول تقديره ان العدة هم حيث وجبت كان فيها حق بنى آدم ش لانها تجب
 صيانة لما محترم ولهذا لا يجب قبل الدخول هم والحولى الحق بالمجاد حتى كان محلا لتلك ش يباع في الاسواق كالبهايم
 هم الا ان تكون حالها ش يجوز ان يكون تهنئا ومن قوله والحولى الحق بالمجاد لان سناه والحولى لاحق له الا ان يكون
 امره حالها هم لان في بطنها ولد ثابت النسب ش والفرض قائم بها كما هي فيسليم الحج بين الفرضين ولا كذلك اذ لم يكن
 حالها فان قلت قوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلق لا يفسد بين المائل والمائل فتقيد به بالمحل زيادة على النص
 فلا يجوز قلت ان قوله صلى الله عليه وسلم من كان يومين بالثد واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زوج غير حديث شهور لا يصح

واذا اطلق الذي الذم
 فاعادة عليها وكذا
 اذ اخرجت الحرة
 الى دار الاسلام
 تزوجت جاز لان
 تكون حامله وهذا
 كله عند ابي حنيفة
 وقاله عليها وعلى الذم
 العدة اما الذم
 فلا اختلاف فيها
 نظير الاختلاف في نكاحهم
 محارمهم وقد بينا في
 كتاب النكاح وقول ابي حنيفة
 فيما اذا كان مستفهم
 عليها واما المهاجرة
 ان الفر لو بسبب آخر
 لعدت فكذا بسبب النكاح
 بخلاف ما اذا اخرجت زوجها
 الى دار الاسلام
 عليه ان تبليغ
 عليه ان تبليغ
 حيث وجبت كان فيها حق
 اذ والحولى ملحق بالحق
 كل محلا لتلك لان
 تكون حامله وان بطنها
 ولذا ثبت النسب

نكاح

بالقبول فجزية الزيادة بمجلات العدة فانه ليس فيها شبهة وعن ابى صنفه ش رواد الحسن عنه انه يجوز كاحاد ولا يعا
 كما لم يلى من الزناش اى لاحرته لما الحربي لما الزناهم والاول ش وهو باجده مئة كلهما م ش لان امل من الزنا
 لا نسب له وهما النسب ثابت من الحربي ثم علم ان المصنف لم يذكر في هذا الباب وجوب العدة على الصغيرة والكاتبة وفي غير
 طلق الصغيرة بعد الدخول تعد ثلثة اشهر وعن الفضلي اذا كانت برهة فعدت ثلثة اشهر بل يوقف حالها الى ان يظهر انها طلت
 بذلك المولى اى لان طر كانت عدتها بوضع الحمل والافيا لاشهر وروايت في الاشهر ثلثة اعددة وختلفت شايخنا في
 الطلاق ايجاب العدة على الصغيرة واكثر المشايخ لا يعلقون لفظ وجوب العدة لانهما غير مخاطبة لكن ينبغي ان يقال تعد
 وتجب العدة على الكاتبة اذا كانت تحت سلم كالمسلة لو كانت تحت ذمي فلامدة عليها في موت ولا فراق عند ابى صنفه
 وعند ما تجب وختلف العلماء في عدة المستأنسة فعدنا بى وغيرنا سواء لانها اذا كانت صاحبة العادة روت الى ايامها وما دونها
 والناسية ما دونها تعد ثلثة اشهر وعند الشافعي واحد لثثة اشهر اذا لم يوجد تمييز وقال الكسنت في الطلاق كالوفات فتسعة
 اشهر وثلثة اشهر عدة حرة كانت او كانت او كانت

فصل اى هذا الفصل في بيان ما يجب على المعتدات من الفعل والترك م قال ش اى القدورى في فقههم
 على المبتوتة ش هذه اللفظة تقع على المطلقة باناء اولها وعلى المختارة هم وهو المتوفى عنها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة
 الحداوش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدالين المملتين مصدر من عدت المرأة اذا تركت الزنية والختاب بعد وفاة
 زوجها وهو من نصريهم وضرب يضرب وفتح يفتح واعدت المرأة ايضا اعداد ابى الاممى الا احدث فمى محمد كذا قال ابن
 وريد وقال ابن شداد في احكامه اعد واعد لغتان وهو من الحد وهو المنع وانما صنعت نفسها والحداد ايضا ثبات المأثم
 السوهم المتوفى عنها زوجها فاقوله عليه السلام ش اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم لم لا يحل لامرأة تؤمن بالشدة
 واليومم الاخران تحد على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجة اشهر وعشر اش هذا الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذي
 عن ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالشدة واليومم الاخران تحد على ميت فوق ثلاث
 ايام الا على زوج اربعة اشهر وعشر او الالبس ثوبا مصبوغا الا ثوب مصبب ولا تحل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط
 واطهار وفي لفظ البخارى وسلم وقد خص المرأة في طهر اذا اغتسلت من حيضها في نبذة من قسط او اطهار وقال الاكل
 وفي وجه الاستدال بهذا الحديث اشكال لان مقتضاه احلال الاعداد للمتوفى عنها زوجها لكون الاستثناء من
 التحريم احلال وليس الكلام فيه وانما هو في الايجاب ثم قال وقال في النهاية يمكن ان يقال قوله عليه السلام لا يحل
 نفى احلال الاعداد نفسه فحيث كان في استثنائه اثبات الاعداد لامهالة وكان تحدير الحديث لا عمل المرأة على ميت فوق ثلثة

وعون الجنيته
 انه يجوز
 نكاحها ولا
 يطأها عليها
 من الزنا
 ولا اول اصم
فصل في
 وعلى البتوتة
 والمتوفى عنها
 اذا كانت بالغة
 مسلمة
 اما المتوفى عنها
 زوجها فاقوله
 عليه السلام
 لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليومم
 الاخران تحد
 على ميت فوق
 ثلثة ايام
 الا على
 زوجها
 اربعة
 اشهر وعشر

هذا المبتوتة
فذهبت
وقال الشيخ
لأحمد
عليه السلام
وجيب الكتاب
للتألف
على فوته
وفي غيرها
لا تأخذ
أحدها
بلا بانه تلو
تألف
نفوتها
روى ابن أبي
عبد الله عليه
وسلم في المنة
ان تختص
بالخت
وقال الخليل
طبيب

أيام الالمبتوتة غناز وجماعا فاستخار ربه أشهر وعشر فكان هذا الجناز بعد أو المتوفى غناز وجماعا كان واجبا لان الجناز
الشريح أكد من الامر بهذا النسب وحدث من الشرح انتهى قلت هذا التصنف فقه من التقصير من الشرح في تمام الحديث فان
المصنف ايضا اخرج الحديث بما فيه وقد ذكرناه وفيه تصريح بوجوب الاعداد على ما لا يخفى على المتأمل والمصنف من برود
اليمين يعني غزله ثم يحاك قوله بنزلة من قسط بفهم القاف وسكون اليمين الملهة وهو ضرب من العود وقيل ضرب من الطيب
الاعداد من لفظة وقيل واحدة مفرود ويروي من قسط غفار بدون الالف لوزن قظام وهو اسم مدينة لمحيرة باليمن قوله
بنزلة أي قطعة وهو بفهم الفون وسكون الباء الموحدة والمتوفى غناز وجماعا عليه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو نذ هب أصحابا وسفينا والشوري والملك والشافعي وأحمد وإسحاق سواء كانت حاشا أو غيرا وقال الشيخة والحسن البصري
والحكم بن عينة لا يجب قال الظاهرية فرض عليها الاعداد فان قيل الاعداد التألف على فوت النسم وذلك مذموم قال
الله تعالى الكيلانا سوا على ما قالكم ولا تفروا بما اتاكم فكيف صار واجبا بالجناز معارضنا بالكتاب جيب بان المراد بقوله تعالى
كيلانا سوا الآية الأسمى مع الصلح والفرج مع الصلح نقل عن ابن مسعود موقوفاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم هم والالمبتوتة فذهبتش وبه قال الشافعي في القديم وأحمد في روايةهم وقال الشافعي ش في الجديدهم لأصل عليها
ش وبه قال مالك وأحمد في رواية وفي المنهج يستحب وفي قول جيب هم لانه ش أي لان الاعدادهم وجب لهما
للتألف على فوت زوج وفي تصدق ش أي وفي تصدق المرأة فامتناع من العشرة الا ان فرق الموت بينهما هم
أحد أو شهابا للابنة ش حيث آسأ إليها بالفراق وإثارة غير عليها هم فلان تألف بفوت ش أي بفوت هذا الزوج هم
ولنا مروى ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي المعتدة ان تختص بالحناء وقال المناطيط ش ظهرا ذكره المصنف يدل على
انه حديثان ذكره السروحي حديثا واحدا لا كما زعم السروحي وقال مخرج الاماويث هذا وهم منه لان المصنف استدل بهذا
الحديث على ان المبتوتة عليها الاعداد كما للمتوفى غناز وفيه خلاف الشافعي فحين ان يكون الحديث واحدا فان قلت
استدل بعضهم بقول المصنف ولنا مروى ان النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله وقال المناطيط بحديث أخرجه ابو داود في سننه
عن ام حكيم بنت أسيد عن معا من مولاة لها من ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا في عتي من فاة
ابن سلمة لا تمتشط بالطيب ولا بالحناء فانه غضاب قلت يا بني شى انشط يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بالسر فلتقين به راسك
قلت حديث ابن داود وهذا اجنبى عن المقصود على ما لا يخفى فالاستدلال بغيره مطابق وقوله نهي المعتدة اهم من ان تكون
معتدة الوفاة وسنة الطلاق وتمام الحديث المناطيط فالحديث حديث واحد واخرجه البيهقي في كتاب المعرفة في الحج
عن ابن لبيبة عن كبة بن عبد الله بن الأشج عن خولة بنت حكيم عن امها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطيبن

بج

بما انت حر منه ولا تسمى الحائض طيب وغراه السروي في الغاية الى النساء لفظه نهي المنة عن التكميل والدين والخطاب
 بالحنا وقال الحنا طيب وقال البيهقي سنا ونصيف فان ابن البيهقي لا يخرج به قلت كموافيه كثير او لكن روى عن احمد انه قال
 سن كان شغل ابن البيهقي بغيره في كثر حديثه ومنه واثقانه وعدث عند احمد كثير اورد روى له سلم مقرنا بالمرور من المارث
 وروى له الاربعه والطحاوي هم ولان شامي ولان الاحمد هم يجب انظار التماسف على فوت فتمة النكاح الذي سبب
 بصونهناش ان لصون المرأة عن الزكاب لا يجوزهم وكفاية سونهناش ولاجل كفاية سونهناش وجميع سونهناش فقتلها
 فقتلهاهم والابانة قطع لها ش اي فتمة النكاح هم من الموت ش لان حكم النكاح باق بعد الوفاة الى ان تقضى
 العدة هم متى كان لها ان تنسله ش اي حتى كان للمرأة ان تنسل زوجها حال كونهم ميتا قبل الابانة بعد الطلاق لا يفي
 النكاح بعد الاصلا فان قيل البتة يتناول كيف تناسف انتمائة وقد افترت نفسها بالمال لطلب اللباس منه وكذا الابانة
 كيف تناسف وقد جفا بالابانة واثر غيرا عليها بل قط السور انتماع من شغل هذا الزوج كما قال الفهم جيبان وجوب
 الاحداد واير لغوت النكاح الصحيح بالشبهة بالابانة اعتبار رخاء الزوج وجباية وفي هذا الفرق بين النكحة والبتة فان
 قيل لو كان كذلك ينبغي ان تجب على الازواج كما تجب على الزوجات لما ان فتمة النكاح مشرك بينهما جيبان انتماع
 لم يرد الا في الزوجات والازواج ليسوا في معاهن لكونهم اولى منهم في فتمة النكاح لما فيه من صيانة من لائنهم لم
 على ومنهم يروون النفقة عليهم لكونهم معايف عن الكسب عواجر عن التغلب ولا كذلك الازواج هم قال الحدود ويقال لاحد
 ش اراد بهذا القول الاحداد وكان سونه في اول الكلام قوله الى اذ مبتدأ وخبره قوله ان تترك الطيب الى آخره
 وقوله ويقال لاحداد جملة مستغفلة اي يقال في الاحداد والحداد ايضا هم وهاتان ش جملة مستغفلة ايضا اي الحداد والحداد
 في اوله والاحداد جملة فنان مستغفلة وقد مضى الكلام فيه عن قريب هم ان تترك الطيب ش اي تترك المنة
 الطيب هم والزنية ش اي واستمال الزنية هم والكل ش نعم الكان اي تترك الكل وهو مصدر وبالضم اسم
 هم والدين ش اي واستمال الدين الطيب وغير الطيب الاسن عذر كذا لفظ القدر روى ولفظ صحيح وفي الجاح
 الصغير الاسن وجع ش وهو اشارة الى ان العذر هو التداوي هم والمعنى فيه الى جيبين ش في ايجاب ترك الطيب
 والزنية وجان هم احدهما ذكرنا سن انظار التماسف على زوال النكاح هم والثاني ش اي وجا الثاني هم اي هذه الاشياء
 ش اي الطيب والزنية والكل الدين هم وداعى الرغبة فيها ش اي في المرأة اذا كانت طليبة تزنية
 تريد رغبة الرجل فيها فوق اكون اذا كانت خالية عن الاشياء المذكورة هم اي ممنوعة عن النكاح ش اي المرأة المحذورة
 ممنوعة عن النكاح مادامت في عدة النكاح والوفاء هم فحتمها ش اي اذا كان الامر كذلك فحتمها هذا المحذورة

لا يجب طلاق
 للتأسف على
 فوت فتمة النكاح
 الذي هو سبب
 لصونها وكفاية
 معونها والابانة
 اقطع لها من
 الموت حتى كان
 لها ان تنسله
 ميتا قبل الابانة
 لا بعد هذا
 والحداد ويقال
 الاحداد هما
 لغتان ان تترك
 الطيب الزنية
 والكل ولد من
 الطيب والكل
 الاسن عن روى
 الجامع الصغير
 الاسن وجع ش
 وجان لهما
 متذكرا لهما
 للتأسف على
 هذا الاشياء
 لرغبة فيها
 وهي ممنوعة
 عن النكاح
 فحتمها

الاشياء المذكورة هم كليا تعبير فرقة شئ اى كليا تعبير هذه الاشياء وسليمة هم الى الوقوع في المحرم شئ اى
 الواهم هم وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياذن للامة في الاكحال شئ اراد بالمعنة التيميم ولم يرد غير
 المتوفى عننا زوجا خاصة كذا قال مخرج الاماويث في تحريمه وقوله وقد صرح المنى في الاكحال فان الائمة الستة قد
 اخرجوه في سننهم فمطلوعا عن زينب بنت ام سلمة عن ام امة توفى عننا زوجا فوا على صحتها قال النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمين او فلانا حتى تمضي اربعة اشهر وعشرة ايام على
 الدين فلم يلج شئ غيره اذ كان طيبا فظاهر انها ممنوعة عن الطيب وان لم يلحق فيه على ما يحكى الان هم والدين
 شئ مبتدأ وقوله لا يعرى شئ خبره وانشاء بهذا الاء ان الدين ممنوع مطلقا لانه في ذاته شئ لا يعرى
 عن نوع طيب وان لم يلحق فيه الطيب ولهذا قال عن نوع طيب هم وفيه زينة الشعر شئ لانه يحسنه ويزيد فيه
 بهجته ولهذا شئ اى ولاجل كونه زينة للشعر يمنع المحرم عنه شئ فلا يجوز استعمالهم قال الاسن عذر شئ
 اى قال القدوري ترك المحرم الاشياء المذكورة من الطيب والزينة والكحل والدين الاسن عذر وفرة
 وقعت فحينئذ يجوز الادان والاكحال على وجه الزينة كما اذا كان بها صباغ قد هنت راسها واشكت عيناها فاحتلت
 وانشاء المصنف الى ذلك بقوله هم لان فيه فروعهم والاداء والالزمية شئ اى لا قصد الزينة لان الزينة ممنوعة
 هم ولو عادت الدين شئ بفتح الدال هم فثابت معاني راسها او في غضون من اخفاها فان كان ذلك امر
 ظاهرا شئ اى كان خوفها الوقوع ظاهر انما يباح لها لان الغالب كالموقع شئ فيتمتع بالفرة هم وكذلك
 الحرير شئ اى وكذا يجوز لها لبس الحرير اذ احتاجت اليه لعذر اللباس به شئ والى غير نحو الحكمة والقتل
 ونحو ما ورد في البخاري وسلم سندا الى انس رضي الله تعالى عنه قال نكح النبي صلى الله عليه وسلم للزينة بعد الزينة
 في لبس الحرير لكانت بها وقال مالك يباح للمعدة لبس الحرير الاسود وفي الحديث لو احتلت واوهنت لرفع اذا
 يجوز وللزينة لا يجوز وتنشط بالاسنان الواسقة لابل الاسنان الضيقة وقال الشافعي ومالك وحمد يجوز الانشاط
 مطلقا وعندهم لما ان تدخل الحمام وتغسل راسها بالخلى والميدد وجعوا على منع الادان والمطبعة فاختلجوا في غير
 المطبعة فعدوا وانشافى حرام غير الفرة وعند مالك وحمد والظاهرية من يالزيت والسير والغير المطيب هم
 ولا تختص بالحناء شئ اراد به قوله عليه السلام الحناطيب وهر الكلام فيه هم ولا لبس ثوبا مصبوغا بصفر ولا خمر
 لانه يفرغ منه راحة الطيب شئ وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب الا المصبوغ فحينئذ اللباس به بفرة ستر العورة
 ولكن لا قصد الزينة قال الامام الملقاني والمرواني بالثياب المذكورة الحمد ومنها اما الملقن منها لا يقع به الزينة فلا باق

كيفية تصوير
 ذريعة الى الوقوع
 في المحرم وقد علم
 النبي عليه السلام
 لم ياذن للمعنة
 في الاكحال والدين
 لا يبرهن عن نوع
 طيب فيزينة
 الشعر ولهذا
 يمنع المحرم عنه
 قال الاسن عذر
 لان فيه ضرورة
 والمواد الدالة
 ولو احتلت الدين
 فاحتلت بجعلها
 كان ذلك لظالم
 يباح لها ان الغالب
 كالواقع وكذلك
 الحرير والاحتلت اليه
 تعذر كذا بانى ولا
 بالحناء لما فيها
 ولا لبس ثوبا مصبوغا
 بصفر ولا خمر
 لان يفرغ منه
 راحة الطيب

ويصح لما ليس الا وهو عند الايتمه ان يقصد به الزنية بل المني في الحد او قالت الظاهرية عني بن لميس السوف
 كما في المصنوع بالحرمة والحقرة ولا تتخذ المعتدة على الطيب التجريد والاتباع ولم يكن كسب الامة ولم يوافق عليه
 قال محمد في النوادر لا يحل الاحد او لمن مات ابو او ابنتها او امها او اخوها فاما هو في حق الزوج خاصة قيل اراد
 بذلك فيما زاد على الثلاث اذ في الحديث ابنته الاحد او المسلمات على غير ازيد او من ثمانية ايام ولم يحك خلافا في النكاح
 لما الاحد او على غير الزوج ثمانية ايام وتحرم الزيادة هم قال ش اي القدر يري هم ولا احد او على كافرة لانها غير
 مخاطبة بحقوق الشرع ش وقال الشافعي وملك والظاهرية عليها الاحد او هم ولا على صغيرة لان الخطاب
 موضوع عننا ش يعني غير واخته في الخطاب وعند هؤلاء عليها الحد او في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين الحد او
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان
 لا يزوجهما حتى تقضى العدة لحق الشرع ولهذا شرط الايمان لوجوبه وانما يشترط الايمان لحق الله تعالى في فعله هذا لانه
 على الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الامة الاحد او لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال
 حق المولى ش لان فروع الشرع التي ليس فيها ابطال حق المولى يلزم المملوكة كالصوم والصلاة فيلزمها الحد او
 هم بخلاف المانع من الخروج من البيت في العدة لان فيه ش اي في منعها من الخروج هم ابطال حقهم ش اي
 حق المولى من الاستحرام ونحوه لا يفوت الاحد او بذلك هم وحق البعد مقدم ش على حق الشرع هم لما جازته
 اي لما جازته البعد واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منعها من النوافل ومنع المعتدة من شهود الجماعة والجماعة
 وكذا الحكم في المديونة وام الولد والمكاتبه والتسامة والمنكوحات في الوفاة والطلاق لغوات نعمة النكاح
 وبه قال الشافعي والملك واحمد فان قلت لو وجب الحد او لغوات نعمة النكاح لوجب بعد شء منكوحة لزوال النكاح
 بالشرع قلت لم يفت الحل بقا به بلك اليمين هم قال ش اي القدر يري هم وليس في عدة ام الولد ش يعني
 انوا عتقت هم ولا في عدة النكاح الفاسد احد او لانه ش اي لان الشان هم فانها نعمة النكاح ليظهر
 التماس ش ام المولى انما يجب عليها العدة بالعتق الذي يزول به ذلك العتق فالناسب لذلك
 المهر ولا الحزن لانه ما فاتها نعمة بل حصل نعمة الحرية التي صارت بها اهل الطولية واما النكاح الفاسد وكذا
 المولى عن شبهة فلا يلزم الحد اوهم والابانة الاصل ش كان ينبغي ان يقول الاصل الابانة قال الا ترى
 اراد بها ابانة الزنية لها وذلك لقوله تعالى قل من حرم زنية المدينتي اخرج لعباده وقال الكاكي اي ابانة
 المدينية اصل خصوصا في حق النساء وقال الاكل الاصل هو الابانة في الزنية وقال السفنا في ابانة الزنية اصل

قال لا احد
 على كافر لانها
 غير مخاطبة بحقوق
 الشرع ولا على
 صغيرة لانها
 موضوع عنها
 وعلى الامة لا احد
 لانها مخاطبة
 بحقوق الله تعالى
 فيما ليس فيها
 ابطال حق المولى
 المنع من الخروج
 لابطال حقهم
 العبد من المانعة
قال ليس على
 ام الولد في نعمة
 النكاح الفاسد
 لانها فاتها
 نعمة النكاح
 التماس الحاجة
 اصل

والكل في الحقيقة معنى واحد وقال تاج الشريعة فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله فانما نعمة النكاح يمكن ان يقال عليه ان هذا التعليل بالعدم وانه لا يصح فلجواب بقوله والاباحة اصل يعني انا اثبت بعدم فوات نعمة النكاح بل بالاصل المتضمن للاباحة السالم من وجود العلة المحرمة للزنية انتهى قلت تخصص اباحة الزنية بكونها اسلاما على الانفراد لا وجه له لان الاصل الاباحة في كل الاشياء التي صنعت قول الله فعلا على ان هذا مستحب للاسلام ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان تخطب للعقدة شس الخطبة التزوج فكما العقد لا يجوز وقدم في المحرمات هم ولا بأس بالتعريض في الخطبة شس التعريض التلويح وحقيقة امالة الكلام الى غرض يدل على التعريض منه قوله عليه السلام ان في الامانة نعيم لندوة عن الكذب وذلك مثل ان يقول لك لميلة وانك تشابه وان النساء لمن حاجتي ففعل الله يسوق اليك خيرا او امانته ذلك من الاشارة ودون التصريح بالنكاح ان لا يجوز ان يقول امرىء اريد ان اكلمك او اتزوجك او اخطبك لان الخطبة التزوج كما ذكرنا والفرق بين الكناية والتعريض ان الكناية ان يذكر التعريض ان يشيئ لغير اللفظ الموضوع على ذلك طويل البناء وطويل القامة كثير الراد للضياف والتعريض ان يذكر شيئا يدل على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج للتحاج اليه جيبك لاسلم عليك ولا فطر الى وجب قاله ابن خنجر فيقال تاج الشريعة التعريض الكلام دلالة ليس فيها ذكر كقولك ارجع ليعمل تعريض بانه نجس والكناية ذكر الرديف واردة الردون كقولك فلان طويل البناء بمعنى طويل القامة كثير الراد بمعنى انه معنيان وفي شرح القامات اراد بالتعريض المتوفى عنها زوجها او بالتعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهرها اصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يخفى عن الناس والاباحة المتوفى عنها زوجها بالما الخروج منها ان يمكنه التعريض على وجه لا يفيد عليه سوا او اجبوا على منع الخطبة وجواز التعريض في التمتع عنها زوجها في المنهال لا تعريض ارجعية ويحل في عدة الوفاة وكذا في البايين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا سرا وفاهم بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا اثم عليكم ان تعرضوا بخطبة النساء في عدتهن من وفات ازواجهن من غير تصريح بقوله تعالى او اكنتم اي اسررتم في قلوبكم فلم تذكروه بالستكم لاسرنيين ولا سرعين والمستدرك بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن محذوف تقريره علم الله انكم ستذكرونهن فاذا ذكره من ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تواعدوهن سرا لا يمسر ولا يمسر وقال الحسن والنخعي وقادة واصحابك ومقاتل بن جبان والسري يعني الزنا وهو رواية الغوفي عن ابن عباس ونخاسه ابن جبرير وقال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تواعدوهن سرا الا تقولوا لها اني عاشق وعاهدني ان لا تزوجي غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولا سرا وهو ان تعرضوا ولا تعرضوا

لا ينبغي ان
تخطب للعقدة
لا بأس بالتعريض
في الخطبة
لقد تغالى
ولا جناح عليكم
فما عرضتم به
من خطبة
النساء وان
قال لكن
لا تواعدوهن
سرا الا تقولوا
قولا سرا

في المنزل الذي يضاف اليها السكنى حال وقوع العزقة والموت لقوله تعالى ولا يخرج من بيوتهم والبيت المضاف
اليها هو البيت الذي تسكنه نسب البيوت ليس بحق السكنى ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكم وانما البيوت للزواج
والسكنى عام يشمل البيت الملوك والمساكن والمستعاريين ولما شئ اى ولاجل وجوب اعتداده في المنزل الذي
يضاف اليه السكنى هم ولو زارت اهلها وطلقها زوجها كان عليها ان تعود الى منزلها فتعقد فيه وقال عليه السلام شئ
اى وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي قتل زوجها سكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله شئ هذا الحديث اخرجه
السنن الاربعة كهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زينب بنت كعب بن عجرة ان الربعة بنت مالك
بن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرتنا انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان ترجع الى اهلها
في بني خديرة وان زوجها خرج في طلب اجدله البعوض حتى اذا كان بطرق العروم فقتله قالت فسال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهل فان زوجي لم يترك مسكنا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
نعم قالت فالتفت حتى اذا كنت في الحجرة اخذني المسيد فاداني رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني فنوديت ففعلت
كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي قال سكنى في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعوذ
فيه اربعة اشهر وعشرة قالت فلما كان عثمان رضي الله تعالى عنه ارسل الى فسالني عن ذلك فاخبرته فابته وقضى به
واخرجه الترمذي حديثنا الانصاري حديثنا سعيد بن اسحاق عن سعد بن اسحاق قال هذا حديث حسن
صححه اخبره ابو داود والنسائي من طريق مالك واخرجه ابن ماجة من روايته الى خالد الاحمر ورواه احمد وابو داود
الطحاوي والشافعي وابو يعلى الموصلي في سائدهم ورواه ابن حبان في صحيحه واخرجه الطحاوي من ثمان طرق
وقد طعن ابن خزم فيه بانه من طريق زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة ولا روى عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب
وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن النضر ثبت دليل حديثه وثبوته
في تصحيح الترمذي اياه وثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق النقطة ان لا يروى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر
حديث مشهور معروف عند علماء العراق والحجاز وعلم انه وقع في رواية يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق
بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد
بدون الباء وهو تصحيح بطرق القديم بفتح القاف وضم الدال التفتة وهو اسم موضع على ستة اسيال من المدينة
وجاء في حديث اخر ان ابراهيم عليه السلام اختير بالقديم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني لا تتزوجي حتى تقضي عليك
فان قلت حديثا يشكل على المذهب وهو رواه الدارقطني عن محارب بن محمد عن ابي مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولقد لولدت
اهلها وطهرها
زوجه على اهلها
ان تقول في بيتها
فتعقد فيه
وقال عليه
السلام للتي
قتل زوجها
اسكنى في بيتك
حتى يبلغ
الكتاب اجله
فصحبها
من البيت
لا يكفرها

عن علي رضي الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تعتد حيش ثاءت قلت قال الدار
 قطني لم يسند غيره اني المك انهي وهو ضعيف وقال ابن القطان ومحب بن معمر ايضا ضعيف وعطاء بن مخرمة لم يروهم وان كان
 نصيبا وارليت الاكفيها ش بان كان نصيبا وحدا الاكفيهاهم واخرجها الوثية من نصيبهم ش بان لم يروهم
 بسكناءهم انتقلت لان هذا انتقال بعذر والمعادت يوثق فيها الا عذارش والدليل عليه ما روى ان عليا رضي الله
 تعالى عنه نقل بنته ام كلثوم حين قتل عمر رضي الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضي الله تعالى عنه من كان يسكن
 في دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضي الله تعالى عنه فمعا كما اذا ماتت على متاعها ش في ذلك المنزل
 من سرة او ثوب هم او خافت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت فيها باجر ش يعني باجرة هم ولا تجدد ما توديه
 ش اي لا تقدر على ادائها وكذا اذا كانت في بعض الراسات فدخل عليها من السلطان او غيره فكلما ان تنتقل
 الى المصم ثم ان وقعت الفرقة بطلاق باين او ثلاث ش اي ثلاث تطلقات هم لا بد من سرة بينهما ش اي
 بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واحد وكذا في الوفاة اذا كان في وثية من ليس
 المحرم هم ثم لباس ش اي اب وجود السرة للباس ان يسكنها في بيت واحد هم لانه ش اي لان الرجل سلم
 هم محرم بالمرته ش واما من هو كذا يجنب للمهرهم الا ان يكون فاسق ش استثناء من قوله للباس مع
 السرة هم بخلاف عليها منه فميزه يخرج لانه غايه ش ولو كانت بينها سرة فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فانتقل
 منه الى بعض الاعداء وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما انتقل اليه ش اي ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه
 قالوا في شرح الجالس الضعيف وان اخرج الزوج فهو اولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من بيت
 هم ويترك المرأة ش فيه اتم اخرج من المخرج هم وان جلاش اي الزوجان هم بينها امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 ش اي على كونها حالية بينهما فمن ش حصول المقصود وان لم يجدا امرأة ثقة فلها الانتقال الى منزل آخر
 ولو كان الزوج نائبا على اجرة المنزل لطلبها صاحبها باذن القاضي لترجع على الزوج هم وان ضاق عليها المنزل
 فخرج ش اي المرأة هم والاولى خروجه ش اي خروج الرجل فيكون منزلا آخر لنفسه وتيه كما في المنزل الذي
 وقعت فيه الفرقة هم واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة فطلقا فلان ادوات عناش في بعض الطريق هم فان كان بينها
 وبين مهر اقل من ثلاثة ايام جئت الى مهر لا ليس باستدرا المخرج معنى ش اي من حيث المعنى لان خروج المعتدة
 ما دون السفر جلا هم لابل هو بنا على المخرج الاول ان كانت ش اي بينها وبين مهر اتم ثلاثة ايام ش جئت
 الى مهر لا ليس باستدرا المخرج بل هو بنا على المخرج الاول وان كانت اي المعتدة هم بينها وبين مهر ثلاثة ايام

فاخرجها الوثية نصيبهم
 انتقلت لان هذا انتقال
 والعباد اتوا من فيها الا على
 او صلح كما اذا كانت متاعا
 او خاسقا للمنزل وكانت في
 باجر وكما في ثوبية التي قد
 الفرقة بطلاق باين او ثلاث
 كابد من بيت بينهما ش اي
 معترف بالمرقة الوان يلهي
 فخرجها فميزه يخرج
 عند روكا يخرج انا انما انت
 ولا اولى ان يخرج هو وكذا
 جعلوا بينهما امر الله
 على الحيلولة حسن فان
 عليها المنزل فخرج اول
 حرة واذا اخرج المرأة مع
 فطلقها ثلثا او ما عنهما
 فأكفينا ما بين مهر اولى من ثلث
 جئت الى مهر لا ليس باستدرا
 المخرج معنيل هو بيتها
 مسبوقة ثلثة ايام ان كانت
 مهر جئت فان كانت مهر

سواء كان معهما أو لم يكن
 معهما إذا كان إلى المقصد في ذلك اليوم
 السبيل إلى المكث في ذلك المكان
 أخوف عليهما من الخروج إلا أن
 الرجوع لو لم يكن لا يفتن في
 منزل الخروج **قال** إلا أن يكون
 طلقها أو لم ينفذ ما رويهما
 موقوفاً لا يخرج حتى ينفذ
 ثم يخرج المكان لها يوم وهذا عند
 الجنيفة كرواق البر يوسف
 ويحكم المكان من ماله فلا يمان
 يخرج من المهر حتى لا ينفذها
 الخروج مبني دفعاً لا يخرج
 لا ينفذ وهذا عند المرأة الحرة
 للسفر وقد رقت المهر في العقد
 منهم من يخرج من المهر في العقد
 لا يخرج ما دونه من غير المهر
 فلا يملك عليه الخروج المهر
قوله باب ثبوت النسب
 ومن قال أن زوجت فلو
 فهو طالق وتزوجها فلو
 ولو السنة أشهر من يوم
 تزوجها فلو

أن شئت رجعت إلى سعاد وإن شئت منعت من
 قول محمد أن السنة من سبيل الجلب الصغير ذكر محمد أن كانت ثلاثة أيام رجعت إلى سعاد وإن شئت منعت سعاد هم ذاك
 إلى المقصد ثلاثة أيام أيضاً لأن المكث في ذلك المكان أخوف عليهما من الخروج شئ أي الخوف عليهما أكثر من خوف الخروج
 بغير مخرج كالتى استفتى في دار الحرب لهما أن تهاجرا بغير مخرج خوفاً على نفسهما وبينهما هذا في القادة كذلك ولو كان المهر قريب
 منها على غير طريق القافة فليس لهما أن تتكلم عن القافة كذلك في شرح الطحاوي هم إلا أن الرجوع أولى شئ استثناء
 من قوله أن شئت رجعت وإن شئت منعت أي إلا أن الرجوع إلى سعاد أولى هم فيكون الاعتدال في منزل الخروج
 شئ لا يثبت في عقدتها في المنزل الذي أبرت بنتي قوله عليه السلام سكني في بيتكم قال شئ أي محض الجلب
 الصغير إلا أن يكون طلقاً أو أن منعت من شئ استثناء من قوله أن شئت رجعت وإن شئت منعت يعني أن لما طار
 في ذلك إلا إذا كانت الفارقة في مخرجها لا يخرج حتى ينفذ ثم يخرج شئ يعني بعد انقضاء عدتها هم أي كان لها مخرج
 وهذا شئ أي المذكورهم عن أبي حنيفة قال أبو يوسف ومحمد أن كان مخرجها فلا بأس أن يخرج من المهر قبل أن ينفذ
 شئ وهو قول أبي حنيفة أو لا هم لهما شئ أي لابي يوسف ومحمد أن نفس الخروج مباح شئ بالاتفاق ببليلتها
 يخرج إلى ما دون السفر بالاتفاق هم دفعا لا ذى الغربة ودفعة واحدة فمذا عذر وانما الحرة للسفر وقد قطعت شئ
 أي الحرة هم بالمخرج شئ أي بوجود المخرج فصار السفر مع المخرج كما دون السفر بدون المخرج هم وله شئ أي ولابي
 حنيفة هم أن العدة من الخروج من عدم المخرج فان لم تكن أن يخرج إلى ما دون السفر بغير مخرج ليس للعدة
 ذلك فلا مخرج عليها الخروج إلى السفر بغير المخرج في العدة أولى شئ بان يخرج في الحيض البدوي طلق امرأته فأنفقها
 مكان أنخرج فان لم تنفذه كما في ذلك الموضع في نفسها وليس كذلك وإن نفرت فذلك لا يوجب المهر
 فيجى المخطوبات

باب ثبوت النسب أي هذا باب في بيان ثبوت النسب لما ذكر أنواع المحدثات من ذوات الأقراء والأشهر
 وأولات الاحمال ذكر الميزم من اعتداد أولات الاحمال وهو ثبوت النسب هم ومن قال تزوجت فلانة فهي
 طالق فزوجه فولدت ولد الست أشهر من يوم تزوجه شئ أي من وقت تزوجه لأن اليوم قرن بفعل غير
 مستد فيكون بمعنى الوقت يعني من غير زيادة ولا نقصان انما قيد بهذا لأنها إذا جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر
 وقت الكحل لا يثبت النسب لأنها جاءت بالولد بعد الطلاق ظاهر فلا يثبت النسب ولا يجب العدة وكذا إذا جاءت
 بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الكحل لا يثبت النسب أيضاً لأن العلوق يكون حينئذ قبل الكحل هم فلو أتت

في

عليه المهر اما النسب ش اي اثبت النسب هم طلائعناش اي فلان المرأة هم فرانشه ش قال عليه السلام الولد
للفراش وللعاهر الجوز اي لصاحب الفراش والعقد كذا فسر الكفر في طلائعناش اي لان المرأة هم لما جارت
بالولد ستة اشهر من وقت النكاح فقد جارت ش اي بالولد هم لاقل منهاش اي من ستة اشهر من وقت
الطلاق فكان العلوق قبله ش اي قبل الطلاق هم في حالة النكاح والتصور ثابت ش اي تصور الوطى والاعلان
ثابت وبين ذلك بقوله هم بان تزوجناش اي بان يزوج هذه المرأة هم وهو طلائعناش اي والحال انه يجازي
يعني كانه تزوجها وهو على بطنها والناس يسمعون كلامهم فوافق الانزال النكاح ش سقانا للطلاق وقال
الانرازي اذ من الجاز ان يكون على بطنها وماله الانزال تزوجها والشهود عند او قد علق من ساء فيكون وقت
النكاح ووقت الوطى وادام النسب يتحايط في اثباته ش هذا ثبت بذاتنا جواب عايقا في التصور بعيد وافرنا
ينبغي ان لا يثبت النسب كما هو قول زفره قول محمد اولافا جاب بقوله والنسب يتحايط في اثباته فيثبت استحسانا لانه
يحتاج في امره كما ذكرنا من الشايع من قال لا يحتاج الى هذا التكليف وقيام الفراش كاف ولا يعتبر المكان الدخول
او النكاح قاييم مقام الماء كما في تزوج المشرقي بالمغربيه وبينامية استنباطت بالولد ستة اشهر ثبت النسب ان
لم يتزوجهم الدخول بعد واما قيل التصور شرط فيه ولذا الوجبات امره الصغير لولد اثبت نسب وفي حق المشرقي الاسكان
وجوده وكرامة الاوليا حق بان يكون صاحب خطوة هم واما المهر فلانه لما ثبت النسب منه جعل دليلها حكما فينا كذا المهر
ش اي بالوطى حكاه هو اقوى من الخلو فوجب المهر كما قال الفقيه ابو اليسر قال ابو يوسف في الامالي ينبغي في
القياس ان يجعل على الزوج مهر ونصف لانه قد وقع الطلاق عليها فوجب نصف المهر ومهر اخر بالدخول قال الا ان بابا
حينئذ تخن وقال لا يجب الا مهر واحد لانا جعلناه بمنزلة الدخول في طريق الحكم فتأكد ذلك الصداق فاشتبهت بالزينة
وثبت نسب ولد المطلقة الرجعية ذوات به سنتين او اكثر لم يقر بالقضاء عدتها لاحتمال العلوق في حالة العدة لجواز
ان تكون ممتدة الطهر فكان وطيه الم لازم من ثبوت النسب الواقع في العدة رجعة عليهاش وان جارت به
لاقل من سنتين بان من زوجها بالقضاء العدة هم بوضع الطل وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة
طالعيرم اجاز لا يتحمل العلوق قبل الطلاق ويحمل بعده فلا يصير رجعا بانكش ش فان قيل ينبغي ان يصير رجعا لان
الوطى هنا حلال فاحيل العلوق الى اقرب الاوقات وهي حالة العدة اذا الاصل في الطوائف ان يحل اقرب الاوقات
فتثبت الرجعة قلنا في ذلك العمل امره على خلاف السنة لانه يصير رجعا دون الاشارة بالفعل فاحيل العلوق الى قبل
الطلاق ميانة حاله كذا في البسوط شيخ الاسلام وهذا كله اذا لم يقر بالقضاء العدة البائن او الرجعي الموقوف بالقضاء

وعليه المهر اما النسب
فلان المرأة هم فرانشه ش
بالولد الستة اشهر من وقت
جارت لاقل منهاش اي من وقت
فكان العلوق قبله في حالة النكاح
والاعلان ثابت بان تزوجناش اي
فوافق الانزال النكاح والنسب ثابت
في اثباته واما المهر فلو لم
ثبت النسب منه جعل دليلها
حكما فتأكد امره قال
ويثبت نسب ولد المطلقة
الرجعية اذ جارت لستين
او اكثر كما تقدم بالقضاء عدتها
لاحتمال العلوق في حالة العدة
لجواز الاصل في الطوائف ان يحل
اقرب الاوقات وهي حالة العدة
باعتضاء العدة وثبت النسب
لوجود العلوق في النكاح او في
العدة ولا يصير رجعا لان
يحمل العلوق قبل الطلاق ويحمل
بعده فلا يصير رجعا بانكش

وان جاءت بكثرة من
 سنتين كانت رجعة الطلاق
 بعد الطلاق والظاهر انه
 لا يفسخ طلاقها فيصير
 بالوطى مرة بعد المتبرئة
 بقيت نسب ولدها اذا
 جاءت لاحد من سنتين
 لا يصح ان يكون الولد
 قائما وقت انطوائه فلا
 يتحقق زوال الفرائض قبل
 العلوق فيثبت النسب
 احنيما اذا اجأت به
 تمام سنتين من وقت
 الفرقة لم يثبت لان الحمل
 حادث بعد الطلاق فلا يكون
 منه لان طبعها حرام لان
 بدعيه لان الترمه والحجبه
 بان وطئها بشبهة في العدة
 فان كانت البتة صغيرة
 يحرم منها الحجات
 بولدها سنة اشهر

والدة فصل ثلثة اقراء على حيفة ستون يوما وعند هاتسعة وثلثون يوما فان ولدت لاقل من ستة اشهر من
 وقت الاقرار ثبت النسب ليقبضا بطلان الاقرار وان ولدت ستة اشهر او اكثر لا يثبت وكذا المتوفى عنها زوجها لو اقرت
 بانقضاء بعد اربعة اشهر وعشر فري على هذا التفصيل وان لم تقر ثبت النسب الى سنتين لان عدو الوفاة يتحملها الانقضاء
 بانقضاء اربعة اشهر وعشر فري الحمل هم وان جاءت به بشي اى بالولد هم الاكثر من سنتين كانت رجعة لان العلوق
 بعد الطلاق والظاهر انه سنة شى اى ان الولد من الرجل هم لانقاء الزنا منها شى اى لاجل انتقاء الزنا منها
 طلاقا لما على الصلح هم بغيره بالوطى مر اجاش فان قيل هنا وجه اخر من غير ان يلزم الزنا منها بان يحل امرها
 على التزوج باخر بعد انقضاء العدة فان قلت والحال انها لم تزج قلنا والحال انه لو وطئها في العدة اذ لو وطئها ثبت
 الرجعة من غير تقرير هذا التكليف فلما كان كذلك كان حل امرها على التزوج باخر اولى لما فيه من رعاية الاصل وهو انه
 لا يثبت الرجعة بالسكر قلنا نعم كذلك الا ان الحكم في النكاح الاول اسهل من الحكم بالثان نكاح آخر قال الاكل وفيه
 نظر لانه غير واقع بل هو التزم سوال الصواب في الجواب ان المراد بقوله انتقاء الزنا عنها لازمه وهو تفويض الولد فيكون
 ذكر المازوم وادارة المازوم وهو مجاز وميند نيدفع السؤال الا اجابنا ان ولد من نكاح شخص آخر محمول بقبي الولد فيها
 انكاه قال انتقاء التفويض منها الزنا او ما في سناه فيه هو المبتوتة شى اى المطلقة طلاقا باينا او طلاقا هم ثبت نسب
 بولدا اذا جاءت به لاقل من سنتين لانه يتحمل ان يكون الولد قايما شى اى انا بام وقت الطلاق فلتا عين بولدا
 الفرائض فيثبت النسب احنيما طوا اذا جاءت به تمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث بعد الطلاق
 شى لانها اكثر مدة الحمل على سنتين وهو باطل هم فلما يكون منه لان وطئها حرام الا ان يدعيه شى استثناء من قوله
 لم يثبت اى لم يثبت النسب اذا جاءت البتة بولد تمام سنتين الا ان يدعيه اى الا ان يدعي التزوج بالولد هم
 لانه الترمه شى اى لانه الترمه النسب عند وعواهم وله وجه شى شرعى هم بان وطئها بشبهة في العدة شى و
 يحاط في اثباته ثبت قيل وانما قضى لرواية كتاب الحار وحيث قال ان النسب لا يثبت بالوطى في عدة المبتوتة يجب
 بانه يمكن ان تحمل المبتوتة في كتاب الحدود وعلى المبتوتة ثلث او على ال لا على المبتوتة بالكنائيات فحينئذ يندفع التناقص
 لكان الاختلاف في وقوع البايين في الكنائيات ولذا رقيه صاحب الكتاب في الحدود والطلاق البايين على ال
 ولى يحتاج تصديق المرأة ام لا قال الامام الاسيبجاني في شرح الطحاوى فيه روايتان في رواية يحتاج الى تصديقها
 وفي رواية لا يحتاج ولم يذكره الشري في شرح الكافي والبصيرى الشامل هم فان كانت المبتوتة صغيرة سيجاج شلها
 فجات بولد تسعة اشهر شى اى من وقت الطلاق وهي لم تقر بانقضاء العدة اما لو اقرت بالانقضاء بطلت

ثم جازت بالولد لاقبل من ستة أشهر من وقت الاقرار ثبت لانها قد ابطان الاقرار اذ في بطنها وولد لم يشرب شي من لبن
 يلزم النسب هم حتى تاتي بشي ابي بالولد هم لاقبل من ستة أشهر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ثبت النسب
 سنة الى سنتين لانها مستدرة تحمل ان تكون حاملا ولم تقر بالقضاء العدة فان ثبتت الكبيرة وشي وبين الاحتمال اقبل
 ان الكلام في الامة المدعى المدعى تحمل الحمل ساقه فاعترضتم ان تكون حاملا وقت الطلاق فيكون القضاء
 مدتها بوضع الحمل تحمل انها جازت بعد القضاء العدة ثلاثة أشهر واذ كانت كذلك كانت كالباقية اذ لم يفسر
 بالقضاء العدة ثبت النسب ولد ابي سنتين هم ولما شى ابي والابى حنيفة ومحمد ان القضاء مدتها بوضع
 مدعى الاشهر قبل ان ياتي بالولد لا يحضرهم فيضربها بحكم الشرع بالانقضاء وهو شى ابي الشرع بالانقضاء
 هم في الامة شرع بالانقضاء وهو شى ابي حكم الشرع بالانقضاء هم وهو شى ابي حكم الشرع هم فوق اقرار
 ابي الدلالة على انقضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه شى ابي ان حكم الشرع هم لاقبل الخلاف والاقراء
 شى ابي الدلالة على انقضاء العدة فوق اقرار المرأة هم لانه شى ابي ان حكم الشرع هم لاقبل الخلاف والاقراء
 من اربعة أشهر عشر ما لم يكن له الحمل فاعترضتم هناك ما ثبت الى سنتين فاعترضنا انما الثلاثة والابى حكم بالانقضاء بالاشهر
 هناك الاحتمال الانقضاء بالاشهر فاعترضنا انما الثلاثة والابى حكم بالانقضاء بالاشهر
 الاجمال وهذا لان الاصل في الصغيرة عدم الاجمال في الكبيرة ايضا لا يقول ذلك في حق غير النكوة فلا تعد الا لاجمال
 النكاح الا الاصل فيه الاجمال كما في البسر بامهم وان كانت شى ابي الصغيرة مطلقه طلاقا جيا فاذ كان البسر بامهم
 ابي عند ابي حنيفة ومحمد يعني ان ثبت لاقبل من ستة أشهر ثبت النسب والافلامهم وعند شى ابي عند ابي حنيفة
 ثبت الى سبعة وعشرين شهرا لانه يحمل ويلباني اخر العدة وبى الثلاثة الاشهر ثم قاني لاكثر من مدة الحمل وهو سنتان
 فان كانت الصغيرة او عنت الحمل في العدة فالجواب فيه اذ في الكبيرة سواء لان باقرار الحكم ببلوغها سنة او عرف بام
 عدتها فيحكم باقرارها ببلوغها فثبت نسب لد الاقل مدة تبين في الطلاق البابين والاقبل من سبعة وعشرين شهرا
 في الزوجي وبدرج في شرح الطحاوي هم ثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها بابين الوفاة وبين اثنتين شى ابي اذا
 لم يكن المتوفى عنها زوجها صغيرة لان نسب ولد ابي ثبت اذا ولدت لاقبل من عشرة أشهر وعشرة ايام واذا ولدت
 لاكثر من ذلك لا ثبت عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وقال زفر اذا جازت بعد القضاء عدة الوفاة
 ستة أشهر لا ثبت النسب لان الشرع حكم بالقضاء مدتها باثني عشر شهرا يعني شى ابي لانه لم يكن الحمل فاعترضنا
 حكم الشرع بالانقضاء بمعنى اربعة أشهر وعشرة ايام فاقوى من اقرارهم فصار كما اذا اقرت بالانقضاء ثم بعد القضاء

لغيره حتى تاتي بشي
 اشهر عند ابو حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف لا يثبت النسب
 الى سنتين لانها مستدرة تحمل
 ان تكون حاملا ولم تقر بالقضاء
 العدة فان ثبتت الكبيرة وشي
 لا يفسرهم فيضربها بحكم الشرع
 بالانقضاء وهو شى ابي الشرع
 بالانقضاء هم وهو شى ابي حكم
 الشرع بالانقضاء هم فوق اقرار
 ابي الدلالة على انقضاء العدة
 فوق اقرار المرأة هم لانه شى
 ابي ان حكم الشرع هم لاقبل
 الخلاف والاقراء من اربعة
 أشهر عشر ما لم يكن له الحمل
 فاعترضتم هناك ما ثبت الى
 سنتين فاعترضنا انما الثلاثة
 والابى حكم بالانقضاء بالاشهر
 هناك الاحتمال الانقضاء
 بالاشهر فاعترضنا انما الثلاثة
 والابى حكم بالانقضاء بالاشهر
 الاجمال وهذا لان الاصل في
 الصغيرة عدم الاجمال في
 الكبيرة ايضا لا يقول ذلك في
 حق غير النكوة فلا تعد الا
 لاجمال النكاح الا الاصل فيه
 الاجمال كما في البسر بامهم
 وان كانت شى ابي الصغيرة
 مطلقه طلاقا جيا فاذ كان
 البسر بامهم ابي عند ابي
 حنيفة ومحمد يعني ان ثبت
 لاقبل من ستة أشهر ثبت
 النسب والافلامهم وعند شى
 ابي عند ابي حنيفة ثبت الى
 سبعة وعشرين شهرا لانه
 يحمل ويلباني اخر العدة
 وبى الثلاثة الاشهر ثم قاني
 لاكثر من مدة الحمل وهو
 سنتان فان كانت الصغيرة
 او عنت الحمل في العدة فالجواب
 فيه اذ في الكبيرة سواء لان
 باقرار الحكم ببلوغها سنة
 او عرف بام عدتها فيحكم
 باقرارها ببلوغها فثبت نسب
 لد الاقل مدة تبين في
 الطلاق البابين والاقبل من
 سبعة وعشرين شهرا في
 الزوجي وبدرج في شرح
 الطحاوي هم ثبت نسب ولد
 المتوفى عنها زوجها بابين
 الوفاة وبين اثنتين شى
 ابي اذا لم يكن المتوفى
 عنها زوجها صغيرة لان
 نسب ولد ابي ثبت اذا ولدت
 لاقبل من عشرة أشهر
 وعشرة ايام واذا ولدت
 لاكثر من ذلك لا ثبت
 عند ابي حنيفة ومحمد
 خلافا لابي يوسف هم
 وقال زفر اذا جازت
 بعد القضاء عدة
 الوفاة ستة أشهر لا
 ثبت النسب لان الشرع
 حكم بالقضاء مدتها
 باثني عشر شهرا
 يعني شى ابي لانه
 لم يكن الحمل فاعترضنا
 حكم الشرع بالانقضاء
 بمعنى اربعة أشهر
 وعشرة ايام فاقوى
 من اقرارهم فصار
 كما اذا اقرت
 بالانقضاء ثم بعد
 القضاء

وعنه في شرائع المواق لا يشترط وفي قاضي خان وعلى هذا الخلاف كل الاطلاق عليه الرجال وجميع محايينا على انه يعنى بالنسب بشهادة
 القابلة عند قيام النكاح واختلفوا بعد الموت والطلاق فعند ابى حنيفة لا يثبت وعند هاشميت هم لان الفرائض قائم لقيام
 العدة وهو شىء اى قيام الفرائض هم يلزم للنسب شىء وبغيره الفرائض كونها مستعينة الى الزوج حتى النكاح ولد يثبت
 نسبا يثبت نسبه هم والحاجة الى تعيين الولد شىء اى الحاجة هنا في اثبات النسب الى تعيين الولد بهم فتعيين ابشاد وتمام
 اى ابشاد القابلة هم كما في حال قيام النكاح شىء وقرار الزوج بالجل وطلوع الحمل هم والابى حنيفة ان العدة تقتضى
 اقرارا بوضع الحمل والتفحص ليس بحجة شىء يعنى الذى يقتضى ليس بحجة والحجة هو انما هم منست الحاجة الى اثبات النسب
 ابتداء شىء بالقبضاء هم فيشترط كمال الحجة شىء لان المرأة لا ولدت صارت جنسية لانقبضاء عدتها ونسب ولدت الاثنية
 من الاجنبى لا يثبت الا بحجة ثمة فلا يثبت بشهادة القابلة ورمدهم بخلاف ما اذا ظهر الحمل او صدر الاعتراف لان النسب
 ثابت قبل الولادة وتعيين ثبت بشهادة تمام شىء اى بشهادة القابلة لا على السلام اجاز شهادة القابلة على الولادة
 هم وان كانت معتدة عن دفاعة فسد ما مورثة في الولادة ولم يثبت على الولادة احد فهو ابنة في قولهم جميعا شىء ميراث
 وحتى تصديق الورثة ان يقرروا بغيرها او اقربا بجهة يقطع الحكم بشهادتهم بان كان بطلان منهم او جيل فاما ان منهم
 وجوب الحكم باثبات النسب حتى يشارك المصدقون والمنكرون ذكره البردوى والترمذى وقال الا سيحاجى هذا
 جواب الاستحسان وفي القياس لا يثبت لانهم يقررون على الميت بالنسب فلا يقبل وقال شمس الكائمية في تعلييل لسئلة
 الموارثون قاسمون مقام الزوج ومن قال الزوج انها ولدت يثبت النسب هكذا تصديق الورثة بعد موتة وهذا لان
 ثبوت النسب باعتبار الفرائض وذلك باق ببقاء العدة بعد موتة والحاجة الى الشهادة لم يطلعه ولد ولا وتماما فيضان الولد
 وقد حصل ذلك بتصديق الورثة بل باعتبار الفرائض اى تصديق الورثة هم في حق الارث ظاهر لانه خالص حصصهم
 فيقبل فيه تصديقهم شىء واختلف متاخيخا في ان لفظ الشهادة هل يشترط من الورثة ام لا قال بعضهم شية ط بعد ان
 يكون في مجلس الحكم كذلك قال فخر الاسلام وذلك لان النسب لا يثبت في حق الناس كافة الا بلفظ الشهادة وقال
 بعضهم لا يشترط واليه ذهب الفقهاء بالبيت لم انى حق النسب بل ثبت في حق غيرهم شىء اى في حق غير المصدقين وغيرهم هم
 المنكرون من الورثة وغيرهم الميت هم قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة شىء بالكلية او كانوا اهل الشهادة شىء
 في حق غيرهم حتى يشارك الولد المنكرين ايضا في الارث ويطلب غيرهم الميت بدنيهم ولما شىء اى ولا شىء اطر
 كونهم من اهل الشهادة هم قبل يشترط ايضا لفظ الشهادة وقيل لا يشترط لان الثبوت في حق غيرهم مع الثبوت
 في حصصهم باقرارهم وما ثبت بتعالاير اعى فيه الشرايط شىء كالمعديح المولى والمجدي مع السلطان في حق الاقامة

لان الفرائض قائم بعد
 وهو من النسب لهما
 انصهرها فتعين بينهما
 كما في حال قيام النكاح
 في العدة فتقضى باقرارها
 بوضع الحمل وتنقصه ليس
 فست الحاجة الى اثبات
 النسب ابتداء فثبت تحال كمال
 الحجة بغيرها اذا كانهم جميعا
 الا عند من لا يثبت النسب ثابت
 قبل الكافة والتعيين ثبت فثبتها
 فانها معتدة عن دفاعة
 الورثة في الولادة ولم يثبتها
 احد فميراثهم خالص جميعا
 في حق الارث لان خالص حصصهم
 تصديقهم اى حق النسب يثبت
 في حقهم قالوا اذا كانوا من اهل
 الشهادة يثبت بلفظ الشهادة
 شىء لفظ الشهادة وكن لا يشترط
 لان الثبوت في حق غيرهم
 للثبوت في حصصهم باقرارهم
 وما ثبت بتعالاير اعى
 فيه الشرايط

وإذا تزوج الرجل المرأة فباعت بالبدل الأقل من ستة أشهر من تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون
 لاقل من ستة أشهر من تزوجها
 لم يثبت نسب لان العلوق
 سابق على النكاح فلا يكون
 من جملته ستة أشهر
 فصل في ثبت نسبته لغيره
 تزوج أو سكت لان الفرض قائم
 والمدة ما شاء فان حجب الكراهة
 يثبت بشهادة امرأة أو رجل تشهد
 بولادة حتى لو انفك الزوج بولدين
 لان النسب يثبت بالعلم اني القلم
 واللعن انما يجب بالقدح وليس من
 يفرق بين الولد فانه يعبر به سنة
 فان ولد منه اختلفا فقال الزوج
 تزوجته من اربعة وقال من
 ستة فبطلت ولدها من ولدك الظاهر
 شاهد بانها تلقتهم من غيرهم
 ولربك الاستحوا وهو على الكراهة
 وان قال امرأة اذ ولد ولد فانت طالق
 فشهدت امرأة على الولادة لم يثبت نسبته
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت
 شهادة واحدة في ذلك فان عليه
 السلام شهادة الشاهدين
 فيعلا يستعلم الرجال انظر اليه

هم واذا تزوج الرجل المرأة فباعت بالبدل الأقل من ستة أشهر من تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا
 يكون منه ولدا وبات بثلثة أشهر فباعت بثلثة أشهر من تزوجها لم يثبت نسب لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون
 هذا العمل من وقت النكاح هم تامة شئ فثبت النسب هم فان حجب الكراهة شئ اي فان النكاح الزوج الولادة
 هم ثبت شئ اي النسب بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة واراوا امرأة واحدة حرة مسلمة وبه مرجح في البسيط
 وهذا خلاف بين العلماء ذكرناه عن قريب هم حتى لو انفك الزوج بولدين لان العلوق سابق على النكاح فلا يكون
 ثبت بالفرض القاييم شئ ولا يثبت باللعن هم على تقييد في مدة اربع نكاح فيها وقدم بيان المدة في باب اللعان واللعن
 انما يجب بالقدح شئ في جواب عما يقال اللعان هنا انما يجب في الولد والولد يثبت بشهادة القابلة وهو لا يجوز لان اللعان
 في معنى الحد واللعن لا يثبت بشهادة النساء واجاب بقوله هم واللعن انما يجب بالقدح شئ والقدح موجود لان
 قوله ليس في قدح لها بالزنا معنى والقدح لا يلزم وجود الولد فانه لا يصح بدونه فلم يفر الولد الثابت بشهادة القابلة
 هم وليس من ضرورة شئ اي من ضرورة اللعان هم وجود الولد فانه لا يصح بدونه اي بدون الولد هم فان
 ولدت ثم اختلفا فقال الزوج تزوجته من اربعة وقال من ستة شئ فثبت النسب هم فان حجب الكراهة شئ اي فان النكاح الزوج الولادة
 فانتا ليدعاه من كاح لاس من سفاح شئ وهو الزنا لا يقال الظاهر شاهد بانها تلقتهم من غيرهم لان الظاهر شاهد بانها
 تصاف الى اقرب الازمان فتعاضدا فلا بد من دليل التزويج لانا نقول الحوادث هو لزوم حمل امرأ على الفاء وتقرير
 اعتبار قول الزوج ولا يجوز ذلك هم ولم يذكر محمد الاستحوا شئ اي ان المرأة تستحلف ثم تهم وهو على الاستحوا
 شئ المذكور في الاستحوا سنة فتستحلف عندها فلان الابي حنفية لان الاختلاف وقع في النسب والنكاح هم و
 ان قال لامرأة اذ ولدت فانت طالق فشهدت امرأة على الولادة لم يثبت نسب لان الفرض قائم
 شئ اي لان شهادة المرأة هم حجة في ذلك شئ اي في باب الولادة وهناك قيد ان تركها المصنف فلا بد من
 ذكرها احد بها عدم اقرار الزوج بالعلم والاخر عدم كون الجبل ظاهرا او هنا مسلمان اما ان يقر الزوج بالجبل او
 لم يقر به فان لم يقر به لا يقطع الطلاق بقرولها ولدت ولا يثبت النسب بالاتفاق اذ لم تشهد القابلة اما اذ شهدت
 وقع الطلاق هم قال عليه السلام شهادة النساء بائنة وفيما لا يستطيع الرجال النظر اليه شئ اذ حديث غيب فلا بد
 لم يذكره اكثر الشرح وقال فخرج الامامون روى ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع حدثنا عيسى بن يونس عن
 الاوزاعي عن الزهري قال منعت امرأة ان يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه من ولادات النساء
 هم من يجوز شهادة القابلة وحدها في الاستحوا لانا في ما سوى ذلك ورواه عبد الرزاق في مصنفه

فيما لا يستطيع الرجال انظر اليه

أخبرنا ابن جريح عن الزهري فذكره وهو ولاناش أي ولان المرأة أعني القابلة لهم لما قبلت في الولادة تقبل فيما ينبغي عليها
وهو الطلاق من لان وقوع الطلاق متعلق بهام دلال منقذ انماش أي ان المرأة التي هي الزوجة هم أوت
اكنث من على الزنج وهو وقوع الطلاق والزنج يكثر في كهم فلا يثبت الا بجملة تامة من أي كالملة وهذا انما قال
عدم ثبوت دعوى المرأة الا بجملة كالملة هم لان شهادتين ضرورية في الولادة من لان مجلس الولادة لا يطلع عليه الرجال
والثابت بالضرورة لا يتعدى موضع الضرورة هم فلا يطرئ حق الطلاق لا منش أي لان الطلاق هم منك عنها
من أي عن الولادة في الجملة يعني يوجد به ونحوه كذا الولادة توجد به وان الطلاق وان صار الطلاق هنا من لوازمها
كمن اشترى عا فشهد مسلم انه ذمي مجوسي قبلت ذمي في حرمة الاكل ولا يثبت تجسس الذاب في حق الرجوع على البائع بثمنها
الواحد كذا في جامع قاضي خان هم وان كان الزوج قويا بمجلس من يعني اذا اقر الزوج بمجلس ثم علق طلاقها بالوفاة
فقاتلته المرأة ولدت وكذا بها الزوج هم طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة وعند ما تشترط شهادة القابلة لانها لا بد من حق
لدعواها اكنث وشهادتها حجة فيه منش أي شهادة القابلة تجوز في اكنث هم على ما ينشأ من معنى في المسئلة الاولى
هم دلش أي دلي منقذهم ان الاقرار بمجلس اقرار بما يفرض اليه منش أي بالشئ الذي يفرض بمجلس الى ذلك الغرض هم
وهو الولادة من الضمير في وهو يرجع الى ما هم ولان ما ذكره من انما منقذ منش لانه متعلق طلاقها بما كان وهو الولادة
والقول قول المؤمن في دوسه رد الامانة هم فيقبل قولها في رد الامانة قال منش أي القدر يرى هم واكثر
مدة الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله تعالى عنها الولد لا يبيح في البطن اكثر من سنتين ولو بطل معزل منش افزع الدار
ثم البيهقي في سننهما من طريق ابن المبارك حدثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريح عن جميل بنت سعد عن عائشة في
قالت اتريد المرأة في الحمل على سنتين قد رايت حول ظل عمود المغزل وفي لفظ لا يكون الحمل اكثر من سنتين واخر
الدار تغطي ايضا من حبة البيهقي عن الوليد بن مسلم قالت قلت لما لك بن انس حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
قالت لا ترديد المرأة في حملها على سنتين قد راعى ظل المغزل قال كان من يقول هذا جارية امرأة محمد بن
عجلان امرأة صدوق وزوجها رجل صدوق حملت ثمانية بطن في اثني عشر سنة كل بطن في
اربعة سنين قوله ولو بطل مغزل أي بقدر كثر طلقه بال دوران لان طلقه بال دوران
زودا من سائر الظلال والغرض المبالغة في تعليل المدة وفي بعض النسخ ولو بطل مغزل في رواية ابو
والايفاح أي بدور فلكه مغزل في شرح الارشاد ولو بدور فلكه مغزل هم واقلة ستة اشهر لقوله عز وجل طه
وفصله ثلاثون شهرا ثم قال الله تعالى وفصله في عامين فبقي الحمل ستة اشهر والله اعلم بقدر الاكثر منش أي اكثر

ولاها لما قبلت في الولادة تقبل
فيما ينبغي عليها وهو الطلاق
ولا يحلف في رة المخالعة
الحنف فلا يثبت الا بجملة
تامة وهذا لان شهادتين
ضرورية في حق الولادة فلا
تظهر في حق الطلاق لانه
منك عنها وان كان
الزوج قد اقر بالجل
طلق من غير شهادة عند أبي حنيفة
وعند ما تشترط شهادة القابلة
لان لا بد من مجلس هو ما اكنث
وشهادتها حجة
فيه على ما بينا ولان الاقرار
بالجل اقرار بما يفرض اليه
هو الولادة ولانه اقر بكونها
مؤمنة فيقبل قولها في رد
الامانة قال واكثر مدة الحمل
سنتان لقول عائشة رضي الله
تعالى عنها في البطن اكثر من سنتين
ولو بطل مغزل واقلة ستة اشهر
لقوله تعالى وفصله في عامين
شهر اثم قال الله تعالى وفصله
في عامين ستة اشهر والله اعلم

بارد سين في الحجة عليه ما
 في ذلك من الظاهر انما كانت
 ما عدا العقل لا يتعدى اليه
 تزوج امه فطلقها ثم تزوجها
 قلن جعلت بولك اقل من
 ستة اشهر منذ يوم اشترى
 لزمه ولا لم يدره لانه في
 الوجه الاول ولد للعقد فان
 العلوق ساقط على الزوج في الوجه
 الثاني ولد للملك لانه يفتا
 الحادث الى اقرب فتنه عليه
 في حق وهذا اذا كان الطلاق
 واحدا بامثا او خلع او رجعا
 اما اذا كان اثنتين ثبت للنسب
 الى سنتين مع وقت الطلاق
 لانها لم تنقطع حرمه غليظة
 فلا يفتن العلوق الا الى اقله
 لانها لم تنحل بالشراعي قال
 لامة ان كان في جنس له
 فهو منى فثبت على الولادة
 امرأة فهي ام ولد لان الحاجة
 الى تعيين الولد وثبت
 ذلك بغيرها القليل بما لا يحكم

مدة الحمل هم باي سنين سن وبه قال مالك في الشهور واحد كذا وقال عباد وخمس سنين وقال الزهري ست
 سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن سبع سنين قال الليث ثلاث سنين ويقولنا قال الثوري والفضاك بن مزاحم وهو
 ابن جبان واحد في روايتهم والوجه عليه ش اي على الثاني هم ما رويناه ش وهو حديث عائشة هم وانما هم انما
 قالته ساعش اي الظاهر ان عائشة قالت الحديث المذكور من حديث السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ انظر
 لا يستدعي اليه ش يعني العقل لا يدرك هذا لان ما في الرحم لا يعلم الا الله تعالى هم ومن تزوج امرأة فطلقها ثم اشترى
 ش يريد به طلاقا بعد الدخول او لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحجى الاقل من ستة اشهر منذ فارقه فان
 جازت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ يوم اشترى الزمته ش اي الولد هم والالم يلزمه ش اي واذا جازت به لاكثر
 من ذلك لم يلزمهم لانه في الوجه الاول اراد به ما اذا ولدته لاقل من ستة اشهر ولد للعقد فان العلوق ساقط
 على الشراء وفي الوجه الثاني ش اراد به ما اذا ولدته ستة اشهر او اكثر من وقت الشراء هم ولد للملك لانه
 ايضا الحادث الى اقرب وقته ش هو وجوب وقت كونها ملكة فلا يثبت الا بالدمعي وهو منى قولهم فلا يبرن
 وعوده ش يعني لا يثبت النسب الا بان يدعيهم وبذا ش اي هذا الحكم الذي ذكرناه هم فيما اذا كان الطلاق رجعا
 باينا او خلع او رجعا اما اذا كان ش اي الطلاق هم اثنتين ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها
 حرمه غليظة ش لطلقتين ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره هم فلا يفتن العلوق الا الى اقله ش اي ما قبل الطلاق
 وهو بعد الاوقات هم لانها لا تحمل بالشراء ش اذا الوطى لا يحل له قبل الشراء لانها حرمته غليظة اثنتين
 واذا لم يحل وطيا بملك اليقين باليقضي بالعلوق من اقرب الاوقات اذ في القضاء بالعلوق الى اقرب الاوقات
 يلزم حمل ام المسلم على الحرام وهو المكن للوطى الحرام من الموالي فان قيل وجب ان يحل بقوله تعالى الا على ازواجهم
 او ملكات اي انهم كانوا لا تحمل بقوله تعالى فلا تحمل من بعد حتى تنكح زوجا غيره والثانية في لامة كالثالث في المرة و
 ما اذا لم يحل وطيا فلا يفتن الى اقرب الاوقات بل ايضا في الابل بعد وهو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا جازت به
 لاقل من سنتين منذ الطلاق هم ومن قال لامة ان كان في بطنك ولد فموت مني فشهدت على الولادة امرأة
 فهي ام ولد ش اي بالاجل هم لان الحاجة الى تعيين الولد وثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجل ش اي
 باتفاق اصحابنا وبه قال احمد وقدم الحلاف فيه وهذا اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولو ولدت
 ستة اشهر او اكثر لا يلزمه لاحتمال انها حبلت بعد بقالة الولي فلم يكن الموالي مدعي هذا الولد بخلاف الاول ليقبالات
 في البطن وقت القول فيقينا بدعي في جاز في جاز قاضي خان وقال الازري وشبهه مسئلة كتاب العتاق وان قال

ج

فاني بطلتك حر فولدت بعد ذلك ستة أشهر لم يفتق وان ولدته لائل من ستة أشهر فتق وكان ينبغي لك ان تعرف انه فيها
 اذ قال ان كان في بطلتك ولد او قال ان كان بها حمل فبني لفظ التعليق اما اذا قال هذا حامل فبني لغيره الولد وان
 جاءت به الاثر من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفية وبه مرجح في الاجناس في كتاب الاعتاق هم ومن قال الغلام هو اني ثم
 مات فجاءت ام الغلام فقالت انا امراته فبني لغيره ولغيره يرث ايش اى الام والابن يرثان البيت هم وفي النوادر جعلت
 اى محمد هم هذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون لها الميراث لان النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح
 الفاسد وبالوطى عن شبهة وبملك اليمين فلم يكن قوله اذ ار بالنكاح شش وعرض انه ينبغي ان لا يكون لها الميراث في الاستحسان
 لان هذا النكاح ثبت اقتضاء ثبت بقدر الضرورة وهو صحيح النسب وول استحقاق الارث واجيب بان النكاح
 على ما هو الاصل ليس بمنوع الى نكاح هو سبب لاستحقاق الارث النكاح ليس بسبب له فلا ثبت النكاح بطريق الاقتضاء
 وثبت ما هو من لوازمه التي لا تفك عنه شرعا وانما قال على ما هو الاصل لئلا يدخل الكتابية والامانة لانه من العوارض
 هم وجبه الاستحسان ان المسئلة فيما اذا كانت شش اى ام الغلام هم معروفة بالحرية ويكونها ام الغلام شش قيد يكونها
 معروفة بالحرية لانها لو لم تكن معروفة بانساحرة من الاصل لا يرث لان للورثة ان يقولوا ان كنت ام الولد لم يرثنا
 وانما تمقت بموته غاية فاني الباب انساحرة في الحال والتمسك باستصحاب الحال معروفة الحكم في الماضي يصلح للرفع
 الالاباث فيندفع عنها الرق ولا ثبت الارث وقيد ايضا يكونها ام الغلام لانه اذ لم ثبت انها ام الغلام فلا يرث
 هم والنكاح الصحيح وبما التعين لذلك شش اى لثبوت النسب هم وضعا ومادة شش اى من حيث الوضع ومن جهة
 الشرع ومن حيث العادة بالشرع بين الناس هم ولو لم يعلم انساحرة فقالت الورثة انت ام ولد فلا ميراث لها شش
 قد قررنا هذا لان قولنا فيه يكونها معروفة بالحرية لان ظهور الحرية باعتبار الدار شش اى دار الاسلام هم محبة في
 دفع الرق لاني استحقاق الارث شش لان الارث لا يثبت الا بنسب صحيح وقال التمر شش لامييرث لها ولو لم يكن لها
 ميراث لاشتمل لانهم اقرروا بالدخول بها ولم يثبت كونها ام ولد بقولهم وقال الا ترازى وفيه نظر لان الدخول انما يوجب
 بميراث لاني غير صورة النكاح اذ كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل عدم شبهة فباني دليل
 يحمل على ذلك فلا يجب ميراث لاني

باب في ترتيبه الولد اى في بيان حكم الولد في الحضانة والتربية لمن هم ومن احق به لان الولد غاي
 عن النظر لنفسه والقيام بحججه فيجعل الشرع الولاية الى من هو متفق عليه فيجعل ولاية التعرف الى الاب لقوة رايه
 النفقة وحضنة الى الام لقوتها في تلك النفقة عليه وهي اقدر على ذلك للزومها البيت وكونها شفق

ومن قال لغلام مولدي
 لموات فجاءت ام
 الغلام وقالت انا امراته
 فبني امراته وهو ابنه
 وفي النوادر جعل هذا
 جواب الاستحسان
 والقياس ان لا يكون
 لها الميراث كالسبب
 كما ثبت بالنكاح
 الصحيح يثبت بالنكاح
 للفاسد وبالوطى شبهة
 وبملك اليمين فلم يكن
 قوله اذ ار بالنكاح وجبه
 لا يستحقون المسئلة
 فيما اذا كانت معروفة بالحرية
 ويكونها ام الغلام والتمسك
 الصحيح وما المنعيني
 لذلك وضعا وللاطلاع
 يعلم بانها حرة فقالت للورثة
 انت ام ولد فلا ميراث لها لان
 ظهور الحرية بالنسبة الدار شش
 دفع الرق لاني استحقاق الارث
باب حضنة
الولد من حق

واذا وقعت الفرجة

بين الزوجين فلام

حق بالنسبة لهما

روى ان امرأة قالت

يا رسول الله ان ابني

هذا كان بطني

له دعاء وحجري له

حوي وثيكله

سقاء وزعم ابوه

ينزع عنه

فقال عليه السلام

ان احق به

ما لم تزوجي ولا

اشفق واقد على

الحضنة كان الدفع

اليها انظر واليه اشار

ريقها خيل من

شهد غسل عندك

قال حين وقعت الفرجة

وبين امرأتها والصحاب

متولون والفقهاء لم يثبتوا

ثم المناسبة بين الناس ظاهرة لا محتاج الى بيان هم واذا وقعت الفرجة بين الزوجين فالام حق بالولد على سوا

كانت كتابته او جوسية لان الشفقة لا تختلف باختلاف الدين كما روى ان امرأة قالت يا رسول الله عليه وسلم

ان ابني هذا كان بطني لدعاء وحجري له دعاء وثيكله سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق

بالم تزوجي ش هذا الحديث رواه ابو داود في سننه حدثنا محمد بن خالد السلمي حدثنا الوليد بن ابى عمر وعيسى الاوزاعي

حدثنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا كان

بطني له دعاء وثيكله سقاء وحجري له دعاء وثيكله سقاء وزعم ابوه ان نيزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به

الم تكلمى ورواه الحاكم وصححه اسناده قالوا عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن اعاص فاذا اراد بجد محمد كان الحديث

مرسلا واذا اراد به عبد الله كان الحديث مقصلا وهذا قد صرح عنه جده عبد الله فالحديث متصل صحيح وعمر بن شعيب محمد بن شعيب

قوله وحجري بفتح الحاء وكسر الجيم الانسان والحوى بكسر الحاء المهملة وتخفيف الواو بيت من الوبر الجمع الاحوية كذا في الصحاح

وقال ابن الاثير الحوى اسم المكان الذي يحوى الشئ اي يضمه كذا في الفهرست وفي هذا الحديث ثم قال الحوى بيت مجتمعة

من الناس الجمع احوية فسر في حديث آخر الاستقارة بالكسر وهو اسم شفق عليه اقدر على احضانه شئ ما خول الحفنة

وهو ما دون الابطال الكشح وضن الشئ جانبا وحضن الظاهر وبضمه اذ ضمته الى نفسه تحت جناحية وكان المنزل

للولد يتخذ في حضنة ويضمه الى جانبه هم فكان الدفع اليها انظر شئ اي فكان دفع الولد الى امه انظر في محله يعني اقول

نظر في ماله من غيرهم واليه شئ اي الى هذا المعنى هم اشيا الصديق شئ اي ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

يقول هم ريقها خير له من شهد وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرجة بينه وبين امراته والصحاب حاضران متواذون

شئ هذا غريب بهذا اللفظ وقصته رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد بن ابى عروبة عن قتادة

عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه طلق ام عاصم التي عليها وفي جوارحها صم فاراد ان ياخذها مخطا

فتبوا لاه بينها حتى بكى الغلام فانطلقا الى ابى بكر رضي الله تعالى عنه فقال سمعوا وجروا ويريحوا خير من مكاب يا عمر حتى يشب الصبي

فبينما لنفسه رواه عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن عاصم عن عكرمة قال فاجت امت امرأة عمر رضي الله تعالى عنه الى ابى بكر

رضي الله تعالى عنه وكان ملحقا فقال ابو بكر رضي الله تعالى عنه عطف الطف ارحم وحنن ارفق وهي حق بولدها ما

لم تزوج وتفسيره لذي ذكره المصنف قوله ريقا اي بين ام عاصم امرأة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واهما جميلة وقوله من شهد

بضم الشين وفتحها غسل في شدة وفي المبسوط روي في رواية رجع رفاعها وهو ثوب تستعمل به المرأة خمر له من سمن وعسل عندك

يا عمر قد مر عندك قضى به بخرقة من الصابون رضي الله تعالى عنه ولم يكره عليه فخل على الجاهل هم والنفقة على الاب على ما ذكره شئ اي نفقة الولد

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الامس تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله من لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش معناه ان ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المالات اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المالات لاب
وام من المالات لام اشار اليه بقوله هم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالاة لاب وام ذات قرابتين
والمالاة لام ذات قرابة واحدة وعنده الشافعي و احمد تقدم المالاة من الاب على المالاة من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات وبنات الاخوال والمالاة
بمزيل عن حق المصنفة لان قرابتهن لم تناكدا بالمحمورية كذا فى المحيط وفى البدليح لاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الا بطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصوري ابن العم اولى بالذكر والمال
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام لاحق لذكرى الولد مع العمة الا المال مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويخرج الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لا شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المصنفة هم سقط حقها للار ونياش وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا نحن البصرى وهو رواية عن احمد فان خذها لا يسقط حقها بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثانيا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء مهمله هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينيه يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينيه ومادة شين هجته وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلته الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولما قال المصنف هم فلا نظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلما نظر منه على الصغير هم قال شى
اى لقد ورى هم الابنة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة تنزوجه
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابى شى لقياسه مقام ابى فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقياس الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

ثم لاخت من الام ثم الاخت من الام مش وبه قال الزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الامس تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله من لان الحق شى اى
حق المصنفة هم من قبل الام مش معناه ان ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعنده فر الاخت لاب وام والاخت لام يتويان في المصنفة هم ثم المالات اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام مش
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان المصنفة من قبل الامات هم ونيز لن كما نزلن الاخوات شى معنى ان المالات لاب
وام من المالات لام اشار اليه بقوله هم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام مش والمالاة لاب وام ذات قرابتين
والمالاة لام ذات قرابة واحدة وعنده الشافعي و احمد تقدم المالاة من الاب على المالاة من الام هم ثم العات ينزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات العمات وبنات الاخوال والمالاة
بمزيل عن حق المصنفة لان قرابتهن لم تناكدا بالمحمورية كذا فى المحيط وفى البدليح لاحق للرجال من قبل الام فى المصنفة
ولا يلزم اليسن الا بطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى المنصوري ابن العم اولى بالذكر والمال
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام لاحق لذكرى الولد مع العمة الا المال مع ابن العم فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويخرج الصغير الى مولى العاتة هم وكل من تزوجت من هو لا شى معنى
كل من تزوجت من النساء من كان لها حق المصنفة هم سقط حقها للار ونياش وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر جمع على هذا اهل العلم الا نحن البصرى وهو رواية عن احمد فان خذها لا يسقط حقها بالتزوج
هم ولان زوج الام اذا كان ابنيها عليه نر اش اى يعطى الصغير ثانيا قليلا يقال شى نر اى قليل ومادة نون وزاء
وراء مهمله هم وينظر اليه نر اش اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينيه يقال شره بعينه شره وشره شره
اذا نظر اليه بموخر عينيه ومادة شين هجته وزاى ثمراء المقصود ان هذا عبارة عن قلته الشفقة على الصغير وقلة الالتفات
اليه ولما قال المصنف هم فلا نظر شى اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلما نظر منه على الصغير هم قال شى
اى لقد ورى هم الابنة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الجدة تنزوجه
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شى اى ان الجدم قائم مقام ابى شى لقياسه مقام ابى فينظر له كذا كل زوج
هو ذور هم محرم منه شى اى من لو لم يكن الولد اذا تزوج بامه لا يسقط حقها لقياس الشفقة نظر الى القرابة القريبة شى
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت فغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزوج يعود شى اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شى والسبب قائم يعود
الى

بالأدب الرجال وأخلاقهم
والأدب أقدر على التاديب
والثقيف والمخاض
فمن لا استغناء بسبب من
اعتبار الغالب والام والجد
الحق بالجارية حتى تحيض
بعد الاستغناء محتجب إلى موعدة
أدب النساء والمرأة على ذلك
أقدر بعد البلوغ حتى يجرى التحريم
والحفظ والأدب في ذلك
وعلى محمد أن ينادي فعلى الأدب
إذا بلغت حد الشهرة فيحقق
الحاجة إلى الصيانة ومن سوي
الام والجد الحسن بالجد يفتق
بأنه حد الشك في الجاهل
الصغير حتى يستغنى لأنها لوقة
على الاستغناء وهذا لا يخرجها
للخدمة فلا يحصل المقصود
بجلاوة الام والجد لقد تهاه
شوا قال وأمانة إذا انفكها
مروها وام الولد إذا اعتقت
كالحر في حق الولد لا غيرها
أولن ثبوت الحق وليس لها قبل
العتق حق في الولد لغيره
الحضانة بآلهة شغل
الجنة له

فإن ذلك وود إليه فان ما واد الاختار الاول عيذ إليه كذا البطلان في المنفى وهذا لم يقبل عن احد من السلف والمعتمد
لا يخرج ويكون عند الامم هم والام والجد حق بالجارية حتى تحيض لان بعد الاستغناء يحتاج إلى موعدة او ادب النساء
والبلوغ غسل الثياب هم والمرأة على ذلك أقدر شئ لانها لو وضعت إلى الأدب انقلبت بالرجال فقل حيا واد الحيا على
النساء زينة هم وبعد البلوغ يحتاج إلى التحصين والحفظ والأدب في اقوى وادب شئ لانها بعد البلوغ تحتاج إلى التزويج
والأدب فيه هو الأصل في التحصين والحفظ والأدب في اقوى قدرته على ما لا تقدر عليه الام وادب إلى طريق موعدة ذلك لا يظلم
عزته لاقتنه وطهره للرجال والنساء يخدمهم وعن محمد شئ رواه هشام عنه من انها ترفع إلى الأدب إذا بلغت حد الشهرة
متحقق الجارية إلى الصيانة والأدب أقدر على هذا شئ وفي غياث المغني الاعتماد على رواية هشام فساد الزمان وإذا بلغت
الحد عشرة سنة فقد بلغت حد الشهرة في قولهم وعند الشافعي إذا اختار الغلام امره يكون عند البليل وعند الأدب بالنساء
أيما اختارته تكون عند البلياء منها لغيره بالك هم ومن سوي الام حق بالجارية حتى تبلغ حد اشتق شئ تكلموا في حد الشهرة
يعني عليه ثبوت حرمة الصاهرة وكون الأدب أولى وقالوا إذا كانت بنت خمس سنين وما ودة لم تكن شتماء وإذا كانت بنت
ست سنين وثمان سنين نظران كانت عيبا فبنيته كانت شتماء والأفلا وقال الفقيه أبو الميثاق في بيان انقاضي الغالب
انها لا تشتم ما لم تبلغ تسعين قال شمس المائتة الرضوي وبه نأخذهم وفي الجاهل الصغير حتى تستغنى شئ ذكره ابو داود في القصة
ان الصغيرة ترك من سوي الام والجد إلى ان تستغنى ثم ذكر رواية الجاهل الصغير ان تستغنى واستغناء وان تاكل وحدها
فإذا بلغت إلى ان تستغنى وتستغنى تدعى إلى الام والجد شئ أي لان من سوي الام والجد مثل اللوات ونحوهم لا تقدر
على استخارها شئ أي على استخار الصغيرة التي تستغنى وان كانت تحتاج إلى تعليم ادب النساء هم ولهذا شئ أي ولأهل
عدم قدرة من سوي الام والجد على استخارها هم لا توجب شئ أي الصغيرة هم للخدمة شئ أي لأهل خدمته من
كان يريد استخارها هم فلا يحصل المقصود شئ وهو تعليمهم بخلاف الام والجد لقد تهاه عليه شئ أي على الاستغناء
هم شرعاً شئ أي من حيث الشرع بآلهة الام والجد في الامم قال شئ أي القدر في هم والامه اذا اعتق مولاه وام الولد
انما حققت كالحرة في حق الولد شئ وذلك لان زوجهام لا تخدم ولدانهم عقدا فكانتا احق بالولد من مولاه لان الحنفية
هنا انما تكون مع المولى لان الزوج لاحق له في الولد اذا الولد يبيع الام في الملك ومالك الملوك حق به من غيره كذا
الكا في واخلع المالكية في ام الولد اذا اعتقت مع اتفاقهم على ثبوت الام ذكره في الجواهر لانها شئ أي الامه و
ام الولد اللتين اعتقهما حران شئ فكانتا احق بالولد من مولاهما وان ثبوت الحق شئ أي وقت ثبوت
الحق هم وليس لها قبل المقتضى في الولد لغيرها من الحضانة بالاستغناء بآلهة المولى شئ وبه قال عطاء والنوري

والشافعي

بولدا في و احد عند ما كنت ثبت الخصانة للزريق هم والذمية اتي بولدا المسلم لم يعقل الا ديان ش فان عقل الا ديان يؤخذ
 نسوا ويخرج الى الابن به قال لك في المشهور ابو القاسم ابو ثور وتمنع ان تغتصبك لولم يفر من يدان خيف ضم اليه ناس من المسلمين
 وقال الشافعي و احيى الخصانة لما دعي رواية عن مالك هم او يخاف ان يافت الكفر ش اي بان يافت الكفر فان مصدرة
 اي يخاف الفتة الكفر و اما قوله او يخاف فيجوز فيه ثلاثة اوجه الاول انه سبب تقديره الى ان يخاف كما في قوله لا اتركك و تعطيني
 حتى ابي الى ان تعطيني الثانية الرخ على انه يتخاف ان يخاف الثانية الجزم مطلقا على قوله لم يعقل فيكون اوضح من النظر
 قيل ذلك ش اي الذمية اتي بولدا المسلم لاجل النظر في حق الصغير قيل ان يعقل الا ديان قيل ان يخاف من فتنة الكفر
 هم و اما الضر بعد ش اي و لاجل احتمال حصول الفرج و لاجل احتمال حصول الضر لانه بافتقار احوال الكفر في ذمته
 بعد ان يعقل الا ديان هم و لا خيار للخلع و الجارية ش يعني من الابوين بان يكون الولد عند الامم لم تزوج بزواج آخر
 الى المدة التي ذكرنا او به قال لك هم وقال الشافعي لهما الميا ش اذا بلغنا من التيمم و سلم الى من افتار به و به قال احمد
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفر ش روى اصحاب السنن الاربعة عن هلال بن اسامة عن ابى سيمونة سليم و يقال سليمان
 سوني من الالمدينة رجل صدوق قال بنا انا جالس مع ابى هريرة رضي الله تعالى عنه امرته فارسية سمعها ابن فلان
 و قد طلقها زوجها و قالت يا ابا هريرة و طلقت بالفارسية و جى يريد ان يذهب باخي فقال ابو هريرة استما عليه لو اطمع بك
 فجاءه زوجها و قال من يحاقن بولدي فقال ابو هريرة الامم في الا قول هذا الا اني سمعت امرته جارت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم و انا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان رجلى يريد ان يذهب باخي و قد سقاني من بيرة الى جنبه و قد نفخ فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استما عليه فقال زوجها من يحاقن في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك و هذه امك فخذ بيدكما
 شئت فخذ بيد امه فانطلقت به و به الاستدلال هو انه صلى الله عليه وسلم في قوله هذا ابوك و هذه امك فخذ بيدكما شئت
 قوله طلقت من الرطاة بفتح الراء و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال و كسر الدال
 قالوا كلام الجمع قوله من بيرة الى جنبه كسر العين المهملة و فتح النون و بالباء الموحدة و هي بيرة معروف بالمدينة عند اعرس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما سار الى بدر قوله يحاقن بالحاء المهملة و بالفاء و بالالف اي من يارز يميني و استدلل الشافعي ايضا بحديث
 رافع بن سنان و هو الذي ذكره المصنف و اجاب عنه على ما اتى انه جبريل و داود و النسي عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده
 رافع بن سنان انه سلم و ابنت امرته ان تسلم فجاها من لهما خيبر لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا و الامم ههنا ثم
 خيره و قال اللهم ادره قد هب الى امه و خطبني داود و سلم و ابنت امرته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت زمني و هي
 فغيره و قال رافع زمني فاقعد النبي صلى الله عليه وسلم الامم فانت و الاب ما حبه و اقعد العبي بيتها و قال يا اعرس اما قالت العبيبة

والذمي يخطو
 بولدها المسلم
 ما لم يعقل
 الا ديان و يخاف
 ان يافت الكفر
 للنظر قبل ذلك
 واحتمال الضر
 بعد ذلك
 للعلوم و الجا
 وقال الشافعي
 لهما الخيار
 لان النبي عليه
 السلام لا يخطو

الى انا فقال عليه السلام اللهم ابدع ما تاملت الي ابيها فاختار ابو خزيمة احمد بن مسندة ونظمت في ولد صغيرهم ولما انشئ ابي
 ان الصغيرهم قصور عقليه نيتا من عند البعثة شش بفتح الدال والعين للمدة اى الراتق والتحقيق والمار فيه عوض عن الواو
 لانه من دوع الرجل بالواو ونظم الدال فهو دوع اى ساكن وهو من باب فعل الفعل بفهم العين فيها كمن يحسن ثم تخليته بينه
 وبين اللعب شش اى بسبب تخليته من عند البعثة بين الصبي وبين اللعب هم فلما تحقق النظر شش وعدم تحقق النظر
 على الصبي اذ انتقل باللعب فاجهم وقصص ابن الصحابة لم يخبروا شش لم يعرض اليه احد من الشرح وقدر روى ما كتب البيهقي
 عن ابي بكر بن ابي عبد الله رضي الله تعالى عنه انه وثق الغلام لاسمه لما اختتم فيه عمر بنى الله تعالى عنه واما قال فيه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تولدوا لولد من ولد ابي فارقته ولدا ففى والله وقد ولدت له ولدا ففى الله
 وواله والولد ذاب العقل والتعير من شدة الوجوه المعصية اتج سبدا وسع هذا وروى البخاري عن عبد الرزاق في
 مسنده عن ابن جريح انه سئل عن عمر بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال قال الله تعالى فاقترانه فانطلقت
 به روى ابن جبران عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال قال الله تعالى فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه
 وهو قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم خيره واشار به الى الجواب عنه فقال هم قلنا قد قال عليه السلام اللهم ابدع ما تاملت الي
 الا انظر بما يشهد اجواب ما استدلك به الشافعي في حديث التخييم بانه ان لو كان للتخييم اعتبار لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم ابدع ما تاملت الي الا انظر في قصه بركة وما يعلية السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او كل على ما اذا كان العاشق
 هذا جرحه بانه عن حديث الشافعي ولكن ليس بموجبه ولا يرضى بالمضم لانه مرج فيه بخلاف ابن ابي عمير لم يبلغ وهو في حديث
 رافع بن سنان الذي مضى عن قريب وفي رواية اخرى ابو داود عن رافع بن سنان ولفظه انه سلم وابنت امراته قالت النبي
 صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 بينما وقال لما اوجعها قالت العبيبة الى انا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ابدع ما تاملت الي ابيها واخذت انتى وهذا الصيام
 صرح فيه بالصبيته وانما طهرت كيف يكون الولد بالنساء والمعنى ان صاحبنا قصروا في هذا الباب حيث يستدل المضم بالما دويث
 يصححه ووجه استدلاله بالدليل القاطع واجاب عن حديث ابي هريرة بانه رتبة اجوبة الاول انه عليه السلام امر ما بالاستهام وهو
 بالاجماع وانما في لم يذكر فيه الطلاق وقوله ان زوجي دليل على قيام الشك والثالث ليس في صحيح صحيحين والمضم شرا في
 صحيحين والرواية ان بيروني في عنته كانت بالمدينة ولا يكون للصغير ان يفي منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان الما بن فخر
 بنحوه من الجواب فان اراد ان يفر ذلك الا اذا كان فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه فاقترانه
 فان كانت كبر الصبي الى نفسه سواء كانت ماسونة او غير ماسونة فان كانت نيا ماسونة ليس له ان يجره حتى تكون معه لولا الما بن

لما تاملت لقصوه
 عقلا يختار من
 بلده لتخليته
 بينه وبين اللعب
 فلا يتحقق النظر
 وقد مر ان النظر
 لم يجز واولها
 المختار قلنا
 قد قال عليه
 الشكوا اللهم
 ابدع ما تاملت
 لا انظر بدعته
 عليه الشكوا
 على ما اذا كان

عنها كذا في نسخ الفتاوى وغيره قاله الاثر في وفي الكافي اختلفت على ان ترك ولد اعز الزوج فاطلع جائزوا بشرط باطل .
 فصل اى هذا فصل في بيان حكم من يريد اخراج العينة الى القرى بين ذلك بقوله في فصل على حدة هم واذا رادت الطائفة
 من يخرج بولد اسن المصطفى له ذلك ش هذا بعد القضاء عند تماقاة من به في جامع قاضي خان وغيره هم لما فيه من الاضرار
 بالاب ش اى في المزوج بالولد لا انقطاع ولده عنه هم الا ان يخرج ش بولد اسن المصم الى وطنها ش هذا اشتنا
 من قوله فليس لما ذلك هم وقد كان الزوج ش اى والمحال ان الزوج هم قد تزوجا فيه ش اى في مطنهام لانه
 المقام فيه عرفا وشراش اما العرف فلان الزوج فيقيم في البلد الذي تزوج فيه عادة الا انه يلزمها متابعة الزوج اذا اعطا
 جميع المهر منيت بذلك او لم ترض فبجذ ول للزوجية يعود الامر الاول والما شرا فلان العقد متى وجد في مكان العقد
 والاولاد من ثمرات هذا النكاح فيجب اسكانهم في موضع العقد بخلاف ما اذا ارادوا النقل الى ممر ليس هو ممر او لم يكن شمة
 اصل النكاح ليس لما ان تنقل الاولاد وكذا اذا ارادوا ان تنقل بالاولاد الى ممر الكون ثم شة اصل النكاح لعدم
 دليل العرف والشراهم قال عليه السلام ش اى قال النبي صلى الله عليه وسلم من تاهل ببلدة فهو منهم ش ثم ش
 احد من الشراهم لهذا الحديث ولا يجوز ذكره وروى هذا الحديث ابن ابى شيبة في مصنفه مدثرنا العلى بن منصور عن
 عكرمة بن ابراهيم الازدي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى رباب عن ابيه ان عثمان بنى الله تعالى الله
 صلى بنى اربا ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل في بلدة فهو من الهما يصلي بعلامة المقيم وفي تاهل شمة
 قدمت مكة ورواه ابو العلى الموصلى في مسنده كذلك وله فقه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تزوج
 الرجل من بلدة فهو من الهما وانما شمت لاني تزوجت بها منذ قد تمها ورواه احمد في مسنده وله فقه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من تاهل في بلدة فيصلي بعلامة مقيم واستدل بصحة قوله لانه اليوم المقيم فيه شرعا ما صلا ان الرجل في تزوج
 امرأة في بلدة هو موطن المرأة يكون من اهل ذلك البلد هم ولهذا يصير الحربى به ش اى بالزوج قاله الاثر في والاكل في ما
 وقال تلج الشريعة الضمير يرجع الى التزم المقام بيان انه لما استدلل بقوله التزم المقام عرفا وشرا فلان قاله ان يقول
 وببانه التزم المقام فلما لا يصير بقبيا في باب عنه بان لا التزم المقام اثره لهذا يصير الحربى في ساقط هذا فان المضموم
 من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولذا يصير الحربى به ذميا فانه ذكر في غيبة هذا الكتاب
 ان المتاسن اذا تزوج ذمية لا يصير ذميا لانه يمكن ان يطلقها ويرجع وقد وجبت بخط شى ليس في النسوة التي قولت فيمنع
 هذه الجملة وقال الاثر في ونقل عن الامام حافظ الدين الكبير ان هذه الجملة ليست في النسوة التي قولت مع نسوة
 فعلى هذا يكون السهو من الكتاب لانه قال في السير الكبير بعد كتاب الحدود وفارس الحرب باب وادخلت المرأة من اهل
 الباب

فصل

واذا اراد المطلق

ان يخرج بولدها

من المصطفى

لهذا ذلك لما فيه

من الكثرة والاكال

تخير به الى طها

وفكلن الزوج تزوجا

فيكفه التزم للمقام

عرفا وشرا قال عليه

من قلل يلد له

منهم ولهذا يصير

الحربى به ذميا

وان ارادت الخروج الى مصر غير
 وضيا وقد كان الخروج فيها شاملا
 في الكتاب الى انه ليس له ذلك
 ومن رواية كتاب الطلوق
 وذكر في الجامع الصغير ان له ذلك
 لان العدم متي وجد في ممكن قوي
 له كما فيه كما يوجب البيع
 تسليم في مكانه ومن جملة ذلك
 حتى اسالك الاولاد وجه الاول
 ان الخروج في دار الغربة ليس التلوا
 لمعك فيه عرفا وهذا هو الحق
 انه لا بد من الامر من جميع الزمان
 ومنه ورود الكلام ومن اكله اذا
 كل من المصرون ففوا
 الا كما اربا بحيث يمكن للوالد
 من العلم ولده وبنت في بيته
 في امره وكذا الجواني
 في بيته ولو انتقلت من قرية
 فتعول الى مصر ولا بأس به لان
 نظر الصغير حديث يتخلق باخلاق
 اهل العور وليس فيه ضرر
 بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير
 المتخلق باخلاق اهل اسود
 فليس بها ذل

دار الاسلام بان هي كناية قزو جهاذمي او سلم فقد صارت ذبيته لان لزوجها ان يسيما عن العود الى دار الحرب مكان
الاقدام على النكاح مع علمها ان لزوجها ان يسيما عن العود الى دار الحرب رضي منها بالمقام في دار الاسلام والاعوان في دار الحرب
ذبيته لا يصير ذبيلا لان المرأة ليس لها ان تمنع زوجها من دار الحرب انتهى وغيره بعضهم يخطئ الى لفظ الحرمة حتى ترد السؤال وقال
بعضهم للمابة الى تغير اللفظ لانه ان تكون الحربى صفة لشخص اى الشخص الحربى ذكر كان او انثى قلت هذا بعيد جدا وان راوت
الزوج الى مصر غير وطنها من صفة المعصر وقد كان التزوج فيه شى اى والحال ان تزوج الزوج فيه اى في مصر غير وطنها
نكاحا في الكتاب شى اى القدرى وقيل المراد به البسوا هم الى انه ليس لما ذك وبه رواية كتاب الطلاق شى
من الاصل هم وذكر شى اى محمد بن المباح الصغير لما ذك لان القدرى وجدهم في مكان فيه شى اى في ذلك المكان
هم كما يوجب البيع التسليم في مكانه شى اى تسليم القعود عليه في موضع العقد ومن جملة من اسك الاولاد شى لان الاولاد
من نكاح في وجوب اسكانهم في موضع العقد ومن جملة من اسك الاولاد شى لان الاولاد
هم ان التزوج في دار الغربة ليس التزما لك في عرفه شى اى من حيث العرف اى اذ بان العرف لم يجز ان يكون التزوج
في دار الغربة التزما للاقامة هم وبذلك شى اى الوجه الاول هو الاصح هم والحاصل انه لا بد من الامر من جميعا الوطن
وجود النكاح شى اى الانتقال الاصل بالاولاد الصغار ولا بد من وجود امر اخر وهو ان تريد الانتقال الى دار الحرب
فانه ذكر في شرح كتاب الطحاوى ولورود الانتقال الى دار الحرب وان كان اصل النكاح وقع هناك وفي حريمه بعد ان
يكون زوجها مسلما و ذبيلا ليس لما ذك ولو كان كلاهما حريين فلما ذك هم وبذلك شى اى هذا الذى ذكرناه كله هم
اذا كان بين المعصرين تفاوت شى اراد به البعض بحيث لا يمكن الاب رجوعه فيه في يوم سطره اولاد هم اما اذا تفاوتا
شى اى المعصران هم بحيث يمكن الولدان يطالع ولده وبيت في بيته فلما باس به وكذا الجواب في القريتين شى
اذا كانت قريتين بحيث يمكن الاب سطره الاولاد في يومه فلما ذك والافلام ولو انتقلت من قرية المعصر الى المعصر
لاباس به لان فيه نظر الى الصغير حيث يتخلق باخلاق اهل المعصر وليس فيه ضرر للاب وفي عكسه شى وهو الانتقال من المعصر
الى القرية هم فربا الصغير متعلقه باخلاق اهل السواد فليس لما ذك شى اى ليس لما ان تنقل الصغار من المعصر الى القرية
الا اذا وقع العقد قبله لما ذك ذكره في شرح الطحاوى وفي فتاوى البغالى ليس لما ذك بحال وقع العقد هناك
او لا خروج لوجبات بعضى وقالت هذا ابن بنى وقد امت فاحطى نفقة فقال انها لم تمت وهى في منزلى واراد اخذ منها
لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي انه يسيما بها فتأخذ منها وان جازا بامارة وقال هذه فتك وهى امه وقالت اننى استأخر
للزواج لان الفراش لما قال الاب هو ابن ست سينن وقالت ابن سبع ان كان باكل وحده وليس وحده ونفع اليه

والا فلا والودعي الزوج عليها باخرى واكثر فتا قول لما لو قالت للفتي وعاد فحق ان لم يعين الزوج فاقول لما وان عينت لا يقول
 قولها في الطلاق وان كان محسرا فالتعنت العنة انما اولى بغيره والام طلبة اجرة فالتعنت اولى وهو الصحيح
باب في احكام النفقة اي هذا باب في بيان احكام النفقة وهي اسم مخفى للاتفاق وهي عبارة عن الاداء على الشيء بما
 يتجاءر به النفقة تجب باسباب الزوجية ومنها نسب منها الملك والكلح هي بيانه على الترتيب شيئا على ذكره فمعلوم على ما هي انشا ان كلما
 هم قال شي اي القدر يدرى هم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة او اسلمت نفسها في منزل عليه
 نفقة ما وكسوتها وسكنها شي اي في منزل الزوج قال الا قطع في شره تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة والاختلاف في ذلك
 وقال الا ترى في علمهم بهذا اذا ادعى بعض الشرح للمدعية بقوله هذا الشرط ليس بالارز في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسيط وهو ظاهر
 بعد صحة العقد النفقة واجبة لما وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب انتقالها الى بيتها بازا ان
 تعال به بالنفقة وقال في الايضاح وهذا لان النفقة حق للمرأة والانتقال حق الزوج فاذا ايطا بها بالنفقة فقد ترك حقها وهذا لا يوزر
 لبطان حقها وقال في النماية وقال بعض المتأخرين من ائمة لم يستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على جواب
 الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قد طابها بالنفقة وان لم تمنع من الانتقال الى بيت زوجها فلها
 النفقة ايضا واما اذا كان الاستناع بحق ان تشتت تستوفي مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الاستناع بغير حق بان كان
 او فاما المهر او كان المهر موطا او بهتة سنة فلما نفقة لما فكل من كان محبوسا بغيره بحق مقصود كانت نفقة عليه هم والاسهل
 في ذلك شي اي في وجوب النفقة هم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته امر بالاتفاق والام للوجوب واستسقة
 القدرة هم وقوله تعالى وعلى المولود له زكوة وكسوته بالمعروف شي المولود له هو الاب وزكوة الامهات قوله تعالى للمولود
 اي بالوسط وقال الزوج في تفسيره ما تعرفون انه العدل على قدر الامكان وكلمة على لا يجاب هم وقوله عليه السلام شي
 قول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث حجة الوداع ولهن عليكم زكوة وكسوته بالمعروف شي هذا الحديث رواه مسلم
 عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فاقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بالامن المهر واستحللتموهن بكلمة الله
 ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدكم حرهونه فان فعلن ذلك فاضر لوهن فربا غير مبرج ولهن عليكم زكوة وكسوته بالمعروف
 الحديث اخرجه مسلم في باب حجة الوداع هم ولان النفقة خبز الا اعتبار شي اي اعتبار المرأة عند الرجل هم فكل من
 كان محبوسا بحق مقصود بغيره كانت نفقة عليه شي لا يقال يرد على هذا النفقة الزين فانما على الراهن مع انه محبوس
 بحق المرتهن لانا نقول سلمنا انه محبوس عن المرتهن ولكن لا نسلم انه محبوس بحق هو مقصود والمرتهن فانه كما يحصل مقصود
 المرتهن يحصل مقصود الراهن ايضا الا ترى انه اذا ملك لك الدين الذي على الراهن فمضمونا باقل من قيمته ومن الدين

باب النفقة
قال النفقة

للزوجة على الزوج
 مسلمة كانت او كافرة
 اذا سلمت نفسها
 الى منزل زوجها
 نفقتها وكسوتها
 وسكنها والاسهل
 في ذلك قوله تعالى
 لينفق ذو سعة
 من سعته وقوله
 وعلى المولود له زكوة
 وكسوته بالمعروف
 وقوله عليه السلام
 في حجة الوداع
 ولهن عليكم زكوة
 وكسوته بالمعروف
 وكان النفقة جزاء
 الاحتباس وكل
 من كان محبوسا
 بحق مقصود بغيره
 كانت نفقة عليه

على هذا كان ينبغي ان تجب النفقة عليها جميعا الا ان النفقة لما كانت بالقيمة الزمنية وهو على ملك الرهن جبت عليه خاتمة كونه
يجب نفقة على صاحب الباطن وهو شمس اي اصل من كان مجوسا النفقة ترجع الى غير القاضى والعامل في الصدقات شمس
جسا انفسا لمصل المسلمين فيجب كفائهما وكذلك المقتضى والتولى والوصى والمضارب اذا سافر بال المضاربة والعقانة
اذا قاموا بكفاية المسلمين في وضع عدوهم يجب كفائهم هم وبذلك لا يلش اشارة الى ما ذكره من الكتاب والسنة وقال الا ترى
اي الايات الدالة على وجود النفقة والدليل العقلي هم لانفسهم فيما شمس اي لافرق فيما بل على طلبة هم فيستوى فيها
المساوية والكافرة شمس والعقينة والفقيرة والموطورة وغير الموطورة والمتقلة الى بيت الزوج وغير المتقلة هم ويعتبر في ذلك
مالها جميعا شمس اي حال الزوجين وهذا لفظ القدرى هم قال شمس اي المصنف هم وهذا اختيار الخليلان وعليه الفتوى
شمس اي على اختيار المصنف الفتوى وظاهر الرواية عن اصحابنا اعتبار مال الرجل في البتار والاعسار دون حال المرأة
وبه مرجح محمد في الاصل والحاكم في الكافي وصاحب الشامل في قسم البسوط والامام الايسر جاني في شرح الطحاوى واليه وجب
الكرخي وكثيره من شايخنا المتأخرين كصاحب التحفة وصاحب النافع وغيرهم وهو قول الشافعي هم وتفسير شمس اي تفسير
قول المصنف هم انما شمس اي ان الزوجين هم اذا كانا موسرين يجب نفقة البتار وان كانا موسرين نفقة الاعسار
شمس اي يجب نفقة الاعسار وان كانت المرأة موسرة والزوج موسر شمس اي وكان الزوج موسر نفقة شمس
دون نفقة الموسرات وفق نفقة المعسر شمس وفي الذخيرة بانه اذا كان الزوج موسر البتار البتار نحو ان ياكل
الطحوى والتمر الشوى والباجات والمرأة فقيرة كانت تاكل في بيتها خبز الشعير لا يؤخذ الزوج ان يعطيها ما ياكل نفقة ولا كانت
المرأة تاكل في بيتها ولكن يطعمها فيما بين ذلك يطعمها خبز البر واحة وباجتين فهذا معنى اعتبار حالها واما اذا كان الزوج مسرا
والمرأة موسرة لم يذكر المصنف هذا القسم قال الا ترى الى الادري كيف ذهب عنه ولا بد من ذكره وقال المصنف في كتاب
يفرض نفقة سالمة يعنى وسطا فيقال لا تكلف الى ان تطعمها خبز البر واحة وباجتين كيلا يطعمها الغر وقال الا ترى الى
هذا التكليف تكليف اليأس في الوسخ فلا يجوز قال الامام الشافعي لم يذكر صاحب الكتاب انه يواكلها يعنى المصنف لم يذكره
في كتاب النفقات ثم قال لكن شايخنا قالوا السب لانه يواكلها لانه ما مورس من عشرة سماد وان ان يواكلها ليكون نفقة
ونفقة سواء هم وقال الكرخي يعنى حال الزوج وهو قول الشافعي فتقول غر وجل لينفق ذو سعة من سعة وهو ظاهر الرواية و
قال الله تعالى ومن قدر عليه زينة فلينفق ما اتاه الله من ان يتكليف بحسب الرشح وان النفقة على حسب حاله ولما جبت
نفسا من مسرقة نفقة المسرين فلما يستوجب على الزوج الا بحسب الزوج وماله هم ووجه الاول شمس اي ووجه الثاني
مالها وهو اختيار المصنف هم قوله عليه السلام شمس اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم المند لمرأة الى سفيل غدا

امير القاضى والمعلم
من المصل فانت
وهذه الدلائل كلها
فتسوقها المسئلة
والكثرة وتعتبر ذلك
حالتها جميعا قال
العبد الضعيف
وهذا اختيار الخليلان
وعليه الفتوى وتفسير
انهما اذا كانا موسرين
يجب نفقة اليأس
ولكل مصرين
نفقة الاعسار
واشكأت معسر الزوج
موسر ان نفقة هادن
نفقة للموسر دون
المعسر وقال الكرخي
حال الزوج وهو قول
اشافعي فتقول نفقة
لا سعة من وجعل
قولهم هذا هو الحق
ان ينفق من سعة
طائفة من الفقهاء

قوله

من قال زوجك ما يكفيك ودلك بالمعروف منق هذا الحديث أخرجه الجماعة غير الترمذي عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن هند أم سعاد قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن البسيفان رجل شحم وليس يعطيني ما يكفي مني ولي
الا أخذت منه وهو لا يعلم فقال عليه السلام خذني ما يكفيك ودلك بالمعروف هم اعتبارها ما شئ أي اعتبار عليه السلام حال المرأة وقابل أن يقول هذا الدليل غير مطابق للمعنى وهو الاعتبار بما لها والحديث يدل على اعتبار حالها وما لها باعتبار حالها لا
تدل عليه والختم يدل عليه فإذا الآية تدل على اعتبار حاله والحديث على اعتبار حاله فوجب الجمع بينهما أن يكون حاله معتبر من جهة وما له كذلك فإن قيل هذا على تقدير التعارض والحديث لا يعارض الآية لكونه من الأماديث فالجواب أن الحديث نفسه بقوله تعالى وعلى المولود زرع من وكسوتهن بالمعروف فنكون المعارضة بين الآيتين فيخرج بينهما وهو الفقه
ش أي اعتبار حال المرأة هو الفقه أي هو الذي يفهم من الدلائل وأشار بهذا إلى أنه اختار قول المصنف حيث اعتبر بالما
لكن ذكر الدليل من جهة نفسه لما اختاره وإنما قلنا من جهة نفسه ليلير وعليه عترض الاترازي حيث قال قوله فان نفقة
ش قوله فلا معنى للزيادة وفيه نظر لأنه ما بقي من الدليل والمذلول مطابقة لأن صاحب المداية أوردوه وليلا يقول لهما
وقول المصنف اعتبار حال المرأة وحده انتهى ونحن نقول اختيار المصنف اختاره المصنف ولكن وليله من جهة ويرد ما ذكره
ثم بين ذلك بقوله لأن النفقة سم تحب بطريق الكفاية والفقرة لا تقتصر على كفاية المودرات فلا معنى للزيادة ش يعني كفايتها
نظر إلى حال الزوج ثم جاب عن قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته بقوله وأما النص فهم نحن نقول بموجب ش أي بموجب
النص وهو أنه هم مخاطب بقدر وسعته ش ليلاليزم التكليف باليس بالوسع لكن زاد كفايتها على ما في وسع يكون ديناً عليه
وهو معنى هم والباقي دين في ذمته ش علماً بالديليين ولا يود مع العجز واعتراض الاترازي على المصنف بقوله وهذا
لا يكون جواباً لما ذهب إليه الكرخي من ظاهر الرواية لأن نص القرآن لا يثبت الزيادة على نفقة الأعسار من حيث ثبوت الزيادة
بموجب النص حتى يكون ديناً عليه انتهى قلت المصنف لم يثبت الزيادة بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته حتى صدق
ما قال وإنما ثبت الزيادة بقوله تعالى وعلى المولود زرع من وكسوتهن الآية وفيما قال عل بالديليين وهذه الآية تدل على وجوب
كفايتين كلتيه على غير أنه إذا عجز عن الكفاية لا يكلف في المال بل الزيادة على الكفاية في ذلك الوقت يكون ديناً عليه والمحل للنفر
أعلى من ترك أحدهما ومعنى قوله بالمعروف الوسط ش أي قوله عليه السلام بالمعروف في قوله لندامه بل عيان
خذي من مال زوجك ما يكفيك ودلك بالمعروف وكذلك في قوله تعالى وعلى المولود زرع من الآية الوسطي هم وهو الزوج
ش أي الوسط هو الواجب وفي البسوط يجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف فيما فرض في كل وقت وزمان كما يفرض
لما قدر الكفاية من الطعام فذلك من الأراهم لأن الجزأين الأول الأداة ما دوماً وما جاع في تأويل قوله غر وجل من الوسط

اعتبر حالها
وهو الفقه
فان النفقة
تحب بطريق
الكفاية لا الفقر
لا تقتصر الكفاية
الموسر فلا في
للا زيادة
النص فصح
نقول بموجب
يخاطب بقوله
وسعه الآية
دين في ذمته
ومعنى قوله
بالمعروف
الوسط هو
السواحب

والا لعلات حكم الاحتباس
 فحب النفقة بما لوحت ما اذا
 امتنع من التمكن ببيت
 الزوج لان الاحتباس قاصر
 والزوج قد على الوطى كرها
 وان كانت صغيرة لا يستمتع
 بها حقيقة لان الاحتباس
 الاستمتاع على هذا الاحتباس
 الموجب ما يكون وسيلة
 الى مقصود مستحق بالكلية
 ولم يوجد بخلاف النفقة
 على ما بين ودق الشافعية
 لان النفقة لا يعلو على ما كان
 عند كافي المملوكة ملكه اليقين
 وذلك لان الزوج عن الملك لا يجمع
 العوض على معوض طهر فلها
 المهر دون النفقة وان كان الزوج
 صغير لا يقدر على الوطى كبره
 فلها النفقة من ماله لان التلذذ
 تحقق منها وانما المهر من قبله
 فصلا كالحث والعين في الحبس
 المرأة في دين حله نفقة لان
 فوت الاحتباس منها بالملطة
 ولم يكن ربا انما يكون طهر

في الارض المصروفة فزيت المرأة لاجل ان لا يمكن في المصروفة الا يكون اشرة لانها مضمونة ونقل في خلاصة الفتاوى عن فتاوى
 الشافعية لو كان الزوج لم ينفق وامرته بنفس غيبته اليها اجبها ليعلمها الى سحره فلهذا ذهب لعدم المحرم بغيرها لما النفقة هم و
 اذ اعادت شى اى المرأة الى منزل الزوج هم جاز الاحتباس شى فلما هم فحب النفقة شى لوجود العلية هم بخلاف
 ما اذا امتنع شى من عمل بقوله لان فوت الاحتباس منها هم من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس بما يجرى الزوج
 يقدر على الوطى كرها شى اى من حيث الكره هم وان كانت شى اى وان كانت الزوجة صغيرة هم لا يستمتع بها فلما
 نفقة لها شى المراد من الاستمتاع الجماع لان المالك لا يملك غيره بغيره الكافي وكذلك الشى فى شرح الكافي
 الذى هو مبسوط وعليه مور العلماء وعند الثوري والظاهرية والثاني فى قول لما النفقة لانها مل تجب بالعقد كالمهر
 الكبيرة والصغيرة والاصح عند الشافعية وجوبها لو كانت في المهر لاطلاق النفس هم لان استمتاع الاستمتاع لغنى فيها شى
 وهو غير سلمة نفسها الى الزوج فصارت كالاشرة هم والاحتباس الموجب شى اى للنفقة هم ما يكون وسيلة الى مقصود
 شى بانك شى وهو الجماع او دواعيهم ولم يوجد شى فلا يجب شى هم بخلاف الرقبة على ما بين اى قربان
 ثمة عشرة خطايعنى يجب النفقة في الرقبة وان تعد الجماع هم وقال الشافعية لما شى اى للصغيرة النفقة هم لانها شى
 اى لان النفقة هم عوض عن الملك عنده شى اى عند الشافعية هم كافي المملوكة يملك اليقين شى حيث تجب نفقتها
 على المالك هم ولان المهر عوض عن الملك شى لان الفرض هو ما يدل تجب العقد بالتسمية والدخول تحت هو المهر
 النفقة فاذا كان المهر عوضا لا يكون النفقة عوضا هم ولا يجمع العوضان عن عوض واحد شى فلا تجب النفقة لاجلها
 المهر وهو معنى قوله فلما المهر دون النفقة شى كما هم وان كان الزوج صغير لا يقدر على الوطى وهى كبيرة شى
 والحال ان المرأة كبيرة هم فلما النفقة فى المهر لان التسليم قد تحقق منها وانما المهر عن قبله فصارت كالمهر دون شى حيث
 يجب عليها النفقة لان العجز عنها وعليه المهور وقال مالك النفقة لها وان كان صغيرا لا يطيق الجماع لان النفقة لها
 بالاجماع لان المنع جاء من جهتها كذا قاله الكافى وقال الاثر اذى ولو كانا صغيرين جميعا لم يذكر كره النفقة لاني الاصل و
 لاني الجاه ولكن يفهم من التعليل المذكور فانه اذا كانت صغيرة والرجل كبير اذا لافقة لها فى هذه الصورة لان تلك العلة
 وهى عدم تسليم النفس بوجودها وقد روج باقنا اى لعدم وجوب النفقة فى الذخيرة ايضا هم واذا حبست المرأة فى
 دين فلا نفقة لها لان نفقة الاحتباس منها بالملطة شى لانها لما طلت صارت كمنها هى التى حبست نفسها فصارت
 كالاشرة هم وان لم يكن منها شى اى وان لم يكن الاحتباس من المرأة هم بان كانت عاقره شى عن ادعاء الدين
 هم فليس منه شى اى من الزوج ايضا فلا يطالب بالنفقة هم وكذا شى اى وكذا النفقة لها

هم اذا قضى بها جل كرا فذهب بها من نفقات الاجناس هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة من شئ لانه لا يمنع من جنتها
 واما ما رواه السعدي هم والفتوى على الاول شئ اى على ظاهر الرواية وهو انه لا نفقة في المنصورة فيما سقى هم لان قول الامتياز
 ليس منه شئ منى من الزوج هم يجعل باقيا تقدير اشياء ان النفقة عوض عن الاحتباس في مية فاذا كان النفقات
 المعنى من جهة يجعل ذلك الاحتباس باقيا فاذا كان النفقات معنى من جهة باقيا تقدير انكائه لم يفت تجب النفقة كما اذا
 نفسها قبل الدخول لابل الصدوق او من الزوج لابل دين عليه او ارتدادا سلمت اى وابى الزوج الاسلام او طلقها
 بعد الدخول هم وكذا اذا جئت محرم شئ اى لا نفقة لهما هم لان نفقات الاحتباس منها شئ الا اذا كان الزوج بها
 على ما يحى الآن هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة لان اقامته الفرض عنده شئ فحينئذ تجب النفقة وقال محمد لا نفقة
 لهما لعدم الاحتباس بحقه وانكبين من الاستماع بالجماع ووداعيه هم ولكن تجب نفقة المحضر شئ يعنى قيمة
 الطعام في المحضر ولا يجب عليه على السفر هم دون السفر شئ اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة المحضر كذا في شرح
 كتاب النفقات هم لانها على المستحق عليه شئ اى لان نفقة المحضرى الوجبة على الزوج لان المأسور هو النفقة بالمعنى
 وهو عبادة عمالا اسراف فيه ولا تقبره وفي النفقة السفر اسراف الغلاء السفر فلا يكون حرمه فلا يجب ذلك هم ولو سافر
 الزوج تجب النفقة بالاتفاق شئ وبه قال الشافعى هم لان الاحتباس قائم بقياسه ما يما شئ اى لقيام الزوج على الزجر
 هم ويجب نفقة المحضر دون السفر شئ لهما هم ولا يجب الكراء لما قلنا شئ اى في قوله لانما اى المستحق هم وان
 مرضت في منزل الزوج فلها النفقة شئ بهذا المعنى ومن المصنف بقوله قبل هذا الجملة والمرغبة على ما تبين اعلم ان النفقة
 سطلقا لها النفقة في ظاهر الرواية سواء كانت مريضاً يمنع من الجماع كما في الميضي هم والقياس ان لا نفقة لهما اذا مرضت
 مرضاً يمنع من الجماع نفقات الاحتباس لا استمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 هم يتا سوا وميسما وتحفظ البيت والمال شئ اى من الجماع هم لبايض شئ اى بسبب عاين وهو المرض هم فاشبه
 الميضي شئ في كونه النافا وتجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة للتسليم ولو لم
 ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى طلال مثا يخام هذا حسن شئ اى هذا التفصيل
 حسن هم وفي لفظ الكتاب شئ اى كتاب القدرى هم اليشيرة شئ اى للداروى عن ابى يوسف في ظاهر الرواية
 لانه قال ومن مرضت في منزل الزوج لانه يفهم منه لانها سلمت نفسها الى الزوج في منزله ثم مرضت فيه هم قال لا يفرض
 على الزوج النفقة اذا كان موهرا ونفقة نادما شئ هذه من مسائل القدرى ولما كان ظاهر هذا كراهة لانه قال
 في اول الباب النفقة موجبة للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراد بهذا شئ اى بقوله لا يفرض للزوجة على الزوج

لانفسها بل كرا فذهب بها من نفقات الاجناس هم وعن ابى يوسف ان لها النفقة من شئ لانه لا يمنع من جنتها
 وعن ابى يوسف ان لها النفقة
 والفتوى على الاول لان قول الامتياز
 ليس منه ليجعل باقيا تقدير
 وكذا اذا جئت محرم لان هو
 الاحتباس منها ومن يتردد
 ان لها النفقة لان اقامته الفرض
 عنده ولكن تجب عليه نفقة
 المحضر دون السفر لانها على
 المستحق عليه ولو سافر
 معها الزوج تجب النفقة
 بكالات لان الاحتباس قائم بقياسه
 عليها وتجب نفقة المحضر دون
 السفر ولا تجب الكراء لما قلنا
 مرضت في منزل الزوج فلا نفقة
 والقياس ان لا نفقة لهما لان
 مرضاً يمنع من الجماع نفقات
 الاحتباس لا استمتاع وجه الاستحسان
 ان الاحتباس قائم فانه شئ اى فان الزوج
 هم يتا سوا وميسما وتحفظ البيت والمال
 بعرض فاشبه الميضي شئ اى بسبب عاين
 انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت
 مرضت تجب النفقة للتسليم ولو لم
 التسليم لم يبع بسبب المرض قالوا شئ اى
 لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب المرض
 حتى ينفذ الكراء ما يشترط كل
 وهو من الزجر النفقة اذا كان موهرا
 ونفقة حاكمها والمراد بهذا

بيان نفقة
الحكم فيها
ذكر في بعض
النسخ نقص
على الزوج اذا
كان موسرا
نفقة خدامها
وجعلها كنفقة
ولجبة عليه
وهذا في ثلثها
أكثر مما يمانه
ولا تقصر أكثر
من نفقة خاتم
واحد وهذا
عند حنفية
ومحمد وقال
ابو يوسف
تقصر خدامين
لأنها تحتاج
إلى إقامتها
لمصالحها
والى لا خسر
لمصالحها
وهي

النفقة ان كان موسرا ونفقة خادماه بيان نفقة الخادومين وبها ان لم يذكر نفقة الخادومين وجب نفقة جميع الائمة
الائمة وقالت الظاهر لا تجب نفقة الخادومين الا اذا ابا فيه خيرة عليه وانما قيد بقوله ان كان موسرا وفيه هذا القيد لانه
اذا كان موسرا لا تجب عليه نفقة الخادومين وان كان لهما خادوم على ما روي الحسن عن ابي حنيفة كذا في نسخة الكرخي وفي الاسماعيل
والنبايت ان كان لهما خادوم متفرع لغيرهما ليس له دخل في نفقة الخادومين بل نفقة الخادومين في الزوجة ان لم يكن لهما
خادوم فان نفقة الخادومين في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وبه قال احمد واكثر اصحاب الشافعي وفي المبسوط عن زفر بن نفقة خادوم
واحد لان على الزوج ان يقوم بمصالح طعامها وجراسها وادخالها في البيت ذلك اعطاه نفقة خادومين ثم هي تقوم بنفسها وتحت
خادومها ثم اختلف المشايخ في الخادومين قبل الملاك لما تولى لو كانت حرة او غير مملوكة لها لا تستحق وقيل كل من يجدها حرة
كانت او مملوكة لها او لغيره لا ينبغي ان ينقص نفقة الخادومين من نفقة نفسها في حق الخادوم لا الخبز من ولدا من شاي ولصوتها
والمراد بهذا بيان الخادومين هم في بعض النسخ شمس اي في بعض نسخ القدوري هم ويفرض على الزوج اذا كان موسرا
نفقة خادومها شمس وقال الاثرابي ذلك النسخة هي الاصح لان الشيخ ابا نصر اعتبر في نسخة اعني الشرح المعروف بالاطم
هم ووجهه شمس اي بوجه وجوب نفقة الخادومين ان كفايتها شمس اي كفاية المرأة هم ووجهه عليه شمس اي على الزوج
هم وهذا من تمامها شمس اي فرض نفقة الخادومين من تمام كفاية المرأة هم اذا لم يكن لها من شمس اي لانه لا بد للمرأة من
الخادوم وهو واحد الخادوم غلاما كان او بابة ثم المرأة اذا لم يكن لها خادوم فعل يجب عليها ان تجبر وتعاين بنفسها فان
قالت لا افعل لا تجبر على ذلك لان الواجب عليها تمكين النفس من الزوج لانه الاعمال بخلاف الخادوم اذا كانت
من الخدمة لا يستحق النفقة هم ولا تفرض شمس اي النفقة هم الاكثر من خادوم واحد شمس هذا لفظ القدوري في
مختصره ولم يذكر الخلاف وكذا لم يذكر الحاكم التمسيد في مختصره ولا الكرخي في مختصره وذكر الخلاف شمس الائمة البينة والاشهاد
ومصاحب المختلف ولذلك ذكر المصنف ايضا شكهم قل هم وهذا عند ابي حنيفة ومحمد شمس اي عدم فرض النفقة الاكثر من
خادوم عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول الطبري و قول الائمة الاربعة هم وقال ابو يوسف تفرض لخادومين لانها شمس اي لان
المرأة هم تحتاج الى احد المصلح الدار شمس اي اهل البيت هم والى اخر شمس اي ويحتاج الى خادوم آخرهم لمصالح
الخارج شمس اي خارج البيت وفي التمهيد وهذا الذي ذكره عن ابي يوسف غير المشهور عنه لان المشهور من قوله قولها
وبه مرجع الطحاوي في مختصره وفي فتاوى اهل يمرقند اذا كانت المرأة من بنات الاشراف وذو ذي الاقدار لهما خادوم كثير
يجبر على نفقة خادومين احدهما كخدمته والاخر للرسالة وعن ابي يوسف في رواية اخرى اذا كانت خالقة المعنى لهما خادوم كثير
زفت اليه كذلك استحق نفقة الخادومين كلها وهو رواية هشام عن محمد واختاره الطحاوي هم ولما شمس اي لابي حنيفة

هم ان الواحد من شئ اى المادوم الواحد هم يقوم بالامر من شئ اى بمصالح الحاج ومصلح الدخول هم فلا ضرورة الى اثنين من شئ
 لان الاول على ذلك فلهذا وجب حملهم ولا نه شئ اى لان الزوج هم لو تولى كفايتها بنفسه كان كافيا فلهذا اذا اقام الواحد من شئ
 اى المادوم الواحد هم مقام نفسه شئ ولو كانت الزوجة امته فلا نفقة لها وما ولو كان له اولاد لا يكفيهم مادوم واحد فرض عليه دين
 او اكثرهم وقالوا شئ اى الشايع هم ان الزوج المودع لميزه من نفقة المادوم الميزم المعسر من نفقة امراته شئ اليسار بنا
 بقدره بصلب حرمان الصدقة لا بصلب وجوب الزكاة وهو انصاف من المال النامي الفاضل عن حاجته والغنى الذى يحرم
 به الصدقة وتجب به الفطرة والاضحية هو ان يملك ان يساوى ما تاتي درهم فاضلا عن ثيابه وآثرته وغاديه وسكائه وفرضه سلامه
 وكتب العلم ان كان من المله اذا لم يكن له فضل عن ذلك هم وهو اذنى الكفاية شئ والفسير يرجع الى قوله بالميزم والحال
 ان نفقة المادوم اذنى الكفاية وهو بالميزم المعسر من نفقة امراته وفى النوادر روى قتاده عن جلاس عن علي بن ابن طالب
 رضى الله تعالى عنه انه فرض للمرأة وغاديهما فى الشهر اثني عشر درهما لاربعة المادوم وثمانية لمرأة منها دينان للقطن والكتاب و
 روى عن شريك انه قال شهدت ابن ابي ليلى انه فرض للمرأة ست دراهم للمادوم ثلثا هم وقوله فى الكتاب شئ اى القادر
 هم اذا كان مودع الاشارة الى انه لا تجب نفقة المادوم عند عساره وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة بن ابى زياد الملقب بولوى
 قال لا ترازى قال شيخنا بران الدين غوزى بن يحيى الحسن اذا ذكر فى نسخ الفقه لاصحابنا المراد به الحسن بن زياد واذا ذكر طلاقا في نفسه
 فى المراد الحسن البصري هم وهو الاصح شئ اى الذى رواه الحسن عن ابى حنيفة هو الاصح هم خلافا للحديث شئ فانه قال الا اذا
 الزوج مسر فان كان له مادوم فرض نفقة المادوم وان لم يكن فلا يفرض هم لان الواجب على الميسر اذنى الكفاية هم وهى
 تكفي لغيره بنفسه شئ هذا تعليل لما رواه الحسن هم ومن اعسر نفقة زوجته لم يفرق بينها شئ اى بين امراته و
 هو قول الزهرى وعطاء بن يار والحسن البصري وسفيان الثوري وابن ابى ليلى وابن شبره ومادون ابى سليمان والظاهر
 هم ويقال لما شئ اى للمرأة هم استدعى عليه شئ اى على الزوج ومعنى الاستدانة ان تشتري الطعام على ان
 يردى الزوج ثمنه وقال الشافعي معنى الاستدانة الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الزوج هم وقال الشافعي يفرق شئ
 وبه قال الكوفي احمد وعلى هذا الخلاف العجز عن الكسوة والعجز عن السكن وفى المذهب فى العجز عن الكسوة والسكن وجان
 قال ابو يوسف من اصحابه فى العجز عن الكسوة والسكن فيخرج قول الامام ابو ذر التفرق فخرج عند الشافعي واحمد وقال الكوفي طلاق
 وفى مدونة حكم القاضي بالتفرق قولان فى القديم يوصم عساره وفى الجديد يميل ثلثة ايام ولو غاب عنها لم يوتى من نفقة
 لها الفسخ كذا فى الحاشية ولانما فى الفسخ من الاعراض عن الصداق الواجب ثلثة اقوال اى بار الفسخ قبل الدخول وبعده
 والثانى لا خيار الا قبل الوطى ولا بعده وهو اختيارنا لانه فى الثالث لما الفسخ قبل الدخول الابعده واخاره المروى

ان الروح لا يفور
بلاهمين فلا ضرر
الى اشئى كانه نفاسه
لصائتها بنفسه
كلن كافر اقل الذلالم
الروح وقلم نفسه
وذالوان الزوج للموسر
يلزمه من نفقه الخلا
ما يلزم المعسر من نفقه
انه وهو ادنى
الكفاية وقوله فى
الكتاب اداكلن موسرا
اشارة الى انه لا يجب
نفقه الخلا لم عند
اعساره وهو داية
الحسن من ايتنفقه
وهو لا امر خلافا
لما قال محمد بن ابراهيم
على العسر ادنى الكفاية
هو فتنفى عن نفقها
ومع ربقه لزمه نفقها
وهي لها السندى عليهم
وقل الشافعى يفرق

فإنه يجوز من النفاق طمس ما ليس بفرق ويصح الحاكم عليه ما لا يفسر في نفقة ما لا يجد ما لا يجب حتى ينفق عليها ولا ينفق
هم لا يجوز عن الاسكالمعروف فيمنع القاضى من ان ينفق على من لا ينفق له في الحب والعنفه شئ اى كما ينفق ادا اومد الرجل
ميجوز ان ينفقهم بل اولى شئ اى وبل ينفق اولى هم لان المأبذة الى النفقة اقوى شئ من الجلاء هم لان النكاح
الاولى مدة ملكة دون الثاني هم ولما ان حقش اى ان حق الزوج هم ينفق شئ اى ينفق هم وقتها يتأخر شئ
لان النفقة تقسم بينا بغير من القاضى فيستوى في الزمان الثاني هم والاول شئ اى بطلان حق الزوج هم اقوى في الفرز
شئ فتشمل ادى الفرز فذبح الاعلام هم وبداش اشارة الى ان تأخير حقها اقل من بطلان حقهم لان النفقة
تقصر بينا بغير من القاضى فتستوى من الثاني شئ اى في الزمان الثاني هم وفوت المال شئ مبتداء وخبره قوله حتى على
سبعة الجوز وهو جواب عن قياس الشافعى على الحب والعنفه وتقريره ان فوت المال هم وهو تابع شئ اى والمال ان
تابع هم في النكاح لا ينفق بهما المقصود به ان لا ينفق شئ اى في هذا القياس باطل لان قياس بالفارق وذلك
لان الزوج من النفقة انما يكون من المال وهو تابع في باب النكاح والعجز عن الوصول الى المرأة سبب الحب والعنفه انما يكون
حين المقعد وبالنكاح وبهذه الالء والناسل ولا يلزم من جواز الفرق بالعجز عن المقصود جواز حايه عن التابع هم فائدة الامر
بالاستدانة شئ جواب عما يقال لا فائدة في الاذن لها بالاستدانة بعد فرض القاضى بالاستدانة لها انما سارت وبنيا
بغيره فاجاب بان فائدة الامر بالاستدانة هم مع الفرض ان يمكنها اعادة العزم على الزوج شئ اى من غير مناه هم فالما
اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضى كانت المطالبة عليها دون الزوج شئ وفي النسخة فائدة الامر بالاستدانة ان لها
ان ينفذ ونية من الزوج او المرأة وبدون الامر بالاستدانة ليس لرب الدين ان يثبت على الزوج بل يرجع عليها هم
اى ترجع على الزوج بما فرض لها القاضى وهذا لان الاستدانة على الزوج ايجاب الدين عليه فاذا جعل بامر القاضى جعل الدين
عليه منها وليس لها على الزوج هذه الولاية فان قلت استدلت الشافعى ومن تابعه بما روى عن ابن المسيب انه سئل عن رجل
فقال يفرق بينها سنة قال الشافعى قوله سنة اى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما روى عن ابن ابي هريرة رضي الله
عنه انه عليه السلام قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته يفرق بينها رواه الدارقطني وبما روى في حديث ابن ابي هريرة انه عليه السلام
قال تقول الطعن والافارقي رواه البخاري وفيه قلت الجواب عن قول سعيد بن المسيب من وجوه الاول انه لما روى
ذلك عن عبد الرحمن بن ابى ريد قال ابن خزمه هو لاشئ فسقط الامتناع به والثاني ان قول ابن المسيب اى سنة لا تكمل
اى سنة الرسول عليه السلام لان السنة كما تطلق على سنة الرسول تطلق على سنة غيره ايضا الا ترى الى قوله عليه السلام
في كتابه طاعة سنة سنة سنة من الطاعة والثالث انه من اجل ان الشافعى لا يجعل للمسرح حجة فان قيل الشافعى

فإنه يجوز من النفاق طمس ما ليس بفرق ويصح الحاكم عليه ما لا يفسر في نفقة ما لا يجد ما لا يجب حتى ينفق عليها ولا ينفق
هم لا يجوز عن الاسكالمعروف فيمنع القاضى من ان ينفق على من لا ينفق له في الحب والعنفه شئ اى كما ينفق ادا اومد الرجل
ميجوز ان ينفقهم بل اولى شئ اى وبل ينفق اولى هم لان المأبذة الى النفقة اقوى شئ من الجلاء هم لان النكاح
الاولى مدة ملكة دون الثاني هم ولما ان حقش اى ان حق الزوج هم ينفق شئ اى ينفق هم وقتها يتأخر شئ
لان النفقة تقسم بينا بغير من القاضى فيستوى في الزمان الثاني هم والاول شئ اى بطلان حق الزوج هم اقوى في الفرز
شئ فتشمل ادى الفرز فذبح الاعلام هم وبداش اشارة الى ان تأخير حقها اقل من بطلان حقهم لان النفقة
تقصر بينا بغير من القاضى فتستوى من الثاني شئ اى في الزمان الثاني هم وفوت المال شئ مبتداء وخبره قوله حتى على
سبعة الجوز وهو جواب عن قياس الشافعى على الحب والعنفه وتقريره ان فوت المال هم وهو تابع شئ اى والمال ان
تابع هم في النكاح لا ينفق بهما المقصود به ان لا ينفق شئ اى في هذا القياس باطل لان قياس بالفارق وذلك
لان الزوج من النفقة انما يكون من المال وهو تابع في باب النكاح والعجز عن الوصول الى المرأة سبب الحب والعنفه انما يكون
حين المقعد وبالنكاح وبهذه الالء والناسل ولا يلزم من جواز الفرق بالعجز عن المقصود جواز حايه عن التابع هم فائدة الامر
بالاستدانة شئ جواب عما يقال لا فائدة في الاذن لها بالاستدانة بعد فرض القاضى بالاستدانة لها انما سارت وبنيا
بغيره فاجاب بان فائدة الامر بالاستدانة هم مع الفرض ان يمكنها اعادة العزم على الزوج شئ اى من غير مناه هم فالما
اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضى كانت المطالبة عليها دون الزوج شئ وفي النسخة فائدة الامر بالاستدانة ان لها
ان ينفذ ونية من الزوج او المرأة وبدون الامر بالاستدانة ليس لرب الدين ان يثبت على الزوج بل يرجع عليها هم
اى ترجع على الزوج بما فرض لها القاضى وهذا لان الاستدانة على الزوج ايجاب الدين عليه فاذا جعل بامر القاضى جعل الدين
عليه منها وليس لها على الزوج هذه الولاية فان قلت استدلت الشافعى ومن تابعه بما روى عن ابن المسيب انه سئل عن رجل
فقال يفرق بينها سنة قال الشافعى قوله سنة اى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما روى عن ابن ابي هريرة رضي الله
عنه انه عليه السلام قال في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته يفرق بينها رواه الدارقطني وبما روى في حديث ابن ابي هريرة انه عليه السلام
قال تقول الطعن والافارقي رواه البخاري وفيه قلت الجواب عن قول سعيد بن المسيب من وجوه الاول انه لما روى
ذلك عن عبد الرحمن بن ابى ريد قال ابن خزمه هو لاشئ فسقط الامتناع به والثاني ان قول ابن المسيب اى سنة لا تكمل
اى سنة الرسول عليه السلام لان السنة كما تطلق على سنة الرسول تطلق على سنة غيره ايضا الا ترى الى قوله عليه السلام
في كتابه طاعة سنة سنة سنة من الطاعة والثالث انه من اجل ان الشافعى لا يجعل للمسرح حجة فان قيل الشافعى

في كتابه طاعة سنة سنة سنة من الطاعة

يشتري رسول سيد بن السبب كلكا ولا غيره والشرط عنه في العمل بالمرسل ان يردى من طريق اخر من فورا او عمل به بعض الصحابة
وقال ابن خزم وروى عن ابن السبب قولان مختلفان فايهما كان لمسته والاخر خلاف السنة فبطل قول السنة لان شرطه ومخالفته
بعضه بعضا وقال ايضا خالف ابن السبب عمر وعليا وغيرهما والجواب عن حديثه الاخر انه قيل للابي هريرة سمعت هذا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال لا هذا من كمين ابي هريرة رواد عنه كذلك البخاري ولان ذلك من قول المرأة وليس فيه ان الرجل
ليزعم به فان قلت الشافعي استدلال ايضا بقوله تعالى فما ساك بمعروف او تسريح ايسان فان الرجل لما جوز عن الامساك بالمرح
تعيين التسريح بالاسان فلما بالي ذلك ناب القاضي منابه وما لا يلزم كما ذكرنا قلنا نحن الصياغة للما بقوله تعالى وان كان
ذو عسرة منظره الى ميسرة نفس الله تعالى وعز وجل على ان العسرة تنحى الانظار والامهال فلو اجلة المرأة في النفقة ما كان لها ان
تطالب بالفرقة فكذلك اذا ثبت الاجل في ما وقد ذكرنا بقية دليلنا عن قريب ثم اعلم ان يجوز عن الاتفاق لا يوجب التقدير
عندنا ولكن مع هذا اذا فرق القاضي بينا بل ينفذ قضاءه ام لا قال الامام ابو حفص محمد بن محمود الاسترغيني في الفصل الثاني
في القضاء في المبتدئين كتاب الفصول او اثبت العجز لثبوت الشبهة فان كان القاضي شافعي المذهب ووفق بينا نفذ
قضاءه بالتفرق واذا كان حنفيا لا ينبغي له ان يقضي بخلاف مذهبه الا ان يكون مجتهدا او وقع اجتاده وعلى ذلك فمضى مخالفا
من غير اجتاده فمن ابى حنفية روايات في جواز قضاءه ولم يقض ولكن امر شافعي المذهب ليقضي بينهما في هذه الماداة بمقتضى الفقه
او لم يترش الامر والما سور بان كان الزوج غائبا فرغت المرأة الامر الى القاضي واقامت البيعة ان زوجها الغائب عاجز
عن النفقة وطلبت من القاضي ان يفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه لانه قضاء في نفس المسلمين مختلف فيها التفرق بين بعض
عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مثبت فيه وقال القاضي طه البدين الرضائي لا يصح هذا التفرق لان القضاء
انما يجوز عند الشافعي واحمدى الرويتين عن ابى حنفية او اثبت المشهور به عند القاضي وهو العجز لان المال فادوراج
ومن الجائز ان الغالب بنما صارتيا ولم يعلم به الشاهد لما بينهما من الساقية وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا ينفذ قضاءه
لان العجز لا يعرف ماله الغيبة لجواز ان يكون فادورا فكان هذا ترك الاتفاق لا بالعجز عن الاتفاق فان رفع هذا القضاء الى
قاض اخر فان جاز قضاءه فاصح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهديه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت هم فاذا اتفق القاضي
لما ينفذ الاعسار ثم لم يصر فاصحتمه ثم لما نفقة المورثين اى تحم القاضي لها نفقة الرجل المورث هم لان النفقة تختلف
بحسب اليسار والاسارت لانها تجب شافعية في غير حالها في كل وقت هم وما قضى به شمس كليلة ما ابتدوا وقضى به جوبل
ويجوز ان يكون معلوما اى ما قضى القاضي الا في بيعة الى البتة او هو قوله هو فقد يشترط بالرفق من البتة وهو قول
ما يوسى به جهالة بمعنى التفرق فانهم في اجواب عن الخصال في ان لا يجرى ما نفقة البتة لان فيه نقض القضاء الاول فاجاب

واذا اتفق القضاة

لها بطلان

الاعسار

الذي ينفذ

تتمهما

تفقد المورث

لان النفقة

مختلفة

اليسار والاعسار

وما قضى به

قد يرد

لنفقة لم يتجب فلذا
 تبدل حله لها لئلا
 تمام حقها ولو لم تكن
 حريقت الزوج عليها
 طالبت به بدل ذلك
 فلا شيء لها الا ان يكون
 نفاسي فرض لها نفقة
 اصل الحق الزوج على
 مقدار نفقتها فانقص
 لها بنفقة ما لم يكن
 النفقة صلة طالت
 بعوض عن ذلك ما لم
 من قبل فلو سيقدر
 الزوج فيها الا بالنفقة
 كالوجه لا تجوز طاعة
 الا بمؤكد وهو القبض
 والصحة بمنزلة
 النقص لان ولاية
 على نفسه اقوى من ولاية
 القاضى فلو لم يكن له
 عوض في محل الزوج
 بعد ما قضى عليه
 بنفقة ومضى شهره
 سقطت النفقة

ان القاضي به تقديرهم نفقة لم تجب ش لان النفقة تجب شيئا وتقدر به ليس بواجب لا يكون لازما لغيره قبل التمسك
 قبل مجوبه فاذا لم يكن لازما لم يكن فيه حكم الحاكم هم فاذا تبدل حاله ش اى حال الزوج بان صار ميسرا هم فلها المطالبة بما قدمتها
 ش والعرض السابق لا يمنع الا تمام لانه فرض قبل الوجوب فلا يتقرر حكمه وذلك مثل المعسر اذا حنت في يمينه فشرع في صوم
 الكفارة ثم لم يسحب عليه التكفير بالمال لزوال الاسباب واذ اسفقت مدة لم ينفق الزوج عليها ش اى على المرأة في هذه المدة
 هم والمطالبة بذلك ش اى وعالبت الزوج بما كان لها من النفقة هم فلا شيء لشيء معنى عندنا لان النفقة لا تغير دنيا بمعنى
 المدة كنفقة الاقارب لان يكون القاضي فرض لها النفقة بطلت شئنا من قوله فلا شيء لها حاصله ان النفقة لا تغير دنيا
 في الذمة الا بامدشين احبدها لعرض القاضي النفقة لها والاخر هو قوله او صالحت الزوج على مقدار نفقاتها ش
 اى من النفقة وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي والملك واهل في رواية تفسير دنيا بلا قضاء ولا تراش الا عند ذلك انما
 عن يمين وهو تلحق واذا عمت عليه لانه لم ينفق عليها والزوج يدعى الاتفاق فالقول له مع يمينه وكذا في غيبة المالك اكلت
 من سقطت نفقتها عن ذلك والشافعي في البيع ذكره في النكاح هم فنفقة لها بنفقة اسغى ش هذه نتيجة قوله الا ان يكون
 القاضي فرض لها الى اخره هم لان النفقة صلة ش هذا التعليل لقوله فلا شيء لها بيان ذلك ان النفقة صلة هم وليست بمؤثر
 عن ناش خلافا للشافعي ومن معه هم على ما مر من قبل ش اشار به الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت صغيرة
 لا يستتبع بها خلافا لنفقة لما ذكره في الاثر ازمى وقال الاكليل يريد به قوله ان المهر عوض عن المالك ولا يجتمع العوضان عن عوض
 واحد فان قيل القديم يدل على انها ليست بعوض عن البعوض لكن لا ينافي ان يكون عوضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها
 نعم فاني لمكده وذلك لا يوجب على المالك الملك عوضا فان قيل لو كانت صلة لما وجبت على المالكات حبيب بانها صلة من
 وحين وانه لانه يجب على المالكات كالمهر واذ اثبت انها صلة هم فلا يتحكم الوجوب فيها ش اى في النفقة هم الا بانها
 ش اى بقضاء القاضي هم كالنكاح لا يوجب الملك الا بمؤكد وهو القبض والصلح ش اى صلح المرأة معه على شيء هم
 بمنزلة القضاء لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضي ش لان له ان يميزم بالنفقة فوق الميزم القاضي بالمعروف
 فكان مصلته بمنزلة القضاء بل اولى هم بخلاف المهر ش بقوله وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراش هم لانه ش
 اى لان وجوبه بكلوس هم العوض ش الا ترى انه اذا تزوجها ولم يسلم لها مهر فدخل بها او مات عنها لميزم به المثل هم و
 ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ونفى شهر سقطت النفقة ش خلافا للمطالبة الثلاثة قال المالكى هذا اذا فرض لها
 النفقة ولم يجر بالاستدانة انه على الزوج فاستدانت ثم مات بعد ما لا يبطل ذكره الحاكم الشيباني في المحرر وذكره الخصاف انه
 يبطل والصحيح ما ذكره في المحرر لان استدانها بما هو القاضي والقاضي ولاية عليها فكانت بمنزلة استدانة الزوج بنفسه فلا يبطل

٢٠٤

بموت احد بكاهنهما كما ذكرنا في الطلاق يعني ان الديون المستندة من الخطأ بالطلاق على الزوجين في رواية لا يسقط وهو الصحيح
 كذا في الزخيرة هم وكذا اذا ماتت زوجة لان النفقة مستمرة والعصاة تسقط بالموت كالبنت تبطل بالموت شئ اي بموت الواهب او
 بموت الموهوب لهم قبل القبض شئ فان قبل البنت تناكده بالقبض والنفقة تناكده بعد القبض فينبغي ان لا تسقط كالبنت المتناكدة
 بالقبض فلما قال في الاصلح وان صارت للنفقة دينا عليه القبض ولكن تبني الصلة لا تبطل والعصاة تبطل بالموت انتهى قلت
 قال الكاكي الديلم على ان معنى الصلابة بطلانها انه لم يقبل احد من السلف والخلف الوصية بنفقة فانقضت مدة ولا باثر اجهل
 تركه كسائر الديون وقد تكملت الشافعية بنفقة تين سنة او اكثر او اكثر انكرت اتفاقية عليها وجعلوا كسائر الديون ولهم في الاستحسان
 ما فيه وجاهته من اصحاب الشافعي لا يرغمون بهذا الحكم وقال الشافعي يصير دينا قبل القضاء ولا يسقط بالموت
 لانه عوض ضار كسائر الديون شئ قال في سنن الاقطع قال الشافعي انها لو اخذ من تركه الزوج وقال في
 الشامل ومن محمد ان يودي من المهر وجوابه قد بيناه شئ اي جواب الشافعي على قوله ان النفقة عوض قد بيناه في سنة وان
 كانت بمنزلة ما لا يتبع بها النفقة اما هو ما ذكره بقوله ولما في المهر عوض عن الملك ولا يجمع العوضان عن عوض واحد وان سفلها
 شئ هذا الخطأ القدوة في منعه المصنف بقوله بان جعلها نفقة استتمت شئ اي الزوج نعم لم يستخرج منها شئ شئ اي لم
 يخرج على المرأة بشئ هم وهذا شئ اي عدم الاسترجاع هم عند ابي حنيفة وابي يوسف ولم يذكره القدر في ذلك
 قال المصنف وهذا اسم الاشارة وذكر الخلاف في كمالها بالنكاحات الخلاف بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر خلاف ابي حنيفة وكذلك
 ذكره الولد الجني في فتاواه وكذلك الخلاف في بات المرأة فالكسوة كالنفقة وسواء كانت قايمة او ناكدة هم وقال محمد بن ابي حنيفة
 انتهى وبالمعنى للزوج وهو قول الشافعي شئ وبه قال احمد وفي البيع قوله وانما استملك في ذلك لا ترد بالاتفاق وكذلك في النكاح
 وادب القاضي والزهري وفيه الموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج فالجواب كذا في شرح
 الاقضية فكلها فيقال لا يترد بالاتفاق لان العدة قائمة في موتهم وعلى هذا الخلاف شئ اي الخلاف المذكور بين ابي
 وصاحبهم الكسوة شئ اذا جعلها سنة ثم مات هم لانها استعملت عوضا عما تستحقه عليه بالاجتناس شئ اي بسبب الاجتناس
 هم وقد بطل الاستحقاق بالموت فيبطل العوض شئ وهو الذي كانت تستحقه عليه بالاجتناس هم بقدره شئ اي بقدر
 كما اذا على النفقة لغيره فان مات قبل الزوج هم كزرق القاضي شئ اي اخذ القاضي في تمام قبل تمام المهر فينكح في ذلك
 هم وعطاء المقاتلة شئ اذا اخذوا الرافعة ثم ماتوا قبل تمام المدة يترد عليهم فيما بقي من المدة هم ولما شري
 ولابي حنيفة ومحمد انه صلة وقد الفصل به القبض ولا يرجع في الصلابة بعد الموت لانها مكملها كما في البنت ولما في الكسوة
 شئ اي النفقة هم من غير استهلاك لا يترد شئ منها شئ اي من النفقة هم بالاجماع شئ بين ائمتنا وغيرهم

وكذا اذا ماتت الزوجة
 لان النفقة صلة للعصاة
 تسقطها الموت كالبنت
 تبطل بالموت قبل القبض
 وقال الشافعي في نصير
 دينا قبل القبض ولا
 تسقط بالموت لانه
 عوض عن ضار
 كسائر الديون وجوبه
 قد بيناه وان اسفلها
 نفقة السنة اعلمها
 ثبوتها لم يستخرج
 منها شئ وهذا عند
 ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد يستحب لها
 نفقة ما مضى مما بقي
 للزوج وهو قول الشافعي
 وعلى هذا الخلاف للكون
 لانها استعملت عوضا
 عما تستحقه عليه بالاجتناس
 وقد بطل الاستحقاق بالموت
 فيبطل العوض بقدره
 القاضي وعطاء المقاتلة
 ولما انه صلة وقد الفصل
 القبض ولا يرجع في الصلابة
 بعد الموت لانها مكملها
 كما في البنت ولما في الكسوة
 في النفقة ولما في الكسوة
 من غير استهلاك لا يترد
 منها شئ

هم وعن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح عن محمد بن ابي ذريح
 لان الشبه او ادونه هم ليسوا في حكم المال شي ابي ذريح الشبه او ادونه في حكم التعاضد يعني ان نفقة المال لا تسره فكذلك نفقة
 الشبه وفي بعض النسخ في حكم المال وان كان اكثر من شهر ترك منها مقدار نفقة شهر استحسانا وليست من تركتها ازاو على ذلك
 هم واذا تزوج العبد مرة فنفقة ما دينا عليه يباع فيها شي ابي ذريح العبد في نفقة المرأة وهذه من سبيل القدر على وقال
 المصنف هم ومعناه شي ابي ذريح هذا الكلام هم اذا تزوج شي ابي ذريح العبد هم باذن مولاه شي وانما فيه هذا التفسير
 لانه اذا تزوج بغير اذن مولاه لا يصح العقد ونكاح بالمرأة لان المرأة اذا كانت امته لا تستحق النفقة قبل البتة على ما يبي
 ان شاء الله تعالى هم لانه شي ابي ذريح النفقة ذكره باعتبار الاتفاق هم دين واجب في ذمته شي لان النفقة من احكام
 العقد فيستوى فيها الحر والملوك كالدين هم لوجود سبب شي وهو العقد هم وقد ظهر وجوبه في حق المولى شي لان سبب
 كان باذنه وكان ايضا بوجوب النفقة عليه هم فيعلق برقبته شي ابي ذريح العبد هم كدين التجارة في العبد التاجر شي
 الماذون تعلق الديون برقبته هم ولي شي ابي ذريح المولى هم ابي ذريح شي ابي ذريح المولى هم لان حقما شي ابي
 حق المرأة هم في النفقة لاني عين الرقبة شي ابي ذريح العبد فاذا اوفى المولى نفقة ما لا يبقى حقما في النفقة بعد ذلك فلا يبيع
 العبد وكذا الحكم في المذبر والمكاتب اذا تزوجها باذن المولى بحسب قوله وامته بعد البتة حيث تجب النفقة عليها ولكنها لا يبا
 في النفقة والمهر لانهما لا يتجانان النقل من ملك الى ملك بل يورثان بالسعاية ثم اذ باع العبد في النفقة واجتمع عليه النفقة
 مرة اخرى يباع ايضا قال شمس الايمة الحنفية وليس في شي من ديون العبد يبيع فيه مرة بعد مرة الا النفقة تجدد وجوبها
 ببعض الزمان فذلك في حكم دين حادث وقال ابو الويثري في فتاواه اذ يبيع في المهر مرة او يفتي شي من المهر فان لم يفتي شي
 بكل المهر لا يباع مرة اخرى بل يتاخر الى العبد العتق وفي الكافي للحاكم الشافعية في المهر مرة او يفتي شي من المهر فان لم يفتي شي
 امته انه لم يكن عليه نفقة الولد لانها كانت امته فالولد ملك لمولاه وان كانت حرة فولد ابي ذريح حر ولا تجب نفقة مملوكة
 على حر ولا على مولاه لان ولده ربي منه وكذلك المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت المرأة حرة او امته لهذا
 المعنى وافقت الايمة الاربعة في وجوب النفقة على العبد لكن لا يباع العبد في النفقة عند الشافعية واحمد وثبت لها الجنا
 في النفقة عند الشافعية وعند احمد على سيدة وفي رواية في كسبه وفي التبيين وفي تمييز المكتسب على سيدة وفي قول علي
 يبيع بعد العتق وفي المكتسب في كسبه في الماذون له في التجارة فيما في يده ولما ان نسخ ان شاء هم ولو مات العبد سقطت
 شي ابي ذريح لو مات العبد سقطت ابي ذريح لو مات الذي تزوج باذن المولى سقطت النفقة ولا يورث المولى شي من ذلك
 انما محل الاستيفاء هم وكذا شي ابي ذريح ان سقطت النفقة هم اذا قتل شي ابي ذريح العبد لان المقتول ميت باجله

وعن محمد بن
 انما اذ قضيت
 نفقة الشبه
 او ما دونه
 لا يسترجع
 منها بشي كانه
 يبيع فصار
 في حكم المال
 واذا تزوج العبد
 حرة فنفقة ما
 دين عليه
 يبيع فيها ومما
 اذا تزوج بلفظ
 المولى كذا في
 وجب ذمته
 لوجوب سببه
 وفي خلافه
 في حق المولى
 فيعلق برقبته
 كدين التجارة
 في العبد التاجر
 وله ان يفتد
 لان حقها
 في النفقة كذا
 عين الرقبة ولو
 ملك العبد
 سقطت كذا
 اذا قتل

ولا اجل او سوى هذا قد عرف في موضعه في الصحيح من قبيح اقتران من قول الكسبي لانه قال تنقل الى قيمة قال القدر
 فبالمسح الصحيح والصحيح السقوط بالموت هم لانها شئ اى لان النفقة من صلاته فبتنقل بالموت وان تزوج المرأة فبشئ اسوالا
 من منزلة افعليه النفقة وفي بعض النسخ وان تزوج الرجل اتم وهذا اولى لموسر لان الحكم لا يختلف بين ان تكون الامة تحت
 حر او حرة نعم عليه الحاكم الشيبه في مختصره لكان فيهم لانه تحقق الاحتباس شئ فتجب النفقة هم وان لم يزوجها فلا نفقة لها لعدم
 الاحتباس اى من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى بحق له شرعا فكان كاحتباس المرأة نفسها لصدقتها فيبقى ان لا يسقط
 قلنا ليس كذلك لان في احتباس المرأة لصدقتها فانفوت الاحتباس عن الزوج حين امتنع عن اداء صداقتها وهذا القبول
 ليس من قبل الزوج هم والبتوبة ان يغلي بنينا وبنيه في منزله ولا يتخذ ما شئ هذا التفسير قولنا وحي ان يغلي المولى
 بين اتمه وبين العبد في منزله ولا يتخذ ما شئ الامة وهو بالنسب عطف على قوله ان يغلي هم ولو استخذ ما شئ اى و
 لو استخذهم المولى اتمه بعد البتوبة سقطت النفقة لان فوات الاحتباس شئ فلا يجب بشئ هم والبتوبة غير لازمة على امر
 في النكاح شئ اى في باب نكاح الرقيق حيث قال ابو اشم بد انه لا يتخذ ما كان له ذلك لان حق المولى لم ينزل البتوبة
 كما لم ينزل بالنكاح هم ودفعته الجارية احيانا من غير ان يتخذ ما لا تسقط النفقة لانه لم يتخذ ما يكون له اتمه واداش
 اى البتوبة وكانت الخدمة من الجارية من غير استحقاق المولى هم والمديرة وام الولد في هذا شئ اى في عدم وجوب النفقة
 هم كالامة شئ مني كما ان الامة النفقة لها قبل البتوبة فكذلك المديرة وام الولد لا نفقة لها قبل البتوبة بخلاف المكاتب
 حيث تجب لها النفقة اذا لم تجس نفسها منه طامة ولا تشترط البتوية لان اى ليس له ان يتخذ ما ولا يملك منها من الزوج
 لانها صارت خص بنفسها ونافعا بالكتابة فوجبت ما عتت الكسوة او النفقة او سرقته لم يجز حتى يمضي الوقت بخلاف الجاهل
 او الفرق ان نفقة الماهم مقدمة بالمجانية بخلاف الزوجة فانها غير مقدمة بالمجانية في حقها حتى تاخذ ما عتت الخصى بخلاف الماهر
 لانه لا يفرض لهم مع غناهم اذا كان الزوج صاحب ما يدره وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزانة الاكل قول القاضي
 استدنى عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدنى الاعمير فزنا لم تقل على بيتي ان يكون لها فراش على حدة ولم
 يكتف بفراش واحد لها لانه قد تغير لها في الحيض والمرض وقد جاء فراش لك وفراش لك وفراش لطفلك والزوج
 لا يتطامن ولو اختلفا في البيرة والعسرة فالقول لتعبيته والبيتة لما وجبه قال الشافعي والبولفور وذكر محمد في الزيادة
 ان القول لما مع بيتنا

ان القول لما مع بيتنا

فصل اى هذا فصل لما فرغ من بيان النفقة شرع في بيان السكنى هم وعلى الزوج ان يسكنها شئ اى يسكن امرأته
 هم في الاضرة ليس فيها احد من المهرش كما هو اعتقاد احد من قراة لانه السكنى عما فليس للزوج ان يترك غير اسمها كما

في الصحيح لانه صلاته
 وان تزوج الحرة
 فبواها مولاها معه
 منزلة افعليه النفقة
 لانه تحقق الاحتباس
 وان لم يزوجها فلا نفقة
 لعدم الاحتباس
 والبتوبة ان يغلي
 بينهما وبنيه في منزله
 ولا يستخذم مولا
 استخذمها بعد
 البتوية سقطت
 النفقة لانه فوات
 الاحتباس شئ مني
 عاين كذا في شرحه
 ولو اختلفا في البيرة
 من بيتنا
 لا ينفقها النفقة
 لم يستخذمها لكونه سرقا
 والمهر والمهر
 كرامة فصل في الزوج
 ان يسكنها في داره
 ليس فيها احد من المهر
 الا ان يتخذ ذلك

الان يحتاج ذلك لان
 السكنى من كفايتها
 فيجب لها كالنفقة
 وقد اوجبه الله تعالى
 مقرونا بالنفقة واذا
 وجب حقها ليس له
 ان يشترط غيرها فيه
 لانها تنفرد به فانها
 لا تسمى على متاعها
 ويعينها عن المعاشرة
 وزوجها ومن الاستمتاع
 لان تحتها ولا نفارضة
 بالتعاقب حقها والكل له
 والامس غيرها فليس له
 ان يسكنه معها لاني
 ولو اسكنها في بيت من
 الدار مفرد وله غلق كافا
 لان المقصود حصول
 ان يعين والدوها وادها
 من غير ذلها من الدار
 عليها لان المتزوجة ملكة فحق
 النكاح من حقها وملكها
 ينعينها من النظر اليه او
 في اي وقتة اختار
 ملك فيه من طاعة الزوج
 وليس له في ذلك

هم الا ان يختار ذلك من
 شرا او به اثبت في قوله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم والفقهاء طبعوا من وجوبه
 اى من طاعتكم معنى بالنفقة وقال الا تترامى اكان يحتاج صاحب المداينة ان يقول اوجبه الله مقرونا بالنفقة لان القرآن
 في النظر لا يدل على القرآن في الحكم فلو اقتصر على قوله اسكنوهن انتهى قلت لو اقتصر هو عن هذا الكلام لكان اولى واجد ولانه لم
 يكن في صدره اثبت في النظر بل يوجب القرآن في الحكم اولاد وانما ذكره بحسب ظاهر قوله ابن مسعود على ان في هذا خلافا بين
 الاصولييين هم واذا وجب الاسكان شرا حال كونهم خالفا فليس له ان يشترط غيرها لانها تنفرد به شرا اى باسكان الغير بها
 هم لانها لا تسمى على متاعها شرا وانما يتابعهم وينتفع بذلك شرا اى اسكان الغير بها عن المعاشرة مع زوجها
 لان الغير يفتقر مثل الرقوب عليها ومن الاستمتاع شرا بالجماع ودواعيه وقيل اذا كان هناك من غير عبد الا يفهم الطلاق الا يفتقر
 ان ينع في الفتاوى ليس له ان يسكنها مع امته في بيت واحد وان اسكنها في بيت من داره والامته في بيت جاز له ذلك
 والصحيح انه يحتاج الى استخراصه في كل ساعة فله ان يسكنها معها المفردة ولكن كره ان يسكنها معها مفردة امته وفي الميزانة مع غيرها
 من المخدم يحل له وطعن ونقص المفردة معهن وكذا مع غيرها ونقل في خلاصة الفتاوى عن ادب القاضي للحنفية في كتابه
 عن القاضي ان الزوج يغير بها فطلب ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم به جبره وان لم يعلم ان كان جبره صالحين اقرب
 لكن يالهم ان خبروه كما شئت جبره وان لم يكونوا صالحين او يميلون اليه امره وبالا اسكان عند قوم صالحين هم الامان
 تختار ذلك شرا اى تحتها المرأة اسكان الغير بها لانها تنفرد به شرا لان المنع كان لغيرها فاذا سقطت
 حقها لا يبقى لها كلامهم وان كان له ولد من غير شرا اى من غير امرته التي مودعهم فليس له ان يسكنها شرا اى ولده
 هم سماها بياش اشارة الى قوله لانها تنفرد بهم ولو اسكنها شرا اى امرتهم في بيت من الدار مفرد وله غلق كافا
 لان المقصود حصول شرا وقال الفقيه ابو الليث في الفتاوى عن ابى بكر الاسكان انه قال اذا كان في الدار بيت
 وقد فرغ له اتيانه الا ان يسكن من الزوج بيا او لا يجنبه يسكنه ان يسكنها من غير كراهته هم ولده شرا اى للزوج
 هم ان يشترط والى قوله ابن مسعود شرا اى من غير الزوج هم والى ما شرا اى امرتهم في بيت من الدار مفرد وله غلق كافا
 وان غلق منسوب بقوله ان يشترط هم لان المنزل ملكه شرا اى ملك الزوج هم فله حق النكاح من دخول ملكه شرا اى باسكان
 منازلههم ولا يشترط من النظر اليها شرا اى الى امرتهم وكلامها شرا اى لا يشترط اليها من كلامها معهم في اى
 وقتة انتاب والافيه شرا اى في النكاح والنظر والكلام هم من طبيعة الزوج شرا اى حرهم لماروى في الصحيح عن جبره
 لهم من بني بني عليه ولم يقول الا يدخل الجنة فاعلمهم ليس في ذلك فشر شرا اى ليس للزوج في النظر اليها وكلامهم

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاثم وتطويل
الكلام شئ لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وتطويل فتحة الشر والفساد هم وقيل لا يمنع من الزوج الى الوالدتين
لا احتمال انهما الايمان اليهما فاذا منعها من الزوج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شئ اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شئ وعليه الفتوى هم وفي غير ما شئ اي في غير الوالدتين
من الكبار هم التمتع بمرقة شئ واحدة هم وهو الصحيح شئ اخر زوجة عن محرمين متاعل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف في زيارتها فلا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل فغيره شئ
اي المال له الغائب هم وبالزوجة شئ اي وتعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغائب هم فرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغائب بولده ووالديه شئ وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامانة وقال زولا في فرض غيبه
كذا في شئ الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون له المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل فنتجنا على شئ
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغائب في ثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر وكان ابو حنيفة او القبل فنتجنا على الزوجة ثم رجع وقال القبل
هم وكذا شئ اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المالكين هم اذا علم القاضي بذلك شئ اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغائب هم ولم يعرف شئ اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم به شئ اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شئ اي لان صاحب اليد هم لما اقرب الزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شئ اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير ما شئ اي من غير مضي الزوج لم يثبت هدم المرأة ابى سفيان ماضي من مال زوجك كالمالك
وولدك بالمعروف وقد مر عن قريب فان قيل فيشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب وهاهنا مقرر الدين
على الغائب لا يامر القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قالوا ان القاضي يأمر في حق الغائب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا نظر له بانفاقه لثاني قضاء دينه ليس فيه تجاوزا لملكه بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شئ هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغائب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهي حق على الغائب هم لاسيما ههنا
شئ اي في هذه المسألة وسياستها خصوصا ههنا وهو مركب من الشئ وكلمة او الشئ اليل اصلا شئى قلبت الواو ياء و
او غمت الياء في الياء والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازادة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

وقيل لا يمنع من الدخول والكلام
وانما يمنع من القراءة لان الفتنة في اللبث وهو الكاثم وتطويل
الكلام شئ لان تطويل الكلام يؤدي الى القال وتطويل فتحة الشر والفساد هم وقيل لا يمنع من الزوج الى الوالدتين
لا احتمال انهما الايمان اليهما فاذا منعها من الزوج اليها توهم فيها العقوق الذي هو من الكبار هم ولا يمنع من الدخول عليها
شئ اي ولا يمنع الزوج والديها من الدخول عليها هم في كل جمعة شئ وعليه الفتوى هم وفي غير ما شئ اي في غير الوالدتين
من الكبار هم التمتع بمرقة شئ واحدة هم وهو الصحيح شئ اخر زوجة عن محرمين متاعل فانه قال لا يمنع المرأة من زيارة
الحرم في الشهر مرة او مرتين وعلى هذا الخلاف في زيارتها فلا يمنع من زيارة الاقارب في كل شهرين او ثلاث
ولا يمنع محارمها من الدخول عليها في كل جمعة ومنعهم من الكيفية هم واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل فغيره شئ
اي المال له الغائب هم وبالزوجة شئ اي وتعرف ايضا بان هذه المرأة للرجل الغائب هم فرض القاضي في ذلك المال
نفقة زوجة الغائب بولده ووالديه شئ وكذا الفرض نفقة اولاده الكبار والزنا والامانة وقال زولا في فرض غيبه
كذا في شئ الا قطع وانما اعتبر اقراره بالمال بالزوجة لان المال يكون له المودع او اجد الزوجة او المال لم يقبل فنتجنا على شئ
من ذلك ما على الزوجة فلان المودع اوله ليس يمنع من الغائب في ثبات السكن عليه والاستقلال من القاضي نظر
انما يكون بعد العلم بالزوجة ولم يوجب العلم فلا يوجب بالنظر وكان ابو حنيفة او القبل فنتجنا على الزوجة ثم رجع وقال القبل
هم وكذا شئ اي وكذا الفرض القاضي النفقة له المالكين هم اذا علم القاضي بذلك شئ اي ما ذكر من الزوجة
والمال للغائب هم ولم يعرف شئ اي والمال ان صاحب اليد لم يعرف هم به شئ اي بما ذكر من الزوجة والمال هم
لان شئ اي لان صاحب اليد هم لما اقرب الزوجة وبالودعية فقد اقران حق الاخذ لما شئ اي المرأة هم لان لما ان
تاخذ من مال الزوج حقها من غير ما شئ اي من غير مضي الزوج لم يثبت هدم المرأة ابى سفيان ماضي من مال زوجك كالمالك
وولدك بالمعروف وقد مر عن قريب فان قيل فيشكل على هذا الوجه صاحب الدين غريبا او مودعا للغائب وهاهنا مقرر الدين
على الغائب لا يامر القاضي بقضاء دينه من الودعية والذين قالوا ان القاضي يأمر في حق الغائب بما هو انظر له في الامر
بالانفاق له ولا نظر له بانفاقه لثاني قضاء دينه ليس فيه تجاوزا لملكه بل هو قضاء عليه بقول الغير هم واقرار صاحب اليد
مقبول في حق نفسه شئ هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال ينبغي ان لا يصح اقراره لانه اقرار على الغائب فاما
بقوله واقرار صاحب اليد وهو الذي عنده الودعية مقبول في حق نفسه لانه اقرار له به وهي حق على الغائب هم لاسيما ههنا
شئ اي في هذه المسألة وسياستها خصوصا ههنا وهو مركب من الشئ وكلمة او الشئ اليل اصلا شئى قلبت الواو ياء و
او غمت الياء في الياء والاسم بعد مجرى مجرى واذا كانت لازادة ويجوز مفعولها خبر لغيره او محذوف اذا كان اسما موصولة

فانه لو انكرا احد الامرين لا يقتل
المراة فيه لان المودع لا ي
يخصه في اثبات الزوجية
عليه ولا المراة خصه
في اثبات حقوق الغائب
فاذا ثبت في حق بقدرى الى الغايب
وكذا اذا كان المال
في يد مضاربة
وكذا الجواب الذين
وهذا كنه ادا كان
المال من جنس
حقها دراهما او دنانيرا
وطعاما وكسوة من جنس
حقها اما اذا كان من خلاف
جنسه لا نفرض النفقة
فيه لانه يحتاج الى البيع
يباع مال الغائب بالاتفاق
اما عندا يحنيفة فلا
لا يباع على المحاضر كذا اع
الغائب اما عندا فلا
ان كان يقصر على المحاضر
يعرف امتناعه لا يقصر
على الغائب لانه لا يعرف
امتناعه قال وياخذها
كفيلة نظر الغائب

ويجى منه ما بالاستئذان بمعنى الان الاخراج ولا سيما ايضا للاخراج ولكن باثبات ما هو الافضل لا نقول ان كرسى القوم الاما
رايه اي معنى ان اكرام زيد اكثر من اكرام فلان من اكرامهم فمذا كذا كذا بيا ان اكرام صاحب اليد في ساير مواضع مقبول في حق نفسه
وقيل عليه البينة اذا انكر الحق هم فانه شى اى فان صاحب اليد هو اكرام الامرين شى اى الودعية او الزوجية هم
لا تقبل بينة المرأة فيه شى اى في احد الامرين لان اقامتها اذا كانت للزوجية فلا تسعهم لان المودع ليس بغيرهم في
اثبات الزوجية عليه شى اى على الغائب وان كانت اقامتها لاثبات الودعية فلا تسع ايضا لان المرأة ليست بغيرهم هو
معنى قوامهم ولا المرأة بغيرهم في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حق شى اى فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقهم
تعدى الى الغائب شى لكونه اقر ملكة قال تابع الشريعة كالنفر وبهلال رمضان ثبتت الرضاينة في حقهم ثم تعدى
الى غيره وكذا شى اى وكذا يفيض القاضى النفقة المذكورين هم اذا كان المال في يده شى اى في يد صاحب
اليدهم بغيره شى بان كان صاحب المال بغيره فيهم وكذا الجواب في السنين شى اى بمعنى اذا حضرت المرأة
غيرهم وبها الغائب عن القاضى فافتقر بالدين والزوجية فرض القاضى النفقة وان حجبها بها فلامهم وبها كذا شى
اى بما لا ينفى فلما سن فرض القاضى النفقة عن غيرهم صاحب اليد الزوجية والمال كذا هم اذا كان المال من
جنس حشاش اى حق المرأة هم وراهم وذا في احوالهم وكسوة شى اى او كان كسوة هم من جنس حشاش اى
جنس ما كسى ثلما المرأة في ثياب الكسوة لانها جنس ثياب المستحق هم اذا كان من خلاف جنس شى اى من خلاف جنس ثيابها
كالارد البعير ولو فرض هم لا يفيض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يبلغ مال الغائب بالاتفاق شى اى عند اصحابنا هم
اما عند ابى حنيفة فانه لا يباع على الحاضر شى اى بمعنى لو كان حاضر اما كان للقاضى بيع مال لان بيع القاضى على وجه الحجر
على العاقل البالغ اطلاق عنه فاذا كان غايبا بطريق الاول وهو حتى قوله فكذا على الغائب هم واما عندا شى اى عند
ابى يوسف ومحمد فانه ان كان يقضى على الحاضر شى اى ثبت امتناعه من الحق الذي عليه هو حتى قوله لانه يعرف امتناعه
شى اى يقضى لابل امتناعه وقوله لا يقضى على الغائب شى اى خبر كان وانما لا يقضى عليه لانه لا يعرف امتناعه شى اى
لا يجوز للابوين بيع عرض الولد الغائب عن ابى حنيفة امتناعه ولا يعرض له القاضى ويعرفان في انفسهما بالمعروف كذا في
الحققة هم قال شى اى القدر يرمى هم وياخذ منها شى اى من المرأة هم كفيلة بها شى اى بالنفقة هم نظر الفلك
شى وقال الشرى وبذا حسن وان لم يات به جاز له ذكره في ادب القاضى للخصان وقال الصمد الشهيد ورجع القاضى
نظر الغائب ولكن القاضى سلفا او لا على ان يرد بها لم يعطها النفقة ان يجوز ان يعطيا النفقة ما قبل ان يبيع مع تلبس
الامر على القاضى فياخذ النفقة ثانيا ثم اذا حلفت اعطاه النفقة واخذ منها كفيلة لهم لانها شى اى لان المرأة

فقد صدق وان اقامت
 بينة فقد ثبت حقه وان
 عجزت يضمن لكفيل او المداة
 وعمل القضاء اليوم على هذا
 انه يقضي بالنفقة بعد العايب
 لحاجة الناس فهو مجتهد فيه في هذه
 المسئلة اقول مرجوع عنها
 فلم تذكرها فخصم اذا طلق
 الرجل امراته فليها النفقة والسكينة
 في عدتها رجعي كما ان بانسا قال
 الشافعي لا نفقة بميتة لانها
 كانت حاملا اما الرجعي فلا نفقة
 بعد قائم لا سيما عندنا فانما جعل
 الوطى اذ البائن فوجه قوله
 ما روي فاطمة بنت خويلد طلقته
 زوجي ثلثا فلم يفرض لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نفقة ولا نفقة ولا
 لا طلاق له في مرتبة على الملاح
 ولهذا لا يجزى للزوجة عنها زوجها
 لانها لم تجزى عنها اذا كانت حاملا

اي من ايسرهم فقد صدق شئ المرأة هم وان اقامت بينة فقد ثبت حقه وان عجزت شئ
 او المرأة شئ فان ضمن الكفيل يرجع على المرأة هم وعمل القضاء اليوم على بانسا
 الغايب لمائة الناس اليه وهو مجتهد فيه شئ اي بين علمنا اما لان فيه خلاف زفر اولان فيه خلاف ابني يوسف على ما ذكر
 المختصات طلقها او على قوله الاول او على ما ذكره في مختصر الكافي ثم على قول سن يفرض لا تتحلج المرأة الى اقامته البينة التي
 لم يحايف الا بالنفقة هم وفي هذه المسئلة اقول مرجوع عنها لم يذكر بانسا منها ان القاضي اذا لم يكن علمها بانسا فاقامت البينة
 على النكاح يقبل في قول ابني حنيفة ووجه الاول ومنها لو اقامت البينة على الموعود او المديون المباح للنكاح او النفقة
 على قول ابني حنيفة او لا ثم مرجع قال لا يقبل ومنها ان البينة على قول ابني يوسف او لا يقبل ولكن لا تقضي بالنكاح كذا في
 القية والفتاوى الصغرى

فصل لما فرغ من بيان النفقة والسكنى قال قيام النكاح بينهما شئ في بيان ذلك بعد الفارقة هم واذا طلق الرجل
 امراته طلقا بالنفقة والسكنى في عدتها رجعي كما ان شئ اي الطلاق هم بانسا شئ هو قول عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنه ووجه الشك في سوره وعائشه واسامة بن زيد بن كابت في رواية وجابر في رواية وقال سعيد بن المسيب
 وشريح والاسود بن زيد والشامي والحنان بن يحيى واهم وقال الشافعي لا نفقة للبيته شئ
 وهي التي طلقها لما اراد ابو موسى خي وقع الطلاق بانسا عنده وهو قول ابن عباس وجابر في رواية وقال مالك وجمعه
 في المشهور وعطاء وطاوس وعمر بن ميمون وعكرمة والليث بن سعد وداود وهم الا اذا كانت حاملا شئ فانما يجزى لها
 بالاجماع خلافا للاطاهرية وعند الشافعي والملك لا سكنى لها ايضا هم اما الرجعي شئ اي اما الطلاق الرجعي هم فلان النكاح
 بعد قائم لا يسا شئ اي خصوص ما هم عندنا فانما يجعل له الوطى شئ في الطلاق الرجعي حتى يكون رجعا هم والاباين
 فوجه قوله شئ اي قول الشافعي هم ما روي عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يفرض
 لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة شئ هذا الحديث اخرجه الجماعة الا البخاري عن الشعبي عن فاطمة بنت
 قيس قالت طلقني زوجي ثلثا فقامت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة
 فامرني ان اقدم بيت ابن ام مكتوم وفاطمة بنت قيس بن خالد القرشي الغيرة الصعابية اخت الصفاك بن قيس
 وامر زوجها ابو عمرو بن حفص وذكر النسا في ان اسمه احمد وقال القاضي الا شهر في اسمه عبد الحميد وقيل كنية هم ولانه
 لا ملك شئ اي لا ملك ههنا هم وهي شئ اي النفقة هم مرتبة على الملك شئ فلما تجب هم ولمذا شئ اي لا بل
 صدرم الملك هم لا تجب لستوني عنها زوجها لانها لم تفرض شئ اي لانها لم تفرض الملك هم بخلاف اذا كانت حاملا شئ يعني تجزى لها

الملك

النفقة من الزنا عتقته على من نفقه المالك هم بالنقص هو قول القائل وان كن ادوات حمل فانفقوا عليهم ثم دنا ان النفقة
جزاء عن الاحتباس على اذكرناش وفي بعض النسخ على ابينا ابي في اول باب النفقة هم والاحتباس قائم في حق حكم مقصود
بالنكاح وهو الولد ش الحكم المقصود بالنكاح هو التوالد والاستمتاع قال تلج الشريعة بخلاف المضارب اذا كان يعمل في المهر
حيث لا تجب نفقة في مال المضاربة لانه ليس بمجوس تجرب المال قصد او بخلاف الصغيرة التي لا يستمتع بها الا الكبيرة والرقا ظما
النفقة هم اذا العدة واجبة لعيانته الولد فتجب النفقة ولهذا كان لما ش ابي المبتوتة هم السكنى بالاجماع ش وعوى الاجماع
فيه نظر لان السكنى لا تجب على ذهاب حسن البصري وعطاء بن ابي رباح والشعبي واسحاق وابراهيم في رواية واهل الظاهر
هم وصار ش ابي حكم المبتوتة هم كما اذا كانت حامله ش وجوب النفقة اذا كانت حامل لا يخلو من احد الامر من اما ان
كان الاجل العدة ولما اذا كان الحمل غيبا بان ورث من ابيه من امه او امي له بها كما يجب على الزوج نفقة المطلقة
الحال فلو كان الاجل الولد لا يجب لان نفقة الولد على الاب لا تجب اذا كان الولد غيبا لا ترى انه اذا اتفق على الولد ولم يعلم
بانه غيب شتم تبين بانه غيب يرج عليه وهنا لا يرج عليه وان كان حكم الحاكم ضل من النفقة كانت الاجل العدة وفي هذا انهم
الحامل والحامل سوا فان قلت اذا كان كذلك فافادة القيد بالحمل في الآية قلت ان الحامل تستحق النفقة بقدر عدتها ثلثة
اقراء فوقع الاشكال ان الحامل تستحق النفقة في مقدار هذا الزمان او اكثر فاذا زال هذا الاشكال ان الحامل تستحق النفقة وان طالت
مدته الحمل بقوله تعالى حتى تضعين حملن فان قلت انقطع الزوجية في المبتوتة فلا يجب لها النفقة كالموتى في عتقها وهاهنا قلت
صحة للقياس لان النفقة جزاء الاحتباس والمبتوتة مجبوسة عن سائر الازواج في بيت زوجها في عدتها فتجب لها النفقة
كما في الزوج بخلاف المتوفى عنها زوجها لانها ليست بمجبوسة عن الزوج بل لحق الزوج هم ومحدث فاطمة ش هذا جواب عن ش
فاطمة بنت قيس الذي روي في نسخة من حديث فاطمة هم رواه عمر ش يعني ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه هم
خان قال في كتاب ربا ولاسته متفقون مرة لانه في حديث ام كذبت فخطت ام بيت سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول المطلقة الثلث النفقة والسكنى ادامت في العدة ش هذا الحديث اخرجه مسلم عن ابن اسحاق قال حديث ابي جهم
فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سكنى لها ولا نفقة فاخذ الاسود وكفا من تراب فحصبه به فقال ملكك عند
بمثل هذا قال عمر رضي الله تعالى عنه لا تنكر كتاب ربا ولاسته متفقون مرة لانه في حديث ام كذبت فخطت ام بيت سميت رسول الله
ورواه ايضا ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني لكن لا يقل عمر رضي الله تعالى عنه سميت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولكن روي بابرانه عليه السلام قال المطلقة ثلثة النفقة والسكنى ذكره عبد الحق وقد يوجب الطحاوي في هذا الظاهر
ومن الكلام فيه وشراؤه كما ينبغي فمن اراد ذلك فليرجع اليه قوله لا يبيع كتاب ربا يريه بقوله تعالى اسكنوهن من حيث يبتغي

لان اعرفكم بالنقص
وهو قوله فعلى ان
كن اولاد حمل فانفقوا
عليهن الآية ولما
ان النفقة جزاء
احتباس على ما ذكرنا
والاحتباس قائم
في حق حكم مقصود
بالنكاح وهو الولد
اذا العدة واجبة لعيانته
الولد فتجب النفقة
ولهذا كان لها السكنى
بالاجماع وصار كما اذا كانت
حامل او حدث فاطمة
بنت قيس في حديثهم
فانه قال لانه عتقنا
ربنا وستة بنينا ليقول
امرؤ الاكاذبي قد
ام كذبت فخطت
ام نسبت سمعت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول
يقول المطلقة الثلث
النفقة والسكنى
ما دامت العدة

فواجبة لما فيسقط ذلك بحجى الفقرة من قبلها بمعية وقال في البسطة نفقة المردة لا عين الرد قبل لانها تجس المجرية بحق
 لا بموجب النفقة حال قيام النكاح فكذا في العدة حتى لو ارتدت ولم تجس بل هي في بيت الزوج اذ ثابت وجبت الوطى في بيت الزوجية
 النفقة لعدم الجس هم بخلاف المهر بعد الدخول ثم حيث لا تسقط لهم لانه وجب التسليم في حق المهر بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت
 الفقرة من قبلها ش اى من قبل المرأة لكن هم بغير معية كغير العتق ش نحو ام الولد اعققت ونحو المدبرة اعققت وهما
 عن الزوج قد لول المولى لما بينهما فاختارتا الفقرة فلما النفقة هم وخيار البلوغ ش نحو الصغيرة اذ كنت واختارت نفسها فلما نفقة
 هم والفرق لعدم الكفاة ش بعد الدخول فلما النفقة وكذا الملاءمة النفقة والسكنى وكذا البانية بالخلع والايلاء هم لانها
 جبت نفسها بحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذ جبت نفسها لا يستفاد المهر ش حيث لا يسقط النفقة هم وان طلقا
 ثلثا ثم ارتدت والى اذ باقية سقطت نفقتها ش لان الاسقاط بسببها هم وان كنت ابن زوجا من نفسها فلما النفقة ومعناه
 ش من كلام المصنف معنى قول القدوري هم كنت بعد الطلاق ش فلما نفقة لما لم يحصل الفقرة من قبلها بمعية
 وقال زفر النفقة لما اذ امكن ابن زوجها في عيها كما اذ امكنه في حال قيام النكاح لا يجب فكذا انها هم لان الفقرة ش
 هذا التعليل اشارة الى الفرق بين السليتين المذكورين احدهما هو قوله وان طلقا ثلثا ثم ارتدت والاخرى هو قوله وان
 كنت ابن زوجها حيث تسقط النفقة في الاول دون الثانية بيانه هو قوله لان الفقرة هم تثبت بالطلقات الثلاث فلما اعل
 فيها للرودة ش اى لا اعل في الفقرة لاجل الرد بل الجس والتكليم هم اى ولا اعل في الفقرة لاجل التكليم بل اى لم الجس
 هم الا ان المردة ش اى غير ان المردة هم تجس حتى تنوب ش من الردة هم ولا نفقة للمجوسه والمكته ش
 اى المرأة التي كنت ابن زوجها لم تجس ش فلما النفقة هم ولما ش اى ولما التعليل الذي على السليتين
 هم يقع الفقرة ش بينها حيث تكون النفقة للمكته ولا تكون للعتة اذ ارتدت فروع ابراته من النفقة في المستقبل ش
 زوجة لا يصح ولو ابراته عنها في الخلع صح لان الابرء في الخلع ابراء بعوض وفي الاول ابراء قبل الوجود فلا يصح ولو ما لحيت
 العدة على وراهم كانت عديتها بالحيض لا يصح للجمالة وان كانت بالاشهر قمع لان المدة معلومة والملاءمة النفقة لا
 وعند الشافعي لا نفقة لما وفي السكنى قولان تجب في قول ولا تجب في قول

فصل اى هذا فصل لما وقع من بيان نفقة الزوجية شرع في بيان نفقة الاولاد وهم نفقة الاولاد الصغار على الآ
 لا يشارك فيها احد كما لا يشارك في نفقة الزوجية ش هذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان نفقة الولد على الاب
 والام ثلثا بحسب ميراثهما وابعاد الابيمة الاربعه تجب نفقة الولد الصغير على الاب وقال الطحاوى في مختصره ويجوز ايل
 على نفقة اولاده الصغار اذ كانوا اقراء ذكورا كانوا اوانثا وان كانوا اكبارا محتاجين اجر على نفقة الاناث منهم ولم يجز

بخلاف المهر بعد
 الدخول لا تنجده
 التسليم في حق المهر
 بالوطى في بيت الزوجية
 جلوت الفقرة من قبلها
 بغير معية كغير
 العتق وخيار البلوغ
 والفرق لعدم الكفاة
 لانها جبت نفسها
 بحق وذلك لا يسقط
 النفقة كما اذ جبت
 نفسها
 لا يستفاد المهر طامها
 ثلثا ثم ارتدت والى
 بالذلك سقطت نفقتها
 وان مكته هو زوجها
 من نفسها طامها النفقة
 معناه مكته بعد الطلاق
 لان الفقرة ثابتة بالطلقات
 الثلاث لا على الفقرة والى
 لان الرد تجس حتى
 ولا نفقة للمجوسه والمكته
 ايجب على النفقة الفرق
فصل نفقة الاولاد
 الصغار على الاب لا يشاركه
 فيها احد كما لا يشاركه
 في نفقة الزوجية

بقوله تعالى على
للزوجة ولها رزقها
والمولود له هو الوالد
وان كان الصغير
رهنيا فليس على
امه ان ترضعه
لما بينا ان الكفاية
على الاب واجرة
الرضاء كالنفقة
ولا نهائهما
لا تقدر عليه بعد
بها فلا معنى للمعبر
وقيل في ما يدل قوله
تعالى ولا تضار
والدة مولدها
بلازمها الا في موضع
كراهته وهذا لا
ذكرنا بيان الحكم في
اذ كان جدي ترضعها
اذ كان جدي ترضعها
تجوز الام على الارضاع
شبه الصبي عن الصبياء
قال في التمهيد في
منها

على نفقة الذكور بنسبهم وان كان من ذكورهم من به زانية كالمعنى والتمثيل في اليمين وما شبه ذلك فانه يجب على نفقة هم بقوله تعالى
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب ش وقيل وجه الاستدلال ان رزق الوالدات وجب على الاب ليس للمولود
وجب عليه رزق المولود بطريق الاولى هم فان كان الصغير رهنيا فليس على امه ان ترضعه لما ينشئ معنى قوله لا يشارك فيها احد
هم ان الكفاية ش اي كفاية الصغير هم على الاب واجرة الرضاع كالنفقة ش يعني كما تجب عليه نفقة اذا فطمه يجب عليه ان يتاجر
من يرضعه فيكون باجرة الرضاع كالنفقة تجب عليهم ولا تسامحت لا تقدر عليه ش اي على الارضاع هم معذور بها ش
يسمونها من الارضاع هم فلا معنى للرجوع عليه ش اي على الارضاع هذا اذا وجد من يرضعه فان لم يوجد ولم يكن بها علة تجبر عليها
عن الصبياء وفي الذخيرة لو كان لا يوجد من يرضعه او لا يأخذ شي غير ما تجبره وذكر المصنف في ظاهر الرواية لا تجوز لان المولود يرضع
بالدمن والشرب وبقية الابان فلا يورث ترك اجبارا الى التلف والى الاول ال القدرى والخسري وقال شمس الائمة
الخسري اذا لم تجز كان على الاب ان يرضع المرأة ترضع عند الامه ولا ينزع المولود من الامه لان الام اجبت على ان تجزها
لكن لا يجب عليها ان تمكث في بيت الا اذا لم ترضعها ذلك عند العقد وكان المولود يستغنى عنها في تلك الساعة بل لما ان
ترضع ثم ترجع الى منزلها وان لم ترضعها ان ترضع عند الامه كان لما ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجه فترضعه عند خذها
ثم يدخل المولود الى الامه الان يكون اشترط عند العقد ان يكون الطفل عند الامه فيلزمها الوفاء بالشرط وقال في العمدة و
لا يجوز اخذ الاب باجرة الرضاع اكثر من سنين بالاجماع هم وقيل في تأويل بقوله تعالى ولا تضار والدة مولدها بالارضاها الارضاع
سح كراهتها ش و لا مولود له بولده بان ترضع الام المولود الى الاب اذا لم يقبل الصبي الا ان يرضع الامه والحاصل ينبغي
ان يلحق بها العز من قبل الزوج وعن ان يلحق العز بالزوج من قبل المرأة بسبب المولود هم وهذا الذي ذكرنا ش اي عدم
الجبر في نسوة الاترازي وهذا الذي ذكرتم فسر بقوله اي الذي ذكره القدرى بقوله وان كان الصغير رهنيا فليس على امه
ان ترضعه هم بيان الحكم ش اي القضاء واما من جهة الدين فيجب عليها ان ترضع قال الاترازي وانهما قالوا لا يجوز لها
ان تأخذ الاجر بالارضاع لان اخذ الاجرة بازاوي يجب عليها من حيث الدين لا يجوز به مرج في شرح كتاب النفقات قال
ونحن بعض الشافعين ان المراد من قوله بيان الحكم هو جواب ظاهر الرواية ثم قال ودروى الحسن عن ابى سفيان ان النفقة على
والام ثمنا بحسب ما يشاء المولود وتملك الرواية محتمة ولكن الشرح من المشرح كالصعب من النون هم وذلك ش يعني
عدمه وجب الارضاع على الامهم اذا كان يوجد من يرضعه ش اي من يرضع الصغير يعني يوجد من يرضعه اخرى تجبرهم
اذا كان لا يوجد من يرضعه اخرى ش اي الامهم هم على الارضاع ميانة للصبي عن الصبياء ش ففتح الضاد مصدر من
مناع يصنع اما الصبياء الكسرة فموجب طبعه هم قال ش اي القدرى هم وليا جلا لاب من ترضعه عند ش اي عند الامهم الصغير

هم اما استيجار طلاق لان لا ير عليه وقوله من اي قول القدرى هم عندنا من ادوات ذلك لان الجور لما شق اى الى الترتيب
 لما بحق المنة ولا عليها ان تكثرت في بيت الام لان الشتر ذلك وقد ذكرنا من قريب فان اجرت نفسها الارضاع ثم تزوجت
 فليس للزوج منها من ذلك حتى يقضى مدة الجارية ولا سيما اذا نام العصبى بشئ اخر فله الاستملاء به وليس لولى العصبى منه
 من ذلك به قال الشافعى وقال الكلبى ليس له عليها الا برضى الولى ولو اجرت نفسها للارضاع يجوز باذن الزوج وبغيره لا يجوز لان
 الحق له واما الجاهل للشافعية والثاني يجوز له نعمتها انما هو عندنا فله انما يعلم بها وليس له منه من وطئها فاجلته فله
 للغير كما لو مضى هم وان استاجروا وبى زوجته او ممتدة ترضع ولا يملك تزوج لان الارضاع تحق عليها واية قال الله تعالى
 والاولات يرضعن اولادهن شش واثم في سنة فصيل انه يجوز من غير الزام الارضاع وقيل انه في معنى الامر لقوله اما
 والمطاعات تيرضعن واللاح انما يرضع الام على وجه القرب او على وجه الوجوب بخلافه فليس الاذى اسمهم الا انها عذرت
 لاحتمال مجزافا وقد ردت عليه شى اى على الارضاع بالاجر هم ملتقى رتبا فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وبذا
 شى اى بذلك كوزن عدم جواز الجارية هم في العدة عن طلاق حتى رويته وامسدة لان النكاح تمام وكذا
 شى اى وكذا لا يجوز هم في البتة شى اى في العدة فيه روايتان لا يجوز هم في رواية شى وبى رواية الحسن عن
 ابى صيفة هم وفى رواية اخرى جاز استبراء شى وبى ظاهر الرواية هم لان النكاح قد زال شى فصارت كالابنية هم
 وجه الاول شى هو عدم الجواز هم انه شى اى ان النكاح هم باق في حق بعض الاحكام شى وبى العدة ووجوب النفقة
 وانما شى وبى دفع تركه انما وشاء له لما فلا يجوز استبراء كما في حال قيام النكاح هم ولو استاء جاز وبى منكوته او ممتدة لا ير
 ابن لمن غير جاز لانه غير شى عليه لان انقضت عدتها واستاء باليمين لا يرصاع ولذا جاز لان النكاح قد زال بالكلية وصارت
 كالابنية فان قال الاب لا استاء جاز شى اى امرته هم وجاز بغيره فوضعية الام على اجر الابنية او وضعية بغيره كانت شى
 اى الام هم اى به لانها شفق شى على الصغير هم فكان قولا للبعى الى الرغ اليها شى اى الى الام والرغ الى الابنية
 امره هم وان التمس شى اى وان طلبت الام هم زيادة شى على اجرة الابنية هم لم يجز الزوج عليها شى اى
 على الزيادة هم دفعا للفرقة واية الاشارة شى اى الى دفع الضر عن الزوج هم في قول لا تغار والددة بولدها ولا مولود
 بولده اى بالزنا له لما اكثر من اجرة الابنية شى بل يدفع الصغير الى البطر ترضعه عند الام لان الحضنة لها هم ونفقة
 ما جبة على ابيه وان خالفه في دينه شى به اذا اطم الصغير للعامل والولاء كافر او ارتد والياء بالله تعالى وابو سلم لان رتدا
 واستامه صحيح عندهم كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه في دينه الما بولده شى اى لان نفقة الولد هم فلا طلاق
 ما كتموا شى وهو قول تعالى على المولود له زينة وكسوتين بالمعروف ولانه شى اى لان الولد هم فزده فيكون

وقوله عندنا من ادوات ذلك لان الجور لما شق اى الى الترتيب
 ذلك لان الجور لما شق اى الى الترتيب
 وهي زوجته او ممتدة ترضع
 ولد هاله يجوز ان الارضاع مستحق
 عليها ما ياتى فقال الله تعالى
 والاولاد يرضعن اولادهم شش واثم في سنة
 عندنا لاحتمال مجزافا وقد ردت عليه شى
 عليه كذا في قوله تعالى
 واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه
 ومن في العدة ترضع اولادهن شش واثم في سنة
 وصلى الله على الامم
 اخرى جاز استبراء شى
 وجه الاول ان جاز في حق بعض
 الاحكام ولو استاء جاز شى
 او ممتدة لا يرصاع
 جاز لانه غير شى عليه لان
 انقضت عدتها واستاء باليمين
 دلل على ان النكاح قد زال بالكلية
 وصارت كالابنية فان قال الاب لا
 وجهه جاز لانها شفق شى على
 او وضعية بغيره كانت شى
 فكل قولا للبعى الى الرغ اليها
 زيادة لم يجز الزوج عليها
 والبدل الاشارة بقوله تعالى
 والى بولدها كافر او ارتد والياء
 بها اكثر من اجرة الابنية
 واجبة على ابيه وان خالفه في
 كما يجب نفقة الزوجة على
 الزوج وان خالفه في دينه
 الولد دخلوا طلاق ما كتموا
 وعلى المولود له زينة
 الالية ولانه جاز
 فكون

واما الزوجة فلا
السبب هو العقد
الصحيح فانه ما زاد
الاختصاص بالثبوت
وقد صح العقد بين
المسلم والكافرة ونحو
عليه الاحتباس
فوجبت النفقة
وفي جميع ما ذكرنا
انما تجب النفقة
على الاب اذا لم يكن
للمصغر مال اسالوا
ان قالوا اصل النفقة
الانسان قال نفسه
صغيرا كان او كبيرا
فصل
وعلى الرجل ان يتفق
على ايديه واجدا
وحيدته اذا كانا
فقرأ وان حالهما
في دينه اما الامان
فالمقبول تعالى فيها
في الدنيا معروفة
الاية في الابوين
الكافرين

في معنى نفسه شئ وكفه لا يوتر في نفقة فكذا كف ولد له هم واما الزوجة شئ اي واما نفقة الزوجة هم فلان السبب شئ اي
سبب جوب النفقة هم هو العقد الصحيح فانه شئ اي فان سبب وجوب النفقة هم بازوا للاحتباس الثابت به شئ اي بالعقد
هم وقبح العقد بين المسلم والكافر شئ بقوله تعالى او للمعتات من الذين اوتوا الكتاب اي العتات عن فعل الزنا
وقد مر في النكاح فاذا صح العقد بينهما فثبت عليه الاحتباس شئ فاذا اتربت عليه الاحتباس هم فوجبت النفقة شئ
عليه هم وفي جميع ما ذكرنا شئ اي في هذا الفصل هم انما تجب النفقة على الاب اذا لم يكن للمصغر مال شئ فنقول بكثرة
موضع النفقة ثم جميع اجناس الاموال حتى لو كان للمصغر عقار وحيوان وثياب للملاب ان يبيع ذلك كله وينفقه لان المصغر
بهذه الاشياء كذا في الذخيرة وان لم يكن للمصغر مال فعلى الاب ان يكتب وينفق على ولده ويحرم على ذلك ويحرم عليه قال الشافعي
بجملان سائر الايون حيث لا يحبس فلان الاب وان علما يحبس في ديون الماد لا في الدين يحبس لما ان في الاستئصال للسبب
انما هو للنفسم الاب يستوجب العقوبة عند قصده اطلاق ولده كما لو عدا على اميه بالسيف كان للملاب ان يقتل ولو كان الاب
خارجا عن الكسب بالزانية او بانه مقعدا تكلف الناس ويتفق عليهم كذا ذكره المصنف في نفقة ومن المتأخرين من قال نفقة
الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لان نفقة هذا الاب في بيت المال فكذا نفقة الاولاد وطلب العلم اذا كان لا يستدعي
الى الكسب فنفقة على الاب لا تقطع عنه كالمزمن والاشقي هم واما اذا كان له شئ اي للمصغر مال هم فالاصل ان نفقة الانسان
في ال نفسه غير كان او كبيرا شئ وذلك لان احد الامر من ليس في ايجاب النفقة على صاحبه اولى من ايجاب نفقة صاحبه عليه
والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الاب اذا كان الصغير غنيا باي مال كان ويجب نفقة الزوجة على الزوج
وان كانت الزوجة غنية اذ نفقة الصغير لا تجب فاذا اعدت الحاجة فلا تجب كنفقة المادهم ونفقة الزوجة بازوا للمكلمين
من الاستئصال فكان طريقه البديل والعاونة والبديل لوجبه وان وجب الغنا

فصل اي هذا الفصل والموقع من بيان نفقة الاولاد شرع في بيان نفقة الاباء والاجداد والمادهم هم وعلى الرجل
ان يتفق على ابويه واجدادهم وجداه اذا كانوا فقراء شئ وفي البسوط على الرجل المومر نفقة اميه واسم واب الاب
وان علما ر اسم الاب وان صمت وام الام وان علت وشروط اشقي ذلك ان يكون الاب غنيا ولم يوافق احد و
في النفقة ويجب على الاولاد ذكرهم وانما نفقة الوالدين وان علوا بشرط الفقر والزانية او الجنون مع الصحة قولان
انما لا يجب هم وان خالفوه في دينه شئ واصل ما قبله اي وان خالف هو الاء الرجل في دينه وهو اذا كان من الملوك
اما اذا كان من اهل الحرب فلا يجب الا بقتلها عن الميرة في دينهم هم اما الابوان فلقوله تعالى وصاحباني الدنيا معروفا
فانه لمت في الابوين الكافرين شئ قال المفسرون انزلت في سعد بن ابى وقاص رضي الله تعالى عنه وذلك ان لما سلم

بجاء

قالت له اسبيلة يا سعد يعني كملت فوالله الاكلنى شق ميت عن علي والرج والاكل ولا اشرب حتى تكفر بجمي وترجع
الى ما كنت عليه وكان احب ولد يا ايها الغاني سعد ونبوت بني ثمانية ايام فلم تاكل ولم تشرب لم تستطع ليل حتى غشي عليها
فاني سعد البني على الله عليه وسلم فكمي ذلك اليه فانزل الله تعالى هذه الآية وان جادك على ان تشرك بي باليس لك
علم فلما تطعما وصاحبها في الدنيا سرور فاهم وليس من المعروف ان يعيش الرجل في نعم الله ونعمته كما يشي ابي الابوين هم
يؤمنان جو عاش والمعرف هو العماصة بالخلق بئيل والحل والاحتمال والبر والصلة وما يقتضيه الكرم والمروءة وما
شمس الاية السبعة في شئ الكافي بقوله تعالى ولا تقل امان وقال شئ من السابغين يعني الاذي وشئ الاذي في شئ
النفقة عند جاتهما اكثر ولذا يلزمه نفقتهما ان كان قادرين على الكسب لان معنى الاذي في الكسب والتعب اكثر منه في الشئ
وقال عليه السلام ان اطيب ناكل الرجل من كسبه ان ولد من كسبه فكاو من كسب اولادكم هم واما الاجاب وادوا الجاد
فان من الاجاب والامات بقوم الجاد مقام الاب عند مدته شئ ابي مدوم الاب هم فاستوجبوا شئ ابي فاستحقوا هم عليه
شئ ابي على الولد هم لاسان بنزلة الابوين شئ في حيا الولد فاستحقوا على الناقية كالأبوين هم وشئ الفقر شئ ابي
وشئ الفقر وشئ الفق في قول اذا كانوا فقرا هم لانه شئ ابي لان الاب هم لو كان ذاملا فاستجاب نفقة في مالكو
من ايجابا في ال في شئ قال عليه السلام كل من كذبنيك وعرق بئيك هم ولا يمنع ذلك شئ ابي وجوب النفقة على
الابوين هم باختلاف الدين لما كملنا شئ من النص وهو قوله تعالى وصاحبها في الدنيا سرور فكاو قال الكسب والشا في في المعنى
هم ولا يجب النفقة لاختلاف الدين اللزومات شئ وفي عموم النسب روايتان ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين
لما روي وفي بعض النسخ هم قال لا يجب النفقة شئ ابي قال القدوري هم ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين اللزومات
والابوين واجدادهم والمجرات والولد وولد الولد اما الزوجة فلا ذكرنا انها شئ ابي النفقة هم واجبة لهما بالعدلا متساويا شئ
شئ ابي للرجل قواهم مقصود شئ بالوصفة لقوله يعني وهو الاستئصال بها بالوطي وغيره هم وهذا شئ ابي المعنى المذكور هم
لا يتعلق باستحاد المرأة شئ بين الزوجين هم واما غير شئ ابي غير الزوجة من المذكورين هم فلان الزوجة ثابتة شئ لافي
حق الولد فظاهر وفي حق غيره شمول الولاد اياهم هم وجزء المرء في معنى نفسه فكما لا يمنع نفقة نفسه كغيره لا يمنع نفقة غيره شئ
هو الولد كغيره وكذا حكمه اولاد البنين والبنات والاعباد والحيات من قبل الاب والام بنزلة الابوين هم لان الولاد يسلمون بآدم
الانهم شئ ابي غير ان هولاء هم اذا كانوا حريين لا يجب نفقتهم على المسلم وان كانوا استانيين شئ ابي وان كانوا
خروج الى واد الاسلام بالانهم الاناسيتا شئ على مينة الجسول هم عن البر شئ ابي عن الاحسان والصلة هم في حق من
يعا لمافي الدين شئ بقوله تعالى لا ينالك الله عن الذين لم يعا لمومي دين ولم يخرجوك من دياركم ان يردوهم ونفسوا اليهم ان

وليس من المعروف ان يعيش
في نعم الله تعالى يذكرها يوتن
جوعا واما الاجداد والمجرات
فلاهم من الابله والامهاد
ولهم يقوم الجدمقام الاب
عند مدته ولاهم سلكوا حيا
فلمستجير اعليه الاجل عنبلة
الابوين شرط الفقر لانه لو كان
ذاملا فاستجاب نفقته في ماله
اولى من ايجابها في مال غيره
ولا يمنع ذلك باختلاف الدين
لما نزلنا ولا يجب النفقة مع
اختلاف الدين اللزومات
والابوين والاعباد والمجرات
والولد وولد الولد اما الزوجة
فلا ذكرنا انها واجبة لهما بالعدلا
لاحتسابهما الحق له مقصود
وهذا لا يتعلق باستحاد المرأة
غيره فظاهر وفي حق غيره شمول
الولد فظاهر وفي حق غيره شمول
نفقة نفسه كغيره لا يمنع
نفقة غيره لا ينالك الله عن
الذين لم يعا لمومي دين ولم
يخرجوك من دياركم ان يردوهم
ونفسوا اليهم ان

ولا يجب على المرأة نفقة لغيره للسر
وكن لا يجب على السلم نفقة لغيره النصارى
لان النفقة متعلقة بالامتنان بالانصاف على
العتق عند الملك لانه متعلق بالقرابة للمحرم
بالحيث كان القرابة موجبة للعلة ومع
الاختلاف في الدين كدوام ملك اليمين على
في القطيعة من حرمان النفقة فلهذا في
على اصل العلة وفي كذا في العلة الموكدة فلهذا في
لا يشترط الولد في نفقة ابويه طحا
لان لها تاديلو في مال الولد بالنص
ولا تاديل لها في مال غيرها

جب المقتضى انما يتكلم الذين قالوا في الدين واخرجكم من دياركم وغابروا على اخرجكم من توليهم ومن توليهم فاولئك هم الظالمون هم ولا يجب على النصارى نفقة لغيره السلم وانه لا يجب على السلم نفقة لغيره النصارى في شذوذ الفروع لقوله ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين بانه ان النفقة في غير الزوجة في صورة الولادة ورثة على الارث وهو معنى قوله هم لان النفقة متعلقة بالانفس في شذوذ قوله تعالى وعلى الارث مثل ذلك ولا ارث بين السلم والذمي فلا يجب نفقة احد على الاخر بخلاف المعتق عند الملك في شذوذ ما اذا ملك احد ما الاخر حيث يعتق عليه لان العتق يوجب على ملك القريب المحرم وقدره فيعتق قال عليه السلام من ملك ذاهم محرم منه يعتق عليه لانه شذوذ لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والمحرمية بالحيث في شذوذ وهو الذي ذكرناه وقدره انما من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك ذاهم محرم منه يعتق عليه وفيه كلام كثير ذكره في كتاب العتق ان شاء الله تعالى وروى اصحاب السنن الاربعة من حديث الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذاهم محرم منه فمؤثرهم والارثية موجبة للعلة شذوذ لذي رحمهم مع الاتفاق في الدين شذوذ يعني اذا كانا مسلمين هم اكد شذوذ من ايجاب العلة مع الاختلاف في الدين هم دوام ملك اليمين اعلم في القطيعة من حرمان النفقة شذوذ ما صل بناه ان قطع ذات الرحم في قبا ملك اليمين اعلا اكثر من قطع الرحم لما صل من حرمان النفقة هم فاعتبرنا في الاعلى شذوذ وهو ملك اليمين هم اصل العلة شذوذ وهو نفس لك القريب بقوة معنى قطع الرحم حتى يعتق القريب المملوك سواء وجب الاتحاد في المالة او لم يوجب في الادب شذوذ اي اعتبرنا في الادب وهو النفقة هم العلة الموكدة شذوذ هي القرابة مع الاتحاد في المالة هم فلمندش اي فلما لم يكون حرمان النفقة ضعف من قطع الرحم هم افترقا شذوذ اي العتق وجوب النفقة فان قلت وبيان النفقة قد يقضي الى السالك دوام ملك اليمين ليس كذلك فكيف يكون اعلى ولان الاتفاق صلة ايجاب حقيقة وملة العتق صلة ايجاب عكس ان الاجراء الحقيقة اولى قلت الحاجة الى النفقة معذرة الرفع عن غيره وان لبال الناس او يبره احد من غير سوا قال الملك جوعا في العمران مع تعافرا اصحاب الزكوة والصدقات والمعروف نادروا الحاجة الى الاتفاق فانما بالان في الماس من حاجة هم ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد شذوذ بالرفع لانه فاعل الشراك والولد بالنسب فقولنا يعني ان كان الابوان حبرين والولد يورث نفقة عليه فاصحهم لان له شذوذ اي الابوين هم تاديل في ال الولد بالنص شذوذ وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت والاك لا يكرهوا جماعة من الصحابة وسياق ان شاء الله تعالى في الباب الذي يوجب المحرم والتاديل له شذوذ اي الابوين هم في ال غيره شذوذ اي في غير ال الولد فان قلت التاديل ثبت بخبر الواحد فلا يعارض قوله عز وجل وعلى الارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور فيجوز به الزيادة ولكن انما من السالك ولكن ترك اطلاق قوله تعالى وعلى الارث

مثل ذلك بالدلائل الدالة على تفسيد التبرع براءة الولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من
وكسوتهن كما تقدم فان قلت لاسنافاه ميمين الاثنين لان قوله تعالى وعلى المولود له رزق من تقيضي ان يشارك
الحمد الابن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ليعتقني قلت لما ثبت للمولود بيا ويل في مال الولد
بالاجل صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشارك الحمد الابن م ولا نه ش اى ولان
الولد هم اقرب الناس اليها ش اى الى الابوين هم مكان اولى باستحقاق نفقتها عليه ش اى على الولد هم وهى ش
اى نفقة الابوين هم على المذكور والانات بالتصوية ش حتى اذا كان الاب فقير اولا ابن بنت مومنان تجب نفقة الاب
عليها التصافا قيد بقوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح ش اقرنا اعاذك شمس الاثمة الخسنى في شرح الكافي عن الحسن عن
ابى يوسف عن ابى حنيفة عن النفقة ميمين المذكور والانات للذكر مثل خط الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة
ذوى الارحام هم لان المعنى يشملها ش المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى بخلاف اذا كان
للمرأة وخت حيث يجب نفقة عليها لان سبب الوجوب الارث فيجب انما كالارث هم والنفقة ش اى النفقة توت
هم لكل ذى رحم محرم ش وقال احمد تجب لكل وارث وبه قال ابن ابي ليلى وقال الشافعى لا تجب نفقة غير الوالدين والمولود
من الاقارب كالاخوة والاعمام وذو الرحم المحرم وهو الذى لا يجوز تكامه على التامير واما قيد بذى الرحم المحرم لانه
اذا وجد الرحم ولم يوجد المحرم او وجد المحرم ولم يوجد الرحم او وجد لكن لاسن قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى ما ذكره الامام
الاستيجابى في شرح الطحاوى بقوله ولو كان رحما غير محرم نحو ابن العم او محرما غير رحم نحو الناح من الرضاع
او الاخ من الرضاع او رحما محرما من تربية نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان
ش اى ذى رحم محرم هم غير ائمة ش قيد بالنسبة والنفقة لان الصبي الفقير عاجز عن الكسب والمعنى تجب نفقة في المهر او كان
امراة بالغة فقيرة او كان ش اى ذى رحم محرم هم ذكر ائمة او ذمنا ائمة ش فقير لا تجب النفقة لهم لغيرهم عن الكسب وذلك
منفقوا بعينين واثل البيهقي وقطوع الجليلين والمعتوه والمطلوع هم لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة ش
اى لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاصل ش اى بين القرينة والبعيدة هم ان يكون ذى رحم محرم ش والليل عليه
ما اشار اليه بقوله هم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ش فان ذلك اشارة الى البعيدة فيكون اشارة الى الالة
وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وكسوتهن قيد على ان على الوارث النفقة ولبيدة ذى الرحم المحرم بقراءة عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه اشارة بقوله هم وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ش ولا شك ان قوله
كانت مسومة من المعنى صلى الله عليه وسلم وقراءته مشهورة فصارت بمنزلة من مشهور على ما عرفت فجاز تقييد الطلاق بالانات بها

ولانه اقرب الناس اليها كما
اولى باستحقاق نفقتها عليه
وهى على المذكور والانات
بالسوية في ظاهر الرواية
وهو الصحيح لان المعنى
والنفقة لكل ذى رحم محرم
اذا كان صغيرا فقيرا او كانت
امراة بالغة فقيرة او كان
ذكرا بالغا فقيرا ذمنا او
لان الصلة في القرابة
القرينة واجبة دون البعيدة
والفاصل ان يكون ذى رحم
محرم وقد قال الله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك
وفي قراءة عبد الله بن مسعود
وعلى الوارث ذى الرحم
المحرم مثل ذلك

ثم لا بد من الحاجة والصنف كذا
 والزمانة والعلم اشارة الحاجة ليقضي
 العجز فان القادر على الكسب
 على بكسبه بخلاف الابوين
 يلحقهما تعب الكسب والولد لا يورث
 بدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما
 من قدر لهما على الكسب قال
 ويجب انك على مقدار الميراث
 ويجوز عليه لان النصيب
 على الوارث تنبيه على اعتبار
 المقدار لان الغرض بالغنى لا
 لا يفاو حق مستحق قال يجب
 نفقة الابنة البالغة والابن
 على ابويه اثباتا على الاب والابن
 وعلى الام الثلث لان الميراث
 لها على هذا المقدار قال المصنف
 الضعيف هذا الذي ذكره في
 المحققان الحسن وفي ظاهر الرواية
 كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى
 المولود له رزقهن وكسوتهن مما
 كالمولود الصغير وجه الفرق
 على الرواية الاولى انه جمعت
 للاثنتين الصغير والاية ومؤونة
 حتى وجبت عليه صدقة
 ونظرا فاختص بنفقته ولا كذلك
 الكبير لا ينفق الام والاية فيه قسما
 الام وفي غير الرواية لا ينفق قد
 حتى تكون نفقة الصغير على الام
 والمجد اثلاثا ونفقة الاخ اصغر
 على اخوات المنقرنات المورثات
 اخماسا على قدر الميراث

هم ثم لا بد من وجود الحاجة سنن اى ثم لا بد من وجوب النفقة ومن ذلك بقوله هم والصغير والارثية والزمانة والنوى اشارة الحاجة ليقضي
 العجز فان القادر على الكسب على بكسبه بخلاف الابوين يلحقهما تعب الكسب والولد لا يورث بدفع الغرض عنهما فيجب نفقتهما من قدر لهما على الكسب قال
 ويجب انك على مقدار الميراث ويجوز عليه لان النصيب على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار لان الغرض بالغنى لا لا يفاو حق مستحق قال يجب نفقة الابنة البالغة والابن على ابويه اثباتا على الاب والابن وعلى الام الثلث لان الميراث لها على هذا المقدار قال المصنف الضعيف هذا الذي ذكره في المحققان الحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن مما كالمولود الصغير وجه الفرق على الرواية الاولى انه جمعت للاثنتين الصغير والاية ومؤونة حتى وجبت عليه صدقة ونظرا فاختص بنفقته ولا كذلك الكبير لا ينفق الام والاية فيه قسما الام وفي غير الرواية لا ينفق قد حتى تكون نفقة الصغير على الام والمجد اثلاثا ونفقة الاخ اصغر على اخوات المنقرنات المورثات اخماسا على قدر الميراث

بها

تركتها على الحال وكذا لو كان له مال وماله من قبل الاب لا نفقة عليه ما لم يكن له مال من قبل الاب والام
 وابن عم لاب وام فان نفقة على المال واليراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة ان يكون ذوا الرحم المحرم من اهل الميراث
 وابن العم ليس بمحرم ونفقة المعسر على الاخوات الموهبات المتفرقات انما هي على قدر الميراث يعني يجب ثلثه انما هي على الثلث
 وام وانس على الاخت لاب وانس على الاخت لام وذلك لان نفقة متبرة بالارث فان من يرثه كذلك انما هي بالانقض
 والرد فوجب النفقة ايضا انما هي غير ان المنبرش استثناء من قوله وفي غير الولد يعني على قدر الميراث في ذلك هم اية الارث
 قال الاكل بالمد واليه الارث ان لا يكون محروما وقال الكاكي وقيد الارث بقوله ان الميراثية الارث لا يولد له من اهل الميراث ابن
 كان من اهل الميراثية لا يجب النفقة هم الاحراز وش اسي لا يعتبر احراز الارث كما في الحال مع ابن العم فان الحال لا يجوز الميراث مع ابن
 العم ومن ذلك كانت النفقة على الحال واليراث لابن العم وقال احمد والظاهرية والمعتبر احراز الميراث وادفع ذلك المصنف بالفاء
 انفسه بحيث قال فان المعسر لو كان له مال من غير نفقة على ماله وميراثه يجره ابن عمه لان الحال ذوهم محرم دون
 ابن العم ولا يجب نفقتهم مع اختلاف الميراث من هذا القطع قد ورد في اسي لا يجب نفقة ذوا الرحم المحرم مع اختلاف الدين
 لان الامتياز لا يجري الارث فلا يجب النفقة ايضا لانها متاخفة بالارث هم بالنسب لطلان الميراث ش يعني عند امتلاك
 الدين هم فلا بد من اعتبار ش اسي من اعتبار الارث لوجوب النفقة هم ولا يجب ش اسي النفقة هم على الفقيه لانها ش
 اسي لان النفقة هم تجب صلته وهو ش اسي الفقيه لم يستعاش اسي يتحق الصلة هم على غير فكيف تستحق ش على صيغة
 الجسول اسي فكيف تستحق النفقة هم عليه ش لان ايجابها عليه ليس باولى من ايجابها له فلما لم يجب عليه من بخلاف نفقة
 الزوجة ش حيث تجب على زوجها الفقيه هم وولدوه الصغير ش اسي وبخلاف ولدوه الصغير حيث تجب نفقة على ابيه الصغير
 هم لان ش اسي لان الفقيه هم الزمناش اسي اثم النفقة هم بالاقام على العقد ش اسي على عقد النكاح هم اذا
 المقام ش يعني من النكاح وهي التولد والتماسل والعشرة وغير ذلك هم لا يظنهم دونناش اسي دون النفقة هم فلا يل
 فيما قبلنا الاعمار اسي في قبل نفقة الزوجة وولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعمار في نفقتنا وصل الكلام ان نفقة الزوجة و
 ولدوه الصغير يعني لا يلتفت الى الاعمار في نفقتنا وصل الكلام ان نفقة الزوجة يجرى بجرى الديون بدلالة وجوبها
 ببار المرأة كاشر الديون واما نفقة ولدوه الصغير فلانها بانية يجرى نفقة الزوجة بدلالة قوله عليه السلام تحدى من الى
 بلى سفيان ابيك وكذلك المعروف وقال في شرح الكافي فان كان الولد مسرا فليس عليه نفقة لانها لا تستوي
 في الحال لم يكن احدهما بايجاب نفقة على صاحبه باولى من الآخر الا انه روى عن ابي يوسف انه قال اذا كان الاب زنا و
 كسب الاب الا يفضل من نفقة فعليه ان يغفر الاب الى نفسه لانه لو لم يفعل ضاع الاب ودفعت الى بنتي الملاك على الولد

غير ان الاعتبار هدية الاثر
 في الجملة لاخر اذ فان المعسر
 كان له مال وابن عم يكون
 نفقة على حاله وميراثه يجره
 ابن عمه لا يجب نفقتهم مع اختلاف
 الدين لطلان اهلته الارث
 ولا بد من اعتبار ولا يجب نفقة
 لانها تجب صلته وهو يستحقها على
 فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة
 وولد الصغير لانه النكاح بالاقام
 على العقد اذا المصالح لا تقسم
 ولفها ولا يعمل منها الا حسا

روايتان في رواية الاقضية والقدرية ملك الامام البيع كلاب لان بني الولاد جميعها وهما في استحقاق النفقة على السواء اما في الاقضية
والقدرية هو الاول بان الاب هو الذي يبيع لكن نفقتهما فانما يبيع اليهما من حيث ان منفعة البيع تعود اليهما مال الاكل وهو العاقل
قلت لا يظهر من الاول على الاخيرى هم والى منقصة ان الاب والاية المنطقى مال ابنه الغائب شى اعرض عليه بله ذلك كلك العرض
ان تبعد نفقة وانما يبيع بغيره ان لم يكن قصد في البيع الخطأ وجيب بان لما بارز به المنفعة حقيقة بقصد هذه الاتفاق لا تثير لكثرة
الولاية للغيرية في تسمية الحقيقة الايقال عارض جبهه المنفعة بالاتفاق لاننا نقول الاتفاق بعد وجوب النفقة في المال كلاب
هم فلا تعارض الا ترى ان الموصى ذلك شى اى يبيع العرض على الوارث بكبير الغائب للمنفعة والاب والى نوفر نفقة ويبيع قول
من باب الخطش لان الصين يتجنى عليه الملاك هم ولا كذا لك العاقل لانها حقيقة شاش فلا يحتاج الى سببها للمنفعة بخلاف
غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم مسلما في التدف ماله السفر والى المنفعة بعد الكبر واذا جاز بيع الاب فاشترى من جنس نفسه
وهو النفقة هم فاه الاستيفاء منه مقدار النفقة كما لو باع العاقل والمنقول على الصغير جاز لك المال الولاية ثم له ان ياتى اشترى بنفسه هم
لانه من جنس نفسه الا يقال اذا قدرت الين على جنس نفسه من مال الغائب شى ان ياتى به وانا نقول انما ياتى به الدين
او اشترى له يكون عن الايقادى من علم علم متنا له لغيرية فلا ياتى به هم وان كان للمالين الغائب كل في يد البوية فانفقاً منه لم
انما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على امرش اشارة الى ما قال عند قوله ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب الا
لو ادهم وقد ائذناش اى الابوان هم جنس الحقش فلا ياتى به شياهم وان كان له شى اى الابن هم مال في يد ابني فاه
شى اى الابني هم عليه ماشى اى على البويم بغير ذن القاضى ضمن شى اى الابني هم لانه تصرف في مال الغير بغير الية لانه نائب
في الخط لا غير لانه لا ولاية له عليه ولا ياتى به حيث لم يكن وكذا عنه في الدفع وقال الكاكي بغير ذن القاضى ضمن اى في اعتقاد
ما وياته فلا ضمان عليه حتى كان له ان يحلف بعد موت المودع انه لا حق لغيره قبله لانه لم يرد بذلك غير الاصلح وفي المنادى لولا
لم يكن في مكان يكن استطاع اى القاضى لا يضمن استحسانا وقد قالوا في جليلين كانا في سفر فاعلى في احداهما نفق نفقة عليه
من ماله اوقات فبهر صاحبه من ماله لا يضمن استحسانا وكذا العبد المأذون في التجارة اذا كان في بلاد بعيدة وفات مولاه فاه
على نفسه وامره من الاستعانة والدواب لا يضمن استحسانا وكذا ردى عن شايخ انهم قالوا اذا كان للسيد اوقاف ولم يكن له
متولى وقام رجل من اهل الحلة في جميع الاوقاف ولا نفق على مصلح المسجد بما يحتاج اليه من شمرى الزيت والخبير
لا يضمن هم بخلاف ما اذا امر القاضى لان امره لم يردى لولا ان لاية فاذا ضمن شى اى الابني هم لا يبيع على القاضى شى و
هو الاب والامهم لان ملكه انتوان شى اى لان الابني ملك للدفع بالنفان هم فله ان كان متوا له شى اى ملك نفسه
هم واذا قضى القاضى الولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمضت به سقطت شى اى النفقة توبه قال الشافعي وهم

ولا يضمنه ان لا يملك لاية الا في مال الغائب لانى ان الولد
فلا ياب الى نوفر نفقة بغيره من
من باب الخطش ولا كذا لك العاقل
محضه بنفسها وبغيره غير الا
الاقارب لانه لا ولاية لهم اصل
النصر حاله الصغر ولا في الخط
بعد الكبر اذا جاز بيع الاب والين
من جنس نفسه وهو النفقة فاه
الاستيفاء منه كما لو باع العاقل
والمنقول على الصغير جاز لك المال
الولاية ثم له ان ياتى به منه بنفقة
لانه من جنس نفسه وان كان لا
الغائب ان ياتى بولاية نفقته لغيره
لاهما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة
قبل القضاء على امرش اشارة الى ما قال
الحق وان كان له مال في يد ابني فاه
عليهما بغير ذن القاضى ضمن شى
في مال الغير لاية لانه نائب في الخط
لا يغير بخلاف ما اذا امر القاضى
لمزم بعموم ولا يند اذا ضمن لا يجمع
على القاضى لانه ملكه بالنفان
فظهر انه كان متبرعا به واذا قضى
القاضى للولد والوالدين وذوى
الارحام بالنفقة فمضت مالا
سقطت

لان نفقة هو لا تجب كفاية لما جرت في العيار وقد حصلت بمعنى المدة من اى كفاية لما جرت في العيار لان نفقة الزوج اذا
 قضى بها القاضي ش حيث لا تسقط لان نفقة المرأة جارية مجرى الديون هم لانها تجب مع ياربش اى مع ليار لانه هم فلا تسقط
 لحصول الاستغناء فيما مضى ش لانها انما كالدين فلا تسقط بمعنى المدة هم قال ش اى القدر يرمى هم لان اذن القاضي
 في الاستدانة على ش هذا استثناء من قوله سقط اذ ان القاضي اذا اذن لهم في الاستدانة عليه فيجوز ان لا تسقط نفقتهم بمعنى المدة لان
 اذن القاضي صار دينا على الغائب فلم يسقط بعد ذلك كسائر الديون هم لان القاضي له ولاية عاتة فصار اذنه كامر الغائب فيصير دينا
 في ذمته فلا يسقط بمعنى المدة ش وقال الكاكي قوله لان اذن القاضي بالاستدانة وان كانت الاستدانة من نفقة ذوى الارحام
 وذكر في زكوة الجاسع ان نفقة المحارم نصير دينا بقضاء وليسقط ويختلف المشايخ فيه قل في الجاسع اذا استدان القاضي له
 بالنفقة وانفق كانت الحامية قائمة مقام الدين واذ كر على غيره اذ انفق من غيره اذ انفق من استدانته بل اكل من الصدقة
 او السبا فيلزم من الحامية بمعنى المدة والى الالخرى في كتاب النكاح وقيل ما ذكر في سائر الكتب اذا طالت المدة وما ذكره في
 الجاسع غير ما قدرت المدة فانه يصير دينا بقضاء وكيف لا يصير دينا والقاضي ما سوا بقضاء ولو لم يصير دينا لم يكن الامر بالقضاء بالنفقة
 والفصل من الطيل والكثير بالشرهم الفصل في نفقة الرقيق ش جميع هذا الفصل من نفقة الرقيق وغيره من النكاحات واخره
 عن الجميع وهو نفسه ظاهرهم وعلى المولى عن نفق على امته وعبد ش هذا جامع العلماء الامام الشيعي هم بقوله عليه السلام ش اى
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في المالك انهم فواكم جملهم الله تحت ايديكم ايديكم يجمع ما ما يكون والبسوا هم ما لبسوا ولا تغربوا
 عما والله ش هذا الحديث اخرجه البخاري عن ابى ذر الغفاري في حديثه الذي ذكره المصنف بعضه فقط هم اخرجهما علم الله
 تحت ايديكم فاطعموهم ما لا يكون والبسوا هم ما لبسوا ولا تكلفوهم بالعسير فان كلفتموهم شيئا فاعينوهم ولفظ لا تغربوا عباد الله
 في رواية ابو داود ولكن لفظه ومن لا يلاكم منه فنعوه والتغريب اتيه في حديثه استحب ان يطعم ما ياكل ويلبس ما لبس حديث
 ابى ذر يحمل على الاحتياج قال ابن شهاب قوله عليه السلام فليطعم ما ياكل خرج مخرج الغالب طعمتم مساوية وكذا كسبتم هم فان
 ش اى المولى عن الاتفاق على امته وعبد هم وكان لهامش اى للامته والعبد هم كسبوا والتغريب على نفسها لان فيه
 نظر الجاسع ش جانب المولى وجانب الامته والعبد هم حتى يفي المالك جياذقي فيه ملك المالك ان لم يكن لما كسب ان كان
 عبد زنا او جارية لا يوجب تسليمها لغير المولى هم على سبيل الامناس من اهل الاستحقاق وفي البيع ايضا جفهاش الا ليعاء مصدر من اذن
 يوفى من الوفاءهم والبقاء على المولى ش من القبي يعني البقاء من البقاء هم بالخلف ش وهو اثنان وفي الذخيرة في ظاهره
 اصحابنا لا يجبر الانسان على نفقة غير الرقيق كالميو انا وغيره كالمدور والعقار والزروع والثمار الا ان كبره لان فيه بيع المال
 وفيه رجل لعبد وادامته او مدبرة او ام ولد يجر على نفقتهم فان ابى نكل من صحح للاجارة ليجر ويغنى عليه من اجرة

لان نفقة هو لا تجب كفاية
 للمعاجة حتى لا تجب مع الميا
 وقد حصلت بنفس المدة بخلاف
 نفقة الزوجة اذا تقوى بها الق
 لا لها تجب مع سائر ما فلا
 بحصول الاستغناء فيما مضى
 الا ان ياذن القاضي بالاستدانة
 عليه لان القاضي له ولاية
 عامة فصار اذنه كامر
 الغائب فيصير دينا في ذمته
 فلا يسقط بمعنى المدة
 فصل وعمل المولى
 ان يتفق على امته وعبد
 قوله عليه السلام في المالك
 انهم اخوانكم جعلهم الله
 تحت ايديكم اطعموهم ما
 لا يكون والبسوا هم ما
 ولا تغربوا عباد الله قال
 اصنعتم وكان لهم كسب
 الكتب والنفاق لان فيه نظر
 للجاسع حتى يفي المولى
 حيا ويبي فيه ملك المالك
 وان لم يكن لها كسب بالكان
 عبدا انما او جارية لا يوجب
 منها اجبر المولى على بيعها
 لانهم من اهل الاستحقاق
 وفي البيع ايضا جفهاش
 والبقاء حتى الموت بالخلف

ع

من ان سوش في الحديث اخبرنا لايمة استند في كتبه عن محمد بن مجاهد عن ابني دريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايام سلم عتق
امر اسلم استند في كل عضو من عضوه من انار في القطر من عتق رقبته عتق الشجر كل عضو منها عضوا من اعضائه من النار التي الفرج بالفرج
فذكر البخاري في كتاب البندري في ان الكيلون اشل لا اعود ولا اهم وغير ذلك لبيان ذلك في الحديث بقوله حتى الفرج بالفرج ونبت في الحديث
انه عليه السلام قال فاضلنا اعلاما روى الحسين بن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
افضل من السلم عند ذلك لظاهر الحديث وقال اصنع السلم افضل هو الحق فعليه السلام اسلم اصل عتق سلماء وقال عبد الملك انما
ثمننا في فوسى الدين لو غلب على ملته انه لو اعتقه بذهب بل دار الحرب لو يرد او يضاف منه السرة او قطع الطريق كان عتاقه محروما ونفذ
عتقه وفي الحديث وغيره الاعتاق على ثلاثة اقسام قرينة ومباح ومعينة فالقرينة لوجه الله تعالى والمباح هو العتق لزيدو المعينة لانما
لوجه الشيطان وللمعتمد عند الظاهرية لا يعتق في هذا الوجه وفي التحفة الاعتاق النوع قد يكون قرينة وطاعة الله تعالى بان عتق لوجه
الله تعالى او فوسى كفاية عليه وقد يكون مباحا غير قرينة بان عتق من غير قرينة او عتق لوجه فلان وقد يكون بمعينة بان قال انت حر
لوجه الشيطان في بيع العتق ايضا والى العبد لولا عنه الجمهور وعند الظاهرية للعبد هو قول الحسن عطاء ونحوه في الشجرى ما كان في اليد
لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه عليه السلام قال من عتق عبدا وله مال فمال للعبد وراه احمد وكان عمر رضي الله تعالى عنه
اذا عتق عبدا لم يعرض للمال وللجمهور روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال فاعلموا يا عمية اني اريد ان اعتك عتقا بها فاجز
بمالك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ابراهيم عتق عبدا او غلامه فليحرره بما له فالا سيده ورواه الاثر من مديد عليه
قوله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فمال لبايعه وقال الوليد هذا الحديث خطأ وفعل عمر رضي الله تعالى عنه من باب التفتيل هم ولهذا
شئ اى ولكون العضو في مقابلة العوض في الاعتاق هم استجواب شئ اى العبايهم ان يعتق الربل العبد والمادة الائمة للتحقق مقابلة
الاعضاء بالاعضاء وشئ مقابلة الفرج بالفرج انما يتحقق بين الذين وبين الذين بخلاف ما اذا كان بين الذكر والانثى هم قال
شئ اى القدرى في مختصرهم وعتق من اهل العاقل البالغ في المكش الذي يدل عليه كلام القدرى ان لصحة الاعتاق الربل
شرط الاول والحرية والثاني الفصل الثالث البلوغ والربل ان يكون العبد في الملك وشترهما النصف كما ترى فقال هم شرط شئ
اى القدرى هم والحرية لان العتق لا يصح الا في الملك ولا ملك للملك بالبلوغ بالنسب اى وشتر البلوغ هم لان العبي ليس هو اهل
شئ اى من اهل العتق اى الاعتاق هم لكونه شئ اى لكون الاعتاق هم فزاد ظاهر شئ اى في حقهم ولما شئ اى ولا يملك
الاعتاق مضافا في حق الايالك الولي عتق شئ اى على الاعتاق عنه وكذا الوصى وانما قلنا اى الاعتاق لان العبي من اهل العتق الا ترى
انه لو ورثناه لعتق عليه يدل على انه من اهل العتق ولكنه ليس من اهل الاعتاق هم فاعتق شئ بالنسب ايضا اى وشتر شرط اعتقل هم
لان الجنون ليس من اهل العتق ولما شئ اى ولكون العبي غير اهل العتق هم لوقال البالغ اعتقك فاما في القول قوله شئ لانه

ولهذا استندوا
ان يعتق الرجل
العبد المراء
الامة ليتحقق بها
الاعضاء بالاعضاء
قال العتق
يعلم من الحلال
الحاق في ملكه
شرط الحرية
لان العتق
الاف المالك
ملك للعبد
والبلوغ لان
ليس من اهله
لكونه ضروا
الا يملكه اهل
عبد العقل
الجنون ليس
للتصرف ولهذا
وقال البالغ
وانا صبي
قوله

وكان الوفاة المتفق عتقت
 واما مجنون جنونه كان
 ظاهرا او خفيا لا سناد الى
 حاله صافية ولكن الوفاة
 كل مملوك املاكه فهو حلال
 اعتنت لا يصح كانه ليس
 باهل قولهم ولا بد ان يكون
 الصديق ملكه حتى لو اعتق
 عبد غيره لا يبعد عنه
 قوله عليه السلام لا عتق
 لا يملكه ابن آدم واما قال
 او اعتق انت حرا وعتق
 او حر او حر او حر
 لوي به الحق او لم يكن
 الا فانه هو من يملكه
 فيه شرعا وعرفا فاعتق
 وارضاهم وان كان
 انشاء في الذمات الشخصية
 الحاجة كما في الطلاق
 ولقول عبيته الاخبار الباطل
 او انه حر من العلى صدق حياته
 يحمده لا بد من قضاء
 ولقول الجاهل عتق يعق
 لا ينفذ ما هو صريح الحق
 لا استحضار النكاح بالوصف المذكور
 هذا هو حقيقة يفتقر الى
 فيه ان يثبت من جهة حقيقة
 له فيها انفق سفره ومن النساء
 الا اذا ساء حاتم فاداه يملك
 مرادة الاعلان بالعلم هو
 ان ينادى بالعارضة بأراد

الاستدلال حالة شافية للاتفاق كان الحار منه للاتفاق والقول للناكح
 ولكن فيه شواهد لا ينفذ لانه كان غاشرا في نفسه لان جنونه لم يكن
 شىء للاتفاق وهذا التعليل ليشل الفصلين اعني فصل دعوى البالغ للاتفاق في حالة الجنون
 كل مملوك املاكه فهو حلال لان العتق لغيره شىء اعني لان العتق لغيره
 الا ترى ان صبي الرقيق الرقيق لغيره بعد البلوغ حرية الاصل ليس دعواه حبس
 مودعه ولا بد ان يكون العبد في ملكه شىء اعني وقت الاتفاق وهو قول الجمهور
 عبد ابنه بكبيره حتى لو عتق عبد غيره لا ينفذ لان العتق لغيره شىء
 عنده لا ينفذ لغيره لانه مملوك عليه السلام شىء اعني قول النبي صلى الله عليه وسلم
 ما تفرق عن علم الاموال عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 حسن صحيحهم واما قولهم انهم لم ينفذوا فاعتقك فقد عتقك فاعتقك فاعتقك
 مخرج فيه شىء اعني للاتفاق والاملاك فيه العتق لغيره شىء اعني في الاتفاقات
 الى الذينهم والذينهم شىء اعني في الاتفاقات وان كان في الاتفاقات في الاصل
 هم في الاتفاقات الشرعية للمابة شىء اعني للمابة الناس هم كافي الطلاق شىء
 انشاء للمابة الناس عليهم والبيع شىء اعني وكافي البيع فان قول البالغ لعت
 هم وغيره شىء لغيره للمابة شىء اعني للمابة شىء اعني للمابة شىء اعني للمابة
 بالباطل شىء اعني بالكذبهم او انه حر من العلى شىء اعني او قال قصدت به
 اى فيما بينه وبين الله تعالى هم لا ينفذون شىء اعني تخيل قصده باعتبار
 من حيث القضاء لا ينفذون الظاهر لان الظاهر ان انشاء اثبات امر لم يكن
 نداء بما هو مخرج في الحق هم وهو شىء اعني النداء استحضار النكاح بالوصف المذكور
 حقيقة النداء ما هو موضوع للوهم فيقتضي تحقق الوصف فيه شىء اعني تحقيق
 اى وان الوصف هو الحرية ثبت من جهة النداء شىء اعني ثبوت الوصف هم تصديقا
 ومنقره من عتق شىء اعني في سنة ابنه بائنه هم الا اذا ساء حاتم فاداه
 باخر شىء اعني لانه مملوك بالعلم بالعلم به شىء اعني انما يكون انشاء الحرية

والتفريق

وكذا قوله لا مته قد
اطلقتك لانه بمنزله قوله
خلعت سبيلك وهو
عن ابي يوسف ونحوه
قوله طلقك على ما بين
من بعد انشاء الله تعالى
ولو قال لا سلطان لي
ولو ان العتق لم يفتى لان
السلطان عبارة عن اليد
وسمي السلطان بهيئته
وقد بقي الملك دون اليد
كما في المكاتب مجازي قوله
لا سبيل لمعنيك لان
مطلقا بانشاء الملك كان
للمولى على المكاتب سبيلا
فلهذا يحتل العتق ولو قال
هذا المولى يفتى حتى لا يفتى

لا سبيل لي عليك لا سبيل المولى فهو حري القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل المولى لا يصدق في القضاء لانه لفظ
الا اذا قال لا سبيل لي عليك لا سبيل المولى فهو حري القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل المولى لا يصدق في القضاء لانه
قد اراد به المولى في الدين بخلاف لفظ المولى فانه يستعمل في ولا العتق وقال القدرى في شرحه فان لم يفتى قوله لا سبيل لي عليك لا سبيل
المولى فهو حري القضاء ولا يصدق انه اراد غير العتق ولو قال لا سبيل المولى لا يصدق في القضاء لانه قد اراد به المولى في الدين بخلاف
لفظ المولى فانه يستعمل في ولا العتق وقال القدرى في شرحه فان لم يفتى قوله لا سبيل لي عليك فهو حري المولى في العتق لا سبيل لي عليك
بل هو ملك فثبت بالنية فثبت العتق في قوله لا سبيل لي عليك لان العتق في ملكك فثبت العتق في ملكك لان العتق في ملكك فثبت العتق في ملكك
اللفظ العتق وغيره لم يفتح الباب لانه انتهى قبل في لا سبيل لي عليك لان العتق في ملكك فثبت العتق في ملكك لان العتق في ملكك فثبت العتق في ملكك
فيه ونفى الملك بان قال لك لي عليك نوى العتق فان قيل نوال اليد ان يكون لمزوال الملك لان الزوال كان الاول فليكن
مجازا لان المجاز ذكر الملزوم وادارة الما برهم وان كان الثاني فليكن كناية عن الكناية وذكر الما برهم وادارة الما برهم فاجاب به ليس يلزم
زوال الملك لان الكناية عن كناية المكاتب لا يلزم لان الكناية عن الملك عنه فان الملك يزول بالبيع قبل التسيمة واليد باق الى ان يلزمهم وكذا
قوله لا مته قد اطلقك شى اى كذا هذا اللفظ ايضا من كنايات العتق فاذا نوى العتق غنقت والا فاجابهم لانه بمنزله قوله ثبت سبيلك هو كذا
عن ابي يوسف بخلاف قوله طلقك شى حيث لا يثبت العتق وان نوى لانه مخرج في الطلاق فلا يثبت العتق هم على اثنين من بعد انشاء العتق
شى اراد به قد مر لانه انت طالق هم ولو قال لا سلطان لي عليك نوى العتق لم يفتى لان السلطان عبارة عن اليد شى فيه لم يفتى
عبارة عن صاحب اليد وسلطنته كذا قال الكاكي وقال الاكل نبال لطلان سلطنته ويراد بها القدرة الثانية من حيث اليد والاسم فثبت
نفى اليد فثبت على اليد لي عليك لو قال ذلك نوى العتق لم يفتى لجواز ان يزول اليد بقي الملك فثبت ما قاله صاحب افعال المصنف قوله
هم وسمى السلطان بهش اى بلغه السلطان هم بقيام يده بشى بهش فثبت العتق لان اليد كناية في المكاتب شى فان الكناية
للبدل على المكاتب لم يفتى بان هم بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان نفيه شى اى نفى السبيل هم مطلقا شى اى من غير قيد شى يكون هم
بإبقاء الملك لان المولى على المكاتب سبيل شى من حيث الطالبة ببدل الكناية حتى اذا اتى عند ذلك بالبراءة يفتى هم فثبت العتق
شى اى فلا سبيل لي نفى السبيل مطلقا بانشاء الملك فثبت قوله لا سبيل لي عليك العتق وقال الا تراهي وقد روى عن الكرخي انه قال صح
في وجه الفرق بين المسلمين قد نفي عمرى قال ابو بكر الرازي خرج شيخ ابو الحسن الكرخي من الديار وافرقت بين السبيل والطلاق شكل عليه قال الكاكي
والفرق ذكره في الكتاب وجه لانه ان السلطان مشترك بين المجهدين واليد نفي احدها لا يفتى في الاخر ونفى كل واحد منهما لا يفتى في الملك كذا في الكاكي
وفي الديار طالع السلطان لي عليك نوى العتق لا يفتى وقيل العتق وقال الا تراهي لفظ القدرى في تحفة العتق وهو رواية الاصل
وقال في الماوى يفتى اذا نوى هم ولو قال هذا المولى ثبت على ملكك شى من غير قيد العتق لانه ذكر في الديار العتق على الماوى ليس يلزم

ولا ينفقه لا انه كلوم محال
 بحقيقته نكته صحيح مجاز
 لانه احدا عن حريته محلي
 ماله وهذا لان النبوة في الملوك
 بسبب كونه اما الحقا او صلة
 للحرية واطلاق السبب لانه
 للسبب مستجاز في العلة مجازا
 ولان الحرية لازمة للنبوة
 في المذلة والمساوية في وصف
 لازم من طرق المجاز على منوط
 فيعمل عيب مجازا في الاصل
 مجازا في اشتقاقه لانه
 لاجله لا في المجاز فتعالي الله
 وهذا مجازا عند اذا قال
 لغيره فحدث يدك ما تمهما
 صحيحين حيث لم يعمد
 مجازا من الاقرار بالمال المجاز
 وان كان القطع بسبب الوجب
 المال لان القطع خطا بسبب
 لوجوب مال مخصوص وهو الارش
 وانما ينفق مطلقا لانه
 الوصف محلي في العاقلة
 في من ليس كما يمكن اثباته
 بدو القصد ما لم يكن اثباته
 ليس بسبب

فمن من الاول يشاء بان محروفي السبب يجوز ان يكون ابنه من الزنا ومن ملك ابنه من الزنا عتق عليهم ولا ينفقه ان شئت
 ان هذا الكلام محال بحقيقة لانه صحيح مجازا في لوجوب طريق المجاز لانه اجاز عن حرية من عين ملكه وهذا في قوله ان المجاز
 ان النبوة في الملوك محلي في النبوة في الملوك الا في وجه الحرية منها فذكر الملوك وادارة الملازم وذكر السبب في
 طريق من طرق المجاز اما جملته للقرابة في النبوة سبب لانه النبوة سبب لكون النبوة سبب لكون النبوة سبب لكون النبوة
 وادارة السبب مستجاز في اللغة مجازا في مجازا من لان الحرية لانه النبوة في الملوك والمساوية في وصف لازم من طرق المجاز
 على عرف في الاصول غير محلي عليه مجازا عن الانباء في محلي قوله هذا في المجاز وهو الحرية في جميعا الكلام هم مجازا
 اما مستجاز في محلي هو قوله ان الله قبل ان يخلقهم لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 اصلا فلم يوجد السبب من اثنين الانباء في محلي قوله هذا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 ذكر في الملازم وادارة الملازم مجازا لان لم يكن الحكم مقصورا على الارش في الصورة المذكورة لان القطع خطا بسبب
 وجوب المال فيكون قوله قطعت يدك مجازا عن قوله ان الله قبل ان يخلقهم لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 لغيره لم يعمد لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 سببا وجوب المال هو ان القطع خطا بسبب وجوب المال في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 فيكون سببا وجوب المال هو ان القطع خطا بسبب وجوب المال في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 في الوصف في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 النهاية قال كذا كان مقبولا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 وارش قطع اليد الواحدة في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 في السنة الثانية وما زاد على الثلث فالثلاثان في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 اثبات في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 المال في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 على العاقلة فلم يجعل مجازا عن الاقرار بوجوب المال لكان هذا اقرار بوجوب المال على العاقلة والاقراء على الغير باطل ولا يمكن ان يجعل
 اقرار بما يخصه من الحرية لان لازمة قطع اليد وجوب المال موزع على العاقلة فاجاب المال فصر على واحد من العواقل لا يكون لازمة
 قطع اليد فلا يلزم المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 حقيقة بل هو لا يخلق في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز
 في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز لانه لا لا في المجاز

وأن كان بعد هذا البتة قد قيل
على ما تقدم ذكره من قبل
بلاجماع لأن المشرع ليس
من جنس النعمان فتعلق
الحكم به وهو معدوم فلا يعتبر
وقد حققنا في النكاح أن قال كذا
أنت طالق أو باني أو تحري ذوق
العتق لم يفتق وقال الشافعي به
لعتق إذا نوى كذا على الخلو
سائر الألفاظ الصريحة والكناية
على ما قلنا من أنها مضمرة
ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين
موافقة إذا كان أحدهما ملك
للغير إما مملوكا أو مملوكا
ملك النكاح في حكم ملك العين
حق كان التاميد من شرطه والفتا
مبتدأ لعل النفي استقام
وهو الملك ولهذا يصح التعليق فيه
بلطف أن الأحكام ثبت بسبب سابق
وهو كونه مكلفا ولهذا يصح لفظه
العتق بالتحريم كناية عن الطلاق فكذا
عكسه ولأنه نوى ما لا يحمله
لفظه لأن الاعتاق لغة إثبات
القوة والطلاق فم القيد هذا

مجاز والمجاز لا ينافي الحقيقة وهو لو قال العبد وهذا النفي فتعلق على الملك وقيل به من أرى عدم العتق بم الإجماع لأن النكاح
ليس من جنس النعمان بل من جنس النكاح والعتق من جنس النكاح والعتق من جنس النكاح والعتق من جنس النكاح
نفي النكاح من جنس النكاح لا يمكن فيصير الكلام سجايا ولا أقر في المعدوم فلا يمكن أن يجعل النكاح مجازا عن العتق بل هو العتق من جنس النكاح
الاعتق وإن كان قيل أن يكون ابنه إن كان يولد مثله لكونه ذكره في الأسرارهم وقد حققنا في النكاح أن قال كذا
في كتاب النكاح في باب المهر قوله فان تزوج امرأة على هذا من المهر فادها هو مهرها مثلهما عند أبي حنيفة غير صحيح لأن قال
لاستدانت طالق أو باني أو تحري ذوق أي أو قال لما تحري ذوق أي بالعتق لم يفتق قال الشافعي لعتق إذا نوى وكذا الخلاف في سائر
الألفاظ الصريحة والكناية مثل قوله أنت مطلقه وطلقك وتحرري فتقضي وأغربي وطيبة وبرية وحرهم وإناشبه ذلك هم على ما قال
شأنهم في أي شائع النافية وإنما قال شأنهم لأن النعمان على الشافعي لفظ الطلاق فحسب وصحابة فاسوا عليها سائر الألفاظ
الصريحة والكناية هم في أي الشافعي هم إذ نوى ما يحتمل لفظه لأن بين الملكين موافقة بين الملكين وملك النكاح ذو أكل واحد
من الملك العين الملك العين فظاهر وكذا ملك النكاح في حكم العين حتى كان النكاح من شرطه وإناشبه ذلك هم على ما قال
وملك العين وإناشبه ذلك هم على ما قال الشافعي لعتق إذا نوى وكذا الخلاف في سائر الألفاظ الصريحة والكناية
الالهية والولاية والشهادة فإني شبه الطلاق الذي هو اسقاط محض فأجاب بقوله وعمل اللطيفين الطلاق والعناق وهو مبتدأ
وغيره هو قوله اسقاطا هو قوله وهو الملك الشافعي قوله هو راجع في الوصفين إلى ما لا سئل أنه أي ان الاعتاق أيضا اسقاطا
هم ولهذا في أي ولاجل كون الاعتاق اسقاطا هم يصح التعليق فيه بالشرط كما يصح في الطلاق هم الأحكام في هذا جوابا
على ما قلنا الشافعي إن قال ثبت الاعتاق الأحكام معنى الالهية والولاية والشهادة والطلاق اسقاطا فلا سئل أنه أي ان الاعتاق أيضا اسقاطا
والإثبات فلا يصح الاعتاق لفظا لعدم المناسبة فأجاب أن الأحكام وهي التي ذكرناها لم تثبت بسبب سابق وهو كونه
مكلفا في الشافعي هو راجع إلى السبب في كونه راجع إلى العبد لأن الشهادة قائمة مقام الذكر والماسل أن ثبوت الأحكام بالولاية
ولكن الرق كان العاقبة الاعتاق زال المانع وجوابه لو كان ثبوت الأحكام بالولاية وكونه مكلفا كانت القدرة موجودة للعبد و
اللامر منه لأن الرق منان للقدرة ومنه التعليق لا يرد لأن الاعتاق اسقاطا على وجهه ترتب عليه ثبوت هذه الأحكام
بناء على الاعتاق التعليق هم ولهذا في أي ويكون العتق بمقتضى لفظه يصح لفظ العتق والتحرير كناية عن العتق من جنس النكاح
أو قال لا مزية أنت حره ونوى به الطلاق مع مجازا فكذا عكسه أي صلح لفظ الطلاق كناية عن لفظ العتق هم ولأنه
نوى ما لا يحمله لفظه ش لأنه لا مناسبة بينهما فتجوز الاستعارة هم لأن الاعتاق لغة إثبات القوة ش ما يؤخذ من قوله عتق العتق
أو نوى وطاع عن ذكره وفي الشرح أيضا كذا هم والطلاق في القيد ش من قوله طلق العبد عن القيد لولا ملكه هم وبهذا شاربه

الى اثبات ان القوة هم لان العبد الحق بالعبادات شئ مع محاد بل بما دعبادة عمال روح لهم وبالاعاق كبح فيقدر روحه اي على النفاق
 وشيعة في الاقوال والافعال هم ولا كذلك النكوة فانها قاذرة شئ وانما امر نفسها ان قيد النكاح لان شئ لان ملك البضع عليها
 المنزوع فانهم وبالطلاق يرتفع الملك فينبه اثره شئ ويحيى ملكه القعدة هم ولا يخاف ان الاول شئ اي الاعاق هم اقوى لان
 ملك اليمين فوق ملك النكاح شئ لان ملك اليمين قد يترجم ملك المتعة اذا صار من الجوارى المالية كما يمنع من الاستمتاع بهن والملك
 النكاح فلا يتاخر ملك اليمين اسلامهم فكان اسقاط اقوى شئ اي اسقاط ملك اليمين اقوى لان كل هو اقوى فاسقاطه اقوى
 هم واللفظ يصح مجازا عما هو دون حقيقة لا عما هو فوقه شئ وهذا لان مثل الجواز انما يكون فيما اذا وجدت وجه فاشترط كمين بزمين
 متخلفين في الحقيقة فهو في عهدهما اقوى منه في القوة وانت تريد الما الق الانصاف بالاقوى على وجه التسوية بينهما في ان يلزم
 الانصاف من جنس يلزم الاقوى ويطلق عليه اسم الاقوى كما اذا قال عبدك شجاع وانت تريد ان تلحق جراته وقوته بهمارة الا
 وقوته فيدعي الاسدية بل بالطلاق اسم الاسد عليه وهذا كما ترى انما يكون بالطلاق اسم القوي على الضعيف دون العكس واذا لم يرد
 بعد العلم بان الزالة ملك اليمين اقوى منه لك جواز استعارة لفظ الاعاق للطلاق دون حكمه هم فلهمنا تمنع في التنازع في شئ
 اي استمع الجواز في قوله انت طالق لا متدوني في العتق هم وانما في عكس شئ اي جاز في قوله انت حرة لنكوتة نوى به الطلاق
 وقال الاكل الفرق بين المسلمين المذكورين في الكتاب انه في الاول من شئ النسبة وانما السديان بالاعاق اثبات الطلاق
 رفع خافي متباين في الثانية تسليم ان كلا منهما اسقاطا لكن الاعاق اقوى وهو ينافي في الاستعارة هم وان قال العبد انت مثل
 الحر لم يمتنع لان الشئ يستعمل للمثارة في بعض المعاني عرفا فوقع النكاح في الحرية شئ فالاعتق ماسله ان الشئ للتبعية والاشية بين شئ
 لا يقتضيه اشتركا في جميع الوجود فلذلك لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الشئ تعالى او معنى الشئ في اللغة انما يكون في الجملة و
 في الحقيقة ذكر في كتاب العتاق لا يمتنع ثم قال تمت قالوا انه اذا نوى العتق لم يمتنع فانه ذكر في كتاب الطلاق اذا قال لأمك انت مثل
 امرأتك فلان وفلان قد آلى من امرأته ونوى الايا اليه صدق فيصير موليا ثم قال ما انت الامر عتق لان الاستثناء من النفي اثبات
 على وجه التأكيد كما في كلمة الشهادة ثم قال قوله لا نفى الاوهية عن غير الله وقوله الا الله اثبات الاوهية لله فيه اثبات الاوهية
 لله تعالى بالكلية لوجود لان الاثبات بعد النفي كذا يلح من الاثبات لوجودهم ولو قال راسك راس حر لا يمتنع لانه تشبيه بحرف حر
 اي حرف تشبيه وهو لكان لان اصله راسك كراس حرفه راسك كراس حرفه لكان لكان لكان لكان لكان لكان لكان لكان لكان
 هم عتق لانه اثبات الحرية فيه اقرار راسك بغيره عن جميع البدن وقد وصف بالحرية ومن وصف
 عنه بالحرية او وصف بالعبرة عن جميع البدن بالحرية عتق عليه قال في كتاب عتاق الاسل اذا قال راسك حر او قد حر جدك
 حر او نفسك او جدك او جدك او كانت امه فقال فرمك حر او بطناك حر في جميع ذلك وذكر في كتاب الاجناس عن العتق

لان العبد الحق بالعبادات
 وبلا امتناع يحق فيقدر ولا
 كذلك النكوة فانها
 قاذرة لان قيد النكاح مانع
 وبلا امتناع يرتفع الملك فينبه
 اثره شئ ويحيى ملكه القعدة هم
 ولا يخاف ان الاول شئ اي الاعاق هم
 اقوى لان ملك اليمين قد يترجم
 ملك المتعة اذا صار من الجوارى
 المالية كما يمنع من الاستمتاع
 بهن والملك النكاح فلا يتاخر ملك
 اليمين اسلامهم فكان اسقاط
 اقوى شئ اي اسقاط ملك اليمين
 اقوى لان كل هو اقوى فاسقاطه
 اقوى هم واللفظ يصح مجازا عما
 هو دون حقيقة لا عما هو فوقه
 شئ وهذا لان مثل الجواز انما
 يكون فيما اذا وجدت وجه فاشترط
 كمين بزمين متخلفين في الحقيقة
 فهو في عهدهما اقوى منه في القوة
 وانت تريد الما الق الانصاف بالاقوى
 على وجه التسوية بينهما في ان يلزم
 الانصاف من جنس يلزم الاقوى
 ويطلق عليه اسم الاقوى كما اذا
 قال عبدك شجاع وانت تريد ان
 تلحق جراته وقوته بهمارة الا
 وقوته فيدعي الاسدية بل بالطلاق
 اسم الاسد عليه وهذا كما ترى
 انما يكون بالطلاق اسم القوي على
 الضعيف دون العكس واذا لم يرد
 بعد العلم بان الزالة ملك اليمين
 اقوى منه لك جواز استعارة لفظ
 الاعاق للطلاق دون حكمه هم
 فلهمنا تمنع في التنازع في شئ
 اي استمع الجواز في قوله انت
 طالق لا متدوني في العتق هم وانما
 في عكس شئ اي جاز في قوله انت
 حرة لنكوتة نوى به الطلاق وقال
 الاكل الفرق بين المسلمين المذكورين
 في الكتاب انه في الاول من شئ
 النسبة وانما السديان بالاعاق
 اثبات الطلاق رفع خافي متباين
 في الثانية تسليم ان كلا منهما
 اسقاطا لكن الاعاق اقوى وهو ينافي
 في الاستعارة هم وان قال العبد انت
 مثل الحر لم يمتنع لان الشئ يستعمل
 للمثارة في بعض المعاني عرفا
 فوقع النكاح في الحرية شئ فالاعتق
 ماسله ان الشئ للتبعية والاشية
 بين شئ لا يقتضيه اشتركا في
 جميع الوجود فلذلك لا في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الشئ تعالى
 او معنى الشئ في اللغة انما يكون
 في الجملة وفي الحقيقة ذكر في
 كتاب العتاق لا يمتنع ثم قال تمت
 قالوا انه اذا نوى العتق لم يمتنع
 فانه ذكر في كتاب الطلاق اذا قال
 لأمك انت مثل امرأتك فلان وفلان
 قد آلى من امرأته ونوى الايا اليه
 صدق فيصير موليا ثم قال ما انت
 الامر عتق لان الاستثناء من النفي
 اثبات على وجه التأكيد كما في
 كلمة الشهادة ثم قال قوله لا
 نفى الاوهية عن غير الله وقوله
 الا الله اثبات الاوهية لله فيه
 اثبات الاوهية لله تعالى بالكلية
 لوجود لان الاثبات بعد النفي كذا
 يلح من الاثبات لوجودهم ولو قال
 راسك راس حر لا يمتنع لانه تشبيه
 بحرف حر اي حرف تشبيه وهو لكان
 لان اصله راسك كراس حرفه راسك
 كراس حرفه لكان لكان لكان لكان
 لكان لكان لكان لكان لكان لكان
 هم عتق لانه اثبات الحرية فيه
 اقرار راسك بغيره عن جميع البدن
 وقد وصف بالحرية ومن وصف عنه
 بالحرية او وصف بالعبرة عن جميع
 البدن بالحرية عتق عليه قال في
 كتاب عتاق الاسل اذا قال راسك
 حر او قد حر جدك حر او نفسك
 او جدك او كانت امه فقال فرمك
 حر او بطناك حر في جميع ذلك
 وذكر في كتاب الاجناس عن العتق
 يعبر به عن جميع البدن

انما قال في كتاب العتاق في عتاق الاصل لو قال بذكره وان قال لم يرد بعتق وفي نوادر المعلى لو قال بذكره بعتق بعتق منه
اشاء العتاق في قول ابي حنيفة وفي عتاق الاصل لو قال بذكره بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه
او بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه بعتق بعتق منه
تسعى من غيره العتاق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
حرا وعتقك حرا ليعتق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
هذه شعبة حرا او بعتقك حرا ليعتق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
يعتق في العتاق ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
لان اصله حرا وعتقك حرا ليعتق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
فمن حرة في العتاق وسعة فيما بينه وبين الله تعالى وفي نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
حرا وفي كتاب اهل الفقه لم يرد بعتقك حرا ليعتق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
وفي نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
وانت حرة في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
والصلوة ولو قال ان سقيت حرا في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
سولى ابيك اعتق ابوك ابى فهو حرا ولو قال انما سولى ابيك لم يعتق فهو حرا لانه قد يكون مولاه من قبل عبده فلم يكن يقر به
وان زاد اعتق فهو ملك او حرا ولو قال انما سولى ابيك لم يعتق فهو حرا لانه قد يكون مولاه من قبل عبده فلم يكن يقر به
لم يرد بعتقك حرا ليعتق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
عبده من غيره العتاق في نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
كلمة حرا ليعتق عبده وفي نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل
وقيل ستة اشهر وقيل سنة وفي نوادر المعلى في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل في عتاق الاصل

فصل

ومن ملك

ذات رحم

منه

فصل في الاعتاق الغير الاختياري اسي هذا الفصل لما فرغ من بيان الاعتاق الاختياري شرع في بيان الاعتاق الذي
يحصل من غير اختيار كافي شره القريب وخروج عبد المولى اسلاما ولد ام الولد من مولاهم ومن ملك ذارحم محرم من
عتق عليه ش وبه قال احمد وسواء كان المالك صغيرا او كبيرا صحيح العقل او مجنونا او ايردي ذلك عن عمر بن سعد وجاهل بن
عبد الله وعطاء والشعبي والزهرى وحامد والحكم والثوري وابن شبرمة وابي سلمة والحسن بن حي والليث وعبد الله بن

ولما نادينا ولائنا ملك حرة
 حرة موزنة في المحرمية
 فيعتق عليه وهذا هو
 في اصل والولد مطلقا
 هي التي يفتخر وصليها و
 يحرم قطعها حتى وجبت
 النفقة وحرم النكاح كافر
 فيها اذا كان المالك مسلما
 او كافرا في دار الاسلام
 لعموم العدة والمكاتب
 اذا اشترى اخاه من يجرى
 مجراه لا يملك عليه كانه
 ليس له ملك تام يقدره
 على الاعتاق والاقتراض
 عند القدرة بخلاف الولد
 لان العتق فيه من مقاصد
 الكفاية

اي في الولد يعني ذكرك المكاتب لانه اذ اذن به فمكاتب بخلاف الذك الذي لا يملك عليه المكاتبهم ولما نادينا شنيش وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 سن مكافاة ثم محرم متفق عليهم ولانه ملك قربة موزنة في المحرمية فيعتق عليه شنيش لان الشنيش اعتبر بحريته في منفعة للرحم والرحم
 عبارة عن القرابة والمحرم عبارة عن حرمة النسك فالحرم والرحم بخوان ملك زوجة ابنة اوبنت ثم هي ابنة زنا اما لا يفتق لان المحرم
 انبثت بالقرابة بل بالعصاة او بالرضاع والابدان كونه المحرمية موزنة لان الشنيش اعتبر بحريته في منفعة للرحم كما ذكرناه ولكن الرحمة
 بلا محرم لا يفتق كمنى الاغصم والاغوال لان القرابة بعدت فلما توفرت في حرمة النسك فلم يفتق بالملك هم وهذا هو الموزن في الاصل شنيش
 اي ملك القريب هو الموزن في سباب العتق في الاصل يعني في قرابة الولادهم والولد يعني لاشنيش لتعليل بوصف غير متعده فكان اشتغال
 به لا يفيد لانه لتعليل لعله قامة لاشنيش لان القرابة الموزنة في المحرمية هم حتى التي يفرض مسلما ويحرم قطعها حتى وجبت النفقة
 شنيش لا يفتق لانه لا يفتق في غير الولد على من سبب الشنيش فكيف استدل بوجوب النفقة لان القول بوجوب النفقة ثبت بقوله
 عز وجل وعلى النواث مثل ذلك فصا كان ثبت اجماعا لما يفتق لى انكار بعضهم شنيش بانه يفتق بالاجماع وقالوا لا يفتق
 ولما تجا هذا كانه وهو قوله ثم قرأه صبت عن ادنى الذلوع وهو ذل النكاح فلان ليسان عن كلامها اولى فان ادعى ان
 ذل النكاح اعلى فلك سكايرة تستحق تفصيل الاماء على الرزق وهو باطل قطع اجماعا على ان الرضا يرفع ذل النكاح ودون الرق
 براحمة ثم اذ ذل الكايرة فان رفع الاعلى دفع الاعلى الى الامحالة هم ولا فرق فيما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام محرم
 العلة شنيش وهي صلة الرحم وكذا الفرق اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام لان الحرب اذا ملك قربة شنيش
 عليه وببرج في فتاوى النولو على النص الحكم في الكافي ان عتق الحرب في دار الحرب باطل وقد ابيره لم يذكر المكات فان في الخلف
 الحرب اذا عتق عبده الحرب في دار الحرب وظاهره عتق عند ابني يوسف ولاد له وقالوا لا لاد له لانه عتق بالتولية لا بالاعتاق كالرغم
 ثم قال السلم اذا دخل دار الحرب فاشترى عبدا جربيا فاعتمه شنيش القياس ان لا يفتق بدون التولية لانه في دار الحرب ولا يجزى
 عليه احكام الاسلام في الاستحسان ليقع تملكه لانه لم ينقطع عنه احكام المسلمين ولاد له عند جهاد هو القياس فقال ابو يوسف
 لاد الولاد وهو الاستحسان وذكر قول محمد بن ابي يوسف في كتاب يسيه هم والمكاتب واشترى غاشق بذا جواب عن قوله ولما
 استنح المكاتب على المكاتب في غير الولاد وتقدره لاسلم انه لا يملك عليه بل قد روى عن ابني حنيفة انه مكاتب على الاذن ايضا
 فاجوب بطريق تسليم ما قاله المصنف بقوله لانه ليس له ملك تام يقدره على ما يجزى الان هم اوسن يجزى مجراه شنيش اي واشترى
 من مجزى مجزى الاذن كالمهم والمحال هم لا يملك عليه لانه ليس له ملك تام يقدره على الاذن شنيش لانه عتق
 عليه وهمهم الاقرض عند نقد شنيش هي عبارة عن صفة يمكن منها الرمن فعل وقول بخلاف الولاد هذا جواب عما قيل لو كان
 كذلك لما عتق عليه قرابة الولاد اجاب بقوله هم بخلاف الولاد لان العتق فيه من مقاصد الكفاية لان عتق نفسه لكان مقصودا

شنيش

هاتيك تارة يكون غير الحق فكذلك حق الولد الولد فاذا كان العتق من عقد مائة كتاب فمات من بين اثنين تحت المقدرة لهما قبل ان يولد الما حرة
 ان عليه ستمين الكتابات لعدم الحق العارفة بغير الحق اسلمه وابنه هم عن حقيقته ان يكتب على الاخ ايضا وهو قولهاش اى قول اى يوسف
 محمد بن يحيى بيان هذا مستوفى في كتاب المكاتب انشاء الله تعالى فقلنا ان يمنع وهذا الخلاف ما اذا ملك ابنته عذرى او تبين الرضاع بش نزاجواب نقض الحالى
 اى لا يثبت عليه تقديره هو قوله لان المحرمة بالثبوت بالقول اى لى اربا بالمحرمة هو مرتبة ثرت فيها القربة وذهبت كذلك ان الرضاع بالثبوت والحرمة
 من الرضاع ليست ببرأ من الحديث بالاطلاع لانه لا مقابل بعقما اصلاحه العبدى جعل الما لهذا العتق هم اى عتق ذوى الرحم المحرم و
 كذا الجنتين ش اى كذا الجنتين اهل لهذا العتق هم حتى عتق القريب عليها عند الملك ش اى عند ملكها اياها بان دخل فربها في ملكها
 بغير منع منها كالارثة والعبد عتق عليها هم اهل عتق اى هذا العتق هم حتى العبدش وهو العايد وقد وجب عتقها بانفقته ش وبى يجب عليها
 بالقبول ان يثبت قريبا المحرم الملك وقال في المبسوط العامة تمت في حقه وهو الملك مع القرابة فان العتق ملكه حقيقة ولهذا
 يرد عليه انه الصمدية هم ومن عتق عبدا لوجه الله تعالى او لشيطان او لغيره عتق ش وعند الظاهرية لا يعتق في الاخر
 هم ووجوبه كمن النفاق ش ووجوبه لا يثبت فيهم من الناس ش ومع هذا لا يثبت فيهم من الناس لانهم في حقيقته هم لعبد الملك العتق واد
 به جلاله ضمن العتق الى العبد المحرم في الامة على ما كان وجه الاسلام بغيره معروف ووجه العتق اولا ووجه الكلام اسبيل الذي تصدق
 ووجه الناس سادتهم ومرتبة الشئ من وجه اى من سببه ووصفه ووصف القربة في اللفظ الاول ش وهو قوله لوجه
 زباد ولسا كيد وذكر الله ليس بشرط هم فلا يخل العتق بعد منه ش اى بعد من ذكر الله تعالى في اللفظين الاخيرين ش هو قوله
 عتقت لشيطان وقوله عتقت لغيره لانه يكون عاميا نافية في الباب انفق القربة وفيه نفيها الا يابى في المرتبة كما اذا عتقه على مال
 وقال الكلبي في كتاب الاصنام اذا كان محولا من شئ او ذهب او فضة صورة انسان فهو منهم وان كان محولا من حجارة
 فهو منهم هم وعتق الكفرة والسكران واقع لوجوب الركن من الابل في العمل كفى الطلاق ش وقد فسرنا هذا بان هم وقد بيناه
 من قبل ان الامة فيه في الفصل الثاني من كتاب الطلاق وفي السكران اتفاق الامة الاربعة على التمسك عندهم وفي الكفرة بخلاف
 الشافعي والملك واحد ومن الكلام فيه هناك هم واذا اضاف العتق الى ملك ش بان قال ان ملكك فانت محررا في شرط
 ش اى او اضافه الى شرط بان قال لعبدك ان دخلت الى بيتي فماتت ش حتى قم كفى الطلاق ش بان قال ان تزوجك
 فانت طالق او قال لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق هم اما الاضافة الى الملك ففیه خلاف الشافعي وقد بيناه في كتاب
 الطلاق والالتصيق بالشرط فلا يستلزم اى اسقاط قصد اذ انبات مننا لعلنا لم نزلنا مقتضى من هذا وبين اقاله اولاد
 هو ان الاعاق لونه انبات القوة هم فخرى فيه التعليق بالشرط ش اى في الاستعلاء والخلاف فيه بينا وبين الشافعي انما الحكم
 بوجه آخر وهو ان بفار الملك بشرط عند التعليق وعند وجود الشرط ووالهنا من ذلك لا يطلعه عند بطلان التعليق به عند

فانتم ابيع فبقيت بمقتضى المصداق
 وعن ابى حنيفة رواه انتم كتابه
 على الاخ الضأ وهو قولها فلنا
 ان منع وهذا يخرج ما اذا
 ملك ابنة عمه وهى اخته
 من الرضاع لان المحرمية
 ما ثبت بالقرابة والعبدى جعل
 اهلا لهذا العتق وكن الطلاق
 حتى عتق القريب عليها
 عند الملك لانه تعالى
 العبد فشا به النفقة من
 عبد الوجه الله تعالى او
 او للصنف عتق لوجه ركن
 ما يلهى من امواله في النفقة
 الا ان يادة فلا يخل بعد
 في اللفظين الاخيرين وعتق الكفرة
 والسكران واقع لصدر الراى
 من الاهل في المحل كما في الطلاق
 وقد بيناه من قبل ان
 العتق الى ملك او شرط
 في الطلاق اما الاضافة الى
 الملك ففیه خلاف الشافعي
 وقد بيناه في كتاب الطلاق
 واما التعليق بالشرط فلا نه
 اسقاط فخرى فيه التعليق
 بالشرط

يقول العقد كما مر في تلخيص الصغيرة حيث قال فيه وان شرط الالف عليها متوقف على قبولها النكاح من اهل القبول والنكاح ثمانية
 عقد العقد واجب بان ذلك في مرجع الشرط والامتناع المسئلة المذكورة بطلان على مكان المال هنا وصفا للاعتاق ولا ايزم بطلان
 الاصل بطلان الوصف ثبتت العتق ولا يجب الجلال كما في طلاق الصغيرة وفي نظر لانه يقتضي انه ذكر كلبه الشرط توقف ولا يميز
 من رواية واعتباره بطلان الصغيرة غير صحيح لانه قال فيه وان شرط عليها توقف على قبولها النكاح من اهل القبول فالوقوف فيه شرط
 كونهما من اهل القبول المثل ليس منه الاول ان يقال لما كان علم العتق صدم كون المثل للمالك بقبول الشرط واقدم على العتق
 كان فاعيد الاعتاق بالمال او يخل على ذلك من ان الكلام من الالف انما هو على امر في المثل ش قال الفقهاء في هذا قوله لا يجزئ ثم يقال ان
 يكون مرادوا في منية خلق الجالس الصغيرة فليس الامر يستبعد هذا وقال الاثر ابي ويجوز ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره في ا
 كفاية المشتري لا قبل هذا الكتاب هم وانما يعرف بقبول المثل ش باليسم وفي بعض النسخ الجبل بالباء هم وقت العتق او بباوت
 الاقل من ستة اشهر منه ش ابي من وقت العتق هم لانه اذ في مدة المثل ش هذا متصل بقوله وان عتق جارية عتق مملوكا
 المملوك خاصة عتق ورواها يعني انها عتق المثل اذ اجازت به الاقل من ستة اشهر من وقت الاعتاق هو ان جازت به ستة اشهر
 فلا نفس عليه المالك في الكافي قال وان قال ما في المثل كحرف ولدت بعد ذلك ستة اشهر لم يفتق وبن ولدت الاقل من ستة اشهر
 حتى في العتق فان كانت الامة في مدة من زوج عتق الولد اذ اولدته بائنا وبين ختين منه وجبت العدة وان كان لانه
 من ستة اشهر منذ قال المولى قال المالك في الكافي وان ولدت واحد الاقل من ستة اشهر فهو هم وواحد الاكثر من ثمانية هم
 قال ش ابي العقد ويرى هم ولد الامة من بولادته لانه مخلوق من امة عتق عليه في الجبل الامة هذا هو الاصل ش ابي
 بولد من ماء صاحب المادهم ولا سراض له فيه ش ابي في الولد هم لان ولد الامة لم يولد الا من ماء الامة لا العياض
 اذ لان ماء المملوك لا يكون الماء من لحمه ولد من زوجه مملوك كسيدا يخرج جانب باعتبار الخصاية في حق النساء لا الملام
 غير مرجح جانبها اولاد استملاك له باسما من ابي ولتج استملاك له زوجه باسما يكون ايسا في موهبة والماصل ان جانب المهر مرجح
 ايسا من اخصاية قبل فيه نظر لان حق اخصاية انما ثبت بعد الولادة فلا يجوز ان يكون مرجحا لما هو قبلها ومما استملاك له
 باسما وبنها الولد مادام بنتها فهو بمنزلة عتق من اخصاها كيدا ويلها الى ان يفصل عنها بشر ما اذا كانت في حق ما و
 فيقول استملاكه حتى يفرض بالمرأى عند انفصاله منها شرعا فلا يفتق بعقما قيل فيه نظر لان الكلام في اتيان المثل بطلان
 وبنها اخصاية من كونه مخلوقا من باسما بطلان الزرع فكان العتق من جانبها حقيقة ومما من جانبها كفاية هم والناقاة
 تستحقه ش ابي من ماء الرزق ماء المرأة والناقات ابي لا يخرج الامران في ممل واحد في زمان واحد من جوة واحد
 كالنساء ومن وذا كانه جواب سوال مقدار العقد ير السوال ان يقال كيف يكون الرزق استملاك للماء المرأة وهي من جنس واحد ولانها

عقدا من
 في الحكم واما
 بعير
 قيلم الجبل
 وقت العتق
 اذ اجازت به
 لاق من ستة
 اشهر منه
 ادنى من المثل
 قل دل
 امة من
 مولى المملوك
 مخلوق من
 ماله فيعتق
 من اهل المثل
 ولا معا
 فيه كان ولد
 الامة لمولها
 وولدها من
 زوجه مملوك
 ايسا من اخصاية
 جاز
 باعدها الجبل
 ولا يستحق
 باسما وللناقات
 مستحقه

والزوم
والدهن
خافوا
منه
الولد
مات
وددت
الحياة
حر على
كل حال
لان
جانها
يجمعها
في وصف
الحرية
كما
يتبعها
في المملوكية
والرقوقية
والتدبير
وامية
الولد
والكتابة
باب
العبد
يعتق
بعضه

بينما لو لم يكن الجانب المفسر قد يراى فله من قوله والمناخاة متحققة فيها لان طبع ماء الرجل حار وطبع ماء المرأة بارد وبينهما سناخاة
لا صلاية وما المرأة في متفرقة في اوقات واء الرجل في غير متفرقة فيكون مخلو با بينهما وقال الاكل والمناخاة متحققة جوا على احوال
الرجح يحتاج اليه بعد التعارض وتقريره التعارض موجود لان المناخاة متحققة فانه لو اعتبر جانب الام كان ملكو كاسيد او ان اعتبر جانب
الاب لايكون ملكو كاسيد يا مثبتت المناخاة بخلاف الولد من المولى فانه للمولى اى جانب اعتبرهم والزوج قدر منى به بش اى برى
الولد هذا جواب على احوال اذ اعتبر جانب المرأة حتى يكون الولد ملكو كاسيد لا الاضر الا بالضرر فخرج منه ما وتقريره الجواب ان الزوج
قدر منى برى الولد حيث اقدم على تزوج الامة فان الولد يرق به وفيه نظر لان العلم يكون الولد رقيقا تزوج الامة انما
يكون بعد ثبت هذا الحكم في الشئ وكلاهما في شرعهم بخلاف ولد المغرور لان الوالد ارضى به بش اى لان المغرور لما تزوج
بلا علم لم يرض على سخط نفقة قصار ولده حرا بالقيمة نظر الجاهل بين هم وولد المرأة حرا على كل حال ش اى سواء كان زوجه او ابدا
هم لان جانبها راج فتيبها ش اى فتيبها الولد هم ووصف المولية ش يعني يكون حرام كاتبعها في الملوكة ش فيكون ملكو كاسيد
وهذا الرجحان جانبها بسبب المولية فتيبها الولد في المولية كما في الرق هم والمرفوقية ش عطف على ما قبله اى فتيبها في المرفوقية
التيبها واسم الولد ش يعني اذ ازوج المولى ام ولد به من اجل يكون الولد في حكم امهم والتدبير ش يعني اذ ازوج مارت
من اجل يكون الولد في حكم امهم والكتابة ش يعني اذ اكتب المولى امته ثم ولدت دخل الولد في كتابة الام متباد وقال
الملك اى وفيه بين الفضيلين يعني الملوكة والمرفوقية تغايرها من حيث الاكالات والنفقات فان في المدبرة وام الولد الملك كامل البرق
ناقص في الكتابة على كسبه لان الملوكة عام فكيف في نعم وغير نعم والمرفوقية خاصة بنجى وفتح بين الولد في الام في العام والمولد ان البقرة الوحشى
والحمالة نسبة والطلب لا يجوز في الاصلية ولو كان الولد بين الوحشى والانسى وكان الام وحشية لا يجوز وان كانت ابيه يجوز لما
من الولد تلج للام فيها كذا في فتاوى الوهابى انتهى وقال الازهرى قال بعضهم في شره انما ذكره بين الفضيلين تغايرها
الى اخرها ذكره وفيه نظر لان الرق لا يحمل التجزى وبرج اصحابنا في اصول الفقه والاحتيل التجزى كيف يقبل انفصال انتهى
وقال الكاكي ثم الولد يبيع الام في الرق والمولية واسموية الولد والكتابة وفي التدبير وفي المنج ان ولدت المدبرة من
نكاح او زنا لا يصير ولدا مدبرا على الذهيب وان وبر الحامل صار مدبرا على الذهيب عن احمد وجابر بن زيد وعطاء لا يتبعها ولدا
في التدبير حتى لا يفتق بموت سيدا والتداعلم

باب العبد الذي يفتيق بعضه اى هذا باب العبد باضافه الباب الى العبد اى هذا باب في بيان حكم العبد مال كونه يفتيق بعضه وفتيق على مئنه المحمول معناه النصيب على المال ويحجز قطع الباب عن الانصاف ويكون قوله العبد مبتدأ وفتيق بعضه خبر له في محل الرفع ولما فرغ من بيان اعناق الكل شرع في بيان اعناق البعض واخره اذ عن ذاك لان ذاك يتفقد عليه وهذا مختلف

والاصل عدم الاختلاف اولان الاول كثير ابو نوح فاشق التقدير هم واذ اعقبت المولى بعض عبده عن ذلك التقدير في
 في النافع اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد حقيقة العتق عند بني حنيفة وانما الرواية ثبوت اثره وهو زوال الملك هم وبني بني
 قيسه لولا عند بني حنيفة ش وهو قول الحسن البصري ويرى عن علي بن ابي حمزة الله تعالى عنهم وقال العتق كله واصل ش اى
 اصل العتاق بين بني حنيفة وما سجد هم ان العتاق تجزى عنه ش اى عند بني حنيفة هم بقبض على العتق ش اى يقتصر
 العتاق على ما قدر اعتاقهم وعند بني التميمي وهو قول الشافعي فيما اذا كان الملك ش واصل او كان العتق هو سر اخذ ذلك
 قوله لقولهما اما لو كان العتق هو سر ابقى ملك الساكن كما كان حتى يجوز له بيعه ومبيته وبقول الشافعي قال الملك احمد وقولهما
 قول قتادة والثوري والشافعي وروى عن عمر بن الخطاب الله تعالى عليهم فاضاقت ش اى اضافة العتاق هم الى البعض ش
 الى البعض العبد هم كاضافة الى الكل فلهذا العتق كله ش اى كل العبد والمراد من تجزى العتاق والملك ان تجزى الحل
 في قبول حكم العتاق وهو زوال الملك بان يزول في البعض ورون البعض وان تجزى الحل في قبول حكم الملك هو ان البعض ملكا
 لو اعدوا البعض لاخر وليس سواء ان ذات العتاق او ذات الملك تجزى لانه معنى واحدا لقبيل التميمي لعمري اى بالي يوسف ومحمد
 وانا فيهم ان العتاق اثبات العتق وهو ش اى العتق هم قوة ملكية واثباتها اذ لا منه اذ هو الرق الذي هو نصف ملكي
 وهما ش اى العتق والرق هم بالتجزيل ش فلا تجزى العتاق ايضا هم فصار ش اى العتاق هم كالعتاق ش فانه لا تجزى
 هم والعفو عن انفسهم ش كذلك لا تجزى هم والاستيلاء ش اى وكالاستيلاء فانه لا تجزى حتى لو استولى الامة
 فغيره كلما هم ولله المولى حنيفة ان العتاق اثبات العتق بازالة الملك ش كما قالوا هم وهو ش اى العتاق ازالة الملك
 كما قال ابو حنيفة يعني ازالة ملك تجزى من زوال كله الى العتق والمظهر لانهم لما اختلفوا في هذا بينه وبينهم كان اجما منهم ان
 غير ذلك ليس بمراد وانما قال ابو حنيفة انه ازالة ملك لان الملك عقد والرق حق الشريعة لان الله عز وجل جبرى عليه الرق فبرا
 الكفر حيث استلكت ان يكون عبد الله تعالى فجعله الله عبدهم او هو حق العامة ش اى او الرق حق العامة ليكون قوله
 للكلفين على اقامته التكليف يعني القاسمين ليتغنموا كما يستغنمون بانه الاسوال فصار في حقهم بقره المبادي ليعلموا الى الاتفاقات
 هم وحكم التعرف ما يدل ش اى الذي يدل على انهم تحت ولاية التعرف وهو ش اى الذي يدل تحت ولاية هم بالحق لا حق
 غيره ش لان ليس له ولاية في التعرف في حق غيره هم والاصل ش حكم التعرف هم ان التعرف يقتصر على موضع الاضافة ش
 موضع اضافة الية التعرف فيه والتعمد الى ما رواه ش اى واء موضع الاضافة هم فمردود عدم التجزى ش اى لا يجل عدم
 التجزى هم والملك تجزى ش فزال ملكه عن البعض الذي عقدهم كافي البيع ش اذا باع غصيب بن العبد اشترك بزيول ملكه عن البعض
 الذي باعهم والبيعة ش كما اذا وهب غصيب بن العبد اشترك بشريكه بزيول ملكه عن البعض هم فبقى على الاصل ش وهو ان

واذا العتق المولى بعض
 عبد العتق ذلك القدر
 ويسعى في بقبض قيمته
 لمولا عند ان حنيفة
 وقال العتق كله واصل
 ان العتاق تجزى منه
 فيقتصر على العتق وعند
 لا تجزى وهو قول الشافعي
 فاضافة الى البعض كضافته
 الى الكل فلهذا يفتى كله لهم
 ان العتاق اثبات العتق
 وهو قوة ملكية واثباتها
 بازالة عنها وهو الرق
 الذي هو نصف ملكي
 وهما لا تجزى ان فصلهما كالعقود
 والعفو عن انفسهم
 ولا يحنيفة لان العتاق اثبات
 العتق بازالة الملك
 ازالة الملك لان الملك
 والرق حق الشريعة وحق الله
 وحكم التعرف ما يدل على
 المتصور هو الزالة حقيقة لا حق
 والاصل ان التعرف يقتصر على موضع
 الاضافة والتعمد الى ما رواه
 فمردود التجزى هو ان
 البيع والبيعة يفتى على الاصل

وتجيب السعاية
لاحتساب ما كسبه البعض
عند العبد المستعبد
بمنزلة الكاتب عند
من الإضافة إلى البعض
توجب ثبوت المالكية
في كل ما بقله الملك بعده
منعه فلهما بالليلين
بأنه مكاتب إذا هو ملك
بين الأرقبة والسعاية
كبدل الكتابة فلهان
يستعيه وله خيار
ان يعتقه لأن المكاتب
قابل للعتق غير ان
إذا أخرج لا يرد إلى الرقبة
استقطلا إلى أحد
فلا يقبل الفسخ بخلاف
الكتابة المقضولانه
عقد يقال ويفسخ
وليس الطلاق والعفو
عن القصاص حالة
موسطة فأنبتناه
في الكل ترجيح اللحم والصلح
مقترن حتى لا يستولد
ففيه من مدبرة
يقصر عليه

يقترن الزوف على موضع الامانة وهم وتجب السعاية لا ابتداء من العبد من غير ما تجزى بالاعتاق اذ ان بعض الملك
تجزى منسوبة إلى البعض عن العبد فتجب عليه السعاية والاستعانة ليوبرو بغيره فقيمة نصفه من الاجرة وتعتبر قيمة في المال ليست في غيره
هم بمنزلة الكاتب عند وش أي عند أبي حنيفة وقيل قوله بمنزلة الكاتب غير جيد لان ذلك للمولى ثابت في المكاتب وهو عبد
بالق عليه جميع فمقتضى البعض ان الملك عن البعض فليد من هو نظير الكاتب بل الجيد ان يقال سقط ملكه واستحق الحرية بغير عوض وجب
بان ما هو بمقتضى بمنزلة الكاتب لا يجوز فيه ولا هبة ويخرج إلى العتق بالسعاية والكاتب يخرج اليه اذ البديل من لان الامانة
ش أي إضافة الاعتاق من إلى البعض لوجب ثبوت المالكية للعبد في كل ش باعبار العتق من وبقاء الملك في بعضه بمنزلة
عن ثبوت المالكية ابتداء الرق في الكل باعتبار العتق من فلهما بالليلين ش لمان زوال الملك في النصف يوجب ثبوت الملك
في الكل باعتبار العتق لانه لا تجزى وبقاء الملك في النصف يوجب ثبوت المالكية باعتبار الرق فقد جتمع في العبد ما يوجب ثبوت
المالكية في الكل ما يوجب بقاء الملك في الكل العمل بالليلين كمن بان يجعل مكاتباً وهو قوله بمنزلة مكاتباً اذ هو ش أي المكاتب
هم المكاتب الأرقبة ش يعني مملوك رقبة كالمستعبد ويجوز ان يكون المعنى هو مقتضى البعض ملك يد الاجل السعاية مملوك رقبة كالمكاتب
ويجوز ان يكون معناه إضافة العتق إلى البعض لوجب ثبوت المالكية في الكل كما هو قوله بقاء الملك في البعض بمنزلة مكاتباً
أي حقيقة فلهما انه حريه مملوك رقبة كالمكاتب علماً بالليلين واذا كان المستعبد كالمكاتب من والسعاية ش يكون كبدل الكتابة
فله ش أي للمولى ان يستعيه ليمان ان يحق له لان المكاتب قابل للاعتاق بغير ش باعبار ما يقال لو كان بمنزلة المكاتب
كان رقبة اذا عجز اجاب بقوله غير ان أي المستعبد لا يجوز ليرد إلى الرق لانه استقطلا لا إلى أحد ش الاستقطلا لا إلى أحد ليس فيه
معنى المعاوضة لانهما يتحقق بين اثنين واذا لم يتحقق بين فيه المعاوضة من فلا يقبل الفسخ بخلاف المكاتب المقصودة ش
فانه استقطلا من المولى إلى المكاتب افراداً على تفصيل بدل الكتابة فكان فيما معني المعاوضة من لا عقد يقال ويفسخ ش كما هو
على صيغة الحصول من الاقالة والفسخ وفي بعض النسخ لانه استقطلا الاجل يعني بخلاف المقصودة فان الاستقطلا فيها إلى اهل وهو
وقت اوا بدل الكتابهم وليس في الطلاق العفو ش جواب عن قولهم ومما كان طلاق والعفو من القصاص من تقرير الجواب انه
انما ثبت العتق في الكل لا مكان العمل بالليلين بغير حالة متوسطة ش بين الحرية والرق وهي الكتابة ليصار إليها وليس
في الطلاق والعتق حالة متوسطة هم فأنبتنا في الكل ترجيح اللحم ش على البيع هم والله سبيل ما يتجزى عند وش أي عند أبي حنيفة
وبه جواب عن قولهم الاستيلاء وتقريره ان الاستيلاء وتجزى عند أبي حنيفة هم حتى لو استولد لغيره من مدبرة فقيمة عليه ش أي
على نصيب المستولد يعني انما ولدت الامانة المدبرة من عطين ولد افاذاه احداهما نصيب الجارية ام ولد ونفسها مدبرة ش
على انما لو لم يمتق نصف الشريك من الثلث ونصف الآخر من الجدة مولد الولد منها وفي رواية كتاب الولد نصف الولد لكان

وليس للولد عليه ولا وعليه نصف قيمة العبد بدينه اليوم ولد لان الولد في الظاهر منها وقد انف كذا ذكره خمس الاسماء البسقي في الشامل
في قسم السقوط هم وفي القصة ش جواب عما يقال لو كان الاستيلاء وتجزي الاطر وفي القصة تقدير الجواب انما لم تجز في القصة لان السقوط
هم لما ضمن نصيب صاحب الاستيلاء ومكة بالفضل فكل الاستيلاء ش اي كما استيلاء القصة بالفضل خصار كان يستول جارية فكل الاستيلاء
عنه غير تجزيم واذ كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عتق ش اي عتق نصيبه عتق وانما قال عتق وان كان للمعتق التجزى
بالاتفاق لما اراد ان يرد من ملكه في نصيبه فبالاثر في حال الحكم عتق اي عتق للمعتق لانه ملك للمعتق وملك للشريك ايضا بقاء الرق
في كل العبد عنه في حقيقته لا ثبت شئ من العتق به فان كان على العتق هم موسر شرية اليان شاء عتق وان شاء ضمن شريكه نصيبه
وان شاء استسقى العبد ش ذكرا المصنف ثلاث خيرات كما ذكر في البسوط وفي القصة خمس خيرات ان كان موسرا ان شاء عتق وان شاء
ضمن ان شاء كاتب ان شاء استسقى ان شاء برفا وادبر نصيبه بدينه اليوم عليه السحابة للمال فعتق ولا يجوز لان يكون عتقه الى العبد الموت
وفي هذه المسئلة احوال احدا ما ذكره ابو حنيفة والثاني قولها والثالث قول بيته بن ابي عبد الرحمن ان العتق شئ سنة كان باذن
شريكه او بغيره وفي الرابع قول عثمان بن النضر ان العتق نصيب من عتق ويصحب نصيب من لم يعق على حاله ولا ضمان على العتق وهو مروي
عن عمر بن الخطاب بن ابي شيبه والخامس قول الثوري والي شريكه اليان ان شاء عتق وان شاء ضمن لم يذكر السحابة والسادس
قول زفر بن رباح ان العتق موسر او موسر او السحابة ليقول الباقي من الالسليين وهو قول ابن سيرين ان شاء عتق
مالك يقوم عليه نصيب شريكه ومنه ما لا يعق كل بعد التقويم لاجله وان شريكه عتق نصيبه ليس له ان يسكه فبقا ولا ان يكاتبه
ولا ان يدبره ولا ان يبيعه وان عتق عن التقويم عتق او العبد يطل والكل له ان يسكه بالرق ان كان العتق موسرا فالباقي
فيق تبعه الساكن او يكاتبه او يدبره او يسكه فيقاسوا السيرة بما عتقوا ام لا فيل العلم لاهل قبله عن السلف التاسع احوال الشافعي
وهو ان العتق ان كان موسرا يقوم عليه نصيب شريكه وهو حر كما عتق مولاه وان كان موسرا عتق عتق وبقى الباقي مملوكا
يهرق المالك كيف شاء العاشر قول ابي حنيفة في الولد ان شريكه من العتق ويستسقه وهو قول الحسن البصري وحماد بن ابي سليمان
والثوري وعندهما العتق دون الستسقه وهو قول ابراهيم النخعي وعامة الشعبي ابن شبرته وابن ابي ليلى الحادى عشر لو كان العتق موسرا
اعتق نصيبه تجزى او مسرا فاعتق ابي حنيفة وعندهما العتق عتق مالك حقيقة حاله الا ان اهل وانما في عشر قول مالك ان كان العتق موسرا ليعتق نصيبه
يودى قيمة نصيب شريكه وعندهما ابي يوسف ومحمد والشافعي عتق في الحال الثالث عشر احوال الشافعي لان الحال موقوفه فاذا اودى
بين من اذ عتق كل الرابع عشر العتق يسرى بالارث عتق بالامان عن الشافعي وبعض المالكية لا يسرى ولا يضمن لما شئ
لو كان المشترك بينهما يسرى عتقنا وبين الشافعية خلاف فيه السادس عشر لو دس عتق نصيبه يسرى
عتقنا وعندهما في خلاف بينهما فان ضمن شئ من الشريك ان ضمن العتق كبر التمس

وفي القصة لما

ضمن نصيب

صاحبه بالامانة

ملكه بالفضل

فكل الاستيلاء

واذا كان العبد

بي شريكين

فلمعتق احدهما

نصيبه عتق

فان كان موسرا

فشرية بلخيا

ان ساء

عتق وان

سواء ضمن

شريكه فدية

ففيه وان

شلاو استسقى

العبد فخل

ضمن

رجع المقتق على العبد
والولاة للمعتق وان امتق او امتق
فالولاة بينهما وان كان المقتق
معسر فالشريك بالخيار في قضاء
المقتق وادخلوا استسعى العبد
والولاة بينهما في الرجوع بين
وهذا عند المجتهد لا وقال
ليس الا الضمان مع اليسار
والسعاية مع الاعسار ولا يرجع
المقتق على العبد والولاة للمعتق
وهذه المسئلة بتسني على حرفين
احدهما تجزى الاعتاق وعدمه
على ما بيناه والثاني ان يسلم
المقتق لا يمنع سعاية العبد
عنده وعندهما مع لهما في
الثاني قوله عليه السلام في
الرجل يعتق نفسه ان كان غنيا
صمن وان كان فقيرا استغنى حصة
الاخر قيم والقسمتان في الشركة
وله انه احتسبت ولاية نصيبه
عند العبد فله ان يصنعه
كما اذ هبت الريح بثوب من
والقصة في صمن غيره حتى انصبع
فحقا ان الثوب قيمه صمن كالاخر
موسر كان او معسر لما قلنا فكذا
هي سائر الا ان العبد فقير فيستسعى

هم رجع المقتق شش كبره انما هم على العبد والولاة للمعتق ان امتق شش اي الشريك هم او استسعى شش اي العبد فالاول بينهما شش اي
الشريكين هم وان كان المقتق معسرا فالشريك باليسار ان شاء اعنى ان شش استسعى العبد والولاة بينهما في الرجوع بين شش اي في صورة الاعسار
وصورة السعاية هم وذا شش اي المذكور هم قول ابى منيفه وقال شش اي ابو يوسف ومحمد ليس لشش اي الشريك الساكن
هم الا الضمان مع اليسار شش اي مع اليسار المقتق هم والسعاية شش اي ليس له الا السعاية هم مع الاعسار شش اي مع اعسار الشريك هم و
لا يرجع المقتق على العبد شش اي لا يرجع باضمن لان العبد لا يجب عليه السعاية عند باضمن في اليسار وعند ابى منيفه يرجع عليه لانه اذا اداء الضمان
تمام تمام الساكن فكان الساكن انما العوض منه بالاستسعاء فكذلك كان للمقتق الرجوع عليه بما ادى هم والولاة للمقتق شش كبره انما
هم وذا السئلة شش المذكورة اي رجوع المقتق على العبد وعدم الرجوع عند اداء الضمان هم تبني على حرفين شش اي المصلين في شش
هم احد هاش اي احد الطرفين هم تجزى الاعتاق وعدمه شش اي وعدم التجزى هم على ما بينا شش اي عند قوله في اول الباب
واصله ان الاعتاق تجزى عنده الى آخرهم والثاني شش اي الحرف الثاني هم ان يسلم المقتق لا يمنع سعاية العبد عند شش
اي عند ابى منيفه هم وعند هاشم شش السعاية بين وجه الحرف الاول وشرع هنا في بيان الحرف الثاني بقوله هم لما في الثاني
شش اي لابي يوسف ومحمد في وجه الحرف الثاني هم قوله عليه السلام شش اي قول النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل الذي يعتق
نفسه ان كان غنيا صمن ان كان فقيرا شش اي في حصة العبد في هذه الاثر شش هذا الحديث اخرجه الاسماء الثلاثة عن سعيد بن عروة عن قتادة عن شش بن
هشام عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق ثقتا فله ان يعتقهما في مال ان كان له مال فان
لم يكن له مال يستع العبد فخر شقوق عليه به الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم الامر بين شش اعنى مخلص العبد وسماطين المالكين
اعنى يسلم المقتق واعسارهم والقسمتان في الشركة شش فلا يكون الشريك الساكن سعاية العبد مع يسلم المقتق هم وله شش اي ابى منيفه
هم انه انما نصيبه في شش لفتح الهمزة في قوله لا يصيبه الا ربع فاعلم ان نصيبهم عند العبد فله
ان يصنعه شش اي يصنعه العبد حاصل المعنى ان ياتيه نصيب الشريك الساكن اعني نصيب العبد فكان الساكن ان يصنعه العبد باضمن
نفسه عند الا ان العبد فقير لم يكن القول بغيره فوجب الاستسعاء هم كما ان بيت الحج بثوب انسان والقصة في صمن غيره حتى انصبع
فعلى صاحب الثوب قيمة صمن الاخر موسر كان او معسر لما قلنا شش يريد به قوله وله انه انما نصيبه نصيبهم فكذا بهما شش فكلما انتفع
بالثوب البصير فكلما انتفع العبد بالمقتق هم الا ان العبد فقير فيستسعى في شش اي في نصيبه كانه يا نصيبه عليه او في القياس انما يرجع على مقتضى
لان هو الذي ورطه فعسا كالعبد الرجوع فانما يرجع على الراهن باضمن او باضمن بان عسره والمقتق شش وجب الضمان عليه الساكن فكلما
يسمى العبد والعبد انما في بطل قيمته وباليه وقد سلم ذلك فلا يرجع على احد سجان المردون فان سعاية لم يثبت في بطل قيمته بل
في الدين الثابت في ذمة الراهن ومن كان مجرد اعلى قضاء دين في ذمة الغير من غير التزام من جهة ثبت له الرجوع عليه كما سفي

نقرر ان من خان قيل في ذكره من وجوبه في حقيقته في مقابلة النفع هو باطل يجب ان ينص على ان عليه سلم قسم على وجه الشرط الذي عليه السلام
علق الاستسعاء بفقر العتق وهو لا ينافي الاستسعاء عند عدلان العلق الشرط يقتضي الوجوه عند الوجوه ولا يقتضي العدم عند العدم جاز
ان ثبت السعاية عند وجود الدليل لان كان هو سر او قد وجد ذلك على ما ذكر من وجوبه في حقيقته ثم اعتبر في النسيئة في اعتبار في اياها
الذي يجب به عليه الضمان هو اياها النسيئة هو ان يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر من فاصلا عن بل هو نفسه ونفقه عياله
يسار العتق انما هو اياها النسيئة في ظاهر الرواية وبه قال الشافعي والكاظمي احمد ومن المشايخ من اعتبره نصا بخرته الصديقه وفي اليون
والخار ظاهر الرواية ان يثبت اياها النسيئة ثم يثبت النظر من الجانبين ش اى من جانب العتق وبجانب الشريك الساكن لان
مقصود العتق تحقيق القرية ومقصود الشريك حصول بدل حقه في نصيب النسيئة في الامران فلما جاز الى اياها النسيئة وهو من فوائدهم تحقيق
اقتضاء العتق من القرية ش اى التقرب الى الله تعالى بالعتق ثم واليصال ش اى باليعال ثم بدل حق الساكن اليه ش اى بغير
نصيب من العبد وفي الحقة انما يغيب القيمة في الضمان السعاية يوم الا عاق لانه سبب الضمان وكذا يعتبر حال العتق في اياها واعار يوم
الا عاق حتى لا يسطر الضمان اذا عسر بعد اياها ولا يثبت الضمان اذا ايسر بعد الاعار في التمرنا شى لو قال العتق اعتقت ولا
سعر وقال الساكن بخلاف نظر اليه يوم طمو العتق كما في الاجارة اذا اختلفا في انقطاع الماء وجريانه وان العتق قبل ان يخار الساكن
ش اى لم يكن رخصه المومر في رواية عن ابي حنيفة لان التضمين بشرط نقل المالك الى العتق وقد فات النقل بالموت في ظاهر الرواية عند ابي
او يباخذ من شريكه لان الضمان واجب ولو باع الساكن نصيبه من العتق او وهب عليه عوض في الضمان ان يجوز وفي الاستسعاء لا يجوز
لان هذا ملك الحلال وهو غير محل له في جامع قاضيه ان لو اعتق احد الشريكين في مرض موته وهو مومر ثم مات لا يوزع ضمان العتق من تركته
وهو قول ابي حنيفة بل يسقط وعندنا فانه من تركته لانه ضمان طواف هم ثم التخرج على قولها ظاهر ش اى التخرج على قولها ظاهر
اى التخرج المسئلة على قول ابي يوسف ومحمد ظاهر معنى اذا علم ان هذه المسئلة مبنية على حرفين اى مملين فالكاظمي التخرج وهو على قولها
ظاهر لان الاعاق اذا لم يكن تجوزا كان العتق وقعا في التضمين جميعا وديار والى من السعاية فوجب عليه الضمان وانفق السعاية
هم فعدم رجوع المصدق بما ضمن على العبد ش اى شريكه عدم السعاية ش اى لا جمل عدم السعاية عليهم عليه ش اى على العبد
هم في حال اياها والولد للعق لان العتق كله من جهة عدم التجزى والما التخرج على قول ش اى على قول ابي حنيفة هم فخير الاعاق
ش اى شريكه بقيام ملكه ش اى ملك الشريك في الباقي الا الاعاق تجزى عند ش اى عند ابي حنيفة فاذا كان الاعاق
تجزى كان يملك الشريك في الباقي تاما لم يثبت ش اى عطف على قوله فخير العتق اى فخير التضمين هم لان العتق جاز عليه فساد
نصيبه حيث تمنع عليه البيع والهبه ونحو ذلك ش اى النصف والوصية هم ما سوى الاعاق وقوله العتق ش اى قوله الاعاق كالملك
والكاتبه الاستسعاء والاستسعاء ش اى لم يعلق على الضمان اليه في قوله فخير الاعاق لكن قال الا تزدى قال لا كل معطوف على قوله

له المصنف يسار العتق
وهو ان يملك من المال
قدر قيمة نصيب الآخر
لا يسار العتق لان به
يعدل النظر من الجانبين
يتحقق ما قصده العتق
من القرية واليصال بى
حق الساكن اليه ثم
التخرج على قوله ما ظاهر
فعدم رجوع المصدق بها
ضمن على العبد لعدم
السعاية في حاله ليسار
والولد للعق لان
العتق كله من جهته
عدم التجزى اما التخرج
على قوله فخير الاعاق
فقيام ملكه في الباقى
اذا اختلفا تجزى
عنده والتضمين لان
المعق جاز عليه
بافساد نصيب حيث
امتنع عليه البيع الهبة
ونحو ذلك مما سار
الا عاق وتوابعه
ولا استسعاء

اذا كان لكل واحد مناهج على عدة فقال ان فضل فلان لا يرد ان يفتدى حرد وقال الاخر ان لم يخل فغنى الفهم ولم يدركه الغول وصدقهم لم يفتق
وامر مناشي اي من العبد بن في قولهم جميعا هم لان المقضي عليه ش وهو المولى هم بالعتق محمول فكذلك المقضي له وهو العبد محمول ش
فكانت الجملة فانتفع القضاء بفتايش البهائم هم في العبد الواسع من بين اثنين المقضي عليهم والمقضي عليه معلوم وكذلك المقضي به
ش وهو عتق نصف العبد معلوم ش لان امرها كانت الاسماء هم فطلب المعلوم المجهول لان المعلوم اكثر من المجهول اذا اشتبه الى جملنا
ابن احد هاتين نصيب اللب لانه لك نفس قريه ش اي الاب لك نصفنا بهم وشراءه اعتاق على ما ش في فصل من مكانهم
مخومهم والامان عليه ش للاخر اي الامان على الاب لشركه الذي اشتراه منه لمعلم علم الاخر انه ابن شركه اولم يعلم لانه باشره ش عليه ش
وهي الشرا فكان منه رضي له لانه كما اذا رضي ضارهم بجهام وكذا لك ش اي وكذا لك اعتق نصيب اللب هم اذا افاد ش اي لابن
وكذلك حكم العتق والوصية والعهدهم والشركاء بالجار ان شاء اعتق نصيبنا ان شاء استسعى العبد ش سواء كان الذي غنى غنى عليه بوجه او سوا
هم وبداش اي وهذا الحكم الذي كرم عند ابى حنيفة وقالاش اي قال ابو يوسف محمد في الشرا فليس الاب نصف قيمة ش اي
قيمة الابن من كل ش اي الله يوسع او ان كان مساسي الابن في نصف قيمة لشركه كسايه وعلى هذا الخلاف ش اي الخلاف المذكور بين
ابي حنيفة ومالك فيهم اذا ملك ش اي اذا ملك الاب الاخر انهم بهبته ش اي بان ابيه له ما جملهم او صدقته ش بان تصدق به
شخص عليه ما هم او وصيته ش بان وصي به شخص لهما هم وعلى هذا الخلاف اذا اشتراه جملان واحد هاش اي والاصل ان احدهما
هم قد عطف لعتقه ان شري نصفه ش قيد بالنصف لانه اذا عطف لعتقه ان شتره لا يعقق بشراء النصف لعدم الشتره لهم هاش
لابي يوسف ومحمد ان ش اي الاب بطل نصيب صاحبه بالاعتاق لان شرا القريب عتاق وصار هذا كما اذا كان العبد بين ابي يوسف وغيره
شتره كما بينهما هاش اي نصيب الاخر لان الاعتاق التجزي عند ابي حنيفة نصيبه ان كان مورا والا
فالعبد يهي هم ولش اي وبالي حنيفة هم ان رضي بافاد نصيبه ش والامور مع الرضى هم فلا يفتد ش اي فلا يفتن صاحبه
هم كما اذا كان اذن لش اي لشركه باعاق نصيبه سر سباش بان قال له اعتق نصيبك فاعتقه لا يفتن ثم بين النصف جبه
المساواة في الوصية بقوله ولا لا ذلك ش اي لانه الرضى بافاد نصيبه هم ان ش اي ان لشركه هم شرا فيما هو عليه اعتق وهو الشرا
لان شرا القريب عتاق حتى يخرج بش اي لشراء القريب هم بمثل الكفارة التي عندنا ش خلافا لما في قولنا لا شرا في قولنا لا شرا
الى اخره فيه تسامح لان شرا القريب على الملك الملك على العتق مليون الشراء عليه والحكم كما يعطى الى عدة العتاق كافي سوق الدابة وقوله
هم وهذا ضمان افاد ش اي ان ضمان التملك يختلف بالسيارات اليه بقوله حتى يختلف اي الضمان بالسيارات والاعراف في طلبها
وقد وجهنا بشرا بطلان ضمان الملك لانه لا يقط الرضى لانه بنا على التملك هذا قائم بالضمان الافاد فبناء على الجانية ولما رضي لم يرب
فصل جانية فيقطه انما يقيد بالظاهر لانه اذا عارضه عن ابى يوسف واذا قال لصا به اعتق نصيبك فاعتق نصيبك فاعتق ضمان التملك حيث

في ظاهره
باليسر
فيستحق
ولا يخله
وعنده
عنه لا
السبب
هذا الطرح
ولا يخله
الا حذرت على
اشترى اذا
وهو مرس
الشرع
بانسداد
الرجوع
من اليد
وهذا عند
المسوق لا يفسد
لاختياره
قيمة كل
السعاية
انتهى
الى حقيقة
مومر
من مزا
بفدا
كان
وهو
فأراد
المسوق
والى
ولا يفتد

على ما عليه ولا لها حتى يختلف
 عليه السائر والاعصار
 ولا يسي له خط بالروضاع
 الضمان على
 فيكون مبتدأ بحواب بين العلم
 والوكلاء مو وهو ظاهر الزاوية
 ذلك عند الحكم بين اربعة
 منها يجهل بما اذا قال لغيره كل
 عنه فيبطل وهو مملوك لا يتر
 على اعتقاد الامر بملكه وان بدا
 الشتر بملكه اشتري نصفه ثم
 هذه الالاب نصفه الآخر
 الا حرام
 وقال لا يجزي بالبحار
 الغد ولا
 من الالاب لا يتر
 النصف و
 وهذا عند
 من قيمته لا حتم
 وقال محمد بن
 النصف عند
 مجهول ولا حتمه لان يتر
 المجهول فم السعاية عند قالوا
 لغيره لث يفتي الالاب نصف
 فانه لا يفتي بغيره لث يفتي
 واما انما هو من اشتري نصف
 السعاية لا
 بغيره فم ما عليه عند
 بغيره فم ما عليه عند
 ترفع بالثبة ما اذا اشتري نصفه
 احد عبده كل فلو يفتي لث
 قبل ان يتر لث
 النصف بغيره فم ما عليه عند
 يتر السعاية فم ما عليه عند
 الاختلاف بين فلا ساكت ان يفتي
 ولو خلا فم ما عليه عند
 كل واحد من المتقن ثلث قيمة
 ثلث اربعة فم

لم يبق الضمان بالرضي ذكره واذا في يوسف علماء الدين العالمين في رتبة الملك قال الاكل قوله وهو من انما يكون جوا على
 انما كان الرضي سقط الضمان اذا لو كان ضمان تلك فلا يقطعه كما لو استول احد الشريكين المارة باذنه فانه
 الا يقطعه الضمان لان ضمان تلك وجب الجواب بان ضمان انما هو في ظاهر قولها حتى يختلف باليسار والاعار ولا يختلف الجواب بين العلم وعده
 ش ابي بين ان يعلم انه يوه بين ان لا يعلم هم وهو ظاهر الرواية ش ابي عن ابي حنيفة واخره زبنا بظاهر عن رواية الحسن بن زياد
 عنه باذنه ان لم يكن عالما به اليه لا يكون ابينا وقال ابو الاليث في شرح المباح الصغير ذكره ابو يوسف في الالامالي اذا كان الشريك لم يعلم
 فاشترى او غيره في ثلث ارباب البيع ان ترفع للابن للبيع قد تميز القبط كما اذا اشتري عبدا فاعتقه احد بهما لم يقبض كان الآخر اليه
 وماذا نقتضهم ان الحكم يتر على الشريك ش ابي لان سقوطه في الضمان به و مع كونه شاركا في السبب ذلك لا يختلف بالعلم وعده
 هم كما اذا قال لغيره كل هذا الطعام وهو مملوك الامر ولا يعلم الامر بملكه ش ابي فانه الامر لم يكن الامر ان يفتيه شيئا وان كان غير راض
 لانه باشره بطلبه وهو الامر وان يدرا الا يفتي فاشترى نصفه ش ابي نصف الابن اراد ان رجلا اشتري نصف ابن رجل
 ثم اشترى الالاب نصفه الآخر وهو ش ابي والحال ان الالاب موسرهم فلا يفتي بالابن ان شأنا من الالاب لانه راضى بافاد
 ش ابي الا يفتي بغيره بافاد فم ما عليه عند ش ابي الا يفتي بغيره ش ابي في نصف قيمته لا اعتبار بالثبة عند ش ابي عند الابن
 وهاش ابي هذا الحكم عند ابي حنيفة لان ليار المتقن لث السعاية عند ش ابي عند ابي حنيفة وقد علم ذلك فيما تقدمهم
 وقالاش ابي قال ابو يوسف ومحمد لا يتر لث ش ابي للاجتماع بين الالاب نصف قيمة ان ليار المتقن بين السعاية عند ش
 ش وقد علم هذا ايضا فيما تقدم وحاصل هذه المسئلة ان الالاب يفتي في هذه الصورة في قوله جميعا لان الرضي لم يوجد من الشريك لعدم
 مشاركتهم مع الالاب فيما هو عليه المتقن وقد اتفقوا في الضمان وتلفوا في الجراك كما ذكرنا ومن اشترى هم نصف ابنه وهو موسر فلا ضمان
 عليه عند ابي حنيفة وقال لا يفتي ان كان موسر لث وهذه المسئلة من مسائل المباح الصغير او منها المصنف بقوله هم ومعه
 اذا اشترى نصفه من يملك كله ش ابي كل الابن فلا يفتي بالامر شيئا عند ش ابي عند ابي حنيفة لانه راضى بافاد فم ما عليه عند
 فيما هو عليه المتقن وعند ما يفتي لانه البطل نصيبا لث الاتفاق وقد بقوله من يملك كله لانه اذا اشترى نصيبا لث الشريك يفتي
 لساكت الاتفاق كما في المسئلة المتقدمة والوجه في ذكرناه اشارته الى قوله لانه البطل وله ان رضي واذا كان العبد من ثلثة نفر وب
 احد هم وهو موسر لث والحال انه موسر ثم اتفقه الآخر وهو موسر لث والحال انه موسر لث
 فان ارادوا الضمان ش انا قال ارادوا بغيره المباح على سبيل التغليب هذا لان المتقن لا يتر الضمان ولا يتر الضمان الا ساكت
 والدبر بغيره بالامر فلا ساكت ان يفتي الدبر بش كغيره بالامر ولا يفتي المتقن والدبر بغيره بالامر ان يفتي المتقن ثلث قيمة الدبر بش
 ابي ثلث قيمة العبد حال كونه مدبرهم ولا يفتي ش ابي ولا يفتي المتقن هم لث الذي من ش ابي ان قيمة العبد

اذا كانت سبعة وعشرين واما شاة فلما كانت بين الضمين المتق سبعة وذلك ان قيمة الدبر ثمانية اقل من ثلث ثمنه فكان الاتفاق
 واقعا على قيمة الدبر فلهذا لم تكن ثمانية فقط بل سبعة التي هي نصيب الساكن من ثلث ثمنه التي هي نصيبه لما احمدها عند ابي منيفة ثم اوضح اكثر
 ثم سلكا منيفة بقوله اعلم ان العبد بين ثلاثة اذ اوبر واحد بهم وعقده الاخر واحد بهم وان كان الساكن ان الضمين الدبر ثلث فيتميزا ويرجع
 الدبر على العبد نص عليه الحكم في الكافي وليس له ان الضمين المتق لانه لو ضمنه كان للمالك الدبر الضمان والدبر يقع اليه ليس ابا بل للمالك سوى الدبر
 واما الضمين الساكن الدبر اذا كان موصرا وان شاء اتسقى العبد في لانه اقدم به فيضمنه والية العبد تسب عند العبدية سوية الا اذا كان المتق
 مسرا فلا يبرأ سواه العبد دون التدبير كذا قاله الفقيه ابو الليث في شرح الجاهل الصغير وليس له ان يرجع على المتق اثلث الذي ضمنه الساكن
 لان ملك الدبر في ذلك اثلث ثابت من مبر دون وجه وذلك لانه ثبت سند اداؤه الضمان فبالنظر الى اداؤه الضمان ثبت للمالك
 فلا كان ذلك له يظهر في حق الضمين ثم الساكن اذا اختار الضمين الدبر كان اثلث الوالد الدبر وثلث المتق فانه اختار سواية العبد كان الوالد
 بينهم فلما اوجرح الفقيه هذا كله قول ابي منيفة هم وقالوا العبد الذي يبره اول مرقعة في الدبر واحد بهم سائر كل واحد به والد المتق بالملان
 التدبير عند هذا لا يخرجى كالاتفاق عندنا هم والضمين ش اى الدبر ثم في قيمة ثلثه كيشا المقتضى والساكن سواهم موصرا كان ش اى
 الدبر هم او مسرا ش اى او كان مسرا او والد كذا الدبر واما ما يقع للفرق بين المتق والتدبير في حرون وهو ان المتق الضمين اذا كان
 مسرا وفي التدبير الضمين وان كان مسرا لانه لما دبره فقد ملك كذا لانه يملك وقد يترفع راجع ب الضمان البديل والضمان اذا كان
 بالبديل استوى في العسر واليسر كجارية بين جليدين جارت بولد فادعاه احد بها صارت ام ولد فيضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لانه كان كذا
 واستنما عما سخلط منان الاتفاق فانه ضمان اطراف الضمان تملك لانه لا يحصل البديل بالضمان فانما ضامن بالعسر واليسر وان كان ضمنا
 ضمن وان كان غير اسى العبد واصل بن شاش الخلان هم ان التدبير يخرجى عند ابي منيفة خلافا لما كالاتفاق ش فانه يخرجى عند
 خلافا لما هم لانه ش اى لان التدبير شبهة من شبهة ش اى من شبه الاتفاق هم فيكون متبر ايش اى بالاتفاق فيخرجى
 كما يخرجى بالاتفاق هم لما كان ش اى التدبير هم يخرجى عند ش اى عند ابي منيفة هم ففسر على نصيبه ش اى على نصيبه بدهم وقد
 افسر بان بدهم نصيب الاخرين ش اى المتق والساكن هم فكل واحد منهما ان يبر نصيبا او يتيق ويكان نصيبا للضمين الدبر ش
 كذا الباهم او يمتسقى العبد او يترك على حاله لان نصيبه ش اى نصيب كل واحد من الاخرين هم باق على ملكه فاشش اى مال كونه
 فاسد هم بافاد شريك ش اى شريك كل واحد منهما داراوا بشريك الدبر هم حيث سد عليه ش اى حيث سد الدبر على كل واحد منهما
 هم طريق الاتفاق بدهم ش اى بالعبد هم بدهم ش اى من حيث البيع هم بدهم ش اى من حيث البتة وكذا ذلك من حيث الوصية
 والصدقة والاسلام على غير شارة الى قوله لان المتق جائز ان يبر نصيبا او يمتسقى العبد او يترك على حاله فاشش اى مال كونه
 هذا بابهم فاذ اقرار احد بهما ش اى احد الاخرين وبها المتق والساكن هم المتق ليعين عند في ش اى في المتق ليعني فقد منه

وهو اولا يضمنه
 وفي ملكه بال ضمان
 او ملكه لان ملكه
 لشئ
 تشتد او هذا
 المتق وجهدون وجه
 خرفى حق الضمين
 فبين المتق والمدبر
 اقله للمدبر والثلث
 نصيب العبد عتق على
 انلى هذا المقدار فاذا
 المتق بغير مخرج يضمنها
 لا مدبر للمدبر وقد
 بام نصيب شريكه
 لطيفه منه ولا يختلف
 عار ولا عسر كذا
 حتمك فلسفة
 بله دمج لوف
 في كانه ضمن جناية
 اكله للمدبر ودهن
 اذا اكلت جارية
 جليدين زعموا
 ولد نصاحبته انكر
 الاخر في موقفة فليجما

ولم يبق من التعيين في حصة قيمة المالك شي وإشارته في جنات المباح إلى ان قيمة اقل من قيمة الفرض ولم يبق بمقداره وقيل ينبغي
 ان يكون النصف قيمة ام لو كانت قيمة الفرض في الذخيرة لو قال بعض الناس ينظر كيف تستخدمه مرة ومرة وقيل كل العلم ان العلماء لو جردوا
 بيضاكم تشري فغير ذلك المقدار هم على ما قالوا في اشارة الى خلافات المشايخ الذي بناه وقال الكاكي اشارة الى ان فيه خلافا
 ولا يضمنه شي اى ولا يضمن المديون من قيمة ملكه بالضمان شي هو الثالث هم من جهة الساكن لان ملكه شي اى ملك المديون
 ثبت مستند شي الى وقت التبرير وهو ثابت من وجه شي اى ينظر الى حال اداء الضمان هم دون وشي من ثلثين ثابت من وجه
 ينظر الى حال التبرير فلا يظهر في حق التعيين شي اى في حق التعيين المتعلق قبل قوله ثابت من وجه وشي من ثلثين ثابت من وجه
 احد الشريكين وهو سوسر لويحيى المتعلق الضمان ثم يرجع على العبد بما ضمن الساكن من ان العبد انما فاقا المتعلق باداء الضمان تمام مقام
 الشريك للشريك لاية الاستحسان فكذا من تمام مقامه وقيل يراد عليه ان يملك المديون يد ناصب الغاصب ثبت الغاصب يثبت يرجع
 على الثاني وان كان ملكه ثبت مستند الاجيب بان الغاصب تمام مقام المالك في ضمان المديون والمالك ان يضمن ناصب الغاصب
 فكذا من تمام مقامهم والولا بين المتعلق والمديون كسائر اى بين المتعلق وعصبة المديون لان المتعلق لا يحصل للمديون الا العبد
 سواهم لان المتعلق اى ثلثا الولاء هم للمديون والثلث المتعلق لان العبد متعلق على كلهما على هذا المقدار شي لان المديون متعلق عليه
 من جهة ملكه من الساكن والثلث الاخر نصيبه الاصل وهذا اذا اختار الساكن تعيين المديون اذا اختار سعاية العبد فالولا بينهما
 جميعا انما لكل واحد منهما الثلث هم اذ لم يكن التبرير عند مصادرك شي اى كل العبد هم من ثلثي ثلث الباطن المديون كسائر اى
 عصبة المديون فقد افسد نصيب شريكه لما ينشئ اراد به عند قوله فيما مضى عن قريب العبد الذي دبره اول مرة ويضمن شي
 قيمة شريكه سوسر كان او سوسرهم فيضمنه شي اى فيضمن نصيب شريكهم والاختلاف شي اى الضمان هم باليسار والاعمال
 شي بمعنى فيضمن مطلقا سواء كان سوسر او سوسرهم لانه شي اى لان هذا الضمان هم ضمان تملك فاشبه الاستيلاء شي اى
 فاشبه هذا الضمان ضمان الاستيلاء وان كانت جارية بين اثنين فجاد بولد فادعاه احد به ثبت نسبة منه وفيضمن قيمته شريكهم فلا
 الاعتاق شي اى بجلان ضمان الاعتاق هم لانه ضمان جارية والولا لملك المديون هذا ظاهر شي مختلف باليسار والاعمال واغرض
 بان قوله ضمان الجارية باليسار والاعمال اردتم مطلق ضمان الجارية او الجارية بالاعتاق والاول مردود بان كسرة جرة انسان
 مثلا او تلف لخاصة ملكه فانه يجب عليه الضمان سوسر كان او سوسر الثاني في حكم واجب بان المدا والاني والملك مرفوع لثبوته
 بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الرجل لعق نصيبه ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سى العبد في حصة الاخر فلا يقاس عليه غيره
 فيكون على خلاف القياس قال اى محمد في الجابح الصغير وليس لفظ قال في كثير من النسخ هم واذا كانت جارية بين رجلين ثم
 احدهما ايتناهم ولد لصاحبه وانكذلك الاخر في مرققة بوماش المراد من كونها مرققة ليو ان يرفع عنها الخدعة ليو وان

على ما قالوا ولا يضمنه
 قيمة مملوكة بالضمان من
 جهة الساكن لان ملكه
 ثبت مستند او هذا
 ثلث من وجه دون وجه
 فلا يظهر في حق التعيين
 والولا بين المتعلق والمديون
 ثلثا ثلثا للمديون والثلث
 للمعلق لان العبد متعلق على
 ملكها على هذا المقدار اذا
 لم يكن التبرير عند مصادرك شي
 صار كل واحد من المديون وقت
 افسد نصيب شريكه
 لما ينشئ فافسد نصيبه
 باليسار والاعمال فاشبه
 ضمان تملك فلنفسه
 الاستيلاء مختلف
 الاعتاق لانه ضمن جارية
 والولا لملك المديون وهذا
 ظاهر واذا اكلت جارية
 بين رجلين من عمل واحد
 انها مملوكة لصاحبه انكر
 ذلك الاخر في مرققة بوماش

الاولى مال تقويمهم بائتمان جميعا في ان يما ممتنع وذلك دليل على عدم التقويم وارجاب بائتمان يوس
 اى بيع ام الولد هم لا يقطع تقويمه كاني المديون فانه من بيع وبيع تقويمه ذلك اية الاتي ثم اوضح ذلك بقوله الماترى ان
 ام ولد الماترى اذ اهلته عليها السعاية في الاتفاق والسعاية انما تكون اذ اذن التقويمهم وهذا اى وجوب سعاية
 هم اية التقويمهم اى علامة التقويمهم غير ان قيمته ثلث قيمته ثلث اى معنى ان حيث كونه ثلثه هم على ما قالوا في اى على
 ما قالوا في انهم نفقات منفقة البيع والسعاية بعد موت ش اى موت المولى فانما النسي لا خوار ولا لورثة هم بخلاف المديون
 لان الفات في منفقة البيع اما السعاية والاستخدام فباقيان ش فانه ليس له في الماترى ولا لورثة هم ولا لابي بيعة فان
 التقويم بالاورش بالاقتضا للتمويل الماترى ان العبد قبل الاحراز لا يكون الا متقوما والا مولى في الاصل ليس بال وبيع بال
 باحرازه على قصد التمويل وثبت ملك التمتع بها فاذا حصلها واستولى باخر ان احرازه لم الملك التمتع بالقصد التمويل فصار في
 منفقة الماتية لان الاحراز لم يولد مالا فلا يكون تقويمهم وسه محزنة للنسب لا للتقويم والاحراز للتقويم تابع لرش اى
 للنسب لغير انها كانت تجوز للماتية والتقويم قبل الاستيلاء فلا يجوز هذا الاستيلاء والنسب كان الاحراز بالتقويم تابعا لانه لغير ان
 احرازه كان للنسب هم وهذا اى ولكن هذا تحريم للنسب هم نفس الغريم والاورث بخلاف المديون ثم اوضح عدم وجوب
 اى عليها والفرق بين ام ولد المديون والبيع قوله هم وهذا اى اشارة الى الفرق بينهما لان السبب فيها اى لان السبب في
 في ام الولد هم تحقيق في الحال وهو الجزية القائمة ش بين المولى وام الولد هم بواسطة الولد على ما عرف في حرمة المصاهرة
 ش لانه لما حصل الولد من باين بحيث لا يتزوج احد هاس الا حصار اصوله وفروعه كما مولها وفروعهما وبالعكس وبثبوت
 الحرمة يقتضى عدم تقويم لان الزناى حرامهم الما انه لم ينفذ عايش اى غير ان سبب الحرمة لم يطرعه في حق الملك ش
 ولم ينفذ حقيقة لاجل هم ضرورة الانتفاع بهاش بالاجل اذ قصده ان يكون فراشه الى وقت موته هم فعل السبب
 استقلا بالتقويم وفي المديون بعد الموت ش سبب الحرمة بعد الموت قال الماترى في هذا انما قص من البيع في حله لانه جعل التبرع
 سببا للموت جعل في التبرع سببا في الحال فذهب علمائنا ان التبرع في الحال بخلاف ما في النكاحات فانها ليست باى في الحال
 هذا ذكره صاحب الكافي وليس منهم من يوجب في ش اى في المديون وهذا جواب عن قولها وبائتمان جميعا لا يقطع تقويمها
 وبالعكس على هذا ينبغي ان لا يتبع بيع المديون اذ كان السبب في حقه بعد الموت فلم يمتع بائتمان بغيره فاجاب بقوله وتناع
 البيع فيهم تحقيق مقصود ش مقصود المولى من التبرع وهو الحرمة وان كان السبب لم ينفذ في الحال لم يدر على
 مقصود التقويم وانما لانه انما القادة في حرمة البيع خاصة هم فافترق اى حكم ام الولد والمديون من الوجه المذكورهم وفي ام ولد
 الماترى ش جواب عما قال عليه تم تعيينها ش اى حكمنا هم بما قبلنا عليه ش اى على الماترى هم وهذا للفرق بين الماترى ش

وبائتمان
 تقويمهم
 اى ام ولد
 عليه
 اية التقويم
 ثلث قيم الفات
 لوات
 والسعاية
 بخلاف
 منفقة
 السعاية
 فباقي
 ان الملك
 حرمة
 تقويم
 فاعلم
 لغيره
 المد
 فيها
 بالقبول
 الماترى
 الولد
 حرمته
 في حق
 فعل
 التقويم
 بعد الماترى
 فيه
 وفي
 بمكان
 للضر

وحسن التسمية في التسمية
 الى التوم باب عشرين
احد العبد
 من لم تلتفت اعدده على نفسه
 اشار فقال احدكم مائة
 خرج واحد دخل اخر فقال
 احدكم مائة مائة وليس
 عتق من الذي تلتفت
 عليه القول ثلثة ارباعه
 ونصف كل واحد
 من الآخرين عند الحقيقة
 والى يوسف لا وقل
 محمد لا كذلك الا في العبد الآخر
 فانه عتق ربه اما الجاهل
 لا يجابله الا دل دونه عليه وبين
 التاب وهو الذي اعدده عليه
 القول فادب عتق ربه
 بنصفه لا سواهما فيصيب
 كلا منهما النصف بغير
 التاب استفاد بالاجاب
 الثاني رجا المخران الثاني دونه
 عليه وبين المخل فتنصف
 بنصفه غير ان عتق ربه استحق
 نصفه كحريته بالاجاب والى
 فتساق النصف المستحق بالتالي
 لخصم فاصاب المستحق
 بالاول فلهما الاجاب فافترق
 فيكون له الرلم فتمت له التفت
 الارباع فاكتملوا اريدوا ان
 يفتق نصفه ولوا اريد به
 الداخل لا عتق هذا النصف
 فتنصف فعتق منه الربع
 بالتالي والنصف بالاول

في حق ام الولد فلتلكا متفق تحت نفري وهي سلمة والمانى حق النفري فلتلكا يطل كذا جانا ولا كانت هي في معنى الكاتبة كان اؤنه
 في معنى يولد الكاتبة بعد الكاتبة لا يفتقر جوب الى التقوم بش اى تقوم بالعتق لانه في الاصل مقابل بفك الجوز فكل الجوز تقوم
 فلتلكا فلان كاتبة لم تفتق تقوم ام ولد النفري والله اعلم

باب عتق احد العبد في حكم عتق احد العبد من بيان عتاق بعض مبدوء في عتق احد العبد
 لان احدهما بعض ايضا لكن قدم الاول لكون الواحد يقدر على الاثنين هم ومن كان ثلثه اجد دخل عليه ثلثان فقال
 احد كما خرج احد بها ودخل اخر فقال احد كما خرجت لم يسير بش اى ثم مات المولى والى حاله لم يسير ولم يسير كل واحد
 من العبدين باسم الفعل الذي انصف به فلتقم الذي خرج خارجا والذي دخل داخل والذي لم يخرج تابا ثم ان كان المولى
 اودام جايومر بالبيان لانه هو الجمل ويرجع في البيان اليه يعق الذي عينه فاذ مات قبل البيان هم عتق من الذي اعيد عليه
 القول ثلثة ارباعه ش اراد بالقول قوله احد كما جوب ارباعه الذي اعد عليه القول الثابت هم ونصف كل واحد ش اى
 عتق نصف كل واحد من الآخرين ش وبها الدلائل وانما خرج هم عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه
 من الثابت ثلثة ارباعه ومن التالى نصفه هم التالى العبد الآخر ش وهو الداخل هم فالتفت ربعه الما خارج فلان الاجاب
 الاول وارزبه ومن الثابت ش سبب انه يحتمل ان يراد به هذا او ذاك وليس احدهما أولى من الآخر فتنصف بينهما
 هو الذي ش اى الثابت هم اعيد عليه القول بش وهو قوله احد كما هم وادب عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه عتق ربه
 هم لا سواهما ش لان احدهما ليس باولى من الآخر فمصيب كلا منهما النصف غير ان التاب استفاد بالاجاب الثاني ش فبقول
 احد كما خرج في المرة الثانية هم بعد آخر لان الثاني ش اى الاجاب الثاني هم وارزبه ش اى من الثابت هم ومن الدخل
 فتنصف بينهما ش اى من الثابت والى احد الما دونه هم غير ان الثابت ش نصف حريته بالاجاب الاول فتساق النصف
 المستحق بالثاني ش اى الاجاب الثاني هم في نصفه فاصاب المستحق ش ففتح الحمار اى المستحق هم بالتالى الاول ش اى
 بالاجاب الاول لى لى الذي اصاب من النصف التالى النصف المستحق الاول لى لان تحرير الما حال هم ما اصاب
 الفارغ لى ش اى ما اصاب غير المستحق لى ومعهم فيكون له الربع ش فتنصف النصف التالى فعتق بالاجاب
 الثاني ربع الثابت وبالايجاب الاول منه فتمت له ش اى الثابت فتمت له الربع والا ش اى ولا يهم لو اريد به
 اى الثاني هم الثاني ش اى الاجاب الثاني هم لى نصف الباقى لو اريد به ش اى الاجاب الثاني هم الداخل فالتفت
 هذا النصف ش اى النصف الباقى من الثابت فاذا فعتق من الثابت نصفه الباقى في حال دون كل هم فتنصف
 فعتق منه الربع بالثاني ش اى الاجاب الثاني هم والنصف الاول ش اى لى نصف بالاجاب الاول

شأن من الصداق بمنزلة الزينة من العاق لان المتع بالطلاق بقوله على النصف من المستحق بالمتق سوا في الايجاب الثاني
 من قبل بنافول من خاصته ش فلا يكون حجة عليها وكيف يكون حجة هم وعندها لم يقطر ربه وقيل هو من قولها ايضا ش اي قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف فلا بد من الفرق بين المتع والطلاق فقال هم وقد ذكرنا الفرق ش اي بين المتع والطلاق فم تمام ش بالنصف عطف
 على الفرق اي وذكرنا تمام هم تفريعا ش اي تفريعات هذه المسألة هم في الزيادات ش اي في شرح الزيادات لان الفرق فهو ان
 في التعق بمنزلة الكتاب لانه حينئذ كان له حق البيان ومرفع التعق الى ايها ش من الثابت والمخرج فادام له حق البيان كان
 كل واحد من العبدین حرامين وجه واحد من وجه فاذا كان الثابت كالكتاب كان الكلام الثاني محراما من كل وجه لا بد من الكتاب
 والعبد الا انه اصاب الثابت منه الراجح والداخل النصف ولما اثبتت في الطلاق فتروا في من ان تكون منكوته ومن ان
 تكون اجنبية لان الخارجة ان كانت المراد بالايجاب الاول كانت الثانية منكوته فيصح الايجاب الثاني وان كانت الثانية على الوجه
 بالايجاب الاول كانت الثانية فيلحق الايجاب الثاني فبطلت اجنبية من وجه فيصح الايجاب الثاني من وجه دون وجه فيسقط نصف المهر
 وهو الراجح موزع بين المهر والخلعة والثابتة فيعيب كل واحد منهما من النكاح والاعتقالات فمنها ان المولى اذا لم يمت مات الثابت على النكاح
 والخلعة والمخرج فادام المهر الاول اجنبية ش رتبة بينه وبين التي بطلت فزعم ان ثبت وكذلك الكلام الثاني او جرح عن مرتبة
 بين الثابت والداخل فبطلت فزعم ان ثبت هذا عندنا واذا عندنا ما يمتنع الخارج لما قلنا والداخل فبطلت لان الثابت لما عين للزوج الموت
 له لان الكلام صحيح على حال فصار قوله كقولنا ومنها ان الداخل اذا مات قبل المولى او وقع التعق على ايها ش من الخارج والثابت فان
 اوقعه على الخارج عتق الثابت ايضا لانه ظهر ان كان عبدا عند الايجاب الثاني فبطلت حصة المهر الموت فالحق الاول على الثابت
 لم يمتن الخارج بلا شبهة وكذلك الداخل لان المهر الموت ذكر في شرح الزيادات هذا عندنا واذا عندنا ما يمتنع الخارج الثابت لان الكلام الثاني صحيح لان الثابت
 بالكلام الاول وبطل الكلام الثاني لان المضمون اليه حر ومنا ان المولى اذا لم يمت ولا العبد ايضا وبين المولى فان عين للمخرج
 بالكلام الاول خفي في الآخرين لان الكلام الثاني صحيح على حال على هذا الوجه وان عين الثابت بقى المخرج وكذا الداخل لان
 المضمون الخبز او ان عين الثابت بالكلام الثاني فحق المخرج بالكلام الاول ولم يمتن الداخل وان عين الداخل بالكلام الثاني
 في نصين الخارج والثابت بالكلام الاول منها ميراث النساء وهو الراجح والتمن بقسم بين الداخل والخارج والموتين نصين بخلاف
 لانه لا يراهما الا باليمين والنصف لآخرين الا باليمين لان احدهما ليست باولى ومنها ان الثابت اذا مات والزوج طلق
 الخارجة والداخل لا لعدم المراجعة وكل واحد واحد وثلاثة ارباع المهر فان مات الداخل كان تخيير في الآخرين بالكلام الاول فان
 اوقعه على الخارج طلق الثابت ايضا لان عدم المراجعة الداخلية بالموت وان اوقعه على الثانية لم تطلق الخارج فان مات الخارج
 طلقت الثانية ولم تطلق الداخلية ومنها انه اذا لم تمت واحدة منهن لكن الزوج اوقع الطلاق الاول على الخارج صح الكلام الثاني

قيل هذا قول محمد
 خاصة وعندها
 يسقط ربه وقيل
 هو قولهما ايضا
 وقد ذكرنا الفرق
 ونما تفرعها
 في الزيادات

لو انما كان في تعيين الثابتة او الدالة اثباتا في ان اوقع المطلق الباسن على الدالة كان له الجار في تعيين الثابتة والثابتة
 بالكلام الاول هم ومن قال لعبدية احد كما سدر فباع احد بها او مات ش اى احد بها ام او قال له ش اى احد بها
 هم انت حر بعد موتى عنى الآخر ش وهذه من سائل الجاح الصغير صورتها فيه محمد عن يعقوب عن ابى حنيفة عن جابر قال لعبدية
 احد كما حر ثم بلى احد بها قال لعقن الآخر وان مات احد بها عنى الآخر وكذا لو قال لامرأة احد كما طاف ثم مات احد طاف
 الاخرى وقال الحاكم الشهيد في الكافي لو قال لعبدية احد كما حر ثم مات احد بها او فكل او باعه او بهنه او دبره عنى الباقي هم الا ان لم
 مولا للعقن اصلا بالموت ش فان قيل فيقول بما اذا قال لا يمتد احد كما انتهى او ام ولدى وامت احد بها لم يتعين الحرية
 والاسناد في الحينة ذكره الزمخشري قلنا ليس هو الا بما بعينه بل انما يجوز ان يخرج وهذا عن الجى واهب فيخرج الى بيان الكو
 فاما الاثنا فلا يصح الا في الجى وفي سلكنا انما يتحقق الآخر بعد الموت لان البيان انشاء من وجبه واطمار من وجبه فصح البيان
 في فعل تخيل الانشاء واهب لا يخيل الاثنا فتعين الآخر للعقن كذا في الاصيل ثم البيان ثبت مر سجا ودلالة فالاول
 كقولنا انكرت ان يكون هذا باللفظ الذي قلت او يقول انت حر بذلك العقن او يقول غفك للعقن انشاء والعقن
 كما ان اباع احد بها مطلقا بشرط الجواز لاحد البتة لعين ولو باع سجا فاسد او فبعضه المشرى على ما ذكره في شرح الطحاوى
 تحتها انفقوا ولم يقيضه على ما ذكره في فتاوى الولوى الجى او كاتب او دبر او بهنه او آخر فانه يكون بيانا في هذا كله او استخدم
 احد بها او قطع به احد بها وجبى على احد بها لا يكون بيانا في قوله كذا في شرح الطحاوى وان اعتق احد بها تعققات فالتحقق
 هذا باعتاقه وذاك باللفظ السابق وان قال عتبت بالعقن باللفظ السابق صدق في القضاء كذا في شرح الطحاوى
 هم وعقن من جهة البيع ش اى لم يمتى العبد محلا للعقن من جهة الذي قال احد كما حر فتعين الآخر هم للعقن من كل وجه
 بالتدبير ش اى لم يمتى العبد محلا للعقن الملتزم من كل وجه بالتدبير لان المدبر استحق الجزية هم فتعين الآخر ش ودلالة
 ولا يبيع قصد الوصول الى الثمن وبالتدبير البقاء الانتفاع الى سوة والمقصود ان ثنائيا للعقن الملتزم ش اى
 المقصود البيع وهو الوصول الى الثمن والمقصود بالتدبير وهو بقاء الانتفاع الى الموت كلما ثنائيا للعقن الملتزم فتعين
 لا يبرم من اثبات احد بها عدم الآخر فلا ثبت الثنائي للعقن في احد بها ثم تعيين الآخر ودلالة وكذا اذا استولد احد بها
 لعقن ش اى وكذا لعقن الآخر للعقن اذا علقته سنة وانما قيد بالعلوق لان مجرد الوطى ليس بيان عندنا في
 في العقن كما سيجى انشاء الله تعالى لعبدية هذا لعين اراد بها ما قال في التدبير وهو عدم بقاءها للعقن من كل وجه لا يستلزم
 لانها استحققت الجزية وبقاء الانتفاع الى الموت هم ولا فرق بين البيع الصحيح والفساد مع القبض او بدونه ش اى او بدونه
 القبض في البيع الفاسد لان تعرف الذمى شخص في الكاك لو جرد في الكا هم والمطلق ش اى والبيع المطلق عن الجواز

ومن قال لعبدية احد كما
 حر فباع احد بها او مات
 او قال له انت حر بعد موتى
 عتق الاخر لا نه لم يمتى محلا
 للعقن اصلا بالموت وللعقن
 من جهة البيع وللعقن
 من كل وجه بالتدبير فتعين
 الاخر ولا نه بالبيع قصد
 الوصول الى الثمن وبالتدبير
 البقاء الانتفاع الى سوة
 والمقصود ان ثنائيا
 للعقن الملتزم فتعين
 له الاخر دلالة وكذا
 اذا استولد احد بها
 للعقن ولا فرق
 بين البيع الصحيح والفساد
 مع القبض وبدونه المطلق

و بشرط ان يار احد الشاكرين لاطلاق جواب الكتاب اربا بالكتاب الباع الصغير لغيره فلو اوردنا و هو انه قصد الوصول الى التمسك في الوصول الى التمسك في
 المتفق فتبين ان الآخر المتفق هو و بشرط ان يار احد الشاكرين لاطلاق جواب الكتاب و المعنى ما قلنا و العوض على البيع لم يشر
 اى بابهم في المخطوطات اى في القول المخطوط هم عن ابى يوسف ش قال في شرح الطحاوى و روى ابن ساعقة عن ابى
 اذ سادهم احد بها يكون بيانا لى ان الاخرين المتفق هم و الهبة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لانه تملك
 قال الا نراهم في رواية نظر لانه لم يشره التسليم في البيع الخاسر ان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغرض و هنا اشترط التسليم
 عندى ان لا يشرط التسليم في الفصاين جيبا و جردا و عرف شخص الملك فيها و لهذا الحق الحكم منها جيبا انتهى قلت ان هذا من
 صاحب النهاية فانه قال ذكر التسليم في قوله و الهبة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و قد
 ش اى و كذلك فتبين الاخرى لاطلاق هم و قال لانه اية احد كما علق ثم مات احد هما لما قلنا ش اشار به الى قوله لا
 لم يبق مالا لاطلاق بالمتفق هم و كذلك و روى اى احد هما ش اى احد المتقين لانه لا يثبت في الاثنين هم بل يثبت في اى في السلة
 التى بعد ذلك هم و روى اى احد كما عرفت ثم مات احد سما لم يبق الاخرى عند ابى حنيفة ش و به قال اى هو و قال لا يثبت
 ش و به قال الشافعى و ذلك فى رواية كما فى الطلاق و فيه الاتفاق هم لان الرطب لا ياكل الا فى الملك و احد هما حرة فكان
 بالوطى شيئا للملك فى الموطوعة فتعنت الاخرى عند التمسك كما فى الطلاق ش بان قال لانه اية احد كما علق ثم و روى اى احد
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الامة الموطوعة فاذا علق يكون بيانا عند ابى حنيفة ايضا نص عليه الحكم المشيد
 فى الكافى و روى اى احد كما عرفت ثم و روى اى احد هما لا يكون بيانا لاجل لان التمسك لا يزيل ملك البائع كذا فى شرح المحلى
 هم و له ش اى و لابي حنيفة هم ان الملك قائم فى الموطوعة ش اى فى التى لو طاس كل منهما لان الايقاع فى
 المنكحة ش اى لان ايقاع المتفق انما هو فى المنكحة هم و هى حينة ش اى الموطوعة معينة غير منكحة هم فكان طعنا
 حلا لا فلا يجعل بيانا و لهذا ش اى و لاجل قيام الملك فى الموطوعة هم حل و طبعها ش اى و طى الاثنين جميعا
 بعد قوله لهما احد كما عرفت هم على مذهبه ش اى على مذهب ابى حنيفة هم الا انه لا يفتى بيش اى بجل و طبعها و هو استثناء
 من قوله حل و طبعها اى على مذهب ابي حنيفة بترك الميتا طم ثم قال المتفق غير نازل ش هذا جواب عما يقال
 المتفق اما ان يكون نازلا او لا فان كان غير نازل من بدلوله وان كان نازلا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من
 الشقين فقال على الشق الاول انى بقوله ثم قال المتفق غير نازل هم قبل البيان لتعلقه به ش اى لتعلق المتفق بالبيان
 فان كان كالتسليم المعلق به بدخل الدار فهو غير نازل قبل الدخول فكذا هنا و قال على الشق الاول بقوله هم او يقال
 نازل فى المنكحة فيطهر ش اى المتفق النازل فى المنكحة هم فى حكم تعلبه ش اى المنكحة كالباع فان المنكحة نفسها
 فيظهر فى حق حكمه

و بشرط ان يار احد الشاكرين لاطلاق جواب الكتاب اربا بالكتاب الباع الصغير لغيره فلو اوردنا و هو انه قصد الوصول الى التمسك في الوصول الى التمسك في
 المتفق فتبين ان الآخر المتفق هو و بشرط ان يار احد الشاكرين لاطلاق جواب الكتاب و المعنى ما قلنا و العوض على البيع لم يشر
 اى بابهم في المخطوطات اى في القول المخطوط هم عن ابى يوسف ش قال في شرح الطحاوى و روى ابن ساعقة عن ابى
 اذ سادهم احد بها يكون بيانا لى ان الاخرين المتفق هم و الهبة و التسليم و الصدقة و التسليم بمنزلة البيع لانه تملك
 قال الا نراهم في رواية نظر لانه لم يشره التسليم في البيع الخاسر ان الملك لا يثبت فيه الا بعد الغرض و هنا اشترط التسليم
 عندى ان لا يشرط التسليم في الفصاين جيبا و جردا و عرف شخص الملك فيها و لهذا الحق الحكم منها جيبا انتهى قلت ان هذا من
 صاحب النهاية فانه قال ذكر التسليم في قوله و الهبة و التسليم و الصدقة بمنزلة البيع على وجه التاكيد لا على وجه الشرط و قد
 ش اى و كذلك فتبين الاخرى لاطلاق هم و قال لانه اية احد كما علق ثم مات احد هما لما قلنا ش اشار به الى قوله لا
 لم يبق مالا لاطلاق بالمتفق هم و كذلك و روى اى احد هما ش اى احد المتقين لانه لا يثبت في الاثنين هم بل يثبت في اى في السلة
 التى بعد ذلك هم و روى اى احد كما عرفت ثم مات احد سما لم يبق الاخرى عند ابى حنيفة ش و به قال اى هو و قال لا يثبت
 ش و به قال الشافعى و ذلك فى رواية كما فى الطلاق و فيه الاتفاق هم لان الرطب لا ياكل الا فى الملك و احد هما حرة فكان
 بالوطى شيئا للملك فى الموطوعة فتعنت الاخرى عند التمسك كما فى الطلاق ش بان قال لانه اية احد كما علق ثم و روى اى احد
 كان بيانا و هذا الخلاف فيما اذا تعلق الامة الموطوعة فاذا علق يكون بيانا عند ابى حنيفة ايضا نص عليه الحكم المشيد
 فى الكافى و روى اى احد كما عرفت ثم و روى اى احد هما لا يكون بيانا لاجل لان التمسك لا يزيل ملك البائع كذا فى شرح المحلى
 هم و له ش اى و لابي حنيفة هم ان الملك قائم فى الموطوعة ش اى فى التى لو طاس كل منهما لان الايقاع فى
 المنكحة ش اى لان ايقاع المتفق انما هو فى المنكحة هم و هى حينة ش اى الموطوعة معينة غير منكحة هم فكان طعنا
 حلا لا فلا يجعل بيانا و لهذا ش اى و لاجل قيام الملك فى الموطوعة هم حل و طبعها ش اى و طى الاثنين جميعا
 بعد قوله لهما احد كما عرفت هم على مذهبه ش اى على مذهب ابى حنيفة هم الا انه لا يفتى بيش اى بجل و طبعها و هو استثناء
 من قوله حل و طبعها اى على مذهب ابي حنيفة بترك الميتا طم ثم قال المتفق غير نازل ش هذا جواب عما يقال
 المتفق اما ان يكون نازلا او لا فان كان غير نازل من بدلوله وان كان نازلا لا يجوز و طبعها فاجاب عن كل واحد من
 الشقين فقال على الشق الاول انى بقوله ثم قال المتفق غير نازل هم قبل البيان لتعلقه به ش اى لتعلق المتفق بالبيان
 فان كان كالتسليم المعلق به بدخل الدار فهو غير نازل قبل الدخول فكذا هنا و قال على الشق الاول بقوله هم او يقال
 نازل فى المنكحة فيطهر ش اى المتفق النازل فى المنكحة هم فى حكم تعلبه ش اى المنكحة كالباع فان المنكحة نفسها
 فيظهر فى حق حكمه

الى

باب في شغل احد العبدين على ان يشتري بالثمن بينهما فانه يصح لهم بالوطى ايضا وفي الغنية شرح اوطى غير المعينة لا يمكن لانه موقوف لا يقع
الا في المعين هم بطلان الطلاق مش جواب عما يقال من انهم ينفقون في الطلاق باجابه بقوله بخلاف الطلاق طلاق هم لان المقصود
الاصلي من النكاح الولد وقصد الولد بالوطى يدل على اشتغال الموطوءة بصيانة الولد مش اى لاجل صيانة الولد لا لاجل
فالمقصود من وطئها قضاء الشهوة دون الولد فلا يدل على الاستيقاض فلا يصير ولها بيان للعنف في الاخرى هم ومن
قال لا استبان كان اول ولد تملكه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لا يدري ايها ولد او لعنف نصف الام ونصف
الجارية والغلام عيش في شرح الطحاوي روى عن محمد انه قال للعنف واحد منهم وفي البسوط ذكر محمد في الكسانيات هذا الجواب
الذي ذكره ليس بجواب هذا الفصل بل في هذا الفصل لا يمكن لعنف واحد منهم ولكن يكلف المولى بالثمن يعلم انها ولدت الغلام
او لا فان نكل فنكوه كقاره وان طعن كلهم رافدا واما جواب الكتاب ففي فصل آخر وهو اذا قال لا ابنة او كان اول
ولد تملكه غلاما فانت حرة وان كان جارية فنتى حرة فولدتها جميعا ولا يدري الاول فالغلام رقيق والابنة حرة فنتى نصف الام
لانها اذا ولدت الغلام اولاً فنتى حرة والغلام رقيق وان ولدت الجارية اولاً فنتى حرة والغلام والام رقيقان فالعنف
في حال دون حال فنتى نصفها والغلام عبد يقيقين والجارية حرة يقيقين بالعنف نفسها ولعنف الام قال صاحب النهاية هو
وقال الازاري ما قلنا من الكافي وغيره هذه المسئلة على وجوه ستة فليذكر الحنفية احد بان يتبعوا قول ابي اسهم لا يدري
ايها ولد او لا لعنف من الغلام والجارية النصف ويسمى كل واحد منهما في النصف الثاني ان تدعى الام ان الغلام ولد اولاً
واكثر المولى ذلك قال ان الجارية هي الاول وهي صغيرة فالقول قول الكوفة غنية على العلم فان طعن لا ثبت فنتى واحد
فان نكل عنقت الام والجارية وهي اذا كانت صغيرة فقير الام فصاعداً يكون حريتها فنعماً محضاً فيقعا جميعاً قال غزير السلام
في شرح الجاسع الصغير وانما يقع الام من البيت ما دامت صغيرة وان كانت كبيرة لا يقع الثالث ان يتبعوا قول الجارية
هي التي ولدت او لا لعنف احد لان عدم شرط لعنف الرابع ان يتبعوا قول ان الغلام ولد او لا لعنف الام لوجوب شرط
العنف وكذا الجارية بقاء الام والغلام عبد لانه زال عنها في حال الرق ولا لعنف بقاءها الخامس ان تدعى الام الى الغلام
اول ولم تنزع الجارية شيئاً وهي كبيرة طعن المولى على العلم فان طعن لا ثبت فنتى احد وان نكل عنقت الام دون الجارية
السادس ان تدعى الجارية ولم تنزع الام شيئاً فان المولى لا ثبت من الواحد وان نكل مع الجارية دون الام ومثل
الحاكم في مختصر الكافي وهو قال لان كان اول ولد تملكه غلاما فانت حرة جارية فنتى حرة فولدتها فان علم ايها اول على
على ذلك وان لم تعلم والعنف الام والمولى على شيء فكذلك وان قال لا تدري فالغلام رقيق والابنة حرة ولعنف نصف
الام هم لان كل واحد منهما شئ اى من الغلام والجارية فنتى في حال وهو اذا ولدت الغلام اولاً فنتى حرة فنتى نصف الام شرط

والوطى يصرف المعينة
بمخلاف الطلاق لان
المقصود الاصل من النكاح
الولد وقصد الولد بالوطى
يدل على الاستيقاض المالك
في الموطوءة صيانة للولد
الامة فالمتصور من وطئها
قضاء الشهوة دون الولد
فلا يدل على الاستيقاض
ومن قال لامته ان كان اول
ولد تملكه غلاما فانت
فولدت غلاما وجارية
ولا يدري ايها ولد او لعنف
نصف الام ونصف الجارية
والغلام عبد لان كل واحد
منهما تعنف في حال وهو ما
ان ولدت الغلام اولاً
الا بـ بالشرط

والجارية لزوجها بما لها اذا
 مطرة حين ولد لها مستحق
 في حال وهو ما اذا ولدت الجارية
 او لعدم الشرط فيعتق نصف
 كل واحدة منهما ويسعى في النصف
 اما الغلام يرق في الحالين فلهما
 يكون عبدا وان ادعت الام ان النكاح
 هو المولود او لا واكثر المولود الجارية
 صغيرة فالقول قوله مع البين
 لا تكار لا شرط العتق فان حلف
 لم يعتق واحدا منهم وان لم يعتق
 الام والجارية لان دعوى الام حرة
 الصغيرة معتدة كقولها ففعلت محضها
 فاعتبر النكاح في حقها فعتقوا ولو
 الجارية كيدية ولم ينع شهادتها
 بما لها اعتقت الام بكونها خاصة
 دون الجارية كان دعوى الام غير
 معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة
 النكاح تنفي عن الدعوى فلهذا في حق
 الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة
 لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبتت
 حق الجارية بكونها مولودا لها فلما قلنا
 والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا
 على فعل الغير هذا القدر لا يجوز
 الرواية في كفاية المتفق قال في سائر
 على رجل له اعتق احد عبديه لثمنها
 بالاطمة عند ابى حنيفة رواه الا ان يكون
 في وصية استوصى بالخدمة في العتاق
 وان شهد انه طلق احدهما جازت
 الشهادة ويجوز الزوج ان يطلق احد
 وهما بالاجماع وقال ابو يوسف
 ومحمد وان شهدا في العتق مطلقا
 واصل هذا ان الشهادة على عتق
 لا تقبل على غير دعوى العتق عند
 ابى حنيفة ومنعها القليل والشهاد
 على عتق الامة وطلاق المنكوحه
 من غير دعوى بالاتفاق والمستدرك
 وان كانا دعوى العتق طاعة لا تقبل
 مستدركا لان الدعوى الجارية لا تقبل
 فلا تقبل الشهادة وعندنا لا تقبل
 تقبل الشهادة وان الغلام المدعى
 بما في الطلاق دفعه المدعى لا يقبل
 في الشهادة لا في المستدرك فيها ولا
 شهيدان لا يعتق احد من اصفية

شئ استيقن الام بالشرط هم الجارية على ان يثبت الجارية بكونها مولودا لها اذا ادعت الام حرة ميمون ولدتها وترق شئ
 اي الام في حال وهو ما اذا ولدت الجارية او لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منها ويسعى في النصف اما الغلام يرق
 في الحالين فلهذا يكون عبدا وان ادعت الام ان النكاح هو المولود او لا واكثر المولود الجارية صغيرة فالقول قوله مع البين
 شئ اي القول قول المولى مع ايمين على العلم هم النكاحه شرط العتق فان حلف لم ينع واحدا منهم وان لم يعتق الام
 والجارية لان دعوى الام حرة الصغيرة معتدة كقولها ففعلت محضها فاعتبر النكاح في حقها فعتقوا ولو الجارية كيدية ولم ينع شهادتها
 بما لها اعتقت الام بكونها خاصة دون الجارية كان دعوى الام غير معتدة في حق الجارية الكبيرة وصحة النكاح تنفي عن الدعوى
 فلهذا في حق الجارية ولو كانت الجارية الكبيرة لسبق ولادة الغلام والام ساكنة ثبتت حق الجارية بكونها مولودا لها فلما قلنا
 والعتق على العلم بما ذكرنا لا لا على فعل الغير هذا القدر لا يجوز الرواية في كفاية المتفق قال في سائر على رجل له اعتق احد عبديه
 لثمنها على رجل له اعتق احد عبديه لثمنها بالاطمة عند ابى حنيفة رواه الا ان يكون في وصية استوصى بالخدمة في العتاق وان شهد انه طلق
 احدهما جازت الشهادة ويجوز الزوج ان يطلق احد وهما بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد وان شهدا في العتق مطلقا واصل هذا ان
 الشهادة على عتق لا تقبل على غير دعوى العتق عند ابى حنيفة ومنعها القليل والشهادة على عتق الامة وطلاق المنكوحه من غير دعوى
 بالاتفاق والمستدرك وان كانا دعوى العتق طاعة لا تقبل مستدركا لان الدعوى الجارية لا تقبل فلا تقبل الشهادة وعندنا لا تقبل
 تقبل الشهادة وان الغلام المدعى بما في الطلاق دفعه المدعى لا يقبل في الشهادة لا في المستدرك فيها ولا شهيدان لا يعتق احد من اصفية

العتق

لا يقبل عند أبي حنيفة ان لم يكن الدعوى شرط فيمنع اي في حق الماتة الواحدة هذا كما صرحه في حق من على ابي حنيفة ورواه في حقه
 بقوله لانما شرط الدعوى للماتة فيمنع تحريم الفرج فتايب الطلاق من معنى قوله ان يمتنع تحريم الفرج ان العلق او اصل
 انكاحهم ان يكون الوطى بعده زنا او فرض بان علق العبد لعين يتلزم تحريم استرقاقه وذلك ليعتق ان العبد وجب ان يشفع
 الشهادة فيه عن الدعوى والجواب ان لازم عقفا من اعظم الكبار ولازم عقده حرمة لم ينص عليها الشرع فصلا عن ان يكون من
 الكبار فالنص عليه خطأ هم والعلق المسموع لا وجب تحريم الفرج عند ش اي عند ابي حنيفة هم على اذكاره من معنى قوله
 ان الملك قائم في الموطوعة ولهذا صل عليها فصار كالشهادة على علق احد العبدين من ان الشهادة فيه لاطلة عند كلام
 هم وهذا كلامه ش اي هذا الذي ذكره كلامه اذا شهد ش اي الشاهد ان في صفة ش اي من اجل انهم اختلفوا في احد عبيده
 اما اذا شهد انه علق احد عبيده في مرض موته او شهد على تدبيره ش اي على انه وبر احد عبيدهم في صحة او مرضه ش فان
 هذه الشهادة لا تقبل في القياس وتقبل في الاستحسان وهو معنى قوله وادار الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة لا تقبل
 لان التدبير شيئا موقوع وصية ش اي سواد موقوع في حال الصحة او في حال المرض هم وكذا العلق في مرض الموت وبينه والخبر
 في الوصية انما هو الموصي وهو معلوم ش لان تنفيذ الوصية لا يتكفل الميت بل يتكفل له من بعدهم ومنه خلف ش اي ومن الموصي
 هم وهو الموصي او الوارث ش فتقبل الشهادة هم ولان العلق في مرض الموت ش هذا دليل ثان بوجه الاستحسان ش
 بالموت فيهما ش اي في العبدين هم فصار كما ينبغي فصار استيناس لان اوجب العلق في احد هما في حال خبره عن البيان
 فكان ايجابا لهما ولذا لعلق نصف كل واحد منهما هم ولو شهد العبد موته انه قال في صوته احد كما هو قد قيل لا تقبل ش
 هذه الشهادة هم لانه ليس بوصية وقد قيل تقبل للشيوع ش اي شيوع العلق فيها مكان كل منهما فصار استيناس
 مكانت دعواهما صحته وهي تقتضي قبول الشهادة وادارها قال لفظ قيل لانفسه عن اصحابنا وكلمة الخلف فانه قال
 فخر الاسلام البرزوقي في شرح المجامع الصغير وان شهد العبد موته انه قال في ميته وصيته بعد كماله انفس فيه واختلفت فتاها
 في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصية لم تقبل بهنا وان الطريق هو اتياع قبلت بهنا والصحيح ان قيل يجوز ان تكون على
 بعينين فتعدي باحد هما الله اعلم

باب الحلف بالعتق اي هذا باب في بيان حكم الحلف بالعتق واللفظ بكسر اللام مصدر من حلف بالعتق حلفا والحلف
 ان يجعل العتق جزءا على الحلف بان يعلق العتق شيئا ولما كان العلق قاضيا في السيد اخذ التعليق عن التخيير ومن قال اذا حلف
 بعتق العبد او فكل مملوك لي يومئذ فهو حر ليس بعتق ش اي مني زان الحلف هم فاشترى مملوكا ثم دخل فعتق ش اخر من عليه يجب
 ان لا يعتق عليه الا بشئ به بعد العين وان قال يومئذ لانه ما انصاف العتق الى الملك ولا الى السيد فكان لما لو قال السيد الفير

لا يقبل عند أبي حنيفة ان كان
 لم يكن الدعوى شرطاً، لأنه إنما
 لا يشترط الدعوى لما لا يتضمن
 فهو الفرج فتايب الطلاق والعتق
 المسموع لا يوجب تحريم الفرج عند
 على ما ذكرناه فصار كالشهادة
 على علق احد العبدين وهذا
 كله اذا شهد في صحته على انه
 لعلق احد عبيده اما اذا شهد
 ان علق احد عبيده في مرض موته
 او شهد على تدبيره في صحته
 او في مرضه وادار الشهادة
 في مرض موته او بعد الوفاة
 فتقبل الاستحسان لان التبر
 حلتا موقوع وصية وكذا
 العلق في مرض الموت وصية
 وانحصر في الوصية اما هو الموصي
 وهو معلوم وعنه حلف
 وهو الموصي او الوارث وكان
 العلق في مرض الموت يثبت
 بالموت فيها فصار كواحد
 منها فصار ما متعينا ولو شهد
 بعد موته انه قال في صحته
 احد كما هو قد قيل لا يقبل لانه
 ليس بوصية وقبل يقبل الشيء
باب الحلف بالعتق
 ومن قال اذا حلف بالعتق
 فكل مملوك لي يومئذ فهو حر
 وليس بعتق فاشترى مملوكا
 ثم دخل فعتق

ان دخلت الدار فانت تر فاشترى ثم دخل الدار فانه لا يفتق لذلك واجيب بانه وجب الاضافة في ملكه والادلة لان قوله كل ملك
 الى يوسيف سنا وان ملك ملكو كما وقت قول الدار فوجها ان تلك المسألة لانه لم يوج فيها الاضافة لامر بما ولاد لادهم لان قوله يوسيف
 تقدير يومه انه دخلت الدار لانه اسقط الفعل ش وهو قوله دخلت هم وعوضه بالتعريف مكان المعبر قيام الملك وقت الدخول
 ش لان قوله يوسيف ظرف لقوله كل ملك فثبت كل ملك كـ له سواء كان تحتها بعد ما لم يكن او لم يكن او ادبني ملكه فثبت في
 وقت الدخول لانه على رية اليك الدار ان ذلك الوقت بالداخل بجملة ان ذلك لم يذكر قوله يوسيف بل قال اذا دخلت الدار فكل ملك
 ثم لا يفتق اشتراؤه بعد الحلف الا ان اسلم اليه او المالك المرسل يراد به المال لان السقف هو هو فلا يفتق فصار كانه قال كل ملك كـ
 في المال فلو لم يفتق في المال لكان لا يفتق اشتراؤه بعد الحلف فكذا لو كان في الملك يوم علف علفي على كذا حتى دخلت فقلت
 ش انما يربى قوله المعبر قيام الملك وقت الدخول قال هم ولو لم يكن قال في ميمه يوسيف لم يفتق ش اى لم يفتق اشتراؤه بعد الحلف
 وقد ذكرنا وجهه لان قوله كل ملك الى المال ش يعني يراد به المال هم والجزء حرية الملك في المال الا انه لما دخل الشرط على الجزاء
 ما خالي وجود الشرط فثبت ان الذي ملكه وقت الدخول لا يتناول اشتراؤه بعد الحلف ش فصار كانه قال كل ملك الى في المال فوجدنا
 الدار لفتق ما كان في ملكه دون السكك فكذا ياهم من قال كل ملك الى ذكر ش بذكر لانه حقيقة الملك هم فوجدنا به بانه ما مل قوله
 ذكر لم يفتق ش لان الملك مطلق المطلق في المال والجنين ليس بكمالهم وهذا الحكم اذ ولدت
 الجارية المذكورة لسته اشهر فصار ظاهر لانه لا يفتق في المال وفي قيام بل وقت البين احتمال ش يعني يفتق ان يكون لمل وقت
 البين يفتق ان يكون هم لوجود دل مدخل لجد ش اى لوقت البين هم وكذا اذا ولدت لامل بستم اشهر لان الخطيئة ل
 الملك المطلق والجنين ملك تجالاهم المقصود اش الا ترى انه لو اشترى من كفارة فبميمة لا يجوز هم ولا ش اى لان الجنين هم
 حصون هم ش بدليل انه ينقل بانقال اى يتغير في اغراضهم واسم الملك المطلق يتناول الانفس الكاملة دون الاعضاء ولذا
 لا يملك بيش اى ج الجنين حال كونه هم منفرد ش كونه عضو من اعضائهم قال ش اى لخصف هم وفائدة التفتيد بوجه المذكور
 ش يعني في كل ملك كـ ذكر فـ هم انه لو قال كل ملك الى فوجد ش بدون لفظ ذكرهم بمل المال فيمل الجنين قال ش اى لمل
 والدليل على هذا ادور والولوي في فتاواه بوجهه لو قال كل ملك الى فوجد بعد ش وله بعد واهات اولاد و برون سكان
 فوجدوا اى الكاتبين لانه اوجب الفتق لكل ملك مضاف اليه بالملكية مطلقا وهذا متحقق فيما ذكرنا لانه بكمية فبلايد الملك للكر بعد عروا
 فظرف قوله لا يفتق الملك للمال هم ولو قال كل ملك الى فوجد بعد واه الملك فاشترى آخر فوجد بعد ش اى بعد تمام فروع الا بامل
 جاء لان بعد برون ليس يميني انما يفتق مضاف على الظرفية هم فتق الذي ش اى الملك الذي هم في ملكه يوم علف لان قوله الملك للمال
 حقيقة ش بالفتح ليكون خبران ويجوز ان يفسر على التمهية بمل الملك كذا وكذا او برون للمال وكذا يستعمل ش اس للمال

ان دخلت الدار فانت تر فاشترى ثم دخل الدار فانه لا يفتق لذلك واجيب بانه وجب الاضافة في ملكه والادلة لان قوله كل ملك
 الى يوسيف سنا وان ملك ملكو كما وقت قول الدار فوجها ان تلك المسألة لانه لم يوج فيها الاضافة لامر بما ولاد لادهم لان قوله يوسيف
 تقدير يومه انه دخلت الدار لانه اسقط الفعل ش وهو قوله دخلت هم وعوضه بالتعريف مكان المعبر قيام الملك وقت الدخول
 ش لان قوله يوسيف ظرف لقوله كل ملك فثبت كل ملك كـ له سواء كان تحتها بعد ما لم يكن او لم يكن او ادبني ملكه فثبت في
 وقت الدخول لانه على رية اليك الدار ان ذلك الوقت بالداخل بجملة ان ذلك لم يذكر قوله يوسيف بل قال اذا دخلت الدار فكل ملك
 ثم لا يفتق اشتراؤه بعد الحلف الا ان اسلم اليه او المالك المرسل يراد به المال لان السقف هو هو فلا يفتق فصار كانه قال كل ملك كـ
 في المال فلو لم يفتق في المال لكان لا يفتق اشتراؤه بعد الحلف فكذا لو كان في الملك يوم علف علفي على كذا حتى دخلت فقلت
 ش انما يربى قوله المعبر قيام الملك وقت الدخول قال هم ولو لم يكن قال في ميمه يوسيف لم يفتق ش اى لم يفتق اشتراؤه بعد الحلف
 وقد ذكرنا وجهه لان قوله كل ملك الى المال ش يعني يراد به المال هم والجزء حرية الملك في المال الا انه لما دخل الشرط على الجزاء
 ما خالي وجود الشرط فثبت ان الذي ملكه وقت الدخول لا يتناول اشتراؤه بعد الحلف ش فصار كانه قال كل ملك الى في المال فوجدنا
 الدار لفتق ما كان في ملكه دون السكك فكذا ياهم من قال كل ملك الى ذكر ش بذكر لانه حقيقة الملك هم فوجدنا به بانه ما مل قوله
 ذكر لم يفتق ش لان الملك مطلق المطلق في المال والجنين ليس بكمالهم وهذا الحكم اذ ولدت
 الجارية المذكورة لسته اشهر فصار ظاهر لانه لا يفتق في المال وفي قيام بل وقت البين احتمال ش يعني يفتق ان يكون لمل وقت
 البين يفتق ان يكون هم لوجود دل مدخل لجد ش اى لوقت البين هم وكذا اذا ولدت لامل بستم اشهر لان الخطيئة ل
 الملك المطلق والجنين ملك تجالاهم المقصود اش الا ترى انه لو اشترى من كفارة فبميمة لا يجوز هم ولا ش اى لان الجنين هم
 حصون هم ش بدليل انه ينقل بانقال اى يتغير في اغراضهم واسم الملك المطلق يتناول الانفس الكاملة دون الاعضاء ولذا
 لا يملك بيش اى ج الجنين حال كونه هم منفرد ش كونه عضو من اعضائهم قال ش اى لخصف هم وفائدة التفتيد بوجه المذكور
 ش يعني في كل ملك كـ ذكر فـ هم انه لو قال كل ملك الى فوجد ش بدون لفظ ذكرهم بمل المال فيمل الجنين قال ش اى لمل
 والدليل على هذا ادور والولوي في فتاواه بوجهه لو قال كل ملك الى فوجد بعد ش وله بعد واهات اولاد و برون سكان
 فوجدوا اى الكاتبين لانه اوجب الفتق لكل ملك مضاف اليه بالملكية مطلقا وهذا متحقق فيما ذكرنا لانه بكمية فبلايد الملك للكر بعد عروا
 فظرف قوله لا يفتق الملك للمال هم ولو قال كل ملك الى فوجد بعد واه الملك فاشترى آخر فوجد بعد ش اى بعد تمام فروع الا بامل
 جاء لان بعد برون ليس يميني انما يفتق مضاف على الظرفية هم فتق الذي ش اى الملك الذي هم في ملكه يوم علف لان قوله الملك للمال
 حقيقة ش بالفتح ليكون خبران ويجوز ان يفسر على التمهية بمل الملك كذا وكذا او برون للمال وكذا يستعمل ش اس للمال

مفردات

من غير قربة وفي الاستقبال بقربة ليسوا وسوف من وقال صاحب النماية وهذا المقدم بغير مخالف رويته اهل النعمى انهم يشتركون في المال
والاستقبال قال الاكل من ثماره بغير ربح نصف يدل اقاله صاحب النماية وقال الحكماء قبل اذ ذكره وجوب الاستقبال لا بسبب الوضع وانه ذكره كسب
الوضع انهم وضعوا ميسرنا للمال في ميسرنا للاستقبال في الامر وانهم في وجوب ان يكون الفعل للمال ان لا يسل ان يكون لكل معنى لفظا على ما ذهبوا
ان يكون للمال بقية لما نشأه من الزاد وفي المحيط الملك ان كان حقيقة للاستقبال الا ان صدر للمال ثمره عاكما في الشهاده ووعدها كما يقال
الملك كذا او يها فكان كانه حقيقة في الحال في الذخيرة مصنعة فكل المال حقيقة وهو من غير مقتضى الغرضين بعد اختلاف عبارات الشارح في المال
حتى ان ليس للمال حقيقة سوى هذا بجملة الاستقبال كما في شهابي وكما نصحت للاستقبال في قولك تزوج واسافر وقال الاثر ارى
قال بعضهم في شهابي صاحب النماية يخالف رواية النحر لانه قال الملك للمال حقيقة الى قول اوسوف اهل النحر قالوا ان المصانع غير
بين الاستقبال والمال قلت لان سلم المناقصة لان كونه للمال حقيقة لا يدل على ان كونه للاستقبال ليس بحقيقة لان الشتركة يدل على كل
واحد من العيين سبل الحقيقة لكنه سبل البديل فيخرج احدهما بالليل اذا وجد وقد وجد ما عند الاطلاق دليل على ارادة المال لان
المال موجود فلما جازفة المستقبل المعدوم الموهوم انتهى كلامه فقلت له اذ بقوله قال بعضهم في شرحه صاحب النماية وقال الاكل وقال
بعض الشارحين واراوه الاثر ارى ثم ساق كلام الاثر ارى الى قوله المعدوم الموهوم ثم قال قول قول المصنف وكذا يستعمل
من غير قربة ياتي قول هذا الشارح لان الشتركة لا يستعمل في احد العيين لونه الا بقربة وليس النحر في جميع على ان المصانع غير
بل منهم من قال انه حقيقة في الاستقبال مجاز في المال منهم من ذهب الى كس ذلك لعله مختار المصنف لنيابة الغنم اليهم فيكون بطلان
ش اى فيكون مطلق الحكم للمال كان الجزاء حرية الملوكة في المال مضافا الى البعد فلا يتناول الا شتركة بعد العيين بل يقال كل ملك
الملك اذ قال كل ملك لي فهو بعد موتى ملكه ملكون فاشترى اخرى ش اى ملكا كما اخرهم فالذي كان عنده وقت العيين بربوا الاثر ارى
بشر اى ليس برب بطلان بل هو برب في جازله ان يبيعهم وان مات ش اى المولى هم عقاس الثالث ش شتركة فيهم وقال
ببر يوسف في النوادر ان كان ملكه يوم طلع ش اى بطريق التبرير والافق استعدا لبيع بيته ش لان اللفظ حقيقة للمال وهو
فلا يجوز ان يكون غيره مزا على ماله اى على هذا ش اى على هذا الحكم اذ قال كل ملك لي اذ امت فهو حرش اى يكون الذي
عنده يوم الحلف بربوا الذي اشترى بعده ليس برب له اى لاني يوسف هم ان اللفظ حقيقة للمال على انما يش عند قوله
سلطنة للمال اى قوله بعد العيين فملا يوق بشر اى باللفظ المذكورهم باسلكه لبع بلفظه ولذا ش اى والاصل ذلكهم صاحب
اى الذي في ملكه يوم الحلف بربوا دون الآخر ش وهو الذي يملكه العيين هم وهاش اى لاني صيغة ومهم ان هذا ش اى قوله كل
لكم وقوله كل ملك لي فهو برب فيهم ايجاب عن العياش اى وصية الما ايجاب عن فقبل كل ملك المذكور في قوله واما العياش فقول
بعد موتى هم حتى اعبر من الثالث ش في الوجود عند الحلف بالاتفاق هم وفي الوصايا العية الحالة المنتظرة ش اى المنة لبعيهم والمال في المنة

من غير قربة وللوسنة
بقربة سين او سوف يكون
مطلقا للمال كان الجزاء حرية
الملوك في الحال مضافا اليه
ما بعد الغنم فلا يتناول الشتركة
بعد العيين لوقال كل ملك لي
او قال كل ملك لي بربوا
ملوك فاشترى ملكا اخر فاشترى
عند وقت العيين بربوا
بعد موتى ملكه فاشترى
وقال بربوا في النوادر
يقول ملكه يوم الحلف
ولا يبيش ما استنفاد
بعد مينة وعلى هذا فلا يكون
الى اذ امت فهو حرش لان اللفظ
حقيقة للمال على مضافا
ما يملكه وله اى اى هو
مدرادون الاخر ولهما
ان هذا الجواب عتيق
واحصاؤ حتى لا يبرس
الثالث وفي الوصايا
تعتبر الحالة المنتظرة
والحالة الراهنة

لا يرى انه بدخل في الوصية
بالمال ما يستفيد بعد الوصية
في الوصية لا لا فلا من يولد
بعد الوصية لا يحجب اما يصح مضافا
الى المال الوصية في حيث انه
الجدول الحق يتناول الجدول
الحالة الوصية فيصير مدخل في
بيعته ومن حيث انه يصير مدخل
الذي يتبرع باعتبار الحالة الوصية
في حالة الموت وفي الوصية
المعقولة استقبال محض فلا بد
تحت اللفظ وعند الموت
يصير كأنه حال كل ملك او كل
ملوك املا فهو يخرج قوله بعد
غدا على ما تقدم كما تعرف
واحد وهو الجواب الحق وهو
ايضا والحالة المحض استقبال
فلا خلاف ولا يقال انك جملة
بين الحال والاستقبال
لاننا نقول نعم لكن يمين
مختلفين ايجاب عتق
وصية واما لا يجوز ذلك
بسبب واحد

ش اى المأخوذة التي يقال لان سميت بالارادة لان المومن هو المومن في اياها بلما ولا يابعدا ثم انهم ذكروا في قوله
لا يرى انه بدخل في الوصية المال المستفيد بعد الوصية ش بان قال قلت اني اريد ان اكتب لولدي الوصية
اكان مخرج عند الموت هم وفي الوصية ش اى بدخل في وصية هم لا ولا فلا من يولد له بعد ان اى بعد الوصية او اعاثوا الى
وقت الموت هم فالاجاب انما يصح مضافا الى الملك اى بسبب وهو انشره قال لا تترضى لما ذكر في قوله بعد له لان هذا الجواب
عقود الوصية ان فيه الاجاب جميعه لا يبعد في كل احد منها ثم الاجاب انما يصح اذ انما عتق الى الملك اى بسبب الملك هم فحيث
انه ش اى قوله كل ملوك املاهم جهات يتقيد بالجدول الملك اعتبارا للحالة الوصية فيصير مدخل في بيعته ومن حيث انه يصير مدخل
من حيث انه ش اى ان قوله كل ملوك لي فهو مخرج من مضافا الى الذي يشترط اعتبارا للمال المستفيدة من ماله الموت
مدبر البعد و لا يصير مدبر اقله كالذي كان في ملكه وقال الحكمي قوله فالاجاب انما يصح جواب سوال مقدر وهو على وجهين احدهما ان
يقال ينبغي ان لا يتناول الاجاب المشتري املا في الحال والى المال لان التداول انما يكون مضافا الى الملك اى بسبب ليس احدهما
في قوله ما يخرج وقال انما يتناول اعتبارا للاجباب المالى والثاني وهو ان يقال ينبغي ان يكون المشتري مدبر املا
شرايه لان التدبير في كل مدبر انما يكون على وجه الايعاض حتى يتبرع من الثلث في الايعاض لا يتفاوت الحال والمستحدث كما لو ادى ثلث اليه
يدخل فيه المالى والمستحدث فاجاب عنه فان ايجاب التدبير مطلقا انما يكون عند اضافة التدبير الى الملك اى بسبب لم يبعد في حق المدبر
انتمى هم وقبل الموت حاله انما كان متقبلا من ش قبل هذا الشارة الى الجواب عن قول ابى حنيفة عن غيره ان ابا يوسف قال فاجاب
عنه ابو طاهر الدباس في النوادر ان اللفظ حقيقة الحال فلا يفتق به ايتسكه وتقرير الجواب بان قبل الموت حاله انما كان متقبلا من ش
فلا بد من تحت الموت يصير كما قال كل ملوك لي او كل ملوك ملكه فخرجش لدخوله تحت الحالة المستفيدة فيصير مدبر الملكون
في المومن هم بخلاف قوله بعد عتق ش اى بخلاف قوله كل ملوك املاهم اول حرجهم على انهم هم ش عند قوله وان قال كل ملوك
الملك بعد عتق الى اخرهم لا تعرف واحد وهو ايجاب التيق ليس فيه عيبا والحالة محض استقبال ش لا يتناولها الاجاب لعدم اضافة
الملك الى سببهم فاقترنا ش الى المكان المذكور انهم ولا يقال انهم متبرعون الحال والاستقبال ش قال لا كل هذا الشارة الى جواب ابى حنيفة
هم لاننا نقول نعم نعمنا من الحال والاستقبال لكن ليس بينهما ايجاب عتق و ايجاب بيعته حاله دخل الملك تحت هذا الاجاب
بحكم الوصية لا بحكم الاجاب فعل الملك باعتبار الاجاب لا بحكم الوصية فلو كان بين الحال والاستقبال ليدل على اننا لا يجوز ذلك
ش اى الجمع بين الحال والاستقبال فاما سبب بيعته ش قال لا تترضى لما ذكر في قوله بعد له لان هذا الجواب
انما يصح باعتبار انما استقبل بان اعتبارا للمال ملكه مستفيدة من ماله الموت وهذا السؤال قال لا كل
ومعنى ابا يوسف اريد بقوله بسبب من يمتنع ايجاب عتق وصية لا اقطاع الدالة على ذلك في طريق الكلام لان الحقيقة هو الجواب في صفات اللفظ

وفيه نظر لا يتركه المفسر في طرفي الكلام واحكام كان المراد بواجب تنقي في المال وكونه ابداً فقط ان كان المراد بواجب تنقي بوجوبه
 ولو قال هذا الكلام غير ما هو عليه من حيث ما وقع ومنه والوصية تعتبر فيها المالة الزهنية والمنفعة فيها تنقية كان في ملكه واليوجد عند الموت
 واجباً فليس من اجل تنقية ظاهره المستحدث من جهة الموت لعله يكون استتباباً واسلم من الاعراض والله تعالى اعلم به
 باب التناهي على جعل اشي هذا باب يجان حكم التناهي على جعل البطلان في جعل الانسان من شئ على شئ بطله وكذا الكمال في جعله في الماله
 بفتح الجيم وبعده من ابي في شرح غريب الحديث في الحديث في الصالح كبر الجيم ولم يذكر في تهذيبه وان الاوجب بالمال كبره في قوله
 في مفتوح انما هو لاجل بفتح الجيم مصدر والضم اسم فعل جعلت لك كذا اجلاء وجلاء وهو الاجارة على التثنية قوله او فعلا وانما هو
 هذا الباب لكون المال غير سهل في التناهي ومن غرق عبده على الفضل العبد في ذلك مثل ان يقول انت على الله رحيم وابي الله رحيم
 وكذلك لو قال على الله قوديسا او على الله قنطري انما هو على ان يجني بالثمن في وقت قتلهم واما تنقي بطله كذا في المال
 او اجب لا يملك نفسه من فضيلة الماله في تنقيها في التناهي في قبول الوضوء لئلا كان في البيع كذا في المال تنقي بعد العبد في قول
 البطل بفتح القاف في قوله ما وجد من اجابة شرعاً في ذلك على الشرط فيكون التناهي سلفاً لاجل اداء الاصل كما لو قال في التناهي انما
 يكون على الشرط اذا دخلت على يكون على شرط الوجوه وان ذلك في الافعال دون الاعيان لان بعض الصور المذكورة دخلت فيه على
 الافعال من شرط دين عليه شئ اى الذي شرط على العبد دين عليه من تنقي الكفالة به شئ لا يسي وهو حره بخلاف بدل الكفاية
 حيث لا تنقي الكفالة من لانه شئ اى لان بدل الكفاية من تنقي ح المان في وهو قيام الرق شئ وكان ثبوته على خلاف القياس
 فانما يتبين من تنقي المولى الدين على عبده فلا تنقي بخلاف القياس ضرورة حصول الحرية للكتاب بمصالح المال للمولى فقر على من
 الضرورة ولم يرد له الكفالة على امره في كتاب الكتاب وهو ان المولى لا يستوجب طبعه فيناهم واطلاق لفظ المال شئ يعني في قوله
 ومن اعتق عبده على ان ينظم انواته اى انواع المال من النقد والعروض الحيوان ان كان فيه عينة شئ يعني وان كان الحيوان
 غير عينة بان يكون دينا في الذمة ولكن اراد به النوع بان قال فرس احرام لانه شئ اى لان الاعناق على انهم معاوضة المال في الماله
 شئ وهو لم يرد في كتاب الكفاح والطلاق الصلح عن دم العرش ووجه التناهي من حيث ان الحيوان ثبت دينا في الذمة في ذره
 والعفو وكذا هنا وبه قال المالك في قوله وفي خلاف الشافعي فانه اعتبره بالبيع والاجارة وقدر الكلام في الكفاح من كذا الطعام شئ
 اى وكذا يجوز ان يكون الطعام عوضاً عن الاعناق بان قال فتمتلك على مائة فغير من المظنة المكيل شئ بان قال فتمتلك على مائة
 كبل من الشعر ونحو ما يخال من والمورد شئ بان قال فتمتلك على مائة من العسل ونحو ما يوزن من ان كان سائر من شئ من قبل
 الكفاح ولا يغيره المالة الوصف شئ بان لم يذكر الرقة والرداة والرغبة والرغبة فيهم لانها يتبين فكانت معفو انما كان
 ما ليس من مال الكفاح فلم ينجح من تنقيته وفي التناهي على عرض في الذمة بعينه وهو ملك غير فانه عيش بان اجاز المالك لست من تنقي

باب العتق
عند جعل

ومن اعتق عبداً على
 مال فقبل العبد عتق
 وذلك مثل ان تقول
 انت حر على الف درهم
 او بآلث درهم واما
 يعتق بقبوله لانه
 معاوضة المال بغير
 المال اذ العبد لا يملك
 نفسه ومن قضيه
 ثبوت الحكم بقبول العتق
 للمالك كما في البنية فاما
 قيل صرحوا وما شوط
 ديني عليه حتى تقسم
 الكفالة به بخلاف
 بدل الكفاية لانه ثبت
 مع المان في وهو قيام
 الرق على ملوك واطلاق لفظ
 الماله ينظر قوله من التقيد
 والعرض المحيوان
 وان كان بغير عينة لانه
 معاوضة المال بغير
 المال فشابه الكفاح و
 الطلاق والصلح عن
 دم العبد كذا الطعام
 والمكيل والموزون اذا كان
 معلوم الجنس لا تضر حجة
 الوصف لانه لا يبيد

قال ولو علق
عقده باداء
عهد صدق ما ذ
وذلك مثل ان
يقول ان ادبت
الى الف درهم
فانت حر وعنه
قوله هم ان يتيق
عند الاداء
من غير ان يصيد
مكاتباً لانه صاهر
في تعليق العتق
بالاداء وان
كان فيه معنى
في الانهاء على
ما ينبغي انشاء
الله تعالى وانما
ما دون ذلك غيبة
في الاكساب بطيئة
الاداء منه
وهو اداء العتقة
دون التكميل
فكان اذا ناله ذلك
واجبها مال جبره
الحاكم على نفسه
معنى الاجاد
وسائر حقوقه ان يقول
قابضاً بالقبضة

بازد من لم يجز بعب على العبد قيمة فقبضه كذا كذا لو ائتم على عرض بغير عينة معلوم الجنس باذن وان كان موصوفاً فقبضه بالتسليم وان
الحكم موصوفاً فقبضه بالوسط من ذلك فان عاباً بغير عينة بغير المولى على القبول كما في المهر ولو ائتم على مجهول الجنس بان قال انت حر على ثوب
فقبضه بغير عينة مثله لان جهالة الجنس تمنع صحة العبد كما في المهر واوصى فاستحق من يد المولى ان كان بغير عينة في العقد فعلى العبد
مثله لانه لم يجز عن الذي هو موجب العقد وان كان عينا في العقد وهو عرض او حيوان فانه يرجع على العبد بغير عينة نفسه عند بل يمتنع
ابن يوسف وقال لا يخرج بغير عينة المستحق فعلى هذا الخلاف ان ذابغ نفس العبد بغير عينة بغيره فتمتعت المباركة او ملك قبل التنازل فما
يرجع بغيره العبد وعنده يرجع بغيره المباركة وفي الكافي لما كره ان يخلط في المال فقول العبد بانه اقامت في النخل قال
المولى ففكك على يوسف وقال العبد على كرخلة فاقول العبد مع يمينه لان العبد لو اكره اصل المال كان القول قوله فكذا لك بغيره
واليمين للمولى قال في النخل اختلاف في قدر المال فقول للمولى باليمين للعبد لان القول في أصل العقد وكذا لك في مفسدة
هم قال لو علق عقد اداء المال مع شخص اى قال القدرى لو طلق الرجل عتق عبده باداء المال مع الحق فلا يفتق قبل الاداء
ولا يجتج فيه الى قبول العبد ولا يرد بده وللمولى ان يبيع قبل الاداء كما في التعليق بسنة بشرطهم وصار يش اى العبد ما دون
ش مسمى في اكتساب الاداء للمال هم وذلك ش اى فليقبضه باداء المال هم مثل ان يقول ان ادبت الى الف درهم فانت حر
وسنة فوامع ش اى معنى قول القدرى هم ان يبيعهم على عتقهم عند الاداء ش اى اداء المال المشروط هم من
غير ان يصير مكاتباً ش معنى لا يثبت له احكام المكاتبين حتى لو ات تركه ينافى له لولا له ولولا يردى عنه ولو ات المولى
فالعبد يرقن يورث منه في بدو من الكتابه ولو كانت امته قوله ثم ادت لم يفتق عبداً ولو حط المال وابراؤه المولى لم يفتق
ولو كان مكاتباً كان الحكم على مكس ما ذكره في الجيع هم لانه ش اى لان قول المولى ان ادبت الى الف درهم فانت حر هم
يرجع في تعليق العتق بالاداء وان كان فيه معنى السواضة في الانتماء ش اى عند اداء المال هم على التيقظ انتماء ش اى
بعد مخطوط عند قوله ولما انه تعليق نظر الى اللفظ وسماضة نظر الى المقصودهم وانما صار اذ ذالا لدر غيبة في الاكساب
بطلبه الاداء منه ومراوده المتبادر ش معنى من الغيب في الاكساب لانها هي المشروعة عند الانتهاء والتكدي ش لانه بدل
مروجه والتكدي في الاصل لفظ فارسي ومعناه السؤال من الناس والدوران فيه هم مكان ش اى حقه على اداء المال هم دون
ولا وش اى من حيث الدلالة لان مراد المتبادر ولا يمكن من ذلك الا بالاذن امر سجا واما دلاله هم وان احضر المال ش اى
وان حضر العبد المال الشرطهم جبره المالك ش اى ان المولى هم على قبضه وعتق العبد ش لانه قام باشرط عليهم ومعنى الاجان فيه
ش اى في هذا الموضع وفي سائر الحقوق ش كائناً من بدل الطبع وبديل الكتابة وما يش اى هم لانه ش اى ان المولى هم قابضاً
بالقبضة ش اى رفع اليد والمولى وقال الحاكم في شرحه ان لو يرد بده لكنه قبضه هو قول الشافعي ان يكون معنى الاجابة في القبض

فنعني هذا ان الورثة الفاضلة
 ويخرج من المسائل فتنظروا
 الهبة بشرط العوض لو اد
 البعض يجبر على القول
 الا انه لا يفتن ما لو يؤكل
 لعدم الشرط كما اذا حظ
 البعض وادى الباقي ثم
 لو ادى الفاكسبها
 قبل التعليق رجح المولى
 عليه عتق لا يستحقها و
 لو كان اكتسبها بعد
 رجوع المولى عليه لا نهى
 من جهة بالاداء منه ثم
 بالاداء في له ان ادبت
 على المجلس لا نهى في
 قوله اذا ادبت لا يقتصر
 اذا استعمل الوقت بقوله
 ومن قال لعبد المولى
 على ان يخدمه فليقبل
 الموت كضامة الايجاب الى
 ما بعد الموت فصار كما
 قال انت حرة اعطى الله
 فخرها اذا قال انت
 من يدعي

عظيم الاكام منها اذا قل ان الويت الى امر فانك حريص على القبول كذا اذا قل ان الويت الى امر فانك حريص على القبول ان ادبت الى الفاضلة
 فنجبت بها فانك حريص على القبول منها ان ادبت العبد ثم اشتروا به وادبت العبد على القبول قلت لا يجزى في المولى ان السلم منعه من المولى
 او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او اخل في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 العبد ووقال له ان ادبت الى الفاضلة بما يجبر على القبول فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 سخي الكتابة فلا يجبر على القبول على ما يجبر على القبول فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 السائل ش حلف على قوله يدور وهو مدينه المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 ولا يجزى في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 من الرجوع هم ولو ادى البعض يجبر على القبول في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى
 وفي شرح الطحاوي ولو ادى العبد خمس مائة فالقياس ان يجبر لانه لا يفتن بقبوله يدور وهو مدينه المولى فالتسليم في شأن المولى
 الكاتب هم لانه لا يفتن المولى لو ادى الكل لعدم الشرط هم وهو ادوا الكل هم كما اذا حظ البعض في معنى اذا حظ المولى بفضل الفاضلة
 اذا قل ان ادبت الى الفاضلة حرم وادى الباقي في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى
 لم يجر كما اذا ادى الدناير مكان الدرهم وقد سطر المالك في الكافي على هذا الحكم ثم لو ادى الفاكسبها العبد قبل التعليق
 رجح المولى عليه في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 وادى يدور لولاهم ولو كان اكتسبها بعد وادى اي ولو كان العبد اكتسب تلك الفاضلة بعد التعليق هم لم يرجع عليه لانه ما دون
 من جهة بالاداء منه في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 في المدة المولى بخلاف الكاتب كذا في الفاضلة المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى
 الاداء والاستناع وهذا هو ظاهر الرواية وروى بشرع بن ابي يوسف رآه لا يقتصرهم في قوله اذا ادبت في معنى اذا ادبت
 الى الفاضلة حرم لا يقتصر لان التمسك بالوقت بمنزلة منى في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى
 حرا لا يقتصر على المجلس هم ومن قال لعبد المولى حرا لم يرد على الفاضلة فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى
 بعد موت المولى هم لان الفاضلة لا يجاب الى ما بعد الموت فيكون نزول الاجاب لمنع عبد الموت والقبول يكون عند زوال الاجاب
 هم فصار كما اذا قل انت حرة بعد الموت في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى
 في شرح الطحاوي لم يفتن المولى حتى يفتن الورثة والوصي لان الاصل ان كل غنى فخره فخره بعد الموت ولو ساعه لا يفتن
 الاباء الاغنياء الا ترى انه لو قال لعبد المولى حرا لم يرد على الفاضلة فالتسليم في شأن المولى او ادبت العبد في المولى فالتسليم في شأن المولى

من يدعي

هم على انهم يتكلمون بالقبول اليه في المال لان احب ان يتبرع في المال الا انه لا يجب له ان يقيم الرق من ان
المولى لا يوجب على عبده ونياسهما هذا قول بني يوسف على ذكره صاحبنا بناس من نوادر شهر بن الوليد اذ قال انت مدر على انهم
قال ابو عبيدة ليس القبول الساعة ولا ان يبرأ من المولى وهو في ملكه وقال فليت اذ ان يبرأ من المولى ان لم يقبل حين
قال له ذلك فليس ان يقبل بعد ذلك ان قبل كان مدر او عليه الا ان اذ ان يبرأ من المولى ان لم يقبل حين
هم لا يفتق في مسألة الكتاب شئ اى في مسألة الجاهل الصغير وى قوله انت حر بعد موتى على انهم وى ان قبل بعد الموت
بالمعققة اذ شئ قال النمر شئ او الوصى فان استنوا فاقا منى هم لان الميت ليس من اهل العتاق وهذا صحيح شئ اى قول
الشئ صحيح انه لا يفتق بالمعققة الوثيرة بناء على انه ايجاب ضمان الى بعد الموت والامية الوجوب بشرط الايجاب فعد من الموت
بشروط التبرير فانه ايجاب في الحال الا اية ثابتة والموت شرط والا اية ليست بثابتة بشرط عند كذا لو قال ان دخلت الدار
فانت حر فوجد الشرط وهو مجنون وقال الارزاسي ولما فيه نظر قد ناه وهو قوله فيما تقدم فان قبل بعد الموت منى ان يفتق
كلام صدر من الابل مضافا الى المحل وان كان الميت ليس من اهل العتاق الارزاسي ان الايجاب نزل من بعد الموت كما
كلام صدر من الابل وان كان منى تلك الموت ليس من اهل الايجاب لانه ثابتة بالقبول عليه ايضا ان القول لا يفتق بالحيوة
واذا لم يفتق بالقبول بعد الوفاة الا باعناق واحد منهم اى من الوثيرة او الوصى لا يكون من بعد الوفاة ايضا فلا يفتق فائز ابو
القول بالقبول بعد الموت هم قال من اعتق عبده شئ اى قال محلى الجاهل الصغير ومن اعتق عبده هم على خلية الرجبين
تقبل بعد اعتق ثمرات شئ اى المولى او العبد كما بين في آخر السلسلة هم من باعته شئ اى ساعة البذل هم فعليه قيمة نفسه
في الرجبين خيفة وبنى يوسف كذا وقال محلى عليه قيمة خدمته اربع سنين شئ هذا الذى ذكره قول ابى حنيفة اخر وقوله الاول
كقول محمد كذا ذكره الفقيه ابو الليث في شرح الجاهل الصغير وقول زفر والشافعي كقول محمد وخدمته البيت المعروف بالناكر
كذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي وشرح المسئلة اقال في شرح الطحاوى لو قال لعمري انت حر على ان محمد بنى اربع سنين
فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه
محمد عليه قيمة نفسه عند جميعها قيمة خدمته اربع سنين ولو كان خدما من ثمرات محلى قولها عليه ثمانية اربع قيمة نفسه على قول محمد عليه
ثلاث سنين وكذا لو مات العبد وترك الاقضى من ال قيمة نفسه عند محمد وخدمته فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه
فلو تركه قيمة نفسه الا خدمته عند محمد فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه عند محمد فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه
والعتق وجوب القيمة لكن بى قيمة النفس عند محمد فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه عند محمد فخذ ابى حنيفة وبنى يوسف عليه قيمة نفسه
سعره عموما من العتق فيعتق العتق بالقبول شئ اى بقوله في المجلس قبل التسليم كافي البيع المذمة لان المولى جعل العتاق

على الف درهم حيث يكون
القبول اليه في الحال لان العتاق
التدبير في الحال لا ان لا يجب
المال لقيام الرق قالوا لا يفتق
عليه في مسألة الكتاب ان قبل
بعد الموت ما لم يعققه الوارث
لان الميت ليس باهل العتاق
وهذا صحيح قال ومن
اعتق عبدا فخذ منه
اربع سنين قبل العبد
عتق ثمرات من سلفته
فعليه قيمة نفسه في ماله
عند ابى حنيفة وبنى يوسف
وقال محمد لا قيمة خذ منه
اربع سنين اما العتق
فلو جعل الخدمة
في مدة معلومة عتقا
فيه مطلق العتق بالقبول

وقد وجد الزمعة مضمومة الهم سنين كانه
 يصح عودا فصار عاذا الفقد على
 الف درهم ثمان الصدح كلف فيه
 بنس على خلافه اخرى في ان من باع
 نفس العبد من سباجارية بعد ما اشترى
 استحققت اجارته او هلكت رجوع
 المولى على العبد بفقده ففسد عنها
 وبقبضه الجارية عنه وهي مودعة في
 العباء انكبا يتعذر تسليم الجارية
 بالهلول ولا يستحق في بيعه
 الوصول الى الخدنة بموت العبد
 ولكن يموت المولى خضرا نظيره لو
 قال لا اشترى منك على الف
 درهم على ان تزوجها ففعل
 قالت ان تزوجها فلتفقد جازي
 على الاكر لان من قال لغيره لا اشترى
 عديت على الف درهم على فعله
 لا يلزمه شيء ويقع العتق عن المائة
 بخلاف ما اذا قال بغيره اطلق
 فزكك على الف درهم على
 ففعل حبس العبد كانه عاكر
 لان اشتراط المدين على الاخصي
 في الطلاق جائز وفيه اختلاف
 لا يجوز وقد خربناه من قبل
 ولو قال اعني اسلفه على الف
 درهم والمستل بجاهلها همت
 الالف على يمينها ومعه مائة
 اصحاب القيمة اداها كره ومما اصحاب
 المه

على الخدنة فكان حاد وغيره فثبت العا بنية ثبوت الحكم بحد القبول قبل التباين كافي البيع وقال الا ترى بعد قوله اما اشترى للتفصيل كما ذكرنا لكن
 بقى المذنب ان يقول اما جوب فيه النفس بها فلا يصل كذا وما جوب فيه الخدنة عند محمد رحمه الله فلا يصل كذا فاعلم لعرفه ما هو حق الكلام انتهى
 قالت الذي نفى عليه من الكلام ظهر ما ذكره في أثناء الكلام فاقصر على ذكره وقد وجبش اى القبول هم ولزمه منه شى اى فلم
 بعد خدنة المولى اى ربحه لان يصليهم عودنا شى اى لان الخدنة على اويل المذكور انما يصح عودنا لان المنفعة اعانت حكم المانية بقدر
 ولزمه اصلا مبراهم فصار شى اى الاعناق على الخدنة اذ مات العبد بعد القبول هم كما اذا اعتقت على الف درهم ثم مات العبد
 بعد القبول لان الخدنة تصلى عودنا من الاعناق كالان فتق في الصدق بقبول ثم اذ مات العبد هم فاطا لا يوقش اى في السائة
 الخدنة في الاعناق على الخدنة في المدة المعاوله على خلافه اخرى وى شى اى صورة السائة الاخرى هم ان من باع نفس العبد
 بجارية يمينها شى قبل العبد هم وقت ثم اخفت الجارية او ملكت شى قبل التسليم هم يرجع المولى على العبد بيمينه نفسه عنه بهاش اى عند
 اى خيفة وابل يوسف هم وقيمة الجارية شى اى ويرجع بيمينه الجارية هم عند شى اى عند زوجهم بى شى اى سائة شى اى
 منه بجارية اذا اخفت هم مودعة شى في طقتهما الخدنة بى جاك فوضع وبيانها وانه يبايعهم ووجه البنا شى اى باءك الخدنة على
 هم ايش اى ان البان هم كانه يبايع تسليم الجارية بالملك الاستحقاق بعد الوصول الى الخدنة بموت العبد وكذا المولى ايضا
 نظير ما شى اى صار الاعناق على الخدنة اذ مات العبد او المولى نظير الخدنة الاخرى في ان الواجب عند خدنة الخدنة وعندها
 الواجب بيمينه العبد هم ومن قال لا اشترى منك على الف درهم على ان تزوجها شى وفي بعض نسخ الجاهل العتق ذكر لفظ على قبل
 قوله على ان تزوجها وفي البعض لم يذكر لفظ على اذ لو جوب متفاد على المالىن كان ذكر على اول على اى ففعل شى اى كلامه فعل قال الا
 هم ثابت شى اى كلامهم ان تزوج شى اى ان تزوج الامر هم فالعتق جائز ولا شى على الامر لان من قال لا اشترى منك
 على الف درهم على فعله لا يزمه شى ويقع العتق عن المامون بخل او اذ قال لا اشترى منك على الف درهم ففعل حيث يجب الا ان على الامر لان
 اشتراط البذل شى في الماع على المرأة مشروع من غير ان يلزمها شى لان الماع اسقاط محض فلما جاز على المرأة من سلامته شى فلما جاز
 هم على الاجنبى في الطلاق جائز وفي العتاق لا يجوز ذلك بخلاف الاعناق فان فيه معنى الاثبات ان كان بزيادة الملك لان يحصل العتق
 كما يثبت كمن يبايع قبل الاعناق فحاش سنى المعاوله فاشترط العتق لا يجوز على غير علم المعون فلا يجب على الاجنبى الا ان يبايع شى بعد ان
 وبذكره سى الاية ان المرأة لا تجزى على تزويج نفسها بعد العتاق لانساعارت الكدة امر نفسها بمنزلة من اعتق امته على ان تزويج
 نفسها منه فقبلت ثم مات بعد الاعناق لا تجزى على ذلك هم وقد قررناه من قبل شى اى في باب الماع في مثال الماع الاب انية
 الصغيره على وجه الاستتارة في بل الصق على الاجنبى صحيح على الاب اولى هم ولو قال اعني انك على الف درهم ففعل السائة جاز
 اى قال على ان تزوجها ففعل ثابت ان تزوجهم سمت الالف على قيمتها ومهر مثلها فاصاب القيمة اداها الامر واما اصحاب المثل

سج

تجالات سائر التعليقات شش هذا جواب عما يقال في التدبير لعلق شئ من اسبب ثابتا في الحال وانما يكون عند الشرط
فما بال التدبير يخالف سائر التعليقات فاجاب بقوله تجلات سائر التعليقات قال الكاكي هو متعلق بقوله حال بطلان
الهيئة المتصرف الالهية التعريف باقية في سائر التعليقات عند وجود الشرط اما ههنا لا تبقى الالهية المتصرف بعد موته فلو لم يعمل سببا
في الحال بقي كلامه من كل وجه فان قيل فوجود الهيئة لعلق حال وجود الشرط ليس بشرط لما رآه لو علق الطلاق او العتاق
ثم جن ثم وجب الشرط وهو محبون يقعان فكان التدبير بمنزلة سائر التعليقات قلنا لا الالهية فيما نحن فيه تبطل من كل وجه
وفي المجنون من وجه فان اهل الملك وزواله قد يكون اهل الايقاع الطلاق والعتاق الاتري ان الولي زوجة لزوج لا يصح النكاح
ولو باشر هو بنفسه اسباب حرمة المصاهرة ولو ارتد ولحق بالزوج ببيت الحرمة بينه وبين النكوة وفي الموت تبطل الالهية من كل
وجه الاتري ان نفس التعليق تبطل بالموت ولا تبطل بالجنون فعلى هذا لا يلزم من عدم شرط وشل في الالهية لان المانع من سببية
وتم يعني موجود قبل الشرط لانه العقد نصرا اخر في الحال هم لانه يمين شش يعني لانه لا يصير ميناك في يمينه فمفسد شش
الشرط والمانع من الشرط ان من الحكم المانع من الحكم لا يكون سببا الحكم هم والنع هو المنة و شش اي النع عن
تحقيق الشرط هو المقصود و شش اي وان النع من فليدفع الطلاق والعتاق شش اي المانع
لو وقعها بضا وقومها فيكون تعليق سببا في الحال هم واكثر تاثير السببية فيه الى زمان الشرط شش اي الى زمان وقوع
الشرط لقيام الالهية عندهم فافترقا شش اي فافترقا التدبير المطلق وسائر التعليقات هم ولان شش اي ولان التدبير
وصية هذا فرق اخر بين التدبير وسائر التعليقات هم والوصية خلافة في الحال شش لان الموصل يحيل الوصي له خلافا
لعض باله بعد الموت كالوراثة وانما لم يتجلا في الحال واعترض ان لو كان وصية ليدخل اذا قبل الميراث لان
الوصية للقاتل لا يجوز و جاز البيع لان الوصي يجوز له بيع الموصل به ويكون رجوعا عن الوصية وليس الامر كذلك والجواب
عنهما جميعا ان ذلك في وصية ولم يكن على وجه التعليق لان الوصية المطلقة والتدبير ليس كذلك ووجه انتقاض ذلك
ان بطلان الوصية بالنقل وجاز البيع وكونه رجوعا عما يصح في موصل به يقبل الفسخ والبطلان والتدبير يكونه انما قال لا يقبل
ذلك هم وابطال اسبب شش تتمه الذي ليس متصل بقوله لانه سبب الحرية هم وفي البيع والايضا فيه شش اي ما يشابه
مثل الهبة والصدقة هم ذلك شش اشارة الى ابطال التدبير فلا يجوز من قال شش اي القدرى هم للمولى ان يتخير في الوضوء
شش لان التدبير المطلق لا يرسل الملك في الحال وان كانت رامة هم يحل وطها وله شش ان يزوجها لان الملك
فيها ثابت له شش اي للمولى هم وبه شش اي وعق التدبير من ثلث ماله هم هذه التفريعات شش اشارة الى الاستخفاف
والاجارة والوطى والترجيع هم فاذا مات المولى عتق المدين من ثلث ماله شش وقال ابن سعود وسرق مجاهد

فجلا من سائر التعليقات
لان المانع من السببية
قائم قبل الشرط لانه
يعين اليدين صانع المانع
هو المقصود والله يضاد
وقوع الطلاق والعتاق
وامكن تأخير
السببية الى زمان الشرط
لقيام الالهية
عند فافترقا ولاه
وصية والوصية خلا
في الحال كالوراثة
وابطل السبب لا يجوز
وفي البيع ما ايضا أهمل
قال ولا حولي ان يستخذ
ويجوز وان كانا صا
وطها وله ان يزوجها
لان المانع فيه ثابت
له وبه يستفاد كناية
هذه التفريعات فاذا مات
المولى عتق المدين
من ثلث ماله

لما رويانا ولان التدبير حكمة
لانه تبين حمضا ان الى وقت
الموت والحكم غير ثابت
في الحال فينفذ من التثا
حتى لو لم يكن له مال غير يسير
في تلبية وان كان على المولى
دين يسير في كل قيمته
لتقدم الدين على الوصية
ولا يمكن نقض العتق
فيجب ديمته وولد المبررة
مدمر وعلى ذلك نقل اجماع

الصحيحة ثم وان على التدبير
مبوتة على صفة مثل ان يقول
ان من مرضى هذا او من مرضى
هذا او من مرض كذا فليست
ويجوز بعبارة السبب
في الحال لتعدد في تلك الصفة
بجلاء المدعى بالملحق لانه تعلق
بمطلق المدعى هو كائن الاحالة
ما ان المولى على الصفة التي ذكر
عنى كما يقتضى المدعى بالملحق
لا نه ثبت حكم التدبير في اخره
من اجزاء جزئية لتحق تلك الصفة
فيه فلهذا اعتبر من اثنين من
المصداق ان من استمر او

وسعيد بن جبير يفتي من راس المال وبتعالي زفر والليث بن عبد المطلب في اشارة الى حديث ابن عمر رضي الله تعالى
عنه ان المديرة وصية لانه تبرع ايضا الى وقت الموت والحكم هو المقتضى غير ثابت في الحال ونقد من الثلث حتى ولم
يكن له مال غير شش اي غير المديرة في ثلثه وان كان عن الولي دين حتى في كل قيمة لتقدم الدين على الوصية
لا يمكن نقض المقتضى شش يعني فتمت فوجب رقيمة التي سميت له سم وولد المديرة مديرة شش هذا اللفظ والقدر
في مختصره وعامة النسخ ههنا بالتأنيث في المضاف اليه وهو الصواب في بعض النسخ بالتذكير قال الاثر
وليس يصح لان ولد العبد المديرة لا يخلو اما ان كان من امه او حرة فان كان من امه يكون رقيقا لمولاه ولا يكون مديرة
كاتبه وان كان من حرة يكون حرا بخلاف ما اذا كان ولد من امه مديرة فانه يكون مديرا اتباعا لاله لان لا وصية
للقارة في الامهات تسري الى الاولاد ولذا اشرح في الشامل بالتأنيث وقال وولد المديرة بنت له الماروي عن
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المديرة مديرة وكذلك في فتاوى الولوالجي حيث
قال وولد المديرة بنت له الماروي وهذا اذ بينا وقال الشافعي لا يدخل الولد في مديرة يوم ولي ذلك شش اي كولد المديرة
مديرا من نخل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شش لانه روي انه وصي ابن عثمان رضي الله تعالى عنه
في اولاد مديرة نقض ان ماله قبل التدبير واولاده بعد التدبير مديرة قال ذلك بمضمر الصحابة من غير ظلال م
وان علق التدبير بوطى على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او سفري هذا او من مرضي كذا فليس به مديرة
بيعه لان السبب لم يقع في الحال المترددة في تلك الصفة شش لانه ربما يرجع من تلك السفرة مديرة في تلك الموضع
م بخلاف المديرة المطلق لانه يعلق عتقه مطلق الموت شش وهو كائن لا محالة تحقيقه ان لم يعلق به اذا كان على خطر الوفا
كان معنى اليقين قد عرفت ان صفة كونه مديرا من السببية وما اذا كان امرا كان لا محالة لم يكن في معنى اليقين وكان سببا
فان قيل او لم يقع سبب في الحال ففي اي وقت يقع فان اعتقد بعد الموت فليس سببا لانه لا يوجب وان العتق قبل فكيف
يجوز سببا لانه موقوف م فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق كما يعتق المديرة معناه شش اي معنى قول القدر
عتق من الثلث م لانه ثبت حكم التدبير في اخر جز من اجز حياته لتحقيق تلك الصفة منه فلذا شش اي في المثلث الحكم في
اخر جز من اجز حياته م مديرة من الثلث ومن لم يقد شش اي من جملة التدبير للقيدم ان يقول ان مت الى سنة او عشرة سنين
حرا فذكرنا شش اي المترددة في الصفة م بخلاف اذا قال مسلمية سنة فانت حرا وشك في العيش اليه شش
اي ذلك الوقت م في الغالب شش يكون مديرا م لازما كما بينا لا محالة شش وهذا الذي ذكره رواية الحسن عن
ابي حنيفة في المقتضى وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في النور ان رجلا قال لعبدت حر ان مت الى ابي سنة

قال ابو يوسف هذا موقوف له ان يصير وقال الحسن بن زياد لا يجوز بيعه لانه علمه لا يشتري في تلك المدة فصار كانه قال اذمت فانت حر
باب الاستيلاء اى هذا باب في بيان حكم الاستيلاء وهو طلب الولد لفته وام الولد من الاسماء الغالبة على بعض
 من يقع عليه الاسم كالنعم للشراف في الشرع ام الولد لمولده فثبت نسب ولد من مالك لما اذ ملك له بعض ما اذ
 لان الاستيلاء اتباع ثابت النسب فاذا ثبت النسب ثبت الاستيلاء والا فلا ولما فرغ من بيان التبرير شرع
 في بيان الاستيلاء وعتقه لمناسبة فيها من حيث ان لكل واحد منها حق الحرية فحققتها هم اذا ولدت الامة من مولاهما
 صارت ام ولد لا يجوز بيعها ش خلافا للبشر بن غياث ودأود ما بعد من الطاهرية واجتوا يارواه ابو داود
 والنسائي وابن ابي عمير حديث جابر بن عبد الله قال بلغنا ان علي بن عبد الله بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واني كبر فلما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثمانا فانهتني وذكر ابن خزيمة في المحلى ان بيعا مروى عن ابى بكر الصديق
 رضى الله تعالى عنه وعن علي بن عباس وابن مسعود وابن الزيد وغيرهم ثابت وعن عمر انما ان عتقت وطلعت
 عتقت وان كفرت وفجرت رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز واجاب اصحابنا بان عمر رضى الله تعالى عنه
 لما انتهى عن ذلك اجمعا عليه واجتوا ايضا ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما جل ولدت امته منه في محقة من دبر منه رواه احمد وابن ابي عمير وهو حديث مشهور تلقته الامة بالقبول قال
 عليه السلام في مارية القبطية ام ابراهيم حين قيل له لا تعتقها قال عليه السلام اعتقها ولدا رواه ابن ابي عمير والدار
 قطني وقال الخطابي وقد ثبت انه عليه السلام قال افا مسخرة الانبياء لا تورث ما تركناه صدقة فلو كانت
 مارية مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة ثم ولا تملكها لقوله عليه السلام اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها ولدا
 ش هذا قاله في مارية القبطية وقد مر الان هم اخبر عن اعتاقها ش اى اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتاقها
 مارية هم فثبت بعض مواجبه وهو ش اى بعض مواجب قوله عليه السلام حرمة البيع اى بيعا لان الحديث
 وان دل على تجزئة الحرية لكن عارضه ما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وهو المذكور انفا فعلنا بها شيئا
 مبنى البيع في الحديث الاول والتغير بالحديث الثاني لا يقال محلية البيع معلومة فيها يتبين فلا يرقت الا يتبين
 مثله وخير الواحد لوجه لا نقول الا احاديث الدالة على عتقها من المشاهير وقد انضم اليها الاجماع للاتفاق فوجها
 هم ولا لا الجزئية قد حصلت بين نواطي والموطوءة بواسطة الولد فان الماتين قد اختلفا بحيث لا يمكن التميز بينهما
 اى بين الماتين على ما عرفت في حرمة المصاهرة وهي تمنع بيعا وهما لان بيع جزاء حرمة هبة حرام هم الا بعد الانفصال
 جواب عما يقال لو كانت اذ الجزئية معتبرة التميز الحق لان الجزئية توجبه وتستم فالكين بما جاب بقوله بعد الانفصال

باب الاستيلاء

اذا ولدت الامة من

موليها فقد صارت

ام ولد لا يجوز بيعه

ولا تملكها لقوله

عليه السلام اعتقها

ولها اخير عن

اعتاقها فثبت

بعض مواجبه هو

البيع لان الجزئية

قد حصلت بين الوا

والموطوءة بواسطة

الولد فان الماتين قد اختلفا

بحيث لا يمكن التميز بينهما

ما عرفت حرمة المصاهرة

الا ان بعد الانفصال

تبقى الحرة حكما
لاحقيقة تضعف
السبب فاجب حكما
مؤجلا لا مابعد الموت
وبقاء الحرة حكما
باعتبار النسب وهو
من جانب الرجل
فقد الحرة ثبت في
حقها لا في حقها
حتى اذا ملكت الحرة
زوجها وقد انشأ
لا يفتق بمولها ويوثق
عق مؤجلا يثبت
الحرة في الحال فيمنع
براز البع وخراجها
كله الى الحرة في الحال
يوجب عليها بعد موت
وكن اذا كان بعضها
لان الاستيلاء لا يغير
فانه فرع للنسب لا يغير
قال في طيها واستحقاق
لها واجازتها وتزوجها
لان الملك فيها قائم فاما
المسألة ولا يثبت
ولها لان يثبت في حال
اشافه ثلثه فثبت له
نحوه في ذلك

مبنى الحرة حكما لا حقيقة فضعف سبب شى اى سبب الحق هو الجزئية بينهما فاجب حكما مؤجلا الى ما بعد الموت
شى ولم يثبت في الحال ولم يخرجهما فلو بطل الاستحقاق فموجب وقبصار الجزئية كمال شى هذا جواب عما يقال لو كانت
الحرة حكما مستحق من ملك المرأة التي ولدت منه بعد موتها وليس كذلك فاجاب بقوله وقبصار الجزئية حكما اى من حيث
الحكم م باعتبار النسب وهو شى اى النسب م من جانب الرجال شى اى النسب الى الاباء لا الى
الامهات م فكذا الجزئية ثبتت في حقهم شى اى في حق الرجال م لانى حق شى اى في حق الامهات
قوله فكذا الجزئية تحت الرأية بالحار لا بالميم وهذا نتيجة ما تقدم فلهذا اذكر بقصار ليعنى ان الجزئية لما كانت باعتبار
المرأة ان الجزئية وقعت في حقهم حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد ولدت منه لم يفتق شى اى الزوج م بهيئ شى اى يوثق لوقه
م بهيئ شى اى رجل ثبتت حق الجزئية في الحال فيمنع جواز البيع واخراجها الى الحرة في الحال فوجب لولى م
وذكر اذا كان بينهما ما يملك شى اى اذ كانت الجارية مشتركة بين اثنين فاستولى احداهما يكون كل الجارية ام ولدها م
لان الاستيلاء لا يغير شى اى فثبت النسب في معتبره شى اى وهو النسب بالنسب لا يمتزجى فكذلك فروع وهو الاستيلاء
فيما يمكن فقل الملك فيه وهذا بخلاف ما قال في باب العبد نصيبه بقوله والاستيلاء يجرى عنه حتى استولى نصيبه من يد غيره
فيقتصر عليه لان نصيب شريك انتقل فاذن الاستيلاء على نصيب استولى قال لا ترى ومضى قوله الاستيلاء لا يمتزجى فيما كان
نقل الملك عنه المبدرة ليت تقالته لقتل عن ملك الى ملك فلا يتاقتضى فقال ههنا م وما قال ثم شى اى اقتدر
م وله بهيئ شى اى على طى ام ولدهم واتخذها شى اى واجازتها وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشبهت المبدرة
شى اى وله ان زوجها قيل ان يتزوجها فان قيل شغل الرحم باية محتمل واحتمال ذلك يمنع جواز النكاح كما في المقعدة اجيب بان
معلية جواز النكاح كانت ثابتة قبل الوطى ووقوع الشك في زوالها فلا يقع به بخلاف النكاح فان النكاح فخر ثبت عن
عملية الغير فلا يعود اليها الا بعد الفراغ حقيقة وذلك بعد اعادة م ولا يثبت نسب ولد ما شى اى ولد الامهات لان
يعترف به كمن هو لان اعترف بالولوى اسس بوطيها سبه قال الثوري والشافعي والحسن البصري ومومدى عن زيد بن
ثابت مع الغزل م وقال الشافعي ميثت نسبة منه وان لم يبع شى اى قال الملك احمد فانه ميثت النسب منه اذ لو وطئها
وان عزل عنها الا ان يدعى انه استبرأ بعد الوطى بحفصة وهو ضعيف لانهم زعموا انها بالوطى صارت نواشا كالنكاح وفيه
يزنم الولد وان استبرأ ولو وطئها من بر ما يلزمه الولد عند مالك ومثله عن احمد وهو وجه للشافعية وضعفه وروى الطحاوى
باسناده عن كريمة عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت فنهق قال ليس منى انى ايها اتينا الا اريد به الولد وعن عمر
رضي الله تعالى عنه كان يعزل عن جارية فجارت بولد اسود فسق عليه فقال من هو فقال من راعى الابل فنهق

وأي عليه ولم يلزمه وعن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان يطأ جارية مارية وغيره عنها فجات بولده فحق الولد بها
 او عنه انه قال لها ممن حملت قالت منك فقال كذبت باصل اليك وما يكون حمل منه ولم يلزمه مع اعترافه بوطئها فهو
 حجة عليهم هم لانه لما ثبت النسب بالعقد فلا يثبت الوطئ وانه أكثر افضار اولي شس اى والحال انه ان كان لو
 أكثر افضار الى الولد من العقد ولما ان وطئ الامة يقتضيه قضاء الشهوة ودون الولد لوجود المانع عنه شس اى من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد بمحضها عند الحقيقة كان ام الولد ليست بمقتونة عنه ونقصان القيمة عند صاحبه لان مقتضاها
 ثلث قيمة الفل بقاء منفعة الوسط وزوال منفعة السعاية البيع فلا بد من الدعوة بمنزلة تلك اليمن من غير وطئ
 شس فانه لما ثبت النسب فيه بغير الدعوة لم يخالف العقد شس اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شس اى من العقد ان تولد بولده المقصود من العقد في المنكحة لا يقال ان النسب باعتبار الحرية او بانصافها
 والعقد مدله لا دخل له في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراداً لثبت من الزاني ليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شس ووطئ الامة ليس بموضوع فحتاج اليها
 وان جات بعد ذلك بولده ثبتت نسبته بغير اقرار شس هذا لفظ القادرى وقال المصنف هم معناه شس اى من كلام القادرى
 هم بعد اعتراف منه شس اى من المولى هم بالولد الاول لانه بدعى الولد الاول لتعين الولد المقصود ومنها ما سارت
 فراشا كما حققت له نكاح شس اى كالمنكحة فلما سارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب هم الا اذا انفاء
 يتبقى بقوله شس اى تبقى النسب منه بمجرى النفس من غير لعان هم لان فراشا شس اى فراش ام الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شس اى حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالزوج بخلاف المنكحة حيث تنفى الولد بغيره الا باللعان
 لتاكد الفراش حتى لا يملك العاقل بالتزوج اى اصل شس ثلاثة قوى كفراش الزوجية ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى
 الا باللعان ووسط كفراش ام الولد ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى من غير لعان بضعيف كفراش الامة لا يثبت
 نسب ولدان بالادعوى ولا يفتى من غير لعان فاشبه فراش ام الولد فراش المنكحة من حيث ان نسب ولدان يثبت من غير دعوة فصلا
 فيه قوة وفراش الامة من وجه حيث تنفى نسب ولدان بمجرى النفس فصلا فيه ضعف فكان وسطا وهذا الذي ذكرناه هم شس
 من مختصر القدرى في قوله ولا يثبت نسب ولدان الا باللعان يعرف به بيان الحكم والقضاء الشى اى ثبت نسب ولدان من المولى قبل اعترافه هم
 قالوا لا يثبت سوى الام فماتية ومن الله تعالى هم فان كان طويها وصنها ولم يغزل عنها لم ير ان يعترف ويثبت شس اى الولد هم
 لان انظار ان الولد منه وان غير عنها ولم يحسنها شس المولى من التحسين ان يبينها من الجاه والبرور من طاهر الميراث ولا يغزل عنها ولا يزيل
 من وجه الجامعة هم جاز لان غيرهم لان في الظاهر شس وهو الولد منه عند التحسين عدم الغزل هم يقابلها غير شس اى بغيره الميراث

لانه لما ثبت النسب بالعدو
 فلا بد يثبت بالوطئ وانه اكثر افضار
 اولي شس اى والحال انه ان كان لو
 أكثر افضار الى الولد من العقد ولما ان وطئ الامة يقتضيه قضاء الشهوة ودون الولد لوجود المانع عنه شس اى من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد بمحضها عند الحقيقة كان ام الولد ليست بمقتونة عنه ونقصان القيمة عند صاحبه لان مقتضاها
 ثلث قيمة الفل بقاء منفعة الوسط وزوال منفعة السعاية البيع فلا بد من الدعوة بمنزلة تلك اليمن من غير وطئ
 شس فانه لما ثبت النسب فيه بغير الدعوة لم يخالف العقد شس اى عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شس اى من العقد ان تولد بولده المقصود من العقد في المنكحة لا يقال ان النسب باعتبار الحرية او بانصافها
 والعقد مدله لا دخل له في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراداً لثبت من الزاني ليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الاصلية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شس ووطئ الامة ليس بموضوع فحتاج اليها
 وان جات بعد ذلك بولده ثبتت نسبته بغير اقرار شس هذا لفظ القادرى وقال المصنف هم معناه شس اى من كلام القادرى
 هم بعد اعتراف منه شس اى من المولى هم بالولد الاول لانه بدعى الولد الاول لتعين الولد المقصود ومنها ما سارت
 فراشا كما حققت له نكاح شس اى كالمنكحة فلما سارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في ثبوت النسب هم الا اذا انفاء
 يتبقى بقوله شس اى تبقى النسب منه بمجرى النفس من غير لعان هم لان فراشا شس اى فراش ام الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شس اى حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالزوج بخلاف المنكحة حيث تنفى الولد بغيره الا باللعان
 لتاكد الفراش حتى لا يملك العاقل بالتزوج اى اصل شس ثلاثة قوى كفراش الزوجية ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى
 الا باللعان ووسط كفراش ام الولد ثبت نسب ولدان من غير دعوة ولا يفتى من غير لعان بضعيف كفراش الامة لا يثبت
 نسب ولدان بالادعوى ولا يفتى من غير لعان فاشبه فراش ام الولد فراش المنكحة من حيث ان نسب ولدان يثبت من غير دعوة فصلا
 فيه قوة وفراش الامة من وجه حيث تنفى نسب ولدان بمجرى النفس فصلا فيه ضعف فكان وسطا وهذا الذي ذكرناه هم شس
 من مختصر القدرى في قوله ولا يثبت نسب ولدان الا باللعان يعرف به بيان الحكم والقضاء الشى اى ثبت نسب ولدان من المولى قبل اعترافه هم
 قالوا لا يثبت سوى الام فماتية ومن الله تعالى هم فان كان طويها وصنها ولم يغزل عنها لم ير ان يعترف ويثبت شس اى الولد هم
 لان انظار ان الولد منه وان غير عنها ولم يحسنها شس المولى من التحسين ان يبينها من الجاه والبرور من طاهر الميراث ولا يغزل عنها ولا يزيل
 من وجه الجامعة هم جاز لان غيرهم لان في الظاهر شس وهو الولد منه عند التحسين عدم الغزل هم يقابلها غير شس اى بغيره الميراث

او نكر التحمين فتيعارض اظهار نوع الشك والاحتمال في كون الولد من المولى علم بغيره الدعوة بالشك
والاحتمال فجاز فيهم كما يشاء من لزوم الدعوة في الصورة الاولى وجواز النفي في الصورة الثانية مروي عن ابي حنيفة وفيه
روايتان اتيان بغيره عن ابي يوسف محمده شس وفي بعض النسخ اخريان وهو الصحيح وقال الاثر ازي وقال بعضهم في شرحه
والاصح اخران قلت اراد به الكاكي فانه قال كذا ثم قال الاثر ازي وذاك ليس بشي كاخروان ثم اطال الكلام فيه فلما
يتحتاج الى ذكره لان من له يد في موضع هذا يعرفه ومن لا يدله لا يفهمه وقال الكاكي ايضا قوله عن ابي يوسف ومحمد
في بعض النسخ تذكر عن ابي يوسف رواية واحدة وعن محمد كذا كذا وتلك الروايات بلفظ الوجوب كذا في المبسوط وقال
الاثر ازي قال بعض الشارحين اي عن ابي يوسف رواية واحدة وعن محمد رواية واحدة وهو فائدة امادة عن قلت
هذا ايضا كلام الكاكي ثم قال الاثر ازي ولنا نظر في امادة عن لالك اذا قلت اخذ به ان من زيدا وعمر وبدا لكلام
عن لا يفهم الدية من احد او له زمين اخير من احد عن عمرو بل المفهوم ان الذين بعضهما حصل عن زيد وبعض الكاكي
عن عمرو فكذا انما نحن بملحق الروايتين عن ابي يوسف وبعضهما عن محمد فيكون عن كل من روايته واحدة فلما جازي كذا
عن يوم ان الروايتين عن ابي يوسف وروايتان اخريان عن محمد وليس كذا كذا ثم ذكر لهما في كفاية المنتهي شس
فان من غفقه قبل الهداية وهو غير ذكر الروايتين في المبسوط فقال وعن ابي يوسف اذا وطبها ولم يستمر بعد ذلك
حتى جات بولده فاعلم ان يدعيه هو او غول عنها الجزل وعن محمد قال لا ينبغي ان يدعي النسب الا لم يعلم انه منه ولكن ينبغي
اعتق الولد قد يستتبع بها وتعتقها بعد موته لان استحقاق نسب ليس منه لا يحل شرعا فيحاط من الجاهلين وذلك ان لا
يدعي النسب ولكن يعق الولد بغيرها بعد موته لا احتمال ان يكون منه وذكر في اليساج تلك الروايتين بلفظ الاستصحاب فقال
ابو يوسف احب الى ان يدعيه وقال محمد احب ان يثب الولد الى اخره ثم فان زوجهما من رجل ثم فاجرت بولده فوشا
حكم الله شس قال الحاكم في الكافي فابولده من قبله الام يعني اذا مات المولى ليعتقان من جميع المال ثم لان في الخبر
الى الولد شس لان الولد جزء الام فيجوز ان يدعيه كالتدبير الا ترى في ولد الحرة حر ولد المقتنة فحق والنسب يثبت من
الزوج لان الفراش له شس ورواها من المولى لا يثبت نسبه منه لان النسب ليس بمنزلة يثبت من المولى بعد ان يثبت
من الزوج وحق ولد بالدعوة المولى واذا لم يثبت النسب منه لا يورث بالحرية ثم وان كان النكاح فاسد شس في اصل ما قلناه
بافالة استدل اي لان النكاح الفاسد ملحق بالصحح شس اي بالنكاح الصحيح من في حق الاحكام شس مثل ثبوت النسب بغير المهر
والعامة لكن بعد الفرج لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الفرج لكونه واجب الرفع فاذا دخل بها يكون له شبهة الصحيح
فيطعن في حق الاحكام وقال الاثر ازي قال بعضهم في شرحه من الاحكام ثبوت النسب عدم جواز البيع والوصية فلا ملحق بالنكاح

هكذا روي عن ابي حنيفة
وفيه روايتان اخريان
عن ابي يوسف عن محمد
ذكرناهما في كفاية المنتهي
وان وجهها نجاعت
فهو في حكم امه لان
حق الحرية ليس الى
كالتدبير الا ترى ذلك
الحرة حر ولد القنة
رفع والنسب يثبت من
الزوج لان الفراش
وان كان النكاح فاسدا
اذ الفاسد ملحق بالصحيح
حق الاحكام

اصلا لا يصح ولا بالفساد فلا ادري اين كان قلت هذا الشراح وقت الشرح انتهى قلت ارادوا ببعض الال فانما
قال في شرحه ومن الاحكام ثبوت النسب الى آخره وهذا يدل على ان شرح الاكل قبل شرح الاترازي لانه ذكر في
المرابع من شرحه انه فرغ منه في سنة خمس وثلاثين وسبعائة وكان قدوم الاكل القاهرة في سنة ثلاثين وسبعائة ثم كان
قدوم الاترازي بعد ذلك بمدة ثم ولود عاه المولى ش اى لود عاه المولى ولد ام الولد الذى ولد من المزوج لعبدان
مزدوجها فولدت م لا يثبت نسب منه ش اى نسب الولد من المولى م لانه ثابت النسب من غيره وتبين الولد بصير لم لم ولد له
لاقراره ش اى فيما اذا كانت قنة اما اذا كانت ام ولد فاموية الولد ثابتة قبل الدعوة فان قيل كيف ثبت اموية
الولد مع عدم ثبوت النسب امية الولد منها مبنية على ثبوت النسب عوة الولد بخلاف اقراره بالاسناد فان ذلك
على دعوى الولد قلنا مجرد الاقرار بالاستيلاء كان لثبوت الاستيلاء ودان كان في ضمن شئ اخر لم يثبت ذلك الشئ م اذا
مات المولى عتقت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد ولا يجمع
دين ولا يجلب من الثلث ش هذا حديث اخر الدارقطني في سننه عن عبد الرحمن الدارقطني عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب عتق امهات الاولاد وقال لعقن رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدارقطني ايضا عن يونس بن محمد
عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع امهات
الاولاد وقال لا يجمع ولا يؤمّن ولا يورثن سمع بهاسيد ما دام حيا فاذا مات في حرة هم ولان الحاجة الى تولد
الاصلية ش اى ان الولد من الجوارح الاصلية لان المراتب يحتاج الى القابل للنسل ثم تقدم على حق الورثة والدين كالتفويض
ش المديون على الورثة والدين لانه وصية لكونه من زواجه بخلاف التدبير ش اى الاستيلاء بخلاف التدبير لهذا
لا يقدم ولا سعاية عليها المدبر على الورثة والدين م لانه وصية ش لكونه من زواجه التدبير وصية م بها مومن ولا يورث
ولا سعاية عليها ش اى على ام الولد م في دين المولى للعز ما روي ناس قال الكاكي اشارة الى قوله عليه السلام
اعتقها ولدا وقال الاترازي اشارة الى حديث سعيد بن المسيب هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعق امهات الاولاد وان لا يجمع
دين م في بعض نسخ الفقهاء وان لا يجمع في دين م ولا ناس ش اى ولان ام الولد لم ليست بالمتقوم ش لانه تجاوز الامل
م حتى لا تقسم بالقبض عند ان حفيضة ش لعني اذا غصب رجل ام الولد ماتت منه نفسها عند الغاصب لم يقسم من حفيضة ش
لها ولما المدبر اذ مات عند الغاصب فوضا من القيمة بالاعتاق لان المدبر متقوم بالاجماع وفي تحفة الفقهاء ام الولد لا يورث
عند ان حفيضة بالقبض لا بالقبض ش اى الفاسد ولا بالاعتاق بانك مات ام ولد م ش مكن فاعتقها احد عالم الضمين المتفق عليه
ولم تسع ايضا في شى وقال ابو يوسف ومحمد لم يورث ذلك كلام فلا يملك بها حق الغريم كالتقصا م ش اذا قال مات هو يورث

ولود عاه المولى لا يثبت
نسبه منه ولا يورث
النسب من غيره
وعقن الولد بصير له
ام ولد له لا قراره واذا
مات المولى عتقت من
جميع المال لحديث
سعيد بن المسيب ان
النبي عليه السلام امر
امهات الاولاد وان لا يجمع
في دين ولا يجمع من الثلث
ولان الحاجة الى الولد
فتقدم على حق الورثة
والدين كالتفويض
التدبير لانه وصية بما هو
زوائد الحواجر ولا سعاية
عليها في دين المولى العز
لما روي ناس ولا يورث
متقوم حتى لا تقسم بالقبض
عند ان حفيضة فلا
يملك بها حق الغريم
كالتقصا م

مملوك المملوك لانه ماله مقصود
ما اذا اسلمت ماله لغيره فاعطاه
ان تسعة قيمتها وهي منزلة المكاتب
باعتق حتى تؤدى لسعاية
وقال زفر بن علقمة في الحال
والسعاية دين عليها وهذا
الخلع فيما اذا عرض على المولى
لازم فان اسلمت حتى
ان لا يزال الزالة الذل عنها
من ما اسلمت واجبة ذلك
بالبيع او الاستاق وقد نذر
البيع فعتق للاعتاق ولنا
ان النظر من الجاهل في جعلها
مكاتب لا نرى في ذلك عفا
لصحة ودره حره يد او الضرع
الذي لا يباعه على الكسب
في شرف الحرية فيصل الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت
وهي مفلسة تتولى في الكسب
وما كسبه ام الولد يفتقرها
الذي يتفق منه فبترك وما
يعتقل ولا نهان لو كان
مقومه في محترمة وهذا
يكفي لوجوب الضمان

ليس لارباب الديون ان يخذوا من عليه القصاص بغيره وليتوفوا منه ويونهم بمقابله ما وجب عليه في القصاص
من ديونهم لان القصاص ليس بالمتقوم حتى ياخذوا بمقابله شيئا متقوما وكذا اذا قتل المدين شخصا لا يقدر
الغرماء على شئ وفي القصاص من استغناء القصاص وكذا اذا قتل رجل مدليونا والمدين قد عفى لا يقدر الغرماء على
المدين عن العفو بخلاف المدين لانه مال يتقوم شئ بالاتباع وقد ذكرناه عن قريب ثم واذا اسلمت ام ولد النصر
عليها ان تسعة قيمتها وهي منزلة المكاتب لا يتفق حتى تؤدى السعاية شئ قال الجوهري وسي المكاتب في عتق
قيمة سعايته ثم وقال زفر بن علقمة في الحالين شئ لانه قبل السعاية وبعد ما في بعض النسخ تتوقف الحال وبقاى ملك
والظاهر ان السعاية عند ما وعدها فربما السعاية وقال الشافعي والجمهور في المشهور وينبغي الذي من وطبها والاستغناء
بما هو حال ما فيها ولا يكون من الخلو بهاء اوجب على القتل فان اسلمت له وان مات قبل اسلامه او اعبده عتقت بموته وعن
الجمهور في رواية تسعة في قيمتها فان اوت عتقتهم والسعاية دين عليها شئ اى على ام الولد المذكورهم وبهذا الخلاف
شئ لانه ينبغي ان يفرم فيما اذا عرض على المولى الاسلام فابي شئ اى استغنى عن الاسلام ثم فان اسلمت بغير
شئ اى ام الولد المذكورة ثم على ما لم يفرم وان ازاله الذل عنها بعد ما اسلمت وجب وذلك
بالبيع او الاعتاق وقد نذر البيع شئ لان ام الولد لا يجوز بيعها فعتق الاعتاق شئ لازالة ذلها ثم ولنا
ان النظر من الجاهل شئ اى جانب ام الولد وجانب النصر اى في جعلها مكاتب لانه يندفع الذل عنها
ايضا ويحرمه يد او الضرع شئ اى ويندفع الضرر عن الذم لانها على الكسب نيل الشرف المحترمة فيصل الذل
الى بدل ملكه اما لو اعتقت وهي مفلسة تتولى شئ اى يتكاسل هم في الكسب شئ حاصل الكلام انه لا يجوز ان
يبطل ملك النصراني مجانا لانه معصوم فوجب عليها السعاية فلا يتفق ماله لو قيمتها لانها اذا اعتقت فعتقت لغيره
لما هو عند زفر بن علقمة الى تعطيل حق المولى لتواني ما في الكسب فحينئذ لحصول الحرية قبل السعاية وتلقا تسعة ثم عتق نظرا
لما ينبغي لاننا اذا سلمت متصل الى شرف الحرية وهي حره يد اى مال السعاية ويصل المولى الى بدل ملكه وماله ام الولد
شئ جواب عما يقال كيف تسعى ام ولد النصراني والسعاية في القيمة وليس تقوم وام الولد ليست بمقومة عند ابي حنيفة
فما جاب بقوله ماله ام الولد لم يعتق بالذم مقومة فيترك وما يعتقده شئ اى يترك الذم مع ما يعتقده ولو ادعى مع
بقوله عليه السلام اتركوه وما يدنونهم ولا نهائش اى ولان ماله ام الولد لم تكن مقومة فهي محرمة وبهذا شئ
اى كونها محرمة ثم كفى لوجوب الضمان شئ هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واقترض عليه بان الامة ام لو كان كافي لوجوب الضمان
لوجوب على صاحب ام الولد واجيب بان بنى الضمان في النصب المثلثة ولا تملك بنى السعاية اذ اتفقوا بها ومن يضمن بين المال المتقوم

م كما في القصاص المستتر كمن اذ كان القصاص مستترا بين جماعة ثم اذا عفى احد الاولاد ربح المال للباقيين
وان لم يكن القصاص المستترا لكنه في محرم فجاز ان يكون موجب القصاص لا اعتبار بنسب الآخرين عند بعض اهل العلم
ولو مات مولد لاشي اى مولد له ولد الفطري ولم ينصر الى ثم عفت بلا سعاية لانها مودعش وليس حلييا ساعية ثم ولو عفت
في حيوة لا ترد قته لانها لو رد بنفيعه عيت مكاتبه لقيام المحرمات اى الزوج بكتا به وهو اسلام الولد ومن استولد امه غيرة
بجواز ثم ملكها صارت ام ولد له اى شرعا لانها كانت ام ولد حقيقة وهو قال الشافعي لا تقسيم ولد له من وبعه قال مالك
واحمد في رواية وفي رواية اخرى في شرح الطحاوي فان استولد باوى في ملك الغير كجاء ثم اشتراها مع الولد
او غير الولد صارت ام ولد له عندنا خلافا للشافعي وكذلك ثبت له باوى بشبهة ثم ملكها فم ام ولد له من حين ملكها
من وقت العلق عندنا كذا في التمهيد فوافقه كونا ام ولد من وقت الملك انه لو ملك له با منتهى عليه قوله عليه السلام من ملك
ذراحم محرمة فهو حر ولو ملك له با من غيره لم يعق لان با من ام ولد له وله بعه لان الاستيلاء ثبت فيها من حين ملكها
وعند زفر بن ولد بعد ثبوت نسب ولد له منه ثم ملكه فم ام ولد له من ولده ولو استولد با ملكه من ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد له
عندنا خلافا للشافعي م ولد له اى للشافعي فم فم قولان في قول تصير ام ولد له في قول لا تصير م وهو ولد المهرول
من ايطا امرأة معتمدا على ملكه من او نكاح فله منه ثم يستحق ولده حرا بقيمة يوم النفقة ثم اى للشافعي م انها علفت
برقيق فلا يكون ام ولد له كما اذا علفت من الزنا ثم ملكها الزاني وذا اى اشارة الى قوله فلا يكون ام ولد لان اموية الولد
باعتبار علق الولد حرا اى بان استولد با في ملكه لا اى لان الولد م جزا لام في ملكه حاله اى في حاله العلق
م والجزا لا ينفك الكلش وفي صورة النكاح ليس كذلك لان الام رقية له لو با في ملكه الى اقل العقد الولد حرا كان الجزا مضافا
للكل م ولنا ان السبب في سبب الاستيلاء هو الجزا بغيره اى اصله من الولد م على ما ذكرنا من قبل اشارة الى قوله
في اول الباب لان الجزية قد حصلت من الواطي والموطاة بواسطة الولد م والجزية انما تثبت فيما اى من الواطي الموطاة
م بنسبة الولد الى كل منهما كما وقد ثبت النسب بالشك فثبت الجزية بهذا الواسطة م واذا ثبت الجزية ثبت لمومية
الولد م بخلاف الزنا م جواب عن قول الشافعي كما اذا علفت بالزنا م لانه لا نسب فيه اى في الزنا م الولد الزاني
فثبت الجزية المعتبرة في الباب وهو الجزية الحكمية من جهة الولد الى الزاني كيف يعق عليه اذ ملكه فاجاب بقوله م وانما يعقش
اسم الولد م على الزاني اذ ملكه لانه جزوة حقيقة بغير واسطة م بخلاف امومية الولد بالزنا مثل من اشترى اخاه من
الزنا على ما يشار اليه بقوله م نظير م اى نظير ام الولد م من الزنا حيث لا يعق عليه مثل من اشترى
اخاه من الزنا لا يعق عليه لانه م اى لان الام م ينسب اليه بواسطة نسبه الى الولد وسببه غيبه فثبت

كما في القصاص المستتر اذ عفى
احد الاولاد ربح المال للباقيين
ولو مات مولد له عفت بلا سعاية
لانها مودعش وليس حلييا ساعية
لانها مودعش فم ام ولد له
لقيام المحرمات مكاتبه
غيره بكتا به وهو اسلام الولد
واحمد في رواية وفي رواية اخرى
في شرح الطحاوي فان استولد باوى
في ملك الغير كجاء ثم اشتراها
مع الولد صارت ام ولد له عندنا
خلافا للشافعي وكذلك ثبت له
باوى بشبهة ثم ملكها فم ام ولد
له من ولده ولو استولد با ملكه
من ثم استحققت ثم ملكها تصير
ام ولد له عندنا كذا في التمهيد
فوافقه كونا ام ولد من وقت
الملك انه لو ملك له با منتهى
عليه قوله عليه السلام من ملك
ذراحم محرمة فهو حر ولو ملك
له با من غيره لم يعق لان با من
ام ولد له وله بعه لان الاستيلاء
ثبت فيها من حين ملكها وعند
زفر بن ولد بعد ثبوت نسب ولد
له منه ثم ملكه فم ام ولد له
من ولده ولو استولد با ملكه من
ثم استحققت ثم ملكها تصير ام
ولد له عندنا خلافا للشافعي
م ولد له اى للشافعي فم قولان
في قول تصير ام ولد له في قول
لا تصير م وهو ولد المهرول من
اطا امرأة معتمدا على ملكه من
او نكاح فله منه ثم يستحق ولده
حرا بقيمة يوم النفقة ثم اى
للشافعي م انها علفت برقيق
فلا يكون ام ولد له كما اذا علفت
من الزنا ثم ملكها الزاني وذا اى
اشارة الى قوله فلا يكون ام ولد
لان اموية الولد باعتبار علق
الولد حرا اى بان استولد با في
ملكه لا اى لان الولد م جزا لام
في ملكه حاله اى في حاله العلق
م والجزا لا ينفك الكلش وفي صورة
النكاح ليس كذلك لان الام رقية
له لو با في ملكه الى اقل العقد
الولد حرا كان الجزا مضافا
للكل م ولنا ان السبب في سبب
الاستيلاء هو الجزا بغيره اى اصله
من الولد م على ما ذكرنا من قبل
اشارة الى قوله في اول الباب
لان الجزية قد حصلت من الواطي
والموطاة بواسطة الولد م والجزية
انما تثبت فيما اى من الواطي
الموطاة م بنسبة الولد الى كل
منهما كما وقد ثبت النسب بالشك
فثبت الجزية بهذا الواسطة م
واذا ثبت الجزية ثبت لمومية
الولد م بخلاف الزنا م جواب
عن قول الشافعي كما اذا علفت
بالزنا م لانه لا نسب فيه اى في
الزنا م الولد الزاني فثبت
الجزية المعتبرة في الباب وهو
الجزية الحكمية من جهة الولد
الى الزاني كيف يعق عليه اذ ملكه
فاجاب بقوله م وانما يعقش اسم
الولد م على الزاني اذ ملكه لانه
جزوة حقيقة بغير واسطة م
بخلاف امومية الولد بالزنا مثل
من اشترى اخاه من الزنا على ما
يشار اليه بقوله م نظير م اى
نظير ام الولد م من الزنا حيث
لا يعق عليه مثل من اشترى اخاه
من الزنا لا يعق عليه لانه م اى
لان الام م ينسب اليه بواسطة
نسبه الى الولد وسببه غيبه فثبت

واذ اوصى جارية فماتت بولد
 فادعاه ثبت نسبه منه وصارت
 ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه
 عقوبة ولا قيمه بولدها وقد ذكرنا السبل
 بن لا يها في كتاب النكاح من هذا الكتاب
 وانما لا يضمن قيمته للولد لان اصل
 لاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء
 وان وطى اب الاب مع بعل الاب
 لم يثبت النسب لانه لا يثبت لغيره
 فلو كان الاب ولو كان الاب ميسرا
 يثبت من المجد كما ثبت النسبه
 من الاب لظهور ولايته عند
 نقى الاب وكذا الاب وقره بمنزلة
 موته لانه قاطع للولاية واذ كانت
 الجارية بين شرطين فجاءت بولد
 فادعاه احد ثبت نسبه لانه لما
 ثبت النسب في نفسه لمصادقه
 ملكه ثبت في الباقي ضرورة انما لا يخرج
 لما ان سببه لا يخرج في هو العلق
 اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين
 وصارت ام ولده لان الاستيلاء
 لا يخرج عنها عند ان حنفية لا يخرج
 ام ولده ثم يملك نصيبا حله قبل
 الملك يضمن نصف عمره لانه وطى جارية

من المرد بالان لا بالاب الا في الام فانه يثبت جارية المالك وان كان من الزنا لان النسب بينهما بائنه اذ اوصى جارية بولد
 فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولده وعليه قيمته وليس عليه عقوبة ولا قيمه بولدها وقد ذكرنا السبل بدل المالك في كتاب النكاح
 من ابي في آخر الكتاب نكاح الرقيق وادعاه بالعقر منه المثل وفي المحيط العقر قد رماستاجر هذه المرأة لو كان الاستيلاء
 عقر جرد الام وانما لا يضمن قيمته للولد لانه العلق جزا اصل الاستيلاء الملك الى ما قبل الاستيلاء لان الملك
 انتقل الى الابحاج قبل الوطى ثم وان وطى اب الاب مع اب الاب لم يثبت النسب لانه لا ولاية للجد حال قيام الاب ولو
 كان الاب ميسرا ثبت من المجد كما ثبت من الاب لظهور ولايته عند نقى الاب وكذا اذا كان الاب جارية لانه لا يكون
 عبدا ولا كافرا او مخبرنا في الولاية للجد في بيع وموته فاذا عادت الولاية لاب بان اسلم او عتق او فاق قبل الدعوة لم يقبل دعوى الجد في ذلك
 ولو كان الاب قرضا لم تصح دعوى الجد عند ما لان تصرفاته لم تكن نافذة عند ما وعدها الى حنفية متوقفة قال اسلم الاب لم تصح دعوة
 وان مات على الرقة او حتى بدار الحرب حكم لجأته تصحهم وكفر الاب ورقة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية من ابي لان كل واحد من
 الكفرة والرق قاطع للولاية ثم واذ كانت الجارية بين شرطين فجاءت بولد فادعاه احد ثبت نسبه منه لانه لما ثبت النسب في نفسه لمصادقه
 ملكه ثبت في الباقي ضرورة انما لا يخرج من ان نسب المايخ
 لما ان سببه هو العلق لا يخرج اذ الولد الواحد لا يعلق من اثنين وصارت ام ولده لان الاستيلاء لا يخرج عنها عند
 ابي حنفية لا يخرج بولد ثم يملك نصيبا حله قبل الملك من الاستيلاء ان يخلق الولد من ابي الحليلين فثبت ما لا يخرج
 كثبت كله وغيره نصف قيمته لانه يملك نصيبا حله قبل الملك الاستيلاء اذ في الجارية المذكرة لعدم التجرى فيمن نصف
 القيمة وليعتبر قيمته يوم وطئها فعلق وبصر الحاكم يضمن نصف عمره لانه وطى جارية مشتركة اذ الملك ثبت حلالا
 من حيث الحكم بالاستيلاء فثبت النسب في نصيبه من ابي هو قابل للملك قال الا تراه في الضيمه النسب راجع الى الوطى لا الى
 الاستيلاء اذ سبب الملك عقيب لوطى فله لان الملك لا يثبت عقيب الاستيلاء بل يثبت معه من وقت العلق والعلق لغيره
 فيكون الملك لغير الوطى فيكون لوطى مضافا لنصيب شريكه ايضا ثم قال الا تراه في بعض الشارحين ان الضيمه مرجع الى الاستيلاء
 فقال وبذا على اختيار بعض المشايخ واما الاصح من الذهاب فالحكم مع علمه فقيل ان قلت اراو بعض الشارحين صاحب النماية
 وقال الا تراه في ذلك ليس لشي لان صاحب النماية لم يجر ذلك الذهاب ليل انه ثبت للملك من مان الاستيلاء وعقيب الاستيلاء
 الا تراه في ان قال لا يخرج قيمته ولذا لان النسب يثبت مستندا الى وقت العلق فلم يثبت منه شيء على ملك الشريك فلو ان ملك الشريك
 انتقل الى صاحب الدعوة من زمان العلق وهو زمان الاستيلاء والبعده وقال الاكل يجوز ان يكون مرادوه
 بالتعق الذائق الا الزمان ويحتمل ان يكون مرادوه على الاصح من الذهاب ثم بخلاف الاب اذا استولت جارية ابيه

مستند ان الملك لا يثبت من المالك الاستيلاء اذ في

من حيث لا يلزم له ثم لان الملك هناك ثبت شرطا للاستيلاء وثنى اى اثبوتة ثم فقيد من اى فقيد ملك الاستيلاء
 فان قيل الملك اثبت صورة الاستيلاء فثبت ما يقع على العلق في حق الاستيلاء ولا في غيره لان ما ثبت بالضرورة فيقدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة عن صار والميا ملك نفسه وبنه التفرقة بين الشريك الذي حيث ان ملك الشريك في نصف قلم
 وفي العلق من ذلك كفى للاستيلاء فيجوز ملك نصيب صاحبه على الاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الحد لانه سقط النسبة الشريكة
 فيجب التحريم اما الاب فلم يكن له ملكه الجارية وقد استولدها فيجوز ملكها شرطا للاستيلاء في ملكه لانه لا موه على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
 والوطى في ملكه لا يوجب التحريم ولا يغير من اى الشريك المدعى هم قمية ولد ياتش اى ولد الجارية المشتركة هم لان النسبة شريكة
 الى وقت العلق فلم يتعلق شئ منه على ملك الشريك ثم لانه لما علق العلق حر الاصل لان نصفه المعلق على ملكه وان منع ثبوت
 الرق فيه فان ادعى ما عاش لم يغان اى الشريكان الولد مجتمعين هم ثبت نسبة منهما شئ اى من الشريكين بالفظ القدور
 وقال المصنف هم معناه شئ اى معنى قول القدورى هم ثبت نسبة منهما اذا علمت على ملكها شئ فان ولدت
 ستة اشهر عند اشترائها فوالدات ولد اكد افسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
 لم يكن العلق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الشريكان دعوة تحرير لا دعوة استيلاء فثبت
 الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن العلق في ملك المدعى وقصد الحرية فيها الى وقت العلق
 ودعوة التحرير ان لا يكون العلق في الملك المدعى فتفتر الحرية فيها الى وقت الدعوة هم وقال الشافعى يرجع الى
 قول القافة شئ بلفظ ابني للمفعول والقافة بالقاف والغار لمخفة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الاثار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واهيه من قاف اثره يعرفه مغلوب يقال
 يقفوه اى تبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة وقيل القافية في اسد
 ويقول الشافعى قال احمد وقال مالك ليميل به في الاماء دون الحر اسرو يقولنا قال الثوري واسحاق بن زهير
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من باقين متعذر فعلنا بالشبه وقد سر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد شئ هذا اخر حجة الائمة الستة في التبع عن سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة ائذى
 ان مجز الدبجي دخل على وعدي اسامة بن زيد يزيد عليهما حقيقة وقد عطايا ودهما جندت اقد هما فقال هذا اقد اهما من
 بعض قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابيض يسمى مجز مجز لانه كان اذا احمر اطلق لحيته قيل خزن زمامه
 فقال الشافعى لو كان العمل بالشبه بالعلما سر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسير الا على حقهم ولنا كتاب عمر بن الخطاب

لان الملك هناك ثبت شرطا
 للاستيلاء فثبت ما يقع
 على العلق في حق الاستيلاء
 ولا في غيره لان ما ثبت
 بالضرورة فيقدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء
 عبارة عن صار والميا ملك
 نفسه وبنه التفرقة بين
 الشريك الذي حيث ان ملك
 الشريك في نصف قلم
 وفي العلق من ذلك كفى
 للاستيلاء فيجوز ملك نصيب
 صاحبه على الاستيلاء فيكون
 الوطى واقعا في غير ملكه
 وذلك لوجوب الحد لانه سقط
 النسبة الشريكة فيجب التحريم
 اما الاب فلم يكن له ملكه
 الجارية وقد استولدها فيجوز
 ملكها شرطا للاستيلاء في ملكه
 لانه لا موه على الصحيح فيكون
 الوطى في ملكه لا يوجب التحريم
 ولا يغير من اى الشريك المدعى
 هم قمية ولد ياتش اى ولد
 الجارية المشتركة هم لان النسبة
 شريكة الى وقت العلق فلم
 يتعلق شئ منه على ملك الشريك
 ثم لانه لما علق العلق حر
 الاصل لان نصفه المعلق على
 ملكه وان منع ثبوت الرق فيه
 فان ادعى ما عاش لم يغان اى
 الشريكان الولد مجتمعين هم
 ثبت نسبة منهما شئ اى من
 الشريكين بالفظ القدور
 وقال المصنف هم معناه شئ اى
 معنى قول القدورى هم ثبت
 نسبة منهما اذا علمت على ملكها
 شئ فان ولدت ستة اشهر عند
 اشترائها فوالدات ولد اكد افسر
 العتاني في شرح الجامع الصغير
 تفسير الحمل على ملكها لانه
 اذا لم يكن العلق في ملكها بان
 ولدت لاقبل من ستة اشهر من
 وقت الشريكان دعوة تحرير لا
 دعوة استيلاء فثبت الولد ولا
 يثبت الاستيلاء لان دعوة
 الاستيلاء اذا لم يكن العلق في
 ملك المدعى وقصد الحرية فيها
 الى وقت العلق ودعوة التحرير
 ان لا يكون العلق في الملك
 المدعى فتفتر الحرية فيها الى
 وقت الدعوة هم وقال الشافعى
 يرجع الى قول القافة شئ
 بلفظ ابني للمفعول والقافة
 بالقاف والغار لمخفة جمع
 القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الاثار
 ويتبعها ويعرف شبه الرجل في
 ولده واهيه من قاف اثره يعرفه
 مغلوب يقال يقفوه اى تبعه
 ثم القافية مشهورة في بني
 مدج بن مرة بن عبد مناف بن
 كنانة بن خزيمة وقيل القافية
 في اسد ويقول الشافعى قال
 احمد وقال مالك ليميل به في
 الاماء دون الحر اسرو يقولنا
 قال الثوري واسحاق بن زهير
 هم لان ثبوت النسب من شخصين
 مع علمنا ان الولد لا يتخلق من
 باقين متعذر فعلنا بالشبه وقد
 سر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول القائف في اسامة
 بن زيد شئ هذا اخر حجة الائمة
 الستة في التبع عن سفيان بن
 عيينة عن الزهري عن عروة
 عن عائشة رضي الله تعالى
 عنها قالت دخل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذات يوم
 مسرورا فقال يا عائشة ائذى
 ان مجز الدبجي دخل على وعدي
 اسامة بن زيد يزيد عليهما
 حقيقة وقد عطايا ودهما جندت
 اقد هما فقال هذا اقد اهما من
 بعض قال ابو داود وكان اسامة
 اسود وكان زيد ابيض يسمى
 مجز مجز لانه كان اذا احمر
 اطلق لحيته قيل خزن زمامه
 فقال الشافعى لو كان العمل
 بالشبه بالعلما سر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لانه عليه
 السلام لا يسير الا على حقهم
 ولنا كتاب عمر بن الخطاب

الى شديده في هذه الحادثة
 لبساً فليس عليهما ولو
 بدين البين لهما وهو لهما
 بينهما لثمة وهو للباقي منهما
 وكان ذلك بحجر من صفا
 وعن علي بن محمد في ذلك
 ولا ينفك استنى ياق
 الاستحقاق فيستوفى
 فيسبه والنسب
 وان كان لا تجزى
 ولكن يتعلق به
 احكام متجزية
 فما يقبل التجزئة
 يثبت في حقهما على
 التجزئة وما لا يقبلها
 يثبت في حق كل
 واحد منهما كلاً
 كان ليس معه غيره
 الا اذا كان الشريكين
 ابلاخر او كان احدهما
 مسلماً والاخر ذمياً
 لوجوه المخرجين المسلم
 وهو الاسلام في حق الابن

اسم شيخنا شمس وهو شيخ بن الحارث الكوفي قاضي الكوفة من كبار التابعين عام ثمان مائة وخمسين سنة واستقر ما اعم
 رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم ينزل بعد ذلك قاضياً فمساو سبعين سنة ولم يتصل بها الا ثلاث مثقلين استقنع فيها القضاة
 في فتنه ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ومات سنة تسع وسبعين ويقال سنة ثمانين هم في هذه الحادثة شمس وهي التي
 كانت فيها دعوى الشريكين مع الولد الذي ولدت له الجارية المشتركة بينهما لم يباشش ابي الشريكين من ليس الامر
 على خلاف نسبها اذا انما هو عليه فليس عليهما شمس اي النسب بينهما هم ولوليتا البين لهما ولوليتا البين لهما ولوليتا البين لهما
 منها شمس اي الولد للباقي من الشريكين يعني اذا مات الولد بعد موت احدهما يكون ميراثه للاب الحي ولا شيء لورثته
 الشريك هم وكان ذلك بحجر من الصحابة شمس اراد به ارادة في سر المخرج عليه وقال لا تترامى محل محل الاجماع في
 رواية السبعة اخرجه عن مبارك بن فضالة عن الحسن بن عمرو وجابر بن طيار جارية في طهر واحد فجات بسلام فالتفتا
 الى عمر رضي الله تعالى عنه فذكر ثلثة من الفاقه فاجتمعوا على ان اشبهت بينهما جباراً وكان عمر قاضياً يقول وقال قد
 كاتب الكوفة تيزوا عليها الاسود والاصفر والان عرفت دعوى الى كل كلب شبهه ولم يكن يدعي الناس حتى رايت
 هذا فجعل عمر لهما يرثانه وهو الباقي منهما وقال السبعة هذا منقطع ومبارك بن فضالة ليس بحجة هم وعن علي بن فضال
 تعالى عنه مثل ذلك شمس اي مثل لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه واخرجه الطحاوي في شرح الاما عن سيبا
 عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجل على جارية في طهر واحد فعلق الجارية فلم يدري من اليمين هو قاضياً عليها رضي
 تعالى عنه فقال هو لكما يرثانه وهو الباقي منهما ولا نكاحهم ولا نكاحهم اي الشريكين هم استويا في سبب الاستحقاق
 شمس اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثانياً من قبل فلو لم يكن له دعوة ما كان يستحق بجد الملك
 انتهى قلت اراد الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال الاكل استحقاق الملك قبل الدعوة هم فيستويان فيه
 شمس اي في الاستحقاق هم والنسب ان كان لا تجزى شمس جواب عن قول الشافعي لان ثبات النسب الى اخوه وتقريره ان النسب
 وان كان لا تجزى هم ولكن يتعلق به احكام متجزية شمس كالنفقة وميراث الولد وولاية التصرف في ماله فما يقبل التجزئة
 يثبت في حقهما على التجزئة بالاقتيلها شمس اي التجزئة هم يثبت شمس وولاية الانكاح هم في حق كل واحد منهما كلاً كان ليس
 منعيره شمس لعدم قبول التجزئة هم الا اذا كان احد الشريكين اباً واخر شمس هذا استثناء من قوله وما لا يقبلنا اي ما لا يقبل
 التجزئة كالنسب في حق كل واحد منهما الا اذا الشريكين اب لاخر فادعيا معا ولد جارية بينهما يكون الابن ابي لوجود البصر على
 الاب نصف قيمة الجارية وعلى كل واحد نصف العقر فبقا صان هم او كان احدهما مسلماً والاخر ذمياً شمس فادعياه معاً
 فالسليم اولى هم لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام في حق الاب شمس اي وجود المخرج في حق الاب هم وهو ماله

من الحق في نصيب الابن ثم ان للاب حقيقة الملك في نصيبه وثبته الملك في نصيبه واذ اسلم الدعي ثم ولدت الامة
فادعاه معاشته ثبته منها استواءهما واذ كانت الدعوى من ذمي وقد قال الولد لولده لانه اقرب اليه الاسلاف ثم وزعم
كل واحد صاحبه نصف العقدة في الشاغل ثم اعلم ان النسب ثبت من اثنين باتفاق اصحابنا وفيما فرقت ذلك اختلفوا فعمل
من اثنين فقط فقال محمد بن لثة لا غيرهم وسرور النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنوا جواب لا يحتاج ان يحسم بقوله وقد النبي
صلى الله عليه وسلم لقول يقين القائف تقرير ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم فياروسى ثم يجوز على صيغة المعلوم ان
فياروسى الشافعي ويجوز ان يكون على صيغة المجهول ثم لان الكفار كانوا يطعنون ثم يضم العيين بن باب نصر يقال
عليه في حصة طعنا وطعنا ثم في نسب اساتده وكان قول القائف مقطوعا لظعنهم فسيره ثم اى فذا بل ذلك سره
صلى الله عليه وسلم ثم كانت الامة ام ولد لها ثم اى للشركيين ثم يصحبه كل واحد منهما في نصيبه من الولد فيصير
منها ام ولد له بجاولد على كل واحد منهما نصف العقر قصاصا بما له ثم على الآخر نفع الام اى بالذم
ثم ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب لميراث كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب وهو الدعوى ثم كما اذا اقاما البنية ثم اى كل واحد على اب مجهول النسب يكون ملك
بنيهما فكذا اى ام واذ اوى المولى جارية مكانة فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابى يوسف لا يعتبر تصديقه ثم اى تصديق المكاتب يعنى ثبت النسب بدعوى المولى ثم اعتبارا بالاب
يدعى ولده جارية ابنه ثم وقد حملت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب بمجرد دعوى الا فكذا ابنه بل
لان دعوى المولى اقوى من دعوى الاب لان المولى له حق في مكاتب المكاتب لان مال الكتابة موقوف على مولاه لان
المكاتب عبد باقى عليه ذممهم ووجه الظاهر وهو الفرق ثم من استيلا وجارية الابن حيث ثبت فيه النسب فغير تصديق
وجارية المكاتب حيث لا يشترط فيها التصديق ثم ان المولى لا يملك التصرف في مكاتبه ثم حجة على نفسه
ثم حتى لا يملكه ثم اى لا يملكه كسب المكاتب عند الحاجة ثم والاب يملك تلكه ثم استملك بالاسم
لانه لم يحجر على نفسه فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقرها ثم اى وعلى المولى عقر جارية المكاتب
ثم لانه لا يتقدمه الملك ثم قال الاكل لان الملك لا يتقدم الاصلى قال الاثر اى الضمير المنصوب
راجع الى الوطى الذى دل عليه قوله وطمه لان ماله من الحق كاف ثم اى لان ماله من حق الملك
كاف ثم لصحة الاستيلا ولما ذكره ثم اى تذكر الحق الذى للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب
قال الاثر اى في قول صاحب الهداية نظر لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلا وادعاه ما ثبت

من الحق في نصيب الابن سرور النبي
عليه السلام فيما لو كان الكفار كانا
يطعنون في نسب اساتده وكان قول
القائف مقطوعا لظعنهم فسيره
الامة اى لهما الصحة دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد فيصير
منها ام ولد تبعاً لولدها وعلى كل واحد
منهما نصف العقر قصاصا بما له على الآخر
ويرث الابن من كل واحد منهما ميراثا
ابن كامل لانه اقرب لميراث كله وهو حجة
في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما
البينة فاذا اوى المولى جارية مكانة
فجات بولد فادعاه فان صدق
المكاتب ثبت نسب لولد منه وعن
ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقه
بالاب يدعى ولده جارية ابنه ووجه
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك
التصرف في اكساب مكاتبه حتى لا
والاب يملك فله معتبر
تصديق الابن وعليه عقرها لانه
للملك لان ماله من الحق كاف لصحة
الاستيلا ولما ذكره

للمولى من الحق كافة لصحة الاستيلاء والمفهوم منه ثبوت الاستيلاء بجارية المكاتب والمنفوس في الكتب من اصحابنا
ان الاستيلاء لا يثبت وهو نفسه يصير بهذا ايضا بعد خطين بقوله ولا تقصير الجارية ام ولد ام ولد المولى فاذا لم يصير
الجارية ام ولده من ابن شيخ الاستيلاء انتهى وقال الاكل بعد ان نكل كلام الاترازي منه فقال قيل في كلام المصنف
نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة قوله ام ولد فكان المولى يقول
لصحة الاستيلاء لصحة النسب المولد لدلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر امن ان يقع بين كلامه في سطرين يتناقض وفيه
ثامن معطوف على قوله لغيرناهم قال في تقييدنا لانه في معنى المغرور حيث اعتمد دليله هو انه يشئ اى الى الولد كسبه فلم يرخص فيه
تشئ فيكون جوابا بالقيمة دفعا للبشر عن المكاتب ثابت النسب اى ولا تقصير الجارية ام ولد اى المولى لانه لا ملك
فيها حقيقة كما في ولد المغرور وقال الاترازي كان ينبغي ان يقول كما في المغرور ولا ذكر المولى على معنى ان الجارية
لا تقصير ام ولد للمغرور لعدم الملك فيها وانه هو حق الكلام اما قوله كما في ولد المغرور متعلق بقوله فيكون حر بالقيمة
ثابت بالنسب منه تشئ وحديثنا لا بد من ذكر الولد على تقديرين ان يكون متعلقا بقوله لا تقصير الجارية ام ولده
لانه لا ملك فيها حقيقة تشئ فيكون كما في ولد المغرور فان كذب المكاتب في النسب لم يثبت تشئ به معطوف على قوله فان
صدقة المكاتب لما بينا انه لا بد من تصديقه فلم يملكه ليواس تشئ لملك المولى الولد لانه كذب المكاتب وعواهم ثبت
نسبه منه لقيام الموجب تشئ به الاقرار بالاستيلاء ومنه والحق المكاتب اذ هو المانع تشئ وقد زل ذلك بالنقل الى المولى
فثبتت النسب له والمانع والتداعى فروع في التكملة ولا يحل للمولى على مكاتبته ولو طبا فعليه عقر وفي الاستيلاء
لو عقلت منه كان بالخيار ان شاعجت نفسها فصارت ام ولده وان شانت مضت على الكتابة واحدة عقرها وفي
التبني يرضه عقرها وان احلها قصير ام ولده فان ادت الكتابة عقلت تحقق بموت سيدتها ايضا وفي التبني وعلى المكاتب غير شرط
حر ام عند الجمهور والائمة الاربعة ولو شرط وطبا فهو باطل ايضا عند الجمهور وقال احمد وابن المهيبة فلك عند الشرط ولا عليه
عند اهل العلم وعن الحسن والزمري يجب ولو طبا جارية مكاتبته فعليه عقر ما هو قول الشافعي واحمد وقال مالك لا تشئ عليه لانها ملكه
وفي الجيط يجوز اعتاق ام الولد كونها تبنا لتجمل الحرية وكذا تدبيرها وفي غير كمال الصبح تدبيرها وفي جوامع الفقه استولد مدبرة التدبير
وتعق من جميع المال ولا تشئ في الدين ولو باع خدمة ام الولد منها جاز وعقلت كما لو باع رقبة العبد منه كذا رواه ابن جماعة
عن ابى يوسف بيع الخدمة باطل ولا تعق بخلاف رقبتها منها حيث تعق ولوددت جارية منه وقال المولانا اصلها الى
والولد ولد مولى وصدقة المولى في الاصلال وكذا في الولد ثبت نسبه وصارت ام ولده ولو صدقة في الولد ثبت نسبه
وهو عبد لمولاه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقيمة ولد ما كانه
في صحة للمعرج حيث
اعتمد دليله هو انه
كسب كسبه فله
برقه فيكون حرا بالقيمة
ثابت النسب منه
ولا تقصير الجارية ام ولد
لانه لا ملك فيه
كما في ولد المغرور
وان كذبه
للكاتب في اللب
لم يثبت لما بينا لا بد
من تصديقه
فلو صدقه يوما
ثبت نسبه عند لقيام
الموجب زوال حتى
المكاتب اذ هو المانع

To: www.al-mostafa.com